

المكتبة العربية للسعودية
جامعة أم القري بكملة المكتبة
مكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية - قسم الفقه والأصول
فروع الفقه

الاسم محمد بن عبد الله بن محمد
الترقيم ١٠٠٢٤٠٢
الترقيم ١١٨١

البحر في الشريعة الإسلامية

رسالة مقدمة لتبيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي
المقارن

إعداد

عبد الله بن صالح بن حسين العتيبي

إشراف

١٠٠٢٤٠٢

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد شفيق حسين



عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١١٨١



الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون

الدولي العام

القسم الأول : في تعريف الحرب وتاريخها وأنواعها وأغراضها

القسم الثاني : في حرب الخارجين على أمن الدولة وسفادتها

القسم الثالث : في الحرب الدولية .

الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون

الدولي العام

القسم الأول : في تعريف الحرب وتاريخها وأنواعها وأغراضها

القسم الثاني : في حرب الخارجين على أمن الدولة وسماحتها

القسم الثالث : في الحرب الدولية .

الغرض الأول

في تعريف الحروب وتاريخها وأنواعها
وأغراضها

قال الله تعالى :

" قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " .
(سورة التوبة آية رقم ٢٩)

وقال تعالى :

" وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله " .
(الانفال - ٣٩ -)

وقال تعالى :

" وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين " .
(سورة البقرة آية رقم ١٩٠)

وقال تعالى :

" يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون " .
(سورة الصف آية رقم ١٠)

وعن بريدة انه قال :

" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال :-
- اغزوا باسم الله في سبيل الله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا ، واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال - أو خلال -
فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم الخ
(صحيح مسلم ج ٥ ص ١٤٠)

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الأمين امام الشاكرين وسيد المتفضلين

أما بعد :-

فيطيب لي ان اتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير الى صاحب الفضيلة
سيادة الدكتور محمد شعبان حسين ، الرجل الفاضل الذي أشرف على هذه
هذه الرسالة ، والذي منحني من علمه ووقته الشيء الكثير خلال مسودة
اعدادى لها حتى تمكنت من اخراجها بهذه الصورة التي ارجو ان تكون مرضية
ان شاء الله .

قاله أسأل أن يجزيه عنى كل خير وان لا يحرمنا من علمه وفضله انه سميع مجيب
كما أتقدم بالشكر والتقدير الى كل من أسهم في اخراج هذا البحث من مشائخ
وزملاء واصدقاء وأهل ، راجيا من المولى العلي القدير ان يجزل لهم الثواب
في الدنيا والآخرة .

ولا يفوتني هنا ان انوه بما تقوم به عمادة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية وإدارة
قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من خدمات جلييلة
تستهدف مساعدة الباحث في الخلوص الى كل ما يحتاج اليه في بحثه بسهولة
ويسر ، فلمهم منى الدعاء المخلص بان يسدد الخطاهم لصالح هذه الجامعة وان يجنبهم
مزالق الخفي والضللال وان يعينهم على القيام بمسؤولياتهم ، انه بالاجابة يدير
وعلى ذلك قد ير وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

عبدالله صالح العلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصعبه أجمعين . اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا وانت تجعل الحزن اذا شئت سهلا فاجعل لنا الحزن سهلا اللهم اكرمنا بنور الفهم واخرجنا من ظلمات الوهم وافتح علينا بحكمتك وانشر علينا من رحمتك ((يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة)) رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي)) .

أما بعد :- فان من أشرف وأعظم ما يشتغل به الانسان طلب العلم والتزود منه وبذله للآخرين عن رضا وطيب نفس ابتغاء وجه الله عز وجل والدار الآخرة . وذلك نظرا لما للعلم من دور كبير في حياة الأفراد والمجتمعات .

فبالعلم يتخلص الانسان من سائر سلبيات الجهل ومتاعبه ليواصل مسيرة البناء على طريق واضحة لا أثر فيها للمزالق والعقبات .

وبالعلم يسمو الانسان عن حضيرة الجهل والتخلف ليرفع الى المستوى اللائق بتفضيله على سائر الكائنات .

وبالعلم تنهذب النفوس وتستتير العقول ، وبه تكون أقدر على تحمل الأعباء والمسؤوليات واقدر على الإبداع والابتكار والعمل الجاد لخيرى الدنيا والآخرة .

غير أن العلم على وجه العموم بحر زاخر لا ساحل لمداه ولا حد لجزره ، بيد ان منه المهم والهام والأهم .

ولست هنا لأقرر حقيقة إذا قلت : بأن معارف التشريع الاسلامي هي أهم العلوم وأجلها وأعظمها أثرا ومردودا على حياة الافراد والمجتمعات صغيرها وكبيرها ، ان تلك قضية مسلمة لا مجال للشك فيها ولا جدال في ثبوتها .

وبحسب الانسان ان يعرف ان التشريع الاسلامي منهاج أنزل من السماء ليحكم تصرفات الانسان وسلوكه حتى يستشعر مدى عظمته وأهميته في حياته وحياة أسرته ومجتمعه .

فهو منهاج أنزل من لدن خبير عليم ، خبير بأحوال البشر ورغباتهم ، عليم بما يصلح معاشهم ومعادهم ، بصير بجميع ما يحقق الامن والرفاهة والاستقرار لهم .

أنزل من عند رب رحيم لطيف بعباده ليكون رحمة للعالمين وسراج هداية لهم ، ينظم علاقاتهم ويرشدها ويسمو بانسائتهم الى المقام اللائق بها .

فهل هناك علم أهم من هذا العلم في حياة الانسان ؟ خاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الازمات ، فمن ازمات ايمانية الى ازمات اخلاقية الى ازمات اقتصادية ، الى ازمات سياسية ، الى غير ذلك من الازمات التي اصبحت بها المجتمعات الدولية المعاصرة ، وما اغناها عن ذلك لو اتخذت من هذا التشريع منهاج حياتها .

وعلى هذا فليس من المبالغة في شيء إذا قلت : بأن علوم التشريع الاسلامي ومعارفه ، علوم ومعارف ، لا أهم ولا أقدر ولا أشرف منها بسين سائر علوم الانسان .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن لهذه العلوم حقا كبريا على أبناء الدين الاسلامي وواجبا جليلا لا يتحمل فقط في احترام هذه العلوم وتقديسها وإنما في الاهتمام بدراستها أيضا والاشتغال بفنونها والاهتمام بها في جميع مجالات الحياة .

واقترعا مني بهذا المبدأ كان لي شرف الانضمام للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وفيها حصلت على شهادة كلية الشريعة .

ولما كانت علوم الشريعة الاسلامية ومعارفها ، أكبر من ان يحيط بها دارس احاطة تامة عقدت العزم على التخصص في احد علومها وذلك لاقتناعي التام بأهمية التخصص ومدى فعاليته في اثراء العلوم جميعها . ومن هنا كان لي شرف الالتحاق بجامعة ام القرى بمكة المكرمة - جامعة الملك عبدالعزيز سابقا - لا تخصص في علم من أهم علوم التشريع الاسلامي الا وهو علم الفقه المقارن .

ويكفي القارئ العزيز ان يعلم ان الفقه عبارة " عن العلم بالأحكام الشرعية العينية المكتسب من ادلتها التفصيلية " (١) ليحي مدى أهمية هذا العلم في حياة الفرد والأسرة والمجتمع .

ولما كان نظام هذه الجامعة الموقرة يوجب على من يريد الاختصاص في أحد العلوم ، ان يتقدم اليها بأطروحتين أو رسالتين ، احدهما للماجستير والأخرى للدكتوراه وذلك في جزئيتين من جزئيات اختصاصه

(١) البيضاوي - منبج الوصول في علم الأصول ج ١ / ١٩ ، مطبوع مع

شرح البدخشي وشرح الاسنوي .

ليتمصرف بذلك على أسهل الطرق للبحث في مجال الاختصاص الذي ينوي الاشتغال به ، تقدمت لمجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى وسجلت البحث الأول للماجستير تحت عنوان : عقيدة الحاربية في الفقه الإسلامي .

وقد ناقشت «هذا البحث» لجنة علمية فاضلة ، وكان لي الشرف ان منحتني عليه درجة الماجستير بتقدير ممتاز .

أما البحث الثاني الذي اكتب له هذه المقدمة ، فهو البحث الذي أتقدم به الآن لدرجة الدكتوراه وهو بعنوان : «الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام» .

ومن الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع للبحث ما يلي :

أولاً : - أهمية الجهاد في سبيل الله ودوره الكبير في حياة الأمة الإسلامية واستمرار بقائها فضلاً عن إسهامه العظيم في انتشار سيادة الأمة الإسلامية وتعزيز نفوذها وهيمنتها على الأرض حتى لا يعبد بحق إلا الله سبحانه وتعالى . ولبيان أهمية الجهاد وخاصة الجانب الحربي منه يكفي أن نذكر أن الحروب في الإسلام أمر تلجأ اليه الأمة الإسلامية لحماية دولة الإسلام والذب عنها ، كما تلجأ اليه لأعلاء كلمة الله على أرضه حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله وأنظمته وتعاليمه وتصوراتهِ عن الكون والحياة ، وذلك أما بدخول أهل الأرض في هذا الدين والالتزام بجميع أوامره والانتها عن جميع نواهيه ، وأما بدفعهم للجزية ان كانوا من أهلها حيث يدل قبولهم بدفعها على خضوعهم لسيادة الإسلام والالتزام بما يسنه من أنظمة وأحكام توخى فيها العدل والانصاف ، ورفع الظلم والعدوان عن

بنى الانسان وتخليصهم من سلبيات أنظمة الكفر وقوانينه الجائرة والسير بهم الى رحاب الأمن والاستقرار والرفاهية بموجب قانون الا هي " لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد " . ولا يخفى ما للقتال في سبيل الله بهذا المفهوم من أهمية كبيرة في حياة الأمة الاسلامية وسيادتها بل وفي حياة البشر جميعا على اختلاف أديانهم وأجناسهم ولغاتهم طالما أنه احدى الوسائل المهمة التي بواسطتها تتمكن الفئة المؤمنة من قيادة العالم نحو السلام القائم على العدل والفضيلة والشرف ، وسها تتمكن من الذب عن أهل الحق وحفظ حوزتهم وحر أهل الكفر والفساد والجور والظفیان ، وتخليص المستضعفين من أيدي الظلمة وأعوانهم وذلك عن طريق الهيمنة على الأرض هيمنة كاملة ، حتى لا يبقى لأهل الكفر ونحوهم شئ من السيادة ، على حد قوله تعالى : " وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله " الآية الأنفال ٣٩ - وقوله تعالى " وما لكم لا تقا تلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها . . . " الآية - النساء ٥٧ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وانى رسول الله ، فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها .

ومن هنا يجدر بالباحثين في الدراسات الاسلامية الاهتمام ببحوث القتال في الاسلام ، والعناية الكبيرة بابرار أحكام هذا الجانب المهم والتركيز الجيد على بيان أهدافه ودواعيه وأغراضه ، والذب عن مفهوم هذا النوع من الجهاد الاسلامي وتفنيد الدعاوى والافتراءات التي دأب أعداء الاسلام وخصومه على الصاقها به ، ثم الدعوة الى هذا العمل العظيم وبيان فضله وما أعده الله سبحانه وتعالى للمجاهدين في سبيله من الأجر والثواب الجزيل .

وهذا العمل بحد ذاته من الباحثين نوع من الجهاد في سبيل الله وهو الجهاد بالكلمة إذ سيأتي أن المعنى العام للجهاد في سبيل الله عبارة عن : أتعاب الأنفس في طاعة الله .

وعليه فإن من أعظم الجهاد وأفضل الطاعات : أتعاب الأنفس في الذب عن حوزة الاسلام والدعوة اليه ونشر تعاليمه ومفاهيمه وتصويراته عن الكون والحياة بين البشر بالكلمة البليغة المؤثرة ، ان تحقق الكلمة الملقاة على أسماع الناس أو المنقولة اليهم عبر الكتب أو الصحف أو الجلات أو غير ذلك من وسائل الاعلام ما لا يستطيع أن يحققه المدفع الرشاش .

ثانيا : - ان الفضل الكبير والكبير جدا للجهاد عند الله سبحانه وتعالى .
===

وما اعدده للمجاهدين في سبيله من اجر عظيم وجزاء كبير بحيث لا تجاريه في ذلك أكثر أعمال الخير الأخرى ، كان من أحد الأسباب التي دعتنى لاختيار موضوع الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام للبحث والدراسة ، ومن أبرز وأهم ما يلاحظه القارئ في المصدرين الشريفين ، القرآن والسنة ، الاطناب في الدعوة الى الجهاد في سبيل الله بالقتال ونحوه والترغيب في ذلك وبيان فضله الكبير وضرب الأمثلة البليغة السامية له .

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، قوله تعالى : ((ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي يبيعكم به وذلك هو الفوز العظيم .)) (١)

وقوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وأخرى تحبوننا نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين .)) (٢)

وقوله تعالى : ((ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص .)) (٣)

(١) سورة التوبة ، آية رقم : ١١١

(٢) سورة الصف آية رقم ١٠ - ١٣

(٣) سورة الصف آية رقم ٤

وقوله تعالى : ((فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما .)) (١)

وقوله تعالى : ((لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما . درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما .)) (٢)

وقال جل ذكره : ((ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم إلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين .)) (٣)

هذا بعض ما جاء في القرآن الكريم من آيات كثرته تدل على فضل الجهاد في سبيل الله والترغيب فيه وعظم أجر المجاهدين وما أعدّه الله جل ذكره لهم من جوائز جليلة ومنح عظيمة في الدارين .
أما السنة النبوية المطهرة فالذي جاء منها في هذا الباب أكثر بكثير من أن تحيط به هذه المجالس ، غير أن مالا يدرك كله لا يترك جله .
ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله عليه الصلاة والسلام : " مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم بمن يجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم ، وتوكل الله للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه ان يدخله الجنة أو يرجعه سالما مع

(١) سورة النساء - آية رقم ٧٤

(٢) سورة النساء - آية رقم ٩٥ - ٩٦

(٣) سورة آل عمران - آية رقم ١٦٩ - ١٧١

أجرا أوغنيمة . " (١)

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، اى الناس خير ؟ قال : " رجل جاهد بنفسه وماله ، ورجل في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره . " (٢)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله علمنى عملاً يعدل الجهاد في سبيل الله قال : لا أجده " قال : هل تستطيع اذا خرج المجاهد في سبيل الله أن تدخل مسجدك فتقوم لا تفتر ، وتصوم ولا تفطر " قال : لا أستطيع ذلك . قال أبو هريرة : ان فرس المجاهد يستنّ (٣)

(١) هذا الحديث ، حديث صحيح أخرجه الامام البخارى فى صحيحه ، فى كتاب الجهاد والسير ، باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله فى سبيل الله .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٣ / ٢٠١

(٢) هذا حديث أخرجه الامام البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وعبد الرزاق وأحمد وابن منده فى الايمان والخطابى فى العزلة والبيهقى والبغوى فى شرح السنة من طرق عن الزهري به .
أنظر : ابن عساكر : الاربعون فى الحث على الجهاد - الهامش - تحقيق عبد الله بن يوسف ص ٦٥

وأنظر : صحيح الامام البخارى رحمه الله ج ٣ / ٢٠٠ / ٢٠١ ،

وصحيح الامام مسلم ج ٦ / ٣٩

(٣) يستن : يمح بنشاط ، بأن يرفع يديه وي طرحها مما ونحو ذلك
انظر : ابن حجر - فتح البارى ج ٦ / ٥ وانظر : ابن عساكر : الاربعون فى الحث على الجهاد - الهامش - ٦٧ - تحقيق عبد الله بن يوسف . العلويانى : أهمية الجهاد فى نشر الدعوة الاسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه / ٢٣١

في طوله (١) فيكتب له حسنات . " (٢)

وعن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تضمن الله عز وجل لمن خرج في سبيله ، لا يخرجه الا جهادا في سبيلي وايمانا بي وتصديقا برسولي فهو علي ضامن ان أدخله الجنة أو أرجعه الى مسكنه الذي خرج منه نائلا ما نال من أجر أو غنيمة ، والذي نفس محمد بيده ما من كلم يكلم في سبيل الله الا جاء يوم القيامة كهيئة يوم كرم لونه لون دم وريحه ريح مسك ، والذي نفسي بيده لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تفزو في سبيل الله أبدا ، ولكن لا أجد سعة ويشق عليهم ان يتخلفوا عني ، والذي نفس محمد بيده لو ددت ان أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو وأقتل ثم أغزو فأقتل . " (٣)

(١) طوله : هو الهبل الذي تشد به الدابة ويمسك طرفه ويرسل في المرعى أنظر : المراجع السابقه - نفس الصفحات .

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخاري وأحمد وابن أبي شيبة في المصنف ، وعنه ابن أبي عاصم وابن منده في الايمان والبيهقي والنسائي .

أنظر : صحيح الامام البخاري ج ٣١ / ٢٠٠ ، وابن عساكر : الاربعون في الحث على الجهاد - الهامش - تحقيق عبدالله بن يوسف - ٦٦ - ٦٧

(٣) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في جامعه الصحيح في باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج ٦ / ٣٣

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان أول ثلة تدخل الجنة لفقراء المهاجرين ، الذين تتقى بهم المكاره ، اذا امروا سمعوا وأطاعوا ، وان كانت لرجل منهم حاجة الى السلطان لم تقض حتى يموت وهي في صدره ، فان الله يدعو يسوم القيامة الجنة فتأتي بزخرفها وزينتها فيقول : اي عبادي الذين قاتلوا في سبيل الله وقتلوا واؤذوا في سبيل الله وجاهدوا في سبيلي ؟

ادخلوا الجنة ، فيدخلونها بغير حساب ولا عذاب ، فتأتي الملائكة فيقولون : ربنا نحن نسبح لك الليل والنهار ونقدس لك ، من هؤلاء الذين اهدتهم علينا ؟ فيقول الرب تبارك وتعالى : هؤلاء الذين قاتلوا في سبيلي واؤذوا في سبيلي فتدخل عليهم الملائكة من كل باب " سلام عليكم بمسا صبرتم فنعم عقبى الدار " (١)

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يا أيها سميد من رضي بالله ربا وبلاسلام ديناً وبمحمد نبياً وببیت له الجنة " .

قال : فعجب لها أبو سميد ، قال : اعدّها علي يا رسول الله . !

(١) قال الشيخ عبد الله بن يوسف في تخريج هذا الحديث : سنده صحيح وباقي رجاله ثقات معروفون ، والحديث رواه الحاكم في المستدرک ج ٢/٢١/٧٢٠ . وقال صحيح الاسناد ووافقه الذهبي ، ورواه أحمد ج ٢/١٦٨ والطبراني . . ورجالهم رجال الصحيح غير أبي عشانة وهوشة . انظر : ابن عساكر : الاربعمون في الحث على الجهاد - تحقيق : عبد الله بن يوسف - الهامش - ٩١/٩٢

ففعل ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وأخرى يرفع الله بها الصبي

مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض .

قال : وما هي يا رسول الله . ؟

قال : الجهاد في سبيل الله عز وجل " (١)

وعن مسروق قال : سألتنا عبد الله بن مسعود عن هذه الآية : " ((ولا تحسبن

الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون)) .

فقال : أما أنا قد سألتنا عن ذلك .

فقال : " أرواحهم كطير خضر تسرح في الجنة في أيها شاءت ثم تأوى إلى قناديل

معلقة بالعرش ، فبيناهم كذلك ، إذ أطلع عليهم ربك اطلاعة فقال : سلوني

ما شئتم .

فيقولون : ربنا ماذا نسألك ونحن في الجنة نسرح في أيها شئنا . ؟

قال : فبيناهم كذلك إذ أطلع عليهم ربك اطلاعة فيقول : سلوني ما شئتم .

فيقولون : ربنا ماذا نسألك ونحن في الجنة نسرح في أيها شئنا . ؟

قال : فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا : نسألك أن ترد أرواحنا

(١) قال الشيخ عبد الله بن يوسف في تخريج هذا الحديث : " سنده صحيح

وقد رواه مسلم رقم (١٨٨٤) وأبو عوانه ج ٥ / ٤٨ والنسائي ج ٦ / ١٩ /

٢٠ وسعيد بن منصور رقم : (٢٣٠١) وابن منده في الايمان رقم

(٢٤٨) والبيهقي ج ٩ / ١٥٨ والبغوي في شرح السنة رقم (٢٦١١)

من طريق بن وهب به)

انظر : ابن عساكر - الاربعون في الحث على الجهاد - تحقيق الشيخ

عبد الله بن يوسف ص ٧٠ / ٧١

الى أجسادنا في الدنيا حتى نقتل في سبيلك ، فلما رأى انهم لا يسألون
الا هذا تركهم . " (١)

هذا طرف مما جاءت به السنة النبوية المطهرة عن فضل الجهاد في
سبيل الله والترغيب فيه وما أعدّه الله سبحانه وتعالى للمجاهدين في
سبيله من الأجر العظيم والعطاء الجزيل والمنح الجليله

والواقع ان الشريعة الاسلاميه لم تقف عند حد الترغيب في الجهاد وبيان
فضله فقط ، وانما رهبت أيضا من ترك هذا العمل الجليل ونددت بالمترعسين
عنه وتوعدتهم بأوخم العقاب . ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر
قوله تعالى : ((لا يستأنذك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ان
يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله علمهم بالمتقين . انما يستأنذك الذين
لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون)) (٢)
ويقول جل ذكره : ((فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا
أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تتفروا في الحرقل
نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزاء
بما كانوا يكسبون .)) (٣)

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم وأبو عوانة والترمذى وقال : حديث
حسن صحيح وأخرجه أيضا ابن ماجه والحميدى وسعيد بن منصور وعبد الرزاق
وابن أبي شيبة وابن جرير والطبرانى فى الكبير وابن مندة فى الايمان
والبيهقى والبغوى فى التفسير بهامش الخازن وفى شرح السنة من طرق عن
الأعمش به . "

أنظر : ابن عساكر - الاربعمون فى الحث على الجهاد - تحقيق عبد الله بن يوسف
بالمهامش ١١٤ / ١١٥

(٢) سورة التوبة آية رقم ٤٤ ورقم ٤٥

(٣) سورة التوبة آية رقم ٨١ وآية رقم ٨٢

وقوله سبحانه وتعالى : ((يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم
انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة
فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل . الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما
ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على كل شيء قدير .)) (١)

وقوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفوا
فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متعيضا
الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير .)) (٢)

وكما رهب القرآن الكريم من ترك الجهاد ندبه بالمتقاعسين عنه والمتولين
عن الزحف وتوعدهم بأوهم العقاقب جاءت السنة النبوية المطهرة لتؤيد
ذلك فقال عليه الصلاة والسلام : " من لم يفتز أو لم يجهز غازيا أو
يخلف غازيا في أهله بخير اصابه الله بقارعة يوم القيامة .)) (٣)

وقال عليه الصلاة والسلام : " من مات ولم يفتز ولم يحدث به نفسه مات
على شعبة من نفاق " (٤)

(١) سورة التوبة - آية رقم ٣٨ وآية رقم ٣٩ .

(٢) سورة الانفال - آية رقم ١٥ وآية رقم ١٦ .

(٣) قال الشيخ عبد الله بن يوسف في تخريج هذا الحديث : " سنده حسن
وباقى رجاله ثقات غير القاسم بن عبد الرحمن وهو صاحب أبى امامه فانه
صدوق حسن الحديث ، والحديث رواه أبو داود وابن ماجه والدارمي
والطبراني في الكبير والبيهقي من طرق عن الوليد بالمرفوع فقط .
انظر : ابن عساكر - الاربعون في الحث على الجهاد - تحقيق عبد الله
ابن يوسف - بهامش - ٨٥

(٤) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في جامعه الصحيح في باب من من
مات ولم يفتز ولم يحدث نفسه بالفتز .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج ٦ / ٤٩

وقال صلى الله عليه وسلم : " لئن تركتم الجهاد وأخذتم بأذناب البقر وتبايعتم بالعينة ليلزمكم الله مذلة في رقابكم لا تنفك عنكم حتى تتوبوا الى الله وترجعوا الى ما كنتم عليه . " (١)

وقال ابن حجر الهيتمي : " الكبيرة التسعون والحادية والثانية والتسعون بعد الثلاثمائة ، ترك الجهاد عند تعيينه بان دخل الحربيون دار الاسلام وأخذوا مسلما وامكن تخليصه منهم وترك الناس الجهاد من أصله وترك أهل الاقليم ثفورهم بحيث يخاف عليها من استيلاء الكفار بسبب ترك ذلك التعصين . " (٢)

وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله الاجماع على قتال الطائفة الممتعة عن جهاد أهل الكفر أو ضرب الجزية عليهم ، فقال : " فأما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر أو عن نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب أو غير ذلك من واجبات الدين ومعمراته التي لا عذر لأحد في جهودها وتركها التي يكفر الجاهد لوجوبها فان الطائفة الممتعة تقاتل عليها وان كانت مقرة بها ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء ، وانما اختلف الفقهاء في الطائفة الممتعة اذا أضرت على ترك بعض السنن

(١) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد رحمه الله في مسنده ، وقال البنا في الفتح الرباني : سنده جيد .

انظر : البنا - الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد ج / ١٥ / ٤٤

(٢) الهيتمي - الزواجر عن اقتراف الكبائر ج / ٢ / ١٦٣

كركمتي الفجر والأذان والإقامة - عند من لا يقول بوجوبها - ونحو ذلك من الشعائر هل تقايل الطائفة المتمتعة على تركها أم لا ، فأما الواجبات والمحرمات المذكورة ونحوهما فلا خلاف في القتال عليها وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة الخارجين على الإمام أو الخارجين عن طاعته كأهل الشام مع أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه فإن أولئك خارجون عن طاعة إمام معين أو خارجون عليه لازالة ولايته واما المذكورون فهم خارجون عن الاسلام بمنزلة مانعي الزكاة . (١)

وجميع ما سبق من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة عن فضل الجهاد والترغيب فيه والترهيب من تركه أو التقاعس عنه وما نقلته من اجماع العلماء على قتال الطائفة المتمتعة عنه ، كل ذلك مما يجعل لمباحث الجهاد في سبيل الله أهمية كبيرة يجدر بالباحثين في الدراسات العليا وغيرها الاهتمام بها أشد الاهتمام والعناية بها أشد العناية ، والتركيز الجيد عليها بالبحث والدراسة والمناقشة ، وبث فضائل هذا العمل الخطير بين الناس ودعوتهم اليه وترغيبهم فيه ، حتى تتحقق لامة الاسلام الحماية ولدينهم السيادة والانتشار في مشارق الارض ومغاربها .

ومن هنا كان لي شرف اختيار جانب مهم كبير من مباحث الجهاد في سبيل الله للدراسة والبحث وهو الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

ثالثا : عندما وعى اعداء الاسلام ما للجهاد في الشريعة الاسلامية من دور كبير

في حياة الأمة الاسلامية وبقائها وانتشار سيادتها وامتلاكها لزام الأمر في العالم

(١) ابن تيمية - مجموع الفتاوى ج ٢٨ / ٥٠٣ / ٥٠٤

ادركوا حينئذ ان ادراك خطورة هذا العمل العظيم على كفرهم
وأطماعهم المنحرفة وشهواتهم المتدنية وسائر سلبياتهم الأخرى فعملوا
على صد أهل الاسلام عن ممارسة مثل هذا النشاط المهم بكافة الوسائل .
وما يدل على خوفهم الشديد من مفهوم الجهاد في الاسلام وخاصة الجانب
الحربي منه ما جاء على لسان كثير من مفكرهم حيث ذكرت مجلة العالم
الاسلامي الانجليزيه ما معناه : " ان شيئاً من الخوف يجب ان يسيطر
على العالم الغربي ولهذا الخوف اسباب منها ان الاسلام منذ ظهر
في مكة لم يضعف عددياً بل دائماً في ازدياد واتساع .

ثم ان الاسلام ليس ديناً فحسب بل ان من اركانه الجهاد . " (١)
وقال روبرت بيجن : " ان المسلمين قد غزو الدنيا كلها من قبل وقد
يفعلونها مرة ثانية " (٢)

ويقول ولفرد كانتول سميث : " ان أوروبا لا تستطيع ان تنسى ذلك الفزع
الذي ظلت به مدة قرون والاسلام يحتاج الامبراطورية الرومانية من الشرق
والغرب والجنوب . " (٣)

ويقول لورنس براون : " الخطر الحقيقي كامن في نظام الاسلام وفي قدرته
على التوسع والاختراع وفي حيويته ، انه الجدار الوحيد في وجه الاستعمار

(١) محمد قطب ، المستشرقون والاسلام / ٣٢ ، العلواني - أهمية الجهاد

في نشر الدعوة الاسلامية / ٢٨٥

(٢) العلواني - أهمية الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية / ٢٨٥

(٣) محمد قطب ، المستشرقون والاسلام / ٣٢ ، العلواني - أهمية الجهاد

في نشر الدعوة الاسلامية / ٢٨٥

الأورسي . " (١)

ومن هنا دأب أعداء الاسلام في القديم والحديث على تشويه مفهوم القتال في الشريعة الاسلامية وترهيب أهل الاسلام وتكريهم فيه والعمل الجاد على ابعادهم عنه بكافة الوسائل .

ومن ذلك محاولة اقناع الأمة الاسلامية بمفاهيم جديدة للجهاد في الاسلام أو محاولة اقناعهم بتبني المذاهب والافكار التي من شأنها ترك القتال في سبيل الله والبعد عن مجاهدة أهل الكفر واعوانهم ، أو محاولة افساد المسلمين والتأثير على اخلاقهم على نحو يضمن ابتعادهم عن مزاوله الجهاد أو عدم القدرة على القيام به كما أمر الله ورسوله .

ونتيجة لتلك المحاولات الحاقدة خرجت بعض الفرق الضالة التي تدعي الاسلام بدعم وتخطيط من أعداء هذا الدين الاسلامي في القديم والحديث لتنادى بتعطيل الجهاد في سبيل الله . ومن هذه الفرق الضالة في القديم وخاصة في موضوع الجهاد المرجئة (٢)

(١) مصطفى خالدي وزميله - التيشير والاستعمار / ١٨٤ ، العلياني أهمية الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه - رسالة دكتوراه - ٢٨٥

(٢) المرجئة : " هم الذين يخرجون العمل من دائرة الايمان ، وهم اصناف شتى فمنهم من يزعم ان الايمان هو المعرفة - أي معرفة القلب فقط - ومنهم من يزعم انه قول اللسان ومنهم من يزعم ان ايمان أفسق الفساق من بني آدم كايان الملائكة والانبياء لأن الايمان عندهم شيء واحد لا يزيد ولا ينقص ومنهم من يقول من قال لا اله الا الله فهو المؤمن ولو أتى من الأعمال ما أتى .

والصوفيه (١)

= وعقائد المربئة لها تأثير بالغ على ازالة فريضة الجهاد بالكلية
أو اضعافها وزعزعتها في النفوس ، فمن اعتقد أن الايمان هو المعرفة
فقط فكيف يتصور منه ان يجاهد الكفار من اليهود والنصارى والمشركين
ومن اعتقد أن الحمل خارج عن دائرة الايمان وان الانسان يكون
مؤمنا بمجرد التصديق أو النطق من غير عمل مطلقا فما الذي
يحملة على المخاطرة بنفسه وماله وتعريضهما للهلاك وايمانه كامل
تام ، وما الذي يستفيد من جهاده اذا تساوى في اعتقاده ايمان
من مات بين الصفوف محاربا للكفار مع ايمان من مات مخمورا في
أحضان المومسات وهو ينطق بالايمان . هل يتصور عاقل أن هناك
من يضحى بماله ونفسه وولده ووقته وهو يستطيع ان يكون ايمانه
كايان جبريل عليه السلام بدون تلك التضميمات بل مجرد كلمة
ينطق بها وهو مستلق على فراشه لا تكلفه جهدا ولا عملا .

العلواني - أهمية الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية - (٣١)

(١) الصوفية ، فرقة ضالة قديمه ، منحرفة عن تعاليم الاسلام الصحيحه
تعود نشأتها الى أواخر القرن الثاني الهجرى . . وبدأ نشئتها من
الزنادقة الذين دخلوا في الاسلام ظاهرا وارادوا هدمه من الداخل

والصوفية طوائف عديدة في القديم والحديث .

ومن أشهرها في القديم ، أصحاب الحادات وأصحاب العبادات ،
وأصحاب الحقيقة ، والنورية والحلولية . والمباحية .
ومن أشهرها في العصر الحديث الشاذليه والرفاعية والنقشبندية
والقادريه والشيخانية والبريولية والأحمدية .
وكلها يجمعها قاسم مشترك هو الابتداع وتنكب طريق الكتاب والسنة
وبعضها أخف من بعض .

= ومن أخطر ما تمتعده أكثر طرق الصوفيه ما يلي :-

-
- ١ - القول بالحلول والاتحاد .
 - ٢ - القول بوحدة الوجود وان الخالق هو عين المخلوق .
 - ٣ - القول بوحدة الأديان - أى ان الأديان كلها صحيحة وانها طرائق موصلة الى الله .
 - ٤ - اسقاط التكاليف الشرعية واستحلال المحرمات .
 - ٥ - الاعراض عن العلم والانشغال بالزهد والتبتل .
 - ٦ - اهمال الحقوق واطراح العيال والالحوق بزوايا المساجد أو البراري والمفارات .
 - ٧ - بناء الاربطة والاعتكاف فيها وجعلها مضاهية للمساجد وتشبيهها بالرهبان .
 - ٨ - التجرد من الاموال والعيش على صدقات الناس .
 - ٩ - الرضا بما يقع عليهم من مصائب وذنوب فلا يحاولون دفعها عن أنفسهم زعما منهم ان دفعها ينافي الرضا بالقدر فلو وطئ الكفار رقابهم يرضون ويسلمون لأن الله أراد ذلك .
- الى غير ذلك من الاعتقادات الفاسدة وما خفى كان أعظم ، وهى مناقضة للجهاد وممיתה للروح الجهادية عند كل من تأثر بالتصوف ، وهل يتصور من شخص يعتقد ان الله حال في الكفار ان يقاتل أهل الكفر ، أو هل يتصور من رجل يقول بوحدة الأديان وصحتها جميعا أن يقاتل في سبيل عقيدته ما وهكذا سائر اعتقاداتهم الأخرى لا يتصور معها اقامه لعلم الجهاد فسبيل الله كما أمر الله ورسوله ، وهذه هي الغاية التى يسعى اليها أعداء الاسلام من وراء انشاء هذه الفرق الضالة والدعوة اليها .
- انظر : العلياني - أهمية الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه - . ٤٣٩ وما بعدها من صفحات .

والشعبة الاثنا عشرية (١)

(١) الشيعة : " هم القائلون بأن الامة وراثية في أهل البيت

ويقدمون عليا رضى الله عنه على سائر الصحابة ويظعنون في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين لكونهم لم يعطوا الخلافة عليا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم طوائف مختلفة وبعضهم لهم اعتقادات فاسده تخرجهم عن دائرة الاسلام.

واما الامامية الاثنا عشرية فهم الذين ساقوا الامة في جعفر الصادق الى ابنه موسى وقطعوا بموت موسى وزعموا أن الامام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا .

ويقال لهم : الاثنى عشرية لدعواهم ان الامام المنتظر هو الثاني عشر من نسله النبي صلى الله عليه وآله وهو محمد بن الحسن الغدير الذي ينتظرون خروجه بين الحين والآخر على حذر عيون له العصاة ويعتقدون فيه اعتقادات فاسده ليس هنا مجال ذكرها . وللامامية الاثنا عشرية في الجهاد أقوال ظاهرة السقوط منها : -

١ - قولهم : ١ - الشيعة شهداء ولو ماتوا على فرشهم .

٢ - قولهم لا يجاهد الا مؤمن قد اكل شرائط الدين .

٣ - قولهم : انه لا يجاهد الا مع امام عادل .

٤ - قولهم : ان جهاد الابتداء وغزو الكفار في ديارهم لا يكون

الا مع الامام المعصوم الذي ينتظرونه .

ولا نخفي ما لهذه البهائم من أثر سيئ على الجهاد في

أثر الجهاد في سبيل الله . . .

انظر : العملياني - أثر الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية

والرد على الطوائف الضالة فيه - رساله ٤٥٦ وما بعدها

من صفحات . بشيئ من التصرف .

والجبرية الجهمية (١)

ومن الفرق الحديثية القاديانية (٢)

(١) الجبرية الجهمية : " هي التي تجعل العبد مجبوراً على افعاله فهو عندهم كالريشة في الهواء وهم اتباع جهنم بن صفوان .
يقول البغدادي عن هذه الفرقة : الجهمية اتباع جهنم بن صفوان الذي قال بالاجبار والاضطرار الى الاعمال وانكر الاستطاعات كلها وزعم ان الجنة والنار تهيدان وتغنيان وزعم أيضاً ان الايمان هو المعرفة بالله تعالى فقط وان الكفر هو الجهل به فقط وقال لا فعل ولا عمل لا حد غير الله وانما تنسب الاعمال الى المخلوقين على المجاز .. ولا يخفى ما لهذه العقيدة الفاسدة من آثار كبيرة على سقوط فريضة الجهاد في سبيل الله عز وجل .

انظر : العلياني - اثر الدعوة في نشر الدعوة الاسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه / ٤٥٨ وما بعدها من صفحات .

(٢) القاديانية : " فرقة مرتدة عن الاسلام رباها الاستعمار الانجليزي في الهند وانتشرت الى بقاع كثيرة في العالم وهي تنتسب الى ميرزا غلام أحمد القادياني المولود في الهند في قرية قاديان سنة ١٨٣٩ وقد كشف مؤسس هذه الفرقة الخبيثه عن عماله للاستعمار في كثير من كتبه .

ومن عقائد هذه الفرقة الفاسدة الخبيثة :-

١ - ان لهم الاله يتصف بصفات البشر ينام ويصحو ويصلي ويصوم ويخطئ ويصيب .

٢ - ان الانبياء والرسل يبعثون ويرسلون الى يوم القيامة

٣ - ان غلام أحمد نبي الله ورسوله .

٤ - انه افضل من جميع الانبياء والمرسلين بما فيهم محمد صلى الله

عليه وسلم ، الى غير ذلك من العقائد الفاسدة التي يكفي احداها

لخروجهم من دين الاسلام .

والبابية والبهائية . (١)

هذا بالإضافة الى الحطة المسمومة التي قادها ويقودها كثير من المستشرقين وغيرهم من اعداء الاسلام في هذا العصر ضد مفهوم الجهاد في الاسلام حيث قاموا بتشويه هذا العمل العظيم ، والافتراء عليه وعلى الأمة الاسلامية في جهادها عبر رحلة التاريخ الطويلة .

= ومن أقوال مؤسس هذه الفرقة الخبيثة : " ان هذه الفرقة القاديانية لا تزال تجتهد ليلا ونهارا لقمع العقيدة النجسة عقيدة الجهاد من قلوب المسلمين ."
الحلياني - اثر الجهاد في نشر العقيدة الاسلامية - ٤٦٢ - وما بعدها من صفحات .

(١) البابية : نحلة اسسها على محمد الشيرازي المولود ١٢٣٥ هـ حيث اعلن انه باب المهدي ، وقد تلقف هذه الدعوة بهاء حسين على المازنداني المولود في ايران عام ١٢٣٣ فصار يطلق عليها البهائية نسبة الى البهاء ، وصار كل من يدخل فيها يزيد فيها ضلالات جديدة ، وهي دعوه شبيهة بالدعوة القاديانية فأصبح الماسونية فيها ظاهروها صرف المسلمين عن دينهم والتشكيك في بعض احكام الاسلام كجهاد الكفار ووجوب عداوتهم .
وفرقة البابية والبهائية فرقة مرتدة عن الاسلام لا دعاء بعض دعائهم النبوة وقولهم بالحلول والاتحاد والتاسخ وتحريفهم لاحكام الاسلام المجمع عليها .

انظر : الحلياني : اثر الجهاد في نشر الدعوة الاسلامية والردء الطوائف الضالة فيه - ٤٦٧ - وما بعدها من صفحات .

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما أثاره الأب "لامانس" في كتابه "مهد الاسلام" من ان الاسلام قام بالسيف والتهديد والعنف ، وان رسول الله عليه الصلاة والسلام استخدم السيف ليهدد الناس فدخلوا قسري الاسلام خوفا ورعبا وعرضا منهم على حياتهم ووجودهم . " (١)

ومن هذا القبيل ما ذكره "مارجوليوي" في كتابه "محمد وشرق الاسلام" حيث ذكر قبحه الله ان غزوات الرسول عليه السلام انما كانت للسلب والنهب فقال : " قد عاش محمد هذه السنين الست بعد هجرته الى المدينة على السلب والنهب ، ولكن نهب أهل مكة قد يبرره طرده من بلده وسقوط رأسه وضباع املاكه ، وكذلك بالنسبة الى القبائل اليهودية في المدينة فقد كان هناك على اية حال سبب ما حققها او مصطنعا يدعو الى الانتقام منهم ، الا ان خير التي تبعد عن المدينة كل هذا البعد لم يرتكب أهلها في حقه ولا في حق اتباعه خطأً يعتبر تعديا منهم جميعا ، لأن قتل أحدهم رسول محمد لا يصلح ان يكون سببا يتدرب به للانتقام منهم " (٢) وهذا الكلام والذي قبله ظاهر الزيف ، لا يحتاج الى شيء من التأمل لاستبيان زيفه ، فمحمد عليه الصلاة والسلام لم يكره احدا على الدخول في دينه كما سيأتي بيان ذلك داخل هذه الرسالة ، ولم تكن غزواته عليه السلام للنهب والسلب كما يدعى هؤلاء المبطلون وانما كانت لاعلاء كلمة الله التي اختارها منهاجا لخلقته حتى تكون السيادة والهيمنة لهذا المنهاج الذي

(١) محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول - ١٤٤

(٢) المرجع السابق ١٤٥

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه على سائر بقاع الأرض ، ثم
الناس بعد ذلك أحرار في ان ييقوا على اديانهم أو ان يدخلوا في هذا
الدين العظيم .

والواقع ان امثال هذه الدعاوى والافتراءات كثيرة من قبل اعداء الاسلام
من مبشرين ومستشرقين وغيرهم ، وهي تؤثر أثرا كبيرا في كثير من
السذج والجهلة وانصاف المتعلمين من أهل الاسلام وقد تؤدي بهم الى
الزيغ والضلال والخروج من دينهم والحياد بالله .

كما تؤثر اثرا كبيرا في التعتميم على الحقيقة وصد كثير من البشر عن
الدخول في هذا الدين العظيم . والغريب في الأمر ان جمعا من المفكرين
والكتاب والباحثين المسلمين في هذا العصر قد تأثروا بمثل هذه الدعاوى
والافتراءات من حيث يدرون فكانوا عملاء أو من حيث لا يدرون فكانوا
سذجا ومغفلين فهم بين امرين احلاهما مير .

ووجه تأثر هؤلاء بتلك الافتراءات هو ان اعداء الاسلام من مبشرين ومستشرقين
عندما أنكروا من افتراءاتهم على مفهوم الجهاد في الشريعة الاسلامية ، واسرفوا
في ادعاء ان الاسلام انما قام وانتشرب بين الناس بالعنف والتهديد بواسطة
السيف ونحوه بينما انتشرت المسيحية بالمحبة والسلام .

قام هؤلاء الباحثون المسلمون للذب عن الاسلام كما يزعمون فأتوا بمقولة غريبة
مخالفة لما عليه الغالبية العظمى من أئمة أهل الاسلام في القديم والحديث
وهي ان الاسلام انما يحارب للدفاع فقط اما ان يبتدئ أصحاب المثل الآخر
بالمقاتلة فلا ، وذلك لأن الاسلام ينهى عن العدوان وابتداء أهل الكفر بالقتال
نوع من العدوان الذي لا تقره الشريعة الاسلامية .

وقد غاب عن ذهن هؤلاء أو هكذا أراد بعضهم ان يخيب عن ذهنه ان هناك فارقا كبيرا بين أهداف الحروب الاسلامية وأهداف الحروب الأخرى التي يعرفها البشر في جاهليياتهم ان في المصير الغابرة أوفى العصر الحديث .

فبينما لا يقصد البشر من وراء حروبهم التي لا تنتمي الى الاسلام غير الأهداف والفايات الدنيوية ، تقصد الأمة الاسلامية من وراء حروبها اعلاء كلمة الله التي اختارها لعبادة حتى لا تكون السيادة والهيمنة الا لعباده المصطفين الاخيار وعندئذ فقط تتم البشرية بالسلام القائم على العدل .

واذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن ان يعتبر ابتداء أهل الكفر بالقتال لتحقيق هذه الغاية النبيلة من قبيل العدوان المنهي عنه شرعا . ان المجتمعات السوية ترفض ان تسلم زمام أمورها الى الفسقة والسفهاء وناقصي الادراك وأصحاب الاخلاق المتدنية وتحرص كل الحرص ان يتسلم زمام الامور فيها أهل الصلاح والعقل والشرف والتدبير السوى .

وليس هناك اضر على المجتمعات البشرية من ان يتسلم زمام الأمر فيها أهل الكفر ليرسخوا الانحراف والضلال بين الناس بما يحكمونهم به من أنظمة وقوانين من شأنها ان تهدم ولا تبني .

وحال البلدان التي تحكمها القوانين الوضعية البعيدة عن الاسلام خير شاهد على ذلك .

واذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن ان تعتبر الأمة الاسلامية معتدية حين تبدأ هي بمناجزة القيادات الضالة المنحرفة بالقتال بعد ان تدعوهم الى الاسلام

أو الجزية ، لتجوا البشرية من سائر سلبيات سيادتهم التي لا تهدف

إلا لترسيخ الكفر والضلال وكثير من الممارسات الخاطئة .

ان من أهم واجبات الباحثين وأرباب القلم المسلمين في هذا العصر وهم يرون ويسمعون ويقرؤون ما يقال عن الجهاد في الاسلام من افتراءات وادعاءات وما يذكر عن مفهومه بحسن نية أو بسوء نية ان يصادروا للذب عن جهاد المسلمين عبر وسائل الاعلام السموعة والمرئية والمقروءة .

وان يحببوا المسلمين في الجهاد كما حبيبهم الله سبحانه وتعالى ورسوله الأمين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، وذلك بنشر فضائله وبيان أهدافه وغاياته الصحيحة كما جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وإيضاح أهميته لبقاء المسلمين وضمان حقوقهم وانتشار سيادتهم على جميع بقاع المعمورة ، وان يكثروا من الأبحاث والدراسات حول هذا الأمر المهم الخطير .

ومن هنا رأيت ان من انسب ما اتقدم به للحصول على درجة الدكتوراه هذا الموضوع الذي أكتب له هذه المقدمة - الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - وخاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الافتراءات على جهاد المسلمين وازدادت فيه الاخطاء والاغلاط حول مفهوم القتال في الاسلام واحكامه وغاياته السامية النبيلة .

رابعا : يعجب كثير من الناس بما توصل اليه القانون الدولي العام في العصر الحديث من مبادئ وقواعد قانونية للحرب ويتشدد بعضهم بمدى روعتها وسموها وقدرتها على التخفيف من ويلات الحروب واهزانها الكثيرة .

والواقع ان سائر الجوانب الرائعة في مبادئ القانون العام وقواعده ،
قد سبقت اليها الشريعة الاسلامية بعدة قرون .

وهذه حقيقة يجب ان يصيها الناس ويتعرفوا عليها ، وتلك مهمة الكتاب
والباحثين المسلمين فالمسؤولية تقع على عواتقهم في بيان هذا الأمر وغيره
لسائر البشر .

ومن هنا كان من أحد أسباب اختياري لهذا الموضوع - الحرب في الشريعة
الاسلامية والقانون الدولي العام - لاثبت أن كثيرا مما يتشدد به من
مبادئ وقواعد قانونيه دعى اليها القانون الدولي العام ليست مما ابتكره
رجال هذا القانون وانما هي قواعد ومبادئ سبق الى الدعوة اليها والى
ضرورة الالتزام بها ديننا الاسلامي الحنيف .

وان سائر ما يراه البعض حسنا من مبادئ القانون الدولي العام في الشريعة
الاسلامية ما هو أحسن منه وأجمل وأتم وأعدل .

فالا سلام أول من قال بمشروعية الدعوة الى اجابة المطالب قبل بدء القتال ،
وأول من نهى عن قتل النساء والشيوخ والاطفال ، وأول من فرق بين المقاتلين
وغيرهم من المدنيين في المعاملة ، وأول من رفق بالاسرى وعاملهم معاملة
انسانية ، وأول من نهى عن المثلة والعبث بكرامة الانسان ، وأول من اقتصد
في اراقة الدماء واتلاف الاموال ، فلا يريق من دماء العدو ولا يتلف من
أمواله الا القدر الذي به يتحقق لامة الاسلامية السيادة والامان ، واما ما عدا
ذلك فهو من العبث والفساد الذي يترفع عنه الاسلام وأهله .

والا سلام أول من نادى بالوفاء بالمعهود والمواثيق وضرورة الالتزام بها حيث
أوجب على المسلمين ذلك ، ورغبهم فيه وتوعدهم أشد الوعيد على الفدر والخيانة .

وأول من حفظ للناس حقوقهم ، فلم يكره أحداً على الدخول في عَصيدة
الاسلام ولم يصادر أموال أحد من الناس بغير وجه حق ، ولم يطالب
أحداً منهم بما لا يطيق .

فكان مثلاً عالياً للرحمة والعدل وسائر المبادئ والاخلاق الفاضلة
بيد أن من أهم ما تتميز به مبادئ الشريعة الاسلامية في الحرب عن
مبادئ القانون الدولي العام ..

إن مبادئ الشريعة الاسلامية ليست مجرد مبادئ تكتب على الورق وتحفظ
داخل الكتب والرسائل ، وإنما هي عند من يؤمن بالله رباً وبالاسلام ديناً
وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً رسولاً ، عبارة عن عقيدة يدين الله بها
ويتقرب بها اليه ومن هنا يحرص أشد الحرص على الالتزام بها فهي ذات
أثر فعال في الواقع العملي ، بحسب مبادئ القانون الدولي العام التي لا
يلتزم بها المجتمع الدولي في أغلب الاعيان وأكثرها .

ولهذا السبب تفقد هذه المبادئ والقواعد القانونية قيمتها على مسرح
الواقع والحقيقة حيث تظل مبادئ انسانية تكتب على ورق صقيل وتحفظ
داخل طيات هيئة الأمم وغيرها من المنظمات الدولية دون أن تجد الفرصة
للتطبيق على الساحة الدولية ، وواقع الحال خير شاهد على ذلك وسيأتي
داخل هذه الرسالة ما يدل على ما أقوله هنا .

خامساً : أن من أهم وأقسى وأخطر ما يلاحظه المهتم بشئون المسلمين في
====
العصر الحديث ، هذا الذل المجيب الذي أصيب به أغلب العمالء
الاسلامية في العالم لأهل الكفر في الشرق والغرب وهذه التبعية الغريبة
لإسلاطين الكفر ورؤاده ، فكما هينوا في معتقداتهم وانفسهم ، وكما استبيحت
أعراضهم وامتهنت آرامتهم وكما سرقت أموالهم ونهبت مواردهم الاقتصادية

وكم وكم وكم

كل هذا وهم ينظرون بعيون بله زائفة عتم عليها ظلام المعصية فأصبحت
هذه الأمة لا ترى طريق الخلاص فهي متعشرة في شباك الغرب تارة وفي
مبائل الشرق تارة مستسلمة لجلاذها الكافر يسيما الذل والهوان والعنت
ويعبث بها ما شاء ان يعبت ويلهبو بها ما شاء أن يلهو .

ترى ما هو السبب ؟ ..

ما هو السبب الذي رمى بهذه الأمة الى هذا الحضيض البائس بعد أن كانت
السيادة والهيمنة والعزة لها على شعوب الأرض ؟
ان من أهم الأسباب التي أدت بالأمة الاسلامية الى هذا الدرك المؤلم
هو تركها للجهاد في سبيل الله واقتناعها بالبدعة والخلود الى الأرض ،
ظننا منها ان في ترك الجهاد نجاتها بانفسها وأموالها .
وما علمت أنها عند تركها للجهاد تفقد اضعاف ما تفقده عند القيام به
على الوجه الذي أمر به الله سبحانه وتعالى .

بيد ان ما ينفق في سبيل الله من أموال وأرواح عند اقامة علم الجهاد
لا يساوى شيئا اذا قورن بالمكاسب العظيمة والمنح الجليلة التي يحصل
عليها المجاهدون في الدارين .

ان نجات المسلمين وخلصهم مما هم فيه من ذل وهوان وتشريد أمر لن يتم
الا بالرجوع الى الله والجهاد في سبيله ، وبدون ذلك سيظلون أمة مقبورة
ذليلة لا حول لها ولا قوة .

وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : " اذا ضن الناس بالدينار والدرهم
وتبايعوا بالعينة واتبعوا ذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل

الله بهم بلاء فلم يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم . (١)

وفيه يقول عليه السلام أيضا : " لئن تركتم الجهاد وأخذتم بآداب البقر وتبايعتم بالعينة ليلزمكم الله مذلة في رقابكم لا تفك عنكم حتى تتوبوا إلى الله وترجعوا إلى ما كنتم عليه . " (٢)

وقد صدق سيد ولد آدم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، فهاهم المسلمون حين ابتعدوا عن دينهم ورضوا بالخلود إلى الأرض والبعد عن الجهاد في سبيل الله يعمرون في هذا العصر بأقسى مراحل حياتهم وأصعبها .

وواجب العلماء والباحثين في هذا العصر ان يبينوا للناس سبب هذا البلاء الذي حل بهم ، وان يقنعوهم بأن لا خلاص لهم ما هم فيه من ذل وهوان وتبعية لدول الكفر والالحاد ، الا بالرجوع إلى الله والجهاد في سبيله بالنفس والمال واللسان .

ومن هنا رأيت من واجبي وأنا اعيش عزوف أهل الاسلام في هذا العصر عن واجب الجهاد في سبيل الله وركونهم إلى أعدائهم من أهل الكفر وتردى أحوالهم بالتالي في أكثر مجالات الحياة ، ان أكتب في جانب مهم

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، وقال البنا : رجال أحمد ثقات وصححه ابن القطان .

انظر : البنا - الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ج / ٢٥ / ١٤

(٢) هذا لحديث سبق تخريجه قبل قليل . انظر من هذه الرسائل ص ١٥

من جوانب الجهاد في سبيل الله وهو الحرب في الشريعة الإسلامية ،
لأسهم بهذا الموضوع في لفت انظار المسلمين الى روعة وسمو أحكام
القتال في الاسلام وأهدافه وغاياته واغراضه وأهميته بعد هذا لبقائهم
وحفظ حقوقهم وانتشار سيادتهم ، ولعله بعد ذلك ان يعتبر مساهمة
مني في مجال الجهاد في سبيل الله ولو بالكلمة .

سادسا : ومن الاسباب التي دعتني أيضا لاختيار هذا الموضوع :-
=====

الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - انني لم أجد فيما
اطلعت عليه من الابحاث المقدمة للمدراسات العليا موضوعا يتكلم عن الحرب
في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام بصفه عامة يجمع أصول المسائل
المهمة في هذا الموضوع بين ودفتي كتاب .

وانما الذي عثرت عليه من أعمال الباحثين في هذا المجال بعض الابحاث
المختصرة أو بعض الابحاث التي تهتم بأحد جزئيات الحرب في الشريعة
الإسلامية والقانون الدولي العام كأحكام الاسرى والمهندنة وآثار الحرب
وأحكام الذميين والمستأمنين وأثر الجهاد في الدعوة الإسلامية والعلاقة بين
دار الاسلام ودار الكفر وأحكام الامان في الشريعة الإسلامية ونحو ذلك .
ومن هنا عقدت العزم على جمع سائر المسائل المهمة في الحرب بين
الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام في كتاب واحد لعل الله ان يجعل
فيه النفع والفائدة لي ولزملائي ولعامة المسلمين .

هذه من أهم الأسباب التي دعتني لاختيار موضوع الحرب في الشريعة الإسلامية
والقانون الدولي العام للبحث والدراسة .

ولا يخفى بعد ذلك ان موضوع الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام
موضوع واسع كسير يحتاج الباحث فيه الى عدة مجلدات ليأتي على سائر ما فيه .
مسائل وتفريعات .

ولما كنا في قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى مقيدين في البحث بمدة معينة لا تفي للاثنيان على جميع مسائل الحرب وتفرعاتها رأيت ان أقصر بحثي في الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام على أصول المسائل وأهمها متوخيا ذكر ما تيسر لي العثور عليه من آراء الفقهاء في كل مسألة تعرض لي مع ذكر أدلة كل فريق ومناقشتها ان امكن ذلك وترجيح ما أميل اليه بالدليل ما استطعت الى ذلك سبيلا .

هذا اذا كانت المسألة المطروحة للبحث مسألة خلافية ، اما اذا كانت مما لا أعلم فيه خلافا بين الفقهاء فانكرها بهذه الصفة مع ذكر ما تيسر لي العثور عليه من أدلة الفقهاء .

غير أنني اقتصرت في عدد قليل من المسائل في آخر هذه الرسالة على ذكر رأي جماهير أهل العلم جدا من طول هذه الدراسة ، الذي اضطرني لاستئناف المدة المقررة للبحث في جامعة أم القرى وطلب التمديد بعد ذلك .

وهذا الطول المديد هو من أهم الصعوبات التي واجهتني خلال اعدادي لهذه الرسالة .

على ان هناك صعوبات أخرى لعل من أهمها قلة كتب القانون الدولي العام في مكتباتنا العامة في المملكة العربية السعودية ، وارتفاع اثمانها في المكتبات التجارية في الداخل والخارج ، ثم ركاكة ألفاظ أكثر هذه الكتب ، لأن غالب ما كتبها مترجمة عن لغة انجليزية أو لغة فرنسية ، والمترجم ما لم يكن ضليعا باللفتين المترجم عنها ، والمترجم اليها ، تظل ترجمته ركيكة غير مفهومة في احيان كثيرة . غير انني تفلبت ولله الحمد والمنة على هذه الصعوبة ، فقت بالسفر الى الخارج ومن هناك أتيت بمراجع عديدة للقانون الدولي العام ليزيل بعضها اشكال عبارات

البعض الآخر .

بيد أن صعوبات البحث قد تهنون اذا سلم الباحث من الظروف الشخصية المتعبة ، ولقد قدر لي أثناء المدة المقررة للبحث ان ابتليت ببعض الظروف القاسية التي كادت ان تذهب بصوابي لولا أن الايمان بالله ورسوله كان لي الملاذ والكهف كلما هاجت رياح المتاعب والمحن .

ولولا الخوف من ان اتهم باستدراج العطف والشفقة والشكاية من أمور شاء الباري أن يبتلي بها صبري لبينت كيف قطعت بعض الظروف مشوار البحث مدة من الزمن وكيف كان البحث مع بعضها الآخر متعبا شاقا للغاية غير انني لا أنكر أن طول البحث وصعوبته وما صاحبه من ظروف متعبة ومشاكل عديدة قد افادني فائدة كبيرة لا تقدر بثمن فله سبحانه الحمد والشكر في السراء والضراء .

وبعد هذه الرحلة الصعبة من البحث والدراسة وفقت ولله الحمد في بحث الخالبية العظمي من مسائل الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام في ثلاثة أقسام ، كل قسم منها يحتوى على أبواب وفصول ومباحث ، وبعضها يحتوى على مطالب وفروع ومسائل ، وفيما يلي بيان ذلك .

القسم الأول :- في تعريف الحرب وتاريخها وأنواعها وأغراضها .

ويشتمل هذا القسم على بابين :

الباب الأول : في تعريف الحرب مع ذكر لمحة سريعة عن تاريخها ، ويحتوى

هذا الباب على فصلين

الفصل الأول : في تعريف الحرب ، وفيه خمسة مباحث :-

المبحث الأول : في تعريف الحرب لغة واصطلاحاً .

المبحث الثانى : في تعريف الجهاد في اللغة العربية

- المبحث الثالث : في تعريف الجهاد في الشريعة الاسلامية،
ويحتوى هذا على مطلبين :-
- المطلب الأول :- في الجهاد في القرآن الكريم والحديث الشريف
المطلب الثاني : في الجهاد في اصطلاح الفقهاء .
ويحتوى هذا المطلب على فروع أربعة :-
- الفرع الأول : الجهاد عند فقهاء الحنفية .
- الفرع الثاني : الجهاد عند فقهاء المالكية .
- الفرع الثالث : الجهاد عند فقهاء الشافعية .
- الفرع الرابع : الجهاد عند فقهاء الحنابلة .
- المبحث الرابع : المقارنة بين تعريفات الفقهاء للجهاد
- الربط بين المعنى اللغوي للجهاد والمعنى الاصطلاحي .
- المبحث الخامس في المقارنة بين مفهوم الحرب في الشريعة الاسلامية
ومفهومها في القانون الدولي العام.
- أما الفصل الثاني من هذا الباب : ففي لمحة تاريخية سريعة عن الحرب
على امتداد العصور.
- ويشتمل هذا الفصل على تسعة مباحث :
- المبحث الأول : فيما سجله القرآن الكريم عن أقدم الحروب والصراعات
بين البشر .
- المبحث الثاني : في الحرب عند الاغريق
- المبحث الثالث : في الحرب عند اليونان
- المبحث الرابع : في الحرب عند اليهود .
- المبحث الخامس : في الحرب عند النصارى .

•
- المبحث السادس : في الحرب عند الحرب قبل الاسلام .

- المبحث السابع : في الحرب عند المسلمين

- المبحث الثامن : في الحرب في العصر الحديث

- المبحث التاسع : هل الحرب أمر طبيعي في البشر أم أنها

ظاهرة اجتماعية .

أما الباب الثاني من القسم الأول من هذه الرسالة فهو في : أنواع الحرب

وأغراضها في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

ويشتمل هذا الباب على ستة فصول :

الفصل الأول : في حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الاسلامية ، ويحتوى

على مبحثين :

- المبحث الأول : مراحل تشريع الحرب في الاسلام .

- المبحث الثاني : في حكم حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة

الاسلامية .

الفصل الثاني : في حرب المواجهة بالسلاح في القانون الدولي العام ،

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين أيضا .

- المبحث الأول : في حرب المواجهة بالسلاح في طور القانون

الدولي التقليدي .

- المبحث الثاني : في حرب المواجهة بالسلاح في طور التنظيم

الدولي .

ويشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب :

المطلب الأول : في عهد عصبة الأمم .

المطلب الثاني : في ميثاق - بريان ، كيلوج - ميثاق باريس .

المطلب الثالث : في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ويحتوى هذا

المطلب على فرعين :

الفرع الأول :- في اهداف هيئة الامم المتحدة .

الفرع الثاني :- في الجادئ الرئيسية التى تقوم عليها هيئة

الأمم .

أما المطلب الرابع ففي : مشروع هيئة الأمم في الميزان .

وأما الفصل الثالث : ففي :- المقارنة بين حكم حرب المواجهة بالسلاح فسي

الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

والفصل الرابع : في الحرب النفسية .

ويحتوى هذا الفصل على أربعة مباحث :-

- المبحث الأول : في تعريف الحرب النفسية مع بيان مدى مشروعيتها

- المبحث الثاني : رفع الروح المعنوية والقتالية عند الشعب والجنود

داخل الدولة الاسلامية المحاربة .

- المبحث الثالث : التأثير على العدو ونفسيا بما يخدم أهداف وغايات

الدولة الاسلامية المحاربة .

- المبحث الرابع : الوقاية من كافة صور وأشكال الحرب النفسية الموجهة

الى الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها .

الفصل الخامس : في الحرب الاقتصادية ، ويحتوى هذا الفصل على أربعة

مباحث :

- المبحث الأول : في تعريف الحرب الاقتصادية

- المبحث الثاني : في أهمية الحرب الاقتصادية

- المبحث الثالث : في أساليب الحرب الاقتصادية

- المبحث الرابع : موقف الاسلام من الحرب الاقتصادية .

أما الفصل السادس : ففي أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون

الدولى العام ، ويحتوى هذا الفصل على مبحثين :-

المبحث الأول : في أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية .

المبحث الثاني : في أغراض الحرب في القانون الدولى العام .

وبنهاية هذا المبحث الثاني من الفصل السادس ، يكون القسم الأول من هذه الرسالة قد وصل الى نهايته .

أما القسم الثاني من هذه الرسالة فجعلته في : حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها .

وذلك نظرا الى أن الجانب الحربى في الشريعة الإسلامية لا يعنى قتال الكفار الأصليين فقط - قتال دولة الإسلام لدولة الكفر - أى الحرب الدولية وإنما يعنى كل قتال في سبيل الله .

وبهذا يدخل قتال الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها دخولا أوليا

في مباحث الحرب في الشريعة الإسلامية .

ولما كانت الحكمة تقتضى ان تبدأ الدولة بقتال الخارجيين على أمنها وسيادتها

قبل ان تدخل اية حرب أخرى ، رأيت أن أقدم هذا القسم من الرسالة على

القسم الثالث منها والذي سيكون في الحرب الدولية - أى حرب دولة الإسلام

مع دولة الكفر - أو حرب الكفار الأصليين .

ويشتمل هذا القسم الثاني - حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها -

على أربعة أبواب هي كما يلي :-

الباب الأول : في حرب قطاع الطرق - أو المحاربين - في الشريعة الإسلامية

ويحتوى هذا الباب على أربعة فصول :-

أما الفصل السادس : ففي أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون

الدولى العام ، ويحتوى هذا الفصل على مبحثين :-

المبحث الأول : في أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية .

المبحث الثاني : في أغراض الحرب في القانون الدولى العام .

وبنهاية هذا المبحث الثاني من الفصل السادس ، يكون القسم الأول من

هذه الرسالة قد وصل الى نهايته .

أما القسم الثاني من هذه الرسالة فجعلته في : حرب الخارجين على أمن

الدولة وسيادتها .

وذلك نظرا الى أن الجانب الحربى في الشريعة الإسلامية لا يعنى قتال

الكفار الأصليين فقط - قتال دولة الإسلام لدولة الكفر - أى الحرب الدولية

وانما يعنى كل قتال في سبيل الله .

وبهذا يدخل قتال الخارجين على أمن الدولة وسيادتها دخولا أوليا

في مباحث الحرب في الشريعة الإسلامية.

ولما كانت الحكمة تقتضى ان تبدأ الدولة بقتال الخارجين على أمنها وسيادتها

قبل ان تدخل اية حرب أخرى ، رأيت أن أقدم هذا القسم من الرسالة على

القسم الثالث منها والذي سيكون في الحرب الدولية - أى حرب دولة الإسلام

مع دولة الكفر - أو حرب الكفار الأصليين .

ويشتمل هذا القسم الثاني - حرب الخارجين على امن الدولة وسيادتها -

على أربعة أبواب هى كما يلى :-

الباب الأول : في حرب قطاع الطرق - أو المحاربين - في الشريعة الإسلامية

ويحتوى هذا الباب على أربعة فصول :-

الفصل الأول : في التعريف بقطاع الطرق أو المحاربين .

الفصل الثاني : في حكم قطع الطريق في الشريعة الاسلامية

الفصل الثالث : في قتال قطاع الطرق .

- حكم قتال قطاع الطرق .

- كيفية قتال قطاع الطرق

الفصل الرابع: في عقوبة قطاع الطرق .

أما الباب الثاني فجعلته : في حرب البغاة في الشريعة الاسلامية ويشتمل

هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في التعريف بالبغاة .

- التعريف بالبغاة لفة .

- التعريف بالبغاة عند الفقهاء .

الفصل الثاني : في مشروعية قتال البغاة .

الفصل الثالث : في أحكام قتال البغاة ، ويشتمل على مباحث هي

كما يلي :-

- المبحث الأول : في مبادأة البغاة بالقتال .

- المبحث الثاني : في انظار أهل البغي .

- المبحث الثالث : في بذل المال والرهائن على الانظار .

- المبحث الرابع : في طلب البغاة تركهم الى الابد بشرط

كف اذا هم .

- المبحث الخامس : في حكم الاجهاز على جريح البغاة واتباع

مدبرهم .

- المبحث السادس : في كيفية قتال البغاة من حيث نوع السلاح

- المبحث السابع : في حكم قتل من قاتل مع البغاة ممن ليس

أهلا للقتال .

- المبحث الثامن : في حكم من حضر مع البغاة من هو أهل للقتال ولم

يقاتل .

- المبحث التاسع : في حكم قتل العادل ذارحه الباغي .

- المبحث العاشر : في تبادل الأسرى والرهائن بين أهل العدل وأهل

البغي .

- المبحث الحادي عشر : في ما يفعل بالبغاة عند الظفر بهم .

- المبحث الثاني عشر : ما يفعل بقتلى البغاة .

- المبحث الثالث عشر : في ما يفعل بقتلى أهل العدل .

- المبحث الرابع عشر : في غنمة أموال البغاة وتخمينها .

- المبحث الخامس عشر : في حكم استخدام أموال البغاة .

- المبحث السادس عشر : في حكم التوارث بين أهل العدل وأهل البغي

- المبحث السابع عشر : في حكم ما اطفه أهل البغي من نفس ومال قبل -

الاشتباك في القتال .

- المبحث الثامن عشر : في حكم ما اطفه أهل البغي من نفس ومال حال

القتال .

- حكم ما اطفه البغاة حال تفرقهم بعد القتال .

- المبحث التاسع عشر : في حكم ما اطفه أهل العدل على أهل البغي من

الأنفس والأموال .

- المبحث العشرون : في حكم ما ارتكبه البغاة من جرائم حال ضعفهم .

- المبحث الحادي والعشرون : في ما فصل فيه البغاة من القضايا .

- المبحث الثاني والعشرون : في جباية أهل البغي للحقوق المالية .

أما الباب الثالث من هذا القسم فجعلته في : حرب المرتدين في
الشريعة الإسلامية .

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول هي كما يلي :-

الفصل الأول :- في التعريف بالمرتدين لغة واصطلاحاً .

- التعريف بالمرتدين لغة

- التعريف بالمرتدين في اصطلاح الفقهاء .

الفصل الثاني :- في ما تحصل به الردة وطرق ثبوتها .

- ما تحصل به الردة .

- طرق ثبوت الردة .

الفصل الثالث :- في مشروعية قتال المرتدين ، وبيان حكم دارهم .

- مشروعية قتال المرتدين .

- حكم دار المرتدين .

الفصل الرابع : في كيفية قتال المرتدين .

الفصل الخامس : في ما يفعل بالمرتدين عند الظفر بهم .

الفصل السادس : في حكم استرقاق أهل الردة .

الفصل السابع : في حكم أموال أهل الردة .

الفصل الثامن : في مواضع المرتدين .

الفصل التاسع : في ما اتفقه أهل الردة حال القتال .

أما الباب الرابع من هذا القسم فجعلته : في حرب الخارجيين على أمن

الدولة وسيادتها في القانون الدولي العام مع المقارنة بين موقف الشريعة

الإسلامية والقانون الدولي من هذا الأمر .

ويشتمل هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : في حرب الخارجين على أمن الدولة وسيادتها في

القانون الدولي العام .

الفصل الثاني : في المقارنة بين موقف الشريعة الاسلامية وموقف القانون

الدولي العام من حرب الخارجين على أمن الدولة

وسيادتها .

وبنهاية هذا الفصل من الباب الرابع يكون القسم الثاني من هذه الرسالة

قد وصل الى نهايته .

وأما القسم الثالث من هذه الرسالة فجعلته : في الحرب الدولية في

الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

والتعبير بالحرب الدولية في الواقع تعبير عصري ، لم يستخدمه علماءنا

من سلف هذه الأمة ، وإنما أكثر من استخدمه في هذا العصر رجال القانون

الدولي العام .

وهو يعني عند القانونيين : الحرب بين دولتين فأكثر ، على اعتبار ان العالم

عندهم ينقسم الى دول ذات سيادة بغض النظر عن الأديان والاتجاهات

الفكرية والمذهبية وغيرها .

أما في الشريعة الاسلامية فالعالم ينقسم الى دارين :-

دار اسلام : ويطلق هذا الوصف على دولة الاسلام ، أو دوله ان تعددت .

ودار كفر أو حرب : ويطلق هذا الوصف على سائر دول الكفر .

وعليه فان الحرب الدولية في القانون ، يقابلها في الشريعة الاسلامية ، حرب

الكفار الأصليين أو حرب دار الاسلام لدار الكفر .

ولقد اضطررت أن أجعل هذا القسم الثالث من هذه الرسالة بعنوان : الحرب

الدولية في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ، لأن هذه الرسالة

تهتم بمقارنة احكام الحرب في الشريعة الاسلامية بأحكامها في القانون الدولي .
وليس في هذا القانون حربا للكفار ، بينما حرب الكفار الأصليين في الشريعة
الاسلامية يمكن أن توصف بأنها حرب دولية لأنها حرب بين دار الاسلام ، ودار
الكفر - أى بين دولة الاسلام ودولة الكفر -

ومن هنا أثرت أن أجعل هذا القسم الثالث من الرسالة بعنوان - الحرب
الدولية في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ،
ويشتمل هذا القسم على أربعة أبواب :-

الباب الأول :- في نظرة الشريعة الاسلامية الى العالم من حيث السكان والديار
ويشتمل هذا الباب على ستة فصول :

الفصل الأول : في تقسيم البشر على أساس العقيدة في الشريعة الاسلامية
الفصل الثاني : في تقسيم العالم الى دارين - دار اسلام - ودار كفر
أو حرب .

الفصل الثالث : أثر قيام حالة الحرب في تقسيم العالم الى دارين - دار
اسلام - ودار كفر -

الفصل الرابع :- أصل العلاقة بين دار الاسلام ودار الكفر .
الفصل الخامس : رأى بعض الباحثين في العصر الحديث في أصل العلاقة
بين دار الاسلام ودار الكفر .

* ويحتوى هذا الفصل على سبعة مباحث هي كما يلي :-

- المبحث الأول : الفرض من الحرب في الشريعة الاسلامية
عند بعض باحثي العصر الحديث .

- المبحث الثاني : الأصل في علاقة دار الاسلام بدار الكفر عند
بعض باحثي العصر الحديث

- المبحث الثالث : في قول بعض باحثي العصر الحديث بجواز عقد سلم دائم مع أهل الكفر.
- المبحث الرابع : في قول بعض باحثي العصر الحديث أن تخيير الكفار بين الخصال الثلاث مطلق بحدوث الاعتداء منهم
- المبحث الخامس : في مودة أهل الكفر .
- المبحث السادس : في زواله الأديان .
- المبحث السابع : في أن لكل أهل دين أن يدعوا لدينهم .
- الفصل السادس : في نظرة القانون الدولي العام الى العالم من حيث السكان والدول ويحتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث :-
- المبحث الأول : في تقسيم البشر في القانون الدولي العام .
- المبحث الثاني : في انقسام العالم الى دول حسب نظرة القانون الدولي العام .
- المبحث الثالث : في أصل العلاقة بين الدول في القانون الدولي العام .
- أما الباب الثاني من القسم الثالث فجعلته : في المقدمات التي تسبق نشوب الحرب الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام .
- ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :-
- الفصل الأول : في الدعوة قبل بدء المعركة في الشريعة الإسلامية ، ويحتوى على مبحثين :-
- المبحث الأول : في حكم دعوة أعداء الاسلام الى مطالب الاسلام قبل قتالهم .
- المبحث الثاني : في تخيير الكفار بين ثلاث خصال - الاسلام ، أو الجزية أو القتال .

الفصل الثاني : في النبذ تحريزا من الفدر في الشريعة الاسلامية .

الفصل الثالث : اعلان الحرب في القانون الدولي العام .

أما الباب الثالث من هذا القسم فجعلته : في الأعمال الحربية أثناء

القتال الدولي في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

ويحتوى هذا الباب على فصول كما يلي :-

الفصل الأول : في الثبات أثناء الحرب في الشريعة الاسلامية .

الفصل الثاني : في الخدعة أثناء الحرب في الشريعة الاسلامية .

الفصل الثالث : في الخدعة أثناء الحرب في القانون الدولي العام .

الفصل الرابع : في المبارزة عند التقاء صفي القتال في الشريعة الاسلامية

الفصل الخامس : من يقتل أثناء الحرب ومن لا يقتل في الشريعة الاسلامية

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : في قتل النساء والصبيان .

- المبحث الثاني : في قتل الأعداء بنسائهم وصبيانهم .

- المبحث الثالث : في قتل من لا شأن له بالقتال من الرجال كالشيوخ

والرهبان ونحوهم .

- المبحث الرابع : في قتل ذى الرحم الكافر أثناء الحرب .

- المبحث الخامس : في الاجهاز على الجرحي أثناء الحرب .

الفصل السادس : من يقتل أثناء الحرب ومن لا يقتل في القانون الدولي العام

الفصل السابع : في ما يجوز استخدامه من الأسلحة في حرب الكفار وما لا يجوز

في الشريعة الاسلامية .

الفصل الثامن : اسلحة الحرب المشروعة وغير المشروعة في القانون الدولي العام

الفصل التاسع : تخريب ممتلكات الأعداء الكفرة أثناء الحرب في الشريعة الاسلامية

ويحتوى هذا الفصل على مبحثين :

- المبحث الأول : فى قتل دواب الأعداء .

- المبحث الثاني : فى قطع أشجار العدو وتخريب منشأته .

الفصل العاشر : تخريب ممتلكات العدو أثناء الحرب فى القانون
الدولى العام .

الفصل الحادى عشر : فى المعاملة بالمثل فى الحرب فى الشريعة الاسلامية
الفصل الثانى عشر : فى المعاملة بالمثل فى الحرب فى القانون الدولى
العام .

الفصل الثالث عشر : الاخلاق الاسلامية فى الحرب .

أما الباب الرابع فجعلته : فى انتهاء الحرب وما يتطرق به من مسائل
فى الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام .

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فى انتهاء الحرب بدخول المقاتلين فى دين الاسلام .

الفصل الثانى : فى انتهاء الحرب بالعهد .

ويحتوى هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : فى العهد المؤقت .

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الأول : فى عهد الهدنة أو المهادنة ، ويحتوى على فروع سبعة

الفرع الأول : تعريف الهدنة فى اللغة والاصطلاح .

الفرع الثانى : مشروعية الهدنة فى الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام

الفرع الثالث : المتولى لعقد الهدنة فى الشريعة الاسلامية والقانون

العام .

الفرع الرابع : المهادنون من الأعداء .

الفرع الخامس : تحديد مدة الهدنة واطلاقها في الشريعة الاسلامية
والقانون الدولي العام .

الفرع السادس : آثار الهدنة في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام

- آثار الهدنة على المسلمين

- آثار الهدنة على المهadenين

- المشمولون بحقد الهدنة

- ابتداء أثر عقد الهدنة

الفرع السابع : نقض الهدنة

- صفة عقد الهدنة من حيث الجواز واللزم

- نواقض الهدنة

- ما يترتب على نقض الهدنة

أما المطلب الثاني : ففي عهد الامان ، ويحتوى على سبعة فروع :

الفرع الأول : فى تعريف الامان لفظة واصطلاحا .

الفرع الثاني : فى مشروعية عهد الامان الخاص

الفرع الثالث : فى المؤمن .

الفرع الرابع : فى المستأمن .

الفرع الخامس : فى تحديد مدة الامان الخاص واطلاقها

الفرع السادس : الأثر المترتب على عقد الامان وما ينشأ عنه من حقوق

وواجبات .

الفرع السابع : نقض الأمان .

أما المبحث الثاني : ففي العهد المؤبد وهو : - عهد أهل الذمة :-

ويشتمل هذا المبحث على الفرع التالية :-

الفرع الأول : التعريف بأهل الذمة .

الفرع الثاني : مشروعية عهد أهل الذمة .

- الفرع الثالث : متى شرع عهد أهل الذمة .
 - الفرع الرابع : من أهداف مشروعية عهد أهل الذمة .
 - الفرع الخامس : من من أهل الكفر يعاهد بصرد الذمة .
 - الفرع السادس : المتولي لإبرام عهد الذمة من المسلمين .
 - الفرع السابع : هل يجب على أهل الاسلام اجابة من طلب من الكفار عقد الذمة له .
 - الفرع الثامن : الأثر المترتب على عهد الذمة وما ينشأ عنه من حقوق وواجبات .
 - الفرع التاسع : نقض عهد الذمة .
- أما الفصل الثالث من هذا القسم : ففي انتهاء الحرب بالفتح في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ويشتمل هذا الفصل على مبحثين :-
- المبحث الأول : آثار الفتح بالنسبة للأشخاص .
 - المبحث الثاني : آثار الفتح بالنسبة للأموال .
- أما خاتمة هذه الرسالة : فتشتمل على أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال بحث ودراسة موضوع الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .
- وبعد : فيعلم الله اني قد بذلت في هذه الرسالة جهدا كبيرا ووقتا واسما ، حتى ظهرت على هذه الصورة التي أرجو أن تكون في مستوى ما بذلته فيها من جهد ووقت لا يستهان به .
- على أن الباحث مهما حاول الاجادة في بحثه وبالحق في تحرى الصواب فلا يخلو بعد ذلك من اخطاء وعشرات ان لا عصمة الا للنبي .

فما كان في رسالتي هذه من صواب فهو من الله تفضلاً واحساناً فله
الشكر ما دامت السماوات والأرض ، وما كان فيها من خطأ فهو من نفسي
ومن عدو آدم وذريته - ابليس - فاستغفر الله من كل خطأ وعشرة
وابتأ إلى الله من ذلك .

وختاماً : أرجو من الطي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه
الكريم وأن يتقبله بقبول حسن وان ينفع به الاسلام والمسلمين انه على كل
شئ قدير وبالإجابة جدير ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

القسم الأول : في تعريف الحرب وتاريخها وأنواعها وأغراضها

الباب الأول : في تعريف الحرب مع ذكر لمحة سريعة عن تاريخها .

الفصل الأول : في تعريف الحرب

- المبحث الأول : في تعريف الحرب لغة واصطلاحاً .

- المبحث الثاني : في تعريف الجهاد في اللغة العربية .

- المبحث الثالث : في تعريف الجهاد في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول : الجهاد في القرآن الكريم والحديث

الشريف .

المطلب الثاني : الجهاد في اصطلاح الفقهاء

: الجهاد عند فقهاء الحنفية

: الجهاد عند فقهاء المالكية

: الجهاد عند فقهاء الشافعية

: الجهاد عند فقهاء الحنابلة

- المبحث الرابع : المقارنة بين تعريفات الفقهاء للجهاد

: الربط بين المعنى اللغوي للجهاد والمعنى

الاصطلاحي .

- المبحث الخامس : المقارنة بين مفهوم الحرب في الشريعة

الإسلامية ومفهومها في القانون الدولي العام .

الفصل الثاني : لمحة تاريخية سريعة عن الحرب على امتداد العصور

- المبحث الأول : فيما سجله القرآن الكريم عن أقدم الحروب

والمنازعات بين البشر .

- المبحث الثاني : في الحرب عند الاغريق .
- المبحث الثالث : في الحرب عند اليونان .
- المبحث الرابع : في الحرب عند اليهود .
- المبحث الخامس : في الحرب عند النصارى .
- المبحث السادس : في الحرب عند العرب قبل الاسلام .
- المبحث السابع : في الحرب عند المسلمين .
- المبحث الثامن : الحرب في العصر الحديث .
- المبحث التاسع : هل الحرب أمر طبيعي في البشر أم انها ظاهرة اجتماعية .

المبحث الأول

=====

في تعريف الحرب لغة واصطلاحاً

الحرب في اللغة العربية :

=====

- يطلق لفظ الحرب ويراد به عند علماء اللغة العربية القتال بين فئتين (١)
وقد جاء هذا اللفظ في القرآن الكريم بمعنى القتال ، قال الله تعالى :
” ((كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله)) . (٢)
أى كلما تأهبوا للقتال واعدوا عدته فرق الله جمعهم . (٣)
كما جاء بهذا المعنى في قوله تعالى : ((فاما تشقنهم في الحرب فشررد
بهم من خلفهم)) (٤) أى في القتال . (٥)
وقد جاء أيضا بهذا المعنى في قوله تعالى : ((فاما منأ بعد واما فداء حتى
تضع الحرب أوزارها)) (٦)
أى حتى ينتهي القتال وتضعوا السلاح . (٧)

(١) ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١ / ١٦٤ مادة " حرب "

(٢) سورة المائدة ، آية رقم - ٦٤ -

(٣) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٦ / ٢٤٠ ، الزحيلي - آثار الحرب في
الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - ٣١ - محمد
الجعوان - القتال في الاسلام أحكامه وتشريعاته - رسالة - ماجستير -

(٤) سورة الأنفال ، آية رقم - ٥٧ -

(٥) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨ / ٣١ الزحيلي - آثار الحرب في الفقه

الاسلامي - ٣١ -

(٦) سورة محمد - آية رقم - ٤ -

(٧) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ١٦ / ٢٢٩ ، الزحيلي - آثار الحرب في

الفقه الاسلامي - ٣١ -

وقد يأتي هذا اللفظ بمعنى العصيان كما في قوله تعالى : ((وارصادا لمن

حارب الله ورسوله)) (١)

أى عصاه (٢)

وقد يأتي لفظ الحرب فى اللغة العربية بمعنى الويل والهلاك ، وذلك عند

تحريك الحاء والراء . (٣)

الحرب فى الاصطلاح :-

=====

اما تعريف الحرب فى الاصطلاح ، فالواقع ان علماء الشريعة الاسلامية لم يستعملوا هذا اللفظ عند بحثهم لاحكام القتال ، وانما استعملوا لفظا آخر هو أوسع دلالة من اللفظ الحرب وأدق معنى وهو لفظ الجهاد . ولهذا سأقتصر فى تعريف الحرب فى الاصطلاح على ما ذكره علماء القانون الدولى العام ، مبينا بعد ذلك تعاريف الفقهاء المسلمين للجهاد . وقد عرف علماء القانون الدولى العام الحرب بعدة تعريفات أورد منها ما يلي :-

١ - ذكر الدكتور الشافعي محمد بشير ان الحرب فى القانون الدولى

العام : " صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية

(١) سورة التوبة ، آية رقم - ١٠٧ -

(٢) أبو شريعة - نظرية الحرب فى الشريعة الاسلامية - رسالة دكتوراه - ٢١ -

(٣) ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١ / ١٦٤ مادة - حرب -

- ووفقا للوسائل المنظمة بالقانون الدولي . " (١)
- ٢ - وذكر كلاوزفيج - أحد قادة وياحتي العسكرية الالمانية - ان الحرب : -
- " احدى وسائل السياسة للحصول على بعض المطالب . " (٢)
- ٣ - وعرفها الدكتور عبد العزيز سرحان : " بأنها نضال مسلح بين الدول بقصد تحقيق غرض سياسي (٣) "
- ٤ - وعرفت في كتاب لظمة الخدمة السفريه بأنها " آخر الوسائل السياسية لحماية الأمة ومصالحتها . " (٤)
- ٥ - وذكر الدكتور اسماعيل أبو شريعة نقلا عن كتاب الحرب والسلام : (٤) " ان الحرب عبارة عن الحالة القانونية التي تتولد عن نشوب كفاح مسلح بين القوات المسلحة لدولتين أو أكثر مع توفر نية انهاء العلاقات السلمية بين احدى هذه الدول أو لديها جميعا . " (٦)

(١) الشافعي محمد بشير - القانون الدولي العام في السلم والحرب - ٦٤٣

(٢) اسماعيل أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٢

(٣) عبد العزيز سرحان - مبادئ القانون الدولي العام - ٥٣٠

(٤) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٢

(٥) مؤلف كتاب الحرب والسلام هو الاستاذ محمد سعد الدين زكي ، طبع في مطبعة القوات المسلحة سنة ١٩٦٥ م - القاهرة - انظر: ص ١٨ من هذا الكتاب .

(٦) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٢

٦٠ - وعرفها جيرهارد فان غلان - أحد أعضاء دائرة القانون واكاديمية

السلاح الجوي الأمريكي : - " بأنها صراع عن طريق استخدام

القوة المسلحة بين الدول بهدف تغلب بعضها على بعض . " (١)

هذه من أهم ما عثرت عليه من تعريفات رجال القانون الدولي العام

للحرب، ومن خلال امتمعراض هذه التعريفات يلاحظ ما يلي :-

أولا : ان التعريفات السابقة تتفق على ان الحرب تشمل صراعا

سلحا بين الدول .

وهذا يعني ان القتال داخل الدولة الواحدة مثلا لا يدخل في

تعريف الحرب عند علماء القانون الدولي العام .

قال الدكتور عبدالعزيز محمد سرحان : " الحرب تستلزم قيام نضال

سلح بين الدول وهى بذلك تتميز عن الحرب الأهلية أو التدخل السلح

الذى يقصد منه القضاء على حركة ترم أو أعمال قرصنة ، لأن الحرب فسى

القانون الدولي العام تستلزم قيام نضال بين القوات العامة للدولة وهى

بهذا المعنى علاقة بين دولة وأخرى وقد عبر عن هذه الحقيقة جان جاك

روسو في كتابه العقد الاجتماعي سنة ١٧٦٣ حيث جاء به - ان الحرب

ليست علاقة بين رجل ورجل ولكنها علاقة بين دولة وأخرى لا يكون الافراد

فيها اعداء الا بطريقة عارضة لا بصفتهم رجالا ولكن بصفتهم مواطنين

لا بصفتهم أعضاء في الوطن ولكن بصفتهم مدافعين ومحاربين . " (٢)

(١) جيرهارد - القانون بين الأمم ج ٣ / ٧

(٢) عبدالعزيز سرحان - مبادئ القانون الدولي العام - ٥٣١

ثانيا : - ذكرت بعض التعريفات السابقة : ان الحرب وسيلة

سياسية لتحقيق مكاسب على هذا الصعيد .

وعلى هذا فان الحرب في عرف أصحاب هذه التعريفات لا تكون

لفرض القهر الجماعي مثلا حيث يعبرون عن مثل هذا الاجراء

بأنه اجراء بوليسي .

قال الدكتور الشافعي محمد بشير : " تهدف الحرب الى اعلان أو فرض

وجهة نظر سياسية وتعبير أكثر دقة وجهة نظر وطنية فهي حسب

تعبير وثيقة بريان - كيلوج (١) ، أو الميثاق العام بعدم اللجوء للحرب

المنعقد في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ م ، كوسيلة للسياسة الوطنية ، فان

فرض ولجأت الدولة لاستعمال القوة بفرض فرض القهر الجماعي بناء على طلب

منظمة دولية فان تصرفها هنا لا يكون تصرف حرب وانما هو اجراء بوليسي. " (٢)

(١) وثيقة بريان - كيلوج - أو ميثاق بريان ، وكيلوج : نسبة الى وزير

خارجية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وزير خارجية فرنسا هو

المسيو بريان ، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هو المستر

كيلوج .

وقد دعا هذان الوزيران عام ١٩٢٧ م بعد اجتماع لهما الى نبذ جميع

أشكال الحروب فيما بين دولتيهما واللجوء الى حل جميع المنازعات

التي قد تحدث فيما بينهما بالوسائل السلمية وقد رحبت حكومتا

الدولتين بهذه الدعوة ، غير انهما اقترحتا أن يكون الاتفاق على

هذا المبدأ دوليا يشمل دول العالم أو أغلبها على الأقل .

وفي ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ م تم الاتفاق على هذا الميثاق بين بعض

دول العالم ثم انضم اليه بعد ذلك أكثر دول العالم ليصبح عدد الموقعين

عليه ٦٣ دولة .

وسياتي في هذه الرسالة الكلام عن هذا الميثاق بما هو أكثر تفصيلا .

انظر صفحة ٤٩ ٢ من هذه الرسالة .

(٢) الشافعي محمد بشير - القانون الدولي العام في السلم والحرب - ٦٤٣

ثالثا : ذكر التعريف الأول : ان الحرب تجرى وفقا لقواعد القانون الدولي العام وان على الدول المتحاربة مراعاة ذلك .

وعلى هذا فالحرب تصرف تقوم به الدول مستعملة حقوق المتحاربين .
والذى يبدو لي ان هذا لا يعتبر قييدا في تعريف الحرب ، ان من البديهي ان الدول وان خرجت عن قواعد القانون الدولي العام في قتالها مع بعض ، الا أن تصرفها هذا يعتبر حربا في الواقع والحقيقة ، فلا حاجة ان نلش هذا القيد .

والذى يظهر لي ان الحرب سواء اكانت لتحقيق غرض سياسي أو لتحقيق غرض ديني أو اقتصادي أو غير ذلك ، وسواء كانت وفق قواعد القانون الدولي العام أو مخالفة لها فهي لا تعدو عن كونها صراعا مسلحا بين الدول بهدف تغلب بعضها على بعض .

وبهذا يكون التعريف الأخير هو أجدر التعريفات السابقة لتحديد هذا المفهوم وهو ان الحرب : صراع عن طريق استخدام القوة المسلحة بين الدول بهدف تغلب بعضها على بعض .

المبحث الثاني

=====

في تصنيف الجهاد في اللغة العربية

اما تصنيف الجهاد في اللغة العربية : فالجهاد مصدر جاهدت العدو
=====

جهادا .

فهو مشتق من كلمة جهد ، وللتعرف على المعاني التي تدور حول هذه الكلمة
نذكر فيما يلي معناها مع ذكر أبرز مشتقاتها ، وهي :-

جهد وجهد وأجهد وجاهد واجتهد وتجاهد والجهد والجهد والمجهود

والجهاد والجهاد . (١)

أما لفظ " جهد " بالفتح فيراد به في اللغة العربية : الجد والمبالغة

يقال : جهد الرجل في هذه الأمر أي جد فيه وبالج . (٢)

ويراد به أيضا بلوغ المشقة والامتناع والالاحاح في السؤال والحمل على

الدابة وغيرها فوق الطاقة ، والهزال يقال : جهد الرجل المرض أو

التعب أي هزله . (٣)

كما يراد به أيضا مزج اللبن والماء واخراج زبدته لئله واشتباع الطعام والاكار

من أكله واكار الماشية من أكل المرعي ، كما يراد به تفريق المال ههنا

وههنا . (٤)

(١) ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج / ١٤٢ ، الفيروز آبادي - القاموس

المحيط ج / ٢٨٦ فصل الجيم والحاء باب الدال ، ابن الاثير - النهاية في

غريب الحديث والأثر ج / ١ / ١٩٠ باب الجيم مع الهاء .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج / ١ / ١٤٢

(٤) الفيروز آبادي - القاموس المحيط ج / ١ / ٢٨٦ - فصل الجيم والحاء باب الدال -

ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج / ١ / ١٤٢ - مادة جهد -

وأما " جهد " بالضم فيراد به الجذب يقال : جهدت الناس أى أجذبوا
فهم مجهودون . (١)

و " الجهد " بالضم والفتح : الوسع والطاقة ، قال فى النهاية فى غريب
الحديث والأثر : " تكرر لفظ الجهد والجهد فى الحديث كثيرا وهو
بالضم الوسع والطاقة وبالفتح المشقة وقيل المبالغة والغاية وقيل هما
لفتان فى الوسع والطاقة فأما فى المشقة والغاية فالفتح لا غير . " (٢)

وأما " أجهد " فيراد به الوقوع فى الجهد والمشقة ، قال فى المعجم
الوسيط : " أجهد وقع فى الجهد والمشقة ، وكان ذا دابة ضعيفة
من التعب والأرض برزت وله الطريق والحق ظهر ووضح والشيء
اختلط والشيب فيه أسرع والعدو عليه جد فى العداوة وفلان فى الأمر
احتاط ، وله الشيبى والأمر امكنه والرجل الدابة جهدها ، ويقال :
أجهد على أن يفعل كذا وماله أفناه وفرقه والطعام اشتهاه . " (٣)

وأما جاهد : فيراد به قتال العدو يقال : جاهد العدو مجاهدة وجهادا
أى قاتله . (٤)

(١) المرجع السابق . المعجم الوسيط - نفس الصفحة

(٢) ابن الأثير - النهاية فى غريب الحديث والأثر ج ١ / ١٩٠ باب
الجيم مع الهاء

(٣) إبراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١ / ١٤٢ -
- مادة جهد -

(٤) المرجع السابق ج ١ / ١٤٢ مادة (جهد)

وأما جهد فيراد به الضيق والشدة يقال : جهيد العيش جهدا ضاق واشتد فهو جهيد . (١)

وأما اجتهد وتجاهد : فيراد بهما بذل ما في الوسع . (٢)

وأما الجهد ، فيراد به المشقة والنهائية والغاية والوسع والطاقة ، ويقال : جهد جاهد للمبالغة وجهد البلا كسرة العيال وقلة الشيء والحالة الشاقة تحل بالرجل يفضل عليهما الموت (٣)

ومن ذلك تعوزه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بقوله : " أعوذ بك من جهد البلا " أى الحالة الشاقة (٤)

(١) ابراهيم مصطفى - المعجم الوسيط ج ١/ ١٤٢ مادة " جهد "

(٢) المرجع السابق - ج ١/ ١٤٢ مادة " جهد "

(٣) الفيروز آبادي - القاموس المحيط ج ١/ ٢٨٦ ، فصل الجيم والحاء باب الدال ، ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١/ ١٤٢ مادة " جهد "

(٤) هذا الحديث حديث صحيح أخرجه الامام البخارى في جامعه الصحيح في باب التعمد من جهد البلا ، حيث قال رحمه الله : " حدثنا على بن عبد الله حدثنا سفيان حدثني سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعمد من جهد البلا ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الاعداء " قال سفيان : الحديث ثلاث زدت أنا واحده لا أدرى ايتهن هي .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٧/ ١٥٥ ، ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١/ ١٩٠ باب الجيم مع الهاء .

وأما " الجهد " فمراد به الوسع والطاقة ^(١) ومن ذلك قوله تعالى :

((والذين لا يجدون الا جهدهم)) ^(٢)

ويراد به أيضا الشيء القليل يقتات به المقل ، والمقل هو الذي لا يجد

من المال الا قليله ^(٣) ومن ذلك قوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم :

" أفضل الصدقة جهد المقل وأبدأ بمن تعمل . " ^(٤)

والمراد بجهد المقل : القدر الذي يحتطه من قل ماله . ^(٥)

وأما المجهود فيراد به : الوسع والطاقة . ^(٥)

وأما الجهاد بالفتح ، فيراد به الأرض الصلبة يقال : نزلت بأرض

جهاد أى بأرض صلبة وقيل بل هي الأرض التي لا نبات فيها ، وقيل الأرض

(١) على عبد الحéal عبد الرحمن - الجهاد وما يترتب عليه عند المالكية - ٧

، ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١ / ١٤٢ مادة
" جهد " .

(٢) سورة التوبة - آية رقم - ٧٩ -

(٣) ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ١ / ١٩٠ ، باب
الجهيم مع الهاء ، ابراهيم مصطفى - المعجم الوسيط ج ١ / ١٤٢ مادة
" جهد " .

(٤) هذا الحديث أخرجه الامام البخارى والامام أحمد ، وقال الألباني : اسناده
صحيح على شرط الامام مسلم رحمه الله .

انظر : الألباني - سلسلة الاحاديث الصحيحة وشيخ من فقهها وفوائدها
ج ٢ / ١٠٥ حديث رقم ٥٦٦

(٥) ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ / ١٩٠ باب الجيم مع
الهاء ، ابراهيم مصطفى وآخرون

المعجم الوسيط ج ١ / ١٤٢ مادة " جهد "

المرجع : السابق - المعجم الوسيط - نفس الصفحة .

المستوية انبتت أو لم تنبت (١)

وأما الجهاد بالكسر فيراد به المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل . (٢)

وبهذه المراجعة السريعة لمادة " جهيد " والتي ارجو أن تكون وانيسة ان شاء الله ، يتضح ان الأصل الاشتقاقي لمادة " جهاد " يرجع الى المشقة والتعب والجد والمبالغة وبذل ما في الوسع والطاقة في كل امر اسند اليه هذا اللفظ .

وانا كان الجهاد في اللفظة العربية يراد به : المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل ، فان المعنى الشرعي قريب جدا من هذا المعنى اللغوي ، وهذا ما يوضحه بيان معنى الجهاد في الشريعة الاسلامية ، وسأحاول فيما يلي بيان ذلك ان شاء الله .

(١) المرجعين السابقين - نفس الصفحات .

(٢) ابن الاثير - النهاية في غريب الحديث والأثر - ج ١ / ١٩٠ باب الجيم مع الهاء .

للحيدان * الجهاد في الاسلام بين الطلب والدفاع - ١٣

المبحث الثالث

=====

في تعريف الجهاد في الشريعة الاسلامية

المطلب الأول : الجهاد في القرآن الكريم والحديث الشريف .

=====

وردت كلمة : " جهاد " وما يتصرف عنها في القرآن الكريم واحد
وأربعين مرة - (١)

ومراجعة تلك الآيات الكريمات التي أوردت هذه اللفظة وما ذكر
علماء التفسير حول معانيها يتضح ان القرآن الكريم يطلق لفظ
" الجهاد " ويريد بها استفراغ الوسع في قتال الكفار لاعلاء كلمة الله
كما يطلقها ويريد بها : استفراغ الوسع في انفاق الأموال في سبيل
الله ، وقد يطلقها أيضا ويريد بها استفراغ الوسع في طاعة الله
سواء كان ذلك في قتال الكفار لاعلاء كلمة الله ، أو اتعاب النفس
في أى طاعة أخرى خالصة لله سبحانه وتعالى ، كاستفراغ الوسع في
بذل الأموال في سبيل الله واتعاب النفس في خدمة الوالدين والحق

- (١) انظر مواطن مادة " جهاد " في القرآن الكريم في الآيات الآتية
سورة التوبة آية رقم ١٩ ، ١٦ و ٢٠ ، ٨٨ و ٨١ و ٤٤ و ٧٣ و ٤١ ،
٢٤ و ٧٩ سورة المائدة آية رقم ٨ ، ٦ و ٦٩ سورة لقمان
آية رقم ١٥ سورة البقرة آية رقم ٢١٨ سورة آل عمران آية رقم
١٤٢ سورة الانفال آية رقم ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ سورة النحل آية
رقم ٣٨ و ١١ سورة الحجرات آية رقم ١٥ سورة الصف آية رقم ١١ سورة
المائدة آية رقم ٣٥ و ٣٤ و ٥٤ سورة التحريم آية رقم ٩ سورة الفرقان
آية رقم ٥٢ سورة الحج آية رقم ٧٨ سورة الانعام آية رقم ١٠٩ سورة
النور آية رقم ٥٣ سورة فاطر آية رقم ٤٢ سورة الممتحنة آية رقم ١
سورة النساء آية رقم ٩٥ سورة محمد آية رقم ٣١ .

ومحاربة النفس الأمارة بالسوء والهوى والشيطان وما الى ذلك من أعمال
البر والخير .

وقد يطلق لفظ : " الجهاد " في القرآن الكريم ويراد به : استفراغ الوسع
في الدفاع عن الاسلام باللسان واليد والغلظة على أهل النفاق
والاكفهرار في وجوههم ، وهذا الأخير من قبيل الجهاد بالقلب . (١)

ومن الآيات القرآنية التي جاء فيها لفظ " الجهاد " بمعنى استفراغ الوسع
في قتال الكفار واستفراغه في انفاق الاموال في سبيل الله قوله سبحانه
وتعالى : ((لا يستغنى الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ان يجاهدوا
بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين)) (٢)

أى لا يحتذر المؤمنون عن استفراغ وسمهم في القتال معك ان أردت -
الخروج الى القتال كما لا يحتدرون عن بذل الاموال في سبيل الله بسخاء
كما يفعل المنافقون في كلتا الحالين . (٣)

ومن ذلك أيضا قوله سبحانه وتعالى : ((فرح المخلصون بمقعدهم خلاف
رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا
لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون .)) (٤)

أى ان المتخلفين عن الخروج مع رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم
لقتال الكفار في تبوك وعن بذل أموالهم في الجهاد في سبيل الله قد
فرهوا بهذا الصنيع لنجاتهم من مشقة هذا العمل ولو علموا ان تخلفهم

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٣ / ٤٠ / ٥٠ ج ٨ / ١٥٥ / ٢٠٤ /

٢١٦ ج ١٢ / ٩٩ ج ١٨ / ٢٠١

الشوكاني - فتح القدير ج ١ / ٢١٧ / ٢١٨

(٢) سورة التوبة - آية رقم - ٤٤ -

(٣) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٣ / ٥٠ ج ٨ / ١٥٥

(٤) سورة التوبة - آية رقم - ٨١ -

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد مشقة وانكى عاقبة وأسوء مصيراً
لما تخلفوا عنه أبداً . (١)

ومن الآيات القرآنية التي جاء فيها لفظ " الجهاد " بمعنى استفرار
الوسع في طاعة الله قوله سبحانه وتعالى : ((وجاهدوا في الله حق جهاده
هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج .)) (٢)
أى استفرغوا الوسع في طاعة الله سواء أكانت قتالا للكفار لاعلاء كلمة الله
أو غير ذلك من الطاعات الأخرى . (٣)

ومن الآيات القرآنية التي جاء فيها لفظ " الجهاد " بمعنى استفرار الوسع
في الدفاع عن الاسلام باليد واللسان والفلظة على الكفار والمنافقين
والاكفهار في وجوههم قوله عز وجل في سورة التوبة : ((ياأيها النبي
جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير .)) (٤)
قال الامام القرطبي رحمه الله في الجامع لاحكام القرآن عند تفسير هذه
الآية الكريمة : " وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال : جاهد
المنافقين بيديك فان لم تستطع فبلسانك فان لم تستطع فاكفهم فسي
وجوههم . " (٥)

وفي تفسير عبد الله بن مسعود رضي الله عنه للآية بهذا دليل على ان المراد
بالجهاد الوارد في الآية الكريمة هو الجهاد باليد واللسان والقلب .

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٥٠/٣ ج ٢١٦/٨ ج

(٢) سورة الحج - آية رقم - ٢٨ -

(٣) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٩٩/١٢ ج

(٤) سورة التوبة ، آية رقم - ٧٣ -

(٥) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٢٠٤/٨ ج

ومن ذلك أيضا قوله تعالى في سورة التحريم : ((يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير. " (١)
قال الامام القرطبي رحمه الله : " قوله تعالى : ((يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم - فيه مسألة واحدة وهو التشديد في دين الله فأمره ان يجاهد الكفار بالسيف والمواظ على الحسنة والدعاء الى الله ، والمنافقين بالغلظة واقامة الحجة وان يعرفهم أحوالهم في الآخرة وانهم لا نور يجوزون . به السراط مع المؤمنين " (٢)

هذا طرف مما ورد في القرآن الكريم حول معنى كلمة " جهاد " .

أما ما ورد في حديث رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم فهو موافق لما في القرآن الكريم في الجملة حيث يطلق الجهاد في السنة المطهرة ويراد به بذل الوسع في قتال الكفار ، وانفاق الاموال في سبيل الله والدفاع عن الاسلام باللسان .

ومن ذلك ما ورد في قوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم من حديث أنس رضي الله عنه : " جاهدوا المشركين بأموالكم وأيديكم والسننكم " . (٣)

(١) سورة التحريم ، آية رقم - ٩ -

(٢) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج / ١٨ / ٢٠١

(٣) هذا الحديث قال فيه الشوكاني في نيل الأوطار : حديث أنس سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده رجال الصحيح ، وصححه النسائي .

انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من احاديث سيد الاخير ج / ٨ /

قال الامام الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار عند شرح هذا الحديث :
" قوله : " جاهدوا المشركين الخ . . " فيه دليل على وجوب مجاهدة
الكفار بالاموال والايدي والالسن ، وقد ثبت الأمر القرآني بالجهاد بالنفس
والاموال في مواضع " (١)

وقد يطلق الجهاد في الحديث الشريف ويراد به اتعاب النفس في خدمة
الوالدين ، ومن ذلك قوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم للرجل ا لذي استأذنه
في الجهاد - اى في قتال الكفار - : - " أحسني والداك ، قال : نعم ، قال :
ففيهما فجاهد . " (٢)

قال الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار : " ففيهما فجاهد الخ
أى خصصهما بجهاد النفس في ارضائهما ، قال في الفتح : ويستفاد
منه جواز التعبير عن الشيء بضده اذا فهم المعنى لأن صيغة الأمر
في قوله : " فجاهد " ظاهرها ايضال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما
بهما وليس ذلك مراداً قطعاً ، وإنما المراد القدر المشترك من كلفة الجهاد
وهو تعب البدن وبذل المال ويؤخذ منه ان كل شيء يتعب النفس يسمى
جهاداً " . (٣)

(١) الشوكاني - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ج ٨ / ٢٩ / ٣٠

(٢) قال الامام الشوكاني في تخريج هذا الحديث رواه البخارى والنسائي وأبو داود
والترمذى وصححه .

انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ج ٨ / ٢٧

(٣) المرجع السابق ج ٨ / ٣٩ / ٤٠

وقد يطلق الجهاد في السنة المطهرة على اتعاب النفس في الحج ،
ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت : يارسول الله هل على
النساء جهاد ، قال : جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة ، وفي لفظ:
لكن أفضل الجهاد حج مبرور . " (١)

فدل الحديث الشريف على ان الحج جهاد لما فيه من اتعاب النفس
في طاعة الله .

وقد يطلق الجهاد في الحديث الشريف ويراد به بذل الوسع في
قول الحق والدفاع عنه ، وهذا من قبيل الجهاد باللسان
ومن ذلك قوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم : " أفضل الجهاد كلمة
عدل - وفي رواية كلمه حق - عند سلطان جائر . " (٢)

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تخريج هذا الحديث:
هذا الحديث صحيح .

واللفظ الأول لأحمد واللبخاري اللفظ الآخر أخرجه في أول
الجهاد .

انظر : الألباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل
ج ٨ / ٥ / ٧ / ٨ حديث رقم ١٢٨٥

(٢) هذا الحديث حكم عليه الشيخ الألباني بالصحة ، وقد روى من حديث
أبي سعيد الخدري وأبي أمامة وطارق بن شهاب وجابر بن عبد الله ،
والزهري مرسلا .

وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن غريب
من هذا الوجه ، وأخرجه من طريق آخر الحاكم والحميدي فسي
مسنده وأحمد بالروايتين وغيرهم .

انظر : الألباني - سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ١ / ١ / حديث رقم ٤٩١

فدل الحديث الشريف على ان قول الحق أو العدل من الجهاد وخاصة عند السلطان الجائر ، لما في ذلك من المشقة والتعرض للمتاعب الصعبة والمكابدات العظيمة على النفس .

ومن هنا يتضح ان قتال الكفار لاعلاء كلمة الله وبذل الأموال في سبيل الله واتعاب النفس في طاعة الله سواء كان ذلك باليد أو اللسان أو القلب أمور يطلق عليها في السنة النبوية المطهرة لفظ :
" الجهاد "

وبهذا يكون القرآن الكريم والسنة المطهرة متوافقين على ما يراد بكلمة " جهاد " في الجملة .

المطلب الثاني : الجهاد في اصطلاح الفقهاء :

بعد أن تبين معنى الجهاد في كل من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، بقى ان نعرف المراد بهذه الكلمة في اصطلاح الفقهاء المسلمين ، وفيما يلي سأحاول بيان ذلك بشيء من التفصيل ان شاء الله تعالى .

الفرع الأول : في تعريف الجهاد عند فقهاء الحنفية
ذكر فقهاء الحنفية للجهاد عدة تعريفات بالفاظ متقاربة لا تبعد عن بعضها البعض في الجملة ، وفيما يلي أهم تلك التعريفات :

- ١ - ذكر الامام الكاساني في كتابه بدائع الصنائع : " ان الجهاد بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله عز وجل ، بالنفس والمال واللسان أو غير ذلك أو المبالغة في ذلك . " (١)
- ٢ - ذكر محمد علاء الدين الحصكفي في كتابه الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، بأن الجهاد " الدعاء الى الدين الحق وقتال من لم يقبله . " (٢)
والى مثل هذا التعريف ذهب البابرتي من الحنفية في كتاب شرح الحناية على الهداية . (٣)

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٢٩٩

(٢) الحصكفي : الدر المختار شرح تنوير الابصار - مطبوع بهامش حاشية ابن عابدين ج ٣ / ٢١٧ .

(٣) البابرتي - شرح الحناية على الهداية - مطبوع مع شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٥ / ٤٣٥

٣ - وإلى قريب مما ذكره الحصكفي والبايرتي عرفه ابن نجيم وسعدى أفندى فقالا : " الجهاد هو الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من امتنع عن القبول بالنفس والمال . " (١)

٤ - ونقل الحصكفي عن الكمال أن الجهاد : " بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بهال أو - رأى - أو تكثير سواء أو غير ذلك . " (٢)

٥ - وذكر داعاد أفندى في كتابه مجمع الأنهر أن الجهاد : " قتل الكفار ونحوه من ضربهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم وكسر أصنامهم وغيرهم ، والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحربين والذميين والمرتدين الذين هم أخبث الكفار لأنكار بعد الإقرار والباغيين فاللام للعهد على ما هو الأصل . " (٣)

* شرح تعريفات الجهاد عند فقهاء الحنفية :
=====

هذا جميع ما استطعت أن أجمعه من أقوال فقهاء الحنفية في كتبهم حول تعريف الجهاد ، وهي في الجملة متفقة في المعنى إلى حد كبير وسيوضح ذلك من شرحها .

(١) ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ٧٦
حاشية سعدى أفندى - مطبوعه مع شرح فتح القدير لابن الهمام -
ج ٥ / ٥ / ٤٣٧

(٢) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الأبصار ج ٥ / ٢١٧

(٣) داعاد أفندى - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ١ / ٦٣٢

والواقع ان فقهاء الحنفية لم يقوموا بشرح ما أوردوه من تعريفات ولا بيان محترزاتها كما فعل المالكية ، مما يجعل مهمة الشرح أمرا لا يخلوا من الصعوبة .

ولعل المنهج الأمثل في مواجهة مثل هذه الصعوبة ، ان يقوم الباحث بأحد أمرين :-

اما أن يراجع ما ذكره في كتبهم حول احكام الجهاد ليجد ما يستند عليه حال بيان معاني تعريفاتهم .

واما ان يقوم بشرحها من واقع ما يفهم من دلالات الفاظهم ، ان لكل كلام منطوق ومفهوم ومن خلالهما يفهم ما يقصد به ذلك الكلام .

وسأحاول فيما يلي استخدام هاتين الوسيلتين ، راجيا من المولى العلي القدير أن يوفقني فيما انا مقدم عليه .

أ - تعريف الامام الكاساني :- =====

قال الكاساني في تعريفه للجihad : " الجهاد بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله بالنفس والمال واللسان أو غير ذلك أو المبالغة في ذلك . " (١)

والذى يفهم من قوله : " الجهاد بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله ان كل قتال في سبيل الله يعتبر جهادا ، ان ليس في هذا الكلام ما يعين قتالا دون قتال .

ومن المعروف ان أنواع القتال من حيث الغرض خمسة قتال الكفار لتكوين كلمة الله هي العليا ، و قتال ناقضي العهد ، و قتال المرتدين ، و قتال المحاربين - قطاع الطرق - و قتال البغاة . (٢)

فهو يعني الكاساني بكلامه هذا دخول القتال في هذه الأنواع الخمسة في مفهوم الجهاد في سبيل الله ام انه يقصد دخول بعضها دون البعض الآخر .

الواقع ان كلام الكاساني في تعريفه ، ليس فيه ما يدل على خروج أحد هذه الأنواع الخمسة من القتال ، لأن كل واحد منها يعتبر قتالا في سبيل الله .

وسبيل الله كما يفهم من كلام العلماء هي :- " الطريق الموصلة إلى مرضاته ، وهي التي يحفظ بها دينه ويصلح بها حال عباده . " (٣)

وعلى هذا فالقتال في سبيل الله هو : " القتال لاعلاء كلمة الله وتأمين دينه

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٧١

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ٤٣٩

(٣) الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم - ١٣ -

ونشر دعوته والدفاع عن حزبه كي لا يخلبوا على حقهم ولا يصدوا عن اظهار
أمرهم ، فهو أعم من القتال لاجل الدين لأنه يشمل الدفاع عن الدين وحمايته
دعوته والدفاع عن الحوزه اذا هم الطامع المهاجم باغتصاب بلادنا والتمتد
بخيرات أرضنا . " (١)

وانذا تبين هذا فليس في واحد من هذه الأنواع الخمسة للقتال ما يخرج
من هذا المفهوم العام .

ومما يدل على ان الكاساني يقصد ذلك ، ما وجدته في كتب الاحناف من
نصوص ، تدل على اعتبار هذه الأنواع الخمسة للقتال من الجهاد في سبيل الله
فجاء في كتاب مجمع الأنهر لداماد افندى قوله كما سبق قبل قليل :-
" الجهاد في اللغة بذل ما في الوسع من القول أو الفعل ، وفي الشريعة
قتل الكفار ونحوه من ضربهم ونهب أموالهم وهدم معابدهم وكسر أصنامهم
وغيرهم والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الهرييين والذمييين
والمرتدين الذين هم أخبت الكفار لانكارهم بعد الاقرار والباغيين ، فاللام
للمعهد على ما هو الأصل . " (٢)

فهذا النص يدل على ان قتال الكفار الهرييين وناقضي المعهد من أهل
الذمة والمستأمنين والمرتدين والبغاة يحتسب جهادا في سبيل الله ، وعليه
فكل ذلك داخل في تعريف الجهاد عند العنفية فيما يظهر .

اما قتال المحاربين - أي قطاع الطرق - فهو عند الحنفية كقتال البغاة
بل انهم يسمون المحاربين بغاة ويجعلون بينهم وبين البغاة عموما وخصوصا
فكل محارب يعتبر باغيا وليس كل باغ محاربا .

(١) الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم - ١٣ -

(٢) داماد افندى - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج ١ / ١ / ٦٣١ / ٦٣٢

وانا كان المحاربون أهد أصناف البغاة فقتلهم داخل في تعريف الجهاد في سبيل الله عند الحنفية كقتال بقية أنواع البغاة .

وفى هذا يقول صاحب كتاب الدر المختار عند تعريف البغاة : " وهم الخارجون على الامام الحق بخير حق فلو بحق فليسوا ببغاة ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة ، قطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويجبىء حكمهم وخوارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتأويل يرون انه على الباطل كفرا أو معصية توجب قتاله بتأويلهم ، يستحلون دماءنا وأموالنا ويسبون نساءنا ويقترون أصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح . " (١)

وبهذا نصل الى ان الكاساني يقصد والله أعلم بقوله : " الجهاد بسذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله عز وجل . " ان كل عمل حربي قصص به اعلاء كلمة الله وتأييد حكمه ونصرة دينه فهو داخل في تعريف الجهاد في سبيل الله .

أما قول الكاساني : " بالنفس والمال واللسان . " فهو بيان لبعض مجالات الجهاد وأهمها وهي مباشرة القتال بالنفس ، وبذل الأموال من أجل القتال في سبيل الله ، والدعوة الى الدين الاسلامي والدفاع عنه باللسان . غير انه قد يفهم من قوله : " بالنفس والمال واللسان " ان المجاهد لا يسمى بهذا الاسم ، الا اذا جمع في جهاده بين هذه المجالات الثلاثة ، الجهاد بالنفس والمال واللسان ، حيث استخدم - الواو - في الربط بينهما دون - أو - .

(١) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار - مطبوع بهامش حاشية

والذى يبدو ان الكاساني لا يريد ذلك ، وانما أراد ان الجهاد اما أن يكون بالنفس - أى بقتال الكفار وغيرهم مباشرة باليد - واما أن يكون بانفاق الاموال في تجهيز الجيوش المسلمة ومعاونتها ، واما أن يكون بجميع ما هو مشروع مما يتصور ان يقوم به اللسان من مشاركة في المعركة ، من دعوة الى الدين ودفاع عنه وتحريض على القتال وتقديم للمشورة وما الى ذلك . فلا يشترط في الجهاد أن يقوم المجاهد بجميع هذه الأمور الثلاثة ، ليسمي مجاهدا بل يكفي احدها فقط .

ويدل لذلك ما جاء في حاشية قاضي زادة عند تطبيقه على التعريف الذى ذكره سعدى افندى للجهاد وهو : " الدعاء لدين الحق والقتال مع من امتنع عن القبول بالنفس والمال " (١) حيث قال : " قوله :- بالنفس والمال - أقول الواو هنا بمعنى أو . " (٢)

فدل هذا النص على ان " الواو " في بيان خصال قتال الكفار وغيرهم عند الحنفية بمعنى " أو " فلا يلزم القيام بها جميعها ليسمى المرء مجاهدا وانما يكفي احداها .

ويؤيد هذا ما جاء في كتاب الكاساني نفسه عند بيان من يفترض عليه الجهاد حيث قال رحمه الله : " واما بيان من يفترض عليه فتقول : انه لا يفترض الا على القادر عليه فمن لا قدرة له لا جهاد عليه ، لأن الجهاد بذل الجهد وهو الوسع والطاقة بالقتال أو المبالغة في عمل القتال ومن لا وسع له كيف يبذل الوسع والعمل " (٣)

(١) حاشية سعدى افندى - مطبوعه مع شرح فتح القدير لابن الهمام - ج / ٥ /

(٢) حاشية قاضي زادة - مطبوعة مع شرح فتح القدير لابن الهمام - ج / ٥ / ٤٣٧

(٣) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج / ٩ / ٤٣٠١

فقله : " وهو الوسع والطاقة بالقتال أو المبالغة في عمل القتال " دليل على ان من قاتل بيده مباشرة فهو مجاهد ، وكل من عاون في أعمال القتال وبالح في ذلك فهو مجاهد أيضا ولا يلزم الجمع بينهما ليسمى المرء مجاهدا وانما يكفي احدهما .

وفي هذا اشارة الى ان " الواو " التي وردت في تعريفه للجهاد أول الكتاب بمعنى " أو " ، واما قوله في التعريف : " أو غير ذلك " ففيه اشارة الى ان كل ما يتصور بذل الوسع فيه ما يعتبر مشاركة مشروعة في القتال أو في أعمال القتال ، فان بذل الوسع فيه من قبيل الجهاد أيضا ، وذلك كمداواة الجرحى واعداد الطعام والشراب للجند والقيام بأعمال الامدادات وما الى ذلك من أمور قد لا تقل أهميتها عن أهمية مباشرة القتال .

واما قوله في التعريف : " أو المبالغة في ذلك " فالذى يفهم منه ان المراد بذل قصارى الجهد في القتال مباشرة لاعلاء كلمة الله وبذل قصارى الجهد في انفاق الاموال في القتال في سبيل الله وبذل قصارى الجهد في الدعوة للدين الاسلامي والدفاع عنه وقول الحق والهيب حماس الجند وتحريضهم ، وتأليب الرأى العام واثارته وما الى ذلك مما يمكن أن يقوم به اللسان ، وبذل قصارى الجهد في جميع أعمال القتال ، فاسم الاشارة في قوله : " أو المبالغة في ذلك " راجع الى قوله : " بالنفس والمال واللسان أو غير ذلك . "

وانا كان هذا هو المراد من قوله : " أو المبالغة في ذلك " فالذى يظهر لي ان اضافة مثل هذه العبارة حشو في التعريف .

وبيان ذلك ان الكاساني رحمه الله قد ذكر في أول تعريفه عبارة تكفي عن

الاتيان بهذه العبارة الأخيره حيث قال : " الجهاد بذل الوسع والطاقة بالقتال - الخ " فقلوه : " بذل الوسع والطاقة " يخني عن قوله : " أوالمبالغة في ذلك . " لأن مؤدى العبارتين ان المجاهد يبذل قصارى جهده فيما هو مقدم عليه من قتال ونحوه ، فيبقى ايراد احدى العبارتين دون الأخرى ، والله أعلم بالصواب .

ب- التعريف الذى ذكره الحصكفي :
=====

اما التعريف الذى ذكره الحصكفي للجهاد وهو الدعاء الى الدين الحق وقتال من لم يقبله " (١)

فهو وان بدى لأول وهلة انه مخالف لتعريف الكاساني رحمه الله ، الا انه فى الواقع موافق له الى حد كبير غاية ما هنالك ان الكاساني فصل فى التعريف فزاد بعض القيود ، بينما اقتصر فى الذى ذكره الحصكفي على ذكر اشهرها أو اجمال ما ذكره الكاساني بعبارة مختصره .

فقول الحصكفي : " الجهاد الدعاء الى الدين الحق " يفهم منه ان الدعوة الى الدين الحق وهو الدين الاسلامي بالحكمة والموعظة الحسنة وبيان مزاياه والدفاع عنه باللسان أول الأمر من قبيل الجهاد .

ويمثل هذا القسم مجال المجاهدة باللسان ، وعلى ايراد هذا القيد يتفق تعريف الكاساني وهذا التعريف الذى ذكره الحصكفي .

أما قوله : " وقتال من لم يقبله " فالذى يفهم منه ان الجهاد كما يكون باللسان أول الأمر يكون بالقتال مباشرة ان رفض الخصوم الدعوة المقدمة لهم للدخول فى هذا الدين أو الخضوع لسيادته والرضا بها سواء كان الخصوم كفارا هربيين أو مرتدين أو ناقضين للعهد أو بغاة .

(١) انظر فى هذه الرسالة ص ٧٨

وعلى ايراد هذا القيد يتفق التعريفان أيضا .

الا انه قد يوهم قوله : " وقاتل من لم يقبله " ان الجهاد لا يكون الا بمباشرة القتال باليد فقط .

والذى يظهر والله أعلم ، ان اطلاق هذه اللفظة بهذا الشكل يدل على ان من وضع هذا التعريف لا يقصد ذلك ، وانما يقصد بها القتال مباشرة بالنفس أو بالمعاونة بالمال أو غير ذلك في سبيل الله ان كل ذلك من القتال ، فسواء ذكر ذلك في التعريف صراحة أو لم يذكر فهو مراد ان لا قيام لقتال بدونه .

ولكن لا يعنى ان الاطلاق بهذا الشكل هو الأفضل ، بل يستحب فيما يبدو لي التقييد رفعا للايهام والاشكال وتحديد المفهوم الكامل لمعنى الجهاد في الاصطلاح ودفعاً لدخول ما لا يجب دخوله في حقيقة المعرف أو خروج ما يجب دخوله فيه .

ج - التعريف الذى ذكره ابن نجيم وسعدى افندى :

اما التعريف الذى ذكره ابن نجيم وسعدى افندى ، وهو الدعاء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع عن القبول بالنفس والمال .^(١) فهو كالتعريف الذى ذكره الحصكفي الا انه أكثر تفصيلا حيث دل التعريف صراحة على ان الجهاد اما ان يكون باللسان واما أن يكون بالقتال مباشرة ، واما ان يكون بانفاق الأموال على القتال في سبيل الله ، فالواو في التعريف بمعنى " أو " كما سبق بيان ذلك .

ومع ان هذا التعريف أدق وأدل على المقصود من تعريف الحصكفي الا انه قد يرد عليه أيضا : ان من يعاون في أعمال القتال الأخرى دون أن يباشر القتال بنفسه أو ان ينفق أمواله في سبيل السقتال لاعلاء كلمة الله لا يسمى مجاهداً ، لعدم ذكر

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٧٢

ما يدل على ارادة ذلك صراحة في التعريف .
ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بما أجيب به عن التعريف الذي ذكره
الحصكفي رحمه الله . (١)

د - التعريف الذي ذكره الكمال :
=====

اما تعريف الكمال للجهاد وهو : " بذل الوسع في القتال في سبيل الله
مباشرة أو معاونة بمال أو رأى أو تكثير سواد أو غير ذلك . " (٢) فهو
كتعريف الكاساني الا انه لم يذكر فيه ما يدل على ان اعمال اللسان من
قبيل الجهاد .

الا أن يقال : ان قوله في التعريف : " بمال أو رأى " اشارة الى الجهاد
باللسان ، لأن الرأى انما يعبر عنه باللسان .
غير انه قد يقال : ان دور اللسان في الجهاد أكثر بكثير من تقديم
المشورة فقط ، فكان الأحسن الاتيان بعبارة تدل على دوره الكامل فسي
الجهاد كما فعل الكاساني في تعريفه .

ويمكن ان يجاب عن ذلك : بأن قوله في التعريف : " أو معاونة بمال
أو رأى أو تكثير سواد أو غير ذلك " يدخل تحته جميع ما يتصور ان له
دورا في القتال في سبيل الله ، ومن ذلك سائر أعمال اللسان ، من
دعوة للدين ودفاع عنه وتقديم الرأى والمشورة والتحريض وما الى ذلك .

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٨٠

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ٧

هـ - التعريف الذي ذكره داماد افندى :
=====

أما التعريف الذي ذكره داماد افندى للجهاد وهو : " قتل الكفار ونحوه " فهو يتفق مع بقية تعريفات الاحناف في ان الجهاد عبارة عن قتال الكفار .

اما بقية القيود الأخرى التي تنضج بها مجالات الجهاد عند الحنفية فلم يشر اليها ، ومن هنا فان عبارة من عداه من الحنفية أدق وأدل على المقصود من عبارته في تعريفه هذا .

ويبدو انه قد شعر بذلك فشرع في شرح ما أراد بعبارته هذه حيث قال : " الجهاد قتل الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم وهدم معابدهم وكسر أصنامهم وغيرهم ، والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحربيين والذميين والمرتدين الذين هم أخبث الكفار لانكارهم بعد الاقرار والباغين ، فالسلام للصهد على ما هو الأصل . " (١)

ويمكن ان يقال ان التعريف بعد شرحه لا يزال قاصرا عن المعنى الدقيق للجهاد عند الحنفية ان لم يذكر في التعريف ولا في الشرح من الجهاد الا مباشرة القتل ونحوه من ضرب وما الى ذلك ، اما المجاهدة بالألسنة والأموال والمعاونة في أعمال القتال الأخرى وما الى ذلك ، فلم يذكر ما يدل عليه في التعريف وكان الاجدى الاتيان بعبارة مختصرة تدل على كل ذلك كما فعل غيره من الاحناف في التعاريف السابقة .

وبعد هذا العرض السريع لتعريفات الحنفية للجهاد يظهر لي والله أعلم ان كلا من تعريف الكسانى والكمال أدق وأدل في بيان معنى الجهاد عند الحنفية ، ويتضح ذلك بتطبيق هذين التعريفين على أحكام الجهاد عندهم . والله تعالى أعلم .

الفرع الثاني : تعريف الجهاد عند فقهاء المالكية :

=====

ذكر فقهاء المالكية عدة تعريفات للجهاد في كتبهم بالفاظ متقاربة ومعان متقاربة ، وفيما يلي بيان ما استطعت الوصول اليه منها :

١ - قال ابن عرفة رحمه الله : " الجهاد قتال مسلم كافرا غير ذي عهد لاعلاء كلمة الله ، أو حضوره له أو دخوله أرضه له . "

وقد نقل هذا التعريف عن ابن عرفة أكثر المالكية في كتبهم (١) .

٢ - وذكر المدني في حاشيته على كون ان الجهاد : " قتال الكفار لنصرة الاسلام واعلاء كلمة الله (٢) "

٣ - ونقل الصعدي عن الفاكهاني ان الجهاد : " المبالغة في اتعاب الأنفس في ذات الله واعلاء كلمته التي جعلها طريقا الى الجنة . " (٣)

(١) الخطاب - مواهب الجليل - مطبوع مع التاج والاكلیل للمواق - ج/٣/٣٤٧ - الصاوي - بلفة السالك - مطبوع مع الشرح الصغير للدردير - ج/١/٣٥٤ حاشية البناني - مطبوعة مع شرح الزرقاني على مختصر خليل - ج/٣/١٠٦ / محمد عlish - شرح منح الجليل على مختصر خليل - مطبوع مع تسهيل منح الجليل - ج/١/٧٠٧ ، العدوي - حاشية كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني ج/٢/٢

(٢) حاشية المدني على كون ، مطبوعة بهامش حاشية الرهونسي - ج/٣/١٢٩

(٣) العدوي - حاشية كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن زيد القيرواني ج/٢/٢

٤ - والى مثل هذا التحريف في الجملة ذهب ابن رشد في مقدماته بشيء من التفصيل فقال: "الجهاد مأخوذ من الجهد وهو التعب ، فالجهاد : المبالغة في اتعاب الأنفس في ذات الله فكل من اتعب نفسه في ذات الله فقد جاهد في سبيله غير ان الجهاد في سبيل الله اذا أطلق انصرف الى مجاهدة الكفار بالسيف حتى يدخلوا في الاسلام أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " (١)

٥ - ونقل الخطابي عن ابن هرون " ان الجهاد قتال العدو لاعلاء كلمة الاسلام . " (٢)

٦ - ونقل الخطابي أيضا عن ابن عبد السلام ان الجهاد : " اتعاب النفس في مقابلة العدو " (٣)

٧ - وذكر العجلي المالكي في كتابه سراج السالك ، ان الجهاد : قتال مسلم كافرا لاعلاء كلمة الله تعالى " (٤)

(١) المواق - التاج والاكمل - مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب - ج/٣/٣٤٦ حاشية المدني على كون ج/٣/١٣٠ ، الوديناني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٤٠

(٢) الحطاب - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج/٣/٣٤٧

(٣) المرجع السابق ج/٣/٣٤٧

(٤) الجعلي - سراج السالك شرح أسهل المسالك ج/٢/٢٤

شرح تعريفات الجهاد عند المالكية :

=====

هذا جمع من تعريفات فقهاء المالكية للجهاد ، وهي تعريفات متفقة في الجمله على بيان حقيقة الجهاد في اصطلاح المالكية ، غير ان بينها بعض التفاوت ، الا انه تفاوت يسير لا يوجب خلافا داخل المذهب في مفهوم الجهاد وأحكامه في الجطة .

ذلك لأن مرد هذا التفاوت انما هو لاهمال بعض أصحاب هذه التعريفات لبعض القيود اقتضارا منهم على إبرزها وأهمها لا للخلاف في عدم اعتبارها وهذا ما يبدو واضحا من الرجوع الى احكام الجهاد عند المالكية . وفيما يلي سأحاول شرح هذه التعريفات مع بيان محترزاتها وذكر أدلاها عند المالكية ، فمن الله وعده استمد العون والتوفيق .

أ - تعريف ابن عرفة للجهاد :

=====

قال ابن عرفة رحمه الله في تعريفه : " الجهاد قتال مسلم كافرا غير ذي عهد لاعلاء كلمة الله أو حضرة له أو دخوله أرضه له . " (١) .
فقوله : " قتال " جنس يشمل الجهاد وغيره من أنواع القتال الأخرى ، كالقتل من أجل الاهداف الدنيوية سياسية كانت أو اقتصادية ، أو للانتقام أو التشفي أو غير ذلك أو قتال البغاة والمحاربين - قطاع الطرق - ونحو ذلك . (٢)
وانما قلنا : " الجهاد وغيره " لأن المالكية اصطاحوا على ان لفظ " الجهاد " اذا اطلق ينصرف الى القتال الدائرين المسلمين والكفرة لاعلاء كلمة الاسلام أما الحروب الأخرى فلا تدخل تحت هذا المسمى عند الاطلاق ، وان كانت في

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٨٢

(٢) محمد عيش - تسهيل منح الجليل - مطبوع بهامش شرح منح الجليل - ج ١ / ٧٠٧

سبيل الله تعالى وذلك كقتال البغاة والمحاربين . (١)

ويؤيد هذا ان المالكية عندما يتكلمون في كتبهم عن الجهاد ، يقصرون الكلام فيه على الاحكام المتعلقة بقتال الكفار الحربيين فقط دون غيرهم اما من سواهم من البغاة والمحاربين فيعقدون لهم كتباً خاصة بهم . (٢)

غير اني وجدت في المدونة الكبرى ، ان جهاد المحاربين جهاد ، والى هذا ذهب ابن جزى الفرناطي وغيره من المالكية . (٣)

والواقع أن اعتبار المالكية لقتال المحاربين جهاداً ، لا يغير ما أثبتته عنهم من اعتبار الجهاد لفظاً يصدق على قتال الكفار فقط في اصطلاحهم عند اطلاق هذا اللفظ .

لأن قتال المحاربين عند المالكية وان كان جهاداً ، الا ان لفظ جهاد لا يفهم منه عند الاطلاق الاقتال الكفار فقط ، دون المحاربين وغيرهم ، وهذا ما يؤيده تعريف ابن عرف للجهاد . (٤)

وأما المضاف والمضاف اليه في قوله في التصريف : " قتال مسلم " ففصل

(١) النفراوى - الفواكه الدواني على سالة القيرواني ج ١ / ٤٦٢ / ٤٦٣ :

المواق - التاج والاكلیل - مطبوع بهامش مواهب الجليل - ج ٣ / ٤٦٦ :

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٣ / ١٠٦ ج ٨ / ٦٠ / ٦٢ / ١٠٨ :

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ / ١٥٤ ج ٤ / ٢٦٥ / ٢٦٧ :

٣٠٩

(٣) مالك - المدونة الكبرى ج ٦ / ٣٠٥ ، ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية

- ٣٩٢ -

(٤) المواق - التاج والاكلیل ج ٣ / ٣٤٦ ، النفراوى - الفواكه الدواني

رسالة ابي زيد القيرواني ج ١ / ٤٦٢ / ٤٦٣

يخرج قتال الكافر وذلك من قبيل اضافة المصدر لفاعله . (١)

واما قوله : " غير ذى عهد " ففصل ثان يخرج به قتال المسلم لمن له عهد من قبل المسلمين وذلك كالذمي المحارب ، ان لا تعتبر المعاربة من الذمي نقضا للعهد على المشهور عند المالكية ، كما صرحوا بذلك ، فكتبهم . (٢)

واما قوله : " لا علاء كلمة الله " ففصل ثالث يخرج به قتال المسلم للكافر الذى لا عهد له ، لمقصد آخر لا علاقة له باعلاء كلمة الله ، كالمقاصد الدنيوية ، ونحوها . (٣)

وما تجدر الإشارة اليه هنا ان جمعا غفيرا من المالكية ، اشاروا عند قوله : " لا علاء كلمة الله " الى ان هذه العبارة تقتضي ان قتال الكفار لا جل مقصد دنيوى ، كقتالهم من أجل الغنيمة ، أو اظهار الشجاعة للافتخار بها ونحو ذلك ، لا يعتبر جهادا ، وبالتالي لا يستحق من نوى ذلك شيئا من الغنيمة ، حيث اظهر نيته تلك ، كما لا يحل له تناول شيء منها حيث علم من نفسه ذلك . (٤)

(١) محمد عlish - تسهيل منح الجليل - ج ١ / ٧٠٧ - مطبوع بهامش منح الجليل -

(٢) المرجع السابق ج ١ / ٧٠٧ حاشية البناني بهامش شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٣ / ١٠٦

(٣) محمد عlish - تسهيل منح الجليل ج ١ / ٧٠٧

(٤) حاشية البناني ج ٣ / ١٠٦ ، النغراوى - الفواكه الدواني على رسالة

القيرواني ج ١ / ٤٦٢ ، الصاوى - بلغة السالك لا قرب المسالك

ج ١ / ٣٥٤ - مطبوع مع الشرح الصغير للدردير -

الا انهم عادوا وقالوا : ان في ذلك نظرا ، ان الصواب ان المسلم يستحق
الغنيمة بمجرد قتاله للكفار مطلقا (١) ، قالوا : لأن أئمتهم لم يجعلوا من
شروط من يستحق الغنيمة كونه مقاتلا لاعلاء كلمة الله ، ولو كان ذلك شرطا
لذكروه . (٢)

اما ما يتوقف على نية اعلاء كلمة الله ، فهو الشهادة فقط ، فمن نوى بقتاله
اعلاء كلمة الله فهو شهيد ان قتل في المعركة ، ومن لم ينو ذلك فلا شهادة
له . (٣)

وعلى هذا يمكن ان يجاب عن قول ابن عرفة في تعريفه : " لاعلاء كلمة الله "
بما أجاب به الصاوي حيث قال : " بان هذا بالنسبة للجهاد الكامل .
فانما قال ابن عرفة : " لاعلاء كلمة الله " اشارة الى انه ينبغي ان لا يتبين
الجهاد الا لله لا لشيء آخر فلا ينافي انه يسهم للمقاتل ان نوى امر آخر "
واما قول ابن عرفة في تعريفه : " أو حضوره له " فكلمة مطبوعة على كلمة
قتال ، والضمير الأول فيها راجع الى كلمة مسلم ، والضمير الثاني راجع
الى كلمة " قتال " .

وعسى هذا يترن المعنى ، الجهاد : قتال مسلم كافر غير ذي عهد لاعلاء كلمة
الله ، أو حضور المسلم للقتال الموصوف بما سبق . (٥)

(١) المراجع السابقة .

(٢) الصاوي بلفظة السالك لا قرب المسالك ج / ١ / ٣٥٤

(٣) محمد عليش - شرح منح الجليل ج / ١ / ٧٠٧ ، وحاشية المدوي على
كفايه الطالب الرباني ج / ٢ / ٢

(٤) الصاوي - بلفظة السالك لا قرب المسالك ج / ١ / ٣٥٤

(٥) محمد عليش - تسهيل منح الجليل بهامش شرح منح الجليل ج / ١ / ٧٠٧

أما قوله : " أو دخوله أرضه له " ففيه ثلاثة ضمائر ، الضمير الأول في قوله : " ودخوله . راجع الى كلمة " مسلم " والضمير الثاني في قوله " أرضه " راجع الى الكافر غير ذي العهد ، والضمير الثالث في قوله (له) راجع الى القتال . (١)

وأما "أو" في قوله : " أو حضوره له أو دخوله أرضه له " فللتبويب . (٢) وبهذا يكون المعنى كما يلي : الجهاد قتال مسلم كافرا غير ذي عهد لاعلاء كلمة الله أو حضور المسلم للقتال ، أو دخول المسلم أرض الكافر للقتال المقيد بما سبق .

وقد أشار ابن عرفة بقوله : " أو حضوره له أو دخوله أرضه له " الى ان الجهاد أم من المقاتلة فيسبهم لمن حضر المناشئة ولولم يقاتل " (٣)

والذي يتبادر الى الذهن من هذا الحكم ، ان كل من يساهم في أعمال القتال دون ان يباشر القتال بنفسه ، فهو مجاهد بطريق الاولى ، لأنه اذا كان الحضور فقط للقتال ، ودخول أرض الحرب للحرب ، جهادا ، فمن باب أولى ان يكون الحضور والدخول مع المساهمة في الأعمال اللازمة للقتال جهادا أيضا .

ويؤيد هذا الذي قلته ما جاء في كتاب كفاية الطالب الرباني حيث قال :- " ويسبهم لمن مات بعد انتشار القتال ، أو تخلف عن القتال في شغل المسلمين من أمر جهادهم ، ككشف طريق أو جلب عدد ، ونحو ذلك . " (٤)

(١) حاشية المدوى على كفاية الطالب الرباني ج ٢/٢ ، محمد عيش ج ١/١/ ٢٠٧

(٢) النفراوى - الفواكة الدواني ج ١/١/ ٤٦٢

(٣) المرجع السابق ج ١/١/ ٤٦٢ / حاشية المدوى على كفاية الطالب الرباني

ج ٢/٢/ ٢

(٤) الشاذلي - كفاية الطالب ج ١/٢/ ٩

فدل هذا النص على ان كل من ساهم بأمر من الأمور اللازمة للجهاد ، كتكثير
سواد الجيش ، واحضار الامدادات ، وتهيأت الطعام ، ومداواة الجرحى ،
والتحريض ، وما الى ذلك من الأعمال اللازمة للقتال ، فهو مجاهد ، ولو لم
يقاتل العدو بنفسه . والله أعلم .

ب - تعريف المدني :
=====

قال المدني في تعريفه للجهاد : " الجهاد : قتال الكفار لنصرة الاسلام واعلاء
كلمة الاسلام " (١)

وهو يتفق الى حد ما مع تعريف ابن عرفة ، الا أنه أخصر منه حيث اقتصر المدني
رحمه الله على أكثر القيود بروزاً ، وأهمل ما عداها ، لا لعدم الاعتداد بها ،
وانما من باب الاستغناء بأشهر القيود عما سواها .

الا ان التعريف أصبح بهذا الاسلوب غير جامع ولا مانع .
وبيان ذلك : ان التعريف بلفظه السابق ، لم يشرفيه ، الى ان الحضور للقتال ،
ودخول أرض الكافر لذلك ، من قبيل الجهاد ، وهما داخلان في تعريف
الجهاد ، باتفاق المالكية . كما نقل ذلك الحطاب ، ولهذا فالتعريف غير جامع^(٢).
أما كونه غير مانع فلأن من المعروف عند المالكية ، ان الذي المحارب ، لا تعتبر
المحاربة منه نقضاً للعهد ، وبالتالي فلا تعتبر مقاتلته من باب الجهاد ، وانما
من باب اقامة الحدود ، والتعريف السابق لا يمنع دخول قتال الذي المحارب
في معنى الجهاد ، فهو ان غير مانع : (٣)

(١) انظر ص ٨٢ من الرسالة .

(٢) الحطاب - مواهب الجليل شرح مختصر سيدى خليل ج ٣ / ٣٤٧ -

- مطبوع بهامش التاج والاكلیل للمواق -

(٣) المرجع السابق ج ٣ / ٣٤٧ ، حاشية البنانى ج ٣ / ١٠٦

جـ- تعريف الفاكهاني :

قال الفاكهاني : " الجهاد : المبالغة في اتعاب الأنفس في ذات الله ،
واعلاء كلمته التي جعلها الله طريقا الى الجنة " . (١)

وهذا تعريف للجهاد بمعناه العام ، الذي يشمل بذل ما في الوسع لقتال
الكفار ، او بذل ما في الوسع في أى عمل من أعمال البر والخير والصلاح ،
اهتفاء لمرضاة الله عز وجل .

والتعريف بهذا المعنى العام منسجم الى حد كبير مع تعريف الجهاد في
اللغة العربية ، والقرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ، وقد سبق بيان
ذلك بشيء من التفصيل . (٢)

الا ان تعريف الجهاد بهذا العموم ، لا يتفق مع ما اصطاح عليه المالكية
فيها يراد بكلمة " جهاد " عند الاطلاق .

اذ قد سبق في تعريف ابن عرفة والمدني وغيره ، ان المراد بالجهاد في -

اصطلاحهم : قتال الكفار وما يتعلق به ، وان كانت كلمة جهاد قد تطلق على

اكثر من ذلك ، غير ان هذا ما اصطاحوا عليه . (٣)

وعلى هذا ، فتعريف الفاكهاني ، يعتبر عند المالكية غير مانع ، ان يدخل
في معنى الجهاد على هذا التعريف ، قتال الكفار لاعلاء كلمة الله ، وغيره
من المبالغة في أعمال البر والخير كأثاق الاموال في سبيل الله ، واتعاب
النفس في طاعة الله ونحو ذلك .

(١) انظر ص ٨٣ من الرسالة

أنظر ص ٥٩ وما بعدها ، وص ٦٤ وما بعدها ، وص ٦٧ وما بعدها
من الرسالة .

(٢) انظر ص ٨٣ من الرسالة .

د - تعريف ابن رشد :-
=====

اما ابن رشد فقال في تعريف الجهاد : " الجهاد مأخوذ من الجهد وهو التعب ، فالجهاد المبالغة في اتعاب الأنفس في ذات الله ، فكل من اتعب نفسه في ذات الله فقد جاهد في سبيله ، غير ان الجهاد في سبيل الله اذا اطلق ، انصرف الى مجاهدة الكفار بالسيف ، حتى يدخلوا في الاسلام ، أو يحطروا الجزية عن يد وهم صاغرون " (١)

وعلى هذا فالجهاد عند ابن رشد معنيان ، عام ، وخاص ، فالعام يشتمل كل ما كان فيه است فراغ للوسع والطاقة في أى عمل يبتغى به وجه الله ، ويدخل في ذلك جميع الطاعات بما فيها قتال الكفار .

والمعنى الخاص هو : حرب الكفرة لاعلاء كلمة الله ، بحيث لا يفهم من لفظ " جهاد " عند الاطلاق الا هذا المعنى ، وعليه فان الجهاد عند ابن رشد كما نقل ذلك عنه الخطاب ، ينقسم الى أربعة أقسام : " جهاد بالقلب بان يجاهد الشيطان والنفس عن الشهوات المحرمات ، وجهاد باللسان ، ان يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، وجهاد باليد ، ان يزجر ذوو الأمر أهل المناكر عن المنكر بالادب والضرب على ما يؤدى اليه الاجتهاد في ذلك ، ومن ذلك اقامتهم الحدود ، وجهاد بالسيف كقتال المشركين على الدين فكل من اتعب نفسه في ذات الله فقد جاهد في سبيله " (٢)

والواقع ان تفسير الجهاد بهذا المعنى العام ، هو ما يتفق مع معناه في اللغة العربية والقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، كما سبق بيان ذلك . (٣)

(١) انظر ص ٨٤ من الرسالة .

(٢) المواق - انتاج والاكيل ج ٣ / ٣٤٦

(٣) انظر ص ٥٩ وص ٦٤ وص ٦٧ من الرسالة .

غيران المالكية قد يوردون على تعريف ابن رشد للجهاد بمعناه الخاص،
انه تعريف غير جامع ولا مانع .

وبيان ذلك ، ان ابن رشد قال في تعريفه : " غيران الجهاد في سبيل الله
اذا اطلق انصرف الى مجاهدة الكفار بالسيف حتى يدخلوا في الاسلام ،
أو يعطوا الجزية " (١)

فلم يخرج من الكفار ، الذي المحارب ان لا تعتبر محاربه عند المالكية
نقضا لعهد مع المسلمين ، وعليه فان قتاله من باب اقامة الحد لا من باب
الجهاد ، وبالتالي فان التعريف لا يعتبر مانعا عند المالكية . (٢)
واما كونه غير جامع فلم يرد ذكره في التعريف ما يدل على ان الحضور أو
الدخول الى أرض الجهاد والاستعداد له من باب الجهاد حتى ولو لم يباشر
من حضراً أو دخل لذلك القتال بنفسه ، وذلك داخل في المعنى الخاص للجهاد
عند المالكية باتفاق كما نقل الحطاب عنهم ذلك (٣) ، وعليه فان التعريف
بالمعنى الخاص لابن رشد غير جامع عند المالكية ، والله أعلم .

هـ - تعريف ابن هارون :
=====

اما ابن هارون فقال في تعريفه للجهاد : " الجهاد قتال العدو لاعلاء كلمة
الاسلام " (٤) وقد اعترض عليه الحطاب من المالكية ، بانه تعريف غير منعكس ،
أى غير جامع ، لاهماله الحضور والدخول لأرض القتال بهدف الجهاد لاعلاء
كلمة الاسلام ، وهما من الجهاد بهذا المعنى باتفاق المالكية كما سبق بيان

(١) انظر ص ٨٤ من الرسالة .

(٢) حاشية البنانى ج/ ١٠٦/٣ ، النضراوى - الفواكة الدوانى ج/ ١/ ٤٦٢

(٣) الحطاب - مواهب الجليل ج/ ٣/ ٣٤٧ ، وحاشية العدوى على كفاية الطالب
الربانى ج/ ٢/ ٢

(٤) انظر ص ٨٤ من الرسالة .

ذلك (١)

ويبدو لي انه غير مانع أيضا لدخول ، مقاطعة الذمي المحارب فيه ، وهو خارج كما سبق ذكر ذلك . (٢)

و - تعريف ابن عبد السلام :

=====

أما ابن عبد السلام فقال في تعريفه : " الجهاد : اتعاب النفس في مقابلة العدو " (٣)

وقد اعترض عليه الحطاب أيضا ، فقال : انه تعريف غير مشمكس وغير مطرد ، اى غير جامع ولا مانع ، حيث فعل كما فعل المدني وابن رشد وابن هارون ، فلم يذكر الدخول لأرض المعركة والحضور للقتال ، كقيدتين في التعريف ، كما لم يقيد المقابلة بأعلا كلمة ، ولم يخرج الذمي المحارب ومن هنا ، كان التعريف ، كما يرى الحطاب تعريفا غير جامع ولا مانع . (٤)

ز - تعريف العجلي :

=====

أما العجلي فقال في تعريفه : " الجهاد قتال مسلم كافرا لأعلا كلمة الله تعالى " (٥)

وهو أيضا كالتعاريف السابقة ما عدا تعريف ابن عرفة ، يمكن ان يعترض عليه بأنه تعريف غير جامع ولا مانع ، لدخول الذمي المحارب ، وخروج الدخول لأرض المعركة والحضور للقتال كما سبق بيان ذلك (٦)

(١) انظر ص ٩٠ من الرسالة

(٢) انظر ص ٩٠ من الرسالة

(٣) انظر ص ٨٤ من الرسالة

(٤) الحطاب - مواهب الجليل ج ٣ / ٣٤٧

(٥) انظر ص ٨٤ من الرسالة

(٦) انظر ص ٩٠ من الرسالة

ومن هنا يتضح والله أعلم ، ان اتم التعريفات عند المالكية للجهاد ، هو
تعريف ابن عرفة ، وهذا ما يفسر اختيار أكثرهم له في كتبهم واقتصار
بعضهم عليه (١)

ودفاع البعض الآخر عنه كما فعل الخطاب ، حيث ذكر معه تعريفين -
لابن هارون وابن عبد السلام ورد عليهما لتعارضهما مع ما جاء في تعريف
ابن عرفة (٢)

والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) حاشية البناني بهامش شرح الزرقاني على خليل ج ٣ / ١٠٦ / الصاوي -
بلفظة السالك ج ١ / ٣٥٤ ، محمد عlish - شرح منح الجليل على
مختصر خليل ج ١ / ٧٠٧ ، النفراوى - الفواكه الدواني ج ١ / ٤٦٢
الشاذلي - كفاية الطالب الرياني مع حاشية العدوى عليه ج ٢ / ٢ ،
محمد عlish - تسهيل منح الجليل ج ١ / ٧٠٧

(٢) الخطاب - مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج ٣ / ٣٤٧

الفرع الثالث : تعريف الجهاد عند فقهاء الشافعية :
=====

ذكر فقهاء ، الشافعية تعريفين للجهاد :

١ - أما أحدهما فتعريف ذكره الشيخ زكريا الانصارى ، فقال : الجهاد

قتال الكفار لنصرة الاسلام ، ويطلق أيضا على جهاد النفس والشيطان ،

والمراد بالترجمة الأول . " (١)

والواقع انى لم أجد أحدا ذكر هذا التعريف بهذا اللفظ من الشافعية ،

مع انى قد تتبعت ذلك ، فى أكثر كتبهم ، ان لم يكن جميع الموجود منها .

٢ - أما التعريف الثانى : فذكره الباجورى وغيره ، فقال : " الجهاد أى

القتال فى سبيل الله مأخوذ من المجاهدة وهى المقابلة لاقامة الدين ،

وهذا هو الجهاد الأصغر ، وأما الجهاد الأكبر فهو مجاهدة النفس ،

فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول اذا رجع من الجهاد ، رجعتنا من

الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر . " (٢)

(١) حاشية الجمل على شرح المنهج - ج ٥ / ١٧٩

(٢) حاشية الباجورى على شرح ابن القاسم ج ٢ / ٢٦١

أما الحديث الذى ذكره الباجورى :

فقال فيه جلال الدين السيوطى فى كتابه الدرر المنتشرة فى الأحاديث

المشتهرة :

قال الحافظ ابن حجر فى تسديد القوس هو مشهور على الألسنة وهو من

كلام ابراهيم ابن ابي عبله فى السكنى للنسائى .

وأقول : وروى الخطيب فى تاريخه من حديث جابر قال : قدم النبى صلى الله

عليه وسلم من غزاة له فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قدمتم خير

مقدم ، وقدمتم من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر ، قالوا : وما الجهاد

الأكبر ، قال : مجاهدة العبد هواه " اهـ =

- شرح تعريفات الشافعية للجهاد :
=====

الواقع اني لم أجد في جميع ما اطلعت عليه من كتب الشافعية الا هذين التعريفين وبينهما فيما يظهر لى من التفاوت الشيء الكثير ، وسيتضح ذلك بعد شرحهما وذكر محترزاتهما ، وفيما يلي بيان ذلك .

أ - قال الانصارى : " الجهاد قتال الكفار لنصرة الاسلام " (١)

فقله : " قتال " جنس يدخل تحته جميع أنواع القتال سواء أكان القتال قتالا لاهداف دينوية ، أو لاهداف أخروية ، وسواء أكان قتالا بين المسلمين أو بينهم وبين الكفار .
ومن هنا يخرج بهذا القيد جميع أنواع الجهاد التي ليست قتالا ، وتدخل جميع أصناف القتال .

= انظر: السيوطى : الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة ص ٨٩
ولم يذكر السيوطى رحمه الله درجة هذا الحديث الذى رواه عن الخطيب ، الا ان ابن تيمية قال فى فتاويه : " اما الحديث الذى يرويه بعضهم انه قال فى غزوة تبوك : " رجعنا من الجهاد الا صغر الى الجهاد الأكبر " فلا اصل له ولم يروه أحد من أهل المعرفة بأقوال النبی صلى الله عليه وسلم وأفعاله " . ا هـ .

انظر الفتاوى لابن تيمية ج ١١ / ١٩٧
والذى يظهر لى ان هذا الحديث ان كان ضعيفا أو كان مما لا يمكن الاحتجاج به بهذا اللفظ الا ان معناه ثابت بحديث : أفضل الجهاد ان يجاهد الرجل نفسه وهواه " وهذا الحديث مذكور فى الجامع الصغير ، وقد صححه الشيخ الألبانى .

انظر : الألبانى - صحيح الجامع الصغير ج ١ / ٣٦١

(١) انظر ص ٩٦ من الرسالة .

واما المضاف والمضاف اليه في قوله : " قتال الكفار " فقيد يخرج به قتال من سوى الكفار من المسلمين كقتال البغاة ، والمحاربين ونحوهم ، ويدخل به قتال جميع أنواع الكفار ، سواء أكانوا كفارا أصليين ، أو مرتدين عن دين الاسلام ، وسواء أكانوا أهل كتاب أو غيرهم .

وأما قوله " لنصرة الاسلام ، فقيد يخرج به جميع الوان الحروب التي تشار لما قصد دينوية .

ب - التعريف الذي ذكره الباجوري :-
=====

أما التعريف الذي ذكره الباجوري وأكثر الشافعية ، وهو : " الجهاد القتال في سبيل الله لاقامة الدين (١) " فيدل على ان جميع أنواع القتال التي يقصد بها اعلاء كلمة الله تعتبر من قبيل الجهاد ، وعلى هذا يدخل في معنى الجهاد ، قتال الكفار ، أصليين ومرتدين ، وقتال البغاة والمحاربين ، والخوارج ، وناقضي العهد وما الى ذلك ، وهذا هو الذي يظهر لى من لفظ هذا التعريف .

والذي يبدو ان جميع الشافعية الذين ذكروا هذا التعريف ، لا يقصدون بقولهم " القتال في سبيل الله لاقامة الدين " الا قتال الكفار الأصليين والمرتدين .

(١) انظر ص ٩٦ من الرسالة .

ويؤيد هذا انهم لم يذكروا تحت ما يسمى بباب الجهاد الأحكام قتال الكفار ، ان لو كان الجهاد في اصطلاحهم شاملا لكل قتال في سبيل الله ، لذكروا احكام سائر الأنواع الأخرى تحت باب الجهاد (١) ، أو ذكروها في أبواب مستقلة بعد باب الجهاد مباشرة على الأقل ، لكن الذي فعلوه خلاف ذلك ، ان قد ذكروا كتاب البغاة ، والمحاربين بعد كتاب الحدود (٢) وإذا ثبت هذا فالذي يظهر لي والله أعلم ان التعريف بهذا اللفظ ، تعريف غير مانع ان يدخل فيه ما ليس من الجهاد في الاصطلاح . ومن هنا يكون تعريف العلامة زكريا الانصارى أقرب لبيان ما اصطاح عليه الشافعية فيما يراد بلفظ " جهاد " عندهم .

-
- (١) حاشية الباجوري ج/٢/٢٦١ الى ٢٨٣ ، الخطيب - الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع مطبوع بهامش حاشية البجومي ج/٤/٢١٠ ، الى ٢٤٦ ، السيد البكري - اعانه الطالبين ج/٤/١٨١ الى ٢٠٩ .
- (٢) انظر المراجع السابقة .

الفرع الرابع : تعريف الجهاد عند فقهاء الحنابلة :
=====

ذكر فقهاء الحنابلة تعريفا واحدا للجهاد فقالوا : " الجهاد عبارة عن قتال الكفار خاصة " (١)

ولم أجد في جميع ما اطلعت عليه من كتبهم غير هذا التعريف ، حيث ذكره بعضهم بهذا اللفظ وذكره البعض الآخر بلفظ أخصر فقالوا : " الجهاد قتال الكفار " (٢)

وربما أبدل بعضهم كلمة " قتال " بكلمة " قتل " كما فعل ابن مفلح حيث قال : " الجهاد عبارة عن قتل الكفار خاصة " (٣)

والمعنى فيما يظهر لي واحد في جميع هذه الألفاظ .

وقولهم في التعريف : " الجهاد عبارة عن قتال : " جنس يشمل جميع أنواع القتال سواء أكان قتالا مع الكفار أم غيرهم من المسلمين كقتال البخاة وقطاع الطرق وسواء أكان القتال لاعلاء كلمة الله أو كان لأي غرض آخر .

أما قولهم : " الكفار خاصة " فقيدهم في التعريف يخرج به قتال غير الكفار ، ويدخل به قتال جميع الكفار ، سواء أكانوا أهل كتاب أو لم يكونوا كذلك ، وسواء كانوا كفارا أصليين أو مرتدين ، وهذا ما يفهم من إطلاق لفظ " الكفار " في التعريف (٤)

(١) البطلي - الروض الندي شرح كفاية المبتدى .

(٢) مرعي بن يوسف - غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والمنتهى ج ١ / ١ / ٤٤١

(٣) ابن مفلح - المبدع في شرح المقنع ج ٣ / ٣٠٧

(٤) المرجع السابق ج ٣ / ٣٠٧ ، ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٧

الا انه قد يلاحظ على تعريف الحنابلة للجهاد ملاحظتان :

الأولى : انهم . لم يقيدوا قتال الكفار في التعريف ، بسبيل الله ، أو باعلاء
=====
كلمة الله ، كما فعل غيرهم من الفقهاء ان قد يكون القتال لاغراض أخرى لا تمت
للجهاد بصلة ، كالقتال لاهداف دنيوية ، والتعريف بهذا اللفظ قد يفهم
منه عدم اخراج هذا اللون من القتال ، فكان الأجدر ان يقال في التعريف :
الجهاد عبارة عن قتال الكفار خاصة لاعلاء كلمة الله .

الا أن يقال : ان قول الحنابلة في تعريفهم " الجهاد عبارة عن قتال الكفار
خاصة " من باب تطبيق الحكم بالاسم المشتق ، وتطبيق الحكم بالاسم
المشتق مؤذن بعملية ما منه الاشتقاق ، وعليه فيكون الكفر هو علة قتال الكفار ،
وانا كان قتال أهل الكفر انما هو من أجل كفرهم وعدم ايمانهم بالله وحده
كان هذا القتال قتالا في سبيل الله واعلاء لكلمته ، ولم نعد في حاجة
بعد ذلك لتقييد القتال بأنه في سبيل الله أو من أجل اعلاء كلمته .

الملاحظة الثانية : ان الحنابلة يرون كما يرى المالكية ان كل من شهد
=====
الوقعة لجهاد العدو يعتبر مجاهدا ولو لم يباشر القتال^(١) ، الا أن الحنابلة
لم يشيروا الى ذلك في التعريف كما فعل المالكيون .

وكان الأولى الإشارة الى ذلك ليصبح التعريف جامعا مانعا . والله أعلم بالصواب

(١) ابن مفلح - المبدع في شرح المقنع ج / ٣ / ٣٦٠ ، وابن قدامة - المغني

المبحث الرابع =====

المقارنة بين تعريفات الفقهاء للجهاد -----

ذكرت فيما سبق تعريفات عديدة للجهاد عند الفقهاء ، فذكرت عن الأحناف خمسة تعريفات (١) ، وعن المالكية سبعة (٢) ، وتعريفين عن الشافعية (٣) ، وتعريفاً واحداً عن الحنابلة (٤) ، وقد حاولت ان اختار من تعريفات أصحاب كل مذهب ما ينسجم ما ذكره من أحكام الجهاد في كتبهم (٥) ، ما عدا الحنابلة حيث لم يذكروا غير تعريف واحد في جميع ما اطلعت عليه من كتبهم . (٦)

والواقع ان التعريفات التي حاولت ان اختارها من كل مذهب من المذاهب الأربعة تلتقي فيما يبراد بالجهاد في الجملة الا أن البعض اضافوا بعض القيود التي قد توجب خلافاً في تحديد معنى الجهاد عند كل فريق كما أهمل البعض ذكر بعض القيود المرادة عندهم في التعريف ، من باب الانتصار على أهم القيود دون غيرها . (٧)

-
- | | | |
|-----|------------------------------|------------------|
| (١) | انظر ص ٧١ | من هذه الرسالة . |
| (٢) | انظر ص ٨٢ | من هذه الرسالة . |
| (٣) | انظر ص ٩٦ | من هذه الرسالة . |
| (٤) | انظر ص ١٠٠ | من هذه الرسالة . |
| (٥) | انظر ص ٨٢ وص ٩٥ وص ٩٩ وص ١٠٠ | من هذه الرسالة . |
| (٦) | انظر ص ١٠٠ | من هذه الرسالة . |
| (٧) | انظر ص ٧١ وص ٨٢ وص ٩٦ وص ١٠٠ | من هذه الرسالة . |

وبالمقارنة بين هذه التعريفات يتضح ما يلي :-

أولاً :- يتفق أصحاب المذاهب الأربعة على ان الجهاد يطلق فيما يطلق
====
ويراد به ، قتال الكفار لاعلاء كلمة الاسلام (١) ، سواء أكانوا كفارا أصليين ،
أو مرتدين أو ناقضين للعهد ، وسواء أكانوا أهل كتاب أو غير أهل كتاب ،
لأن لفظ " الكفار " الوارد في تعاريف المالكية والشافعية والحنابلة يشمل
هذه الأنواع (٢)

كما يدخل ذلك عند الأحناف ، بلفظ " في سبيل الله " الوارد في التعريف
ولا أحد يخالف في ان قتال هذه الانواع من القتال في سبيل الله . (٣)

ثانياً : ذكر الأحناف في تعريف الجهاد أن كل من قاتل في سبيل الله
====
بنفسه أو ساهم في أى مجال من شأنه ان يساعد في القتال في سبيل الله ،
فهو مجاهد في سبيل الله . فلا يعتبر هذا الوصف عندهم قاصراً على
من باشر القتال بنفسه . (٤)

ومعنى هذا : ان كل من بذل ما في وسعه في أى عمل من أعمال القتال فقد
جاهد ، وان لم يحضر أرض المعركة ، وهذا ما يفهم من قولهم في التعريف :
" الجهاد بذل الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله عز وجل بالنفس والمال
واللسان ، أو غير ذلك ، أو المبالغة في ذلك " (٥) .

(١) انظر ص ٨٣ وص ٩٦ وص ١٠٠ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص ٧١ وص ٧٢ وص ٧٤ من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص ٧١ و ٧٨ من هذه الرسالة .

(٤) انظر ص ٧١ من هذه الرسالة .

(٥) الكاساني - بدائع الصنائع ج ٩ / ٩٢٩٩

وهذا يعني ان من بذل ما في وسعه للاتفاق من ماله على الجيش الاسلامي ، أو بالغ في تأييده باللسان عبر أجهزة الاعلام المختلفة ، أو غير ذلك مما لا يشترط فيه حضور المعركة ، فقد جاهد بعمله هذا في سبيل الله في اصطلاح الاحناف ، ومثل ذلك أيضا من حضر مع الجيش لتكثير سواده ، وان لم يقم بأي عمل آخر غير هذا العمل ، وهذا ما يفهم من قول الكمال في تعريفه : " الجهاد : بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بمال أو رأى أو تكثير سواء أو غير ذلك . (١) والى قريب من هذا ذهب المالكية حيث ذكروا في تعريفهم للجهاد ، ان الحضور الى أرض المعركة بنية القتال في سبيل الله ، أو دخول أرض المعركة لذلك يعتبر جهادا في سبيل الله ، وان لم يباشر مسن حضر أو دخل أرض المعركة القتال بنفسه ، وانما اكتفى بالقيام ببعض الأعمال اللازمة للقتال ، كمداداة الجرحى ، واحضار المؤن والامدادات والقيام بالحراسة وما الى ذلك . (٢)

بل ربما يكون الأمر عندهم أبعد من هذا .

وبيان ذلك ان الذي يفهم ما ذكره في التعريف ان مجرد الحضور لأرض القتال أو الدخول فيها يقصد القتال في سبيل الله يكفي في اعتبار من فعل ذلك مجاهدا ، حتى انه يسهم له مع المجاهدين ، وان لم يقم بأي عمل آخر ، المهم ان تكون نية القتال موجودة عنده بحيث لو طلب منه ذلك لفعل . (٣)

(١) المحمدي - الدر المختار - شرح تنوير الابصار ج ٥ / ٢١٧

(٢) انظر : ص ٨٣ من هذه الرسالة .

(٣) انظر : ص ٨٩ من هذه الرسالة .

وهنا يرد سؤال وهو : هل يعتبر المالكية من خلال تعريفهم للجهاد ، ان من حضر أرض المعركة لا بنية القتال بنفسه وانما بنية المشاركة فى الأعمال اللازمة للجهد كاحضار المؤن ، ومداواة الجرحى ، وما الى ذلك مجاهدا في الاصطلاح كما هو عند الأحناف ، ام ان هذا الوصف لا يصدق عندهم الا على من حضر بنية القتال بنفسه ، وان لم يقاتل لانشغاله بتحقيق هدف من أهداف القتال .

الواقع أن تعريف ابن عرفة ، لا يفهم منه الا أن من حضر ليقاتل بنفسه في سبيل الله فهو مجاهد ، قاتل أو لم يقاتل ، أما من حضر بخير هذه النية فلا يعتبر مجاهدا اصطلاحا حتى وان كان حضوره للمشاركة في بعض الأعمال اللازمة للقتال . (١)

وهذه الأعمال وان كانت ما يعتبر جهادا ، اذا أخذ في الاعتبار المعنى العام للجهد الذى عبر عنه الفاكهاني من المالكية بقوله : " الجهاد المبالغة في اتعاب الأنفس في ذات الله ، واعلاء كلمته التى جعلها طريقا الى الجنة " (٢) الا أن هذا هو المعنى الذى يبدو أن المالكية اصطلاحا عليه من خلال تعريف ابن عرفة . (٣)

ويؤيد هذا الاتجاه عند المالكية انهم لا يعطون من الغنيمة لمن حضر أرض المعركة بخير نية القتال بنفسه الا اذا قاتل ، ويعطون من حضر بنية

(١) انظر ص ٨٩ من هذه الرسالة .

(٢) حاشية العدوى على كفاية الطالب الرباني ج ٢ / ٢

(٣) انظر ص ٨٢ من هذه الرسالة .

القتال بنفسه ، وان لم يقاتل . (١)

وفى هذا يقول الدردير فى الشرح الصغير عند بيانه لقسمة الخنيمية
" وقسم الأربعة الا خماس الباقية على الجيش ، لذكر ، لا أنشئ ، سلم ، لا ندمي
حر ، لا رقيق ، عاقل ، لا مجنون - حاضر للقتال ، لا غائب ، الا أن يكون غيابه
لتعلقه بأمر الجيش ، كما يأتي ، كتاجر واجبر يقسم لهما ان قاتلا بالفعل
أو خرجا مع الجيش بنيته ، أى القتال ، والا فلا نسهم لهما . (٢)

ويؤيد هذا الاتجاه أيضا ، ان القول المشهور عند المالكية ان لا يسهم
فى الخنيمية لمن حضر المعركة ان كان أعمى أو أعرج أو أشل أو اقطع ، لا يتصور
منه القتال ، وان كان ممن يمكن الاستفادة منه فى الأعمال اللازمة للقتال (٣).
وفى هذا يقول الحدوى من المالكية عند ذكر من يسهم له من الخنيمية ،
ومن لا يسهم له : " اذا كان ذا رأى ، لا ان لم يكن ذا رأى ، هذا معناه ،
وهو ضعيف والمشهور انه لا يسهم له ، ولو كان ذا منفعة من تدبير وغيره ،
والأعرج لا يسهم له الا ان يقاتل راكبا أو راجلا ، وفى الزرقاني وينبفى
جربه فى الأعمى أيضا . (٤)

وبهذا يتبين فيما يظهر لي ان كل من حضر أرض المعركة بشيرنية القتال
فى سبيل الله ، فلا يعتبر مجاهدا فى الاصطلاح المشهور عن المالكية
الا اذا قاتل ، وكل من حضر بنية القتال فهو مجاهد ، وان لم يقاتل ،

(١) شرح الخمرشي على مختصر سيدى خليل ج / ٣ / ١٣٣

(٢) الدردير - الشرح الصغير ، مطبوع بهامش بلغة السالك ج / ١ / ٣٦٣

(٣) شرح الزرقاني على مختصر سيدى خليل ج / ٣ / ١٣٠ ، حاشية الحدوى على

كفاية الطالب الرباني ج / ٢ / ١٠ حاشية سيدى البناني ج / ٣ / ١٣١ -

مطبوع بهامش شرح الزرقاني .

(٤) حاشية الحدوى على كفاية الطالب الرباني ج / ٢ / ١٠ ، ابن جزى - قوانين

الاحكام الشرعية / ١٦٩

وهذا ما يفسر عدم الاسهام لكل من لا يتصور منه القتال ، وان كان قادرا على المشاركة في بعض الأعمال اللازمة للقتال .

وكل هذا راجع فيما يظهر الى أن المالكية يرون أن سبب الحصول على الفنيمة ، هو المقاتلة (١) فمن نوها كان مجاهدا وبالتالي اعطي من الفنيمة ، ومن لم ينوها أو لم يتصور منه القدرة عليها فلا يعطى شيئا ، ولما كان الأعمى والمقعّد مما لا يتصور منه القتال بنفسه ، كان ذلك دليلا على عدم توفر نية القتال عنده وعليه فلا يعطى شيئا من الفنيمة وان شارك في بعض الأعمال كما هو المشهور عندهم . (٢)

(١) شرح الخرشي على مختصر خليل ج ٣ / ١٣٣

(٢) يجب التنبيه هنا ان للمالكية في هذه المسألة قولين :

القول المشهور وهو الذي ذكرته في صلب هذه الرسالة .

والقول الثاني : انهم لا يسهمون لمن حضر أرض المعركة بغير نية القتال الا اذا قاتل ، ويسهمون لمن حضر المعركة بنية القتال بنفسه وان لم يقاتل ، والى هنا يعتبر هذا القول كالقول الأول ، والذي يجعله مخالفا للأول هو انهم على هذا القول ، يستثنون كل ذي رأى ومشورة ، حيث يسهمون له سواء شهد أرض المعركة أو لم يشهد لها لمرض ونحوه . ومعنى هذا عندهم ، ان كل من لم يكن ذا رأى ومشورة ، فلا يسهم له ، حتى وان كان ممن يستطيع القيام ببعض الأعمال اللازمة للقتال ، كمداواة الجرحي ، وطبخ طعام الجيش وما الى ذلك . فلا يسهم للأعمى والمقعّد والاشل ، وان اجادوا هذه الأعمال ما لم يكونوا ذا رأى ومشورة .

انظر في هذا : شرح الخرشي على مختصر خليل ج ٣ / ١٣٣ ، النفراوى - الفواكه الدواني ج ١ / ٤٧١ ، شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل

ومن هنا يكون تعريف المالكية للجهاد بأنه : قتال مسلم كافرا غير
ذى عهد لا علاء كلمة الله أو حضوره له أو دخوله أرضه له (١) " على ظاهر
فلا يعتبر المسلم مجاهدا في الاصطلاح الا اذا قاتل في سبيل الله
أو حضر لذلك، وان لم يقاتل .

وعلى هذا فالفرق بين مفهوم الجهاد في الاصطلاح عند الاحناف واخوانهم
المالكية ، دقيق قد لا ينتبه له ، ان أن الكل يتفقون على ان من قاتل
بنفسه في سبيل الله فهو مجاهد سواء نوى بحضوره الى أرض المعركة
القتال أو غيره (٢) ، ويتفقون أيضا على ان من حضر الى أرض الحرب
بنية القتال في سبيل الله فهو مجاهد سواء قاتل بنفسه أم لم يقاتل (٣)
والفرق فيمن حضر الى المعركة بغير نية القتال بنفسه ولم يباشر القتال
بالفعل ، فهو عند الأحناف مجاهدان حقق حضوره ايه فائدة يمكن أن تعود
على الجيش بالصلحة (٤) . أما عند المالكية فلا يعتبر مجاهدا في الاصطلاح
مالم يقاتل بنفسه أو ينوى ذلك ، وان كان داخلا في المفهوم العام
للجهاد عندهم . (٥)

(١) محمد عlish - شرح منح الجليل على مختصر خليل ج ١/ ٧٠٧

(٢) انظر ص ٧١ وص ٨٢ من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص ٧١ وص ٨٣ من هذه الرسالة .

(٤) انظر ص ٧١ من هذه الرسالة .

(٥) انظر ص ٨٣ من هذه الرسالة .

هذا ما استطعت ان أفهمه من نصوص كل من فقهاء الأحناف ، والمالكية
أما فقهاء الشافعية فقد قالوا في تعريفهم : " ان الجهاد عبارة عن قتال
الكفار لنصرة الاسلام " (١)

والذى يبدو من ظاهر هذا الكلام ، ان المجاهد في عرفهم من قاتل
الكفار لنصرة الاسلام بنفسه .

وهذا هو الذى يفهم من تفسيرهم لكلمة " جهاد " في مواطن كثيرة من
كتبهم " بالقتال " (٢)

وعليه فان من لم يقاتل بنفسه لا يعتبر مجاهدا في اصطلاح الشافعية
ويظل هذا هو المفهوم من كلامهم حتى يرد عنهم ما يدل على ارادة أمر
آخر .

غير أننا اذا بحثنا في احكام الجهاد عند الشافعية ، نجد ان الذى عليه
الشافعية في الواقع موافق لما عليه المالكية في الجطة من ان المجاهد
في الاصطلاح هو من قاتل الكفار بنفسه لنصرة الاسلام أو حضر لذلك وان
لم يباشر القتال بنفسه .

ويؤيد هذا أن الشافعية كالمالكية لا يعطون من الغنيمة الا من حضر
الى أرض المعركة بنية القتال بنفسه ، وان لم يقاتل ، أو من حضر بدون
نية القتال بنفسه ، ولكنه قاتل .

(١) حاشية الجمل على شرح المنهج ج / ٥ / ١٢٩ ، وانظر من
من هذه الرسالة .

(٢) حاشية الباجورى على شرح ابن القاسم ج / ٢ / ٢٦١ ، الرطبي - نهاية
المحتاج الى شرح المنهاج ج / ٤١ / ٤٢

وفى هذا دليل على ان من لم يصدق عليه هذا الوصف ، فلا يستبصر
مجاهدا في الاصطلاح الفقهي عند الشافعية ، ان لو كان كذلك لا عطوه
من الغنime كبقية المجاهدين فلما لم يعطوه تبين ان تعريف الجهاد
في الاصطلاح لا يشملهم ، والا فما الذى يميزه عن غيره من المجاهدين (١)
وفى هذا يقول الشيخ محمد الشربيني : " والا خماس الأربعة عقارها
ومنقولها ، اى الباقي منها بعد تقديم ما يجب تقديمه من المؤن كما سبق
للغنائمين ، لا طلاق الآية الكريمة وعملا بفعله صلى الله عليه وسلم في أرض
خيبر ، وهم اى الغانمون من حضر الواقعة ، ولو في أثنائها قبل
الانقضاء ولو عند الاشراف على الفتح ، وعلق بعضهم ، قوله : بنيسة
القتال وان لم يقاتل مع الجيش ، لقول أبي بكر وعمر رضى الله عنهما :
انما الغنime لمن شهد الواقعة ، رواه الشافعي رحمه الله ، قال الماوردي :
ولا مخالف لهما من الصحابة ، ولان المقصود تهيؤة للجهاد وحصوله هناك ،
فان تلك الحالة باعثة على القتال ، ولا يتأخر عنه في الغالب الالعدم
الحاجة اليه مع تكثيره سواد المسلمين ، وكذا فى من حضر لا بنيسة
القتال ، وقاتل في الاظهر " (٢)

وفى هذا النص عن الشافعية ، دليل فيما يظهر لي على ان الجهاد هو
القتال بالنفس في سبيل الله ، أو ارادة ذلك عند الظهور الى المعركة
فهم في هذا كالمالكية في الجملة .

(١) شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ج ٣ / ١٩٣ مطبوع

بهاشم قليوبي وعميرة

(٢) الخطيب - مفنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج ج ٣ / ١٠٦

وأما فقهاء الحنابلة ، فسبق ان الجهاد عندهم : عبارة عن قتال الكفار خاصة (١)

وفى قولهم هذا بعد ذاته اشعار الى انهم في هذه المسألة متفقون مع المالكية والشافعية ، فيما ذهبوا اليه فى الجملة ، ان أن المتبادر الى الذهن من قولهم : الجهاد قتال الكفار ، ان من لم يقاتل حقيقة بنفسه ، لا يصدق عليه حينئذ هذا الوصف ، والمعروف فى اللغـة العربية ان اللفظ يحمل على الحقيقة ما لم يدل دليل قوى على ارادة غيرها ، ولا دليل هنا يدل على ارادة غير القتال بالنفس ، بل هناك ما يدل عند الحنابلة ، على ان الجهاد انما يقصد به فى الاصطلاح القتال بالنفس أو ارادة ذلك عند الخروج مع الجيش ، فقد جاء فى المبدع شرح المقنع ما نصه : " وهى :- أى الغنـيمة ، لمن شهد الواقعة... قاتل أو لم يقاتل من تجار المسكر ، ويدخل فيه الخياط والخباز والبيطار ونحوهم ، وأجراؤهم الذين يستعدون للقتال ومعهم السلاح ، ولأنه ردء للمقاتل باستعداده اشبه المقاتل ، وظاهره أنهم اذا لم يكونوا مستعدين للقتال ، انه لا يسهم لهم ان لا نفع فى حضورهم كالمخذل (٢)"

فعدم الاسهام لمن حضر الواقعة بغير نية القتال بنفسه ، دليل على ان الجهاد المصطلح عليه عندهم لا يتحقق الا بذلك ، ان لو كان مجاهدا فى الاصطلاح لا يسهم له شأنه فى ذلك شأن بقية المجاهدين ، وهذا

(١) انظر ص من هذه الرسالة ، أو انظر : البعلـى الروضى الندى /

شرح كافى المبتدى / ١٩٨ / مرعى بن يوسف / غاية المنتهى ج / ١ / ٤٤٠

(٢) ابن مفلح - المبدع فى شرح المقنع ج / ٣ / ٣٦٠

ما يفهم ، من كون الخارج للمعركة من خرج وهو مستعد للقتال بحيث
لواحتيج اليه في ذلك للبس ، ومن هنا كان الاستعداد للقتال دليلا
على توفر النية .

وهذا يتبين ان كلا من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة متفقون في
الجملة حول هذه المسألة ، وقد خالفهم الأحناف بما سبق .

والذي يظهر لي ، ان الاصطلاح كلما كان أقرب الى عرف اللغة العربية ،
والقرآن الكريم كلما كان أقرب الى الصواب وأجدر من غيره .

وعليه فان الجهاد على اصطلاح الأحناف أجدر من غيره ، اذ هو يصدق
عندهم على كل من قاتل في سبيل الله بنفسه ، أو ساهم في أي مجال
من شأنه أن يساعد في القتال في سبيل الله ، فلا يعتبر هذا الوصف
عندهم قاصرا على من باشر القتال بنفسه ، أو خرج للفتوة بهذه النية
فقط (١) ، واللغة العربية ، والقرآن الكريم يؤيدان هذا المعنى .

اذ هو في اللغة العربية ، المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة
من قول أو فعل . (٢)

كما يطلق في القرآن الكريم ويراد به ، قتال الكفار لاعلاء كلمة الله ، أو بذل
الاموال في سبيل الله ، أو اتباع الأنفس في طاعة الله ، سواء أكان
ذلك باليد أو اللسان أو القلب ، وقد سبق بيان ذلك بشيء من
التفصيل قريبا . (٣)

(١) انظر ص ٧٨ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص ٦٣ من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص ٩٤ من هذه الرسالة .

ولا جدال في أن المعنى الذى اصطاح عليه فقهاء الأحناف ، أقرب

الى هذين المعنيين من سواه .

ثالثا : ان الظاهر من تعريف الجهاد عند الاحناف ، يدل على ان كل

قتال يراد به اعلاء كلمة الله ، فهو من قبيل الجهاد فى اصطلاحهم .

ومن هذا المنطلق ، لا يعتبر الجهاد قاصرا على قتال الكفار

الأصليين فقط ، وانما يدخل فى هذا المفهوم كل قتال عادل قصد به

الانتصار لله ورسوله ، كقتال ناقضى العهد ، والمرتدين والبغاة ،

والحريين ، وقد سبق بيان ذلك بشئ من التفصيل . (١)

أما فقهاء المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، فلفظ الجهاد ، اذا

اطلق عندهم فى الاصطلاح الفقهي ، ينصرف الى قتال الكفار فقط ، اذا

قصد به أعلاء كلمة الاسلام (٢) .

والواقع فيما يظهر لى ان لا مشاحة فى الاصطلاح ، غير أن الذى يجدر

أن أنبه عليه هنا ما ذكرت قبل قليل ان الاصطلاح كلما كان أقرب الى عرف

اللغة العربية كان أولى من غيره .

واصطلاح الاحناف هنا أعم وأشمل فكان أقرب من غيره للمعنى اللغوى ،

وقد سبق بيان ذلك مفصلا . (٣)

(١) انظر ص ٧٤ و ٧٥ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص ٨٥ وص ١٠٠ وص من هذه الرسالة .

(٣) انظر ص ٦٣ و ٧١ من هذه الرسالة .

رابعاً : ذكر فقهاء الأحناف والمالكية ، والشافعية ، في تعريفاتهم
 للجهد ، ضرورة أن يكون القتال بهدف إعلاء كلمة الله في هذه الأرض ،
 لا لغرض دنيوي مهما كان ، سواء أكان قتالاً لتحقيق مكاسب سياسية ،
 أو اقتصادية ، أو لمجرد الحق والانتقام ، أو غير ذلك . (١)
 وأما فقهاء الحنابلة رحمهم الله تعالى فلم يذكروا مثل هذا القيد في
 التعريف (٢) ، مع أنهم قطعاً ، لا يعتبرون من الجهاد ، أن تقاتل فئة من
 الناس لأغراض دنيوية ، بل لا بد عندهم من أن يكون القتال بقصد احقاق الحق
 بإعلاء كلمة الله .

ولعلمهم إنما أهملوا ذكر مثل هذا القيد ، لما هو معروف من الدين
 بالضرورة أن المسلم ، لا يقاتل في الغالب ، ولا ينبغي له أن يقاتل ،
 إلا في سبيل الله ، وإعلاء كلمته على هذه البسيطة وإضاقتهم للقتال في
 تعريفهم إلى الكفار يشير إلى شيء من هذا كما سبق بيان ذلك قبل قليل .
 وإلى هنا أصل إلى الانتهاء من أهم ما يمكن أن يذكر في هذه المقارنة بين
 مفهوم الجهاد عند فقهاء المذاهب الأربعة .

ومن خلال الدراسة السابقة لمعنى الجهاد في الشريعة الإسلامية قرآناً وسنة
 وفقها يتضح أن للجهد في الشريعة الإسلامية خمسة جوانب : جهاد النفس
 وجهاد الشيطان وجهاد الكفار وجهاد المنافقين وجهاد أرباب الظلم والبدع
 والمنكرات ثم أن جهاد الكفار عام يشمل جهاد الكفار الأصليين وناقض العهد
 والمرتدين وكذا جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات عام يشمل قتال أهل
 البغى والمحاربين ونحوهم . وهنا أود أن ألفت النظر إلى أن الدراسة

(١) انظر ص ٧١ وص ٨٣ وص ٩٦ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص ١٠٠ من هذه الرسالة .

والبحث اللذين قمت بهما في تعريف الجهاد مراجعى فيها القرآن والسنة
وكتاب الجهاد من كتب وأبواب المؤلفات الفقهية على اعتبار أن هذه الرسالة
في الفقه الاسلامى .

أما القرآن والسنة فقد تبين مما سبق أن معنى الجهاد فيهما عام يشتمل على
الجوانب الخمسة للجهاد ، وأما الكتب الفقهية ، فإن غالبية هذه الكتب جسرت
عادة أصحابها رحمهم الله أنهم يدنون ويناقشون فيها أحد جوانب الجهاد ،
وهو ما يتعلق بغزو الكفار من أحكام فقط . ولذلك فإن غالب مؤلفى المذاهب
لا يدرجون تحت باب الجهاد فى كتبهم سائر ما يتعلق بالجهاد مما لا علاقة
له بالأحكام التطبيقية . ومن هنا يجب أن لا يفهم من اقتصار غالبية فقهاء
المذاهب على أحد جوانب الجهاد فى كتبهم وهو قتال الكفار ، عدم اطلاق
لفظ الجهاد عندهم على الجوانب الأخرى المذكورة فى القرآن والسنة ، حيث
صرح كثير منهم باطلاق الجهاد على هذه الجوانب جميعها كما هو مذهب
الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

وقد صنف الامام ابن القيم رحمه الله الجهاد فى ثلاث عشرة مرتبة وهذا ضمن
حديثه عن الجهاد حيث سلك مسلكا مختلفا عما يدونه فقهاء المذاهب ، وقد
درج فقهاء الحنابلة على ذكر كلامه رحمه الله فى كتبهم مما يدل على أن هذا هو
مذهبهم . واتماما للفائدة اذكر هنا ملخصا لما ذكره ابن القيم عن مراتب
الجهاد فى زاد المعاد حيث قال رحمه الله : " الجهاد أربع مراتب جهاد
النفس وجهاد الكفار وجهاد المنافقين ، فجهاد النفس أربع مراتب :

أن يجاهدها على تعلم الهدى . . وعلى العمل به . . وعلى الدعوة اليه . .
وعلى الصبر على مشاق الدعوة الى الله . وأما جهاد الشيطان فمرتبتان . .
جهاده على دفع ما يلقي الى العبد من الشبهات والشكوك القاذحة فى الايمان

وجهاده على دفع ما يلقي اليه من الارادات الفاسدة والشهوات . . وأما
جهاد الكفار والمنافقين فأربع مراتب . . بالقلب واللسان والمال والنفس . .
وأما جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات فثلاث مراتب . . باليد اذا قدر ،
فان عجز انتقل الى اللسان ، فان عجز جاهد بقلبه . . . ١ هـ .

ومن جميع ما سبق يتضح أن للجهاد عند الفقهاء معنيين معنى عام ومعنى
خاص : فالمعنى العام هو استفراغ الوسع في طاعة الله ، أى في أى طاعة
لله ، ويدخل تحت هذا المفهوم جميع جوانب الجهاد .

والمعنى الاصطلاحي الخاص : قتال الكفار لاعلاء كلمة الله .

ولما كان موضوع هذه الرسالة : هو القتال في الاسلام بصفة عامة سواء أكان
قتاء كفار أو بغاة أو محاربين ، كان داخلا في مفهوم الجهاد بمعناه العام
لا في مفهومه الخاص في كتب الفقهاء .

وعلى هذا فبين الجهاد في معناه العام وبين القتال في الاسلام وخصوص
مطلق فكل قتال في الاسلام يعتبر جهادا وليس كل جهاد يعتبر قتالا
في الاسلام . . . والله أعلم .

الرابط بين المعنى اللغوي للجهاد والمعنى الاصطلاحي :

كنت قد توصلت ، الى أن الأصل الاشتقاقى ، لمادة " جهد " أو " جهار " يرجع الى المشقة والتعب ، والجِد والمبالغة ، وذل ما في الوسع والطاقة ، فى كل أمر استعمل فيه هذا اللفظ .

وإذا كان الجهاد في اللغة العربية يراد به : المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل (١) فإن المعنى الشرعي لا يخرج عن هذا المعنى العام .

وبيان ذلك : ان كلا من القرآن والسنة متظافران على ان الجهاد يقصد به في الجملة : اتعاب الأَنْفُس في ذات الله في كل أمر (٢) ، وواضح ان هذا المعنى الشامل للجهاد منسجم الى حد كبير مع المعنى اللفظي له ، ان لا يخرج بعال من الاحوال عن الاطار العام لمادة " جهد " في اللغة العربية .

والأمر كذلك بالنسبة للمعنى الاصطلاحي عند الفقهاء ، إذ أن الفقهاء يرون في الجملة ، ان الجهاد : بذل ما في الوسع والطاقة في منازل العدو لاعلاء كلمة الاسلام (٣) ، وهذا لا يخرج أيضا عن المفهوم العام ، لكلمة " جهاد " في عرف اللغة العربية ، وان كان لا يزال أخص من معناه في القرآن والسنة النبوية .

(١) انظر ص ٦٣ : من هذه الرسالة .

" " " 77, 9, 78 " (2)

" " " 1577, 13, 71 " (3)

المبحث الخامس

=====

المقارنة بين مفهوم الحرب في الشريعة

الإسلامية ومفهومها في القانون الدولي العام

تبين قبل قليل ان الحرب في الشريعة الإسلامية بجميع أنواعها وأغراضها ،
نوع من أنواع الجهاد في الدين الإسلامي الحنيف ، خاصة اذا أخذ في
الاعتبار المعنى العام للجهاد كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية
المطهرة ، ان هو في الجملة بهذا الاعتبار : " اتعاب الأنفس في طاعة
الله . " (١)

وتبين أيضا في بداية هذه الرسالة ، ان الحرب في القانون الدولي العام :
" صراع عن طريق استخدام القوة المسلحة بين الدول بهدف تفلُّب
بعضها على بعض . " (٢)

ومن خلال المقارنة بين هذين المفهومين يتضح ما يلي :-

أولا : ان كلا الفريقين متفقان على ان الحرب نزاع مسلح ، الا أنه بين
==
فئتين في الشريعة الإسلامية وبين دولتين في القانون الدولي العام (٣)

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٦٤ و ٦٧

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ٥٤

(٣) سبق قبل قليل ما يفيد ان الحرب عند رجال القانون الدولي العام عبارة عن
نزاع مسلح بين دولتين فأكثر ، فالحرب في مفهوم القانونيين لا تكون الا بين
الدول ، واما في الشريعة الإسلامية فان من لازم كون الجهاد عبارة عن بذل
الوسع والطاقة بالقتال في سبيل الله بالنفس أو المال أو اللسان أو غير ذلك ،
كما هو تصريح الحنفية ، الذي سبق ان اخترته ، ان تكون الحرب في المفهوم
الإسلامي عبارة عن نزاع مسلح بين فئتين لا بين دولتين فأكثر فقط ، فكل
نزاع مسلح يعتبر حربا في المفهوم الإسلامي وان لم يكن دوليا .

والفرق بين التعبير بالفتنتين والدولتين حد كبير .

وبيان ذلك : ان القول بأن الحرب نزاع مسلح بين فتنتين كما هو
الرأى الاسلامي في الجملة ، يشمل جميع أنواع الحروب وأغراضها ، سواء
منها الحرب الدولية أو الحروب الأهلية كحرب قطاع الطرق وحرب البغاة
وحروب المقاومة الشعبية المسلحة ، أو غير ذلك من الحروب كحرب ناقضي
العهد وحرب المرتدين . (١)

وأما القول بأن الحرب نزاع مسلح بين دولتين فأكثر كما هو رأى رجال
القانون الدولي في الجملة فلا يشمل الا الحرب الدولية ، ويتحقق ذلك
بقيام النزاع المسلح بين دولتين فأكثر أما غير ذلك من الحروب فلا
يدخل في تعريف الحرب عندهم .

ومن هنا يقف القانون الدولي العام أمام الحروب التي لا تحمل صبغة
دولية موقف المتفرج المأجور ، فلا يستطيع ان يتدخل بأى عمل يمكن
ان يحد من ويلاتها لتعارض ذلك مع مبدأ ما يسمى بسيادة الدولة
الثابت قانوناً ، مع ان مثل هذه الحروب تكون في الغالب أكثر
ضراوة ووحشية من غيرها ان تتم في أغلب الأحيان دون المراجعة لأى
ضابط يمكن ان يعد من ذلك . (٢)

هذا بخلاف المفهوم الاسلامي للحرب ، حيث ينظر الاسلام الى الحرب
على أساس انها نزاع مسلح بين فتنتين وعليه فيجب مراعاة جميع الأحكام
الخاصة في ذلك ، وهى احكام روعى فيها الحد من الحرب ، وما ينشأ

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٧١ وما بعدها من صفحات .

(٢) صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة ، في القانون الدولي

العام ٥٥ / وما بعدها .

عنها من ويلات ، ما وجد الى ذلك سبيلا ، كما روعي فيها حفظ حقوق المحاربين والمدنيين ، وصون كرامتهم كادميين بما لم يتوصل اليه في أرقى القوانين وأحدثها .

ومعنى هذا انه كما ترعى جميع الاحكام التى تحد من الحرب الدولية وتنظمها وتقلص من ويلاتها في الشريعة الاسلامية ، تراعى أيضا جميع التدابير الشرعية بالنسبة لسائر الحروب الأخرى ، على أساس ان الحرب نزاع مسلح بين فئتين يجب فيه مراعاة الأحكام المقررة شرعا . (١)

هذا في الوقت الذى تشتد فيه الحروب الأهلية وتزداد ضراوتها تحت ظل القوانين الوضعية دون أى رادع يقلص من ذلك . (٢)

وانا عندما أقول : ان أحكام الحروب في الشريعة الاسلامية توصلت الى ما لم يتوصل اليه أرقى القوانين وأحدثها فى العالم ، لا أقول ذلك لمجرد تعصب منى لدينى كمسلم ، ولا لمجرد ادعاء أدعيه ، ان سيأتى في اثناء هذه الرسالة ، ما يثبت ذلك ويؤيده .

ولعل ما يؤيد وجهة النظرية الاسلامية فى هذا الصدد هنا : ان رجال القانون الدولي العام ، بدءا فى العصر الحديث يسعون بشكل جدى للحمل على توسيع مفهوم الحرب بما هو قريب من النظرية الاسلامية ، فذكر الاستاذ الدكتور على صادق أبو هيف " ان تجارب الحروب الحديثه قد دلت على ان وصف الحرب لم يعد يقتصر على القتال الذى ينشب بين الدول دون غيرها ، فالقتال الذى دار بين الدول العربية ، والصهيونيين فى فلسطين

(١) انظر ص ٧٥ و ٧٦ من هذه الرسالة .

(٢) صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولي العام ٥٥ وما بعدها .

منذ سنة ١٩٤٨م اعتبر حرباً دولية بكل ما يترتب عليها من آثار بالرغم من عدم اعتراف الدول العربية بإسرائيل ، والقتال الذي نشب في الهند الصينية بين القوات الفرنسية وقوات فيتنام اعتبر كذلك حرباً ، وذلك قبل قيام دولة فيتنام الشمالية .

وخلاصة القول : ان الاتجاه الحديث يميل الى التوسع في مدلول الحرب
=====
بحيث يخضع لحكم الحرب الدولية كل قتال مسلح على نطاق واسع حتى ولو كان القتال يدور بين جماعات لا تتمتع بوصف الدولة ، وفقاً لقواعد القانون الدولي (١) .

ولعل في هذا دلالة على ان الفكر الانساني كلما تقدم في مدارج الكمال ، كلما قرب من الفكر الاسلامي ، ذلك الفكر المستمد من رسالة محمد الخالدة عليه أفضل الصلاة والتسليم ، والتي تمثل الكمال الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه باعتبارها مسئلة ممن لا يتصور منه الخطأ أو الظلم سبحانه وتعالى ، وشواهد ذلك كثيرة ليس هنا مجال ذكرها ، وهي مع هذا معلومة للكثير من الناس .

وقد يأتي اليوم الذي يتفق فيه رجال القانون الدولي العام مع الشريعة الاسلامية في هذه النقطة وغيرها ، وذلك عندما ينضج الفكر القانوني أكثر مما هو عليه الآن ، فيكتشف ان النظرية الاسلامية اولى وأجدر .

ثانياً : يختلف مفهوم الحرب في الشريعة الاسلامية عن مفهومها في القانون
=====
الدولي العام ، من حيث الهدف والفاية ، وهذه هي النقطة الجوهرية التي تشكل فرقاً أساسياً بين مفهوم الحرب في الشريعة الاسلامية ،

(١) أبوهيف - القانون الدولي العام ٧٨٠/٧٨١

ومفهومها عند رجال القانون الدولي العام.

ففي الشريعة الإسلامية ، لا ينبغي أن تقوم الحرب ، إلا بهدف أعلا
كلمة الله على أرضه ، دون أن يكون لأى غرض آخر دور ما في تحديد
الغاية من نشوب أى نزاع مسلح . (١)

وأما القانون الدولي العام وبخاصة التقليدى منه فإن الاتجاه العام
فيه على أن الحرب : إما أن تكون لأغراض سياسية أو اقتصادية ،
أو بهدف حماية الأمة والدفاع عن مصالحها ، أو من أجل التغلب
فقط . (٢)

ولا يخفى ما بين المفهومين من بون شاسع ، إذ فى الوقت الذى تركز
فيه الشريعة الإسلامية على التخلص من أى هدف مادى ، أو عدوانى ،
والتسامي بالهدف الى المستوى اللائق بآدمية الانسان ، يركز رجال
القانون الدولي العام على اعتبار الأهداف الدنيوية ، سواء

(١) الكاساني - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ج ٩/ ٤٢٩٩ ، حاشية
المدني على كتون ج ٣/ ١٢٩ ، حاشية الجمل على شرح المنهج

- ج ٥/ ١٧٩٠

(٢) الزحيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي / ٣٧ ، بشير - القانون
الدولي العام فى السلم والحرب / ٦٤٣ ، أبو شريعة ، نظرية الحرب
فى الشريعة الإسلامية ص ٢٢ غلان - القانون بين الامم ج ٣/ ٧ ،

سرحان مبادئ القانون الدولي العام / ٥٣٠

أكانت اقتصادية أو سياسية ، أو غير ذلك أهدافا تبرر قيام الحرب وما يتبع ذلك من ازهاق النفس ، وزرع الرعب وهدم المدن وإبادتها .
ومن هنا كان الهدف الاسلامي في قيام الحرب اسما وأجلا ، وبيان ذلك ، ان مبدأ اعلاء كلمة الله الذي تركز عليه النظرية الاسلامية يتضمن في أمرين :-

أحدهما : حماية الدولة الاسلامية ، بالدفاع عنها اذا تعرضت لما يوجب
=====
ذلك .

والثاني : نشر تعاليم الاسلام في أقطار المعمورة عن طريق حصول الدولة
=====
الاسلامية على الهيمنة العامة على الأرض ، باعتبارها خليفة الله على هذا الكوكب ان عن طريق هذه الهيمنة تتأمن السبل في طريق الداعية المسلم ليقوم بدوره في الدعوة لهذا الدين ، الذي ارتضاه العرب سبحانه وتعالى لعباده .

وعن طريقها أيضا يتحقق ارساء قواعد العدل والاستقرار والرفاهية على أرجاء المعمورة ، ليس فقط لمن يدخل في الدين الاسلامي ، وانما لجميع البشر ، وفي التاريخ شواهد كثيرة تؤكد هذا ، وليس هنا مجال تعدادها وهي مع هذا أكثر من ان تعد .

وخلاصة القول : ان المسلمين لا يقصدون بحربهم ، أى هدف مادي أو
=====
دنيوى مهما كان ، وانما يقصدون هدفا واحدا ، هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الخير والنماء للبشر عامة ، وذلك من سبيلين :-

أحدهما : هداية البشر لتعاليم الدين الاسلامي الحنيف وفق هذا
=====
خيرا ، الدنيا والآخرة .

والثاني : إقامة حكم الله على الأرض .
=====

فحريمهم اذن ليست حرب عدوان أو تسلط ، كما يجب ان يفهم البعض من ضعاف النفوس ، أو كما يفهم بعض من يجهل تعاليم الاسلام ومبادئه . وليس لأحد أن ينكر على الأمة الاسلامية حقها في اقامة الحرب بفرض اعلاء كلمة الله على أرضه ، لأن الله هو خالق كل شيء ومالكة ، فهو الذى خلق الأرض وما عليها والسموات وما فيها ، وهو الذى خلق الانسان المسلم منه والكافر ، وهو الذى خلق محمدا عليه أفضل الصلاة والتسليم ، وأنزل عليه شريعة الاسلام العادلة ، وعندنا من الأدلة الكثيرة التى تؤيد ذلك وثبته ، بحيث لا يمكن لذى عقل ان يكابر فيها .

فإذا ثبت أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق المالك المتصرف ، وقد أعطى لهذه الأمة هذا الحق في الحرب عن طريق رسالة محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم ، فلا يمكن لأى كائن من كان أن يعترض على أمة الاسلام فى ذلك .

وكان الأجدر بمن ينكر على الاسلام حربه العادلة ضد الاحبار والهمجية والاستبداد ، ان ينكر على الدول الاستعمارية الكبرى حروبها التوسعية ، والتى لا تهدف الا لامتناس خيرات الشعوب ، وابتزاز ثرواتها ، والعبث بمعتقداتها ومقدراتها ، وزرع الفوضى والانحلال داخل أفراس مجتمعاتها ، على مسمع ومراى من القانون الدولي العام ومنظماته ، بل ربما اتخذت من بعض لوائح مدخلا لاقامة الشرعية القانونية ازاء ما تمارسه من تعديات .

ومن هنا يتضح ان المفهوم الاسلامي للحرب ، أولى وأجدر من غيره . والله أعلم .

الفصل الثاني : لمحة تاريخية سريفة عن الحرب على امتداد العصور

المبحث الأول : فيما سجله القرآن الكريم عن أقدم الحروب والمنازعات

بين البشر .

المبحث الثاني : في الحرب عند الاغريق

المبحث الثالث : في الحرب عند الرومانيين

المبحث الرابع : في الحرب عند اليهود

المبحث الخامس : في الحرب عند النصارى

المبحث السادس : في الحرب عند العرب قبل الاسلام .

المبحث السابع : في الحرب عند المسلمين .

المبحث الثامن : الحرب في العصر الحديث .

المبحث التاسع : هل الحرب أمر طبيعي في البشر أم أنها ظاهرة

اجتماعية .

المبحث الأول =====

فيما سجله القرآن الكريم عن أقدم الحروب والمنازعات بين البشر

لا أحد ينكر أن ظاهرة الحرب والنزاع بين البشر ظاهرة قديمة قدم التاريخ ، فمنذ أن نشأت الأسرة البشرية الأولى في التاريخ والنزاع والمشاجرة أمم قائم .

ما هدى ببعض الباحثين الى اعتبار الحرب أمرا طبيعيا في البشر ، بمعنى أن التنازع أمر جبلوا عليه فهو غريزة لا تنفك عنهم .

ولعل أول حادثة نزاع ولدت على الأرض بين البشر تلك الحادثة التي يخبرنا عنها القرآن الكريم حيث يقول : ((واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق ، ان قريبا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر . قال لأقتلنك . قال انما يتقبل الله من المتقين . لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي اليك لأقتلك اني اخاف الله رب العالمين اني اريد أن تبوء باثمي واشمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين . فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه . قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخى فأصبح من النادمين)) (١)

ففى هذه الآيات الكريمة يؤرخ القرآن الكريم لأول صراع بين البشر ، وقد

(١) سورة المائدة ، الآيات من ٢٧ - ٣١

تشمل هذا الصراع في حالة التمازج التي نشبت ، بين ابني آدم ، قابيل ، وهابيل (١) .

وسبب الجزع كما أشارت اليه الآيات السابقة هو ان ابني آدم قابيل وهابيل ، قدما قربانا لوجه الله ، فتقبل الرب سبحانه وتعالى من هابيل ولم يتقبل من قابيل .

وهنا جاشت نفس قابيل بالحسد والغيرة ، وأبت نفسه الطوثة بأردان الرجس الا أن تقتل أخاه ، فقطله ظلما وعدوانا .

ولا أكبر من أن يقتل الانسان أخاه دون أى موجب ، ان أن هابيل ليس له أى ذنب في عدم قبول الله سبحانه وتعالى لقربان أخيه ، فذلك مسؤوليته هو لا مسؤولية هابيل ، ولكن لما كان قابيل رجلا متجبرا هانت عليه جميع القيم الانسانية فضرب بها عرض الحائط على الرغم من أن أخاه قد عرض عليه جميع الحلول السلمية ، ولكنه أصر على تنفيذ رغبته الشريرة .

(١) قال القرطبي : " اختلف في ابني آدم ، فقال الحسن البصري ، ليسا لصلبه كانا رجلين من بني اسرائيل ، ضرب الله بهما المثل في ابانة حسد اليهود ، وكان بينهما خصومة ، فتقربا بقربانين ، ولم تكن القربانين الا في بني اسرائيل ، قال ابن عطية وهذا وهم ، وكيف يجهل صورة الدفن احد من بني اسرائيل حتى يقتدى بالغراب ، والصحيح انهما ابناه لصلبه ، هذا قول الجمهور من المفسرين ، وقال ابن عباس وابن عمر وغيرهما ، وهما قابيل وهابيل ، وكان قربان قابيل حزمة من سنبل لانه كان صاحب زرع ، واختارها من اردأ زرع ، ثم انه وجد فيها سنبل طيبة ففركها وأكلها ، وكان قربان هابيل ، كبشا ، لأنه كان صاحب غنم ، أخذه من أجود غنمه ، فتقبل فرفع الى الجنة ، فلم يزل يرعى فيها الى أن فسد به الذبيح عليه السلام ، قال سميد بن جبير وغيره : فلما تقبل قربان هابيل ، لأنه كان مؤمنا ، قال له هابيل حسدا ، لأنه كان كافرا ، أتمشي على الأرض يراك الناس أفضل مني لاقتلك

انظر : الجامع الأحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي ج / ٣ / ١٣٤

والقرآن الكريم عندما يروى لنا هذه الحادثة يضعنا أمام نموذجين من البشر لا يزال أمثالهما بين الناس منذ ذلك العهد القديم والقديم جدا الى يومنا هذا . ان لم تمر فترة من الزمن عبر رحلته الطويلة ، الا ووجد بين الناس ، من يمثل هابيل في طيبته وحببه للخير والتزامه بالحق والصواب ، ومن يمثل شخصية قابيل في تعنته وتجبيره وعدم انصياعه للحق ، وأمثلة ذلك كثيرة جدا ، ليس على مستوى الافراد فقط ، وانما على مستوى الجماعات أيضا .

ويستمر القرآن الكريم في التأريخ لبعض حوادث الصراع بين البشر بعد ذلك ، فيذكر النزاع الذي دار بين موسى عليه السلام وفرعون ، وكيف أيد الله رسوله ومن معه ، بالنصر المتمثل في فرق البحر لهم واغراق فرعون ومن معه .

وفي هذا يقول سبحانه وتعالى : ((فأتبعوهم مشرقين فلما تراءى الجمعان ، قال أصحاب موسى انا لمدركون . قال كلا ان معي ربي سيهدين . فأوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك البحر فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم . وازلفنا ثم الآخرين . وانجينا موسى ومن معه أجمعين ثم أغرقنا الآخرين)) (١)

ويقول سبحانه أيضا : ((ولقد أوحينا الى موسى ان اسربعبادي فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا)) (٢)

ويقول سبحانه في موطن آخر : ((وان نجيناكم من آل فرعون يسومونكم

(١) سورة الشعراء ، الآيات ٦٠ الى ٦٦ -

(٢) سورة طه آية : ٧٧

سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم ، وإن فرقنا بكم البحر ، فأنجيناكم وأغرقنا آل فرعون وأنتم تنظرون)) (١)
وفي هذه الآيات الكريمات مثال آخر للصراع بين الحق والباطل ، ذلك الصراع الذى لم يتوقف منذ أن ولد التاريخ ، وسيستمر ما وجدت قوى الشر على وجه الأرض .

ولعل من المفيد أن أذكر هنا قصة حرب بني اسرائيل مع العماليقة ، وذلك أن بني اسرائيل كانوا يقطنون بيت المقدس أيام أبيهم يعقوب عليه السلام ، ثم انهم رحلوا مع يعقوب عليه السلام الى مصر فى عهد يوسف عليه السلام ، وظلوا هناك حتى بعث الله فيهم موسى عليه السلام ، وفى أثناء ذلك خلفهم على بيت المقدس قوم من العماليقة ، لهذا كان موسى عليه السلام يحثهم على فتح بيت المقدس واسترداد من ايدى العماليقة (٢)

وفى هذا يقول الله تعالى : ((وإن قال موسى لبقومه يا قوم انكروا نعمة الله عليكم ان جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكا وآتاكم ما لم يوت أحدًا من العالمين .

يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التى كتب الله لكم ، ولا تترددوا على أدباركم فتقلبوا خاسرين . قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين . وأنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها . فان يخرجوا منها فانا داخلون . قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلا عليهم الباب فاذا دخلتموه فانكم غالبون . وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين ، قالوا : يا موسى انا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها فاذ هب أنت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون .)) (٣)

(١) سورة البقرة آيتى ٤٩ - ٥٠ .

(٢) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٢ / ٢ / ٣٦ / ٣٧ / ٣٨ / ٣٩ / ٤٠ .

(٣) سورة المائدة الآيات ٢٠ / ٢١ / ٢٢ / ٢٣ / ٢٤ .

ولما رفض قوم موسى عليه السلام جهاد العمالقة ، كما هو واضح من الآيات السابقة دعا عليهم موسى ، فاستجاب الله له فعاقبهم بالتيه مدة أربعين سنة ، وفى هذا يقول الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ((قال رب انى لا أملك الا نفسي واخى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين . قال فانها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون فى الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين .)) (١)

وبعد ان انقضت مدة التيه التى حكم الله عليهم بها جزاء وفاقا ، وبعد أن آل أمر بنى اسرائيل بعد وفاة موسى وهارون عليهما السلام ، الى يوشع ابن نون عليه السلام ، قام يوشع بتوحيد صفوف من بقي منهم ومن جاء بعدهم من الجيل الثانى ، وغزا بهم بيت المقدس ، فأيدهم الله بنصره ، فدخلوا البيت فاتحين . (٢)

ومن الحروب التى ارخ لها القرآن أيضا تلك الحرب التى دارت بين ملك بنى اسرائيل طالوت من جهة ، وجالوت وقومه من جهة أخرى حيث يقول : ((فلما فصل طالوت بالجنود قال ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني ، الا من اغترف غرفة بيده ، فشربوا منه الا قليلا منهم فلما جاوزه هو والذين آمنوا معه قالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده . قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين . ولما برزوا لجالوت وجنوده قالوا ربنا افرغ علينا صبرا وثبت اقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين . فهزموهم

(١) سورة المائدة آيتى ٢٥/٢٦

(٢) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٢/٣٩/٤٠

بإذن الله ، وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين)) (١)

وقد ذكر ابن كثير رحمه الله عند تفسير هذه الآيات ، ان طالوت ملأ ، بنى اسرائيل خرج بشمانهم ألف مقاتل لحرب جالوت وقومه ، فلما وصلوا نهر الأردن وهو النهر المعروف بنهر الشريعة كان الاختبار والابتلاء من الله لهم ليميز الله المؤمنين من غيرهم .

وقد كان الابتلاء متشكلا في ان من شرب من النهر فليس له حق صحبة طالوت في جهاده ، ومن لم يشرب منه فان له الحق في ذلك ، وهنا حدثت المفاجأة حيث شرب من النهر أكثرهم ان لم يبق مع طالوت الا ثلاث مائة وبضعة عشر مقاتلا ، ولهذا داخلهم الخوف من لقاء العدو غير ان علماءهم شجعوهم على الصبر والثبات لأن وعد الله حق ، وقد وعدهم بالنصر .

وفعلا حصلت المعجزة وهزموا عدوهم بإذن الله ، بالرغم من قلة عددهم وعددهم اذا أخذ في الاعتبار كثرة أعدائهم المسلحين بأقوى الأسلحة آنذاك (٢) ولقد ذكر القرآن أيضا حادثه الفيل ، فقال سبحانه وتعالى : ((ألم تركيف فعل ربك باصحاب الفيل . ألم يجعل كيدهم في تضليل . وارسل عليهم طيرا أبابيل . ترميهم بحجارة من سجيل فجعلهم كعصف مأكول .)) (٣)

(١) سورة البقرة ، الآيات ٢٤٩ - ٢٥١

(٢) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ١ / ٣٠٢ / ٣٠٣

(٣) سورة الفيل - الآيات ١ / ٥

وفي هذه الآيات الكريمة اشارة الى النزاع بين الحرب وملك اليمن ابرهه ، حول هدم الكعبة ، وقصة هذا النزاع تبدأ يوم دخل ذو نواس آخر ملوك حمير في اليمن الى نجران فاتحا ، وكان يهوديا متعصبا يدعو لدينه ومن هنا حاول مع أهل نجران الارتداد عن النصرانية ، التي يدنون بها الى دينه ، فلما رفضوا حفر لهم اخدودا هائلا أوقد فيه النيران ، فحرق بعضهم داخل الاخدود ، وقتل البعض الآخر بالسيف حتى ليقال ان عدد من قتلهم حوالي عشرين ألف نسمة . (١)

وفي هذا يقول الله تعالى : ((قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود ان هم عليها قومود وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود وما نقصوا منهم الا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد)) (٢)

ويذكر ابن كثير رحمه الله أنه لم يفلت من أهل نجران الا دوس ذو ثعلبان ، حيث هرب الى الشام ، وهناك استغاث بالقيصر وكان نصرانيا فأغاثه بأن كتب الى النجاشي ملك الحبشة في ذلك ، باعتباره أقرب الى منطقة نجران منه ، وقد لبى ملك الحبشة النداء ، فأرسل الى اليمن بجيشا هائلا ، بقيادة ارباط وابرهة بن الصباح

ولقد استطاع هذا الجيش القضاء على ملك الحميريين وعلى رأسهم ذو نواس الذي مات غريقا في البحر .

ولما انتصر هذا الجيش آل أمر اليمن الى أميره ، ارباط وابرهة ، ثم ان

(١) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٤ / ٤٩٤ / ٤٩٥ / ٥٤٩ - ابن هشام

- السيرة النبوية ج ١ / ٣٧

(٢) سورة البروج ، الآيات ٤ - ٨

ابرهة استطاع ان يستقل بالملك وحده ، بعد خلاف نشب بينه وبين
أرباط ، الذى تمكن منه ابرهة فقتله .

وبعد ان استقر الملك لابرهة فى اليمن قام ببناء كنيسة ضخمة فيه ، لتكون
بديلا عن الكعبة المشرفة ، وقد حاول ان يصرف حج العرب الى هذه
الكنيسة دون الكعبة ، ولكن العرب لم تستجب له بالرغم من ترغيبه وترهيبه ،
بل ان بعض العرب استطاع فى غفلة من سدنة هذه الكنيسة ، ان يحدث
فيها ، امعانا منه فى اهانة هذا العمل ما حدى بأبرهة ان يعزم
على هدم الكعبة ، انتقاما للكنيسة .

وفعلا جهز لهذه الغاية جيشا كبيرا هائلا ليضمن تحقيق هذا الأمر ،
وسار به متجها الى مكة تتقدمه الفيلة . (١)

ولقد حاول العرب صد هذا الجيش قبل ان يصل الى الكعبة ، فجمع
ذو نفر قومه ، وخرج الى ابرهة بعد أن انضم اليه بعض العرب ، ولكن
الدائرة كانت على ذى نفر ومن معه ، فانهزموا امامه ووقع ذو نفر فى
الأسر ، وذلك نظرا للقوة الهائلة التى كان يتمتع بها جيش ابرهة .
ثم خرج لابرهة بعد ذلك نفيل الخشعي مع قومه ، فدخل معه فى
حرب طاحنه ، الا ان الخشعي انهزم أيضا ووقع فى الأسر كصاحبه ذونفر .
((ليقضى الله أمرا كان مفعولا))

فسار جيش ابرهة متجها الى مكة الى ان وصل الطائف ، فخرج اليه أهل
الطائف فصانعوه خوفا على بيوتهم اللات من الهدم ، وارسلوا معه دليلا
يقاله أبو رغال ، فكافأهم على ذلك وأكرمهم .

(١) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٤ / ٤٩٥

وفى الطريق الى مكة المكرمة ، اغارت بعض فرق جيش ابرهة على سرح أهل مكة من الابل وغيرها ، فأخذوها ، وكان فيها مئتا بعير لعبدالمطلب .
ثم ان ابرهة بعث بعد ذلك الى مكة حفاظة الحمير ليأتيه بشريف القوم من قريش .
وليخبره ان ابرهة لم يأت لقتال قريش ، وانما اتى لهدم البيت فقط ، فان مكثوه من ذلك لم يتعرض لهم بسوء .

وكان شريف مكة وكبيرها آن ذاك عبدالمطلب بن هاشم ، فأتى حفاظة اليه وأخبره بما كلفه به ابرهة ، فقال عبدالمطلب : " والله ما نريد حربيه وما لنا بذلك طاقة ، هذا بيت الله الحرام وبيت خليله ابراهيم فان يمنعه منه فهو بيته وحرمه ، وان يغلي بينه وبينه ، فوالله ما عندنا دفع عنه . " (١)

فقال حفاظة اذن فاذهب معي الى ابرهة ، فأجابه الى ذلك ، ولما دخل عبدالمطلب على ابرهة وكان رجلا جسيما وسيما ، هابه واجله ونزل من على سريريه وجلس معه على البساط ، وسأله عن حاجته ، فطلب منه عبدالمطلب ان يرد عليه ابله فقط ، وهنا اندهش ابرهة وقال : " لقد كنت اعجبني حين رأيته ، ثم قد زهدت فيك حين كلمتني ، اتكلمني في مائتي بعير أصبتها لك ، وتترك بيتا هو دينك ودين آبائك قد جئت لهدمه لا تكلمني فيه .

فقال عبدالمطلب : انى انا رب الابل ، وان للبيت ربا سيمنعه ، قال :
ما كان ليستمع منى قال أنت وذاك " (٢)

وبعد أن رجع عبدالمطلب الى قومه ، أمرهم بالتحصن في رؤس الجبال ، خوفا عليهم من محرة الجيش وخاصة النساء والذراري ، ثم اتجه الى

(١) المرجع السابق ج / ٤ / ٥٥٠

(٢) المرجع السابق ج / ٤ / ٥٥٠

الكعبة المشرفة ، وأخذ بحلقة بابها وقال هذين البيتين المؤثرين :

لا هم ان المرء يمنع رحله فاضع رحالك

لا يغلبن صليهم ومحالهم أبدا محالك

وفى اليوم التالى تهيأ ابرهه وقومه لدخول مكة ، يتقدمهم أكبر الفيلة وأضخمها ، الا أن الله سبحانه وتعالى أمر الفيل بعدم التقدم تجاه مكة المكرمة قيد أنملة مع انهم كلما وجهوه لآى جهة أخرى غير جهة مكة اتجه مهرولا ، وفى هذا من الموعظة ما يكفي لو كانوا يفقهون . ولكنهم أصروا على عنادهم وتجبرهم فارسل عليهم سبحانه وتعالى ، طيرا يشبه الخطاطيف يحمل كل طائر منها ثلاثة أحجار هجران فى رجليه وحجر فى منقاره ، ما يقع على احد منهم الا هلك ، فقتل الله منهم من قتل وفر بقيتهم لا يلوون على شيء ، وفى هذه الحادثة نزلت الآيات السابقة من سورة الفيل (١)

هذا طرف مما سجله القرآن الكريم عن ظاهرة التنازع بين البشر فى فترات متفاوتة من تاريخ الانسان على هذه الأرض .

ولقد بقي ان أشير فى هذه العجالة الى شيء من تاريخ الحرب عند أشهر الأمم ، وأبرز الديانات وفيما يلى بيان ذلك بشيء من الإيجاز :

(١) المرجع السابق ج / ٤ / ٥٤٩ / ٥٥٠

المبحث الثاني =====

العرب عند الاغريق -----

كان اليونانيون ينظرون الى شعوب الأرض نظرة عداوة وكراهية ، ومن هنا نشبت بينهم وبين الشعوب المجاورة وغيرهم حروب طاحنة تتسم بالعنف والقسوة .

وهذا راجع بالدرجة الأولى الى التعالي الذي يتسم به اليونانيون على غيرهم ، ان ينظرون الى أنفسهم على أساس انهم شعب يجب ان يكون فوق شعوب الأرض جميعها لما يدعونه من تمييز عنصريهم عن بقية البشر (١)

ويبرز هذا التعالي والفرور واضحا في معاملتهم السيئة لشعوب البلدان المفتوحة تلك المعاملة التي يبرز فيها بشكل واضح التحكم والاستبداد . وللتعالي والفرور أيضا دور كبير في حروبهم حيث تتسم في الغالب لهذا السبب ، بالوعشية والهمجية التي لا تمتزج بأي اعتبارات انسانية . ونتيجة حتمية لهذا التدني الاخلاقي لليونانيين ، انقسم اليونانيون على أنفسهم الى فريقين ، الفريق الأول : ويمثله شعب اثينا ، والفريق الثاني ، ويمثله شعب اسبارطه ، وذلك بعد صراع عنيف كلف الفريقين الكثير من الارواح والمعاد ،

ثم تلا ذلك الحروب التي نشبت بين اثينا وشعوب شبه جزيرة "بيلوبونيزه"

(١) الزحيلي • آثار الحرب في الفقه الاسلامي / ٤١

والتي كان لاسبارطه دور كبير في اشغالها والتخريض عليها ، وقد استمرت هذه الحروب منذ عام ٤٣١ ، حتى عام ٤٠٤ ق م . (١)

وقبل ان تنتهي حروب بيلوبونيزه تماما بحوالي احد عشر عاما ، بدأت حروب صفلية بين اثينا واسبارطه ، والتي استمرت من عام ٤١٥ وحتى عام ٤١٣ ق م ، وكان لها اثر كبير في تصدع اسطول اسبارطه وتزعزع قوتها الحربية عامة .

ولكنها تمكنت بعد ذلك من بناء قوتها الحربية ، فأنشأت الاسطول من جديد ، وأعدت قوة هائلة جندت في سبيل اعدادها جميع موارد الدولة وسائر انشطتها .

وبعد ان تم لها ذلك قامت بنقل مسرح العمليات العسكرية الى بحر ايجه ، فانقطعت الامدادات عن اثينا لذلك ، ومن ثم بدأت اثينا بالعد التنازلي حتى سقطت في ايدي الاسبارطيين عام ٤٠٥ - ق م (٢)

هذا طرف من أهم حروب اليونانيين الداخليه ، أما حروبهم مع الشعوب الأخرى ، فمن أبرزها حروبهم مع الفرس عام ٤٩٠ ق م ، وذلك أن الفرس لما رأوا أن الدولة الآشورية قد زالت شجعهم هذا على غزو " بابل " وليديا " وميديا " ومصر " ثم توسعوا غربا الى ان وصلوا الدانوب وحينئذ اتخذت المدن اليونانية تحت امرة اسبارطه وواجهوا الفرس الفارسي وتمكنوا من دحره عام ٤٩٠ ق م ، الا أن الفرس قاموا بغزوهم مرة أخرى ، وقد تمكن اليونانيون في هذه المرة أيضا من صد هم والانتصار على جيوشهم الهائلة

(١) المرجع السابق ١ / ٤٢

(٢) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٦٤

وذلك في عام ٤٨٠ ق م و ٤٧٩ ق م . (١)

وفي عام ٣٣٤ ق م استطاع اليونانيون أن يستولوا على الجزء الغربي من آسيا الصغرى ، ومدينة صور كما تم لهم إخضاع سوريا ومصر وفتح سائر المراكز الفارسية وذلك بعد حروب قاسية عنيفة راح ضحيتها آلاف البشر، من اليونانيين ومن غيرهم . (٢)

ولعل من أعتى حروب اليونانيين وأقدمها تلك الحرب التي دارت رحاها بينهم وبين ملوكه طراودة التي تقع على ساحل آسيا الصغرى حيث يذكر أنها بدأت عام ١١٩٣ ق م وانتهت عام ١١٨٤ ق م . وفيها نظم الشاعر هو ميروس قصيدتيه الشهيرتين ، الألياذة والأوديسة (٣) ومن أهم الحروب التي حققت لليونانيين سيادة عامة على بلدان العالم تلك الحروب التي تزعمها الاسكندر المقدوني ووالده فيليبس من عام ٣٣٤ ق م ، حتى عام ٣٢٣ ق م . (٤)

ومن هذه للحملة السريعة عن الحرب عند الاغريق ، يتضح ان للحرب دورا كبيرا في حياتهم الخاصة . والعامة مما أثر ذلك على طبيعتهم علاقاتهم فيما بينهم من جهة ، وعلى طبيعة علاقاتهم مع غيرهم من جهة أخرى .

(١) المرجع السابق / ٦٣ / ٦٤

(٢) المرجع السابق / ٦٤

(٣) الزهيلي - اثار الحرب في الفقه الاسلامي / ٤٢

(٤) المرجع السابق / ٤٢

المبحث الثالث =====

الحرب عند الرومانيين -----

كما كان اليونانيون ينظرون الى من عداهم نظرة متعالية متكبره
باعتبارهم كما يتوهمون شعبا متميزا عن البشر ، كان الرومانيون لهم
نفس النظرة في أنفسهم .

وكل يدعى وصلا لليلى ولىلى لا تطيق لهم وصالا
ولقد كان لهذا التعالي والغرور بالنفس من الرومان ، دور كبير في
قيام سلسلة من الحروب والخصومات بينهم وبين أكثر شعوب الأرض .
محاولين بذلك ارغام العالم لنفوذ سيادتهم .

ولقد تم لهم ذلك بعد حروب هائلة مخيفة ، راح ضحيتها آلاف البشر ،
الا انهم تمكنوا من تأسيس امبراطورية واسعة ذات نفوذ كبير في العالم
دامت عشرة قرون من الزمن .

ومن أهم حروبهم التوسعية حربهم مع ايطاليا ، التي استطاعوا فيها
كسب النصر والاستيلاء على جميع الأراضي الإيطالية ، بعد ان الحقوا
بها هزيمة قاسية أتت على الرطب واليابس وزرعت الدمار والخراب في كل
مكان . (١)

ومن ذلك أيضا غزوهم لبريطانيا ثم الاستيلاء عليها وفرض الضرائب
والأتاوات على أهلها . (٢)

(١) المرجع السابق / ٤٢ / ٣ وانظر أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة

الاسلامية / ٦٤

(٢) أبو شريعة : نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٦٥

ثم هربهم مع اليونانيين والتي آل الأمر فيهم فبسطوا سيادتهم على سائر الاقاليم اليونانية ثم استيلاؤهم على قرطاجنة في حروب دارت في الفترة ما بين عام ٢٦٥ ق م وعام ٢٤١ ق م ، وهي الحروب المعروفة بالحروب البونيقية المشهورة في التاريخ . (١)

ومن أهم فتوحاتهم في الشرق ، فتح بلاد الشام ، ومدن آسيا الصغرى . ولقد أشار القرآن الكريم الى صراعهم مع الامبراطورية الفارسية للاستيلاء على الشرق فقال الله تعالى : ((ألم ، غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفليون . في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم " (٢)

وقد ذكر ابن كثير رحمه الله في تفسيره : " ان هذه الآيات الكريمة نزلت حين غلب سابور ملك الفرس على بلاد الشام وما والاها من بلاد الجزيرة واقاصي بلاد الروم ، فاضطر هرقل ملك الروم حتى الجأ الى القسطنطينية وحاصره فيها مدة طويلة .

ثم عادت الدولة لهرقل ملك الروم . . . وكان انتصار الروم على فارس يوم وقعه بدر في قول طائفة كثيرة من العلماء . (٣)

ويتبين من هذه الخلاصة عن أهم حروب الرومان على امتداد حقب التاريخ مدى ضخامة الصراع الذي خاضه الرومانيون ضد أكثر شعوب العالم ، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر لا شيء سوى الاستعلاء في الأرض واهانة الآخرين والأنتقام منهم .

والظلم لا يدوم

ولهذا أسقط الله سيادتهم وأقام على انقاضها الدولة الإسلامية . (٤)

(١) المرجع السابق ، وانظر - الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي / ٤٣

(٢) سورة الروم الايات ١ - ٥

(٣) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم / ٣ / ٤٢٢ / ٤٣٦ بشي من التصرف .

(٤) ابو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٦٥

المبحث الرابع

الحرب عند اليهود

تتسم الحرب عند من ينتمون الى الديانة اليهودية بالعنف والقسوة والهمجية التي لا تراعى فيها أن اعتبارات انسانية ، أو حتى عرفية . وليس في قولي هذا أى مبالغة أو تحيز ، إذ أن من يطلع على كتبهم المقدسة التي يرددونها ، ويدعون نسيبتها الى موسى عليه السلام كذبا وزورا ، يجد قواعد وأسس تشجع على ارتكاب مثل هذه الاعمال وأكثر، هذا بالإضافة الى ما أثر عن زعمائهم وقادتهم من اقوال تؤكد على ضرورة استخدام الحرب ضد الانسان بطريقة وحشية تقشعر منها الجلود وتهلك منها الأنفس والارواح .

ولعل في سيرتهم الحربية عبر رحلة التاريخ الطويلة ، ما يؤيد ذلك ويؤكدده ، وبيان ذلك فيما يلي :-

جاء في كتابهم المقدس في الاصحاح الثالث عشر : " فضربا تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف وتحرقها بكل ما فيها مع بهائمها بحد السيف ، تجمع كل امتعتها الى وسط ساحتها وتحرق بالنار المدينة وكل امتعتها كالمه للرب الاله فتكون تلا الى الابد لا تبني بعد . " (١)

وورد في الاصحاح العشرين : " اذا خرجت للحرب على عدوك ورأيت خيلا ومراكب قوم أكثر منك ، فلا تخف منهم لأن معك الرب الالهك ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك ، وان لم تسالمك ، بل عطست معك حربا فهاصرها واذا دفعها الرب الالهك الى يدك فاضرب جميع نكورها بحد السيف ، وأما النساء والاطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل

(١) الزهيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي / ٤٤٤ قلاع عن تشنية الاشتراع في العهد القديم

غنيمة فتغنمها لنفسك وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب الالهك ، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جها التي ليست من مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب الالهك نصيبا فلا تستبق منها نسمة نسمة ما ، بل تحرمها تحريم الحيثيين والأوريين والكنعانيين ، والفريزيين والحويين ، والبيوسيين كما امرك الرب الالهك ، لكي لا تعلموكم ان تعملوا حسب جميع أرجاسهم التي عملوا لأكهنتهم فتخطئوا الى الرب . . . (١)

ويبدو من هذين النصين السابقين مدى تأصل فكرة العنف والقسوة في الفكر اليهودي الى درجة ينزل فيها الانسان عندهم الى مرتبة الحيوانات المفترسة التي لا تراعى عرفا ولا خلقا ، ولا أى مبدأ من مبادئ الانسان المتحضر .
وانا انتقلنا من كتبهم المقدسة الى أقوال زعمائهم وقادتهم نجد فيها ترسيخا قويا لهذا الأسلوب الانساني حيث يقول حكما صهيون في بروتوكولاتهم :-
" ان لنا طموحا لا يحدو شرها لا يشبع ونقمة لا ترحم وبغضا ، لا تحس ، اننا مصدر ارهاب بعيد المدى واننا نسخر في خدمتنا اناسا في جميع الحداشب والأحزاب ، من رجال يرغبون في إعادة انشاء الملكية واشتراكيين وشيوعيين وحالمين بكل انواع الطوبيات . (٢)

ولقد وضعناهم جميعا تحت السرج وكل واحد منهم على طريقته الخاصة

(١) المرجع السابق / ٤٤ : ناقلا عن ثنية الاشتراع في العهد القديم / ٣١٠ / ٣١١
(٢) يقول الاستاذ محمد خليفة التونسي في تفسير معنى الطوبيات : " الطوبيات يقصد بها ما يسمى الممالك الفاضلة ، أو كما سماها الفارابي ، المدينة الفاضلة ومفرد هذه الكلمة " لارض " وأول من استعملها في الانجليزية السير توماس مور " ١٤٨٩ - ١٥٣٥ " للدلالة على مملكة فاضلة تخيلها ، وتخيل الناس فيها سعداء جميعا ، وقد صارت بعد ذلك تطلق على كل فكرة من هذا القبيل وقد ترجمناها احيانا بالممالك الفاضلة مستأنسين بتسمية الفارابي الفيلسوف المسلم لفكرة له تشبه فكرة توماس مور ، وكتب فيها كتابا يسمى : أهل المدينة الفاضلة كما ترجمناها في غير هذا الموضع بكلمة طوبى لما بين الأسمين من التشابه في اللفظ والمعنى .
انظر : الخطر اليهودي ، بروتوكولات حكما صهيون / ١٥٧ بالهامش .

بنسف ما بقي من السلطة ، ويحاول أن يحطم كل القوانين القائمة " . (١)

ويقولون أيضا في ابروتوكولاتهم : " ما كان أبعد نظر حكماثنا القداماء
حينما أخبرونا ، انه للوصول الى غاية عظيمة حقا يجب ان لا نتوقف
لحظة امام الوسائل ، وان لا نعتد بعدد الضحايا الذين يجب
التضحية بهم للوصول الى هذه الغاية ، اننا لم نعتد قط بالضحايا
من ذرية اؤلئك البهائم من الامميين (٢) ، ومع أننا ضحينا كثيرا من
شعبنا ذاته ، فقد بؤأناه الآن مقاما في العالم ما كان ليحلم بالوصول
اليه من قبل ، ان ضحايانا وهم قليل نسبيا قد صانوا شعبنا من
الدمار ، كل انسان لا بد أن ينتهي حتما بالموت ، والأفضل ان نعجل
بهذه النهاية الى الناس الذين يحرقون غرضنا ، لا الناس الذين
يقدمونه " (٣)

ويقولون أيضا : " يجب ان يكون " شعارنا جميع وسائل العنف " ان
القوة المحصنة هي المتصرة في السياسة وبخاصة اذا كانت مقنعة
باللمعية اللازمة لرجال الدولة ، يجب أن يكون العنف هو الأساس...
ان هذا الشرط هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى هدف الخير ، ولذا
يتحتم ان لا نتردد لحظة واحدة في أعمال الرشوة والخديعة والخيانة
اذا كانت تخدمنا في تحقيق غايتنا " (٤)

(١) التونسي - الخطر اليهودي / ١٥٧

(٢) يقصدون بقولهم : البهائم من الامميين - من سوى اليهود من جميع الأمم
على اختلاف اجناسهم وعقائدهم . انظر نصر الله - الكثر المرصود في
قواعد التلمود / ٦٦ وما بعده .

(٣) التونسي - الخطر اليهودي " بروتوكولات حكما صهيون " / ١٩٢ / ١٩٣

(٤) المرجع السابق / ١٢٦ / ١٢٧

وقال أحد مفكريهم ويدعى الدكتور اسكار ليفي : " نحن اليهود لسنا

الاسادة العالم ومفسديه ومحركي الفتن فيه وجلاد بنه " (١)

هذه بعض النصوص المروية عن حكما اليهود ومفكريهم وهى نصوص تنطق بالرغبة في استئصال العالم بدون رحمة عن طريق الحروب أو عن طريق العنف ، أو عن طريق الدسائس والخيانات ، أو عن أى طريق آخر ، المهم ان تتحقق لهم الهيمنة على العالم بأى حال من الاحوال ليسوموه الهوان والذل والحبودية .

واما سيرة اليهود فى حروبهم ، فشهد آخر قوى على هب اليهود لاراقة الدماء بغزارة وتدمير المصار وكل ما يتصل بالحياة بجنون ، وقد ذكرت قبل قليل كيف ان ذونواس اليهودى عندما فتح نجران عاث فيها قتلا وتحريقا ، ودمارا حتى أتى على جميع معالم الحياة فيها ، فلم يدع رجلا فانيا ولا امرأة مسالمة ولا طفلا بريئا الا وزجه فى محارقة واتون تجبره واستعلائه . (٢)

وتتكرر هذه الصورة الحزيرة بانسانية الانسان من اليهود على امتداد حقبة التاريخ الى يومنا هذا ، ولولا خوف الاطالة لذكرت شيئا مفصلا من ذلك .

وفى العصر الحديث يسجل لهم التاريخ فى فلسطين ولبنان مذابح تقشعر من هولها الأبدان وان ننسى لا ننسى مذابح ديرياسين والخليل ورام الله وصفد وغزة ، واخيرا مذابح صبرا وشاتيلا فى لبنان ، والتي راح ضحيتها آلاف البشر منهم الشيوخ والنساء والأطفال . (٣)

(١) الزهيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي / ٤٥

(٢) انظر ص ١٢٩ من هذه الرسالة

(٣) الزهيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي .

هذه لمحة موجزة عن الاسلوب المتدني للتعامل مع الحرب عنداليهود
ولو أردت تتبع مجازرهم وبيان مكائدهم وعبثهم بانسانية الانسان
عبر التاريخ لطال بي المقام ، ولأحتجت لتسويد آلاف الصفحات ،
ولخرجت بذلك عن موضوع هذه الرسالة .

والله أعلم .

البحث الخامس
=====

الحرب عند النصارى

كان المبدأ العام عند النصارى ، ان المسيحية دين يقوم على السلام والتسامح ويحرم الحروب وجميع وسائل العنف وعلى رأسها القتل ، واناجيلهم التى يدعون نسبتها الى المسيح عليه السلام والسوى بعض حواريه زاخرة بالنصوص الدالة على ذلك .

وقد ذكر الاستاذ الدكتور أحمد شلبى فى كتابه المسيحية ما يدعم هذا الاتجاه عند النصارى ، فروى عن بعض الكتاب النصارى طرفا من ذلك مدعما بنصوص من الانجيل فقال : " نهت شريعة موسى عن القتل ، اما المسيح فقد ذهب الى أبعد من ذلك ، فنهى عمن التفكير فى الاساءة على العموم ورنل الغضب والبغض واحتقار الخير فقال : قد سمعتم انه قيل للأولين لا تقتل فان من قتل يستوجب الدينونة ، اما أنا فأقول لكم ان كل من غضب على أخيه يستوجب الدينونة^(١) وتساهلت شريعة موسى فضضت النظر عن الانتقام وسلمت بسنة العين بالعين ، أما المسيح فنصح بقبول الاهانة برياسة جأش ، فمن الحق ان ترد الكيل بالكيل والضربة بالضربة ، وانما الحكمة كل الحكمة أن تبادل بالشر الخير ، فان فعلنا فقد ركط جمر نار على هامة المعتدى المسيء ،

(١) انجيل متى - ٥ - ٢١

فقال: " قد سمعتم انه قيل العين بالعين والسن بالسن ، اما
انا فأقول لكم لا تقاوموا الشرير بل من لطمك على خدك الا بمن فحول
له الأيسر " . (١)

" ونصت شريعة موسى على محبة الاحباء وبغض الاعداء ، أما المسيح فقد
قال بمحبة الأعداء والاعداء جميعا فأضاف قوله : " قد سمعتم أنه
قبل احبب قريبك وأبغض عدوك اما أنا فأقول لكم احبوا اعدائكم
واحسنوا الى مبغضيك وصلوا لاجل من يعنتكم ويضهدكم لتكونوا ببنى
أبيكم الذى فى السموات لأنه يطلع شمس على الاشرار والصالحين ويمطر
على الابرار والظالمين " . (٢)

" واكتفى الاسرائيليون باتمام واجبات العدل لينال الانسان النجاة
أما المسيح فأفهم الناس ان العدل وحده يهجر القلوب ان لم تمازجه
دفقة من محبه " (٣)

وهكذا كان الأمر عند النصارى ، الدعوة الى السلام ونبذ الحروب وجميع
وسائل العنف والقسوة بخلاف ما عليه اليهود من ذلك .
ولقد خلق هذا المبدأ صراعاً قوياً بين اتباع هذا الدين وهكّام
الامبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على منطقة حوض البحر الأبيض
المتوسط ، وهو المكان الذى بدأت هذه الدعوة فيه بالانتشار فحاربت
الامبراطورية هذا الدين بجميع الوسائل مما كلف اتباعه الشيء الكثير .

(١) انجيل متى - ٥ - ٤٣ - ٤٤

(٢) انظر - أحمد شلبى - المسيحية ، ٢٣٠ / ٢٣١ / ٢٣٢

والامبراطورية الرومانية عندما تحارب هذا الدين ، انما تحاربه لأنه يدعو الى نبذ الحرب والعنف بجميع صوره ، وهذا بالتالى سبب رئيسى يؤدى الى تدهور الجانب العسكرى الذى تعتمد عليه الامبراطورية فى بسط سيادتها .

ولهذا واجهت هذه الدعوة ليس فقط بشيء من الحزم وانما بشيء من القسوة والعنف على طوال ثلاثة قرون أو أكثر ، راح ضحيتها آلاف البشر من النصارى .

ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى «دعى ببعض مفكرى النصارى مع بداية القرن الرابع الميلادى ، الى تفسير الانجيل على اساس ان الحرب أمر مشروع تجب معه المحافظة بقدر الامكان على روح السلام والتسامح فى هذه العقيدة ، بمعنى ان مبدأ التسامح فى عقيدتهم يجب ان لا يؤثر على مبدأ الحرب اذا احتيج لها .

وكان من أبرز الدعاة الى هذا الاتجاه القديس ازيدور ، والقديس امبرواز ، الا انه ظل مجرد فكرة بعيدة عن التطبيق ، الى ان أتى القديس أوغسطين فألف فى تأصيل هذه الفكرة مؤلفين ، أحدهما : العقيدة المخالفة ، والثانى : مدينة الله .

ولقد كان لهما بالغ الأثر فى تغيير مفهوم السلام والحرب عند النصارى الى يومنا هذا كما كانا الأساس لتبلور نظرية الحرب والسلام عندهم فى القرون الوسطى . (١)

(١) الفار ، اسرى الحرب / ٢٧ / ٢٨ - الزحيلي - آثار الحرب فى الفقه

ولقد ذكر أوغسطين في مؤلفه العقيدة المخالفة بعض الحثيات التي من أجلها قال بمشروعية الحرب في العقيدة النصرانية، ومن ذلك ما يلي :-

" ١ - ان المساهمة في الحروب تحت قيادة أمير شرعي من أجل عمل الخير وتجنب الشيطان . لا تعتبر خطيئة بل هي عمل من أعمال القضاء الحادل المنتقم والحروب في هذه الحالة اجراء لانزال العقاب بالعدل ومن ثم فليس هناك ظلم يقع من جانب من يقوم بالحروب العادلة .

٢ - ان الحرب العادلة هذه هي لصالح المنهزمين لأنها تصود بهم الى حال السعادة في السلام .

٣ - ان الحرب تقوم من اجل ضمان السلام . " (١)

أما المؤلف الثاني لاغسطين " مدينة الله " فذكر فيه أهم شروط الحرب، ولهذا يعتبر هذا المؤلف الجزء الثاني في سبيل ايجاد تصور كامل لنظريته حول الحرب والسلام ؛ بمعنى ان الكتاب الأول قرر فيه مشروعية الحرب، فاذا سلم بهذا المبدأ يجيء الكتاب الثاني لبيان الشروط التي يجب اعتبارها .

وقد ذكر من شروط الحرب في هذا الكتاب شرطين أساسيين هما :-

١ - ان الحرب اما أن تكون عادلة ، واما ان تكون ظالمة ، وهنا يشترط ان لا يخوض النصرى أى حرب مالم تكن عادلة ، وتعتبر الحرب عادلة متى ما كان الهدف من قيامها الانتصار للحق في مقابلة الظلم والاستبداد

(١) الضار - اسرى الحرب / ٢٩

٢ - يشترط ان تكون الضرورة الى الحرب مبررا أساسيا يسوغ قيامها
فما لم تلجئ الضرورة الى ذلك فلا حرب، ان تعتبر الحال هذه
من قبيل الظلم والعدوان ومن منطلق هذين الشرطين يذکر
اغسطين ان من الحروب العادلة ، الحروب التي أمر بها الرب،
وحروب الدفاع ، والحروب التي يقصد منها حماية الحلفاء .

ومن الحروب الظالمة عنده ، الحروب الاهلية ، والحروب التي يقصد
منها ابتزاز الأموال والاستيلاء على الموارد الاقتصادية للعدو،
وحروب الاستيلاء والتجبر .

ولقد أبدت الكنيسة في القرن الرابع الميلاد هذه النظرية تأييدا
كاملا ، مع انها تتعارض مع ما جرى عليه العمل في عقيدة النصارى
الأصلية ، ان في الوقت الذي تعتبر فيه الحروب عند النصارى
محرمة جملة وتفصيلا تأتي هذه النظرية ليس فقط بمشروعية الحرب
الدفاعية وانما باباحة حرب الاعتداء أيضا تحت ستار العدل -
والانصاف (١)

وذلك لأن الحرب كما تقرر هذه النظرية حرب عادلة وحرب ظالمة،
وتحت ما يسمى بالحرب العادلة تمارس أنواع من حروب الاعتداء،
وليس من الصعب ايجاد ما يبررها بحيث تبدو وكأنها عادلة،
ولكنها في حقيقة الأمر حرب عدوان وظلم .

وهذا راجع الى أن العدل في قضية ما امر تختلف فيه وجهات النظر

بين الناس فما يعتبر عند النصارى عدلا قد لا يعتبره غيرهم كذلك ، ومن هنا لا يستطيع أحد ان يحكم بعدالة اى قضية ما لم يكن ذلك الحكم مستمدا من مصدر موثوق عن الله جل وعلا لم يدخله التحريف والعبث ، والانجيل التى تحايل أوغسطين على نصوصها فى سبيل مشروعية ما يسميه بالحرب المادلة ، انجيل لم تثبت نسبتها الى نبي الله عيسى عليه السلام ثبوتا صحيحا يوثق به ، وقد دخلها مع هذا العبث فحرفت بعض نصوصها وحذف البعض الآخر . على ان النصوص التى فيها بعد التحريف والعبث تدل على عدم مشروعية الحرب عند النصارى وهذا ما يفسره احكام النصارى عن الحرب طيلة أربعة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام ، صرح تعرضهم من جراء هذا الاحكام للعنف والقسوة من قبل حكامهم آنذاك . وما يفهم من بعض نصوص الانجيل من مشروعية الحرب ، لا يفهم منه مشروعية

الحرب مطلقا ، وانما يفهم منه مشروعيته فى سبيل العقيدة فقط .

وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك نسخ هذه العقيدة بعقيدة الاسلام ، وحينئذ لا يصح بحال من الاحوال اعتبار الحرب فى سبيلها بعد ذلك حربا عادلة .

ولقد اعترف " فان كان " أحد مفكرى النصارى با باحة أوغسطين فى نظريته هذه لحرب الاعتداء تحت ستار الحرب المادلة فى سلسلة محاضرات قام بالقائها فى اكااديمية القانون الدولى العام بلاهاى سنة ١٩٣٨م فى العدد السادس والستين من مجلة هذه الاكاديمية . (١)

(١) الزهيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي / ٤٧ - الفار - اسرى الحرب /

ولحل النصارى وجدوا فى أنفسهم ما يشجع لتبني هذه النظرية ،
بالرغم من مخالفتها لنصوص الانجيل لأمرين :

أحدهما : انتهاء حالة الصراع بينهم وبين الامبراطورية الرومانية التى
تعتبران الاتجاه الى تحريم الحرب أمر مضر بسيادتها .

والأمر الثانى : ان الحكام الرومان ، اذا لم يجدوا فى هذه العقيدة
ما يؤشر على سيادتهم فلن يحاربوها بل ربما اعتنقوها ، وبالتالى
سيساعد هذا الأمر على انتشارها فى ارجاء الامبراطورية .

وهذا ما تحقق بالفعل بعد السير فى هذا الاتجاه الجديد ، فقد
انتهى الصراع بينهم وبين الامبراطورية الرومانية ، وبالتالى تحقق لهم
انتشار هذه العقيدة فى ارجاء الامبراطورية ، بعد أن اعترف الامبراطور
الرومانى قسطنطين بالمسيحية دينا رسميا للدولة سنة ٣١٢ م وأعلن
حربة العقيدة . (١)

ولقد ظلت هذه النظرية سائدة فى أذهان النصارى حتى القرون الوسطى
حيث " تبلورت فكرة الحرب فى المسيحية وقرر علماء اللاهوت ان الحرب
لا تشرع عندهم الا للدفاع عن الجماعة وهى ما اطلقوا عليها الحرب العادلة
وهي النظرية التى صاغها القديس توماس الاكوينى وغيره من كتاب العصور
الوسطى ، فأشروا بدورهم فى نظريات القانون الطبيعى التى ظهرت فى
القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وظهرت بالتالى فى أوروبا
فكرة التفرقة بين الحرب العادلة وهى مباحة والحرب غير العادلة وهى محرمة (٢)

(١) الزحيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي / ٥٠ / ٥١ - الغار - أسرى

الحرب / ٢٨

(٢) الزحيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي / ٤٧

الا أن شعارات النصارى فى نظرياتهم حول الحرب والسلام شيء وواقعهم فى حروبهم شيء آخر ، ففي الوقت الذى تتادى نظرياتهم بالحرب المأدلة فقط ، نجدهم يمارسون الوانا شتى من حروب الظلم والاستبداد ، الأمر الذى لا يجعلهم فقط بعيدين عن روح العقيدة المسيحية التى تقوم على السلام والتسامح ، وانما بعيدين أيضا كل البعد عن نظرياتهم فى الحرب والسلام .

فمنذ أن اعتنق الامبراطور الرومانى " قسطنطين " العقيدة النصرانية سنة ٣١٢ م نشط النصارى فى سبيل ارغام الناس على الدخول فى دينهم ، فأقاموها حربا شعواء استمرت عشرة قرون ، ثلاثة قبل بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وسبعة بعدها ، راح ضحيتها اعداد هائلة من البشر ، مارسوا خلالها ضروبا من الوحشية والمهجية التى لا تتفق مع اوليات الاعراف والمبادئ الانسانية ناهيك بمبادئ المسيح عليه السلام . (١) ولا يزال فى ذاكرة التاريخ من ذلك الشيء الكثير ، فعلى سبيل المثال لا العصر نتذكر مع التاريخ حروبهم الصليبية ضد جميع الأديان والطل على مدار ثلاثة قرون من عمر الزمن ، والتى برهن فيها النصارى على تعطشهم للدماء ، والنهث بآدمية الانسان وكرامته ، فى صور تجسد الظلم والاستبداد والتجبر والمهجية فى أكثر الاحيان ويؤيد هذا ما ذكره الاستاذ

(١) الزحيلي - آثار الحرب فى الفقه الاسلامي / ٤٧

شاكر أحمد أبوبدر ، نقلا عن أحد المؤرخين الصليبيين قوله : " وفى حصار المعرة يقول المؤرخ المجهول ، ولما طلع الصباح أخذوا يقتلون كل من راهوا يعثرون عليه من اعدائهم رجلا كان أم امرأة حتى لم تعد أى ناحية من المدينة خالية من جثث المسلمين وندران يجوب المرأ شوارع المدينة دون ان يظأ تلك الجثث ، ثم أخذ رجال بوهضهم يقررون بطون القتلى اما علموا أن بعضهم قد ابتلع النقود ومضى بعضهم يقطعون لحومهم قطعاً ويطهونها ليقاتوا بها .

وقال فى القدس : واشتد سرور رجالنا حتى يگوا من فرحتهم ثمسجدوا أمام قبر مخلصنا يسوع وقضوا واجباتهم الدينية ازاءه ، وفى صباح اليوم التالي تسلق رجالنا سطح الهيكل وهجموا على الشرقيين رجلا ونساء واستلوا سيوفهم وراهوا يعملون فيهم القتل فرمى بعضهم نفسه من أعلى المعبد وصدر الأمر بطرح كافة موتى المسلمين خارج البلدة لشدة النتن المتصاعد من جيفهم ولأن المدينة كادت تكون مملوءة بأجمعهم بجثثهم ، فقام الشرقيون الذين قيضت لهم الحياة بسحب القتلى خارج بيت المقدس وطرههم امام الابواب وتعالى اكوامهم حتى هازت البيوت ارتفاعا ، ولم يتأتى لأحد قط ان سمع أو رأى مذبحة كهذه المذبحة التي ألتم بالشعب الوثنى " (١)

هذه هى أحد صور الهمجية والوحشية التي يتحل بها النصارى فى حروبهم .

(١) شاكر أبوبدر - الحروب الصليبية والاسرة الزنكية / ١٧

والأمثلة على ذلك كثيرة ، ففي اسبانيا شن النصارى هربا شعواء
ضد كل من لا يدين بدينهم في سبيل اجبار الناس على الدخول في
عقيدتهم بالقوة .

وان نسي التاريخ فلن ينسى ما قام به النصارى من مجاز تقشرونها
الأبدان ضد المسلمين واليهود في الاندلس عبر ما يسمى بمحاكـم
التفتيش المشهورة في التاريخ ، فكانوا يأتون بأعدائهم من المسلمين
واليهود فيعصدهم بالقوة ثم يقومون باحراقهم بالنار هرقا .

وحكم كردينال طليطلة وهو رئيس محاكم التفتيش آن ذاك ، بقتل كل
من لم يتنصر بلا فرق بين الرجال والشيخ والنساء والولدان . (١)
ولا يزال في ذهن التاريخ ، نكت فردناند وايزابلا الملكين الكاثوليكين
لعهدهما مع أهل غرناطة في معاهدة التسليم والأمان ، حيث أعطوا
في هذه المدينة قتلا وتحريقا للمسلمين واليهود بعد اعطائهم الامان ،
ما راح ضحية ذلك ما يزيد على ثلاثة ملايين من المسلمين ومليون من
اليهود . (٢)

وبالقوة والاستبداد حاول شارلمان ، لفسر السكسونيين على اعتناق
النصرانية وارق في سبيل ذلك دماء عزيزة يندى لها جبين الانسانية
خجلا .

ومن أساليبهم في العنف والقسوة لادخال الناس في النصرانية بالقوة

(١) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي / ٥٠

ما يروى عن الملك النرويجي " اولاف تروجسون " انه فرض على أحد رؤساء القبائل المجاورين لمملكته الدخول في النصرانية، ولما رفض هذا الرئيس ارغمه على ذلك بواسطة شعبان مخيف هدده به .

ومن ذلك أيضا ما لقبه الهنود على ايدي البرتغاليين النصراري من تكتيل وتمذيب وقتل وتشيل .

ومما رواه التاريخ في هذا الصدد ، ان البرتغاليين كانوا يرصدون سفن الهنود العائدة من حج بيت الله ، ويقومون بآبادة من فيها والتشيل بهم في أشنع صورة ، لا فرق في ذلك عندهم بين رجل فاني ولا امرأة سالمة ولا طفل برئ . (١)

هذه لمحة موجزة عن الواقع المرير الذي سمي النصراري لانفسهم - مع الاسف - بتمثيله على مسرح الحياة عبر اطوار التاريخ ضارين بمبادئ الانجيل وجميع الشمارات البراقة التي يرفعونها عرض الحائط، وما تعويه بطون التاريخ أكثر بغير ما اشرت اليه واطول ما تسمح به هذه العجالة التي توخيت فيها الاختصار ما استطعت الى ذلك سبيلا خوفا من الخروج عن موضوع هذه الرسالة - والله أعلم .

(١) المرجع السابق / ٥١

المبحث السادس

=====

الحرب عند العرب قبل الاسلام

كان العرب قبل الاسلام عبارة عن مجموعات من القبائل والحشائش داخل جزيرة العرب منها القبائل الرحل التي تتبع الكلاء ومنابت الحشب وموارد المياه ، ومنها القبائل المستقرة ، داخل المدن كمكة ويشرب ونحوهما .

وبالرغم من انهم كانوا يعيشون على أرض واحدة ويتكلمون لغة واحدة ويشتركون في أكثر المعاديات والتقاليد ، الا انهم كانوا اشتاتالا تجمعهم دولة واحدة ذات سيادة تقوم بإدارة شؤونهم الاجتماعية والمدنية والسياسية فتد كيد المعتدى وتتصف المظلوم وتكفل الأمن والاستقرار داخل جزيرة العرب ، بل كانت كل قبيلة وعشيرة ذات استقلال تام لا يستطيع أحد أن يفرض عليها مالا تريده ، أو ان يتدخل في أى شأن من شؤونها الخاصة .

بل ربما كان الأمر أبعد من ذلك بغير حيث ان أفراد كل قبيلة ، وان كانوا فى الجملة يخضعون لأمر شيخ القبيلة ورئيسها ، الا أن أحدا لا يستطيع ان يسلب حرية أحد أفراد القبيلة فى رفض رأى اجتمع عليه أغلب أفراد قبيلته بما فيهم الرئيس (١)

ومن هنا لم يكن عند العرب ضوابط دقيقة لحفظ الحقوق واستيفائها ، ولا قوانين معينة لرفع الظلم والاعتداء اللهم الا بعض ما تعارفوا عليه

السياسي

(١) حسن ابراهيم - تاريخ الاسلام والديني والثقافي والاجتماعي ج ١ / ١ / ١٥١

في معالجة بعض جوانب الحياة ، على ان حكم العرف والعادة قد لا يكون عادلا من جهة ، وقد يتعذر تنفيذه من جهة أخرى لعدم وجود ما يضمن انفاذه .

ولهذا نجد أساليبهم في استيفاء الحقوق خاضعة لمدى قدرة صاحب الحق على انتزاعه من خصمه بالقوة ، فشلا كان العربي ان اعتدى عليه أحد ، أخذ ثأره بنفسه وعلى القبيلة ان تقوم بأسرها معه ليتمكن من هذا الفرض . (١)

وكان لزاما وسط هذه الفوضى وهذا التفكك ان ينشأ النزاع بينهم لأتفه الأسباب ، وبالفعل كانت جزيرة العرب مسرحا لحروب طاحنة بين قبائلها استمرت عشرات السنين وراح ضحيتها اعداد هائلة من البشر .

ولعل من اشهر حروبهم حرب البسوس التي دارت رحاها بين قبيلتي بكر وتغلب ابني وائل والتي استمرت ما يزيد على أربعين سنة ، كلفت القبيلتين الشيء الكثير . وبالرغم من ان القبيلتين ابنا عمومة يجتمعان في جد هما وائل ، الا ان ذلك لم يمنع من قيام هذه الحرب القاسية فيما بينهم ، ويزداد الحجب عندما نعلم ان السبب الرئيسي لهذه الحرب المريعة ، ناقة لرجل يدعى سعد بن سميس الجرهمي ، هل في جوار البسوس بنت منقذ خالة جاساس أحد أعيان قبيلة بكر ابن وائل .

(١) المرجع السابق ج ٧/٥١/٥٢ وما بعدها .

وكانت زعامة قبيلة تغلب قد آلت في ذلك الوقت الى وائل بن ربيعة
الطقب بگليب ، ولقد علا شأن وائل هذا في قومه ، فداخله الضرور
والاعجاب بنفسه ، فبغى على قومه حين حمى لنفسه مكانا من الأرض لترعى
فيه دوابه حيث لا يجرء أحد من قومه ولا من غيرهم ان يرعى فيه شيئا
من ماشيته .

وحدث ان دخلت ناقه الجرمي جدار اليسوس للرعي ضمن هذا المكان
المخصص لنوق گليب بصحبة نوق حساس أخ زوجة گليب ، فعدى عليها
گليب فأصابها بسهم في ضرعها ، فما كان من حساس الا ان يثار للكرامة
جار خالته فقتل گليبا ، وبهذا السبب التافه انطلقت الشرارة الأولى
في الحرب بين ابناء العم من القبلتين والتي دامت أكثر من أربعين
سنة . (١)

ويستمر هذا السلسل الضريب في بلاد الحرب ، فتقوم حرب داحس
والخبراء بين أبناء الحمومة أيضا عبس وذبيان ، ابني بغيض بن ريث
ابن غطفان ، والتي ظلت مستعمرة نحو من أربعين سنة ، عانا منها
الحيان مصانة كبيرة .

وليتها كانت لتحقيق مقاصد جوهرية سامية ، بل بالعكس فالسبب كان
من التفاهة بحيث يتبين منه مدى العنجهية التي يتصف بها العرب
آنذاك ، والتي يقودها تدني مريع في مستوى مفهوم الثأر للكرامة ،

(١) حسن ابراهيم - تاريخ الاسلامي السياسي والديني والثقافي والاجتماعي

ج / ١ / ٤٣ / ٥٤ / ٥٥ نقلا عن : ابن الاثير ج / ١ / ١٨٧ / ١٩٣

فداحس والخبراء خيلان أحدهما لعيس والثاني لذيبيان واتفق ان صاحبي
هذين الجوادين تراهنا على من يسبق منهما ، فسبق أحدهما بخدعة
دبرت لذلك .

فما كان من صاحب الجواد المنهزم الا ان يثار لذلك ، ولهذا السبب
التافه بدأت الحرب بين هذين الهييسن من العرب (١)

ويمضي التاريخ ليحدثنا عن نزاع العرب وصراعهم ، فيروى لنا أيام الفجار
وهي سلسلة من الحروب المضنية التي وقعت بين عرب الحجاز في الأشهر
الحرم اريققت في سبيلها دماء غزيرة يندى لها جبين الانسانية (٢)

" وكانت أيام الفجار خمس حروب في أربع سنين ، أولها يوم نخله
ولم يكن لواحد منهما الغلبة على صاحبه ، ثم يوم شمطه لهوازن على
كنانة وهو أعظم أيامهم ، ثم يوم العبلاء ، ثم يوم شرب ، وكان لكتانة
على هوازن ، ثم يوم الحريرة لهوازن على كنانة قال أبو عبيدة ، ثم تداعى
الناس الى السلم على ان يذروا الفضل (٣) ويتماهدوا ويتواثقون .

وذكر ابن هشام في السيرة النبوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضر
بعض أيام هذه الحروب ، وهو ابن أربع عشرة سنة أو خمس عشرة سنة ، قال
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبل على أعمامه في بعض هذه الحروب ،

(١) المرجع السابق ج ١ / ٥٥ / ٥٦ / ٥٧ - ناقلا عن - العقد الفريد ج ٢ /

٣١٤ / ٣١٣

(٢) اي ان يتصالحوا على ترك الزائد من عدد القتلى في فريق على الآخر دون
أن يطالبوا بديته .

(٣) حسن ابراهيم - تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج ١ / ٦١

أى يرد عليهم نبل عدوهم اذا رموهم بها . (١)
وبهذه اللحمة السريعة عن الحرب فى بلاد العرب ، يتضح انهم كانوا
قوما محاربين من الدرجة الأولى يحبون الحرب ويقتدحونها فى أشعارهم
ويمارسونها فى حياتهم ويجلسون ابطالها ويقدمونهم على غيرهم من الناس ،
ويلجئون اليها لانتزاع السيادة والتأثر للكرامة ، والحفاظ على الثروة
وزيادتها ، ومن هنا كانت حياتهم سلسه من الحروب ما تنتهى احداها
الا لتبدأ الاخرى ، شأنهم فى هذا شأن الأمم الأخرى التى سبق
ان ذكرت طرفا من منازعاتهم وهروبهم من أجل البقاء والسيادة والخلو .
ولهذا كله ، قد لا يكون من الاسراف فى القول ، اذا قلت : ان البشرية
لم تتمتع عبر اطوار التاريخ بالامن والاستقرار المبنى على السلام العادل
الا فى فترات محدودة لا تذكر فى عمر الزمان المديد .

(١) ابن هشام - السيرة النبوية ج ١ / ١٩٥ وما بعدها .

حسن ابراهيم - تاريخ الاسلام السياسي ج ١ / ٥٧ و ما بعدها -

نا قلا عن العقد الفريد ج ٣ / ٣٦٨ / ٣٦٩ / ٣٧١ / ٣٧٣

المبحث السابع =====

الحرب عند المسلمين -----

بحث محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم على فترة من
الرسول وفي وقت عمت فيه الفوضى وساد فيه التفكك والانحطاط ، وبالتالى
كثرت فيه المنازعات وتفاقت فيه التحديات والمظالم ، لا فى جزيرة
الحرب فحسب وانما على المستوى العالمى آنذاك . (١)
وكل هذا كان نتيجة حتمية لنسيان أو تناسي التعاليم السماوية من قبل
انسان ذلك العصر ، تلك التعاليم التى أنزلت لتهذيب سلوك الانسان
والرقي بطباعه وغرائزه الى المستوى اللائق به خليفة لله على هذا
الكوكب الأرضي .

وهنا يشاء الله سبحانه وتعالى برحمته ولطفه بعباده ان ينقذ الخالم من
نفسه فيضع حدا لاستمرار المظالم والتحديات ، باقامة دولة الاسلام عن
طريق أشرف خلقه وأزكاهم محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم .
وهكذا بدأ فجر الانسانية بارسال خيوط اشعته الصافية النقية من مكة
المكرمة حين أعلن الرسول الانسان ميلاد دين جديد فيه المقومات الكفيلة
بتبديد الظلام من النفوس التى عتم عليها ليل الظلم والحق والكراهية
والاستبداد ؛

وجاءت الخطوات العريضة فى هذا الاعلان لتقول : لا اله الا الله محمد رسول الله

(١) انظر : الصفحات التالية من هذه الرسالة ص ١٢٣ وما بعدها وص ١٣٣ وما
بعدها وص ٢٤٣ وما بعدها وص ١٤٥ وما بعدها .

لا معبود بحق الا الله (١) ، ايها الناس ان ربحكم واحد وارباكم واحد
الا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا أسود على
أحمر ، ولا أحمر على أسود الا بالتقوى (٢) انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق^(٣)

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشهد عند الله لا يموت عبد
يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله صدقا من قلبه ثم يسدد
الار سلك في الجنة : رواه أحمد وعند ابن ماجة بعضه ورجالـه
مؤثوقون . انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ج ١ / ٢٠

وعن ابى هريرة ، قال : كان معاذ بن جبل ردف رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما حق الله على العباد
قال معاذ : الله ورسوله أعلم ، قال : حقهم عليهم ، أن يعبدوه
ولا يشركوا به شيئا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : هل تدري
ما حق العباد على الله ، اذا عبدوه ولم يشركوا به شيئا ، قال
معاذ : الله ورسوله أعلم ، قال : حقهم عليه ان يدخلهم الجنة .
رواه البزار ورجالـه ثقات : انظر الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع
الفرائد ج ١ / ٥٠

(٢) هذا جزء من حديث طويل ، روى ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب
به في وسط أيام التشريق ، قال الهيثمي : رواه أحمد ورجالـه رجال
الصحيح .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفرائد : ج ٢ / ٢٦٦

(٣) هذا حديث : رواه البخارى في الأدب المفرد ، رقم ٢٧٣ ، وابن سعد في
الطبقات ج ١ / ١٩٢ ، والحاكم " ١١٣ / ٢ / " وأحمد ج ٢ / ٣١٨
وابن عساكر في تاريخ دمشق ج ٦ / ٢٦٧ / ١ من طريق ابن عجلان
ابن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا ، وهذا اسناد حسن ، وقال
الحاكم صحيح على شرط مسلم وقال ابن عبد البر هو حديث صحيح
متصل من وجوه صحاح عن أبي هريرة وغيره "

أنظر : الألباني - سلسلة الاحاديث الصحيحة ج ١ / ٧٥ حديث رقم

ارحموا ترحموا واغفروا يفر الله لكم (١) احب للناس ما تحب لنفسك (٢)

(١) هذا حديث رواه البخارى فى الأدب المفرد تحت رقم "٣٨٠" ،
وأحمد " ج / ٢ / ١٦٥ / ٢١٩ ، وعبد بن حميد فى المنتخب من
المسند " ١ / ٤٢ " عن حريز بن عثمان حدثنا حبان بن زيد عن
عبد الله بن عمرو مرفوعاً قال الالباني : " قلت : وهذا اسناد
صحيح رجاله كلهم ثقات وقال المنذرى فى الترغيب " ٣ / ١٥٥ ،
رواه أحمد باسناد جيد ، وكذا قال العراقى فى فيض القدير
للمناوى فيه : " وقال الهيثمى رجال أحمد رجال الصحيح غير
حبان بن زيد الشرعى ، وثقه ابن حبان ، ورواه الطبراني كذلك
أهـ والمصنف رمز لصحته وفيه ما ترى "

قال الالباني : " وليس فيه ما ينافي الصحة فان الجودة قد تجمعتها
وقد تنافيتها حينما يراى بها ما دونها وهو الحسن ، وليس هو المتحتم
هنا ، وحبان بن زيد وثقه أبو داود أيضا ، ولهذا قال الحافظ فى
التقريب ثقة من الثالثة اخطأ من زعم ان له صحبه " .

انظر : الالباني - سلسلة الاحاديث الصحيحة ج / ١ / ٢٤٧ / ٢٤٨
حديث رقم " ٤٨٢ " بشي من الاختصار والتصرف .

(٢) " هذا حديث رواه البخارى فى التاريخ الكبير " ٢ / ٤ / ٣١٧ / ٣١٥٥
وعبد ابن حميد فى المنتخب من المسند " ٢ / ٥٣ " وابن سعد " ٧ / ٤٢٨
والقطيعي " فى الجزء المعروف بالالف دينار " ٢ / ٢٩ " عن يسار عن
خالد بن عبد الله القسرى عن أبيه . .

قال الحاكم صحيح الاسناد ، ووافقه الذهبي .
وقد تكلم فى عقيدة القسرى ، الا أنه صدوق من الثقات كما ذكر ذلك
الذهبي وابن حبان ، واما أبوه فثقة أيضا كما ذكر ذلك ابن حبان
أيضا .

وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ، رواه عبد الله والطبراني فى الكبير والأوسط
بنحوه ورجاله ثقات . انظر : الالباني - سلسلة الأحاديث الصحيحة
ج / ١ / ١١٢ حديث رقم ٧٢ بشي من التصرف والاختصار ، وانظر :

الهيثمى مجمع الزوائد ومنبع الفرائد ج / ٨ / ١٨٦

خيركم خيركم لأهله . (١)

من هذا المنطلق المشرق الجميل بدأ رسول الانسانية الاعظم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بالدعوة لدين الله ، الذي كلف بتبليغه ، واستمر بالجهاد في سبيله هو ومن اتبعه بالحكمة والموعظة الحسنة ، مدة ثلاث عشرة سنة في مكة المكرمة لاقوا خلالها ألوانا رهيبية من الايذاء والحنث على أيدي جبابرة قريش وعتاتها ، كل ذلك ، والرسول عليه الصلاة والسلام هو ومن اتبعه صابرون ثابتون ، لا يعلنون الحرب على معسكر الشرك والالساد ، مكتفين في ذلك باستخدام الوسائل السلمية في عرض عقيدتهم متحطين في سبيل ذلك كل ضروب الاهانة والسخرية والتعذيب .

وتعتبر هذه المرحلة السلمية من جهاد المسلمين مرحلة تربية للنفس المسلمة في سبيل اعدادها لتحمل مسؤولية الحرب بالسيف في المراحل القادمة ، فالصبر على الايذاء ، ومقاولة الاساءة بالاحسان أسس في سبيل تهذيب النفس العربية من الانانية وتقديس الذات ، وأساليب لضبط النفس فلا تدفع لادنى مؤثر كما هي طبيعة العربي التي درج عليها .

(١) هذا حديث أخرجه الترمذى والدارمي وابن حبان عن محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقال الالباني : واسناده صحيح على شرط الشيخين " انظر : الالباني - سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ١ / ١٦٩ / ١٧٠ بشي من التصرف والاختصار .

ثم هي مرحلة أيضا لاستقطاب أكبر عدد ممكن من أهل مكة وغيرها للدخول في دين الاسلام ، ليكونوا النواة الأولى في سبيل اعداد جيش اسلامي قوى يواجه قوى الشرك والاحاد ، والمسلمون في هذه المرحلة . أفراد مستضعفون داخل مكة المكرمة ، فلز دخلوا في معركة مع طفاة مكة وجبايرتها والحال هذه لقضي عليهم في أقل من جوله واحدة ، فكان لا بد من الانتظار ليكثر عدد المسلمين وتكون لهم منحه تقف معهم وتساندهم . (١)

وبعد ان عم الايذاء والتسلط وبعد ان تزايد عدد المسلمين في مكة المكرمة كان لا بد حينئذ من مواجهة الظلم والاستبداد والاطاحة بقوى الشرك والضلال ، لا في سبيل الانتقام والتشفي من الظلمة واعوانهم وانما في سبيل رفع كلمة الله عاليا لتكون لها الهيمنة على الأرض فيسود بذلك العدل والنظام وتزهو الاخلاق والفضيلة ، وهذا لا يتحقق الا بايجاد ما يكفل حرية الدعوة .

ومن هنا كانت الهجرة الى المدينة المنورة البداية الصحيحة في الطريق الطويل طريق تحقيق الخايات والأهداف السامية .
وهنا يبدأ الجهاد في سبيل الله مرحلته الثانية ، فينشئ الرسول القائد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أول نواة لجيش اسلامي يقف فيه المسلمون صفا واحدا ، مهاجرون وانصار . (٢)

(١) سيد قطب - في ظلال القرآن الكريم ج ٢ / ١٥٦ وما بعدها من صفحات ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المغازي والشمايل والسيرج ١ / ١٢٢ وما بعدها من صفحات - ابن القيم - زاد المعاد ج ٢ / ٨١ / ٨٢ الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم ١٩٣ وما بعد من صفحات .
(٢) المراجع السابقة .

ومع بداية السنة الأولى للهجرة يبدأ الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم في بحث السرايا الاستكشافية لرصد تحركات اعداء الاسلام في مكة المكرمة والاشتباك معهم في معارك خفيفة ان لزم الأمر لأخذ بعض ما صادره عتادة قريش من أموال المسلمين في مكة المكرمة .

وكانت أول تلك السرايا ، سرية حمزة بن عبد المطلب في ثلاثين رجلا من المهاجرين ، ثم سرية عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بسبعين عبد مناف في ستين رجلا من المهاجرين ، ثم سرية سعد بن أبي وقاص في ستين رجلا كلهم من المهاجرين . (١)

الا أن أهم المعارك بين المسلمين وقوى الشرك في مكة المكرمة ، كانت في السنة الثانية للهجرة حيث التقى المسلمون الممسكران في موقعة بدر الكبرى . وكان عدد المسلمين في هذه الموقعة ثلاثمائة وبضع عشرة مقاتلا ، وكان عدد مشركي قريش تسعمائة وخمسين مقاتلا ومعهم خمسون فرسا . وعلى الرغم من عدم تكافؤ القوتين من حيث عدد المقاتلين وعدد هم ، الا أن النصر كان من نصيب الرسول الأعظم عليه أفضل الصلاة والتسليم هو ومن معه ، وفي هذه الموقعة قتل أكثر رؤساء الشرك من أهل مكة المكرمة . وتعتبر هذه المعركة من أهم المعارك في صدر الاسلام فهي أول معركة فاصلة بين التوحيد والشرك ، كسب الاسلام والمسلمون من خلالها مكاسب عديدة لعل من أهمها :

(١) ابن سيد الناس - عين الأثر في فنون المفاز والشماثل والسيرج ١/ ٢٦٨ وما بعدها من صفحات ، محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول / ٢٢١ وما بعدها من صفحات .

(٢) البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ج ٣/ ٣٦ وما بعدها من صفحات ، محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول / ٢٤٦

ارتفاع الروح المعنوية التي كان لها الأثر الكبير في اشتداد سواعد المسلمين حيث قوى بأسهم بعد هذه المعركة وعق أيمانهم وصفر شأن عدوهم في أنظارهم ، وبات المشركون في مكة أو في المدينة أو في غيرها من بلاد العرب يحسبون لأهل الاسلام حسابهم باعتبارهم قوة لا يستهان بها ما هذه بكثير من العرب الى الدخول في الاسلام بدون قتال فيما بعد . (١)

ولما احسست قريش بمدى فداحة الهزيمة التي منيت بها في بدر بدأت من الضروري عندها أن تأمل لذلك لتستعيد شيئاً من كرامتها أمام العرب والتاريخ ، فكانت موقعة أحد في السنة الثالثة من الهجرة النبوية الشريفة . وفي هذه الموقعة كان النصر من نصيب المسلمين في بادئ الأمر ، غير أن الدائرة دارت عليهم بعد ذلك لتفريط بعض المسلمين عني الله عنهم فسو ترك مواقعهم الاستراتيجية ، التي عنيتها لهم القيادة الاسلامية مع الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام والتسليم قد أمر بعدم تركها مهما كان الأمر ومهما كلف الى أن يأنذن هو بتركها .

وعلى الرغم من أن الدائرة قد دارت على المسلمين في هذه الموقعة ، إلا أنها كما يعتبرها بعض الكتاب نصر لا هزيمة وذلك لأن قريشا لم تحقق الهدف الذي من أجله خاضت هذه الموقعة ، وهو قتل الرسول عليه الصلاة والسلام والقضاء على دين الاسلام ودولته .

(١) ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المفازي والشماثل والسيرج / ١ / ٢٠

وما بعدها من صفحات - محمد فرج - المعقريّة العسكرية في غزوة بدر

الرسول / ٢٣٩ وما بعدها من صفحات ، البيهقي ، دلائل النبوةج / ٢ / ٢٠

٢٥ وما بعدها من صفحات . ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير المصطفى

ج / ٢ / ٨٥ وما بعدها من صفحات .

وحيث لم تستطع قريش القضاء على الاسلام ولا على رسوله ولا على دولته
فلا نصر لهم ولا هزيمة للاسلام .

هذا بالاضافة الى أن الدروس التي استفادها المسلمون من هذه المعركة
أغلى وأجل مما فقدوه والمبرة في أى عمل بنتائجها . (١)

ومن هنا استمر الاسلام في عصر النبوة يجاهد الكفر والظفیان والجور ليصح
مسار الحياة بعد أن عبث به العابثون ، فكان لقاءه مع اعداء الفضيلة
في عدد من الغزوات ، في غزوة بني النضير ، وفي غزوة الخندق وبني قريظة
وبني المصطلق ثم في غزوة مؤتة وخيبر ثم في فتح مكة ثم في غزوة حنين
والطائف وتبوك .

وكان الاسلام والمسلمون في جميع هذه الغزوات المنتصرين دائما على الرغم
من قلة عددهم وعدد هم (٢)

ولم يتوقف الاسلام والمسلمون عند هذا الحد من جهادهم ، فبعد أن اختار
الله نبيه فرفعه الى الرفيق الأعلى واصل المسلمون من بعده عليه أفضل
الصلاة وأتم التسليم جهادهم ، فكانت حروب الردة التي خاضها أبو بكر
الصديق بكل عزم وثبات حتى رد مرتدى العرب الى صوابهم فعادت رؤية

(١) محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول / ٣٣٥ وما بعدها من
صفحات ، ابن القيم ، زاد المعاد في هدى خير العباد ج / ٢ / ٩١ وما
بعدها من صفحات . الراميني - الجهاد في الاسلام / ٤٦ وما بعدها
من صفحات ، الخطيب - الحرب والسلام في الاسلام / ١٠٩ وما بعدها
من صفحات ، ابن سيد الناس - عيون الأثر ج / ٢ / ٥ وما بعدها من صفحات

(٢) محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول / ٣٧٧ وما بعدها من
صفحات ، ابن سيد الناس ، عيون الأثر في فنون المفازي والشماثل والسير
ج / ٢ / ٥٢ وما بعدها من صفحات .

لا اله الا الله مصرة أخرى لترفرق على ربوع الدولة الاسلامية من أقصاها الى أقصاها .

ولم يكف الصديق رضي الله عنه بهذا ، بل بدأ بعد ذلك في غزو بلاد الفرس والروم ، فأنفذ خالد بن الوليد الى الحيرة ، واذن في الناس - بالجهد في ارجاء الجزيرة وبعث بهم الى بلاد الشام (١) ويأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليتم ما بدأه الصديق ، ويكون له ذلك فتفتح على يديه بلاد العراق وفارس وفلسطين والشام ومصر. (٢) وفي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ، كان للمسلمين فتح برقة وطرابلس وأفريقية ، وانتصروا على الروم انتصارا ساحقا ، في موقعة ذات السوارى ، وفي عهده أيضا قاتل المسلمون بلاد النوبة قتالا شديدا الا أنهم لم يتمكنوا من فتحها ، فهادنوا أهلها وعقدوا معهم صلحا. (٣) ويستمر المسلمون في جهادهم لاقامة حكم الله على أرضه في العصر الأموي ، حيث أتموا فتح أفريقية وبلاد السند وجزيرة رودس وبعض الجزر اليونانية وبخارى وسمرقند .

-
- (١) شكرى فيصل - حركة الفتح الاسلامي / ٣٠ وما بعدها من صفحات ، سهل زكار ، تاريخ العرب والاسلام / ٧٠ وما بعدها من صفحات .
- (٢) سهيل زكار - تاريخ العرب والاسلام / ٧٢ وما بعدها من صفحات ، شكرى فيصل - حركة الفتح الاسلامي في القرن الاول / ٣٨ وما بعدها من صفحات .

- (٣) حسن ابراهيم - تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج ١ / ١ / ٢٥٨ وما بعدها من صفحات .

وحاولوا فتح القسطنطينية الا انها استعصت عليهم لمئات أسوارها ومنعة موقعها وفتك النار الاغريقية بسفن المسلمين ، ولقد صمدت القسطنطينية ، اما المسلمين عدة قرون من الزمن ، الى أن سقطت في الأخير على يد السلطان العثماني العظيم محمد الفاتح رضي الله عنه وجزاه عن الاسلام والمسلمين خيرا كثيرا .

وفي عهد الأمويين أيضا فتح المسلمون بلاد ما وراء النهر والاندلس وحاولوا فتح بلاد الصين (١)

وفي العصر العباسي تمكن المسلمون من فتح حصن سماليو ، وطرسوس ، وتوغلوا في بلاد البيزنطيين بعد أن نقضت ملكتهم "ايرني" العهد ، حتى وصلوا البسفور مما اضطر الملكة أن تطلب الصلح مرة أخرى لمدة ثلاث سنوات على ان تدفع جزية سنوية تقدر بتسعين الف دينار . وفي هذا العصر أيضا استطاع الرشيد رحمه الله ان يتغلب على "نقفور" الامبراطور البيزنطي ، الذي ثار على الامبراطوره - ايرني - ونقض عهد العباسيين الذي سبق ان أبرمته الامبراطورة معهم .

وفيه تمكن المسلمون من فتح عدة حصون في آسيا الصغرى كما تمكنوا من فتح عمورية وكانت من المع فتوحاتهم وآخرها على وجه العموم . (٢)

(١) سهيل زاكار - تاريخ الحرب والاسلام - ١٨٥ وما بعدها من صفحات ، حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ج ١ / ٢٧٩ وما بعدها من صفحات - ٣٠٠ وما بعدها من صفحات .

(٢) المرجعين السابقين - تاريخ العرب قبل الاسلام - ٣١١ وما بعدها - وتاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج ٢ / ٩٨ وما بعدها من صفحات - و ٢٤٢ وما بعدها من صفحات .

هذه بعض فتوحات المسلمين في سبيل إقامة حكم الاسلام على هذه الأرض
ليتخلص الانسان من الجور والظلم والاستبداد وينعم بالأمن والاستقرار
والرفاهية تحت عدالة الاسلام .

ولقد بقي ان أشير في هذه المجالة الى أن المسلمين خاضوا عبر تاريخهم
الطويل حروبا كثيرة كانت مثالا رائعا لما يسمى بالحرب الفاضلة .

ولقد كان رسول الانسانية الأعظم محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم
التسليم هو القدوة والمثال الأعلى لهم في هذا المجال وغيره ، فهو الذي
علمهم كيف يكونوا مجاهدين فضلاء في حربهم بما خلفه لهم من سيرة عطرة ،
في حربه مع اعدائه ، وبما أوصاهم به عند لقاء العدو من وصايا ذات طابع
مؤغل في الانسانية الفاضلة .

والأمثلة على ذلك كثيرة ولو أردت تتبعها لطال بي المقام ولأحتجت لتسويد
آلاف الصفحات غير أن ما لا يدرك كله لا يترك جله ، ففي موقعة بدر الكبرى
مثلا يعلم الرسول الأعظم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم الامة كيف يحافظ الانسان
على كرامة الانسان فلا يستبيح منه أكثر من دمه لاقامة حكم الله على أرضه ، دون
أن يتجاوز في الانتقام فيمثل بالجنث أو أن يتركها نهبا للطيور الجارحة
والذئاب الجائعة .

فها هو عليه الصلاة والسلام يأمر بعد انتهاء المعركة في بدر أن تجمع جثث
الاعداء في ساحة القتال لتلقى في بئر مهجورة بالجوار " الا امية بن خلف لا امر
خارج عن ارادة المسلمين فقد انتفخ في درعه وملأها فلما حركوه تزايل لحمه ومع

ذلك لم يتركوه في العراء بل القوا عليه ما يخفيه من التراب والحجارة (١)
ومع اسرى بدر كان الرسول صلى الله عليه وسلم انسانا كريما فاضلا يرتفع عن
صفائح النفوس فلا يحقد ولا يتشفي ، وانما يقف في أصحابه ليقول : " استوصوا
بالأسرى خيرا "

وينفذ الاصحاب ما أمر به الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولا أجدر منهم في تنفيذ
أوامره عليه السلام فيستوصون بالأسرى خيرا حتى بلغ بهم الأمر ان يفضلوهم
في المطعم على أنفسهم فيقدمون لهم الخبز ويتركون لأنفسهم حشف التمر ،
كما يروى ذلك أحد الأسرى ، ويدعى أبو عزيير بن عمير والحق صا
شهدت به الأعداء . (٢)

ويأبى الرسول الأعظم عليه السلام الا التسامي في مدارج الانسانية الراقية
فلا يفالئ في فداء الأسرى بعد موقعة بدر الكبرى ، بل يذهب الى أبعد من
ذلك فيمن على البعض منهم بدون فداء لعدم قدرتهم على ذلك كوهيب
ابن عمير وأبى عزة عمرو الجمحي وغيرهم . (٣)

(١) البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ج/٣/ ١١٧ -

محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول / ٣١٢ ، ٣١٣

(٢) ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المفازي والشمائل والسيئر

ج/١/ ٣١٨/ ٣١٩ ، محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول

/ ٣١٣

(٣) محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول / ٣١٣/ ٣١٤ ،

البيهقي - دلائل النبوة ، ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ج/٣/

وفى موقعة أحد يقتل المشركون حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، أدنى قرابة واحبهم الى قلبه ، ولا يكتفون بقتله بل يقف أبوسفيان ليضربه بالرمح فى شذقه بعد أن استشهد ويقول ذقه " عقق " وهو الرجل الذى لو كان حيا لم يجرؤ أبوسفيان على الوقوف امامه لحظة واحدة .

ويتمادى المشركون فى الخروج عن الآداب الفاضلة فتأتى هند بنت عتبة زوج أبى سفيان لجثمان حمزة رضي الله عنه " فتبقر بطنه وتخرج كبده وتلوكها وتجذع أنفه وأذنيه وتجعل منها قلائد فى عنقها . (١) وأمام هذا الطغيان المجنون يجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقولوا له : لئن أظفرك الله بهم يوما من الدهر لتمثلن بهم مثلة لم يمثلها أحد من العرب " (٢)

(١) ابن سيد الناس - عيون الأثر فى فنون المفازى والشمائل والسير ج/٢/١٦/٢٦ ، البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ج/٣/٢٨٦ وما بعدها من صفحات .

محمد فرج - المبقرية العسكرية فى غزوات الرسول / ٤٠٣ / ٤٠٤ .

(٢) أخرجه البيهقي عن ابن اسحاق قال حدثنى بريدة بن سفيان عن محمد بن كعب القرطبي

انظر : دلائل النبوة للبيهقي ج/٣/٢٨٦ وما بعدها من صفحات .

وتدرك الرسول الأعظم العاطفة البشرية وهو يشاهد أعز الناس لديه
وقد انتهك جثمانه وابتاحت كرامته فيقول : " لئن أظفرنني الله تعالى
بقريش في موطن من المواطن لا مثلن بسبعين منهم مكانك . " (١)
الا ان الله أبى ان ينزل رسوله الأعظم الى مستوى الدرك الذى تدني
اليه المشركون فحبب اليه العفو عن ذلك ليظل مثالا عاليا للرحمة
والتسامح والعفو والجلود والكرم ، ومثالا ساميا لسائر الاخلاق الفاضلة
فقد أخرج البيهقي رحمه الله عن أبي هريرة : ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقف على حمزة بن عبدالمطلب حين استشهد وقد مثل به
فنظر الى شيء لم ينظر الى شيء قط كان أوجع لقلبه ، فقال : رحمة
الله عليك فقد كنت وصولا للرحم فعولا للخيرات ولولا حزن من بعدك
عليك لسرني أن أدعك حتى تحشر من أفواه شتى ثم حلف بالله مع ذلك
لا مثلن بسبعين منهم مكانك ، فنزل جبريل عليه السلام والنبى واقف بعد
بخواتيم سورة النحل ((وان عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به)) الى آخر
السورة .

فصبر النبي صلى الله عليه وسلم وكفر عن يمينه وامسك عما أراد . " (٢)

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة بأسانيد منها : أخبرنا عمر بن عبد العزيز
ابن قتادة قال أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسن السراج قال حدثنا
مطين قال حدثنا يحيى بن عبد الحميد قال حدثنا قيس عن ابن أبي ليلى
عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس .

انظر : دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي ج ٣ / ٢٨٨ ،
وما بعدها من صفحات .

(٢) هذا الحديث أخرجه البيهقي رحمه الله في دلائل النبوة ، قال : أخبرنا
أبو الحسين بن بشران قال أخبرنا اسماعيل ابن محمد الصفار قال حدثنا
عباس بن محمد بن حاتم قال حدثنا عبد العزيز بن السرى قال حدثنا صالح
المرى عن سليمان التميمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة رضى الله عنه .
انظر : دلائل النبوة للبيهقي ج ٣ / ٢٨٨

ومن هنا دعا الرسول عليه الصلاة والسلام أصحابه الى العفو والتجاوز عما فعله المشركون من تعديات ونهى عن المثلة في نفس الوقت ، حيث روى عبد الله بن يزيد رضي الله عنه ، أن النبي عليه الصلاة والسلام " نهى عن المثلة والنهبي " . (١)

ويسرهن المسلمون في موقعة أحد أيضا على ان هربهم مع اعدائهم لا يمكن ان تكون الا حربا فاضلة تظللها الرحمة وتكتنفها الشفقة ، ففي الوقت الذي لا يتورع المشركون عن قتل المستضعفين من الناس كالنساء والشيخ والأطفال يقف أبودجانة رضي الله عنه بعد الموقعة ليقول : " رأيت انسانا يحمي الناس يوحد الحرب ويشيرها فعمدت اليه فلما حملت عليه السيف ولول فعلمت انه امرأة ، فأكرمت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اضرب به امرأة " . (٢)

هذا في الوقت الذي يواجه فيه ابن قمئة من معسكر الشرك ام عمار رضي الله عنها ، أثناء معركة أحد ليضربها بالسيف وهي عزلاء من السلاح ، فيصيبها بجرح له غور ، بينما يحتفي هو داخل د روعه وعتاده .

كما يواجه الحباب بن العرفة ام أيمن رضي الله عنها وهي تسقي الجرحى فيرميها بسهم فيصيبها فتقع على الأرض فتتكشف عورتها فيضحك ويستفرك في الضحك فيتألم الرسول من ذلك ، ويعطى سمد بن ابي وقاص سهمًا ليقنطد من الحباب فيرميه به فيقع السهم في نحره ، فيسقط مستلقيا وقد بدت عورته .

(١) ابن سيد الناس - عيون الاثر في معرفة المفازي والشماثل والسيرج ١٦/٢ محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول ٤٠٥/٤٠٦

(٢) المرجع السابق ٤٠٥/

فيقول عليه السلام ضاحكاً : " استغاد لها سعد . " (١)

ويبقى الفارق بين الصورتين كالفارق بين الحق والباطل وبين الفضيلة والرديلة ، ففارق بين ان يعتدى رجل قوى على امرأة ضعيفة عفيفة بالقتل وانتهاك الحرمه بكشف العورة ونحو ذلك وبين رجل يثأر لها فيقتص من المعتدى غير ان اقتصاصه من رجل يماثله جلدا واستعدادا . وهكذا يستمر المسلمون عبر رحلة التاريخ الطويلة مثالا رائعا للفرق بخلق الله على ارضه ، وما ذاك الا لأنهم قوم لا يريدون من حروبهم الطوفان في الأرض وأهانة الآخرين وانزالهم وانما يسمعون دائما ليتحقق للانسان خيرا الدنيا والآخرة .

ومن كان هذا شأنه فلا حقد لديه ولا طغيان ولا تجبر ، وكان يسودى ان أزيد في سرد الأمثلة التي تبرهن على المستوى الرفيع لخلق المسلمين في الحرب ، غير ان المجال أضيق من ان يسمح بذلك والا ، فان للمسلمين مواقف كثيرة جدا في حروبهم لا يملك العالم أمام انسانيتها الا ان يحنى لها الجبين اجلالا وتعظيما ولقد شهد بذلك الاعداء قبل الاعداء ولا عبرة بالحاقدين الذين يزورون التاريخ ويشوهون الصورة الجميلة التي حفرها الاسلام في جدار الزمن .

(١) ابن سيد الناس - عيون الاثر ج ٢/ ٢١ ، محمد فرج - المبقرية العسكرية في غزوات الرسول عليه الصلاة والسلام - ٤٠٥

المبحث الثامن =====

الحرب فى العصر الحديث -----

تأخذ الحرب فى العصر الحديث طابعا مختلفا عما كانت عليه فى
العصور السابقة وبخاصة من الناهيتين الآلية والعملية ، ان قد توصل
الفكر البشرى الى وسائل للحرب جديدة تفوق ما عليه فى السابق
بمراحل عديدة وبالتالى أدى هذا التفوق المدهش الى التقدم المهول من
الناحية العملية فأصبحت الحرب أشد ضراوة وأقدر على الفتك والتدمير
منها فى السابق .^(١)

الا ان الميل الى الحرب فى حل أكثر المنازعات بين البشر ظل الشيء
الوحيد الذى يمثل قاسما مشتركا بين انسان هذا العصر وانسان الأجيال
السابقة عبر حقب التاريخ فى رحلته الطويلة .
وعلى الرغم من ان انسان العصر الحديث يدعى التمدن والتحضّر غير
أن مثل هذا الادعاء سرعان ما ينهار أمام ما نسمعه ونشاهده من حروب
التوسع والاستعمار والانتقام والتشفي التى يصير على ممارستها ضاربا بالأعراف
والقوانين الدولية عرض الحائط فى أغلب الاحيان .

وكما لم يستطع العالم فى هذا العصر ان يستغنى عن الحرب فى حل
المنازعات ، لم يستطع أيضا أن يحد ما يمارس فيها من وحشية وهمجية تتدنى

(١) عمر الديراوى - الحرب العالمية الأولى - عرض مصور " ١١ وما بعدها من
صفحات لويس - ل - شنايدر - العالم فى القرن العشرين / ٥ وما بعدها من
صفحات .

بإنسانية الانسان الى مستوى لا يليق به كمخلوق متميز عن سائر
المخلوقات على هذه الأرض .

ولقد كان من أقسى حروب العصر الحديث التي ابيحت فيها المحارم
وانتهكت فيها كرامة الانسان وعم فيها البلاء والدمار ، فلم ترهم الاطفال
ولم ترق للشيوخ والنساء ولم تحترم الأماكن المقدسة ودور العلم والعبادة ،
تلك الحرب التي تسمى بالحرب العالمية الأولى والتي وقعت في أوائل

هذا القرن الميلادي ما بين عامي ١٩١٤ م وحتى عام ١٩١٨ م (١)

وكان من أهم أسبابها المباشرة اغتيال " الارشيدوق فرديناند " الوارث
لعرش النمسا من قبل بعض الشباب البوسنيين حينما كان في زيارة
سيرا جيفو عاصمة " البوسنة "

وذلك بمساعدة الدولة الصربية ، حيث كان الصرب يرون في " الارشيدوق "
غاضبا لأرض البوسنة باعتبارها أرضا صربية ، وكانوا يرون في زيارته لها
لحضور المناسبات التي ستقام على حدود صربيا نوعا من التحدي للقومية
الصربية ، خاصة وان الزيارة جاءت في اليوم الذي يوافق الاحتفال
بالعيد القومي لصربيا .

وعلى الرغم من ان النمسا لم يكن لديها الدليل الكافي على اشتراك صربيا
في عطية اغتيال " الارشيدوق " الا انها اعتبرتها مسؤلة عنه .

(١) عمر الديراوي - الحرب العالمية الأولى - عرض منصور " ١١ وما بعدها من
صفحات ، لويس - ل شنايدر - العالم في القرن العشرين / ٤٥ وما
بعدها من صفحات .

ومن هنا تطورت الاحداث فكانت الشرارة الأولى للحرب العالمية الأولى حينما ارسلت النمسا انذاراً الى صربيا لم يوافق الصرب الا على بعض بنوده ، فقامت الحرب وكان المتحاربون في البداية فريقين " النمسا " و " صربيا " ثم انضمت الى النمسا المانيا وتلتها تركيا ، وانضم الى صربيا روسيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا . (١)

واستمرت الحرب أربع سنوات ، وقد شارك فيها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ضد المانيا والنمسا كما ساهم فيها أكثر دول العالم فكانت قبل نهايتها حرباً عالمية شاملة جرت الدمار والخراب على أكثر دول العالم فراح ضحيتها ما يقارب عشرة ملايين نسمة منهم الاطفال والشيوخ والنساء .

هذا بالإضافة الى ما منيت به الانسانية من مجموعات هائلة من المشوهين والعجزة علاوة على ما أصيب به العالم آنذاك من كوارث مادية أنتت على الأخضر واليابس فزخرت المدن بالمشردين والعاطلين وكثرت مآسي الجوع والحرمان . (٢)

ولقد كان من المنتظر من انسان هذا العصر ان يعي بعد الحرب العالمية الأولى ان حروب الاستعلاء والتجبر وحروب المطامع الاقتصادية وحروب

(١) المرجعين السابقين - نفس الصفحات -

وانظر هـ - ١ - ل - قشر - تاريخ أوروبا في العصر الحديث / ٤٨١ وما بعدها من صفحات .

(٢) الأزدي - معاملة الاسير في ضوء الكتاب والسنة - الهامش - ٢٣ خطاب - الرسول القائد / ١٤

التشفي والانتقام ، لا تأتي دائما الا بالدمار والخراب لدول العالم
وشعوبه ، ولا تقوم الا لشرع البؤس والحرمان .

لهذا كان من المتوقع ان يحمل قادة العالم الحديث الذى يدعى
التحضر والتمدن والرقى فى مدارج الانسانية على تجنب شعوبهم امثال
هذه الحروب وويلاتها .

ولكن الأسف يزداد عندما نرى أن انسان هذا العصر ينسى أو يتناسى
ما منيت به الانسانية فى الحرب العالمية الأولى وما سبقتها من حروب
فلا يعمل من التدابير ما يحد من امثال هذه الممارسات التى يخجل
منها كل انسان متحضر .

ففى الوقت الذى لم تنزل فيه أكثر جراحات الحرب العالمية الأولى
دامية مؤلمة يجر العالم المتمدن نفسه الى حرب عالمية ثانية هي أشد
هولا وأكثر رعبا من سابقتها .

ولقد كان من أهم أسباب هذه الحرب ، الخلاف الذى نشب بين
" المانيا وبولونيا " حول الممر " البولوني " الذى يصل " بروسيا الشرقية
الالمانية " بالمانيا الام فى الحرب . (١)

وقد أدى هذا الخلاف فيما بعد الى اعلان " المانيا " الحرب على "بولونيا"
حين - انطلقت قوات " هتلر " صباح اليوم الأول من ايلول سنة ١٩٣٩م ،
ترسل قنابلها وتملأ سماء " بولونيا " بطائراتها المطاردة والقاذفه .

(١) الاوند - الحرب العالمية الثانية / ٢١ وما بعدها من صفحات .

وهكذا بدأت الحرب ضيقة ثم لم تلبث أن اتسعت بسرعة البرق
فى اليوم الثالث من شهر ايلول ، لتصبح حربا عالية شاملة . (١)
ولقد استمرت هذه الحرب حوالى ست سنوات عاش العالم خلالها أيا ما
دامية رهينة ، ويكفى فى تصور مدى ما منيت به البشرية من جراء هذه
الحرب ان نعلم ان ١٧ مليون من الجنود ، و ١٨ مليون من المدنيين
قد قتلوا خلال هذه الحرب الضروس . (٢)

ويقول الخبراء : " ان النفقات العسكرية وحدها بلغت " ١١٠٠ " مليا ر
دولار ، أما الخسائر التى سببتها الحرب فقد بلغت " ٢١٠٠ " مليار دولار " .
يضاف الى ذلك المدن المخربة والأراضي المحروقة والحقول المغمورة بالمياه
والمصانع والمناجم التى توقفت العمل فيها ثم قطعان الماشية التى تمزقت
وتبددت " (٣)

ولعل من افزع الكوارث التى منيت بها الانسانية فى هذه الحرب
اختراع أمريكا للقنبلة الذرية التى جربتها مرة فى صحراء " نيوميكسيكو " .
ومرتين على رؤس البشر فى مدينتى " هيروشيما " و " نجازاكي " اليابانيتين .
ومن أدق ما وصف به هول القنبلة الذرية الأولى ما جاء على لسان أحد
اليابانيين حيث قال :

-
- (١) لاوند - الحرب العالمية الثانية / ١٤ وما بعدها من صفحات .
(٢) المرجع السابق / ٥٨٤ - الفار - اسرى الحرب - دراسة فقهية وتطبيقية
فى نطاق القانون الدولى العام والشريعة الاسلامية - " الهامش " ٤٨
العسلى - العرب والحضارة / ٢٦
(٣) لاوند - الحرب العالمية الثانية / ٥٨٤

" وفجأة ظهر في السماء ضياء ودى باهت اللون شديد جدا يرافقه اهتزاز غير طبيعي ثم لحقت به مباشرة موجة من الحرارة الخانقة ورياح عاصفة كانت تجتاح كل ما تجده امامها .

وفي ثوان قليلة اعترق آلاف من الناس الذين كانوا يسيرون في الشوارع أو يجلسون في الحدائق العامة القائمة في وسط المدينة ، كـيـرون قتلوا بالحرارة الهائلة التي انتشرت في كل مكان وآخرون كانوا يبقون فوق الأرض صارخين من الألم وقد انتشرت في اجسادهم حروق مميتة ، كل ما كان قائما فوق منطقة الانفجار ، جدران ، منازل ، مصانع ، وأبنية أخرى قد أبيدت اباداة تامة واندفع فتات هذه الأشياء نحو القضا في دوامة رهيبية ، الحافلات الكهربائية انتزعت من خطوطها الحديدية وانقضت كما لو أنها فقدت توازنها وتماسكها ، القطارات ارتفعت هي بدورها وكأنها مجموعة من لعب الأطفال ، الخيول والكلاب والماشية أصابها ما أصاب البشر .

كل ما كان من الاحياء قد فقد حياته في وضع مؤلم يعز على الوصف . واختفت الاشجار في اللهب وفقدت شتلات الارز خضرتها واهترق المشب الأخضر كما يهترق القش اليابس .

أما ما وراء منطقة الموت ، فقد انهارت المنازل وأصبحت أكواما من الألواح الخشبية والقرميد والأعمدة الحجرية ، لقد انهار كل شيء كما تنهار بيوت الكرتون فور دائرة قطرها " . (كلم " .

أما الذين كتبت لهم النجاة من الموت فقد وجدوا أنفسهم محاطين من اللهب أما الأفراد القليلون الذين استطاعوا اللجوء الى مخبأ من المخابئ

فقد ماتوا بعد عشرين أو ثلاثين يوما من الألم بتأثير اشعاعات
" غاما " المميتة .

وفي المساء بدأت النيران تنخفض ثم ماتت ، إذ لم يعد هناك شيء تأكله
هذه النيران ، لقد انتقلت هيروشيما الى العدم . (١)
ويقول رجال الاحصاء ، ان عدد الذين ماتوا بالقنبلة الذرية في "هيروشيما"
وحدها ، حوالي ٢٤٠ ألف انسان ، هذا عدا الجرحى والمشوهين
في اجسادهم ، والمصابين في عقولهم .

واما في " نجازاكي " فيقدر عدد القتلى بـ ٧٣٨٨٤ قتيل و ٦٠ ألف
جريح . (٢)

وهكذا ضربت أمريكا المثل في الوحشية والاستهتار بأرواح الأبرياء .
الا ان المانيا لم تكن بأقل منها في هذا المجال ، والأمثلة على ذلك
كثيرة لعل من أدلها حصار المانيا " لننفراد " في ٣٠ آب ١٩٤١ ،
والذي يوصف بأنه أطول حصار في العصر الحديث حيث استمر ٢٩
شهرا راح ضحيته " ٩٠٠ ألف نسمة .

حيث تكالفت على هذه المدينة المجاعات والأوبئة فكانت الوفيات تقدر
في أكثر الأيام بأربعة آلاف شخص يوميا ، وفي شهر كانون الأول وحده
بلغت الوفيات " ٥٢ ألف نسمة .

(١) لاوند - الحرب العالمية الثانية / ٥٨٠ / ٥٨١

(٢) الازدي - محاملة الأسير في ضوء الكتاب والسنة / ٢٦

لاوند - الحرب العالمية الثانية / ٥٨٢

وفي ١٤ أيلول أصدر " الهرهتر " رئيس ألمانيا آنذاك أمرا يقضي بتدمير هذه المدينة تدميرا شاملا حيث قال : " أننا في هذه الحرب المصرية لا نملك أى مبرر للحفاظ حتى على قسم من سكان هذه المدينة" (١) وفي سنة ١٩٤٥ م - انتهت الحرب العالمية الثانية باستسلام اليابان الا أن الحرب لم تكد تنتهي حتى ظهرت على السطح آثارها المؤلمة ، حيث انتشرت المجاعة وتفاقم الوباء في كل من آسيا وأوروبا . هذا علاوة على ما منيت به البشرية آنذاك من (ملايين المشردين الذين فقدوا أنفسهم بفقدانهم لأعمالهم وبيوتهم وأقاربهم ، وملايين أخرى من الجرحى والمشوهين ، كان عليهم أن يكافحوا طويلا ليحيوا حياة عادية ، ولو في الظاهر على الأقل ، ثم ملايين من المقاتلين عادوا الى بلادهم سالمين ولكنهم شحروا أنهم قد أصبحوا في عالم غريب عنهم لا تربطهم به أى رابطة .

والمؤلم ان البشرية ظلت في غيها فلم تتعلم من هذه الحرب المزدروس - لمن الحرب ما لم تكن في سبيل الله لاعلاء كلمته على هذه الأرض فلا تأتى غالبا الا بالدمار والخراب وفساد الأحوال - ومن هنا تعرضت البشرية بعد الحرب العالمية الثانية لسلسلة من الفواجع الرهيبة في كل ميدان من الأرض وعلى كل مستوى من المستويات .

لقد فرضت حدود جديدة لأكثر الشعوب وظهرت تناقضات عنيفة بين معسكرات مختلفة وانفجرت حروب محلية سببت الكوارث والالام وصنعت

(١) الأزدي - معاملة الأسير في ضوء الميثاق وللسنة ٢٧ - رسالة ماجستير -

سلسلة من المآسي ، كانت حرب كوريا التي ذهب ضحيتها مئات الألوف وما يدرينا ان تكون هذه المئات من الألوف قد بلغت الملايين من المدنيين والحسكاريين ، وكانت حرب الهند الصينية ثم فيتنام الجنوبية ، وسلسلة من الثورات القومية مثل ثورة الجزائر التي ذهب ضحيتها مليون من الرجال والنساء بين أفراد الشعب الجزائري وحده بالإضافة الى عشرات الألوف من جنود الاستعمار الفرنسي .

ثم كانت حرب بورسميد التي فضحت طغيان الاستعمار وكشفت عن مخططاته ، وبين هذه الحروب وتلك كانت الكارثة الفلسطينية التي شردت مليوناً من أبناء فلسطين ، وقتلت عشرات الألوف من الأبرياء أو أصابتهم بجراح ، ولا تزال المشكلة قائمة يذهب ضحيتها في كل يوم مئات من البشر. ولا يغيب عن البال ما حدث ويحدث في لبنان هذه الأيام من مآسي عن جراء القضية الفلسطينية وما حدث ويحدث في العراق وإيران من فواجع مريعة يشيب لها الولدان ، وما يحدث للأقليات الإسلامية في العالم من قهر واستبداد وعنث .

ومن وراء هذا كله تهدو لنا خسائر معنوية أخرى ، الخسائر التي تبرز في الأعصاب المتعبة والقلق المضي والذعر المستمر من الحروب الباردة التي استمرت سنوات عديدة ووضعت العالم كله امام هاوية حرب نووية مدمرة. (١) هذه لمحة موجزة عن الحرب في العصر الحديث ، وهي على الرغم من ايجازها توصلنا الى قناعة تامة بأن الانسان لن يستطيع أن يرتقي بالحرب الى مستوى

(١) لاوند - الحرب العالمية الثانية / ٥٧٩ وما بعدها من صفحات .

الأخلاق الفاضلة ، ما لم تكن له مبادئ وآداب عالية ينظر اليها على أساس انها جزء من دين يؤمن به ويحمل نفسه على تطبيقه .
ولقد استطاع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تحقيق مثل هذا وعلى رأسهم الرسول الأعظم محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .
كما استطاع الصادقون من اتباعه ان يمشوا على نفس الخط ليسجل لهم التاريخ حروبا فاضلة ترتفع عن الرذائل لتعلوا بانسانية الانسان الى المستوى اللائق بها .

أما المبادئ والآداب التي تبرم عبر مواثيق دولية سراء في عصرنا هذا أو في العصور السابقة فلم تستطع في أغلب الأحيان ان تخلق حروبا فاضلة يلتزم فيها بتلك المبادئ والقيم ، وتاريخ الحرب -

الحديث والقديم خير شاهد على هذا .

والله من وراء القصد والهادى الى سواه السبيل .

المبحث التاسع

=====

هل الحرب أمر طبيعي في البشر

أم أنها ظاهرة اجتماعية

تبين من اللوحة الموجزة التي ذكرتها عن تاريخ الحرب ان الحرب بين
البشر قديمة قدم الانسان على هذا الكوكب الأرضي ، ان لم تمر حقبة
من حقبة الزمان ، الا ويعد ثنا مؤرخوها عن اعداد كبيرة من الحروب التي
خاضها الانسان .

فهل يعني هذا ان اللجوء الى الحرب للوصول الى الغايات والمآرب
وصف طبيعي في البشر عجلوا عليه فلا ينفك عنهم أم ان اللجوء اليها
مجرد ظاهرة اجتماعية يمكن القضاء عليها كما يمكن القضاء على بعض
الظواهر السيئة في المجتمع .

الواقع ان بعض علماء الاجتماع كالعلامة ابن خلدون مؤسس قواعد هذا
العلم يرى ان الحرب أمر طبيعي في البشر وفي هذا يقول رحمه الله :
" ان الحرب وأنواع المقاتلة لم تنزل واقعة في الخليقة منذ براها الله
وأصلها ارادة انتقام بعض البشر من بعض ويتمصب لكل منها أهـل
عصبية ، فاذا شامروا لذلك وتوافقت الطائفتان احداها تطلب الانتقام
والأخرى تدافع كانت الحرب ، وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه امة
ولا جيل وسبب هذا الانتقام في الأكثر ، اما غيره أو منافسة واما عدوان ،
واما غضب لله ولدينه ، واما غضب للملك وسعي في تمهيد " (١)

وقد أبد الشيخ رشيد رضا هذا الرأي حيث وصف الحرب بأنها سنة
من سنن الاجتماع البشري (١)
كما ذهب اليه الشيخ محمد الخضر حسين (٢) والاسنان أحمد نار (٣)
ويذكر الدكتور وهبة الزهيلي : ان من يرى هذا الرأي يستدفي
ذلك الى قوله تعالى : ((ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
الأرض)) (٤)

وقوله تعالى : ((وقتلنا اهل بطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر
ومتاع الى حين)) (٥)

ومما يستأنس به في تأييد هذا الاتجاه ان علماء النفس يرون : ان
المقاتلة غريزة متأصلة في النفس الانسانية ويفغى هذه الغريزة
لدى الانسان كل من حب الذات والانانية المتأصلين فيه .

أما رجال القانون الدولي العام فيرون ان الحرب مجرد ظاهرة
اجتماعية قديمة قدم الانسان على هذه الأرض فيمكن تهذيب هذه -
الظاهرة واصلاحها بل واقتلاعها من نفوس الناس .

ولعل هذا الرأي هو الأولى ان لا أحد ينكر أن التنازع والتقاتل أمر
تأباه النفوس السوية لما فيه من سفك الدماء ، وتدمير الممار ، وما
الى ذلك ، فيبعد ان تميل النفوس الفاضلة الى التنازع والتقاتل ما لم

(١) رشيد رضا - تفسير المنار ج / ٣٠٩

(٢) محمد الخضر - آداب الحرب / ١١

(٣) أحمد نار - القتال في الاسلام / ٩

(٤) سورة البقرة / ٢٥١

(٥) سورة البقرة / ٣٦

تكن هناك ضرورة تلجئ الى ذلك كالحرب في سبيل الله لاعلاء كلمته
على الأرض ، أولللدفاع عن عقيدة الأمة ومواردها الاقتصادية وما السى
ذلك .

" ولهذا قال فقهاؤنا ان الحرب في ذاتها قبيحة لما فيها من قتل
النفوس والتخريب والتدمير

لكن الجهاد في سبيل الله تعالى حسن لخيره ، وهو اعلاء كلمة الله
وحماية الدين الحق ومنع الفتنة .

قال الله عز وجل :- ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا
شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ
وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ .)) (١) فلو كان القتال أمرا طبيعيا في البشر لما قال
القرآن وهو كره لكم " (٢)

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢١٦

(٢) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة - ٥٦
وما بعدها من صفحات .

وفي الحديث النبوي الشريف : " كل نسمة تولد على الفطرة " (١)
فاذا كان التنازع والتقاتل أمر قبيح في ذاته فان الفطرة السليمة تأباه
وترفضه .

وبهذا نصل الى ان الحرب مجرد ظاهرة اجتماعية تلجأ اليها
المجتمعات الفاضلة لتحقيق الفايات النبيلة كالدفاع عن حقوق الأمة
وعقيدتها وسيادتها واعلاء كلمة الله على الأرض ورفع الجور والاستبداد
عن البشر.

وتلجأ اليها المجتمعات المنحرفة في ممارسة الظلم والعدوان والعلو فسي
الأرض وارضاء الاطماع والشهوات .
واللحمة من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى قال : أخبرنا الحسين
ابن بشران ببغداد أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد المصري حدثنا
أحمد بن عبيد بن ناصح حدثنا عبد الوهاب يعني ابن عطاء الخفاف
حدثنا يونس بن عبيد عن الحسن عن الأسود بن سريع رضي الله عنه قال :
أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزوت معه فأصبنا ظفرا فقتل
الناس يومئذ حتى قتلوا الذرية فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال : ما بال أقوام جاوز بهم القتل حتى قتلوا الذرية ، فقال : رجل
يا رسول الله انما هي أبناء المشركين ، قال :- الا ان خياركم أبناء
المشركين ، ثم قال : لا تقتلوا الذرية - قالها ثلاثا ، وقال :- كل نسمة
تولد على الفطرة حتى يصرب عنها لسانها فأبواها يهودانها أو ينصرانها"
قال البيهقي رحمه الله " وكذلك روى هذا الحديث هشيم عن يونس عن
عبيد وذكر فيه سماع الحسن من الاسود بن سريع ."

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ١ / ٧٧

الباب الثاني

=====

أنواع الحرب وأغراضها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام .

الفصل الأول : حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الإسلامية .

- البحث الأول : مراحل تشريع الحرب في الإسلام

- البحث الثاني : حكم حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الإسلامية

الفصل الثاني : حرب المواجهة بالسلاح في القانون الدولي العام

- البحث الأول : حرب المواجهة بالسلاح من طور القانون الدولي

التقليدي .

- البحث الثاني : حرب المواجهة بالسلاح في طور التنظيم الدولي

المطلب الأول : عهد عصبة الأمم

المطلب الثاني : ميثاق - بريان ، كيلوج - ميثاق

باريس

المطلب الثالث : ميثاق هيئة الأمم المتحدة

الفرع الأول : أهداف هيئة الأمم المتحدة .

الفرع الثاني : المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها

هيئة الأمم المتحدة .

المطلب الرابع : مشروع هيئة الأمم في الميزان .

الفصل الثالث : المقارنة بين حكم حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الإسلامية

والقانون الدولي العام .

الفصل الرابع : الحرب النفسية .

البحث الأول : تعريف الحرب النفسية مع بيان مدى مشروعيتها .

- المبحث الثاني : رفع الروح المعنوية والقتالية عند الشعب والجند داخل الدولة الاسلامية المحاربة .
- المبحث الثالث : التأثير على العدو نفسيا بما يخدم أهداف وغايات الدولة الاسلامية المحاربة .
- المبحث الرابع : الوقاية من كافة صور وأشكال الحرب النفسية الموجهة الى الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها .

الفصل الخامس : الحرب الاقتصادية

- المبحث الأول : تعريف الحرب الاقتصادية .
 - المبحث الثاني : أهمية الحرب الاقتصادية .
 - المبحث الثالث : أساليب الحرب الاقتصادية .
 - المبحث الرابع : موقف الاسلام من الحرب الاقتصادية .
- #### الفصل السادس : أغراض الحرب في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

- المبحث الأول : أغراض الحرب في الشريعة الاسلامية .
- المبحث الثاني : أغراض الحرب في القانون الدولي العام .

أنواع الحرب : =====

للحرب بصفة عامة ثلاثة أنواع : حرب المواجهة بالسلح ، والحرب النفسية ، والحرب الاقتصادية .

والواقع ان لفظ الحرب ان اطلق انصرف الى الحرب بالسلح دون غيره فهو حقيقة في هذا النوع دون ما سواه .

الا أن احدا لا يمكن ان ينكر ما للجانب النفسي والجانب الاقتصادي من دور كبير في احراز النصر على الاعداء ، بل قد يكون وقعهما في الحدو أكبر بكثير من وقع السلح الآلى ، ومن هنا جاز أن تقول : الحرب النفسية والحرب الاقتصادية . وفيما يلى بيان هذه الأنواع الثلاثة بشيء من التفصيل .

الفصل الأول

=====

مشروعيه حرب المواجهه بالسلاح فى الشريعة الاسلاميه وعند

بعض الأمم الأخرى

عند ما يدب النزاع بين فئتين أو أكثر من البشر لأمر ما فتأخذ كل فئـة
اسلحتها ويشتبكون فى القتال ، يسمى هذا الصنع حرب مواجهـة
بالسلاح ، أو حرباً عسكرية .

وهذا المفهوم ينسجم الى حد كبير مع معنى الحرب عند فقهاء المسلمين ،
وهو المعنى الذى سبق أن رجحته فى بداية هذه الرسالة عند الكلام على
تعريف الحرب .

اما عند رجال القانون الدولى العام فيجب ان تكون المواجهه بالسلاح
بين دولتين لا مجرد فئتين ليجوز اطلاق وصف الحرب حينئذ على
هذا العمل .

وهذا الاتجاه من رجال القانون الدولى العام ، لا يخلو من سلبيات
بينتها فى بداية هذه الرسالة . (١)

وسواء أكان حرب المواجهه بالسلاح بين فئتين أو دولتين أو أكثر ، فالذى
يهيمننا هنا دراسة مشروعية الحرب بهذه الصفة عند البشر عبر رحلة الزمن
الطويلة .

(١) أنظر : من هذه الرساله ص ١١٦

ولما كانت الحرب بوصفها ظاهرة اجتماعية لازمت البشر في عصورهم المختلفة كان اهتمام الحكماء والمفكرين والفلاسفة من جميع الأديان بدراسة مدى مشروعيتها كغيرها وجديرا ، خاصة اذا أخذ في الاعتبار مدى ما تسببه الحروب المسلحة من كوارث وآلام ومحن لبني الانسان .

وعلى الرغم مما تسببه الحروب من متاعب وآلام ، الا أن المتتبع لآراء علماء الأمم ومفكراتها وزعمائها عبر عصور التاريخ يجد منهم من ينادى بأن الحرب وظيفة دائمة من وظائف الوجود الانساني ، بل ان منهم من يرى أنها أمر ضروري ونافع ، ويرى آخرون انها نظام الاهي ، لأنها تجربة سامية تربها الشعوب . (١)

غير أن الغالبية العظمى من مفكري الأمم وعلمائها كانوا ينادون بتعويض شعوب الأرض تحت ظلال السلام ونبد الحروب باعتبارها اداة هدم وتخريب في أغلب الاحيان . (٢)

ولنا نحن المسلمين على هذه الآراء جميعها - بهذا الاطلاق - تحفظات ستوضح وجاهتها من خلال عرض النظرية الاسلامية للحرب في هذه الرسالة . وأما الأديان السماوية المعروفة والسائدة بين شعوب الأرض منذ عشرات القرون ، وهي اليهودية والنصرانية ، والاسلام ، فقد كان لها مواقف متباينة أيضا حول مشروعية الحرب بالسلاح .

ولعل من الأهمية بمكان ان ندرس مشروعية الحرب في هذه الأديان الثلاثة ، ونحن على علم مسبق بأن الديانة الوحيدة التي سلمت من التحريف والحذف والاضافة هي الديانة الاسلامية ، أما ما عداها فقد دخلها التبديل والتحريف المبني على هوى النفس وشهوتها .

(١) الفار - أسرى الحرب - دراسة فقهية وتطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الاسلامية - ٢٥ - رسالة دكتوراه .

(٢) المرجع السابق / ٢٥

مشروعية حرب المواجهة بالسلاح عند اليهود :

=====

اذا تبين هذا فان اليهود في دينهم لم يحظروا حرب المواجهة
بالسلاح " بل على العكس من ذلك فقد أباهوها ومجدوها ولم يضعوا
القيود على ممارستها أو على طرق هذه الممارسة أو على أساليب القتال
أو على معاملة الأسرى .

فقانون اليهود هو الاجفاف في الانتقام والتشفي ، والعهد القديم
ان يروى الكثير من القصص عن حروب اليهود انما يؤيد تلك الفكرة
ومن ثم يمكن القول ان الحرب في الديانة اليهودية ، وكما جاءت
في كتبهم غير محرمة ، بل تعتبر مشروعة ، فضلا عن ان الحرب كانت
غير محظورة في الديانة اليهودية فلم تكن هناك قواعد قانونية ملزمة
في ممارسة الحرب بل كانت القاعدة ان كل شيء مباح فهم لا يعترفون
باعلان الحرب بل بيدمونها فجأة وغدرا دون انذار ، ولا دعوة
للايمان بدينهم ، وحتى لو قبل أعداؤهم الدخول في دينهم فلا
يعصمهم ايمانهم من الفناء ، بل ولا يسمح لهم بالرحيل والجلأ عن
بلادهم لتخلوا لليهود ، فاذا ما فتحو أى بلد وجب قتل جميع
سكانها لا فرق بين رجل مسلح محارب ، ولا آخر مدني ولا شيخ فان أعزل
ولا امرأة ولا طفل ولا عامل ، ولا أجير ، بل الكل طعمة للنار والعديد
تطبيقا لما جاء في أحد كتبهم - تمحوا اسمهم من تحت السماء لا يقف
انسان في وجهك حتى تغنيهم تريجيا لئلا تكثر عليك وحوش البرية . " ولعل
ما هو حاصل في فلسطين وغيرها خير شاهد على ذلك . (١)

(١) انظر : من هذه الرسالة ص ٨٢

الفار - أسرى الحرب - دراسة فقهية وتطبيقية - ٢٦ - بتصرف .

مشروعية حرب المواجهة بالسلاح عند النصارى :

=====

أما الحرب في الديانة النصرانية فقد سبق ان الأمر كان فيها على مرحلتين :
ففي المرحلة الأولى : كان رجال الكنيسة يرون تحريم الحرب جملة وتفصيلا
وظل هذا الرأي عندهم سائدا عدة قرون ، وهو الرأي الذي يتمشى مع نصوص
الانجيل التي تدعو الى السلام ونبذ الحروب والمناداة بالعفو والتسامح
وعدم مقاومة أهل الشر ومدافعتهم ، ولما كانت الدعوة الى النصرانية ابان الحكم
الروماني وكان هذا الحكم يقوم في بسط سيادته ونفوذه على القوى العسكرية وشن
الحروب الطاحنة قام صراع عنيف بين دعاة النصارى وزعماء الحكم في الامبراطورية
الرومانية راح ضحيته مئات الألوف من النصارى على مدى أربعة قرون . مما حدى
برجال الكنيسة في القرن الرابع الميلاد أن يبادروا بالتوفيق بين روح السلام
في دينهم من جهة وروح السيطرة العسكرية من جهة أخرى .
وهنا تبدأ المرحلة الثانية في تاريخ النصارى ، والتي فيها أجمع النصارى
على مشروعية ما يسمى بالحرب العادلة ، وهى الحرب التي يراد فيها مقاومة
الظلم ورد العدوان ومناصرة الحلفاء ، وقد سبق بيان ذلك بشيء من التفصيل
عند ذكر تاريخ الحرب عند النصارى في بداية هذه الرسالة . (١)

(١) انظر : من هذه الرسالة ص ١٤٧

مشروعية حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الاسلامية :- =====

اما مشروعية الحرب في الدين الاسلامي الحنيف ، فقد اتبع فيها هذا الدين سنة التدرج في الاحكام ، وهى سنة كانت سلكتها الشريعة في علاج بعض القضايا الاجتماعية المنحرفة وغيرها من القضايا الأخرى ولعلها انما اتخذت مثل هذا الأسلوب لعلاج بعض القضايا لأمرين :-

الأمر الأول : مراعاة الظروف التى تعيشها الدعوة الاسلامية في ذلك الوقت .
=====
الأمر الثاني : قوة تأثير تلك الجوانب المنحرفة في المجتمع الجاهلي
=====
وتعودهم على ذلك ، مما يجعل من الصعب الاقلاع عن هذا الأمر بمجرد النهي عنه ، ولهذا نجد الاسلام قد رسم للقضاء على بعض الظواهر الاجتماعية منهجا قد يستغرق اجيالا عديدة كعما لجته لظاهرة الرق . (١)

ومن النماذج المشهورة والدالة على منهج التدرج في الأحكام لدى الشريعة الاسلامية - تحريم الخمر - الذى مر بثلاث مراحل ، كان الاسلام في كل مرحلة يعطى الحكم الذى يتناسب مع ظروف الدعوة الاسلامية والمجتمع المسلم آنذاك .

ولقد كانت مشروعية الحرب في الدين الاسلامي من هذه الأحكام التى مرت بالتدرج المبني على فهم دقيق لأحوال الدعوة والمجتمع فى تلك الحقبة من تاريخ الأمة الاسلامية . (٢)

وفىما يلى : سأحاول بيان المراحل التى مرت بها مشروعية الحرب في الدين الاسلامي الحنيف ، وهذا هو موضوع البحث الأول من هذا الفصل .

(١) الوذيانى - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٥٠ - بشي من التصرف -

(٢) المرجع السابق / ٥٠ وما بعدها من صفحات .

ابن القيم : زاد المعاد فى هدى خير العباد ج / ٢ / ٨١ / ٨٢

الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج / ٣ / ٢٤١

ابن رشد - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ج / ١ / ٢٦١

٢٦٢ /

النووى - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٢٠٤

المبحث الأول

=====

مراحل تشريع الحرب في الدين الاسلامي

مرت مشروعية الحرب في الدين الاسلامي بأربع مراحل هي كما يلي : -

المرحلة الأولى : كانت مع بداية البعثة النبوية الشريفة بنزول الوحي
=====

الالهي على النبي الأعظم محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ،

وتنتهي بالهجرة الى المدينة المنورة .

وفي هذه المرحلة لم يؤمر الرسول عليه الصلاة والسلام بقتال المشركين ،
ولا باتخاذ أيه تدابير عنيفة ضدهم ، وإنما أمر أول ما أمر به ان يقرأ ما
أنزل عليه من القرآن لنفسه دون أن يؤمر بتبليغه لاحد من البشر ، وفي هذا
يقول الله سبحانه وتعالى : ((اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من
علق ، اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم)) (١)

فبهذه الآيات الكريمات بدأت نبوة النبي العظيم محمد بن عبد الله عليه
الصلاة والسلام .

وبقوله تعالى : ((يا أيها المدثر قم فأند ر ربك ، فكبر وشيا بك فطهر)) (٢)
تبدأ الرسالة المحمدية ويتشرف الرسول القائد بتحمل تبعات التبليغ عن
رب العباد سبحانه وتعالى .

وفي هذه المرحلة يبدأ الرسول صلى الله عليه وسلم بتبليغ الدعوة الاسلامية
بكل ما أوتي من أساليب الحكمة والموعظة الحسنة ، والرفق واللين ، وقصر
الحجة بالحجة والمجادلة بالتي هي أحسن ، دون ان يشهر دعوته على رموس

(١) سورة العلق ١/٢/٣/٤

(٢) سورة المدثر ١/٢/٣/٤

الأشهاد ، بل اكتفى بدعوة الافراد المقربين منه تحت حجاب من السرية التامة واستمر على هذا النحو ثلاث سنوات ، وقد أدت هذه المرحلة من الدعوة الاسلامية غايتها السامية حيث آمن خلالها نفر من قومه كان لهم شرف السبق في الايمان بهذه الرسالة السماوية الخالدة - كما كان لهم دور كبير في جهاد المسلمين من اجل رفع راية الحق فيما بعد .

وعندما أنزل الله تعالى قوله : ((وانذر عشيرتك الاقربين واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين . فان عصوك فقل اني برىء مما تعملون)) (١) شمر عليه السلام عن ساعد الجرد وقام باشهار دعوته الى الله .

وفى هذا يقول ابن عباس رضى الله عنه : " لما نزلت ((وانذر عشيرتك الاقربين)) صعد النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا فجعل ينادى ، يابنى فهر ، يابنى عدى - لبطنون قریش - حتى اجتمعوا ، فجمعل الذى لم يستطع ان يخرج يرسل رسولا لينظر ما هو ، فجاء أبو لهب وقریش ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ارأيتم لو أخبرتكم ان خيلا بالوادى تريد

ان تغير عليكم اكنتم مصدقي ؟ قالوا : ما جربنا عليك كذبا .

قال : فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد . " (٢)

(١) سورة الشعراء / ٢١٤ / ٢١٥ / ٢١٦

(٢) هذا الحديث روى بالفاظ عدة وعن أكثر من واحد من الصحابة فروى عن

ابن عباس وأبى هريرة وعائشة وأنس وقتادة وغيرهم .

وقد أخرجه الامام أحمد وعبد بن حميد والبخارى ومسلم والترمذى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في شعب الايمان والدلائل وسعيد بن منصور وغيرهم - انظر - السيوطى - الدر المنثور

ج / ٦ / ٣٢٤ وما بعدها من صفحات ، البيهقي - دلائل النبوة ج / ٢ /

١٧٦ وما بعدها من صفحات .

وفي الباب " عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عليه ((وانذر عشيرتك الاقربين)) فقال : يا معشر قريش اشتروا انفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا عباس بن عبدالمطلب لا أغنى عنك من الله شيئاً ، يا صفيّة عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً ، يا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سليني ما شئت من مالي لا أغنى عنك من الله شيئاً " (١)

ولما انزل الله سبحانه وتعالى قوله : ((فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين ، انا كفيناك المستهزئين)) (٢)

بدأ الرسول عليه السلام مرحلة جديدة من جهاده في تبليغ الدعوة ، فوجه دعوته للناس جميعاً ، للصغير والكبير ، للحر والعبد ، للذكر والانثى ، للأحمر والأسود ، للانس والجن ، بعد ان كانت الدعوة مقتصرة على ذوى القربى وعشيرته من قريش .

ولما علا صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعوة لدينه هو ومن اتبعه من المؤمنين ثارت ثائرت الشراك ، وخاصة عندما عاب عليه السلام آلهة قريش وانتقصها .

(١) هذا الحديث أخرج عن عدد من الصحابة بالفاظ متقاربة ، وقد أخرجه البخارى ومسلم وأحمد وعبد بن حميد والترمذى ، وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه والبيهقي في شعب الايمان ، والدلائل عن أبي هريرة .

انظر : السيوطى - الدر المنثور ج ٦ / ٣٢٤ وما بعدها من صفحات البيهقي - دلائل النبوة ومعرفه احوال صاحب الشريعة ج ٢ / ١٧٦ وما بعدها من صفحات

(٢) سورة الحجر ، آية رقم ٩٤ ، ٩٥

وبدأ الصراع بين الحق والباطل صراعا عنيفا رهيبا مؤلما ، أودى فيه
المصطفى عليه الصلاة والسلام أشد الأذى ، وعذب فيه المؤمنون من
اتباعه أشد التعذيب .

وحاولت قریش بكل ما أوتيت من أساليب شيطانية ، ان تغتن المسلمين
عن دينهم لتردهم لعبادة الأصنام ، الا أنهم صمدوا في وجه الطفيلان
وعلى رأسهم الرسول عليه السلام ، فضربوا أروع الأمثلة في الصبر والاحتساب ،
على مدار ثلاث عشرة سنة . (١)

هكذا استمرت هذه المرحلة من جهاد المسلمين ، دعوة باللسان ، دعوة
بالحكمة والموعظة الحسنة ، دعوة باللين والرفق ، ومقارعة المحبة بالحجة ،
دون ان يستخدموا أى أسلوب من أساليب الدفاع أو الهجوم على أعدائهم
بالسلاح ونحوه ، ان قد نهى الله سبحانه وتعالى عن ذلك في هذه

(١) البابر تي - الحناية شرح الهداية ج / ٥ / ٤٤١ - مطبوع بهامش شرح
فتح القدير لابن الهمام .

الشرييني الخطيب - مغنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج
ج / ٤ / ٢٠٨ / ٢٠٩ ، الشافعي - الام ج / ٤ / ١٥٩ وما بعدها من
صفحات .

ابن رشد - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ج / ١ / ٢٦١

٢٦٢ ، ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير المباد ج / ٢ / ٨١ / ٨٢
ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المغازى والشمائل والسير
ج / ١ / ١٢٢ وما بعدها من صفحات ، البيهقي - دلائل النبوة
ج / ٢ / ١٧٦ وما بعدها من صفحات ، ٥٧٦ وما بعدها من صفحات ،
السيوطي ، الدر المنثور في التفسير المأثور ج / ٥ / ٩٩ وما بعدها
من صفحات الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم / ١٩٣ وما بعدها
من صفحات .

الفترة في هوالى سبعين آية في الكتاب الكريم ، وامر بالصفح والعفو
والاعتصام بالصبر . (١)

فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى : ((الم تر الى الذين
قليل لهم كفوا ايديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)) (٢) وقوله تعالى
((فاعف عنهم واصفح)) (٣) وقوله تعالى ((فاصفح الصفح الجميل ...)) (٤)
وقوله تعالى ((فانما عليك البلاغ وعلينا الحساب)) (٥) وقوله تعالى :
((ادفع بالتي هي احسن فان ا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم .)) (٦)
وقوله تعالى : ((ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتي هي احسن)) (٧)

وفي الاعتصام بالصبر في هذه الفترة من جهاد المسلمين يقول الله سبحانه
وتعالى ((فاصبر ان وعد الله حق . ولا يستخفئك الذين لا يوقنون)) (٨)

(١) المراجع السابقة

(٢) سورة النساء آية رقم : ٧٧

(٣) سورة الحائدة آية رقم : ١٣

(٤) سورة الحجر ، آية رقم : ٨٥

(٥) سورة الرعد ، آية رقم : ٤٠

(٦) سورة فصلت ، آية رقم : ٣٤

(٧) سورة النحل ، آية رقم : ١٢٥

(٨) سورة الروم ، آية رقم : ٦٠

وقوله تعالى : ((واصبر وما صبرك الا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون)) (١) ، وقوله تعالى : ((فاصبر كما صبر أولوا الحزم من الرسل ولا تستعجل لهم لأنهم يوم يرونها يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار)) (٢) وقوله تعالى : ((ولنصبرن على ما آتيتونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون)) (٣)

ولا أحد يشك في ان الله سبحانه وتعالى قادر ان يجنب نبيه عليه السلام وتابعه متاعب هذه المرحلة وصعوباتها وان يسخر لهم من الوسائل الكفيلة بدفع خصوصهم دون ان يهوجهم للصبر على الاذى والتعذيب والاهانة والامتحان في الأموال والأهل والأولاد ، مهما كانت تلك الوسائل بعيدة النال أو مستعيلة في نظر البشر ، فالله على كل شيء قدير لا يعجزه شيء ، امره بين الكاف النون اذا أراد شيئا قال له : كن فكان سبحانه وتعالى عما يشركون .

ولكن الله لما أمر نبيه عليه السلام باتخاذ هذا الأسلوب السلمي ، وأمره بالصبر على متاعب هذا الأسلوب ، كان ذلك بلا ريب لحكم بالغه ومغاز كباره . ولعل من طاء الحكم اختبار القوة الايمانية لدى مؤمنى هذه الفترة حتى اذا تجاوز الامتحان بخطى ثابتة كانوا حينئذ أهلا لتحمل تبعات الجهاد في سبيل الله في المراحل القادمة بالسيف ومن ثم أهلا للثواب والاجر الجزيل عند الله ،

(١) سورة النحل ، آية رقم ١٢٧

(٢) سورة الاحقاف آية رقم ٣٥

(٣) سورة ابراهيم ، آية رقم : ١٢

ولا شك ان النفوس التي عركها البلاء وصقلتها الظروف القاسية أجدر من غيرها في تعطى المسؤوليات والقيام بها ، ولعل من هذا القبيل قوله تعالى : ((احسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ، ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين)) (١) ففي الآيتين الكريمتين ، دليل على ان البلاء محاك جيد لتمييز النفوس الصادقة في ايمانها من تلك ، تتظاهر بالايمان حتى اذا وقع عليها الامتحان والاختبار ظهرت على حقيقتها الزائفة الرديئة .

ولقد حاول الاستاذ الكبير سيد قطب رحمه الله تلمس بعض الحكماء الأخرى من وراء النهي عن القتال في هذه المرحلة من جهاد المسلمين ، فأجاد وأفاد حيث قال : " ربما كان ذلك لأن الفترة المكية كانت فترة تربية واعداد في بيئة معينة لقوم معينين وسط ظروف معينة ، ومن أهداف التربية والاعداد في مثل هذه البيئة بالذات تربية نفس الفرد العربي على الصبر على مالا يصبر عليه عادة من الضيم يقع على شخصه أو على من يلونون به ، ليخلص من شخصه ريتجرد من ذاته ولا تعود ذاته ولا من يلونون به معسر الحياة في نلته ودافع الحركة في حياته ، وتربيته ، كذلك على ضبط أعصابه فلا يندفع لأول مؤشر ، كما هي طبيعته ، ولا يحتاج لأول مهييج ليتم الاعتدال في طبيعته وحركته

وتربيته على ان يتبع مجتمعا منظما له قيادة يرجع اليها في كل أمر من أمور حياته ولا يتصرف الا وفق ما تأمره ، مهما يكن مخالفا لمألوفه وعاداته ، وقد كان

(١) سورة الحديد ، آية رقم ٢ ، و ٣

هذا هو حجر الأساس في اعداد شخصية العربي لانشاء المجتمع

المسلم الخاضع لقيادة موجهة " (١)

" وربما كان ذلك أيضا لأن الدعوة السلمية أشد أثرا وانفذ في مثل بيئة

قريش ذات العنجهية والشرف ، والتي قد يدفعها القتال معها - في

مثل هذه الفترة - الى زيادة العناد والى انشاء ثارات دموية جديدة

كثارات العرب المعروفة ، وتكون هذه الثارات الجديدة مرتبطة في اذهانهم

وزكرياتهم بالاسلام فلا تهدأ بعد ذلك أبدا ، ويتحول الاسلام من دعوة ،

الى ثارات تتسوى معها فكرته الأساسية وهو في مبدئه فلا تذكر أبدا .

وربما كان ذلك أيضا اجتنابا لانشاء معركة ومقتلة في داخل كل بيت ،

فلم تكن هناك سلطة نظامية عامة ، هي التي تعذب المؤمنين وتفتتهم ،

انما كان ذلك موغولا الى أولياء كل فرد ، ومعنى الاذن بالقتال في مثل

هذه البيئة ان تقع معركة ومقتله في كل بيت .

ثم يقال : هذا هو الاسلام .

ولقد قيلت حتى والاسلام يأمر بالكف عن القتال ، فقد كانت دعاية قريش في

الموسم ، في أساط العرب القادمين للحج والتجارة : ان محمدا يفرق

بين الوالد وولده ، فوق تفريقه لقومه وعشيرته ، فكيف لو كان كذلك يأمر الولد

بقتل الوالد والمولى بقتل الولي في كل بيت وكل محله .

وربما كان ذلك أيضا ، لما يعلمه الله من ان كثيرا من المعاندين الذين يفتنون

اوائل المسلمين عن دينهم ، ويعذبونهم ، ويؤذونهم ، هم بأنفسهم سيكونون

(١) سيد قطب - في ظلال القرآن ج ١٥٦ / ١٥٧ / ١٥٨ - باختصار -

من جند الاسلام المخلص بل من قاداته ، الم يكن عمر بن الخطاب من بين هؤلاء .

وربما كان ذلك أيضا لقلة عدد المسلمين وانحصارهم في مكة حيث لم تبلغ الدعوة الى بقية الجزيرة ، أو بلغت اخبارها متناثرة ، حيث كانت القبائل تقف على الحياد من معركة داخلية بين قريش وبعض أبنائها ، حتى ترى ماذا يكون مصير الموقف ، ففي مثل هذه الحالة قد تنتهي المعركة المعدودة الى قتل المجموعة المسلمة القليلة ، حتى لو قتلوا هم اضعاف من سيقتل منهم ، ويبقى الشرك وتمحى الجماعة المسلمة ، ولم يبق في الأرض ، للاسلام نظام ولا وجد له كيان واقعي ، وهو دين جاء ليكون منهج حياة ، وليكون نظاما واقعيا عطيا للحياة " . (١)

المرحلة الثانية : =====

عندما تزايدت أعداد المسلمين في مكة المكرمة زاد حنق قريش وطغيانها ، فأسرفت في الايذاء والتعذيب مما حدى بالرسول عليه الصلاة والسلام بالاذن لبعض المسلمين في الهجرة لارض الحبشة ، وفي هذه الاثناء كان عليه السلام في كل موسم من مواسم مكة يعرض نفسه ودعوته على القبائل ، الى ان وجد اننا صاغية من أهل يشرب الاوس والخزرج ، فكانت بيعة العقبة الأولى ثم بيعة العقبة الثانية ، وفيهما عاهدوه على السمع والطاعة وان يمنعوه ما يمنعون منه

(١) سيد قطب - في ظلال القرآن ج / ١٥٦ / ١٥٧ / ١٥٨ - باختصار -

نساءهم وأولادهم . (١)

ثم كانت الهجرة الى المدينة ، وهنا اتسع مجال الدعوة الى الدين الجديد وقوى نظرا لوجود المنعة والحماية من قبل أهل يثرب ، وبهذا تبدأ المرحلة الثانية من مراحل جهاد المسلمين من أجل رفع راية الاسلام على

البسيطة . (٢)

وتبدوا أهمية هذه المرحلة في ان الله سبحانه وتعالى قد اذن لعباده المؤمنين بالقتال دون ان يلزمهم به حيث قال جل شأنه : ((اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز))

وقد فهم المسلمون من هذه الآية الكريمة الاذن بقتال من اعتدى عليهم ، وصدده بكافة الوسائل الكفيلة برفع الظلم والجور ، ليتحقق للدولة الاسلاميه في هذه المرحلة وهي في طور النمو والاعداد ، أهم اسباب الحماية ، وتمكين قواعد واسس الدولة .

كما فهموا منها أيضا ، ان مشروعية القتال في هذه الفترة لا يعدو كونه انسا بالقتال فقط ، فلا يرتفع الى مستوى الفروض والواجبات .

-
- (١) ابن سيد الناس - عيون الاثر في فنون المغازي والشمال والسيرج / ١ / ١٤٣ وما بعدها من صفحات ، البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة احوال صاحب الشريعة ج / ٢ / ٢٧٤ ، وما بعدها من صفحات ، محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول / ٨٧ وما بعدها من صفحات ، الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم / ١٩٧ وما بعدها من صفحات .
- (٢) البيهقي - دلائل النبوة ج / ٢ / ٥١٦ وما بعدها من صفحات / ٥٧٦ وما بعدها من صفحات ، الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم / ٨٠ وما بعدها من صفحات

ومن هنا يعتبر نزول هذه الآية ابتداءً مرحلة جديدة من جهاد المسلمين بعد ان كانوا مأمورين بالكف والاعراض والعفو عن جميع أعدائهم في الدين (١) فهي أول آية نزلت بالاذن بالجهاد في سبيل الله بالسيف في المدينة المنورة بعد هجرة المصطفى إليها عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، والى هذا ذهب جماهير أهل العلم .

وقيل ان هذه الآية انما نزلت في مكة في قوم من المسلمين أرادوا الهجرة فاعترضهم المشركون فاذن لهم بالقتال . (٢)

وما يدل على رجحان القول الأول ما يلي :

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة فقال أبو بكر أخرجوا نبيهم ليهلكن ، فأنزل الله

(١) المرجعين السابقين

وانظر : الوديناني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٥٧ / ٥٨
ابن سيد الناس : عيون الأثر ج / ١ / ٢٦٨ / ٢٦٩ ، السيوطي -
الدر المنثور ج / ٦ / ٥٧ / ٥٨ ، ابن القيم - زاد المعاد في هدى
خير العباد ج / ٢ / ٨١ / ٨٢ ، الزيلعي تبين الحقائق شرح
كتر الدقائق ج / ٣ / ٢٤١ ، ابن رشد ، المقدمات ج / ١ / ٢٦١ /
٢٦٢ ، النووي روضة الطالبين ج / ١٠ / ٢٠٤ - الشافعي الام ج / ٤ /

(٢) المراجع السابقة .

((اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير)) (١)

ففي الحديث دليل على ان الآية انما نزلت بعد الخروج من مكة
المكرمة الى يثرب.

٢ - ان سياق الآية يدل دلالة واضحة على ان الاذن انما كان بعد

الهجرة الى المدينة حيث جاء فيها : ((الذين اخرجوا من

ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله)) وهؤلاء هم

المهاجرون . (٢)

المرحلة الثالثة :

=====

في هذه المرحلة من تاريخ كفاح الأمة الاسلامية اشتد عود الدولة الاسلامية

الأولى وقويت شوكتها لما قام به نبي الهدى عليه الصلاة والسلام من جهود

جسارة استهدفت بناء الدولة في جميع مجالاتها الفكرية والسياسية

والاجتماعية ، مما جعل الامة صفا واحدا قويا متماسكا ضد الظلم

والطغيان ، بعد ان كان الناس في يثرب فريقين من الأوس والخزرج

تفرقهم الثارات والحروب ، وتعبت بهم الاطماع والشهوات .

(١) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد والترمذي وحسنه والحاكم وصححه

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخرجه أيضا عن ابن عباس ، عبد الرزاق

وعبد بن حميد والنسائي وابن ماجة والبزار وابن جرير وابن المنذر

وابن أبي حاتم وابن حبان والطبراني وابن مردويه والبيهقي فسي

الدلائل .

انظر : السيوطي - لباب النقول في أسباب النزول / ١٥٠ / السيوطي -

الدر المنثور ج / ٦ / ٥٢

(٢) الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم / ٢٠٩ وما بعدها .

ولما استقر أمر الدولة على هذا النحو الجيد ، أوجب الله تعالى القتال على عباده المؤمنين لرد عدوان من اعتدى عليهم دون من كف عنهم فلم ينلهم بأذى ، ومن الآيات التي تقرر هذا المبدأ في هذه المرحلة قوله تعالى : ((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)) (١) وقوله تعالى : ((وجزاء سيئة سيئة مثلها)) (٢) وقوله تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين . . .)) (٣) وقوله تعالى : ((كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)) (٤) فدللت الآيات السابقة على ان القتال في هذه الفترة واجب لرد العدوان والجور والظلم فقط لأن القاعدة ان الأمر يقتضى الوجوب ما لم يصرفه عن ذلك صارف ، ولا صارف هنا للأمر عن الوجوب الى غيره . ومن الآيات التي نزلت في هذه الفترة أيضا قوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله)) (٥) وقد دلت الآية الكريمة على ترك قتال من كف عن المسلمين اذاه فلم يعتدى عليهم ، ومال الى مسالمتهم ومهادنتهم ، ومن هنا عقد الرسول عليه الصلاة والسلام في هذه المرحلة محالفات وعهود صلح مع اعدائه منها على سبيل المثال لا الحصر معاهدته عليه السلام مع يهود المدينة على التعايش السلمي والدفاع

(١) سورة البقرة / ١٩٤

(٢) سورة الشورى / ٤٠

(٣) سورة البقرة / ١٩٠

(٤) سورة البقرة / ٢١٦

(٥) سورة الانفال / ٦١

المشترك، عن البلاد .

ومنها الصلح الذي كان أن يعقده الرسول عليه السلام مع عيينه بن حصن الفزاري
سيد غطفان يوم الخندق عن ثلث ثمار المدينة المنورة ، ومنها صلح العدبية
مع أهل مكة من قريش فني نهاية هذه المرحلة . (١)

ولقد اتسمت هذه المرحلة من جهاد المسلمين بكفاح عنيف استمر من السنة
الثانية للهجرة حتى السنة السادسة ، حقق المسلمون فيها انتصارات
عديده ومكاسب كبرى ، كان من أهمها غزوة بدر الكبرى ، واجلاء يهود بني
النضير عن المدينة المنورة ، وغزوة بني المصطلق ، وغزوة الاحزاب أو غزوة
الخندق ، ثم القضاء على بني قريظة بعد نقضهم للعهد ، الى غير ذلك
من الانتصارات التي حفلت بها هذه المرحلة . (٢)

(١) ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢/ ٨١/ ٨٢ ، البيهقي
دلائل النبوة ج ٢/ ٥٧٦ ، وما بعدها من صفحات . السيوطي -
الدر المنثور في التفسير المأثور ج ١/ ٥٨٦ ، الشافعي - الام ج ٤/
١٦٠ وما بعدها . القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٢/ ٣٤٧ وما
بعدها من صفحات ج ٣/ ٣٨ الجصاص - أحكام القرآن ج ١/ ٢٥٦ وما
بعدها من صفحات ، الوديعاني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية
٥٩/ ٦٠ ، الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم ٢١١/ ٢١٢ ،
المريسي - الهدنة في الاسلام ١١٣ ، محمد شديد - الجهاد
في الاسلام ٩١

(٢) المراجع السابقه ، وانظر : محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات
الرسول ١٥٥ وما بعدها من صفحات ، ابن سيد الناس - عيون الأثر في
فنون المغازي والشمائل والسير ج ١/ ٢٦٨ وما بعدها من صفحات .

المرحلة الرابعة : =====

في هذه المرحلة قوى شأن الدولة الإسلامية وبات لها وزنها الثقيل فى المجتمعات الدولية آنذاك ، نظرا لما حققته من انتصارات رائعة فى المراحل السابقة .

ومن هنا كان لا بد ان يتغير الموقف فى هذه المرحلة بما يتناسب مع قوة الدولة وعلو شأنها وقد تغير الموقف بالفعل ، فبعد ان كان الغرض من القتال رد العدوان والظلم والطغيان فقط ، اضيف فى هذه المرحلة أمر آخر وهو قتال جميع الخارجين على الدين الاسلامي لتكون السيادة كلها لدين الله على أرضه ، حتى وان لم يبدؤا بالعدوان الفعلى على الأمة الاسلامية .

وفى هذا يقول الله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتية ويكون الدين لله . فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين)) (١)

ويقول جل شأنه : ((وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)) (٢)

ويقول تعالى : ((فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم

وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد . فان تابوا واقاموا الصلاة

وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . ان الله غفور رحيم)) (٣)

ويقول سبحانه وتعالى : ((وقاتلوهم حيث ثقتموهم واخرجوهم من حيث

اخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ١٩٣

(٢) سورة التوبة آية رقم : ٣٦

(٣) سورة التوبة آية رقم : ٢٤

فيه . فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين . (((١)

فدل أمر الله تعالى لعباده المؤمنين في الآيات السابقة بالقتال ، على وجوب مبادأة المشركين بالحرب حتى وان لم يعتدوا على الأمة الاسلامية لتحقق الغاية السامية التي من اجلها بعث النبي صلى الله عليه وسلم وهي رفع راية لا اله الا الله على الأرض جميعها .

ويؤيد هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام ، امرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وانى رسول الله ، فان قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها " (٢)

فدل الحديث الشريف على وجوب قتال كل من وقف حجر عشرة أمام المد الاسلامي حتى تكون الهيمنة كلها لدين الله .

وفى هذه المرحلة من تاريخ التشريع الاسلامي أمر الرسول صلى الله عليه عليه وسلم بالوفاء بعهوده مع المشركين الى مدتها ان كانت مؤقتة ، أما العهود المطلقة فأمر ببندها بعد امهال اصحابها مدة أربعة أشهر قال الله تعالى : ((براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا فى الأرض اربعة اشهر ، واعلموا أنكم غير معجزي الله ، وان الله مخزى الكافرين)) (٣) الى ان يقول جل شأنه : ((الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أهداً فاتمسوا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين)) (٤)

(١) سورة البقرة آية رقم ١٩١

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم ، انظر : المسقلاني - فتح البارى

١١٢/٦/ع

(٣) سورة التوبة ، آية رقم ١ ، ورقم ٢

(٤) سورة التوبة ، آية رقم ٤

وتحتبر هذه المرحلة الرابعة والأخيرة مرحلة استقرار التشريع الاسلامي بالنسبة لموضوع الحرب ، ففيها كملت النظرية القتالية في الاسلام وارسيت قواعدها وخاصة بعد نزول سورة براءة ، تلك السورة التي حددت العلاقات النهائية بين المسلمين وغيرهم . (١)

ولعل من المفيد ان اذكر في نهاية هذه الدراسة عن تطور مشروعيه الحرب في الشريعة الاسلامية تلخيصا لشيخ الاسلام ابن القيم فسي هذا الصدد ، باعتباره مستندا مفيدا لكل ما ذكرته في هذه الدراسة ، قال رحمه الله : " فصل في ترتيب سياق هديته صلى الله عليه وسلم مع الكفار والمنافقين من حين بعث الى حين لقي الله عز وجل ، أول ما أوحى اليه ربه تبارك وتعالى ان يقرأ باسم ربه الذي خلق ، وذلك أول نبوته فأمره ان يقرأ في نفسه ولم يأمره اذذاك بتبليغ ، ثم انزل عليه : ((سألها المدثر قم فأندري)) فنبأه بقوله "اقرأ" ، وأرسله "بياأيها المدثر" ، ثم أمره بأن ينذر عشيرته الاقربين ، ثم انذر قومه ، ثم انذر من حولهم من العرب ثم انذر العرب قاطبة ، ثم انذر العالمين ، فأقام بضع عشرة سنة بعد نبوته ينذر بالدعوة بخير قتال ولا جزية ، ويؤمر بالكف والصبر والصفح ، ثم اذن له في الهجرة واذن له في القتال ، ثم

(١) ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج/٢/٨١/٨٢ ، البيهقي - دلائل النبوة ج/٢/٥٧٦ ، وما بعدها من صفحات ، السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج/١/٥٨٦ ، الشافعي الام ج/٤/١٦٠ وما بعدها ، القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج/٢/٣٤٧ وما بعدها من صفحات ، ج/٣/٣٨ الودينياني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٦١ وما بعدها ، الدقس - آيات الجهاد في القرآن الكريم / ٢١٣ وما بعدها ، العربي - الهندسة في الاسلام ١١٤ .

أمره ان يقاتل من قاتله ويكف عن اعتزله ولم يقاتله ، ثم أمره بقتال
المشركين حتى يكون الدين كله لله .

ثم كان الكفار معه بعد الأمر بالجهاد ثلاثة أقسام : أهل صلح وهدنة
وأهل حرب وأهل ذمة ، فأمر بأن يتم لأهل العهد والصلح عهدهم وان
يوفي لهم ما استقاموا على العهد ، فان خاف منهم خيانة نبذ اليهم عهدهم
ولم يقاتلهم حتى يعلمهم بنقض العهد ، وأمر أن يقاتل من نقض عهده ،
ولما نزلت سورة براءة نزلت ببيان حكم هذه الأقسام كلها ، فأمر فيها
ان يقاتل عدوه من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يدخلوا في الاسلام ،
وأمره فيها بجهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم فجاهد الكفار بالسيف
والسنان والمنافقين بالحجة واللسان ، وأمره فيها بالبراءة من عهود الكفار
ونبذ عهودهم اليهم ، وجعل أهل العهد في ذلك ثلاثة أقسام ، قسما
أمره بقتالهم ، وهم الذين نقضوا عهده ولم يستقيموا له فحاربهم وظهير
عليهم ، وقسما لهم عهد مؤقت لم ينقضوه ولم يظاهروا عليه ، فأمره ان يتم
لهم عهدهم الى مدتهم ، وقسما لم يكن لهم عهد ولم يحاربوه ، أو كان لهم
عهد مطلق فأمر أن يأجلهم أربعة أشهر ، فاذا انسلخت قائلهم
فاسلم هؤلاء كلهم ولم يقيموا على كفرهم الى مدتهم .

وضرب على أهل الذمة الجزية ، فاستقر أمر الكفار معه بعد نزول براءة
على ثلاثة أقسام محاربين وأهل عهد ، وأهل ذمة ، ثم آلت حال أهل
العهد والصلح الى الاسلام ، فصاروا معه قسمين ، محاربين ، وأهل ذمة ،
والمحاربون له خائفون منه ، فصار أهل الأرض معه ثلاثة أقسام ، مؤمن به ،

ومسالم له آمن ، وخائف محارب .

وأما سيرته في المنافقين ، فإنه أمر أن يقبل منهم علانيتهم ويكمل
سرائرهم إلى الله ، وأن يجاهدهم بالعلم والحجة ، وأمر أن يعرض عنهم
ويغلظ عليهم ، وأن يبلّغ بالقول البليغ إلى نفوسهم ، ونهي أن يصلح
عليهم وأن يقوم على قبورهم ، وأخبر أنه أن استغفر لهم فلن يغفر الله
لهم ، فهذه سيرته مع أعدائه من الكفار والمنافقين " (١)

(١) ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير المباد ج ٢ / ٨١ / ٨٢

المبحث الثاني

=====

حكم حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الإسلامية

بعد ان اتفق العلماء في الجملة على ان مشروعية الحرب في الشريعة الإسلامية ، قد مرت بالمراحل الأربعة السابقة (١) اتفق الغالبية العظمى منهم على أن القتال في سبيل الله فرض عين في ثلاث حالات :-

الحال الأولي : اذا تقابل الفريقان للقتال ، ففي هذه الحالة يتعين

=====

على من حضر ذلك من المسلمين ان يقاتل مهما كلفه الأمر فلا يتقاعس ولا يفر من ميدان المعركة .

ان لا يسقط هذا الواجب عنه الا بفعله ، فهو في ذلك كسائر الفروض الأخرى من صلاة وزكاة وصيام وحج ، فكما لا تسقط هذه الفروض الا بفعلها فكذلك الأمر هنا .

وفي هذا يقول جل شأنه : ((يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا)) (٢)

ويقول سبحانه وتعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله)) (٣) فالأمر في الآيتين الكريتين بالثبات عند لقاء العدو وعدم الهروب من المعركة ، يقتضي

(١) انظر من هذه الرسالة ص ١٩٧ وما بعدها من صفحات

(٢) سورة الانفال آية رقم : ٤٥

(٣) سورة الانفال آية رقم ١٥ وآية رقم ١٦

الوجوب ، حتى يصرفه عن ذلك صارف ، ولا صارف له عن ذلك ، (١)

الحال الثانية : إذا داهم الأعداء أحد بلدان المسلمين ، وجب على
=====
أهل هذا البلد أن ينفروا للدفاع عن الإسلام في بلدهم كافة بأعيانهم
صهبا كانت الأحوال فلا يعفيهم من ذلك قلة عددهم وعددهم ، ولا قوة
عدوهم وكثرة عدده .

كما يجب ذلك على كل من جاورهم من بلاد المسلمين أو قريبا منهم ،
أو بعيدا ولكنه يجد الزاد والراحله .

قال ابن مفلح : " إذا نزل الكفار ببلد معين على أهله قتالهم ودفنهم

كحاضري الصف ، ولصوم قوله تعالى : ((انفروا خفافا وثقالا)) (٢)

(١) ابن قدامة - المغني ج/٩/١٩٧ - بهاء الدين المقدسي - للمدة
شرح الصمد ٥٨٢/ ٥٨٣ ، الزيلعي - تبين الحقائق شرح
كتر الدقائق ج/٣/٢٤١/٢٤٢ الجصاص - أحكام القرآن
ج/٢/٤٧ وما بعدها .

الشريفي الخطيب - معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ
المنهاج - ج/٤/٢١٨/٢١٩ - ابن رشد ، المقدمات المسهلات
لبیان ما اقتضته رسوم المدونة ج/١/٢٦٣/٢٦٤ ، الوديعاني - قواعد
الحرب في الشريعة الإسلامية / ٧٠

(٢) المراجع السابقة ، وانظر : ابن مفلح - المبدع في شرح المنهج / ٣/
٣١٠ - ابن نجيم - البحر الرائق شرح كتر الدقائق ، النوري -
پروضة الطالبين ج/ ١٠/ ٢١٣/ ٢١٤

الحال الثالثة : اذا دعى امام المسلمين جميعا من الناس الى القتال
=====

فى سبيل الله وجب عليهم حينئذ اجابة الداعي ، وصار القتال فى سبيل
الله فى حقهم والحال هذه فرض عين : (١)

وفى هذا يقول الله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم
انفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الأرض ارضيتم بالحياة الدنيا من
الآخرة فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل . الا تتفـروا
يمعذ بكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على كل
شيء قدير)) (٢)

فدل الأمر بالنفير فى الآيتين السابقتين عند الدعوة اليه ، على وجوب
القتال فى سبيل الله بالتميين فى هذه الحال ، خاصة اذا أخذ فسى
الاعتبار الوعيد الذى يترتب على عدم النفير فى الآية الأخيرة .
ويؤيد هذا قوله عليه الصلاة والسلام يوم الفتح : لا هجرة بعد الفتح ،
ولكن جهاد ونية ، وانما استغفرتم فانفروا " (٣)

ثم ان العلماء بعد ان اتفقوا على ان القتال فى سبيل الله فرض عين فى
هذه الاحوال الثلاثة اختلفوا فيما عداها ، هل هو فرض كفايه ، أو فرض
عين أو مجرد تطوع ، يشاب فاعله ولا يعاقب تاركه .
فها هنا ثلاثة أقوال للعلماء فى هذه المسألة ، سأحاول بيانها فيما يلى :-

(١) المراجع السابقة والتي قبلها .

(٢) سورة التوبة آية رقم ٣٨ ، وآية رقم ٣٩

(٣) هذا حديث صحيح ، أخرجه الامام البخارى رحمه الله تعالى فى كتابه
الجامع الصحيح فى عدة مواطن منه . انظر : فتح البارى ، شرح
صحيح البخارى للإمام ابن حجر العسقلاني ج ٦ / ١٨٩ / ١٩٠

أولا :- ذهب جمهور العلماء الى أن الحرب في سبيل الله فرض كفاية ،
==

ومعنى كونه على الكفاية ان وجوب الحرب في سبيل الله يسقط عن البعض

اذا قام به من يكفي من المسلمين . (١)

ثانيا :- ذهب سعيد بن المسيب الى أن الحرب في سبيل الله فرض عين ،
=====

ومعنى كونه فرض عين ، انه يجب على سائر المسلمين بأعيانهم ، فلا يسقط

عن البعض بقيام البعض الآخر به . (٢)

ويستدل على ذلك بما يلي :-

١ - قوله تعالى : ((كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا

وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون)) (٣)

وقوله تعالى : ((انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله

ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون)) (٤)

(١) ابن قدامة - المغنى ج ٩ / ١٩٦ ، الشرييني الخطيب - مغنى المحتاج

ج ٤ / ٢٠٨ / ٢٠٩ - ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد

ج ١ / ٣٨٠ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٤٣٦ وما بعدها

من صفحات ، الخرشي - شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل

ج ٣ / ١٠٨ - الوذيناني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٧١

(٢) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٤٣٩ ، ابن قدامة - المغنى ج ١٠ /

٣٦٤ ، المطبعي - تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٨ / ٤٨ ، القرطبي

الجامع لأحكام القرآن الكريم ج ٣ / ٣٨ ، الوذيناني - قواعد الحرب في

الشريعة الاسلامية / ٧٢

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢١٦

(٤) سورة التوبة ، آية رقم ٤١

وقوله تعالى : ((الا تتفروا يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم

ولا تضروه شيئا والله على كل شيء قدير)) (١)

فدل عموم الآيات السابقة ، وما في الآية الأخيرة من وعيد على التخلف

عن القتال في سبيل الله ، على ان الحرب لاعلاء كلمة الله فرض عين على

كل مسلم . (٢)

ويمكن ان يناقش الاستدلال بعموم هذه الآيات ، كما يلي :-

١ - قوله تعالى : ((كتب عليكم القتال)) (٣) أى فرض عليكم ، ومعنى

هذا " انه فرض على كل واحد من المسلمين غزا أو قعد ، فالقاعد ان استعين

به اعان ، وان استغيث به أغاث ، وان استغنى عنه قعد " وهذا معنى

كونه فرضا على الكفاية . (٤)

على أننا لو سلمنا ان الآية تفيد ان الحرب في سبيل الله فرض عين ، فهي

حينئذ خاصة بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، أول الأمر فلما استقر

التشريع ، أصبح وجوب القتال على الكفاية ، كما ذكر ذلك عطاء ابن أبي رباح

والأوزاعي رضي الله عنهما . (٥)

(١) سورة التوبة - آية رقم ٣٩

(٢) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج ٣ / ٣٨

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢١٦

(٤) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ١ / ٥٨٣

(٥) المرجع السابق ج ١ / ٥٨٧ ، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن الكريم

٢ - ان الاستدلال بمفهوم قوله تعالى : ((انفروا خفافا وثقالا)) (١) وقوله

تعالى : ((الا تنفروا يعذبكم عذابا أليما)) (٢) على كون القتال في الاسلام

فرض عين مناقش من طرفتيين :

الطريق الأول : ان عموم هاتين الآيتين وما شاكلها منسوخ (٣) بقوله تعالى :

((وما كان المؤمنون لينفروا كافة)) (٤)

الطريق الثاني : ان الأمر بالنفي العام في الآيتين السابقتين ، أمر خاص ،

فلا يدل على ان القتال فرض عين ، وانما المراد ان من أمره الرسول صلى الله

عليه وسلم بالنفي وجب عليه ذلك دون من لم يأمره .

ومن هنا يكون المراد بقوله تعالى : ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة)) النهي

عن ترك المسلمين لبلادهم جميعا للقتال دون ان يذروا أحدا منهم فيها

للقيام بمصالحها ، وان واجب القتال يتعين على من استنفر منهم دون من لم

يستنفر .

وعلى هذا فلا نسخ للأمر بالنفي وانما هو أمر مخصوص . (٥)

ب - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

" من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق " (٦)

(١) سورة التوبة آية رقم : ٤١

(٢) سورة التوبة آية رقم : ٣٩

(٣) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٤ / ٣٢٢

(٤) سورة التوبة ، آية رقم : ١٢٢

(٥) الطبري : جامع البيان ج ١٠ / ١٣٥ ، ابن حجر - فتح الباري ج ٦ / ٣٨
الوذهاني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٧٤

(٦) هذا الحديث أخرجه الامام مسلم في صحيحه في باب ذم من مات ولم يغز =

فدل الوعيد الوارد في هذا الحديث على ان القتال لرفع راية الاسلام

فرض عين (١)

ويمكن أن يناقش الاستدلال بهذا الحديث ان مجرد تحديث النفس بالقتال في سبيل الله يخرج من الوعيد المذكور في الحديث ، ولو كان القتال في سبيل الله فرض عين بالفعل لما كفى هذا المقدار في الخروج من الوعيد .

قال الامير الصنعاني في شرح هذا الحديث قوله : " ولم يحدث به نفسه " لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله ان يفز ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره ، ولو حدثها به ، وخطر الخروج للفرار بباله حيناً من الاحيان خرج من الاتصاف بخصلة من خصل النفاق وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم : " ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه " أى لم يخطر بباله شيء من الأمور ، وحديث النفس غير العزم وعقد النية ، ودل على ان من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها انه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً " (٢)

= ولم يحدث نفسه بالفرار ، وأخرجه أبو داود في باب كراهية ترك الفرار .
انظر - صحيح مسلم بشرح النووي ج ٨ / ١١٣ ، بذل المجهود في حل
أبي داود ج ١١ / ٤١٠ / ٤١١

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٩٦ ، تعليق الشيخ محمد زكريا على بذل المجهود ج ١١ / ٤١١

الوثناني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية ٧٣

(٢) الصنعاني - سبل السلام شرح بلوغ المرام ج ٤ / ٤١

ثالثاً : ذهب الثوري وعبدالله بن الحسن وابن شبرمة ، الى ان الحرب
في سبيل الله لا تجب الا في الحالات المجمع عليها ، أما ما عدا ذلك
فهي من باب التطوع . (١)

ويستدلون على ذلك بقوله تعالى : ((كتب عليكم القتال وهو كره لكم)) (٢)
قالوا : ان لفظ " كتب " في الآية الكريمة يدل على الندب لا على الوجوب .
واستدلوا على هذا بقوله تعالى : ((كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت
ان تترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين)) (٣)
قالوا : فقوله تعالى : ((كتب عليكم)) في آية الوصية هذه يدل على الندب
ان أن الوصية غير واجبة وانما هي أمر مندوب اليه ، ومن هنا يكون الأمر
بالقتال ، بصيغة : كتب ، دالاً على الندب أيضاً ، كما هو الأمر في
الوصية . (٤)

وقد ناقش الجصاص دليل هؤلاء فقال : " قد كانت الوصية واجبة ، بهذه
الآية وذلك قبل فرض الله الموارث ، ثم نسخت بعد الميراث ، ومع ذلك
فان حكم اللفظ الايجاب ، الا ان تقوم دلالة للندب ، ولم تقم الدلالة في
الجهاد انه ندب " (٥)

(١) الشيباني - شرح كتاب السير الكبير ج ١ / ١٨٧ ، الجصاص - أحكام
القرآن ج ٣ / ١١٣ ، ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد
ج ١ / ٣٨٠

(٢) سورة البقرة ، آية رقم : ٢١٦

(٣) سورة البقرة ، آية رقم ١٨٠

(٤) الجصاص أحكام القرآن ج ٣ / ١١٣ / ١١٤

(٥) المرجع السابق ج ٣ / ١١٤ / ١١٥

ومن هنا يتضح والله أعلم رجحان ما ذهب اليه جمهور العلماء من ان الحرب في سبيل الله فرض كفايه اذا قام به البعض من المسلمين سقط وجوبه عن البعض الآخر ، وذلك في غير الحالات التي يتعين فيها القتال على جميع المسلمين ، ويدل لرجحان هذا الرأي ما يلي : -

١ - قال الله تعالى : ((لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلّ وعد الله الحسنى)) (١)
فدلّت الآية الكريمة على ان المجاهدين بأموالهم وأنفسهم أفضل من القاعدين درجة ، والمفاضلة لا تكون الا بين أمرين جائزين غير ان أحدهما أفضل من الآخر ، ويؤيد هذا ان كلا من المجاهد ، والقاعد ، موعود بالحسنى في الآية الكريمة ، ولو كان القاعد تاركاً لفرض عيني ، لما وعد هذا الوعد الحسن . (٢)

ب - قال الله تعالى : ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا)) (٣)
قال الماوردي في وجه الاستدلال بهذه الآية : " قوله : " ((وما كان المؤمنون لينفروا كافة)) فيه تأويلان :

(١) سورة النساء آية رقم : ٩٥

(٢) الونيناني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية / ٧٢ / ٧١

(٣) سورة التوبة ، آية رقم : ١٢٢

أحدهما : وما كان عليهم ان يجاهدوا جميعا ، لأن فرضه على الكفاية .
والثاني : وما كان لهم اذا جاهد قوم ان يخرجوا معهم حتى يتخلفوا لحفظ
الذرائع وطاعة الرسول .

((فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين)) فيه تأويلان :
أحدهما : لتتفقه الطائفة النافرة ، اما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في جهاده ، واما مهاجرة اليه في اقامته وهذا قول الحسن .
والثاني لتتفقه الطائفة المتأخرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النفور
في سراياه ، وهذا قول مجاهد .

وفى المراد بقوله : ((ليتفقهوا)) تأويلان :
أحدهما : ليتفقهوا فيما يشاهدونه من نصر الله لرسوله وتأييده لدينه
وتصديق وعده ومشاهدة معجزاته ليتقوى ايمانهم وليخبروا به قومهم اذا
رجعوا اليهم .

والثاني : ليتفقهوا في أحكام الدين ومعاليم الشرع ويتحملوا عن الرسول
ما يقع به البلاغ لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم ، فدل هذا على ان فرض
الجهاد على الكفاية (١)

ج - قال الله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثبات أو
انفروا جميعا)) (٢)

فخير الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين في هذه الآية الكريمة بين ان -

(١) الماوردی - کتاب السیر من الحاوی الكبير - تحقیق الدكتور محمد المسعودی

ج / ٢ / ٦٣٧

(٢) سورة النساء آية رقم ٧١

يخرجوا للقتال في سبيل الله جماعات متفرقة ، وبين ان يخرجوا
كافة ، فقله : " انفروا ثبات " أى عصبا وفرقا ، وقوله " أو انفروا جميعا " أى
بأجمعكم .

وإذا كان خروج جميع المسلمين أو خروج بعضهم الى القتال ، أمرين
على التخيير بموجب هذه الآية ، كان دليلا كافيا على ان القتال
في سبيل الله لا يتمين على كافة المسلمين ، فإذا قام به بعضهم
سقط عن البعض . (١)

د - وما يدل على ان فرض القتال في الاسلام على الكفاية ، ان الرسول
عليه الصلاة والسلام ، كان يخرج للجهاد في سبيل الله فيخرج بعض
المسلمين معه ويبقى البعض ، وكان يبعث بالسرايا ، ويقيم عليه السلام مع
كثير من صحابته في المدينة ، وامثلة ذلك كثيره في كتب السيره .
فلو كان القتال في سبيل الله أمرا متعينا على كل مسلم لخرج جميع
المسلمين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك ، ولما تصور
تخلفهم عنه ، وهم السابقون الأولون في الاجتهاد في فعل التطوعات فما
البال بالمفروضات .

وانما تعين الخروج للقتال في حق الثلاثة الذين تخلفوا عنه في غزوة تبوك
لأن الرسول صلى الله عليه وسلم دعاهم للخروج فتعين في حقهم . (٢)

(١) الماوردى - كتاب السير من الحاوى الكبير - تحقيق الدكتور / محمد
ابن رديد المسمودى ج ٢/ ٦٣٧ / ٦٣٨ ، القرطبي - الجامع
لأحكام القرآن الكريم ج ٥ / ٢٧٥
(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٩٦ ، الماوردى - كتاب السير من الحاوى /
الكبير - تحقيق الدكتور : محمد رديد المسمودى ج ٢ / ٦٣٨

هـ - ان المستفيض بين عامة أهل العلم ان القتال في سبيل الله فرض كفاية ومن هنا نقل بعض العلماء الاجماع على هذا ، فقال القرطبي في تفسيره : " قال ابن عطية : والذي استقر عليه الاجماع ان الجهاد على كل أمة محمد صلى الله عليه وسلم فرض كفاية فاذا قام به من قام من المسلمين سقط عن الباقيين ، الا ان ينزل العدو بساحة الاسلام فهو حينئذ فرض عين . " (١)

وقال ابن رشد في المقدمات : " فالجهاد الآن فرض على الكفاية يحمله من قام به باجماع أهل العلم " (٢)

وكون الفالبة العظمى من علماء المسلمين متفقون على ان القتال في سبيل الله فرض كفاية ، يكفي في ترجيح هذا القول ، ان يبعد كل البعد ان يتفق أغلب العلماء على قول مرجوح ، فكيف والحال ان النقل والعقل يؤيده ويسنده . ولا يخفي بعد هذا كله ان في اعتبار القتال في سبيل الله فرض عين مشقة كبيرة على المسلمين لما يترتب على خروج المسلمين كافة للقتال من تعطيل مصالحهم الدنيوية ، وهي من الأهمية بمكان حيث تعتبر رافدا ضروريا لاستمرار القتال في سبيل الله .

قال الامام أبو حنيفة رحمه الله : " الجهاد واجب على المسلمين الا أنهم في سعة من ذلك حتى يحتاج اليهم " (٣)

والى هنا أصل الى مرحلة من الاقتناع التام بأن حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الاسلامية فرض كفاية ، اذا قام بها من يكفي من المسلمين سقط عن بقيتهم ، شأنها في ذلك شأن سائر فروض الكفاية في الشريعة الاسلامية .

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٣ / ٣٨

(٢) ابن رشد - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ج ١ / ٢٦٣

(٣) الشيباني - شرح كتاب السير الكبير ج ١ / ١٨٧

الفصل الثاني : حرب المواجهة بالسلاح في القانون الدولي العام
=====

- المبحث الأول : حرب المواجهة بالسلاح في طور القانون الدولي

التقليدي .

- المبحث الثاني : حرب المواجهة بالسلاح في طور التنظيم

الدولي .

- المطلب الأول : عهد عصبة الأمم

- المطلب الثاني : ميثاق - بريمان ، كيلوج - " ميثاق باريس "

- المطلب الثالث : ميثاق هيئة الأمم المتحدة

الفرع الأول : أهداف هيئة الأمم المتحدة .

الفرع الثاني : المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هيئة

الأمم .

- المطلب الرابع : مشروع هيئة الأمم في الميزان .

الفصل الثالث : المقارنه بين حكم حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة
=====

الاسلامية والقانون الدولي العام .

الفصل الثاني

=====

حرب المواجهة بالسلح في القانون الدولي العام

المبحث الأول

=====

حرب المواجهة بالسلح في طور القانون الدولي التقليدي

=====

مرت مشروعية الحرب المسلحة في القانون الدولي العام بطورين :-

الطور الأول : وهو ما يسمى بطور القانون الدولي التقليدي ، وفي ظل

=====

هذا القانون كان لأي دولة ذات سيادة مطلقه على أراضيها ان تلجأ

للحرب المسلحة لتحقيق أهدافها سواء أكانت تلك الأهداف عادلة أو

غير عادلة . (١)

وكانت معاهدة " واستفاليا " سنة ١٦٤٨ في رأى كثير من رجال

القانون الدولي العام ، من أهم أسباب قيام مثل هذا الاتجاه في القانون

الدولي التقليدي ، ان انها المعاهدة التي تولدت عنها فكرة الحق في

ممارسة مبدأ السيادة المطلقة لكل دولة .

ومن هنا كانت الدول ترى ان من مظاهر السيادة الكاملة ان تمارس

الحرب بدون قيد أو شرط . (٢)

وقد أيد هذا الاتجاه بعض مفكرى هذه المرحلة ، فتعسفوا في خلق المبررات

والإغراء على صحة هذا الأسلوب ، وحاولوا اقناع أنفسهم واقناع الناس بمشروعية

(١) لالشيبي - تحريم الحروب في العلاقات الدولية - رسالة دكتوراه - ٢٦٧

(٢) عبد الواحد الفار - اسرى الحرب - رسالة دكتوراه - ٣٦ - ٣٧

مثل هذه الفوضى الدولية .

ويرى رجال القانون الدولي العام ، ان "توماس هوبز" يعتبر زعيم هذا الفريق من المفكرين حيث كان ينادى "بالحرب الشاملة ، حرب جميع الناس ضد جميع الناس ، والقضاء على فكرة الحق والباطل ، وفكرة العدل والظلم ، كما كان ينادى بأن القوة والتدليس هما رعامتا الفضيلة في حالة الحرب .

وقد ساند هذا التيار الفكرى ظهور الوطنية المتطرفة التى صاحبت مولد الدولة فى شكلها الحديث ، وتركيز جميع السلطات فى رئيسها ، والانصراف الى تحقيق المغامرات الاقتصادية والاقليمية لها من غير وازع . ولهذا السبب تعددت الحروب ، وبات من حق كل دولة أن تستبدل بعشيتها حالة السلام بحالة الحرب فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، وانقسم القانون الدولي العام الى قسمين كبيرين ، قانون السلام ، وقانون الحرب" (١)

وهكذا ظلت مشروعية الحرب بدون قيود فى هذه المرحلة على المستوى الرسمى للدول بناء على ما يقضى به العرف الدولي آنذاك ، وكل ذلك كان نتيجة للاستناد على مبدأ السيادة الكاملة للدولة .

ومن هنا كانت جميع التجاوزات التى تتبوا بنسبته الانسان واخلاقه تمارس على أساس انها أمر مشروع ، فى ظل هذا القانون التقليدى ، ان لم يكن هناك أى تدابير جزائية يمكن أن تتخذ ضد أية دولة . تعتمد مثل هذا الأسلوب ، ما عدا قسما للمعتدى عليه من المعتدى ، وغالبا ما يكون ظالما

مجحفا في الانتقام والتشفي .

ولقد استمر الحال على هذا النمط حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي .
ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي بدأ الناس على مستوى الدول يراجعون حساباتهم حول مشروعية الحرب بهذا الأسلوب الفوضوي ، بعد ان منيت
الانسانية بكثير من الآلام والمتاعب من جراء كسرة الحروب والصراعات
الدولية .

فكان أول نشاط ضد مشروعية الحرب في هذا الطور ، ما نادى به الدول
المشاركة في مؤتمر " فينا " ١٣ مارس سنة ١٨١٥ من التديد " بنابليون "
باعتباره رجلا خارجا عن حماية القانون وعن العلاقات المدنية والاجتماعية ،
وانه عدو العالم ومعكر سلامه وذلك لشارته الحرب * .

غير ان الأمر لم يتجاوز التديد والاعتجاج ، دون ان تكون هناك أية
جهود دولية للحد من مشروعية الحرب في هذه الاثناء . (١)

ولقد حاول المجتمع الدولي بعد ذلك في هذه المرحلة ان يعد من أهوال
الحرب عبر بعض المعاهدات الثنائية ، والمشاركة بين أكثر الدول .
فكان تصريح " باريس " البحري سنة ١٨٥٦ ، أول عمل قانوني دولي
يشتمل على تنظيم بعض القضايا القانونية بالنسبة للحرب البحرية .
وقد ولد هذا التصريح بعد حرب القرم التي خاضتها " فرنسا " و" إنجلترا " ضد
" روسيا " حيث أعلنت كل من " فرنسا " و" إنجلترا " بهذه المناسبة ، بعض القيود
على مزاولة الحرب البحرية في هذا التصريح ، وكان من أهم تلك القيود ما يلي :-

(١) المرجع السابق / ٣٨

الشيبي - تحريم للحروب في العلاقات الدولية - رسالة دكتوراه ٢٦٨ / ٢٦٩

١ - " الفءاء القرصنة المباحة "

٢ - " وجوب ان يكون الحصر البحرى فعلا ليكون ملزما "

٣ - " بضائع الاعداء فوق سفن المحايدىن ، وبضائع المحايدىن فوق سفن

الاعداء محمية عدا المهربات " (١)

وفى سنة ١٨٦٣ م - أعد الاستاذ فرانسيس لىسير تقنىنا لحكم جيوش الولايات المتحدة الامريكية فى الميدان ، وقد اعتمدت الحكومة الامريكية هذا التقنين وأقرته لحكم جيوشها فى تلك الأثناء .

وهذا التقنين بالرغم من انه تشريع أمريكى وطنى ليست له صفة دولية ، وضع ليطبق ابان الحروب الاهلية الامريكية ، الا أن رجال القانون الدولى العام يرون ان له أثرا كبيرا فى صياغة القواعد القانونية الدولية التى وضمها المجتمع الدولى فيما بعد للحد من الحرب المسلحة عبر بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، باعتباره أول محاولة لتقنين جانب من جوانب القانون الدولى العام فى هذه المرحلة .

وفى سنة ١٨٦٤ بذل المسئولون فى مؤسسة الصليب الأحمر الدولى جهودا لعقد مؤتمر دولى عن طريق الاتحاد الفدرالى السويسرى ، لمناقشة الأساليب التى يعامل بها المرضى والجرحى أثناء الحرب .

وقد أثمرت جهود الصليب الأحمر ، فكانت اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤ ، وهى أول اتفاقية دعى اليها الصليب الأحمر " ويمكن اعتبارها بمثابة حجر الأساس لجهود الصليب الأحمر الدولى فى مجال القانون الدولى الانساني " ، وكان من أبرز بنود هذه الاتفاقية ما يلى :-

(١) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة ٢٩ / ٣٠

١ - الاتفاق على عدم التعرض لمخيمات الاسعاف ، والمستشفيات ، والقيام

بحمايتها من كل ما يعرضها للخطر ، واحترام العاطلين فيها وعدم الاساءة

لهم .

٢ - جمع المرضى والجرحى والعناية بهم دون ان يحمل أى اعتبار لجنسياتهم .

٣ - اذا كان الأسرى والجرحى قد وصلوا الى مستوى لا يستطيعون معه حمل

السلاح ، فيجب تسليمهم الى الوحدات التى ينتمون اليها .

وبعد أربعة أعوام من توقيع هذه الاتفاقية ، دعا " الاسكندر " الثانى : قيصر

روسيا ، لعقد مؤتمر " بترسبورج " وقد اتفق المؤتمر فيه على " ان الحرب

يجب ان يقصد بها اضعاف القوة العسكرية للعدو فقط ، وهذا المقصد

يمكن ان يتحقق دون أن يلجأ المتحاربون الى استخدام بعض الأسلحة

التي تضاعف من آلام المقاتلين ، أو تلك الأسلحة التى يستحيل معها

الابقاء على حياتهم . (١)

ولم يقف المجتمع الدولى عند هذا الحد ، بل واصل مسيرته للحد من

أهوال الحرب فكان اعلان بروكسل سنة ١٨٧٤ نتيجة للمؤتمر الذى دعا

اليه قيصر روسيا ، وهو عبارة عن " مشروع اتفاقيه دولية تتعلق بقوانين

وأعراف الحرب ، تقدمت بها الحكومة الروسية ، واتخذ هذا المشروع أساسا

للمناقش فى المؤتمر ، وبعد مناقشات طويلة ، تم التوقيع على البروتوكول

الختامى ، ومشروع اعلان دولي يتعلق بقوانين وأعراف الحرب ، يقع فى

٥٦ مادة ، وينطوى على تقنين للأعراف والعادات التى تحكم الحرب البريه " (٢)

الا أن هذا المشروع ظل حبرا على ورق ان لم يصبح ملزما لجميع الأطراف لعدم

(١) المرجع السابق / ٣٠ / ٣١ / ٣٢

(٢) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة / ٣٣

التصديق عليه من قبل الدول المشتركة في المؤتمر ، غير انه ظل ذات قيمة
معنوية كبيرة ، حيث أثر تأثيرا طموسا في المحاولات التي تلتها في سبيل
اعداد قانون للحرب . (١)

ولعل من أهم ما أثر في معطيات القانون الدولي التقليدي حول ايجاد
مبادئ للحد من الحروب ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر لاهاي سنة ١٨٩٩ ،
وسنة ١٩٠٧ م

فقد نتج عن هذا المؤتمر اتفاقات مهمة تناولت مسألتين :

المسألة الأولى : تنظيم مسائل حسم المنازعات بين الدول بالطرق
السلمية وهي التوفيق والتحكيم ، وانشئت لهذا الغرض اللجنة الدائمة
للتحقيق ، والمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي .

والمسألة الثانية : تقنين قوانين واعراف الحرب البرية ، والحرب البحرية .
ولقد حاول رجال القانون الدولي في هذا المؤتمر فرض التحكيم الاجباري على
الدول فبدلوا جهودا كبيرة للموافقة على هذا الأمر ، الا أن جهودهم
بأت بالفشل ، غير انهم استطاعوا التوصل الى حل وسط ، وهو ضرورة
اللجوء الى أحد وسائل حسم المنازعات بالطرق السلمية التي نصت عليها
الاتفاقية الأولى من اتفاقيات المؤتمر قبل اللجوء الى استخدام القوة * (٢)
ويعتبر مؤتمر لاهاي من آخر المحاولات التي ساهمت في ارساء قواعد القانون
الدولي التقليدي ، واستقرارها ، مسترشدا بكل ما سبقه من محاولات في هذا
الصدور وبعد هذا الاستقرار أصبحت الملامح الرئيسية للقانون الدولي التقليدي
بالنسبة لمشروعية الحرب كما يلي :-

(١) المرجع السابق / ٣٥ / ٣٦

(٢) جعفر عبد السلام - الوسيط في القانون الدولي العام / ١ / ٢٨٣ - بشيء من التصرف

أولاً :- الطابع الشكلي لنظرية القانون الدولي التقليدي في الحرب :

تتميز النظرية التقليدية في القانون الدولي العام بالمظهر الشكلي وبخاصة في تعريفات الحرب .

ومن هنا نجد " جردسيوس " مؤسس القانون الدولي العام الحديث ، وهو بصدد تعريف الحرب يقول : الحرب حالة شكلية " .

وانما قال ذلك ، ليكون تعريف الحرب شاملاً للحالة التي يتم فيها اعلان الحرب فقط دون القيام بأي عمل عدائي مادي .

ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في القانون الدولي التقليدي من اهتمام رجاله ببعض القضايا الشكلية الأخرى ، كالاتهام باعلان الحرب ، وقيام حالة الحرب ، ومتى تبدأ تلك الحالة قانوناً .

حتى ان بعضهم كان يقول ، ان ممارسة الأعمال العدائية المادية في الواقع والحقيقة لا يمكن ان يطلق عليها وصف الحرب قانوناً ، ما لم يكن هناك اعلان للحرب من قبل الجهة التي قامت بتلك الأعمال العدائية .

ولا يخفي ما في هذه النظرية من تباين كبير بين الواقع والقانون حيث ان من المستساغ في ظل هذه النظرية ان تعتبر حالة الحرب قائمة ، وان لم يكن هناك أى عمل مسلح ، والعكس صحيح أيضاً ، فقد تعتبر حالة الحرب غير قائمة ، وان كانت هناك أعمال مسلحة في الواقع والحقيقة . (١)

ثانياً : التسليم للدولة بالحق المطلق في اللجوء الى الحرب لتحقيق الأهداف والغايات ، سواء أكانت عادلة في الواقع والحقيقة أو بمجرد الادعاء فقط .

ويوجه رجال القانون الدولي اعطاء مثل هذا الحق للدولة ، بأنه لما كانت الدولة المستقلة ذات السيادة المطلقة على أراضيها مساوية في هذا الوصف لمثيلاتها من الدول ، كان من غير المتصور حينئذ قيام سلطة تعلو هذه السيادة لتحكم في فض نزاع معين بينها وبين غيرها من الدول .

ومن هنا كان لجوء الدولة الى الحرب في سبيل الوصول الى ما ترى انه حق لها عند دولة أخرى ولو بمجرد الادعاء ، بمثابة لجوء الافراد داخل الدولة الى المحكمة للتوصل الى ما يرونه حقاً لهم عند الغير والفارق بين الحالين يكمن في فكرة السلطة العليا التي تتوافر في المجتمعات الداخلية ، والتي تعلو على ارادة الافراد وتستطيع ان تطي عليهم ما تراه حقاً يتوافق مع القانون ، بينما تفتقد تلك السلطة العليا في المجتمع الدولي ، ومن ثم نظر الى الحرب بوصفها اسلوباً قانونياً لتسوية المنازعات بين الدول ، ونظر اليها البعض بوصفها اسلوباً من أساليب المساعدة الذاتية

ويقصد رجال القانون ، بأسلوب المساعدة الذاتية ، ما يحطيه قانون الدولة الداخلي للفرد من الحق في بعض الاحوال ، في ان يستوفي حقه بنفسه دون الرجوع الى القضاء أو أى سلطه تنفيذيه .
ولذلك عندهم تطبيقات عديدة من أبرزها حق الفرد في الدفاع الشرعي عن حياته وممتلكاته ، اذا كان الأمر من الخطورة بحيث لا يحتمل التأخر عن مزاولة مثل هذا الحق . (١)

(١) المرجع السابق / ٧٣٣ / ٧٣٤

ثالثاً : بات من الامور المستقرة في القانون الدولي التقليدي التفرقة في
====
المعاملة وقت الحرب بين المقاتلين وبين غيرهم من الفئات المسالمة .
وتقوم هذه التفرقة في ظل هذا القانون على أساس عدم التعرض للمدنيين
المسلمين أثناء الحرب بما يسئ اليهم ، وعمل جميع التدابير التي تقلل
لهم النجاة من أهوال الحروب وويلاتها .

وهذا المسلك في الواقع تطبيق لنظرية " جاك روسو " التي صاغها في
كتابه المشهور العقد الاجتماعي حيث يقول : (١) " ان الحرب ليست علاقة
بين رجل ورجل ، ولكنها علاقة بين دولة وأخرى لا يكون الافراد فيها أعداء
الا بطريقة عارضة لا بصفتهم رجالا ، ولكن بصفتهم مواطنين ، لا بصفتهم
أعضاء في الوطن ولكن بصفتهم مدافعين ومحاربين " (٢) .
غير ان القانون الدولي التقليدي يشترط لتمتع المدنيين بالحماية
القانونية ان لا يشاركوا في الحرب بأي شكل من الاشكال .
وهذا كما لا يخفى له أثره السيئ في تضيق دائره التمتع بهذه الميزة ،
ان الغالب ان أسرى المدنيين يشاركون في الحرب ولو بطريق غير
مباشر (٣)

رابعاً : يهتم القانون الدولي التقليدي بتنظيم الحرب الدولية فقط ،
====
أي الحرب التي تكون بين دولتين مستقلتين متمتعين بالسيادة المطلقة .
اما الحروب التي تحدث داخل الدولة الواحدة ، فيلحق بتبعاتها على
القانون الداخلي لتلك الدولة ، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة .

(١) المرجع السابق / ٢٣٥

(٢) عبد العزيز سرعان - مبادئ القانون الدولي العام / ٥٣١

(٣) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة / ٤٨

فالحروب الأهلية وسائر المنازعات المسلحة التي تقوم داخل اقليم الدولة الواحدة من اختصاص القانون الداخلي لتلك الدولة ، ومن ثم لا يمكن تطبيق قواعد القانون الدولي عليها ، الا اذا أعطت حكومة الدولة المقاتلين لها صفة المحاربين ، حيث يعتبر النزاع المسلح والحال هذه حربا يطبق بصددها قانون الحرب الدولي .

غير ان من أهم ما يؤخذ على مثل هذه التفرقة اعتبار حروب المقاومة الشعبية المسلحة لقوات الدولة المستعمرة حروبا داخلية يطبق بصددها قانون الدولة المستعمرة الداخلي ، على اعتبار أن الأراضي المستعمرة أصبحت جزءا من الدولة المحتلة .

ولا يخفى ما في هذا الاتجاه من التعدي والظلم والتعسف ، ان كيف تعتبر الدولة المستعمرة الفاصلة لحقوق الآخرين حكومة شرعية يعطى لها حق الفصل في نزاع مسلح بينها وبين أصحاب الحق الشرعيين .

ولكن لما كانت النظرية التقليدية للحرب في القانون الدولي العام ، نظرية نشأت وترعرعت في ظل ازدهار المد الاستعماري ، جاءت هذه النظرية مراعية لمصالح دول الاستعمار ، ومن مصلحة تلك الدول ان تظل حروب المقاومة الشعبية المسلحة خارج دائرة القانون الدولي العام ، ولا يهم بعد ذلك ان يكون مثل هذا التصرف ترجمة أمينة للظلم والطغيان (١)

" وفوق هذا وذاك فان الالتقاء بكافة النزاعات غير ذات الطابع الدولي الى الاختصاص الداخلي المطلق للدولة ، كان يعنى في حقيقة الأمر الالتقاء بجانب هام من الوقائع التي تعتبر مكونة للحرب في مفهومها المادى في

(١) حامد سلطان وآخران - القانون الدولي العام / ٢٣٦/٢٣٧

اتون القسوة والعنف والوحشية بغير حدود أو ضوابط ، فلقد أثبتت التجارب الطويلة ان النزاعات الداخلية تتطوى على المزيد من الحقد والضراوة ، وهو ما كان يدعو بالضرورة الى محاولة تأمين حد أدنى من حماية قانون الحرب لضحايا تلك النزاعات حتى يتحقق التوازن فى اطار تلك النظرية التقليدية التى وجدت الحركة الانسانية الدولية فى ظلها دفعة قوية - كما يدعى ذلك رجال القانون الدولي العام .

ولقد حرص واضعوا اتفاقيات جنيف فى سنة ١٩٤٩ والخاصة بحماية ضحايا الحرب على تأمين هذا الحد الأدنى بواسطة المادة الثالثة المشتركة من الاتفاقيات . (١)

هذه أهم الملامح الرئيسية للنظرية التقليدية للحرب فى ظل القانون الدولي العام التى ظلت مزدهرة حتى بداية القرن العشرين ، والتى لم يزل لها أنصار كثير فى صفوف رجال القانون الدولي العام .

ولقد أذنت شمس هذه النظرية التقليدية بالمغيب ، بعد ان برز على السطح ابان الحرب العالمية الأولى وبعد ها كثير من المتغيرات التى كان لها دور كبير فى صياغة مبادئ ومفاهيم جديدة ، حول الحرب والمعارين ، وهذا ما سيتضح من الكلام على الطور الثانى للحرب فى القانون الدولي العام .

وقبل ان ننتقل الى ذلك ، يجب ان أسجل هنا ملاحظة مهمة اشار اليها الدكتور عبد الواحد الفار - أهد رجال القانون الدولي العام - وهى : ان الجماعة الدولية التى اشتركت فى تكوين قواعد القانون الدولي التقليدى ، كانت قاصرة

في مبدأ الأمر على دول غرب أوروبا ، ثم انضمت اليها فيما بعد كافة الدول الأوروبية المسيحية ، ثم شملت الدول المسيحية غير الأوروبية كالولايات المتحدة الأمريكية ، والعجيب ان الدول الإسلامية ظلت خارج نطاق المساهمة أو التمتع بالحقوق التي يقرها هذا القانون حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر . " (١)

(١) عبدالواحد الفار - اسرى الحرب - دراسة فقهية تطبيقية - في نطاق القانون الدولي العام والشرعة الإسلامية - رسالة دكتوراه - ٣٨ - بالهامش -

المبحث الثاني

=====

حرب المواجهة بالسلح في طور التنظيم الدولي

الطور الثاني : للحرب في ظل القانون الدولي العام : هو ما يسمى
=====
بطور التنظيم الدولي وبيان ذلك : ان العالم في ظل القانون التقليدي
منى بحروب طاحنة راح ضحيتها ملايين من البشر عدا الخسائر الهائلة
في المجالات الاقتصادية ، حيث لم تفلح جميع الجهود التي بذلت
للحد من ويلات الجروب في القانون الدولي التقليدي ان تلك
الجهود لم تكن لتثمر سلا ما قائما على العدل مع التسليم بحق الدولة في
شن الحرب متى ما أرادت ذلك .

ومن هنا أصبحت الحرب شبحا مخيفا مرعبا للبشر جميعا ، خاصة اذا
أخذ في الاعتبار مدى التطور الكبير الذي حققه الانسان في مجال
صناعة السلح حيث توصل الانسان الى صناعة أنواع عديدة منه ذات فعاليه
كبيرة في الفتك والتدمير ، ان تستطيع ان تقضي على ملايين البشر وسائر
مجمعاتهم السكانية ومواردهم الاقتصادية في لحظات دفعة واحدة ، وذلك
كالقنابل الذرية ، والغازات السامة ، بالاضافة الى التطور الكبير الذي شمل
سلح الطيران وسلح الفواصات ، وسلح الصواريخ .

والأدهى من ذلك ان الحرب في القرن العشرين أصبحت ذات صبغة عالمية
يشارك في اشغالها وادارتها العالم بأسره ، ومن ثم يكتوى بها العالم
جميعا " حيث بات من المتعذر التزام بعض الدول للحياد أو حتى ضمان
احترام حيادها أو مباشرتها لحقوق المحايدين " في ظل ظروف المجتمع
الدولي المعاصر .

ولا شك ان الحرب الشاملة مع هذا التطور الكبير في صناعة السلاح
كفيلة بابادة الجنس البشرى والقضاء على جميع موارده . (١)
لهذا كله قامت جهود دولية كثيرة في هذا الطور من تاريخ القانون
الدولي العام في سبيل الحد من الحروب ، أو القضاء على مشروعيتها
وكان من أبرز تلك الجهود ثلاثة مشاريع ، عهد عصبة الأمم ، وميثاق
بريان - كيلوج ، وميثاق هيئة الأمم ، وفيما يلي بيان هذه المشاريع
بشيء من التفصيل في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

=====

عهد عصبة الأمم

تظافرت الجهود الدولية لصياغة معاهدة بين دول العالم للحد من
ويلات الحروب وأهوالها منذ عام ١٩١٥ م .
وقد أثمرت تلك الجهود عن قيام مشروع عهد عصبة الأمم ، الذي وضع
موضع التنفيذ بصفة رسمية في " ١١ يناير ١٩٢٠ م "
ويشتمل هذا العهد على ديباجة وست وعشرين مادة ، كان من أهم
الالتزامات التي جاءت فيها ما يلي :-

١ التقليل من مستوى التسليح ، حيث نصت المادة الثامنة من العهد
على ضرورة الحد من تسليح الدول الأعضاء الى المستوى الذي يحافظ به
على الأمن القومي وفي الالتزامات الدولية فقط ، عند اللجوء الى عمل
دولي مشترك .

(١) المرجع السابق ٤٠/٣٩

" ولقد بذلت العصبة جهدا كبيرا من أجل اعداد مشروع مقبول لتخفيض السلاح غير ان تلك الجهود باءت بالفشل " فضل الالتزام بهذه المادة نظريا لا يمت للواقع بصلة .

٢ - الضمان المتبادل بين الدول الاعضاء في العهد ، وينص هذا الضمان على الالتزام بأمرين كما جاء ذلك في المادة العاشرة من العهد .

الأمر الأول : ضمان احترام استقلال جميع الدول الاعضاء فيما بينها .
=====

الأمر الثاني : التزام الدول الاعضاء بضمان سلامة واستقلال جميع الأعضاء
=====
من أى اعتداء خارجي .

ومعنى هذا - ان أى اعتداء خارجي على أى دولة من دول العهد يلزم جميع دول العهد بالقيام مع الدولة المعتدى عليها ضد المعتدى .

غير ان هذه المادة ظلت حبرا على ورق حيث دل الواقع على ما يخالفها . فمن ذلك ان ايطاليا اعتدت على الحبشه ، وكل منهما عضو في عهد عصبة الأمم ، فلم تستطع العصبة للأسف الشديد ان ترد الاعتداء ، أو أن تتصرف للمعتدى عليه بالوقوف الفعلي معه في سبيل استيفاء حقه من المعتدى .

٣ - الالتزام ببعض القيود التي من شأنها تأخير اللجوء الى الحرب ، وذلك لاتاحة الفرصة أمام الجهود السلمية لتأخذ دورها في فض النزاع سلميا . (١)

ومن تلك القيود ما نصت عليه المادة الحادية عشرة من العهد ، حيث جاء فيها ما ترجمته : " (١) - يوافق أعضاء العصبة على انه اذا ما نشأ أى نزاع من

(١) الشيمي - تحريم الحروب في العلاقات الدولية - رسالة دكتوراه ٢٧٣-٢٧٤

شأن استمراره أن يؤدي إلى احتكاك دولي ، على أن يعرضوا الأمر على التحكيم ، أو التسوية القضائية ، أو التحقيق بواسطة المجلس ، ويوافقون على عدم الالتجاء للحرب بأية حال قبل انقضاء ثلاثة شهور على صدور قرار التحكيم أو الحكم القضائي أو تقرير المجلس "

" ٢ - ويتمين في كل حالة تحكيمها هذه المادة ان يصدر قرار المحكمين أو الحكم القضائي خلال فترة معقولة ، وان يصدر تقرير المجلس خلال ستة أشهر من عرض النزاع " (١)

فنصت هذه المادة على وجوب عرض النزاع الذي يحدث بين دولتين - عضوتين في العصبة على التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة ، متى ما خيف من تطور هذا النزاع بحيث يجبر الدولتين إلى تحكيم الحرب . كما اعتبرت اللجوء إلى الحرب بين الطرفين المتنازعين أمرا محرما يجب الامتناع عن الدخول فيه قبل مضي ثلاثه أشهر من تاريخ قرار التحكيم أو حكم المحكمة أو تقرير المجلس .

وصا هو جدير بالملاحظة هنا ، ان ما قيدت به الحرب في هذه المادة ، لا يوجب تحريما مطلقا للحرب بين الدول اعضاء عصبة الأمم " وانما فرض عليها مهلة الشهور الثلاثة وأوجب عليها انتظار فواتها قبل ان تدخل الحرب ، وكان يشار عادة إلى هذه الفترة على أساس أنها فترة تهدئة قصد بها كسب الوقت لتسكن المواطف الثائرة ، فتكون الحرب أقل احتمالا ، وربما وجدت في هذه الاثناء المساعي الحميده أو محاولات الوساطة أو التوفيق

مجالا لازالة أسباب الخلاف وتقرير السلام فيزول خطر الحرب . (٢)

(١) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة / ٥٧

(٢) المرجع السابق / ٥٧ / ٥٨ - بشيء من التصرف -

٤ - الالتزام بتحريم الحرب في حالة واحدة فقط : وهي الحالة التي -

فيها الفصل في النزاع بناءً على قرار من هيئة التحكيم ، أو حكم محكمة

أو تقرير ملزم من مجلس العصبة ، فلا يجوز الدخول في الحرب من أجل

هذا النزاع بعد الفصل فيه بين الطرفين المتنازعين .

وقد نصت على ذلك المادتان الثالثة عشرة والخامسة عشرة من عهد عصبة

الأمم " وتسحب أحكام المواد المتقدمة بما تشمله من تقييد وتحريم على

الدولة التي ليست لها عضوية في العهد اذا قبلت الالتزام بهذا

طبقاً للمادة السابعة عشرة من العهد " (١)

وما يلاحظ على معاهدة عصبة الأمم انها لم تحرم من الحرب الا هذه

الحالة ، هذا بالإضافة الى أنها في الوقت الذي دعت فيه الى حل

المنازعات بالطرق السلمية لم تضع لذلك منهاجاً يمكن الوصول من خلاله الى

حل النزاع القائم .

وتلانيا لهذا النقص بذلت العصبة جهوداً في سبيل الموافقة على مشروعين (٢)

الأول : مشروع المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ م ، وفي هذا المشروع فرق بين

حرب الدفاع ، وحرب الاعتداء ، فقبل بمشروعية حرب الدفاع ، وتحريم

حرب الاعتداء واعتبارها جريمة دولية .

الا أن هذا المشروع سقط وكان من أهم ما أدى لسقوطه انه " لم يعرف حرب

العدوان ولم يبين الوسائل الكفيلة بتحديد المعتدى ، هذا بالإضافة الى

(١) عبد الواحد الفار - أسرى الحرب - ٤٢/٤٦ - بشي من التصرف -

(٢) المرجع السابق / ٣٩/٤١ ، الشيمي - تحريم الحروب في العلاقات ،

اهماله للوسائل السلمية التي كان واجبا عليه ان يعمل على فرضها
على الدول بدلا من الحرب التي حرمها عليها دون ان يوجد البديل
عنها " (١)

المشروع الثاني : " بروتوكول جنيف " سنة ١٩٢٤ ، وقد أرادت عصبة
الأمم بهذا المشروع تلافي جميع ما أدى الى سقوط المشروع الأول "المعونة
المتبادلة " وقد أكد هذا المشروع على التفريق بين حرب الدفاع وحرب
العدوان .

وعرف حرب العدوان بأنها : " الحرب التي توجهها دولة طرف فسي
البروتوكول ضد دولة أخرى طرف فيه اخلا لا منها بما نص عليه فيه من
واجب حل منازعاتها بالطرق السلمية " . (٢)

وقد وضع في البروتوكول ، منهج لغض المنازعات بالطرق السلمية ، ربما
قاد الى فض النزاع اذا طبق تطبيقا سليما .

ومن هنا جاء هذا المشروع متلافيا للنقص الذي حدث في مشروع المعونة
المتبادلة . الا انه لم يسلم من النقد الذي أدى به الى السقوط هو الآخر . (٣)
هذه أهم التزامات ومشاريع عصبة الأمم .

وكان لا بد بمحمد هذا كله ان تضع العصبة عقوبات على كل من يخل بشيء
من تلك الالتزامات من أعضاء العصبة ، وكان من أهم تلك العقوبات ما يلي : -

(١) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة - ٥٩ - ٦٠

- بشيء من التصرف -

(٢) المرجع السابق / ٦٠

(٣) المرجع السابق / ٦١ / ٦٢ ، الشيعي - تحريم الحروب في العلاقات الدولية

١ - العقوبة الاقتصادية ، حيث اتفق أعضاء الأمم على قطع جميع العلاقات التجارية والمالية بينهم وبين كل من يخل بالتزامات عصبة الأمم من أعضاء العصبة .

الا أن هذا الجزاء ظل جزاءً ضعيف القيمة في الواقع حيث أعطت العصبة لكل دولة لها عضوية في العهد " الحق في ان تقر لنفسها ما اذا كان هناك محل لتطبيق الجزاء الاقتصادي على الدولة المخلة أولاً ، الأمر الذي أهدر قيمة هذا الجزاء في العمل . " (١)

٢ - العقوبة الحربية : اذا أغل أحد أعضاء عهد العصبة بالتزاماته بات على سائر الدول الأعضاء الاشتراك في استخدام القوة المسلحة ضد هذا العضو الذي أغل بالتزاماته لترده الى جادة الصواب مهما كلف الأمر .

ومما يقلل من قيمة هذه العقوبة في الواقع العملي : ان أعضاء عصبة الأمم غير ملزمين بوجوب المساهمة باستخدام القوة المسلحة ضد الدولة المخلة بالتزاماتها .

وهذا ما يفهمه بعض رجال القانون الدولي العام ، من عبارة الفقرة

الثانية ، من المادة السادسة عشرة في عهد العصبة . (٢)

٣ - عقوبة الطرد : وتقضي هذه العقوبة بحرمان من يخل بالتزاماته من أعضاء عصبة الأمم من العضوية ، " ومع ذلك لم يحدث ان لجأت العصبة للطرد الا في حالة واحدة في أواخر عهدها عندما صدر قرار بطرد الاتحاد السوفيتي . " (٣)

(١) المرجع السابق - تحريم الحروب - ٢٨٨/٢٨٩

(٢) المرجع السابق ٢٨٩/

(٣) المرجع السابق - تحريم الحروب ٢٨٩ - ٢٩١

هكذا صيغت معاهدة عصبة الأمم لتحد من الحروب وويلاتها ، الا أن العصبة فشلت في تحقيق هذا الغرض فشلا ذريعا حيث لم تستطع أن تبرز ما هو مكتوب على الورق من التزامات الى واقع عملي على الساحة الدولية .

فلم تقدر أن ترد " اليابان " عن ابتلاع " منشوريا " ولا ان تقف ضد إعادة تسليح " الرينلاند " ، في مارس سنة ١٩٣٦ ، كما لم تستطع أن ترد " ايطاليا " عن عدوانها على الحبشه في أكتوبر سنة ١٩٣٥ ، ولم تقوا على فعل أى شيء ضد " المانيا الهتيرية " التي اعدت جيوشها الجرارة لابتلاع العالم . (١)

وهكذا باء هذا المشروع بالفشل من الناحية العملية غير انه ظل كمحاولة دولية في هذا الطور من تاريخ القانون الدولي العام في سبيل ايجاد نظرية حديثة للحرب غير النظرية التقليدية التي سادت فترات طويلة وسط المجتمعات الدولية . (٢)

(١) الفينمي - التنظيم الدولي - ٥٣٨ - ٥٣٩

(٢) الشيمي - تحريم الحروب في العلاقات الدولية - ٣٠١ -

المطلب الثاني

=====

ميثاق بريان - كيلوج "ميثاق باريس"

في سنة ١٩٢٢م دعا المسيو بريان وزير خارجية فرنسا زميله المستر كيلوج وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، الى نبذ جميع أشكال الحروب فيما بين دولتيهما ، واللجوء الى حل جميع المنازعات التي قد تحدث فيما بينهما بالوسائل السلمية ، وقد رحبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدعوة غير انها اقترحت ان يكون الاتفاق على هذا المبدأ جماعيا يشمل دول العالم .

وقد نشط الوزيران لتحقيق هذه الغاية ، فانضم الى هذا الميثاق في البداية ثلاث عشرة دولة ، عدا فرنسا وأمريكا ، وهى : بريطانيا وبلجيكا ، وايرلنده الحرة ، واستراليا وكندا ، ونيوزيلندا ، وجنوب أفريقيا ، والهند ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا .

ثم انضم بعد ذلك الى هذا الميثاق أكثر دول العالم ، ليصبح عدد الموقعين عليه ثلاثاً وستين دولة . (١)

وقد جاءت المادة الأولى في هذا الميثاق لتبين البواعث التي مدت بالدول على صياغة التزاماته ، حيث جاء في ترجمتها أنه " نظرا لما يشعرون به من الواجب المطلق على عاقتهم لزيادة خير الانسانية ، ونظرا ليقينهم بأن الوقت قد حان للحمل على نبذ الحروب نبذا صريحا باعتبارها اداة سياسية قومية ،

(١) عبد الواحد الفار - اسرى الحرب دراسة فقهية تطبيقية في نطاق القانون

توسلا لدوام بقاء العلاقات السلمية والودية القائمة الآن بين شعوبهم ،
ونظرا لاقتناعهم بأن كل تغيير في علاقاتهم بعضهم ببعض يجب ان لا
يتم الا بالطرق السلمية ولا يتحقق الا بوسائل السلم والنظام ، وبأن كل
دولة من الدول الموقعة تسمى من الآن فصاعدا لتتمة مصالحها القومية
عن طريق اللجوء الى الحرب يجب حرمانها من الانتفاع بمزايا هذه
المعاهد ، ونظرا الى انهم يتطلعون الى ان تحذر جميع الدول حذوهم
فتساهم في هذه الجهود الانسانية ، وان تلك الدول بانضمامها الى هذه
المعاهد والعمل بها تعهد لشعوبها سبيل الاستفادة بما انطوت عليه
نصوصها من مزايا ، فتتجمع بذلك كلمة شعوب العالم المتمددين على
نبذ الحروب ، باعتبارها اداة لسياستها القومية نبذا عاما " (١)

وما جاء في المادة الثانية : " ان جميع الخلافات والنزاعات التي يمكن
ان تقوم بين الدول أيما كانت طبيعتها وأيما كان أصلها لا يجوز ان تعالج
الا بالطرق السلمية " (٢)

ومن هنا يعتبر هذا الميثاق حلقة مهمة في سلسلة الجهود التي بذلت
من أجل السلام العالمي ، ليتحقق للجماعة الدولية الا من من ويلات الحروب
وكوارثها في هذا الطور من تاريخ القانون الدولي العام .
فهو أول ميثاق ينادى بتحريم الحرب ونبذها لا كوسيلة لفض النزاعات فقط ،
وانما كعمل من أعمال السيادة أيضا . (٣)

(١) صلاح الدين عامر- مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة - ٦٣ - ٦٤

(٢) عبدالواحد الفار- اسرى الحرب في نطاق القانون الدولي العام والشرعية
الاسلامية - ٤٥

(٣) المرجع السابق - ٤٤ ، صلاح الدين عامر ، مقدمة لدراسة قانون النزاعات
المسلحة - ٦٤

ولا يخفى ان الالتزام ينبذ الحروب بجميع أشكالها وصورها ، موضوع ضخم وكبير للغاية ، وكان من المتوقع والحال هذه ان تأتى الترتيبات لانفاذ هذا الالتزام على مستوى ضخامته ذات فعالية كبيرة لتضمن قيامه كواقع قانوني له قيمته على الساحة الدولية .

غير أن من السخرية بمكان ، ان الميثاق لم يشتمل على شيء من ذلك ، شأنه فى ذلك شأن كثير من المواثيق الدولية التى سبقته .

ففى الوقت الذى يدعو فيه الميثاق الى تحريم الحروب بجميع صورها ، لم يضع أى ضمان لردع من يخطئ بمثل هذا الالتزام من أعضاء الميثاق . وفى الوقت الذى يدعو فيه الميثاق الى حل جميع المنازعات بالطرق السلمية لم يضع منها جاً مقبولا يمكن أن يوصل الى حلها دون اللجوء الى الحرب ، أو أى عمل من أعمال العنف . (١)

وهذا ما حدا ببعض رجال القانون الدولى العام الى القول " بأن الميثاق لا يعدو أن يكون مجرد تصريح له قيمة اخلاقية فحسب ، يحسن بالدول أن تتبعه وهى لا تتعرض لجزاء مقرر ان هى خرجت عليه ، فهو مثل أعلى لما ينبغى أن تكون عليه الاخلاق الدولية ، ولكنه يقصر عن تحقيق الفرض الذى ابرم من أجله " (٢)

ومن هنا ظل هذا المشروع عديم الجدوى من حيث الواقع والحقيقة ، وان كان البعض من رجال القانون الدولى العام يعتبرونه ذات قيمة كبيرة ، ولو من الناحية النظرية .

(١) عبد الواحد الفار - أسرى الحرب - ٤٦

(٢) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة ٦٤ - ٦٥

ولكن ياهل ترى اى قيمة للنظريات ان لم تترجم الى واقع عملي .
وهكذا سقط هذا المشروع ، الا أن الجهود الدوليه استمرت بعد ذلك
فى سبيل القضاء على مشروعيه الحرب عبر مواثيق ومعاهدات عدد :
كان الهدف منها جميعها تلا فى النقص فى معاهدة عصبة الأمم ،
ولكن كل تلك المشاريع باءت بالفشل وعلى رأسها ميثاق بريمان -
كيلوج ، بقيام الحرب العالمية الثانية . (١)

(١) عبدالواحد الفار - اسرى الحرب - ٤٤ - ٤٧ صلاح الدين عامر
مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة - ٦٤

المطلب الثالث

=====

ميشاق هيئة الأمم المتحدة

على الرغم من فشل سائر الجهود السلمية التي بذلت عبر مفاوضات ومعاهدات كثيرة للوصول الى التزام دولي بنسب الحروب باعتبارها امرا غير مشروع في حل سائر المنازعات الدولية ، الا أن المجتمع الدولي لم ييأس من إيجاد منظمة دولية يكون لها من القوة والنفوذ ما يكفل لقراراتها الأثر الإيجابي على الساحة الدولية .

ولقد بدأ التفكير في إيجاد مثل هذه المنظمة ابان الحرب العالمية الثانية ، من قبل زعماء الدول المتحالفة في هذه الحرب ضد ألمانيا النازية ودول المحور المعتدية .

فمن ذلك ما صرح به المستر تشمبرلين أمام مجلس العموم البريطاني : " ان من أهداف حكومته العمل على إيجاد منهج دولي يمنع اشتعال الحرب مرة أخرى ، ويقضى على سائر المنازعات الدولية بأساليب سلمية ، يراعي فيها العدل والإنصاف " (١)

ولقد كان من أول الاعمال التي مهدت لقيام هذه المنظمة ، الاجتماع الذي تم في ٤ - أغسطس ١٩٤١م بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " روزفلت " وتشيرشل " رئيس وزراء بريطانيا آنذاك ، حيث تمخض عن هذا الاجتماع بيان مشترك اطلق عليه - تصريح الاطلنطي - دعت فيه

(١) عبد الحميد الحاج - النظم الدولية في القانون والشرعية - ٢١٩ - ٢٢٠

العناني - التنظيم الدولي - النظرية العامة ، الأمم المتحدة - ١١٤ /

الفنيمي - التنظيم الدولي - ٥٤٢ - ٥٤٣

الدولتان الى قيام منظمة دولية بعد الحرب ، تسعى لتحقيق الأمن
الجماعي لدول العالم عن طريق نبذ الحروب باعتبارها وسيلة لتسوية
المنازعات الدولية أيا كان نوعها . (١)

وكخطوة على الطريق لتحقيق هذا الغرض أنشأت الجمعية الأمريكية
الكندية سنة ١٩٤٢ .

وقد وكل لهذه الجمعية التي تضم نخبة من كبار القضاة وكبار مفكرى وأساتذة
القانون الدولي ، دراسة سائر الأسس والمبادئ والاجراءات القانونية
الخاصة بتلك المنظمة الدولية المقترح انشاؤها ، وقد اسفرت أعمال هذه
الجمعية عن عدد كبير من المحاضرات ، طبعت في كتاب أطلق عليه -
القانون الدولي في المستقبل - يضم بين دفتيه أغلب المبادئ الدولية
التي تدعي دول العالم الآن الالتزام بها .

كما يضم تصورا كاملا للتدابير القانونية التي تكفل لهذه المنظمة المستقبلية
النجاح في تشيل دورها على الساحة الدولية ، وقد ضم أيضا أسلوبا لتسوية
المنازعات الدولية ، واقتراها بانشاء أجهزة متخصصة تتفرع عن هذه المنظمة (٢)
وفي سنة ١٩٤٣ م بات هناك اقتناع كبير بين كبار الدول المتحالفه في الحرب
العالمية الثانية بقيام تلك الهيئة الدولية التي تعنى بإرساء قواعد الأمن
والاستقرار الدولي حيث جاء بيان موسكو في اليوم الأول من اكتوبر سنة ١٩٤٣ م

(١) العناني - التنظيم الدولي - النظرية العامة ، الأمم المتحدة - ١١٤

الفنيمي - التنظيم الدولي - ٥٤٢ - ٥٤٣

(٢) عبد الحميد الحاج - النظم الدولية في القانون والشرعة - ٢١٩

متضمنًا " التعهد من جانب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين ، بتحرير الشعوب المحتلة ، وإشادة نظام يضمن السلم والا من في إطار منظمة دولية .

وصدر بعد ذلك بيان " طهران " الذي يتضمن نفس هذه المبادئ ووقعت عليه كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .
وعندما لاحت بوابر النصر للحلفاء اجتمع ممثلوها في " دامبرتون اوكن " سنة ١٩٤٤م ووضعوا مشروع منظمة دولية ، كان هو الأساس الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة ، وقد كان عقد مؤتمر " بالتا " في ٤ فبراير سنة ١٩٤٥م ، بين رؤساء حكومات الاتحاد السوفيتي وانجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية لتذليل العقبات بين الدول الكبرى ، ووضع الأسس العامة للعلاقات بينها بعد انتهاء الحرب والتي عقد على اثرها مؤتمر سان فرانسيسكو للاتفاق على إقامة المنظمة الدولية " (١)

وقبل ان ينعقد مؤتمر " فرانسيسكو " نظم اجتماع تمهيدي استمر من ٩ - الى ٢٠ أبريل من سنة ١٩٤٥م - أعد فيه المجتمعون نظام محكمة العدل الدولية : المنبثقة عن المنظمة الدولية المزمع الاعلان عن قيامها .

وفي ٢٥ ابريل من سنة ١٩٤٥م ، انعقد مؤتمر " فرانسيسكو " بحضور خمسين دولة ، واستمر شهرين من تاريخ انعقاده ، نوقشت خلاله انظمه هيئة الأمم المتحدة وميثاقها ، وفي نهاية هذا المؤتمر ، وقع المجتمعون على ميثاق هيئة الأمم .

وبهذا الفصل قامت المنظمة الدولية على الساحة الدولية لتمارس نشاطها تحت اسم " هيئة الأمم المتحدة " .

وكانت أول دورة لهذه الهيئة الدولية عام ١٩٤٦ ، وقد عقدت على مرحلتين ، الأولى ١٠ يناير ، والثانية في أكتوبر.

وفي هذه الدورة تم تشكيل جميع فروع هيئة الأمم التي من أهمها ، الجمعية العامة - ومجلس الوصاية - ومجلس الأمن - ومحكمة العدل الدولية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، هذا عدا الفروع المختلفة ، والوكالات المتخصصة . (١)

وقد انضم الى عضوية هيئة الأمم فيما بعد الغالبية العظمى من دول العالم ، فبلغ عدد الدول الممتنعة بعضويتها مائة واحد وأربعين دولة حتى عام ١٩٧٦م^(٢)

وقد ارتفع هذا العدد حتى اعداد هذه الرسالة الى " ١٥٩ " دولة ، وكان آخر دولة انضمت الى عضوية هيئة الأمم سلطنه - بروني - وذلك في ٢١ سبتمبر ١٩٨٤م ، ٢٦ ذى الحجة ١٤٠٤ هـ ، وذلك في جلسة هيئة الأمم التي انعقدت في هذا التاريخ . (٣)

وفيما يلي فرعان :

أحدهما : في أهداف هيئة الأمم .

والثاني : في المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هيئة الأمم

(١) المرجع السابق - ٢٢٢

العناني - التنظيم الدولي - ١١٥

(٢) محمد الدقاو - دروس في التنظيم الدولي - ٨

(٣) جريدة المدينة المنورة - التي تصدر في المملكة العربية السعودية ، مدينة

جده - عدد رقم ٦٣٨١ ، في ٢٧ - ذى الحجة ١٤٠٤ / الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٨٤

الفرع الأول =====

أهداف هيئة الأمم المتحدة :

ومن أهم أهداف هيئة الأمم المتحدة ، التي تحاول الوصول إليها ،
بناءً على ما جاء في ميثاقها ما يلي :-

أ- حفظ السلم والأمن الدولي :

حيث جاء في ديباجة الميثاق : " نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا
على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل
واحد جلبت على الإنسانية مرتين ، احزاناً يعجز عنها الوصف
اعتزمنا ... ان نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي "
ولا يبراز هذه الغاية ، تتخذ هيئة الأمم جميع الوسائل التي من شأنها
المحافظة على السلام والاستقرار الدولي واستمراره ، فتحرم على جميع الدول
الاعضاء اللجوء الى الحرب لتسوية ما قد ينشب بينهم من نزاع ، مهما كانت
طبيعة ذلك النزاع ، وتلتزم بحل جميع الخلافات الدولية عن طريق
الوسائل السلمية ، كما تلتزم بالمبادرة بقمع العدوان بكافة صوره .

وقد أوجدت لهذا الغرض مؤسسة دولية كبيرة اطلق عليها - مجلس الأمن -
الا أن هيئة الأمم واجهت صعوبة كبيرة في صدّد تعريف العدوان ، فقد كثر
الجدل حول هذا الأمر داخل الهيئة وتباينت وجهات النظر تجاهه ، وتفاقم
الخلاف ، الى درجة ان الهيئة لم تصل الى تعريف للعدوان حتى عام ١٩٧٤ ،
بعد ان كلفت لجنة مكونة من خمس وثلاثين دولة لوضع التعريف منذ عام

وفي ابريل من عام ١٩٧٤م توصلت اللجنة الى " ان العدوان : -
هو استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ضد سيادة واقليم أو الاستقلال
السياسي لدولة أخرى ، أو بأى شكل آخر يكون منافيا لميثاق الأمم
المتحدة " ، وقد أقرت الهيئة هذا التعريف . (١)

ب- تنمية العلاقات الودية بين الدول :
=====

حيث جاء في ديباجة ميثاق الأمم ، في الفقرة الثانية من المادة الأولى
ما يلي : " تعمل المنظمة على انماء العلاقات الودية بين الأمم على
أساس احترام المبدأ الذى يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب ،
وان يكون لكل منها حق تقرير مصيرها " .
ولا يخفى أن هذا الهدف جاء ، ليقدم الهدف الأول ، وهو حفظ السلم
والأمن الدولى ان كلما سادت العلاقات الودية بين الدول كلما كانت
فرص الأمن والسلام الدولى أكثر احتمالا (٢)

ج- تحقيق التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :
=====

وفي هذا تقول المادة الأولى من الميثاق في الفقرة الثالثة : ان من أهداف
الهيئة " تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة
الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والانسانية وعلى تقرير احترام حقوق الانسان ،
والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بصفة عامة بلامتياز

(١) الصناني - التنظيم الدولى - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧

(٢) عبد الواحد الفار - التنظيم الدولى - ١٣٤
عبد الحميد الحاج - النظم الدولية في القانون والشرعة - ٢٢٥

بسبب الجنس أو اللغسة أو الدين ، وبلا تفرقة بين الرجال والنساء" ويقول رجال القانون الدولي العام : انه لما كانت أكثر الازمات الدولية التي تخل بالأمن الدولي وتهدد لقيام النزاعات المسلحة تنشأ في أغلب الأحوال من عدم العناية بحل المشاكل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والانسانية ، جاء ميثاق هيئة الأمم ليمركز على العناية بهذه المجالات لتتظافر جميع الوسائل لخدمة السلام . (١)

د - ان تكون هيئة الأمم مركزاً يقوم بالتنسيق بين أنشطة الدول الخارجية والسير بها نحو الطريق الذي يخدم الأهداف المشتركة حتى لا تتضارب الجهود فلا تؤثر ثمارها . يقول الدكتور عبد الحميد الحاج : " وليس المقصود بذلك اخضاع نشاط المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصه لنشاط الأمم المتحدة ، وانما المقصود هو تحقيق التعاون بين هذه المنظمات حتى لا تتضارب العمليات المختلفة التي تقوم بها ويتم التنسيق بينها على الوجه الأكمل .

فهذه الفقرة لا ترمي الى فرض سياسة الأمم المتحدة على الدول الأعضاء ، بل ترمي الى تحقيق التفاهم والتعاون المشترك بواسطة الهيئة حتى تصل المنظمة الى تحقيق المصلحة الجماعية المشتركة لكافة الشعوب والأمم" (٢)

هذه أهم الأهداف المصرح بها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي ينبغي الالتزام بها من قبل الدول الاعضاء في عقيدة هذه الهيئة .

وفيما يلي بيان المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة في الفرع الثاني

(١) عبد الواحد الفار - التنظيم الدولي - ١٣٤ - ١٣٥

(٢) عبد الحميد الحاج - النظم الدولية في القانون والشرعية - ٢٢٦ - ٢٢٧

الفرع الثاني

=====

المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هيئة الأمم

يمكن اجمال المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هيئة الأمم المتحدة فيما

يلي :-

١ - المساواة بين الدول في السيادة :

=====

حيث قالوا في الميثاق ، المادة الأولى - الفقرة الثانية : " الأمم

كبيرةا وصغيرةا متساوية في الحقوق بين الشعوب ، ... فالمنظمة

تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها . "

وتعني هذه المساواة ، المساواة في الحقوق والواجبات والتثيل ، والمساواة

في التصويت بغض النظر عن كبر الدولة أو صغرها . (١)

والغريب ان الميثاق في الوقت الذي يعتبر المساواة مبدأ من مبادئه ،

يميز الدول الخمس الكبرى بمزايا جوهرية ، تسف هذا المبدأ من أساسه .

فقد أعطى كلا من الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي ، والصين ،

وبريطانيا ، وفرنسا ، حق شغل المقاعد الدائمة في مجلس الأمن ، واعطاها

عضوية دائمة في مجلس الوصاية ، كما أعطى لكل واحدة منها حق النقض

المسمي بحق " الفيتو " ، متى ما أرادت ذلك ، ولو كان الحق والعدل

ماثلا بشكل واضح في قرار هيئة الأمم المتحدة . (٢)

(١) عبد الواحد الفار - التنظيم الدولي - ١٣٦ - ١٣٧

(٢) المرجع السابق - ١٣٧

المعاني - التنظيم الدولي - النظرية العامة ، الأمم المتحدة - ٢٢١

ب - تنفيذ الدول الاعضاء لالتزاماتها بحسن نية :
=====

وفي هذا تقول المادة الثانية في فقرتها الثانية من الميثاق : " لكي يكفل اعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم في هذا الميثاق " (١)

ويقصد القانونيون بمد أحسن النية في الالتزام " ان لا ينوى الماقد الاضرار بالمتعاقد الآخر ولا ينوى كسب منفعة غير مشروعة على حسابه " (٢)

ج - تسوية جميع المنازعات الدولية عن طريق الوسائل السلمية :
=====

حيث نصت المادة الثانية في فقرتها الثالثة ، على انه يجب على الدول الاعضاء ان يلتزموا بخفض " منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية على وجهه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر " وقد عينت المادة ٣٣ - التدابير التي يمكن اللجوء اليها عند حدوث النزاع فقالت : " يجب التزام اطراف أى نزاع من شأن استمراره ان يضرر حفظ السلم والأمن الدولي للخطر ان يتلمسوا حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة ، والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو ان يلجئوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار " (٣)

(١) المرجع السابق - التنظيم الدولي - ٢٢٣

(٢) عبد الجبار ناجي - مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود - ٢٧

(٣) عبد الواحد الفار - التنظيم الدولي ١٣٨ - ١٣٩

د - عدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية :
=====

حيث جاء في ديباجة الميثاق في فقرته السابقة " ان شعوب الأمم المتحدة اعترفت الا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة " .
وجاء في المادة الثانية من الميثاق : انه يجب على الدول الاعضاء
" ان يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو -
استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو
أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة " .
والواقع ان هذا المبدأ راجع للالتزام بالمبدأ الذي قبله ، وهو
الالتزام بتسوية جميع المنازعات الدولية عن طريق الوسائل السلمية .

هـ - معاونة الأمم المتحدة في الاجراءات التي تتخذها :
=====

وفي هذا تقول المادة الثانية من الميثاق في فقرتها الخامسة : -
" يقدم جميع الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الأمم المتحدة في أي
عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يتمتعون عن مساعدة أي دولة تتخذ
الأمم المتحدة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع " (١)

و - الزام الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل وفقاً لمبادئ ميثاق
=====
هيئة الأمم :
=====

حيث نصت الفقرة السادسة من المادة الثانية من الميثاق على " ان تعمل
الهيئة على ان تسير الدول غير الاعضاء فيها على مبادئ الهيئة بقدر ما
تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي " (٢)

(١) المرجع السابق - ١٤١

(٢) عبد الحميد الحاج - النظم الدولية في القانون والشرعية - ٢٣٣

ز - عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي
=====

للدول الاعضاء :
=====

حيث جاء في المادة الثانية ، الفقرة السابعة : " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع . " (١)

هذه أهم مقاصد ومبادئ هيئة الأمم المعلن عنها في ميثاقها . وهي تمنى ان الأمر استقر في الحصر الحديث على تحريم الحرب تحريماً قاطعاً في القانون الدولي العام ، ولا يقف الأمر عند تحريم الحرب فقط ، بل يتعداه لتحريم كل ما يؤدي الى الحرب من قريب أو بعيد . كالتهديد بالحرب والدعاية لها وما الى ذلك ، كما هو واضح من العرض السابق للمقاصد والمبادئ .

غير ان الميثاق استثنى من ذلك ، أنواعاً من الحروب التي يرى مشروعيتها وهي كما يلي :-

١ - الحرب من أجل الدفاع الشرعي :
=====

وفي هذا تقول المادة الواحدة والخمسون ، من ميثاق هيئة الأمم : " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو - جماعات في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ

(١) العناني - التنظيم الدولي - النظرية العامة ، الأمم المتحدة - ٢٣٠

السلم والأمن الدولي " (١)

ب - اذا أمضت احدى الدول في العدوان ولم تغلج كافسة
الوسائل السلمية لردّها عن مزاولته :

جاز لمجلس الأمن ان يتخذ كافة الاجراءات الصارمة لصدّها عن العدوان
حتى وان أدى ذلك الى استخدام القوة المسلحة .

ج - استخدام القوة المسلحة ضد دول المحور ، وهى ألمانيا وايطاليا
واليابان ، المتحالفة في الحرب العالمية الثانية ، اذا رخصت لنفسها
القيام بأى عمل نتيجة لتلك الحرب :

وفي هذا نقول المادة مائة وسبع : " ليس في هذا الميثاق ما يبطل
أو يمنع أى عمل لازمة دولة كانت فى أثناء الحرب العالمية الثانية
ممادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق ، اذا كان هذا
العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات
المسؤلة عن القيام بهذا العمل "

والغريب ان هذا الاستثناء لم يعدل مع ان الظروف الدولية
قد تغيرت عما كانت عليه ابان الحرب العالمية الثانية وبمعدّها
بقليل ، حيث ان جميع دول المحور الآن أعضاء في هيئة
الأمم . (٢)

(١) العناني - التنظيم الدولي - النظرية العامة ، الأمم المتحدة - ٢٢٤

(٢) المرجع السابق / ٢٢٤ / ٢٢٥

المطلب الرابع =====

مشروع هيئة الأمم في الميزان -----

لا مراة في ان هناك تباينا كبيرا بين ما هو مكتوب على الورق في ميثاق الأمم وما يجرى على الساحة الدولية في الواقع والحقيقة . وكل هذا التباين يشير الى أهداف خفية غير نبيلة من وراء انشاء هذه الهيئة الدولية ، خاصة اذا أخذ في الاعتبار ان الدول الاستعمارية الكبرى وراء هذا المشروع (١)

وهي الدول التي عرف عنها التماهى في اذلال الشعوب المظلومة على امرها ، والشره في امتصاص خيراتها ، والوحشية المفرطة في التعامل مع هذه الشعوب في سبيل تحقيق مصالحها وغاياتها الدنيوية . ومن هنا يبعد كل البعد من دول استعمارية مادية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وبريطانيا وفرنسا ، والصين ، ان تقف وراء مشروع لخدمة الانسانية في امنها واستقرارها ورفاهيتها لا لشيء آخر سوى الاهتمام بسعادة الانسان أيا كان أصله وجنسه ودينه ولغته ، وهي الدول التي تسعى جاهدة لتدمير كل المعاني والقيم والمبادئ والاعراف التي تقف حجر عثرة امام مصالحها الذاتية ، وان كان الثمن ابادة شعوب الأرض وتشريد هم ، فالغاية عندهم تبرر الوسيلة . وما اذكره هنا عن هذه الدول الاستعمارية لا أذكره لمجرد تعصب مني ضد دول كاذبة باعتباري رجلا مسلما اختلف معهم في العقيدة والسلوك ،

(١) انظر ص ٢٥٢ من هذه الرسالة .

بل كل ذلك ما تؤيده الحقائق التاريخية الدافعة ، والواقع الملموس
الذى بات أمرا ماثلا لكل انسان يسمع ويرى .

فهل يستطيع احد ان ينكر أن امريكا مثلا هي التى أبادت فى الحرب
العالمية الثانية شعبا كاملا فى اليابان بكل ما فيه من رجال ونساء
وشيوخ وأطفال وحيوانات ومنشآت وموارد اقتصادية ، وذلك فى مدينتي
هروشيما وناجازاكي ، فى سبيل تحقيق مطامعها الذاتية بواسطة القنبلة
الذرية ، مع انها كانت تستطيع ان تحقق ذلك بوسيلة اخرى أقل
هولا وألما . (١)

وهل يستطيع احد أن ينكر ، أن الولايات المتحدة الامريكية ، تقف بكل
ما أوتيت من قوة وجاه خلف العدوان الاسرائيلي على بلاد العرب فسي
فلسطين ، تدعّمه وترعاه ، وتشد من ازره ، ليوصل مسيرة الهدم والتخريب
والقمع والارهاب ، ضد شعب اعزل لا حول له ولا قوة . (٢)

وهل يستطيع أحد ان ينكر تأمر امريكا على أغلب دول العالم العربي والاسلامي
حيث تقوم بتدمير كل حكم لا يخضع لنفوذها ولا يقوم برعاية مصالحها وتنفيذ
مخططاتها الاستعمارية بآخر يقوم بذلك ، عبر ثورات داخلية تتفاني فسي
دعمها لتحقيق لها الأهداف والغايات بعد ان تضحك على الشعوب
بشعارات لا تسمن ولا تغني من جوع (٣)

أما بريطانيا فهي الدولة الاستعمارية الاولى التى ظلت تلهو وتعبث رحمتها

(١) كار - وليم - اليهود وراء كل جريمة / ٢٤٧ وما بعدها من صفحات .

(٢) نجيب صالح - والمصر الاسرائيلي / ٢٣ وما بعدها من صفحات .

(٣) عويس عبد الحليم - المسلمون في معركة البقاء / ٢١ وما بعدها من صفحات .

من الزمن ولا تزال وان اختلف الاسلوب ، بمقدرات الشعوب العربية
والاسلامية ، مستعطفه في سبيل امتصاص خيرات هذه الشعوب كل
ضروب القهر والاذلال والعنت بأساليب وحشية لا تمت لقيم الانسان
المتحضر بصلة ، بعد ان خططت بمكر ودهاء للاطاحة بالخلافة العثمانية
الاسلامية .

وعندما تحقق لها هذا ، ودخل القائد الانجليزى " اللينبي " بيت
المقدس ، قال قولته المشهورة : " الآن انتهت الحروب الصليبية " (١)
ولعل من أهم جرائم بريطانيا ضد الاسلام والمسلمين تلك الشروط التي
استطاعت ان تطيلها على تركيا التمتزم بتنفيذها حرفيا بعد سقوط
الخلافة العثمانية ، والتي اطلق عليها شروط المستر " كرزى " وزير
خارجية بريطانيا آنذاك - وهي :

- ١ - الفاء الخلافة الاسلامية نهائيا في تركيا .
- ٢ - ان تقطع تركيا كل صلة مع الاسلام والمسلمين .
- ٣ - ان تضمن تركيا تجميد وشل حركة جميع العناصر الاسلامية الباقية
في تركيا .
- ٤ - ان يستبدلوا الدستور العثماني القائم على الاسلام بدستور مدني بحت .
ولا يخفى ما فى هذه الشروط من اجرام وكيد وحقد دفين على الاسلام
والمسلمين لا لشيء الا ان يقولوا ربنا الله . (٢)

(١) السمان - الاسلام والا من الدولي / ١٧٧ وما بعدها من صفحات .

- القحطاني - الولا والبراء في الاسلام / ٤١٤ / ٤١٥

(٢) الصواف - المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام / ١٢٧ / ١٢٨

وأما الاتحاد السوفيتي فله تاريخ حافل في جميع حقول الارهاب والتعذيب والقمع والتشريد وسياسة الابادة الجماعية لاغلبية دول العالم الثالث ، وخاصة الاسلامية منها .

ولعل من أصدق الأمثلة على وحشية الروس في هذا المجال ما ارتكبه في سبيل الاستيلاء على الجمهوريات الاسلامية التي تمتد من شاطئ المحيط الهادى الى جبال اورال ، من ارهاب لا يمكن ان يقوم به أى انسان يطمح أدنى ذرة من القيم الانسانية .

ومن أهم تلك الجمهوريات التي منيت باستيلاء الروس عليها بدون أى وجه حق ، جمهورية " ايدل اورال " وجمهورية " شمال القوقاز " و " خوقند " وشبه جزيرة القرم " وجمهورية ألش " و " انريجان " ، " و خيوه " و " بخارى " (١) ويقول الدكتور عبد الرحمن الميداني في هذا الصدد " وبعد ان استولوا الشيوعيون الروس على هذه البلدان الاسلامية شرعوا يخضعونها وأهلها للنظام الشيوعي ويفرضون عليها العقائد الكافرة والأعمال الفاجرة ، وبدأت النكبات القاسيات والكوارث الشداد تتساقط على رؤس المسلمين بكسل عنفها وقسوتها

لقد قرر الروس الشيوعيون ان يغيروا البلاد الاسلامية تغييرا كليا ويحولوا تاريخها كله من مجرى الى مجرى آخر .

فكانت الأوامر تصدر بنقل سكان البلاد نقلا جماعيا من أوطانهم العامرة ذات الخيرات الوفيرة الى مواطن أخرى لا يجدون فيها الا الذل والجوع والعمران والتشرد وتم بذلك تضييع معالم البلاد الاسلامية وقطع الصلات بين عاصمها

(١) الميداني - الكيد الأحمر / ٢٤٧ / ٢٤٨

وماضيها ، ووقعت بذلك مجاعات هلك فيها ملايين من الناس المنكوبين .
وفي خطة التهجير القسري طرد السكان المسلمون من اذربيجان وتركستان
والقرم الى فيافي سيبيريا واواسط آسيا ، وقاوم المسلمون دون أراضيهم
وأموالهم وفي هذه المقاومة فنى منهم كثير على أيدي الشيوعيين الكفرة .
واستقدم لاحتلال بلدان المسلمين هذه ، روسيون ، وسلافيون ، واوركرانيون .
واستولت روسيا على خيرات هذه البلاد ذات الثروات الضخمة فممن
جمهورية " اذربيجان " الاسلامية شرعت روسيا تستخرج البترول بالكميات
الضخمة التي تفنيها ، ومن جمهورية " تركستان " الاسلامية شرعت تستخرج
المعادن المختلفة ، وقد ذكر الباحثون انه يوجد في هذه الجمهورية الاسلامية
وحدها ما يلي :-

٢٥ منجم الذهب ، و ١٦ منجم للفضة ، و ٤٦ منجم للحديد ، و ٣٢
للرصاص و ٢٤ للبترول و ٧٠ للفحم و ١٣ لكبريت و ٦٣ للصد يوم عسدا
مناجم المعادن الأخرى .

ومن صور النكبات التي انزلها الشيوعيون الروس بالمسلمين ما حل بسكان
شبه جزيرة القرم التي تقع على الشاطئ الشمالي للبحر الأسود ، وكان
سكانها المسلمون يبلغون خمسة ملايين ، وقد ظفروا باستقلالهم بمعد
النداء الشيوعي للمسلمين وابان الثورة الشيوعية في روسيا ، ثم ان الزعيم
الروسي الشيوعي على البلدان الاسلامية قد شمل شبه جزيرة القرم ، وقاوم
أهلها العدوان الروسي الجديد ببسالة عظيمة ، واعتصم جيشها بالجبال
ودافع دفاع الابطال ، وكانت جماهير المسلمين توازر المقاتلين بما تستطيع
من مؤازره ، ولما رأى الروس الشيوعيون ان المقاومة عنيدة شديده لجأوا الى

حرب التجويع فنقلوا ما في الجزيرة من أقوات وحاصروها ومنعوا الأرزاق
ان تصل اليها .

وتعرض أهل البلاد ابلاء عظيم اشرف فيه المسكريون والمدنيون والأطفال
والرجال على الهلاك من الجوع .

وقد نشرت جريده "أزستيا" في عددها الصادر في ١٥ تموز ١٩٢٢ م ،
تقريراً للرفيق "كالدينين" عن مجاعة القرم جاء فيه ما يلي :-

" بلغ عدد الذين أصابتهم محنة الجوع في شهر يناير كانون الأول ،
٣٠.٢٠٠٠ " مات منهم " ١٤٤.١٣ " وارتفع عددهم في شهر مارس آذار
الى ٣٧٩.٠٠٠ مات منهم ١٩٩.٠٢ ، وبلغ في ابريل نيسان ٣٧٧.٠٠٠
مات منهم ١٢٧.٥٤ وفي شهر يونيه حزيران بلغ " ٣٩٢.٧٢ " ولم يذكر
دنا عدد الموتى !!

وجاء في التقرير ان أكل لحم الانسان لم يكن من الحوادث المستفجرة ،
وتبدو عجيبة في بابها .

وجرد الشيوعيون الروس المسلمين من املاكهم وشرواتهم وشرعوا يهدمون مساجدهم
ومحاربتهم الدينية حتى لم يبق من " ١٥٥٨ " مسجدا بالقرم الا عدد
قليل جدا يحد بالآحاد ، اما سائر المساجد فقد ازيلت أو تحولت الى أندية
ومقاهي ودور لهو واضطرابات للخييل وحظائر للماشية .

وكان سكان القرم في سنة ١٩١٧ م قرابة خمسة ملايين مسلم فأصبوا في سنة
١٩٤٠ م نتيجة أعمال الابداء والنفي والتهجير الشيوعية " ٤٠٠.٠٠٠ " مسلم
فقط ، وكان المفروض في احوال طبيعته ان يتكاثروا ويصلوا الى قرابة عشرة ملايين^(١)

(١) السيداني - الكيد الأحمر / ٢٤٨ وما بعدها .

هذه قطرة من بحر اجرام الاتحاد السوفيتي تجاه الانسان والانسانية، ولو أردنا تتبع جرائمه التي تنبو بأخلاق الانسان المتحضر لخرجننا بذلك عن الموضوع الذي نحن بصدده ، ان يكفى هنا الاشارة الى بعض جرائم هذه الدول الخمس التي تدعي الحفاظ على الأمن الدولي والسلام العالمي ، والتي كان لها سبق الدعوة الى تأسيس هيئة الأمم، لنصل الى شيء من الاقتناع الى ان الهيئة لم تنشأ لتعاضد بالفعل على السلام ، وانما لامور خفيه ربما كان منها الحفاظ على مصالح هذه الدول وسأبين ذلك بعد قليل .

أما فرنسا ، فلم تكن بأقل من سابقاتها اجراما وتآمرا على انسان العالم الثالث ، وتاريخها في أفريقيا وغيرها من الدول التي اعتدت عليها بالاستعمار لا يتنازع خيراتها أصدق شاهد على ذلك حيث استخدمت في سبيل ذلك كل ضروب القمع والارهاب والتعذيب والقتل الجماعي ، ولم يسلم من ذلك حتى الفئات المستضعفة من شيوخ ونساء واطفال ، هذا عدا المخططات التي تستهدف عقائد الشعوب وتقاليدها وعاداتها وقيمها الاخلاقية ، ليسهل السير بها الى حيث يريد الاستعمار ، والاستعمار لا يريد غير خدمة مصالحه وأهدافه الذاتية فقط .

ولو لم يكن لفرنسا من الارهاب والقمع والقتل الا ما فعلته في الجزائر العربية وحدها ، حيث راح ضحية ذلك مليون انسان لكفاهها أن تترعب بذلك على عرش الاجرام الدولي . (١)

(١) السمان - الاسلام والأمن الدولي - ١٧٦ وما بعدها من صفحات .
لاوند - الحرب العالمية الثانية / ٥٨٥

ويقول الشيخ محمد محمود الصواف في صدر كلام له عن الاسلام في أفريقيا :
" ومع ان فرنسا تتشدد باحتضانها لمبادئ التحرر والمدنية الا انها حرصت
على عدم تحضير سكان مستعمراتها وتطويرهم وجعلتهم فرائس سهلة
لبعثات التبشير الاستعماري كما حرصت على قمع كل حركة دينية واعية
تستهدف تذكير الناس بماضيهم الزاهر أو تحاول ايقاظهم من غفلتهم
وفتح عيونهم على ما يجري في العالم من حولهم ، لكي تبقى أقطار أفريقيا
بقرة حلوى تحت يدها

لقد قسمت فرنسا افريقيا الغربية منذ ان وطأت اقدامها تلك البلاد الى
ثمانية اقسام تقسيما لا يسره منطق ولا تاريخ ، اللهم الا اهداف فرنسا
البعيدة من تزييق الجسم الواحد الى اجزاء حتى يسهل عليها
ابتلاعها والسيطرة عليها ، واخترعت لتلك الاجزاء اسماء ومسميات
ما أنزل الله بها من سلطان ، وهي : السنغال ، والسودان الفرنسي
وغينيا ، وهوت ، وفولتا ، وشاطي العاج ، وداهومي ، والنيجر ،

وموريتانيا . " (١)

أما الدولة الخامسة الكبرى فهي الصين الشيوعية ، وقد انضمت الى مشروع هيئة
الأمم مؤخرا . الا أن تاريخها في الاجرام قبل أن تصبح عضوا بارزا في هيئة
الأمم تجباه تركستان الشرقية ، بعد أن استولت عليها سنة ١٩٤٩ ظلما
وعدوانا خير شاهد على أن مثل هذه الدولة في أعمالها الاجرامية
ضد الانسان لا يمكن أن تشارك في مشروع لخير الانسانية المعذبة ان لم
يكن لها من وراء ذلك غايات خفية تخدم مصالحها الذاتية في الدرجة الأولى .

ومن جرائمهم في تركستان الشرقية التي ادعوها في اداعاتهم رسميا عام ١٩٥٣ م ما يلي :-

- ١ - تم اعدام أكثر من ١٣٠.٠٠٠ شخص من اعداء النظام الشيوعي .
- ٢ - عدد المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة " ٢٦٨.٠٠٠ " منهم ٤٥.٠٠٠ لانشاء الطرق الداخلية ، ١٣.٠٠٠ لانشاء طرق تركستان الى التبت ، ٣.٠٠٠ لانشاء السكك الحديدية بين الصين وروسيا ، ٥.٠٠٠ لانشاء مدينة نورية وسط الصحراء ١٣.٠٠٠ لحفر القنوات والبحث عن المعادن . (١)

كما قامت الصين علاوة على ذلك بطرد غالبية مسلمي التبت ، وهدم أكثر مساجدهم ومدارسهم ، واقامت على ماتبقى من مساجد ومدارس حظرا شديدا ، وتمادت في استخدام جميع الوان الارهاب والقمع ضد البقية الباقية من المسلمين ، مما اضطر أكثرهم للهرب الى منطقته " سرينفو " بكشمير (٢)

هذه أخلاق الدول الخمس الكبرى التي تتقف خلف مشروع هيئة الأمم ، وهذا تأريخها تاريخ ملوئ بالارهاب والقمع والتعذيب ، ملوئ بالدماء المسفوكه والاعراض المنتهكه ملوئ بجميع الوان المأسى . على ان ما ذكرته في هذا المجال لا يعدو عن كونه لمحة عابرة موجزه غير انها تكفي لسحق الثقة بمشروع هيئة الامم جملة وتفصيلا ، كما تكفي في الاشارة الى ان المشروع لم يوضع ليخدم أمن الانسان واستقراره ورفاهيته ، ان كيف يمكن ان يصدق ذلك مع ان سيرة الدول

(١) الميداني - الكيد الاحمر / ٢٥٧ وما بعدها من صفحات .

(٢) المرجع السابق / ٢٦٢

الكبرى المؤسسة له تخالف أهداف هذا المشروع ومبادئه مخالفة صريحة .

ومن هنا جاء مشروع هيئة الأمم المتحدة على جانب كبير من التباين بين ما هو مكتوب وملتزم به ، وبين ما هو واقع على الساحة الدولية في حقيقة الأمر ، شأنه في ذلك شأن جميع المشاريع الدولية التي سبقته . وفيما يلي سأحاول بيان وجوه التباين في ميثاق هيئة الأمم لنصل الى تفنيد مزاع كثيره من قبل رجال القانون الدولي تدعي ان لهذا المشروع دورا كبيرا على الساحة الدولية في الواقع العملي .

أولا : تبين قبل قليل ان من مقاصد هيئة الأمم حفظ السلم والأمن الدولي == وان من التزامات جميع أعضائها ، حل سائر المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وعدم استخدام القوة المسلحة والتهديد بها في الحلاقات الدولية . (١)

غير ان هذا المقصد ، وهذه الالتزامات ظلت امرا اجوفلا قيمة له من الناحية العملية في الغالب اللهم الا في بعض الحالات التي يكون فيها تنفيذ مقاصد هيئة الأمم والتزاماتها على الساحة الدولية مما يخدم مصلحة واضحة أو خفية ، لاحدى الدول الكبرى المؤسسة لهيئة الأمم ، كالولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والصين . ويدل على ما ذهبت اليه هنا ما يلي :-

٢ - في سنة ١٩٤٦ م ، أى بعد قيام هيئة الامم بعام اشتعلت الحرب في الهند الصينية ، بين شعب هذه المنطقة وفرنسا ، العضو البارز في هيئة

الأمم ، وكانت فرنسا تقصد من وراء هذه الحرب ترسيخ اقدامها في هذا الجزء من العالم ، رعاية لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، بينما يقصد الهنود الصينيون من الحرب ، التحرر من ريقة الاستعمار الذي امتص خيرات بلادهم وعبث بمقدراتهم .

ولا شك هنا ان الحق الذي لامرأ فيه كان في جانب الهنود الصينيين ولو في عقيدة هيئة الأمم المتحدة فقط ، لأنهم يدافعون عن حق كفلته لهم هيئة الأمم ، وهو حق تقرير المصير ، والاستقلال ، والمساواة في مبدأ السيادة .

وكان ينبغى على فرنسا ان تعي كونها عضوا ، في هيئة الأمم فتتقي بالتزاماتها وتكف عن هذا العدوان .

وكان يجب على هيئة الأمم والحال هذه ان تعي دورها فتضع حدا لمل هذا النزاع بأساليب وتدابير قوية تكفل انهاءه بسرعة

الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ، حيث استمرت الحرب ثمان سنوات ، راح ضحيتها من الهنود الصينيين - ٢٢٢.٠٠٠ - قتيل بينما تشرذ أكثر من مليوني شخص وأسر ٢٣٠.٠٠٠

وعندما عجز الفرنسيون عن تحقيق ما يريهم في هذه البلاد ، نتيجة لما لاقوه من مقاومة شديدة المراس ، خرجوا مطئطي الرؤس . ولعل من السخرية بمكان ان الولايات المتحدة الأمريكية ، العضو الكبير ، والكبير جدا في هيئة الامم ، تتورط هي الأخرى فيما تورطت فيه فرنسا ، فتدخل في الهند الصينية لتحاول تحقيق ما لم تستطعهم فرنسا ،

لتقييمها حربا شعواء لا تبقى ولا تذر ضاربة بميثاق هيئة الأمم عرض
العائط ، ولكنها هي الآخري خرجت خاسرة ، ولكن بعد ان كلفت
الانسانية انهارا غزيرة من الدموع والدماء والالام . (١)

ب- في سنة ١٩٥٠ ، اشتعلت الحرب الكورية ، بين كوريا
الشماليه ، وكوريا الجنوبيه في الظاهر ، وهي في حقيقة الأمر حرب
بين امريكا وحلفائها من جهة ، والاتحاد السوفيتي والصين من جهة
اخرى .

وقد استمرت هذه الحرب ثلاث سنوات ، وقتل فيها حوالي ثمانية
ملايين انسان منهم الشيوخ والنساء والأطفال ، هذا عدا الخسائر
الاقتصادية الهائلة ، وهذه الحرب في تقديرى ، أمر مهم لكشف
المستوى المتدني لاخلاق الدول الكبرى المؤسسة لهيئة الأمم ، والتي
تتشدد دائما بالسهر على حماية الأمن والاستقرار الدولي ، بينما هي
التي تهدمه بكل ماأوتيت من قوة .

والغريب ان كل دولة منهم عندما تشير حربا طاحنة تبرر ذلك بأنه
في سبيل الحفاظ على الأمن الدولي ، فأى امن دولي هذا الذى يذهب
في سبيل اعادته ثمانية ملايين انسان ، في ثلاث سنوات .

(١) وانتى اميل - فن الحرب - ٣٩٠ وما بعدها من صفحات .

روبرت- حرب المستضعفين - ٦٣ وما بعدها من صفحات .

حاطوم - تاريخ عصرنا - ٥٤٥ وما بعدها من صفحات .

ليس هناك في الواقع ما يسرر مثل هذه الحرب الكورية غير تحقيق الأغراض الذاتية التي يتسابق للفوز بها الكتلتان الشرقية والغربية ، ولا يهم بعد ذلك ان تقتل أحلام وآمال الشعوب النامية ، أو ان تسحق تلك الشعوب كمن رخيص للاطماع والشهوات .

كانت كوريا منذ عام ١٩١٠ مستعمرة يابانية ، وقد اقتنعت الدول الكبرى بضرورة اعطاء كوريا الاستقلال ، لعدم جدوى الاستعمار المباشر من الناحية الاقتصادية بسبب صحة شعوب الارض لمقاومة الاستعمار . وهنا قام النزاع بين الكتلتين الشرقية والغربية كل يريد أن تكون كوريا في ركابه ليستأثر بخيراتها وثرواتها واستراتيجيتها ، كما هو الشأن في الاستعمار غير المباشر الذي يرفس فيه غالبية دول العالم ، حيث يتبع البعض الكتلة الشرقية ، والبعض الكتلة الغربية ، وان ادعت حكومات هذه الدول التحرر من ذلك ، فتفسير الاحداث يؤكد هذا الواقع ويؤيده .

وقد نتج عن هذا النزاع حول كوريا ، انقسام هذه الدولة الى شطرين ، كوريا الشمالية وتتبع الكتلة الشرقية ، وكوريا الجنوبية ، وتتبع الكتلة الغربية .

ولو كان لهاتين الكتلتين شيء من الاخلاق والقيم ، لوفوا بالتزاماتهم في ميثاق هيئة الأمم ، واعطوا الشعب الكوري حق تقرير مصيره ، بدون ضغط أو أى تدخل آخر من قبلهم ، ولو فعلوا ذلك قامت دولة كوريا دولة مستقلة بشطريها دون ان يذهب ثمانية ملايين انسان قتلا وملايين اخر ضياعا وتشريدا .

قلت قبل قليل : ان هيئة الأمم قد تقرر امرا ، وقد تنفذ هذا الأمر اذا كان مما يخدم مصلحة عضو كبير بارز في الهيئة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا .

وتعتبر الحرب الكورية مثالا جيدا لهذا القول : حيث قرر مجلس الأمن في ٢٧ يونيو ١٩٥٠م في قراره (٥١١) قمع التدابير التي عملت لضم كوريا الجنوبية لكوريا الشمالية لتتم الوحدة السياسية للبلاد بما يخدم اغراض الكتلة الشرقية ، وذلك ابان غيبة مندوب الاتحاد السوفيتي عن جلسات المجلس ، وما كان لهم ان يقرروا ذلك بحضوره .

وبناء على هذا القرار اشتركت ست عشرة دولة تحت علم هيئة الامم في حرب كوريا ، وجندت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب جميع قواتها ، وقد انتهت الحرب بترسيخ الانقسام مراعاة لمصالح الكتلتين اللتين لم تسطع احداهما قهر الأخرى لتستأثر بجميع كوريا ، وما كان لمجلس الأمن ان يستطيع انقاذ مثل هذا القرار لو لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح ذاتية ظاهرة كانت أو خفية في قيام مثل هذه الحرب ، على ان هيئة الأمم لم تستطع ان تفعل شيئا بعد ذلك من أجل وحدة الشعب الكوري ، نظرا لتنازع المصالح الذاتية لقوى الكتلتين الشرقية والغربية .^(١)

ومعنى هذا ان أي قرار لهيئة الامم لا يخدم المصالح المشتركة للدول الخمس مجتمعة فمصيره الى الفشل حتى وان كان مما يخدم مصالح بعضها دون

(١) حاطوم - تاريخ عصرنا - ٥٣٩ وما بعدها من صفحات .
الشيبي - تحريم الحروب في العلاقات الدولية - رسالة دكتوراه - ٥٨٢ وما بعدها .

البعض ، اللهم الا اذا كان في خدمته للبعض لا يؤثر في نفس الوقت على مصالح البعض الآخر وهذا نادرا ما يقع ومجريات الاحداث تسدل على ذلك .

فاذا كان الأمر كذلك ، فأى قيمة لهيئة الامم على الساحة الدولية وهي لا تستطيع ان تقوم بالدور الذى من اجله انشئت ، فتزد العدوان وتقمع الارهاب ، وترعى مصالح الدول جميعها على أساس من العدل والانصاف دون تحايل أو مراوغة في تفسير نصوص القانون الدولي العام .

ج- فى ١٥ - ايار " مايو " من عام ١٩٤٨ م اعلن قيام دولة اسرائيل على ارض فلسطين العربية ظلما وعدوانا " (١)

ولقد كان لهيئة الأمم المتحدة ولاعضائها المؤسسين دور كبير في ترسيخ قواعد هذا العدوان .

فبريطانيا هي التي ساعدت الحركة الصهيونية العالمية بشكل ايجابي في البدايه لقيام هذه الدولة الممتدية ، من خلال ما يسمى بوعده " بلفور " وزير خارجية بريطانيا آنذاك .

ويشمل هذا الوعد على التزامين هما :-

١ - تقبل حكومة صاحب الجلالة بمبدأ وجوب اعادة تأسيس فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودى .

٢ - سوف تبذل حكومة صاحب الجلالة كل طاقاتها لتأمين الوصول الى هذا الهدف ، وسوف تناقش فيما بعد الطرق والوسائل التى يتطلبها تحقيق

(١) - المؤامرة ومعركة المصير - ١٥١

- العصر الاسرائيلي - ١٠

هذا الهدف مع المنظمة الصهيونية . (١)

وقد يعجب كثير من السذج من هذا الوعد الظالم المتماذى في العدوان من دولة تنادى بالسلام القائم على العدل غير ان من يعرف تاريخ بريطانيا في قهر الشعوب والحبث بكرامة الانسان والاستئثار بخيرات الأمم والتآمر على شرائها ومعتقداتها ، لا يجسب من ذلك .

وانما يزداد الحجب عندما تقوم بريطانيا لاقرار مبدأ من مبادئ الحق والانصاف من أجل كونه حقا وانصافا . وهذا لن يكون من دولة اعماها طغيانها وعبثت بها الاخلاق الرديئة المتدنية ، ففاقد الشيء لا يعطيه . ولقد وفيت بريطانيا بما جاء في هذا الوعد من التزام فعملت كافه التدابير التى تكفل قيام هذه الدولة البعد وانية ، وما كان لها أن توفى به لو كان التزاما يخدم الحق والانصاف .

وعندما فقدت بريطانيا أهميتها كدولة استعمارية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية جاءت الولايات المتحدة الأمريكية ، لتحل محل بريطانيا في كل شيء ، وان اختلف الأسلوب تمشيا مع اختلاف الظروف الدولية . واكتمالا لمسيرة الظلم والعدوان الذى بدأت بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط شرعت امريكا بكل ماأوتيت من قوة وجاه في ترسيخ قواعد هذه الدولة المعتدية والدخيلة على شعوب المنطقه . (٢)

(١) كار - وليم - اليهود وراء كل جريمة - ١٨٧ وما بعدها من صفحات .

(٢) المرجع السابق .

نجيب - المصر الاسرائيلي - ٩ وما بعدها من صفحات .

وفي الوقت الذي تتأدى فيه الولايات المتحدة الأمريكية كعضو كبير ومؤسس في هيئة الأمم المتحدة بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويحل جميع المنازعات بالطرق السلمية واحترام حقوق الشعوب في الاستقلال والسيادة على أراضيها ، والسعي في انصاف الامم المظلوم على أمرها بما يتماشى مع قواعد الحق والعدل ، الى غير ذلك من المبادئ تصح الدوائر الرسمية في امريكا ، بسانده اسرائيل في عدوانها بكل الصفاقة وقله الحياء ، التي تنهد عندها وتتهار جميع القيم والاخلاق والمبادئ .

ولا ادل على هذا الذي أقوله هنا من خطاب الرئيس الامريكي كدى في ١٥ - ٨ - ١٩٦٠م في مدينة نيويورك بمناسبة انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث جاء فيه : " لقد ذكرت في حفل عام قبل اسابيع ثلثه ، ان اسرائيل قد وجدت لتبقي ، وهذا التزام لا يقبل النقاش والنقض ! " وان الصداقة بين هذه البلاد واسرائيل ستمو وتزدهر على الدوام ، واذ كان الرئيس " ترومان " هو أول من اعترف بخلق اسرائيل ومنحها الدعم والمضمون الواقعي في المجال الدولي ، فأنا أزيد على ذلك بانني أو من والتزم بصورة قاطعة باستمرار هذه السياسة وبأن واجب البيت الأبيض ان يراها ويؤكد لها في كل مجال "

" ومع اعتقادنا بأن التدخل الفعلي لتوكيد وجهة النظر هذه لن يكون سهلا فاننا يجب ان نجعل هدفنا واضحا لاالتواء فيه ، وهو اننا سنعمل دائما بسرعة وتصميم على حماية اسرائيل بكل ما في يدنا من قوة ، ولو أدى بنا

ذلك الى المفامرة بحرب عالمية ثالثة " (١)

لن احاول التحليق علي هذا الكلام الكريه بشيء ، ولكنى سأترك
الفرصة لكاتب أمريكي يهودى منصف ان يعلق عليه فيما كان أبلغ من
تعليقي ، وهو الاستاذ " بنجامين فريدمان " .

يقول الاستاذ " فريدمان " بعد ان ساق المقطع السابق من خطاب كندى :
" لم يكذب الرئيس كندى ان كانت سياسة حكومته فيما يتعلق بإسرائيل
منذ تولى الحكم في ١٧/١١/١٩٦٠م حتى اغتيال مؤكدة ومؤيدة التزامه
السالف الذكر ، ولم تتوان الصهيونية عن اهتبال كل بادرة واغتنام كل
فرصة لتثبت دعائم تلك السياسة وجعلها جزءا من برامج الحزبين !!
واننا لنتساءل اليوم هل كان الرئيس يلزم نفسه وحزبه بتلك السياسة
على اساس من القيم الاخلاقية ومبادئ الحق والعدالة ! ؟ أو انه قد فعل
ذلك على أساس المصلحة الحزبية في المعركة الانتخابية ؟

غير انه مهما كانت الدوافع والاعتبارات فان من حق الشعب الأمريكي ان
يسأل الرئيس " جونسون " وريث ذلك الالتزام وتلك السياسة ، هل ينسوى
حقا ارسال ابنائنا واخواننا وازواجنا ليحاربوا العرب في فلسطين لمصلحة
" الصهيونية " ؟ تحت علم الولايات المتحدة الأمريكية ، وليساعدوا قتل
وسفاحين ولصوصا في لباس القوات الأمريكية المسلحة ؟

اننا نقول للرئيس ، ان أى عمل شائن كهذا سيمرغ علنا في التراب
وسيجعل البزة العسكرية الأمريكية دلالة خزي وعار !

(١) سعد جمعه - المؤامرة ومعركة المصير

ولكأنني انظر من شرفات الفيب فأرى جنودا من ابنائنا واخواننا يحرقون
شرى فلسطين ، ويوزعون الدمار في روايتها في سبيل الصهيونية المجرمة!
وأراهم يشاركون عصابات شذاز الآفاق في التكيل بليون وربع المليون
عربي ، مسيحي وسلم كل ذنبهم رغبتهم الطبيعية العفوية في العودة
الى أوطانهم . . . ارض آبائهم وأجدادهم التي أخرجوا منها غدرا
وظلما وتقتيلا وتشريدا بيد ستماء الف صهيوني غرستهم خيانة الاستعمار
في الأرض المقدسة بين سنتي ١٩٢٠ و ١٩٤٨ م .

اجل من حق الشعب الأمريكي ان يسأل رئيسه ماذا كان هو يعتق
ايضا ذلك العهد الشريب العجيب المريب ، الذي قطعه الرئيس الراحل
على نفسه . . . وما اذا كان يعتبر ذلك العهد بمثابة الزام قومي ،
يتولي البيت الابيض تنفيذه ؟ .

وان من حقنا ان نسأل . . . ومن حقنا ان نعتقد ان رئيسنا ، لا يمكن ان
يرى في عودة مليون وربع المليون عربي الى بيوتهم وانقاذها من ايدي
الغزاة ، عدوانا وظلما !!

اهتز ضمير الامة الأمريكية سنة ١٩٤٨ م لأن الرئيس الأمريكي عندئذ لم
يرفي احتلال الصهيونية لفلسطين العربية عملا عدوانيا . . . ولم يرفي
قيام عصابة واغله دخيله محمية بحراب الاستعمار بطرد مليون وربع
مليون مواطن من بلادهم التي عاشوا فيها مئات السنين اعتداء وظلما" (١)
وفي هذا الصدد يقول احد رجالات امريكا المنصفين أيضا وهو الأب

" رالف جورمان " احد كبار الكنيسة الكاثوليكية ؛ " لقد قضيت في القدس ثلاث سنوات (١٩٢٥ - ١٩٢٨ م) ادرس معالم البلد المقدس ... لقد كانت فلسطين ، حينذاك بلدا عربيا بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ... ثم زرت البلاد المقدسه مرة ثانيه سنة ١٩٥٣ م ، فماذا وجدت ؟ المناطق الجنوبية والغربية والشمالية يحتلها اجانب جاؤوا من أوروبا الوسطى بعد ان طردوا منها سكانها الأصليين اين السكان الاصليون ؟ !

اين العرب الذين ولدوا وعاشوا وعملوا وتعبدوا هنا ، خلائف في الأرض لأبائهم وأجدادهم منذ آلاف السنين .

لقد ذهبوا طرودا من ديارهم ، شردتهم المذابح ! انهم يعيشون الآن في العراء .. المائلة الكبيرة في خيمة مزقة ، أو كوخ قمى مهدم . لقد مضت سنون طويلة وهم يجترون الجوع والعري والمرض ، ويقتاتون السأم واليأس والكلال " اذا التفت الواحد منهم الى مطارح صباه ، وراء الحدود ، اكل العقيد قلبه واحس بلذعة التعطش للثأر .

ان الشرق الاوسط ضرورى وحيوى للعالم الغربي لمخزونه من البترول ولموقعه الاستراتيجي الهام . ولكن الأهم من هذا وذاك ان اثنا كبيرا وجرما خطيرا قد ارتكب في هاتيك الدني الخيرة المقدسة بدعم منسأو تأييد ، ولان كانت دموع هابيل ما تزال تصرخ في وجه السماء ، فان دموع الآلاف من اللاجئيين تلسعنا صباح مساء بسياط الخزي والعار . انهم يحلمون ان قادتنا وزعمائنا هم الذين ساقوهم الى هذا الذل ، وباعوهم بثمان

بخس : اصوات انتخابية ، أو دولارات في خزائن الاحزاب . . .
اننا نحن الامريكيين نحمل فوق اغناقنا وزر مأساة اللاجئين العرب في
فلسطين ، لقد ساعدنا الصهيونيه ، عن سابق تصور وتصميم لارتكاب
جريمتها العكراء ، فطردت مليون انسان من أرضه وبلاده التي عاش فيها
عشرات القرون ولطمت شذاذا من كافة آفاق الدنيا لتقطعهم تلك الأرض
. . . وتلك البلاد !

وننظر فنى العديد من حملة الاقلام ، ومن كبار الساسة فى هذه
القارة ، يدافعون عن ذلك الظلم البشع ، وتلك الجريمة المنكرة ، ونرى
حكوماتنا المتعاقبيه تؤيد الظلم وتشجع عليه .

ولعل اقدر جريمة سياسية ، ارتكبتها مسئول ، اعتراف الرئيس "ترومان"
بأنه أقدم على ما اقدم عليه ، لأن النفوذ الصهيوني اكرهه على ذلك ، ولأنه
نظر في المأساة نظرة حزبية انتخابية حين لم يجد في دائرته اصواتا
عربية يقام لها وزن وكان الدنيا قد خلت من الشرف والمروءة ومكارم
الاخلاق . (١) ا هـ

هاتان شهادتان من مواطنين امريكيين منصفين ، أحدهما يهودى ،
والآخر اب مسيحي وهي تمثل وجهة نظر جميع المنصفين في القارة
الأمريكية وغيرها .

والذى يهمنى من ايراد هاتين الشهادتين ، ان الشهادة ممن يتهم
باخفاء الحق فى قضية ما ، تعتبر شهادة قوية صريحه ، اذا ما شهد

(١) - المؤامرة ومعركة المصير / ٥١ / ٥٢ / ٥٣ / ٥٤ باختصار

بالحق فيها ، وليس هناك أحد منهم في هضم حقوقنا نحن المسلمين
مثل اليهود والمسيحيين ، والتاريخ خير شاهد على ذلك ، فلأن
يقوم منهم من ينادى بعدالة قضيتنا ويندد بتجاوزات بني قومه فذلك
خير دليل على ان هناك اتفاقا بين عقلاء العالم الشرفاء على عدالة
القضية الفلسطينية وان اختلفوا معنا في الدين واللغة والتراث .
كما يدل أيضا على ان هناك اتفاقا بين عقلاء العالم وشرفائه على ان
امريكا قد ضربت مثلا مخزها لتدهور الاخلاق والقيم الانسانية
بمساندتها لدولة المدوان والظلم في فلسطين ، في الوقت الذي
تعتبر احدى الدول الكبرى المؤسسة لهيئة الأمم والتي من مبادئها
حفظ الأمن والسلم الدولي على أساس من العدل والانصاف ، والتي لم
تفتأ تتباهى وتشددق بأنها الراعية الامينة لحقوق الانسان على هذا
الكوكب الأرضي ، فكان ان أهدرت حقوق الانسان وسيم الخسف ،
والهوان والتعذيب والقتل على يديها الطوشة بدماء الابرياء في كل
مكان .

واما قصة القضية الفلسطينية في هيئة الأمم " فقصة مجللة بالخزي توجت
في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧م باقرار مشروع التقسيم
تقسيم الارض العربية المقدسة الى ثلاثة اجزاء ، بل اشلاء ، دولة عربية
ودولة يهودية ومنطقة دولية في قطاع القدس ... بعد ان مهدت بريطانيا
والصهيونية العالمية لذلك تمهيدا جيدا ، استخدمت فيه كل اساليب
المكر والخديعة والدهاء ، الى حد تهبط فيه الاخلاق الى مستوى
الحضيض .

وقد خصص قرار التقسيم لليهود المنطقة الساحلية والجزء الخصبة من البلاد كسهول " طبريا ، والحوле " بينما خصص للعرب المناطق الجبلية الجرداء ، والجزء غير القابلة للرى التى يصعب استصلاحها واستغلالها الزراعي . . .

ورفض العرب القرار وتلقفته الصهيونية بنشوة وشغف ، ان تصترف المنظمة الدولية لأول مرة في تاريخ الحركة الصهيونية بالقومية اليهودية وتفتح اليهود حق اقامة دولة مستقلة ذات سيادة في وطن أناس آخرين .

وفي اعتقادي ان المنظمة ساءة اقرارها مشروع التقسيم قضت على فكرة وجودها وكتبت صك انهارها ، لأن قرارها فوق مجافاته لكل عقل وضمير ، يخالف ميثاقها مخالفة فاضحة بحرمان الأكثرية الساحقة من سكان بلد أصليين مقيمين فيه بصفة مستمرة ودائمة منذ آلاف السنين . . حرمانهم من حق تقرير المصير . . وموافقتها الضمنية على كل ما ارتكبته الصهيونية في فلسطين من جرائم بشعة ، بتشريد سكان البلاد بالقتل والتكيد والارهاب ، وتهجير الوف اليهود من اوربا والعالم ليحتلوا دورهم ومساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، ثم ترعيها بإسرائيل عضوا مكرما معززا في الأسرة الدولية .

وقبل ان يجف مداد قرار التقسيم اعتدت العصابات الصهيونية على اطراف شاسعة من الجزء المخصص للعرب وضمتها الى دولتها عنوة وقصرا تحسبت سمع هيئة الامم وبصرها . . لصوصية وسرقة واغتصاباً (١)

(١) المرجع السابق ٣٣/٣٤/١٥٠ وما بعدها - باختصار -

وهكذا اعلنت الصهيونية قيام دولة اسرائيل ظلما وجورا في ٢ أيار
" مارس " ١٩٤٨م وبعد دقائق معدودة أعلن المستر " ترومان " رئيس
الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك اعتراف حكومته بها في منتهى
الصفاقة وقلة الحياء .

ثم ان اطماع الصهيونية العالمية لا تقف عند حد هذه المكاسب
البهائلة ، فبعد ان تحقق لها هذا الأمر ، وبعد ان تحقق لها ضم
ساحات شاسعة من اراضي العرب في حرب ١٩٦٧م ، المشهورة ،
تسمى الآن ضمن برنامج مدروس للهيمنة على الهلال الخصيب بأقطه
والذى يمتد من الفرات الى القناة .

فهل يستطيع أحد بعد هذا كله ان يقول بأن لهيئة الأمم المتحدة
وميثاقها ادني قيمة على الساحة الدولية في الواقع العملي ، وهل هناك
أكثر من هذا التباين بين ما هو مكتوب على ورق صقيل في ميثاق
هيئة الامم من مبادئ والتزامات ، وبين ما يجري على هذه الكرة
الأرضية من أحداث يندى لها جبين الانسانية .

ان الكلام عن خفايا الحروب والمشاكل الدولية الراهنة حتى اعداد
هذه الرسالة ، يضع براهين قوية على فشل مشروع هيئة الأمم في
تحقيق الأمن والاستقرار العالمي ، على اساس من العدل والانصاف ،
وانما ذكرت في هذه الدراسة نماذج فقط تفي بالفرض الذى أنشده
ان شاء الله .

اذ لو أردت ان استقصي ذلك لطال الأمر وتشعب وربما كان في ذلك شيء من الخروج عن موضوع هذه الرسالة ، وبحسبي ان أشير هنا الى ان هناك عددا من الحروب والمشاكلات الدولية التي يكتوى بها انسان هذا العصر خلال اعداد هذه الرسالة ، والتي لم تستطع ان تضع هيئة الامم لها حدا يفى بالفرض ، لما في استمرار مثل هذه الأمور من مصالح حيوية للدول العظمى المؤسسة لهيئة الأمم .

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، الحرب اللبنانية التي كان من ثمارها السيئة اجهاز المقاومة " الفلسطينية " للعدوان الاسرائيلي والحرب " العراقية الايرانية " التي يذهب ضحيتها آلاف الأشخاص يوميا ، ثم اعتداء الاتحاد السوفيتي العضو الكبير البارز في هيئة الامم على البلد الاسلامي " افغانستان " بوحشية لم يعهد لها الانسان مثيلا ، ومشكله " اريتريا " ومشكله " قبرص " وما الى ذلك من المشاكل والحروب .

كل هذا وهيئة الأمم تقف موقف المتفرج في أكثر الاحيان ، أو تصدر قرارات لا تسمن ولا تغني من جوع في الواقع العظمى ، اللهم الا اذا كان القرار يخدم الدول الخمس مجتمعة ، أو يخدم احداها حين لا يتعارض مع مصالح البقية ، حيث يسمى لتنفيذ مثل هذا القرار بكافة الأساليب .

وليت الأمر يقف عند هذا الحد ، بل الكارثة المميتة ان ترسخ هيئة الامم الطغيان والظلم بما تقرره في شأن قضية ما ، بكل قلة الحياء والتدني الخلقي ، ضاربة بكل ابجديات السلوك السوى عرض الحائط ،

كما فعلت في شأن القضية الفلسطينية ، وان مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : اذا لم تستح فاصنع ما شئت .

ثانيا : تقدم ان من بين مقاصد هيئة الامم ، " ان تعمل هذه الهيئة
==
على انماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب ، وان يكون لكل منها حق تقرير مصيرها " (١)

وواقع الحال ان الدول الكبرى الخمس المؤسسة لهيئة الامم ، هي أول من قام بهدم هذا المقصد ، بما تقوم به من تأمر على دول العالم الثالث ، اما مباشرة ، أو عن طريق عملائها في المنطقة .

فأى تنمية للعلاقات الودية هذه ، والحروب والمشاكل الدولية المتفاقمة تعمر هذا الكوكب الأرضي ، بدعم وتشجيع من الدول التي تدعي السهر على خلق جو ودي بين دول العالم ، وهل الحرب الكورية ، والفتاوية ، والحرب العراقية الإيرانية ، والعدوان على أفغانستان والمشكلة الفلسطينية والمشكلة اللبنانية ، وغيرها ، الا مثالا حيا لتدهور العلاقات الودية على يد حماة الأمن وحراسه .

وهل ينتظر ان تقوم علاقات ودية بين دول العالم ، والدول العظمى تمنع في ابتكار المخططات الاستعمارية التي تستهدف الامم في اخلاقها ودينها وتراثها ومواردها الاقتصادية ، لتظل تابعة لهذه الدول الكبرى في كل شيء والكتب التي تعنى برصد حركات التبشير والاستشراق والاستعمار ، الموجهة من قبل الدول الكبيرة في العالم الى انسان العالم

(١) انظر ص ٥٨ من هذه الرسالة .

الثالث ، وخاصة العالم الاسلامي كثيرة ، والمتصفح لها يجد ألوانا
رهيبة من المخططات الاستعمارية ، التي تتفد على الساحة الدولية
بشكل مدروس .

وكان بودى ان افصل في هذا الموضوع ، ولكن المجال يضيق عن ذلك ،
وحسبي هنا ان أشير اشارة الى ذلك تفي بالفرض ، ومن اراد ان يعرف
أكثر من ذلك عن هذه المخططات فله ان يرجع اليها في كتبهم
المتخصصه . (١)

واما المساواة بين الشعوب في الحقوق ، بما في ذلك حق تقرير المصير
فمن ضمن مقاصد والتزامات هيئة الأمم ايضا كما تبين قبل قليل (٢)
الا أن الواقع في حقيقة الأمر يخالف ذلك مخالفة تامة ، والألمثلة
على ذلك كثيرة ، لعل من أبرزها على سبيل المثال لا الحصر ضياع
حقوق الشعب الفلسطيني والافغاني ، وحقوق شعوب الجمهوريات
الاسلامية في الاتحاد السوفيتي والصين .

ونكتمون لضياع حقوق الانسان تحت سمع ونظر هيئة الأمم المتحدة ، اذكر
هنا كلاما مؤلما لاحد الهاريين من طفيان الشيوعيه السوفيتيه ،
قدمه لهيئة الامم عن طريق وكيل الأزهر السابق الشيخ محمد عبد اللطيف
دراز كشكوى ضد الاتحاد السوفيتي من الشعوب الاسلامية التي اغتصبها
الاتحاد ظلما وعدوانا .

(١) انظر : المسلمون في معركة البقاء للدكتور عبد الحليم عويس ، الكيد الأحمر
لعبد الرحمن الميداني ، اجنحة المكر الثلاثة للميداني ، المخططات
الاستعمارية لمكافحة الاسلام لمحمد محمود الصواف ، العصر الاسرائيلي
من السويس الى باب المندب / اليهود من وراء كل جريمة / المؤامرة
ومعركة المصير .

(٢) انظر ص ٢٦٠ من هذه الرسالة .

يقول المشتكى : " نشرف برفع هذه الشكوى الى هيئتكم الموقرة باسم الشعوب الاسلامية التى ترفس في اغلال الذل والعبودية تحت وطأت الحكم الشيوعي التى امتدت سلطاته حتى شملت البلاد الواقعة بين جزيرة البلقان والمحيط الهادى .

" وقيم على هذه الرقعة أكثر من مائة مليون من المسلمين في احوال وظروف تفوق فظاعتها وقسوتها اظلم عصور التاريخ الفاجرة .

حتى ان الاجيال المقبلة ستستحي وتخجل من مدينتنا الحديثه المصاصرة ، ومن نظمنا السياسية والخلقية والفلسفية جميعا عندما تذكر هذه الظروف القاسية التى يعيش فيها مائة مليون من بني الانسان دون ان تتحرك الهيئات العالمية لنجدتهم .

تلك الهيئات التى اسست لحماية الكرامة الانسانية ولضمان ابسط الحريات التى تؤمن معنا بوجود توافرها للناس اجمعين من غير نظر الى دينهم أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم

فان هناك قاسما مشتركا بين بني البشر جميعا وهو الانسانية . . .

ان أكثر من مائة مليون من المسلمين مهدد كيانهم في بلاد كانت يوما مركزا للحضارة الاسلامية ، بل الحضارة العالمية جمعاء .

وسنوجز هنا الطرق التى دأبت الشيوعية على سلوكها في سبيل اضطهاد المسلمين ومحو معالم دينهم ومدنيتهم .

١ - الابادة الجماعية أو نفي جزء من الشعب ، أو الشعب كله من وطن آبائه واجداده الى سيرايا أو الى مناطق اخرى حيث يفقدون الصلة بوطنهم الاصلي ويضيعون بمرور الزمن

٢ - هدم المساجد وتحويلها الى دور للهو ، واستخدامها في غايات أخرى واقفال المدارس الدينية ...

٣ - قتل رجال الدين ، أو نفيهم ، أو الحكم عليهم بالاشغال الشاقة ، أو منعهم من الحقوق السياسية ، بل والحقوق الانسانية ، ونزاع اية عقبة أخرى تحول بينهم وبين مزاولة مهنتهم

٤ - قتل الزعماء السياسيين أو نفيهم

٥ - منع المسلمين من التمتع بالنظم الاسلامية في دائرة الاحوال الشخصية فقد ألغيت المحاكم الشرعية في جميع انحاء الاتحاد السوفيتي هذا الى جانب نهب البلاد الاسلامية ونقل ثرواتها الى مقاطعات أخرى ، وتمزيق اوصال كل بلد اسلامي واحد ، وخلق قوميات مستقلة على اساس لهجات لغة واحدة ، بقصد تشتيت المسلمين من نفس الجنس واللغة ، وخلق منازعات مصطنعة بينهم ، كما قسموا تركستان السيت جمهوريات على هذا الاساس الواهي .

ثم نذكر ان الشيوعيين يقومون بشتى انواع الدعاية اللادينية من غير ان يسمحوا بالدعاية الدينية .

من أمثال ذلك قيام الشبيبة الشيوعية وجماعة الطحدين السرواد - بمظاهرات لا دينية صاخبة في مواسم الاعياد الاسلامية ، واهانة كل

ما يقدره المهلمون . (١)

ودعت هذه الشكوى بذكر امثلة كثيرة لكل لون من ألوان الارهاب الساتر آثرت عدم ذكرها خوفا من الاطالة .

(١) الميداني - الكيد الاحمر / ٢٥١ وما بعدها من صفحات - باختصار -

وما ذكرته هنا مختصرا من الشكوى المقدمة لهيئة الأمم يكفى لاعطاء مثال على ضياع حقوق الانسان بين من يدعون كفالاتها والسهر على حمايتها .

الثالث : رأينا ان من بين مقاصد هيئة الأمم ، تحقيق التعاون الدولي
=====

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وما أشرت اليه قبل قليل من تأمر الدول الخمس الكبرى المؤسسة لهيئة الأمم على دول العالم الثالث ، في تراثها وعقيدتها وأخلاقها ، وما تشعله في داخلها أو فيما بينها من حروب طاحنة ، خير دليل على عدم التزام هيئة الامم وعضائها بهذا المبدأ الذي ظل حبرا على الورق دون ان يجد على الساحة الدولية اي نشاط واقعي . (١)

وكيف يمكن ان يكون هناك تعاون دولي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهم الدول الكبرى منصرف الى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية على حساب آلام الشعوب المستضعفة في العالم الثالث .

ولعل من أبرز اساليبهم المتدنية اخلاقيا في هذا المجال ، ان تعمد دولتان أو أكثر منهن الى اشغال حرب طاحنة داخل دولة واحدة كلبنان مثلا أو بين دولتين كالعراق وايران ليتحقق لهم ثلاثة أهداف ذاتية .

الهدف الأول : بيع كميات كبيرة من الأسلحة بالآلاف الملايين حيث يساهم بيعها في رفع المستوى الاقتصادي وازدهاره عندهم ، وتدهوره

=====

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٢٥٨

عند الشعوب المشتريه .

الهدف الثاني : تجربة الاسلحة المنتجة في ساحة حربية واقعية
=====

حتى يمكن معرفة فعاليتها الحقيقية ليتلافى في المستقبل ما فيها
من سلبيات ، ولا يهم بعد ذلك ان تكون التجربة على رؤس البشر
المستضعفين .

والهدف الثالث : بناء الدولة أو الدولتين المتحاربتين بعد انتهاء
=====

الحرب بآلاف الملايين عن طريق شركات الدول الكبرى للبناء والتعمير ،
والتي تحصل من عرق الشعوب المستضعفه ردمائها ومخزون مواردها
الاقتصادية .

شيء عجيب هذا الذي يحدث ، يهدمون البلاد بأيدي ابنائها ،
ويستفيدون في عطية الهدم عن طريق بيع الاسلحة ، ثم تقوم
شركاتهم بالبناء ويستفيدون الضعف في عطية البناء .

فاى تعاون اقتصادى هذا الذى تتشدد به هيئة الأمم واعضاءها
البارزون .

رابعا : تنادى هيئة الامم ان من بين مبادئ المساواة بين الدول
====
في السيادة ، وتعنى هذه المساواة ، المساواة في الحقوق والواجبات
والتشيل والمساواة في التصويت بغض النظر عن كبر الدولة أو
صغرها ...

غير ان هيئة الأمم تعود لتسوف هذا المبدأ من اساسه عبر ما اعطته
للدول الكبرى من مزايا جوهريه ، فقد اعطت كلا من الولايات المتحدة

الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين ، حق شغل المقاعد الدائمة في مجلس الأمن واعطائها عضوية دائمة في مجلس الوصاية ، كما اعطت لكل واحدة منها حق النقض المسمى بحق "الفيتو" متى ما أرادت ذلك ، ولو كان الحق والعدل ماثلا بشكل واضح في قرار هيئة الأمم المتحدة .

فأين المساواة بين الدول كبيرها وصغيرها ، والدول الكبرى تتمتع بتلك الميزات الجوهرية دون بقية الدول . (١)

ثم ما الداعي لاعطاء هذه الدول الكبرى هذه المزايا ، اذا كانت هيئة الأمم انما انشئت لاقامة العدل والانصاف على الساحة الدولية بالفعل . وبعبارة اخرى : اذا كانت الدول الكبرى المؤسسة لهيئة الأمم ، انما تشد اقامة الأمن والاستقرار الدولي على قواعد ثابتة من الحق والانصاف والعدل ، من خلال انشاء هيئة الأمم ، فلماذا تمارس حق النقض "الفيتو" مثلا - تجاه قرار الهيئة القائم على العدل والانصاف في قضية ما ، ثم لماذا تعطى لنفسها هذا الحق ، ليست تلك الدول أولى من غيرها في اتباع قرارات هيئة الاسم ، وهي الدول التي نادت على رؤس الاشهاد بالالتزام بقرارات هيئة الامم وتنفيذها مهما كلف الأمر .

ان هذا التباين العجيب الغريب يقودنا حتما الى ما سبق ان اشيرت اليه من ان الهيئة لم تنشأ في واقع الأمر الا لتخدم مصالح الدول الكبرى المؤسسة . لها ، وكل مظاهر التباين السابقة التي ذكرتها تؤيد ما أقوله هنا .

(١) انظر ص ٢٦٠ من هذه الرسالة .

ان الدول الاستعمارية الكبرى لما وعت ان الانقراض على موارد الشعوب النامية وامتصاص خيراتها وثرواتها والتمتع بمواقعهم الاستراتيجية ، عنوة عن طريق الاستعمار المباشر لتلك الشعوب ، امر يكلف الكثير بسبب ثورة هذه الشعوب في سبيل رفع الظلم والطغيان عنها وعن بلدانها ، اعطت هذه الشعوب بمكر ودهاء استقلالاً شكلياً لا يؤمن لها الاستغناء عن الدوران في فلك الدول الكبرى ، حتى تظل الحاجة ماسة اليهم في كل شيء ، وبالتالي تسهيل لهم السيطرة على موارد تلك البلدان واستغلالها بما يخدم مصالحهم الاقتصادية بأسلوب هو اقل تكلفة مما لو باشروا الاستعمار بأنفسهم . ولتيم تطويق العالم لهم انشأوا هيئة الأمم ، لترعى مصالحهم من جهة ، ولتضفي على مؤامراتهم ضد شعوب الارض صفة الشرعية القانونية من جهة أخرى ، ثم اذابة قضايا الام المفلوطة على أمرها عبر مناقشات ومجادلات في مجلس الامن من جهة ثالثة لتستمر تلك القضايا مطلقة ما شاؤا من السنين دون ان تجد الحل الجذري لها ، وهي لن تجد ذلك طالما انها ما يحقق لهم مصالح شخصية .

وهذا التفسير الذي أرجحه لا يحتاج الى اعتراف صريح من قبل هذه

الدول الخمس الكبرى فشاهد الحال يؤيده ويدعمه .

لهذا كله فان مشروع هيئة الامم في تقديرى مشروع فاشل شأنه في ذلك شأن سائر المشاريع التي سبقته في طورى القانون الدولي العام - التقليدى ، وعصر التنظيم الدولي - حيث لم تحقق تلك المشاريع وعلى رأسها مشروع هيئة

الأمم الأمن والاستقرار القائم على العدل للإنسان .

وليت شمرى كيف يمكن لهذه المشاريع ان تحقق رسالتها المعلن عنها

في الظاهر وأول من يقوم بعدم الوفاء بها دعائها ومؤسسوها .

الفصل الثالث

=====

المقارنة بين حكم حرب المواجهة بالسلاح في الشريعة الإسلامية والقانون

الدولي العام

تبين من العرض السابق ان حكم الحرب بالسلاح في الشريعة الإسلامية مر بأربع مراحل حيث استقر في المرحلة الرابعة على وجوب القتال في سبيل الله لرد العدوان والظلم من جهة ولرفع راية لا اله الا الله على البسيطة من جهة أخرى لتكون السيادة لشرع الله على أرضه، فالحرب في الشريعة دفاعية وهجومية . (١)

اما في القانون الدولي العام فتبين ان الحرب قد مرت بطورين ، طور القانون الدولي التقليدي ، وفيه كانت الحرب مشروعة بكل ابعادها . اما الطور الثاني فهو ما يسمى بطور التنظيم الدولي ، وقد استقر الأمر فيه على تحريم الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية . (٢)

غير انه تحريم مكتوب على الورق في طفات هيئة الامم دون ان يكون له أثر في الواقع العملي على الساحة الدولية .

وهذا يقودنا الى ان مشروع تحريم الحرب أمر ليس من السهل تطبيقه وسط المجتمعات الدولية ، ان أن الحرب ظاهرة صاحبت الانسان منذ ولادته على سطح هذه الكرة الأرضية ، وظلت امرا معتادا عبر أطوار التاريخ المتعاقبة فليس من السهل والحال هذه ان تحرم هذه الظاهرة

(١) انظر ص ١٩٧ من هذه الرسالة

(٢) انظر ص ٢٢٩ من هذه الرسالة

المتأصلة في نفوس البشر بجرة قلم ، ليصبح هذا التحريم أمرا واقعا
بين الأمم والمجتمعات .

ان اختلاف وجهات النظر بين البشر وتضارب المصالح والأهداف والغايات
ثم وجود الحق والباطل ، وتنازعهما في هذه الحياة ، امور تجعل من
الحرب امرا واقعا لا محالة .

لذا فان تحريم الحرب في تقديرى مع وجود هذه العوامل وغيرها ، نوع
من الحبث الذى تتحدر عنده الصفات الاساسية للفكر الانساني الى مستوى
الخفض .

وكان يجب على رجال القانون الدولى العام قبل ان يقدموا على تحريم الحرب ،
ان يفكروا مليا في قضايا الخير والشر ، والحق والباطل ، والعدل والظلم ،
اذ من الحبث حقاً ان يحرم أمر مع وجود سائر اسبابه وبواعثه .

ان وجود الباطل متمثلا في الكفر بالله ، والانانية والشح ، وحسب
الاستبداد والقهر والعلو فى الأرض ، من أجل العلو فقط ، وما يتبع
ذلك من اخلاق متدنية كالخيانة وعدم الوفاء بالعهود والالتزامات وعدم
الرضوخ لقضايا العدل والانصاف وتحكيم الاهواء ، والشهوات ، والكذب ،
والفسح ، والتدليس ، والمراوغة ،

كل هذه الاخلاق المتدنية وغيرها تحاول تهدم بقوة كل صروح السلام
والأمن والاستقرار .

والسبيل الصحيحة لايجاد مجتمع دولي ينعم بالسلام والأمن ، ليس هو
المناداة بتحريم الحروب ، وانما هو في العمل على اصلاح النفوس ، واقتلاع

جذور الشر منها ، لتصبح الكثرة الغالبة على الأقل لأهل الحق
فيندحر الباطل وأهله ، وبالتالي تحم البشرية بالسلام والهدوء والاستقرار ،
فالباطل لا يقوم الا اذا غفل أهل الحق .

وليس من السهل اقناع الناس بقضايا الحق وتبنيها ، وليس من السهل
دحر الشر وانتزاعه من نفوس الناس ، أو تواريه على الأقل أمام سيادة الخير
والحق .

ان الدعوة لتبني الحق والاعتناع به . والسيف لاقامة الحق وسيادته على
الباطل .

وسيلتان لا تكفي احدهما دون الأخرى لدحر الباطل وتواريه .
فما لم تتظافر هاتان الوسيلتان ، فسيظل الباطل بكل سلبياته يعيث في
الأرض فسادا وتخريبا .

من هنا كان لا بد من مشروعية الدعوة في سبيل الحق ليقنع الناس بتبني
الخير والفضيلة ، وكان لا بد من مشروعية الحرب للسهر على حراسة هذه
الغاية النبيلة ، وتأمين الدعوة في سبيلها ، وفتح المجال امامها لتصم
وتنتشر في العالم فيكسر اصحاب الحق ويندحر الباطل ويتقلص نفوذه .

فاذا استطاع الانسان ان يصل الى مثل هذه الغاية الجليلة ، فسيتمتع
العالم حينئذ بقسط وافر من السلام والأمن والرفاهية .

وهذا ما تسمى اليه الشريعة الاسلامية الخالدة من وراء الدعوة للإيمان وفضائل
الأعمال ، وما تسمى اليه من وراء مشروعية الحرب .

فالدعوة تقوم بالاقناع لينضم أكبر عدد ممكن الى صفوف أهل الحق ، والحرب

تحرص هذا المبدأ من جهة ليؤدى رسالته ، وتكفل له الهيمنة
والسيادة على الباطل من جهة أخرى حتى تظل كلمة الحق هي النافذة
على البسيطة .

وانا سلم عقلاء الناس جميعا بأن الحق يجب ان يعلو ولا يعلى عليه ،
وان السيادة والهيمنة يجب ان تكون له ، وان ذلك لن يكون الا بمعارك
مريرة مع الباطل واعوانه ، فهل ياترى من هم أصحاب الحق من الأمم ؟
من هم أصحاب المبادئ الشريفة الفاضلة التى اذا طبقت حققت العدل
والانصاف ، وبالتالى الأمن والاستقرار والرفاهية .

أهم النصارى عبدة الصليب ، التى تقول عقيدتهم ان الله ثالث ثلاثة ،
سبحان الله وتعالى عما يشركون ، والذين ما فتؤا يريقون الدماء من
اجل هذا الباطل زهاء قرنين من الزمان خلال ما يسمى بالحروب
الصليبية ، والتى راح ضحيتها ملايين من البشر ، منهم الرجال والشيخ
والنساء والصبيان ، فى مآسى يندى لها جبين الانسانية ، ليس هنا مجال
تفصيلها . (١)

أم هم اليهود الذين ينادون زورا وكذبا وبهتاناً ببئونة عزيز الله ،
((تعالى الله عما يصفون)) ويقفون بكل ما أتوا من خبث ودهاء ومكر خلف
كل جريمة تستهدف شعوب الارض فى اخلاقها وعقيدتها وتراثها ، حتى قال
أحد مفكرهم ، ويدعى الدكتور " اسكار " ليفي :

(١) شاكراً أبوبدر - الحروب الصليبية والاسرة الزنكية - ١٤ وما بعدها من
صفحات

وانظر : فى هذه الرسالة ص ١٤٢ و ١٩٥

" نحن اليهود لسنا الا سادة العالم ومفسديه ومحركي الفتن فيه -
وجلاديه " (١)

أم هم طغاة العلمانية والرأسمالية ، الذين ما زالوا ينصبون من المادة
الها مقدسا تسقط دونه كل القيم والاخلاق والفضائل ، فالريـح
المادى هو الهدف والغاية ولا يهم بعد ذلك ان يكون هذا الريـح
على حساب القيم والاخلاق ، أو على حساب البؤساء والمستضعفين ، ولنا
في حال الدول التى تتبنى هذا الاتجاه خير شاهد على تدهور الاخلاق
والقيم .

ففي دولة كأمريكا وكبريطانيا مثلا ، يباح شرب الخمر والزنا واللواط ،
وتمارس تحت حماية القانون ، كما تشجع سائر الممارسات التى تساهم في
انتشار الامراض النفسية والاجتماعية بأساليب مؤلمة محزنة يندى لها
جبين الكرامة والاخلاق ، هذا على مستوى الافراد والمجتمعات .
اما على مستوى الدول ، فقد ذكرت قبل قليل طرفا من اخلاق بعض الدول
الرأسمالية الكبرى المعنة في التدني والاسفاف . (٢) .

(١) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة -
رسالة دكتوراه - ٤٥ - اليهود وراء كل جريمة - ٩ وما بعدها من
صفحات

وانظر من هذه الرسالة ص ١٢٨

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ٢٦٥
الحوالي - العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الاسلامية
المعاصرة - رسالة ماجستير - ٢٥٩ وما بعدها من صفحات ٣٤٢
وما بعدها من صفحات .

أم هم الاشتراكيون الشيوعيون الذين ينادون بكل الصفاقة وقلّة الحياء :

” لا إله والحياة مادة : .

وفى هذه العقيدة يباح كل شيء ، وتتدنى القيم والاخلاق ، وتداس
الاديان وتحتقر ، ويسام الانسان ضروب القسر والعنف والاهانة ، وقد
ذكرت قبل قليل طرفا من جرائمهم ضد الانسان ودينه واخلاقه وموارده .
الاقتصادية . (١)

اننى اظفت وأبحث من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ، فلا
أجد غير الاسلام والمسلمين أهلا لهذا الشرف ، هذه الامة التى بات كل
شيء يدل على ان دينها هو الحق وطريقها هو السراط المستقيم الذى
لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ان العقل والنقل والعلم والتاريخ ، كل هذه الوسائل تضع براهين
قوية على ان الاسلام هو الدين الحق الخاتم لسائر الاديان .

ان رجلا اميا لا يقرأ ولا يكتب يستحيل ان يأتي بكتاب خالد كالقرآن ،
يظل معجزة فريدة عبر اطوار التاريخ ، يتحدى ارباب الفصاحة
وفرسان الكلمة ان يأتوا بمثله ، فيظلون كالاطفال البله ، لا يطيقون
بيان كميانه ولا فصاحة كفصاحته ، ما لم يكن هذا الرجل نبيا مرسلا من
الحق لسائر الخلق .

وان رجلا اميا لا يقرأ ولا يكتب يستحيل ان يأتي بحقائق علمية لم يستطع

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٢٨٦ وما بعد هامش صفحات

العلماء التوصل اليها الا بعد ان اخترعوا المجهر ، وذلك بعد عشرات القرون من بحثه ، ما لم يكن هذا الرجل مرسلا من عند الله لسائر البشر . وان رجلا ينشق له القمر ويكلمه الحجر ويحن له الجذع ، ويخبر بالمفسيات يستحيل أن يكون رجلا عاديا ، ما لم يكن رسولا من عند الله يمسده بالمعجزات والخوارق .

وان رجلا أميا لا يقرأ ولا يكتب يستحيل ان يضع تصورا عاما دقيقا معجزا للكون والحياة ، ونظاما رفيعا ناجحا لكل المجالات التي تستهدف صالح البشر في حياتهم الاجتماعية والنفسية والاخلاقية والثقافية والاقتصادية ، بما يعجز عنه دهات البشر وحكماؤهم ، ما لم يكن هذا الرجل ممن شرفه الله بشرف النبوة والرسالة .

ان عقلاء العالم وعلماءهم ومفكرتهم من جميع الاجناس والاديان لا يختلفون في وجوب تحلى الانسان بالاخلاق الفاضلة والقيم السامية ، والابتماد عن ساقطها ورنيلها .

كما لا يختلفون في ان الصدق ، والوفاء بالعهد والالتزام ، والعدل ، والتعاون والرحمة والايثار ، والشجاعة ، من الاخلاق السامية الكريمة .

ولا يختلفون ، ان الكذب والفسخ والتدليس والخيانة والشح والانانية والظلم والتسلط والكبرياء والتعالي ، من الاخلاق الساقطة المتدنية .

ودين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم لم يترك خلقا ساميا جميلا الا وعمل جميع التدابير لترسيخه في نفوس الناس وعقولهم ، ولم يترك خلقا سيئا قبيحا ، الا وبذل كافة الوسائل في سبيل محاربته واقتلاعه من الأفراد والمجتمعات .

ودين كهذا الدين يهتم بترسيخ جميع الفضائل ويحرم جميع الرذائل ،
لولم يكن ديننا منزلا من عند الله ، لكان على الاقل اسلوبا من الأساليب
المتفق عليها بين عقلاء العالم على خلق حياة كريمة هائلة مطمئنة لجميع
البشر ، وتاريخ السلف الصالح من هذه الأمة خير شاهد على كل ما أقول
هنا .

لقد استطاع سلفنا الصالح من خلال ايمانهم بهذا الدين عقيدة وسلوكا
ومناهج حياة ان يحققوا الكثير الكثير من المكاسب الحضارية ليس
لأنفسهم فقط ، وانما لسائر البشر .

فكانوا شرفاء في كل المجالات ، شرفاء في عقيدتهم ، شرفاء في معاملاتهم ،
شرفاء في حروبهم ، شرفاء في جميع اخلاقهم . (١)

ولولا خوف الاطالة والخروج عن موضوع هذه الدراسة لاسهبنا في تتبع مواقف
المسلمين المشرفة عبر رحلة التاريخ الطويلة ، ولذكرت نماذج كثيرة تحكي
واقعا ملموسا يدل دلالة واضحة على انهم خيرأمة أخرجت للناس .

وبإمكان القارئ العزيز ان يرجع الى كتب التاريخ ليجد نماذج رائعة
لسمو مبادئ هذه الأمة واخلاقها ، والتي استطاعت ان تترجمها كواقع
لموس على مسرح الحياة ، فكانت غرة فريدة في جبين تاريخ البشرية .

والذي يهمني من وراء هذه الاشارة العابرة ، ان جميع البراهين تدل بقوة
ووضوح على ان الدين الاسلامي ، هو الدين الخاتم لجميع الأديان السماوية
المنزلة من عند الله سبحانه وتعالى ، والناسخ لها جميعها .

وانا كان الأمر كذلك ، فان قضاياه هي قضاياء الحق والعدل التي يجب ان

(١) أنظر : ص ١٣٠١ فهناك بيان لأخلاق المسلمين في الجروب

تسود العالم ، وما عداه من اديان ومذاهب باطل يجب ان يزول .
من هنا كان لا بد من مشروعية الحرب في الدين الاسلامي ، في سبيل
اقامة هذا الحق على البسيطة ، لا لأكراه الناس على الدخول في هذا
الدين ، ان لا اكراه في الدين ، وانما لتكون الهيمنة للحق الذي تمثله
شريعة الله على الباطل فتسهل مهمة ازالته من نفوس الناس وعقولهم
بالحجة والاقناع دون ضغط أو أية تدابير قسرية أخرى .

فان أصر أهل الباطل على باطلهم ، فان الدين الاسلامي لا يتعسف
في معاملتهم ولا يجور عليهم ، بل يظلون المستفيدين من اقامة الحق حاكما
مهيمننا عليهم ، حيث يقلل لهم من الحقوق والامتيازات ما لم تعطه لهم
قوانينهم الجاهلية الجائرة ، وحقوق أهل الذمة في الشريعة الاسلامية
تتطق بذلك وتؤيده .

وتحت هذا النظام العادل الرحيم ، لا يكتفي الاسلام بحماية أهل الحق
من سلبات أهل الباطل وفسادهم ، وانما يحاول من خلال تشريع عادل
ان يضع كافة التدابير التي تخفف من سلبات الباطل على أهل الله
أنفسهم ، بما يطيقه عليهم من احكام اسلامية عادلة ، تستهدف تربية
الاخلاق والقيم والآداب العامة ، ورد العدوان والظلم والطفيان .

ان رجال القانون الدولي العام يخطئون خطأ فادحا ، حينما يعتقدون ان
السلام ربما يتحقق عن طريق تحريم الحروب ، لأن أصحاب الحق والفضيلة
ان التزموا بهذا المبدأ ، فان أهل الباطل لن يلتزموا به ، انهم
سيقومونها حربا شعواء ، لا تبقي ولا تذر ليست حرب سيف فقط ، وانما
حرب في جميع المجالات ، حرب على الاخلاق ، حرب على القيم ، حرب على

كل المعاني والصفات الجميلة السامية ، وحال العالم في هذا العصر
خير شاهد . .

ووقوف أهل الحق موقف المدافع فقط أمر لا يكفي لتحقيق الطلوع والسيادة
للحق وأهله ، وهو بالتالي أمر لا يكفي لتحقيق الأمن والسلام العالمي ، بل
لا بد والحال هذه ان يقف أهل الحق صفا واحدا متماسكا ضمن برنامج
مدروس في سبيل الهجوم على الباطل وتصفيته والهيمنة عليه حتى يأمن
العالم شره وفساده .

وخلاصة القول : ان العالم لن يشعر ببجوحة الأمن والسلام ، ما لم
=====
تتظافر جهود أهل الحق في تطويق الباطل وأهل ، وهذا لن يكون
الا بمشروعية الحرب الدفاعية والهجومية حتى يتسنى للحق ان يؤدي
رسالته الاصلاحية الكبرى عن طريق الدعوة بالحجة والاقناع .

وانا ثبت ان الدين الاسلامي ، هو دين الله الخاتم لجميع الأديان ، الذي
ارتضاه الله سبحانه وتعالى لينطق بالحق ويحكم به ، فلا غبار على ان تكون
الحرب مشروعة في هذا الدين لتحقيق هذه الغاية النبيلة ، ولا سبيل
للخلاص من شبح الحرب الا بمثل هذا الأسلوب .

اما ان يترك الباطل بكل انانيته وشحه ووحشيته ليفعل ما يشاء ، ثم ينادى
وسط هذه الفوضى الاخلاقية بتحريم الحرب ، فان تعريفا كهذا لن يجد
من يلتزم به على الساحة الدولية ، والتاريخ وواقع عصرنا هذا خير شاهد
على ذلك .

الفصل الرابع =====

الحرب النفسية -----

- المبحث الأول : تعريف الحرب النفسية مع بيان مدى مشروعيتها .
- المبحث الثاني : رفع الروح المعنوية والقتالية عند الشعب والجند داخل الدولة الاسلامية المحاربة .
- المبحث الثالث : التآشير على العدو نفسيا بما يخدم أهداف وغايات الدولة الاسلامية المحاربة .
- المبحث الرابع : الوقاية من كافة صور واشكال الحرب النفسية الموجهة الى الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها .

المبحث الأول =====

تعريف الحرب النفسية مع بيان مدى

مشروعيتها

ان من أكثر الناس اهتماما بالحرب النفسية . هم قواد المعسكر ، -
والكتاب المهتمون بالشئون العسكرية في العصر الحديث على وجه
الخصوص لما لهذا المجال من دور كبير في تحقيق النصر على الاعداء .
ومن هنا عنوا بتعريفها وبيان أهميتها للعمل العسكري ، وايضاح
اساليبها ومجالاتها .

وقد عرفوها بتعريفات متفاوتة في اللفظ متحدة في المعنى العام في الجملة ،
ومن ذلك ما يلي :-

أولا : قال اللواء محمد جمال الدين محفوظ : " الحرب النفسية : هي
=====
الاستخدام المخطط للدعاية أو ما ينتمي اليها من الاجراءات الموجهة الى
الدول المعادية أو المحايدة أو الصديقه ، بهدف التأثير على عواطف
وأفكار وسلوك شعوب هذه الدول بما يحقق للدولة " الموجهة " أهدافها " .
" وأهداف الحرب النفسية تختلف باختلاف وصف الدولة التي توجه اليها :
فمع الدول المعادية : يكون الهدف هو التأثير على عواطف وافكار وسلوك
شعوب هذه الدول وجيوشها لتحطيم روحها المعنوية وارايتها القتالية
وتوجيهها نحو الهزيمة .

ومع الدول المحايدة : يكون الهدف هو التأثير على عواطف وافكار وسلوك

شعب هذه الدول لتوجيهها نحو الانحياز للدولة الموجهة أو التماطف مع قضيتها ، أو على الأقل البقاء في وضع الحياد ومنعها من الانحياز الى الجانب الآخر.

ومع الدول الصديقه : يكون الهدف هو التأثير على عواطف وافكار وسلوك شعوب هذه الدول لتوجيهها نحو تدعيم او اصر الصداقة مع الدولة الموجهة ونحو المزيد من التعاون لتحقيق أهدافها ، لذلك تفضل بعض الدول استعمال اسم الدعاية ، بدلا من لفظ الحرب النفسية * (١)

ثانيا : يقول الدكتور اسماعيل أبو شرهم : " الحرب النفسية هي الاستخدام
=====
العلمي المنظم والمخطط للدعاية القوية بشتى الوسائل من الاذاعات والنشرات والصحافة والصور والمحادثات العسكرية ومناورات الجيوش وعقد المؤتمرات ، واشاعة الشائعات وغيرها من الوسائل التي تستهدف قبل كل شيء التأثير على افكار وآراء وعواطف ومواقف وسلوك شعوب الدول المعادية أو المحايدة ، أو الصديقه في سبيل تحقيق السهاسية العسكرية والقومية للدولة ، وهي توجه ضد الفكر والعقيدة والشجاعة والثقة بهت الروح الانهزامية بين صفوف العدو وضد الرغبة في القتال ، وهي حرب دفاعية هجومية في آن واحد ، لأنها تستهدف في الداخل بناء معنويات الشعب والجهش وتحصينها ضد اشاعات ودعايات العدو ، من اثاره الفتن الداخلية والوقعة بين طوائف الشعب الواحد وزعزعة الايمان بالنصر واشاعة الانهزامية والتخويف من الفقر والموت والايهام بقوة الجيش الذي لا يقهر .

(١) محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية

وهجومية : لتحطيم معنويات شعب وجيش العدو وروحه والتشكيك
بقدرته السياسية والعسكرية والاقتصادية وفتيته وحدته الوطنية
وتشجيع الانقسامات الداخلية وزرع بذور الخوف والتذمر والانحلال
والخيانة بين افراده .

فالحرب النفسية : نضال مستمر من اجل التأثير على عقول الناس
وارادتهم . (١)

ثالثا : يقول ، بولينا رجر : " الحرب النفسية بمناها الضيق ، استخدام
الدعاية ضد العدو مع اجراءات علمية أخرى ذات طبيعة عسكرية أو
اقتصادية أو سياسية مما تتطلبه الدعاية .

والدعاية العسكرية ما هي الا استخدام مخطط بأى شكل من اشكال وسائل
الاعلام بقصد التأثير في عقول وعواطف الناس لتحقيق غرض سوقي أو تعبوي
مهيمن .

واما معناها العام : فهي تطبيق لبعض اجزاء علم النفس لمعاونة الجهود
التي تبذل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . (٢)

رابعا : يقول العقيد محمد أسد الله صفا : " المعاربة النفسية وحرب
الاعصاب والحرب الدعائية ، كلها تسمية واحدة للمحاربة المعنوية ، هذه
المحاربة لا تكتفي بمهاجمة وحدة الصفوف في الامة فحسب ، وانما تحاول
أيضا الوصول الى تحطيم ارادة الفرد ورغبته في القتال ، انها توجه بكل
ثقلها للضغط على الاعصاب ، فتلقي في روع السامع شعورا يعقم المقاومة
وحتى الهزيمة وتبعث في دخليته مشاعر التوجس والخيفة وبواعث القلق

(١) أبو شريعة : نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية - ٢١٢ - ٢١٣

(٢) المرجع السابق - ٢١٢ - ٢١٣

ومنبهاته باصرار واستمرار وهي تتفنن في شرح حالة الضعف العسكري في وطنه ، وفي التأكيد على نقص الاستعداد والكفاية لدى القادة والقوات المحاربة ، وتتوسع في تصوير قوة الخصم ، وتقدير استطاعاته وعرض امكاناته العديدة المتنوعة التي لا تقابل ولا تقهر.

وتركز هذه المحاربة على تفاعلات النفس ازاء الارهاب وخفايا المجهول ، وترجع في اصولها الى الاعتقاد بأن معنويات الجماعات لا تبقى تجاه الخطر سليمة الا في حالة معرفتها لنوعه ومداه وثقتها من استطاعة مقابلته ، وهي لذلك تسهب في الحديث عن الأسلحة السرية عاملة على خلق جو من القلق والاضطراب والضغط العصبي وذلك في وصفها للمخططات المقبلة والمهاجمات القادمة ، وكل هذا يجري مصاحبا ومدعوما بقصف واسع لمناطق الممكن وبالقاء النشرات وعرض الافلام عن المعدات والجيش الزاحفة التي لا تقهر، وتهديد ووعد بأوخم العواقب لكل من يجروء على المقاومة . (١)

خامسا : يقول الاستاذ توفيق على وهبة : " الحرب النفسية هي نوع من
====
حرب الدعاية الموجبة ضد العدو للتأثير في نفسيته وبت الروح
الانهزامية بين صفوفه .

فان كان هدف الحرب هو القضاء على قوة العدو العسكرية وهزيمتها ، فان هدف الحرب النفسية هو القضاء على روحه المعنوية وهزيمته الداخلية . " (٢)
هذه التعريفات الخمسة من أهم ما عثرت عليه مما قيل حول مفهوم الحرب النفسية في اصطلاح العسكريين في العصر الحديث ، ومن مجموعها يمكن

(١) صفا - الحرب / ١٢٦ / ١٢٧

(٢) وهبة - الجهاد في الاسلام / ٨٩

ان يقال ! ان الحرب النفسية : استخدام كافة الوسائل والتدابير
التي من شأنها التأثير على افكار وآراء وعواطف ومواقف وسلوك ومعنويات
افراد الدولة الموجهة لتلك الحرب ، وافراد الدول المستهدفة من عدوة
وصديقة ومحايده بما يحقق للدولة الموجهة أهدافها .

ولا شك ان الحرب بهذا المفهوم لها دور كبير وأثر فعال في احراز
النصر ، فهي لا تقل أهمية عن حرب السلاح ، فاذن كانت الحرب -
السلحة هي القوة المادية التي يتوصل بها الى تحقيق الأهداف والغايات
فان الحرب النفسية هي الاسلوب الأمثل لجعل قوة السلاح ذات فعاليه
كبيرة .

ان بناء معنويات الأمة المحاربة جنداً وأفراد شعب ، وحمايتهم من كل ما
يؤثر على هذه المعنويات من قريب أو بعيد ، ثم التأثير على الأمة
المستهدفة في قتل روحها المعنوية ، واشاعة الروح الانهزامية بين
صفوفها ، وتحطيم الثقة والارادة بين أفرادها وزرع الخلافات والانقسامات
بين شعوبها ، واقناعهم بتدني الأهداف التي يقاتلون من أجلها ، كل هذه
الأمور لها دور كبير وأثر فعال في احراز النصر .

وغني عن البيان ان قوة السلاح وحدها أمر لا يحقق الاهداف والغايات
في أغلب الاحيان ، ما لم تكن تلك القوة ، مدعومة بأساليب جيدة ذكية ،
للتأثير على عقول الناس وعواطفهم وسلوكهم وسائر قواهم المعنوية .

ولا شك ان الأمة المحاربة متى ما استطاعت ان تتجح في استخدام هذا الأسلوب
النفسي فان مهمة الحرب بالسلاح حينئذ ستكون من السهولة بحيث يتحقق
النصر في الغالب وبأقل قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية أيضا .

وأهمية الحرب النفسية لا تقف عند هذا الحد ، فهي كما تشن وقت الحرب المسلحة وقبلها لتعطى القوة المادية دفعة قوية فى سبيل احراز النصر ، تشن أيضا بعد الحرب ووقت السلم ، لتحقيق المآرب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، دون أن تطلق فى سبيل ذلك رصاصة واحدة . ومن هذا القبيل ما يسمى بالحرب الباردة فى العصر الحديث : " والتسي تشن وقت السلم ، والقصد منها اغراء الطرف الآخر بالعدول عن سياسته أو تقديم تنازلات اقتصادية أو التخلي عن مواقع استراتيجية مهمة ، أو - اجباره على الدوران فى فلك الدولة الموجهة كل ذلك بواسطة الضغوط النفسية والعصبية ، التى منها التهديد بالحرب التى تصور للطرف الآخر على أنها حرب ضروس مرعبة محتملة الوقوع بين الفينة والفينة بأساليب مختلفة الدهاء مع ممارسة التهديد بالتتالي فى مناطق جغرافية مختلفة لتضليل الطرف المخاصم عن مكان التهديد الحقيقي ، وهذا يدفع بالنتيجة الى اضاءة الموارد وبعشرتها ، وقد تشن الحرب الباردة أو حرب الاعصاب من قبيل طرف قوى ضد طرف آخر ضعيف بالمواد العسكرية ، وفي هذه الحال يقصد بالحرب حينئذ اجبار الطرف الضعيف على التنازل عن سياسته ، دون ان يضطر الطرف القوى الى اللجوء الى الحرب المسلحة " (١)

وحتى تستطيع الدولة المحاربة تحقيق مثل هذه الأهداف والغايات يكون لازما عليها ان تعشد جميع امكاناتها السياسية والاقتصادية والاعلامية فى هذا السبيل ضمن مخطط علمي منظم مستند فى ذلك على دراية كبيرة بنفسية

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب فى الشريعة الاسلامية - رسالة دكتوراه - ٢١٣ - ٢١٤ - بشي من التصرف .

صبحي عبد الحميد - نظرات فى الحرب الحديثه - ٣٦ - ٣٧

الشعوب التي تسعى للتأثير عليها ، وعلم دقيق بجميع أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ، وانقساماتها الحزبية والعنصرية ، ليسهل تحطيم كل جوانب القوة في هذه المجالات وتستثمر جميع نقاط الضعف فيها وتستغل في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة للدولة الموجهة .

مع تبه الدولة الموجهة لكل الأعمال المماثلة التي تستهدفها من عدوها والاجهاز عليها في مهدها حتى لا تأتى ثمارها السلبية ، وسط أفرادها ومجتمعاتها وأجهزتها الحكومية .

بقي هنا ان اذكر ان علماء الشريعة الاسلامية وان لم يتكلموا عن الحرب النفسية كعلم ، أو كفن له تعريفه ومجالاته وأهميته في وحدة موضوعية كما فعل كتاب العسكر في العصر الحديث ، الا انهم سبقوا الى معرفة هذا اللون من الحرب ، من خلال ما مارسه العسكريون الاسلاميون في حروبهم مع اعدائهم في سبيل رفع راية لا اله الا الله على البسيطة ، وفي الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة صور كثيرة تدل على مشروعية مثل هذه الحرب ، وبيان أهميتها للعمل العسكري ، كما سيتبين ذلك بعد قليل .

والمتتبع لنصوص الشريعة الاسلامية ولأساليب المسلمين في حروبهم يجد أن - للحرب النفسية في الاسلام مجالات ثلاثة هي كما يلي :-

المجال الأول : رفع الروح المعنوية والقتالية عند الشعب والجند داخل الدولة
=====

الاسلامية المحاربة .

المجال الثاني : التأثير على العدو ونفسيا بما يخدم أهداف وغايات الدولة
=====

الاسلامية .

المجال الثالث : الوقاية من كافة صور واشكال الحرب النفسية الموجهة

الى الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها .

وفيما يلي بيان هذه المجالات بشيء من التفصيل في ثلاثة مباحث لكل

مجال مبحث .

المبحث الثاني =====

رفع الروح المعنوية والقتالية عند الشعب والجند داخل

الدولة الإسلامية المحاربة :

يعرف علماء النفس الروح المعنوية بأنها : " الحالة العقلية للفرد في وقت معين وتحت تأثير ظروف معينة "

وقد شرح اللواء محمد جمال الدين محفوظ هذا التعريف فقال : -

" الفرد في وقت معين وتحت تأثير ظروف معينة قد تجده شجاعا قويا
ممتلئا بالحماسة ، وفي وقت آخر وتحت ظروف أخرى تجده مترددا متخاذلا
ناقد النشاط .

فحالة الفرد التي تحركه - في هذا الوقت أو ذاك - الى السلوك المتسم بالقوة
أو الضعف ، أو بالسعادة أو بالحزن تسمى الروح المعنوية " (١)

ولا جدال في ان لارتفاع الروح المعنوية أهمية كبيرة ودورا عظيما في حالتي
الحرب والسلم ، ففي الحرب تعتبر من أهم العوامل الكافلة للنصر ففي
الفال ، فما لم تكن الأمة المحاربة ذات روح معنوية عالية فان فرص النصر
تبيت ضئيلة جدا ما لم تكن مستحيلة " . وذلك لأن الحروب تحتاج فيما
تحتاج ، الى التصميم في سبيل بلوغ الأهداف ، والى حشد كبير من
التضحيات ، والى عزيمة واردة قوية ، وشجاعة ، لاتهاب الموت ولا تخشي
الأهوال ، وكل هذه المطالب تظل أمرا مستحيلا ما لم تكن الروح التي تحمل

السلاح عاليه مرتفعة

(١) محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية / ٢٥١

من هنا اهتمت الشريعة الاسلامية بهذا الأمر ، وكان لها في ايجاد مثل هذه الروح بين أفراد الشعب والجنود أساليب غاية في الحكمة منها ما يلي :-

أ - غرس التصورات الصحيحة حول الحياة والكون في نفوس الأفراد .
تحرص الشريعة الاسلامية على ترسيخ قواعد أساسية للمعقيدة الصحيحة والسلوك القويم في نفوس الأفراد .

فتهتم بترسيخ عقيدة الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وباليوم الآخر وبالقدر خيرة وشرة .

وتحرص على تربية النفوس على الاخلاق الفاضلة والخلال الكريمة لتوجيه سلوك الفرد ومن ثم الاسرة والمجتمع بأسره الى الوجهة الصحيحة التي ينبغي ان يكون عليها الانسان كخليفة لله على هذه الأرض .

فالانسان في ظل الاسلام يؤمن بالله رباً واحداً لا شريك له في ملكه ولا نند ، ولا مثيل له في اسمائه وصفاته ، يثبت له سائر الصفات التي وصف بها نفسه ، ووصفه بها رسوله عليه الصلاة والسلام ، دون شيء من التكييف أو التعطيل أو التمثيل على حد قوله تعالى : ((ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)) (١)

وينفي عنه سائر النقائص ويمزجه عنها فله سبحانه المثل الأعلى تقدست أسماؤه وصفاته .

ومن هذا المنطلق فالله عند المسلمين واحد أحد فرد صمد ، لا يمكن لأحد ان يكافؤه أو يماثله ، غني عن الوالد والولد ، والصاحبة ، والشريك سبحانه وتعالى عما يصفون)) .

والله عند المسلم عالم بكل شيء محيط به لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماء ولا في الأرض ، يعلم بدبيب النملة السماء تحت الصخرة السوداء ففى الليلة الظلماء ، مطلع على كل صغيرة وكبيرة لا يمكن لشيء ان يحتجب عن علمه ، ولا حتى ما تخفيه الصدور من وساوس واسرار فهو سبحانه أقرب للانسان من حبل وريده البذى فى عنقه .

والله فى عقيدة المسلم سميع بصير وسع سمعه الاصوات كلها ، واطلع بصره على كل شيء ، فليس لشيء ان يحتجب عنه أو يتوارى .

والله فى عقيدة المسلم : قوى متين ، غنى قدير ، بيده مقاليد جميع الأمور ، لا يعزب عنه منها شيء ، امره بين الكاف والنون ، اذا أراد شيئاً قال له كن فيكون ، قوته لا يفى بها المقال ولا يقربها للذهن مثال ، ولا يمكن لأى شيء ان يدرك مداها وان يحيط بمظمتها ، وغناه وقدرته فوق تصور المتصورين وادراك المدركين فخزائمه مليئة لا يفتنيها البذل والعطاء ، وقدرته لا يمكن ان يقف أمامها أى شيء من الاشياء سبحانه وتعالى وتقدس .
والله فى عقيدة المسلم انما يفعل ما يريد هو ، لا يمكن لأحد ان يطى عليه أمراً أو ان يضطره لفعل شيء لا يريد فالكلى عبده نواصيهم بيده لا راد لأمره ولا معقب لحكمه .

والله فى عقيدة المسلم : غفور رحيم لمن آمن به ، واطاعه غفرانه لا حدود له ورحمته وسعت كل شيء وهو مع هذا شديد العقاب لمن عصاه وجانب هديه وطريقه .

وهو فوق هذا كله يقبل التوبة من عباده ويفرح بها ويكافئ عليها ويجزل الثواب لصاحبها .

والله في عقيدة المسلم حليم يمهّل ولا يهمل ، كريم لا يمكن لأحد ان يجاريه في ذلك ، ولا ان يحيط بمدى كرمه وفضله ، وهو سبحانه في جميع صفاته حكيم حكمة لا يرقى اليها ادنى شك ولا يعترىها أى نقص .
عادل لا يظلم ولا يحيف ولا يتحيز فهو سبحانه العدل ومنه العدل واليه لا يمكن ان يتصور منه جور سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا .

والله في عقيدة المسلم : صادق في حديثه ووعدده موفيا بالتزاماته التى الزم بها نفسه ، كرما منه وفضلا ورحمة ، ((ومن أصدق من الله حديثا))
ومن أوفى من الله في عهد أو التزامه ، سبحانه وتعالى عن كل النقائص والعيوب .

ومن عقيدة المسلم ان الله مع المؤمنين به ويرسله الملتزمين بشرعه المجاهدين في سبيله هو مصمهم بالنصر والتأييد والحفظ والرعاية ، كلما اخلصوا في ايمانهم بذلك ، وان وعد الله بذلك لا يمكن ان يتخلف فهو الحق ووعدده الحق سبحانه وتعالى .

ومن عقيدة المسلم : الايمان بسائر الانبياء والرسل كما أخبر عنهم الحق جل ثناؤه في القرآن الكريم .

وان محمدا عليه الصلاة والسلام امامهم وخاتمهم وان دينه الشرع الناسخ لجميع الأديان المساوية السابقة ، وانه المختار للبشرية من الله سبحانه وتعالى الى ان يرث الله الأرض ومن عليها .

وان على الأمة الاسلامية واجبا مقدسا هو الجهاد في سبيل رفع راية هذا الدين وان الله قد تكفل لهم النصر والتأييد والظهور على اعدائهم ان هم التزموا بمبادئ هذا الدين واخلصوا في الجهاد في سبيله .

هذه بعض الأسس العقديّة التي يؤمن بها الإنسان المسلم وهي بلا شك مادة قوية لرفع منويات المرء المسلم لمواجهة جميع قوى الشرك والضلال . فالمرء الذي يؤمن بأن لهذا الكون إلها واحدا لا شريك له ، ولا ند ، متصف بصفات الكمال والجلال التي منها العلم والقوة ، والفنى والقدرة ، والارادة والرحمة والغفران ، وشدة العقاب ، والحلم والكرم ، والعـدـل والحكمة والصدق والوفاء .

ثم يؤمن بعد ذلك ، ان محمدا نبي مرسل من عند هذا الاله ، ليكون خاتم الانبياء والمرسلين ، وليصبح دينه الناسخ لجميع الاديان السماوية كلها . وان هذا الاله العظيم الكبير في اسمائه وصفاته ، قد تعهد وهو لا يلزمه شيء لمن آمن بهذا الرسول الامي ، والتزم بدينه وجاهد في سبيل رفع راية هذا الدين على البسيطة ، ان يؤيده بالنصر مهما بلغت قوة الاعداء ، ومن اقدر من الله على ذلك ، ومن اصدق وأوفى .

ان المرء الذي يؤمن بهذا الأمر على هذا النحو ايمانا صادقا لا يمكن ان يصاب بالخوف والضعف ، والجبن عن ملاقاته الاعداء . ومن هنا كان الايمان الصادق بذلك من اعظم الحوافز وأكبرها واجداها لرفع همم المقاتلين المسلمين وايقاظ عزائمهم وبت الروح العالية في صفوفهم . وكيف تخور عزائمهم من وعدهم المنتقم الجبار القوى القادر القاهر بالنصر والتأييد .

وكما أهتمت الشريعة الاسلامية بترسيخ هذه القواعد الاعتقادية الاساسية وامثالها في نفوس الأفراد ، أهتمت ايضا بالرقى بسلوك الفرد المسلم ليكن لبننة قوية جيدة في بناء الامة الاسلامية ، التي هي خير أمة أخرجت للناس .

فعملت من التدابير الكثيرة التي يكفل تطبيقها ايجاد امة فاضله في

سلوكها عالية في اخلاقها ، سامية في جميع ممارساتها .

ولولا خوف الاطالة والخروج عن موضوع هذه الرسالة ، لاسهبته في بيان

كيف يبنى الاسلام الفرد المسلم ليكون فاضلا في اخلاقه وسلوكه .

ولكن يكفي هنا ان اشير الى ان الاسلام سن من الشرائع للانسان ما لم

سار على نهجها لكان عادلا لا يظلم ولا يجهل ولا يتعدي ، صادقا

لا يكذب ولا يخش ولا يراوغ ، موفيا بعهوده والتزاماته لا يفدر ولا ينگث

صافي القلب والسريرة لا يحقد ولا يتشفى ، كريما لا ييخل ، شجاعا لا يجهن

ولا يتخاذل ، أميناً لا يسرق ولا يختلس ، ولا يخون ، صابرا لا تؤشرفيه

النوب والنكبات ، حازما لا يفرط ولا يتواني ، حذرا لا يففل ، رحيم دون ضعف

أو خور قويا دون جور ، أو ظلم ، يجب الخير كله ويعمل به ويسعى اليه

ويدعوله .

هذه بعض الخلال الكريمه الفاضله التي تفرسها اوامر الاسلام ونواهيها في

نفوس الافراد ، سواء منها التي تخص الجانب الاعتقادي أو الجانب العلمي .

ومعنى هذا ان للفرد المسلم الصادق في اسلامه تصورات صحيحة سامية فاضلة

حول الحياة والكون ، لا يمكن له مع الايمان بها والعمل بمقتضاها الا ان يكون

مثالا للجندی الذي يتمتع بروح عالية لا تخشى الموت ولا تهابه ، ولا تسام

على مبادئها وأهدافها ، ولا ينال منها الترغيب ولا التهيب ، ولا تؤشرفيه

الاشاعات ولا الاكاذيب .

ب • حفز الهمم والتحريض على القتال ببيان ما أعدّه الله للمجاهدين
=====

من الأجر والثواب الجزيل في الدنيا والآخرة :
=====

زخر القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، بنصوص تشتمل على بيان فضل
الجهاد والمجاهدين في سبيل الله ، وما أعدّه الله لهم في الحياة الدنيا
من النصر والتأييد ، وفي الآخرة من الرحمة والرضوان والفوز بجنة الخلد -
التي هي منتهى آمال المؤمنين وأسمى غاياتهم ، وما خص به شهداءهم من
التمتع بالمنازل العالية والرتب السامية .

فما جاء في القرآن الكريم • قوله تعالى : ((ان الله اشترى من المؤمنين
انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ، وعدا
عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن . ومن أوفى بمعهده من الله ، فاستبشروا
ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم .))^(١)

ولا يخفى ما في هذا الأسلوب القرآني العظيم في هذه الآية الكريمة من
التحريض وحفز الهمم على القتال في سبيل الله ، فالله سبحانه وتعالى
قد جعل من نفسه في الآية الكريمة مشتريا كرما منه وفضلا ، والبائع هو المؤمن
المجاهد في سبيل الله ، ومحل البيع هو النفس والمال ، والثن هو جنة
عرضها كعرض السموات والأرض ، فيها ما لا عين رأت ، ولا اذن سمعت ،
ولا خطر على قلب بشر ، وهو ثمن لا تعدله السلعة ، ولكنه فضل الله
وجوده ، وكرمه ورحمته بعباده المؤمنين .

فأى حفز للهمم ، وأى تحريض على القتال في سبيل الله أكثر من هذا
وأبلغ .

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى :- ((ان يوحى ريك الى الملائكة
اني معكم فثبتوا الذين آمنوا سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب)) (١)
فالجيش الذى يقاتل وهو يعتقد ان الله معه وان الملائكة في صفوفه تثبت
وتؤيد جيش لا يمكن ان تهبط له معنويته أو ان تضعف له عزيمه .
وتواصل الآيات القرآنية تشجيع الجند الاسلامي وتحريضه على القتال
فى سبيل الله ، فيقول جل ذكره ؛ ((قال الذين يظنون انهم ملاقوا الله
كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، والله مع الصابرين)) (٢)
ويقول جل ذكره ؛ ((ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين . وان يكن
منكم مائه يغلبوا الفا من الذين كفروا)) (٣)
" فهؤلاء العشرون الذين يغلبون مائتين . والمائة الذين يغلبون الفا
وهذه الفئة القليلة التى تغلب الفئة الكبيرة كانت تمتاز بسلاح روحي
يغطى عجزها من حيث الكمية ويجعلها تتفوق على خصمها الذى يفوقها
عددا " (٤)

والمؤمن اذا استشعر هذا المعنى ثم ايقن به حق اليقين ، رفع ذلك
من رصيد قواه المعنوية والروحية ، وجعل منه بالتالى قوة يصعب -
مواجهتها أو الاستيلاء عليها ، مهما كان خصمه عددا وعده .

(١) سورة الانفال - آية رقم ١٢

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٤٩

(٣) سورة الانفال - آية رقم ٦٥

(٤) عفيف طيارة - روح الدين الاسلامي ٣١٨

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ((فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم
وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا . لا كفرن عنهم سيئاتهم ولا دخلنهم
جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن
الثواب)) (١)

ولا شك ان هذه المكافأة الكبيرة الجزيلة المعدة للمجاهد في سبيل الله
كما تتحدث عنها هذه الآية الكريمة ، من اقوى الحوافز التي تجعل
من الانسان قوة لا تقهر . وهل هناك اعظم وأجزل من تكفير السيئات
وادخال الجنة التي هي منتهى آمال المؤمنين ، وهدفهم الاسمي ، ووعد
الله بذلك لا يمكن ان يتخلف فهو الحق ووعد الله الحق سبحانه وتعالى .
ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى : ((وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا
الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم)) (٢)
وقوله تعالى : ((ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة
خير مما يجمعون)) (٣)

ففي الآيتين الكريمتين وعدان من الله هما غاية في الترغيب في القتال
في سبيل الله

أحدهما : الاستخلاف في الأرض والنصر والتأييد والظهور على الأعداء ان
هم ظلوا احياء . وان قتلوا في سبيل الله أو ماتوا فالى رحمة الله
ورضوانه وجوائز الكبيرة الجزيلة فهم في كلا الحالين آيئون بحظ وافر
من الله وجزاء لا يعدله اى جزاء آخر مهما عظم وكثر فما عند الله خير
وأبقى .

(١) سورة آل عمران - آية رقم ١٩٥

(٢) سورة النور آية رقم ٥٥

(٣) سورة آل عمران - آية رقم ١٥٧

" ثم نجد القرآن يسلك تعبيراً آخر يعيد الطمأنينة الى النفوس ويهدئ من اضطرابها ، فيعطيهما وثيقة بالحياة بعد الموت ، وان هذا الاستشهاد ليس موتاً ابدياً ، بل ان هؤلاء المستشهدين لا يزالون احياء في الآخرة ، قال تعالى : ((ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء عند ربهم يرزقون)) (١)

" وكما رغب الله المؤمنين في القتال في سبيله ، وحببه الى نفوسهم ، وشوقهم في ثواب الدار الآخرة وجزائها الحسن نجده في مواطن أخرى يحذرهم من ترك الجهاد في سبيله ، وينذرهم من ان يرضوا بالحياة الدنيا . وان الدنيا لا يقاس المقام فيها بمقام الآخرة .

انظر الى قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اشاقلتم الى الأرض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل)) (٢)

ثم ينتقل الى التحذير فيقول : ((الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير)) (٣)

ينذرهم الله اذا هم تشاقلوا عن طيبة الدعوة الى الجهاد بالعذاب الأليم عذاب الذل والاستعباد . وانتقال الطلح والسلطان الى قوم غيرهم . ولما كان القتال غير محبوب الى النفوس بين الله انه وسيلة الى أمر محبوب وانه يخفي وراءه خيراً كثيراً كاعلاء كلمة الاسلام ودفع الظلم :

(١) سورة آل عمران آية : ١٦٩

وانظر : عفيف طيارة - روح الدين الاسلامي ٣١٩/

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٣٨

(٣) سورة التوبة آية رقم ٣٩

((كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم

وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون)) (١)

واما الأحاديث التي ترغب في القتال في سبيل الله وتحض عليه وتستشير-

الهمم من أجله فكثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

١ - عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لعدوة أو روضة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها " . (٢)

٢ - وعن ابي عيسى الحارثي مرفوعا : من اغبرت قدماه في سبيل الله ، حرمه الله على النار . (٣)

٣ - وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل المجاهد في سبيل الله ، كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله

(١) سورة البقرة آية رقم ٢١٦

وانظر : عفيف طبارة - روح الدين الاسلامي / ٣١٩ / ٣٢٠

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري : " ٢٠١ ، ٢٠٠ / ٢ " وابن ماجه " ٢٧٥٧ " واللفظ له وابن حبان (٢٦٢٩) وأحمد ١٥٢ / ١٤١ / ٣ " وأحمد ٢٦٤ / ٢٦٣ من طرق عن حميد ، وصرح بالسماع منه في رواية للبخاري وأحمد .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ٣ / ٥ / ٣

(٣) قال الألباني : " صحيح أخرجه البخاري " ٢٣٠ / ١ ، ٢٠٥ / ٢ " وكذا النسائي " ٥٦ / ٢ " والترمذي " ٣٠٧ / ١ " وابن ابي عاصم " ٢ / ٨٣ " والبيهقي " ١٦٢ / ٩ " وأحمد " ٤٧٩ / ٣ " من طريق عباية بن رفاعه انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

ج ٤ / ٥ / ٤

لا يفتر من صيام وصلاة حتى يرجع المجاهد في سبيل الله . " (١)

٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 " انتدب الله ، ولمسلم " تضمن الله " لمن خرج في سبيله ، لا يخرج
 الا جهاد في سبيلي ، وإيمان بي وتصديق برسلي ، فهو علي ضامن أن
 أدخله الجنة أو أرجعه الى مسكنه الذي خرج ، نائلاً من أجر
 أو غنيمة " (٢)

٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 " والذي نفسي بيده لولا أن رجلاً من المسلمين لا تطيب أنفسهم أن
 يتخلفوا عني ، ولا أجد ما أحملهم عليه ما تخلفت عن سرية تفزوا في
 سبيل الله ، والذي نفسي بيده لو ددت أن أقتل في سبيل الله ثم
 أحيي ثم أقتل ثم أحيي ، ثم أقتل : ثم أحيي ثم أقتل " (٣)

٦ - وعن مسروق قال : سألنا عبد الله بن مسعود عن هذه الآية : " ولا
 تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياء عند ربهم
 يرزقون " (٤)

(١) هذا الحديث صحيح اتفق على إخراجه كل من البخاري ومسلم وذكره
 التبريزي أول كتاب الجهاد في مشكاة المصابيح عنهما .
 انظر : التبريزي - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٤٨ - تحقيق ناصر الدين
 الألباني

(٢) هذا الحديث صحيح اتفق على إخراجه كل من البخاري ومسلم ، وقد ذكره
 صاحب مشكاة المصابيح عنهما في أول كتاب الجهاد ، وأخرجه النسائي
 وابن ماجه والبيهقي في سننه ، ومالك في الموطأ
 انظر : التبريزي - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٤٨

(٣) هذا حديث صحيح اتفق على إخراجه كل من البخاري ومسلم في صحيحيهما

انظر : التبريزي مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٤٨ / ٣٤٩

(٤) سورة آل عمران - آية رقم ١٦٩

قال : انا قد سألتنا عن ذلك ، فقال : " ارواحهم في اجواف طير حظر
لها قناديل معلقة في العرش ، تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي
الى تلك القناديل .

فاطلع اليهم ربهم اطلعه ، فقال : هل تشتهون شيئا ، فقالوا : أى شيء
نشتهي ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا ، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات ،
فلما رأوا انهم لن يتركوا من ان يسألوا ، قالوا : يارب ، نريد ان ترد
ارواحنا في اجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى ، فلما رأى ان ليس
لهم حاجة تركوا . " (١)

٧ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص " ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين " (٢)

٨ - وعن انس ان الربيع بنت البراء ، وهي ام حارثه ابن سراقه ، اتت النبي
صلى الله عليه وسلم ، فقالت : الا تحدثني عن حارثه ، وكان قتل يوم بدر
اصابه سهم غرب (٣) ، فان كان في الجنة صبرت ، وان كان غير ذلك
اجتهدت عليه في البكاء ، فقال : يا أم حارثه ، انها جنان في الجنة ، وان ابنك

(١) هذا حديث صحيح رواه الامام مسلم في صحيحه ، انظر : مشكاة المصابيح

انظر : التبريزي - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٥١

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في الجامع الصحيح كما ذكر ذلك
التبريزي .

انظر : التبريزي : مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٥٢

(٣) قال الألباني في حاشيته على مشكاة المصابيح : قوله : سهم غرب ،

يجوز بالاضافة والصفة ، ويسكون الراء وفتحها ، أى لا يدري رامي .

انظر مشكاة المصابيح بتحقيق الالباني ج ٢ / ٣٥٢

اصاب الفردوس الاعلى " (١)

٩ - وعن أنس رضي الله عنه قال : غاب عني انس ابن النضر عن قتال بدر ، فقال : يا رسول الله غبت عن أول قتال قاتلت المشركين ، لئن الله اشهد في قتال المشركين ليرين الله ما صنع ، فلما كان يوم أحد وانكشف المسلمون قال : اللهم اني اعتذر اليك ما صنع هؤلاء يعني اصحابه ، وابراً اليك ما صنع هؤلاء ، يعني المشركين ، ثم تقدم فاستقبله سعد بن معاذ ، فقال : ياسعد ابن معاذ : الجنة ورب النضر اني أجد ريحها من دون أحد ، قال : سعد ، فما استطعت يا رسول الله ما صنع ، قال انس : فوجدنا به بضاً وثمانين ضربة بالسيف أو طعنه برمح أو رمية بسهم ، ووجدناه قد قتل ، وقد مثل به المشركون فما عرفه أحد الا اخته ببناته ، فقال انس : كنا نرى أو نظن ان هذه الآية نزلت فيه وفي اشباهه " من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلاً " (٢)

(١) هذا حديث صحيح ، أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير / باب من اتاه سهم غرب فقتله .

انظر - ابن حجر - فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٦ / ٢٥ / ٢٦ .
وانظر : التبريزي - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٥٢

(٢) سورة الاحزاب - آية رقم ٢٣

وهذا حديث صحيح ، أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد باب قوله عز وجل : " من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً "

انظر : ابن حجر - فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٦ / ٢١

١٠ - وعن انس رضى الله عنه : قال : انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى سبقوا المشركين الى بدر ، وجاء المشركون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قوموا الى جنة عرضها السماوات والأرض ، قال عمير بن الحمام : بخ بخ ! (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما يحملك على قولك بخ بخ " قال : لا والله يا رسول الله ! الا رجاء ان كون من أهلها ، قال : " فانك من أهلها "

قال : فأخرج تمرات من قرنه فجعل يأكل منهن ، ثم قال : لئن أنا حييت حتى آكل تمراتي إنها لحياة طويلة ، قال : فرمى بما كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قتل . (٢)

١١ - وعن عبد الله بن ابي موسى الاشعري ، قال : سمعت ابي وهو بحضرة العدو يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان أبواب الجنة تحت ظلال السيوف ، فقام رجل رث الهيئة ، فقال : يا أبا موسي أنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا ؟ قال : نعم ، قال : فرجع الى أصحابه فقال : أقرأ عليكم السلام ، ثم كسر جفن سيفه فالتقاه ،

(١) بخ : كلمة تقال عند الرضا والاعجاب بالشيء أو المدح أو الفخر ،

تقول : بخ ، وبخ وتقول مكررا : بخ بخ ، وبخ بخ

انظر : ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١ / ٤٠

(٢) هذا حديث صحيح - أخرجه الامام مسلم في صحيحه .

انظر : التبريزي - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٥٢ / ٣٥٣

ثم مشى بسيفه الى العدو ف ضرب به حتى قتل " . (١)

و خلاصة القول : ان الأحاديث التي تدل على فضل الجهاد والمجاهدين والشهداء في سبيل الله بأموالهم وانفسهم ، وما أعد الله لهم من الجوائز والمكافآت الجزيلة كثيرة جدا ، وهذا القدر الذي ذكرته منها ، قطرة من بحر ، ولكنه كاف ان شاء الله بالفرض الذي أروم به ، ولا أخال الانسان الذي يؤمن بالله ربا ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا مرسلا من عند الله جل ثناؤه ، ثم يسمع مثل هذه الأحاديث الشريفة ، الا وستصنع منه مثالا ساميا للشجاعة والاقدام . والتضحية والفداء في سبيل الله .

والتاريخ خير شاهد على ذلك ، فقد حفظ لنا عن الجيوش الاسلامية صور فداء وتضحية وبطولة تفوق الخيال ، وما كان ذلك ليحدث لولا الايمان الراسخ بوعود الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم ، وتسايقهم في ذلك للفوز بها .

وقصة انس ابن النضر ، وعمير ابن الحمام ، والرجل المجهول الذي روى عبدالله ابن أبي موسى الاشعري حادثته - كما ذكرت ذلك قبل قليل فسي

(١) هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والترمذي وابن أبي عاصم وابن عدى في الكامل والحاكم وأحمد وأبو نعيم ، وقال الترمذي : حديث صحيح غريب ، وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي وقال أبو نعيم : حديث صحيح ثابت .

انظر : الألباني : ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

الأحاديث الثلاثة السابقة ، تعطى دليلاً قوياً على نجاح النظرية الإسلامية في الباب حماس الجند ودفعهم دفعاً قوياً حثيثاً للتضحية والفداء ، ليتسنى لهم الظفر بمكافئة الله وجائزته ، وهي مكافأة وجائزة ، تؤمن بحدوثها قطعاً نحن المسلمين لأننا نؤمن بالله ربنا ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبينا رسولا ، ((ومن أصدق من الله حديثاً)) ، ((ومن أوفى بعهده من الله)) .

"ج" أثر عقيدة القتال في رفع الروح المعنوية :
=====

عقيدة القتال ، أو العقيدة المعنوية أو الروحية ، تعبيرات يراد بها في الفكر العسكري النفسي : " مجموعة المبادئ والأفكار ، والاتجاهات التي يعتنقها أفراد الجيش فيما يتعلق بالقضية التي يحاربون من أجلها " (١) معنى هذا أن لكل قتال بين فئتين غرض أو باعث تشب من أجله الحرب فهذا الباعث الذي يسير الأمة وجنودها إلى الحرب هو ما يسمى بعقيدة القتال في الاصطلاح العسكري .

ويذكر المفكرون العسكريون أن لعقيدة القتال بهذا المفهوم ، ثلاث مدارس لكل مدرسة منها نظريتها المستقلة حول عقيدة القتال ، وهي كما يلي :

المدرسة الجبرية ، ومدرسة العقيدة المحددة ، ومدرسة تنمية الاتجاهات (٢)

(١) محمد جمال الدين - المدخل إلى العقيدة والاستراتيجية العسكرية

الإسلامية / ٢٥٣

(٢) محمد جمال الدين - المدخل إلى العقيدة والاستراتيجية العسكرية

الإسلامية / ٢٥٤

ولعل من المفيد وأتينا بصدد دراسة النظرية الإسلامية حول عقيدة القتال وأثرها في رفع الروح المعنوية لدى الأمة وجنودها ، ان اوجز نظريات هذه المدارس على النحو التالي :-

أولا : نظرية المدرسة الجبرية : =====

يقول مفكروا هذه النظرية : انه ليس من الضروري ان يكون للجندى عقيدة قتال معينة يحارب من أجلها ، وليس من الضروري أيضا ان يكون على علم بالفرض الذي من أجله تشن دولته الحرب على عدوها . بل المهم في رأى مفكرى هذه النظرية ، ان يعد الجندى اعدادا آليا ، تصهر فيه شخصيته في شخصية قادته وزعمائه .

بمعنى ان يعد ليتحمل الاوامر من رؤسائه ويذعن لها اذعان الاعصى لقائده دون ان يكون له حق الجدل والنقاش حولها ، فضلا عن حقوق الاعتراض أو عصيان الاوامر ، فضلا عن معرفة الهدف الذى من أجله تقاتل دولته .

ويقول اللواء محمد جمال الدين محفوظ : " وكان فريدريك الأكبر يمتشق هذه النظرية ويقول عن رجاله انهم - متى اجتمعوا في صفوفهم وعلموا ان الضابط وراءهم بالسوط فانهم يضطربون خوفا ، ويكفى ان آمرهم حتى يلقوا بأنفسهم في النار دون تفكير لأنهم يجهلون كل شيء حتى الفرض الذى يقاتلون من أجله .

وواضح ان المدرسة الجبرية قد أصبحت غير ذات موضوع ازاء التطور الذى حدث في شكل الحرب واسلحتها بحيث أصبح كل شبر من أرض المعركة ،

يحتاج الى تصرف وابتكار من الجندي الذي يعمل - بسبب ما اقتضته الحرب الحديثه من انتشار - بعيدا عن قادة ، وحتى عن زملائه " (١)

ثانيا : نظرية مدرسة العقيدة المحددة :
=====

يرى أرباب هذه النظرية : ان لارتفاع الروح المعنوية لدى الجنود أثرا كبيرا جدا في احراز النصر على الاعداء ، ومن اسباب ارتفاع هذه الروح وسموها ان يقاتل الجندي لتحقيق غاية يؤمن بها ايمانا راسخا ، بحيث تدفعه الى الاستبسال والفداء والتضحية ، وهذا لن يكون ما لم تكن للمقاتل عقيدة حرب دينية أو سياسية أو مذهبية ، أو أى شيء آخر ، يؤمن به ويقاتل من أجله .

" وواضح ان هذه النظرية تؤمن بفردية المقاتل وتحترم شخصيته ، وتدرك حقيقة ان المقاتل المنتصر هو الذي يدخل المعركة مشبعا بعقيدة محينة ومقتنعا بالهدف الذي يقاتل من أجله .

وتأخذ بهذه النظرية الدول التي لا تفصل عقيدتها العسكرية عن عقيدتها السياسية " (٢)

ثالثا : نظرية مدرسة تنمية الاتجاهات :
=====

وتقوم هذه النظرية على أمرين :

الأمر الأول : ان العقيدة القتالية المعينة الثابتة ، وان كانت أحد الوسائل التي تدفع الجندي للقتال بروح معنوية مرتفعة الى حد ما ، الا أنها ليست

(١) محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية

الاسلامية / ٢٥٤

(٢) المرجع السابق / ٢٥٤

الدافع الوحيد ، بل هناك دوافع أخرى للأفراد والمجتمعات ، تضمن اندفاع الجنود لتحقيق الفايات والمطامح وذلك كحب البروز والشهرة عن طريق الظهور بمظهر الشجاعة والاقدام ، أو حب السيطرة والقيادة ، أو الرغبة في الحصول على الثناء أو المكافأة ، الى غير ذلك من الدوافع . وعلى الدولة ان تسمى هذه الاتجاهات وغيرها عند مواطنيها مدنيين وعسكريين بما يخدم مصالح الدولة حسب متغيرات الظروف والاحوال . بمعنى ان الدولة اذا رأت أن من مصلحتها لظروف معينة ان تحارب دولة أخرى كان لزاما عليها قبل ذلك ، ان تعمل من التدابير التي تكفل اندفاع الجندي للقتال سواء أكان ذلك الاندفاع لايمانه بضرورة - تحقيق مصلحة الدولة في شن الحرب ، أو لأى دافع آخر شخصي ، أو اجتماعي .

ان ليس من الضروري ان يتعهد الجندي في الدافع للقتال ، بل يكفي ان يكون لكل جندي دافع صحيح للقتال ، اجتماعيا ، كان أو فرديا ، المهم ان يكون هناك ما يسهل الجندي للحرب بقوة عن اقتناع منه وايمان دون أى ضغوط جبرية ، بما يحقق مصالح الدولة ، ولا يهم بعد ذلك ان يتفق هذا الدافع مع هدف الدولة من شن الحرب ، أو لا يتفق .

ومن هنا كان لزاما على الدولة ان تحرص على تنمية الاتجاهات الصحيحة عند الافراد بما يخدم مصالح الدولة ، سواء أكانت تلك الاتجاهات عبارة عن دوافع ذاتية أو اجتماعية أو لمجرد الايمان بهدف الدولة من القتال . الأمر الثاني : ان متغيرات الأحوال والظروف بالنسبة للدولة يضطرها الى
===== تغيير أهدافها وغاياتها حسب تقلب الظروف والاحوال وتبدل المصالح .

فلا يمكن والحال هذه في عقيدة هذه النظرية ، ان يكون للدولة أهداف محددة غير قابلة للتغيير والتعديل ، وانما هي متبدلة متغيرة ، بين الحين والحين حسب ما تطيه المصلحة الذاتية للدولة ، وكمثال على ذلك فان الكتلة الشيوعية ، والكتلة الرأسمالية حاربتا جنبا الي جنب ضد النازية في الحرب العالمية الثانية ، غير أنهما أصبحتا حسب تغير الأهداف المصلحية تبعا لتغير الظروف خصمين لدوديين . ومن هنا يمتد رجال هذه النظرية ان من الصعوبة بمكان ان تكون للقتال عقيدة ثابتة محددة ، ولهذا تبناوا اسلوب تنمية الاتجاهات والدوافع بين

الأفراد والمجتمع (١)

” وواضح ان معتقي هذه النظرية يريدون ان يختاروا لانفسهم الاهداف التي يقاتلون من أجلها بحسب الاحوال والظروف المتغيرة ، ولذلك يمكن ان يقال انهم يضعون المصالح فوق المبادئ .”

” اما النظرية الاسلامية فهي تقوم على فلسفة الجهاد في سبيل الله وهي فلسفة متكاملة تتناول شخصية المجاهد وتكوينه النفسي والوجداني وسلوكه الاجتماعي وتتمى لديه الاتجاهات النفسية الايجابية التي تحركه

ذاتيا نحو الاستبسال في القتال في سبيل الحق واعلاء كلمة الله ”

” واذا كانت النظرية الجبرية في دفع المحاربين الى القتال هي النظرية التي سادت في الحروب قديما وظلت سائدة الى عهد قريب حتى ظهرت الأسلحة الحديثه ، فتحولت الأمم عنها الى النظريات التي تعتمد على

(١) محمد جمال محفوظ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلاميه

غرس الدوافع الذاتية في نفوس المحاربين ، فان الاسلام قد سبق ، منذ أربعة عشر قرناً ، بتقرير نظرية الدوافع التي تحرك الانسان عمن ايمان واقتناع ، وليس عن جبر أو قسر ، ذلك لأن الحرية والاختيار والاقتناع من أصول الدعوة الاسلامية .

" وتتميز عقيدة الجهاد في سبيل الله ، التي هي جوهر العقيدة العسكرية الاسلامية بأنها مادة وروح ، أى تجمع بين الجانب العسكري المتعلق بإدارة الحرب وبين الجانب المعنوي المتعلق بالتعريف بأسباب الحرب ودوافعها وأهدافها . "

" وإذا كانت الدول التي تأخذ بنظرية " العقيدة المحددة " ترتبط عقيدتها العسكرية بعقيدتها السياسية ، فان النظرية الاسلامية ترتبط بالعقيدة العسكرية " بالعقيدة الدينية " وبذلك فهي تتميز بالخصائص الآتية :-

- ١ - الثبات والاستقرار ، لأن الدين أثبت وأدوم من السياسة .
- ٢ - النبل والشرف والعدل في الغاية والوسيلة ، لأن السياسة غالباً ما تخضع للاهواء والاطماع والمصالح .
- ٣ - توليد اقوى الدوافع على الاطلاق ، لأن أى عقيدة سياسية مهما عظمت لا ترقى الى مستوى عقيدة الجهاد التي يجد فيها المجاهد الوسيلة الى الظفر بمرضاة الله والى دخول جنة عرضها السماوات والأرض .
- ٤ - تنزيه المقاتل عن دوافع المفاخرة أو حب الظهور أو الرغبة في الثناء ، فهو لا يستحق الجنة ولا يجد ريحها الا اذا كان جهاده خالصاً من أجل

اعلاء كلمة الله ، فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : الرجل
يقاتل للشجاعة ، والرجل يقاتل ليرى مكانه فأى ذلك في سبيل الله؟
فقال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . (١)
ان كل الدول تعمل على تنمية دافع الوطنية في نفوس ابنائها منذ نعومة
أظفارهم لكي يقف الجندي مدافعا عن وطنه المهدد بالخطر ممثلاً
النفس بالمحاطفة الوطنية ، ومستعداً للتضحية بالروح في سبيله ، لكن
" ما الوطنية " الى جانب " اعلاء كلمة الله " ؟
اذا كانت النفس يزيدها حب الوطن قوة بمقدار ما في الوطن كله من
قوة ، فما أكثر ما يزيدها الايمان بالوجود كله ويخالق الوجود كله
من قوة " (٢)

(١) هذا حديث صحيح أخرجه كل من البخاري ومسلم في صحيحيهما
انظر- التبريزي : مشكاة المصابيح ج/٢/٣٥٣ - بتحقيق :
ناصر الدين الألباني -

(٢) محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية
العسكرية الاسلامية ٢٥٥/٢٥٦

د - الايمان بعدالة الحرب وسمو المهمة والغاية :

=====

يجمع العسكريون في العصر الحديث خاصة على ان المقاتل ما لم يكن مؤمنا ايمانا قويا بعدالة القضية التي يحارب من اجلها وما لم يكن موقنا بسمو هذه المهمة وشرف أهدافها وغاياتها ، فانه سيكون والحال هذه عبثا ثقيل على كاهل قائده ورؤسائه وسببا رئيسيا لخسران دولته للحرب وهزيمتها شر هزيمة .

وقد اصبح هذا الرأي العسكري حقيقة عسكرية ثابتة ، وخاصة بعد التطور الهائل في شكل الحرب واسلحتها في هذا العصر ، الذي بات الاعتماد فيه على الجندي ، في مواقع واسعة الانتشار ، بعيدا عن زملائه فضلا عن قائده (١)

وهذا رأى حق : ذلك ان ارتفاع رصيد القوى المعنوية بين المقاتلين هو الذي يحرّكهم نحو الاستبسال والاقدام والتضحية ، وهذا الأمر لن يكون اذا كان الجندي يقاتل وهو يفتقد أهم وأعظم الدوافع للحرب ، وهو الايمان بعدالة القضية التي يحارب من اجلها والايمان بشرف المهمة والهدف .

يقول الجنرال " مارشال " عن ملاحظة عينية : " ان ٢٥ ٪ فقط من الجنود في القوات المقاتلة هم الذين يضطلعون فعلا بعمل القتال ، اما الباقون

(١) محمد فرج - الاستراتيجية العسكرية الاسلامية - النظرية والتطبيق -

٢٤٣ وما بعدها من صفحات

محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية

الاسلامية / ٢٥٦

فهم لا يكفون خاطرهم عادة بتوجيه نيرانهم نحو العدو . ويفسر ذلك بقوله : ان الحرب الحديثه أصبحت في حاجة الى المزيد من المطالب المعنوية كحاجتها الى المطالب المادية . " (١)

وعن الايمان بعدالة الحرب كدافع من أهم دوافع الجندي الى الحرب ، يقول " مونتهجرى " :-

" ان التعب والخوف والرعب والحرمان وتحمل الموت ، سوف يواجهها الجندي المقاتل بقلب جسور اذا كان عن علم وايمان بالغرض الذي يقاتل من اجله ، ويشق في ضابطه ورفاقه ، وفي نفس الوقت يعلم انه لن يطلب منه تحقيق مالا يكون في استطاعته " (٢)

ويذكر اللواء محمد جمال الدين محفوظ : ان من أهم الأسباب التي عجلت بانتهاءفرنسا في الحرب العالمية الثانية ، فقدان الجنودالفرنسيين للايمان بالغرض الذي من أجله يقاتلون ، ان كانوا يعتقدون انهم انما يحاربون من أجل بولندا في حرب لاناقة لهم فيها ولا جمل . (٣)

وانا كان العسكريون في العصر الحديث مجمعين على ضرورة قتال الجندي وهو مؤمن بالهدف الذي من اجله قامت الحرب ، فان الاسلام قد سبق الى هذه الحقيقة منذ أربعة عشر قرنا من الزمان ، حيث ربط الحرب فيه بسبيل الله ، فما لم تكن الحرب في سبيل الله لاعلاء كلمته على الأرض، فهي

(١) المرجع السابق / ٢٥٦/ ٢٥٧

(٢) المرجع السابق / ٢٥٦/ ٢٥٧

(٣) المرجع السابق / نفس الصفحات .

حرب لا يمكن ان تنتمي الى الاسلام والمسلمين . بحال من الأحوال . (١)
وقد حرص الاسلام أشد الحرص على تنقية نفوس المسلمين من كافة الفايات
والمطامع الاخرى التى يمكن ان تكسب عادة من الحرب مادية كانت أو معنوية
وحصر ايمان المسلم المحارب في القتال في سبيل الله من اجل رفع راية
الاسلام على البسيطة ، وبهذا تظل الحرب في نفوس المسلمين المقاتلين
حربا عادلة شريفة منزهة عن الاهواء والنصرات والمطامع المادية ،
والاحقاد ، خالصة لوجه الله رجاء ما عنده من غفران ورحمة ووضوان (٢) .

وانذا كانت الدوافع الدنيوية ، معنوية كانت أو مادية أمورا قد تدفع
الى القتال بروح عاليه مرتفعه ، فان النفس اذا اطمأنت بالايمان بالله ،
وايقنت بما عنده من الخيرات ، والأجر الكبير ثم قاتلت في سبيل الله وهي
ستشعر لهذا المعنى العظيم ، كان هذا الدافع أصدق وأقوى وأقدر على
رفع المعنويات والهبابها بالحماس .

خاصة وان المسلم حينما يقاتل في سبيل الله انما يقاتل وهو على يقين من
أنه بهذا العمل قد أصبح جنديا من جنود الله ، يحارب اعداء الله ،
واعداؤه دينه (٣) وهذا الاحساس العظيم من قبل المسلم لا يقتصر تأثيره

(١) انظر صفحة من هذه الرسالة .

(٢) عن ابي موسى قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

الرجل يقاتل للمفتم ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل لير
مكانه فمن في سبيل الله ، قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في
سبيل الله " متفق عليه .

انظر : التبيري - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٥٣

(٣) قال الله تعالى : ((ولقد سبقتم لعمادنا المرسلين . انهم لهم
المنصورون . وان جندنا لهم الغالبون)) " سورة الصافات - آية (١٧) ،

على مدى ما يقدمه في ساحة القتال من بطولات نادرة ، وانما هو
احساس كفيل بأن يجعل من المقاتل المسلم مثالا لكل فضيلة وشرف
حتى يكون في مستوى الانتماء الى جند الله سبحانه وتعالى .
يضاف الى هذا كله ان الجندى المسلم يقاتل وهو معتقد ان الله اختاره
لاداء هذه المهمة العظيمة ، وانه يجب ان يكون على مستوى هذا
التشريف الكبير بقول الله تعالى : ((وجاهدوا في الله حق جهاده
هو اجتباكم)) . (١)

ففرق بلا شك بين ان يقول عظيم من العظماء لأحد جنوده المخلصين :
هذه مهمتك ، وبين ان يقول : هذه مهمتك وانا اخترتك لادائها .
ان المسلم المقاتل اذا أحس انه جندى من جنود الله ، وان الله اختاره
ليجاهد في سبيله فسوف لن يقف امامه بعد ذلك شيء ما ، وكيف
يتوانى بعد ذلك وكل هذه الدوافع تحفزه وتشد من عزيمته واصراره . (٢)

= وآية رقم ١٧٢ وآية رقم ١٧٣ ، وقال تعالى : ((ومن يتول الله ورسوله والذين
آمنوا فان حزب الله هم الغالبون)) . سورة المائدة : آية رقم ٥٦ .
(١) سورة الحج - آية رقم ٤٨

وأخرج ابن المنذر عن ابن جريج رضي الله عنه " جاهدوا في الله
حق جهاده " قال : لا تخافوا في الله لامة لائم ((هو اجتباكم))
قال : استخلصكم .

انظر : السيوطي : تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦ / ٧٨

(٢) محمد فرج - الاستراتيجية العسكرية الاسلامية - النظرية - النظرية
والتطبيق - ٢٤٣ وما بعدها من صفحات

أحمدنا - القتال في الاسلام - ٣٠ وما بعدها من صفحات ٨٥ وما
بعدها من صفحات / جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة

الاستراتيجية العسكرية الاسلامية / ٢٥٧

هـ - ايمان المقاتل بالقضاء والقدر وتحديد الآجال .

=====

يؤمن المسلم ان كل ما يجري على ابن آدم في هذه الحياة الدنيا من خير وشر ، ومن فرح وحزن ومن مكاسب ومتاعب ، ومن حياة أو موت ، أو غير ذلك ما هو أعظم أو أقل أمور قد جرى بها القلم من عند الله ، وكتبت على ابن آدم في كتاب لا يفادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ، ثم هو بعد هذا أمور بأن يعمل ويسعى ويبذل الاسباب المشروعة في جميع المجالات الالهية والاخرية ان كل ميسر لما خلق له .

قال الله تعالى : ((قل لن يصينا الا ما كتب الله لنا هو مولانا

وعلى الله فليتوكل المؤمنون)) (١)

ويقول جل ذكره : ((يقولون هل لنا من الأمر من شيء ، قل ان الأمر كله لله يخفون في انفسهم ما لا يريدون لك . يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا . قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم . وليستلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم والله عليم بذات الصدور .)) (٢)

وقال تعالى : ((ولن يؤخر الله نفسا اذا جاء أجلها والله خبير بما تعملون)) (٣)

وقال تعالى : ((ولكل امة أجل . فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)) (٤)

(١) سورة التوبة - آية رقم ٥١ -

(٢) سورة آل عمران - آية رقم ١٥٤ -

(٣) سورة المنافقون آية رقم : ١١

(٤) سورة الاعراف - آية رقم - ٣٤ -

فدلت الآية الأولى على أن كل ما أصاب الإنسان فبقضاء وقدر من عند الله فما أصابه لم يكن ليخطئه أبدا ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه أبدا ودلت الآيات الثلاث الأخيرة على أن الأجل معدودة محدوده لا يمكن بحال من الأحوال أن تزيد أو أن تنقص ، بل الأمر أدق من ذلك ، وهو أن من كتب الله عليه الموت أو القتل في مكان ما أو في معركة ما أبرزه الله إلى ذلك ، وهياً له الأسباب التي تدفعه إليه لينال قضاءه وقدره .

وتؤيد السنة النبوية المطهرة القرآن ، فيقول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي يرويه عنه عبدالله ابن عباس رضي الله عنه : " يا غلام احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك ، وإذا سألت الله فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك ، رفعت الأقلام وجفت الصحف " . (١)

وعن عبدالله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو الصادق المصدوق - قال : ان أحدكم يجمع في بطن امه أربعين يوما ، ثمعلقة مثل ذلك ثم يكون مضضة مثل ذلك ، ثم يعث الله ملكا فيؤمر بأربع ، برزقه ، وأجله ، وشقي ، وأوسعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فوالله ان أحدكم - أو الرجل - ليعمل بعمل أهل النار - حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ، وان الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه

(۱) هذا حديث صحيح - رواه الامام أحمد والترمذی .

ورمز اليه الشيخ الالمباني بالصحة .

انظر : الالباني صحيح الجامع الصغير / ٦ / ٣٠٠ / ٣٠١ ، التهريزي -

مشكاة المصابيح - تحقيق ناصر الدين الالباني - ج ٢ / ٦٨٠

وبينها غير ذراع أو ذراعين فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار

فيدخلها . (١)

فدل الحديث الأول على أن ما كتب لانسان اماله او عليه لا يمكن أن يصيب

احدا غيره وما كتب لغيره او عليه لا يمكن ان يتعداه لما سواه ، وان قوى

العالم كلها مجتمعة لا تستطيع ان تنفع أحدا أو تضره الا بشيء قد قضاه

الله وقدره .

ودل الحديث الثاني على ان الآجال محدودة مقدرة ، لا يزيد فيها الجبن

ولا ينقص منها الاقدام .

وهذه العقيدة التي يقررها الكتاب والسنة ، من أعظم المصادر التي تجعل

من الجندى المسلم انسانا لا يهاب الموت ولا يخشى الالهوال والصعاب ، ان

ان الانسان الذى يؤمن بأن لا نفع ولا خير الا من عند الله ولا ضرر ولا مكروه

الا بقضاء الله وقدره ، لا يمكن بعد هذا كله ان يخشى شيئا مهما عظم

هولا ورعبا .

ومن هنا كان الايمان بالقضاء والقدر وتحديد الآجال ، رافدا مهما لتعزيز

القوى المعنوية والروحية عند الجندى .

وهكذا يسبق الاسلام بترسيخ مثل هذه المبادئ والقيم في نفوس جنوده

ليحققوا الغايات الميطة بهم بما لم تستطع أحدث النظريات العسكرية

تحقيقه .

(١) هذا حديث صحيح اتفق كل من الامامين البخارى ومسلم على اخراجه

انظر : التبريزى - مشكاة المصابيح ج/١/٣١ ، المسقلاني - فتح

البارى بشرح صحيح الامام البخارى ج/١١/٤٧٧

و- اشتر الصبر في تحصين العقائل ضد شدايد الحرب وأهوالها :
=====

اهتمت الشريعة الإسلامية ببناء المسلم ليصبح أهلا لتحمل سائر مشاق

الحياة ومتاعبها بما في ذلك مشاق الحرب وأهوالها .

فأمرت بالثبات عند لقاء العدو ، وفي هذا يقول جل شأنه : ((يا أيها

الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)) (١)

وهذا الثبات الذي تأمر به الآية الكريمة لن يتحقق ما لم تتمتع النفوس

برصيد وافر من خلق الصبر ، ومن هنا اهتمت الشريعة بترشيخ هذا

الخلق في نفوس المسلمين فأمرت به ودعت اليه ورغبت فيه .

فما جاء في كتاب الله من ذلك بصيغة الأمر قول الله تعالى : ((واصبر

وما صبرك الا بالله)) (٢) وقوله تعالى : ((واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا)) (٣)

وقد علق الله الفلاح به فقال : ((يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا

واصبروا الله لعلكم تفلحون)) (٤) حيث علق الفلاح بمجموع هذه الامور المذكورة

في الآية ومنها الصبر.

وأخبر جل ذكره عن مضاعفة أجر الصابر عما سواه فقال : (أولئك الذين

يؤتون أجرهم مرتين بما صبروا)) (٥) ، وقال ((انما يوفى الصابرون أجرهم بغير

حساب)) (٦)

(١) الانفال / ٤٥

(٢) النحل / ١٢٧

(٣) الطور / ٤٨

(٤) آل عمران / ٢٠٠

(٥) القصص / ٥٤

(٦) الزمر / ١٠

وعلق سبحانه الامة في الدين به وباليقين فقال : ((وجعلنا منهم

أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)) (١)

وشرف الله الصابرين بمصيبته سبحانه فقال : ((ان الله مع الصابرين)) (٢)

قال أبو علي الدقاق : فاز الصابرون بعز الدارين لأنهم نالوا من

الله مصيبته . (٣)

وفوق هذا كله منح سبحانه الصابرين ثلاث منح () لم يجمعها لغيرهم

وهي الصلاة منه عليهم ورحمته لهم وهدايتهم اياهم)) فقال جل وعلا :-

((ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والانفس والثمرات

ويشر الصابرين . الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا : انا لله وانا اليه

راجعون . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون)) (٤)

وجعل سبحانه الصبر عونا وعدة ، وامر بالاستعانة به ، فقال : " استعينوا

بالصبر والصلاة " (٥)

وجعل الصبر والتقوى سببا للنصر فقال تعالى : ((بلى ان تصبروا وتتقوا

ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين)) (٦)

وذكر جل شأنه : ان الصبر والتقوى حرز عظيم من مكائد العدو ومكره ، وليس

هناك أعظم منهما في هذا المضمار فقال سبحانه : ((وان تصبروا وتتقوا

لا يضركم كيدهم شيئا)) (٧)

(١) السجده ٢٤ /

(٢) البقره ١٥٣ /

(٣) ابن القيم - عدة الصابرين ٧٥ /

(٤) البقرة ١٥٥ / ١٥٦ ، وانظر المرجع السابق ٧٥ /

(٥) البقرة ١٥٣ /

(٦) آل عمران ١٢٥ /

(٧) آل عمران ١٢٠ /

وأخبر تعالى ان الملائكة الكرام تسلم على الصابرين في الجنة تشریفاً لهم واجلالاً فقال : ((والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار)) (١)

ورتب سبحانه الغفران والأجر الجزيل على الصبر فقال : ((الا الذين صبروا وعملوا الصالحات اولئك لهم مغفرة واجر كبير)) (٢)

قال ابن القيم عند هذه الآية : " هؤلاء ثنية الله من نوع الانسان المذموم والموصوف باليأس والكفر عند المصيبة والفرح والفخر عند النعمة ، ولا خلاص من هذا الهم الا بالصبر والعمل الصالح كما لا تنال المغفرة والأجر الكبير الا بهما "

" وقد وعد الله المؤمنين بالنصر والظفر ، وهي كلمته التي سبقت لهم وهي الكلمة الحسنى وأخبر انه انما انا لهم ذلك بالصبر ، فقال تعالى : ((وتمت كلمة ربك الحسنى على بني اسرائيل بما صبروا)) (٣)

وأخبر جل ذكره ان الصبر علة لمحبتة ، التي كتبها لمن تحلى بهذه الخصا العظيمة فقال : ((وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا . والله يحب الصابرين)) (٤)

(١) الرعد ٢٣ / ٢٤

(٢) هود ١١

(٣) الاعراف ١٣٧ - انظر عدة الصابرين ٧٦

وقال في هامش عدة الصابرين : " ثنية الله الذين استثناهم الله ومثله حديث كعب وحديث ابن جبير : " الشهداء ثنية الله فسى الخلق " ، أى الذين استثناهم الله من الصعق الذى يصيب الخلق اذا نفخ في الصور .

انظر هامش عدة الصابرين ٧٦

(٤) آل عمران ١٤٦

وقال ابن القيم أيضا رحمه الله : ((ان الله سبحانه حكم بالخسران حكما عاما على كل من لم يؤمن ولم يكن من أهل الحق والصبر ، وهذا يدل على انه لا رابح سواهم ، فقال تعالى : - ((والعصر ان الانسان لفي خسر . الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر .)) (١)

هذه بعض الآيات التي أمرت بالصبر ودعت اليه وأوصت به ورغبت فيه ، ومثلها في كتاب الله كثير ، وانما اقتصرنا على البعض خوفا الاطالة والخروج عن موضوع الرسالة .

وكما حرص القرآن الكريم على ترسيخ هذا الخلق الفاضل في نفوس المسلمين حرصت السنة النبوية المطهرة على ذلك ، فأمرت به ودعت اليه ، ورغبت فيه ، فمن ذلك ما روى عن ^{ابي} سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ما اعطى احد عطاء خيرا وأوسع من الصبر (٢)

وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه . قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العاقبة ، واذ لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف . (٣)

(١) سورة الحصر - ١ - ٢ -

وانظر - ابن القيم - عدة الصابرين / ٢٨

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم ، كما ذكر ذلك الامام ابن القيم

انظر : ابن القيم - عدة الصابرين / ٨٨

(٣) هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود

انظر : - تيسير الوصول الى أحاديث الرسول ج / ١ / ٢٢٩

وعن صهيب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
عجبا لامر المؤمن ان امره كله له خير وليس ذلك لأحد الا للمؤمن ، ان
اصابته سراء شكر ، فكان خيرا له ، وان اصابته ضراء صبر فكان خيرا
له . (١)

وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : اذا جمع الله الخلائق نادى نادى أين أهل الصبر ، فيقوم
ناس وهم قليل فينطلقون سراعا الى الجنة فلتقاها الملائكة فيقولون اننا
نراكم سراعا الى الجنة فمن انتم فيقولون : نحن أهل الفضل ، فيقولون :
ما كان فضلكم ، فيقولون : كنا اذا ظلمنا صبرنا ، واذا أسيء الينا
غفرنا ، واذا جهل علينا حلمنا ، فيقال لهم :
ادخلوا الجنة فنعلم اجر العاملين . (٢)

وهكذا تظافر المصدران العظيمان القرآن والسنة على الاهتمام بالصبر ، وتحميته
في نفوس المسلمين ليتسنى لهم تحمل اعباء الحياة ومشاقها بنفوس مطمئنة
راضية بما في ذلك تحمل مشاق الحرب وأهوالها وسائر متاعبها ، رجاء
ما عند الله من ثواب وأجر كبير . (٣)

ولا شك ان الجندى المسلم وهو يصح مثل هذه النصوص العظيمة عن الصبر
وأهله وما اعده الله لهم من الجوائز والمكافات ، سيكون مثالا لتحمل سائر

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في جامعه الصحيح .

انظر : التبريزي / مشكاة المصابيح ج ٢ / ٦٧٨ / ٦٧٩

(٢) هذا الحديث أخرجه ابن القيم الجوزية في كتابه عدة الصابرين عن

صحيفة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده

انظر : ابن القيم - عدة الصابرين / ٨٣

(٣) عبد الكريم الخطيب - الحرب والسلام في الاسلام - ٤٨ وما بعدها من
صفحات . - أحمد ناز - القتال في الاسلام - ٨٥ وما بعدها من صفحات
محمد فرج - المدرسة العسكرية الاسلامية - ٣١٧ وما بعدها من صفحات .

المتاعب والصعاب في سبيل الله ، وتاريخ المسلمين في هذا الصدد يضع براهين قوية على ذلك .

ومن أراد ان يقف على شيء من ذلك فليراجع التاريخ الاسلامي ، ففيه العبرة والعظة ، ولولا خوف الاطالة والخروج عن موضوع هذه الرسالة لذكرت طرفا من ذلك .

- ز - ايمان المقاتل المسلم بأن القتال في سبيل الله واجب يجب عليه
===== ان يؤديه ، وان يثبت عند ادائه ويخلص في ذلك ، وان الفرار من الزحف والتخاذل ، كبيرة من الكبائر وجريمة عظيمة يجب على المسلم ان يتحاشي الوقوع فيها .

يقول الله تعالى : ((وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)) (١) ويقول جل شأنه ((فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم واخصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . ان الله غفور رحيم)) (٢)

فدل الأمر بالقتال في الآيتين السابقتين على الوجوب ، لأن القاعدة ان الأمر يدل على ذلك ، ما لم يصرفه عنه صارف ولا صارف له هنا .

ويؤيد هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام : " امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله واني رسول الله ، فان قالواها عصموا مني دمائهم واموالهم الا بحقها " (٣)

(١) التوبة ٣٦ /

(٢) التوبة ٥ /

(٣) هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم

انظر : صحيح البخاري ج ١ / ١١ / ١٢ مسلم - الجامع الصحيح ج ١ / ١ / ٣٩

وقوله عليه الصلاة والسلام : " جاهدوا المشركين بأموالكم وانفسكم

والسنتكم " (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " من مات ولم يغزو لم يحدث نفسه به مات

على شعبة من نفاق . (٢)

وهكذا دلت النصوص من الكتاب والسنة على وجوب القتال في سبيل الله

والجندى المسلم حينما يقاتل ، يقاتل وهو يعلم انه انما يؤدي واجبا

عليه لله لا لأحد من عظماء الدنيا .

ومن هنا كان الثبات في هذا الأمر وعدم الفرار منه وعدم التخاذل عنه ،

واجبا أيضا يعتبر التفريط فيه جريمة شنيعة لا يجوز للمسلم ارتكابها

بأى حال من الأحوال .

قال الله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا، وانكروا

الله كثيرا لعلكم تفلحون)) (٣)

وقال تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا

تولوهم الأدبار . ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزا

(١) هذا الحديث رواه أحمد والنسائي ، وصححه الحاكم

انظر : الصنعاني : سبيل السلام ، شرح بلوغ المرام ج ٤ / ٤١

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في صحيحه ، والنسائي في

سننه والترمذي في جامعه الصحيح .

انظر : الصنعاني : سبيل السلام شرح بلوغ المرام ج ٤ / ٤١

ابن جماعة الحموى - مستند الاجناد في آلات الجهاد - ٤٢ - تحقيق :

اسامة النقشبندى .

(٣) سورة الانفال - آية رقم ٤٥

الى فئة ، فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير (((١)
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا : وما هن يا رسول الله ، قال : الشرك
بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربا واكل مال
اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات (((٢)
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما نزلت : ((ان يكن منكم عشرون
صابرون يغلبوا مائتين)) (٣) فكتب الله عليهم الا يفر عشرون من مائتين ،
ثم نزلت ((الان خفف عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة
صابرة يغلبوا مائتين . وان يكن منكم الف يغلبوا ألفين باذن الله ،
والله مع الصابرين)) (٤) فكتب الا يفر مائة من مائتين (٥)

(١) سورة الانفال ١٦/١٥

وقال في هامش كتاب الكبائر : المتحرف للقتال : من يفر عن العدو ،
لخدعة هربية ، والمتحير لفئة : من يفر عن وجه العدو لينضم الى
جماعة المجاهدين وجمعتهم .

انظر هامش كتاب الكبائر للذهبي ٧٠/

(٢) هذا الحديث أخرجه كل من البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي -

وعبد الرزاق - والطبري في تفسيره عند قوله : ((ان تجتنبوا كبائر

ما تنهون عنه)) سورة النساء ٣١/

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار ج ٨/ ٧٨

مسلم - الجامع الصحيح ج ١/ ٦٤ . هامش كتاب الكبائر للذهبي ٧/

(٣) الانفال ٦٥/

(٤) الانفال ٦٦/

(٥) هذا الحديث صحيح أخرجه الامام البخاري في صحيحه

انظر : المستقلاني - فتح الباري شرح صحيح الامام البخاري ج ٨/ ٣١١

وهكذا دل الكتاب والسنة على وجوب الثبات عند لقاء العدو وعدم التخاذل ، وعدم الفرار من الزحف ، ولا شك ان الجندي اذا قاتل وهو مؤمن بالله ورسوله ، موقن بهذا الحكم الاسلامي مستشعر لمدى الجرم الكبير عند التفريط فيه ، كان كل هذا حافزا عظيما من أقوى الحوافز على الصدق في القتال ، بروح عالية لا تخشى الاهوال ولا تنهيب الكوارث والنكبات .

- ج - رفع المعنويات بأعمال القتال : =====

يقول القادة العسكريون : " ان من المبادئ المعروفة في العلم العسكري :
ان القتال هو الذي يرفع روح القتال " (١)

ومعنى هذه العبارة ان تحقيق الجنود لإنجازات جيدة في بعض الأعمال الصغيرة قبل المعركة التي يعدون لها ترفع من قواهم المعنوية والروحية بحيث يظهر أثر هذا الأمر على مستوى ادائهم في المعركة الكبيرة ، التي يتوخى فيها ان يدخلها الجنود وهم على قدر كبير من ارتفاع القوى المعنوية والروحية .

ومن هنا " تلجأ الجيوش الى اتباع هذا المبدأ وخاصة مع الجنود الذين يرتادون ميدان المعركة لأول مرة ، فيكلفونهم ببعض الأعمال القتالية البسيطة التي تكون فرصة النجاح فيها أكبر من غيرها ، وذلك لكي يزيلوا من انفسهم ، عوامل الرهبة والخوف والتردد ، ويفرسوا فيهم الثقة في قدرتهم القتالية " .

(١) انظر : محمد جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية

ويرى العسكريون ان مثل هذه الاعمال الحربية الصغيرة ، تعتبر أيضا
حصلا جيدا لما يسمى في علم العسكرية الحديثه بمرض الخناق .
وهو مرض معنوي نفسي يحدث عندما تضطر ظروف المعركة ، بقاء الجنود
في مواقعهم مددا طويلة دون قتال ، حيث ينتشر في صفوفهم والحال -
هذه الملل والضجر والتراخي وهبوط المعنويات وعدم الانضباط ، فتأتي
مثل هذه الاعمال الحربية الصغيرة لتزييل عن نفوسهم هذه السلبيات .
ومن هذه الاعمال الحربية دوريات الاستطلاع ، ودوريات القتال ، والكمان
والاغارات . (١)

وانا كان العسكر في العصر الحديث يرون ان هذا الأمر من احداث
نظرياتهم العسكرية ، فان الاسلام قد سبق الى مثل هذه النظرية قبل أربعة
عشر قرنا من الآن ، وفيما يلي بعض الامثلة على ذلك :

(١) المرجع السابق - ٢٦٢

الدوريات : هي مجموعة محدودة من الجنود تترك قاعدتها للقيام
بعمل محدود ، ثم تعود ، وتقوم دورية الاستطلاع بالحصول على
معلومات عن العدو دون قتال ، بينما دورية القتال تقاتل للحصول
على المعلومات ، أو قد تقوم بتدمير - مدفع للعدو مثلا .
والكمين جماعة صغيرة تختبئ مثلا بالقرب من طريق تمر فيه قوات
العدو أو دورياته ثم تفاجئها بالهجوم عليها .

واما الاغارة فتقوم بها قوة تصغر أو تكبر حسب المهام التي تكلف
بها ، والتي من اخلتها تدمير مركز قيادة ، أو تدمير موقع صواريخ .
انظر : محمد جمال الدين : المدخل الى العقيدة والاستراتيجية

(أ) - " في خلال الفترة من شهر رمضان من السنة الأولى للهجرة الى شهر رجب من السنة الثانية للهجرة " عشرة أشهر " بعث النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سرايا وغزوات تراوح عدد الرجال القائمين بها ما بين الاثني عشر والمائتين ، وينطبق عليها وصف دوريات الاستطلاع ودوريات القتال والاغارات ، قاد النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه أربعاً منها وقد حققت هذه السرايا والغزوات بالاضافة الى الاهداف العسكرية أو السياسية ، هدفاً معنوياً هو ثقة المسلمين في قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم تجاه المشركين من قريش والقبائل المجاورة وأهل المدينة وأهل المدينة وتجاه اليهود ، وثقتهم كذلك في قدرتهم على الدفاع عن عقيدتهم عند الحاجة ، هذا فضلاً عن انها حققت نوعاً من التطعيم ضد المعركة .

(ب) - " كان المسلمون بعد غزوة أحد في موقف معنوي شديد الدقة والخرج فقد اصبحوا بين قريش باستخفافها ، واستهزائها ، والضافيين بحقدهم وقبيح كلامهم واليهود بشماتهم وسخريتهم ، وتعرضت هيئة الاسلام والمسلمين للتدهور ، غير ان الرسول صلى الله عليه وسلم قرر ان يستعيد للاسلام هيئته وللمسلمين معنوياتهم ، فأمر في اليوم التالي مباشرة من أحد ، بخروج المسلمين في اثر العدو حتى وصلوا الى حمراء الاسد ، حيث اقاموا ثلاثة أيام ينتظرون قريشا ، ليشبثوا لها انهم عازمون على قتالهم أشد العزم ، وكانوا يوقدون في تلك

الليالي خمسمائة نار حتى ترى من المكان البعيد ، وذهب صوت
معسكرهم ونيرانهم في كل ناحية ، فكان ذلك داعيا الى ارهاب قريش ،
والى القضاء على أقل تفكير لديها في العودة لضرب المسلمين ولما لم
تأت قريش ، وتأكد النبي صلى الله عليه وسلم : انها لن تعود ، رجع
بأصحابه الى المدينة ، وقد استعاد كثيرا من الهيبة والقوة .

والجدير بالذكر ان الرسول صلى الله عليه وسلم حينما أمر بالخروج اكتفى
بمن شهدوا غزوة أحد ، وقد رمى من وراء ذلك الى اظهار العزم الشديد
على استرداد الهيبة والى استعادة المسلمين لمعنوياتهم ، ولقد حققت
تلك الفكرة النبوية أهدافها ان أقبل المسلمون على الخروج بروح قويسة
وعزم صادق ، على الرغم من ان اغلبهم كانوا جرحى ، بل لقد كان فيهم
من به بضع وسبعون جراحة . " (١)

وخلاصة القول : ان الاسلام اتخذ اساليب كثيرة ، تستهدف رفع معنويات
جنوده والهاب حماسهم ليؤدوا العمل العسكري على الوجه المطلوب ،
وكانت هذه الامور التي ذكرتها في هذه الدراسة من أهمها :

ولا يخفى بعد ذلك كله ان الاسلام قد سبق الفكر العسكري الى هذه الأساليب
بقرون عديدة ، واضحا بذلك براهين قوية على ان هذا الدين لا يمكن ان يكون

(١) جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية

الاسلامية / ٢٦٢ / ٢٦٣

محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول - ٢١٠ وما بعدها
من صفحات - ٣٧٧ وما بعدها من صفحات .

الا من عند الله الخبير الحكيم ، فيستحيل والحال هذه ، ان يأتيه
الباطل من بين يديه أو من خلفه .

وبهذا : أكون قد وصلت الى نهاية الكلام على المجال الأول من مجالات
الحرب النفسية في الاسلام وهو : رفع الروح المعنوية والقتالية عند الشعب
والجند داخل الدولة الاسلامية المحاربة .

وفيما يلي سأحاول ان اكتب شيئا عن المجال الثاني ، وهو : التأثير
على العدو نفسيا بما يخدم أهداف وغايات الدولة الاسلامية ، ويأتي بعد
هذا ، المجال الثالث والأخير ، وهو : الوقاية من كافة صور واشكال
الحرب النفسية الموجهة الى الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها
فمنه وحده استمد الحون على ذلك والتسديد فيه . والله المستعان .

المبحث الثالث

=====

في المجال الثاني من مجالات الحرب النفسية وهو:

التأثير على العدو نفسياً بما يخدم أهداف وغايات الدولة الإسلامية

المحاربة:

اتبع الاسلام في التأثير على العدو من الناحية النفسية بما يخدم غاياته وأهدافه النبيلة من جعل الهيمنة لكلمة الله على أرضه أساليب غاية في الحكمة ، والدراية تفصح عن علم دقيق محيط بكل ما يعتل داخل النفس الانسانية وما يؤثر عليها سلباً وإيجاباً من قريب أو من بعيد .

ولاعطاء مثال صادق عن أسلوب الشريعة الإسلامية في هذا المجال سأحاول أن أبين في هذه المجالة ثلاثه أمور مهمه يركز عليها المنهج الاسلامي

في هذا المجال العسكري هي :-

الأول : تخذيل العدو وتشبيطه .

===

الثاني : تخويف العدو والضغط على نفسية قواده وجنوده .

===

الثالث : المعاملة الانسانية للعدو .

=====

وفي مجال : تخذيل العدو وتشبيطه ، اتبع الاسلام أساليب منها :

١ - التفريق بين العدو وحلفائه .

٢ - تحييد القوى الاخرى وحرمان العدو من محالفتها .

وفي مجال تخويف العدو والضغط على نفسية قواده وجنوده ، اتبع الاسلام

أساليب منها :-

١ - الشعارات والهتافات .

٢ - الحمل الفدائي .

٣ - زعزعة ثقة العدو في احرار النصر .

وفي مجال المعاملة الانسانية للعدو ، دعى الاسلام الى أمور منها ما يلي :

١ - تحريم التخريب والاتلاف في الجملة ، ما لم يكن هناك غرض حربي من وراء ذلك .

٢ - احترام المجهون والمواثيق .

٣ - النهي عن المثلة والنهبة والغلول .

٤ - الرفق في محاطة المدنيين .

٥ - الرفق في محاطة الاسرى .

٦ - العفو عند المقدرة .

هذه أهم النقاط التي سأحاول بيانها عن اسلوب الشريعة الاسلامية في التأثير على العدو نفسيا بما يخدم أهداف وغايات الدولة الاسلامية المحاربة ، التي يمتد القصيد فيها اعلاء كلمة الله على البسيطة ، وفيما يلي تفصيل هذا الاجمال :-

أولا : - تخذيل العدو وتشبيطه :
=====

من الامثلة التي انتهجها الاسلام في مجال تخذيل العدو وتشبيطه عن القتال والاستمرار فيه بسروح عالية ، مثالان :

المثال الأول : التفريق بين العدو وهلفائه ، ومن أصدق ما يدل على هذا
=====

الاسلوب الاسلامي ، ما حدث في غزوة الاحزاب : وذلك ان بعض القبائل

المشركة من العرب تحالفت مع اليهود ، لقتال محمد عليه الصلاة والسلام ،
هو ومن معه من أصحابه ، لتحقيق الاحلام المشتركة وهي استئصال شأفة
المسلمين وذهاب دولتهم ، وكل ذلك بتدبير وتخطيط يهود المدينة ،
حيث استطاعوا بحقدهم ومكرهم اقناع قريش وغطفان وبنى مره وبنى سليم
وأشجع وبنى أسد للخروج لقتال محمد عليه السلام وأصحابه ، يضاف الى
هؤلاء جميعا يهود المدينة ليصبح عدد المقاتلين عشرة آلاف مقاتل ،
يتزعمهم جميعا أبو سفيان بن حرب .

وعندما اجتمعوا للقتال المسلمين في المدينة ، اسلم في هذه الاثناء نعيم بن
مسمود ، من قبيلة اشجع من بنى غطفان ، دون ان يعلم بذلك أحد من
قومه أو من غيرهم .

وكان رضي الله عنه رجلا ذا عقل ودهاء وبصيرة ، فلما شرح الله صدره
للاسلام اتى الى النبي صلى الله عليه وسلم دون ان يعلم به أحد وقال :
" يا رسول الله اني قد اسلمت ولم يعلم قومي باسلامي ، فرني بما شئت ، فقال
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : انما أنت رجل واحد من غطفان ،
فلو خرجت فخذلت عنا ان استطعت ، كان أحب الينا من بقائك معنا ،
فاخرج فان العرب خدعة . "

" واستجاب نعيم على الفور وخرج الى بنى قريظة - وكان له مودة سابقة
معهم - فقال لهم : يا بنى قريظة قد عرفتم ردى اياكم وخاصة ما بينى وبينكم
فقالوا : قل فلست عندنا بمتهم .

قال : لقد جئكم تخوفاً عليكم لأشير عليكم برأى ، وارهفوا آذانهم
يسمعون رأيه ، قال : لقد رأيتم ما وقع لبني قينقاع ولبني النضير من
اجلائهم وأخذ أموالهم ، وان قریشا وغطفان ليسوا كنتم البلد بلدكم وبها
أموالكم ونسأؤكم وابناؤكم لا تقدرون على ان ترحلوا منه الى غيره ، وان قریشا
وغطفان قد جاءوا لحرب محمد وأصحابه ، وقد ظاهرتموهم عليه ، ولدهم
وأموالهم ونسأؤهم بخيره فليسوا كنتم ، فان رأوا نهضة " فرصة " اصابوها
وان كان غير ذلك لحقوا ببلادهم ، وخلوا بينكم وبين بلدكم ، والرجل
بلدكم ولا طاقة لكم به ان خلا بكم فلا تقايلوا معهم حتى تأخذوا رهنا
من اشرافهم ، اى سبعين رجلا يكونون بأيديكم ثقة لكم على ان يقايلوا
معكم محمداً حتى يناجزوه .

وراق لهم الرأى واقتصرأ به وقالوا له : اشرت بالرأى والنصح ونحن غافلون ،
فطلب منهم وقد اطمأن الى نجاح مهمته ، ان اکتبوا عني ، فوعده بذلك .
ثم بدأ نعيم رضي الله عنه جولته الثانية وكانت مع قریش ، فأتى قریشا
واجتمع مع ابى سفيان ومعه بعض اشراف القوم ، وقال : قد عرفت ودى لكم
وفراقى لمحمد ، وانه قد بلغني أمر قد رأيت ان ابلغكموه نصحا لكم فاكتسوا ،
فوعده بذلك .

قال : تعلمون ان معشر يهود قد ندموا على ما صنعوا فيما بينهم وبين
محمد ، وقد ارسلوا اليه وأنا عندهم ، انا قد ندمنا على ما فعلنا ، فهل
يرضيك ان نأخذ لك من القيلتين قریش وغطفان رجالا من اشرافهم ،
فنعطيكهم فتضرب اعناقهم ؟ . وترد جناحنا الذى كسرت الى ديارنا ، ثم

نكون معك على من بقي منهم حتى نستأصلهم ، فارسل اليهم : ان نعم .
فان بعثت اليكم يهود يطلبون منكم رهنا من رجالكم فلا تدفعوا اليهم
رجلا واحدا واحذروهم على اسراركم ، ولكن اكتبوا عني ولا تذكروا من هذا
حرفا .

” وترك نعيم قريشا تفكر في أمر بني قريظة ، وقد صدقوا مقالته .
وبدأ نعيم الجولة الثالثة والقاصمة ، فقد توجه الى غطفان ، وهم أهله
فقال لهم : يا معشر غطفان انكم أهلى وعشيرتى واحب الناس الي ولا أراكم
تتهمونني ، قالوا صدقت ما انت عندنا بمتهم ، قال : فأكتبوا عني ، قالوا :
تفعل فما امرك فقال لهم : مثل ما قال لقريش وحذرهم ما هذرهم .

ونجحت خطة نعيم وظهرت آثارها ، فقد ارسلت قريش وغطفان عكرمة بن أبي
جهل في نفر من رجالهم الى بني قريظة في ليلة سبت وقالوا لهم : انا
لسنا بدار مقام وقد هلك الخف والعافر ، فاغدوا للقتال حتى نناجز محمدا ،
ونفرغ ما بيننا وبينه ، فقالوا لهم : ان اليوم يوم السبت ، وهو يوم لا نحمل
فيه شيئا ، وقد كان أحدث فيه بعضنا حدثا فأصابه ما لم يخف عليكم ، ولسنا
مع ذلك بالذين نقاتل معكم محمدا حتى تمطونا رهنا من رجالكم يكونون
بأيدينا ثقة لنا حتى تتاجزوا محمدا ، فانا نخشى ان ضرستكم الحرب واشتد
عليكم القتال ، ان تنشروا الى بلادكم وتتركونا ، والرجل في بلدنا ولا طاقة لنا
بذلك منه .

” وكان تأثير هذا القول عنيفا لدى قريش وغطفان ، فقد قالوا : والله ان الذى
حدثكم به نعيم بن مسعود لحق ، ثم بعثوا اليهم يقولون : انا والله لا ندفع
اليكم رجلا واحدا من رجالنا ، فان كنتم تريدون القتال فاخرجوا وقاتلوا ، فقالت

بنو قريظة : ان الذى ذكر لكم نعيم بن مسعود لحق ، ما يريد القرم
الا ان يقاتلوا ، فان رأوا فرصة انتهزوها ، وان كان غير ذلك انشمروا
الى بلادهم واخلوا بينكم وبين الرجل فى بلدكم .

فا رسلوا الى قريش وغطفان : انا والله لا نقاتل معكم محمدا حتى
تعطونا رهنا فأبوا عليهم ، وخذل الله بينهم . " (١)

وهكذا استطاع دهاء هذا الرجل العظيم ، ان يفرق كلمة الاحزاب المتحالفة
ليضمن بهذا الخلاف عدم دخول يهود المدينة الحرب ، وعدم دخولهم
يضمن للمسلمين ، أمرين مهمين .

الأمر الأول : ان اليهود يسكنون المدينة ، وتأبى مواقعهم خلف المسلمين
الذين يقفون ، امام خصمهم الرئيسي من قبائل العرب وقريش ، فاذا
لم يدخلوا الحرب ضمن المسلمون عدم الغدر بهم من الخلف فى الوقت الذى
يكونون فيه تجاه خصمهم الرئيسي من الامام .

الأمر الثانى : ان المسلمين فى حاجة ماسة للامدادات التموينية ، التى لن
تقدمها اليهود لهم اذا دخلوا الحرب ، فعدم دخولهم الحرب يضمن
استمرارهم فى تقديم المؤن للمسلمين : " والجيش كما قال نابليون تسير
على بطونها وبدون هذه الامدادات تضعف القدرة على المواجهة

(١) محمد فرج - الحبقرية العسكرية فى غزوات الرسول / ٤٣٧ وما بعدها من
صفحات ٤٦٠ وما بعدها من صفحات .

ابوشريعة - نظرية الحرب فى الشريعة الاسلامية / ٢٢٤ / ٢٢٥ / ٢٢٦ / ٢٢٧
محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية
/ ١٢٣ / ١٢٤ / ابن سيد الناس - عيون الاثر فى فنون المغازى والشمائى
والسيرج / ٢ / ٧ وما بعدها من صفحات ٨٨ وما بعدها من صفحات .

والقتال " (١)

وقد بقي ان أشير الى ان هذا الأمر الذى قدمه الصحابي الجليل
نعيم بن مسعود خدمة للامة الاسلامية بعد موافقه المصطفى عليه السلام ،
لا يعدو عن كونه مثلاً أو صورة من صور تشبيط العدو وتخذيله ، وبناء
عليه يجوز للمسلمين ان يستخدموا ما شاءوا من أساليب اخرى ، تسعى
لتحقيق مثل هذه الغاية شرط ان لا يؤدى ذلك الى خفرونة أو
ارتكاب أى أمر آخر محرم شرعاً ، في الدين الاسلامي .

المثال الثاني : تحييد القوى الأخرى وحرمان العدو من محالفتها :-

كان من أهم وأكبر القوى المعادية للإسلام والمسلمين بعد هجرة النبي
صلى الله عليه وسلم ، قبيلة قريش التى ما فتئت تحاول القضاء على هذا الدين
وأهله قبل الهجرة وبعد ها بشتى الوسائل وسائر الامكانات .
وقريش وان كانت من أهم وأكبر القوى المعادية للدعوة الاسلامية وأهلها
الا ان هناك قوى أخرى لا تقل خطورة عنها خاصة اذا أخذ في الاعتبار
قيمة قريش العظيمة عند أصحاب هذه القوى ، التى منها اليهود ففى
المدينة المنورة .

والقبائل العربية الأخرى سواء منها القبائل التى تحف المدينة المنورة
أو المنتشرة في انحاء الجزيرة العربية .
ولكن تظل قريش هي العدو الرئيسى الذى يجب أن يقضى على سيادته
أولا لتسهيل مهمة القضاء على بقية الاعداء فيما بعد .

ولما كان القتال على جبهتين أو أكثر امرا ترفضه اوائل ابجديات الحنكة العسكرية اتخذ الرسول القائد خطة تكفل له التفرغ للقضاء على العدو الرئيسى أولا ، ثم الانتقال الى تصفيه غيره من الخصوم الأهم فالأهم .

وتتلخص هذه الخطة في محاولة تحييد القوى التى تشكل خطرا بالغا على الاسلام والمسلمين في المنطقة ، وحرمان العدو الرئيسى من محالفتها حيث ابرم عليه الصلاة والسلام لاتمام هذا الغرض عقد اتفاقات ، ومعاهدات عديدة بينه وبين أهم هذه القوى فى المنطقة ، والذي يشكل عدم تحالفها مع المسلمين في هذه المرحلة من عمر الدعوة الاسلامية خطرا جسيما لا يستهان به ، ان يملكها والحال هذه ان تقوم بمساندة قريش ومساعدتها . ولكن الرسول القائد ضمن عدم حدوث مثل ذلك بمخالفة بعض هذه القوى في المنطقة ، والتى كان من أهمها يهود المدينة ، وبعض القبائل الحجازية . (١)

حيث ابرم معاهدة بينه وبين يهود المدينة من أهم ما تقضى به حماية المدينة المنورة من كل ما يهددها خارجيا ، ومساندة المسلمين فى حروبهم مع أعدائهم ، وعدم تقديم أى مساعدة لخصومهم . وكل ذلك مقابل امان اليهود على عقيدتهم وأنفسهم وأموالهم ، ان هم وفوا بالالتزامات المتفق

(١) محمد فرج - العبقريّة العسكريّة في غزوات الرسول / ١٥٥ وما بعدها من صفحات ، ١٩٥ - وما بعدها من صفحات .

جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكريّة الاسلاميّة / ١٢٤ - ابن سيد الناس - عيون الأثر فى فنون المغازى والشمال ج ١ / ٢٣٨ وما بعدها من صفحات ، ٢٧٠ وما بعدها من صفحات .

عليها ، والا فان المسلمين في حل من هذه المعاهدة .

وفي السنة الثانية للهجرة عقد عليه الصلاة والسلام معاهدة بين المسلمين وبعض قبائل الحجاز التي تقطن بالقرب من المدينة المنورة ، كبنى ضمرة ، وبنى مدلج ، تقضي بأن لا يغزوه المسلمون ، ولا يفروا المسلمين ، ولا يكسروا عليهم جمعا ، ولا يعينوا عليهم عدوا .

وهكذا استطاع النبي عليه الصلاة والسلام ان يضمن بمثل هذه المعاهدات حرمان قريش العدو الرئيسي ، من محالفة مثل هذه القوى في المنطقة ، والتي ستكون لقريش خير سند ومعين في صراعهم مع المسلمين لو سبقت لمعالفتها .

كما ضمن بمثل هذا الاسلوب الفريد ، حرية الدعوة الاسلامية وسط افراد هذه القوى التي حالفها ، فكان ان ساهم ذلك في زيادة عدد المسلمين كنتيجة حتمية لكفalan هذا الأمر .

وكل هذه المكاسب الكبيرة التي حققها الرسول القائد ، ساهمت بلا شك مساهمة جيدة في تشييط العدو الرئيسي - قريش - وتخذيله - وتحطيم قواه المعنوية ، وكان لا بد من حدوث مثل هذه النتيجة وهي ترى مكاسب عدوها تزداد يوما بعد يوم ، وفرض القضاء عليه تنقلب موازينها ، لتصبح فرض القضاء عليها أقرب وأقوى . (١)

(١) انظر : المراجع السابقة - نفس الصفحات .

ثانيا : تخويف العدو والضغط على نفسية قواده وجنوده :

اتخذ المسلمون لتخويف العدو والضغط على نفسية قواده وجنوده اساليب عديدة من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

الاسلوب الاول : الشعارات والبهتافات ، والأناشيد الحماسية .

حرص المسلمون على اتخاذ الشعارات والبهتافات ، والأناشيد الحماسية ، وذلك لأنها تحقق أكثر من غرض . فهي تحقق التعارف فيما بينهم حين التحام المعركة ، وفي الليل حيث لا تميز الأشياء بسهولة ، كما تساهم في الهاب حماسهم وشد عزائمهم ، وفوق هذا كله تحقق أيضا غرض مهم ألا وهو ترويح العدو وبث الرهبة والخوف في قلوب افراده .

ولقد - كان لشكل هذه الأمور في النفوس سحر عجيب وتوجيه غريب غير المعروف عنها في زماننا هذا ، فانها كانت توظف في النفوس عوامل العزة وكوامن القوة ودوافع العمل وتحيي فيها الشجاعة والاقدام وتبث الحزم والعزم فضلا عن كونها تعارفا بينهم وذات تأثير قوي في بث الخوف والرهبة في قلوب الاعداء - وفي هذا يقول الامام أبو بكر بن العربي : " الاشتهار بالعلامة في الحرب سنة ماضية ، وهي هيئة باهية ، قصد بها الهيبة على العدو والاعلاظ على الكفار والتحريض للمؤمنين ، والأعمال بالنيات ، وهذا من باب الجليات لا يفتقر الى برهان " (١)

- ويختار القائد كلمة للمشعار أو للسرا تدل على ظفر الجيش الاسلامي بالعدو بطريق التفاؤل من ذلك ما رواه الامام أحمد عن البراء رضي الله عنه قال : قال

(١) ابن العربي - أحكام القرآن ج ١ / ٢٩٧

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انكم ستلقون العدو غدا فان شارككم :

هم لا ينصرون " (١)

أى فليكن شارككم " هم . . . ، فان الاعداء عندئذ لا ينصرون ، أو

المراد : اللهم لا ينصرون ، وهو خبر لا دعاء .

- وفى غزوة أحد كان شعار المسلمين " أمت أمت ، وفى غزوة المريسيع كان

شعار المسلمين : يا منصور أمت ، وكان شعارهم يوم حنين : يا أصحاب سورة

البقرة ، وبه ناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولّوا وانهزموا ، فقال :

يا أصحاب سورة البقرة ، الذى أنا عبد الله ورسوله ، وجعل يتقدم فى نحر

العدو ، فرجع اليه المسلمون حين سمعوا صوته . - (٢)

وفى غزوة ذي قرد كان شعار المسلمين : يا خيل الله اركبي - هذا الذى

جانب التكبير الذى كان شعار كل مسلم " الله أكبر "

وما تزال كل الجيوش فى هذا العصر تتخذ لرجالها صيحات للقتال تحمسهم

وتخففهم الى الاقدام والاستبسال فى المعركة ، وهى تستند فى هذا على ادراكها

للعوامل النفسية وأثرها على ارادة القتال .

(١) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد من طريق اسود بن عامر ، قال

حدثنا شريك عن ابى اسحاق عن المهلب بن ابى صفرة عن رجل من

اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد أخرجه أيضا الامام أبو داود والامام الترمذى .

انظر : السهارة نضوى - بذل المجهود فى حل أبى داود ج ١٢ / ٩٨

(٢) أحمد ناز - القتال فى الاسلام - ٢٣٣ وما بعدها من صفحات

عثمان جمعه ضميرية - منهج الاسلام فى الحثرب والسلام - ٢١١ - ٢١٢

ابن العربى - احكام القرآن ج ١ / ٢٩٧

ولقد كان لصيحة القتال " الله اكبر " التي اتخذتها القوات المسلحة المصرية في حرب العاشر من رمضان آثار معنوية رائعة ساعدت الى حد كبير على تحقيق النصر على جيش اسرائيل ، وعلى تحطيم اسطورة انه جيش لا يقهر . (١)

اما الاناشيد " فبى : ترانيم واشعار تساهم في رفع الروح المعنوية للجيش من جهة ، كما تساعد في تحطيم هذه الروح وبث الفزع والخوف في نفوس الاعداء .

فمن ذلك ما روى عن البراء رضي الله عنه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وهو ينقل التراب حتى وارى التراب شعر صدره ، وكان رجلا كثير الشعر - وهو يرتجز بـرجز عبد الله :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا	ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينه علينا	وثبت الاقدام ان لا قينا
ان الاعداء قد بغوا علينا	اذا أرادوا فتنة ابينا (٢)

ومن ذلك ما روى عن الصحابة انهم كانوا يقولون :

نحن الذين بايعوا محمدا	على الجهاد ما حيننا ابدنا
وقولهم : بسم الاله وبه ديننا	ولو عبدنا غيره شقيننا
يا هبذا ربنا وحب ديننا	

(١) جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية / ١٢٢ / ١٢٣

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب الرجز في الحرب ورفع الصوت في حفر الخندق انظر - المسقلاني : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٦ / ١٦٠ / ١٦١ وانظر - أحمد ناز - القتال في الاسلام ٢٣١ / ٢٣٢

ومن الراجيز التي تروى عنهم عند الزحف ولقاء الابطال ذات الأثر القوي
الفعال في حفز الهمم واصابة الاعداء بالوهن النفسي ، قولهم :

رگضالى الله بغير زاد

الا التقى وعمل المصاد

والصبر في الله على الجهاد

وكل زاد عرضة النفساد

غير التقى والبر والرشاد

ومن ذلك ما يروى عن علي رضي الله عنه في غزوة خيبر ، قوله :-

انا الذى سمتنى امي هيدره

كليت غابات گريه المنظره

اگيلكم بالسيف گيل السندره (١)

الاسلوب الثاني : العمل الفدائي :
=====

يعتبر هذا الاسلوب من أهم الاساليب وأجداها لتحقيق رفع معنويات

الجيش من جهة ، وبث الرعب والفرع في قلوب الاعداء .

ويعتمد هذا الاسلوب على قيام أحد أفراد الجيش بعمل انتحارى عنيف

ذا ضربة رهيبية قاسية تدير الرؤس وتزلزل الاقدام وتشل الحركات . (٢)

وقد أوصت الشريعة الاسلامية باتخاذ مثل هذا الاسلوب لزرع الروح الانهزامية

في صفوف الاعداء ، فقال تعالى : ((فاما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من

(١) ضميرية - منهج الاسلام في الحرب والسلام / ٢١٠ / ٢١١

احمد نار - القتال في الاسلام / ٢٣٢ / ٢٣٣

(٢) الخطيب - العرب والسلام في الاسلام / ٤٧

خلفهم لعلهم يذكرون) (١)

يقول شهيد الاسلام سيد قطب عند تفسير هذه الآية : " انه لتعبيـر عـجـيـب يرسم صورة للأخذ المفزع ، والهول المرعب ، الذي يكفي السماع به للهـرب والشـرود ، فما بال من يحل به هذا العذاب الرعب ، انها الضربة المروعة يأمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ان يأخذ بها هؤلاء الذين مردوا على نقض العهد وانطلقوا من ضوابط الانسان ليؤمن المعسكر الاسلامي أولا ، وليدمر هـيـة الخارجين عليه أخيرا ، وليمنع كائنا من كان أن يجرؤ على التفكير في الوقوف في وجه المد الاسلامي من قريب أو من بعيد " (٢)

ولقد طبق المسلمون هذا الأسلوب الذي أوصت به الآية الكريمة خير تطبيق ، فما من معركة للمسلمين الا ولهم فيها مواقف فدائية نادرة ، تلقى الرعب والهلع في نفوس الاعداء ، وتضطربهم بالتالي للفرار والهزيمة .

فما ورد من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما ذكرته كتب السيرة ، من ان عوف بن الحارث أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في معركة بدر الكبرى ، فقال : يا رسول الله ، ما الذي يضحك الرب من عبده ؟

فقال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : " غمسه يده في العدو حاسرا " فنزع ابن الحارث درعه التي كانت عليه ، كما نزع لامته التي كانت على رأسه ، والقي بنفسه بين الاعداء ، وجعل يضرب بسيفه في وجوه الاعداء ، غير مبال ان وقع على الموت أو وقع الموت عليه ، ثم سقط شهيدا بعد ان قتل اعداءا كبيرة من العدو ، وبعد ان أوقع في نفوسهم الرعب والفزع ، وافسح للمسلمين طريقا

(١) سورة الأنفال ٥٧ /

(٢) سيد قطب - في ظلال القرآن ج / ١٠ / ٤٦

الى الرؤس التى فقدت صوابها . (١)

ومثل هذا ما روى عن انس رضى الله عنه ، قال : غاب عمى انس ابن النضر عن قتال بدر ، فقال : يا رسول الله غبت عن أول قتال قاتلت المشركين ، لئن الله أشهدني قتال المشركين ليرين الله ما اصنع ، فلما كان يوم أحد ، وانكشف المسلمون قال : اللهم انى اعتذر اليك ما صنع هؤلاء ، يعنى أصحابه ، وابراً اليك ما صنع هؤلاء ، (يعنى المشركين) ، ثم تقدم فاستقبله سعد بن معاذ ، فقال : يا سعد بن معاذ ، الجنة ورب النضر انى أجد ريحها من دون أحد ، قال سعد : فما استطعت يا رسول الله ما صنع ، قال انس : فوجدناه به بضعا وثمانين ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم ، ووجدناه قد قتل ، وقد مثل به المشركون ، فما عرفه أحد الا أخته بينانه ، فقال انس : كنا نرى أو نطن ان هذه الآية نزلت فيه وفى اشباهه ((من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا)) (٢)

هذان مثالان عظيمان للحمل الفدائي البطولي الذى يربع المدو ويزلزله ويصيبه بالخوف ويضبط على قواه النفسيه بقوة وعنف ، والأمثلة فى التاريخ الاسلامي أكثر من ذلك بكثير ، ولو أردت الاتيان بأمثله لذلك من كل موقعة خاضها المسلمون ، لكان ذلك أمراً سهلاً ميسوراً غير أن فيه اطالة وخروجاً عن موضوع البحث ولكن ما ذكرته هنا فى الغرض ان شاء الله ، والله المستعان .

(١) الخطيب - الحرب والسلام فى الاسلام - ٤٧

ابن هشام - السيرة النبوية ج ٢ / ٢٨٠

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخارى فى صحيحه من اوجه عن حميد ، كما أخرجه الامام مسلم فى الجامع الصحيح من حديث ثابت عن أنس .

انظر : البيهقي - دلائل النبوة ج ٣ / ٢٤٤ / ٢٤٥

التبريزي - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٣٥٢ / ٣٥٣

الاسلوب الثالث : زعزعة ثقة العدو في احراز النصر :
=====

تعتبر غزوة فتح مكة المكرمة من أصدق الأمثلة على زعزعة ثقة العدو فسي
احراز النصر ، وبيان ذلك : ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج بأصحابه
المهاجرين والانصار لم يتخلف منهم أحد الى فتح مكة ، وكان المهاجرون
سبعمائة ومعهم ثلاثمائة فرس ، والانصار أربعة آلاف ، ومعهم خمسمائة
فرس ، ومن قبيلة اسلم اربعمائة ، ومعهم ثلاثون فرسا ، ومن قبيلة مزينة
الف ومعهم مئة فرس ، ومن جهينة ثمانمائة ومعهم خمسون فرسا ، وانضم
اليه في الطريق كثير من بنى أسد وسليم وباقي القبائل .

وانضم اليه في الطريق أيضا كثير من قرابته ، كعمه العباس ، وأبو سفيان
ابن الحارث بن عبدالمطلب وعبد الله بن أمية بن المغيرة وغيرهم .
وقد تعتمد عليه الصلاة والسلام اخفاء تحركه هذا الى مكة المكرمة ، وقد نجح
في ذلك حيث وصل الجيش الاسلامي الى مر الظهران بالقرب من مكة ، دون
ان تعلم قريش بذلك ، مما يدل على نجاح الاسلوب الذي اتخذه الرسول
عليه السلام في مجال السرية والكتمان . (١)

وهنا في مر الظهران شن عليه السلام على قريش حربا نفسية مركزة منظمة ،
تعتمد على زعزعة ثقة العدو في النصر وايها به بعقم مقاومه ، فأمر عليه الصلاة
والسلام بإيقاد نيران كثيرة تقدر بعشرة آلاف نار على امتداد رقعة كبيرة

(١) محمد فرج - العبقورية العسكرية في غزوات الرسول - ٥٦٥ - ٥٦٦
محمد جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة الاستراتيجية العسكرية

الاسلامية - ١٢٤

ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسيرج / ٢ / ٢١٢
وما بعدها من صفحات .

جدا من الأرض " فظهر ضوءها في ظلام الصحراء ساطعا ينير فضاءها
الواسع حتى أصبح ليلها نهارا "
والعجيب ان قريشا حتى هذه اللحظة لم تعرف شيئا عن هوية هذا الجيش
وماذا يريد ، الا أنها بدأت تتحسس اخبار هذا المعسكر الهائل وهي
متوقعة ان هناك خطرا عظيما سيدهمها حيث ارسلت أبا سفيان ، وديسل
ابن ورقاء وهكيم بن حزام يستطلعون الاخبار ويتبينون " مدى الخطر الذي
تحس به قلوبهم ، وقالوا لأبي سفيان : ان لقيت محمدا فخذ لنا منه
أمانا " ، وفي المعسكر الاسلامي ، كان العباس بن عبد المطلب ، مدركا لمدى
الخطر الذي ينتظر قريش ان هي لم تستسلم ، وقال وقد رقت نفسه لأهل مكة :
" يا صباح قريش ، والله لئن دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة ، قبل
ان يأتوه ويستأمنوه ، انه لهلاك قريش الى آخر الدهر .

ولهذا خرج رضي الله عنه الى موضع يدعى : الاراك عليه يجد أحدا يذهب الى
أهل مكة ليخبرهم بمقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجيشه الجرار ، ليطلبوا
منه الامان قبل ان يدخل عليهم مكة فتكون النهاية .

وهنا وجد رضي الله عنه وفد قريش الذي خرج للاستطلاع وقبل ان يحسوا به ،
سمعهم وقد تطكّتهم الدهشة والرعب من كثرة النيران واتساع رقعتها الهائلة ،
حيث قال أبو سفيان : ما رأيت كالليلة نيرانا قط ولا عسكريا ، فقال بديل :
هذه والله خزاعة حشمتها الحرب ، فقال أبو سفيان : خزاعة أقل وانزل من ان
تكون هذه نيرانها وعسكرها .

وعندئذ خرج العباس رضي الله عنه من مكمنه ، وقال لأبي سفيان ، وكان صديقا له :
ويحك يا أبا سفيان هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس قد جاءكم بما لا قبل

لكم به واصباح قريش والله .

قال أبو سفيان وقد تلّكه الرعب : فما الحيلة فداك أبي وأمي ، قال : -
والله لئن ظفرك ليضربن عنقك ، فاركب في عجز هذه البغلة ، حتى آتيك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأمنه لك فركب معه ورجع صاعباً .
وفي اللقاء مع الرسول عليه الصلاة والسلام ، أسلم أبو سفيان ، وكان عليه
السلام يعلم أن أبا سفيان وهو كبير قريش رجل يحب الفخر ، فجعل
له ميزة يتألف بها قلبه حيث قال عليه السلام : " من دخل دار أبي
سفيان فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن ،
ومن دخل دار حكيم بن هزام فهو آمن ، ومن دخل تحت لواء أبي ربيعة
فهو آمن " (١)

وقد طابت نفس أبي سفيان وسعدت بهذه الميزة التي جعلها الرسول
عليه الصلاة والسلام له ، وأراد أن يمضي مسرعاً ليخبر أهل مكة بذلك ،
ويدعوهم إلى الاستسلام وعدم المقاومة .

ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يحطم سائر حصون المقاومة في
نفس أبي سفيان ، فأمر صلى الله عليه وسلم عمه العباس : ان اهبطه بمضيق
الوادي حتى تمر به جنود الله فيراها .

ومر الجيش في وحدات ، كل قبيلة في وحده ، فكان كلما مرت قبيلة ، سأل
أبو سفيان في فرع : يا عباس من هذه ، والعباس يسمى له كل قبيلة ، وظل
كذلك إلى أن مرت الكتيبة الخضراء ، وفيها المهاجرون والانصار لا يرى منهم

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة وأبو داود في كتاب الخراج والامارة باب
ما جاء في خبر مکه / انظر : البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب
الشريعة ج ٣١ / ٣٢ وما بعدها من صفحات ، وانظر - الهامش - أيضاً -
تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي .

الا الحديق من الحديد ، فلما رأهم أصيب بالرعب والفزع وقال : سبحان الله يا عباس من هؤلاء ، قال : هذا رسول الله في المهاجرين والانصار ، قال : ما لا هد بهؤلاء قبل ولا طاقه ، والله يا أبا الفضل لقد أصبح ملك ابن أخيك الفداة عظيما . فقال العباس : يا أبا سفيان انها النبوة ، قال : نعم اذن . (١)

وكان الهدف من ذلك ان يري أبا سفيان بعيني رأسه قوة الجيش الاسلامي ويدرك انه لا قبل فعلا لقومه به ، وينقل اليهم الصورة متكاملة واضحة المعالم فلا يجدون امامهم من سبيل سوى الرضوخ والاستسلام ، وبذلك يكون رسول الله قد اطمأن الى تدهور معنوياتهم وتخلخل نفسياتهم ، وفقدان القدرة على المقاومة والرغبة في القتال ، فيتم دخول مكة دون قتال . " (٢)

وفعلا أعطى هذا الاسلوب النفسي البديع ثماره ، اذ انطلق أبو سفيان مسرعا لا يلوى على شيء فاتى قريشاً وصاح بهم قائلاً : " يامعشر قريش هذا محمد قد جاءكم بما لا قيل لكم به فمن دخل دار أبي سفيان فهو آمن .

فأنبرت له زوجته هند بنت عتبة وأخذت بشارية وقالت : اقتلوا الحميت الدسم الاحمى الذى لا خير فيه ، قبح من طليعة قوم ، قال : ويحك اسكتي وادخلى بيتك .

ثم مال الى الناس قائلاً : ويحكم لا تفرنكم هذه من انفسكم ، فانه قد جاءكم

(١) محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول - ٦٦ هـ وما بعدها من صفحات - البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة احوال صاحب الشريعة ج ٥ / ٢٧ وما بعدها من صفحات .

ابن سيد الناس - عيون الاثر في فنون المفازي والشمائل والسيرج / ٢ / ١٢ وما بعدها من صفحات .

(٢) محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول / ٦٦ هـ وما بعدها من صفحات

بملا قبل لكم به ، من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، قالوا : قاتلك
الله وما تغني عنا دارك ، قال : فمن أغلق عليه داره فهو آمن ، ومن القس
سلاحه فهو آمن ، ومن دخل دار حكيم بن هزام فهو آمن ومن دخل تحت
لواء أبي ربيعة فهو آمن .

وهنا ايقن الناس في كماله صدق أبي سفيان ، وان لا مفر من الاستسلام
فانطلقوا سراعا البعض لبيوتهم والبعض للمسجد (١)

وهكذا أنتج هذا الأسلوب الاسلامي ثماره ، وفتحت مكة دون اراقة كثير
من الدماء .

وقد بقي ان أقول شيئا هنا : وهو ان الاسلام قد سبق بمثل هذا الأسلوب
أحدث النظريات العسكرية في العصر الحديث ، والتي يعتقد كثير ممن
ليس له دراية بتاريخ الاسلام والمسلمين العسكري انها نظريات حديثة ،
بينما الاسلام قد سبق اليها منذ أربعة عشر قرنا من الزمان .

يقول المخطط العسكري الصيني ، سن تزو : " ان أعظم درجات المهارة ،
هي تحطيم مقاومة العدو دون قتال " .

ويقول لينين : " ان أصح استراتيجية للحرب هي ان تؤجل المعطيات الحربية
حتى يهيبئ تحلل القوى النفسية للعدو الى الضربة القاضية بسهولة ويسر " .
ويقول روشنسج : " ان استراتيجيةنا ، هي ان ندفع العدو الى تحطيم نفسه

(١) المرجع السابق - ٦٦ هـ وما بعدها من صفحات .

وانظر : البيهقي - دلائل النبوة ج ٣ / ٥ / ٣١ وما بعدها من صفحات .

ابن سيد الناس ، عيون الاثر في فنون المغازي والشمائل والسيرج / ٢ /

٢١٧ وما بعدها من صفحات .

أو نهزمه عن طريق نفسه * (١)

وغنى عن البيان ان العسكرية الاسلامية قد سبقت الى مثل هذا كما اتضح
قبل قليل من العرض السابق لاسلوب الرسول القائد عليه السلام في زعزعة
ثقة العدو في النصر ، بل وحتى في الدفاع والمقاومة .

ثالثا : المعاملة الانسانية للعدو :
=====

لما كانت الحرب الاسلامية حربا عادلة لا يقصد منها العلو والفساد في الأرض
والتشفي ، وانما هي ذات هدف نبيل ومقصد سام ، هو اعلاء كلمة الله ،
وجعل الهيمنة لها على البسيطة ، واقناع الناس باتباع الدين الاسلامي
والانصياع لأوامره ، على أساس انه دين الله الذي يجب ان يسود .
لما كان الأمر كذلك خلت الحرب الاسلامية من سائر السلبيات التي ألف
الناس حدوثها ابان الحرب وبمعددها .

فخلت الحروب الاسلامية من التخريب والاتلاف في الجملة ما لم تدع الى مثل
ذلك ضرورة حربية فتقدر بقدرها . وخلت من الفدر والخيانة وعدم احترام
المهود والمواثيق ، وخلت من النهبة ، والفلول ، والمثله ، وكانت مثالا
رائعا للرفق بالمدنيين والأسرى ، وكانت لها مواقف في العفو عند المقدرة ،
تفيض بالانسانية والشرف الرفيع .

ولقد كان لهذا الاسلوب الفريد في الحروب الاسلامية أثر نفسي كبير بين
صفوف الاعداء ، مما أدى بكثير منهم الى الدخول في هذا الدين واعتناقه ،
عن قناعة تامة بأنه الدين الذي يجب ان يسود ، بمجرد التزام المسلمين في

(١) محمد فرج - الحبقرية العسكرية في غزوات الرسول - ٥٦٥

حروبهم بمثل هذه المبادئ الانسانية العظيمة .

وفي تاريخ الحروب الاسلامية أمثلة كثيرة تضع براهين قوية تدل على ايجابية هذا الاسلوب الاسلامي للتأثير على عقول الناس وافكارهم وعواطفهم للدخول في هذا الدين زرافات ووحدا .

ولو أردت تتبع هذه الأمثلة في كل حرب اسلامية لطال بي المقام ، ولكن ذلك خروجاً عن موضوع هذه الدراسة ، ولكن يكفي هنا ان أورد مثالين يفيان بالفرض ان شاء الله .

المثال الأول : دخل الرسول صلى الله عليه وسلم مكة المكرمة عام الفتح منتصرا
=====

بعد ان استسلمت قريش ، ولم يكن أمامها غير ذلك ، تجاه القوة الهائلة التي قدم بها عليه السلام لفتح مكة ، وتجاه الاسلوب الحكيم والحنكة العسكرية الفذة ، التي استطاعت ان تلقي في روع قريش بحقم المقاومة والدفاع .

دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة المكرمة " لا كالفاتحين أو الفزاة ، وانما دخلها خاشعاً مكباً على رجل ناقته ، وهو يقرأ سورة الفتح حتى انتهى الى الكعبة المشرفة واستلم الركن بحجن في يده ، فلما قضى طوافه دعا عثمان ابن طلحة فأخذ منه مفتاح الكعبة ففتحت له فدخلها ، ثم وقف على بابها وقال : " لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده .

ثم خاطب قريشاً فقال : " ان الله قد اذهب عنكم نخوة الجاهلية وتمظيها بالآباء ، الناس من آدم ، وآدم من تراب ، ثم تلا قوله تعالى : ((يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله

اتقاكم)) (١)

ثم قال : يا معشر قريش ما ترون انى فاعل بكم .

قالوا : خير . . أخ كريم . . وابن أخ كريم .

قال : اذهبوا فأنتم الطلقاء .

ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عثمان بن طلحة ، ورد اليه مفتاح

الكعبة قائلا : هاك مفتاحك يا عثمان اليوم يوم بر ووفاء * (٢)

موقف نبيل سام كريم ، تقف تجاهه كل اقلام البيان والفصاحة ، كالأطفال

البله الاغبياء مشدوها لا تستطيع ان توفي هذا الموقف حقه .

قريش نفسها لم تكن تتوقع مثل هذا الحفو الشامل الكريم ، كانت تقف

امام الرسول عليه السلام منتظر حكم الخالب المنتصر على المغلوب المنهزم ،

وهي تستعرض شريط ذكرياتها مع الاسلام والمسلمين وعلى رأسهم رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فلا تجد على امتداد شريط الذكريات ، الا جرائمها

الرهمية ضد انسانية الانسان ، من قتل وتعذيب وانتهاك عرض ، وغدر

وخيانة ، ومجموعة هائلة من المؤامرات ، كل واحدة منها تكفي أى فاتح

تعرض لبعض ما تعرض اليه محمد عليه السلام وأصحابه ان يسحقهم رجالا ونساء

شبابا وكهولا واطفالا ، كل هذه السوابق اصاب قريشاً بالهلع والخوف من

(١) سورة الحجرات الآية رقم : ١٢

(٢) أخرج ذلك البيهقي وغيره من أصحاب السير من طرق عديدة والفاظ متقاربة

انظر : البيهقي - دلائل النبوة ومعرفه احوال صاحب الشريعة ج ٥ / ٥٥

وما بعدها من صفحات ، ٦٥ وما بعدها من صفحات .

ابن سيد الناس : عيون الاثر فى فنون المغازى والشمال والسيرج ٢ / ٢٣٠

وما بعدها من صفحات ، محمد فرج - المبقرية العسكرية فى غزوات الرسول /

سوء المصير .

ولكن محمداً عليه السلام ليس كالفاتحين ، - انه الرحمة المهداة - انه الحفو عند المقدرة - انه السماحة والكرم - ، انه النبي الرسول ، الذي قال عنه ربه ((وانك لعلى خلق عظيم)) (١)

والذى يهمنى من ذكر هذه الطحمة الانسانية العظيمة ، انها اثمرت امرا عظيما مهما هو التأثير على عواطف وافكار وعقول قريش تأثيرا بالغا ، مما اضطرها للايمان بالله ربنا وبالاسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا .

وهذا هو الأمر الذى يسمى الى تحقيقه الاسلام والمسلمون ، لا الحقد والتشفي والاستبداد .

المثال الثانى : * فى غزوة بنى المصطلق ، اسر المسلمون الكثير من رجالهم ونسائهم وكان من بين النساء ، برة بنت الحارث - سيد بنى المصطلق - فأراد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ان يجعل المسلمين ينفون على النساء ، من بنى المصطلق ، بالعمرية من تلقاء انفسهم ، فتزوج برة بنت الحارث ، التى سماها جويرية ، فقال المسلمون : اصهار الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينبغي اسرهم فى ايدينا ، فمنا عليهم بالعق ، وارسلوا ما بأيديهم ، واعتق بتزويجه صلى الله عليه وسلم اياها مائة أهل بيت من بنى المصطلق ، فما كانت امرأة أعظم على قومها بركة منها .

ونتج عن هذه السياسة الحكيمة ، ان اسلم بنوالمصطلق جميعهم ، وكانوا

للمسلمين بعد ان كانوا عليهم ، " (١)

ويؤدى لو اكثرت من الأمثلة ولكن المجال يضيق عن ذلك ، وفى التاريخ صور كثيرة ، لكثير من مواقف المسلمين الانسانية فى حروبهم ، وما اثمرت من خير واغر للانسان ، فمن اراد الاطلاع على شيء من ذلك فليراجعه فى بابه .

وبهذا أكون قد انتهيت من الكلام عن المجال الثانى من مجالات الحرب النفسية فى الشريعة الاسلامية ، وهو : التأثير على العدو نفسيا بما يخدم أهداف وغايات الدولة الاسلامية .

وفىما يلى سأحاول ان أكتب شيئا عن المجال الثالث والأخير وهو : الوقاية من كافة صور واشكال الحرب النفسية الموجهة الى الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها . والله المستعان .

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب فى الشريعة الاسلامية / ٢٢٣ وانظر : ابن سيد الناس - عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسيرج / ١٢٧ / ٢ / ١٢٨

المبحث الرابع =====

في المجال الثالث من مجالات الحرب -----

النفسية وهو : الوقاية من كافة صور واشكال الحرب النفسية الموجهة الى
=====

الدولة الاسلامية المحاربة من قبل اعدائها : -
=====

تعتمد المدرسة الاسلامية في مجال الحرب للوقاية من كافة ضروب الحرب
النفسية على أسس وأساليب ، لا يمكن مع الاعتصام بها ان تجد الدولة
العدوة الموجهة للحرب النفسية طريقا للتأثير على معنويات الشعب
والجند الاسلامي ، بأى حال من الأحوال ، ولعل من أهم هذه الأسس
والأساليب ما يلي :-

أولا : الايمان القوى بمبادئ وأسس الدين الاسلامي :
=====

اذا عمزت النفوس بالايمان بأسس ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف صعب
حينئذ التأثير عليها نفسيا بما يخدم مصالح العدو . ذلك ان الايمان
بأسس ومبادئ هذا الدين ، يجعل من الانسان قويا ، لا تتال منه كافة
ضروب التهديد والوعيد والارهاب ، بل لا تزيده مثل هذه الأساليب
الا ايمانا واعتصاما بالله وبدينه وتوكلا عليه .

ان الانسان المسلم يؤمن بالله ربا واحدا لا شريك له في ملكه ولا ند ، ولا
متصرف في العوالم غيره سبحانه وتعالى :-

وان هذا الرب العظيم القوى هو الذي ارسل محمدا عليه الصلاة والسلام
بدين الاسلام ووعد به ووعده بالتأييد ، وان وعده لا يمكن ان

يتخلف فهو الحق ووعد الحق سبحانه وتعالى .

وان المسلم لا يحارب بقوته هو ، وانما بقوة الله وتوفيقه ورعايته .

وان العوالم كلها لو اجتمعت على صعيد واحد لتمنح انسانا ما شيئا

من الخير أو لتوقع الضرر به بشيء لم يكن الله قد قدره وقضاه ، فان

شيئا من ذلك لن يتم بأي حال من الأحوال .

وان الأنفس والآجال بيد الله وحده لا يملك أحد انهاء حياة أحد الا بأمر

الله سبحانه وتعالى .

كل هذه الأسس اليمانية تشكل صخرة قوية تتحطم عندها كافة أساليب

العدو التي تستهدف الضغط على نفسية الجندي المسلم عن طريق الوعيد

والتهديد والارهاب ، وما الى ذلك من أساليب التخذييل والتشبيط .

ولقد حفظ لنا التاريخ الوانا عديدة من الضغوط النفسية التي حاول اعداء

الاسلام والمسلمين التأثير بها على معنويات الجند الاسلامي ولكن محاولاتهم

ظل باءت كلها بالفشل الذريع نتيجة للايمان الذي يعمر النفوس ، من ذلك

على سبيل المثال لا الحصر . ان أبا سفيان بن حرب حين أراد الانصراف من

أحد ، اشرف على الجبل ، ثم صرخ بأعلى صوته قائلاً ، انعمت فعال وان الحرب

سجال يوم بيوم أعسل هبل - أي اظهر دينك -

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قم يا عمر فأجبه ، فقل : الله أعلى وأجسل

لا سواء قتلتنا في الجنة وقتلناكم في النار ، فلما أجاب عمر أبا سفيان ، قال

أبو سفيان : هلم الي يا عمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ائته فانظر ما

شأنه ، فجاءه فقال له أبو سفيان : انشدك الله يا عمر اقتلنا محمدا ، قال عمر :

اللهم لا ، وانه ليسمع كلامك الآن ، قال : انت أصدق عندي من ابن قمئة وأبر ، لقول ابن قمئة لهم : انى قتلت محمدا .

ولما انصرف أبو سفيان ومن معه ، نادى : ان موعدكم بدر للعام القابل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من أصحابه : قل نعم : هو بيننا وبينكم موعد .

فلما حل الموعد لم يتمكن أبو سفيان من الخروج للحرب ، فأراد أن يخذل المسلمين عن الخروج فاستأجر نعيم بن مسعود الاشجعي قبل اسلامه ليأتي المدينة ويشيع بين المسلمين ، ان أبا سفيان جمع لهم جموعا لا قبل لهم بها ليتخاذلوا عن الخروج للحرب ، فلم يأبه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بهذه الاشاعة ، بل زادتهم يقينا بالله وثقة بنصره " (١))) وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل))

ومثال آخر : وهو ان قرش قالت لأبى سفيان بن حرب بعد عودته من أحد :
=====

" لا محمدا قتلت ، ولا الكواكب اردفت ، وئس ما صنعتم "

وجاء عهد الله بن عوف صبيحة قدوم الرسول صلى الله عليه وسلم من أحد ، وأخبره انه سمع ابا سفيان وأصحابه يقولون : " ما صنعتم شيئا قد بقي منهم رؤس - يجمعون لكم ، فارجعوا نستأصل من بقي "

وعارضهم صفوان بن أمية قائلا : " يا قوم لا تفعلوا ، فاني أخاف ان يجمع عليكم من تخلف عن الخروج ، فارجعوا والدولة لكم ، فاني لا آمن ان رجعت ان تكون الدولة عليكم . "

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٢٩ / ٢٣٠
وانظر : ابن سيد الناس - عيون الاثر في فنون المفازي والشاغل والسيرج / ٢ /

ولكنهم لم يستمعوا لكلام صفوان ، حيث تجمعوا في الروحاء - وهي موضع
بين مكة والمدينة على نحو ستة وثلاثين ميلا من المدينة - استعدادا
لقتال المسلمين .

وكان من المنتظر لو أن المسلمين من يؤثروهم الا رهاب والوعيد والتهديد ،
ان يتقاعسوا عن الخروج للقاء تريش ، خاصة بعد هزيمتهم في أحد ، ولكن
المسلمين ليسوا ممن تؤثر فيهم الهزيمة ولا ممن يسيطر عليه الخوف والرغبة
تجاه قوى العالم مجتمعه .

ومن هنا نادى نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين بالمدينة
المنورة : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم بطلب العدو ، ولا يحضر
الا من حضر القتال بالأخصس " .

أى يوم أحد .

فهب المسلمون يتأهبون للخروج ، وبدأوا يتوافدون زرافات ووحدانا الى
مكان التجمع في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يتخلف منهم أحد ،
حتى الجرحى والمرضى ، توافدوا باصرار عجيب ، وتصميم لا تؤثريه النكبات
والحوادث ، ولا يثنيه عن بلوغ الغاية النبيلة الا الشهادة في سبيلها .
وخرج القائد القدوة عليه السلام معهم وهو مجروح ومشجوع في جبهته
وركبته مجروحتان وسار الجيش الاسلامي بمزم وتصميم لا يعرف له مثيل ، الى
ان وصل حمراء الأسد - موضع ما بين مكة والمدينة - وهناك عسكر المسلمون ،
وعندما قال الرسول عليه الصلاة والسلام - وهو لا يتطق عن الهوى - شادا
لعزائم المسلمين ، انهم لن ينالوا منا مثلها حتى يفتح الله علينا مکه " .

وفى معسكر المسلمين بحمراء الأسد ، أمر عليه السلام بإيقاد النيران كل ليلة ، فكانت توقد كل ليلة خمسمائة نار ، كانت تشاهد من مكان بعيد ، وقد ملأت الآفاق بلهبها حتى ليخيل لمن يرى المعسكر انه قوة ضاربة لا تقهر .

وفى الجانب الآخر كانت قريش تنسقط الاخبار ، قبل ان تزحف للكر على المسلمين ، فبلغت ان محمدا في طلبهم ، وانه قد اتاهم بجيش يفرض بالحماس ، ويتشوق الى أخذ الثأر ، وانه لاحق بهم لا محالة .

فأصيبت قريش بالرعب والخوف ، وتأهبت للرجوع الى مكه ، الا أن أبا سفيان خشي ان يدرگهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل مع نفر يريدون المدينة ان يخبروا الرسول عليه السلام ، بأنه قد اجمع على السير اليهم ليستأصلهم ، فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، قال : ((حسبنا الله ونعم الوكيل)) (١)

وفى هذا يقول الله تعالى : ((الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم . الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله . والله ذو فضل عظيم)) (٢)

(١) محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول - ٣٧٧ وما بعدها من صفحات .

السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢ / ٣٨٤ وما بعدها من صفحات الزمخشري ، تفسير الكشاف ج ١ / ٤٨٠ جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة والاسراتيجية العسكرية الاسلامية

١٢٥ - ١٢٦

(٢) الآيات من سورة آل عمران ١٧٢ / ١٧٣ / ١٧٤

وفي الآيات الكريمات امتداح للمؤمنين لعدم تخلفهم عن الخروج مع الرسول عليه الصلاة والسلام لحمراء الأسد ، دون ان يؤثروا عزائمهم ما اصابوا به من قرح في غزوة أحد ، ودون أن يؤثروا على اصرارهم وتصميمهم الارهاب والتخويف ، لعلمهم ان الله معهم ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

وهكذا يحقق الايمان العميق بأسس الدين الاسلامي ومبادئه ، والتمسك بأوامره ونواهيه ، للمسلمين حصانة قوية ضد كافة الضغوط النفسية التي يحاول اعداء الاسلام التأثير بها على معنويات المسلمين .

ولولا خوف الاطالة ، لذكرت أمثلة كثيرة في هذا المجال ، ولكن ما أوجزته هنا واف بالعرض ان شاء الله ، والله المستعان .

ثانيا : الوعي والمعرفة بأهداف العدو وأساليبه في الحرب النفسية :
=====

يرى علماء النفس المسكرى في العصر الحديث ، ان الوعي والمعرفه بأهداف العدو وأساليبه في الحرب النفسية ، من أهم ما يمكن ان يتوقى به آثار هذه الحرب خاصة اذا كان الجندي على قدر كبير من الايمان القوى والعقيدة الراسخة .

ذلك لأن الوعي والمعرفة بغايات العدو ومناهجه في الحرب النفسيه ، تجعل المقاتل مهيئاً من الناحية النفسية لمواجهة هذه الأساليب التي يقصد منها التأثير عليه ، وفضع ما يراد بها في الواقع والحقيقة (١) واذ كان علماء النفس المسكرى يرون ذلك ، فان الاسلام قد سبق الى مثل هذا الأمر قبل أربعة عشر قرناً حيث اهتم القرآن الكريم بتسهييه المسلمين الى أهداف اعدائهم وأساليهم في زرع الفرقة بين صفوفهم وهدم وحدتهم المتماسكه ، وسعيهم الجاد في التثبيط ، والتخذييل والتوهين ، ليسهل القضاء عليهم بالتالى . قضاء مبرما .

ولقد كان من أهم الجوانب التي عني الاسلام بتوعية المسلمين بها في هذا المجال ما يلى :-

- (أ) فضح محاولات التفرقة ومقاومتها .
- (ب) كشف محاولات التخذييل وتثبيط العزائم وزعزعة الثقة في النصر .
- (ج) القضاء على محاولات التشكيك في النصر أو التهوين من قيمته ، ومحاولات التخويف والضغط النفسي (٢)

وفيما يلى بيان هذا الاجمال بشيء من التفصيل

- (١) جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية - ١٢٦ وما بعدها من صفحات .
- (٢) المرجع السابق - نفس الصفحات .

(أ) - فضح محاولات التفرقة ومقاومتها :
=====

قال الله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم كافرين . وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ومن يعتصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم .
((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون . واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وانكروا نعمة الله عليكم ان كنتم اعداء فآلف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون .)) (١)

ثم يقول جل شأنه : ((ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم)) (٢)

ففي الآيات السابقة من سورة آل عمران ، تحذير شديد للمؤمنين ، من مكائد اعدائهم التي تستهدف تفريق صفوفهم وهدم وهدتهم ، منبهة الى ان الانصات الى الاعداء وتصديقهم واطاعتهم أمور تؤدي الى التنازع والاختلاف والتفريق ، وهذا بالتالي يؤدي الى هزيمتهم واحتواء الاعداء لهم ، فاذا وصلوا الى هذا المستوى المتدني ، فلا يؤمن عليهم بعد ذلك ، ان يؤشر عليهم الاعداء فيصودوا كفارا بعد ان أكرمهم الله بالايان ، فعبر الله تعالى عن الاختلاف والتفريق والتنازع بالكفر ، لأنها أمور تؤدي اليه في الغالب والعيان بالله .
ثم تستمر الآيات لتتكرر على المؤمنين اختلافهم وتنازعهم ، متعجبة من

(١) سورة آل عمران / ١٠٠ / ١٠١ / ١٠٢ / ١٠٣

(٢) سورة آل عمران / ١٠٥

حدوث مثل هذا الأمر ، والقرآن الكريم بين ايديهم تتلى عليهم آياته ،
ورسول الله فيهم يرشدهم ويهديهم الى الصراط المستقيم الذي لا عوج
فيه ، ما دام حيا ، فاذا مات قامت سنته مقامه في الهداية والرشد ، ولا
يخفى بحد ذلك ما في هذا الاسلوب من التوبيخ القوي ، والتقريع
الشديد ، لكل من يقع في مثل هذه التجاوزات في الوقت الذي يملك
سائر الوسائل المنجية من القوع فيها .

ثم تذكر الآيات الكريمة ان الخلاص من كل هذه السلبات هو في الاعتصام
بالله ، لأن من اعتصم بالله في كل أموره ، لم يتصور منه اطاعة الاعداء من
الكفار ، وتصديقهم ، وانما تحقق للمسلم هذا الأمر ، فقد هدى الى صراط
مستقيم .

وتواصل الآيات بيان الأسباب المنجية من التفرق والاختلاف فتوصي المؤمنين
بالتقوى ، والتمسك بأهداب الدين الاسلامي حتى آخر رفق ، والاعتصام بحبل
الله جميعا وعدم التفرق .

وتذكر الحال التي كانوا عليها قبل الاسلام من الاختلاف والتنازع ، وان الله
قد انعم عليهم بعد الاسلام بوحدة الاخوة الاسلامية ، ونبت الخصومات
والمهاترات ، فكيف يعمدون بعد ذلك كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض .
ثم تختتم الآيات هذا البلاغ التحذيري ، بالمعودة الى التحذير الشديد من
التفرق والاختلاف ، داعية المؤمنين الى الوحدة والجماعة ، حتى لا يكونوا كالكافرين
تفرقوا واختطفوا من أهل الكتاب ، من بعد ما جاءتهم البينات ، فحق عليهم
عذاب الله وعقابه في الدنيا والآخرة ، وما لهم من ناصرين ، ان لا نجاة من
عذاب الله مع الوقوع في مثل هذا الأمر الخطير ، ويعسب خطورته ان الله قد

توعد عليه وعيدا تقشعر منه الابدان ، حمنا الله من التعرض لفضبه وعقابه .
ويؤيد هذا المعنى المستفاد من الآيات السابقة ، ما جاء في تفسير السدر
المنثور وغيره حول سبب نزولها حيث قال : " أخرج ابن اسحق وابن جرير
وابن ابى حاتم ، وأبو الشيخ عن زيد بن اسلم قال : مر ، شاس بن قيس -
شيخاً^١ وكان قد عسا في الجاهلية عظيم الكفر شديد الضغن على المسلمين شديد
الحسد لهم - على نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأوس ،
والخزرج ، في مجلس قد جمعهم يتحدثون فيه ففاضه ما رأى من الفتن -
وجماعتهم وصلاح ذات بينهم على الاسلام بعد الذي كان بينهم من العداوة في
الجاهلية ، فقال : قد اجتمع ملا بني قليلة بهذه البلاد ، والله ما لنا معهم
اذا اجتمع ملؤهم بها من قرار ، فأمر شابا معه من يهود فقال : اعد اليهم
فاجلس معهم ، ثم ذكرهم يوم بعات وما كان قبله ، وانشد لهم بعض ما كانتوا
تقولوا فيه من الاشعار ، وكان يوم بعات يوما اقتتلت فيه الاوس والخزرج ، وكان
الظفر فيه للأوس على الخزرج ففسل ، فتكلم القوم عند ذلك وتنازعوا وتفاخروا
حتى تواتب رجالان من الهيين على الركب ، اوس بن قيطي أحد بني حارثه
من الاوس ، وجبار بن صخر أحد بني سلمة من الخزرج فتقاولا ، ثم قال أحدهما
لصاحبه : ان شتم والله ردناها الآن جذعه ، وغضب الفريقان جميعا وقالوا :
قد فعلنا . السلاح السلاح موعدكم الظاهرة ، والظاهرة الهرة ، فخرجوا اليها
وانضمت الاوس بعضها الى بعض ، والخزرج بعضها الى بعض ، على دعواهم
التي كانوا عليها في الجاهلية .

فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج اليهم فيمن معه من المهاجرين
من أصحابه حتى جاءهم فقال : يا معشر المسلمين ، الله ، الله .. ابدعوى الجاهلية

وانا بين اظهركم بعد ان هداكم الله الى الاسلام واكرمكم به ، وقطع به
عنكم أمر الجاهلية واستفدكم به من الكفر والفسق به بينكم ترجعون الى ما
كنتم عليه كفارا ؟

فعرف القوم انها نزع من الشيطان ، وكيد من عدوهم لهم ، فلقوا السلاح
وبكوا وعانق الرجال بعضهم بعضا ، ثم انصرفوا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم سامعين مطيعين ، قد اطفأ الله عنهم كيد عدو الله شاس ، وأنزل
في شأن شاس بن قيس وما صنع ((قل يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله
والله شهيد على ما تعملون . قل يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله
من آمن تبغونها عوجا وأنتم شهداء . وما الله بغافل عما تعملون)) (١)
وأنزل في أوس بن قبيط وجبار بن صخر ومن كان معهما من قومهما الذين
صنعوا ما صنعوا : ((يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من الذين
أوتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم كافرين)) الى قوله : ((اولئك لهم
عذاب عظيم)) (٢)

وهكذا يفصح كل من القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام ، مخططات اعداء
الاسلام ضد هذا الدين وأهله ، مقدما الدواء الناجع الذي يكفل حرمان
الاعداء من بلوغ ما يتنونونه من زرع الفرقة والتنازع والخلاف بين المسلمين .

ب- كشف محاولات التخذيل وتشبيط العزائم وزعزعة الثقة في النصر :

تحرص الشريعة الاسلامية على كشف محاولات التخذيل وتشبيط العزائم وزعزعة
الثقة في النصر الموجهة الى الأمة الاسلامية من قبل اعدائها ، وتتمية هذه

(١) سورة آل عمران ٩٨/٩٩

(٢) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢/ ٢٧٨/ ٢٧٩

المحاولات ليحذرها المسلمون فلا يقعوا فرائس سهلة لمثل هذه الأساليب الرخيصة التي يقصد من ورائها اطفاء نور الحق ، وهزيمة أهله .
ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، ان المنافقين في المدينة المنورة ، قاموا عندما دعى داعي الجهاد الى الخروج الى غزوة تبوك بحمله مكثفه للتأثير على عزائم المسلمين وتشبيطها عن اجابة داعي الحق ، وجندوا في سبيل ذلك كل أساليب التخدييل ، لبلوغ مثل هذه الغاية غير النبيلة ، حرصا منهم على هزيمة الأمة الاسلامية وتفرق كلمتها . فجاء القرآن الكريم ليكشف الستار عن هذه المحاولات المتدنية ويحذر المسلمين أشد التحذير من السير في ركابها أو السماح لها بالتأثير على مستوى معنوياتهم وعزائمهم ، مزيلا بذلك كل ما يمكن ان يخلق بنفوس المسلمين من وهن وخور نتيجة لشل هذه الحملات المضرضه .

يقول الله تعالى : ((فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا ان يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، وقالوا لا تنفروا في الحر ، قل نار جهنم اشد حرا لو كانوا يفقهون . فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون . فان رجعتك الله الى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج ، فقل لن تخرجوا معي ابدا ولن تقاتلوا معي عدوا انكم رضيتم بالقعود أول مرة فاقعدوا مع الخالفين . ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفسروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون . ولا تعجبك أموالهم وأولادهم انما يريد الله ان يعذبهم بها في الدنيا وترهق أنفسهم وهم كافرون . واذ انزلت سورة ان آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله استئذنتك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكُن مع القاعدين . رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون .

لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولئكَ لهم
الخيرات وأولئكَ هم الفلحون . أعد الله لهم جنات تجري من تحتها
الأنهار خالدون فيها ذلك الفوز العظيم . وجاء المذرون من الأعراب
ليؤذن لهم ، وقعد الذين كذبوا الله ورسوله سيصيب الذين كفروا منهم
عذاب أليم)) (١)

وهكذا تزيح الآيات السابقة الستار عن أساليب الأعداء من المنافقين في
التخذيل وتشبيط العزائم محذرة للأمة الإسلامية من هؤلاء وأمثالهم ،
فاضة خبايا نفوسهم ، وما تطوى عليه من حقد وضمينة وشر ، مبينة
ما ينتظرهم من عذاب وعقاب شديد في الدنيا والآخرة ، حتى يتمادى
المسلمون في الحذر من مخططاتهم المتدنية الضميمة ، ويتحزوا أشد
التحز من الوقوع في مثل ما وقع فيه هؤلاء المنافقون .

وفي المقابل تمتدح الآيات الكريمات المؤمنين المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
مع بيان ما أعد الله لهم من الجوائز والمكافآت العظيمة في الدنيا والآخرة ،
حتى تقضي بذلك على سائر ما يمكن أن يعلق في نفوس المسلمين من ضعف
ووهن نتيجة لتلك الحملات المسعورة من قبل الأعداء .

والقرآن هنا ، لا يكتفي بفضح مخططات الأعداء من المنافقين وتصريتها
وتحذير المسلمين من الانسياق لتياراتها الخطيرة ، وإنما يضيف إلى ذلك
شيئا آخر مهما وهو تطهير الجيش الإسلامي من أمثال هذه العناصر السيئة
عن طريق منعهم من الخروج مع المسلمين في هروبهم حتى لا يتسنى لهم التأثير

على مصنويات الجند الاسلامي من قريب أو من بعيد . (١)

وكما فضح الاسلام محاولات التخذيل وشبيط العزائم وحذر منها ، كشف أيضا عن محاولات زعزعة الثقة في النصر من قبل الاعداء وحذر منها أشد التحذير.

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، قوله تعالى : ((وان يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا . وان قالت طائفة منهم يا اهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا . ويستأذن فريق منهم النبي يقولون ان بيوتنا عورة وما هي بيوتنا ان يريدون الا فرارا)) (٢)

الى ان يقول جل شأنه : ((قد يعلم الله المعوقين منكم والقاتلين لاخوانهم هلم الينا ولا يأتون بالبأس الا قليلا)) (٣)

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة قال : قال المنافقون يوم الاحزاب حين رأوا الاحزاب قد اكتفوه من كل جانب ، فكانوا في شك وريبة من أمر الله ، قالوا : ان محمدا كان يهدنا فتح فارس والروم ، وقد حصرنا هاهنا حتى ما نستطيع يبرز أعدنا لحاجته فأنزل الله : ((وان يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا)) (٤) .

وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي قال : حفر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخندق واجتمعت قريش وكنانة وغطفان فاستأجرهم أبو سفيان بلطيمة قريش (٥) فاقبلوا

(١) محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية ١٢٨/١٢٩ - السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٤/ ٢٥٥ ، وما بعدها من صفحات .

(٢) سورة الاحزاب آية رقم ١٢ وآية رقم ١٣

(٣) سورة الاحزاب آية رقم ١٨

(٤) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦/ ٥٧٧ سورة الاحزاب - ١٩ -

(٥) قال في المعجم الرسط : " اللطيمة : وعاء المسك ، يقال فاحت اللطيمة =

حتى نزلوا بفنائهم ، فنزلت قريش اسفل الوادي ، ونزلت غطفان عن يمين ذلك وطلحة الأسد في بني أسد يسار ذلك ، وظاهرهم بنو قريظة من اليهود على قتال النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما نزلوا بالنبي صلى الله عليه وسلم تحصن بالمدينة وحفر النبي صلى الله عليه وسلم الخندق ، فبينما هو يضرب فيه بمحوله ان وقع المحول في صفا ، فطارت منه كهيئة الشهاب من النار في السماء ، وضرب الثاني فخرج مثل ذلك ، فرأى ذلك سلمان رضي الله عنه ، فقال : يا رسول الله قد رأيت خرج من كل ضربة كهيئة الشهاب فسطع الى السماء ، فقال : لقد رأيت ذلك ؟ فقال : نعم يا رسول الله ، قال : تفتح لكم أبواب المدائن وقصور الروم ومدائن اليمن ففشا ذلك في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فتحدثوا به ، فقال رجل من الانصار يدعي قشير بن معتب : ايعدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان يفتح لنا مدائن اليمن ويبض المدائن وقصور الروم ، وأعدنا لا يستطيع ان يقضى حاجته الا قتل هذا والله الفُـرور فأنزل الله تعالى في هذا : ((وان يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غورا)) (١)

وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة رضي الله عنه في قوله : " لا مقام لكم " قال : لا مقاتل لكم ها هنا ، ففسروا ودعوا هذا الرجل ، أي النبي عليه الصلاة والسلام

= وكان فاهها لطيفة تاجر ، وعير تحمل المسك وغيرها للتجارة ، وجمعها لطائم .

انظر : ابراهيم مصطفى - المعجم الوسيط ج ٢ / ٨٣٣ مادة - لطم -

(١) السيوطي - تفسير الدر المنثور ج ٦ / ٥٧٧ / ٥٧٨ الاحزاب - ١٢ -

الانتصارات والتقليل من قيمتها الفعلية .

فإذا واجه المسلمون هذه المواقف بشيء من الحزم واستطاعوا تعريضة هذه الأساليب وإبطال مفعولها في صفوفهم ، بدأ الأعداء في شن حملة من التخويف والضغط النفسي ، هادفين من وراء كل ذلك تحطيم القوى المعنوية والروحية لدى الأمة الإسلامية وإشاعة الفوضى والوهن في صفوفها حتى يسهل القضاء عليها قضاءً مبرماً .

فمن ذلك على سبيل المثال ، ان النصر الذي حققه المسلمون في غزوة بدر الكبرى كان له أثر سيئ في نفوس اليهود والمشركين " فما ان سمعوا أنباء ه قبل ان يعود المسلمون الى المدينة حتى حاولوا إخفاءه وعملوا على التشكيك في امكان وقوعه وحاولوا اقناع أنفسهم بعدم صحة ما سمعوا ، وزادوا على ذلك بأن أشاعوا أخباراً كاذبة ليوهنوا من عزيمتهم المسلمين وليقضوا على ما سمعوا .

فقالوا : ان محمداً قد قتل ، وان أصحابه قد هزموا ، وأخذوا يؤيدون قولهم بوجود ناقة الرسول صلى الله عليه وسلم مع زيد بن حارثة - وكان الرسول عليه السلام قد بعثه بأخبار النصر الى المدينة - فقالوا : هذه ناقة نقتله نعرفها جميعاً لو أنه انتصر لبقيت عنده ، وان هذا الذي يقوله زيد ابن حارثة - عن أنباء انتصار المسلمين - حالة من الهذيان الذي أصيب به نتيجة الفزع والرعب من وقع الهزيمة .

فلما تحقق خبر الانتصار اسقط في أيد الأعداء وزادت حسرتهم لما أصبحوا عليه من هوان ومذلة حتى أثر عن بعض اليهود قولهم : " بطن الأرض خير من ظهرها "

وشعر اليهود بالخطر الداهم عليهم من قوة المسلمين وازداد هيبتهم
فأخذوا يكيدون للمسلمين ويشككون في مبادئ دينهم وقيمة انتصاراتهم،
وجعلوا يتغامزون عليهم ويتآمرون بهم حتى فكروا أكثر من مرة في اغتيال
الرسول صلى الله عليه وسلم .

ولقد جعلت هذه المواقف الخبيثة من جانب اليهود وتصرفاتهم الطغوية
الرسول الله صلى الله عليه وسلم يحذر جانبهم ويتخذ المواقف الحاسمة
مهم .

فأرسل اليهم في أسلوب حازم تحذيرا قويا حتى يعودوا الى رشدهم
يقول فيه :-

- يا معشر يهود احذروا من الله مثل ما نزل بقريش من النقمه واسلموا فانكم
قد عرفتم اني نبي مرسل تجدون ذلك في كتابكم وعهد الله اليكم - (١)

(١) جاء في الدر المنثور للسيوطي : " أخرج ابن اسحاق وابن جرير ،
والبيهقي في الدلائل : عن ابن عباس ، ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما أصاب ما أصاب من بدر ورجع الى المدينة ، جميع اليهود
في سوق بني قينقاع ، وقال : " يا معشر يهود اسلموا قبل ان يصيبكم
الله بما أصاب قريشا ، فقالوا : يا محمد لا يفرنك من نفسك ان قتلت
نفرنا من قريش كانوا أغمارا ولا يعرفون القتال ، انك والله لوما غاظتنا
لعرفت انا نحن الناس ، وانك لم تلق مثلنا ، فأنزل الله : ((قل
للذين كفروا ستغلبون)) الى قوله ((لأولي الابصار))

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢ / ١٨٥

وفى هذه الرسالة الدعوة الى الايمان والصدق في القول وفيها التحذير الشديد لليهود لمخالفة عهدهم معه ، والجزاء المنتظر لكل مخالف للدين الحق ، وهي تطوى على التأثير النفسي الذى يلقي في قلوبهم الرعب . " (١)

ولما رأى أعداء الاسلام من اليهود عدم جدوى اساليبهم التى تهدف الى التشكيك في النصر أو التهمين من قيمته ، لجؤا الى اسلوب التخويف والضغط النفسي فقالوا ردا على الرسول عليه السلام حينما دعاهم للايمان وحذروهم من ان يحل بهم ما حل بقريش في يوم بدر : يا محمد لا يفرك من نفسك ان قتلت نفرا من قریش كانوا أعمارا ولا يعرفون القتال ، انك والله لو ما قاتلتنا لعرفت اننا نحن الناس وانك لم تلق مثلنا . "

وبنفس السلاح - سلاح التخويف والضغط النفسي - رد عليهم القرآن الكريم ليحقق غرضين

أحدهما ارباب أعداء الله
=====

والثانى : رفع محنويات الامة الاسلامية . حيث أنزل الله في هذه المناسبة
=====

قوله تعالى : ((قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون الى جهنم وبئس المهاد .
قد كان لكم آية في فتنتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم
رأى العين . والله يؤيد بنصره من يشاء . ان في ذلك لعبرة لأولي الابصار . " (٢)

(١) محمد جمال الدين - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية

١٣١/١٣٠/

(٢) سورة آل عمران ١٣/١٢

وقد حقق الله وعده للمؤمنين ، فأيدهم بنصره ، واظفرهم بأعدائهم من اليهود والمشركين ، فأصبحت الجزيرة العربية بلدا اسلاميا ، لا يرى فيه غير الاسلام وفي وقت وجيز من وعد الله بذلك - ((وكان حقا علينا نصر المؤمنين)) (١)

ثالثا : كتمان الاسرار ومنع ترويح الشائعات
=====

تحرص الشريعة الاسلامية على تربية امتها جندا وقادة وأفراد شعب على المحافظه على اسرار الامة وكتمانها ومنع ترويح الاشاعات ، حتى لا يتسنى للاعداء معرفة مخططات الامة الاسلامية ومواطن الضعف فيها من جهة ، وحتى لا يتسنى لهم بث ما شاؤا من الاشاعات التي تخدم أهدافهم غير النبيلة من جهة أخرى .

وهذا الحرص من الشريعة الاسلامية على ذلك ، يأتي للقناعة التامة بما للتفريط في أسرار الامة ، وما لتمكين الاشاعات من الانتشار من آثار سلبية خطيرة على بنيان الامة الاسلامية وسلامة صفوفها من التصدع والانهيار .

فكم من كلمة سرية ، قلبت الموازين الحربية ليصبح التفريط فيها عاملا مهما لانتصار الاعداء ، في هرب كانت فرص هزيمتهم فيها كبيرة جدا ، لو حفظت الأسرار وتكتم عليها .

وكم من اشاعة تسلك الى صفوف الجند ، لتعيب فيهم فرقة وخلفاء ، وخذلانا وتشبيها فكان ان جرتهم بذلك الى الهزيمة والانكسار ، في وقت كان كل شيء يدل على ان فرص النصر لهم أقوى وأجدر من خصومهم ، ولكنها الكلمة وأثرها

(١) المرجعين السابقين في صفحة ٤٠٣ و ٤٠٤ - نفس الصفحات وانظر ابن هشام - السيرة النبوية ج ٣ / ٤٧ ، والآية من سورة الروم - ٤٧

فى النفوس .

وتأتى أهمية كتمان الاسرار ومنع ترويج الاشاعات فى الحرب خاصة ، فى انهما الباب الذى تدخل معه سائر أساليب الحرب النفسية الموجهة من قبل الاعداء ، فاذا فرط فيهما ، أصبح الباب مشرعا للاعداء ليزاولوا أساليبهم النفسية فى الامة وجندها كيفما شاؤا ووقتما أرادوا ، دون ان يجدوا من يفسد عليهم ذلك ، ويرد كيدهم الى نحورهم ، واذا ما تحقق لهم هذا كانت الكارثة على الامة وجندها وبالبها من كارثته .

لهذا كله حرصت الشريعة الاسلامية على جعل امر الكلام للزعما والقاده فى كل ما يتعلق بالامة وجهيشها ، فهم وحدهم من يقرر اذاعة هذه الكلمة أو تلك بين الناس أولا . لأنهم أدري من غيرهم وأعرف فيما يجب وينبغي ان يشاع بين الملا ، وما لا يجب ولا ينبغي من ذلك .

ومن هذا ما يروى عن علي رضي الله عنه انه قال : " ليس كل ما يعلم يقال ، وليس كل ما يقال حضر أهله ، ولا كل ما حضر أهله حان وقته " .

ومن هنا ندد القرآن الكريم بالمنافقين ، وبيعض بسطاء الامة الاسلامية وضعفائها لافشائهم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واذاعته والحدِيث عنه فى المجالس وغيرها قبل ان تتبين لهم حقيقته فى واقع الأمر ، سواء - أكان هذا الشيء ما يتعلق بحالة الحرب أو ما يتعلق بحالة السلم والأمن .

وفى هذا يقول الله تعالى : ((واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف اذاعوا به ، ولوردوه الى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه

منهم ، ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لاتبتمم الشيطان الا قليلا)) (١)

يقول شهيد الاسلام سيد قطب عند تفسير هذه الآية : (والصورة التي يرسمها هذا النص هي صورة جماعة في المعسكر الاسلامي ، لم تألف نفوسهم النظام ، ولم يدركوا قيمة الاشاعة في خلخلة المعسكر وفي النتائج التي تترتب عليها أو ربما لأنهم لا يشعرون بالولاء الحقيقي الكامل لهذا المعسكر ، وهكذا لا يعنيهم ما يقع له من جراء أخذ كل شائعة والجرى بها هنا وهناك . . . سواء كانت اشاعة أمن أو اشاعة خوف فكلاهما قد يكون لاشاعتها خطورة مدمرة ، فان اشاعة أمر الأمن مثلا في معسكر متأهب مستيقظ متوقع لحركة العدو اشاعة أمر الأمن في مثل هذا المعسكر تحدث نوعا من التراخي - مهما تكن الأوامر باليقظة - لأن اليقظة النابعة من التحفز للخطر غير اليقظة النابعة من مجرد الأوامر ، وفي ذلك التراخي قد تكمن القاضية ، كذلك اشاعة أمر الخوف في معسكر مطمئن لقوته ثابت الاقدام بسبب هذه الطمأنينة ، قد تحدث اشاعة أمر الخوف فيه خلخلة وارتباك وحركات لا ضرورة لها لا تقا مضان الخوف ، وقد تكون كذلك القاضية .

وعلى أية حال فهي سمة المعسكر الذي لم يكتمل نظامه ، أو لم يكتمل ولاؤه لقيادته أو هما معا ، ويبدو أن هذه السمة وتلك كانتا واقعتين في المجتمع المسلم حينئذاك ، باحتوائه على طوائف مختلفة المستوى في الايمان ، ومختلفة المستويات في الادراك ، ومختلفة المستويات في الولاء ، وهذه الخلخلة هي التي كان يعالجها القرآن بمنهج الرباني .

والقرآن يدل الجماعة المسلمة على الطريق الصحيح : ((ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم)) أي لوأنهم ردوا ما يبلغهم من أنباء الأمن والخوف الى الرسول صلى الله عليه وسلم ان كان

في هذا شروط الامامة ان المدار على درء المفسد وارتكاب أخف الضررين ،
واما بيعة أهل الحل والعقد . " (١)

والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة أيضا ، الا انهم لم يصرحوا بذلك
فى التعريف ، وإنما ذكروه فى مكان آخر .

حيث قال الباجورى من الشافعية : " تتعقد الامامة بأحد امور ثلاثة :
أولها بيعة أهل الحل والعقد وثانيهما استخلاف الامام من عينه
فى حياته بشرط ان يكون أهلا للامامة .

وثالثها : استيلاء شخص مسلم ذى شوكة متغلب على الامامة ولو غير أهل
لها كصبى وامرأة وفاسق وجاهل فتتعقد امامته لينتظم شمل المسلمين
وتنفذ أحكامه للضرورة . " (٢)

وقال ابن ضويان من الحنابلة : " وكل ما ثبتت امامته حرم الخروج عليه
وقتاله سواء ثبت باجماع المسلمين كإمامة ابي بكر الصديق رضى الله عنه ،
أو بعهد الامام الذى قبله اليه كعهد أبى بكر لعمرو ، أو باجتهاد أهل
الحل والعقد أو بقهرة للناس حتى أنعوا له ودعوه اماما
لأن فى الخروج على من ثبتت امامته بالقهر شق عصا المسلمين وارقاه
دمائهم وإن هاب اموالهم .

قال أحمد فى رواية المطار : ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة
وسمي أمير المؤمنين : فلا يحل لأحد يؤمن بالله ان يبيت ولا يراه برا كان
أو فاجر . " (٣)

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ / ٢٦٥

(٢) حاشية الباجورى ج ٢ / ٢٥٢ " باختصار "

(٣) ابن ضويان - منار السبيل

وقال تعالى : ((ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد

كل أولئك كان عنه مسؤولا)) (١)

ونهى الأمة الاسلامية أيضا عن ان تهبط بمستوى مصادرها في العلم والدراية ، فتستخدم للوصول الى ذلك الظن أو التخمين أو الاستنتاج

الذى لا يقوم على اساس قوية موثوقه ، من هنا ندد القرآن الكريم بكل

من يركن الى مثل هذه الأساليب للوصول الى الحكم على الأشياء ، فقال

جل ذكره : ((ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس)) (٢) وقال تعالى أيضا

((وان الظن لا يغني من الحق شيئا)) (٣) وقال سبحانه : ((ان تلقونه

بأسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا وهو عند الله

عظيم)) (٤) ويشدد في التحذير من مثل هذا الأسلوب ، فيقول تعالى :

((يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم)) (٥)

وفي سبيل سد جميع منافذ ترويج الاشاعات بين الأمة وجندها ، يدعو

الدين الاسلامي الامة الى الصدق في القول والعمل وينهاهم عن الكذب ..

فيهما ، وفي هذا يقول الله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله

وكونوا مع الصادقين)) (٦) ويقول تعالى : ((ليجزى الله الصادقين

بصدقهم ويعذب المنافقين ان شاء)) (٧) ويقول سبحانه : ((ويوم

(١) سورة الاسراء - آية رقم ٣٦

(٢) سورة النجم - آية رقم ٢٣

(٣) سورة النجم ، آية رقم : ٢٨

(٤) سورة النور - آية رقم ١٥

(٥) سورة الحجرات - آية رقم ١٢

(٦) سورة التوبة - آية رقم : ١١٩

(٧) سورة الاحزاب - آية رقم ٢٤

القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة)) (١)

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
ان الصدق يهدي الى البر ، وان البر يهدي الى الجنة ، وان الرجل
ليصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وان الكاذب
يهدى الى الفجور ، وان الفجور يهدى الى النار ، وان الرجل ليكذب
ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا . (٢)

وهكذا يحرص الاسلام على ابعاد الأمة الاسلامية عن كل ما يهبط بها الي
خلق الكذب في القول والعمل ، وبهذا يحكم تاج الباب تجاه ترويض
الاشاعات المفترضة داخل صفوف الأمة الاسلامية ، ويقضى بذلك على جميع
سلبياتها . (٣)

وبعد فهذه أهم الأساليب التي اتبعتها الشريعة الاسلامية ، للوقاية من كافة
صور واشكال الحرب النفسية الموجهة الى الدول الاسلامية المحاربة من قبل
اعدائها ، وقد تبين من الدراسة السابقة أنها اساليب غاية في الحكمة ، حيث

(١) سورة الزمر - آية رقم ٦٠ -

(٢) هذا الحديث صحيح أخرجه الستة الا النسائي .

ابن الديبع - تيسير الوصول ج ٢ / ٣٤٤ / ٣٤٥

النوي - رياض الصالحين - ٤٦

(٣) السيوطي - الدر المنثور في الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٥ /

٦٠٠ وما بعدها ، القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٢٩١ / وما

بعدها ، سيد قطب - في ظلال القرآن ج ٥ / ١٧١ / ١٧٢ ، الخطيب -

الحرب والسلام في الاسلام - ٥٣ وما بعدها من صفحات ، أبو شريعة -

نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٣١ / ٢٣٢ محمد جمال الدين المدخل
الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية - ١٣٢ وما بعدها من صفحات.

استطاعت ان تكفل للامة الاسلامية استقرارا نفسيا جيدا ، يجنبها
ويحميها من سائر ضروب الحرب النفسية الموجهة ضدها من قبل أعدائها .
ولا غرابة في نجاح مثل هذه الأساليب ، طالما انها مستمدة من الكتاب
والسنة ، المصدرين الذين لا يأتيهما الباطل من بين يديهما ولا من
خلفهما ، فهما المصدران المعصومان من الخطأ والزلل ، ((ومن أصدق
من الله حديثا)) .

وبهذا أكون قد انتهيت من الكلام على النوع الثاني من أنواع الحرب : وهو
الحرب النفسية ، ويبقى النوع الثالث والأخير وهو : الحرب الاقتصادية ،
والذى سأحاول الكتابة عنه فيما يلي ، فمنه وحده استمد العون والتوفيق .
تنبيه : لوحظ على عند مناقشة هذه الرسالة : اننى قد انتهيت بالبحث فى
الحرب النفسية دون أن أضيف بعضهما اتفق عليه الفقهاء فيما يجب على الأمير
ومنه منع المرجف والمخذل من الخروج من الجيش .
والحق أن الأئمة متفقون على منع المرجف والمخذل من الخروج من الجيش ،
ومنعهما من الخروج اسلوب من اساليب الوقاية من كافة صور واشكال الحرب
النفسية الموجهة الى الدولة الاسلامية من قبل أعدائها .
وقد أشرت الى شىء من ذلك عند الكلام على كشف محاولات التخذيل وتشبيط
العزائم وزعزعة الثقة فى النصر - فى ص ٣٩٦ من هذه الرسالة -

الفصل الخامس

=====

في النوع الثالث من أنواع الحرب وهو الحرب الاقتصادية

المبحث الأول

=====

في تعريف الحرب الاقتصادية

تعرف الحرب الاقتصادية في العصر الحديث بعدة تعريفات تلتقي في
الاطار العام للهدف من هذه الحرب في الجملة ، ومن تلك التعريفات على
سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

١ - يقول البروفيسور ، روبرت لورنج ألن

ان الحرب الاقتصادية : " محاولة متعمدة لتقوية مركز الدولة النسبي
من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية عن طريق العلاقات الاقتصادية
الخارجية .

وعن هدف الحرب الاقتصادية يقول : انه يندر ان يكون هدفا واحدا وانما
هو في الغالب يتكون من مزيج من الاهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية
وهذا ما يتشعب مع تعريفه للحرب الاقتصادية فيما يبدو ، حيث ربطها بهذه
المجالات الثلاثة .^(١)

٢ - الحرب الاقتصادية تعني : كافة التدابير الدبلوماسية والعسكرية
والاقتصادية التي تتخذ لتمطيل المجهود الحربي للعدو .
ويكتر استعمال مثل هذا الاصطلاح في الدوائر الامريكية - الولايات المتحدة
الامريكية والبريطانية .^(٢)

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٣٣ / ٢٣٤

(٢) المرجع السابق ٢٣٤

٣ - الحرب الاقتصادية : " استعمال التدابير الاقتصادية للهجوم على الأهداف الاقتصادية " وهذا هو الاصطلاح الذي تبنته الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية لعام ١٩٥٦ (١)

٤ - يقول الحفيد محمد أسد الله صفا : " المحاربة الاقتصادية تتركز في حقيقتها وجوهرها على مبدأ وجود نقص ما في الكفاية الذاتية الاقتصادية للدولة الحديثه .

فكل دولة تكون حياتها معلقه بالاقتصاد العالمي ، ومقيدة بتجارته وصادراته ، هي دولة عاجزة عن تأمين حاجات معيشتها بنفسها ، وعجزها هذا دليل واضح على استطاعة النيل من سلامتها ومنعتها بالمهاجمات الاقتصادية .

وتعرف المفاهيم العسكرية الاستراتيجية ، هذه المهاجمات ومراميها ، بأنها جهود تهدف الى تحطيم الاقتصاد الوطنى الذى يفذى مجهود العدو الحربى .

ويعرف الغرض من الاقتصاد الاستراتيجى الدفاعى : بأنه الاحتفاظ بتمام المجهود الاقتصادى الوطنى ووقايته ودوام فعاليته وكفايته وتحسينها . (٢) والذى يظهر لى ان التعريفات الأربعة السابقة ، تدور على ان الحسب الاقتصادية : جهود تحمى لتحطيم القوة الاقتصادية ، والسياسية والعسكرية ، للعدو ، مع المحافظة على هذه القوى الثلاث بالنسبة للدولة الموجهة للحرب الاقتصادية .

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب فى الشريعة الاسلامية / ٢٣٣ / ٢٣٤

(٢) صفا - الحرب - ١٢٣

وكل ذلك عن طريق التأثير السلبي على اقتصاديات العدو من قريب أو من بعيد بما يخدم تحقق هذه الأغراض الثلاثة ، باعتبار الاقتصاد الحصب القوى الفعال لكنتا القوتين السياسية والعسكرية ، تزدهران بازدهاره ، وتضعفان بضعفه .

والتعريف الأول : وان لم يصح فيه باعتبار تحطيم القوة العسكرية والسياسية
===== والاقتصادية للعدو مطلبا من مطالب الحرب الاقتصادية ، الا أن ذلك فيما يبدو لي ، مقدر ضمن التعريف ، لأن تقوية مركز الدولة من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية عن طريق العلاقات الاقتصادية الخارجية ، الذي صرح به في التعريف ، مطلب عام للدولة لا يستقيم لها تحقيقه في أغلب الأحيان ، الا عن طريق تحطيم القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعدو ، وواقع الحرب بين الدول يضع براهين قوية على ذلك .

وكذلك التعريف الثالث وان لم يصح فيه بأن الغرض تحطيم القوة السياسية والعسكرية للعدو ، الا أن الهجوم على الاهداف الاقتصادية ، المصريح به في التعريف ، يلزم منه تحطيم القوة العسكرية والسياسية ، ان لا قيام لهاتين القوتين عند تحطيم الاقتصاد لارتباطهما الوثيق به .

والذي يجعلني أميل الى ان مفهوم الحرب الاقتصادية ، يدور حول تحطيم القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع المحافظة على هذه القوى الثلاث بالنسبة للدولة الموجهة للحرب الاقتصادية ، عن طريق التأثير السلبي على اقتصاديات العدو ، هو ان الهدف من الحرب الاقتصادية كما يقول مفنرورا هذا المجال : " يسمى الى تحطيم اقتصاديات العدو وحرمانه من شروات

بلاده والضغط على سبيل عيشه والتأثير على صادراته ووارداته ووضع العراقيل امام تقدمه وتنمية موارده يقصد شل حركته ومقدرته على الاستمرار في الحرب ، ولا يقتصر ذلك على وقت الحرب بل يستمر ويوجد في أوقات السلم ، والهدف تخريب الاقتصاد لبلد العدو بمختلف الوسائل لخلق جو من عدم الاستقرار الداخلي يتيح له ولغيره التحكم في سياسة البلد واقتصاده . (((١)

فاذا كان هدف الحرب الاقتصادية ، هو تعطيم القوى الاقتصادية لتتحطم القوات السياسية والعسكرية كان لزاما حينئذ ان يدور التعريف حول هذا الهدف .

لهذا يمكن ان تعرف الحرب الاقتصادية بأنها : استخدام كافة التدابير التي تكفل تدمير اقتصاد العدو للقضاء على قواه السياسية والعسكرية ، مع المحافظة على هذه القوى الثلاث بالنسبة للدولة الموجهة للحرب .

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٣٥ / ٢٢٦

المبحث الثاني

=====

أهمية الحرب الاقتصادية

الحرب الاقتصادية بالمفهوم السابق قديمة قدم تاريخ الحرب، إلا أنها أصبحت في العصر الحديث ذات أهمية قصوى، لا تقل بحال من الأحوال عن أهمية نوعي الحرب - حرب السلاح والحرب النفسية، إن لم تكن أهم منهما، وذلك نظرا للتطور الهائل في المجال الاقتصادي في العصر الحديث والذي صاحبه تداخل المصالح في هذا المجال وتشابكها بين الدول والشعوب، ثم ارتفاع مستوى الإدراك عند الدول النامية، الذي دفعها للحرص على الاستئثار بمواردها الطبيعية التي امتصها الاستثمار خلال قرون عديدة ثم حاولتها للسيطرة على هذه الموارد عن طريق ترسيخ استقلالها السياسي، كل هذه العوامل ونحوها، أدت إلى وضع الحرب الاقتصادية في العصر الحديث في موضع بارز مهم قوى وسط نوعي الحرب السابقين، حرب السلاح، والحرب النفسية. (١)

وتكتسب الحرب الاقتصادية أهميتها القصوى من أهمية الاقتصاد، للسياسة والحرب المسلحة منذ أن أعرف الإنسان الحرب العسكرية.

ولا يخفي ما للاقتصاد من دور كبير في قيام هاتين القوتين وازدهارهما، فبدون الاقتصاد لا يمكن أن يكون لهما وجود في الواقع الحظي، فضلا عن أن يستطيعا القيام بأعبائهما.

(١) المرجع السابق - ٢٣٣

وقد وعى الانسان منذ مئات القرون هذا الأمر ، وادرك هذه العلاقة الوثيقة المهمة بين الاقتصاد وكل من السياسة والحرب المسلحة ، وهذا ما يبدو واضحا من كلام زعماء الأمم القديمه ومفكرها حول هذا الأمر .

فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما روى عن الملك انوشروان قوله :-
" الملك بالجند ، والجند بالمال ، والمال بالخراج ، والخراج بالعمارة والعمارة بالعدل ، والعدل باصلاح العمال ، واصلاح العمال باستقامة الوزراء ، ورأس الكل بنفق الملك حال رعيته بنفسه واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه" (١)
وقال أرسطو : " العالم بستان سياجة الدولة ، الدولة سلطان تحيا به السنة ، المسنة سياسة يسوسها الملك ، الملك نظام يعضده الجند ، الجند أعوان يكفلهم المال ، المال رزق تجمعه الرعية ، الرعية عبيد يكتفهم العدل ، العدل مألوف وبه قوام العالم ، العالم بستان " (٢)

وقال المؤيدان أحد رجال الدين عند الفرس وهو يحدث مديكه : " ايها الملك ان الملك لا يتم عزه الا بالشريعه والقيام لله بطاعته ، والتصرف تحت أمره ونهييه ، ولا قوام للشرية الا بالملك ، ولا عز للملك الا بالرجال ، ولا قوام للرجال الا بالمال ولا سبيل الى المال الا بالعمارة ، ولا سبيل للعمارة الا بالعدل والعدل الميزان المنسوب بين الخليفة نصبه الرب وجعل له قيا وهو الملك. " (٣)

وواضح ان هذه المقولات القديمة جدا ، تعطى الاقتصاد أهمية كبيرة لكل من الحرب والسياسة غير أن أهمية هذه العلاقة ، محددة بالمتطلبات الحياتية للدولة والجند عند أصحاب هذه المقولات ، نظرا لأن الظروف لم تكن تتطلب أكثر

(١) الحرب والحضارة / ٧٣ = تاريخ ابن خلدون المقدمة ج / ١ / ٦٤-٦٥
طبع دار الكتاب اللبناني

(١) بسام العسلي - الحرب والحضارة - ٧٣

(٢) المرجع السابق - نفس الصفحة .

(٣) ابن خلدون - المقدمة - ١٨٥-١٨٦

من ذلك .

أما في العصر الحديث ، فإن أهمية الاقتصاد للحرب والسياسة ، قد تطورت تطورا عظيما فباتت العلاقة بين هذه القوى الثلاثة جد كبيرة الى حد بعيد ، نظرا للتطور الهائل في مجال الصناعة الحربية ، وما صاحب ذلك من نفقات باهظة للتسلح ، " حيث برز الحامل الاقتصادي ، ليتحكم بالسياسة وعلاقات الدول والحروب المسلحة ، وأخذت درجة صمود الشعوب امام الضغوط السياسية والعسكرية تتوقف على متانة اقتصادها ومدى استقلالها الاقتصادي وأصبح صمود الدول المتحاربة واستمرارها في الحرب وبالتالي احراز النصر - ان قدر لها - يتوقف على متانة اقتصادها ، ومن هنا أصبح الاقتصاد العامل الأول والحاسم في ازدهار الأمة ورخائها ، كما أنه العامل الأصلي في بقائها ووجودها واستمرار سيادتها واستقلالها ، وأصبح الفوز بالحرب رهينا الى حد ما بتحطيم قوة العدو الاقتصادية ، ومن هنا نشأ مصطلح الحرب الاقتصادية" (١) ولهذا برزت في العصر الحديث مجموعة كبيرة من النظريات التي تبحث في العلاقة القائمة بين هذه القوى الثلاث - الاقتصاد والسياسة والحرب المسلحة - ومدى انعكاس ذلك على طبيعة الحروب واشكالها وأثر ذلك أيضا على تطور المجتمع البشري والحضارى . (٢)

وليس هنا مجال التفصيل في هذا الأمر .

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٣٥ بشيء من التصرف

(٢) العسلي - الحرب والحضارة / ٧٣

المبحث الثالث

=====

أساليب الحرب الاقتصادية

وانذا تبين بهذا الموجز طرف من أهمية الحرب الاقتصادية ، فقد بقي ان
اوجز أساليب هذه الحرب .

واساليب الحرب الاقتصادية نوعان ، أساليب تستخدم وقت السلم ،
وأساليب تستخدم وقت اندلاع الحرب .

فأما الأساليب التي تستخدم وقت السلم فمنها على سبيل المثال لا الحصر
ما يلي :-

١ - فرض الحصار الاقتصادي

=====

وهو ضغط تقوم به الدولة لحرمان عدوها من الدول الأخرى من الموارد
الاستراتيجية التي تعتمد عليها ، مما يؤدي هذا التصرف الى حدة الأزمة
الاقتصادية في هذه الدول وتصدع الأوضاع الداخلية وتدهورها ، ويمكن ان
يشل لهذا : بما حدث في الصين الشعبية وكوبا ، عندما اتخذ
ضدها مثل هذا الحصر الاقتصادي . (١)

٢ - المقاطعة الاقتصادية :

=====

وتتم المقاطعة الاقتصادية ، باغلاق اسواق الدولة في وجه عدوها من الدول .
ومراقبة التصدير من العدو واليه ، والهجوم على الوراق والمستندات النقدية ،
والغاء سائر الاتفاقات الاقتصادية ثم مصادرة أموال العدو وتجارته وسائر أملاكه

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٣٦

داخل الدولة الموجهة للحرب الاقتصادية وإقناع أكبر عدد ممكن من الدول باستخدام مثل هذا الأسلوب مع الدولة العدو مجتهد في سبيل تحقيق هذه الغاية كافة الأسلحة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية . (١)

" ويعد سلاح المقاطعة من الأسلحة الهامة التي تستخدم في الحرب ، علما ان نتائج هذه المقاطعة تتوقف الى حد كبير على مدى التزام الدول المشتركة فيها على مراعات الدقة والأمانة في التنفيذ ، وقد أثبتت المقاطعة العربية لاسرائيل امكان نجاح هذا السلاح ، وان كانت اسرائيل قد استطاعت ان تجد بابا خلفيا تنفذ منه الى آسيا وأفريقيا ، فان مساعدات الدول الغربية الاستعمارية لها ، وتقاعس بعض الدول العربية والاسلامية عن الالتزام بقرارات المقاطعة هما السبب في كسر الحلقة المفروضة حول اسرائيل . " (٢)

٣ - الضغط الاقتصادي عن طريق القروض والمساعدات : =====

الضغط الاقتصادي عن طريق القروض والمساعدات من أساليب الحرب الاقتصادية الموجهة من الدول الكبرى ، الى الدول النامية ، أو دول العالم الثالث ، حيث تعتمد الدول الكبرى المتقدمه اقتصاديا الضغط على الدول النامية عن طريق إيقاف القروض والمساعدات المبذولة منها الى هذه الدول في سبيل الحصول على مكاسب اقتصادية ، أو سياسية ، أو عسكرية .

(١) محمد أسد الله - الحرب / ١٢٣

(٢) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٣٦

٤ - تغفل الشركات الاستعمارية في الدول النامية :
=====

تسمى شركات الدول الكبرى الاستعمارية للتغفل في الدول النامية ، والدول المتخلفة من الناحية الاقتصادية ، لتتحكم بمثل هذا الأسلوب وتسيطر على أغلب الموارد الطبيعية والاستراتيجية في مختلف أنحاء العالم من جهة ، وليقوى نفوذها وسيطرتها على الدولة المستهدفة من جهة أخرى فتتحكم بالاجور فيها وتشغيل العمال ، وتحديد الانتاج ، مما يكفل لها حينئذ السيطرة التامة على هذه الدولة المستهدفة عن طريق نفوذها الاقتصادي .

٥ - مصادرة الرخاء المفتعل :
=====

من أساليب الحرب الاقتصادية أن تعتمد الدول الكبرى اقتصاديا ، الى اغراق الدولة المستهدفة بالسلع الاستهلاكية ، على شكل قروض ومساعدات في الظاهر ، بينما الأمر في حقيقته هو ايجاد نوع من حالة الرخاء المفتعل في الدولة المستهدفة ، حتى اذا ابتعدت هذه الدولة بسياساتها عن الدوران في فلك الدولة الكبرى ، قامت حينئذ بقطع مساعداتها أو التهديد بذلك ، وبالمطالبة بتسديد ديونها أو التهديد بذلك حتى تضطر الدولة النامية الى التراجع عن سياستها المنحرفة ، ويشمل لذلك بما حدث في ايران ، وتركيا ، اللتين كانتا تعيشان على المعونة الأمريكية .

٦ - التنسيق بين الدول المتفقه في الأهداف :
=====

تسمى الدول الكبرى المتفقه في أهدافها الاقتصادية الى التنسيق فيما بينها في حربهم الاقتصادية ضد الدول المستهدفة ، غير ان بعض الدول غالبا ما تسعى

الى تقديم مصالحها الذاتية على مصالح المجموعة التي تتعاون معها ،
وتشاركها في الحرب الاقتصادية .
ومن الأهداف التي تحاول الدول الكبرى تحقيقها عن طريق الحرب الاقتصادي
ما يلي :-

- ١ - ضمان مواد الخام .
 - ب - ضمان الاسواق
 - ج - تحسين مستوى التبادل التجارى
 - د - منع دولة ما من الحصول على المواد الخام أو سلع ذات قيمة استراتيجية .
 - هـ - السيطرة الاقتصادية على بلد ما .
- هذا موجز عن أهم الأساليب المتبعة في الحرب الاقتصادية في وقت السلم (١)
أما أساليب الحرب الاقتصادية عند قيام الحرب المسلحة ، فمنها على سبيل
المثال لا الحصر ما يلي :-

- ١ - الرقابة على التصدير والاستيراد .
=====
- الرقابة على التصدير والاستيراد . هذا هو الأسلوب الذى يتدأ به عادة من
قبل الدولة عند ما تكون الحرب على الأبواب ، حيث تعتمد الدولة الى تشديد
الرقابة واحكامها على صادراتها بحيث تضمن عدم وصول هذه الصادرات الى
عدوها ، أو الى من يحاول ايصالها اليه أو افادته منها بأى شكل من الاشكال .

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية / ٢٣٦ وما بعدها .

صبحى عبد الحميد - نظرات في الحرب الحديثة / ٣٨ / ٣٩ / ٤١

صلاح انصر - الحرب الاقتصادية ٣٨ - ٣٩ - ٤٠

ولا تحرض الدولة هنا فقط على عدم استفادة عدوها من صادراتها ، بل تسعى بكل ما أوتيت من قوة سياسية ، ودبلوماسية ، واقتصادية ، لمنع الدول المحايدة والصديقه من التصدير للعدو ، أو التعاون معه في أي مجال اقتصادي ، وبخاصة ما يخدم المجال العسكري من قريب أو من بعيد .
أما مراقبة الاستيراد ، فتستفيد منه الدولة المحاربة من ناحيتين :-

الناحية الأولى : منع استيراد السلع الكمالية التي لا يشكل منعها أي خطورة تذكر على الدولة وأفرادها ، وبهذا الأسلوب تستطيع الدولة ، توفير قدر كبير من العملات الأجنبية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة ، لتصرف في أغراض الحرب الوشيكة الوقوع .

الناحية الثانية : منع الاستيراد من الدولة العدو ومن يتعاون معها في المجال الاقتصادي من الدول ، بقصد التأثير على اقتصادهم تأثيرا سلبيا يخدم الدولة المحاربة في حربها . (١)

٢ - الحصار البحري :

يقصد بالحصار البحري ، عند علماء القانون الدولي العام : " منع دخول وخروج السفن الى ومن شواطئ دولة العدو ، بقصد القضاء على تجارته الخارجية واضعاف موارده التي يستعين بها على الاستمرار في الحرب " (٢)

ومعنى هذا ان الحصار البحري أسلوب ذو أهمية كبيرة من أساليب الحصر الاقتصادية ان يتوصل عن طريقه الى حرمان العدو من كثير من السلع

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية / ٢٣٧ / ٢٣٨

الحرب - ١٢٣

(٢) أبو هيف - القانون الدولي العام - ٩١١

الاستراتيجية ، أو وصولها اليه على الاقل بأثمان مرتفعة جدا ، مما يؤثر عليه تأثيرا سيئا من الناحية الاقتصادية التي يتوخى ان تكون جيدة في وقت الحرب لأهميتها القصوى لهذا المضمار .

٣ - التدخل ضد تهريب البضائع الممنوعة : =====

القيام بتفتيش السفن المحملة بالبضائع الى الدول المحايدة ، أو الدول التي تتعاطف مع نظام العدو ، عن طريق قوى بحرية وجوية متمكنة من توقيع هذا التفتيش ، حتى تضمن الدولة المراقبة بذلك عدم تهريب المواد الحربية عن طريق هذه الدول الى عدوها اذا كان هناك قرائن تشجع على الشك بوقوع مثل هذا الأمر .

٤ - مراقبة الاتفاقات التجارية التي تعقد مع الدول المحايدة : =====

تسمى الدول المراقبة في حربها الاقتصادية ضد عدوها ، الى دراسة كافة ما يتوفر لدى الدول المحايدة من مواد استراتيجية بالنسبة للعدو ، سواء أكانت تلك المواد صناعية حربية ، أو مواد خام ، أو مواد معينة بشكل أو بآخر لمجهود العدو الحربي ، لتقوم حينئذ بحرمان العدو من الوصول اليها ، اما عن طريق شرائها من تلك الدول ، أو عن طريق الضغوط السياسية والعسكرية ، ونحو ذلك .

٥ - السيطرة والرقابة على دوائر الأعمال : =====

ويقصد بالسيطرة والرقابة على دوائر الأعمال ، مراقبة المؤسسات التجارية التابعة للدول المحايدة ، بهدف معرفة مدى تعاملها مع العدو من عدمه ، فإذا ثبت تعاملها معه اتخذت حينئذ الاجراءات ، لحرب هذه المؤسسات

اقتصاديا ، ومن أهم اساليب هذه المحاربة قطع التعامل مع هذه المؤسسات ومحاولة التأثير عليهما من قريب أو من بعيد لترك التعامل مع العدو .
وقد طبق مثل هذا الأسلوب في المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل .

٦ - توفير مصادر الطاقة الصناعية والزراعية للعدو : =====

ويحتبر هذا الأسلوب من أهم اساليب المحاربة الاقتصادية وأجداها ، حيث يشل قدرة العدو على الاستمرار في الحرب في أسرع وقت ممكن ، لقضائه على التموين المباشر الذي يغذى قوة العدو الاستراتيجية .
ومن أهم الوسائل التي تمكن الدولة من بلوغ مثل هذه الغاية ، القصف الجوى والصاروخي وأعمال التخريب التي تقوم بها القوات المسلحة البرية وغيرها ، ولا ينسى في هذا المجال دور العملاء والجواسيس ، فلهم دور لا يستهان به .

هذه أهم أساليب الحرب الاقتصادية في العصر الحديث عند قيام الحرب المسلحة . (١)

وقد بقي ان نعرف شيئا عن موقف الاسلام من الحرب الاقتصادية ، وهذا ما سأحاول بيانه فيما يلي :

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٣٦ وما بعدها من صفحات .

صبحي عبد الحميد ، نظرات في الحرب الحديثه ٣٩ - ٤١ ، صلاح نصر - الحرب الاقتصادية - ٣٨

المبحث الرابع

=====

موقف الاسلام من الحرب الاقتصادية

كان هدف الاسلام والمسلمين بعد الهجرة النبوية الى المدينة المنورة ، هو القضاء على ألد أعدائهم في مكة المكرمة ، وتطهير هذا البلد المقدس من عبادة الأوثان ، ورد المسحقون المفتضبة من قبل ظلمة قريش لأصحابها من المسلمين ، واستغلال قيمة مكة المكرمة الدينية في موسمي الحج والعمرة ، لدعوة القبائل للدخول في هذا الدين الذي اختاره الله لعباده .

ومن هنا تضافرت جهود المسلمين بعد الهجرة الى المدينة لبناء دولتهم الفتية بناءً قوياً متماسكاً ، حتى تكون في مستوى ، تصفية الأعداء ، وعلى رأسهم قبيلة قريش المتربصة بهم الدوائر .

وبعد ان تم للمسلمين بناء الدولة وتنظيمها من جميع النواحي ، الدينية والسياسية والاجتماعية والعسكرية ، اذن لهم بالقتال في سبيل الله . (١) وفي بداية هذه المرحلة من جهاد المسلمين ، حرص الرسول القائد عليه السلام

(١) الماوردي - كتاب السير من الحاوي الكبير - مخطوط - ج ٢٠٩/١ ، وما بعدها من صفحات - تحقيق الدكتور محمد السمعودي -

محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم - ١٥٥ - وما بعدها من صفحات - و ٢١٠ وما بعدها من صفحات .

أبو شريفة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٣٩ - ٢٤٠

محمد جمال الدين سرور - قيام الدولة العربية الاسلامية في حياة محمد

- صلى الله عليه وسلم - ٩٩

والسلام ، على استمالة القبائل التي تقع في طريق قوافل قريش التجارية -
القادمة من الشام .

وقد نجح عليه السلام في ذلك فارتبط مع أكثر هذه القبائل بمعااهدات وأحلاف
يتمتع من خلالها الطرفان بالتعايش السلمي ، والنصرة ان لزم الأمر وعلا
مساعدة الأعداء . (١)

وكان هذا الصنيع منه عليه الصلاة والسلام ، يمثل في الواقع الخطوة الأولى
في سبيل ممارسة ما يسمى بالحرب الاقتصادية ضد قريش ، العدو الذي
تجب تصفيته قبل سائر الأعداء .

والرسول عليه الصلاة والسلام عندما يحالف القبائل المنتشرة في طريق قريش
التجاري إنما يضمن بذلك التحرك السريع له ولغزواته وسراياه ودورياته في
يسر وسهولة وأمن حتى يستطيع بذلك السيطرة على الطريق التجاري لقريش ،
ثم مهاجمة قوافلها التجارية فيما بعد دون قيام شيء من الحقبات والموانع
التي سيحدث منها الكثير فيما لو تحرك عليه السلام في هذه المنطقة بسراياه
ودورياته دون ان يكسب ولاء هذه القبائل المتمركزة فيها .

وبهذا الأسلوب العسكري الحكيم كفل الرسول عليه الصلاة والسلام لأعماله
العسكرية في المنطقة ميزة لا تتوفر لقريش التي ستواجهه والحال هذه كثيرا
من الصعوبات عندما تخترق منطقة لعدوها الأول نفوذ كبير فيها .

والرسول القائد عليه الصلاة والسلام عندما يحاول تهديد تجارة قريش بمثل
هذه الإجراءات إنما يفعل ذلك ، لأنه رجل مارس التجارة في صباه بين
مكة والشام ، ومكة والحبشة ، وسهر غور هذه المهنة ، وعرف الطرقة

الاستراتيجية لقوافل قريش ، وفهم بعد ذلك حق الفهم مقدار ما تعني التجارة بالنسبة لقريش ، وكيف انها تشمل أهم المصادر الرئيسية لتمويناتها الحياتيه ومن ثم العسكرية أيضا ، وما لزعة الأمن في طريق التجارة بعد ذلك من أثر سيئ على اقتصاديات البلد .

والواقع ان محالفة القبائل المقيمة في طريق تجارة قريش وكسب ودها ، أمر يكفى لتهديد تجارة قريش ، وهذا التهديد بحد ذاته دون ان يضاف اليه مهاجمة القوافل التجارية والاستيلاء عليها ، أو قطع الامدادات التجارية نهائيا ، أمر يكفي للتأثير السلبي على اقتصاديات العدو القرشي ، ان أبجديات المبادئ الاقتصادية ، تقول ان العقبات كلما زادت في سبيل الحصول على السلع التجارية ، كلما أدى ذلك بالتالي الى ارتفاع قيمتها في الاسواق ، وارتفاع قيمتها في الأسواق ، أمر له تأثيره السيئ على اقتصاد البلد ، خاصة اذا كانت تلك السلع ذات استراتيجية كبيرة للبلد .

وليس هناك عقبة أكبر من ان تسهر التجارة وسط طريق يمتلكها العدو وأحلافه ، لأنها ستظل والحال هذه مهددة بالصادرة في أى وقت ، والتاجر الذى يجازف بأمواله بمثل هذه المجازفة سوف لن يقنع بعد ذلك بالربح المعتاد ، ان سيحاول أخذ ثمن هذه المجازفة بالمفلاة في ثمن سلعه التجارية ، وهذا الأمر وحده يكفي لزعة الاقتصاد الوطني لأى بلد يتعرض لمثل هذا الأمر .

وقد أثار هذا الأمر فزع قريش وأرعبها وبدأت تشعر بمدى خطر المسلمين عليها وعلى تجارتها ، وما ينتظر قوافلها التجارية من خطر كبير ، وهى تسير في طريق ملوثة بأحلاف محمد عليه الصلاة والسلام ، ومن هنا بدأوا يحسبون للاسلام والمسلمين حسابا كبيرا ، وينظرون اليهم كقوة لا يستهان بأمرها ، بعد ان كانوا

يتدرون بضعفهم وقله هيلتهم . (١)

وحتى يستطيع الجند الاسلامي ، التأثير بشكل أكثر خطورة على موارد قريش الاقتصادية لم يكف الرسول عليه الصلاة والسلام ، بمهادنة القبائل المقيمة ، في طريق التجارة القرشية ، وان كان هذا الأمر كافيا لزعزعة ثقة قريش في أمن هذا الطريق .

وانما أضاف الى ذلك شيئا آخر مهما وهو : تسيير مجموعات كبيرة من الدوريات والسرايا والغزوات الاستطلاعية ، لتراقب تحركات قريش التجارية وغيرها ، وتهاجم ما يمكنها مهاجمته من تجارتها والاستيلاء عليها ، وكان من أهمها سرية حمزة بن عبد المطلب ، في شهر رمضان من السنة الأولى للهجرة ، أي بعد سبعة أشهر من هجرة المصطفى الى المدينة عليه الصلاة والسلام ، ثم سرية عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في شهر شوال من السنة الأولى للهجرة ، وسرية سعد بن أبي وقاص في شهر ذي القعدة من السنة الأولى للهجرة ، ثم غزوة الابداء في صفر من السنة الثانية للهجرة ، وكانت هذه الغزوة أول غزوة غزاها الرسول عليه الصلاة والسلام بنفسه ، ثم غزوة بواط وسفوان في ربيع الأول من السنة الثانية للهجرة ، ثم غزوة العشيرة وفيها ودع عليه السلام بني مدلج واحلافهم من بني ضمرة ،

(١) ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المفازي والشماثل والسيرج / ١ /
٢٣٨ - ٢٦٨ وما بعدها من صفحات ، محمد حميد الله - مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة - ٥٧ وما بعدها من صفحات
٢٦٢ وما بعدها من صفحات ، الماوردي - كتاب السير من الحساوي الكبير - مخطوط - ج / ١ / ٢٠٩ وما بعدها من صفحات ، أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٢٣٩ - ٢٤٠ ، محمد جمال الدين سرور - قيام الدولة العربية الاسلامية في حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - ٩٩ ، محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول - صلى الله عليه وسلم - ٢١٠ وما بعدها من صفحات .

ثم سرية عبدالله بن جحش في آخر شهر جمادى الآخر من السنة الثانية للهجرة .

وكان قوام هذه الغزوات والسرايا من ناحية عدد الأفراد المشتركين فيها يتراوح ما بين ثمانية أنفار ، ومائتي نفر ، جميعهم من المهاجرين . (١)

(١) ابن هشام - السيرة النبوية ج ٢ / ٢٤١ وما بعدها من صفحات ، محمد فرج - العبقريّة العسكريّة في غزوات الرسول - صلى الله عليه وسلم - ٢٢٢ وما بعدها من صفحات ، أبو شريعة - الحرب في الشريعة الإسلامية - ٢٣٩ وما بعدها من صفحات .

ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المفازي والشمائل والسيرج ٢٨ / ١ وما بعدها من صفحات . البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ج ٣ / ٥ وما بعدها من صفحات .

ان عامة ممتلكات الحربيين تعتبر بالنسبة للمسلمين أموالا غير محترمة ، فلمهم ان يستولوا عليها ويأخذوا ما امتدت اليه أيديهم منها ، وما وقع تحت يدهم من ذلك اعتبر ملكا لهم ، وهو حكم متفق عليه عند عامة الفقهاء على ان للمهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وبناتهم في مكة عذرا آخر في القصد الى أخذ غير قرشي والاستيلاء عليها - وهو محاولة التعويض ، أو شيء من التعويض - عن ممتلكاتهم التي بقيت في مكة واستولى عليها المشركون من ورائهم .

وربما كان حرص الرسول عليه الصلاة والسلام على ان تكون السرايا والغزوات المعدة لمهاجمة تجارة قريش من المهاجرين بالذات دون سواهم ، نظرا لهذا الاعتبار أو ربما لأن الانصار انما عاهدوه صلى الله عليه وسلم ، على رد الأعداء عنه في المدينة فلا يلزمهم والحال هذه الخروج لمبادأة الأعداء ، أو ربما كان ذلك للأمريين جميعا .

انظر : البوطي - فقه السيرة - ١٦٠

وهذه الغزوات والسرايا وان لم تحقق أغلبها الاستيلاء على شيء من أموال
قريش ، الا أنها حققت فيما حققت أمرا آخر له خطورته وأهميته الكبيرة ،
وهو تضيق الخناق على قريش من الناحية الاقتصادية ، بشكل أكثر
ايجابية وفعالية ، نظرا لتريض المسلمين الدائم للتجارة القرشية عبر أهم
طريق استراتيجي لها ، بحيث أصبح تسيير القوافل التجارية عبر هذا
الطريق نوعا من المجازفة التي لا يستهان بعواقبها ، واتباع أسلوب التحايل
في الهروب من سرايا المسلمين ودورياتهم في المنطقة ، أسلوب غير مضمون
للنجاح من أيدي المسلمين ، فهو ان نجح مرة فلن يكتب له النجاح في كل
مرة .

وفي رمضان من السنة الثانية للهجرة ، سمع الرسول عليه الصلاة والسلام
بانباء غير تجارية لقريش ذات قيمة اقتصادية كبيرة قادمة من الشام تحت
امرة أبي سفيان بن حرب فتدب المسلمين للخروج ، بقصد الاستيلاء عليها
فخرج معه لذلك ثلثمائة وأربعة عشر رجلا

وفي وادي ذفران بين مكة والمدينة ، عسكر النبي صلى الله عليه وسلم ، وارسل
عيونه لتسقط أخبار غير قريش ، التي كان من المنتظر ان تمر من عند ماء
للمرب ، يقال له بدر - بين مكة والمدينة ، حتى يتسنى لهم لقاءها عند
هذا الماء .

غير ان أبا سفيان وهو رجل داهية شديد الحذر ، كان متوقعا لمثل هذا
العمل من المسلمين الذين باتت سراياهم ودورياتهم ، في كل مكان من طريق
قوافل قريش وگلها متعطشه للنيل من قريش وتجارتهما .

ولهذا بعث أبو سفيان عيونه لمراقبة طريق القافلة ، فأتته العيون بخبر
تربص المسلمين به ومقافلته التجارية ، فبعث بمن يستصخ قريشا
للزود عن تجارتهم المهددة ، فخرجوا في جمع كبير العدد قسوى
العدد ، فكان عدد المقاتلين تسعمائة وخمسين مقاتلا ، مجهزين
بكامل عددهم الحربية من سيوف ودروع ورماح وسهام وما الى ذلك
ومعهم مائة فرس وتسعمائة جمل .

وفي هذه الاثناء استطاع أبو سفيان بن حرب ، الهرب بالقافلة التجارية
من وجه المسلمين نظرا لمعرفته التامة بالمنطقة وسائر طرقها السلوكية
وغير السلوكية ، حيث استطاع التسلل بها من طريق ساحلية غير
سلوكية وساقها سوقا عنيفا حتى اطمئن الى نجاته من ايدي المسلمين .
وهينئذ أرسل الى قريش التي وصلت جنوعها الى الجحفة في طريقها لحماية
اموالها القادمة من الشام ، يخبرها بنجاته ، ونجاة أموالهم من قبضة
المسلمين ، ودعاهم للمودة الى مكة حيث قال : (انكم انما خرجتم لتضعوا
عيركم ورجالكم وأموالكم وقد نجاها الله فارجموا)

ولكن قريش أعتبها الفطرسية والفرور والكبرياء ، والاعتداد بقوتها الضخمة ،
فقررت الا المناجزة المسلمين ، ضاربة بمشورة بعض زعمائها بالرجوع عن قتال
المسلمين عرض المعائط .

وعند ما بدر التقى الجمعان ، وبالرغم من تفوق قريش الكبير من حيث العدد
والعدد والعتاد ، وخروجها للقتال ، وقد تأهبت له أعظم الأهبة ، الا ان النصر
كان حليف المسلمين مع انهم كانوا أقل بكثير من قريش عددا وعدة ولم يخرجوا
للقتال ولم يتأهبوا له ، وانما خرجوا للاستيلاء على غير تجارية ، ولكن النصر

من عند الله يمنحه لمن شاء من عباده .

وكان نصر المسلمين نصرا ساحقا مدمرا ، زلزل قبيلة قريش زلزلة رهيبة
مرعبة حيث فقدت في هذه الموقعة أكثر ساداتها وخيرة أبنائها ، وبذلك
فقدت قريش جانبا مهما من قيمتها الكبيرة وهيبتها العظيمة في نفوس
القبائل ، في حين عظم شأن الاسلام والمسلمين وقويت شوكتهم ، وبات
لهم في نفوس الناس قيمة عظيمة وشأن خطير ، هذا بالإضافة الى ما حظوا
به من غنائم مجزية من جراء هذه الموقعة . (١)

والواقع ان الدروس والعظات والنتائج المستفادة من هذه الموقعة كبيرة
وكثيرة ليس هنا مجال تعدادها والحديث عنها .

والذى يهمنى من ذلك ان هذه الموقعة اعطت قريشا تصورا دقيقا وقناعة
تامة ، عن مدى قوة المسلمين وقدرتهم الفائقة على مناجزتهم ورد عدوانهم
بل والقضاء عليهم .

من هنا باتت تنظر الى الطريق التجارية التى تخترق ديار المسلمين
وديار حلفائهم الى أنها طريق غير صالحة اطلاقا لمرور قوافلها التجارية
والحال هذه .

(١) محمد فرج - العبقريّة العسكرية في غزوات الرسول - صلى الله عليه وسلم
- ٢٣٩ وما بعدها من صفحات ، البوطي - فقه السيرة - ١٥٦ وما
بعدها من صفحات ، الماوردى - كتاب السير الكبير من الحاوى الكبير
ج/١/٢٢٧ وما بعدها من صفحات - مخطوط -
ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المفازى والشماثل والسيرج/١/
٢٩٠ وما بعدها من صفحات ، البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة أحوال
صاحب الشريعة ج/٣/٢٥ وما بعدها من صفحات .

وإذا كانت قريش قبل هذه الموقعة تتحايّل وتراوغ لتسيير قوافلها التجارية عبر هذه الطريق مستعينة في ذلك بالعيون التي تخبرها عن تحركات المسلمين في المنطقة ، فإن مجرد التفكير في تسييرها منه بعد هذه الموقعة ، أصبح أمرا مخيفاً ومرعباً ، لما خلفته هذه الموقعة في نفوسهم من فزع وخوف ورعب من قوة المسلمين المتواجدة والمسيطرة على هذه الطريق .

ومن هنا رأّت قريش عدم استخدام هذا الطريق مرة أخرى ، على أثر اجتماع دعي له زعماء قريش وأشرافها ، ومن تحدث فيه صفوان ابن أمية حيث قال : " ان محمداً وأصحابه قد عوروا علينا متجرباً ، فما ندري كيف نصنع بأصحابه وهم لا يبرحون الساحل وأهل الساحل قد وادعهم ودخل عامته معه ، فما ندري أين نسلك ، وان أقمنا في ديارنا هذه أكلنا رؤس اموالنا فلم يكن لها من بقاء ، وانما حياتنا بمكة على التجارة الى الشام في الصيف ، والى الحبشة في الشتاء . "

واستقر رأي قريش بعد مناقشه هذا الأمر ، ان يستبدلوا بالطريق القريبة التي يسيطر عليها المسلمون واحلافهم ، الطريق الشرقية الى الشام ، بالرغم من انها طريق طويلة جدا حيث تمر بهضبة نجد ، ثم العراق ، ثم تعود الى الشام .

ومع انها أطول مسافة من القريبة فهي أيضا أكثر صعوبة منها ، غير انهم كانوا يعتقدون ان هذه الطريق أكثر أمناً من الطريق الغربية ، التي بات مجرد التفكير في استخدامها ضرباً من التهور والجنون .

على الرغم من جهل قريش لمسالك هذه الطريق ومفاجأتها ، الا ان مثل هذا الأمر لم يردّها عن استخدام هذه الطريق ، حيث أصبح استخدامها يمثل الحل الوحيد لا للانتعاش الاقتصادي ، وانما للبقاء على جانب من حياتها الاقتصادية قبل ان تنهار جملة وتفصيلا .

ومن هنا استأجرت دليلاً نجدياً من بكر بن وائل يدعي فرات بن حبان ليقوم بدور الدليل لأول قافلة لقريش على هذه الطريق الشرقية . وخرجت هذه القافلة ، وعلى رأسها صفوان بن أمية محطة ببضائع قيمتها مائة ألف درهم ، غير ان الرسول عليه الصلاة والسلام استطاع ان يعلم بأمر هذه القافلة ، فارسل اليها زيد بن حارثة في مئة رجل لمصادرتها . وعند ماء بنجد يقال له القرده فوجئت القافلة بهجوم المسلمين عليهم ، ففر رجالها رهبة ورعباً ، فاستولى المسلمون على القافلة جميعها واستاقوها الى المدينة .

وهكذا فشلت قريش في ايجاد طريق أخرى لتجارتها أكثر أمناً وسلامه ، من الطريق الغربية ، وبهذا تحقق للمسلمين حصار قريش حصاراً اقتصادياً محكماً من جميع المنافذ مما جعل قريشا امام خيارين ، أحلاهما له مرارة الحلقم في أفواه القرشيين :

أحدهما : القضاء على قوة الاسلام والمسلمين لتكسر حلقة الحصار
=====

الاقتصادى المفروضة حولهم وانى لهم ذلك والقوة الإسلامية تتزايد يوماً
عن يوم .

والثاني : ان يستسلموا قبل ان يكتب لهم الموت جوعاً وحرماناً ، وهو الخيار
=====

الأعقل والأصوب ، بالرغم من مرارته الشديده في أفواههم . (١)
" وكان هدف المسلمين من غزواتهم بعد غزوة بدر الكبرى ، على بنى سلد
وغطفان وغيرهم ، منع هذه القبائل من التعرض للمسلمين وللسيطرة على
طريق مكة الشام ، وطريق مكة ، نجد ، العراق ، ولم يكن هدف المسلمين
الحصول على الغنائم ، لأن الذين يحاولون السلب يعودون بسرعة إلى
قواعدهم خوفا من خسران ما غنموه ، ولا يبقون أيا ما بل شهورا في ديار
أعدائهم كما فعل المسلمون ، فقد بقي المسلمون ثلاث ليال في ديار
بنى سليم في المرة الأولى وشهرين في المرة الثانية ، وشهرا كاملا في ديار
بنى شطيبة وبنى محارب ، ولا يبقى كل هذه المدة خائف من عدوه ، وأوطال
للسلب والنهب ، بل ان الهدف الأول من الحصار الاقتصادي على قريش
هو التأثير المادي والمعنوي عليها لتعيد النظر في موقفها من المسلمين
وما غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم ، للقبائل في هذه الفترة إلا للتخلص
من تهديداتها ولتأمين هدف الرسول صلى الله عليه وسلم من ضرب العصار
الاقتصادي على قريش . " (٢)

وهكذا فان الحرب الاقتصادية التي يتحدث عنها رجال الشرق والغرب
في العصر الحديث بأنها أسلوب فريد لتحقيق أهداف الدولة وغاياتها
وقت السلم ووقت الحرب ، قد عرفت الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشر قرنا
من الزمان ، على ان الشريعة الإسلامية تظل في حربها الاقتصادية ذات

(١) البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة احوال صاحب الشريعة ج / ٣ / ١٧٠ / ٧١

أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية / ٢٤٤ وما بعدها .
صفحات .

(٢) المرجع السابق / ٢٤٧

اخلاق فاضله شريفة ، تفتقر الى مثلها أساليب الحرب الاقتصادية ففى
العصر الحديث أشد الافتقار .

فإذا كانت الحرب الاقتصادية فى العصر الحديث ، تسعى الى ابتزاز
أموال الشعوب ، والعبث بمواردها الطبيعية ، والتحكم بمصائرها
الاقتصادية ، وقهر الدول الصغيرة واستعبادها ، وإذلال الانسان الذى
كرمه الله وإهانته ، وشن مثل هذه الحرب وقت السلم وقبل الحرب وعندها
وبعدها ، لتحقيق هذه الاطماع وغيرها ، فان الاسلام حين أقر الحرب
الاقتصادية ارتفع بها عن المطامع الدنيوية وما يتبع هذا الميدان من اخلاق
متدنية ليسمو بها الى ميدان الجهاد فى سبيل الله ، واعتزاز دينه ورفع
رايته على البسيطة .

وهو مع هذا لا يوجه مثل هذه الحرب ، الا مع اعداء حريين ليس بينهم
وبين أهل الاسلام سلام ، اما ما عداهم فان الاسلام لا يكتفى بالكف عنهم
وانما يجيز للمسلمين صلتهم وبرهم والاحسان اليهم ، قال الله تعالى :-
(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم
ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب القسطيين . انما ينهاكم الله عن الذين
قاتلوكم فى الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن
يتولهم فأولئك هم الظالمون)) (١)

فدل القرآن الكريم على جواز صلة كل من سالمنا من الكفار لم يعتد علينا ، فى
ديننا أو انفسنا أو أموالنا ، أو أوطاننا بطريق مباشر أو غير مباشر ، وإذا جاز
صلة هذا النوع من الناس وبرهم ، فالكف عن حريمهم اقتصاديا من باب أولى .

ولا يفهم من هذا ، ان من سالنا من الكفار لا يجوز لنا قتاله اطلاقا ، بل اذا رأت الدولة الاسلامية ان من مصلحة الدعوة الاسلامية محاربتهم لرفع راية الله على أرضه وتمكين الدعوة من الانتشار والظهور ، جاز ذلك . ومعنى هذا ان من سالنا من الكفار فله البر والصلة ما لم نعلن عليه الحرب ، لتحقيق الغايات السامية التي يهدف اليها الدين الاسلامي الحنيف ، أو يعلن هو الحرب علينا . (١)

وسياتى الكلام عن هذا الأمر مفصلا عند الحديث عن أصل العلاقة بين دار الاسلام ، ودار الكفر أو الحرب حيث سيتبين هناك ان الفرض من قتال أهل الكفر ليس هو عدوانهم فقط ، وانما ان تكون السيادة لدين الله على الأرض . (٢)

وهكذا يرتفع الاسلام بالمسلمين عن مستوى النهب والسلب ، وابتزاز أموال الشعوب واذلالهم ، كما تفعل المدينة الحديثة ، وما ذاك الا لأنه رسالة الخير والجد والرحمة والانسانية ، التي أنزل الله لتتقذ الانسان من شر نفسه على نفسه ومن شره على أخيه الانسان .

والى هنا أصل الى نهاية الكلام عن الحرب الاقتصادية ، وبهذا أكون قد انتهيت من الحديث عن أنواع الحرب الثلاثه - حرب السلاح - والحرب النفسية ، والحرب الاقتصادية - فأرجو أن أكون ممن وفق في عمله .

والله المستعان .

(١) سيد قطب - فى ظلال القرآن ج ٢٨ / ٦٥ / ٦٦ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٤ / ٣٤٩ - القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ١٨ / ٥٩

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص

تنبيه :

لوحظ على عند مناقشة هذه الرسالة : اننى انتهيت البحث عن الحرب الاقتصادية مستشهدا ومقتصرا على اعتراض المسلمين لعير قريش المتجهة للشام ولم أتطرق الى قصة ثامة بن أثال الحنفى الذى منع مبرة الحنطة عن مكة ، وكذا اعتراض سرية عبد الله بن جحش لعير قريش القادمة من اليمن .

والواقع أن هذا الأمر قد فاتنى مع أن عاتين القصتين من أعظم وأهم أمثلة الحرب الاقتصادية فى عصر النبوة .

- ولعل من العذر لى : اننى أريد التمثيل فقط ، للحرب الاقتصادية ، فلا يلزمنى ذكر جميع الأمثلة ، وانما يكفى فى هذه الحال ايراد مثال واحد -

وقد ذكر أرباب السير قصة ثامة بن أثال الحنفى وسرية بن عبد الله بن جحش وهما مبسوطتان فى موضعيهما ، ومن ذكرهما الامام شمس الدين بن القيم فى زاد المعاد ،

أنظر : الزاد ج / ٣ / ١٦٢ / ٢٧٧

الفصل السادس

=====

أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام

بعد ان تكلمت في الصفحات الماضية عن تعريف الحرب ، وتاريخها ،
وانواعها وهكم كل نوع ناسب هنا ان اكتب شيئا عن اغراض الحرب في
الشريعة الإسلامية ، والقانون الدولي ، وفيما يلي سأحاول بيان أغراض
الحرب في الشريعة الإسلامية ، ثم اغراضها في القانون الدولي العام . فمنه
سبحانه استمد الحون والتوفيق .

المبحث الأول

=====

أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية

لا تخرج أغراض الحرب في الشريعة الإسلامية ، عن ستة أغراض هي كما يلي :-

الأول : قتال قطاع الطرق ، لابتزازهم أموال الناس واخافتهم
==

الثاني : قتال أهل البغي ، لخروجهم على امام الامة الإسلامية ، حتى
====
يعودوا الى صفوف الجماعة المسلمة .

الثالث : قتال المرتدين ، لخروجهم عن الدين الاسلامي بعد ان التزموا
====

بأوامره ونواهيه ، حتى يعودوا اليه بعد ان خرجوا منه ، أو يقتلوا .

الرابع : قتال ناقضي العهد من الكفار ، لا ارتكابهم ما يخالف بنود العهد المتفق
====

عليه بينهم وبين المسلمين .

الخامس : قتال الكفار ، اذا اعتدوا على الأمة الإسلامية في دينها أو أنفسها
====

أو اعراضها أو أوطانها أو أموالها .

السادس : قتال الكفار من اجل ازالة هيمنة الكفر على الأرض لتكون
=====

الهيمنة لدين الله على أرضه ، فتمكن الدعوة الاسلامية من مزاولة رسالتها
الخالدة في نشر الدين والدعوة اليه ، هذا هو موجز اغراض الحرب في
الشريعة الاسلامية ودواعيها .

وسأحاول في الصفحات القادمة افراد كل غرض من الاغراض السابقة بدراسة
تفصيلية متوخيا ذكر أحكام الحرب المتعلقة بكل غرض على حده بعد بيان
اغراض الحرب في القانون الدولي العام .

والذي يهمنى هنا قبل ان انتقل لبيان أغراض الحرب في القانون الدولي
العام ، هو ان أشير الى ان الشريعة الاسلامية عندما قالت بمشروعية الحرب ،
حرصت على ان تسموا بأغراض الحرب عن الاهداف الدنيوية الهابطة ، كما هو
واضح من الاغراض الستة السابقة ، والتي لا يعرف للشريعة اغراض أخرى غيرها ؛
والمتصفح لهذه الاغراض لا يجد فيها شيئا من انحرافات الانسان في الحرب ،
كالظلم والجور والتجبر والخيلاء ، وقهر الانسان وانلاله ، والمعبث بمقدراته
المعنوية والمادية ، كما هو شأن كثير من أغراض الحرب عند الأمم قديمها
وحدثها .

فقتال الاسلام لقطاع الطرق ، وأهل البغي ، والردة ، حق طبيعي ومطلب
نبيل لكل دولة تريد لأمنها الاستقرار ، ولعيزان العدل فيها ان ينصب ،
ولسيادتها على أرضها ان تدوم .

وقتل الخونة ناقضي العهد وخافري الذم ، مطلب سام أيضا ، لولم يكن فيه
الا تأديبهم على المعبث بشرف الكلمة والاستهتار بقيمة العهود والمواثيق

والكذب امام الله وامام خلقه في التزاماتهم ، لكفى ذلك مسوغا لقتالهم ،
لستخلص الانسانية من عواقب مثل هذه الاخلاق المتدنية .

وقتل الامم المعتدية على الأمة الاسلامية في دينها ، أو في أنفسها ،
أو في أغراضها ، أو في أوطانها ، أو في أموالها ، أو في غير ذلك مما يمس
سيادتها من قريب أو من بعيد ، حق طبيعي أيضا لا يمكن لاحد أن ينزع
فيه ، ولا حتى رجال القانون الدولي العام - في العصر الحديث .

ومبادأة الامة الاسلامية غيرها من الأمم بالقتال ، أمر قصد به الجهاد
في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا وهو حق منحه الله هذه
الأمة ، وليس لأحد ان يسلبها هذا الحق بعد ان اعطاها الله اياه .^(١)
ولسنا ندعى هذا الحق زورا وبهتانا ، فعمدنا من الحقائق والبراهين التي
تدل دلالة يقينية على ان محمدا رسول من عند الله ، وان دينه خاتم الأديان
وناسخها ، وان الله قد أمرنا عن طريق نبيه صلى الله عليه وسلم بالجهاد
في سبيله حتى تكون الهيمنة العامة لدين الله على أرضه .

وليس هنا مجال اثبات ذلك بالأدلة النقلية والعقلية والعلمية وغيرها من الأدلة
القطعية ، فلذلك كتبه ومراجعته ، ولكن يكفي ان أشير هنا الى ان محمدا عليه
الصلاة والسلام أتى بمعجزات وحقائق دامغة ، لم يكتشف الانسان بعضها
مخازيها الا بعد عصر النهضة العلمية الحديثه أي بعد بعثه النبي عليه السلام

(١) لا يقصد بمبادأة أهل الكفر بالقتال لاعلاء كلمة الله على الأرض ، ان يبدأوا
بالقتال قبل عرض الاسلام عليهم أو الجزية ، وانما يقصد بالمبادأة ان -
يبدأوا بالقتال بعد ان يعرض عليهم ذلك ، فان رفضوا ما عرض عليهم قوتلوا
حينئذ كما سيأتى بيانه عند الكلام على الحرب الدولية .

بعدة قرون فلو لم يكن نبيا من عند الله لاستحال عليه ان يأتي بذلك وهو رجل
امي لا يقرأ ولا يكتب .

فاذا كان محمد نبيا مرسلا من عند الله ، وان دينه خاتم الأديان وناسخها ،
وان الله هو الذي أمره وأمر اتباعه بالقتال في سبيله لتعلو كلمة الدين
الاسلامي على الأرض ، فأى غبار على قتال المسلمين لتحقيق هذا الفرض
النبل ، وأى مطلب اشرف وأعظم من هذا المطلب الذي يعتبر تنفيذه
تنفيذا لأمر الله وطاعة له سبحانه وتعالى :

وبهذا يتبين ان شاء الله ، سمو أغراض الحرب في الشريعة الاسلامية
ووجاهتها لكل من اراد معرفة الحق ونزه نفسه من التعصب والتحيز المقوت
والله المستعان .

المبحث الثاني

=====

أغراض الحرب في القانون الدولي العام

كان مبدأ التسليم للدولة بحق شن الحرب في القانون الدولي التقليدي ، مبدأ مسلم به عند رجال القانون الدولي العام ، وذلك نظرا لتساوي الدول في حق السيادة ، وعليه فليس من المتصور حينئذ قيام سلطة تعلو هذه السيادة ، لتفرض على الدولة عدم شن الحرب .

ومعنى هذا ان لأى دولة فى ظل هذا القانون ان تعلن الحرب على دولة أخرى ، لتحقيق أهدافها وغاياتها ، سواء أكانت هذه الأهداف والغايات عادلة في الواقع والحقيقه أو بمجرد الادعاء .

وهذا يعني ان الحرب في القانون التقليدي ليس لها أغراض محددة معينة ، لا يمكن تجاوزها كما هو الحال في الشريعة الاسلامية ، وانما الدولة وحدها هي التي تحدد الفرض من أى حرب تقوم بدخولها .

غير ان مجريات الاحداث فى ظل القانون الدولي التقليدي ، تدل على ان أغراض الحرب تحت نظر هذا القانون لا تخرج في الجمله عن كونها ، أما حرب لرد العدوان التي تتعرض له الدولة من قبل دولة أو دول أخرى ، أو تنفيذ سياسة الدولة التي تهدف للسيطرة والسيادة والعلو في الأرض ،

أو من اجل تعزيز موارد الدولة الاقتصادية عن طريق ابتزاز أموال الشعوب وخيراتها ومواقفها الاستراتيجية ، أو لتعزيز مذهب ديني أو اقتصادي ، أو غير ذلك ، أو لخلق شيء من التوازن الدولي حتى لا تطفئ سيادة دولة معينة على سيادة جميع الدول ، أو نتيجة للازدحام السكاني ، أو غير ذلك ،

من الاغراض التي ترجع في جملتها الى أهداف دنيوية أو مذهبية ما أنزا
الله بها من سلطان . (١)

اما في عصر هيئة الامم المتحدة وهو العصر الذي نعيشه الآن ، فقد آل أمر
الحرب فيه عند رجال القانون الدولي العام الى سلب حق الدولة في شن
الحرب .

وهذا لا يعنى تحريم جميع صور الحرب جملة وتفصيلا ، وانما للدولة ان
تمارس هذه الظاهرة تحت قانون هيئة الأمم لتحقيق غرض واحد فقط ،
وهو : رد الدولة لأي عدوان خارجي تتعرض له ، الى ان يتخذ مجلس
الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم ، والامن الدولي .

هذا بالاضافة الى أن هيئة الامم ، اباحت لنفسها دخول الحرب المسلحة
لفرضين :

الأول : اذا أمضت احدى الدول في العدوان ، ولم تغلح كافة الوسائل
السلمية لردّها عن مزاويلته ، جاز لمجلس الامن والحال هذه ، ان يتخذ
كافة الاجراءات الصارمة لصدّها عن العدوان ، ولو أدى ذلك الى استخدام
القوة المسلحة .

الثاني : رد عدوان دول المحور ، وهى ايطاليا والمانيا واليابان ،
المتحالفة في الحرب العالمية الثانية ، اذا قامت بأى عمل حربي نتيجة
لسلك الحرب .

الا ان الامم المتحدة ، لم تستطع ان تخرج هذا الانجاز ، ان صح هذا
التعبير ، الى حيز الوجود كواقع عملي على الساحة الدولية ، الا ضمن

(١) انظر ص ١٧٥ و ٢٢٩ من هذه الرسالة .

حدود ضيقة جدا ، لتضارب مصالح الدول الكبرى المؤسسة لهيئة الأمم وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي وفرنسا ، وبريطانيا والصين ، التي تلك حق النقض " الفيتو " حيث يحق لأي دولة من هذه الدول الخمس ، استخدام هذا الحق تجاه أى قرار يتعارض مع مصالحها وأهدافها ، وإن كان قرار حق وانصاف وعدل ، وقد شرحت هذا الأمر بشيء من التفصيل عند الكلام على حكم الحرب المسلحة غني القانون الدولي العام . (١)

ومن هنا ظلت اغراض الحرب في العصر الحديث ، تحت سمع وبصر القانون الدولي العام كأغراضها قبل قيام هذا القانون في الجملة ، والتي من أهمها ما يلي :-

١ - حب السيطرة والسيادة :

القتال من أجل السيطرة والسيادة والاستعلاء على الآخرين ، يعتبر من أهم اغراض الحرب عند الأمم قديمها وحديثها ما عدا الأمة الإسلامية ، التي لا تقاتل ولا ينبغي لها ان تقاتل الا في سبيل الله واعلاء كلمة الله وسيادتها .

وقد كان للشعور بالتفوق العنصري عند الأمم في القديم والحديث دور كبير في الاتجاه نحو بسط يد السيطرة والسيادة على أكبر قدر ممكن من الشعوب والممالك .

(١) انظر ص ٩٦٠ من هذه الرسالة .

وانظر : أبوشريعة - نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية / ٥٥ - وما بعدها من صفحات .

ففى العالم القديم ، كان كل من الاغريق والرومان على سبيل المثال لا
الحصر ، ينظرون الى انفسهم على أساس انهم شعب يجب ان يكون فوق
شعوب الارض جميعها لما يدعونه من تميز عنصرهم عن بقية البشر، ومن
هنا شنوها حروبا طاحنة لتحقيق هذا الفرض .

وقد حفظ لنا التاريخ القديم كثيرا من حروب الامم التى كانت تهدف الى
السيادة والاستعلاء على الآخرين كقدماء المصريين والهكسوس والحيثيين
والآشوريين ، وأهالى بابل والفرس ، حيث كانت هذه الامم وغيرها انما
تهدف من أكثر حروبها مع جيرانها الى انتزاع السيطرة والسيادة ومسد
النفوذ .

وفى العصر الحديث كان حب السيطرة والسيادة المصحوب بالشعور
بالتفوق العنصرى على الآخرين ، هو الذى دفع لويس الرابع عشر الى
بسط سلطان فرنسا على جيرانها ، ودفع بروسيا لضم الامارات الالمانية
وتحقيق الجامعة الجرمانية ، وهذا الأمر ايضا هو الذى دفع روسيا قبل
الحرب العالمية الأولى لشن الحرب بادعاء حماية العناصر السلافية .
ثم الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، كان من أسبابها
الرئيسية أيضا حب السيطرة والسيادة ، المدفوع بالشعور بالتفوق العنصرى
وكان شعار المانيا فى الحرب العالمية الثانية - المانيا فوق الجميع ... (١)

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب فى الشريعة الاسلامية - ٤٥ - ٤٦ - يحى
أبو بكر - حقيقة السلام ٩ - ١٠ محمد رفعت - التعاون الدولى والسلام
العام - ٧ .

٢ - الدوافع الاقتصادية : =====

كثيراً ما تطجأ ، الامم في القديم والحديث الى التقاتل من اجل اغراض اقتصادية .

فعند الامم البدائية القديمة ، كانت ظاهرة التقاتل من اجل النهب والسلب ، والاستئثار بالأراضي الخصبة والمراعي الجيدة .

وعند الامم التي جاوزت هذه المرحلة الى التجارة والصناعة ، تبدأ فكرة الحرب عندما تشعر الدولة بالحاجة الى الاستيراد لتغطية الجانب الاستهلاكي ، والصناعي ، ومن ثم تسعى للحصول على اسواق لترويج سلعها ، ومد نفوذها الاقتصادي .

وكان لزاماً على الدولة التي تسعى لمثل هذا الأمر ان يكون لها اسطول تجارى ، وآخر حربي وقوة عسكرية برية .

الاسطول التجارى يقوم بمطلي الاستيراد والتصدير ، الاستيراد لمواد الخام وكافة احتياجات الدولة وافرادها ، والتصدير لنقل سلعها التجارية مصنعة أو غير مصنعة الى مواطن نفوذها الاقتصادي ، والاسطول البحرى يحافظ على حماية هذين الهدفين الاستراتيجيين ، والقوة العسكرية البرية ، تقوم بالذود عن الاسواق واماكن النفوذ الاقتصادى ، اذا دعى الأمر الى ذلك .
وانذا تحقق للدولة هذا النفوذ الاقتصادى سعت بكل ما أوتيت من قوة الى تدعيمه بالنفوذ السياسى ، ثم العسكرية الاستثمارى .

وفي سبيل الحصول على مثل هذا الأمر والانفراد به من بين الدول في المنطقة ،

تقوم الحرب في الغالب ، نظراً للتنافس الدولي في هذا المجال . (١)

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٤٦ - ٤٧ = يحيى أبو بكر - حقيقة السلام - ١٠ - ١١ - ٦١ ، محمد رفعت - التعاون الدولي والسلام العالم / ٧

٣ - الحكومات والمصالح الحيوية : =====

تعتبر الدول في العصر الحديث عن كل ما يتصل بحق سيادة الدولة من قريب أو من بعيد ، بالمصالح الحيوية .

ويقوم هذا المبدأ على ان لكل دولة حق السيادة المطلقه ، التي لا يكون مع توافرها لآى كائن من كان حق في فرض أمر ما على الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر ، وان كانت هيئة دولية معترف بها . " ومن أجل هذه المصالح الحيوية ، ابت الدول في نهاية القرن التاسع عشر ، ان تقبل مبدأ التحكيم الدولي في المسائل التي تمس الشرف الوطنى ، ولم تقبل الدول ان تتنازل عن شيء ما ، في سبيل المسؤولية المشتركة لضمان السلم بين الدول فتترك للدول حق الانسحاب ، كما تترك توقيع العقوبات على الدول العاصية دون أى تحديد .

ولما اصدرت الولايات المتحدة الامريكية مع فرنسا ، ميثاق سنة ١٩٢٨ م ، وفيه تعهدت الدول المشتركة في الميثاق باستتكار الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية أبدت بعض الدول ، تحفظات قبل التوقيع ، ومن هذه التحفظات يظهر أثر تمسك الدول بما تسميه " مصالحها الحيوية " في عرقلة مساعي السلم العام " (١)

وقد أدى التمسك بما يسمى ، بالمصالح الحيوية ، الى قيام هروب كثيرة في العصر الحديث ، بحجة الدفاع عن هذه المصالح ، وفي كثير من الاحيان

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية ٤٧ - ٤٨

وانظر : محمد رفعت - التعاون الدولي والسلام العام - ٩ - ١٠ -

ينقلب الدفاع الى الهجوم ، فمثلا ألمانيا عندما هاربت في الحرب العالمية الأولى ، كانت تدعي انها انما تعارب حماية لمصالحها الحيوية التي من بينها كسر الحصار الذي فرضته فرنسا عليها من الناحية الغربية ، وروسيا من الناحية الشرقية ، وفي مقابل الألمان يدعى الحلفاء ، انهم انما يحاربون ، لحماية الدول الصغيرة من العدوان والتسلط . (١)

فكان ان هدر السلم والأمن الدولي بمجرد الادعاءات ، التي تخفي وراءها الاطماع والرغبات المتدنية .

٤ - التوازن الدولي : =====

يعنى التوازن الدولي ، ان تتساوى الدول من حيث القوة والنفوذ . وفى سبيل ايجاد مثل هذا التوازن رعاية للمصالح الدولية ، تكون الحرب .

وقد أخذت بهذا المبدأ السياسى ، دول أوروبا في القرن السادس عشر ، وذلك ان الدول الأوروبية عندما شعرت بخطر الإمبراطور شارل الخامس لقوة نفوذه وسعته سيادته ، سعت للحد من ذلك عن طريق بعض المحالفات .

وعندما حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا في القرن الثامن عشر الميلادى توسيع نفوذه وسيادته بضم اسبانيا الى مملكته ، تحالفت بعض الدول الأوروبية ، ضد هذا العمل ، ومن هنا نشبت الحرب التي تسمى بحرب الوراثة الاسبانية والتي استطاع فيها الحلفاء ايقاف ملك فرنسا عند حده . (٢)

(١) المرجعين السابقين - نفس الصفحات -

(٢) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٤٨

محمد رفعت - التعاون الدولي والسلام العام - ١٥

٥ - الصراع المذهبي :
=====

للمذاهب الفكرية ذات الصبغة العنصرية ، دور كبير في قيام الحرب قديما وحديثا ، خاصة اذا تبنت قوة مسلحة هذا المذهب أو ذاك ، حيث تحاول بكل ما أوتيت من قوة ان تكون السيادة للمذهب الذى تتبناه ، وان كلف ذلك الكثير من الدماء والآلام والتجاوزات .

ولعل من أهم المذاهب التى اثرت تأثيرا قويا في قضايا الحرب والسلام في العصر الحديث ، النازية ، والفاشية ، والشيوعية ، والصهيونية ، وبعض اساليب التفرقة العنصرية الأخرى ، التى لا تزال تمارس في اتحاد جنوب افريقيا ، والولايات المتحدة الامريكية وغيرها . (١)

٦ - وهناك أغراض أخرى للحرب عند الشعوب والامم قديما وحديثا ، نشأ أكثرها عن تحكم الجهل ، والبعد عن جادة الحق ، والتدخل من الأديان السماوية التى اختارها الله لعباده . وعلى رأسها خاتم هذه الأديان ، وناسخها ، الدين الاسلامي ، ومن هذه الاغراض ، القتال من أجل الانتقام والتشفي ، والحصول على الثأر ، والتعصب القبلى ونحوه .

ومن ذلك ما كان عند قبائل " الماباي " في جنوب امريكا ، التى كانت تعتقد في ديانتها ، انها اذا ما أرادت ان تكتب لها الحياة ، فعليها حينئذ ان تحارب القبائل الأخرى لتستولي عليها .

(١) أبو شريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية - ٤٩

وانظر : يحيى أبو بكر زميله - حقيقة السلام - ١٧ محمد رفعت -

التعاون الدولي والسلام العام - ٥ - ٥٠

وتعتبر الحرب عند بعض قبائل الهنود لون من ألوان التسلية والاثارة ،
فيعمدون الى تنظيمها فيما بينهم لتحقيق مثل هذا الغرض ، وغالبا
ما ينجم عن هذه التسليه عدد من الضحايا .

وكان القتال عندهم وسيلة للحصول على النساء فلا يعزج الرجل ما لم
يقاتل ، ليضع وشما على ذراعه يشير الى عدد من قتلهم في ساحة الحرب،
ولا يكون جديرا للزواج بغير ذلك . (١)

هذه أهم أغراض الحرب في القديم والحديث عند الأمم والشعوب ، ما عدا
الامة الاسلامية ، والتي لم يستطع القانون الدولي العام بمنظوماته وهيئاته،
ان يقضى عليها ، حيث ظل أكثر هذه الاغراض سببا لنشوب كثير من
الحروب في عصرنا هذا ، تحت اسم وصي هيئة الأمم المتحدة بجميــــــــــــع
منظوماتها .

وقد بينت عند الكلام على حكم الحرب في القانون الدولي العام ، كيف ولماذا
لم تتجج هيئة الامم في صيانة الامن والسلم الدولي . (٢)

وخلاصة القول :
=====

ان اغراض الحرب عند الشعوب في القديم والحديث ، ما عدا الامة الاسلامية
لا تخرج عن الأهداف الدنيوية ، سواء أكانت تلك الأهداف مادية أو معنوية
ومن هنا جاءت رسالة الاسلام الخالدة ، لتسمو بأهداف الحرب وأغراضها عن

(١) صبحي المحمضاني - القانون والعلاقات الدولية في الاسلام - ١٦٩-١٧٠ ،

أبوشريعة - نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية ٤٩ - ٥٠

وانظر مونجمري - الحرب عبر التاريخ ج ١/ ٣٢ - ٤٠ - ٤٣

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ٢٢٩ وما بعدها من صفحات

هذا المستوى الذى لا يليق بالانسان كخليفة لله على أرضه ، فريطت جميع اغراض الحرب بفكرة الجهاد في سبيل الله ، لتكون السيادة والهيمنة العامة لشرع الله ومنهاجه على أرضه وبين عباده . فلا مكان في شرعة الاسلام لسائر الاغراض الدنيوية الرخيصة ، التى تورط فيها الانسان لبعده عن تعاليم هذا الدين الحنيف ، والتى لا تزال تخرج عليه من الويلات - ما الله به عليم .

وقد تبين من العرض السابق لاغراض الحرب فى الشريعة الاسلامية ، ان الحرب فى الاسلام تتنوع من حيث الفرض الى الانواع التالية :

- ١ - حرب قطاع الطرق .
- ٢ - حرب البفاعة .
- ٣ - حرب المرتدين .
- ٤ - حرب الكفار الأصليين .

وفى الدراسة القادمة سأحاول بيان الأحكام التى تتعلق بكل نوع ، وذلك فى القسمين المتبقين من هذه الرسالة : الثاني والثالث .
أما القسم الثانى : فسيكون ان شاء الله : فى حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها .

وفيه اكتب عن قتال قطاع الطرق والبفاعة والمرتدين .

واما القسم الثالث من هذه الرسالة ، فسيكون ان شاء الله فى حرب الكفار الأصليين - أو حرب دار الاسلام لدار الكفر - ويقابل هذا فى القانون الدولي العام ما يسمى بالحرب الدولية .

الأسم ناصر محمد رشيد التوفيق

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى بكة المكرمة

الإسم ناصر محمد رشيد التوفيق
الاسم ناصر محمد رشيد التوفيق

قسم الدراسات العليا الشرعية - قسم الفقه والأصول
فرع الفقه

الدراسة في الشريعة الإسلامية والقانون

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي
المقارن

إعداد

عبد الله بن صالح بن حسين العتيبي
١٤٠٤ هـ

إشراف

فضيلة الدكتور / محمد شعبان حسين



عام
١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١١٨١

الفقه المكي

في حرب الخارجين على أمن الدولة وسيادتها

القسم الثاني من هذه الرسالة

في حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها ،
=====

وانما كان هذا القسم من أقسام هذه الرسالة لأن الجانب الحربي في الشريعة
الاسلامية انما يعنى كل قتال في سبيل الله .

وبهذا يدخل قتال الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها دخولا أوليا فسي
مباحث الحرب في الشريعة الاسلامية .

ولما كان النظر الصحيح يقضي ان تبدأ الدولة بقتال الخارجيين على أمنها
وسيادتها قبل ان تدخل اية حرب أخرى ، رأيت أن أقدم هذا القسم من
الرسالة على القسم الثالث ، الذي سيكون ان شاء الله في الحرب الدولية .
ويشتمل هذا القسم الثاني على أربعة أبواب هي كما يلي :-

* الباب الأول : - في حرب قطاع الطرق أو المحاربين في الشريعة
الاسلامية .

* الباب الثاني :- في حرب البغاة في الشريعة الاسلامية .

* الباب الثالث :- في حرب المرتدين في الشريعة الاسلامية .

* الباب الرابع : - في حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها

في القانون الدولي العام مع المقارنة بين موقف
الشريعة الاسلامية والقانون الدولي من هذا الأمر .

الباب الأول :- عرب قطاع الطرق والمخربين في الشريعة الإسلامية

الفصل الأول :- في التعريف بقطاع الطرق أو المخربين .

الفصل الثاني :- في حكم قطع الطريق في الشريعة الإسلامية

الفصل الثالث :- في قتال قطاع الطرق .

الفصل الرابع :- في عقوبة قطاع الطرق .

الفصل الأول

=====

التعريف بقطاع الطرق والمحاربين

قطاع الطرق أو المحاربون في اللغة العربية : هم اللصوص المترقبون
للمارة في الطريق ليأخذوا ما معهم بالاكراه .

قال في المعجم الوسيط : " القاطع : الشال الذي يقطع عليه الجلد أو
الثوب ، يقال : قطع الاديم على القاطع ، ويقال : سيف قاطع : ماض
وكلام قاطع نافذ

وفلان قاطع طريق : لص يتربص المارة في الطريق ليأخذ ما معهم
بالاكراه ، وجمعه قطع وقطاع ، يقال هم قطع الطريق وقطاع الطريق . (١)
وقطع الطريق ، والحرابة ، والسرقه الكبرى الفاظ تطلق عند الفقهاء ويراد
بها الجريمة التي يقوم بها قطاع الطرق كما يسميهم البعض أو المحاربون
كما يسميهم البعض الآخر .

وكل هذه الاطلاقات تلتقي عند مدلول واحد وان تردد بعضها بين
الحقيقه والمجاز . (٢)

والحرابة في اللغة : مأخوذة من الحرب وهو نقض السلم ، ويقال : انا
حرب لمن حاربني أي عدو ، وفلان حرب فلان ، أي محاربه ، وفي الآية
الكريمة : - " فأذنوا بحرب من الله ورسوله " (٣) أي بقتل .

(١) ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ٢/٢٥٢ مادة - قطع .

(٢) الشال - جرائم أمن الدولة -

(٣) سورة البقرة آية - ٢٧٩ -

والحرب نهب مال الانسان وتركه لا شيء له ، وفي الحديث : " الحارب

الشلح " أى الفاصب الناهب الذى يعرى الناس ثيابهم . (١)

والواقع ان بعض الفقهاء عرف قطاع الطرق في الاصطلاح والبعض الآخر

عرف جريمتهم ، ومن خلال تعريف المجرم يمكن الوصول الى معرفة الجريمة

والعكس كذلك صحيح .

وفيما يلى بعض تعريفات الفقهاء .

١ - عرف الحنفية : جريمة قطاع الطرق فقالوا : " قطع الطريق : الخروج

على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يمتنع المارة

عن المرور وينقطع الطريق . " (٢)

فقولهم في التصريف : " الخروج " قيد يدخل به أى خروج ، وقولهم :-

" المارة " قيد يدخل به أى مار ، وقولهم : " المال " قيد يدخل به كسل

مال ، وقولهم : " لأخذ المال " قيد يخرج به الخروج لأى قصد آخر غير

المال ، وقولهم على " سبيل المغالبة " أى المكابرة والمجاهرة ، ويخرج

بهذا القيد مالم يكن على سبيل المغالبة لأخذ المال خفية أو علنا بدون

مكابرة ، وقولهم : " على وجه يمتنع المارة عن المرور وينقطع الطريق ، قيد

يخرج النهب والغصب ، فان انتزاع الاموال عن طريق هذين الأمرين يكون

(١) الأزهري - تهذيب اللغة ج / ٥ / ٢١ ، ابن سيده - المحكم والمحيط الأعظم

ج / ٣ / ٢٣٤ ، ابن منظور - لسان العرب ج / ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤

الرشيد - الحراية في الفقه الاسلامي ٧ - ٨

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج / ٩ / ٢٨٣

مغالبة ، الا انه ليس على وجه يتمتع المارة عن المرور وينقطع الطريق . (١)

ومن هنا يمكن أن يقال ان قطاع الطرق عند الحنفية :- هم الخارجون على المارة لأخذ المال على سبيل المغالبة على وجه يتمتع المارة عن المرور وينقطع الطريق .

٢ - قال المالكية : " المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو أخذ مال

مسلم أو غيره على وجه يتعذر الفسوت وان انفرد بمدينة . " (٢)

فقولهم في التصريف : " قاطع " قيد يدخل به كل قاطع ، وقولهم : " قاطع طريق " يدخل أى طريق ويخرج به ما لم يكن كذلك كما في الدور والمنازل . وقولهم : " لمنع سلوك " قيد يخرج به ما عدا ذلك من الاغراض ، وقولهم : " أخذ مال " يدخل به أى مال ويخرج به ما عدا المال ، وقولهم : " مسلم أو غيره " قيد يشمل المسلم وغيره من أصحاب الديانات الأخرى سواء كانوا أهل عهد أو غير ذلك ، وقولهم : " يتعذر معه الفسوت " قيد خرج به ما لم يتعذر معه الفسوت كما في أسواق الناس ومجامعهم اذا كان من شأنهم الاغاشة حيث يكون مثل هذا الأمر غصباً لقاطع طريق ، وقولهم : " وان انفرد بمدينة " يدخل به اعتبار الفرد الواحد محارباً ، كما يدخل به : ان القيام بمثل هذا العمل في المدينة يعد حراًبة أيضاً فلا يختص ذلك بالطرق بين المدن والقرى ونحوها . (٣)

(١) الرشيد - الحرابة في الفقه الاسلامي - رسالة ماجستير ٩ - ١٠

(٢) مختصر خليل في الفقه المالكي - ٣٣

(٣) الرشيد - الحرابة ١٢ - ١٣

ومن هنا يمكن ان يقال ان جريمة الحرابة عند المالكية تمنى : " قطع الطريق لمنع سلوك أو أخذ مال مسلم أو غيره على وجه يتمذر الفوت وان انفرد المحارب بمدينة .

٣ - وقال الشافعية : " قطع الطريق : البروز لأخذ مال أو القتل أو ارباب ، مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الفوت . " (١)

فقولهم في التعريف : " البروز " أى الظهور والخروج غلانية ومجاهرة ، فيخرج ما عدا ذلك كالسرقة ونحوها ما يتم في السر ، وهو قيد يشمل كل بروز ، وقولهم : " لاخذ المال " قيد يشمل كل ما هو متول مطلقا بغض النظر عن صفته ، وقولهم : " أو القتل " يدخل به أى قتل بغض النظر عن الهدف المراد منه ، وقولهم : " مكابرة " أى المجاهرة بأعمالهم هذه دون خوف أو وجل تعديا للناس وسلطات الأمن ، فيخرج بهذا القيد : استسلام المحاربين ، والسرقة ، والاختلاس . وقولهم : " اعتمادا على الشوكة " قيد خرج به كل من فعل فعل المحاربين الا ان ليس له شوكة .

وقولهم : " مع البعد عن الفوت " قيد خرج به مالم يكن كذلك كأن يتم مثل هذا العمل فى الاسواق العامة ومجامع الناس . (٢)

(١) الرطبي : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ج ٢/٨ ، الشرييني

الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج - ج ٤/٤

ومن هنا يمكن أن يقال : ان اقطاع الطرق عند الشافعية : " البارزون أو الخارجون لأخذ مال أو لقتل أو ارباب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الفوت . "

٤ - وقال الحنابلة : " قطاع الطرق هم : المكفون الطتزمون - ولو انش - الذين يمرضون للناس بسلاح ولو بعصا وحجارة في صحراء أو بنيان أو بحر فيفصبونهم مالا محترما قهرا مجاهرة . " (١)
فقولهم في هذا التعريف : " المكفون " أى البالغون العقلاء العالمون بالتحريم فيدخل بهذا القيد الذكر والانثى والحر والعبد ويخرج به ما عدا المكلف .

وقولهم : " الطتزمون " قيد يدخل به كافة المسلمين ، كما يدخل به كافة أهل الذمة والمعاهدين والمستأمنين ، لأن مقتضى العهد ان يلتزموا - بمراعات أنظمة الدين الاسلامي ويخرج بهذا القيد غير الطتزمين كأهل الحرب .

وقولهم : " الذين يمرضون للناس " أى يتعرضون لهم بالاعتداء ، فيدخل بهذا القيد ، أى متعرض للاعتداء بغض النظر عن نوع الاعتداء أو نوع المعتدى عليه ، أو مكان الاعتداء .

وخرج به كل من يعرض لغير الاعتداء كالدافع عن نفسه وعرضه أو ماله أو غير ذلك .

(١) البهوتي - كشاف القناع عن متن الاقناع - ج ٦ / ١٤٩ - البعلي - كشف المخدرات - ٤٧٦ ، المرادوى - التقيح المشيع في تحرير أحكام المقنن - ٢٨١ ، البهوتي - الروض المربع ، بشرح زاد المستقنع / ٤٠٢

وقولهم : " مالا " قيد يدخل به كل ما يتمول بغض النظر عن مقداره أو

نوعه أو أى صفة أخرى ، ويخرج به الاعتراض لغير المال .

وقولهم : " محترما " قيد خرج به غير المعترم من الاموال كالخمر ونحوها .

وقولهم : " قهرا مجاهرة " أى قسرا ومغالبة ، فيخرج بذلك السارق والمختلس والمنتهب . (١)

وعليه فيمكن ان يقال ان قطع الطريق عند فقهاء الحنابلة : " يعني اعتراض الناس بسلاح ولو بعضا وحجارة في صحراء أو بنيان أو بحر وغصبهم مالا محترما قهرا مجاهرة .

هذه من أهم تعريفات الفقهاء لقطاع الطرق وقطعه ، وهي تعريفات تشترك في السمات الرئيسية المكونة لهذه الجريمة حيث يلاحظ ما يلي :-
١- لن التعريفات السابقة اشتركت في اعتبار اخافة الناس وارهابهم وانقطاع طريقهم مظهر من مظاهر جريمة قطع الطريق .

٢- أجمعت التعريفات السابقة على ان الخروج بقصد اخذ المال سمة من سمات المحاربين .

٣- أجمعت كلمة الفقهاء في تعريفاتهم السابقة ما عدا المالكية على اعتبار المكابرة والمجاهرة والمغالبة للحرابة والمحاربين .

(١) عبد الله الرشيد - الحرابة في الفقه الاسلامي - ١٦

٤ - أجمع الفقهاء في التعريفات السابقة ما عدا الحنفية على التعميم بالنسبة للمكان الذي تتم فيه جريمة الحراقة ، فلا فرق في ذلك بين أن تكون هذه الجريمة في الطرق بين المدن ونحوها أو غير ذلك .

٥ - اتفق فقهاء الشافعية والحنابلة على اعتبار الشوكة في تعريف الحراقة عندهم .

٦ - اتفق فقهاء المالكية والشافعية على اعتبار عدم إمكان الاغاثة .

٧ - انفرد المالكية في تعريفهم من بين التعريفات السابقة بإمكانية اعتبار الواحد محاربا يتصور منه القيام بمثل هذا العمل .

٨ - انفرد تعريف المالكية أيضا من بين التعريفات السابقة ، باعتبار الفساد في الأرض ، والاخلال بسلطان الأمن ولو لم يكن الفعل مكابرة ومجاهرة ، وإنما كان على سبيل الخديعة كالغيلة مثلا . (١)

الفصل الثاني

=====

حكم قطع الطريق في الشريعة الإسلامية

تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة واجماع الأمة على تحريم قطع الطريق

أو المحاربة :

أما الكتاب :

=====

فقوله تعالى : ((انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم .)) (١)

قال ابن قدامة رحمه الله عند هذه الآية : (وهذه الآية في قول ابن عباس

وكثير من العلماء نزلت في قطاع الطريق من المسلمين .

وبه يقول مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .) (٢)

وعليه فقد دلت الآية الكريمة بما فيها من وعيد لقطاع الطرق في الدنيا

والآخرة وما فيها من عقوبة حازمة في الدنيا ، على تحريم هذا العمل

المشين .

(١) سورة المائدة - آية رقم ٣٣ - وآية رقم ٣٤

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٤٤

وسيأتي بعد قليل خلاف العلماء في سبب نزول هذه الآية .

وقال جمع من المفسرين عند قوله تعالى في الآية السابقة ((انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله)) ان اضافة المحاربة لله ورسوله ليست على
ظاهرها ، وانما هناك محذوف تقديره ، انما جزاء الذين يحاربون أولياء
الله أو عباد الله ، غير ان اضافة المحاربة لله ورسوله أسلوب قرآني
للتحذير من هذه الجريمة وبياناً لقبورها وشاعتها وتصويراً لعظم ذنب
مرتكبها وتوبيخاً له ، وحافزاً قوياً لكل من بيت مثل هذا العمل المتدني
ان يعتمد عنه اذا سمع ان عظم هذا محاربة لله ورسوله ، وهل يستطيع
أحد ان يحارب الله ورسوله (١)

واما السنة :
=====

١ - فمن ان رضي الله عنه ان رهطاً من عكل وعرينة ، أتوا النبي صلى الله
عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله انا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، وانما
استوخمنا المدينة .

فأمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم بذود وراع ، وأمرهم أن يخرجوا فيهم
فيشبروا من البانها وأبوالها .

فقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا الذود وكفروا بعد اسلامهم
فأتى بهم النبي صلى الله عليه وسلم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم
وتركهم في الحرة حتى ماتوا .

فذكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم - انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله -
الآية (٢)

- (١) السرخسي - المبسوط ج ٩ / ١٤٤ ، الرشيد - الحراة في الفقه الاسلامي ٢٩
(٢) هذا حديث صحيح ، أخرجه كل من الامام البخاري في صحيحه والامام =

وفى رواية عن أنس رضى الله عنه : " انما سمل النبي صلى الله عليه وسلم

أعين أولئك ، لأنهم سملوا أعين الرعاة ، وروى عن ابن عمر نحوه (١)

٢ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : وادع رسول الله صلى الله

عليه وسلم أبا بردة هلال بن عويمر الأسلمي ، فجاء أناس يريدون

الاسلام فقطع عليهم أصحاب ابى بردة الطريق ، فنزل على رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، جبريل عليه السلام بالحد فيهم : ان من

قتل وأخذ المال صلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن أخذ مالا

ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن جاء مسلما هدم الاسلام

ما كان في الشرك . " (٢)

= مسلم في جامعه الصحيح .

وقال الشوكاني رحمه الله : " رواه الجماعة وزاد البخارى قال قتاده :

" بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كان يحث على

الصدقة وينهى عن المثلة . "

انظر : صحيح الامام البخارى ج ١٣/٧ ، مسلم - الجامع الصحيح

ج ١٠١/٧ - ١٠٢ ، الشوكاني - نيل الاوطار من أحاديث سيد

الاخير ج ٣٣١/٧

(١) هذه الرواية أخرجه كل من الامام مسلم والنسائي والترمذى .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج ١٠٣/٧ ، الشوكاني - نيل الاوطار

ج ٣٣١/٧

(٢) هذا الحديث أخرجه الامام ابن جرير الطبرى في تفسيره ، وأخرجه الامام

شمس الدين السرخسى فى مبسوطه عن الامام محمد بن الحسن الشيبانى

عن ابى يوسف عن الكلبى عن ابى صالح عن ابن عباس رضى الله عنهم جميعا

انظر : الطبرى - جامع البيان عن تأويل آى القرآن - تحقيق : محمود شاكر

ج ٢٦٠/١٠ - ٢٦١

السرخسى - المبسوط ج ١٣٤/٩

٣ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ((انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله)) - الآية " قال : اذا خرج المحارب فأخذ المال ولم يقتل يقطع من خلاف ، واذا خرج فقتل ولم يأخذ المال قتل ، واذا خرج فقتل وأخذ المال قتل وصلب واذا خرج فأخاف السبيل ولم يأخذ المال ولم يقتل نفي . (١)

وهكذا دلت الأحاديث وأثر ابن عباس رضي الله عنهما بما ورد فيها من عقوبة صارمة رادعة لقطاع الطرق على تحريم قطع الطريق في الشريعة الاسلامية أشد التحريم .

واما الاجماع :
=====

فان العلماء لم يختلفوا في تحريم هذا الأمر .

الا انهم اختلفوا من ذلك في الحكم الذي ورد في الآية الكريمة السابقة :-
((انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله)) هل هو نازل في المحاربين أو في المرتدين .

ففي المسألة قولان :

القول الأول : ان الآية انما نزلت في المحاربين قطاع الطرق .
=====

وروى هذا القول عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) هذا الأثر أخرجه السيوطي في الدر المنثور ، والشافعي في الام ، وعبد الرزاق والفريابي ، وابن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي ، كلهم عن ابن عباس .

انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٣ / ٦٨

حيث جاء عنه مثل حديث انس في قصة عكل وعرينه ، وفيه قال رضي الله عنه :

" ونزلت فيهم آية المحاربة " (١)

وروى هذا القول أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما

وهو القول الذي رجحه القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي ، ومال إليه

أبو عبد الله القرطبي في تفسيره .

كما روى هذا القول عن قتادة وعطاء الخراساني والسدي والوليد بن مسلم (٢)

وبه قال جماهير أهل الفقه من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة . (٣)

القول الثاني : ان الآية انما نزلت في المرتدين أو المشركين .

وهكي هذا القول عن ابن عمر والحسن والبصري وعطاء وعبد الكريم . (٤)

(١) هذا الحديث أخرجه الامام أبو داود رحمه الله حيث قال : حدثنا

أحمد بن صالح حدثنا عبد الله أخبرني عمر عن سعيد بن أبي هلال

عن أبي الزناد عن عبد الله بن عبيد الله عن ابن عمر .

انظر : السهارنفوري - بذل المجهود في حل أبي داود ج / ١٢ /

٣٠٩ / ٣٠٨

(٢) ابن قدامة - المفني ج / ٩ / ١٤٤ - ابن حزم - المحلي ج / ١١ / ٣٠٠

وما بعدها . من صفحات ، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج / ٦ /

١٤٨ / ١٤٩ / ١٥٠ ، ابن العربي - أحكام القرآن ج / ٢ / ٥٩٣ وما

بعدها من صفحات .

السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج / ٣ / ٦٨ وما بعدها

من صفحات

(٣) السرخسي - المبسوط ج / ٩ / ١٣٤ ، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن

ج / ٦ / ١٥٠ ، ابن العربي - أحكام القرآن ج / ٢ / ٥٩٥ ، ابن قدامة

المفني ج / ٩ / ١٤٤ ، الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الس

معرفة معاني الفاظ المنهاج ج / ٤ / ١٨٠

(٤) ابن قدامة - المفني ج / ٩ / ١٤٤ - ابن حزم - المحلو ج / ١١ / ٣٠٠ وما

بعدها من صفحات .

ومن أدلة أصحاب هذا القول ما يلي :-

١ - عن عائشة رضي الله عنها : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث خصال ، زان محصن يرجس ، أو

رجل قتل عمدا فيقتل ، أو رجل يخرج عن الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل

أو يصلب أو ينفي من الأرض . (١)

٢ - ان سبب نزول الآية قصة العرنيين ، وفيها انهم ارتدوا عن الاسلام ،

وقتلوا الرعاة واستولوا على ابل الصدقة ، فجاء بهم الرسول عليه السلام

فقطع ايديهم وارجلهم وسمل أعينهم وتركوا في الحرة حتى ماتوا ، قال أنس

رضي الله عنه : فأنزل الله في ذلك قوله تعالى : ((انما جزاء الذين

يحاربون الله ورسوله)) (٢)

٣ - ان المحاربة لله ورسوله لا يتصور وقوعها الا من الكافر .

وقال ابن جريج : وأقول أنا : لا أعلم أحدا يحارب النبي صلى الله عليه وسلم

الا أشرك . (٣)

(١) هذا الحديث أخرجه الأئمة أبو داود والنسائي والنحاس في ناسخه ،

والبيهقي ، كلهم عن عائشة رضي الله عنها .

وقال الامام ابن حزم رحمه الله : هذا الحديث لا يصح ، لأنه انفرد

به ابراهيم بن طهمان وليس بالقوى .

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٣/ ٦٨

ابن حزم - المحلى ج ١١/ ٣٠٣

(٢) سبق تخريج هذا الحديث قبل قليل . انظر : ص ٤٦٢ و ٤٦٤

(٣) ابن قدامة - المغني - ج ٩/ ١٤٤ ، ابن حزم - المحلى ج ١١/ ٣٠٣

غير أن الذي يظهر لي أن الراجح هو القول الأول - قول جماهير أهل العلم وذلك لما يلي :-

١ - أن الله سبحانه وتعالى استثنى من العقاب المذكور في الآية من تاب قبل أن يقدر عليه ، فقال سبحانه وتعالى : ((إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم)) (١)

فدل هذا الاستثناء أن المراد التوبة من قطع الطريق ، لأن توبة الكافر تكون بالاسلام وتوبته بالاسلام تدفع عنه العقوبة قبل القدرة عليه وبعد ها ويسقط عنه القتل والقطع بكل حال .

بينما هذه الآية :- ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله)) قد نصت على سقوط العقوبة عن المحارب أن تاب قبل القدرة عليه فقط . (٢)

٢ - أن الكتاب والسنة قد بينا حكم الله في الكفار الأصليين والمرتبين بياناً مفصلاً في غير هذه الآية ، فافتضى أن يكون المراد بهذه الآية غيرهم .

٣ - أن عقوبة المرتد في الشريعة الإسلامية إذا أصر على الكفر هي القتل سواء أقام بقطع الطريق أو لم يقم بذلك .

٤ - دل حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق في موادة أبي بردة الأسلمي : أن العقوبة المطبقة على قطاع الطرق هي القتل والصلب و قطع اليد والرجل من خلاف . وهي نفس العقوبة المذكورة في الآية ، غاية ما هنالك أن الآية زادت النفي .

ثم أن السبب الموجب للعقوبة في الآية هو قطع الطريق ، وكون الآية نزلت في الكفار أو المرتدين . لا يجعل الحكم مقصوراً عليهم .

(١) سورة المائدة - ٣٤ -

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٤٤ ، ابن العربي - أحكام القرآن ج ٢ / ٥٩٥ ، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج ٦ / ١٥٠ ، الجميلي - أحكام البغاة والمحاربين ج ١ / ٣٥٤ .

وانما يثبت هذا الحكم كلما وجد هذا السبب منهم أو من غيرهم (١)
ويوضح هذا انه لو كانت المحاربة المذكورة عقوبتها في الآية لا تكون الا من
كافر ، لم يخل الامر حينئذ من ثلاثة وجوه ، لا رابع لها اطلاقا .
اما ان يكون حربيا اصليا ، واما ان يكون معاهدا فنقض عهده وحارب
فصار بذلك حربيا ، واما مسلما ارتد عن الاسلام فكفر .
فان كان حربيا اصليا ، فلم يقل أحد من الأمة ان الحكم الوارد في الآية
هو حكم الحربيين في الشريعة الاسلامية .
” وانما حكم الحربيين القتل في اللقاء وكيف امكن حتى يسلموا أو يعطوا الجزية
أو يؤسروا ثم ما يكون بعد الاسر من الفداء أو الاطلاق منا .
ولا خلاف في أنه ليس القتل ولا الصلب ولا قطع الايدي والارجل من خلاف
ولا النفسي من أحكامهم فبطل ان يكون المذكور في الآية حربيا كافرا .
وان كان معاهدا ، فارتكب ما ينقض عهده ، فللعلماء فيه اقوال ثلاثة لا رابع
لها .

الأول : انه يكون بذلك حربيا ينطبق عليه أحكام الحربيين السابقة .
===

الثاني : انه يكون محاربا الى ان يقدر عليه ، فيرد الى ذمته كما كان ولا بد .
=====

الثالث : انه لا يقبل منه ما عدا الاسلام أو السيف .
=====

فصح بلا خلاف ان الذمي الناقض لدمته المنتقل الى حكم أهل الحرب ليس له
حكم المحارب المذكور في الآية التي نحن بصدد ها .

(١) المراجع السابقه

وانظر : ابن حزم - الحلبي ج / ١١ / ٣٠٠ وما بعدها من صفحات ، الشال -
جرائم أمن الدولة - ٤٣

وان كان المحارب المذكور في الآية مرتدا عن اسلامه ، فقد بين رسول الله

صلى الله عليه وسلم حكم المرتد بقوله " من بدل دينه فاقتلوه " (١)

ولا خلاف بين أحد من الأئمة في ان حكم المرتد المقدور عليه ، ليس هو

الصلب ولا قطع اليد والرجل ، ولا النفي من الأرض .

فصح بكل ما ذكر ان المحارب ليس كافرا أصلا ان لم يبدل دينه من أحكام

الكفر ، ولا لأحد من الكفار حكم المحارب ، فثبت بلا شك ان المحارب انما

هو مسلم عاصي ، والمعاصي غير الحاربة أو قطع الطريق منها ما

ورد فيه عقوبة مقدرة أو قصاص ومنها ما لم ينص على عقوبة معينة فتخضع

لعقوبة التعزير ، فلم تبق الا العقوبة التي نصت الآية التي نحن بصدور

عليها ، ولم تبق الا معصية قطع الطريق ، فوجب ان تكون تلك العقوبة

لهذه المعصية . " (٢)

واما استدلال أصحاب القول الأول بحديث عائشة السابق ، فلا تقوم الحجة

به لأنه حديث لا يصح ، ان قد تفرد به ابراهيم بن طهمان وهو رجل ليس

بالقوى ، كما ذكر ذلك ابن حزم .

واما استدلالهم بأن الآية انما نزلت في العرنيين ، وهم قوم قد ارتدوا ، فقد تبين

(١) عن عكرمة : " قال أتى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بزنادة فأحرقهم

فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت انا لم أحرقهم لنهي رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم لقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم : " من بدل دينه فاقتلوه " .

قال الامام الشوكاني رحمه الله عند هذا الحديث : رواه الجماعة الا مسلما

وليس لابن ماجه فيه سوى : " من بدل دينه فاقتلوه " .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخبار ج ٢ / ٨ /

(٢) ابن حزم - المحلى ج ٣٠٤ / ١١ وما بعدها من صفحات .

من عرض أدلة الجمهور ، ان عقوبة المرتد في الشريعة الاسلامية ، ليست هي العقوبة الواردة في الآية بلا خلاف بين علماء الأمة الاسلامية .
وانذا لم تكن كذلك فهي عقوبة قطاع الطرق .

فتكون الآية حينئذ ، انما نزلت ابتداءً قطاع الطرق كسائر القرآن في نزوله شيئاً بعد شيء أو تصويهاً لفعله عليه السلام بالعربيين .
لأن الآية موافقة لفعله صلى الله عليه وسلم في قطع أيديهم وأرجلهم وزائدة علي ذلك تخييراً في القتل أو الصلب أو النفي ، اما ما زاده رسول الله صلى الله عليه وسلم من السمل وترك حسمهم حتى ماتوا ، فقصاصاً بما فعلوا بالرعاء ، لحديث أنس السابق بروايته .

وهكذا فان العربيين قد اجتمعت عليهم حقوق منها الحرابة ومنها سملهم اعين الرعاة وقتلهم ، ومنها الردة ، فقطعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للحرابة ، وسملهم وتركهم كذلك حتى ماتوا للقصاص . (١)
واما قولهم : " ان المحاربة لا تكون الا من كافر .

فأجاب عنه ابن قدامة رحمه الله بقوله : " والمحاربة قد تكون من المسلمين بدليل قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله)) (٢)

(١) ابن حزم - المحلى ج / ١١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣١٠ - ٣١١ ، الجميلي احكام البغاة والمحاربين ج / ١ / ٣٥٠ وما بعدها من صفحات .

الشال - جرائم أمن الدولة - ٩٧

(٢) سورة البقرة - آية رقم - ٢٧٩ -

انظر : ابن قدامة - المفني ج / ٩ / ١٤٤

وبهذا يسلم القول الأول من الاعتراض ، ويشبث رجحانه والله المستعان
وبعد ان تبين حكم قطع الطريق ان شاء الله ، بقي ان نعرف شيئاً
عن قتالهم ، وما يتعلق بذلك من الأحكام والاحوال التي تطبق عليهم
فيها العقوبة الواردة في الآية بعد الامكان منهم ، وفيما يلي بيان
ذلك .

الفصل الثالث

في قتال قطاع الطرق

أ - حكم قتال قطاع الطرق :

إذا لم يتمكن امام المسلمين من القبض على المحاربين - قطاع الطرق - ليقوم عليهم حكم الله الا بقتالهم وجب عليه وعلى المسلمين قتالهم حتى يستسلموا وينقادوا لحكم الله ، وان لم يتمكن منهم الا بقتال يفضي الى قتلهم جميعا قوتلوا وان أفضى الى ذلك ، بلا خلاف بين العلماء في هذا الأمر.

كما قال ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في فتاويه (١)

والأصل في هذا " ان كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق المسلمين ، وان اقرت بالشهادتين " .

والقوم الذين سمحوا لأنفسهم بشهر السلاح في وجوه اخوانهم المسلمين ، لانتهاك أعراضهم وإراقه دمائهم وسلب أموالهم والسعي في الأرض بالفساد قد خرجت عن شرعة مهمة من شرائع الاسلام يؤدي الخروج عنها الى زعزعة أمن الأمة في أنفسها وأعراضها وأموالها ، وما يتبع ذلك من سلبات كثيرة - تؤدي والحال هذه الى تصدع بنيان الدولة وانهيائه .

ومن هنا كان قتال هؤلاء القوم أكد من قتال الطوائف الاخرى المتمتعة عن شرائع

الاسلام . (٢)

(١) ابن تيمية - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٨ / ٣١٧

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٨ / ٥٠٢ وما بعدها .

ومما يدل على وجوب قتال قطاع الطرق من نصوص الشريعة الاسلامية ما يلي :

- ١ - قال الله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله)) (١) فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ، وقطاع الطرق قد جعلوا بعدم التزامهم بشريعة الاسلام في الاعراض والانفس والاموال - بعض الدين لله وبعضه لغير الله فيجب قتالهم ، حتى يفيضوا الى امر الله سبحانه وتعالى .
- ٢ - قال الله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذكروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله)) (٢) قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد اسلموا وصلوا وصاموا ، لكن كانوا يتعاملون بالربا ، فأنزل الله هذه الآية ، وأمر المؤمنين فيها بترك ما بقي من الربا ، وقال : ((فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله)) وفي قراءة ، فأنذروا ، فدلّت الآية كما جاء في بعض التفاسير على قتال المرابين اذا امتنعوا عن الانتهاء من الربا .
- والربا آخر المحرمات في القرآن وهو مال يؤخذ بتراضي المتعاملين فاذا كان من لم ينته عنه ، وجب قتاله وحربه بنص القرآن ، فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي اسبق تحريماً ، وأعظم كقطع الطريق . (٣)

(١) سورة الانفال آية رقم ٣٩

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٩

(٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج / ٢٨ / ٥١٠ وما بعدها من صفحات . وانظر القرطبي - تفسير الجامع لاحكام القرآن ج / ٣ / ٣٦٣ / ٣٦٤ السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج / ٣ / ١٠٧ وما بعدها من صفحات .

٣ - قال الله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ،
فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ الى الأمر
الله) (١)

قال ابن قدامة رحمه الله عند هذه الآية : فيها خمس فوائد ، وذكر منها
ان الآية افادت جواز قتال كل من منع حقا عليه (٢) وقطاع الطرق بخروجهم
عن طاعة الامام وقتل الناس وارهابهم ، وسلب اموالهم وانتهاك اعراضهم
ثم تماديهم في ذلك وعدم رجوعهم الى جادة الصواب قد منعوا حقا كبيرا
يوجب قتالهم .

ب : كيفية قتال قطاع الطرق :
=====

قد يجد الباحث شيئا من الصعوبة عند بيان المعاملة التي يعامل بها قطاع
الطرق عند قتالهم ، وتأتي هذه الصعوبة من ان الاكثريّة الغالبة من فقهاء
المذاهب الاسلامية المعتبرة عندما عقدوا في كتبهم بابا لبيان حكم الاسلام
في قاطع الطرق ، قصروا الكلام فيه على قطع الطريق كجرية لها عقوبة
معينة ، ومن هنا دار كلامهم في الجملة ، حول تعريف هذه الجريمة ، وبيان
حكمها ، وأركانها والشروط المتعلقة بها وبأصحابها ثم بيان عقوبتها .

ولم يذكروا شيئا في هذا الباب عن كيفية قتال قطاع الطرق ، اذا طلبهم
امام المسلمين لاقامة حكم الله فيهم فامتنعوا عن تسليم أنفسهم ، حيث يجب

(١) سورة الحجرات - آية رقم ٩

(٢) ابن قدامة - المغنى ج / ٨ / ٥٢٣

قتالهم والحال هذه ، اللهم الا بعض اشارات عابرة قد لا تفي بالفرض الذى

نحن بصدده . (١)

وهنا يرد سؤال مهم يحتاج الى اجابة ، وافية مقنعة ، وهو : هل يسن بقطاع الطرق في قتالهم ، سنة قتال الكفار ، أو البغاة ، أو انهم يتفقون مع إحدى هاتين الفئتين في بعض الجوانب ويختلفون في جوانب اخرى ، ام ان لقتالهم كيفية أخرى ليست للكفار ولا للبغاة ؟

(١) من كتب المذاهب الاسلامية المعتمدة التى رجعت اليها فى هذا الأمر فلم أجدها ذكرت شيئاً من ذلك ما يلى :-

١ - عند الاحناف : شرح فتح القدير ، والعناية على الهداية ، وحاشية

سعدى حلى ، ونتائج الافكار ، وحاشية ابن عابدين ، والبحر

الرائق ، وتبيين الحقائق ، والنباية على الهداية ، واللباب شرح -

الكتاب ، والميسوط ، وبدائع الصنائع ، وحاشية الطحاوى ، وغيرها .

٢ - عند المالكية : شرح الزرقاني عن خليل ، شرح الخرشي ، بلفظة

السالك مواهب الجليل ، منح الجليل ، حاشية الدسوقي ، حاشية

كفاية الطالب الرباني - سراج السالك ، وحاشية الامام أرهونسي ،

والمدونة ، وغيرها من الكتب المعتمدة .

٣ - عند الشافعية - نهاية المحتاج - مغنى المحتاج - اسنى المطالب ،

روضة الطالبين ، جيشنا قلوبى وعمره ، حاشية الجمل ، حاشية

الباجورى ، اعانه الطالبين ، وغيرها كثير .

٤ - وعند الحنابلة - كشاف القناع - المغني - كشف المخدرات - التقيج

المشيع ، مدار السبيل ، العدة - السلسبيل ، منتهى الارادات -

الروض المربع - وغيرها .

الواقع اني تلمست هذا الأمر في مظانه ، فوجدت بعض فقهاء المذاهب ،
قد أشار الى شيء من ذلك ، قد يعين ذكره هنا على ايجاد تصور عام مفيد
عن كيفية قتال مرتكبي جريمة قطع الطريق ، اذا طلبهم الامام فامتصوا
عن تسليم انفسهم ، ومن ذلك ما يلي :

١ - قال الاحناف في تعريفهم للبغاة : " الباغي في عرف الفقهاء ، الخارج
عن طاعة امام الحق بخير حق ، والخارجون عن طاعته أربعة أضداد .
أحدهما : الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون أموال الناس
ويقتلونهم ويخيفون الطريق ، وهم قطاع الطريق .

والثاني : قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل ، فحكمهم حكم
قطاع الطرق .

ان قتلوا قتلوا وصلبوا ، وان أخذوا مال المسلمين قطعت أيديهم وأرجلهم ،
على ما عرف .

والثالث : قوم لهم منعة وحمية خرجوا عليه بتأويل ، يرون أنه على باطل ،
كفر أو معصية يوجب قتاله بتأويلهم ، وهؤلاء يسمون بالخوارج يستحلون
دماء المسلمين وأموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وحكمهم عند جمهور الفقهاء وجمهور أهل الحديث حكم البغاة...
والرابع : قوم مسلمون خرجوا على امام العدل ولم يستبيحوا ما استباح الخوارج
من دماء المسلمين وسبي ذراريهم وهم البغاة . " (١)

والذى يفهم من دخول قطاع الطرق فى تعريف البغاة عند الاحناف ، -
واعتبارهم نوعا من أنواعهم ، سواء استعصوا على الامام عند طلبهم أو لم
يستعصوا ، ان قطاع الطرق اذا امتنعوا عن تسليم أنفسهم للامام وقا تلوه ،
سن بهم سنة البغاة فى جميع أحكام قتالهم ، ما عدا عقوبتهم التى فصلت
أحكامها فى كتاب قطاع الطرق .

ومما يستأنس به فى تأسيس هذا الذى فهمته هنا ، ما جاء فى فتاوى شيخ
الاسلام ابن تيمية - وهو وان لم يكن من علماء الاحناف ، الا انه أحد
العلماء المجتهدين الذين لهم دراية كبيرة بأصول المذاهب الاسلامية
وفروعها - حيث قال رحمه الله : " والعلماء لهم فى قتال من يستحق القتال
طريقان :

منهم من يرى قتال يوم حرورا ويوم الجمل وصفين ، كله من باب قتال أهل
البغي ، وكذلك يجعل قتال أبي بكر لمانعي الزكاة ، وكذلك قتال سائر من قوتل
من المنتسبين الى القبلة ، كما ذكر ذلك من ذكره ، من أصحاب أبي حنيفة
والشافعي ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم . . .

والطريقة الثانية : ان قتال مانعي الزكاة والخوارج ونحوهم ليس بقتال أهل
الجمل ، وهذا هو المنصوص عن جمهور الأئمة المتقدمين . (١)

وهذا ما يفسره عدم تعرض الاحناف لأحكام قتال قطاع الطرق عند كلامهم على
جريمة قطع الطريق وأركانها وشروطها وعقوبتها ، باعتبارهم قد تكلموا عن ذلك

ضمنا عند كلامهم على احكام قتال البغاة .

ومن هنا يظهر لي والله أعلم ان قطاع الطرق يسن بهم سنة البغاة في قتالهم عند الاحناف ، وسيأتى بيان كيفية قتال البغاة ، عند الكلام عليهم قريبا ان شاء الله . (١)

٢ - أما المالكية فقالوا في تعريف البغاة : " الباغية فرقة من المسلمين خالفت الامام الاعظم أو نائبه لأحد شيئين لمنع حق وجب عليها في زكاة أو حكم عليها من احكام الشريعة المتعلقة بالله أو بآدمي ، أو خالفته لخلعه ، فللعدل قتالهم وان تأولوا . (٢)

ومعنى هذا ان من قاتله الامام ، لمنع حق لله أو لآدمي من خلقه بدون تأويل فهو داخل في مفهوم البغاة عندهم .

وقطاع الطرق اذا قاتلوا الامام حين سعى في طلبهم لاقامة حكم الله فيهم ، يصدق عليهم انهم قوم من المسلمين خالفوا الامام وقاتلوه لمنع حق الله ، ولا آدمي .

فالذى يفهم من تعريفهم للبغاة والحال هذه ، ان قطاع الطرق يعاملون في قتالهم اذا قاتلوا معاملة البغاة .

غير ان هذا الأمر ليس على اطلاقه كما يبدو ، ان قد وجدت بعض المالكية يفرقون بين قطاع الطرق ، والبغاة في بعض الاحكام المتعلقة بقتالهم .

حيث قال أبو عبد الله القرطبي المالكي : " واذا أخاف المحاربون السبيل

(١) انظر ص ٥٠١ من هذه الرسالة

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٨ / ٦٠

وقطعوا الطريق وجب على الامام قتالهم وكفهم عن اذى المسلمين ، فـان انهزموا لم يتبع منهم مدبرا الا ان يكون قد قتل أو أخذ مالا ، فان كان كذلك اتبع ليؤخذ ويقام عليه ما وجب لجنايته ، ولا يدفع على جريح الا ان يكون قد قتل ، فان أخذوا ووجدوا في أيديهم مال لا حد بعينه رد اليه أو الى ورثته وان لم يوجد له صاحب جعل في بيت المال ، وما اتلفوه من مال لأحد غرموه ولا دية لمن قتلوا اذا قدر عليهم قبل التوبة ، فان تابوا وجازا تائبين لم يكن للامام عليهم سبيل ، وسقط عنهم ما كان هذا الله وأخذوا بحقوق الآدميين فاقضى منهم من النفس والجراح ، وكان عليهم ما اتلفوه من مال ودم لأوليائه في ذلك .

ويجوز لهم العفو والهبة كسائر الجناة من غير المحاربين ، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي . (١)

وقال ابن عبد البر القرطبي المالكي : " اذا أخاف قوم السبيل وقطعوا الطريق وجب على الامام قتالهم من غير ان يدعوهم ، ووجب على المسلمين التعاون على قتالهم وعلى كفهم عن اذى المسلمين ، فان انهزموا ، لم يتبع منهم مدبرا الا ان يكون قتل أو أخذ مالا ، فان كان ذلك اتبع ليؤخذ ويقام

(١) الجامع لاحكام القرآن ج ٦ / ١٥٥

عليه ما وجب بجنايته ، ولا يدفع منهم على جريح الا ان يكون قد قتل ،
فان أخذوا ووجد في ايديهم مال لأحد بعينه رد اليه ، وما تلفوه من مال
لأحد غرموه ، ولا دية لمن قتلوا اذا قدر عليهم قبل التوبة * (١)

والذى يظهر من تعريف المالكية للبغاة ، ومن كلام ابي عبد الله القرطبي
وابن عبد البر من المالكية ، ان قتال قطاع الطرق يسن فيه سنة قتال البغاة ،
الا في بعض الجوانب التي يخالف فيها قطاع الطرق البغاة وهي كما يلي :-

١ - ان قطاع الطرق يقاتلون ولا يدعون قبل القتال ، اما البغاة فيقاتلون
ويدعون قبل ذلك الى الطاعة والدخول في الجماعة ، وفي رواية عنهم

ان قطاع الطرق كالبغاة في هذا .
ب ان مذبذب قطاع الطرق يتبع اذا قتل أو أخذ مالا بخلاف مدير أهل البغي كما أفاد
ذلك ابن عبد البر في نصه السابق ، وسيأتى بعد قليل عن ابن جزى : أن مذبذب
قطاع الطرق يقتل بهذا الاطلاق ، فلعل في مذهب المالكية قولان فــــي
هذه المسألة .

ج - ان جريح قطاع الطرق لا يجهز عليه كجريح البغاة ، الا ان يكون ممن قتل

د - ان ما استهلكه البغاة من دم أو مال ثم تابوا لم يؤخذوا به وما كان قائما

ردوه بعينه ، اما قطاع الطرق فيضمنون كل ما استهلكوه من حقوق الادميين

سواء اقدر عليهم قبل التوبة وبعدها ، وانما يسقط عنهم بالتوبة قبل

المُدرة عليهم ما كان حقا لله فقط . (٢)

(١) ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١/ ٤٨٦-٤٨٧

(٢) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٦/ ١٥٥

ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١/ ٤٨٦-٤٨٧

هاشية الامام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨/ ١٤٩ =

٣ - أما الشافعية والحنابلة ، فذكر منهم الماوردي ، وأبو يعلى فو كتابيهما

الاحكام السلطانية ، ان قتال قطاع الطرق مخالف لقتال البغاة من خمسة
أوجه :

الأول : ان قطاع الطرق يجوز قتالهم مقبلين ومدبرين ، لاستيفاء
الحقوق منهم ، ولا يجوز اتباع من ولى من أهل البغي .

الثاني : انه يجوز ان يعتمد في الحرب قتل من قتل من قطاع الطرق ، ولا
يجوز ان يعتمد قتل أهل البغي .

الثالث : ان قطاع الطرق يؤخذون بما استهلكوه من مال ودم في الحرب -
وغيرها بخلاف أهل البغي .

الرابع : يجوز حبس من أسر من قطاع الطرق لاستبراء حالة ، وان لم يجز
حبس أحد من أهل البغي .

الخامس : ان ما اجتباه قطاع الطرق من خراج وما أخذوه من صدقات
فهو كالمأخوذ غصبا ، لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات حقا ، بخلاف
أهل البغي . (١)

= بعد ان توصلت الى هذه النتيجة بالنسبة للمالكية ، وجدت كلاما مهما
لأحد أئمتهم وهو الامام ابن جزى الفرناطي يؤيد ولله الحمد ما توصلت
اليه من ان قتال المحاربين عند المالكية كقتال البغاة الا في بعض
الجوانب ، حيث قال رحمه الله : " وقاتل المحاربين كقتال البغاة الا في
خمسة :

يجوز تعمد قتلهم ويقتل مدبرهم ويطالبون بما استهلكوه من دم أو مال في
الحرب وغيرها ويجوز حبس أسراهم لاستبراء أحوالهم وما أخذوه من الخراج
والزكاة لا يسقط عن كان عليه كالفاسب خلافا لابن الماجشون .

انظر : ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية ٣٩
الماوردي - الاحكام السلطانية - ٦٣ (١)
أبو يعلى - الاحكام السلطانية - ٥٨

ومعنى هذا ان قطاع الطرق يسن بهم سنة البغاة في القتال عند الشافعية .

والحنابلة ما عدا هذه الخمسة وجوه المستثناة من ذلك .

ومن كل ما سبق يتضح ان قطاع الطرق يعاملون معاملة البغاة في القتال عند

الفقهاء في الجملة ما عدا في بعض الحالات التي ذكرها بعضهم .

وفقهاء الحنفية وان لم يصرحوا بذلك بعبارة لا لبس فيها ، الا ان ما يفهم من

مجموع كلامهم على البغاة وقطاع الطرق ، يدل دلالة واضحة على النتيجة التي

توصلت اليها هنا .

وانذا كان قطاع الطرق يعاملون معاملة البغاة في القتال عند الشافعية والحنابلة

والمالكية الا في بعض الحالات ، ويعاملون نفس معاملة أهل البغي عند الحنفية

كما هو ظاهر كلامهم ، فانه سيأتى الكلام على احكام قتال البغاة مفصلا ان شاء الله

بعد الكلام على عقوبة قطاع الطرق . (١)

(١) انظر : ص ٥٠٠ من هذه الرسالة

الفصل الرابع =====

في عقوبة قطاع الطرق -----

إذا قاتل الامام قطاع الطرق ، وتمكن منهم ، وجبت حينئذ عقوبتهم فسي
الجملة باتفاق العلماء والأصل فيها قول الله تعالى : ((انما جزاء الذين
يغارون الله ورسوله ويسمون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع
أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا
ولهم في الآخرة عذاب عظيم . الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم
فاعلموا ان الله غفور رحيم)) (١)

والواقع ان عقوبة قطاع الطرق من مباحث الحدود ، لا من مباحث القتال ، وهذه
الرسالة انما هي في بيان الاحكام المتعلقة بالقتال .
ومن هنا فالذي ينبغي فيما يظهر لي ، عدم تفصيل القول في عقوبة قطاع
الطرق هنا .

غير أني رأيت من باب اتمام الفائدة ، ان أذكر في هذه الرسالة شيئا عن
عقوبة قطاع الطرق عند العلماء باختصار ، فأقول :
اختلف الفقهاء في أنواع العقوبة الواردة في آية المحاربة " ((انما جزاء الذين
يغارون الله ورسوله)) الآية . هل هي على الترتيب والتوقيع ، أو على
التخيير ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : ان انواع الحقوبة الواردة في آية المحاربة مرتبة بحسب الفعل
الذى يرتكبه المحارب من محاربته ، فليس الأمر متروكا للامام ليختار النسوة
الذى يراه منها .

وهذا القول مروى عن ابن عباس ، وجماهير العلماء ، كقتادة وحماد والليث
واسحاق وسميد بن جبير وعطاء الخرساني ، والحسن في احدى الروايتين عنه
واليه ذهب الاحناف والشافعية ، والحنابلة . (١)

-
- (١) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٩/ ١٤٥
السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٣/ ٦٩ ، أبو بكر بن
العربي - احكام القرآن ج ٢/ ٥٩٩ .
ابن نجيم - البحر الرائق شرح كثر الدقائق ج ٥/ ٧٣ ، شمس الأئمة
السرخسي - المبسوط ج ٩/ ١٣٥ ، الكاساني - بدائع الصنائع فني
ترتيب الشرائع ج ٩/ ٤٢٨٩ .
الفيروز بادي الشيرازي - المذهب ج ٢/ ٢٨٥ ، الخطيب الشربيني -
مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ٤/ ١٨٠/ ١٨١ ،
الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط : تحقيق :
ابراهيم صندوقجي - رسالة دكتوراه - ج ٣/ ٨٥٨ وما بعدها من صفحات .
البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦/ ١٥٠ ، المرداوي -
الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠/ ٢٩٣ وما بعدها ،
الماوردي - الاحكام السلطانية - ٥٢ ، عبدالله الرشيد - الحراصة -
دراسة مقارنة - رسالة ماجستير - ١٩٥

ومن هنا اتفق أصحاب هذا القول على ان قاطع الطريق ، ان لم يرتكب في محاربته الا أخذ المال فقط ، فعليه عقوبة قطع اليد والرجل من خلاف فقط .

وان أخاف السبيل فقط دون ان يقتل أو يأخذ شيئاً من المال ، طبقت عليه عقوبة النفي لا غير . (١)

غير ان أصحاب هذا القول اختلفوا فيما اذا ارتكب قاطع الطريق في محاربة القتل فقط أو ارتكب القتل وأخذ المال ، وفيما يلي بيان ذلك بايجاز .

أ - اذا ارتكب القتل فقط ، فلهم قولان في ذلك هما كما يلي :

أولاً : يقتل فقط وإلى هذا ذهب الاحناف والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة (٢)

ثانياً : يقتل ويصلب وهو رواية عن الامام أحمد رحمه الله (٣)

ب - اما اذا ارتكب قاطع الطريق في محاربة القتل وأخذ المال . فلهم ثلاثة أقوال هي كما يلي :-

أولاً : يقتل ويصلب ، وإلى هذا ذهب الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة (٤)

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ / ٢٣٧ ، ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ٢٣

الفيروز آبادي - المذهب ج ٢ / ٢٨٥ ، النووي - روضة الطالبين ج ١٠ / ١٥٦ / ابن مفلح - الفروع ج ٦ / ١٤١ ، بهاء الدين المقدسي - العدد شرح الصمدية ٥٧١

(٣) المرغيناني - الهداية شرح بداية المبتدى ج ٢ / ١٠٦ ، ابن مفلح - كتاب الفروع ج ٦ / ١٤١

(٤) الخطيب الشربيني - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج =

ثانيا : يقطع ويقتل ويصلب ، الى هذا ذهب الحنابلة في الرواية الثانية

عنهم . (١)

ثالثا : ان الامام مخير في ان يوقع عليه ما يراه من سنن عقوبات ، اما ان يقتله

فقط أو يصلبه فقط ، أو يقتله ويصلبه ، أو يقطعه ويصلبه ، أو يقطعه

ويقتله ، أو يقطعه ويقتله ويصلبه . والى هذا القول ذهب الاحناف .

ويروى ان محمد بن الحسن خالف في بعض هذه الخصال ، فقليل عنه :

يقتل أو يصلب ولا يقطع ، وروى عنه أيضا ، انه يقتل ويصلب ولا يقطع .

وذكر ان أبا يوسف يوافقه في الحاليين ، أو يوافقه في الحال الأولى (٢)

القول الثاني : ان أنواع العقوبة الواردة في آية المعاربة على التخيير ،

فللام ان يختار النوع الذي يراه منها ليووقعه على قاطع الطريق .

والى هذا القول ذهب سميد بن المسيب وعطاء ومجاهد والضحاك والنخعي

وأبو الزناد وأبو ثور والحسن في الرواية الثانية عنه ، واليه ذهب المالكية

في الجملة ، وهو قول الظاهرية . (٣)

= ج / ٤ / ١٨٢ ، الفيروز بادي - المذهب ج / ٢ / ٢٨٥ ، ابن قدامة -

المفني ج / ٩ / ١٤٧-١٤٨ ، الماوردي - الاحكام السلطانية - ٥٧

(١) المرادوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج / ١٠ / ٢٩٢-٢٩٣

ابن مفلح - كتاب الفروع ج / ٦ / ١٤١

(٢) الزيلعي - تبين الحقائق . شرح كنز الدقائق ج / ٣ / ٢٣٧ ، ابن نجيم -

البحر الرائق - شرح كنز الدقائق ج / ٥ / ٧٣

(٣) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور - ج / ٣ / ٦٩ ، القرطبي -

تفسير الجامع لأحكام القرآن ج / ٦ / ١٥٢ ، الامام مالك ، - المدونة

الكبرى ج / ٦ / ٢٩٨ / ٣٠٠ ، ابن رشد / بداية المجتهد ونهاية المقتصد

ج / ٢ / ٤٥٥ .

غير ان للمالكية تفصيل في التخيير حيث قالوا : ان أخاف السبيل فقط دون ان يقتل أو يأخذ شيئاً من المال ، فالامام فيه بالخيار ، ان يوقع عليه ما يراه من انواع العقوبة الواردة في آية المحاربة ، وان أخذ المال فقط فالامام مخير فيه بين القتل أو القطع من خلاف .

اما ان قتل أو علا امره وطال زمانه ، أو كان قد اذ تدبير ، فليس للامام الا قتله كما قالوا : ان ذاب البطش يقطع من خلاف . هذا الذي عليه جمهور المالكية (١) ويرى بعضهم ، ان للامام الخيار المطلق في قاطع الطريق ، يوقع عليه ما يراه رادعاً له من أنواع عقوبة المحاربين الواردة في آية المحاربة كسائر العلماء الذين يرون ذلك في هذا القول . (٢)

ومن أهم ما استدلل به العلماء القائلون بأن عقوبة قطاع الطرق على التخيير: قوله تعالى : ((انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض)) (٣) حيث دل التعبير " بأو " في الآية على التخيير ، لا على الترتيب والتوقيع ، لأن القرآن يفهم بما تفهم به العرب كلامها والأصل في " أو " عند العرب ان تستخدم في التخيير لا الترتيب .

= ابن عبد البر ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ٢ / ٤٨٢ ، ابن قدامة

- المغني ج ٩ / ١٤٥ - ابن حزم - المحلى ج ١١ / ٣١٩

(١) ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ / ٤٥٥ ، مالك - المدونة

الكبرى ج ٦ / ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠

(٢) حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ / ١٥٢ ، الصاوي -

بلغية السالك لا قرب المسالك ج ٢ / ٤٣٦

(٣) سورة المائدة آية رقم - ٣٣ -

وللقرآن في ذلك نظائر منها قوله تعالى : ((فمن كان منكم مريضا أو به أذى

من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك)) (١)

حيث جعل الله لمن أصيب بذلك في الحج الخيار في الفدية بين ، الصوم والتصدق وارقة دم النسك .

وقال تعالى : ((لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما

عقدتم الأيمان فكفارته أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو

كسوتهم أو تحرير رقبة)) (٢)

فدللت الآية الكريمة على أن خصال الكفارة على التخيير ، وقد أجمع العلماء على ذلك .

وبهذا يتبين أن "أو" في آية المحاربة للتخيير لا للترتيب والتوزيع ، كما

هو شأن نظائرها في القرآن الكريم . (٣)

ثم أنه قد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ما كان في القرآن "أو"

فصاحبه بالخيار . (٤)

(١) سورة البقرة آية رقم - ١٩٦ -

(٢) سورة المائدة آية رقم - ٨٩ -

(٣) الرشيد - الحراية - دراسة مقارنة ٢٠٤ - ٢٠٥

(٤) السقرطبي - تفسير الجامع لأحكام القرآن - ج ٦ / ١٥٢ - الماوردى

كتاب الحدود من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم

صندقي - رسالة دكتوراه ج ٣ / ٨٦٠

ابن قدامة - المغنى ج ٩ / ١٤٥ ، الرشيد - الحراية - دراسة مقارنة -

رسالة ماجستير ٢٠٤ - ٢٠٥

والذى يظهر ان القول الراجح هو القول الأول : أى ان انواع العقوبة
في آية المحاربة على الترتيب والتنويع ، لا على التخيير ، وذلك لتظافر
الأدلة من الكتاب والسنة والأثر والمعقول :

أما الكتاب : فقال الله تعالى : ((انما جزاء الذين يعاربون الله ورسوله
ويسمون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الأرض)) (١)

حيث " ذكر الله في الآية عقوبات مختلفة ومتفاوتة تفاوتاً كبيراً وذلك موجب
لاختلاف اسبابها ، فلا تخيير ان "

ثم ان " أو " لا تأتي دائما في القرآن ولغة العرب للتخيير ، كما يذكر أصحاب
القول الثاني ، وانما كما تأتي للتخيير تأتي أيضا لغير ذلك .
قال الله تعالى : ((ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد
قسوة)) (٢) وقال تعالى : ((وانا أو اياكم لحلى هدى أو فى ضلال مبين)) (٣)
وقال تعالى : ((ولا تطع منهم أثما أو كفورا)) (٤)

وقال الشاعر العربي : " لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال الا لصابر .

واما السنة : فقد روى عن ابن عباس انه قال : وادع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبا بردة هلال بن عويمر الاسلمي ، فجاء أناس يريدون الاسلام ،
فقطع عليهم اصحاب ابي بردة الطريق ، فنزل جبريل عليه السلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالحد ، ان من قتل وأخذ المال صلب ، ومن قتل ولم يأخذ

(١) سورة المائدة - آية رقم ٣٣

(٢) سورة البقرة آية رقم ٧٤

(٣) سورة سبأ - آية رقم ٢٤

(٤) سورة الدهر - آية رقم ٢٤

قتل ، ومن أخذ مالا ولم يقتل قطعت يده وزجله من خلاف ، ومن جاء مسلما هدم الاسلام ما كان منه في الشرك "

وفى رواية عطية عن ابن عباس رضي الله عنهما : " ومن أخاف الطريق ولم يقتل ولم يأخذ نفى " (١)

وهكذا دل هذا الحديث ان أنواع العقوبة المذكورة في آية المحاربة مرتبة بحسب الفعل الذي يرتكبه المحارب في محاربه ، وعليه فتكون " أو " في الآية للترتيب أو التوزيع لا للتخيير .

ومن السنة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل دم امرء مسلم الا - باحدى ثلاث : الشيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " (٢)

(١) ذكر هذا الحديث ابن قدامة في المغني وابن ضويان في منار السبيل والسرخسي في المبسوط ، والكاساني في بدائع الصنائع وغيرهم .

وقال الالباني في ارواء الخليل : لم أقف عليه لا في أبي داود ولا في غيره وليس له ذكر في الدر - أى الدر المنثور للسيوطي - ولا في غيره . أ - هـ

والظاهر أن الأئمة ما استدلوا به الا وقد وقفوا على صحته والله أعلم .

انظر : ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٤٦ ، ابن ضويان - منار السبيل في شرح الدليل ج ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ - السرخسي - المبسوط ج ٩ / ١٣٤

الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٢٩١

الالباني - ارواء الخليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ٨ / ٩٤

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب الدييات باب قوله تعالى : " ان النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والاذن

بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص - الآية - المائدة : ٤٥

وأخرجه الامام مسلم أيضا في جامعة الصحيح باب ما يباح به دم المسلم .

انظر : صحيح الامام البخاري ج ٨ / ٣٨

مسلم - الجامع الصحيح ج ٥ / ١٠٦

فدل الحديث ان دم المرء المسلم لا يحل الا باحدى ثلاث خصال ليس منها
اخافة السبيل أو أخذ المال على جهة الحرابة ، ولو كانت العقوبات
الواردة في آية المحاربة على التخيير لجاز ان يقتل من أخذ من قطاع الطرق
المال فقط ، أو من أخاف السبيل فقط ، وهذا ممتنع بنص الحديث .

ومن السنة أيضا : ان عبد الطك بن مروان كتب الى انس بن مالك يسأله
=====
عن هذه الآية : (أى آية المحاربة) فكتب اليه انس يخبره ان هذه الآية
نزلت في أولئك النفر العرنيين ، وهم من يجيله .

قال انس : فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعي وساقوا الابل وأخافوا
السبيل وأصابوا الفرج الحرام ، قال انس : فسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم جبريل عليه السلام عن القضاء فيمن حارب فقال : " من سرق
وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقة ورجله باخافته ، ومن قتل فاقطعه ومن قتل
وأخاف السبيل واستهل الفرج الحرام فاصليه " (١)

فدل الحديث على ان العقوبة على الترتيب بحسب ما يقع من المحارب لا على
التخيير .

ومن الآثار المروية عن الصحابة رضوان الله عليهم في الباب ، ما روى عن
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في قطاع الطرق " اذا قتلوا وأخذوا المال
قتلوا وصلبوا وان اقتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وان اأخذوا المال
ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وان اهربوا طلبوا حتى يوجدوا

(١) هذا الحديث أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ، من طريق الوليد

ابن سلم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب .

انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٣ / ٦٦

فتقام عليهم الحدود ، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض (١)

ولا يخلو الأمر في قول ابن عباس هذا ، أما ان يكون توقيفا أولفة ، وكلا

الأمرين يعتبر مستندا لما نحن بصدده . (٢)

" وأما المعقول : فان الجزاء على قدر العمل فالمجرم يعاقب بقدر ما

اجرم يزداد عقابه بخلط جرمه ويخف بخفته هذا هو الذي يقتضيه النقل

والعقل ، قال الله تعالى : ((وجزاء سيئة سيئة مثلها)) (٣)

ولا يخفى أن التخيير مفض الى ان يعاقب من خف جرمه بأغلظ العقوبات

ومن عظم جرمه بأخف العقوبات ، وهذا تناقض . والترتيب بمنع من هذا

التناقض ، فكان أولى .

يحق ذلك ان معظم القائلين بالتخيير يوافقون أصحاب القول الأول في

حكم من أخذ المال ، وقتل ، انه لا يجازى بالنفي وحده ، مع ان ظاهر

الآية يقتضي التخيير على مذهبهم بين الجزية الاربع المذكورة ، فدل

(١) هذا الحديث أخرجه الامام الشافعي في الام وعبد الرزاق والفريابي ،

وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير الطبري وابن المنذر

وابن ابي حاتم ، والبيهقي

انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٣ / ٦٨

(٢) ابن قدامة - المفني ج ٩ / ١٤٥ - ١٤٦ ، الماوردى - كتاب الحدود من

الهاوى الكبير - تحقيق الدكتور : ابراهيم صندقي - رسالة

دكتوراه ج ٣ / ٨٦٠ / ٨٦١ .

الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٢٩٠ وما بعدها .

الرشيد - العربيه - دراسة مقارنة - رسالة ماجستير - ١٩٦٦ وما بعدها

من صفحات ، و ص ٢١٠ وما بعدها من صفحات .

(٣) سورة الشورى - آية رقم - ٤٠ -

ذلك على انه لا يمكن العمل بظاهر التخيير .

على ان التخيير الوارد في الاحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير
انما يجرى على ظاهره ، اذا كان سبب الوجوب واحداً كما في كفارة اليمين
وكما في جزاء الصيد .

اما اذا كان سبب الوجوب مختلفا - فيخرج مخرج بيان الحكم لكل في نفسه
كما في قوله تعالى : ((قلنا يا ابا القريظ اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم
حسنا)) (١)

فان ذلك ليس للتخيير بين المذكورين ، بل لبيان الحكم لكل في نفسه
لاختلاف سبب الوجوب ، وتأويله اما ان تعذب من ظلم أو تتخذ الحسن فيمن
آمن وعمل صالحا .

الا ترى الى قوله تعالى : ((أما من ظلم فسوف نعذبه ، ثم يرد الى ربه
فيعذبه عذابا نكرا ، واما من آمن وعمل صالحا فله جزاء الحسنى وسنقول له
من أمرنا يسرا)) (٢)

والحرابة متنوعة فقد تكون بالقتل وحده ، وقد تكون بأخذ المال وحده ، وقد
تكون بهما معا ، وقد تكون بمجرد الاخافة ، فكان سبب الوجوب مختلفا فلا
حمل على التخيير بل على بيان الحكم لكل نوع .

ويؤيد هذا الأحاديث السابقة واثر ابن عباس رضي الله عنهما .

ويؤيد هذا أيضا ، ان عرف القرآن فيما أريد به التخيير البداءة بالأعف

(١) الكهف / ٨٦

(٢) الكهف / ٨٧

كفارة اليمين حيث قال سبحانه : ((فكفارته اطعام عشرة مساكين من

أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة)) (١)

فتدرج من الاطعام الى الكسوة الى العتق ، واما الآية الكريمة فبدأ فيها

بالاظط فدل على الترتيب ، وذلك كما في كفارة القتل والظهار .

قال جل وعلا مبينا كفارة القتل : ((ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة

مؤمنة ودية مسلمة الى أهله)) الى أن قال سبحانه : ((فمن لم يجد فصيام

شهرين متتابعين)) (٢)

وقال سبحانه في كفارة الظهار : ((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون

لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا)) ثم قال : ((فمن لم يجد

فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا ، فمن لم يستطع فاطعام

ستين مسكينا)) (٣)

وأيضاً فان قاعدة الشرع التشدد في الحدود ، فلا يقام حد حتى لا تبقي -

حواله أى شبهة والا فلا يقام .

والمخبرون جعلوا الأمر الى الحاكم يوقع ما يراه من هذه العقوبات الأربع

المذكورة في الآية الكريمة ، ومن المعلوم ان الحكام بشر ، والبشر لا يؤمن

عليهم الهوى والاغراض الخاصة ، فقد يرق قلبه لصديقه أو قريبه أو لمن كان له جاه

أو منزلة فيوقع عليه أخف العقوبات مع انه في الحقيقة قد يكون مستحقاً

لا غلظها .

(١) المائدة / ٨٩

(٢) النساء / ٩٢

(٣) المجادلة / ٤

فتعطل بذلك حدود الله فلا تقام على وجهها وتنتشر الفوضى .

مع أنه قد يحصل العكس فقد تحمل الحاكم بعض الأغراض الشخصية أو غيرها
ان يوقع على انسان آخر اغلظ العقوبات مع انه في الحقيقة لا يستحق
الا اخفها .

فتعتمد بذلك الدقة في اقامة الحدود ، وتكون تابعة للشهوات والأغراض النفسية ،
لا سيما في الأزمنة التي تضعف فيها الامانة ويقل فيها الورع ومخافة الله
وينتشر فيها الجهل حتى فيمن يتولون القضاء . (((١)

وهكذا يتبين ان شاء الله ان العقوبات الواردة في آية المحاربة مرتبة بحسب
الفعل الذي يرتكبه قاطع الطريق في محاربه ، لا انها على التخيير لتظافر
الأدلة من الكتاب والسنة والأثر والمعقول على ذلك .

وبعد : فتعتبر هذه المسألة من أهم مسائل باب عقوبة قطاع الطريق عند
الفقهاء ، ان يبنى عليها الكلام في أكثر المسائل المتعلقة بعقوبة قطاع
الطرق ، فهي السبب في خلاف الفقهاء في أكثر التعريفات المتعلقة
بهذا الأمر .

ومن هنا قصرت الكلام على عقوبة قطاع الطرق ببيان هذه المسألة ، لما في ايضا حها

(١) عبدالله الرشيد - الحراية - دراسة مقارنة - رسالة ماجستير - ١٩٩٠ وما

بعدها من صفحات - بشيء من التصرف -

وانظر : الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٢٩٠ وما

بعدها .

الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - تحقيق الدكتور / ابراهيم

صندقجي - رسالة دكتوراه - ج ٣ / ٨٦٠ - ٨٦١ ، ابن قدامة - المفني ج ٥ / ١٤٥٠ / ١

من اعطاء تصور شامل لهذا الأمر ، يفنى عن الدخول في المسائل
الأخرى وتفريعاتها في الجملة ، والتي أثرت عدم الدخول فيها باعتبارها
من اختصاص كتاب الحدود ، والذي نحن بصدره هو القتال واحكامه .
وبهذا الايضاح أكون قد انتهيت من الكلام عن حرب قطاع الطرق ، واعطاء
تصور عام عن عقوبتهم بعد ان يتمكن الامام منهم .
وفي الصفحات التالية سأحاول بيان الأحكام المتعلقة بحرب البغاة ،
النوع الثاني من أنواع الحرب في الشريعة الاسلامية من حيث غرض الحرب .
فمنه جل وعلا استمد الحون والتوفيق ، والله المستعان .

الباب الثاني

=====

في حرب البغاة في الشريعة الاسلامية

الفصل الأول : في التصريف بالبغاة

- التصريف بالبغاة لفة

- التصريف بالبغاة عند الفقهاء

الفصل الثاني : في مشروعية قتال البغاة

الفصل الثالث : في احكام قتال البغاة

- المبحث الأول : في مبادأة البغاة بالقتال

- المبحث الثاني : في انظار أهل البغي

- المبحث الثالث : في بذل المال والرهائن على الانظار

- المبحث الرابع : في طلب البغاة تركهم الى الابد

بشرط كف اذاهم .

- المبحث الخامس : في حكم الاجهاز على جريح البغاة

واتباع مدبرهم .

- المبحث السادس : في كيفية قتال البغاة من حيث نوع

السلح .

- المبحث السابع : في حكم قتل من قاتل مع البغاة ممن

ليس أهلاً للقتال .

- المبحث الثامن : في حكم من حضر مع البغاة ممن هو

أهل للقتال ولم يقاتل .

- المبحث التاسع : في حكم قتل الماثل ذا رحمه الباغي .

- المبحث العاشر : في تبادل الاسرى والرهائن بين أهل

العدل وأهل البغي .

- المبحث الحادى عشر : في ما يفعل بالبغاة عند الظفر بهم

- المبحث الثانى عشر : في ما يفعل بقتلى البغاة .

- المبحث الثالث عشر : في ما يفعل بقتلى أهل العدل .

- المبحث الرابع عشر : في غنمة اموال البغاة وتخسيسها .

- المبحث الخامس عشر : في حكم استخدام اموال البغاة .

- المبحث السادس عشر : في حكم التوارث بين أهـل

العدل وأهل البغى .

- المبحث السابع عشر : في حكم ما اطفه أهل البغى من نفس

ومال قبل الاشتباك في القتال .

- المبحث الثامن عشر : في حكم ما اطفه أهل البغى من

نفس ومال حال القتال .

- حكم ما اطفه البغاة حال تفرقهم بعد القتال .

- المبحث التاسع عشر : في حكم ما اطفه أهل العدل على أهل

البغى من الانفس والاموال .

- المبحث العشرون : في حكم ما ارتكبه البغاة من جرائم حال

منعتهم .

- المبحث الحادى والعشرون : في ما فصل فيه البغاة من

القضايا .

- المبحث الثانى والعشرون : في جباية أهل البغى للحقوق

المالية .

الفصل الأول =====

التعريف بالبغاة في الشريعة

الاسلامية -----

- التعريف بالبغاة لغة : =====

البغاة ، جمع باغ ، اسم فاعل من بغى يبغي فهو باغ ، والأصل فيه عند

أهل اللغة : مجاوزة الحد وقصد الفساد .

ويطلق فيما يطلق على الظلم والتعدي ، ومن هنا سمي البغاة ، بغاة

لظلمهم وتعديبهم وعدولهم عن الحق .

ويجيئ البغي في اللغة أيضا بمعنى الاستطالة والتكبر .

قال الفراء في قوله تعالى : ((قلانما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها

وما بطن والاثم والبغي بغير الحق)) (١) البغي - هنا ، الاستطالة

على الناس ، ويشمل أيضا كل مجاوزة وإفراط وخروج عن حد الشيء .

وقال الأزهري : معناه التكبر وقيل الظلم والفساد . (٢)

- التعريف بالبغاة عند الفقهاء : =====

إذا كان المعنى اللغوي للبغي يدور حول مجاوزة الحد وقصد الفساد

والظلم والاستطالة ، فإن المعنى الذي اصطلح عليه الفقهاء في تعريفاتهم

للبغاة لا يبعد عن هذا المعنى ، حيث سيظهر من سرد تعريفات

الفقهاء بروز هذه السمة فيما يقوم به البغاة من تجاوزات .

(١) سورة الاعراف - آية رقم - ٣٣ -

(٢) ابن منظور - لسان العرب ج / ١٤ / ٢٨ / ٧٩ / ١٦٠ ، الزبيدي - تاج

العروس ج / ١٠ / ٤٠ ، الفيروز بادي - القاموس المحيط ج / ٣٠٤

والواقع ان تصرفات الفقهاء للبغاة متعددة غير انها تلتقي في الجملة
في تحديد الاطار العام لهذه الجريمة . وهي كما يلي : -

١ - قال الاحناف : البغاة : هم الخارجون على الامام الحق ، بخير حق (١)

٢ - وقال المالكية : الباغية : طائفة من المسلمين خالفت الامام الذي

ثبتت امامته باتفاق الناس عليه لمنع حق الله أو لآدمي أو لخلعه

وان تأولوا . (٢)

٣ - وقال الشافعية : البغاة : مسلمون مخالفوا الامام بخروج عليه وترك

الانقياد له أو منع حق توجه عليهم بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع

فيهم . (٣)

٤ - وقال الحنابلة : البغاة : قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة

الامام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعه يحتاج في كفهم الى

جمع الجيش . (٤)

(١) الحصكفي - الدر المختار - شرح تنوير الابصار - مطبوع بهامش حاشية

ابن عابدين ج ٣/ ٣٠٩ ، ابن النمام - شرح فتح القدير - مطبوع مع

الهداية للمرغيناني ، والعناية للبارتني وحاشية سعدى افندي ونتائج

الافكار لقاضي زادة ج ٦/ ٩٩/ ١٠٠ ، حاشية الشلبي على تبیین

الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج ٣/ ٢٩٣

(٢) أحمد الدردير - الشرح الكبير - مطبوع بهامش حاشية الدسوقي - ج ٤/ ٤

٢٦٥ ، شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل - ج ٨/ ٦٠

(٣) الشربيني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج

ج ٤/ ١٢٣ - الرملی - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ج ٧/ ٣٨٢

(٤) ابن قدامة - المفني ج ٨/ ٥٢٦ ، بهاء الدين المقدسي - العمدة

شرح العمدة - ٥٧٥ -

هذه من أهم تعريفات فقهاء المذاهب الأربعة للبغاة - وهي تعريفات
تشترك في السمات الرئيسية التي تحدد معنى البغاة وصفتهم في الشريعة
الإسلامية .

ثم ان ذكر بعض الفقهاء لبعض القيود في تعريفاتهم وأهمال البعض الآخر
لها لا يوجب بالضرورة خلافا بينهم حول ما ذكره البعض وأهمله البعض الآخر ،
ان قد يقتصر الفقيه في التعريف على بعض القيود البارزة ، دون ان يذكر
جميع القيود المحيطة بالمعريف .

وانا أخذ هذا الأمر في الاعتبار ، بأن مفهوم البغي والبغاة عند الفقهاء
أقرب الى الاتفاق فيما بينهم منه الى الاختلاف .

وهذا ما يتضح من ذكر وجهه الاتفاق والاختلاف في التعريفات السابقة ، في
الملاحظات التالية :-

١ - اتفقت التعريفات السابقة على ان المسمى عليه هو الامام .

وهو بالمعنى المعاصر الرئيس الاعلى للدولة ، سواء أكان ملكا أو
سلطانا ، أو رئيس جمهورية .

ولا يعني هذا ان الخروج على نواب الامام ومساعديه وغيرهم ممن
هم أقل سلطة منه لا يعتبر بغيا عند الفقهاء ، وان لم يصرحوا
بذلك في التعريف .

ان قد اتفقوا على ان الخروج على الامام - الرئيس الاعلى للدولة .

" يكون بترك الانقياد أو منع حق لله أو لآدمي ، وهذه الثلاثة على

مستوى الدولة لا يمكن ان يقوم عليها الرئيس الاعلى للدولة بنفسه ،

فالخروج على ذوي السلطة ممن هم دون الرئيس الاعلى للدولة خروج عليه ،

لأنهم جميعا يستمدون سلطانهم منه . " (١)

ثم وجدت ان المالكية قد اشاروا الى ذلك حيث قال الزرقاني في شرحه لمختصر خليل : " الباغيه فرقة من المسلمين خالفت الامام الأعظم أو نائبه لأحد شيئين اما لمنع حق وجب عليها من زكاة أو حكم عليها من أحكام الشريعة المتعلقة بالله وآدمي ، أو خالفته لخلعه " (٢)

٢ - اتفقت كلمة الفقهاء في تحريفاتهم السابقة ، على ان البغاة خارجون على الامام بغير حق في الجملة .

غير ان المالكية ذكروا ثلاث مجالات تشمل الخروج بغير حق - هي : الخروج على الامام بقصد خلعه ، أو بمنع حق لله ، أو حق لآدمي . وبقية الفقهاء وان لم يصرحوا بجميع هذه المجالات في تعريف غير أنها عند بعضهم يقتضيها التعريف ، وعند البعض الآخر مصرح باعتبارها في مكان آخر .

فقول الاحناف في التعريف " بغير حق " يقتضي ان من خرج لخلع الامام أو بمنع حق لله أو لآدمي . يعتبر باغيا ، باعتبار ان هذه المقاصد الثلاثة باطل ليست من الحق في شيء .

واما الشافعية فقال الشيرازي : " واذا خرجت على الامام طائفة من المسلمين ورامت خلعه بتأويل أو منعت حقاً توجه اليها بتأويل وخرجت

عن قبضة الامام وامتنعت بضمه قاطبها الامام " . (٣)
(١) الشال - جرائم أمن الدولة - ٩٢

(٢) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ج ٨ / ٦٠

(٣) الشيرازي - المذهب ج ٢ / ٢١٩

واما الحنابلة فقال أبو يعلى : " فان امتعت هذه الطائفة الباغية من طاعة الامام ومنعوا ما عليهم من الحقوق . . . هربوا حتى يفيئوا الى الطاعة " (١)

وهكذا تتفق كلمة الفقهاء على ان من البغي : الخروج على الامام بقصد خلعه أو بضع حق لله أو لآدمي .

٣ - صرح المالكية والشافعية والحنابلة في تعريفاتهم السابقة ، بوصف البغاة بأنهم طائفة من المسلمين .

وأكثر الاحناف ولان لم يذكروا هذا الأمر في تعريف البغاة ، الا انهم يتفقون مع بقية الفقهاء في ذلك ، ان قد صرحوا به في مكان آخر .

بل ان بعضهم قد صرح به في تعريف البغاة حيث قال صدر الشريعة :

" باب البغاة : قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود

وكشف شبهتهم فان تحيزوا مجتمعين حل لنا قتالهم بدءاً . (٢)

٤ - يلاحظ ان الشافعية والحنابلة ذكروا في تعريفهم للبغاة اشتراط الشوكة

والمنعة فيهم ، ومعنى هذا ان الخارجيين على الامام ان لم يكن لهم

شوكة ومنعه فلا يعتبرون بغاة والحال هذه .

والا حناف والمالكية وان لم يصرحوا بذلك في التعريف الا أنهم قد أشاروا

اليه في موطن آخر من كتبهم .

(١) ابو يعلى - الاحكام السلطانية - ٥٥ - باختصار

(٢) صدر الشريعة - شرح متن الوقاية - مطبوع بهامش كتاب كشف الحقائق

شرح كنز الدقائق - ج ١ / ٣٢٨

ابن عابدين / رد المحتار على الدر المختار ، حاشية ابن عابدين
ج ٣ / ٣٠٩

فقال الطحطاوى من الاحناف : " لا يثبت حكم البضى ما لم يتغلبوا ويجتمعوا
ويصير لهم منعه " (١)

وقال الزرقاني من المالكية : " ولا بد ان يكون الخروج مغالبة فمن خرج على
الامام الاعلى سبيل المغالبة فلا يكون من المباغية ، والمراد بالمغالبة اظهار
القهر وان لم يقاتل كما استظهره بعض وقيل المراد بها المقاتلة " .
وسواء أكان المراد بالمغالبة عند المالكية ، اظهار القهر ، أو المقاتلة ،
فان ذلك لا يكون في الغالب الا من له شوكة ومنعة .

هـ - يلاحظ ان الحنابلة انفردوا من بين الفقهاء في تعريفهم ، بذكر
كون الخارجين على الامام لهم تأويل سائغ ، فما لم يكن التأويل سائغا فلا
يمتبر الخارجون حينئذ بخاة .

ويلاحظ ان الشافعية قد ذكروا في تعريفهم ان لا بد من التأويل ، الا انهم
لم يذكروا فيه كون التأويل سائغا أو غير سائغ .
غير انى قد وجدت لهم كلاما يشير الى اتفاقهم مع الحنابلة في ذلك حيث
قال الشرينى الخطيب : " يشترط التأويل ان يكون فاسدا لا يقطع بفساده
بل يعتقدون به جواز الخروج كتأويل الخارجين من أهل الجمل وصفين على
على رضى الله عنه بأنه يعرف قطرة عثمان رضى الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص
منهم لمواطأته اياهم " (٢)

(١) حاشية الطحطاوى على الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٢ / ٤٩٤

(٢) الشرينى الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج

اما الاحناف فلم يذكروا في التعريف مثل هذا القيد الذي ذكره الحنابلة .
غير اني وجدت ابن عابدين في حاشيته يقول : " قوله " : " وفاة " هم
كما في الفتح قوم مسلمون خرجوا على امام العدل ولم يستبيحوا ما استباحه
الخوارج من دماء المسلمين وسبى ذرايعهم ، والمراد خرجوا بتأويل والا فهم
قطاع " (١)

غير اني لم أعثر فيما اطلعت عليه من كتبهم تقييد التأويل ، بكونه سائفا
أو غير سائف ، كما فعل الحنابلة ولعلهم لا يخالفون الحنابلة والشافعية
في ذلك ، وربما تركوا التصريح بمثل هذا الأمر على اعتبار ان التأويل المقطوع
بفساده ، وجوده كعدمه ، أي بمعنى ان من خرج على الامام بتأويل مقطوع
بفساده فهو كمن لا تأويل له .

واما المالكية فلم يذكروا مثل هذا القيد في تعريفهم ، بل جاء في تعريفهم ،
ما يدل على عدم اعتباره حيث قالوا : " الباغية طائفة من المسلمين خالفت
الامام الذي ثبتت امامته باتفاق الناس عليه لضع حق الله أو لآدمي أو لخلعه وان
تأولوا " (٢)

فقولهم : " وان تأولوا " يفيد ان الطائفة التي وصفوها في تعريفهم ان خرجت

على غير تأويل فتعتبر باغية أيضا ، خلافا لجمهور الفقهاء في ذلك (٣)

(١) ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين /

ج / ٣ / ٣٠٩

(٢) شرح الزرقاني لمختصر سيدي خليل ج / ٨ / ٦٠

(٣) محمد عlish - منح الجليل شرح مختصر سيدي خليل - ج / ٤ / ٤٥٨

٦ - انفرد الشافعية في تعريفهم بعدم اعتبار الخارجين على الامام بفاة

الا اذا كان فيهم مطاع " أي متبوع يحصل به قوة لشوكتهم ، وان لم يكن

اماما منصوبا فيهم يصدر عن رأيه ، ان لا قوة لمن لا يجمع كلمتهم

مطاع " (١)

وهذا قول عند المناطقة ، الا أن المذهب عندهم عدم اعتبار مثل

هذا الشرط في البفاة . (٢)

كما لم أقف على اعتبار مثل هذا الشرط عند بقية الفقهاء .

٧ - قول الاحناف في تعريفهم : " على الامام الحق " أي النذى ثبتت

امامته على المسلمين ، اما بالصايعة ، أو بالاستخلاف ، أو بالتغلب (٣)

والى هذا ذهب المالكية ، وأشاروا اليه في تعريف البفاة بقولهم :

" الاثام الذى ثبتت امامته باتفاق الناس عليه " .

قال الدسوقي في شرح هذه العبارة : " اعلم ان الامامة العظمى تثبت

بأحد أمور ثلاثة ، اما بايضاء الخليفة الأول لمتأهل لها ، واما بالتغلب

على الناس ، لأن من اشتدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته . ولا يراعى

(١) الشرييني الخطيب - معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ الضهاج -

ج / ٤ / ١٢٣

(٢) المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج / ١٠ / ٣١٢

(٣) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار - مطبوع بهامش حاشية

الطحطاوى -

ج / ٤٩٤٢

ابن عابدين ، رد المختار على الدر المختار ، حاشية ابن عابدين
ج / ٣ / ٣٠٩ / حاشية الطحطاوى على الدر المختار ٤٩٩ / ٢ / ٨

في هذا شروط الامامة ان المدار على درء المفسد وارتكاب أخف الضررين ،

واما ببيعة أهل الحل والعقد . " (١)

والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة أيضا ، الا انهم لم يصرحوا بذلك

فى التصريف ، وإنما ذكروه فى مكان آخر .

حيث قال الباجورى من الشافعية : " تتعقد الامامة بأحد امور ثلاثة :

أولها بيعة أهل الحل والعقد . . . وثانيهما استخلاف الامام من عينه

فى حياته بشرط ان يكون أهلا للامامة .

وثالثها : استيلاء شخص مسلم ذى شوكة متغلب على الامامة ولو غير أهل

لها كصبى وامرأة وفاسق وجاهل فتتعقد امامته لينتظم شمل المسلمين

وتتفد أحكامه للضرورة . " (٢)

وقال ابن ضويان من الحنابلة : " وكل ما تبنت امامته حرم الخروج عليه

وقتاله سواء ثبت باجماع المسلمين كإمامة ابي بكر الصديق رضى الله عنه ،

أو بعهد الامام الذى قبله اليه كعهد أبى بكر لعمر ، أو باجتهاد أهل

السحل والمقد أو بقبهرة للناس حتى أذعنوا له ودعوه اماما

لأن فى الخروج على من ثبتت امامته بالقهر شق عصا المسلمين وارقاه

دمائهم وان هاب اموالهم .

قال أحمد فى رواية المطار : ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة

وسمي أمير المؤمنين : فلا يحل لأحد يؤمن بالله ان يبيت ولا يراه برا كان

أو فاجر . "

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ / ٢٦٥

(٢) حاشية الباجورى ج ٢ / ٢٥٢ " باختصار "

وبهذا يتضح ان الفقهاء رضوان الله عليهم متفقون في الجملة على أن
الامام الذي يعد الخروج عليه بغيا ، هو من ثبتت امامته بأحد ثلاثه
أمور بالمبايعه أو الاستخلاف أو التغلب والقهر على تفصيل عندهم
في قضية عدل الامام وجوره .

وبيان ذلك كما يلي :

المذهب عند الحنفية : ان الطائفة الخارجة على الامام انما
=====
خرجت لدفع جوره وظلمه لها ، فلا تعتبر باغية .

وهذا يعنى عندهم جواز خروج مثل هذه الفئة على الامام وعدم جواز قتال
الامام لهم .

قال أحمد الشلبي : " ان المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به
فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم ظلمهم فهم ليسوا
من أهل البغي ، وعليه ان يترك الظلم وينصفهم ، ولا ينبغي للناس ان
يعينوا الامام عليهم ، لأن فيه اعانة على الظلم ، ولا ان يعينوا تلك
الطائفة على الامام أيضا لأن فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام .

وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا : الحق
معنا فهم أهل البغي فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصر امام المسلمين
على هؤلاء الخارجين لأنهم طمعون على لسان صاحب الشرع ، فانه قال عليه
الصلاة والسلام ، الفتنة نائمة لمن الله من أيقضها " . (١)

(١) حاشية شهاب الدين أحمد الشلبي على تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق

والى هذا القول في الجملة ذهب ابن عقيل وابن الجوزى وابن رزين من فقهاء الحنابلة .

ويستندون في ذلك على خروج الحسين بن علي رضي الله عنه ، على يزيد ابن معاوية ، لاقامة الحق . (١)

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى ان ظلم الامام وفسقه وتحطيلـــــــــــــــــه للحقوق ، لا يقتضي الخروج عليه ولا يجيزه .

" وذلك تقديم لأخف المفسدين وهو الجور أو الفسق على الفتنة " .

ونذكر المرداوى : " ان نصوص الامام أحمد رضى الله عنه عدم جواز الخروج بسبب الجور وانه بدعة مخالفة ، وان السنة آمرة بالصبر ، وان السيف اذا وقع عمت الفتنة وانقطعت السبل ، ففسك الدماء وتستباح الأموال وتنتهك المحارم " (٢)

غير أن المالكية يستثنون من ذلك ما اذا خرج عدل ، على الامام الذى يفتقر لمثل هذه الصفة فانه يجب الخروج مع هذا العدل ، ليظهر دين الله تعالى .

(=) الحديث . غير ان هناك أحاديث صحيحة في معناه أو هي قريبة منه . فمن ذلك ما أخرجه الامام مسلم في صحيحه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية . وفي رواية : " من كره من اميره شيئا فالصبر عليه فانه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبرا فمات عليه الامات ميتة جاهلية . "

انظر : مسلم : الجامع الصحيح ج ٦ / ٢١ / ٢٢
(١) المرداوى : الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠ / ٣١١ ، ابن مفلح كتاب الفروع ج ٦ / ١٦٠ ، الشال - جرائم أمن الدولة ٩٥ - ٩٦
(٢) المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠ / ٣١١ بشي =

والواقع ان هذه القضية من الخطورة بمكان بيد انا اذا نظرنا نظرة متجردة
فوضوء التجارب المريعة التي خاضتها الشعوب الاسلامية في لبحج الانقلابات
التي كبدتها الكثير ، وعانت منها أشد المعاناة ، والفتن المترتبة دائما ،
وجدنا ان المخرج على رئيس الدولة لظلمه أو لفسقه كثيرا ما يؤدي الى
مخاطر أعظم من ظلمه أو فسقه .

والذي يظهر لي ان تقابل مثل هذه السلبيات عند الحكام بالتدكير والتنبه
والوعظ والنقد الرشيد بالاسلوب الذي يتصور معه ان يقلع عما هو عليه من
تجاوزات .

فان اقلع فقد انتهى الأمر ، ويصير الخروج عليه شغبا يؤخذ بما يستأمله من
هزم ثم وحسم .

والا فاذا أمكن من يستطيع النهوض بتبعات الرئاسة ان ينحيه ويقوم مكانه
دون حدوث فتنة وفساد أكبر فنحاه تغلبا فذاك ، والا فارتكاب أخف الضررين
مطلب شرعي .

= من التصرف -

أحمد الدردير - الشرح الكبير - مطبوع بهامش حاشية الدسوقي

ج/ ٢٦٦/٤ حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الفزى ج/ ٢٥٢/٢/ ٢٥٣

زكريا الانصاري - اسنى المطالب شرح روض الطالب ج/ ١١١/٤ ، الشال

جرائم امن الدولة - ٩٦

والصبر على الجور أو الفسق أهون . وكما يقول الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه : ان السيف اذا وقع عمت الفتنة وانقطعت السبل ، ففسدك الدماء وتستباح الاموال وتنتهك المحارم .

وفى هذه الحال اذا خرجوا عليه كان لهم حكم البغاة .

وليس معنى الصبر ان يترك الحبل على الغارب ، للجائر ، أو الفاسق ، أو تقبل اعماله كيفما كانت بل لا بد من ان يدعى الى الخير ، ويصد عن الظلم بكل الطرق الممكنة دون قتال .

وقد تواردت الاخبار والآثار حاشية على وجوب تذكير الأئمة والولاة ، وارشادهم وتبئيرهم الى وجوب اتباع سبيل الحق والرشاد ، ويجمع هذه المعاني قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " افضل الاعمال عند الله كلمة حق تقال عند" (١)

امام جائر " وصحائف التاريخ الاسلامي مليئة باخبار مواعظ الصالحين والعلماء للخلفاء والولاة .

فالصبر هنا هو الصبر الايجابي امام ضرورة حتمتها ظروف استثنائية ، والا فان الاصل ان الامة ان تخلع من ولته على نفسها بموجب عقد البيعة الذي لزم يلتزم رئيس الدولة حدوده الشرعية . " (٢)

وهكذا يتضح من سرد هذه الملاحظات ان مفهوم البغي والبغاة عند الفقهاء متفق عليه في الجملة ، الى حد كبير ما عدا بعض الخلاف حول بعض القيود التي ليس للخلاف حولها أثر كبير في رسم الاطار العام للبغاة في الفقه الاسلامي .

(١) الاليات - صحيح الجامع الصغير ج ١ / ١ / ٣٦١ حديث رقم ١١١١

(٢) الشال - جرائم أمن الدولة ٩٧ - ٩٨ بشئ من التصرف .

الفصل الثاني =====

في مشروعية قتال البغاة -----

اختلف العلماء في مشروعية قتال البغاة ، ولهم في ذلك قولان

القول الأول : ان قتال البغاة مشروع بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول .
=====

والى هذا القول ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب

الاسلامية المعتبرة ، كالحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وغيرهم .^(١)

غير ان هؤلاء اختلفوا في حكم مبادأة البغاة بالقتال على قولين ، وسيأتي

بيان هذا الأمر بمد تفصيل القول في هذه المسألة التي نحن بصدد ها .

القول الثاني : ان قتال البغاة لا يجوز شرعا ، والى هذا القول ذهب بعض
=====

أهل العلم ، وهو قول للإمام الشافعي رحمه الله .^(٢)

واستدل أصحاب هذا القول لقولهم هذا بما يلي :-

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨ / ٣١٧ / ٣١٨ ، ابن العربي - تفسير

احكام القرآن ج ٤ / ١٧١٧ وما بعدها من صفحات ، الشوكاني - تفسير

فتح القدير ج ٥ / ٦٣ / ٦٤ .

ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٢٣ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقتناع

ج ٦ / ١٥٨ .

الميني - البناية في شرح الهداية ج ٥ / ٨٨٩ وما بعدها من صفحات ،

ابن نعيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٥١ / ١٥٢

ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١ / ٤٨٦ ، شرح الخرشي

المختصر خليل ج ٨ / ٦٠ - الفيروز بادي - المذهب ج ٢ / ٢١٩ ، النووي -

روضة الطالبين ج ١٠ / ٥٠

(٢) ابن العربي - تفسير احكام القرآن ج ٨ / ٣١٧ / ٣١٨ ، الشوكاني - =

١ - قوله عليه الصلاة والسلام سباب المؤمن فسق وقتاله كفر . (١)

والبغاة مؤمنون فلا يجوز قتالهم بنص الحديث ، ان ليس هناك اعظم من هذا التحذير الوارد في الحديث ، حيث اعتبر قتال المؤمنين كفرا والعيان بالله منه .

ويمكن ان يرد على هذا الاستدلال بالحديث : انه يحتمل ان يكون المراد بالسباب والقتال الذي ورد في الحديث ، ان يقع مثل هذا الأمر على سبيل الظلم والعدوان ، وان قد تطرق الاحتمال الى حد يشهد فقد بطل الاحتجاج به لذهابهم . (٢)

وقد قال القرطبي رحمه الله ، عند تفسير قوله تعالى : ((فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله)) (٣)

وهذه الآية دليل على فساد قول من منع من قتال المؤمنين ، ولو كان قتال المؤمن من الباغي كفرا ، لكان الله تعالى قد أمر بالكفر ، تعالى الله عن ذلك ، وقد قاتل الصديق رضي الله عنه من تمسك بالاسلام وامتنع من الزكاة (٤)

= تفسير فتح القدير ج ٥ / ٦٣ / ٦٤ ، محمد الثالث - البغاة واحكامهم فسي الشريعة الاسلامية - ٩٧

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخاري والامام مسلم والحافظ السيوطي في جامعة الصغير والامام الترمذي ، والامام النسائي والامام أحمد في مسنده .

انظر : الالباني - صحيح الجامع الصغير ج ٣ / ١٩٩

(٢) محمد الثالث - البغاة واحكامهم في الشريعة الاسلامية / ١٠١ - رسالة ماجستير -

(٣) سورة الحجرات آية رقم ٩

(٤) أبو عبد الله القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨ / ٣١٧ * باختصاروشي من التصرف *

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام : ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم

فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، قيل : أفرأيت يارسول

الله ، ان تدخل على بيتي ويسط الى يده ليقطنني ، قال : كن كابن آدم . (١)

وفي لفظ : ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي

والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ أو معاذاً فليعذب به (٢)

فدل الحديث بلفظيه على عدم جواز قتال الفئة الباغية أو مدافعتها لما في ذلك

من الدخول في الفتنة الضمني عنها بنص الحديث .

واجاب عن هذا الجصاص رحمه الله فقال : " انما أراد به الفتنة التي يقتل الناس

فيها على طلب الدنيا وعلى جهة العصبية والحمية ، من غير قتال مع امام تجسب

طاعته ، فاما اذا ثبت ان إحدى الطائفتين باغية والأخرى عادلة مع الامام ، فيان

قتال الباغية واجب مع الامام ومع من قاطعهم محتسباً في قتالهم (٣)

٣- ان جمعا من صحابه رسول الله عليه الصلاة والسلام ، استمعوا في القتال مع على

رضي الله عنه في قتاله لأهل الشام ، منهم سعد بن أبي وقاص ، واسامة ابن زيد ،

وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة (٤) ، ولو كان قتال البغاة واجبا لما تأخر مثل هؤلاء

الاجلاء وغيرهم من الصحابة عن القتال .

ويمكن ان يجاب عن هذا " بأن هؤلاء الصحابة الاجلاء وغيرهم لم يقدموا على قتال الفئة

الباغية لأنهم لم يروا ذلك ، ان جاز ان يكون قعودهم عنه لأنهم رأوا الامام مكتفيا

بمن معه مستغنيا عنهم بأصحابه ، فاستجازوا القعود عنه لذلك ، الا ترى انهم قد قعدوا

(١) هذا حديث صحيح كما قال الالباني في صحيح الجامع الصغير ، وقد أخرجه

الامام احمد في مسنده ، والنسائي والحاكم في مستدركه

انظر : الالباني - صحيح الجامع الصغير ج ٣ / ٢٠٦

(٢) هذا حديث أخرجه البخاري ومسلم والامام احمد في مسنده ، والحافظ

السيوطي في الجامع الصغير . (٣) الجصاص - أحكام القرآن ج ٣ / ٤٠١

انظر : الالباني - صحيح الجامع الصغير للالباني ج ٣ / ٢٠٦ / ٢٠٧

(٤) أخرج ذلك البيهقي في سننه الكبرى :

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ١٩١ / ١٩٢

عن قتال الخوارج لا على انهم لم يروا قتالهم واجبا لكنهم لما وجدوا من كفاهم

قتال الخوارج استغنوا عن مباشرة قتالهم * (١)

وانا تبين هذا فان الذي يجب ترجيحه هو القول الأول قول جماهير العلماء

لتطافر الأدلة من الكتاب والسنة واجماع الصحابة والمعقول على نصرته ، وهي

كما يلي :-

اما الكتاب :
=====

١ - قال الله تعالى : ((وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فأصلحوا بينهما
فان بغت احدهما على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر
الله . فان غاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين)) (٢)

وهذه الآية الكريمة وان لم يكن فيها ذكر للخارجيين على الامام ، لكنها تسدل
عليه وتقتضيه وبيان هذا انه اذا كان الأمر في الآية الكريمة يقتضي ، وجوب

قتال الفئة الباغية على فئة اخرى من المسلمين حتى تفيء الى أمر الله ،

فان وجوب قتال الفئة الباغية على امام المسلمين يثبت حينئذ بطريق الأولى ، وذلك

لما يترتب على البغي والخروج على الامام من مفسد تفوق بكثير ما يترتب على

بغي طائفة على طائفة من سلبيات .

داح

ومن هنا تثبت مشروعية قتال البغاة بدلالة النص أو القياس الأولى ، لأن العلة

في الفرع أقوى اقتضاء منه في الأصل ، وذلك كقياس ضرب الوالدين والعياذ

(١) الجصاص - احكام القرآن ج ٣ / ٤٠٠ / ٤٠١

الشوكاني - نيل الأوطار من احاديث سيد الاخيار ج ٢ / ٣٤٨

(٢) سورة الحجرات - آية رقم ٩ -

بالله ، على التأفيف في الحرمة ، فان الايذاء وهو العلة أشد في الفرع
منه في الاصل ، وكذلك الأمر في موضوعنا هذا ، فان سلبيات البغي على
الامام أشد وأخطر بكثير ، من سلبيات بغي طائفة على طائفه . (١)
ولهذا قال ابن العربي رحمه الله عند تفسير هذه الآية : " هذه الآية
هي الأصل في قتال المسلمين والعمدة في حرب المتأولين ، وعليها عول
الصحابة ، واليهما لجأ الاعيان من أهل الطمة ، واياها عنى النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله : " تقتل عمارا الفئة الباغية " (٢)

وقال الشوكاني عند تفسير هذه الآية : " وفي هذه الآية دليل على قتال
الفئة الباغية اذا تقرر بغيتها على الامام أو على أحد من المسلمين ، وعلى فساد
قول من قال بعدم الجواز مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم " قتال المسلم كفر " (٣)
فان المراد بهذا الحديث وما ورد في معناه : قتال المسلم الذي لم يبع .
قال ابن جرير : لو كان الواجب في كل اختلاف يكون بين فريقين من
المسلمين الهرب منه ولزوم المنازل لما اقيم حق ولا ابطال باطل ، ولو جد

(١) محمد الثالث - البقاة واحكامهم في الشريعة الاسلامية - رسالة ماجستير

٩١ - ٩٢

(٢) ابن العربي - احكام القرآن ج ٤ / ١٧١٢

- وحديث تقتل عمارا الفئة الباغية - حديث صحيح أخرجه الامام مسلم
وأبو داود والبيهقي والشوكاني من طرق

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ١٨٩ ، الشوكاني - نيل

الاوطار من احاديث سيد الاخيار ج ٧ / ٣٤٨

(٣) سبق تخريجه قبل قليل . انظر : ص ٥١٤

أهل النفاق والفجور سببا الى استحلال كل ما حرم الله عليهم من اموال المسلمين وسبي نسائهم وسفك دماهم بان يتحزبوا عليهم ، ولكف المسلمون ايديهم عنهم ، وذلك مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم : " خذوا على ايدي سفهائكم " . (١)

٢ - استدل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله تعالى : ((وقاطبوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .)) (٢) بوجوب قتال البغاة وكل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة ، سواء كانت تلك الشريعة ما توجب حقاً لله أو حقاً للآدمي ، ونقل الاجماع على ذلك عن ائمة المسلمين ، حيث قال بعد ذكر الآية السابقة : " فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله ، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله . " (٣) اما الأدلة من السنة المطهرة على وجوب قتال البغاة فكثيرة نذكر منها
=====

ما يلي :-

١ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ستكون بعدى ، هنات ، وهنات ، وهنات (٤) فمن رأيتموه فارق الجماعة ، أو يريد ان يفرق أمر أمة محمد كائناً

(١) الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ٥ / ٦٣

(٢) سورة الانفال - آية رقم ٣٩

(٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٨ / ٥١٠ / ٥١١

(٤) قال الشيخ محمد الانقروى في حاشيته على صحيح مسلم : " قوله عليه الصلاة والسلام : ستكون بعدى هنات وهنات ، الهنة كلمة يكنى بها عن كل شيء والمراد بسها هنا الفتن والامور الحادثة أى ستكون فتن وفساد وشرور متتابعة انظر : حاشية الانقروى على الجامع الصحيح للإمام مسلم ج ٦ / ٣٢

من كان فاقطوه ، فان يد الله مع الجماعة ، وان الشيطان مع من فارق الجماعة يركض . " (١)

٢ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من اعطى اماما صفقه يده وشمرة فؤاده فليطعمه ما استطاع فان جاءه الآخر ينازعه ، فاضربوا عنقه الآخر . " (٢)

٣ - وعن عرفة الاشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد ان يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقطوه . " (٣)

٤ - وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ستكون بعدى هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان (٤)

٥ - عن عبادة بن الصامت ، قال : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وان لا ننزع الأمر

(١) هذا الحديث أخرجه النسائي ، وابن ماجه في صحيحه ، وقال الألباني حديث صحيح .

انظر : الألباني - صحيح الجامع الصغير - ج ٣ / ٢٠٦

(٢) هذا حديث صحيح ، أخرجه الامام مسلم في صحيحه
انظر : صحيح مسلم بشرح النووي - مطبوع بهامش ارشاد الساري .

ج ٨ / ٤٠ / ٤١

(٣) هذا حديث صحيح ، قال فيه الشوكاني في نيل الاوطار : رواه الامام أحمد والامام مسلم .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار ج ٢ / ٣٥٨

(٤) هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي ، والحاكم في مستدركه =

أهله ، الا ان تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان " . (١)

هذا طرف من الأحاديث الصحيحة في هذا الباب ، والأحاديث الصحيحة فيه كثيرة ، وكلها تدل دلالة واضحة على تحريم البغي على الامام بالخروج عليه ومشروعية قتال كل من تورط في مثل هذا الأمر .

أما الإجماع :-
=====

فقد أجمعت الصحابة على قتال الخارجين على امام المسلمين ، قال ابن قدامة رحمه الله : " واجمعت الصحابة رضوان الله عليهم على قتال البغاة فان أبا بكر رضي الله عنه قاتل ما نفي الزكاة ، وعليها قاتل أهل الجمل وصفين وأهل النهروان . " (٢)

وقال الامام الشافعي رضي الله عنه : " أخذت السيرة في قتال المشركين من النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي قتال المرتدين من ابي بكر رضي الله عنه ، وفي قتال البغاة من علي رضي الله عنه . " (٣)

= وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير ، حديث صحيح .

انظر : الألباني - صحيح الجامع الصغير ج ٣ / ٢٠٦

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخاري ومسلم في صحيحيهما .

انظر الشوكاني : نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٢ / ٣٥٨

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٢٣

(٣) الشربيني الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج

ج ٤ / ١٢٣

واما المعقول :
=====

فان العقل يؤيد مشروعية قتال البغاة وسائر الخارجين عن طاعة الامام ،
لما في الموقف السلبي تجاه مثل هذه الممارسات الخاطئة ، من آثار
سيئة على أمن الافراد والجماعات داخل الامة الواحدة ، وما يترتب على
ذلك من الفوضى ، وازاقة الدماء ، وانقطاع السبل ، وانتهاك الاعراض ،
وغلاء الاسعار ، وما الى ذلك من الاضرار الكثيرة التي تدفع بالامة الى
الهاوية .

ومن هنا كان لزاما على الامة التي تريد لأمنها الاستقرار ولجميع مجالات
حياتها الازدهار ان تقف بكل ما أوتيت من قوة صفا واحدا متماسكا خلف
امامها ، لتصد أي محاولة للنيل من وحدتها ، واجتماع أمرها .
اما ان يترك الحبل على الغارب لكل من اراد من سفهاء الامة ان يعبث
بأمن الدولة وما يتبع ذلك من ضياع لأكرمقدرات الامة ، فهذا ما تتظافر
على رفضه سائر الأدلة من نقلية . وعقلية .

وبهذا البيان يتضح ان شاء الله صواب قول من قال بمشروعية قتال الخارجين
على الامام من جماهير العلماء .

والله المستعان .

الفصل الثالث

=====

في اعكام قتال البغاة

المبحث الأول

=====

حكم مبادأة البغاة بالقتال

لا اعلم خلافا بين جماهير أهل العلم في وجوب قتال أهل البغي وذلك
للأدلة السابقة التي ذكرت بها عند بيان مشروعية قتال البغاة حيث دل
الأمر فيها على الوجوب ولا صارف له عن ذلك، والأمر كما تقرر في أصول
الفقه يقتضي الوجوب ما لم يصرفه عن الوجوب دليل آخر.

غير ان العلماء اختلفوا بعد ذلك في حكم مبادأة الخارجين على الامام
بالقتال - أى قبل دعوتهم الى الرجوع عن خروجهم - ولهم فى ذلك قولان :
القول الأول : عدم جواز مبادأة البغاة بالقتال ، حيث تجب دعوتهم قبل
===== القتال الى الطاعة والدخول في جماعة المسلمين ، بكافة الأساليب الجائزة
شرعا ، فان اصرروا على عنادهم وجب حينئذ قتالهم ، حتى يستقيم الأمر
لكه لامام الأمة الاسلامية .

والى هذا ذهب جمهور فقهاء الشافعية والحنابلة ، واليه ذهب المالكية

في الجملة . (١)

(١) الفيروز آبادى - المذهب - ج ٢ / ٢١٩ ، الرملى - نهاية المحتاج
الى شرح المنهاج ج ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦
البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦ / ١٦٢ ، ابن قدامة - المفني =

القول الثاني : جواز مبادأة البغاة بالقتال اذا تصفروا واجتمعوا الا
=====

ان المستحب عدم قتالهم الا بعد دعوتهم الى الطاعة وكشف شبهتهم ، والى
هذا القول ذهب الحنفية .

قال ابن نجيم في البحر الرائق : " قوله خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام
وطلبوا على بلد دعاهم اليه وكشف شبهتهم ، بان يسألهم عن سبب خروجهم
فان كان لظلم منه ازاله ، وان قالوا : الحق معنا والولاية لنا فهم بغاة .
لان عليا رضي الله عنه فعل ذلك بأهل حروراء قبل قتالهم .
ولأنه أهون الامرين ولعل الشر يندفع به ، فيبدأ به استحبابا لا وجوبا ،
فان أهل العدل لو قاتلوهم من غير دعوة الى العود الى الجماعة لم يكن
عليهم شيء ، لأنهم علموا ما يقاتلون عليه فحالهم كالمرتدين وأهل الحرب بعد
بلوغ الدعوة . " (١)

= ج ٥٢٧/٨/

شرح الزرقاني لمختصر سيدي خليل ج ٦٠/٨ ، ابن عبد البر - الكافي
فتحه أهل المدينة المالكي ج ٤٨٦/١
(١) ابن نجيم - البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ج ١٥١/٥ ، ابن الهمام -
فتح القدير - مطبوع مع الهداية والعناية وحاشية سعدى افندى ، ونتائج
الافكار - ج ١٠٢/٦
واما الاثر المروي عن علي رضي الله عنه انه دعى أهل حروراء قبل قتالهم ،
فأخرجهم البيهقي وغيره من ارباب السير ، وأخرجهم الهيثمي والطبراني وأحمد ،
قال الهيثمي : ورجال الطبراني وأحمد رجال الصحيح .
انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٢٣٩/٦ - ٢٤٠/٢٤١
البيهقي - السنن الكبرى ج ١٧٩/٨

والذي يظهر لي رجحانه هو وجوب دعوة البغاة الى الطاعة قبل القتال بكافة الأساليب الجائزة شرعا ، من كشف شبهتهم ورفع الظلم عنهم ان كانوا انما خرجوا لظلم وقع عليهم ، ووعظهم وارشادهم وتحذيرهم من سوء العاقبة ، وما الى ذلك من الاساليب التي يرجح عندها دخولهم في الجماعة المسلمة ، كما هو رأى جمهور العلماء .

وذلك لأن الله سبحانه وتعالى ، بدأ بالامر بالاصلاح قبل القتال فقال جل ذكره : ((وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحوا بينهما ، فان

بغت احدهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله .)) (١)

فامر الله سبحانه وتعالى باستخدام الاساليب السلمية لفض النزاع القائم ،

فان لم ينجح استخدام مثل هذه الأساليب كان اللجوء الى القتال أمرا تحتمه

الضرورة حينئذ ، والأمر في الآية يقتضي الوجوب ان لا صارف له عن ذلك .

بل هناك ما يؤيده حيث ذكر السيوطي في تفسيره ان ابن عباس رضي الله

عنه قال في تفسير الآية السابقة : (ان الله أمر النبي صلى الله عليه وسلم

المؤمنين اذا اقتتل طائفة من المؤمنين ان يدعوهم الى حكم الله وينصف

بعضهم من بعض ، فان اجابوا حكم الله فيهم بكتاب الله حتى ينصف المظلوم

من الظالم ، فمن أبى منهم أن يجيب فهو باغ وحق على امام المؤمنين ، والمؤمنين

ان يقاتلوهم حتى يفيئوا الى أمر الله ويقروا بحكم الله . " (٢)

(١) سورة الحجرات آية رقم : ٩

(٢) هذا الأثر ذكره السيوطي والشوكاني في تفسيريهما ، وقال : أخرجه

ابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٧ / ٥٦١ ،

الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ٥ / ٦٥

والنزاع القائم بين الامام والبغاة ، نزاع يصدق عليه انه بين طائفتين ،
فيتخذ تجاهه مثل هذا الاجراء الذى دلت عليه الآية وأثر ابن عباس .
وروى عن علي رضي الله عنه انه قال في الحرورية الخارجين عليه : لا تبدؤهم
بقتال . (١)

وروى عبدالله بن شداد بن الهادي : ان عليا لما اعتزلته الحرورية بعث
اليهم عبدالله بن عباس فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام ، فرجع منهم أربعة
الاف . (٢)

وليس هناك ما يدل على ان علياً رضي الله عنه فعل ذلك من باب الندب
والاستحباب .

ثم ان الاصل حرمة دماء المسلمين بالكتاب والسنة والاجماع ، كما هو معروف ،
وانما وجب قتال البغاة ومن شاكلهم كالصائيل ونحوه ضرورة لدفعهم والعود
بهم الى الطاعة ، فاذا وجد من الأساليب السلمية التي يمكن ان تحقق هذا
الفرض ، دون قتال وقتل ، فلا يجوز اللجوء الى غيرها من أساليب العنف ،
اذ القاعدة ان الضرورة انما تقدر بقدرها .

(١) هذا الاثر المروى عن علي رضي الله عنه ، قال عنه الالباني في تخريج
أحاديث منار السبيل ، أنه حديث حسن .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل -
ج ١١٩ / ٨ /

(٢) هذا الاثر أخرجه الحاكم والبيهقي وأحمد عن عبدالله بن عثمان بن خيثم
عن عبدالله بن شداد بن الهادي - وقال الالباني حديث صحيح .
انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل -
ج ١١١ / ٧

أما ما استدل به الأحناف من قياس البغاة ، على المرتدين وأهل الحرب
بحمد بلوغ الدعوة فقياس مع الفارق ، لأن خروج البغاة على الإمام
لشبهة قامت عندهم ، ولذلك لا يجوز قتالهم ابتداءً لاحتفال ان يكون
خروجهم عليه لفسقه وجوره على الرعية ، ومثل هذا الأمر لا يؤخذ في الاعتبار
بالنسبة لقتال المرتدين وأهل الحرب .

والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني

=====

في انظار أهل البغي

تكرار ان تتفق كلمة جمهور فقهاء المذاهب الاسلامية المعتمدة ، من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية على ان البغاة ان طلبوا من الامام عند تصديده لقتالهم انظارهم ليتفكروا في أمر الرجوع الى صفوف أهل العدل ، ان للامام ان ينظرهم اذا تبين له صدقهم في هذا الأمر ورغبتهم فيه لا لمجرد التسوية والمراوغة والخداع ليجتمع امرهم وتقوى شوكتهم ، أو لتحقيق أى أهداف أخرى غير نبيلة . (١)

وهذا هو الذى يقتضيه كلام الاحناف ايضا عن موادة أهل البغي حيث قالوا :
" اذا طلب أهل البغي الموادة اجبوا اليها ، اذا كان خيرا للمسلمين ،
لأن المسلمين قد يحتاجون الى الموادة لحفظ قوتهم والاستزادة من التقوى
عليهم . " (٢)

(١) محمد عlish - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج / ٤ / ٤٥٩ ، حاشية
العدوى على شرح الخرشي لمختصر خليل ج / ٨ / ٦١ .
النوى - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٥٢ / ٥٨ ، الانصارى - اسنى المطالب
شرح روض الطالب ج / ٤ / ١١٤

ابن قدامة - المغني ج / ٨ / ٥٢٢ ، ابن مفلح - كتاب الفروع ج / ٦ / ١٥٤
ابن حزم - المحلى ج / ١١ / ١١٦

(٢) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج / ٦ / ١٠٨ ، ابن نجيم - البحر الرائق
شرح كنز الدقائق ج / ٥ / ١٥٢

ثم ان الاحناف يقولون بجواز عدم مبادأة البغاة بالقتال ، ودعوتهم قبل ذلك الى الرجوع الى الطاعة وكشف شبهتهم ، والذي يلزم من هذا ، انهم ان طلبوا الانظار ، للتكفير في هذا الأمر مكثوا من ذلك . (١)

ومن هنا حكى ابن المنذر اجماع أهل العلم على ان البغاة ان طلبوا الانظار للتأمل في موقفهم بخية الرجوع الى الطاعة ان للامام ان ينظرهم . (٢)

غير ان أكثر الفقهاء كالحنفية ، والمالكية والحنابلة ، لم يحددوا مدة معينة لامهال البغاة وانظارهم .

ولعلمهم انما لم يفعلوا ذلك نظرا لأن تحديد مثل هذه المدة خاضع لمتغيرات الاحوال والظروف ، وقوة شبهة البغاة وضعفها .

فتحديد المدة بيوم أو يومين في حادثة ما ، لا يقتضي بالضرورة تحديد مثل هذه المدة في حادثة أخرى ، لاختلاف الحوادث بحسب ما يحيط بها من مشاكل وملابسات ، قوة وضعفها . (٣)

ومن هنا يكون تحديد مثل هذه المدة راجع الى نظر الامام فهو الذي يستطيع تحديد المدة التي تكفي لتحقيق الغرض المنشود حسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٩٧
الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار وحاشية ابن عابدين عليه
ج ٣ - ٣١٠ - ٣١١

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٢٧ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع
ج ٦ / ١٦٢

(٣) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ١٠٨ ، محمد عيش - شرح منج
الجليل لمختصر سيدي خليل ج ٤ / ٤٥٩ ، ابن قدامة - المغني ج ٨ /
٥٢٧ .

والى قريب من هذا ذهب الظاهرية، (١)

وذهب بعض الشافعية كالامام الشرييني والنووى والمزني وغيرهم الى مثل ما ذهب اليه جمهور الفقهاء هنا من عدم تحديد مدة الانظار ، وهذا هو الذى نص عليه الامام الشافعي في الام .

وبعض الشافعية كالامام الشيرازى في كتابه المذهب فصل فى هذه المسألة الا انه تفصيل لا يخرج في الجملة عما ذهب اليه بقية الفقهاء حيث قالوا : " ان طلب البغاة الانظار ، فان كان يومين أو ثلاثة ، انظرهم لأن ذلك مدة قريبة ولعلمهم يرجعون الى الطاعة .

فان طلبوا اكثر من ذلك بحث عنه الامام ، فان كان قصدهم الاجتماع على الطاعة امهلهم ، وان كان قصدهم الاجتماع على القتال لم ينظرهم لما في الانظار من الاضرار .

وقال ابن الصباغ : اذا سألوه مدة مديدة كشف الامام عن حالهم ، فان كانوا انما سألوا ذلك ليجتمعوا أو يأتيتهم مدد عاجلهم بالقتال ولم ينظرهم . وان سألوا ليتفكروا ويعودوا الى الطاعة انظرهم ، لأنه يجوز ان يلحقهم مدد في اليوم واليومين والثلاث ، كما يلحقهم فيما زاد على ذلك . " (٢)

(١) ابن هزم - المحلى ج / ١١ / ١١٦

(٢) النووى - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٥٧ / ٥٨ ، الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج - ج / ٤ / ١٢٦ / ١٢٧ . مختصر الامام المزني - ٢٥٧

(٣) الشيرازى - المذهب ج / ٢ / ٢١٩ - النووى - المجموع ج / ١٧ / ٥٢٤

ولقد انتقد ابن هزم الظاهري تحديد المدة بيوم أو يومين ، أو ثلاثة ، فقال : " ولو ان أهل البغي سألوا النظرة حتى ينظروا في أمورهم ، فان لم يكن ذلك مكيدة فعليه ان ينظرهم مدة يمكن في مثلها النظر فقط .
واما ما زاد على ذلك فلا يجوز لقول الله تعالى : ((وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيئ الى أمر الله)) (١)

فلم يفسح الله تعالى في ترك قتالهم الا مدة الاصلاح فمن ابى قوتل .
وأيا فان فرضا على الامام انفاذ الحقوق عليهم ، وتأمين الناس من جميعهم ، وان يأخذوهم بالافتراق الى مصالح دينهم ودنياهم .
ومن قال غير هذا سألناه ماذا يقول : ان استنظروه يوما أو يومين أو ثلاثة ، وهكذا زعيده ساعة وساعة ويوما يوما حتى يبلغ ذلك الى انقضاء اعمارهم ، وفي هذا هلاك الدين والدنيا والاشتغال بالتحفظ عنهم كما هو فرض عليه النظر فيه .
فان حد في ذلك هذا من ثلاثة أيام أو غير ذلك كلف ان يأتي بالدليل على ذلك من القرآن أو من تحديد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ولا سبيل له اليه .

فان ذكروا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاضى قريشا على ان يقيم بمكة ثلاثا (٢)
(١) سورة الحجرات آية رقم : ٩

(٢) اخرج هذا الامام البيهقي وغيره من اصحاب السير والحديث في سياق قصة صلح الحديبية كما اخرجه الامام البخاري أيضا في صحيحه في كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد وفيه جاء ما معناه : " ان الرسول عليه السلام اتفق مع قريش : ان يرجع عن مكة عام الحديبية على ان يأتيها العام القادم ويقيم فيها ثلاثة أيام . "

انظر : البيهقي - دلائل النبوة ج ٤ / ١٠٨ / ١٤٥ ، صحيح البخاري ج ٤ / ١٧٨ وما بعدها من صفحات .

وجعل أجل المصراة ثلاثا (١) وخيار المخدوع في البيع ثلاثا (٢) ، وان الله تعالى
أجل ثمود ثلاثه أيام . (٣)

قلنا : لهم : نعم هذا حق ، وقد جعل الله تعالى أجل المولى أربعة أشهر (٤) ،
وأجل المتوفى عنها زوجها في العدة أربعة أشهر وعشرا (٥) ، فما الذي جعل
بعض هذه الاعذار أولى من بعض .

فكان ما حكم الله تعالى به فهو الحق ، وكان ما أراد مريد ان يزيده في حكم
الله تعالى برأيه وقياسه فهو الباطل . " (٦)

وكان ابن حزم في هجومه هذا انما يندد بما ذهب اليه بعض الشافعية من
تحديد مده الانظار في البداية بثلاثة أيام ، كما سبق بيان ذلك .

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى مصراة فهو منها بالخيار
ثلاثة أيام ان شاء امسكها ، وان شاء ردها ومعهها صاعا من تمر لا سمرا .
قال الشوكاني : أخرجه الجماعة الا البخارى .

وقال الشافعي : التصرية هي ربط اخلاف الشاة أو الناقة وترك حلبها
حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عاداتها فيزيد في ثمنها
لما يرى من كثرة لبنها .

انظر : الشوكاني : نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج / ٥ /
٣٢٢ / ٣٣٨

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما : " ان منقذا سفع في رأسه في الجاهليسيه
مأمومه فخبلت لسانه فكان اذا بايع يخدع في البيع فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم : بايع وقل لا خلافة ثم انت بالخيار ثلاثا . . .
قال الشوكاني : رواه الحميدى في مسنده والبخارى في تاريخه والحاكم في
مستدركه وفي اسناده محمد بن اسحاق .

انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من أحاديث سيد الاخير ج / ٥ / ٢٨٧
٢٨٨ /

(٣) قال الله تعالى : ((فمقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام)) سورة
هود آية رقم ٦٥

(٤) قال الله تعالى : ((للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)) سورة
البقرة : ٢٢٦

(٥) قال الله تعالى : ((والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشرا)) / سورة البقرة آية رقم : ٢٣٤

(٦) ابن حزم - المحلى ج / ١١ / ١١٦

فان كان ابن هزم يقصد الشافعية بكلامه هذا ، فالذى يظهر لي ان تحديده بعض الشافعية للمدة بثلاثة أيام لا غبار عليه وليس فيه كما يدعى ابن هزم مصادمة للنص القرآني ، ولا زيادة فيه على حكم الله تعالى بالرأى والقياس ، بل هو تحديد لا يختلف كثيرا عما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، ولا حتى ما ذهب اليه ابن هزم نفسه .

وبيان ذلك ان بعض الشافعية حينما قدروا المدة في حدود ثلاثة أيام ، عللوا ذلك ، بأنها مدة قريبة يرجى في خلالها رجوع البخاة الى الطاعة ، وما زاد على الثلاثة أيام ينبغي للامام البحث والتحري عن مدى تحقق المصلحة في مثل هذه الزيادة .

فأى مصادمة في هذا للنص القرآني وأى زيادة فيه على حكم الله بالرأى والقياس . الواقع ان مثل هذا الصنيع من بعض الشافعية ليس فيه الا النظر للمصلحة العامة ، فما تقتضيه المصلحة يقر وما لا تقتضيه المصلحة يقصر عنه ويحجم .

وهذا لا يختلف في الجملة عن نظرة جمهور الفقهاء في هذه المسألة ولا حتى عن نظرة ابن هزم نفسه .

فجمهور الفقهاء : يرون انظار أهل البغي اذا تحقق من انهم انما طلبوا ذلك للتفكير والتأمل عليهم يرجعون الى الطاعة .

وابن هزم نفسه نص على مثل هذا حين قال :

" ان طلب البخاة الانظار انظرهم مدة يمكن في مثلها النظر وهو مقدار الدعاء

وبيان الحجة " (١).

ولا أقل من ثلاثة أيام للوصول الى مثل هذا الأمر في الغالب ، ان لم يحتج الى أكثر من ذلك بكثير ، إذ أن المفاوضات على حل تجمع كتجمع أهل البقي ، ليس من السهولة الوصول اليه في مدة وجيزة ، خاصة اذا كانت لهم شبه كثيرة تحتاج الى نقاش وحوار هادئ ، ليتمكنوا من العودة الى الحق عن اقتناع تام ، ولا بد من تمكينهم من ذلك عليهم يعودون الى الحق دون سفك دماء .

لأن المقصود من قتالهم هو ردهم الى الطاعة فاذا تحقق هذا دون التمرض لسفك دماء المسلمين كان هو الأولي والأجدر .

والشافعية المحددون للمدة بثلاثة أيام ونحوها يسمعون الى الوصل الى مثل هذه الغاية ومن هنا قالوا : ان البغاة ان لم يكفهم اليوم واليومان والثلاثة للتفكير والتروي وطلبوا تمديد مدة الانظار اجابهم الامام الى ذلك ان كانوا بالفعل يحتاجون لمثل هذا التمديد حتى يتسنى لهم الدخول في الطاعة عن قناعة كاملة بعد زوال جميع شبههم .

اما ان كان طلبهم التمديد ليتمكنوا من ترسيخ أقدامهم وتحقيق أغراضهم غير النبيلة فلا يجابون لذلك .

وهكذا يعول قول بعض الشافعية في هذه المسألة الى عدم تحديد مدة معينة للانظار كما هو رأي جمهور الفقهاء وكما هو مفهوم قول ابن حزم أيضا .

ومثل هذا الاسلوب لا يفضي الأمر كما زعم ابن حزم الى استمرار عملية التمديد

للمدة الى انقضاء اعمار البغاة بحيث تبقى المشكلة معلقة اجيالا كاملة .

ان لكل مشكله أو شبهة مهما استحكمت مدة معقولة تكفي لازالتها ، فاذ
جاوز البفاة المدة المعقولة للتفكير والتأمل ، فلا يجابون الى التمديد مرة
أخرى ، ان قد تبين أنهم لا يقصدون الاجتماع على الطاعة حينئذ .

على اننا لا نعطيهم المدة المعقولة الا بعد التأكد من نياتهم الحسنة ،
كما هو واضح من كلام جماهير الفقهاء .

ولا أظن ان هناك أحدا من أهل العلم يرى ان تمدد لهم المدة دائما -
ان كما لا يفهم هذا الأمر من كلام الشافعية لا يفهم أيضا من كلام غيرهم من
جماهير العلماء .

وانما الذى يفهم من كلامهم ان يعطى البفاة من المدة ما يكفي لزوال شبهتهم
ورد هم الى الطاعة ، وهذه تقدر بحسب ظروف المشكلة القائمة وما يحيط بها
من ملابسات .

وبهذا يتضح ان شاء الله ان موقف الفقهاء من مسألة انظار البفاة ، أمر متفق
عليه فى الجملة ، واختلاف تعبيراتهم حول هذه المسألة لا يوجب خلافا
ذا ثمره فى حقيقة الأمر .

والله تعالى أعلم

المبحث الثالث
=====

في بذل المال والرهائن على الانظار

إذا طلب البغاة الانظار وبذلوا على ذلك مالا أو رهائن لم يجوز ذلك في الشريعة الإسلامية عند كثير من أهل العلم .

وانما يجوز للإمام أن ينظر أهل البغي مدة معينة للتفكير والتأمل في أمرهم عليهم يرجعون مجاناً دون أن يؤخذ منهم على ذلك مالا أو رهائن .

والى هذا ذهب الحنابلة والشافعية . (١)

وعملوا لذلك بقولهم : أنه لا يؤخذ المال والرهائن على اقرارهم فيما لا يجوز اقرارهم عليه .

ولأن فيه اجراءً صغاراً على المسلمين فلم يجوز كأخذ الجزية منهم ، فكما لا يجوز أخذ الجزية منهم ، فكذلك لا يجوز أخذ الاموال والرهائن على الانظار .

ولأن الرهائن لا يجوز قطعهم لفدر أهلهم فلا يفيد أخذهم شيئاً ، وقد قال الله

تعالى : ((ولا تزر وازرة غرّاء أخرى .)) (٢)

وأما فقهاء الحنفية فالذى يفهم من كلامهم عن الموادة بين أهل العدل وأهل البغي ،

أنهم لا يخالفون الشافعية والحنابلة في عدم جواز أخذ الاموال والرهائن على انظار

أهل البغي مدة للتفكير والتروي .

(١) الشيرازي - المصنوع ج ٢ / ٢١٩ ، النووي - المجموع ج ١٢ / ٥٢٥

ابن قدامة - المفني ج ٨ / ٥٢٢

(٢) سورة الانعام - آية رقم - ١٦٤ -

وانظر : المراجع السابقه - نفس الصفحات -

حيث جاء في شرح فتح القدير لابن الهمام رحمه الله تعالى :- * وإذا طلب

أهل البغي المودة اجبوا اليها إذا كان خيرا للمسلمين .

لأن المسلمين قد يحتاجون إلى المودة لحفظ قوتهم والاستزادة من التقوى

عليهم ، ولا يؤخذ منهم عليها شيء لأنهم مسلمون)) (١)

والذي يظهر من هذا الكلام الذي ذكره ابن الهمام رحمه الله : أن أهل

البغي أن طلبوا الانظار للتفكير والتروى وبذلوا أموالا ورهائن على ذلك ، جاز

لأهل العدل أن ينظروهم أن كان الانظار خيرا للمسلمين ، غير أن أهل العدل

أن رأوا انظار أهل البغي فلا يجوز لهم والحال هذه أخذ أي شيء ما مقابل

هذا الانظار .

أن لا فرق فيما يظهر بين الانظار والمودة .

وعليه فإذا لم يجوز أخذ شيء من الأموال أو الرهائن أو غير ذلك على المودة

فكذلك لا يجوز أخذ شيء من هذا على الانظار .

وأما المالكية فصرحوا بمثل ما ذهب إليه كل من الحنابلة والشافعية بالنسبة

لعدم جواز بذل الأموال على الانظار .

أما عدم جواز بذل الرهائن على الانظار فلم أجد من صرح به منهم غير أن الذي

يظهر أنهم لا يخالفون بقية الفقهاء في ذلك .

قال الشيخ محمد عيش من المالكية رحمهم الله جميعا : ولا يدعوهم - أي البغاة -

بفتح التحتية والبدال ، أي لا يترك الإمام وجماعته قتال البغاة مدة سألوا تأخير

(١) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ١٠٨ ، ابن نجيم - البحر الرائق / شرح

اليها كأيام أو شهر ليترووا في أمرهم بما ل يدفعونه للامام . . أو يدفعه
لهم ليدخلوا تحت طاعته قرر ابن مرزوق بناء على سكون دال يدعوهم من
الدعاء ، ويجوز تأخير قتالهم مدة بالمصلحة اذا كفوا عن القتال وطلبوا
الامان ولم يخش غدرهم .

ابن شاس : اذا سأل أهل البغي الامام العدل تأخيرهم اياما وبذلوا له
على ذلك شيئا فلا يحمل له ان يأخذ شيئا منهم وله ان يؤخرهم الى المدة
التي سألوها . " (١)

والذي يظهر من قول ابن شاس : " وبذلوا على ذلك شيئا " ان المالكية
لا يجيزون بذل أى شيء على الانظار سواء أكان مالا أو رهائن أو غير ذلك .
ومن هنا لذي يظهر ان المالكية وان لم يذكروا صراحة عدم جواز أخذ
الرهائن على الانظار كما فعل الشافعية والحنابلة الا انهم ذكروا ذلك ضمنا .
وهذا هو الذي يفهم من كلام علمائهم كابن شاس وغيره .

وعليه فالذي يبدو ان المالكية لا يخالفون الشافعية والحنابلة في هذه المسألة .
واما الظاهرية : فقال ابن هزم الأندلسي رحمه الله : « ولو أن أهل البغي
سألوا النظرة في أمورهم فان لم يكن ذلك مكيدة فعليه ان ينظرهم مدة يمكن في
مثلها النظر فقط ، وهذا مقدار الدعاء وبيان الحجة فقط ، واما ما زاد على ذلك
فلا يجوز

ولو أن أهل العدل وأهل البغي توادعوا واعطوا الرهان فهذا لا يجوز
الا مع ضعف أهل العدل على مقاتله لقوله تعالى : ((فقاتلوا التي تبغي حتى
تفني إلى أمر الله))

فما دنا قادرين على مقاتله لهم لم يحل لنا غيرها اصلا ولسنا في سعة
من تركها ساعة .

فان ضعفنا عن ذلك فقد قال الله تعالى : ((لا يكلف الله نفسا الا وسعها))
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (١)
فان قتلوا رهن أهل العدل لم يحل لنا قتل رهنهم ، لأنهم مسلمون غير مقاتلين
ولم يقتلوا لنا احدا وانما قتل الرهن غيرهم وقد قال الله تعالى : ((ولا تزر
وزارة وزرا أخرى .)) (٢)

وهكذا فان ابن حزم رحمه الله لم يشر في كلامه هذا الى مشروعية أخذ المال على
الانظار أو عدم مشروعيته ، غير ان الذى يفهم من كلامه ان أخذ الرهائن على
الانظار جائز شرعا خلافا لجماهير أهل العلم في ذلك .
والذى يظهر لي هو رجوعان ما ذهب اليه الجمهور من عدم جواز أخذ الرهائن
على الانظار .

لما سبق من أن أخذ الرهائن من أهل البغى لا يفيد شيئا وذلك لأن أهل
البغى ان قتلوا رهائن أهل العدل فلا يجوز لأهل العدل أن يعاملوا أهل البغى
بالمثل لقوله تعالى : " ولا تزر وزارة وزرا أخرى . "

والله المستعان

(١) هذا الحديث أخرجه الامام البخارى في صحيحه كتاب الاعتصام بالسنة ،
باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى ((واجعلنا
للمتقين اماما))

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٨ / ١٤٢

(٢) سورة الانعام - آية رقم ١٦٤

وانظر : ابن حزم - المحلى ج ١١ / ١١٦ / ١١٧

المبحث الرابع =====

في طلب البغاة تركهم الى الابد

بشرط كف اذاهم

ذهب كل من الشافعية والحنابلة رحمهم الله الى ان أهل البغي ان طلبوا تركهم دائما على ان يكفوا اذاهم عن أهل العدل فلا يجابون الى ذلك .

لما في هذا من تفريق كلمة المسلمين . (١)

غير ان الحنابلة وان كانوا متفقين في الجملة مع الشافعية في « هذه المسألة الا ان لهم في ذلك تفصيلا حيث قالوا : " وان سأل البغاة الامام ان ينظرهم

ابدا ويدعهم وما هم عليه ويكفوا عن المسلمين نظرت ، فان لم يعلم قوته عليهم

وخاف قهرهم له ان قاتلهم ، تركهم ، وان قوى عليهم لم يجز اقرارهم على ذلك .

لأنه لا يجوز ان يترك بعض المسلمين طاعة الامام ولا تؤمن قوة شوكتهم بحيث

يفض الى قهر الامام العادل ومن معه . " (٢)

والشافعية وان لم يصرحوا بمثل هذا التفصيل الا ان الذي يظهر انهم لا يخالفون

الحنابلة فيه حيث جاء في اسنى المطالب : " وان كان بأهل العدل ضعف

آخر القتال للخطر . " (٣)

(١) ابن قدامة - المفني ج ٨ / ٥٢٨ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ، ج ١٦٣ / ٦

الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ج ٤ / ١٢٦ / ١٢٧ ، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ / ٧١

(٢) ابن قدامة المقدسي - المفني ج ٨ / ٥٢٨

(٣) الانصاري - اسنى المطالب شرح الروض الطالب ج ٤ / ١١٤ - الشيرازي - المهذب ج ٢ / ٢١٩

وقال الشيرازي في المذهب : " فان طلبوا - أى البغاة - الانظار نظرت ؛ فان كان يومين أو ثلاثه انظرهم ، لأن ذلك مدة قريبة ، ولعلمهم يرجعون الى الطاعة ، فان طلبوا اكثر من ذلك بعث عنه الامام فان كان قصدهم الاجتماع على الطاعة امهلهم ، وان كان قصدهم الاجتماع على القتال لم ينظرهم . لما في الانظار من الاسرار . " (١)

واما المالكية والظاهرية : فالذى يفهم من كلامهم عن انظار أهل البغي وتقييده بمدة معينة انهم لا يخالفون الشافعية والحنابلة فيما ذهبوا اليه في هذه المسألة . قال المالكية في منح الجليل : " لا يترك الامام وجماعته قتال البغاة مدة سألوا تأخيرها اليها كأيام أو شهر ليتروا في امرهم بما لا يدفعونه للامام ويجوز تأخير قتالهم مدة بالصلحة اذا كفوا عن القتال وطلبوا الامان ولم يخش غدرهم . " (٢)

وقالت الظاهرية في المحلى : " ولو ان أهل البغي سألوا النظرة حتى ينظروا في أمورهم فان لم يكن ذلك مكيدة فعليه ان ينظرهم مدة يمكن في مثلها النظر فقط " (٣)

وقالوا أيضا : " فما دنا قادرين على مقاتله لهم - أى البغاة - لم يحل لنا غيرها أصلا ولسنا في سعة من تركها ساعة فما فوقها ، فان ضعفنا عن ذلك فقد قال الله تعالى : ((لا يكلف الله نفسا الا وسعها)) (٤)

(١) الشيرازي - المذهب ج ٢ / ٢١٩

(٢) محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٥٩

(٣) ابن حزم - المحلى ج ١١ / ١١٦

(٤) سورة البقرة - آية رقم ٢٨٦ -

وانظر : ابن حزم - المحلى ج ١١ / ١١٦ / ١١٢

وبهذا يتضح ان موادة أهل البغي وانظارهم عند كل من المالكية والظاهرية أمر لا يجوز الا لمدة مميّنة اذا اقتضت المصلحة ذلك .

وهذا يقتضي عدم جواز ترك قتال أهل البغي الى الابد بشرط كف اذاهم عن أهل العدل .

ومن هنا فالذى يظهر ان المالكية والظاهرية لا يخالفون فقهاء الشافعية والحنابلة في هذه المسألة .

واما الحنفية فلم أجد لهم كلاما صريحا في هذه المسألة فيما اطلعت عليه من كتبهم وما اطلعت عليه منها كثير .

والذى يظهر انهم لا يخالفون بقية الفقهاء في عدم جواز ترك البغاة الى الأبد بشرط كف اذاهم .

وذلك نظرا الى ان الحنفية قد ذكروا ان قتال الفئة الباغية واجب اسلامي ، وان موادعتهم ومهادنتهم لا تجوز الا اذا اقتضت المصلحة ذلك .

وهذا يقتضي ان لا يتركوا الى الابد بشرط كف اذاهم .

قال الزيلعي من الحنفية رحمهم الله : " ولا نهم بالخروج - اى البغاة - على

الامام صاروا عصاة فجاز قتالهم الى ان يقلعوا بل وجب " (١)

وقال ابن نجيم رحمه الله : " وفى المحيط طلب أهل البغي الموادة احيوا

ان كان خيرا للمسلمين كما في أهل الحرب . " (٢)

وبهذا يتضح لي ولله الحمد والمنه : ان نظرة عامة الفقهاء حول هذه المسألة

متفقة في الجملة . * والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل *

(١) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ / ٢٩٤

(٢) ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٥٢

ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ١٠٨

المبحث الخامس
=====

في حكم الاجهاز على جريح البغاة واتباع مدبرهم

اتفق الفقهاء في الجملة على ان البغاة لا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم .
غير ان لكل طائفة من فقهاء المذاهب الاربعة تفصيلا في هذا الأمر بيانته
كما يلي :-

أ - ذهب الحنفية والمالكية الى ان البغاة ان انهزموا عن القتال وولوا
مدبرين وأمن شرهم لم يجهز حينئذ على جريحهم ولم يتبع مدبرهم ،
وان لم يؤمن شرهم بان كان لهم فئة يلجئون اليها مثلا اجهز على جريحهم
وطلب مدبرهم . (١)

ومما يستدل به الأحناف : ان المعتبر في حرب البغاة دليل القتال
لاحقيقته ، فاذا ظهر منهم ما يدل على القتال قوتلوا وقتلوا ، وان لم يقاتلوا
حقيقة .

وشر البغاة لا يندفع ولا يؤمن ما دام ان هناك أدلة قوية على ارادتهم للقتال .
ومن هنا كان المنهزمون منهم الى فئة لهم يشكلون بصنيعهم هذا خطرا على
سلامة الأمة فلا يؤمن حينئذ شرهم ، فوجب والحال هذه اتباع منهزمهم
والاجهاز على جريحهم حتى لا تتقوى بهم الفئة الباغية . (٢)

(١) الحصكفي - الدر المختار / شرح تنوير الابصار مع حاشيته رد المختار
لابن عابدين ج/ ٣/ ٣١١ ، العيني - البناء في شرح الهداية ج/ ٥/ ٨٩٤
شرح الزرقاني لمختصر سيدي خليل ج/ ٨/ ٦١/ ٦٢ ، محمد عيش ، شرح
منح الجليل لمختصر خليل ج/ ٤/ ٤٥٩
(٢) العيني - البناء في شرح الهداية ج/ ٥/ ٨٩٤ ، ابن نجيم - البحر الرائق
شرح كنز الدقائق ج/ ٥/ ١٥٢

وقال الزرقاني في معرض الاستدلال لما ذهب اليه المالكية : " ان أمن الامام
والناس منهم - اي من البناء - بالظهور عليهم مع عدم الخوف أو بعدم
انهيازهم الى فئة لم يتبع منهم ولم يدفع ... على جريحهم كما وقع لعلی
يوم الجمل ، فان خيف منهم أو اندازوا الى فئة ، اتبع منهم ونفذ اي أجهز
على جريحهم كما وقع لعلی يوم صفين " (١)

ب : المذهب عند الشافعية : أن لا يقاتل اذا وقع القتال مدبر البغاة ان كان
غير متمرف لقتال أو متحيز الى فئة قريبة لا بعيدة ، ولا يقتل من أثنى منهم
بالجراح .

أما اذا انهزموا مجتمعين تحت رايه زعيمهم ، فانهم يقاتلون حتى يرجعوا الي
الطاعة ، أو يتهددوا في الأرض .

ويستدلون على ذلك بما رواه ابن أبي شيبة ، ان عليا رضي الله عنه أمر مناديه
يوم الجمل فنادى : لا يتبع مدبر ولا يدفع على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق
بابه فهو آمن ، ومن القى سلاحه فهو آمن " (٢)

(١) شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ / ٦١ / ٦٢ ، وسيأتي بعد قليل بالسند
الصحيح الى علي انه رضي الله عنه : لم يجهز على جريح ولم يتبع مدبر في
كل من موقعة الجمل وصفين خلافا لما ذكره المالكية من انه فعل ذلك في موقعة
صفين دون الجمل .

(٢) هذا الأثر أخرجه البيهقي من طريقين :-

وقال الالباني في كتابه ارواء الغليل : اسناده ضعيف من الوجهين :
الأول : موصول فيه ابراهيم بن محمد وهو ابن ابي يحيى الاسلمي ، متسروك
والآخر : مرسل رجاله ثقات .

وأخرج هذا الحديث أيضا الحاكم من طريق شريك عن السدي عن يزيد
ابن ضبيعه العبسي ، وصححه ووافقه الذهبي على ذلك .

قالوا : ولأن قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة ، وقد زال ، وإنما وجب قتل المدبر المتحرف الى القتال أو التحيز الى فئة قريبة لعدم أمن شره وغائلته .

وقالوا : ويؤخذ من التحيز الى الفئة البعيدة ، ان المراد به هنا : هي التي يؤمن في العادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال ، فان لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة اتجه ان يقاتل المدبر حينئذ ، وإنما لم يشترط ذلك فيما يأتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعد من الجيش أولا ، وهنا المدار على ما تحصل به المناصرة للبغاة في الحرب القائمة ومالا تحصل به .

على ان للشافعية وجهها آخر في المذهب يقول بعدم التفريق بين الفئة القريبة والبعيدة بمعنى ان من كانت له فئة من البغاة يرجع اليها قرية أو بعييدة اتبع اذا انهزم وقوتل .

واجرى الوجهان في مذهب الشافعية أيضا فيما لو بطلت شوكة البغاة في الحال ولم يؤمن اجتماعهم في المال ، فموضع الاتفاق بين الشافعية ان يؤمن اجتماع البغاة مرة أخرى . (١)

= وقال الالباني : وشريك سيء الحفظ ، ويزيد بن ضبيعة ، كذا في المستدرك ، وفي تلخيصه : ابن ربيعة ولم أعرفه .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج / ٨ / ١١٣ /
١١٤ - الحاكم - المستدرك ج / ٢ / ١٥٥ ، البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨٦

(١) النووي - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٥٨ ، الرطبي - نهاية الى شرح المنهاج - ج / ٢ / ٣٨٦ ، الشربيني الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج / ٤ / ١٢٢

جـ - المذهب عند الحنابلة ان من ترك القتال من البغاة ، اما بالرجوع الى الطاعة أو بالقاء السلاح أو بالهزيمة الى فئة قريبة أو بعيدة ، أو الى غير فئة أو بالعجز لجرح أو مرض أو نحوه فانه يحرم والحال هذه قتله واتباعه ، اذا انهزم وادبر .

والذى يظهر لى ان هذا هو القول الراجح .

وذلك ان احكام قتال البغاة انما تؤخذ من على رضى الله عنه كما نقل ذلك عن الشافعي رحمه الله قبل قليل . (١)

وقد روى أبو امامة قال : شهدت صفين فكانوا لا يجهزون على جريح ولا يطلبون موليا ولا يسلبون قتيلا " . (٢)

وليس في هذا الأثر وهو أصح ما ورد في هذا الباب ، ما يدل على التفريق بين المدبر المتحيز الى فئة أخرى أو غيره ، فيعمل به على ظاهره حتى يدل دليل من كتاب أو سنة أو أثر على غير ما يقتضيه .

ولأن المقصود من قتال البغاة دفعهم وكفهم ، وقد حصل بتركهم القتال ، اما بانهمزاسهم أو بعدم قدرتهم على القتال أو غير ذلك ، فلم يجوز قتلهم والحال هذه كالأصائل .

(١) انظر ص ٥٢٠ من هذه الرسالة .

(٢) هذا الحديث أخرجه الحاكم ، وأخرجه البيهقي من طريق الحارث بن ابي أسامة ان كبير بن هشام حدثهم ، ثنا جعفر بن برقان . ثنا ميمون ابن مهران عن ابي امامة ، وقال الحاكم ، صحيح الاسناد ووافقه الذهبي وقال الالباني : وهو كما قال

انظر : الالباني - ارواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل

ثم ان المدار على بطلان شوكة البغاة في الحال ، وان لم يؤمن اجتماعهم في المال ، فوجب عدم قتلهم والحال هذه كما لو لم تكن لهم فئة ، وليس كما يقول الاحناف من ان المدار على دليل القتال وان لم يقاتلوا .

والمدير المتحيز الى فئة قريبة وان كان فيه مناصرة للبغاة في الحرب القائمة كما يقول الشافعية الا ان العبرة كما تبين بتركه للقتال ، وان قد ترك القتال فلا يقتل ولا يتبع والحال هذه كالمائل .

واما قول المالكية ان عليا في صفين اجهز على الجرحى ، واتبع المدبرين ، فان مثل هذا الأمر لا يثبت بالادعاء ، بل لا بد من ذكر مثل هذا الأمر بسنده الصحيح ، خاصة وانه قد ثبت بالسند الصحيح الذي ذكرته قبل قليل من رواية ابي امامه ما يدل على ان عليا رضي الله عنه لم يجهز على جريح ولم يتبع مدبراً ولم يسلب قتيلاً في حادثة صفين . (١)

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل

المبحث السادس

=====

في كيفية قتال البغاة من حيث نوع السلاح

اختلف الفقهاء في كيفية قتال البغاة من حيث نوع السلاح الذي يقاتلون به ،
ولهم في ذلك ، ثلاثة أقوال :-

القول الأول : ان البغاة يقاتلون بكل ما يجوز ان يقاتل به الكفار
=====
العربيون ، من الأسلحة ذات الفتك والنكاية الكبيرة بالعدو كالضرب -
بالمضجنيق ، والتفريق بالماء ، والتحريق بالنار ، وأخذهم على حين غرة
كالبليات بالليل ونحوه مع استخدام الأسلحة الأخرى كالسيف والرمح والنبال
وما الى ذلك .

ويمكن ان يقاس على هذا في الحصر الحديث ، القصف بالطائرات والقنابل
والمدافع الضخمة والدبابات والبنادق الرشاشة الأتوماتيكية وما الى ذلك ،
والى هذا ذهب الحنفية .

وقال الأحناف في بيان وجهه نظر مذهبيهم : أن قتال البغاة فرض كقتال
أهل الحرب والمرتدين فيعاطون معاملة من حيث نوع السلاح الذي
يستخدم في حربهم .

ثم ان قتال البغاة انما يقصد به ، دفع شرهم وكسر شوكتهم ومن هنا جاز
أن يقاتلوا بكل ما يحقق مثل هذا الغرض . (١)

(١) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١٢٨ / ١٢٩ ، الكاساني - بدائع الصنائع

في ترتيب الشرائع ج / ٩ / ٤٣٩٨

الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار - مطبوع بهامش حاشية

ابن عابدين ج / ٣ / ٣١١

القول الثاني : يتفق مع قول الاحناف في كل شيء الا انه يستثني حالة

واحدة ؛ وهى ما اذا كان مع البغاة اطفال ونساء ، حيث لا يستخدم
ضدهم والحال هذه الاسلحة ذات النكاية الكبيرة التى يعم اتلافها ،
كالمنجنيق ، والتحريق ، ونحوه ، الا اذا عتمت الضرورة مثل هذا
العمل كالخوف على أكثر المسلمين . فيستخدم ضدهم مثل هذه الأسلحة
الفتاكة وان كان معهم اطفال ونساء وما الى ذلك .

والى هذا القول ذهب أكثرية المالكية ، وهو المذهب عندهم ، خلافا
لابن شاس الذى لا يرى استخدام الاسلحة الفتاكة في حرب البغاة . (١)
ولم أقف على وجهة نظرهم فيما قالوا . هنا .

ولعل وجهة نظرهم في استخدام الاسلحة ذات الفتك والتدمير في حرب
البغاة ، كوجهة نظر الاحناف .

واما ما استثنوه في عدم استخدام الآلات الفتاكة ذات القتل الجماعي في
حرب البغاة اذا كان معهم ذرية ونساء ، فلعله نظرا لما في استخدام مثل
هذه الأسلحة ، من قتل من لا يجوز قتلهم ، ان قد ورد النهي عن قتل
النساء والذرية وكل من لا يقاتل من الفئات المستضعفة في حرب الكفار ، واذا
كان قتل مثل هذه الفئات في حرب الكفار منهي عنه ، فمن باب أولى ان يمتنع
عن قتلهم في الحرب الدائرة بين المسلمين .

(١) أحمد الدردير - الشرح الكبير وهاشية الدسوقي عليه ج / ٤ / ٢٦٦ .

شرح الزرقاني لمختصر سيدي خليل ج / ٨ / ٦١

القول الثالث : ان البغاة لا يقاتلون بما يعم اتلافه كالنار والمنجنيق
=====

والتغريق ونحوه من غير ضرورة ، وذلك لأنه لا يجوز قتل من لا يقاتل ممن
حضر معهم .

اما اذا دعت الضرورة الى استخدام مثل هذه الأسلحة التي يعم اتلافها ،
كأن يحيط البغاة بأهل العدل ولا يمكنهم التخلص ، الا باستخدام مثل
هذه الأسلحة الفتاكه جاز حينئذ ذلك للضرورة فقط .

وكذلك لا يجوز استخدام الأسلحة التي يعم اتلافها فيما اذا تحصن البغاة
في مدينة أو قلعة ان بإمكان أهل العدل ان يتركوا المدينة أو الحصن تحت
الحصار حتى يتم الاحتياال على الفتح بطريقه أو بأخرى ، الا اذا دعت
الضرورة الى ذلك .

ويستثنى من كل ذلك ما اذا استخدم البغاة في حربهم مع أهل العدل
الأسلحة التي يعم اتلافها ، حيث يجوز لأهل العدل ان يردوا عليهم
بالمثل ، لموم قوله تعالى " ((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم)) (١)

والى هذا القول ذهب كل من الشافعية والحنابلة . (٢)

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٩٤
(٢) الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج
ج/٤/١٢٢/١٢٨ ، الرمل - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
ج/٢/٣٨٢

النووى - روضة الطالبين ج/١٠/٥٩/٦٠
البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع - ج/٦/١٦٣ ، ابن قدامة
- المفني ج/٨/٥٢٩ ، ابن مفلح - كتاب الفروع ج/٦/١٥٤

ولعل هذا هو الرأي الراجح في هذه المسألة ، لأن المقصود من قتال
البغاة هو ردّهم الى الطاعة ، وقتالهم بما يعم ائتلافه لا يتفق وهذه الغاية .
ثم ان البغاة مسلمون على اية حال ، ولم يخرجوا ببيعتهم عن الايمان وخروجهم
على طاعة الامام انما كان لتأويل مستساغ ، فليس هناك ما يبرر استئصال
شأفتهم .

فان لم تكن هناك ضرورة ملحة لاستخدام ما يعم ائتلافه فلا يصار الى مثل هذا
الاسلوب بحيث يمكن والحال هذه ، تحقيق الغرض الذي من اجله وجب
القتال وهو ردّهم الى الطاعة بما هو أخف وطأة وأقل تدميرا .

ثم لا يخفى بعد ذلك ، ان البغاة يكون فيهم من لا يباشر القتال ، كما يكون
معهم في الخالب نساء وأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة ، فان هزبروا
بما يعم ائتلافه ، وقع الهلاك على من يقاتل منهم ومن لا يقاتل ، وانما يجب
في حرب البغاة قتال وقتل من يقاتل منهم فقط .

وقياس الاحناف البغاة على الكفار العربيين ، قياس مع الفارق ، فان البغاة
قوم مسلمون ، فلا تكون معاملتهم كمعاملة الكفار ، ومن هنا حصل الاتفاق على عدم
سبي نسائهم وذراريهم ، وتخمين اموالهم ، ولو كانوا كالكفار الحربيين لجاز ذلك^(١)

والله تعالى أعلم

(١) المراجع السابقة .

وانظر : امان الله - أحكام البغاة في الشريعة الاسلامية - ٩٤ وما بعدها من
صفحات ، محمد الثالث - البغاة واحكامهم في الشريعة الاسلامية - ١١٣ وما
بعدها من صفحات .

المبحث السابع
=====

حكم قتل من قاتل مع البغاة

من ليس أهلا للقتال

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على ان كل من لم يكن أهلا للقتال كالنساء والصبيان والشيخوخة والعجز والعريان ونحوهم من الفئات المستضعفة ، لا يقاتلون ولا يقتلون اذا حضروا مع البغاة ما لم يقاتلوا . (١)
فان اذا قاتلوا مع البغاة ، فقد اتفق الفقهاء في الجملة على قتالهم وقتلهم حال القتال . .

غير أن لهم في ذلك تفصيلا بيانه فيما يلي :-

قال الحنفية : كل من لا يجوز قتله من أهل الحرب من النساء والصبيان والشيخوخة والعريان لا يجوز قتله من أهل البغي ، الا اذا قاتلوا فيقتلون حال القتال وبعد الفراغ ، الا الصبيان والمجانين . * (٢)

وقال المالكية :- * اذا قاتلت المرأة مع أهل البغي بالسلاح فهي كالرجل يجوز قتلها ، أما اذا قاتلت بغير سلاح فلا تقتل ما لم تقتل أحدا ، هذا في حال القتال - بخلاف الرجل فانه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره قتل أحدا أولا - وأما بعده ، فان كانت متأولة فلا تضمن شيئا

(١) ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥/ ١٥٢ ، الفيروز آبادي - المذهب ج ٢/ ٢٢٠ ، ابن عبد البر ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١/ ٤٦٦ ، محمد عتيش ، شرح منح الجليل لمختصر سيدي خليل

ج ٤/ ٤٦١ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦/ ١٦٣

(٢) ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥/ ١٥٢

من النفس والمال ، وان كانت غير متأولة ضمنّت المال والنفس فيقتص منها ،
وترق ان كانت ذمية لنقضها العهد .

وانذا ظفر بها حال المعاينة ولو لم تقتل أحدا كانت متأولة أولا يجوز
قطبها " (١)

وقال الشافعية : " ولا شك ان العبيد والمراهقين والنساء اذا قاتلوا
فهم كالرجال في انهم يقتلون مقبلين ويتركون مدبرين . " (٢)

وقال الحنابلة : " وانذا قاتل معهم - أي مع البغاة - عبيد ونساء
وصبيان فهم كالرجل البالغ العر يقاتلون مقبلين ويتركون مدبرين ، لأن
قتالهم للدفع ، ولو أراد أحد هؤلاء قتل انسان جاز دفعه وقتاله ، وان -
اتى على نفسه ، وانذاك قلنا : في أهل العرب اذا كان معهم النساء
والصبيان يقاتلون ، قوتلوا وقتلوا . " (٣)

وهكذا يتضح ان الفقهاء متفقون في الجملة على ان من كان غير أهل للقتال
لا يقاتل اذا حضر مع البغاة ، الا اذا قاتل .

غير ان الحنفية يرون قتلهم اذا قاتلوا حال القتال وبعد الفراغ منه ما عدا
الصبيان والمجانين لعدم مسئوليتهم الجنائية . (٤)

(١) أحمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ج ٤ / ٢٦٧

(٢) النووي - روضة الطالبين ج ١٠ / ٩٠ هـ

(٣) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٢٩ هـ

(٤) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٩٨ هـ ، ابن عابدين -

رد المختار على الدر المختار ج ٣ / ٣١١

وهذا راجع الى ان الحنفية يرون الاجهاز على جريح البفاة ، وقتل مدبرهم وأسيرهم ، أن لم يؤمن شرهم ، بأن كان لهم فئة يلجأون اليها ، وقد سبق بيان الخلاف في الجريح والمدبر قريبا وسيأتى بيانه في الأسير (١) وأما المالكية فقد فرقوا بين المرأة تقاتل بالسلاح وغيره كالعصا ونحوه ، حيث يعاملونها معاملة المقاتلين من البفاة ، ان قاتلت بسلاح وعدم معاملتها معاملة من قاتلت بغير سلاح .

والذى يظهر من عبارة الجمهور ان لا فرق بين ان تقاتل بسلاح أو غير سلاح ، المهم انه تقاتل أولا تقاتل ، فان قاتلت قتلت وان لم تقاتل لم تقتل . وبهذا يتضح ان الفقهاء فيما عدا هذا التفصيل الذى ذكرته عن الاعناف والمالكية متفقون ، في حكم قتال وقتل غير المؤهلين للقتال .

والله أعلم

(١) انظر : من هذه الرساله ص ٥٤٥ و ٥٦٨ و ٥٧١

المبحث الثامن
=====

هكّم من حضر مع البغاة ممن هو أهل للقتال

ولم يقاتل معهم

اختلف الفقهاء في حكم قتال وقتل من حضر مع البغاة ممن هو أهل للقتال ولم يقاتل ، ولهم في ذلك قولان .

القول الأول : أن من كان أهلاً للقتال ، وحضر مع البغاة ولم يقاتل معهم ، جاز حينئذ قتاله وقتله .

والى هذا ذهب الشافعية في أحد الوجهين عندهم في المذهب .

وهذا هو الذى يفهم من كلام الاحناف حول مسألة قريبة من هذه المسألة التى نحن بصدد ها ، ولم أجد من ذكرها من الفقهاء الا الاحناف والظاهرية .

حيث قال السرخسي : "وان كان الرجل من أهل العدل في صف أهل البغي ، فقتله رجل لم يكن عليه فيه الدية كما لو كان في صف أهل الحرب لانا أمرنا بقتال الفريقين ، فكل من كان واقفا في صفهم فقتاله حلال والقتال الحلال لا يوجب شيئا ، ولأنه أهدر دمه حين وقف في صف أهل البغي " (١)

فالذى يفهم من هذا الكلام ان من حضر مع البغاة عند الاحناف جاز قتاله وقتله وان لم يقاتل ، حيث اعتبروا ان كل من كان في صف البغاة فقتاله حلال .

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٣٢ / ١٣٣
الشيرازي - المذهب ج ٢ / ٢١٩ / ٢٢٠
ابن هزم - المحلى ج ١١ / ١١٤

ولقد استدل أصحاب هذا القول : بما روى عن علي رضي الله عنه في بعض

هرويه ضد الخارجيين عليه ، انه نهى عن قتل محمد بن طلحة السجادي .

وكان قد أتى مع أبيه الخارج علي رضي الله عنه ، ولم يكن يقاتل وإنما

كان حاملاً للواء أبيه .

حيث قال علي رضي الله عنه : " اياكم وصاحب البرنس " أي محمد بن طلحة

السجادي ، فقتله أحد أصحاب علي رضي الله عنه ، ولم ينكر عليه ذلك (١) فدل

على جواز قتل من لا يقاتل مع البغاة ممن حضر معهم .

وإنما تؤخذ أحكام قتال الخارجيين على الإمام ، من علي رضي الله عنه ، كما

نقل ذلك عن الشافعي قبل قليل .

ولأن من حضر مع البغاة ولم يقاتل أصبح بذلك رءس لهم فيقتل كما يقتل

المباشر للقتال (٢)

(١) هذا الأثر لم أجده في أمهات كتب الحديث ، وقد ذكره الالباني في

كتابه ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، إلا انه لم يخرجـه

ولعل الفقهاء ما استدلوأ به ، إلا وقد وقفوا على صحته على أن الإمام

الحافظ ابن حجر العسقلاني ذكر في كتابه تخلص العبير قاعدة مؤداها

أن ما روى من سيرة علي رضي الله عنه في قتاله مع الخارجيين عليه له من

الشهرة ما يفني عن تكليف إياد الأسانيد له .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

١١٣/٨

ابن حجر - تخلص العبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ج/٤/٤٤

(٢) الشيرازي - المذهب ج/٢/٢١٩/٢٢٠ ، ابن قدامة المقدسي - المغني

ج/٨/٥٢٨/٥٢٩

القول الثاني : ان من حضر مع البغاة ولم يقاتل لم يجز حينئذ قتاله
ولا قتله

والى هذا القول ذهب الشافعية في الوجه الثاني عندهم في المذهب ، واليه
ذهب الحنابلة والظاهرية (١)

وهذا القول هو الذى أسيل الى ترجيحه ، لما ذكره ابن قدامة رحمه الله
في صدد تأييده لهذا الرأى حيث قال : " ولنا قوله تعالى " : ((ومن
يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم)) (٢) والاعبار الواردة في قتل المسلم
والاجماع على تحريمه وانما خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع الباغي والصائل
ففيما عداه يبقى على المصوم والاجماع فيه .

ولهذا حرم قتل مدبرهم واسيرهم والاجهاز على جريحهم مع أنهم انما
تركوا القتال عجزا عنه ومتى ما قدروا عليه عادوا اليه ، فمن لا يقاتل تورعا
عنه مع قدرته عليه ، ولا يخاف منه القتال بعد ذلك أولى .

ولأنه مسلم لم يحتج الى دفعه ، ولا صدر منه إحدى الثلاثة ، فلم يحل دمه
لقوله عليه السلام : " لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل زنى بعد

احسان ، أو ارتد بعد اسلام ، أو قتل نفسا بغير حق فيقتل به " (٣)

(١) المرجعين السابقين - نفس الصفحات .

وانظر : ابن حزم - المحلى ج ١١ / ١٠٠ / ١١٧

(٢) سورة النساء - آية رقم ٩٣

(٣) هذا حديث صحيح ، أخرجه الامام أحمد في مسنده ، والترمذى والنسائي
عن عثمان ، وأخرجه الامام أحمد أيضا في المسند والنسائي عن عائشة ورمز
اليه الالباني : في صحيح الجامع الصغير بالصحة .

انظر : الالباني - صحيح الجامع الصغير ج ٦ / ٢٢٠

فأما حديث علي في نهية عن قتل السجّاد فهو حجة عليه ، فان نهى علي
أولى من فعل من خالفه ولا يمثل قول الله تعالى ولا قول رسوله ولا قول
إمامه .

وقولهم لم ينكر قتله ، قلنا : لم ينقل إلينا ان عليا علم حقيقة الحال في
قتله ، ولا حضر قتله فينكره .

وقد جاء ان عليا رضي الله عنه حين طاف في القتل رآه فقال : السجّاد
ورب الكعبة هذا الذي قتله بره بأبيه ، وهذا دليل على أنه لم يشمر
بقتله ، ورأى كعب بن سور ، فقال يزعمون أنما خرج إلينا الرعاع وهذا
الحبريين أظهرهم .

ويجوز أن يكون تركه الانكار عليهم اجتزاءً بالنهي المتقدم .
ولأن القصد من قتالهم كفهم ، وهذا كاف لنفسه فلم يجز قتله كالمنهزم . * (١)
وبهذا يتضح ان شاء الله رجحان القول الثاني ، وهو عدم جواز قتال وقتل
من حضر مع البغاة ان لم يقاتل .

والله المستعان

المبحث التاسع
=====

في حكم قتل العادل ذا رحمه الباغي

اختلف الفقهاء في حكم قتل العادل ذا رحمه الباغي ، غير ان تفاوت
آراء الفقهاء في هذه المسألة ليس بالكبير وهذا ما سيتضح من عرضها فيما
يلى :-

أ - ذهب الحنفية الى انه يكره ان يقتل العادل حال الحرب محرمه من
أهل البغي مباشرة ، بلا فرق بين ان يكون المحرم احد الابوين أو غيرهما
من المعارم .

غير ان للعادل أن يتسبب ليقبله غيره كأن يعقر دابته حال القتال ونحو
ذلك ، ليسهل على غيره دفع شره ولو بالقتل .

اما اذا اراد الباغي قتل قريبه العادل وقصده لذلك فلا يكره حينئذ ان
يدفع العادل عن نفسه وان ادى ذلك الى قتل الباغي . (١)
والى مثل هذا في الجطة اشار الشافعية والحنابلة ، وهو المذهب عند الحنابلة
ولهم وجه آخر في المذهب سيأتي ذكره ان شاء الله . (٢)

(١) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار - ومعه حاشية ابن عابدين -

ج/٣/٣١١ - الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج/٩/٩٩٤٣

ابن نجيم - البعر الزائق شرح كنز الدقائق ج/٥/١٥٣

(٢) الشيرازي - المذهب ج/٢/٢٢٠ ، الشربيني الخطيب - مفني المحتاج

الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج/٤/١٢٨

البهوتي - كشاف القناع عن متن الاقناع ج/٦/١٦٣ ، ابن قدامة -

المفني ج/٨/٥٣٦

غير ان الشافعية والحنابلة لم يصرحوا ان للعادل ان يتسبب ليقتل قريسة
الباغي غيره كما ذكر ذلك الحنفية .

ولم يذكر الحنابلة عدم كراهة قتل العادل قريبه الباغي اذا قصده الباغي
بالقتل .

وانما اقتصر الحنابلة على قولهم : " ويكره قصد رحمه الباغي كأبيه وابنه وأخيه
بقتل " (١)

بينما اقتصر الشافعية على قولهم : " ويكره ان يقصد - العادل - قتل
ذى رحم محرم كما يكره فى قتال الكفار فان قاتله لم يكره ، كما لا يكره اذا قصد
قتله فى غير القتال . " (٢)

وقد يفهم مما ذكره الشافعية والحنابلة هنا عدم مخالفتهم للحنفية فيما ذكره
من تفصيل فى هذه المسألة .

ب : ذهب المالكية الى انه يكره ان يقتل العادل حال الحرب أحد والديه
سواء أكانا مسلمين أو كافرين وان بارزا الولد بالقتال ، اما ما عدا الوالدين
من ذوى الارحام فلا يكره قتله فى الحرب . (٣)

ولعل المالكية انما ذهبوا الى ذلك نظرا الى أن الاصل فى الباغي كونه
مهدر الدم حال قتاله فلا يكره قتله ، وقد خص من هذا الاصل الوالدان بما
ورد من الكتاب والسنة دالا على كراهة قتلهما حال الحرب فيبقى من عداهما
على الاصل من عدم كراهة قتله .

(١) البهوتي - كشف القناع عن متن الاقتناع ج/ ٦/ ١٦٣

(٢) الشيرازى - المذهب ج/ ٢/ ٢٢٠

(٣) احمد الدردير - الشرح الكبير وهاشية الدسوقي عليه ج/ ٤/ ٢٦٦

احمد الدردير - الشرح الصغير وهاشية بلفه السالك عليه ج/ ٢/ ٤١٥

جـ - ذهب الحنابلة في الرواية الثانية عنهم : الى انه لا يكره ان يقتل العادل حال الحرب معمره من أهل البغي بلا فرق بين ان يكون ذو الرحم أحد الابوين أو غيرهما من ذوى الارحام .

قالوا : لأنه قتل بحق فأشبهه اقامة الحد عليه فلا يكره حينئذ قتله . (١)

د - ذهب ابن حزم الظاهري ، الى ان المختار عند الظاهرية : " ان لا يعمد المرء الى أبيه خاصة أو يجره في حرب البغاة ما دام يجد غيرهما ، فان لم يفضل فلا حرج .

وهكذا القول في اقامة الحد عليهما وعلى الام والجدة في القتل والقطع والقصاص والجلد ولا فرق " . (٢)

واستدل على ذلك بأن : " بر الوالد دين وصلة الرحم انما أمر الله تعالى بهما ما لم يكن في ذلك معصية لله تعالى والا فلا .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا طاعة لا حد في معصية الله تعالى " . (٣)

وقد أمر الله تعالى بقتال الفئة الباغية ولم يخص بذلك ابنا من اجنبي ، وامر باقامة الحدود كذلك .

(١) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٣٦
(٢) ابن حزم - المحلى ج ١١ / ١٠٩
(٣) هذا الحديث أخرجه البزار والطبراني في الكبير والأوسط عن عمران

والحكم بن عمرو الخفاري .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال البزار رجال الصحيح .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد منبع الفوائد ج ٥ / ٢٢٦

قال الله تعالى : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ^(١)))
الآية :

ثم قال سبحانه : ((انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين)) السي
قوله ((ومن يتولهم فأؤلئك هم الظالمون)) ^(٢)

وقال تعالى : ((لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من عدا
الله ورسوله)) ^(٣)

وقتل أهل البغي قتال في الدين . . .

ثم قال ابن عزم أيضا : " اذا رأى العادل اباه الباغي أو جده ، يقصد
الى مسلم يريد قتله أو ظلمه ، ففرض على الابن حينئذ أن لا يشتغل بخيره
عنه ويلزم عليه دفعه عن المسلم بأي وجه أمكنه ، وان كان في ذلك قتل الأب ،
والجد والأُم .

برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري عن معاوية بن سويد بن مقرن ،
قال سمعت البراء بن عازب قال : " امرنا النبي صلى الله عليه وسلم
بسبع ونهانا عن سبع ، فذكر عيادة المريض ، واتباع الجنائز وتشميت العاطس
ورد السلام ونصر المظلوم واجابة الداعي وابرار القسم " ^(٤)

(١) سورة الممتحنة - آية رقم - ٨ -

(٢) سورة الممتحنة - آية رقم ٩

(٣) سورة المجادلة آية رقم ٢٢

(٤) هذا الحديث أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب المظالم باب
نصر المظلوم .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انصر اخاك ظالما أو مظلوما ، قيل
يا رسول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما ، قال : تمنعه ، تأخذ
فوق يده . " (١)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " (٢)
فهذا أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يسلم المرء أخاه المسلم
لظلم ظالم ، وان يأخذ فوق يد كل ظالم وان ينصر كل مظلوم ، فان رأى -
المسلم أباه الباغي أو ذا رحمه كذلك يريد ظلم مسلم أو ذي فمفرض عليه
منعه من ذلك بكل مالا يقدر على منعه الا به من قتال أو قتل فما دون ذلك
على عموم هذه الأحاديث .

وانما افترض الله تعالى الاحسان الى الابوين وان لا ينهرا ، وان يخفف
لهما جناح الذل من الرحمة فيما ليس فيه معصية الله تعالى فقط .
وهكذا نقول انه لا يحل لمسلم له اب كافر أو أم كافره ان يهديهما الى طريق
الكنيسة ، ولا ان يحملهما اليها ، ولا أن يأخذ لهما قربانا ولا ان يسمي
لهما في خمر لشريعتهم الفاسده ، ولا أن يعينهما على شيء من معاصي الله
تعالى من زنا أو سرقة أو غير ذلك ، وان لا يدعه يفعل شيئا من ذلك وهو قادر
على منعه .

قال الله تعالى : ((وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)) (٣)

(١) هذا الحديث أخرجه الامام البخارى في صحيحه في كتاب المظالم باب اعن
اخاك ظالما أو مظلوما .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٣ / ٩٨

(٢) هذا الحديث أخرجه الامام البخارى في جامعة الصحيح في كتاب المظالم
باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه . / انظر : صحيح الامام البخارى ج ٣ / ٩٨

(٣) سورة المائدة آية رقم ٢

وهذه وصية جامعة لكل خير في العالم * (١)

والذي يظهر لي بعد هذا العرض للمذاهب الاسلامية المعتبرة في هذه المسألة : ان مباشرة العادل لقتل ذي رحمه الباغي مكروه بلا فرق بين ان يكون ذا الرحم أحد الوالدين أو غيرهم من ذوي ارحامه ، كما هو قول جمهور الفقهاء من الاحناف والشافعية والحنابلة .

اما اذا قصد الباغي محرمه العادل ، فلا يكره حينئذ للعادل مدافعته وان ادى ذلك الى قتله ، أو التسبب في قتله كان يعقر دابته ونحو ذلك حال القتال ليمكن غيره من مباشرة قتله كما هو رأى الاحناف . ورأى الشافعية في الجملة . وذلك نظرا الى أن الاصل ، ان كل من شرع الله قتاله ابيع رحمه حال القتال سواء كان من ذوي المحارم أو من غيرهم .

وقد خفى من ذلك الاصل الابوين الكافرين في القتال الدائر بين المسلمين والكفار بقوله تعالى : ((وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا)) (٢)

حيث دل الأمر في الآية بمصاحبة الوالدين الكافرين بالمعروف على كراهة قتلهم أثناء القتال ، ان ليس ذلك من المعروف بلا شك بين العقلاء ، فاذا ثبت هذا في حق الابوين المشركين فثبوته في حق الباغيين أولى وأجدر . وقال المازدي في كتاب السير : " وروى ان أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة هم بمارزة أبيه يوم بدر وقتله ، فكفه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال

(١) ابن حزم - المحلى - ج ١١ / ١٠٨ / ١٠٩ / ١١٠

(٢) سورة لقمان - آية رقم ١٥

دمه يتولاه غيرك فيرز اليه حمزة فقتله (١) ، وكف عبدالرحمن بن عوف
عن قتل أبيه (٢) ، وذكر الماوردي أيضا : انه لما قتل أبو عبيدة عامر
ابن الجراح أباه لأمه الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك . (٣)
وروى ان طلحة بن البراء رضي الله عنه لما لقي النبي صلى الله عليه وسلم
قال : يا نبي الله مرني بما احببت ولا أعصى لك امرا ، قال : فحجب لذلك
النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام فقال له عند ذلك : فاقتل اباك قال :
فخرج موليا ليفعل ، فدعاه قال : اني لم أبعث لقطيعه رحم . (٤)

(١) أخرجه الامام البيهقي في السنن الكبرى باب ما يكره لأهل العدل من
ان يعمد قتل ذي رحمه من أهل البغي .

انظر : البيهقي : السنن الكبرى ج ١٨٦/٨

(٢) لم أجد هذا في امهات كتب الحديث

وهكذا قال : محقق كتاب السير من الحاوي الكبير ، الدكتور محمد -
المسعودي ، والذي يظهر : ان الامام الماوردي ما ذكره الا وقد وقف
عليه وعلى صحته .

انظر : الماوردي - كتاب السير من الحاوي الكبير - تحقيق الدكتور /

محمد ربيع المسعودي ج ٦٩٤/٣

(٣) هذا الحديث وان كان منقطعا كما ذكر ذلك البيهقي وابن حجر -
رحمهما الله ، الا انه لا يسقط عن درجة الاحتجاج به ، كما ذكر ذلك
الدكتور المسعودي محقق كتاب السير من الحاوي الكبير ، وذلك
لاعتضاده بما جاء في معناه من أحاديث ، كحديث ابي حذيفة بن عتبة
وعبدالرحمن بن عوف وطلحة بن البراء الآتي ، وغيرهم .

انظر : الماوردي - كتاب السير من الحاوي الكبير - بتحقيق الدكتور / محمد

ربيع المسعودي ج ٦٩٦/٦٩٥/٣

البيهقي - السنن الكبرى ج ٢٧/٩

(٤) هذا الحديث أخرجه الامام البيهقي في سننه الكبرى وسكت عنه .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٢٧/٢٦/٩

وهذه الأحاديث وان كان بعضها ضعيفا إلا أنها مما يستأنس به في تأييد المعنى المستفاد من الآية الكريمة ((وان جاهدك على ان تشرك بى)) الآية - وهو كراهه تعمد قتل احد الوالدين الكافرين أثناء القتال بين المسلمين وأهل الكفر.

وهكذا بقي ما عدا الابوين من المحارم على الأصل في عدم كراهة قتلهم أثناء الحرب الدائرة بين المسلمين والكفار .

اما في قتال أهل البغي فان ذاك المحرم الباغي قد اجتمعت له حرمتان ، حرمة الاسلام وحرمة القرابة ، فيكره له قصد قتله حينئذ .

اما حرمة الاسلام فلأن الأصل في دماء المسلمين العصمة ، لقول رسول الله عليه الصلاة والسلام : امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان ا قالوها عصموا منى دماهم واموالهم " (١)

والباغي مسلم غدمه معصوم ، الا انه ابيح قتل الاجنبي من البغاة ، أثناء القتال دفعا لشره لا لكفره ، ودفع شره يحصل بما هو أقل من القتل ، ومن هنا بقيت العصمة لدمه عما وراء ذلك ، بالدليل الدال على العصمة ، الا اذا قصد ذوالرهم الباغي ، العادل بالقتل ، فله ان يدفعه عن ذلك ، ولو أدى الى قتله كما يدفع الصائل وان أدى الأمر الى قتله .

واما حرمة القرابة فدللت عليها الاحاديث الكثيرة الواردة في صلة الرحم ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله عليه الصلاة والسلام : " ان آل فلان ليسوا لي

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تخريج هذا الحديث : " الحديث متفق عليه عن ابن عمر وله الفاظ ، وللبخارى عن انس : من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واستقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا وصلى صلاتنا حرم علينا دمه وماله وله ما للمسلمين وعليه ما عليهم .

بأولياء وانما وليي الله وصالح المؤمنين ، ولكن لهم رحم أبليها ببليها . " (١)
وقال عليه السلام : " خلق الله الخلق فلما فرغ منه قامت الرحم فأخذت بمقوى
الرحمن ، فقال : مه ، قالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، قال : الا ترضين
ان أصل من وصلك ، واقطع من قطعك ، قالت : بلي يارب ، قال : فذاك . (٢)
وقال عليه السلام : يقول الله تبارك وتعالى ، انا الله وأنا الرحمن خلقت الرسم
وشققت لها من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها يتته . (٣)
وهكذا اجتمعت لدى الرحم الباغي الحرمتان ، حرمة الاسلام ، وحرمة القرابة ،
فيمنعه ذلك من قصد قريبه العادل مباشرة قتله ، وهذا بخلاف الكافر حيث
لم يثبت في حقه الا حرمة واحدة وهي حرمة القرابة ، فلا تعتبر حينئذ مانعة
من القصد الى قتله كما لم تمنع حرمة الاسلام وهذا الاجنبى الباغي من ان
يقصد العادل قتله مباشرة اثناء القتال الدائرين أهل العدل وأهل البغي .
واما ما أثاره ابن حزم من ان العادل اذا رأى اباه أو جده يُقصد مسلما بالقتل ،
فيجب على العادل دفعه عنه ، وان ادى ذلك الى القتل قتله ، فلم يجد من
الفقهاء من اثار مثل هذه المسألة غيره .

(١) هذا حديث صحيح اتفق على اخراجه كل من الامام البخارى ، والامام مسلم
في صحيحيهما .

انظر : التبريزى - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٥٩٢ / ٢٩٨ ، بتحقيق : ناصر
الدين الالباني

(٢) هذا حديث صحيح اتفق على اخراجه كل من الامام البخارى ومسلم في
صحيحيهما .

انظر : التبريزى - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٥٩٨

(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، وقال الالباني :
وهو كما قال - التبريزى - مشكاة المصابيح ج ٢ / ٦٠٠ ، تحقيق : الألباني -

والذى يظهر لي انه يجب ان تستثنى هذه المسألة أيضا من كراهة قتل العادل

لذى رحمه الباغي ، كما استثنى منها عدم كراهة دفع ذى الرحم الباغي ان ا قصد نفس قريبه العادل بالقتل ، وان ادى دفعه الى قتله كالمصائل ، وذلك للأدلة القوية التى ذكرها ابن حزم فى هذا الصدد ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " (١)

وقضية هذا ان يدفع العادل عن أخيه المسلم اذا تعرض لقصد القتل ، كما يدفع عن نفسه ذلك ، وان ادى هذا الدفع الى قتل ذى الرحم الباغي .

كما يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ما أشار اليه كل من الحنفية وابن حزم ، رحمهم الله : من انه ينبغى للعادل ان يحاول صد قريبه الباغي عن أخيه المسلم فى هذه المسألة ، بكل ما هو دون القتل ما استطاع الى ذلك سبيلا فان لم يندفع شره عن المسلم الا بالقتل قتله حينئذ ، وذلك نظرا لما تقرر عند جمهور الفقهاء من كراهة قصد ذى الرحم الباغي بالقتل ، خاصة اذا كان فى -

الامكان دفع شره بما هو دون ذلك .

والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) هذا حديث صحيح ، أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الايمان باب من الايمان ان يحب لأخيه ما يحب لنفسه .

وأخرجه أيضا الامام مسلم فى جامعه الصحيح فى كتاب الايمان ، باب الدليل على ان من خصال الايمان ان يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ١ / ٩

مسلم - الجامع الصحيح ج ١ / ٤٩

المبحث العاشر
=====

فى تبادل الاسرى والرهائن بين أهل
العدل وأهل البغى

تكاد نظرة الفقهاء الذين أشاروا الى مسألة تبادل الاسرى والرهائن ان
تلتقى فى الجملة حول القول فى هذه المسألة :
ومن أشار الى هذه المسألة من الفقهاء : الاحناف والشافعية والحنابلة
والظاهرية .

اما المالكية فلم أجد فيما اطلعت عليه من كتبهم شيئاً عن ذلك ، وفيما يلى
بيان ما وجدته من كلام الفقهاء فى هذه المسألة :

أ - قال الحنفية : " لو أخذنا من البغاة رهونا وأخذوا منا رهونا ثم غدروا
بنا وقتلوا رهونا ، لا نقتل رهونهم ، ولكنهم يحبسون الى ان يهلك أهل
البغى أو يتوبوا .

وان وقع الشرط على ان ايهما غدر ، يقتل الآخرون الرهن ، فالشرط باطل ،
ولا نقتل رهونهم ، لأنهم صاروا آمنين بالموادعة أو باعطاء الامان لهم حين أخذناهم
رهنا ، والغدر من غيرهم لا يؤخذون به ، وكذلك أهل الشرك اذا فعلوا برهوننا
ذلك لا نفعل برهونهم ، ولكن يجبرون على الاسلام ، الا ان يصيروا ذمة لنا . " (١)

(١) الحصكفي - الدر المختار ، شرح تنوير الابصار ومعه حاشية ابن عابدين

عليه ج / ٣ / ٣١١ بشي من التصرف ، ابن نجيم - البحر الرائق / شرح

كنز الدقائق ج / ٥ / ١٥٢

ب : وقال الشافعية : " ونص في الام : انه لو كان عند البغاة اسارى من أهل العدل وسألوا - والحرب قائمة - ان يمسك ليطلقوهم واعطوا بذلك رهائن ، قبلنا ، فان اطلقوا الاسارى اطلقنا الرهائن ، وان قتلوهم لم يجوز قتل الرهائن ، بل لا بد من اطلاقهم بعد انقضاء الحرب . " (١)

ج - وقال الحنابلة : " ان اسر كل واحد من الفريقين - البغاة وأهل - العدل - اسارى من الفريق الآخر جاز فداء اسارى أهل العدل بأسارى أهل البغي .

وان أبي البغاة مفاداة الاسرى الذين معهم وحبسوهم فقليل : انه يجوز لأهل العدل حبس من معهم ليتوصلوا الى تخليص اساراهم بحبس من معهم وقليل : انه يحتمل ان لا يجوز حبسهم ويطلقون ، لأن الذنب في حبس اسارى أهل العدل لغيرهم .

وان قتل أهل البغي اسارى أهل العدل لم يجوز لأهل العدل قتل اساراهم لأنهم لا يقتلون بجناية غيرهم ولا يزرون وزر غيرهم . " (٢)

د - وقال الظاهرية : " ولو ان أهل العدل وأهل البغي توادعوا وتعاطوا الرهائن .

فهذا لا يجوز الا مع ضعف أهل العدل على مقاتله لقوله تعالى :

(١) النووى - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٥٨

(٢) ابن قدامة المقدسي - المغني ج / ٨ / ٥٣٣ / ٥٣٤ - بشيء من التصرف -

((فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى امر الله)) (١)

فما دنا قارين على المقاتلة لهم لم يحل لنا غيرها اصلا ولسنا في سعة
من تركها ساعة فما فوقها .

فان ضعفنا عن ذلك فقد قال الله تعالى : ((لا يكلف الله نفسا الا ^(٢) وسعها))

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا امرتكم بامر فأتوا منه استطعتم " (٣) .

فان قتلوا رهن أهل العدل لم يحل لنا قتل رهنهم ، لأنهم مسلمون غير
مقاتلين ، ولم يقتلوا لنا احدا ، وانما قتل الرهن غيرهم ، وقد قال الله
تعالى : ((ولا تزر زازرة وزر أخرى)) (٤)

وبهذا يتضح ان نظرة الفقهاء حول هذه المسألة تكاد ان تكون متفقة في الجملة

والله المستعان

(١) سورة الحجرات - آية رقم ٩ -

(٢) سورة البقرة - ٢٨٦ -

(٣) هذا طرف من حديث أخرجه الامام البخاري في صحيحه في باب الاقتداء
بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن ابي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : دعوني ما تركتكم ، انما هلك من كان
قبلكم بسؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه
واذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم .

انظر : صحيح الامام البخاري ج ٨ / ١٤٢

(٤) سورة الانعام - آية رقم ١٦٤ -

وانظر : ابن عزم - المحلى ج ١١ / ١١٦ / ١١٢

المبحث الحادي عشر

=====

ما يفعل بالبغاة عند الظفر بهم

إذا ظفر الإمام بالبغاة فلا أعلم خلافا بين الفقهاء في أنهم لا يسترقون ولا

تسبى لهم ذرية . (١)

وذلك لما روى من أن علي - وهو العمدة في أحكام قتال البغاة - لم يسترق

أحدا من أهل البغى ولم يسب لهم ذرية ، حيث ورد في حوار ابن عباس

للخوارج : أنه سألهم ما ينقمون على علي رضي الله عنه فذكروا ثلاث خصال :

منها أن عليا رضي الله عنه قاتل في حادثة الجمل ولم يسب ولم يغنم ، فإن

كانوا كفارا فقد حل له ذلك ، وإن كانوا مؤمنين فقد حرم عليه دمهم .

فقال ابن عباس رضي الله عنهما في معرض رده عليهم : " أما قولكم أنه قتل

ولم يسب ولم يغنم ، اتسبون أمكم - يعني عائشة رضي الله عنها أم تستحلون

منها ما تستحلون من غيرها فقد كفرتم ، وإن زعمتم أنها ليست أمكم فقد كفرتم

وخرجتم من الإسلام ، إن الله تبارك وتعالى يقول : ((النبي أولسى

(١) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار - مطبوع بهامش حاشية

ابن عابدين ج ٣ / ٣١١ ، وانظر : حاشية ابن عابدين أيضا -

نفس المجلد والصفحة .

- الميداني - اللباب شرح الكتاب ج ٤ / ١٥٥ ، أحمد الدردير -

الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي ج ٤ / ٢٦٦ ، شرح الزرقاني على

مختصر سيدي خليل ج ٨ / ٦١

الانصاري - اسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ / ١٥٥

بهاء الدين المقدسي - العدة شرح العمدة - ٥٧٧ ، البهوتي - كشف

القناع عن متن الاقناع ج ٦ / ١٦٤

بالمؤمنين من أنفسهم وازواجه امهاتهم . (١)

وانتم تترددون بين ضاللتين فاختراروا ايهما شئتم . " (٢)

ولأن القتال انما شرع ضرورة لدفعهم وردهم الى صفوف أهل الحق
لا لأنهم كفار .

ومن هنا فلا يستباح منهم الا ما حصل ضرورة الدفع كالمائل وقطاع
الطريق ، وبقي حكم الرجال والذرية من نساء واطفال على أصل
العصمة فلا يسترق منهم أحد . (٣)

ويعد ان اتفق الفقهاء على عدم استرقاق البغاة وذريتهم عند الظفر
بهم ، اختلفوا فيما يفعل بمن اسر منهم .

وفيما يلي تفصيل مذاهب الفقهاء في هذا الأمر :

أ- ذهب الحنفية الى أن البغاة ان كان لهم فئة يلجئون اليها ، فالامام
بالخيار في اسراهم ان شاء قتلهم ، وان شاء حبسهم بحسب ما تقتضيه
المصلحة .

اما اذا لم تبق لهم فئة فيحبسون حتى يحدثوا توبة .

هذا بالنسبة للرجال المؤهلين للقتال ، اما المرأة فقالوا : انها ان أخذت
من أهل البغي وكانت تقاتل حبست ولا تقتل الا في حال مقاتلتها دفعا
وانما تحبس للمعصية ولمنعها من الشر والفتنة . (٤)

(١) سورة الاحزاب - آية رقم ٦ -

(٢) هذا اثر صحيح ، قال الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد : رواه الطبراني
واحمد ببعضه ورجالهما رجال الصحيح .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ونبع الفوائد ج ٦ / ٢٣٩ / ٢٤٠ / ٢٤١

(٣) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٨ / ٥٣٤

(٤) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ١٠٤ ، الحصكفي - الدر المختار =

غير أن الذي يفهم من كلام بعض الاحناف كابن نجيم والكاساني وابن عابد بن
:ان المرأة وغيرها من الفئات المستضعفة اذا اسروا وكانوا ممن قاتل مع
البغاة جاز حينئذ للامام قتلهم باستثناء الصبيان والمجانين حيث قال
الكاساني رحمه الله : " واما بيان من يجوز قتله منهم - أى من البغاة -
ومن لا يجوز فكل من لا يجوز قتله من أهل العرب من الصبيان والنسوان
والاشياخ والحميان لا يجوز قتله من أهل البغي ، لأن قتلهم لدفع شر
قتلهم فيختص بأهل القتال وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا يقاتلون الا الذين
قاتلوا فيباح قتلهم في حال القتال وبعد الفراغ من القتال الا الصبيان
والمجانين . " (١)

فالذي يفهم من قول الكاساني رحمه الله : " فيباح قتلهم في حال القتال
وبعد الفراغ من القتال ، الا الصبيان والمجانين . " ان هذه الفئات
المستضعفة يجوز قتلها اذا كانت ممن قاتل مع البغاة حين اسرهم ما عدا
الصبيان والمجانين .

= شرح تنوير الابصار - ومعه حاشية ابن عابدين عليه - ج/٣/٣١١ ،
السرخسي - الميسوط ج/١٠/١٢٦/١٢٧

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج/٩/٤٣٩٨ ، ابن نجيم
- البحر الرائق ، شرح كثر الدقائق ج/٥/١٥٢/١٥٣ ، ابن عابدين
رد المختار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين ج/٣/٣١١

والذى يظهر ان هذا الذى ذكره الكاساني ليس على اطلاقه عند الحنفية ،
بل يجب ان يجرى فيه التفصيل الذى ذكره الحنفية في البغاة المؤهلين
للقتال من انهم ان كان لهم فئة فالامام بالخيار بين قتلهم أو حبسهم حين الأسر
وان لم يكن لهم فئة حبسوا حتى يحدثوا توبة .

ان أن هذا التفصيل أمر مسلم به عند الحنفية في المقاتلين المؤهلين من
البغاة ولا أعلم بينهم خلافا في هذا الأمر .

وان كان هذا الأمر ما هو مسلم به عند الحنفية فهو حينئذ في هذه الفئات
المستضعفة ومنهم المرأة بطريق الأولي .

ومن هنا فالذى يمكن ان نفهمه من كلام الكاساني وغيره من الحنفية : ان لهم
في المرأة المقاطعة مع البغاة اذا اسرت قولين :

قول : حبسها مطلقا سواء اسرت حال القتال أو بعده كان للبغاة فئة أو لم
يكن لهم فئة .

وقول : انها في هذا كالرجل المؤهل للقتال يجرى فيها التفصيل المذكور
فيه .

واما بقية الفئات المستضعفة المقاطعة مع البغاة فيجرى فيهم التفصيل المذكور
في المؤهلين للقتال من البغاة قولا واحدا ، ما عدا الصبيان والمجانيس
الذين لا يقتلون حين الأسر لعدم مسؤوليتهم الجنائية .

ولقد استدل الحنفية لمذهبهم : بما روى عن على رضى الله عنه يوم الجمل
انه قال : " لا تقتلوا أسيرا ولا تجهزوا على جريح ومن القى سلاحه فهو

آمن . " (١)

(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي من طريقين :

قالوا : فقول علي في حادثة الجمل محمول على عدم وجود فئة للبغاة
" لأن هذا القول انما كان منه في أهل الجمل ولم تبق لهم فئة بعد
الهزيمة ، والدليل عليه انه اسر ابن يشربي والحرب قائمة فقتله يوم
الجمل فدل ذلك على ان مراده في الاخبار الاول اذا لم تبق لهم فئة" (١)
وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في معرض استدلاله على عدم قتل
المرأة المقاتلة حين الأسر : " واذا أخذت المرأة من أهل البغي فان كانت
تقاتل حبست حتى لا يبقى منهم أحد ولا تقتل لأن المرأة لا تقتل على
رذتها فكيف تقتل اذا كانت باغية .
وفي حال اشتغالها بالقتال انما جاز قتلها دفعا ، وقد اندفع ذلك
حين اسرت كالولد يقتل والده دفعا اذا قصده ، وليس له ذلك بعدما
اندفع قصده ولكنها تعبس لارتكابها المعصية ومنعها من الشر والفتنة" (٢)

= أحدهما : مرسل رجاله ثقات

والآخر : مرفوع اسناده ضعيف كما ذكر ذلك الالباني
وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي على ذلك .
الا أن الالباني قال : ان في اسناده شريك وهو سيء الحفظ ، ويزيد
ابن ضبيعه ولم يعرفه .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج / ٨ /
١١٣ - البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨١ ، الحاكم - المستدرک
ج / ٢ / ١٥٥

(١) الجصاص أحكام القرآن ج / ٣ / ٤٠٢ / ٤٠٣
واما قصة قتل علي رضي الله عنه لابن يشربي - فقد قال عنها ابن هزم رحمه
الله : انها لا تصح مسنده الى علي رضي الله عنه .

انظر : المحلى ج / ١١ / ١٠٠ / ١٠١

(٢) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١٢٧

ب : والى قريب ما ذهب اليه الحنفية ، ذهب المالكية حيث قال معتمد
عليش نقلا عن ابن عرفة : " ان اسر من الخوارج اسير وقد انقطعت الحرب
فلا يقتل وان كانت الحرب قائمة فللام قتلهم ولو كانوا جماعة اذا خاف ان يكون
منهم ضرر ، وعلى هذا يجرى حكم التدفيع على الجريح واتباع المنهزم .
وقال سحنون بن هبيب : نادى منادى علي بن ابي طالب رضى الله عنه فسى
بعض معاربه : ان لا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ولا يقتل اسير ، ثم
كان موطن آخر في غيرهم : فأمر باتباع المدبر وقتل الاسير والا جهاز على
الجريح ، فعوتب في ذلك فقال : هؤلاء لهم فئة ينحازون اليها والأولون لم تكن
لهم فئة .

قلت : ونحوه ما ذكره ارباب سير على رضى الله عنه : انه لم يتبع المنهزم
يوم الجمل ولا دف على الجريح لأنهم لم تكن لهم فئة ولا امام يرجعون اليه ،
واتبع المنهزمين يوم صفين لأن لهم اماما وفئة . " (١)

(١) محمد عليش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج / ٤ / ٥٩٤
ويجب التنبيه هنا : الى اننى لم أشر على أثر صحيح عن الامام على :
انه اجهز على جريح البغاة الذين حاربهم أو اتبع مدبرهم ، أو قتل
اسراهم .
وانما الذى وجدته : ان الامام على فى يوم الجمل منع من اتباع المدبر
والتدفيع على الجريح ، وقتل الاسير ، وقد أخرجت هذا الأثر قبل قليل .
وقد ثبت مثل هذا أيضا فى صفين عن الامام على رضى الله عنه لا كما يدعى
الشيخ محمد عليش ، فقد اخرج البيهقي والحاكم عن ابي امامة انه قال : -
" شهدت صفين فكانوا لا يجهزون على جريح ولا يطلبون موليا ولا يسلبون
قتيلا " .

وقد صحح هذا الاثر الحاكم ووافقه الذهبي على ذلك .

وقال الشيخ الالباني : وهو كما قال .

انظر : الالباني - ارواء الغليل فى تخريج احاديث منار السبيل ج / ٨ / ١١٤
البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨٢ ، الحاكم - المستدرک ج / ٢ / ١٥٥

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المالكية المعتمدة في المذهب شيئا
عن الفئات المستضعفة التي ليست اهلا للقتال اذا اسروا مع البغاة
ما عدا المرأة .

اللهم الا ما ذكره من عدم جواز سبيهم واسترقاقهم بعبارة عامة ، على ان ما
اطلعت عليه من كتبهم الموجودة كثير .

واما المرأة المقاتلة بسلاح مع البغاة فذكروا ان حكمها حكم الرجل الباغي
من انها ان اسرت ، والقتال قائم كان للامام قتلها ، وان اسرت بعد
انتهاء الحرب فلا تقتل حينئذ ، ولا تضمن في العالين نفسا ولا مالا
ان كانت متأولة .

قالوا : وان كانت المرأة غير متأولة فتقتل حين الاسر ان قتلت احدا سواء
قاتلت بسلاح أو بغير سلاح اسرت والحرب قائمة أو بعد انتهائها ، وان لم
تقتل احدا لم تقتل مطلقا سواء قاتلت بسلاح أو بغيره اسرت والحرب
قائمة أو بعد انتهائها .

هذا الذي استطعت ان أفهمه من كلام المالكية حول هذا الأمر ، عيث
قال الشيخ محمد عlish بعد ان ذكر أحكام البغاة المؤهلين للقتال : " والمرأة
الباغية المقاتلة بسلاح وخيل كالرجل الباغي المقاتل في جميع ما تقدم " (١)
ومما تقدم ان الرجل الباغي ان اسر والحرب قائمة فللامام ان يقتله وان كانت
الحرب قد انتهت فلا يجوز قتله ولا يضمن نفسا ولا مالا ان كان متأولا . (٢)

(١) محمد عlish - شرح منح الجليل لمختصر سيدي خليل ج ٤/٤٦١

(٢) المرجع السابق ج ٤/٤٥٩/٤٦٠

وقال الخرخشي : " والمرأة المقاتلة كالرجل ، يعني ان المرأة المقاتلة مع أهل البقي حكمها حكم الرجل ، فان كانت متأولة فانها لا تضمن ما اتلفت من نفس ومال ، وان كانت معانده فانها تضمن ذلك .

قال ابن شاس : اذا قاتلن مع الرجل بالسلاح فلاهل القتال قتلن في القتال ، وان لم يكن قتالهن الا بالتحريض ورمي الحجارة فلا يقتلن ولو أسرن وقد كن يقاتلن قتال الرجل لم يقتلن الا ان يكن قد قتلن بذلك أحدا . قال أبو محمد : يريد في غير أهل التأويل . أ . هـ

فمفاد كلام ابن شاس ان المرأة تقتل في حال مقاتلتها بالسلاح ولا تقتل فسي حال مقاتلتها بالحجارة ، ونحوها ، واما بعد اسرها فلا تقتل ، ولو قاتلت بالسلاح ومعه حيث لم تقتل احدا والا فتقتل به ولو بعد الاسر ، وسواء كان قتالها بالسلاح أو بالحجارة وهذا كله في غير التأولة . " (١)

وهكذا جرى المالكية هنا على التفريق بين الخارجين على الامام بتأويل والخارجين عليه بدون تأويل نظرا الى أن تعريف البغاة عندهم شامل للقسمين حيث قالوا : " الباغية طائفة من المسلمين خالفت الامام الذي ثبتت امامته باتفاق الناس عليه لمنع حق الله أو لآدمي أو لخلقهم وان تأولوا . (٢)

وقد سبق بيان ذلك عند الكلام على تعريفات الفقهاء للبغاة . (٣)

(١) شرح الخرخشي لمختصر خليل ج ٨ / ٦١ / ٦٢

(٢) أحمد الدردير - الشرح الكبير - بهامش حاشية الدسوقي - ج ٤ / ٢٦٥

شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ / ٦٠

(٣) انظر من هذه الرسالة ص ٥١

ج - ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية الى ان الامام اذا ظفر بالبغاة فلا يقتل منهم اسيرا مطلقا سواء اظفر بهم حال القتال أو بعده بقيت لهم فئة أو لم تبقى لهم فئة . (١)

غير ان للشافعية والحنابلة تفصيلا في حبسهم وعدم حبسهم وفيما يلي بيانه :
قال الشافعية " لا يطلق اسير البغاة قبل انقضاء الحرب الا ان يبيع الامام ويرجع الى الطاعة باختياره ، ولو انقضت الحرب وجموعهم باقية لم يطلق الا ان يبيع ، وان بذلوا الطاعة أو تفرقت جموعهم اطلق ، فان توقع عودهم ففى الاطلاق وجهان .

وينبغي أن يعرض على اسراهمبيعة الامام ، هذا في أسير هو أهل للقتال .
فأما اذا اسر نساؤهم واطفالهم فيحبسون الى انقضاء القتال ثم يطلقون ، هذا هو الأصح .

وفي وجه لابن اسحاق : ان رأى الامام في اطلاقهم قوة أهل البغي وان حبسهم يردهم الى الطاعة ويدعوهم الى مراجعة الحق حبسهم حتى يطيعوا .
وفي وجه له حبسهم مطلقا كسرا لقلوب البغاة .
وعلى هذا وقت تخليتهم وقت تخليصة الرجال .

(١) الأنصارى - اسنى المطالب شرح روض المطالب ج ٤ / ١١٤ ، النووي -
روضة الطالبين ج ١٠ / ٥٨ / ٥٩

المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠ / ٣١٥ ، ابن مفلح
- الفروع ج ٦ / ١٥٤ / ١٥٥

ابن هزم - المحلى ج ١١ / ١٠٠

واما العبيد والمراهقون فاطلق جماعة انهم كالنساء وان كانوا يقاتلون ، وقال
الامام والمتولي ان كان يجيئ منهم قتال فهم كالرجال في الحبس والاطلاق
- وهذا حسن -

ولا شك ان العبيد والمراهقين والنساء اذا قاتلوا فهم كالرجال في انهم
يقتلون مقبلين ويتركون مدبرين ويجوز أسر كل هؤلاء المذكورين ابتداء . " (١)
والى قريب من هذا ذهب الحنابلة في الجملة حيث قالوا : " واما اسير البغاة
فان دخل في الطاعة خلى سبيله ، وان ابى ذلك وكان رجلا جلدًا من أهل
القتال حبس ما دامت الحرب قائمة فان انقضت الحرب خلى سبيله وشرط عليه
ان لا يعود الى القتال .

ولو بطلت شوكتهم ولكن يتوقع اجتماعهم في الحال ففي ارساله وجهان ، والصواب
عدم ارساله ، وان لم يكن الاسير من أهل القتال كالنساء والصبيان والشيوخ
الفانين خلى سبيلهم ولم يحبسوا في أحد الوجهين وفي الآخر يحبسون ، لأن
فيه كسرا لقلوب البغاة . " (٢)

والذى يظهر لي رجحانه بعد هذا العرض لأهم مذاهب الفقهاء في هذه
السألة هو ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر من عدم جواز قتل اسير
البغاة مطلقا سواء ظفر به والحرب قائمة أو بعد انتهائها وسواء أكانت
للبغاة فئة أو لم تكن لهم فئة .

غير انهم كما ذكر الشافعية والحنابلة يحبسون في الجملة ان لم يؤمن شرهم في
الحال ويطلقون بعد ذلك ، وان لم يؤمن شرهم في المثال .

(١) النووى - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٥٩ - بشي من التصرف -

(٢) ابن قدامة المقدسي - المغني ج / ٨ / ٥٣٢ - بشي من التصرف -

ويمكن ان يستدل لهذا القول بما روى عن ابن عمر رضي الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن مسعود : يا بن ام عبد ما حكم من بغى من امتي قال الله ورسوله اعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يتبع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا يقتل اسيرهم . " (١)

حيث دل الحديث الشريف على عدم جواز قتل اسير البغاة مطلقا - ان ليس فيه ولا في غيره من الاحاديث والآثار الصحيحة ما يدل على تقييد ذلك بحال القتال أو حال وجود فئة للبغاة فيعمل به على ظاهره حتى يدل دليل من كتاب أو سنة على خلاف ذلك .

والحديث وان كان فيه مقال الا ان الحافظ ابن حجر قال : انه قد صح عن على نحوه من طرق موقوفا . (٢)

= المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠ / ٣١٥ / ٣١٦ -

البهوني - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦ / ١٦٤ / ١٦٥

(١) هذا الحديث أخرجه الحاكم وسكت عنه وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى . وقال ابن عدى : هذا الحديث غير محفوظ ، وقال البيهقي : ضعيف . وقال الحافظ بن حجر العسقلاني في بلوغ المرام : صححه الحاكم فوههم لأن في اسناده كوشر بن حكيم وهو متروك . ثم قال رحمه الله : وصح عن على من طرق نحوه موقوفا ، أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم . أ - ه .

انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من احاديث سيد الاخير ج ٢ / ٣٥٣

(٢) المرجع السابق - نفس الجزء والصفحة -

وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه هو العمدة في قتال البغاة كما ذكر ذلك

(١) .
الفقهاء .

ومما روى عن علي رضي الله عنه من الآثار الصحيحة ، ما جاء عن أبي امامة انه قال : " شهدت صفين فكانوا لا يجهبزون على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسليون قتيلًا . " (١)

فإذا كان المولى لا يقتل فالأسير أولى بذلك ، لأن اندفاع شر الأسير بالأسير أقوى من اندفاع شر المولى بالهرب .

ويؤيد هذا ما روى عن أبي فاخته : " ان عليا رضي الله عنه أتني بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا ، فقال علي رضي الله عنه : لا اقتلك صبرا انسي

اخاف الله رب العالمين ، ثم خلى سبيله . ثم قال : افيك خير تباع . " (٣)

(١) انظر ص : ٥٢٠ من هذه الرسالة
(٢) هذا الأثر المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، سبق تخريجه

قبل قليل . انظر : ص ٥٧٦ من هذه الرسالة

انظر من هذه الرسالة : ص ٥٤٥
وانظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

ج / ٨ / ١١٤

(٣) هذا الاثر ذكره الشوكاني في نيل الاوطار ، قال : وأخرجه البيهقي عن أبي فاخته ولم يذكر درجته .

وقال الشافعي في الام : أخبرنا سفيان بن عيينه عن عمرو بن دينار عن أبي فاخته ، وذكر الاثر .

قلت : والظاهر ان الأئمة ما استدلوا به الا وقد وقفوا على صحته ، خاصة وان له شواهد صحيحة منها حديث أبي امامة السابق .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج / ٢ / ٣٥٤
- الشافعي - الام ج / ٤ / ٢٢٤ ، البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨٢

ثم ان الأصل في دم المسلم الحرمة قال الله تعالى : ((ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم)) (١)

وقال عليه الصلاة والسلام : " لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث :

كفر بعد ايمان ، أو زنا بعد احصان ، أو نفس بنفس . " (٢)

والبغاة مسلمون فلا يجوز قتلهم الا باحدى ثلاث ، وانما جاز قتلهم حين -

القتال ضرورة لدفعهم وكف اذاهم ، وقد حصل هذا الأمر بالاسر ، فلا

يجوز حينئذ قتلهم كالمصائل اذا امكن دفعه بما هو دون القتل .

ولأن المدار على بطلان شوكة البغاة في الحال وان لم يؤمن اجتماعهم في المال

فوجب عدم قتل اسيرهم مطلقا كما لو لم تكن لهم فئة أو كما لو انتهت الحرب .

ثم ان حبس اسير البغاة اذا خيف منه ومن شره أمر يضمن اندفاع اذاه وخطره

فلا يصار الى القتل مع تحقق مثل هذا الأمر بدونه حفاظا على حرمة دم -

المسلم وتمشيا مع الأصل في عصمته في الشريعة الاسلامية . (٣)

واما قول الاحناف : ان قول علي رضي الله عنه في حادثه الجمل : " لا تقتلوا

اسيرا ولا تجهزوا على جريح ومن القى سلاحه فهو آمن " محمول على عدم وجود

فئة للبغاة حيث كانوا في حادثه الجمل كذلك .

فيمكن ان يجاب على ذلك بأن عليا رضي الله عنه قال مثل هذا في حادثه

صفيين في الاشرين السابقين عن ابي امامة وابي فاخته ، وقد بقي من الخارجين

عليه في حادثه صفيين فئة لهم شوكة وامام .

(١) سورة النساء - آية رقم ٩٣

(٢) هذا الحديث أخرجه الامام البخاري والامام مسلم

انظر : صحيح البخاري ج ٣٨/٨

مسلم : الجامع الصحيح ج ١٠٦/٥

(٣) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٨/٥٢٨/٥٣٣

وأما استدلالهم بقتل علي لابن يثربي ، فقد اجاب عن ذلك ابن حزم -
رحمه الله فقال : " ومن اسر من أهل البغي فان الناس قد اختلفوا فيه
ايقتل ام لا ؟

فقال بعض اصحاب ابى حنيفة : ما دام القتال قائما فانه يقتل اسراهم ،
فاذا انجلت الحرب فلا يقتل منهم اسير

واحتج هؤلاء بأن عليا رضي الله عنه قتل ابن يثربي وقد أتى به أسيرا .
وقال الشافعي : لا يحمل ان يقتل منهم اسير اصلا ما دامت الحرب قائمة
ولا بعد تمام الحرب .

وبهذا نقول .

برهان ذلك : ان النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه انه قال : " لا يحمل
دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ، كفر بعد ايمان ، أو زنا بعد احسان
أو نفس بنفس . " (١)

واباح الله تعالى دم المعارب . (٢)

واباح رسول الله صلى الله عليه وسلم دم من هد في الخمر ثم شربها في الرابعة^(٣)

(١) هذا حديث صحيح ، سبق تخريجه قبل قليل

انظر : ص ٥٨٣ من هذه الرسالة

(٢) انظر ص ٤٧٣ و ٤٨٤ من هذه الرسالة

(٣) عن ابى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : -
" اذا سكر فاجلدوه ، ثم ان سكر فاجلدوه ، ثم ان سكر فاجلدوه ،
فان عاد الرابعة فاقتلوه . "

رواه ابن حبان في صحيحه ورواه الحاكم في المستدرك وقال : حديث صحيح
على شرط مسلم ولم يخرجاه .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه .

فكل من ورد نص باباحة دمه مباح الدم ، وكل من لم يبح الله تعالى دمه

ولا رسوله صلى الله عليه وسلم حرام الدم بقوله تعالى : ((ولا تقتلوا انفسكم))^(١)

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام . " ^(٢)

واما احتجاجهم بفعل علي رضي الله عنه فلا حجة لهم فيه لوجوه

احد ها : انه لا حجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الثاني : انه لا يصح مسندا الى علي رضي الله عنه .

والثالث : انه لو صح لكان حجة عليهم لا لهم ، لأن ذلك الخبر انما هو

في ابن يثري ، ارتجز يوم ذلك فقال :-

انا لمن ينهكرني ابن يثري قاتل عليا وهند الجمل

ثم ابن صوحان على دين علي

فأتي به علي بن ابي طالب فقال له : استبقني ، فقال له علي : ابعدا قرايك

بقتل ثلاثة من المسلمين عليا وهندا وابن صوحان ، وأمر بضرب عنقه *

= وعن عبد الرزاق رواه أحمد في مسنده ، وأخرجه النسائي في سننه الكبرى وقال الذهبي في مختصره : هو صحيح .

انظر : الزيلعي - نصب الراية في تخريج احاديث الهداية ج/٣ /

٣٤٦ / ٣٤٧

(١) سورة النساء - آية رقم ٢٩ -

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه الامام أحمد عن ابي غادية قال : خطبنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم يوم العقبة فقال : " ان دماءكم وأموالكم عليكم

حرام الى يوم تلقونه كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا ، ألا هل

بلغت ، قالوا : نعم ، قال : اللهم اشهد ، الا لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض . "

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجاله رجال الصحيح ، وله طرق في الفتن ، وطرق في الخطب في الحج / انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج/١ / ٨٤

فانما قتله علي قودا بنص كلامه ، وهم لا يرون القود في مثل هذا فعاد
احتجاجهم به حجة عليهم ، ولا ح انهم مخالفون لقول علي في ذلك
ولفعله .

الرابع : انه قد صح عن علي النهي عن قتل الاسرى في الجمل وصفين .
فان قالوا : قد كان قتله بلا خلاف مباحا قبل الاسار فهو على ذلك بعد
الاسار حتى يمنع منه نص أو اجماع ، قلنا لهم : هذا باطل وما حل قتله
قط قبل الاسار مطلقا لكن حل قتله ما دام باغيا مدافعا ، فاذا لم يأس
بماغيا مدافعا حرم قتله ، وهو اذا اسرفليس حينئذ باغيا قدمه حرام ، وكذلك
لو ترك القتال وقعد مكانه ولم يدافع لحرم دمه وان لم يؤسر .

وانما قال الله تعالى : ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله ﴾^(١)
ولم يقل قاتلوا التي تبغي ، والقتال والمقاتلة فعل من فاعلين ، فانما
حل قتال الباغي ومقاتلته ، ولم يحل قتله قط في غير المقاتلة ، والقتال
فهذا نص القرآن .

فان قالوا : نقيسه على المحارب .

قلنا : المحارب المقدور عليه يقتل ان رأى الامام ذلك قبل تمام الحرب
وبعد ما بلا خلاف في ان حكمه في كلا الامرين سواء وايضا فليس يختلف
أحد في ان حكم الباغي غير حكم المحارب وبالتفريق بين حكمهما جاء القرآن^(٢) .

(١) سورة الحجرات - آية رقم : ٩

(٢) ابن هزم - المحلى ج / ١١ / ١٠٠ / ١٠١ - بشيء من الاجاز -

واما قول المالكية ان عليا رضي الله عنه وقع له في بعض محاربه مع الخارجيين عليه قتل الاسرى وفي البعض الآخر عدم قتلهم .

وقول علي رضي الله عنه عندما عوتب في ذلك : ان الاولين كان لهم فئسة والآخرين لم يكن لهم فئسة ، ثم تمثيلهم لذلك بعادتي الجمل وصفين .

فيمكن ان يجاب عن هذا : بأن مثل هذا الأمر يجب ان يثبت عن علي رضي الله عنه بالسند الصحيح اليه لا بمجرد الادعاء على انه قد ثبت بالسند الصحيح عنه ما يدل على انه لم يفعل ذلك ، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني قبل قليل وكما ذكر أبو امامة في الاثر السابق من ان عليا رضي الله عنه كان في صفين لا يجهز على جريح ولا يقتل موليا ولا يسلب قتيلا ، فطس من يدعى خلاف ذلك ان يثبت بسنده الصحيح الى علي رضي الله عنه .

وشمة الخلاف في هذه المسألة : ان قاتل اسير البغاة يعتبر مسئولا عن قتله جنائيا عند من يرى من العلماء عدم جواز قتله .

ويرى بعض هؤلاء ان عليه القصاص في ذلك ، ويرى بعضهم ان لا قصاص عليه ، لأن في قتل اسير البغاة خلافا بين العلماء فيعتبر هذا الخلاف شبهة دائرة للقصاص لقوله عليه الصلاة والسلام : " ادروا الحدود بالشبهات ^(١) "

(١) قال الامام الشوكاني في تخريج هذا الحديث : " وفي الباب عن علي مرفوعا " ادروا الحدود بالشبهات " وفيه المختار بن نافع ، قال البخاري ، وهو منكر الحديث .

قال : واصح ما فيه حديث سفيان الثوري عن عاصم عن ابي وائل عن عبد الله ابن مسعود قال : ادروا الحدود بالشبهات أدفعوا القتل عن المسلمين =

اما من يرى جواز قتل اسير البغاة فلا يوجب على قائله شيئا من ذلك . (١)

= ما استطعتم . "

وروى عن عقبة بن عامر ، ومعاذ أيضا موقوفا ، وروى منقطعا وموقوفا على عمر .

ورواه ابن حزم في كتاب الايصال عن عمر موقوفا عليه .

قال الحافظ : واسناده صحيح ، ورواه ابن ابي شيبة من طريق ابراهيم النخعي عن عمر بلفظ : " لأن اخطي في الحدود بالشبهات احب الي من ان اقيمها بالشبهات . " وفي مسند ابي حنيفة للهارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : " ادروا الحدود بالشبهات "

وما في الباب وان كان فيه المقال المعروف فقد شد من عضده ما ذكرناه فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية در الحدود بالشبهات .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٢/ ٢٧٢

(١) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٨/ ٥٣٣ ، الشيرازي - المذهب ج ٢/ ٢٢٠ .

محمد الثالث - البغاة واعكامهم في الشريعة الاسلامية - ١٣٠ - رسالة ماجستير -

المبحث الثاني عشر
=====

ما يفمل بقتل البغاة

اختلف الفقهاء في قتل البغاة هل يغسلون ويكفنون ويصلون عليهم أو يكتفى بدفنهم فقط دون غسل . وتكفين وصلاة .

للفقهاء في هذه المسألة أربعة أقوال :-

القول الأول : ان قتل البغاة يغسلون ويكفنون ويدفنون ، ولكن لا يصلون عليهم .
=====

والى هذا القول ذهب أكثر الحنفية وقال العيني : وهو الصحيح .

وهو ظاهر ما ذهب اليه الامام مالك . (١)

وما يمكن ان يستدل به لهذا القول : انه لم يؤثر عن علي رضي الله عنه

انه قام بالصلاة على الذين قاتلهم ممن خرجوا عليه كأهل حرورا ونحوهم

وانما تؤخذ السيرة في قتال الخوارج والبغاة عن علي رضي الله عنه كما ذكر

ذلك الشافعي وغيره من الفقهاء .

واما جواز غسلهم وتكفينهم ، فلأن ذلك من سنة موتى بني سيدنا آدم

عليه السلام " (٢)

(١) حاشية شهاب الدين أحمد الشلبي - مطبوع بهامش تبين الحقائق

للزليحي - ج/٣/٢٩٦ - ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز

الدقائق ج/٥/١٥٣ ، العيني - البناية في شرح الهداية ج/٥/

٩٠٣/٩٠٤ ، الحصكفي - الدر المختار - شرح تنوير الابصار

- بهامش حاشية ابن عابدين ج/٣/٣١٢ ، حاشية الطحطاوي

على الدر المختار ج/٢/٤٩٥ ، الكاساني - بدائع الصنائع ج/٩/٤٤٠

مالك - المدونة الكبرى ج/٢/٤٨

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج/٩/٤٤٠١

القول الثاني : ان قتل البغاة لا يفسلون ولا يكفنون ولا يصلو عليهم ، وانما

يدفنون من باب اماطة الازى .

والى هذا القول ذهب شمس الأئمة السرخسي من الحنفية .

وقد استدل لهذا القول : بأنه لم ينقل عن على رضي الله عنه انه صلى على

قتلي النهروان الذين خرجوا عليه .

ولأن الصلاة عليهم للدعاء لهم والاستغفار ، قال الله تعالى : ((وصل عليهم

ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم)) (١) وقد منعنا من ذلك في أهل

البغي .

ولأن القيام بفسلهم والصلاة عليهم نوع موالة معهم والعاذل ممنوع من الموالة ،

مع أهل البغي في حياة الباغي فكذلك بعد وفاته . * (٢)

القول الثالث : اذا بقيت للبغاة فئة فلا يغسل قتلاهم ، ولا يكفنون ولا يصلو

عليهم ويدفنون .

فان لم يبق لهم فئة فلا بأس للعاذل ان يغسل قريبه من أهل البغي ويكفنه

ويصلو عليه .

والى هذا ذهب الحسن بن زياد من الحنفية .

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : (وقد جعل - الحسن - ذلك

بمنزلة قتل الاسير والتجهيز على الجريح ، لأن في القيام بذلك مراعاة حق

القراية ولا بأس بذلك اذا لم يبق لهم فئة) (٣) أى للبغاة .

(١) سورة التوبة - آية رقم ١٠٣ -

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٣١

(٣) المرجع السابق ج ١٠ / ١٣١

القول الرابع : ان قتل البغاة يفسلون ويكفنون ويصلى عليهم .
=====

والى هذا القول ذهب الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر . (١)

وقال ابن قدامة رحمه الله في المغني : والى هذا ذهب الامام مالك (٢)
الا انني لم أجد لذلك مستدا في كتب المالكية ، بل وجدت ما يشير
الى انهم يتفقون مع الحنفية في هذا الأمر حيث ذكر في المدونة : ان
مالك يرى عدم الصلاة على الخوارج . (٣)

والذى يظهر لى رجحانه هو قول جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة
والظاهرية ، وذلك لأن البغي لا يزيل صفة الايمان عن البغاة حيث
قال الله تعالى : ((وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا)) (٤)
واذا لم يخرج البغاة ببغيتهم عن الايمان بنص الآية ، جاز حينئذ غسلهم
وتكفينهم والصلاة عليهم ، لأن الاصل في كل سلم ان يغسل ويكفن ويصلى
عليه .

(١) الماوردى - الأحكام السلطانية - ٦١ ، مختصر المرتضى - ٢٥٨
ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٣٥ ، البهوتي - كشف القناع عن متن
الاقناع ج ٦ / ١٦٥ ، ابن حزم - المحلى ج ١١ / ١٠٨

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٣٥

(٣) مالك - المدونة الكبرى ج ٢ / ٤٨

(٤) سورة الحجرات - آية رقم ٩ -

قال ابن هزم رحمه الله : " ان الأصل في كل مسلم ان يغسل ويكفن
ويصلى عليه الا من خصه نص أو اجماع ، ولا نص ولا اجماع الا فيمن قتله
الكفار في المعترك ومات في مصرعه فهؤلاء هم الذين أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان يملأوا بدمائهم في ثيابهم ويدفنوا كما هم دون غسل ولا تكفين
ولا يجب فرضا عليهم صلاة ، فيبقى سائر الشهداء والموتى على حكم الاسلام
في الغسل والتكفين والصلاة . " (١)

ثم ان الغسل والتكفين والصلاة امور مشروعة لرباب الجرائم من المسلمين
كالزاني المحصن (٢) وقاتل نفسه (٣)

(١) ابن هزم - المصلى ج / ١١ / ١٠٨

(٢) عن جابر رضي الله عنه : ان رجلا من اسلم جاء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فاعترف بالزنا فأعرض عنه ، حتى شهد على نفسه اربع مرات ،
فقال : ابك جنون ، قال : لا ، قال : احصنت ، قال : نعم .
فأمر به فرجم بالمصلى ، فلما اذلقته الحجارة فرفأدرك فرجم حتى مات ،
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه .
قال الامام الشوكاني رحمه الله : رواه البخارى في صحيحه ورواه أحمد
وأبو داود والنسائي والترمذى وصححه وقالوا : ولم يصل عليه ، ورواية
الاثبات اولى . وقد صح عنه عليه السلام انه صلى على الفامدية ، وقال
الامام أحمد : ما نعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة
على احد الا على الغال وقاتل نفسه .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار ج / ٤ /

٨٥

(٣) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه : " ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم
يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم . " قال الامام الشوكاني : - رواه
الجماعة الا البخارى وذهب مالك والشافعي ، وأبو حنيفة =

والغال (١) ونحوهم ، فتكون حينئذ مشروعة للباغي

فكما لا أثر للزنى والقتل والخلول في الفسل والتكفين والصلاة فكذا

ينبغي ان لا يكون هناك اثر للبغي في مشروعية هذه الامور للباغي . (٢)

ولعل ما يعضد هذا القول ، ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

قال : " صلوا على من قال لا اله الا الله . " (٣)

= وجمهور العلماء الى انه يصل على الفاسق وأجابوا عن حديث جابر
بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، انما لم يصل عليه بنفسه زجرا -

للناس وصلت عليه الصحابة ويؤيد هذا ما عند النسائي بلفظ : " اما
انا فلا صلى عليه " وايضا مجرد الترك لو فرض انه لم يصل عليه هو
ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة ، ويدل على الصلاة على الفاسق

حديث : صلوا على من قال لا اله الا الله " ، انظر : الشوكاني

نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٤ / ٨٤ / ٨٥

(١) عن زيد بن خالد الجهني : " ان رجلا من المسلمين توفي بخيبر
وانه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : صلوا على صاحبكم
فتغيرت وجوه القوم لذلك فلما رأى الذي بهم قال : ان صاحبكم
غل في سبيل الله ، ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خروا من خبز اليهود ما يساوي
درهمين . قال الامام الشوكاني : رواه الخمسة الا الترمذي ، وسكت
عنه أبو داود والمندري ، ورجال اسناده رجال الصحيح . انظر :
الشوكاني - نيل الاوطار ج ٤ / ٨٤

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٣٥

(٣) هذا الحديث ذكره الامام الشوكاني في نيل الاوطار باب ما جاء
في امامة الفاسق وهو مروي من طرق عديدة الا انها ضعيفة وبعضها
واهي ، واخرجه الطبراني والدارقطني ، وقال ابن قدامة : ان الخل
أخرجه في جامعه الا ان ابن قدامة لم يشر الى صحته من عدمها .
غير ان الشوكاني ذكره مؤداه : ان الحديث يمكن الاحتجاج به لاعتضاده =

والحديث وان كان فيه مقال الا ان الفقهاء القائلين بهذا القول ذكروه
كشاهد يستأنس به في مثل هذا المقام .

واما استدلال الاحناف : بان عليا رضي الله عنه لم يصل على أهل حروراء
ولا أهل النهروان .

فيمكن ان يجاب عنه : بأن عليا رضي الله عنه لم ينه عن الصلاة عليهم ،
ولعله انما ترك الصلاة عليهم كما ترك النبي عليه السلام ، الصلاة على
الفال وقاتل نفسه مع ان الصلاة عليهما مشروعه بدليل أمره عليه السلام
لاصحابه بالصلاة عليهما .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " يجوز لذوى الفضل ترك
الصلاة على ذوى الكبائر الظاهرة والدعاة الى البدع ، وان كانت الصلاة
عليهم جائزة في الجملة

حيث لم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه ولكنه قال لاصحابه
صلوا عليه ، فيجوز لموم الناس ان يصلوا عليه ، واما أئمة الدين الذين
يقتدى بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجرا لغيره اقتداء بالنبي صلى الله

= بغيره وتعدد طرقه .

قلت : وما يؤيد هذا الحديث : مشروعية الصلاة على الزاني المحصن
وقاتل نفسه والفال ونحوهم .

ويؤيده أيضا : ما أخرجه البخارى عن انس رضي الله عنه : " من شهد
ان لا اله الا الله ، وان محمدا رسول الله واستقبل قبلتنا واكـلـل
نبيحتنا وصلى صلاتنا حرم علينا دمه وماله وله ما للمسلمين وعليه ما عليهم . " =

عليه وسلم فهذا حق (١)

وأما قول السرخسي : ان الصلاة على الميت للدعاء له والاستغفار ، وقد منعنا في ذلك في أهل البقي ، فلم يسلم به ان لا بد من ذكر مثل هذا الأمر بسنده الصحيح الى المشرع .

وقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له والصلاة عليه ، بل يشرع ذلك ويؤمر به ، كما قال تعالى : ((واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات)) (٢)

وأما قوله ان القيام بفصل البغاة وتكفينهم والصلاة عليهم نوع من الموالاة لهم ، والمعادل مضع من ذلك ، فلا يسلم بأن مثل هذا العمل نوع من الموالاة ، وانما هو من باب انه حق من الحقوق الثابتة لهم بالاسلام ، واعطاء الحق الثابت لفاسق أو حتى كافر لا يقتضي الموالاة اطلاقاً ولا يفهم ذلك من اعطائه لصاحبه بلا خلاف بين العلماء ، الا ترى ان البغاة لا يسترقون ولا تسبي لهم ذرية ولا يمنعون من حقوقهم في الارث ، ولا تصدر أموالهم ، لأن هذه الأمور ونحوها من الحقوق الثابتة لهم بالاسلام ، ولم يقل احد من أهل العلم ، ان اعطاء البغاة مثل هذه الحقوق ونحوها نوع من الموالاة .

وبهذا يتضح ان شاء الله ان القول الراجح هو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من ان قتل البغاة ، يفسلون ويكفنون ويصلون عليهم . والله المستعان .

= انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من احاديث سيد الاخير ج ٣ / ٢٠٠ / ٢٠١ ج ٤ / ٨٤ / ٨٥ - ابن حجر العسقلاني - تلخيص العبير في تخريج احاديث

الرافعي الكبير ج ٤ / ٢٥

ابن قدامة ، المغني ج ٨ / ٥٣٥

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٤ / ٢٨٩ / ٢٩٠

(٢) سورة محمد آية رقم ١٩ ، وانظر : فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٤ / ٢٨٩ / ٢٩٠

المبحث الثالث عشر
=====

في ما يفعل بقتلى أهل العدل

اختلف الفقهاء في قتل أهل العدل هل يعاملون معاملة الشهداء في قتال الكفار

من حيث انهم لا يفسلون ولا يكفنون ، وانما يدفنون في ثيابهم التي
استشهدوا فيها ولا يصلو عليهم ، ام انهم لا يعاملون معاملة الشهداء
حيث يفسلون ويكفنون ويصلو عليهم ، وفيما يلي بيان أقوال الفقهاء في هذه
المسألة :

أ - ان قتل أهل العدل يسن بهم سنة الشهداء فلا يفسلون ويدفنون
في ثيابهم ولا ينزع عنهم الا ما يصلح كفنا .

والى هذا ذهب الاحناف ، واليه ذهب الشافعية والحنابلة في احدى
الوجهين عندهم (١) قالوا : لانهم شهداء لكونهم مقتولين ظلما .
وهكذا فعل على رضي الله عنه بمن قتل من اصحابه (٢) ، وبه اوصى عمار

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٤٠١ ، السرخسي
المبسوط ج ١٠ / ١٣١ مختصر المزني ٢٥٨ - الماوردي - الاحكام
السلطانية - ٦١

ابن قدامة - المحفني ج ٨ / ٥٣١ بهاء الدين المقدسي - العدة ،
شرح العدة - ٥٧٦

(٢) أخرج ذلك الحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية فقال : قال الواقدي
حدثني الحسن بن الحسين بن عماره عن ابي اسحاق عن عاصم ان عليا
صلى على - عمار - ولم يفسله وصلّى معه على هشام بن عتبة فكان عمار
ما يلي علياً وهشاماً الى نحو القبلة . . .
انظر : ابن كثير - البداية والنهاية ج ٢ / ٣١١

ابن ياسر (١) وسعيد بن عبيد (٢) وزيد بن صوحان (٣) رضى الله عنهم حين استشهدوا .

ولأنهم شهداء معركة امر الشارع بالقتال فيها ، فأشبه شهيد معركة

(١) أخرج ذلك البيهقي فى سننه عن قيس ابن ابى حازم قال : قال

عمار رضى الله عنه : ادفوني فى ثيابي فانى مخاصم .

وقال الحافظ ابن حجر : حديث ان عمار بن ياسر أوصى ان لا يفسل اخرجه البيهقي . . . وصححه ابن السكن .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨٥ / ١٨٦ ، ابن حجر - تلخيص الحبير ج / ٢ / ١٤٤

(٢) اخرج ذلك البيهقي فى كتاب قتال أهل البقي - باب المقتول من أهل

العدل بسيف أهل البقي شهيد لا يفسل ولا يصلى عليه فى أحد

القولين : عن سعيد بن عبيد انه قام خطيبا فقال : انا مستشهدون

غدا فلا تغسلوا عنا الثياب ولا تكفنونا الا بثوب كان علينا .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨٦

(٣) اخرجه الامام البيهقي فى السنن الكبرى فى كتاب قتال أهل البقي عن

ابى شيخ مهاجر : ان زيد بن صوحان العبدى كان يوم الجمل يعمل

رايه عبد القيس فارتج جريحا ، فقال : لا تغسلوا عنى دما

وشدوا على ثيابي فانى مخاصم .

وقال الحافظ ابن حجر : " قال ابن عبد البر : جاء من طرق صحيح

ان زيد بن صوحان قال : لا تنزعوا عنى ثوبا ولا تغسلوا عنى دما وادفوني

فى ثيابي ، وقتل يوم الجمل .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٨٦ ، ابن حجر - تلخيص

الحبير فى تخريج احاديث الرافعي الكبير ج / ٢ / ١٤٤

الكفار (١)

ب : ان قتل أهل العدل يعتبر شهيدا ، الا انه يفسل ويكفن ويصلو عليه ، ان ليس كل شهيد في الشريعة الاسلامية يدفن دون غسل وصلاة .
والى هذا القول ذهب الشافعية والحنابلة في الرواية الثانية عنهم ،
واليه ذهب الأوزاعي وابن المنذر وأهل الظاهر . (٢)
وهذا القول هو الذى يظهر لى رجحانه " لأن الأصل في الشريعة الاسلامية غسل موتى المسلمين وقتلاهم وتكفينهم والصلاة عليهم ، واستثنى من هذا الأصل الشهيد الذى قتله الكفار في المعركة ، فما عداه يبقى على الأصل ولأن شهيد معركة الكفار اجره أعظم وفضله أكثر ، وقد جاء انه يشفع في سبعين من أهل بيته . (٣) وهذا لا يلحق به في فضله فلا يثبت فيه

(١) الكاسانى - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٤٠١ ، السرخسي المبسوط ج ١٠ / ١٣١ ، مختصر المزني - ٢٥٨ ، الماوردى - الاحكام السلطانية - ٦١ ، ابن قدامة المغنى ج ٨ / ٥٣١ ، بهاء الدين المقدسي العدة شرح العدة - ٥٧٦

(٢) مختصر المزني - ٢٥٨ ، الماوردى - الاحكام السلطانية - ٦١ ، ابن قدامة المغنى ج ٨ / ٥٣١ ، بهاء الدين المقدسي - العدة شرح العدة - ٥٧٦

(٣) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للشهيد عند الله عز وجل ست خصال ان يغفر له في أول دفعة من دمه ويرى مقعده من الجنة ويحلى حلة الايمان ، ويزوج من الحور العين ويجار من عذاب القبر ويأمن من الفزع الاكبر ويوضع على رأسه تاج الوقار الياقوتة منه خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنين وسبعين زوجة من الحور العين ويشفع في سبعين انسانا من اقاربه .
قال الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد : رواه أحمد . . . والبزار والطبراني =

مثل حكمه ، فان الشيء انما يقاس على مثله . " (١)

واما ما ذكر اصحاب القول الأول من فعل على وعمار بن ياسر وبعض اصحابهما ، فهو ان صح عنهم فيحتمل أنه اجتهاد منهم ، فلا يلزم به غيرهم والحال هذه ، اذا كان له دليله القوي الذي لا غبار عليه .

وقد ذكر ابن هزم الاندلسي كلاما جيدا يمكن ان يعتبر دليلا قويا يرويه على اصحاب القول الأول حيث قال رحمه الله : " واما من قطوه - اي البفاة - فقد قال قوم انه شهيد فلا يغسل ولا يصلو عليه لكن يدفن كما هو .

وقال آخرون بل يغسل ويكفن ويصلو عليه وبهذا نأخذ .

لأنهم وان كانوا شهداء لقله صلى الله عليه وسلم : " من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد " وفي روايه : " من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد " . (٢)

= الا انه قال سبع خصال وهي كذلك ورجال أحمد والطبراني ثقات .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٢٩٣

(١) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٨ / ٥٣١ - بتصرف -

(٢) جاء في تلخيص الحبير لابن حجر : ان هذا الحديث من افراد البخاري وفي الباب عن سعيد بن زيد في السنن الاربعة وابن حبان والحاكم .

انظر : ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي

الكبير ج ٢ / ٧٧ - ج ٤ / ٨٤

فصح ان من قتله البغاة فانما قتل على أحد هذه الوجوه فهو في ظاهر الأمر شهيد .

وليس كل شهيد يدفن دون غسل ولا صلاة .

وقد صح ان المبطلون شهيد ، والمطعون شهيد ، والفریق شهيد ، وصاحب

ذات الجنب شهيد ، والمرأة تموت بجمع شهيد ، وصاحب الهدم شهيد (١)

وكل هؤلاء لا خلاف في أنهم يغسلون ويكفنون ويصلون عليهم .

والأصل في كل مسلم ان يغسل ويكفن ويصلى عليه الا من خصه نص أو اجماع ،

ولا نص ولا اجماع الا فيمن قتله الكفار في المعترك ، ومات في مصرعه فهؤلاء هم

الذين امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤملوا بدمائهم في ثيابهم ،

ويدفنوا كما هم دون غسل ولا تكفين ، ولا يجب فرضا عليهم صلاة (٢) ، فبقي

(١) قال الامام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله : " اما المبطلون والفریق فلمسلم عن ابي هريرة مرفوعا " من مات بالبطن فهو شهيد ، والفریق شهيد ، وفي الصحيحين عنه مرفوعا : " الشهداء خمسة : المطعون والمبطلون والفرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله ، ولما لك والترمذی وابن حبان نحوه ولا بی داود والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث جابر بن عبد الله مرفوعا : الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله : المبطلون ، والفرق ، وصاحب ذات الجنب ، والمبطلون وصاحب الحريق والذي يموت تحت الهدم والمرأة تموت بجمع . " انظر : ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافع الكبير ج ٢ / ١٤١

(٢) قال الحافظ ابن حجر : حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتل أحدهما في ثوب واحد - الحديث - وفيه : ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ، البخاری بلفظه ، وذكره الرافعي مختصرا انه صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتل أحد ورواه الترمذی والنسائي =

المبحث الرابع عشر

=====

غنيمة اموال البغاة وتخمينها

اتفق فقهاء المذاهب الاربعة ، وأهل الظاهر على ان اموال البغاة عند الظفر بها لا تخمن ولا تخمس ، بلا فرق بين ان يكون الظفر بها حال الحرب أو بعد انتهائها .

وانما ترد اليهم في الجطة بعد انتهاء الحرب حتى لا يستعينوا بها على قتال أهل العدل .

غير ان للفقهاء تفصيلاً في حكم استعمال أهل العدل لأموال البغاة ، للاستعانة بها في قتالهم (١) ، سيأتى بيانه بعد الكلام على هذه المسألة التي نحن بصدد ها .

ولقد استدل الفقهاء على ما ذهبوا اليه في هذه المسألة ، بالأدلة التالية :-

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :-
يا بن أم عبد ما حكم من بغى على امتى ، فقلت الله ورسوله اعلم ، فقال :
لا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا يقتل اسيرهم ولا يقسم فيئهم . (٢)

(١) المحصفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار ج ٣ / ٣١١ / ١١٢ ، ابن

نجيم - البحر الرائق ، شرح كثر الدقائق ج ٥ / ١٥٣

محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٥٩ حاشية اللبناني

بها مشرح الزرقاني لمختصر خليل - ج ٨ / ٦١

الانصارى - اسنى المطالب شرح روض الطالب ج ٤ / ١١٤ / ١١٥ مختصر

المزني - ٢٥٨ ، ابن قدامة - المغنى ج ٨ / ٥٣٣ - ٥٣٤ - المرداوى -

التتقيح المشبع - ٢٨٣

(٢) سبق تخريج هذا الحديث ، انظر : ص ٨١ من هذه الرسالة .

٢ - وعن ابي امامة رضي الله عنه انه قال شهدت صفين وكانوا لا يجهزون

على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتيلا (١)

٣ - روى ان عليا رضي الله عنه قال يوم الجمل : " من عرف شيئا من ماله مع

أعد فليأخذه ، وكان بعض اصحاب علي قد أخذ قدرا وهو يطبخ فيها ،

فجاء صاهبها ليأخذها ، فسأله الذي يطبخ فيها امها له حتى ينضج

الطبخ ، فأبى وكبه وأخذها . (٢)

وهذا من جملة مانقم الخوانج على علي رضي الله عنه ، حيث قالوا : انه قاتل

ولم يسب ولم يخنم ، فان هلت له دماؤهم فقد هلت له اموالهم ، وان حرمت

عليه اموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم ، فقال لهم ابن عباس رضي الله عنهما :

افتسبون امكم ، يعنى عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها ، ام تستحلون منها

ما تستحلون من غيرها ، فان قلتم ليست امكم فقد كفرتم ، وان قلتم : انها

امكم واستحلتم سببها فقد كفرتم أيضا .

(١) سبق تخريج هذا الحديث ، انظر : ص ٥٧٦ من هذه الرسالة

(٢) قال الالباني : هذا حديث ضعيف ، اخرجه البيهقي عن ابي شهاب

عن ابي اسحاق الشيباني عن عرفجه عن ابيه ورواه سفيان عن عرفجه
عن ابيه ، ورجاله ثقات غير عرفجه ، وهو ابن عبد الواحد وابوه عبد الواحد
ولم ار من ذكره .

وقال الحافظ ابن حجر : اخرجه ابن ابي شية والبيهقي من طرق .

قلت : والحديث وان كان ضعيفا الا انه يمكن الاحتجاج به لتعدد
طرقه واعتضاده بغيره .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل ج ٨ / ١١٥

ابن حجر : تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير ج ٤ / ٤٧

يعني : انكم ان جاهدتم انما امكم فقد قال الله تعالى : ((النبي أولى بالمؤمنين

من انفسهم وازواجه امهاتهم)) (١)

فان لم تكن امالهم لم يكونوا من المؤمنين . (٢)

وهكذا دل الحديث المروى عن ابن مسعود والآثار المروية عن علي وابن عباس

على عدم جواز غنمة اموال البغاة وتخميسها ، بما فيها من نهي عن ذلك .

٤ - ثم ان البغاة قوم مسلمون ، فهم معصوموا النفس والمال وانما ابيع من

دمائهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم ، وما عداه يبقى على أصل

التحريم .

٥ - " ولأن الطلک بطريق القهر لا يثبت ما لم يتم وتامه بالاحراز بدار تخالف دار

المستولي عليه وذلك لا يوجد بين أهل البغي وأهل العدل ، لأن دار الفئتين

واحدة "

واما عدم تمكين البغاة من اموالهم وقت الحرب ، فلما في ذلك من الاعانه لهم

في قتالهم على أهل العدل ، وقد قال الله تعالى : ((وتعاونوا على البر والتقوى

ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)) (٣)

وتمكين البغاة من اموالهم وقت الحرب ليستعينوا بها في سفك دماء المسلمين

وزعزة أنفسهم من التعاون على الاثم والعدوان ، فهو محرم بنص القرآن ، فصيح

ان الحيلولة بينهم وبين اموالهم وقت الحرب من التعاون على البر والتقوى وخاصة

ما يستخدم منها في الحرب كالسلاح . ونحوه . كما ذكر ذلك ابن هزم . (٤)

(١) سورة الاحزاب - آية رقم ٦

(٢) هذا أثر صحيح ، سبق ان خرجته - انظر : ص ٥٧١ و ٥٧٢ من هذه الرسالة .

(٣) سورة المائدة - آية رقم ٢

(٤) ابن قدامة - المفني ج ٨ / ٥٣٣ / ٥٣٤ ، السرخسي - المبسوط ج ١٠ /

١٢٦ / ١٢٧ ، ابن هزم - المحلى ج ١١ / ١٠٢

المبحث الخامس عشر
=====

في حكم استخدام اموال البغاة

بعد ان اتفق فقهاء المذاهب الاسلامية المعتبرة على عدم جواز امتلاك اموال البغاة وتخصيصها ، اتفقوا أيضا على عدم جواز استخدام اموالهم التي تستخدم عادة في القتال كالسلاح والخيول ونحوه ، في غير قتالهم . (١)
اما استخدام مثل هذه الاموال في قتالهم ، فقد اختلف الفقهاء فيه ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : - يجوز الاستعانة باموال البغاة المعدة للقتال كالسلاح
=====

والكرع ونحوه ان احتيج له حال القتال ، وان لم تدع الى ذلك ضرورة .
والى هذا القول ذهب الاحناف والمالكية ، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة (٢)
قالوا : " لأن اهل العدل لو احتاجوا الى سلاح غيرهم من اهل العدل ، كان لهم ان يأخذوه للحاجة والضرورة ، وقد اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان دروعا في حرب هوازن وكان ذلك بغير رضاه ، هيث قال :

(١) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الايصار - بهامش حاشية ابن عابدين ج/٣/٣١٢

محمد عليش - شرح منح الجليل لمختصر سيدى خليل ج/٤/٤٥٩ ، الشرييني الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج/٤/١٢٧ البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج/٦/١٦٤

(٢) السرخسي - المبسوط ج/١٠/١٢٦ ، ابن نجيم - البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ج/٥/١٥٣ ، شرح الزرقاني لمختصر خليل ج/٨/٦١ ، شرح الخرشي لمختصر خليل ج/٨/٦١ ، ابن قدامة - المغني ج/٨/٥٣٤ - المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج/١٠/٣١٤

اغضبا يا محمد (١) .

فاذا كان ذلك يجوز في سلاح من لا يقاتل ففي سلاح من يقاتل من أهل
البغي أولى " (٢)

وقال الاحناف ، اما اذا لم يحتج أهل العدل ، لكراع أهل البغي ،
بيع وحبس ثمنه ليرد اليهم بعد انتهاء الحرب وأمن غائلتهم ، قالوا :
لأن حبس الثمن ايسر واحفظ للمالیه (٣)
ولم أجد من الفقهاء من اشار الى مثل هذا .

القول الثاني : لا يجوز الاستعانة بأموال البغاة المعدة للقتال ، كالسلاح
والكراع ونحوه ، الا عندما تتأكد الضرورة الى ذلك حال القتال .
والى هذا ذهب أكثر الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، واليه ذهب
الظاهرية . (٤)

(١) حديث صفوان بن امية : ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه ادراعا
يوم حنين ، فقال : اغضبا يا محمد ، فقال : بل عارية مؤداة . " أخرجه
أبو داود والنسائي عن شريك ورواه احمد في مسنده والحاكم في المستدرک
في كتاب البيع وسكت عنه ، وانما قال وله شاهد صحيح ، ثم أخرجه
عن خالد الحذاء بلفظ : " فقال : يا رسول الله اعارية مؤداة قال : نعم
عارية مؤداة ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه في المفازي
وقال : صحيح الاسناد ، وله طرق اخرى مرسله في السنن .

انظر : الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية ج ١١٦/٤ ، الالباني
سلسلة الأحاديث الصحيحة ج ٢/٢٠٦/٢٠٧/٢٠٨/٢١٠ حديث رقم

٦٣٠ وحديث رقم ٦٦١ .

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠/١٢٦

(٣) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ج ٢٩٥/٣

(٤) النووي - روضة الطالبين ج ١٠/٥٩ ، الرملي : نهاية المحتاج
الى شرح المنهاج - ج ٣/١٢٧ ، المرادوي - الانصاف في معرفة الراجح من
الخلافا ج ١٠/٣١٤ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦/١٦٤ ،
ابن هزم - المحلى ج ١١/١٠٢

ولأن من لا يجوز أخذ ماله لم يجز الانتفاع بماله من غير اذنه ، ومن غير ضرورة كغيرهم .

وان اضطر اليه جاز ، بأن ذهب سلاحه أو خاف على نفسه جاز ان يدفع عن نفسه بسلاحهم وان ينجو على دابة لهم ، لأنه لو اضطر الى ذلك من مال أهل العدل لجاز له الانتفاع به ، فكذلك اذا اضطر الى ذلك من اموال أهل البغي " . (١)

وأما قول أصحاب القول الأول : ان أهل العدل لو احتاجوا الى سلاح غيرهم من أهل العدل كان لهم ان يأخذوه للحاجة والضرورة "

كلام لا يسلم به على اطلاقه ، ان هناك بلا شك فرقاً بين الحاجة والضرورة ، فكل مضطر محتاج ، وليس كل محتاج مضطراً ، فالإنسان مثلاً داخل المدينة محتاج للبرزون أو السيارة ونحوهما لتقلاته داخل المدينة ولكنه غير مضطر لذلك .

والإنسان الذي تقذف به الظروف الى كبد صحراء مهلكة لا يجد فيها الزاد ولا الماء ، مضطر للسيارة ونحوها حتى ينجو بنفسه من الهلاك .

فصح ان هناك فرقاً بين الحاجة والضرورة ، ولم يقل أحد من أهل العلم فيما اعلم ، ان للمسلم أن يستخدم مال غيره بغير اذن بمجرد الحاجة اليه ، ان المحفوظ عن العلماء ان ذلك انما يجوز عند الضرورة فقط .

(١) ابن قدامة - المفني ج ٨ / ٥٣٤ ، النووي - المجموع ج ١٢ / ٥٣١ الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ٤ / ١٢٧

الرملي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ج ٧ / امان الله -
أحكام البغاة في الشريعة الاسلامية - رساله ماجستير - ٩٨

واما قولهم ان الرسول عليه السلام أخذ دروعا من صفوان بن امية في حرب
هوازن بغير رضاه ، امر لا يسلم به أيضا ، ان الثابت ان الرسول عليه
الصلاة والسلام انما أخذ درع واسلحة صفوان على سبيل العارية لا على سبيل
الفصب .

فعن ابن عباس رضي الله عنهما : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار
من صفوان بن امية درعا وسلاحا في غزوة حنين ، فقال يا رسول الله ، اعارية
مؤداة ، قال نعم عارية مؤداة * . (١)

وفي رواية اخرى من طريق جابر رضي الله عنه : * ان النبي صلى الله عليه وسلم لما
أراد السير الى حنين بعث الى صفوان بن امية فسأله درعا مائة درع ومسا
يصلحها من عدتها فقال : اغصبا يا محمد ، فقال : بل عارية مضمونة حتى
نؤديها اليك * . (٢)

فصح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ دروع واسلحة صفوان ، وانما طلب
من صفوان ان يغطيه اياها على سبيل العارية ، وفرق بين الاخذ والطلب .
والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

(١) هذا الحديث سبق تخريجه قبل قليل ، انظر ص ٦٠٦ من هذه
الرسالة .

وانظر : ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير
ج ٣ / ٥٢ / ٣ / ٥٣

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه قبل قليل انظر ص ٦٠٦ من هذه الرسالة
، وانظر : ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير
ج ٣ / ٥٢ / ٣ / ٥٣

المبحث السادس عشر
=====

فى حكم التوارث بين أهل العدل

وأهل البغي

إذا قتل العادل مورثه الباغي أو العكس فى الحرب الدائرة بين أهل

العدل وأهل البغي فهل يرث القاتل منهما المقتول أم لا :

الواقع ان للفقهاء فى هذه المسألة أربعة اقوال بيانها فيما يلى :

القول الأول : ان كلا من العادل والباغي يرثان من قتلاه من مورثيهما فى

الحرب الدائرة بين أهل العدل وأهل البغي .

والى هذا القول ذهب الحنفية ما عدا الامام أبى يوسف رحمه الله ،

وسياتى بيان رأيه فى هذه المسألة ، والى هذا القول ذهب أيضا المالكية

وهو أحد القولين عند الحنابلة . (١)

القول الثانى : ان كلا من العادل والباغي اذا قتل أحدهما الآخر فى الحرب
=*****=

الدائرة بين أهل العدل وأهل البغي لا يرث القاتل منهما المقتول .

والى هذا ذهب الشافعية فى اصح القولين عندهم وهو أحد القولين عند

الحنابلة أيضا . (٢)

ويستدلون بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : " لا يرث القاتل شيئا " (٣)

(١) السرخسي - المبسوط ج/ ١٠/ ١٣١/ ١٣٢ ، الكاساني - بدائع الصنائع
فى ترتيب الشرائع ج/ ٩/ ٤٤٠٠/ ٤٤٠١

البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج/ ٦/ ١٦٣

احمد الدردير - الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي عليه ج/ ٤/ ٢٦٦/ ٤٣٢

(٢) الرطبي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - ج/ ٦/ ٢٧/ ٢٨ ، مختصر المزني
٢٥٨ - ابن قدامة - المغني ج/ ٨/ ٥٣٦

(٣) روى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله =

حيث دل الحديث بحمومه على عدم التفريق بين قتل وقتل فيعمل به على
ظاهره العام حتى يرد ما يخصه من كتاب أو سنة ولا مخصص لذلك . (١)

= عليه وسلم .

وأخرجه أبو داود والنسائي ، وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر .
ومن طريق آخر : أخرجه الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب
بلفظ : " ليس لقاتل ميراث " .
قال الشوكاني : وهو منقطع .
قال البيهقي : ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا .
قال الحافظ : وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمر ، وقال : انه خطأ .
وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمر أيضا .
وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني بلفظ : " لا يرث القاتل شيئا " .
وفي أسناده كثير ابن مسلم وهو ضعيف .
والخلاصة ان حديث : " لا يرث القاتل شيئا " روى بالفاظ متقاربه
وطرق متعددة أكثرها ضعيفه .

انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من احاديث سيد الاخير ج ٦ / ١٩٤ /

١٩٥

(١) الرطبي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ج ٦ / ٢٧ / ٢٨ ، مختصر المزني
٢٥٨ - ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٣٦٥

القول الثالث : ان الباغي اذا قتل مورثه العادل فلا يرثه حينئذ .
=====

والى هذا ذهب الامام ابو يوسف رحمه الله قال : " لانه قتل بغير حق فيحرمه الميراث ، كما لو قتله ظلما من غير تأويل ، وهذا لأن اعتقاد تأويله لا يكون حجة على مورثه العادل ولا على سائر ورثته ، وانما يعتبر في حقه خاصة .

يوضحه ان تأويل أهل البغي عند انضمام المنعة يعتبر على الوجه الذى يعتبر في حق أهل الحرب وتأثير ذلك في اسقاط ضمان النفس والمال لا في حكم التوريث ، ان لا توارث بين المسلم ، والكافر ، فذلك تأويل أهل البغي . " (١)

ومفهوم قوله : " لانه قتل بغير حق فيحرمه الميراث " ان العادل اذا قتل مورثه الباغي يرثه حينئذ لانه قتل بحق كالقتل في القصاص ونحوه .

القول الرابع : " اذا تعدد العادل قتل قريبه فقتله ابتداء لم يرثه وان قصد ضربه ليصير غير متمتع فجرحه ومات من هذا الضرب ، ورثه لانه قتله بحق " .
والى هذا القول ذهب الامام ابن المنذر رحمه الله . (٢)

والذى يظهر لي رجحانه بعد هذا العرض لا قول الفقهاء في هذه المسألة هو : ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة في أحد القولين عندهم من ان كلا من الباغي والعادل يتوارثان اذا قتل أحدهما

(١) السرخسى - المبسوط ج ١٠ / ١٣١ / ١٣٢ ، الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٤٠٠ - ٤٤٠١

(٢) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٨ / ٥٣٦

الآخر في الحرب الدائرة بين أهل العدل وأهل البغي .

وذلك نظرا لقوة أدلة الجمهور حيث قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله

مبيناً وجهة نظر الجمهور في هذه المسألة :

" وإذا قتل العادل في الحرب أباه الباغي ورثه ، لأنه قتل بحق فلا يهرسه

الميراث كالقتل رجماً أو في القصاص .

وهذا لأن حرمان الميراث عقوبة شرعت جزاءً على قتل محظور ، فالقتل المأمور

به لا يصلح أن يكون سبباً .

وكذلك الباغي إذا قتل مورثه العادل يرثه . . . لأن المقاطعة بين الفئتين

بتأويل الدين ، فيستويان في الأحكام ، وإن اختلفا في الآثام ، كما في سقوط

الضمان ، وكما في حق أهل الحرب مع المسلمين .

وكما أن قتل الباغي مورثه بغير حق فقتل الحربي كذلك بغير حق ، ثم لا يتعلق

به حرمان الميراث ، حتى إذا جرح الكافر مورثه ، ثم أسلم ثم مات من تلك

الجراحة ورثه .

وكما أن اعتقاده لا يكون حجة على العادل في حكم التوريث ، فكذلك في حكم

سقوط حقه في الضمان لا يكون حجة .

ولكن قيل لما انقطعت ولاية الالتزام بانضمام المنعة إلى التأويل جعل الفاسد من

التأويل كالصحيح في ذلك الحكم ، فكذلك في حكم التوريث . " (١)

وفي هذا الاستدلال الذي ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله الكفاية في الرد علي

من قال بعدم جريان التوارث بين الباغي والعادل إذا قتل أحدهما الآخر تعلقاً

بظاهر حديث : " لا يرث القاتل شيئاً " ، وما في معناه ، كما فيه الكفاية في الرد علي

من قال من العلماء ، أن الباغي لا يرث العادل لأنه قتل بغير حق .

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل

(١) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١٣١ / ١٣٢

المبحث السابع عشر

=====

حكم ضمان ما ألتفه أهل البغي من نفس ومال قبل الاشتباك في القتال

ما ألتفه البغاة من النفوس والأموال قبل القتال فلا يخلو الأمر فيه ، إمامان يكون ذلك قبل تجمعهم وعصول المنعة لهم ، وإما أن يكون بعد ما تجمعوا وصار لهم منعة وشوكة :

ولا أعلم خلافاً بين الفقهاء في أن البغاة يضمنون ما ألتفوه من الأنفس والأموال قبل أن يتجمعوا ويتحيزوا وتصير لهم منعة وشوكة .

وذلك لأن الخارجين على الإمام لا يأخذون صفه البغي وما يترتب على ذلك من أحكام ، إلا إذا كان لهم شوكة ومنعة ، فما لم يكونوا كذلك جرت عليهم أحكام أهل العدل ، إذا وقع منهم ما يوجب الضمان (١)

إما إذا وقع منهم الائتلاف بعد أن تحيزوا وأصبح لهم شوكة ومنعة ، قبل الاشتباك في القتال فقد اختلف الفقهاء في وجوب الضمان عليهم حينئذ ، ولهم في ذلك قولان :-

(١) المرجع السابق ج ١٠ / ١٢٧ / ١٢٨

وانظر : ابن عابدين - والمختار إلى الدر المختار - حاشية ابن عابدين -

ج ٣ / ٣١٢ ، شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ / ٦٠ / ٦٢

محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٥٦ / ٤٦٠

الشرييني الخطيب - مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج

ج ٤ / ١٢٥

الرملي - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٢ / ٣٨٥

البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٦ / ١٦٥ ، ابن قدامة المقدسي

الكافي ج ٤ / ١٥٠

القول الأول : لا يضمن البغاة جميع ما اطفوه من نفس أو مال ، قبل القتال ، اذا اجتمعوا وتحيزوا وأصبح لهم شوكة ومنعة ، والى هذا القول ذهب الحنفية (١)

وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال : " أفتي البغاة اذا تابوا ان يضمنوا ما اطفوا من النفوس والاموال ، ولا الزمهم ذلك في الحكم " قال السرخسي رحمه الله مؤيدا هذا الذي ذكره محمد بن الحسن : " وهذا صحيح فانهم كانوا معتقدين الاسلام ، وقد ظهر لهم خطأ وهم في التأويل ، الا ان ولاية الالتزام كانت منقطعة للمنعة ، فلا يجبر على اداء الضمان في الحكم ولكن يفتى به بينه وبين ربه ، ولا يفتى أهل العدل بثلثه ، لأنهم محقون في قتالهم وقتلهم ممثلون للأمر . " (٢)

والذي يظهر من كلام المالكية انهم يوافقون الاحناف في عدم الضمان في هذه الحال . حيث قال الدردير رحمه الله : " ولا يضمن باع متأول في خروجه على الامام ما اطف من نفس ، أو مال حال خروجه ، لمذره بالتأويل بخلاف الباغي غير المتأول . " (٣)

-
- (١) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كثر الدقائق ج / ٣ / ٢٩٦ - ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين ج / ٣ / ٣١٢ ، الكاساني بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج / ٩ / ٤٣٩٩
- (٢) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١٢٢ / ١٢٨ ، ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين ج / ٣ / ٣١٢ ، الزيلعي - تبين الحقائق شرح كثر الدقائق ج / ٣ / ٢٩٦
- (٣) أحمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه - ج / ٤ / ٢٦٦ ، محمد عlish - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج / ٤ / ٤٦٠

فقله : حال خروجه عبارة يندرج تحتها حالتان ، حالة الاجتماع وحصول
المنعة كما ذكر ذلك الاحناف ، وحالة الاشتباك الفعلي بين الطرفين
ووقوع القتال .

ومن هنا فالذى يظهر من تعبير الدردير بهذا اللفظ العام ، ان المالكية
لا يخالفون الاحناف في عدم الضمان عند التحيز وحصول المنعة .
ولقد استدل الاحناف لرأيهم في هذه المسألة : " بأننا أمرنا في حق البغاة
بالمعاجة والالزام بالدليل ، فلا يعتبر تأويلهم الباطل في اسقاط الضمان
قبل ان يصيروا أهل منعه ، فأما بعدما صارت لهم منعة فقد انقطع ولاية
الالزام بالدليل ، فاعتبر تأويلهم وان كان باطلا في اسقاط الضمان
عنهم كتأويل أهل الحرب بعدما اسلموا ، والأصل فيه حديث الزهري ، قال
وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متوافرين فاتفقوا
على ان كل دم أريق بتأويل القرآن فهو موضوع . (١)

(١) قال الالباني عند هذا الاثر : " ضعيف أخرجه البيهقي بسند صحيح
عن الزهري ثم أخرجه باسناد آخر صحيح أيضا عنه نحوه
والزهري لم يدرك الفتنة المشار اليها وهي وقعة صفين .

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله : " ان عليا قاتل اصحاب الجمل
وأهل الشام وأهل النهروان ، ولم يتبع بعد الاستيلاء ما اخذوه من
الحقوق ، وهذا معروف في التواريخ الثابتة وقد استوفاه ابو جعفر بن
جرير الطبري وغيره ، وهو غني عن تكليف ايراد الاسانيد له .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ١١٦/٨
ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
ج ٤٤/٤

وما كان قائما بعينه في أيديهم فهو مردود على صاحبه ، لأنهم لا يملكون
ذلك بالأخذ كما اتالا نطك عليهم ما لهم ، والتسوية بين الفئتين المتقاتلتين
بتأويل الدين في الاحكام اصل . " (١)

القول الثاني : ان البغاة يضمنون جميع ما اتلفوه من نفس ومال قبل اشتباكهم
مع أهل العدل في القتال ، وان اجتمعوا وتحيزوا وكانت لهم شوكة ومنعة .
والى هذا القول ذهب كل من الشافعية والحنابلة . (٢)

وهذا هو القول الذي يظهر لى رجحانه ، لما روى عن حميد بن هلال عن ابيه ، قا
لقد اتيت الخوارج وانهم لاحب قوم على وجه الارض الي ، فلم ازل فيهم حتى
اختطفوا ، فقبل لعلى بن أبي طالب قائلهم ، فقال لا حتى يقتلوا فمر بهم
رجل استكروا هيئته فثاروا اليه ، فاذا هو عبدالله ابن خباب ، فقالوا :
حدثنا ما سمعت اباك يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : سمعته
يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " تكون فتنة القاعد فيها
خير من القائم ، والقائم خير من الماشي ، والماشي خير من الساعي ، والساعي
في النار " قال فأخذه وام ولده فذبحوها جميعا علي شط النهر ، فلقــد
رأيت دماءهما في النهر كأنهما شراكان ، فأخبر بذلك علي بن ابي طالب ، فقال
اقيدوني من ابن خباب ، قالوا : كننا قتلناه فحينئذ استحل قتالهم فقطلهم .^(٣)

(١) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١٢٧ / ١٢٨

(٢) الاردبيلي - الانوار لاعمال الابرار ج / ٢ / ٤٧٩ ، النووى ، روضة الطالبين

ج / ١٠ / ٥٥ ، ابن قدامة - الكافي ج / ٤ / ١٠٥ ، ابن قدامة - المفني

ج / ٨ / ٥٣٢

(٣) هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه وابن هزم فى المحلي وصححه
والبيهقي فى السنن الكبرى والحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية ، وذكر
منه البخارى ومسلم طرفا

فدل طلب علي رضي الله عنه القود من قاتل عبدالله بن خباب ، حينما
قتله الخارجون عليه حال اجتماعهم وحصول الضعة لهم أن ما أطفه أهل
البقي في هذه المرحلة من بغيتهم مضمون عليهم ، والا لما طلب علي منهم
ذلك ، وانما تؤخذ أحكام قتال البغاة من علي رضي الله عنه كما تقرر ذلك عند
الفقهاء .

وما تمسك به الأحناف من الاثر المروى عن ابن شهاب ، محمول على ما تلف
حال القتال ، ان لا يبد من حملته على ذلك حتى يتسنى الجمع بين الأثرين
اثر ابن شهاب واثر حميد بن هلال عن ابيه .

والله اعلم بالصواب

= انظر : ابن حزم - المحلى ج ١١/ ١٠٦ ، البيهقي - السنن الكبرى
ج ٨/ ١٨٤/ ١٨٥ ، ابن كثير - البداية والنهاية ج ٧/ ٢٨٨ ، صحيح
البخاري ج ٨/ ٩١/ ٩٢ ، مسلم - الجامع الصحيح ج ٨/ ١٦٨/ ١٦٧ ،
ابن قدامة - المغني ج ٨/ ٥٣٢

المبحث الثامن عشر

=====

حكم ما أطفه أهل البغي من نفس ومال حال القتال

اختلف الفقهاء فيما أطفه أهل البغي حال القتال ، هل يجب فيه الضمان ،

أم انه هدر كما في حرب الكفار ، للفقهاء . في هذه المسألة قولان :-

القول الأول : ان كل ما أطفه البغاة من النفس والاموال حال القتال مضمون

=====

عليهم .

والى هذا القول ذهب الحنابلة والشافعية في أحد القولين عندهم . (١)

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ((ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه

سلطانا)) (٢)

قالوا : والباغي ظالم فيجب ان يكون عليه السلطان وهو القصاص .

ولأن أبا بكر رضي الله عنه قال لأهل الردة ، تدون قتلانا ولا ندى قتلاكم (٣)

(١) الشربيني الخطيب - مغنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج -

ج/٤/١٢٥ ، الرطبي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ج/٧/٣٨٥ ،

المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج/١٠/٣١٦/٣١٧

(٢) سورة الاسراء - آية رقم : ٣٣ -

(٣) حديث ان ابا بكر رضي الله عنه قال للذين قاتلهم بعدما تابوا : تدون

قتلانا ولا ندى قتلاكم ، أخرجه البيهقي من حديث ابي اسحاق عن عاصم

ابن ضمرة ، ورواه البخارى من طريق طارق بن شهاب ، قال : جاء وفد

بزاخة اسد وغطفان الى ابي بكر يسألونه الصلح فخيرهم بين الحرب

المجليه والسلم المخزية ، قالوا : ما السلم المخزية ، قال تؤدون الحلقة .

والكراع وتتركون اقواما يتبعون اذ ناب الابل وتدون قتلانا ولا ندى قتلاكم

الحديث ذكر منه البخارى طرفا وساقه البرقاني فى مستخرجه ، بطولسه =

ولأن الضمان يجب على آحاد أهل البغي فوجب ان يكون على جماعتهم
وعكسه أهل الحرب ، ولأن البغاة ، وأهل المدل فرقتان من المسلمين ،
احدهما محقه ، والأخرى مبطله ، فلا يستويان في سقوط الضمان ، كقطاع
الطرق ، لشبهة تأويلها .

ولأن ما اطفه البغاة نفوس واموال معصومة اطفيت بغير حق ، دون ان -
تقوم ضرورة دفع مباح ، فوجب الضمان حينئذ كالذى يطف في غير حال
الحرب . (١)

القول الثاني : ان البغاة لا يضمنون سائر ما اطفوه من الأنفس والاموال
=====
حال القتال ، وما كان قائما من الأموال ردوه الى أصحابه .

= وفيه : ان عمر وافق ابا بكر على ذلك ، الا على قوله : تدون قتلانا
ولا ندى قتلاكهم ، واحتج : بأن قتلانا قتلوا على امر الله فلا ديات
لهم ، قال : فتبايع الناس على ذلك .
وقال الشوكاني : رواه البرقاني على شرط البخاري .
انظر : ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث
الرافعي الكبير ج ٤ / ٤٧ .

الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار ج ٨ / ٢٢

(١) النووي - المجموع ج ١٢ / ٥٣٦ ، الشرييني الخطيب - مفني المحتاج
في معرفة معاني الفاظ المنهاج - ج ٤ / ١٢٥ ، ابن قدامة - المفني

والى هذا القول ذهب جماهير الفقهاء من الاحناف والمالكية ، وهو أحد القولين عند الحنابلة والمذهب عندهم ، وهو أصح الروايتين عند الشافعية في الجطة . (١)

الا أن الشافعية يستثنون من ذلك سائر ما اُتلف في القتال مما ليس له ضرورة فيه حيث يوجبون في مثل هذا الأمر الضمان . (٢)

وهذا هو الذى يفهم من تعبيرات بعض الحنابلة كابن قدامة حيث قال :
" وما اُتلف أحدهما - أى أهل العدل وأهل البغي - على الآخر حال الحرب بحكم القتال من نفس أو مال لم يضمنه " (٣) ، فقله " بحكم القتال " فيه إشارة ان ما اُتلف مما ليس له ضرورة في القتال مضمون على متلفه .

وأما الاحناف فالظاهر انهم لا يرون ذلك ، ان قد تبين من المسألة السابقة ان المدار في عدم الضمان عندهم ، هو تأويل البغاة وتجمعهم وحصول المضعة

(١) السرخسي - المبسوط ج/ ١٠/ ١٢٧/ ١٢٨ ، ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين - ج/ ٣/ ٣١٢ ، الزيلعي - تبين

الحقائق شرح كنز الدقائق ج/ ٣/ ٢٩٦

احمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ج/ ٤/ ٢٦٦/ ٢٦٧ ، شرح الزرقاني لمختصر خليل ج/ ٨/ ٦٢ ، مختصر المزني - ٢٥٥ ، الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفه معاني الفاظ المنهاج - ج/ ٤/ ١٢٥

البعلي - الروض الندى - ٤٧٩ ، المرداوى - الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ج/ ١٠/ ٣١٦/ ٣١٧ ، ابن قدامة - المفنى ج/ ٨/ ٥٣٢

(٢) الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج/ ٤/ ١٢٥ ، الرطبي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - ج/ ٧/ ٣٨٥

(٣) ابن قدامة - الكافي ج/ ٤/ ١٥٠

لهم وانقطاع ولاية الالتزام بذلك ، ومعنى هذا ان كل ما اتلفه البغاة
حال انقطاع ولاية الالتزام هدر لا يطالبون به عند الاحناف . (١)
واما الملكية : فلم يشيروا الى شئ من ذلك فيما اطلعت عليه من كتبهم
وربما انهم لا يخالفون الاحناف في ذلك ، لما تبين في المسألة السابقة ،
من ان الذى يفهم من كلامهم اتفاقهم مع الاحناف في ان المدار في عدم
الضمان ، هو تأويل البغاة ، وتجمعهم وحصول الشوكة لهم (٢) .
والحاصل ان جمهور الفقهاء ، متفقون في هذه المسألة على ان البغاة
لا يضمنون ما اتلفوه حال الحرب بحكم القتال ، وهذا هو القول الذى
أميل الى ترجيعه .

وذلك نظرا الى ان الله سبحانه وتعالى قال : ((وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا
التى تبغى حتى تنفي الى أمر الله ، فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل
واقسطوا ان الله يحب المقسطين " (٣)

(١) انظر ص ٦١٥ من هذه الرسالة

وانظر : ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ١٠٦/٦

(٢) انظر ص ٦١٥ و ٦١٦ من هذه الرسالة .

(٣) سورة الحجرات / ٩

قال الشافعي رحمه الله عند هذه الآية : ((فأمر الله تعالى جده ان يصلح بينهم بالعدل ولم يذكر تباعة من دم ولا مال ، وانما ذكر الصلح آخره كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم ، فأشبه هذا ان تكون

التبعات في الدماء والجراح وما تلف من الاموال ساقطة بينهم * (١)

ولما روى الزهري رحمه الله من اجماع الصحابة رضوان الله عليهم على ذلك حيث قال : ادركت الفتنة الأولى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها دماء واموال ، فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا فرج اصيب بوجه التأويل الا ان يوجد مال رجل بعينه فيدفع الى صاحبه . * (٢)

قال الامام الشافعي رحمه الله بعد ان ساق هذا الاثر : " وهذا كما قال الزهري عندنا ، قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في بعضها القاتل والمقتول وتلف فيها اموال ، ثم صار الناس الى ان سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم ، فما علمته اقتص أحد من أحد ولا غرم له مالا اتلفه ولا علمت الناس اختطفوا في ان ما حووا في البغي من مال فوجد بعينه فصاحبه أحق به . * (٣)

ثم ان البغاة طائفة متمتعة بالحرب بتأويل سائق فلا تضمن ما اتلفته حال القتال ، كأهل العدل .

ولأن تضمين البغاة أمر يؤدى في الغالب الى تغييرهم واتساع الفجوة بينهم وبين أهل العدل ، مع ان ترغيبهم في الطاعة والدخول في صفوف الأئمة الاسلامية مطلب اسلامي فلا يشرع تضمينهم حينئذ ، كعدم تضمين أهل الحرب .

(١) الشافعي - الام - مختصر المزني - ٢٥٥ /

(٢) سبق تخريج هذا الاثر قبل قليل - انظر : ص ٦٦ من هذه الرسالة .

(٣) الشافعي - الام ج / ٤ / ٢١٤

واما ما استدل به اصحاب القول الأول من قوله تعالى : ((ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا))

فيمكن ان يجاب عليه ، بان ما ورد في الآية عام ، وما نحن بصدده مخصوص من ذلك العموم بما ثبت من اجماع الصحابة على عدم ضمان البغاة لما اتلفوه حال القتال اذ ائثر بينهم وبين أهل العدل .

واما استدلالهم بما روى عن ابي بكر رضي الله عنه ، انه قال لاهل الردة ، " تدون قتلانا ولا ندى قتلاككم " .

فيمكن ان يجاب عنه ، بأن هذا أمر قد رجع عنه ابو بكر رضي الله عنه ، حينما قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اما ان يدوا قتلانا فلا ، فان قتلانا قتلوا في سبيل الله تعالى على ما أمر الله ، فوافقه ابو بكر على ذلك فصار هذا اجماعا يمكن ان يكون حجة لنا لا علينا ، ان لم ينقل انه غرم أحدا شيئا من ذلك ، وقد قتل طليحة عكاشة بن حصن وثابت بن اقرم ، ثم اسلم ولم يفرم شيئا . (١)

(١) جاء في السنن الكبرى للبيهقي رحمه الله : " قال الشافعي رحمه الله قد قتل طليحة عكاشة بن حصن وثابت بن اقرم ثم اسلم فلم يضمـن عقلا ولا قودا . . .

ثم اخرج البيهقي بسنده عن الزهري قال : لما استخلف الله ابا بكر وارتد من ارتد من العرب عن الاسلام ، فذكر القصة في بحث خالـد ابن الوليد وقتاله - قال : وكان طليحة شديد البأس في القتال فقتل طليحة يومئذ عكاشة بن حصن وابن اقرم فلما غلب الحق طليحة ترجل ثم اسلم وأهل بعمرة فركب يسير في الناس آثما حتى مر بأبي بكر رضي الله عنه بالمدينة ثم نفذ الى مكة فقضى عمرته ، ويذكر عن عطاء بن أبي رباح : انه اسقط عنه القصاص .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ١٨٣

على ان الضمان لو وجب بالنسبة للمرتدين ، لا يلزم ان يجب مثل هذا الأمر في البغاة ، ان هناك بلا شك فرق بين كفار لا تأويل لهم ، وبين طائفة من المسلمين لهم تأويل سائغ ، فكيف يصح إلحاقهم بالمرتدين . (١)

ما اطفه البغاة حال تفرقهم بعد القتال :
=====

لا اعلم خلافا بين الفقهاء في ان البغاة يؤخذون بجميع ما يتلفونه بعد تفرق جمعهم عندما تضع الحرب أوزارها . (٢)

وذلك نظرا الى ان المدار في عدم الضمان عند الفقهاء ، كما تبين ذلك قبل قليل على التأويل والاجتماع وحصول الشوكة والمنعة للبغاة ، وزاد بعضهم كالشافعية والحنابلة ، حصول التلف حال القتال لضرورته .

وهذا يعني ان تخلف هذه الشروط أو تخلف بعضها ، يجعل الخارجين على الامام حينئذ قطاع طرق أو كقطاع الطرق يعاملون معاملتهم في ضمان سائر ما يتلفونه من نفس ومال (٣) والله تعالى أعلم

(١) ابن قدامة - المفنى ج / ٨ / ٥٣٢

(٢) ابن عابدين - رد المحتار على الدر المختار ج / ٣ / ٣١٢ ، الكاساني -

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج / ٩ / ٤٤٠٠

احمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج / ٤ / ٢٦٥ / ٢٦٦ /

وشرح الزرقاني لمختصر خليل ج / ٨ / ٦٠ / ٦٢

الاردبيلي - الانوار لاعمال الابرار ج / ٢ / ٤٧٩ ، الرطلي - نهاية المحتاج

الى شرح المنهاج ج / ٢ / ٣٨٥

ابن قدامة - الكافي - ج / ٤ / ١٥٠ - ابن قدامة - المفنى ج / ٨ / ٥٣٢

(٣) انظر ص ٦١٩ من هذه الرسالة

المبحث التاسع عشر

=====

في حكم ما اتلفه أهل العدل على أهل البغي من الأنفس والأموال

للفقهاء فيما اتلفه أهل العدل على أهل البغي من نفوس وأموال تفصيل
بيانه فيما يلي :-

أ - قال بعض الأحناف كالكاساني في البدائع والمرغيناني في الهداية
والكمال في الفتح :

ان أهل العدل لا يضمنون ما اتلفه من أنفس وأموال أهل البغي .
قالوا : لأن أهل العدل مأمورون بقتالهم دفعا لشركهم ، فلا ضمان
عليهم حينئذ كما هو الحال في الصائل . (١)

وفي المحيط كما نقل ذلك الزيلعي وابن عابدين : ان ما اتلفه أهل
العدل من أموال أهل البغي مضمون دون نفوسهم .
وعلى لذلك بان مال الباغي معصوم في حقنا وأما الزام الضمان فكان
في إيجابه فائدة ، بخلاف ما اذا اتلفوا مال العادل . (٢)

وهكذا اطلق في المحيط ضمان الأموال ، كما اطلق الكاساني والمرغيناني
والكمال عدم الضمان دون ان يفصلوا الأمر ، هل الضمان أو عدم الضمان

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩/٤٣٩٩ ، المرغيناني -
الهداية - شرح بداية المبتدى - مطبوع مع شرح فتح القدير لابن الهمام
ج ١٠٦/٦

(٢) الزيلعي - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣/٢٩٦ ، ابن عابدين

رد المحتار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين ج ٣/٣١٢

مطلقا أى سواء حصل التلف قبل اجتماع الخارجيين وحصول الشوكة والمنعة لهم أو بعد ذلك أو حال القتال أو عند تفرق جمعهم وسواء أكانوا متأولين أو غير متأولين ، أم ان ذلك انما يكون في بعض هذه الحالات دون البعض الآخر .

الواقع ان الزيلعي وابن عابدين حارلا ازالة هذا الاشكال بالتوفيق بين هذين القولين المتعارضين في المذهب الحنفي .

فقال الزيلعي رحمه الله : " ما ذكره في الهداية والبداية من عدم وجوب الضمان - فيما اطفه العادل على الباغي - معمول على ما اذا اطفه حالة القتال بسبب القتال .

ان لا يمكنه ان يقتلهم الا باتلاف شيء من مالهم كالخيل والقماش الذي عليهم وعند ارسال ارسال الماء والنار عليهم .

اما اذا اطفوها في غير هذه الحالة فلا معنى لمنع الضمان ، لأن مالهم معصوم واعتقاد الحرمة موجود ، فلا مانع من وجوب الضمان والاثم . " (١)

اما ابن عابدين فوفق بين القولين بأسلوب آخر حيث قال بعد ان ساق توفيق الزيلعي : " قلت ويظهر لي التوفيق بوجه آخر وهو حمل الضمان على ما قبل تعييزهم وخروجهم او بعد كسرهم وتفرق جمعهم .

اما اذا تحيزوا لقتالنا مجتمعين فانهم غير معصومين بدليل هل قتالنا لهم ، ويدل عليه تحليل الهداية بالأمر بقتالهم ان لا يؤمر بقتالهم الا في هذه الحالة .

(١) الزيلعي - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ / ٢٩٦

فلو اتلف العادل منهم شيئاً في هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف غيرها فانه يضمن لأنه حينئذ معصوم في حقنا ولم أر من ذكر هذا التوفيق . " (١)

ولعل توفيق ابن عابدين هو الذي يتمشى مع نظرة الفقه الحنفي في هذه المسألة .

لأن الذي تقرر قبل قليل ان المدار في عدم ضمان أهل البغي عند الاحناف ، التأويل والاجتماع وحصول الضعة ، وانقطاع ولاية الالتزام بذلك . (٢)

فإذا كان الضمان في هذه الحال لا يلزم أهل البغي ، فعدم لزومه لأهل العدل أولى ، لانهم انما يقاتلون من اجل حق امروا بالانتصار له ، والآمر هو الشارع ، فلا أقل من ان يعامل أهل العدل معاملتهم من حيث عدم ضمان الانفس والأموال في الحالين حال حصول الضعة للبغاة ، وحال القتال الفعلي بينهم وبين أهل العدل .

ب : ظاهر ما ذهب اليه المالكية ان ما اتلفه أهل العدل من اموال وأنفس أهل البغي حال خروجهم وبغيهم لا ضمان فيه .

لما سبق من ان ظاهر ما ذهب اليه المالكية ، يدل على أن المدار عندهم في عدم ضمان ما اتلفه البغاة ، على التأويل والاجتماع وحصول الشوكة ، كما هو الأمر عند الاحناف ، وإذا ثبت هذا في حق البغاة في هذه الحال ، فشبوته في حق أهل العدل أولى واجدر ، لأنهم يقاتلون في سبيل الله (٣)

(١) ابن عابدين رد / المختار على الدر المختار ج ٣ / ٣١٢

(٢) انظر : من هذه الرسالة ص ٦١٥

(٣) انظر من هذه الرسالة ص ٦١٥ و ٦١٦

وقد قال الدسوقي رحمه الله عند التدليل على عدم ضمان الباغي المتأول لما
أطفه حال خروجه : " والدليل على ان الباغي المتأول لا يضمن ان الصحابة
أهدرت الدماء التي كانت في حروبهم (١)

ومن المعلوم انهم كانوا متأولين فيها ، فدل ذلك على عدم ضمان المتأول
النفس وأولي المال " (٢)

فقوله : " ان الصحابة أهدرت الدماء التي كانت في حروبهم . . . وأولي
المال " نص صريح في عدم الضمان من الفريقين ، فريق أهل العدل ،
وفريق أهل البغي .

ومن هنا فالذي يتضح لي ان المالكية في هذه المسألة يرون كراى الاحناف
القائلين بعدم ضمان أهل العدل لما اتلفوه من انفس أهل البغي واماوالمهم ،
حالة تجمع أهل البغي وظهور شوكتهم ، أو حال القتال الدائر بينهم وبين
أهل العدل .

ج : ذهب الشافعية والحنابلة الى أن ما أطفه أهل العدل من نفوس وأموال
أهل البغي أثناء القتال بحكم الحرب لا ضمان عليهم فيه ، اما ما اتلفوه
قبل القتال ولو عند التحيز وحصول الشوكة للبغاة ، أو بعد انتهاء الحرب
وتفرق جمعهم ، فكل ما يتلفه أهل العدل حينئذ على أهل البغي فهو مضمون .

(١) سبق اخراج هذا عن الزهرى قبل قليل .

انظر ص ٦٨٦ من هذه الرسالة .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدرديري ج ٤ / ٢٦٧

وهذا هو القول الذي يظهر لي رجحانه (١)

وذلك نظرا الى أن الاصل في نفوس وأموال أهل البغي العصمة إذ لا يخرجون ببغيهم عن الاسلام ، الا انه شرع اتلافها حال القتال ضرورة لدفع شرهم وردهم الى الطاعة كالمائل ، وهم قبل الدخول في القتال ، أو بعد تفرق جميعهم ، مندفعون ، فيبقى الحكم في دمائهم وأموالهم على الاصل في العصمة . (٢)

ولعل الزيلعي رحمه الله عندما وفق بين قولي الاحناف ، بحصول القول بعدم الضمان على ما اظف حال القتال بسببه ، قد أخذ في الاعتبار مثل هذا التعليل .

والله من وراء القصد والهادي الى سواء السبيل

(١) النووي - روضة الطالبين ج ١٠/ ٥٥ ، الاردبيلي - الانوار لأعمال

الابرار ج ٢/ ٤٧٩ ، الماوردى - الاحكام السلطانية - ٦١

ابن قدامة - الكافي ج ٤/ ١٥٠/ ١٥١ ، البهوتي - كشف القناع

عن متن الاقناع ج ٦/ ١٦٥ ، ابن قدامة - المغني ج ٨/ ٥٣٢

(٢) المراجع السابقه - نفس الصفحات -

المبحث العشرون
=====

هكم ما ارتكبه البغاة من جرائم حال منعتهم

إذا ارتكب البغاة حال منعتهم ما يوجب العقوبة من حد أو قصاص
فهل ، يعاقبون عند التمكن منهم ، أم أن ذلك موضوع عنهم لانقطاع
ولاية الالزام .

الواقع أن الفقهاء في هذه المسألة قولين :-

القول الأول : إذا تمكن الإمام من أهل البغي ، فلا تطبق عليهم عقوبة
=====
ما ارتكبه من جرائم توجب الحد أو القصاص حال استيلائهم على منطقة
من المناطق .

وكذلك العادل أن ارتكب في المنطقة التي يستولي عليها البغاة جريمة
فلا يعاقب عليها إذا تمكن منه الإمام ، وإلى هذا القول ذهب الحنفية . (١)
قالوا : " لأن الجريمة التي ارتكبها العادل أو الباغي في منطقة البغاة
لم تقع موجبة لتعذر الاستيفاء وانعدام الولاية ، كما لو حدث مثل هذا
الأمر في دار الحرب ، لأن عسكر أهل البغي في حق انقطاع الولاية
ودار الحرب سواء " . (٢)

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٤٠٠ / ٤٣٧٦ /

٤٣٧٧ - السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٣٠

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع ج ٩ / ٤٤٠٠ - بتصرف .

الا أن الاحناف يرون عند عدم القصاص وجوب الدية في القتل في دار الحرب ، سواء أكان القتل عمداً أو خطأ ، قالوا : " وإذا سقط القصاص وجبت الدية ، لأنه بسقوطه يعارض مقارن للقتل ينقلب كقتل الرجل ابنه " (١)

والأصل عندهم في عدم معاقبة المجرم المرتكب جريمته في دار الحرب أو دار البغي ما ذكره عطية بن قيس الكلابي : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا هرب الرجل وقد قتل او زنا أو سرق الى العدو ثم أخذ أماناً على نفسه فانه يقام عليه ما فر منه ، وإذا قتل في أرض العدو أو زنا أو سرق ثم أخذ أماناً لم يقيم عليه شيء مما احدث في أرض العدو " (٢) وقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تقام الحدود في دار الحرب " (٣)

(١) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ٢٠

(٢) هذا الحديث لم اجد في امهات كتب الحديث ، وقد ذكره الامام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه شرح كتاب السير الكبير ، ولم يذكر رحمه الله له سنداً .

وذكره ابن الهمام عن محمد بن الحسن وقال : الله اعلم به . والذي يظهر انه حديث غير مرفوع ، حيث جاء في تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني : ان مولد عطية كان في السنة السابعة للهجرة وقيل في السنة السابعة عشر ، وقيل كان من التابعين .

انظر : الشيباني - شرح كتاب السير الكبير ج ٥ / ١٨٥٢ ، - ابن حجر العسقلاني - تهذيب التهذيب ج ٧ / ٢٢٨

(٣) هذا الحديث : أخرجه البيهقي عن الشافعي وأخرجه من طريق آخر عن ابن أبي شيبة في مصنفه .

قال الزيلعي : حديث غريب ، وذكر ابن حجر العسقلاني : انه لم يجهده ، وقال الكمال بن الهمام : أنه لا يعلم له وجود .

انظر : الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٣ / ٣٤٣ ، ابن حجر الدراية في تخریج أحاديث الهداية ج ٨ / ١٠٤ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٢٦٦

وما روى عن بسر بن أرطاة ، ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " لا تقطع
الأيدي في السيفروفي لفظ في الغزو . " (١)

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى عن بسر بن أرطاة
قال الترمذى : حديث غريب والعمل عليه عند بعض أهل العلم منهم
الأوزاعي يرون ان لا يقام الحد في الغزو بحضرة العدو مخافة ان يلحق
من يقام عليه الحد بالعدو ، فاذا رجع الامام الى دار الاسلام اقام
عليه الحد . قال ابن الهمام : واعلم ان مع الاوزاعي أحمد واسحاق ،
فذهبهم تأخير الحد الى القفول . وسر بن أرطاة ويقال : ابن ابي
أرطاة اختلف في صحبته .

وأخرج هذا الحديث أيضا البيهقي في سننه ، وقال عن سنده : هذا
سند شامي وكان بن معين يقول : أهل المدينة ينكرون ان يكون بسر
ابن أرطاة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال يحيى : بسر
ابن أرطاة رجل سوء .

قال ابن الهمام : وذلك لما اشتهر من سوء فعله في قتال أهل الحرة ،
فلو أنه سمعه منه عليه الصلاة والسلام ، لا تقبل روايته من رضي ما وقع عام الحرة
وكان من اعوانها .

ثم قال رحمه الله : والحق ان هذه الآثار لو ثبتت بطريق موجب
للمعمل ، معللة بمخافة لحاق من اقيم عليه بأهل الحرب وانه يقام اذا خرج
وكونه يقيمه اذا خرج الى دار الاسلام خلاف المذهب - أى مذهب
الحنفية .

فان قيل ليس معنى قوله في الآثار المتقدمة حتى يخرجوا الى أرض -
المصالحة انه حينئذ يقيم حد الزنا الذى كان في دار الحرب ، بل
انه اذا صار الى أرض المصالحة يقيم عليه حد الزنا اذا زنا .

قلنا : اظهر الاحتمالين الأول ولو سلم احتمالهما على السواء فلا

.....

= وعلى اعتبار الاحتمال الأول : هو خلاف المذهب مع انه معارض
بما أخرجه أبوداود في المراسيل عن مكحول عن عبادة بن الصامت
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اقيموا حدود الله في السفر
والعصر على القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم . " والمرسل
حجة موجبة ، قال : رؤيناه باسناد موصول في السنن ، فلا شك
في عدم صحة الاعتجاج بمثل هذا الحديث - أي حديث لا تقطع
الأيدي في السفر - على عدم الوجوب من الأصل .

وأيضاً : معارض اطلاق - فاجلدوا - ونحوه فيكون زيادة ، فان اجيب
بأنه عام خص منه موضع الشبهة فهو مدفوع بأن الزنا نفسه
مأخوذ فيه عدمها فانه الوطء في غير ملك وشبهته ، فترتيبه سبحانه
ايجاب الحد على الزنا ترتيب ابتداء على مالا شبهة فيه فتكون هذه
الاخبار مخصصة أول . "

انظر : ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٢٦٧ ، البيهقي -
السنن الكبرى ج ٩ / ١٠٤ ، الترمذي - الجامع الصحيح ج ٤ / ٥٣ ،
حديث ١٤٥٠ - سنن أبي داود ج ٤ / ٥٦٣ ، حديث ٤٤٠٨ .

وروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى عماله : الا يجلدن امير الجيش
ولا سرية اعدا حتى يخرج الى الدرب قافلا ، لئلا يلحقه حمية الشيطان
فيلحق بالكفار . (١)

ونقل عن ابي الدرداء رضي الله عنه انه كان ينهى ان تقام الحدود على
المسلمين في أرض العدو مخافة ان تلحقهم الحمية فيلحقوا بالكفار ، فان
تابوا تاب الله عليهم ، والا كان الله تعالى من ورائهم . " (٢)
قالوا : وهكذا دلت الأحاديث والآثار ، على عدم تطبيق العقوبة على من
ارتكب جرما في دار الحرب أو دار البغي ، حتى ولو بعد التمكن منه .

(١) هذا الأثر أخرجه البيهقي في سننه عن الامام الشافعي عن الامام أبي يوسف
عن بعض اشيائه ، وأخرجه أيضا : سعيد بن منصور في سننه وابن
أبي شيبة في مصنفه .

قال البيهقي : " قال الشافعي ما روى عن عمر بن الخطاب مستكره وهو
يعيب ان يهتج بحديث غير ثابت ، ويقول : حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ
ويقول مكحول عن زيد بن ثابت ومكحول لم ير زيد بن ثابت .

قال الشافعي : وقوله : يلحق بالمشركين ، فان لحق بهم فهو اشقي له ،
ومن ترك الحد خوف ان يلحق المحدث ببلاد المشركين تركه في سواحل
المسلمين ومسالحتهم التي تتصل ببلاد الحرب . "

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج / ١٠٥ / ٩ ، ابن التركماني - الجوهر
النقي - مطبوع مع السنن الكبرى ج / ١٠٥ / ٩ / سعيد بن منصور - كتاب
السنن ج / ٢١١ / ٣ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير ج / ٢٦٧ / ٥
(٢) هذا الأثر : ذكره ابن الهمام رحمه الله في شرح فتح القدير ، وأخرجه
ابن أبي شيبة من مصنفه وعنه ابن التركماني في الجوهر النقي وأخرجه أيضا
سعيد بن منصور في سننه .

انظر : ابن الهمام - شرح فتح القدير ج / ٢٦٧ / ٥ ، ابن التركماني -
الجوهر النقي - مطبوع مع سنن البيهقي ج / ١٠٥ / ٩ ، سعيد بن منصور -
كتاب السنن ج / ٢١٠ / ٣

القول الثاني : اذا تمكن الامام من أهل البغي ، وكانوا قد ارتكبوا جرائم
=====
توجب الحد أو القصاص فيجب تطبيق العقوبة المقررة لذلك شرعا عليهم
حينئذ .

والى هذا ذهب جماهير الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،
والظاهرية . (١)

وهذا هو القول الذى يظهر لى رجحانه ، لدلالة الكتاب والسنة ،
والمعقول عليه .

اما الكتاب : فقله تعالى : ((وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
=====
فأصلحوا بينهما ، فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى
حتى تفيء الى امر الله .)) (٢)

حيث دلت الآية الكريمة على قتال أهل البغي في جميع الأمكنه ، فلم
تخصص مكانا دون مكان ، وان كان قتال البغاة مشروعا في كل الأمكنه ، فمن
باب أولى ان تكون جرائمهم موجبة للمقومة في جميع الأمكنه .

ثم ان الآيات والأحاديث التى دلت على وجوب اقامة الحدود والقصاص ،
لم تفرق بين مكان ، ومكان ولا دار ودار .

(١) مالك - المدونة الكبرى ج ٦ / ٢٩١

الشيرازى - المهدب ج ٢ / ٢٤٢ ، النووى - المجموع ج ١٢ / ٥٣٥ /
٥٣٣ - ابن قدامة - المغنى ج ٨ / ٥٣٨ ، المرداوى - الانصاف فى
معرفة الرائج من الخلاف ج ١٠ / ١٦٩

البهوتى - كشف القناع عن متن الامتاع ج ٦ / ٨٨ / ٨٩ ، ابن حزم - المحلى
ج ١١ / ١١٤ / ١١٥ / ١١٦

(٢) سورة الحجرات - آية رقم : ٩

والأحاديث التي استدلت بها الحنفية لا يستقيم لهم الاستدلال بها لما
سأبينه بعد قليل .

وهكذا تظل الآيات والأحاديث الدالة على إقامة الحدود والقصاص عامة في
وجوب استيفاء عقوبة الجريمة الواقعة في جميع الأمكنة حتى يدل دليل من
كتاب أو سنة على خلاف ذلك ، ولا دليل صحيحاً في ذلك فيما نعلم . (١)

وأما السنة : فقد روى عبادة ابن الصامت بحضرة أبي الدرداء رضي الله
عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " وأقيموا حدود الله في السفر
والحضر على القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم . " (٢)

وهكذا دلت السنة أيضاً على إقامة الحدود في كل مكان سواء أكان في محل سفر
كدار الحرب والبغي ، أو في محل إقامة ، أو في مكان قريب أو بعيد ، ولا
مخصص لذلك من دليل صحيح فيعمل بهذا الحديث على عمومه .

ويؤيد هذا : ما روى عن عبد الرحمن بن ازهر الزهري : قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين يتخلل الناس يسأل عن منزل خالد
ابن الوليد ، وأتي بسكران فأمر من كان عنده فضربه بما كان في أيديهم
وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه التراب . (٣)

(١) انظر المراجع السابقة ، وانظر : الثالث - البغاة وأحكامهم في الشريعة الإسلامية - ١

(٢) هذا الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل ، وأخرجه البيهقي

موصولاً في السنن الكبرى

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٩ / ١٠٤ ، ابن الهمام - شرح

فتح القدير ج ٥ / ٢٦٧

(٣) أخرجه الإمام البيهقي رحمه الله في سننه الكبرى

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٩ / ١٠٣

ويؤيده ايضا : ما روى عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده فسى
قصة خيبر وما أخرج من حصن الصعب بن معاذ ، قال : وزقاق خمر -
فأهريقته ، وعمد يومئذ رجل من المسلمين فشرب من ذلك الخمر ، فرفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فكره حين رفع اليه فخفقه بنعله وامر
من حضره فخفقه بنمالهم ، وكان يقال له : عبد الله الحمار ، وكان رجلاً
لا يصبر عن الشراب فضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم مرارا ، فقال عمر
رضي الله عنه : اللهم العنه ما اكثر ما يضرب ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : لا تفعل يا عمر فانه يحب الله ورسوله . (١)

وبعضد ما سبق ايضا : ما روى عن هارون بن الاصم قال : بعث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه خالد بن الوليد في جيش

فبعث خالد ضرار بن الأزور في سرية في خيل ، فأغاروا على حي من بني
أسد فأصابوا امرأة عروسا جميلة ، فأعجبت ضراراً فسألها اصحابه فأعطوها
اياها ، فوقع عليها فلما قفل ندم وسقط به في يده ، فلما رفع الى خالد أخبره
بالذي فعل .

فقال خالد : فاني قد اجزتها لك وطيتها لك .

قال : لا حتى تكتب بذلك الى عمر ، فكتب عمران ارضه بالحجارة .

فجاء كتاب عمر رضي الله عنه وقد توفي ، فقال : ما كان الله ليخزي ضرار بن

(١) أخرجه الامام البيهقي في السنن الكبرى

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٩ / ١٠٣

الأزور . (١)

وهذه الأحاديث أخرجه البيهقي وسكت عنها .

غير ان أقل ما يمكن ان يفيدته إيرادها هنا ، الاستثناس بها في تأييد ما سبق من الأدلة الدالة على اقامة الحدود في السفر والحضر على القريب والبعيد .

سواء أكان ذلك في دار الاسلام أو في دار أهل الكفر ، أو في دار أهل العدل أو في دار أهل البغي .

وأما المعقول : فلأن الباغي مسلم مكلف بأحكام الاسلام حيثما أقام وحيثما ارتحل فيؤاخذ بجميع ما يرتكبه من جرائم بلا فرق بين دار أهل العدل أو غيرهم ، ان كما لا تسقط عنه العبادات الاسلامية ، لا تسقط عنه كذلك جميع العقوبات المستحقة عليه لقاء ما ارتكبه من جرائم .

ومن هنا يجب تطبيق العقوبة على الباغي المجرم ، سواء اتى بجريمته

في دار أهل العدل ، أو دار أهل البغي أو دار أهل الحرب . (٢)

غير ان أصحاب القول الأول يمكن ان يناقشوا أدلة الجمهور : بأن الذي ورد في الآيات الكريمة امر عام ، خصصته الأدلة الدالة على عدم اقامة الحدود والقصاص في دار البغي أو دار الحرب ، والتي ذكرناها قبل قليل .

(١) أخرجه الامام البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ١/٩/١٠٤

(٢) محمد الثالث - البغاة واحكامهم في الشريعة الاسلامية - ١٦٧

واما حديث عبادة ابن الصامت ، فان صح ، يقال فيه مثل ما قيل في الآيات
الكريمة على ان ابا داود قد رواه مرسلًا .

ويمكن ان يجاب عن هذه المناقشة : بأن الآيات العامة ، لا يمكن ان تخص
بالادلة التي ذكرها اصحاب القول الأول .

لأنها اما ليست نصا في الدلالة ، واما انها لا تصح عن النبي صلى الله
عليه وسلم مرفوعة ، وذلك ان حديث عطية بن قيس الكلبي غير موجود فسي
امهات كتب الحديث ، وقال الكمال بن الهمام وهو أحد كبار فقهاء الأحناف
الله اعلم به ، واما عطية بن قيس فقيل فيه : " ان مولده في السنة السابعة
وقيل في السنة السابعة عشرة وقيل من التابعين ، فهو غير مرفوع ، ولو سلم صحة
رفعه فليس نصا في الدلالة ، فان فيه انه اعطى امانا وليس الكلام فيه فلا يتم
الاستدلال به على ما ارادوا . (١)

واما حديث : " لا تقام الحدود في دار الحرب " فقال الزيلعي رحمه الله :
حديث غريب ، وذكر ابن حجر انه لم يجده ، وقال ابن الهمام وهو أحد كبار
فقهاء الاحناف ، لم يعلم لهذا الحديث وجود . (٢)

فالحديث اذا غير ثابت ، ومن هنا لا ينهض ، كدليل يمكن ان تخصص به
الآيات الكريمة الدالة على اقامة الحدود التي وقع موجبها في أى مكان .

(١) المرجع السابق - ١٦٨

وانظر : ابن حجر العسقلاني - تهذيب التهذيب ج ٢٢٨/٧

ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥/٢٦٦/٢٦٨
(٢) ابن حجر - الدراية في تخريج احاديث الهداية ج ٢/١٠٤ ، الزيلعي
نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٣/٣٤٣ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير

واما حديث بسر : " لا تقطع الايدي في السفر " فقليل فيه ان بسر هذا

رجل مختلف فيه وفي صحبته ، فأهل المدينة ينكرون صحبته ، وابن معين رحمه

الله ذكر : انه رجل سوء .

ثم لو ثبت الحديث ، فليس فيه ما يدل على عدم المؤاخذه بالجريمة الواقعة في

الغزو وفي السفر مطلقا ، ان أن الذي ورد فيه ان لا تقطع الايدي في

السفر أو الغزو ، وقضية ان لا يقام هذا المد في السفر أو الغزو لا يلزم

منه عدم اقامته عند الرجوع .

وهكذا يقال في الاثرين المرويين عن عمر بن الخطاب وابي الدرداء رضي الله

عنهما .

واما كون حديث عبادة بن الصامت قد رواه أبو داود مرسل : فلا يضر ذلك ان قد

اخرجه البيهقي بسند متصل ، وقد أيدته الأحاديث وأثر هارون بن الأصم

عن عمروا التي ذكرت قبل قليل ، على ان المرسل حجة عند كثير من العلماء (١)

وبهذا يترجح ان شاء الله ما ذهب اليه جمهور الفقهاء في هذه المسألة ، والله

من وراء القصد والهادي الى سواء السبيل .

(١) انظر : ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٢٦٢

البيهقي - السنن الكبرى ج ٩ / ١٠٣ / ١٠٤

المبحث الحادى والعشرون
=====

ما فصل البغاة فيه من القضايا

إذا استولى أهل البغي على مدينة أو منطقة ، ولوا فيها قاضيا للفصل بين الناس في قضاياهم فهل يعتبر قضاءه صحيحا فلا ينقض ، أم أنه لا يعتبر كذلك ويجب النظر فيما حكم فيه من جديد عند تمكن أهل العدل من أهل البغي .

الواقع ان للفقهاء في هذه المسألة تفصيلا بيانه كالآتي :-

أ- ذهب الاحناف الى ان أهل البغي ان ولوا من قبلهم قاضيا للفصل في قضايا الناس ، فان الأمر لا يخلو حينئذ ، أما ان يكون القاضي من أهل العدل أو من أهل البغي .

فان كان من أهل العدل فأحكامه في القضايا نافذة ، كما تنفذ أحكام قاضي أهل العدل .

قالوا : " لأن شريحا رحمه الله تعالى تقلد القضاء من جهة بعض بنى أمية ، والحسن رحمه الله كذلك ، وعمر بن عبدالمزيز رضي الله عنه بعدما استخلف لم يتعرض لقضاء القضاة الذين تقلدوا من جهة بنى أمية .

والمعني فيه ان الحكم بالعدل ودفع الظلم عن المظلوم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك فرض على كل مسلم ، الا ان كل من كان من الرعية فهو غير متمكن من الزام ذلك ، فاذا تمكن من ذلك بقوة من قلده باغيا أو عادلا فان شرط التقليد التمكن وقد حصل . "

اما اذا كان قاضى البغاة منهم ، فلا يجوز لقاضى العدل ان ينفذ ما فصل فيه من قضايا ، الا ان يوافق رأيه فيستأنف القضاء فيه .

قالوا : " لأنه غير مأمون برأيه على استحلال دم أو مال فلذلك لم ينفذ حكمه (١)

ب : ذهب الظاهرية : الى انه لا ينفذ من أحكام قاضى أهل البغي شيء .

والى هذا ذهب ابن القاسم وهو أحد القولين عن أصبغ من المالكية . (٢)

وقال ابن هزم عند الاستدلال بهذا القول : " لأنه لا يعمل ان يكون حاكماً الا من ولاه الامام الحكم ، ولا ان يكون آخذاً للحدود الا من ولاه الامام ذلك

....

فانما كان الأمر كذلك فكل من أقام حداً . . . أو قضى قضية ، وليس ممن يجعل الله ذلك له بتقدير الامام ، فلم يحكم كما امر الله تعالى ، فانما لم يفعل ذلك كما أمر فلم يفعل شيئاً من ذلك بحق ، وان لم يفعل ذلك بحق فانما فعله بباطل ، وان فعله بباطل فقد تعدى .

وقال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) (٣) وقال -

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " (٤)

(١) الكاساني - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٤٠١ / ٤٤٠٢ ،

السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٣٠

(٢) ابن هزم - المحلى ج ١١ / ١١١ / ١١٢ ، محمد عlish - شرح منج الجليل

لمختصر خليل ج ٤ / ٤٦٠

(٣) سورة الطلاق آية رقم ١

(٤) هذا حديث ذكره الامام البخارى فى صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

باب اذا اجتهد العامل فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٨ / ١٥٦

فإذا هو ظلم فالظلم لا حكم له الا رده ونقضه . . . فصح من هذا ان كل حشد

أقاموه فهو مظلومة لا يعتد به وتماد الحدود ثانية ، ولا بد ، وتؤخذ الدية

من مال من قتلوه قودا ، وان يفسخ كل حكم حكموه ولا بد .

ويبين ما قلناه نصا . . . ما روى عن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده قال :

يايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر ،

والمنشط والمكره ، وعلى أثرة علينا ، وان لا ننازع الأمر أهله وعلى ان نقول

بالحق اين ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم (١)

ويقول صلى الله عليه وسلم : " انه سيكون هنات ، وهنات ، فمن اراد أن يفرق

أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا من كان . " (٢)

فصح ان لهذا الأمر أهلا لا يحل لأحد ان ينازعهم اياه ، وان تفريق هذه الأمة

بعد اجتماعها لا يحل ، فصح ان المنازعين في الملك والرياسة يريدون تفريق

جماعة هذه الأمة ، وانهم منازعون أهل الأمر أمرهم فهم عصاة بكل ذلك .

فصح ان أهل النبي عصاة في منازعتهم الامام الواجب الطاعة ، وان هم فيسه

عصاة ، فكل حكم حكموه مما هو الى الامام ، وكل حد اقاموه مما اقامته الى

الامام ، فكل ذلك منهم ظلم وعدوان .

ومن الباطل ان تتوب محصية الله تعالى عن طاعته وان يجزى الظلم عن العمدل

وان يقوم الباطل مقام الحق ، وان يخفي العدوان عن الانصاف ، فصح ما

قلناه نصا ووجب رد كل ما عطوه من ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : من

(١) هذا الحديث أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب الفتن ، باب

قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي امورا تتكرونها .

انظر : صحيح الامام البخاري ج ٨ / ٨٢ / ٨٨

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر ص ١٩ و ٥٢٠ من هذه الرسالة .

عمل عملاً ليس، عليه أمرنا فهو رد .

فان لم يكن للناس امام ممكن فقد قلنا ان كل من قام بالحق حينئذ فهو نافذ،
فالبغاة ان كانوا مسلمين فكل ما فعلوه في ذلك نافذ ، واما ان كانوا كفارا ،
فلا ينفذ من حكم الكافر في دين الله تعالى شيء أصلاً . (١)

ج : ذهب الشافعية والحنابلة وأكثر المالكية الى ان الاحكام التي حكم بها
قاضي أهل البغي ينفذ منها ما كان موافقا للحق دون ما لم يكن كذلك ،
فشأن قاضي أهل البغي في هذا كشأن قاضي أهل العدل . (٢)

غير ان الشافعية والحنابلة يستثنون من ذلك ، ما اذا كان قاضي أهل البغي
من يستحل دماء أهل العدل وأموالهم حيث لا ينفذ قضاؤه حينئذ .
قالوا : لأن من شرط القضاء العدالة ، ومن يستحل دماء المسلمين وأموالهم
ليس بعدل ، ومن هنا فلا ينفذ قضاؤه لعدم عدالته . (٣)

(١) ابن حزم - المحلى ج / ١١ / ١١٠ / ١١٢ - باختصار

(٢) النووى - المجموع ج / ١٧ / ٥٣٩ / ٥٤٠ ، الشربيني الخطيب - مغني
المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج - ج / ٤ / ١٢٤ / ١٢٥ ، الشافعي
الام - مختصر المزني - ٢٥٨ - ابن قدامة - المغني ج / ٨ / ٥٣٧ / ٥٣٨ ،
المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج / ١٠ / ٣١٩ ، -
ابن قدامة - الكافي ج / ٤ / ١٥٢

شرح الزرقاني لمختصر خليل ج / ٨ / ٦٢ ، شرح الخرشي لمختصر خليل
ج / ٨ / ٦١ ، أحمد الدردير - الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي

ج / ٤ / ٢٦٦ / ٢٦٧

(٣) الشربيني الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج -

ج / ٤ / ١٢٤ / ١٢٥ ، ابن قدامة - المغني ج / ٨ / ٥٣٧ / ٥٣٨

وظاهر ما قالوه هنا مشكل : ان أن قاضي أهل البغي واحد منهم ، والبغاة يستحلون دماء أهل العدل واموالهم ، فوجب حينئذ ان لا ينفذ حكم قاضيهم . غير انه ازال في المجموع هذا الاشكال حيث قال : " وعدم نفوذ قضائه - أى قاضي أهل البغي - اذا ما استحل دماء أهل العدل واموالهم محمول على ما اذا كان بلا تأويل ، وما قيل من انه لا فرق في قبول قضاء قاضيهم بين من يستحل الدم والمال أم لا ، محمول على ما اذا استحلوه بتأويل ، فلا منافاه ما بين الموضعين كما توهمه بعض الشارحين . " (١)

وهذا ظاهر ما ذهب اليه المالكية ايضا حيث اشترطوا في البغاة الذين ينفذ حكم قاضيهم ان يكونوا متأولين .

فقال الخرشي رحمه الله : " قوله : ومضى حكم قاضيه وحد اقامه : الضمير في قاضية يرجع للباغي المتأول ، والمعني ان الباغي المتأول اذا قام قاضيا فحكم بشيء فانه ينفذ ، ولا فرق في ذلك بين الحكم التام وبين ما يحتاج الى التمام ويكمله من ولي بعده من غير قضاة البغي .

وكذلك اذا اقام قاضيه حدا من الحدود ، فانه يمضي للضرورة ولشبهة التأويل ولئلا يزهّد الناس في الولايات فتضيع الحقوق .

ولا مفهوم " لحكم " بل الشبوت ونحوه كالحكم ، وهذا اذا كان صوابا ، والا فلا يمضى لأنه ليس بحكم ، وانما تص على الحد وان دخل في عموم الحكم لعظمته . فان قيل : اذا كان الحكم صوابا لا يتوهم عدم امضائه حتى ينص عليه .

فالجواب انه لما خرج عن طاعة الامام ربما يتوهم عدم الاعتداد بما حكم به خصوصا

(١) الشرييني الخطيب - مغني المحتاج ج / ٤ / ١٢٥ ، النووى ، المجموع ج / ١٢ /

في الزكوات والحدود ان هي من متعلقات الامام . " (١)

فالذي يفهم من كلام الخرخشي هنا ان القاضي الذي يستحل دماء أهل العدل بدون تأويل لا يتخذ حكمه كما هو رأى الشافعية والحنابلة .

والذي يظهر لى رجحانه بعد هذا العرض لآراء الفقهاء في هذه المسألة هو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة من نفاذ حكم قاضي أهل البغي اذا كان ممن لا يستحل دماء أهل العدل واموالهم بدون تأويل وذلك نظرا الى ان الاختلاف القائم بين كل من العادل والباغي ، انما هو اختلاف في الفروع بتأويل سائغ ، وهذا أمر لا يمنع صحة القضاء ، ولا يكون به الباغي فاسقا . كما هو الشأن في اختلاف الفقهاء

ثم لم ينقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو العمدة في أحكام قتال البغاة : انه الفى شيئا من احكام قضاة أهل البغي الخارجين عليه ، مع انهم قد حكموا مددا طويلة ، فصلوا خلالها في خصوم الناس ، ومثل هذا الأمر من الاهمية ، بحيث لو حصل لنقل نقلا صحيحا .

فدل عدم نقل مثل هذا الأمر ، على شرعية ما فصل فيه قضاة أهل البغي من قضايا عند الامام علي رضي الله عنه . (٢)

والاحناف فيما يظهر انما فرقوا بين ان يكون القاضي من أهل العدل فتتخذ أحكامه وبين ان يكون من أهل البغي فلا تتخذ أحكامه . نظرا الى ان البغاة عندهم فسقة ببغيهم وقتالهم للمسلمين ، ولما كانت العدالة شرطا في القاضي ، لم تتخذ حينئذ أحكام قاضي البغاة اذا كان منهم لافتقاره لشرط العدالة . (٣)

(١) شرح الخرخشي لمختصر سيدي خليل ج ٨ / ٦١

(٢) النووى - المجموع ج ١٧ / ٥٤٠

(٣) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٣٠

والذى يظهر لى ان الخلاف الذى بين أهل العدل وأهل البغي ، لا
يوجب تفسيق أهل البغي كما هو رأى جمهور الفقهاء : لما سبق من انه
خلاف فى الفروع بتأويل سائغ ، فكان كالخلاف الذى ينشأ بين الفقهاء ، فلا
يوجب تفسيقا لهم .

اما ما ذهب اليه الظاهرية ومن معهم ، فيمكن ان يجاب عليه ، بما اجاب به
الاستاذ يوسف عبدالمهادى الشال فى كتابه جرائم أمن الدولة وعقوبتها فسي
الفقه الاسلامي حيث قال : " ونلاحظ على ما يراه الظاهرية انهم يركزون على
الزاوية الدستورية وينحون أو يغلطون جانباً ظروف البغي ، وملابساته ، مع ان
هذه الظروف والملابسات وطبيعة الجريمة ذات الأثر الكبير فى توجيه احكام
البغي ، ان لم تكن هي الموجه الوحيد ، والواجب يقضى بعدم تهيتها أو اغفالها .
صحيح ان رئيس الدولة أو نائبة هو الذى يعين جباة الزكاة والأموال ومنفذى
الحدود والقضاة ، ولكن امر البغي له ظروفه وملابساته التى تقضى بعدم تضمينهم
النفوس والأموال التى تتلف اثناء القتال ، فهذه الظروف والملابسات نفسها
تسحب أيضا على ما يجبونه من زكاة وأموال وما يقيمونه من حدود وما يفصلون فيه
من قضايا سدا لباب الفتنة واغلاقا لمنافذها من ناحية ، ومن ناحية أخرى
فان يد رئيس الدولة كانت مغلولة عن أولئك ، فضعنا للاضرار التى تترتب على
عدم احتساب كل ذلك ، نرى ما يراه جمهور الفقهاء - من اعتبار ذلك
كله ، ووقوعه موقعه شرعا . " (١)

على ان ابن هزم رحمه الله قد ذكر فى كلامه السابق قبل قليل امراً يفهم منه عدم
مخالفة الظاهرية لجمهور الفقهاء فى هذه المسألة فى الجملة ، وان تصيب

ابن هزم ويهود الخلاف .

حيث ذكر ابن هزم ان الامام العادل اذا لم يكن ممكنا ، فان ما حكم به البغاة حينئذ يعتبر نافذا .

والبغاة اذا استولوا على منطقة من المناطق وأصبح أمرهم فيها نافذا ، لم يعد الامام ممكنا في هذه المنطقة ، وعليه فيجب أن تعتبر احكام قاضيهم نافذه ، لعدم امكان الامام العادل .

والاتفاق على هذا الأمر بين الجمهور والظاهرية ، يجعل نظرة الفريقين الى هذه المسألة متفقة في حقيقته الأمر ، وان اختلف التعبير .

ثم ان اعتبار جميع ما فصل فيه قاضي أهل البغي من قضايا غير ثابتة شرعا ، اشغال لأجهزة القضاء بما لا يفيد .

بيان ذلك ان قاضي أهل البغي ان حكم بالحق فان الاشتغال بعد ذلك بنقض حكمه ، وانشاء حكم آخر مثله أمر لا طائل تحته الا اضاءة وقت القضاء الثمين ، والذي يجب ان يبان عن مثل ذلك .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل

المبحث الثاني والعشرون
=====

جباية أهل البغي للحقوق المالية

إذا غلب أهل البغي على بلد من البلدان ، وقاموا بجباية الحقوق المالية من زكاة وعشراج وجزية ونحو ذلك ، فهل يطالب أهل هذا البلد بدفعها مرة أخرى الى امام أهل العدل بعد تغلبه على البغاة ، ام ان ما دفعوه الى البغاة يسقط عنهم المطالبة بها مرة أخرى :

الواقع ان للفقهاء في هذه المسألة تفصيل بيانه كما يلي :-

أ - ذهب الاحناف الى ان أخذ أهل البغي للحقوق المالية يسقط عن المأخوذ منهم مطالبة الامام العادل بها مرة أخرى عند ظهوره على البغاة .

الا ان الأمر لا يخلو بعد ذلك ، اما ان يصرف البغاة ما جبهوه من حقوق ماليه في مصارفها الشرعية ، واما ان لا يصرفوه في ذلك .

فان صرفوه في مصارفه ، وقع موقعه الشرعي وبرئت ذمة المجبى منه ، ولم يكن عليه امام الله في ذلك شيء ، لوصول الحق الى مستحقه .

اما اذا صرفه البغاة في غير مصارفه الشرعية ، فعلى المجبى منه ان يعيد اخراج تلك الحقوق فيما بينه وبين الله تعالى ، لعدم وصولها الى مستحقها شرعا .

واستدل الجصاص على سقوط حق الامام للأخذ مرة أخرى " بأن حق الامام انما ثبت في الأخذ لاجل حماية أهل العدل ، فاذا لم يحمهم من البغاة لم يثبت حقه في الأخذ ، وكان ما أخذه البغاة بمنزلة أخذه في باب سقوط حقه في الأخذ .

الا ترى ان اصحابنا قالوا : لو مر رجل من أهل العدل على عاشر أهل البغي بمال فمشره انه لا يحتسب له الا ما بذلك ويأخذ منه العشر اذا مر به على عاشر أهل العدل .

فالمعني في سقوط حق الامام في الأخذ ، لا على معنى انهم جعلوا حكمهم كأحكام أهل العدل . " (١)

ب :- اما المالكية فالواقع اني لم اجد فيما اطلعت عليه من كتبهم اية اشارة الى رأيهم في هذه المسألة في كتاب البغاة ، الا ان ظاهر ما ذهبوا اليه في كتاب الزكاة ، ان ما جباها أهل البغي من حقوق ماليه ، يقع موقعه الشرعي اذا صرفوه في مصارفه الشرعيه اما اذا لم يصرفوه في مصارفه الشرعية ، فلا يجزئ من دفعه اليهم .

على أنه يجب على من وجب عليه حق من الحقوق المالية ، ان لا يدفعه الى البغاة اذا كان يعرف انهم ممن لا يصرفه في مصارفه ، ويجب عليه ان يجهد ذلك ويهرب به ما امكنه ذلك .

وهذا هو الذي يفهم من قول الدردير رحمه الله حيث قال : " ان من دفع الزكاة لجائر معروف بالجور في صرفها ، وجار بالفعل لم يجزئه ، والواجب هجرها والهرب بها ما امكن ، فان لم يجز بأن دفعها لاستحقاقها أجزاء ، واما اذا كان عدلا في صرفها وأخذها جائرا في غيرها فيجب الدفع اليه . " (٢)

(١) الجصاص - تفسير أحكام القرآن ج ٣/ ٣٠٣ ، وابن الهمام - شرح فتح القدير ومعها الهداية والعناية وحاشيه سعدى ونتائج الانكار - ج ٦/ ١٠٥
الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩/ ٤٤٠٢
(٢) احمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ج ١/ ٤٦٠/ ٤٦٢
بشيء من التصرف .

ولعمل الملكية انما ذهبوا الى هذا نظرا الى ان المدار في الحقوق المالية المستحقة شرعا : هو ان تصرف في مصارفها الشرعية ، وان كان الأمر كذلك فلا فرق بين ان يصرف هذه الأموال الامام أو غيره في مصارفها الشرعية ، فالمهم ان تصل الى اصحابها .

ومن هنا يجب على المسلم الذي يعرف ان البغاة لا يصرفون هذه الأموال فسي وجهها الشرعي الذي من أجله وجبت ان لا يدفعها اليهم ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ج : - ذهب الظاهرية الى عدم جواز دفع الأموال المستحقة شرعا الى البغاة ، وان ما جباه البغاة من ذلك لا يقع موقعه الشرعي ، ويجب على من دفع ذلك اليهم ، ان يدفعه مرة أخرى للامام العادل ، لعدم وقوعه الموقع الشرعي . وقد استدلت الظاهرية لرأيهم بمثل ما استدلوا له في المسألة السابقة ، أي مسألة ما فصل فيه البغاة من القضايا ، وملخص ذلك : " ان أهل البغي عصاة في منازعتهم الامام الواجب الطاعة .

وان هم فيه عصاة فكل حكم حكموه مما هو الى الامام ، وكل زكاة قبضوها مما قبضها الى الامام ، وكل حد اقاموه مما اقامته الى الامام ، فكل ذلك منهم ظلم وعدوان ، ومن الباطل ان تنوب معصية الله تعالى عن طاعته وان يجزئ الظلم عن العدل وان يقوم الباطل مقام الحق ، وان يفتني العدوان عن الانصاف ، وعليه فيجب رد كل ما عملوا من ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد (١) ، فان لم يكن للناس امام ممكن ، فكل من قام بالحق عينئذ فهو نافذ ،

(١) سبق تخريج هذا الحديث قبل قليل - انظر : ص ٢٤٣ من هذه الرسالة

فالبغاة ان كانوا مسلمين ، فكل ما فعلوه في ذلك فهو نافذ ، واما ان كانوا

كفاراً فلا ينفذ من حكم الكافر في دين الله تعالى شيء اصلاً . * (١)

د - ذهب الشافعية والحنابلة : الى ان ما جاءه أهل البغي من الأموال

المستحقة شرعاً يقع موقعه الشرعي وتسقط عن دفعها اليهم ، فلا يطالب -

بدفعها الى الامام العادل مرة اخرى ، كما لا يطالب أهل البغي بتأدية ما

جبهوه من الأموال الى الامام العادل عند ظهوره عليهم . (٢)

وهذا هو القول الذي يظهر لسي رجحانه للأدلة الآتية :-

١ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون من بعدى أئمة لا يهتدون بهدای

ولا يستتون بسنتی وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان انس .

قال هذيفة بن اليمان : قلت : كيف اصنع يا رسول الله ان انا ادركت ذلك ،

قال : تسمع وتطع للأمر ، وان ضرب ظهرك ، وأخذ مالك فاسمع واطع . * (٣)

(١) ابن حزم - المحلى ج / ١١ / ١١٠ / ١١١ / ١١٢

(٢) الشافعي - الام - مختصر المزني - ٢٥٨ ، النووي - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٥٤

الشيرازي - المذهب ج / ٢ / ٢٢١ ، ابن قدامة - المغني ج / ٨ / ٥٣٧ ،

ابو يعلى - الاحكام السلطانية - ٥٥ ، ابن قدامة - الكافي ج / ٤ /

١٥٢ / ١٥٣

(٣) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في جامعه الصحيح كتاب الامارة ،

باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة الى الكفر .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج / ٦ / ٢٠

٢ - وعن وائل الحضرمي عن ابيه قال : سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله أرأيت ان قامت علينا امراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا ، فأعرض عنه ، ثم سأله فأعرض عنه ، ثم سأله فني الثانية أو في الثالثة ، فغذبه الاشعث بن قيس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا واطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم . " (١)

٣ - وقال عليه الصلاة والسلام : " انها ستكون بعدى اثره (٢) وامور تنكرونها ، قالوا : يا رسول الله كيف تأمر من ادرك منا ذلك ، قال : تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم . " (٣)

٤ - وعن ابي ذر رضي الله عنه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اسمع واطيع ولولعبد حبشي مجدع الاطراف . "

وفي لفظ : " ان امر عليكم عبد مجدع . . . اسود يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في صحيحه كتاب الامارة / باب طاعة الامراء وان منعوا الحقوق .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج ٦ / ١٩

(٢) جاء في هامش صحيح البخاري : " قوله : أثره ، بهذا الضبط ، أو بضمتهم الهزة وسكون المثلثة اي ايشار الامراء بحظوظهم واختصاصهم اياها بأنفسهم . "

انظر : صحيح البخاري ج ٨ / ٨٧

(٣) هذا الحديث حديث صحيح أخرجه الامام البخاري في صحيحه كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : سترون بعدى امورا تنكرونها . " ، وأخرجه الامام مسلم في جامعة كتاب الامارة ، باب الامر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول ، وأخرجه أيضا الترمذي في جامعه الصحيح كتاب الفتن ، باب في الاثر وما جاء فيه .

انظر : صحيح الامام البخاري ج ٨ / ٨٧ ، ومسلم - الجامع الصحيح ج ٦ / ١٧ / ١٨ الترمذي - الجامع الصحيح ج ٤ / ٤٨٢ حديث رقم ٢١٩٠

واطيعوا . * (١)

وهكذا دلت هذه الأحاديث النبوية الشريفة على وجوب السمع والطاعة
وتأدية الحقوق لكل من تأمر على المسلمين من أهل الاسلام ما لم يأمر بمعصية ،
ولو كان من أهل الظلم والجور أو كان من ادنى المسلمين منزلة كالعبد الحبشي
المجدع الاطراف .

وأهل البغي اذا تأمروا على المسلمين أو على اقليم من اقاليمهم بصدق عليهم
مثل هذا الوصف فتجب طاعتهم ما لم يأمروا بمعصية كما يجب تأدية الحقوق
اليهم ودلالة الاحاديث على ذلك واضحة جلية .

وما يستأنس به في تأييد ما سبق : ان عليا رضي الله عنه لما ظهر على أهل
البصرة لم ينقل عنه انه طالبهم بشيء مما جبهوه من الأموال ، وعلى رضي الله

عنه هو العمدة في قتال البغاة كما تقرر ذلك عند الفقهاء . (٢)

ويعضد هذا ما روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : يا معاذ اطع كل أمير وصل خلف كل امام ولا تسبني أحدا

من أصحابي . * (٣)

(١) هذا حديث صحيح ، أخرجه الامام مسلم في جامعه الصحيح تحت كتاب

الاماره ، باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية الله وتحريمها فـ

المعصية ، من طرق متعددة وبالفاظ متقاربة .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج ٦ / ١٤ / ١٥

(٢) ابن قدامة - المغنى ج ٨ / ٢٧٥

(٣) هذا الحديث أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في كتاب قتال أهل البغي ،
باب أهل البغي اذا غلبوا على بلد واخذوا صدقات أهلها واقاموا عليهم =

وعن ابن شهاب : فى رجل زكت الحرورية ماله ، هل عليه حرج ، فقال : " كان ابن عمر يرى أن ذلك يقضى عنه . " (١)

وعن نافع مولى بن عمر : ان الانصار سألوا بن عمر عن الصدقة فقال : " ادفعوها الى العمال ، فقالوا : ان أهل الشام يظهرون مرة ، وهؤلاء مرة فقال : ادفعوها الى من غلب . " (٢)

هـ - ثم ان فى اعتبار ما أخذه البغاة من الاموال المستحقة غير مجزئ شرعا ضررا عظيما ومشقة كبيرة .

فانهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة فلولم يحتسب ما أخذوه ، ادى الى تكرار الصدقات فى تلك المدة ، ولا يخفى ما فى هذا من الاضرار بالناس والقاعدة ان لا ضرر ولا ضرار . (٣)

وفى هذه الأدلة القوية التى ذكرتها الكفاية ان شاء الله فى ترجيح قول الشافعية والحنابلة والرد على من خالفهم فى ذلك .

وبهذا أكون قد انتهيت من أهم المسائل المتعلقة بقتال أهل البغي ، أما أن يكون ممن وفق فى ذلك . والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

= الحدود لم تعد عليهم

والحديث فى سنده انقطاع كما ذكر ذلك البيهقي ، الا انه مما يستأنس به فى تأييد ما سبق .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ١٨٥

(١) أخرجه أبو عبيدة فى الأموال قال : حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب - وذكره .

قال أبو عبيد : كان ابن شهاب يرسل هذا الأثر عن ابن عمر رضى الله عنه . قلت : والمرسل حجة عند كثير من العلماء ، بيد اننى ذكرت هنا للاستئناس به فى تأييد ما سبق من الأدلة .

انظر : أبو عبيد - الأموال - ٥٧٥ حديث رقم ١٧٢٨

(٢) هذا الأثر أخرجه أبو عبيد فى الأموال قال : حدثنا أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن نافع - وذكره .

والذى يظهر أن أبو عبيد يرى صحة هذا الأثر لأخذه بما جاء فيه .

انظر : أبو عبيد - كتاب الأموال - ٥٧٥ - ٥٧٦ - حديث رقم ١٨٢٩

(٣) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٨ / ٥٣٧

الباب الثالث

في

حرب المرتدين في الشريعة الإسلامية

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول

الفصل الأول : في التعريف بالمرتدين لفظة واصطلاحاً .

- التعريف بالمرتدين لفظة .

- التعريف بالمرتدين في اصطلاح الفقهاء

الفصل الثاني : في ما تحصل به الردة وطرق ثبوتها

- ما تحصل به الردة

- طرق ثبوت الردة .

الفصل الثالث : في مشروعية قتال المرتدين وبيان حكم دارهم

- مشروعية قتال المرتدين

- حكم دار المرتدين

الفصل الرابع : في كيفية قتال المرتدين

الفصل الخامس : في ما يفعل بالمرتدين عند الظفر بهم .

الفصل السادس : في حكم استرقاق أهل الردة

الفصل السابع : في حكم أموال أهل الردة

الفصل الثامن : في موادة المرتدين

الفصل التاسع : في ما اتفه أهل الردة حال القتال .

الفصل الأول

=====

التعريف بالمرتدين لغة واصطلاحاً

- التعريف بالمرتدين لغة :

=====

يطلق لفظ المرتد في اللغة العربية ويراد به الراجع ، والمتحول ، والعائد ، وهو لفظ مأخوذ من رد ، والرد صرف الشيء بذاته ، أو بحالة من أحواله يقال : رددته فارتد .

فمن الرد بالذات ، قوله تعالى : ((ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه)) (١)

((ثم رددنا لكم الكرة)) (٢)

ومن الرد الى حالة كان عليها قوله تعالى : ((يردوكم على أعقابكم)) (٣)

ومنه قوله تعالى : ((لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا)) (٥) أى يرجعونكم

الى حال الكفر بعد ان فارقتموه .

والارتداد والردة الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، لكن الردة تختص بالكفر

والارتداد يستعمل فيه وفي غيره .

قال الله تعالى : ((ان الذين ارتدوا على أديبارهم)) (٦) وقال سبحانه :

(١) سورة الانعام آية رقم ٢٨

(٢) سورة الاسراء آية رقم ٦

(٣) سورة آل عمران - آية رقم ١٤٩

(٤) سورة يونس - آية رقم ١٠٢

(٥) سورة البقرة - آية رقم ١٠٩

(٦) سورة محمد - آية رقم ٢٥

((يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه)) (١) وهو الرجوع من الاسلام الى الكفر ، وكذلك قوله : ((ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر)) (٢) وقال تعالى : ((ولا تتردوا على اديباركم)) (٣) أى اذا تحققتم امرا وعرفتكم خيرا فلا ترجعوا عنه ، وقوله عز وجل : ((فلما ان جاء البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا)) (٤) أى عاد اليه البصر .

ويقال : ردت الحكم الى فلان فوضته اليه ، قال تعالى :- ((ولوردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم)) (٥) وقال : ((فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول)) (٦) ويقال : راده فى كلامه ، وقيل فى الخبر : البيعان يترادان ، أى يرد كل واحد منهما ما أخذ .

ورده الابل ، ان ترد الى الماء ، وقد أردت الناقة ، واسترد المتاع - استرجعه (٧)

وبهذا يتضح ان لفظ المرتد فى اللغة العربية يطلق ويراد به الراجع والمتحول والمائد .

والله من وراء القصد

(١) سورة المائدة - آية رقم ٥٤

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢١٧

(٣) سورة المائدة آية رقم ٢١

(٤) سورة يوسف - آية رقم ٩٦

(٥) سورة النساء - آية رقم ٨٣

(٦) سورة النساء - آية رقم ٥٩

(٧) الراغب الاصفهاني - المفردات فى غريب القرآن ١٩٢/١٩٣ - الفيروز آبادى -

القاموس المحيط ج ١/ ٢٩٤ ، ابراهيم مصطفى وآخرون - المعجم الوسيط ج ١/ ٣٣٨

* التعريف بالمرتدين في اصطلاح الفقهاء :

=====

الواقع ان المراد بالمرتدين في عرف الفقهاء يتفق الى حد كبير بما ييراد بهذا اللفظ في اللغة العربية ، وهذا ما يتضح من عرض تعريفات الفقهاء ، للمرتدين ، في هذه الدراسة التي نحن بصدد ها .

قال السبكي : المرتد هو الراجع عن دين الاسلام . (١)

=====

وعليه فان المرتدين عندهم ، هم الراجعون عن دين الاسلام .

وقال المالكية : المرتد هو : " المكلف الذي يرجع عن الاسلام طوعا

=====

اما بالتصريح بالكفر ، واما بلفظ يقتضيه أو بفعل يتضمنه . " (٢)

وقال الحنابلة : المرتد هو : الراجع عن دين الاسلام الى الكفر (٣)

=====

واما الشافعية : فلم أجد فيما اطلعت عليه من كتبهم وهي كثيرة تعريفا للمرتد

=====

أو المرتدين ، وانما ذكروا تعريف الردة ، ومن ذكر تعريفهم للردة سيتضح

ان شاء الله مفهوم المرتدين عندهم ، ان بيان مفهوم الفعل يعطى تصورا

عن الفاعل

وقد قالوا في تعريف الردة انها : قطع الاسلام بنية كفر ، أو قول كفر ، أو فعل

مكفر ، سواء في القول قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا . (٤)

(١) داماد افندی - مجمع الانهر شرح ملتقي الابرار ج ١ / ٦٨٠ ، الحصكفي -

الدر المختار ، شرح تنوير الابصار - بهامش حاشية بن عابدين ج ٣ / ٢٨٣

(٢) ابن جزى - قوانين الاكام الشرعية - ٣٩٤

(٣) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٣ ، ابو البركات بن تيمية - المهرر في الفقه ج ٢ /

١٦٧ موفق الدين ابن قدامة - المقنع في فقه الامام احمد ، مع حاشيته

ج ٣ / ٥١٤ ، ابن قدامة - الكافي في فقه الامام أحمد ج ٤ / ١٥٥

(٤) النووي - منهاج الطالبين - بهامش حاشيتي قليوبي وعميره - ج ٤ / ١٢٤ ،

الاردبيلي - الانوار لاعمال الابرار ج ٢ / ٤٨١ ، الانصاري - اسنى المطالب

شرح روض الطالب ج ٤ / ١١٦

ومن هنا يمكن ان يقال ان المرتد عند الشافعية هو : قاطع الاسلام بنية
كفر أو قول كفر أو فعل مكفر سواء في القول قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا .
واما الظاهرية فالذى يفهم من كلام ابن حزم ان المرتد هو : الراجع عن دين
الاسلام الى الكفر ، سواء رجع الى دين كتابي أو غير كتابي أو الى غير دين .^(١)
هذه أهم تعريفات فقهاء المذاهب الاسلامية المعتمدة للمرتد ، والمرتدين .
وهي تعريفات تشترك في السمات الرئيسية التي تحدد المعنى الذى يـراد
بالمرتد في الشريعة الاسلامية .

فهى متفقة على ان المراد بالمرتدين ، الراجعون عن الاسلام ، وان اختلفت
التعابير ، غير ان بعض الفقهاء قد اهتم بزيادة بعض القيود بينما اقتصر
البعض على ابرزها

ومثل هذا الصنيع قد لا يقتضى بالضرورة وجود خلاف بينهم في هذا الأمر ، ان
قد يقتصر الفقيه في التعريف على ذكر بعض القيود البارزة دون ان يذكر جميع
القيود المحيطة بالمعريف .

وانا أخذ هذا الأمر في الاعتبار بائ مفهوم الردة والمرتدين عند الفقهاء أقرب
الى الاتفاق فيما بينهم منه الى الاختلاف .

ولما كان تعريف الشافعية هو التعريف الوحيد الذى ذكر جميع الامور التى تحصل
ردة المرتد عن طريقها ، وهى : النية والاعتقاد ، والقول ، والفعل ، فهو فيما
يظهر لي المختار من التعريفات السابقة ، ان أن التعريف كلما كان أقرب الى
تحديد معنى المعرف كلما كان أولى بالاختيار من غيره .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

الفصل الثاني

=====

ما تحصل به الردة وطرق اثباتها

- ما تحصل به الردة :

=====

تحصل الردة بأمور كثيرة ، ترجع في الجملة عند الفقهاء الى امور خمسة هي :

النية والاعتقاد ، والقول ، والفعل . (١)

فالردة من حيث النية : ان ينوى المسلم ويعزم على الكفر والحيان بالله

=====

في المستقبل أو يتردد في ذلك ، حيث يكفر في الحال ، وقد صرح بذلك

الشافعية في كتبهم ، وبعض الحنفية .

ومما استدل به الشافعية على ذلك : أن استدامة الاسلام شرط ، فاذا عزم المرء

المسلم على الكفر ، كفر حالا ، وهذا بخلاف العزم على ارتكاب الكبيره في غد

ونحوه حيث لا يفسق بمجرد العزم على ذلك . (٢)

ومثل هذا أو قريب منه ما ذكره بعض الحنفية حيث قالوا : ان من تمنى الكفر

يكفر في الحال ، وكذا من قصد الكفر ساعة أو يوما ، أو اضر الكفر أو هم به أو

نحو ذلك . (٣)

(١) أحكام المرتد في الشريعة الاسلامية - ٧٧

(٢) الشرييني الخطيب - مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج
ج / ٤ / ١٣٤ / ١٣٦ ، حاشية البيجرمي على الخطيب ج / ٤ / ٢٠٠ ، النوى
- منهاج الطالبين ج / ٤ / ١٢٥

(٣) د.إمام أفندي - مجمع الانهر شرح مطقي الابهر ج / ١ / ٦٨٨ ،

ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج / ٥ / ١٣٣

اما الردة من حيث الاعتقاد : فان يعتقد المسلم ما يتناقض مع مفهوم الشهادة

- شهادة ان لا اله الا الله ، وشهادة ان محمدا رسول الله - ولهذا أمثلة كثيرة
منها على سبيل المثال لا الحصر :

ان يعتقد الانسان بعد دخوله في الاسلام ان لا اله ، أو يجعل لله شريكا في ملكه ، أو ان يجحد صفة من صفاته ، أو يعتقد ان لله والدا أو ولدا أو صاحبة أو نحو ذلك مما يتنافى ، وعقيدة التوحيد التي ينبنى عليها الاسلام .
وقد اتفق الفقهاء على ان من اعتقد شيئا من ذلك فقد ارتد عن الاسلام وانسلخ منه ، واصبح بذلك كافرا والعيان بالله . (١)

ولا يخفى " ان النية والاعتقاد المجردين عن القول أو الفعل لا تتربط عليهما
الآثار المترتبة دنيويا ، لأن النية والاعتقاد محلها القلب ، ولا اطلاع لا حد
على ما فيه ، فيبقى ذلك لله سبحانه وتعالى يؤاخذ به اخرويا .

ولما كان ما في القلب غيبا من الغيوب التي لا يعلمها الا الله ، كان لابد من
صدور ما يدل على الردة دلالة قطعية لا تحتل التأويل " (٢)

وهكذا تظل الردة من حيث النية ، ومن حيث الاعتقاد ، تحمل هذا الاسم
ما لم تظهر علمي القول أو الفعل ، فاذا ظهرت بواسطة القول سميت ردة قولية ،
وان ظهرت بواسطة الفعل سميت ردة فعلية . (٣)

(١) ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٢٩ ، وامام افندي
مجمع الانهر شرح ملتقى الابرار ج ١ / ٦٩٠ ، ابن جزى - قوانين
الاحكام الشرعية ٣٩٤ - ٣٩٥

(٢) الشال - جرائم أمن الدولة ١٤٥ - ١٤٦

(٣) عبدالله حليم - أحكام المرتد في الاسلام - ٩٠

ولقد مثل الفقهاء للردة من حيث القول والفعل بأثلة كثيرة ، سأقتصر في هذا البحث على ذكر أهمها ، خوفا من الخروج عن موضوع هذه الرسالة . فمن الردة من حيث القول : ان يسب المسلم الله ، أو يسب نبيه محمد عليه الصلاة والسلام حيث اتفق الفقهاء على ارتداد من صدر منه مثل هذا الأمر والحيان بالله ، سواء أكان جادا أو مازحا أو مستهزئا ، أو محاندا . (١) قال الله تعالى : ((ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب ، قل ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم .)) (٢) وأما الردة من حيث الفعل ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر : اهانة كتاب الله أو أحاديث رسوله عليه الصلاة والسلام ، أو أي جزء منهما ، بالقائمه فسي امكنة النجاسة أو تلطيخها بشيء من القاذورات أو نحوه ذلك . ومن ذلك أيضا السجود لغير الله كالسجود للأصنام والكواكب ونحو ذلك . ولا اعلم خلافا بين الفقهاء في ان من فعل شيئا من ذلك يعتبر مرتدا عن دين الاسلام . (٣)

(١) داماد أفندي - مجمع الانهر في شرح ملتقى الأبحر ج ١/١٠٦١/٦٩٢
عياض الشفا بتصريف حقوق المصطفى ج ٢/١٨٨/١٨٩/١٩٠/٢٣٦ ، حاشية
الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي ج ٢/٢٥٧ ، ابن قدامة - المغني

ج ٩/٢٨

(٢) سورة التوبة - آية رقم : ٦٥ و ٦٦

(٣) داماد أفندي - مجمع الانهر في شرح ملتقى الأبحر ج ١/١٠٦١/٦٩٢/٦٩٣/٦٩٥

٦٩٨

محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤/٤٦٢

النووي - منهاج الطالبين وحاشيتا قليوب وعميره ج ٤/١٢٦

ابن ضويان - منار السبيل ج ٢/٤٠٥

وبعد : فهذا موجز عن ما تحصل به الردة ، توخيت فيه الاختصار ، نظرا لأن الموضوع الذي تهتم به هذه الدراسة : هو القتال وأحكامه ، وما عدا هذا الأمر مما يتصل به اتصالا غير مباشر ، فهو من النافذة التي تكفي فيها الإشارة العابرة التي تعطى تصورا عاما حيث يعني هذا التصور في مثل هذا المقام عن الاسهاب والتفصيل في تغريصات هذا الجانب ان شاء الله .

ومن اراد التوسع فيما تحصل به الردة ، فليرجع في ذلك الى كتب العقيدة المتخصصة في هذا الأمر ، وأبواب الردة أو المرتد في كتب الفقهاء ، ففيها الكفاية ان شاء الله لمن اراد الاستزادة في هذا المضمار .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

* طرق ثبوت الردة : =====

الأصل في الشريعة الإسلامية ان كل من ثبت دخوله في الاسلام ، لا يثبت خروجه منه بالظن ونحوه ، وانما لا بد من ثبوت ذلك بطريق لا ايس فيه دون شك أو احتمال .

وذلك نظرا لما يترتب على الحكم بردة المرء المسلم ، من امور خطيرة ، منها سفك دمه والتفريق بينه وبين زوجته ، وعدم التوارث بينه وبين أئامره المسلمين في الجملة ، وغير ذلك من الامور ذات الأثر الكبير .

ولا يخفى ان هذه الامور ونحوها من الخطورة بحيث يكفي أعضها في التعسر والتثبت عن مدى وجود ما يوجب ذلك ، فكيف بها اذا انضمت الى غيرها من الامور التي هي غاية في العقوبة .

ومن هنا حرصت الشريعة الاسلامية على التحقق من ثبوت ردة المرء المسلم وتحري ذلك ، فاتخذت للتأكد من حدوث مثل هذا الأمر اسلوبا حكيما عادلا ، لا تشيد الردة ، الا بواسطته ويتلخص هذا الأسلوب في طريقتين هما :-

الأول :-
===

الاشارة ، فاذا اقر المرء المسلم الذى هو أهل للاقرار شرعا ، بالردة عن الاسلام ثبت أمر الردة في حقه ، بلا خلاف اعلمه بين العلماء ، لأن الاقرار أقوى طرق

الاثبات وهو كما يقال سيد الأدلة . (١)

والطريق الثاني :-
=====

الشهادة ، فاذا شهد رجلان عدلان بما يوجب الحكم بردة شخص مسلم ، قبلت شهادتهما في ذلك ، وثبت امر الردة في حقه .

والى هذا ذهب جمهور العلماء ، من الاحناف والمالكية ، والشافعية والحنابلة (٢) وقد خالف فى هذا الحسن البصرى رحمه الله حيث اشترط لثبوت الردة عن طريق الشهود أربعة شهود عدول .

-
- (١) أحكام المرتد في الشريعة الاسلامية ١٩١ - ١٩٢ ، الشال - جرائم أمن الدولة وعقوبتها فى الفقه الاسلامي ١٥٨ - ١٥٩ - أحكام المرتد في الاسلام - ١٩٢ القادري - الردة عن الاسلام وخطورها على العالم الاسلامي - ٩٥ - ٩٦
(٢) انظر : المراجع السابقة - نفس الصفحات -

وانظر : ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٣٦ ، محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر سيدى خليل ج ٤ / ٢٥٣ ، الشريينى الخطيب - الاقناع في حل الفاظ ابن شجاع - بهامش حاشية البيجرمسي ج ٤ / ٣٧٢ ، ابن قدامة - المغنى ج ٩ / ٢٠

قال : لأنها شهادة بما يوجب القتل فلم يقبل فيها الا أربعة ، قياسا على الزنا (١) والذي يظهر لي رجحانه هو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء .

لأنها شهادة في غير الزنا فقبلت من عدلين كالشهادة على السرقة .

ولا يصح قياسه على الزنا فانه لم يعتبر فيه الاربعة لعلة القتل ، بدليل اعتبار ذلك في زنا البكر ولا قتل فيه ، وانما عمله كونه زنا ولم يوجد ذلك في الردة ثم الفرق بينهما ان القذف بالزنا يوجب ثمانين جلده بخلاف القذف بالردة .

وبعد :- ان اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على ثبوت الردة بشهادة عدلين ،

اختلفوا في الشهادة بالردة هل تقبل مطلقة أو مفصلة ، أي هل يكفي في الشهادة

ان يذكر الشاهد ان المرتد عن الاسلام ، كفر بالله مثلا ، أولا بد أن يفصل في بيان

ما صدر من المرتد من قول أو فعل يوجب الردة . للفقهاء في هذا قولان :-

القول الأول : ان الشهادة تقبل مطلقة من العدل ، ومقتضى وصفه بالعدل ان يكون

من يعرف المكفر من غيره .

والى هذا القول ذهب الشافعية في أحد القولين عندهم .

وهو ظاهر ما ذهب اليه الحنفية والحنابلة حيث قالوا : " تقبل الشهادة على

الردة من عدلين " ، ولم يفصلوا في ذلك ، والذي يفهم من هذا الاطلاق ، انها

تقبل عندهم مطلقة دون تفصيل . (٣)

(١) ابن نجيم - البحر الرائق - شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٣٦ ، ابن قدامة -

المغني ج ٩ / ٢٠

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢٠

(٣) الشربيني ، الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج -

ج ٤ / ١٣٨ ، النووي - منهاج الطالبين وحاشيتا قليوبي وعميره عليه ج ٤ / ١٢٦

ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢٠

ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٣٦

ويستدل الشافعية لهذا القول ؛ بأن خطر الشهادة على الردة أمر يجعل العدل لا يقدم على الادلاء بها الا بعد تحققها .

وقال أيضا في معني المحتاج : " انه لما كانت الشهادة عند من يقبل التوبة - كالشافعي قبلت مطلقة ، ثم يقول له القاضي تلفظ بالشهادتين ، ولا حاجة الى السؤال عن السبب فان امتنع كان امتناعه قرينة لا يحتاج الشاهد معها الى ذكر السبب ، وان كان عند من لا يقبل التوبة كالمالكي فلا تقبل الا مفصلة . واعترض بأنه وان كان عند من يقبل التوبة فيبقى فيه عار على الانسان وحينئذ فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا أوجه . " (١)

القول الثاني : لا تقبل شهادة العدل على الردة الا مفصلة ، فلا يكفي ان يقول :
ان فلانا ارتد عن الاسلام ، أو رجع عن الايمان ، بل لا بد ان يذكر ما صدر منه من قول أو فعل يوجب الردة .

وهذا هو القول الثاني عند الشافعية .

قال الأوزاعي : هذا هو المذهب الذي يجب القطع به ، وقال الاسنوي انسه المعروف عقلا ونقلا .

والى هذا القول ذهب المالكية ، (٢) وهو القول الذي يظهر لي رجحانه ؛ لأن الحكم بردة انسان مسلم أمر خطير فيجب فيه التحري والتثبت ، خاصة وان الناس قد اختلفوا فيما يوجب الحكم بالردة من الأقوال والافعال ، وقد يرى الشاهد

(١) الشرييني الخطيب - معني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ٤ / ١٣٨

(٢) المرجع السابق - نفس الصفحة -
وانظر : الشرييني الخطيب - الاقناع في حل الفاظ أبي شجاع ومعه حاشية البيجرمي - ج ٤ / ٢٠٥
محمد عتيش - شرح منج الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٦٥

التكفير بما ليس بمكفر لاختلاف المذاهب في ذلك ، فمراعاة لعفظ دماء المسلمين
وأعراضهم يجب التفصيل والتحري والتثبت حتى لا يحكم في شيء من ذلك —
الاحتمال والظن . (١)

أما إذا انكر المشهود عليه بالردة ، ففي قبول انكاره قولان عند الفقهاء :
القول الأول : إذا شهد على مسلم بالردة وهو منكر قبل انكاره ، ولا يتعرض له .
=====
وليس المراد أن رده لا تثبت بشهادة المدول مع الانكار ، بل تثبت ويحكم به —
حتى تبين زوجته منه ويجب تجديد النكاح وإنما يمتنع القتل فقط للتوبة بالانكار
لأن الانكار توبة ورجوع ، إذ لو أقر بالكفر ثم انكره قبل منه ولم يكلف الشهادة تبين
فكذا ها هنا .

والى هذا القول ذهب الحنفية . (٢)

القول الثاني : أن انكار المشهود عليه بالردة غير مقبول ، ويحكم عليه بالانتيان
=====
بالشهادتين .

والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة (٣) ، وهو القول الذى يظهر لي رجحانسه
لوجهة أدلة أصحاب هذا القول حيث قال ابن قدامة في معرض الاستدلال لهذا
الرأى : " ولنا ما روى الاثرم بأسناده عن على رضي الله عنه ، أنه أتى برجل عربي

(١) انظر المراجع السابقة - نفس الصفحات -

وانظر : أحكام المرتد في الاسلام - ١٩٤

(٢) ابن نجيم - البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ / ١٣٦ / ١٣٧

(٣) الشربيني الخطيب - مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج - ج ٤ / ١٣٨

ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢٠

قد تنصر ، فاستتابه فأبى أن يتوب فقطه . (١)

وأتى برهط يصلون وهم زنادقة ، وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول ، فجدوا وقالوا : ليس لنا دين الا الاسلام ، فقتلهم ولم يستتبهم .

ثم قال : اتدرون لم استتبت النصراني : استتبته لأنه أظهر دينه ، فأما الزنادقة الذين قامت عليهم البينة ، فانما قتلهم لأنهم جحدوا ، وقد قامت عليهم البينة . (٢)

(١) هذا الاثر أخرجه الاثرم كما قال ابن قدامة ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن عبد الملك بن عمير ، بلفظ شهدت عليا رضي الله عنه وأتى بأخي بنى عجل المستورد بن قبيضة تنصر بعد اسلامه فقال له : على رضي الله عنه ، ما حدثت عنك ؟ قال : ما حدثت عني ، قال : حدثت عنك انك تنصرت ، قال : أنا على دين المسيح ، فقال له على : وأنا على دين المسيح ، فقال له علي : ما تقول فيه فتكلم بكلام خفي علي ، فقال : علي طوؤه فوطئ حتى مات ، فقلت للذي يليني ما قال ، قال : قال المسيح ربه .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٦ ، ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢٠

(٢) أخرجه ابن قدامة عن الاثرم ، ولم أجده بهذا اللفظ في امهات كتب الحديث وانما الذي وجدته : " ان أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه أتى بزنادقة ، فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقالوا : لو كنت انا لم أحرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعداب الله ، ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه .

قال الشوكاني : رواه الجماعة الا مسلما وليس لابن ماجة فيه سوى : " من بدل دينه فاقتلوه " .

ثم قال رحمه الله : واستدل بالحديث المذكور في الباب على انه يقتل الزنديق من غير استتابه .

وتعقب : بأنه في بعض طرق الحديث : ان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه استتابهم كما في الفتح من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال : =

ولأنه قد ثبت كفره ، فلم يحكم بإسلامه بدون الشهادتين كالكافر الأصلي .

ولأن إنكاره تكذيب المبينة ، فلم تسمع كسائر الدعاوى .

فأما إذا أقر بالكفر ثم أنكر فيحتمل أن نقول فيه كسألتنا ، وإن سلمنا فالفرق

بينهما : أن الحد وجب بقوله فقبل رجوعه عنه ، كالزنا لو ثبت بقوله ، فربيع

كف عنه ، وإن ثبت بيمينه لم يقبل رجوعه . (١)

وبهذا يتضح أن الراجح أن شاء الله هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة ،

من عدم الاعتداد بإنكار المشهود عليه بالردة ، حيث يطالب بالاتيان

بالشهادتين ، فإن أتى بذلك والا قتل .

والله أعلم .

= قيل لعلني أن هنا قوما على باب المسجد يزعمون أنك ربهم ، فدعاهم فقال لهم : ويلكم ما تقولون قالوا : أنت ربنا وخالقنا ورازقنا ، قال : ويلكم إنما أنا عبد مثلكم ، أكل الطعام كما تأكلون وأشرب كما تشربون ، إن اطعت الله أثابني إن شاء ، وإن عصيته خشيت أن يعذبني ، فاتقوا الله وارجعوا ، فأبوا فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال : قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام . فقال : ادخلهم فقالوا : كذلك ، فلما كان الثالث ، قال : لئن قلت ذلك لا قتلنكم بأخيبت قتله فأبوا ، إلا ذلك فأمر أن يخذلهم ثم أخذود بين باب المسجد والقصر ، وأمر بالخطب أن يطرح في الاخدود ويضرم بالنار ، ثم قال لهم : اني طابعكم فيها أو ترجعوا فأبوا أن يرجعوا فقتلهم حتى إذا احترقوا قال : اني إذا رأيت أمراً منكراً أو قدت ناراً ودعوت قنبراً .

قال الحافظ ابن حجر : ان اسناد هذا صحيح .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخبار ج ٨ / ٢ / ٥ / ٦

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢٠ ، وانظر : الشرييني الخطيب - مغني

المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ٤ / ١٣٨

الفصل الثالث

=====

مشروعية قتال المرتدين وبيمان حكم دارهم

- مشروعية قتال المرتدين :

=====

إذا ارتد أهل مدينة أو جماعة منهم عن الاسلام ، وجب حينئذ قتالهم وقتلهم حتى يعودوا الى الاسلام كما خرجوا منه ، بلا خلاف أعلمه بين الفقهاء في ذلك (١) وذلك نظرا الى أن ابا بكر رضي الله عنه ، قاتل أهل الردة بجماعة الصحابة رضوان الله عليهم ، فصار ذلك اجماعا على وجوب قتال أهل الردة .
ولأن الله تعالى قد أمر بقتال الكفار في مواضع من كتابه العزيز ، وهو " ولا تحقهم بالقتال ، لأن تركهم ربما اغرى امثالهم بالتشبه بهم والارتداد معهم فيكثر الضرر بهم " (٢)

وذكر الشافعية والحنابلة ، أن قتال أهل الردة يقدم على قتال غيرهم من الكفار وذلك نظرا لأن الصحابة رضوان الله عليهم اجمعوا على الابتداء بقتال أهل الردة حينما أراد أبو بكر رضي الله عنه انفاذ جيش اسامة بن زيد ، رضي الله عنه ، حيث قالوا : لو صرفت الجيش الى قتال أهل الردة .

فقال رضي الله عنه : والله لو امتلأت المدينة على سبعا ، ما ردت جيشا جهزه رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣)

(١) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١١٣ / ١١٤ ، الانصاري - اسنى المطالب شرح روض الطالب ج / ٤ / ١٢٣ ، الماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير ج / ٤ / ١٢٣٥ وما بعدها من صفحات محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج / ٤ / ٤٦٦ ابن قدامة - المغنى ج / ٩ / ١٧

(٢) ابن قدامة - المغنى ج / ٩ / ١٧

(٣) هذا الأثر أخرجه ابن كثير وابن جرير الطبري وابن سيد الناس والماوردى =

فدل احتجاج أبي بكر رضى الله عنه على الصحابة ، انه لا يخالفهم فى اجماعهم
وانما بدأ بانفاذ جيش اسامة ، لتجهيز رسول الله له ، فهو أولى بالانفاذ
لذلك . (١)

قال الماورى رحمه الله : " على ان البداية بالمرتدين - أى بقتالهم -
أولى .

لأن الردة عن الاسلام اغظ من الكفر الأصلى لثلاثة معان :-

احداها : انه لا يقرر على رده ، وان اقر الكافر على كفره

والثاني : انه يتقدم اسلامه قد اقر ببطلان الدين الذى ارتد اليه ولم يكن من

الكافر اقرار ببطلانه .

والثالث : انه يفسد قلوب ضعفاء المسلمين ، ويقوى نفوس المشركين فوجب

لفلظ محالة ، ان يبدأ بقتال أهله . " (٢)

ولعل الاحناف والمالكية لا يخالفون فى وجوب تقديم قتال المرتدين على غيرهم

من الكفار ، للأسباب التى ذكرها الماورى من الشافعية .

والله أعلم

= انظر : ابن سيد الناس - عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير

ج / ٣٥٥ / ٢ ، ابن كثير - البداية والنهاية ج / ٦ / ٣٠٨ ، الماورى -

كتاب السير من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / محمد ريسد

السمعودى - ج / ٢ / ٥٦٢ - الطبرى - تاريخ الأمم والملوك ج / ٣ / ٢٢٥

(١) ابن قدامة - المفنى ج / ٩ / ١٢ ، الماورى - كتاب الحدود من الحاوى

الكبير - مخطوط - ج / ٤ / ١٢٣٥ / ١٢٣٦

(٢) المرجع السابق - ج / ٤ / ١٢٣٦ / ١٢٣٧

- حكم دار المرتدين :
=====

إذا ارتد عن الاسلام أهل مدينة أو جماعة منهم وامتنعوا بمنعة ، فهل تعتبر دارهم دار حرب أم تعتبر دار اسلام .

للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :-

القول الأول : ان دار المرتدين لا تصير دار حرب الا بثلاثة شروط
=====

احدها : ان تكون متاخمة أرض أهل الكفر ليس بينها وبين أرض أهل الكفر
=====
دار للمسلمين .

الثاني : ان لا يبقى فيها مسلم آمن بايمانه ولا ذي آمن بأمانه
=====

الثالث : ان يظهر أهل الردة أحكام الشرك فيها .
=====

فما لم تجتمع لدار المرتدين هذه الشروط الثلاثة ، فلا تعامل معاملة دار الحرب
وانما تعامل معاملة دار الاسلام .

والى هذا ذهب الامام أبو حنيفة النعمان رحمه الله (١)

وذلك نظرا الى أن الامام يعتبر تمام القهر والقوة في انتقال حكم الدار ، لأن

هذه المدينة التي ارتد أهلها كانت من دار الاسلام محروزة للمسلمين فلا يبطل

ذلك الا حراز الا بتمام القهر من المرتدين وذلك باستجماع الشرائط الثلاثة

المذكورة .

لأنها اذا لم تكن بدار أهل الحرب ، فأهلها مقهورون بأحاطة المسلمين بهم

من كل جانب ، فكذلك ان بقي فيها مسلم أو ذي آمن فذلك دليل عدم تمام القهر

منهم .

وهو نظير ما لو أخذوا مال المسلم في دار الاسلام ، لا يملكونه قبل الاعزاز
بدارهم لعدم تمام القهر ، ثم ما بقي شيء من آثار الاصل فالحكم له دون
المعارض كالمحلة اذا بقي فيها واحد من اصحاب الخطة فالحكم له دون السكان
والمشتريين .

وهذه الدار كانت دار اسلام في الأصل ، فاذا بقي فيها مسلم أو ذمي فقد
بقي اثر من آثار الاصل ، فيبقى ذلك الحكم .

وهذا أصل للامام أبي حنيفة رحمه الله ، حتى قال : اذا اشتد الحصار ولم
يقذف بالزبد لا يصير خمرا لبقاء صفة السكون .

وكذلك حكم كل موضع معتبر بما هو له ، فاذا كان ما حول هذه البلدة كله دار
اسلام لا يعطى لها حكم دار الحرب كما لو لم يظهر حكم الشرك فيها ، وانما
استولي المرتدون عليها ساعة من نهار . " (١)

القول الثاني : ان دار المرتدين تعتبر دار حرب اذا اظهروا أحكام الشرك
فيها .

والى هذا ذهب الامامان أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله (٢)
قالوا : " لأن البقعة انما تنسب الينا واليهما باعتبار القوة والخلبة فكل موضع ظهر
فيه حكم الشرك فالقوة في ذلك الموضع للمشركين فكانت دار حرب ، وكل موضع كان
الظاهر فيه حكم الاسلام فالقوة فيه للمسلمين . " (٣)

(١) المرجع السابق ج ١٠ / ١١٤ - بتصرف -

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٤

(٣) المرجع السابق ج ١٠ / ١١٤

القول الثالث ؛ ان دار المرتدين تأخذ حكم دار الاسلام من جهة ، وحكم
=====

دار الحرب من جهة أخرى .

فما تأخذ فيه حكم دار الاسلام : ان المرتدين لا يصالهون على مال يؤخذ
منهم ، ولا يسترقون ولا تفنم أموالهم ولا تسبى ذراريهم الحادثين قبل الردة .
وما تأخذ فيه حكم دار الحرب ، ان المرتدين يقاتلون مقبلين مدبرين ، وان
دماءهم مباحة اسرى وممتنعين ، وان أموالهم في لجميع المسلمين .
والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة (١) ، وهو ظاهر ما ذهب اليه المالكية ،
حيث جاء في الكافي لابن عبد البر رحمه الله ما يفهم منه أن المرتدين لا يعاطون
معاملة النصارى الأصليين من كل جهة ، ولا معاملة المسلمين من كل جهة ، وانما
يأخذون حكم قتال أهل الحرب من جهة ، وحكم قتال الطوائف المسلحة من جهة أخرى
وفى هذا ما يشير الى ان دار المرتدين عند المالكية لها حكم دار الحرب في بعض
الأحكام ، وحكم دار الاسلام في بعض الأحكام .

وهذا ما يوضحه كلام ابن عبد البر المالكي رحمه الله حيث قال : " ولو كانوا جماعة
ارتدوا وامتنعوا قوتلوا ، وان أخذوا قتلوا ، فان أخذوا وقد قتلوا الأنفس وأخذوا
الأموال طولبوا بذلك كله ، وان ارادوا ان يقرؤا على ان يؤدوا الجزية لم يقبل ذلك
منهم ولا يقبل منهم الا الاسلام أو القتل .

(١) الأحكام السلطانية - ٥٧ ، انماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير
ج ٤ / ١٢٣٧ / ١٢٣٨ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ٥٢ - ٥٣
ابن قدامة - المفني ج ٩ / ١٧ / ٩

ومن قتل منهم أو مات على رذته لم يرثه ورثته وكان ماله فيثا لجماعة المسلمين
ويجبر أولادهم الصغار على الاسلام ، ولا يسترقون ، وإن أبوا قتلوا إذا بلغوا ،
وهو أصح ما قيل في ذلك عندنا " (١)

وما ذهب اليه كل من الشافعية والحنابلة في هذه المسألة وما هو ظاهر ما ذهب
اليه المالكية ، هو القول الذي يظهر لى رجحانه .
لأن الفقهاء قد اتفقوا على أن المرتدين لا يعاملون معاملة أهل الحرب من الكفار
الأصليين من جميع الجهات ، ولا يعاملون معاملة الطوائف المسلمة من جميع
الجهات ، وإنما يأخذون من حكم هؤلاء ومن حكم هؤلاء ، ومن هنا فلا يكون حكم
دارهم حكم دار الحرب مطلقا ، ولا حكم دار الاسلام مطلقا .
والله أعلم بالصواب

(١) ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١ / ٤٨٥

الفصل الرابع

كيفية قتال المرتدين

إذا ارتد أهل بلد أو جماعة منهم عن الاسلام والعيان بالله ، اندرهم الامام قبل قتالهم ، وسألهم عن سبب ردتهم ، فان ذكروا شبهة ازالها ، وان ذكروا مظلمة رفعها ، ثم يدعون الى الدخول في الاسلام كما خرجوا منه ، فان أبوا ذلك قاتلهم الامام بمن معه من المسلمين .

ولا خلاف فيما اعلمه بين الفقهاء في هذا الأمر . (١)

غير ان ظاهر ما ذهب اليه المالكية : ان دعوة المرتدين الى الرجوع الى الدين الاسلامي قبل القتال واجبة ، ان قد ذهبوا الى وجوب الدعوة الى الاسلام قبل القتال مطلقا سواء أكان المقاتلون ممن بلغتهم الدعوة الاسلامية ، أو ممن لم تبلغهم على المشهور عندهم في ذلك . (٢)

ويؤيد هذا ان المالكية يرون وجوب استتابة المرتدين عند الظفر بهم ، فلا يقتل المرتد عندهم بمجرد الردة فقط ، بل لا بد من استتابته فان لم يتب عن رده قتل حينئذ^(٣)

(١) داماد افندی - مجمع الانهر في شرح ملقي البحر ج ١ / ٦٣٥ ، الكاساني بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٥٣٠٥ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ٦٨ / ٦٩ - ابن نجيم - البحر الرائق شرح كثر الدقائق ج ٥ / ١٣٥ محمد عlish - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٦٦ ، هاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ٢ / ١٥٧

الماوردي - الأحكام السلطانية ٥٦ ، الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم صندقي - رسالة دكتوراه - ج ٤ / ١٢٣٧ - أبو يعلي - الأحكام السلطانية ٥٢

(٢) محمد عlish - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٦٦ ، هاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ج ٢ / ١٥٧

(٣) شرح الخرخشي لمختصر خليل ج ٨ / ٦٥ ، محمد عlish - شرح منح الجليل ج ٤ / ٤٦٥ .

اما جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة : فيحتمل ان دعوة المرتد ير
الى الاسلام قبل القتال مستحبة عندهم ، ويحتمل انها واجبة .
اما احتمال ان الدعوة عندهم مستحبة : فلأنهم يرون استحباب دعوة كل من بلغ
دعوة الاسلام قبل القتال لا وجوب ذلك .

قالوا : لأنهم قد علموا ما يقاتلون عليه فلا تجب دعوتهم والحال هذه بل تستحب
قلت : وكذلك المرتدون قد علموا ما يقاتلون عليه فلا تجب دعوتهم قبل القتال بل
تستحب .

ومن هنا ساغ لى ان أقول : باحتمال ان دعوة المرتدين قبل قتالهم مستحبة
عند الجمهور .

اما احتمال ان الدعوة عندهم واجبة : فلأن استتابة المرتدين عند الظفر بهم
واجبة قبل قتلهم في احد القولين عند كل من الحنفية والشافعية والحنابلة . (٢)
وعليه فيحتمل ان لا يقاتل أهل الردة عندهم الا بعد دعوتهم الى الاسلام .

(١) داماد افندى - مجمع الانهر شرح مطقي الابهر ج / ١ / ٦٣٥ ، ابن الهمام
شرح فتح القدير ج / ٥ / ٤٤٤-٤٤٥ ، السرخسي - الميسوط ج / ١٠ / ٣٠ /
٣١ / الشافعي - الام ج / ٤ / ٢٣٩ ، حاشية الشرقاوى على التحرير ج / ٨ / ٩٤
النووى - روضة الطالبين ج / ١٠ / ٢٣٩ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ٤١
ابن قدامة - المغنى ج / ٩ / ٢١٠ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع
ج / ٣ / ٤٠

(٢) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج / ٦ / ٦٨ / ٦٩ ، الشرييني الخطيب - مغنى
المحتاج الى مصرفه معاني الفاظ المنهاج - ج / ٤ / ١٤٠ ، الماوردى - كتاب
الحدود من الحاوى الكبير ج / ٤ / ١٢٣٩ / أبو يعلى - الأحكام السلطانية
- ٥٢ ، ابن قدامة - المغنى ج / ٩ / ٥ ، أبو البركات - المحرر ج / ٢ / ١٦٧

وهذا ظاهر ما نص عليه بعض الشافعية وبعض الحنابلة :

حيث قال الماوردي من الشافعية في كتابه الحاوي : " فاذا أراد قتالهم -
أى أهل الردة - لم يبدأ به الا بعد انذارهم وسؤالهم عن سبب ردتهم فان
ذكروا شبهة ازالها وان ذكروا مظلمه رفعها ، فان أصروا بعد ذلك على السردة
قاتلهم " (١)

وقال أبو يعلى من الحنابلة في كتابه الاحكام السلطانية : " فان انحازوا - أى
أهل الردة - في دار ينفردون بها عن المسلمين حتى صاروا فيها ممتنعين نحو بلد
القرمطي ، وجب قتالهم على الردة بعد مناظرتهم على الاسلام واستتابتهم . . . " (٢)
ويحتمل ان للحنفية والحنابلة والشافعية قولين في دعوة المرتدين قبل قتالهم
كالقولين عندهم في استتابة المرتد قبل قتله .

وسياتى عند الكلام على ما يفعل بالمرتدين عند الظفر بهم ، ان الذى ظهر لى
رجحانه هو : ان استتابة المرتد واجبه قبل قتله . (٣)

وسياتى ايضا ان شاء الله عند الكلام على الدعوة قبل بدء المعركة في حرب الكفار
الأصليين أو العرب الدولية ، ان الذى ترجح عندى هو استحباب دعوة الكفار
الأصليين الى الاسلام قبل القتال ان كانوا ممن بلغتهم دعوة الاسلام ، ووجوب
دعوتهم قبل القتال ان كانوا ممن لم تبلغهم دعوة الاسلام . (٤)

(١) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير ج ٤ / ١٢٣٧ ، الماوردي -

الاحكام السلطانية - ٥٦

(٢) أبو يعلى - الاحكام السلطانية - ٢٥

(٣) انظر ص ٨٨ من هذه الرسالة

(٤) انظر من هذه الرسالة ص ٨٦

والذي يظهر لي هنا ان دعوة المرتدين الى الاسلام قبل قتالهم امر واجب
لوجهة أدلة من قال من الفقهاء ان استتابة المرتدين قبل قتلهم واجبة كما
سيأتي بيانه .

واذا كانت استتابتهم قبل القتل واجبة فذلك ينبغي ان تكون دعوتهم الى
الاسلام قبل القتال واجبة ، ان لا فرق بين المسألتين فيما يظهر لي .
ومن هنا فلا يجوز تبليغهم وأخذهم على حين غرة الا بعد دعوتهم الى الرجوع
الى الدين الاسلام واصرارهم على ردتهم بعد ذلك .

واما كيفية قتال المرتدين من حيث نوح السلاح : فانهم يقاتلون بكل ما
يعم اطلاقه من الأسلحة ذات الفتك والنكاية الكبيرة بالعدو كالضرب بالمنجنيق
والتحريق بالنار والتفريق بالماء وأخذهم على حين غرة كالبيات ونحوه - عند
من يرى عدم وجوب استتابة المرتدين - مع استخدام الأسلحة
الأخرى كالسيوف والرمح والنبل وما الى ذلك .
ويمكن ان يقاس على هذا في العصر الحديث القصف بالطائرات والقنابل
والمدافع الضخمة والدبابات والبنادق الرشاشة الأوتوماتيكية وما الى ذلك .
والى هذا ذهب فقهاء الشافعية رحمهم الله . (١)

وهذا ظاهر أحد القولين عند العنابلة حيث ذكر الامام أبو يعلى رحمه الله :
ان أهل الردة يقاتلون كقتال أهل الحرب - أى الكفار الأصليين - (٢)

(١) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور
ابراهيم صندقجي - رسالة دكتوراه - ج ٤ / ١٢٣٢ ، الماوردي - الأحكام
السلطانية - ٥٦ ، النووي - روضة الطالبين ج ١٠ / ٢٤٤

(٢) أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ٥٢

وللحنابلة في قتال أهل الحرب قولان :

القول الأول : كقول الشافعية في قتال أهل الردة : أي أنهم يقاتلون بكل

ما يعم اتلافه من الأسلحة ذات الفتك والنكاية الكبيرة بالعدو مطلقا أي سواء

تمكن من الاستيلاء عليهم بما هو أقل وطأة من هذه الأسلحة الفتاكة أو لم يتمكن منهم
إلا بواسطتها .

القول الثاني : أن أهل الحرب يقاتلون بكل ما يعم اتلافه من الأسلحة ذات

الفتك والنكاية الكبيرة إذا تعذر على أهل الاسلام الاستيلاء عليهم بما هو
أخف منها وطأة ، أما إذا لم يتعذر عليهم ذلك فلا يجوز استخدام مثل هذه
الأسلحة الفتاكة في حربهم .

قالوا : لأنهم حينئذ في معنى المقدور عليه ، والمقدور عليه من الكفار لا تستخدم

ضده مثل هذه الأسلحة الفتاكة كالغريق والتعريق ونحوهما بلا خلاف بين العلماء (١)

وسياتى تفصيل الكلام عن هذين القولين وبيان الراجح منهما عند الكلام فيما

يجوز استخدامه من الأسلحة في حرب الكفار الأصليين وما لا يجوز (٢)

أما فقهاء الحنفية فلم يوافقوا القولين اللذين ذكرتهما عن الحنابلة في حرب

الكفار الأصليين . (٣)

وعليه فيحتمل أن يكون لهم في حرب المرتدين كالقولين اللذين ذكرتهما في حرب

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢٨٧ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع

ج ٣ / ٤٩ - المرداوي - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ٤ / ١٢٨

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ١٢٢٧

(٣) ابن نعيم - البحر الرائق شرح كثر الدقائق ج ٥ / ٨٢ ، ابن عابدين - رد

المحتار على الدر المختار ج ٣ / ٢٢٣ ، الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب

الشرائع ج ٩ / ٤٣٠٦

الكفار الأصليين بجامع ان الكل من أهل الكفر ، خاصة وان الحنفية لم يذكروا عند كلامهم على أهل الردة الاسلوب الذي يقاتلون به وفي مثل هذا الصنيع اشارة الى ان المرتدين يعاملون في كيفية القتال معاملة الكفار الأصليين .

واما المالكية فكالحنفية أيضا في عدم ذكر ما يجوز ان يقاتل به أهل الردة ، حيث لم أجد فيما اطلعت عليه من كتبهم اية اشارة الى الاسلوب الذي يتخذ في قتال أهل الردة في الباب الذي عقدوه لدراسة أحكام المرتدين .

وفي هذا ما يشير الى ان المرتدين يعاملون في القتال عندهم كمعاملة الكفار الأصليين ان لو كان لأهل الردة احكام خاصة في ذلك عندهم لبعد كل البعد ان لا يذكروها .

وانا ما رجعت الى احكام قتال الكفار الأصليين عند المالكية نجدهم قد اختلفوا اختلافا كبيرا فيما يجوز أن يقاتل به الكفار الأصليون ، وسيأتى ان شاء الله تفصيل القول في ذلك عند الكلام على ما يجوز استخدامه في حرب الكفار الأصليين وما لا يجوز من الأسلحة . (١)

ولعل مما يكفي هنا ان اذكر ملخصا لما يراه المالكية في هذا الصدد ذكره الامام ابن رشد رحمه الله كما نقل ذلك عنه الشيخ محمد عيش رحمه الله حيث قال :-
” وقع في المذهب اختلاف كبير فيما يجوز به قتل العدو وما لا يجوز وتلخيصه ان الحصون اذا لم يكن فيها الا المقاتلة ، فأجاز في المدونة ان يرموا بالنار ، ومنع من ذلك سحنون ، وقد روى ذلك عن مالك من رواية محمد بن معاوية الحضرمي ، ولا خلاف فيما سوى ذلك من تغريقهم بالماء ورميهم بالمجانيق وما أشبه ذلك .

(١) انظر ص ١٩٢٧ من هذه الرسالة .

واما ان كان فيها المقاتلة والنساء والصبيان ففيه أربعة أقوال :-

أحداها : انه يجوز ان يرموا بالنار ويفرقوا بالماء ويرموا بالمجانيق وهو قول اصبح

والثاني : انه لا يجوز ان يفعل بهم شيء من ذلك ، وهو قول ابن القاسم .

والثالث : انه يجوز أن يرموا بالمجانيق ويفرقوا بالماء ولا يجوز ان يرموا بالنار ، وهو

قول ابن حبيب .

والرابع : انه يجوز ان يرموا بالمجانيق ولا يجوز ان يفرقوا ، وهو مذهب مالك في

المدونة .

واما ان كان في الحصن مع المقاتلة اسير فلا يرموا بالنار ولا يفرقوا بالماء .

واختلف في قطعه عنهم ورميهم بالمجانيق : فأجازه ابن القاسم واشهب ، ومنعه

ابن حبيب هاكيا عن مالك واصحابه المدنيين والمصريين .

واما السفن فان لم يكن فيها مسلم فيجوز رميهم بالنار ، وان كان فيهم النساء

والصبيان قولا واحدا .

وان كان فيها مسلم اسير فأجازه اشهب ومنعه ابن القاسم . (١)

هذا ملخص ما ذهب اليه المالكية في قتال الكفار الأصليين وسيأتي زيادة تفصيل ،

وعلى هذا فيحتمل ان المرتدين يعاملون معاملة الكفار الأصليين في ذلك عندهم .

ويرجح هذا الاحتمال ما سبق قبل قليل من ان المالكية لم يتطرقوا في كتاب أحكام

المرتدين الى الاسلوب الذي يتخذ في قتالهم ، وفي هذا ما يدل على ان المرتدين

يعاملون في القتال معاملة الكفار الأصليين بجامع ان الكل من أهل الكفر ولا فرق .

(١) محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ١ / ١١٥ / ٧١٦

ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ / ٣٨٥

والذى يظهر لي ان التعريق والتعريق ونحوهما من الأسلحة ذات الفتك والنكاي
الكبيره ، ان لم يجز استخدامها في قتال الكفار الأصليين ، فهي في قتال
المرتدين مما ينبغي ان يصار اليه ، كما هو رأى الشافعية ، واحد القولين عند
الحنابلة وظاهر أحد القولين أيضا عند الحنفية .

لأن جريمة الردة من الخطورة العظيمة على كيان الأمة ما يوجب استخدام اصـره
الأساليب القتالية وانكاسها في قتال المرتدين حتى يرتدع كل من تسول له نفسـه
الاقتداء بهم من سفهاء الأمة وضعفائها .

ولمثل هذا الاسلوب نظائر في قتال المرتدين ، تتسم بالصرامة والفظظة اتفق
الفقهاء على مشروعيتها في قتالهم دون غيرهم من الكفار ، من ذلك انهم لا يقبل
منهم الا الاسلام أو السيف (١) ، ولا تؤخذ منهم الجزية ، ولا يصالحون على مال (٢)
ونحو ذلك .

ثم ان امرهم اغلظ من امر غيرهم من الكفار من ثلاثة وجوه كما مر ذلك قبل قليل وعليه
فما يتسامح فيه عند قتال سائر الكفار ، لا يعني بالضرورة ان يفعل مثله في قتال
المرتدين لعظم أمرهم وخطورتهم .

وقد بقي من أساليب قتال المرتدين : انهم يقاتلون حال القتال مقبلين ومدبرين
ويجهزون جريحهم ، والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة (٣)

وهو ظاهر ما ذهب اليه كل من الحنفية ، والمالكية .

(١) انظر ص ٦٨٧ من هذه الرسالة

(٢) انظر ص ٧٤٠ من هذه الرسالة

(٣) أبو يعلى - الاحكام السلطانية - ٥٢ ، ابن قدامة - المغني ج ١٧/٩

الماوردي - الاحكام السلطانية - ٥٦-٥٧ ، الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي
الكبير - مخطوط - ج ١٢٣٧/٤ ، الشربيني الخطيب - مغني المحتاج السي
معرفة معاني الفاظ المضاهج - ٢٠ - ٤ - ١٤٣

أما الحنفية : فقال الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج : " لا بأس
=====
ان يقاتل أهل الشرك بكل سلاح وتفرق المنازل وتحرق بالنار ويقطع الشجر
والنخل ويرموا بالمجانيق ولا يعتمد في ذلك صبي ولا امرأة ولا شيخ كبير ،
وان يتبع مدبرهم ، ومجهز على جريحهم . " (١)

فاذا ثبت هذا في قتال الكفار الأصليين عند الحنفية ، فثبوتهم في قتال المرتدين
بطريق الأولى .

لأنهم يدخلون في عموم الكفار من جهة ، ولأن شأنهم اعظم من شأن غيرهم من
الكفار كما تبين قبل قليل من جهة أخرى .

واما المالكية : فيقولون بشروعية قتل الأسرى من الكفار الأصليين اذا -
=====
اقتضت المصلحة ذلك . (٢)

واذا ثبت هذا في الأسرى ، فثبوتهم في المنهزمين والجرحى كذلك بطريق الأولى
واذا ثبت كل ذلك في قتال الكفار الأصليين عند المالكية ، فثبوتهم في قتال أهل
الردة أولى لما تقدم من ان شأنهم اعظم من شأن غيرهم من الكفار .

ومن هنا فالذى يظهر لي ان علماء المذاهب الأربعة ، متفقون على مشروعية قتل
المرتدين حال الحرب ، مقبلين مدبرين ، ومن جرح منهم جاز الاجهاز عليه .

والله من وراء القصد

واللهادى الى سواء السبيل

(١) ابو يوسف - الخراج - ١٩٤

(٢) ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية - ١٧٦

الفصل الخامس =====

ما يفعل بالمرتدين عند الظفر بهم

إذا ظفر الامام بالمرتدين ، استتابهم فان تابوا ورجعوا الى الاسلام
كما خرجوا منه ، والا وجب قتلهم حدا ، لخروجهم عن الاسلام .

وذلك نظرا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " من بدل
دينه فاقتلوه . (١)

والى هذا في الجملة ذهب جماهير العلماء من الحنفية ، والمالكية ،
والشافعية والحنابلة . (٢)

(١) هذا الحديث : أخرجه الامام البخارى بهذا اللفظ : " قال أتسي
على رضى الله عنه بزنادقة فأهرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال :
لو كنت أنا لم أهرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمذبوا
بعذاب الله ، ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من بدل
دينه فاقتلوه .

وقال الشوكاني : أخرجه الجماعة الا مسلما ، وليس لابن ماجه الا :
" من بدل دينه فاقتلوه " وقال ابن حجر العسقلاني فى تلخيص الحبير :
وفى الباب عن بهز بن حكيم عن ابيه عن جده فى الطبراني الكبير وعن
عائشة فى الأوسط .

انظر : ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج / ١٢ / ٢٦٧ ،
الشوكاني - نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخير ج / ٨ / ٢ ، ابن حجر -
تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعي الكبير ج / ٤ / ٤٨
(٢) شرح الخرشى لمختصر خليل ج / ٨ / ٦٥ - محمد عيش - شرح منح الجليل
لمختصر خليل ج / ٤ / ٤٦٥ - ابن الهمام - شرح فتح القدير ج / ٦ /
٦٩ / ٦٨ - الشربيني الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ
المنهاج ج / ٤ / ١٣٩ ، الماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير -

غير أنهم اختلفوا من ذلك في ثلاث مسائل .

الأولي : في الاستتابة هل هي واجبة أو مستحبة .

الثانية : في الامهال ، هل يمهلون مدة معينة عليهم يرجعون الى الاسلام

أو يعجل قتلهم ان لم يتوبوا .

الثالثة : في المرأة هل تقتل ان لم ترجع عن ردتها ، ام انها مستنناة

من حكم القتل .

وفيما يلي بيان آراء الفقهاء في ذلك بشيء من التفصيل :

المسألة الأولى : الاستتابة هل هي واجبة أو مستحبة :
=====

اختلف فقهاء المذاهب الاسلامية المعتبرة في حكم استتابة المرتدين عند

الظفر بهم ، هل هي على الوجوب ، ام انها على الاستعباب فقط ،

ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :-

القول الأول : ان الاستتابة واجبة ، والى هذا القول ذهب المالكية ، وهو

قول عند الحنفية والشافعية ، والحنابلة وبعض الزيدية : (١)

القول الثاني : ان الاستتابة مستحبة ، وهذا هو المذهب عند الحنفية ، وهو
=====

قول عند الشافعية والحنابلة : (٢)

= ج / ٤ / ١٢٣٩ - أبو يطي - الاحكام السلطانية - ٥٢ / ٥١ ، ابن قدامة

المفني ج / ٩ / ٥ / ٤ ، ابو البركات - المحرر ج / ٢ / ١٦٧ ، المرتضي

البحر الزخارج ٢ / ٢٠٧

(١) المراجع السابقة - نفس الصفحات .

(٢) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج / ٦ / ٦٨ / ٦٩ ، ابن نجيم - البحر الرائق

شرح كنز الدقائق ج / ٥ / ١٣٥ - الخطيب - مفني المحتاج ج / ٤ / ١٤٠ ،

النووي - منهاج الطالبين ج / ٤ / ١٧٧ ، ابن قدامة - المفني ج / ٩ / ٥ ،

أبو البركات - المحرر ج / ٢ / ١٦٧

وما استدلل به أصحاب هذا القول : قوله تعالى : ((فاذا انسلخ الأشهر

الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) (١)

حيث أمر الله سبحانه وتعالى بقتل المشركين من غير قيد الا مهال ، وهو امر عام في كل مشرك ، فيدخل فيه المشرك الأصلي ومن ارتد عن الاسلام الى الشرك ، والعميان بالله ، وفي هذا دليل على عدم وجوب الاستتابة . (٢)
ومن أدلة هذا الفريق أيضا : اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام : من بدل دينه فاقتلوه " (٣)

حيث لم يذكر في الحديث استتابة ، فدل على عدم وجوبها . (٤)
ومن ذلك أيضا : ما روى ان معاذاً قدم على ابي موسى الاشعري في اليمن فوجد عنده رجلاً موثقاً ، فقال : ما هذا ، قال : رجل كان يهودياً فأسلم ، ثم راجع دينه دين السوء ، فتهود ، قال : لا اجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله ، قال : اجلس ، قال : لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ، ثلاث مرات ، فأمر به قتل " (٥)

قالوا : فلم يذكر في الحديث استتابة ، فدل ذلك على عدم وجوبها .
ثم ان المرتد " يقتل لكفره فلم تجب استتافته كالأصلي ، ولأنه لو قتل قبل

(١) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٢) الكمال ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦/ ٦٩٠ - ج ١ - أحكام المرتد في الاسلام - ٢٠٥

(٣) سبق تخريجه قبل قليل . انظر ص ٦٨٧ من هذه الرسالة

(٤) ابن قدامة - المغني ج ٩/ ٥

(٥) ابن قدامة - المغني ج ٩/ ٥

الاستتابة لم يضمن ، ولو حرم قتله قبله ضمن . " (١)

القول الثالث : أن المرتد ان كان مسلماً أصلياً لم يستتب ، وان كان ممن
=====
أسلم ثم ارتد استتيب .

والى هذا القول ذهب عطاء والحسن البصرى واليه ذهب الشيعة الامامية .
وتسمى الشيعة الامامية المسلم الأصلى اذا ارتد ، المرتد الفطرى ، أى المرتد
عن فطرة ، ويسمون الكافر الذى اسلم ثم ارتد : المرتد الطي ، أى المرتد
عن ملّة . (٢)

" ولم نجد لهم دليلاً قائماً على التفريق بين الردة عن الفطرة ، والردة عن
الملّة ، غير انهم استدلوا بحموم حديث : " من بدل دينه فاقتلوه " . (٣)

= وهذا حديث صحيح أخرجه الامام البخارى فى صحيحه بهذا اللفظ : " عن
أبي موسى قال : اقبلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعي رجلان من
الاشعريين أحدهما عن يميني ، والآخر عن يساري ، ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يستاك فكلاهما سأل ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال :
قلت والذي بعثك بالحق ما اطلعاني على ما في انفسهما ، وما شعرت انهما
يطلبان الحمل ، فكأنني انظر الى سواكة تحت شفته قلصت ، فقال : لن - أولاً -
نستعمل على عطنا من اراده ولكن ان هب انت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس -
الى اليمن ، ثم اتبعه معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه : القى له وسادة قال :
انزل فانذا رجل عنده موشق ، قال : ما هذا ، قال : يهوديا فأسلم ثم تهود . قال :
اجلس ، قال : لا اجلس حتى يقتل قضاة الله ورسوله ((ثلاث مرات)) فأمر به فقتل
انظر : ابن حجر العسقلاني - فتح البارى ج ١٢ / ٢٦٨

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٥

(٢) المرجع السابق - نفس المجلد والصفحة

وانظر : النووى - المجموع - شرح المذهب ج ١٨ / ١٠ ، المالكي - اللمعة
الدمشقيه ج ٩ / ٣٣٢ / ٣٤٢ ، - فقه الامام جعفر ج ٦ / ٣١٢ - أحكام
المرتد في الاسلام - ٢٠٣

(٣) ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٢ / ٢٦٢ ، وهذا الحديث =

ولست ادري كيف فهموا من هذا الحديث التفريق بين الردة عن الفطرة وبين الردة عن الطمة ، ان أن عموم لفظ الحديث يقتضي عدم التفريق بينهما ، ولم يرد عن النبي عليه الصلاة والسلام فيما نعلم ولا عن أحد من اصحابه رضوان الله عليهم ما يدل على تخصيص هذا العموم وعلى من يدعي ذلك ان يشبته .

والذي يظهر لي بمد هذا العرض لآراء العلماء في هذه المسألة ، ان استتابة المرتدين عند الطفر بهم واجبة ، كما هو القول الأول . .

وذلك نظرا الى ان الله سبحانه وتعالى قال في صمكم كتابه : ((قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف)) (١) حيث أمر سبحانه وتعالى بدعوة الكفار للانتهاء عن كفرهم وذلك بوعظهم وبيان بطلان ما هم عليه ، ولم يفرق سبحانه بين الكافر الأصلي والمرتد في ذلك . (٢)

وقد روى انه قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل ابي موسي الأشعري فقال له عمر : هل كان من مغربة خبر (٣) ، قال : نعم ، رجل كفر بعد اسلامه ، فقال : ما فعلتم به ، قال : قريناه فضرنا عنقه ، فقال عمر : فهلا حبستموه ثلاثا فأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب أو يراجع أمر الله ، اللهم اني لم احضر ولم آمر ولم أرض ان بلغني * (٤)

= سبق تخريجه قبل قليل

انظر ص ٦٨٧ من هذه الرسالة ، وانظر : عبدالله حليم - أحكام المرتد في الإسلام - ٢٠٢

(١) سورة الانفال - آية رقم ٣٨ -

(٢) النووي المجموع ج ١٨ / ١٠ - بتصرف - حليم - أحكام المرتد في الإسلام - ٢٠٣

(٣) قوله : " هل كان من مغربة خير " قال الزرقاني رحمه الله : " أى هل من حاله حاملة لخير من موضع بعيد

انظر : شرح الامام الزرقاني على الموطأ ج ٤ / ١٥ / ١٦

(٤) هذا الاثر أخرجه الامام مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله =

قال الزرقاني رحمه الله عند بيان وجه الدلالة من هذا الاثر : " قول عمر رضي الله عنه : اللهم اني لم أحضر ، ولم آمر به ، ولم أرض ان يلفني فيه تصريح بخطأ من قتل المرتد دون استتابة ، ولا يكون ذلك الا بنص أو اجماع . وقد قال سحنون : ان ابا بكر استتاب أهل الردة (١) ، وروى عيسى عن ابن القاسم في المصنوع : ان ابا بكر استتاب أم قرفة لما ارتدت فلم تتب فقطها . (٢)

فلعل عمر علم بانعقاد الاجماع على ذلك زمن أبي بكر رضي الله عنه ، فأنكر على أبي موسى ، عدم استتابة المرتد ، والا فأبو موسى مجتهد ، فاذا حكم باجتهاده فيما لا نص فيه ولا اجماع لم يبلغ عمر من الانكار عليه هذا الحد ، ولولم يجز لأبي موسى ذلك ما جاز لعمر ان يوليه الحكم حتى يطالعه على

= ابن عبد القاري عن أبيه ، وذكره الشوكاني في نيل الاوطار عن الامام الشافعي وأخرجه البيهقي أيضا في السنن الكبرى كتاب المرتد بباب من قال يحبس ثلاثة أيام .

انظر : شرح الزرقاني على الموطأ ج ٤ / ١٥ / ١٦ ، الشوكاني - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ج ٨ / ٢ / ٣ ، البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٦ / ٢٠٧

(١) أخرجه البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى بلفظ : " عن أبي بكر رضي الله عنه : انه أمر خالد بن الوليد حين بعثه الى من ارتدت من العرب ان يدعوهم بدعاية الاسلام فمن أجاب قبل ذلك منه ، ومن لم يجبه الى ما دعاه اليه من الاسلام ممن يرجع عنه ان يقتله .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٦

(٢) هذا الاثر أخرجه البيهقي من طريق ابن وهب عن الليث عن سعد بن عبد العزيز : " ان امرأة يقال لها أم قرفة ، كفرت بعد اسلامها فاستتابها أبو بكر فلم تتب فقتلها .

قال الليث : هذا رأيي ، قال ابن وهب : وقال لي مالك مثل ذلك ، وقال البيهقي : ورويناه من وجهين مرسلين ، ورواه الدارقطني أيضا =

قضيته ، وفي هذا من فساد الاحوال وتوقف الأحكام مالا يخفي . " (١)

ويؤيد هذا ما روى عن جابر رضي الله عنه : " ان امرأة يقال لها ام مروان ارتدت عن الاسلام ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام ، فان رجعت والا قتلت . " (٢)

وما روى عن عائشة رضي الله عنها : انها قالت : " ارتدت امرأة يوم أحد ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان تستتاب ، فان تابت والا قتلت . " (٣)

= وفي السير : ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل ام قرفة يوم قريظة ، وهي غير تلك ، وفي الدلائل لابي نعيم : ان زيد بن حارثة قتل ام قرفة في سريته الى بني فزاره ، افاد كل ذلك ابن حجر العسقلاني .

انظر : ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ج ٤ / ٤٩ / ٥٠ ، البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٤

(١) شرح الزرقاني على الموطأ ج ٤ / ١٦

(٢) هذا الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف ، الا ان له طرق عند البيهقي والدارقطني يقوى بعضها بعضا ، فيمكن ان يستأنس به في تأييد اثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كما يشد من عضدهما ما ورد في الباب كحديث ام قرفة ونحوه .

انظر : سنن الدارقطني ج ٣ / ١١٨ / ١١٩ ، البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٣ / ٢٠٤

(٣) هذا الحديث أخرجه الدارقطني في سننه بسند ضعيف ، الا ان له شواهد منها اثر عمر وعلى وابن عمر رضي الله عنهم وحديث ام مروان بمجموع طرقه وحديث ام قرفة ، وحديث معاذ : ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله الى اليمن قال له : ايما رجلا ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والا - فاضرب عنقه ، وايما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها ، فان عادت ، والا - فاضرب عنقها " / قال الحافظ ابن حجر : واسناده حسن .

انظر : ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٢ / ٢٧٢ ، سنن الدارقطني ج ٣ / ١١٨ - البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٧

حديث دل الأمر بالاستتابة في الحديثين السابقين على وجوبها ، ولا صارف للوجوب الى غيره .

ثم ان الاستتابة وسيلة يمكن عن طريقها استصلاح المرتد ، فلم يجز اتلافه قبل استصلاحه كالثوب النجس ، كما أفاد ذلك ابن قدامة في المفني .

وما ورد من الكتاب والسنة دالا على قتل المرتدين دون ذكر للاستتابة ، فهو محمول على ان المراد به ان يقتلوا بحد الاستتابة ، جمعا بين الأدلة .

واما حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، فقد ورد في بعض طرقه عند أبي داود ، ان ابا موسى قد سبق له ان استتاب ذلك المرتد عن الاسلام الى اليهوديه ، ومن هنا اكتفي معاذ بن جبل رضي الله عنه باستتابة أبي موسى له . (١)

وهذا يتضح ان الراجح ان شاء الله هو وجوب استتابة المرتدين ، عليهم يرجعون الى الدين الاسلامي ، فتصان الدماء والحرمان .

والله أعلم .

(١) ابن قدامة - المفني ج ٥ / ٩ ، ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح

البخاري ج ١٢ / ٢٧٥

المسألة الثانية : امهال المرتدين =====

اختلف الفقهاء في امهال المرتدين مدة معينة للتفكير والتروى عليهم يرجعون عما وقعوا فيه من الخروج على الدين ، ولهم في ذلك خمسة أقوال :

القول الأول : ان المرتدين يمهلون ثلاثه أيام للاستتابة ، فان تابوا
=====
والا قتلوا ، والى هذا القول ذهب جمهور الفقهاء ، وهو قول للشافعية (١)

القول الثاني : ان المرتدين لا يمهلون وانما يستتابون ، فان تابوا ففي
=====
الحال ، والا قتلوا ، وبهذا القول قالت الشافعية ، وهو المذهب عندهم ، وهو

قول عند الاحناف ، اذا لم يطلب المرتدون الامهال . (٢)

واستدل اصحاب هذا القول بعموم قوله تعالى : ((فاقتلوا المشركين حيث

وجدتموهم)) (٣)

(١) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦/ ٦٨ ، ابن نجيم - البحر الرائق
كنز الدقائق ج ٥/ ١٣٥ - ابن قدامة - المغني ج ٩/ ٤ ، أبو البركات
المحرر ج ٢/ ١٦٧ ، الماوردي - الاحكام السلطانية - ٥١ ، شرح الخرشي
لمختصر خليل ج ٨/ ٦٥ ، محمد عيش - شرح منح الجليل ج ٤/ ٤٦٦
المرتضي - البحر الزخار ج ٦/ ٢٠٧

الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - ج ٤/ ١٢٣٩ -
١٢٣٧ ، الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج
ج ٤/ ١٤٠

(٢) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير ج ٤/ ١٢٣٩ ، الخطيب
مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ٤/ ١٤٠ ، ابن نجيم -
البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥/ ١٣٥

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

وعوم قوله عليه الصلاة والسلام : " من بدل دينه فاقتلوه " (١)

وحديث ام مروان السابق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، امر ان تستتاب

عند ما ارتدت ، ولم يذكر هذا لذلك من ثلاثه أيام أو غيرها . (٢)

وحديث معاذ بن جبل مع ابي موسى الاشعري رضي الله عنهما الذي

سبق قبل قليل . (٣)

وليس فيه ذكر للامهال بثلاثه أيام أو نحوها . (٤)

القول الثالث : ان المرتدين يستتابون ابدا ، وروى هذا القول عن النخعي

والشوري (٥)

ومما استدل به أصحاب هذا القول ، ما روى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه ،

ان أبا موسى الاشعري ، قتل جحينة الكذاب واصحابه .

قال : انس فقدمت على عمر بن الخطاب ، فقال : ما فعل جحينة واصحابه ؟

قال : فتغافلت عنه ثلاث مرات .

فقلت : يا أمير المؤمنين ، وهل كان سبيل الا القتل ، فقال عمر : لو أتيت بهم

لعرضت عليهم الاسلام ، فان تابوا والا استودعتهم السجن . " (٦)

(١) سبق تخريجه - انظر : ص ٦٨٢ من هذه الرسالة .

(٢) سبق تخريجه - انظر : ص ٦٩٣ من هذه الرسالة .

(٣) سبق تخريجه ، انظر : ص ٦٨٩ / ٦٩٠ من هذه الرسالة .

(٤) الشرييني الخطيب - الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع ج ٢ / ٢٠٦ ، الهيثمي
- تحفة المحتاج مع حاشيتها للشرواني وابن قاسم ج ٩ / ٩٦ ، النووي / المجموع
ج ٨ / ١٨ - احكام المرتد في الاسلام - ٢٠٨ - ٢١١ - ٢١٢

(٥) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٦ ، الشرييني الخطيب - مغني المحتاج الى معرفة
معاني الفاظ المنهاج - ج ٤ / ١٤٠

(٦) هذا الاثر أخرجه ابن حزم وصححه ، وأخرجه الدارقطني في سننه وقال :-

ويعناه رواه سفيان الثوري عن داود بن أبي هند .

فدل هذا الاثر ان المرتدين يستتابون ابدا ، ويسجنون لذلك حتى يتوبوا . (١)

القول الرابع : ان المرتدين ، يستتابون ثلاث مرات في وقت واحد ، فان

أبوا والا قتلوا

والى هذا القول ذهب الامام الزهري رحمه الله ، ولعله يستدل بمصوم ما ورد

دالا على قتل المرتد بعد استتابته دون امهال . (٢)

وهناك قول خامس : مروي عن علي رضي الله عنه ، ان المرتدين يستتابون

شهرا وفي رواية شهرين ، ولم أجد فيما اطلعت عليه وجها لهذا القول . (٣)

والذي يظهر لي بعد هذا العرض لآراء العلماء في هذه المسألة ، ان المرتدين

يمهلون ثلاثة أيام ، للتفكير والتروي ، ويستتابون خلالها عليهم يراجعون دينهم

كما هو رأى جمهور الفقهاء .

وذلك نظرا الى ان مدة الثلاثة أيام ، مدة ضربت لابلاء الاعذار بدليل حديث

حبان بن منقذ في الخيار ثلاثة أيام (٤) حيث ضربت هذه المدة للتأمل لدفع الغبن

= ابن هزم - المحلي ج ١١ / ١٩١ / ١٩٣ ، البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٧

(١) ابن هزم - المحلي ج ١١ / ١٩١ / ١٩٣

- احكام المرتد في الاسلام - ٢١٢

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٦ - احكام المرتد في الاسلام - ٢٠٩ - ٢١٠

(٣) المرجعين السابقين - نفس الصفحات - النووي - المجموع ج ١٨ / ١١

(٤) حيث عيان سبق تخريجه ، انظر ص ٥٢١ من هذه الرسالة .

وقصة موسى صلى الله عليه وسلم مع العبد الصالح - ((ان سألتك عن شيء بعدها

فلا تصاحبني)) (١) وهى الثالثة ، الى قوله : قد بلغت من لدني عذرا)) (٢)

ومن هذا : ان الله جل شأنه أجل ثمود ثلاثة أيام (٣) وجعل الرسول عليه

الصلاة والسلام أجل المصراة ثلاثة أيام (٤) وقاضي قریشا على ان يقيم في مكة

ثلاثة أيام . (٥)

فكذلك المرتدون يؤجلون ثلاثة أيام عذرا لهم عليهم يراجعون دينهم كما

خرجوا منه . (٦)

وفي الحديث السابق عن عمر رضي الله عنه : ان رجلا اتاه من قبل أبي موسى

الاشعري رضي الله عنه ، فقال له هل من مفرية خبر ، فقال : نعم رجل

ارتد عن الاسلام فقتلناه ، فقال له : هلا حبستموه في بيت ثلاثة أيام واطعمتموه

في كل يوم رغيفا لعله يتوب ، ثم قال : اللهم اني لم أهضر ولم آمر ولم أرض . (٧)

(١) سورة الكهف - آية رقم ٧٦ -

(٢) سورة الكهف - آية رقم ٧٦ -

(٣) قال الله تعالى : ((فمقرؤها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام)) سورة هود - ٦٥ -

(٤) سبق تخريج ما يدل على هذا ، انظر : ص ٥٣١ من هذه الرسالة

(٥) سبق تخريج ما يدل على ذلك ، انظر : ص ٥٤٠ من هذه الرسالة

(٦) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦/٦٩ ، ابن حزم - المحلى ج ١١/١١٦

١١٦ - ابن قدامة - المغني ج ٦/٩٦

(٧) هذا الاثر سبق تخريجه ، انظر ص ٦٩١ و ٦٩٢ من هذه الرسالة .

حيث دل هذا الاثر المروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ان المرتدين يمهلون ثلاثة أيام عليهم يهودون الى دينهم الحق ، وفي تبرؤ عمر ما حكم به أبو موسى الأشعري ، اشعار بأن تأجيل المرتدين ثلاثة أيام ثابت عند عمر رضي الله عنه بنص أو اجماع .

وما ثبت بنص أو اجماع فهو مما لا يسوغ فيه الاجتهاد ، ولو لم يكن الأمر كذلك ، لما انكر عمر رضي الله عنه على ابي موسى الأشعري ما حكم به ولما تبرأ منه . لأن أبا موسى أحد مجتهدي الصحابة رضوان الله عليهم ، فلا ينكر عليه اجتهاده فيما يسوغ فيه الاجتهاد . (١)

ويؤيد هذا ما روى عن علي وابن عمر رضي الله عنهم ، ان المرتد يستتاب ثلاثاً ، فان تاب ، والا قتل . " (٢)

ثم ان الردة ، قد تكون لشبهة استولت على نفس المرتد وعقله وشجعت عليه على المضي في رده ومثل هذا مما لا يتسنى زواله في الغالب عالا ، ومن هنا كان أمهاله مجالا للتروي والتبصر على ما اعتراه من شبه ان يزول ، فيعود الى صفوف الامة الاسلامية عضواً عاملاً واداة خير واصلاح ، وهذا بحد ذاته مطلب اسلامي ، يسمى دين الهداية والرحمة الى تحقيقه بكافة الوسائل المشروعة .

على ان مدة الثلاثة أيام مدة قريبة يمكن خلالها التروي والنظر . (٣)

(١) شرح الزرقاني على الموطأ ج ٤ / ١٥ / ١٦ ، ابن البهام - شرح فتح القدير ج ٦ / ٦٩ - ابن قدامة - المغني ج ٦ / ٩٦ ، الماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم صندقي - رسالة دكتوراه - ج ٤ / ١٢٣٩ - ١٢٤٠

(٢) أخرج ذلك عن علي وابن عمر رضي الله عنهما البيهقي في السنن الكبرى كتاب المرتد / باب من قال يستتاب ثلاث مرات فان عاد قتل .

انظر البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٧

(٣) ابن قدامة - المغني ج ٦ / ٩

واما ما استدل به المخالفون لرأى الجمهور من عموم الأدلة الدالة على قتل المرتد دون استتابه ، فمثل هذه الأدلة العامة مقيدة بالآثار المروية عن عمر وعلى وابن عمر رضي الله عنهم ، الدالة على امهال المرتد ثلاثة أيام . (١)

واما الاستدلال بحديث معاذ بن جبل مع ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ، فقد جاء في رواية أبي داود ، ان ابا موسى استتاب ذلك المرتد عشرين يوما ، فلا يقوم لهم الاستدلال به . (٢)

واما استدلال القائلين بالاستتابة ابدا ، بما روى عن انس ابن مالك ، ان ابا موسى الاشعري ، قتل جحينة الكذاب وأصحابه ، لردتهم ، وانكار عمر لذلك ، وقوله : لو اتيت بهم لمرضت عليهم الاسلام ، فان تابوا ، والا استودعتهم السجن .

فيمكن ان يجاب عليه : " بأن هذا مخالف للمشهور عن عمر رضي الله عنه في امره بالحبس ثلاثة أيام كما سبق ، ثم ان هذا يقضي الى عدم القتل ابدا ، وهو مخالف للسنة والاجماع . " (٣)

ولعل عمر رضي الله عنه يقصد : ان يستودعهم السجن ثلاثة أيام . وبهذا يتضح ان شاء الله ان الراجح هو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء في هذه المسألة من ان المرتدين يمهلون ثلاثة أيام للتروى والنظر ، عليهم يراجعون دينهم ، فتصان الدماء وتتحد الكلمة . والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

(١) عبدالله حليم - أحكام المرتد في الاسلام - ٢١٣

(٢) السهارنفورى - بذل المجهود في حل أبي داود ج / ١٧ / وقد صحح الحافظ ابن حجر المسقلاني رحمه الله هذه الرواية ، وأخرجها عن أبي داود البيهقي وغيره . / انظر : ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح البخارى ج / ١٢ / ٢٧٥ ، البيهقي السنن الكبرى ج / ٨ / ٢٠٦

(٣) عبدالله حليم - أحكام المرتد في الاسلام - ٢١٣ ، ابن قدامة - المغني ج / ٩ / ٦

المسألة الثالثة : في المرأة المرتدة :
=====

إذا ظفر الإمام بالمرتدين ومعهن نساء مرتدات ، فهل يقتلن لردتهن أم لا لم
يتبين ، أم ماذا يفعل بهن .

للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول : وجوب قتل النساء المرتدات إذا لم يرجعن عن ردتهم ، بلا
=====
فرق في ذلك بين الحرائر والاماء .

والى هذا القول ذهب جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،
والزيدية ، وروى ذلك عن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما ، وبه قال : الحسن
والزهري والنخعي ومكحول وحمام والليث والاوزاعي ، وإسحاق ابن راهوية . (١)

القول الثاني : أن النساء المرتدات يسترقن ، ولا يقتلن .
=====

وهذا القول مروى عن علي بن أبي طالب ، والحسن رضي الله عنهما ، وبه قال
قتادة رحمه الله . (٢)

قالوا : " لأن أبا بكر رضي الله عنه استرق نساء بني حنيفة وذريتهم ، وأعطى عليا

(١) محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ٤/٤٦٦ ، شرح الزرقاني

لمختصر خليل ج ٨/٦٥/٦٦ .

هاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الفزى ج ٢/٢٥٢ ، الماوردى -

كتاب الحدود من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم

صندقجي - ج ٤/١٢٤٧ - ١٢٤٨ .

ابن قدامة - المفني ج ٩/٣ ، المرتضى - البحر الزخار ج ٦/٢٠٣

(٢) ابن قدامة - المفني ج ٩/٣

منهم امرأة ، فولدت له محمد بن الحنفية ، وكان هذا بمحضر من الصحابة ، فلم ينكر فصار اجتماعا . (١)

والي هذا ذهب الحنفية في المرأة المرتدة اذا اسرت بعد لحوقها بدار الحرب (٢)

القول الثالث : اذا ظفر الامام بالنساء المرتدات ، حبسهن واجبرهن على الاسلام ، فان اسلمن اطلقن ، وان أبين الاسلام بقين في الحبس حتى الموت ، ولا يقتلن ، الا من كانت منهن ذات رأى واتباع ، فتقتل حينئذ لا لردتها ، بل لما يترتب على بقائها من السعي في الأرض بالفساد .

ويستثني من عدم القتل أيضا الساحرة ، للأثر الوارد في ذلك عن عمر رضي الله عنه (٣)

(١) ذكر هذا ابن قدامة في المفني ، وأخرجه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية .

انظر : ابن قدامة - المفني ج ٣ / ٩ ، ابن كثير - البداية والنهاية ج ٣٣٠ / ٦

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١١١ / ١٠

(٣) الاثر المروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، هو ما رواه بجاللة بن عبده :

" قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف بن قيس ، فأتي كتاب عمر قبل موته بشهر ، أن اقتلوا كل ساحر وساحرة ، وفرقوا بين كل ذي رحم محرم من المجوس ، وانهوهم عن الزمزمه ، فقتلنا ثلاث سواهر وجعلنا نفرق بين الرجل وعريمه في كتاب الله . "

قال الامام الشوكاني : رواه أحمد وأبو داود والبخاري منه : التفريق بين ذي المحارم والزمزمه : بزايين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ، قال في القاموس : الزمزمة الصوت البعيد له دوى وتتابع صوت الرعد وهو احسنه صوتاً وأثبتته مطراً ، وتراطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لساناً ولا شفة لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلقها فيفهم بعضها عن بعض هـ

انظر : الشوكاني - نيل الأوطار من احاديث سيد الاخير ج ٣٦٤ / ٣٦٢ / ٧

وكذلك المرأة مقاتله والملكة ، دفعا لضررها .

والي هذا القول ذهب الحنفية ، والشيعة الامامية . (١)

وقد أوضح الحنفية الاسلوب الذى يتخذ في اجبار المرتدة على الاسلام ، فذكروا انها تحبس ، ويأتي بها كل يوم من الحبس للاستتابة ، فان تابت والا هبست مرة أخرى ، وهكذا يفعل بها ابدا حتى تسلم ، أو تموت في حبسها .

وفي رواية عن الامام ابي حنيفة النعمان رحمه الله ، ان المرتدة تضرب كل يوم لاجبارها على الاسلام .

وقالت الشيعة الامامية ، انها تضرب عند كل وقت من اوقات الصلوات الخمس ،

وتستخدم في الحبس في احط الأعمال وأسوأها . (٢)

ومما استدل به أصحاب هذا القول من الحنفية والامامية . عموم الأحاديث الدالة على عدم قتل النساء الكافرات ، ومنها :-

ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ، انه قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض

تلك المغازي ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . (٣)

وما روى عن رباح بن ربيع رضي الله عنه ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم في غزوة ، فرأى الناس مجتمعين على شيء ، فبعث رجلا فقال : انظر

علام اجتمع هؤلاء ، فجاء فقال : على امرأة قتيل ، فقال عليه الصلاة والسلام :

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٠٨ / ١١٠ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير

ج ٦ - ٧١ - ٧٢ ، الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٨٥

الماطي - اللمعة الدمشقية ج ٩ / ٣٤٣ / ٣٤٤ ، أحكام المرتد في الاسلام

٢٣٤ - ٢٣٥

(٢) انظر : المراجع السابقة - نفس الصفحات -

(٣) هذا الحديث أخرجه الامام البخارى في كتاب الجهاد باب قتل النساء - في =

ما كانت هذه لتقاتل ، قال : وعلى المقدمة خالد بن الوليد ، فبعث رجلا

فقال : قل لخالد ، لا تقتلن امرأة ولا عسيفا . " (١)

" وفي هذا بيان ان استحقاق القتل بعلة القتال ، وان النساء لا يقتلن لأنهن

لا يقاتلن ، وفي هذا لا فرق بين الكفر الأصلي والطارئ . " (٢)

ويؤيد هذا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال : " لا تقتل المرأة اذا ارتدت . " (٣)

= العرب - من صحيحه ، وأخرجه الامام مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد ،
وأخرجه أبو داود في باب قتل النساء وأخرجه الترمذي في السير ، باب
ما جاء في النهي عن قتل النساء .

انظر : الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية - وانظر حاشية الامام
في تخريج الزيلعي ، بذيل الكتاب - ج ٣ / ٣٨٦

(١) هذا الحديث أخرجه الأئمة : أبو داود والنسائي وابن ماجة وأحمد ، والحاكم
في المستدرک ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

انظر : الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٣ / ٣٨٧
قوله : " ولا عسيفا " قال في النهاية : عسف " فيه انه نهى عن قتل المسفء
والوصفاء ، المسفء : الاجراء واحد هم عسيف ، ويروى الاسفء جميع اسيف
بمعناه . وقيل هو الشيخ الفاني ، وقيل : العبد .

انظر : ابن الاثير - النهاية في غريب الحديث والاثار ج ٣ / ٩٥ / ٩٦

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١٠٩

(٣) هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن عيسى الجزري .

ثم قال : رحمه الله : عبد الله بن عيسى هذا كذاب يضع الحديث على عفان وغيره ،
وهذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا رواه شعبة .

انظر : سنن الدارقطني ج ٣ / ١١٢ / ١١٨

"ثم ان الاصل في الأجزية بأن تتأخر الى دار الجزاء وهي الدار الآخرة ، فانها الموضوعة للأجزية على الاعمال الموضوعة هذه الدار لها ، فهذه دار أعمال وتلك دار جزائها .

وكل جزاء شرع في هذه الدار ما هو الا لمصالح تعود اليها في هذه الدار كالقصاص وحد القذف والشرب والزنا والسرقة ، شرعت لحفظ النفوس والاعراض والعقول والانساب والأموال .

فكذا يجب في القتل بالردة ان يكون لدفع شر حرا به لا جزاء على فعل الكفر ، لأن جزاءه أعظم من ذلك عند الله تعالى ، فيختص بمن يتأتي منه الحراب وهو الرجل . ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء ، وعلمه بأنها لم تكن تقاتل على ما صح من الحديث فيما تقدم .

ولهذا قلنا لو كانت المرتدة ذات رأى وتبع تقتل لا لردتها ، بل لأنها حينئذ تسمى في الأرض بالفساد ، وانما حبست لأنها امتنعت عن أداء حق الله تعالى بعد أن اقربت به ، فتعصب كما في حقوق العباد " . (١)

والذى يظهر لي بعد هذا العرض لأراء العلماء في هذه المسألة ، ان النساء المرتدات اذا ظفر بهن الامام يقتلن اذا لم يتبن ، كما هو رأى جماهير العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية وغيرهم من العلماء .

(١) ابن الهمام - شرح فتح القدير - ومعه الهداية والعناية وحاشية سعدى ،

وذلك نظراً لقوله عليه الصلاة والسلام : " من بدل دينه فاقتلوه " (١)
 وقوله عليه الصلاة والسلام : " لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله
 وأني رسول الله ، الا باحدى ثلاثة نفر ، النفس بالنفس ، والشيب الزاني ، والتارك
 لدينه الفارق للجماعة . " (٢)

حيث دل الحديثان الشريفان على ان كل من خرج عن دين الاسلام الى غيره ،
 وجب قتله ، بلا فرق في ذلك بين الرجال والنساء ، وبلا فرق بين الحرائر
 والاماء .

ان ليس في الحديثين الشريفين ما يوجب اخراج النساء أو غيرهم من هذا
 الصوم ، فيعمل بهما على هذا الصوم حتى يدل دليل من كتاب أو سنة على خلاف
 ذلك ، ولا شيء من ذلك في الكتاب ، اما السنة فلا يصح منها في هذا الصدد
 حديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم .

ويؤيد هذا حديث جابر السابق : " ان امرأة يقال لها ام مروان ارتدت عن
 الاسلام فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ان يعرض عليها الاسلام ، فان رجعت
 والا قتلت " . (٣)

-
- (١) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر ص ٦٨٧ من هذه الرسالة .
 (٢) هذا الحديث أخرجه الامام البيهقي في السنن الكبرى ، وقال : أخرجه البخاري
 ومسلم في الصحيح من أوجه عن الإعمش ، وكذلك أخرجه الامام أحمد .
 انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ١٩ / ١٩٤ / ١٩٥
 (٣) هذا الحديث سبق تخريجه ، انظر ص : ٦٩٣ من هذه الرسالة .

وما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت : " ارتدت امرأة يوم أحد ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان تستتاب ، فان تابت والا قتلته . " (١) وهذا الحديثان ، وان كانا ضعيفي الاسناد ، الا ان حديث جابر له طرق يقوى بعضها بعضا ، (٢) والحديثان لهما شواهد حسنة تؤيدهما .

منها : ما روى من ان امرأة في خلافة أبي بكر رضي الله عنه يقال لها أم قرفه كفرت بعد اسلامها ، فاستتابها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فلم تثبت فقتلها . ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وهم متوافرون ، فكان اجماعا على قتل المرأة اذا ارتدت ان لم ترجع الى الاسلام .

قال ابن حجر رحمه الله : " وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعا في قتل المرتدة ، لكن سنده ضعيف . " (٣)

وما يؤيد ذلك أيضا ، حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي قال عنه الحافظ بن حجر انه حديث حسن الاسناد ، وهو نص في موضوع النزاع ، وقد جاء في حديث معاذ المذكور " ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله الى اليمن

(١) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر : ص ٦٩٣ من هذه الرسالة .

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٦٩٣

(٣) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٢ / ٢٧٢ ،

شرح الزرقاني على الموطأ ، البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٢٠٤

قال له : أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه ، فان عاد والا فاضرب عنقه ، وفي

لفظ : فان تاب فاقبل منه ، وان لم يتب فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت

عن الاسلام فادعها ، فان تابت ، والا فاضرب عنقها .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله بعد ان ساق هذا الحديث :

" وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال

والنساء في الحدود كلها ، الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، والقذف ، ومن

صور الزنا رجم المعصن حتى يموت ، فاستثني ذلك من النهي عن قتل النساء

فكذلك يستثني قتل المرتدة . " (١)

ثم ان المرأة المرتدة ، شخص مكلف مخاطب بأوامر الشرع الشريف عند وقع منه

الخروج من دين الحق الى الباطل ، فيقتل كالرجل ، كما افاد ذلك ابن قدامة

في المغني . (٢)

واما استدلال أصحاب القول الثاني : على استرقاق المرأة المرتدة وعدم

قتلها بما روى عن ابي بكر رضي الله عنه . انه استرق نساء بني حنيفة

وزارهم ، وكانوا قد ارتدوا عن الاسلام .

فأجاب عن ذلك ابن قدامة المقدسي رحمه الله فقال : " واما بنو حنيفة فلم

يثبت ان من استرق منهم تقدم له اسلام ، ولم يكن بنو حنيفة اسلموا كلهم

وانما اسلم بعضهم ، والظاهر ان الذين اسلموا كانوا رجالا ، فمنهم من ثبت

على اسلامه ، منهم ثمانية ابن اثال ، ومنهم من ارتد ، منهم : ^{١٧/١}الدرجال الحنفي (٣)

(١) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٢/ ٢٧٢

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩/ ٤

(٣) المرجع السابق ج ٩/ ٤

وأخرج ابن هزم رحمه الله مثل هذا الذي ذكره ابن قدامة وصححه .

انظر : ابن هزم - المحلي ج ١١/ ١٩٣

أى مسيلة الكذاب (١) ، وأما ما تسك به الأحناف من نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قتل المرأة ، فيمكن أن يجاب عنه ، بأن ذلك محمول على الكافرة الأصلية . بدليل أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حينما رأى امرأة مقتولة وكانت كافرة أصلية . (٢)

وكذلك نهى عليه السلام الذين بعثهم الى ابن أبى الحقيق عن قتل النساء ولم يكن فيهم مرتد . (٣)

ولا يسلم للأحناف أن المرتد يقتل لدفع ما يتوقع من شر حرايته فقط حتى يقتصر القتل على من يتصور منه الحراية وهو الرجل ، وإنما المرتد يقتل لردته وكفره الا ترى أن الشيخ الكبير الذى لا يتصور منه الحراية والأعمى ونحوهم من العجزة الذين لا تتأتى منهم الحراية يقتلون لردتهم دون أخذ أى اعتبار لما هم عليه من عجز عن القتال .

وفى هذا اشارة قوية الى أن المرتد انما يقتل لتبديل دينه ، وهو ما يشعر به لفظ الحديث " من بدل دينه فاقتلوه " . (٤)

(١) وربما كان مراد ابن قدامة : الرجال الحنفى لا الدجال فوقع فى تحريف من اللفظ ، والرجال هو : الرجال بن عثمة الحنفى الذى قبض عليه خالد بن الوليد ومعه نفر من بنى حنيفة فى الأحيسى - الحيسية - واشتبقاه خالد لسياسة حربية ، وكان للرجال هذا دور مهم فى مكيد حرب بنى حنيفة معروف ، كما أفاد ذلك سماحة الشيخ ناصر بن حمد الراشد احد مناقشى هذه الرسالة .

(٢) أنظر ص من هذه الرسالة .

(٣) ابن قدامة - المغنى ج ٩ / ٤

وأخرج البيهقى فى السنن الكبرى حديث ابن الحقيق فى كتاب السير باب قتل النساء والصبيان فى التبييت والفارة من غير قصد وما ورد فى اباحة التبييت . عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه : ان النبى صلى الله عليه وسلم لما بعث الى ابن أبى الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان .

أنظر البيهقى - السنن الكبرى ج ٩ / ٢٨

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه - أنظر ص من هذه الرسالة .

وانظر : ابن قدامة - المغنى ج ٩ / ٤ ، ابن حجر العسقلانى - فتح البارى

بشرح صحيح البخارى ج ١٢ / ٢٧٢

ثم ان الحنفية يقولون : ان العقوبات انما شرعت لمصالح تعود اليها فهي

اما لحفظ النفوس أو الاعراض أو العقول أو الانساب أو الأموال .

وهذا صحيح ، الا انها شرعت أيضا لحفظ الدين ، وصيانته من العبث

والسخرية ، والمرتد بخروجه عن دين الجماعة المسلمة ، ينتهك حرمة الدين

الاسلامي وقد استه و بهزأ بوعده ووعديه ، ويعيب بكرامته وكرامة أهله ، بعد ان

التزم باحترام ذلك .

وهو بعمله هذا يشجع حركة الردة عن الاسلام والخروج عليه ، بين صفوف

سفهاء الامة وضعفائها .

وهذا بعد ذاته يوجب أقسى العقوبات واغلظها ، وان لم يتصور منه القتال .

ان أن الردة بعد ذاتها " اعتداء على النظام الاجتماعي للجماعة ، لأن النظام

الاجتماعي لكل جماعة اسلامية هو الاسلام ، ولأن الردة معناها الكفر

بالاسلام والخروج على مبادئه والتشكيك في صحته ، ولا يمكن ان يستقيم

أمر الجماعة ، اذا وضع نظامها الاجتماعي موضع التشكيك والطعن " (١)

ومن هنا يقتل المرتد لكفره وردته ، لا لما يتوقع منه من الحراة والقتال فقط

ثم لا يسلم للاحناف قياس الكفر الطارئ على الكفر الأصلي ، ان أن الطارئ

يخالف الأصلي في وجوه منها :-

(١) عبد القادر عوده - التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ / ٦١٨

ان المرتدين لا يهادنون على المودة اقرارا على الردة ، وان جاز مهادنة الكفرة الأصليين .

انه لا يجوز ان تؤخذ من المرتدين الجزية ولا ان يصلحوا على مال يقررون به على الردة . وان جاز ذلك في الكفرة الأصليين .

انه لا يجوز ان يسترقوا ، وان جاز استرقاق الكفرة الأصليين .

انه لا يجوز ان تسبي ذراريهم ولا تغنم اموالهم ، وان جاز ذلك في أهل الكفر الأصليين . (١)

قال ابن قدامة رحمه الله : " ويخالف الكفر الأصلي الطارئ : بدليل ان الرجل يقر عليه ولا يقتل أهل الصوامع والشيخوخ ، والمكافيف ، ولا تجبر المرأة على تركه بضرب ولا حبس والكفر الطارئ بخلافه . " (٢)

ومن هنا فلا يسلم الحاق الكافر كفرا طارئا ، بالكافر كفرا اصليا واما استدلال الاحناف بحديث ابن عباس رضي الله عنهما : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تقتل المرأة اذا ارتدت . "

فلا يستقيم لهم الاستدلال به ، لأن الحديث من رواية عبد الله بن عيسى الجزري وهو كذاب يضع الحديث على عفان وغيره كما افاد ذلك الدارقطني في سننه .

(١) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - تحقيق -

د / ابراهيم على صندوقجي - رسالة دكتوراه - ج / ٤ / ١٢٣٨

(٢) ابن قدامة - المغني ج / ٩ / ٤

وعليه فلا تقوم بهذا الحديث حجة . (١)

وبهذا يتضح : ان الامام اذا ظفر بالمرتدين ، قتلهم اذا لم يراجعوا دين الاسلام ، بلا فرق في ذلك بين الرجال والنساء ، والاحرار والعبيد ، كما هو رأى جماهير العلماء .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل

الفصل السادس

=====

حكم استرقاق أهل الردة

لا أعلم خلافا بين العلماء في عدم جواز استرقاق رجال أهل الردة ،

لأنهم لا يقرون على الردة ، وفي استرقاقهم اقرار لهم عليها ، ومن هنا فلا

يقبل منهم الا الاسلام أو السيف .

وقد قال الله تعالى : ((قل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قسوم

أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون .)) (١) حيث لم يذكر في الآية

الكرامة غير الاسلام أو السيف ، ولا خيار ثالث بينهما فيصار اليه (٢)

ثم ان الصحابة قد اجمعوا في عهد ابى بكر الصديق رضى الله عنه ، على

ذلك كما أفاده الكاساني رحمه الله في البدائع .

ولأن " استرقاق الكافر الأصلي للتوصل الى الاسلام ، واسترقاق المرتد لا يقع

وسيلة الى الاسلام ، لأنه رجع عن الاسلام بعدما ذاق طعمه وعرف محاسنه

فلا يرجى فلاحه بخلاف الكافر الأصلي ، ولهذا لم يجز ابقاء المرتد على

الحرية . " (٣)

(١) سورة الفتح - آية رقم ١٦

(٢) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ١٦ / ٢٧٣ ، الكاساني - بدائع

الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٨٦

(٣) الكاساني - بدائع الصنائع ج ٩ / ٤٣٨٦ / ٤٣٩٦ ، محمد عيش - شرح

منح الجليل لمختصر خليل ج ٤ / ٤٦٦ ، الماوردى - كتاب الحدود

من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم صندقجي

- رسالة دكتوراه - ج ٤ / ١٢٣٨ - أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ٥٢

واما نساء أهل الردة ، اذا كن مرتدات ، فقد تبين في المسألة السابقة ان القول الراجح الذي عليه جماهير أهل العلم ، ان المرأة المرتدة كالرجل المرتد ، لا يقبل منها الا الاسلام ، أو السيف ، وقد سبق بيان الأدلة على ذلك بما فيه الكفاية ان شاء الله . (١)

اما اطفال المرتدين فللفقهاء فيهم تفصيل بيانه كما يلي :-
أ - ذهب الحنفية الى ان الامام اذا ظهر على المرتدين نظر ، فان كانت دارهم قد اصبحت دار حرب قبل الظفر بهم ، فان اطفالهم يسبون ويسترقون . وان لم تتحول دارهم عن حكم دار الاسلام ، فلا يسبى أحد من اطفالهم ولا يسترق ، ويجبرون على الاسلام في العالين عند البلوغ . (٢)

وهذا راجع عند الاحناف الى ان دار المرتدين ، اما أن تأخذ حكم دار الحرب ، واما أن تأخذ حكم دار الاسلام .
فهى عند الامام أبى حنيفة تأخذ حكم دار الحرب اذا توفرت فيها ثلاثة شروط :

أحدها - ان تكون متاخمة لأرض أهل الحرب .

الثاني : ان لا يبقى فيها مسلم آمن بآيمانه ولا ذمي آمن بآيمانه .

والثالث : ان يظهر المرتدون أحكام الكفر فيها .

واما أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله : فيريان أن دار المرتدين ،

تكون دار حرب اذا اظهروا أحكام الكفر فيها فقط . (٣)

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٧٠١

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٤

(٣) المرجع السابق ج ١٠ / ١١٤

وقد سبق بيان ذلك بشيء من التفصيل . (١)

وانما يسبى اطفال المرتدين ان كانت قد تحولت دارهم الى دار حرب قبل الظفر بهم عند العنفية : " لأنهم خرجوا من ان يكونوا مسلمين حين اصبحت دارهم دار حرب ، فان ثبوت حكم الاسلام للصغير باعتبار تبعية الابوين والدار ، وقد انعدم كل ذلك حين ارتد الابوان وأصبحت دارهم دار حرب ، فلهذا كان الولد فيثا يجبر على الاسلام اذا بلغ ، كما تجبر الأم عليه . " (٢)

وانما لا يسبى اطفال المرتدين ان لم تتحول دارهم عن حكم دار الاسلام ، لأن ولد المرتد ان ولد قبل ردة والديه ، فقد ولد وأبواه مسلمان فيحكمهم باسلامه تبعا لوالديه ، ولا تزول هذه الصفة عنه بردتها لتحول التبعية الى الدار .

اذ الدار وان كانت لا تصلح لاثبات التبعية ابتداء عند استتباع الابوين فهي تصلح للابقاء ، لأنه اسهل من الابتداء ، فما دام في دار الاسلام يبقى على حكم الاسلام تبعا للدار .

وان احكم باسلامه فلا يجوز استرقاقه ، وكذلك الامر اذا ولد بعد ردة والديه ، فلا يسترق ما دام في دار الاسلام ، لأنه يبقى حينئذ على الاسلام تبعا

لدار ، وأهل دار الاسلام لا يسترقون . (٣)

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٦٧٤

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٥ ، محمد بن الحسن - شرح كتاب السير الكبير ج ٥ / ١٩٤١

(٣) الكسانى - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٩٤ / ٤٣٩٥ ، السرخسي ، المبسوط ج ١٠ / ١١٥

ب : ذهب الشافعية والحنابلة ، الى ان اطفال المرتدين ان ولدوا قبل
الردة ، فلا يجوز استرقاقهم " ان قد حكم باسلامهم تبعا لآبائهم ، ولا يتبعونهم
في الردة .

لأن الاسلام يعلو وقد تبعوهم فيه ، فلا يتبعونهم في الكفر ، فلا يجوز استرقاقهم
صفارا لأنهم مسلمون ، ولا كبارا لأنهم ان ثبتوا على اسلامهم بعد كفرهم فهم
مسلمون ، وان كفروا فهم مرتدون ، حكمهم حكم آباءهم في الاستتابة وتحريم -
الاسترقاق " (١)

وهذا ظاهر ما ذهب اليه المالكية أيضا ، حيث قال الزرقاني رحمه الله :
" واذا قتل المرتد وله ولد صغير ، ولد له حال الاسلام ، بقي ولده مسلما
أى حكم باسلامه ، ولا يتبعه ان تبعيته انما تكون في دين يقر عليه فيجبر على
الاسلام ان اظهر خلافه " . (٢)

ومقتضي هذا النص ان اطفال الحادثين قبل ردة والديهم ، لا يسترقون ،
للحكم باسلامهم ، والمسلم لا يسترق .

اما اذا ولد اطفال المرتدين بعد الردة ، فليقها الشافعية والحنابلة في حكم
استرقاقهم قولان :

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٦ / ١٧ ، المرداوي - الانصاف في معرفة
الراجح من الخلاف ج ١٠ / ٣٤٤ ، ابو البركات بن تيمية - المحرر في
فقه الامام أحمد ج ٢ / ١٦٩ ، الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي
الكبير - مخطوط - ج ٤ / ١٢٤٢ ، النووي - روضة الطالبين
ج ١٠ / ٧٧

(٢) شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ / ٦٦

القول الأول : ان اطفال المرتدين الحادشين بعد الردة لا يسترقون ، لأن
=====
والديهم لا يسترقون ، ولا يقرون على ردتهم بجزية ولا بغيرها ، فكذلك
أبناءؤهم .

وعلى هذا القول : يكون الحكم في أولاد المرتدين ، ان من بلغ منهم
استتيب ، فان تاب قبلت توبته ، والا قتل . (١)

وهذا ظاهر ما ذهب اليه المالكية على الأصح ، حيث قال ابن عبد البر
رحمه الله : " ويجهل أولادهم - أي أولاد المرتدين - الصغار على الاسلام ،
ولا يسترقون ، وان ابوا قتلوا اذا بلغوا ، وهو أصح ما قيل في ذلك عندنا ."
فظاهر هذا النص ألا فرق في ذلك بين الاطفال الحادشين قبل الردة أو
بعدها .

القول الثاني : جواز استرقاق اطفال المرتدين الحادشين بعد الردة ،
لأنهم ولدوا من أبوين كافرين ، فهم كفرة وليسوا بمرتدين ، فاذا وقعوا في
الاسر فحكمهم حكم سائر أهل الحرب ، لا مام المسلمين الخيار فيهم حسب
المصلحة ، فله ان يمن أو ان يفادي بهم ، أو ان يسترقهم .
وانا استرقهم ، لم يجز حينئذ ان يقروا . على كفرهم .

الا على رواية عند الحنابلة ، حيث قالوا بجواز اقرارهم على الكفر بجزية تضرب

(١) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - ج ٤ / ١٢٤٢ /

١٢٤٣ - ابن قدامة - المغني ج ٩ / ١٢ ، المرداوي - الانصاف في معرفة

الراجح من الخلاف ج ١٠ / ٣٤٣ - ٣٤٤

(٢) ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١ / ٤٨٥

عليهم كاولاد الحربيين لاشراكهما في جواز الاسترقاق . (١)

والذى يظهر لى بعد هذا العرض لآراء العلماء في هذه المسألة : ان اطفال المرتدين لا يسترقون كما هوأحد قولى الشافعية والحنابلة - وظاهر ما ذهب اليه المالكية .

وذلك لأن والديهم لا يسترقون ، ولا يقرون على دينهم بجزية ولا بغيرها ، فكذلك ابناؤهم .

ولا أثر في هذا للدار خلافا للاحناف في ذلك حيث قال الماوردى رحمه الله " ان الدار لا تبيع محظورا ولا تحظر مباحا ، لأن المسلم لو دخل دار الحرب لم يستبح استرقاقه وقتله ، ولو دخل حربي دار الاسلام ، جاز استرقاقه وقتله . فنقول كل من جاز استرقاقه في دار الحرب جاز استرقاقه في دار الاسلام كالحربيين وكل من حرم استرقاقه في دار الاسلام حرم استرقاقه في دار الحرب كالمسلم . فيدل القياس الأول على جواز استرقاقه في الدارين ، ويدل القياس الثاني على منع استرقاقه في الدارين

(١) النووى - المجموع ج / ١٨ / ١٠ ، الماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم صندوقى - رسالة دكتوراه - ج / ٤ / ١٢٤٢

ابن قدامة - المغنى ج / ٩ / ١٧ ، المرداوى - الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ج / ١٠ / ٣٤٣ / ٣٤٤ ، أبو البركات ابن تيمية - المحرر فى فقه الامام أحمد ج / ٢ / ١٦٩ . عبدالله جلب - أحكام المرتد فى الاسلام - ٣٥٠

ودليلنا في التسوية بين الدارين في حكم الردة ، قول النبي صلى الله عليه وسلم : " امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها " (١) ولم يفرق بين الدارين .

ولأن حكم الدار معتبر بأهلها ، فهي تابعة وليست متبوعة .

ولأن من لم يجز استرقاقه اذا ولد في دار الاسلام لم يجز استرقاقه اذا ولد في دار الحرب كالذي أحده أبويه مسلم .

ومن جاز استرقاقه اذا ولد في دار الحرب جاز استرقاقه اذا ولد في دار الاسلام كولد العربيين . . (٢)

والله من وراء القصد والهادي الى سواء السبيل

(١) هذا الحديث متفق عليه ، كما ذكر ذلك الحافظ بن حجر العسقلاني في كتابه تلخيص الحبير كتاب الردة ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب قتال أهل البغي .

انظر : المسقلاني - تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير ج / ٤ / ٥٩ ، البيهقي - السنن الكبرى ج / ٨ / ١٧٧

(٢) الماوردی - كتاب الحدود من الحاوی الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور ابراهيم

صندقي - ج / ٤ / ١٢٤٣ - ١٢٤٤

الفصل السابع
=====

حكم اموال أهل الردة

إذا هزم المسلمون أهل الردة ووضعت الحرب أوزارها ، فلفلقتها في اموالهم
حينئذ تفصيل بيانه كما يلي :-

أ- ذهب الحنفية الى ان المرتدين ان استولوا على بلدة واصبحت دار حرب
ثم ظهر عليهم المسلمون ، فأموالهم حينئذ فيئ فيه الخمس (١)
وظاهر هذا الاطلاق ان لا فرق بين ما اكتسبوه من اموالهم قبل الردة أو
بعدها .

اما اذا لم تصبح دارهم دار حرب ، فالذى يفهم من كلام الاحناف ، ان حكم
اموال المرتدين حينئذ حكم اموال المرتد المقهور داخل دار الاسلام ،
حيث لم يذكر من تعرض لقتال أهل الردة من الاحناف ، حكما يختص بأموال
المرتدين الذين لم تتحول دارهم عن حكم دار الاسلام عند الظفر بهم ، ولو
كانوا يخالفون في ذلك المرتد المقهور داخل دار الاسلام باحكام خاصة لذكروا
ذلك .

ثم ان المرتدين الممتنعين بمنعة ، لا تصبح دارهم دار حرب عند الاحناف ، الا
بشروط معينة عند الامام أبي حنيفة ، وبشرط واحد عند الامامين أبي يوسف
ومحمد بن الحسن ، سبق بيانها قبل قليل . (٢)

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠٠ / ١١٤

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٦٧٤

فما لم يتحقق ذلك فلا تعتبر حينئذ دار المرتدين دار حرب عند الاحناف
وان لم تعتبر دار حرب ، فهي دار اسلام ، واذا كانت دار اسلام فحكمهم
حكم سائر المرتدين الحقوريين داخل دار الاسلام ، ان ليس هناك ما يوجب
ان يتميزوا به عن غيرهم من المرتدين لاتحاد الدار . (١)

انما تبين هذا : فان المرتدين داخل دار الاسلام ، يزول ملكهم عن
اموالهم زوالا مراعا أي موقوفا حتى تتبين حالهم : فان اسلموا ، عادت
اليهم اموالهم ، وان قتلوا أو ماتوا على الردة ، فما اكتسبوه قبل ردتهم فهو
لورثتهم المسلمين ، وما اكتسبوه حال الردة ، فهو فيئ لجماعة المسلمين .

هذا عند الامام أبي حنيفة النعمان رحمه الله . (٢)

اما عند الامامين أبي يوسف ومحمد ابن الحسن رحمهما الله : فلا يزول ملك
المرتدين داخل دار الاسلام عن اموالهم .

وان ماتوا أو قتلوا على الردة ، فما تركوه من مال فهو لورثتهم من المسلمين ، بلا
فرق في ذلك بين ما اكتسبوه قبل الردة أو بعدها . (٣)

وما استدلل به الامام أبو حنيفة على زوال ملك المرتد زوالا مراعا ، كما ذكر ذلك
ابن الهمام : " ان المرتد داخل دار الاسلام كافر حربي مقهور تحت
ايدينا الى ان يقتل ، والملك عبارة عن القدرة والاستيلاء على التصرف في المال
ولا يكون ذلك الا بالعصمة ، وكونه حربيا يوجب زوال ملكه ومالكه ومقتضى

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٤

(٢) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ٢٣ / ٢٤ / ٢٥

(٣) المرجع السابق - نفس الصفحات -

هذا ان يزول في الحال على البتات .

الا انه مدعو الى الاسلام ويرجى عوده اليه ، لأنه كان ممن دخله وعرف محاسنه وانس به ، فالغالب على الظن عوده الى الاسلام فتوقفنا في امره ، فان اسلم جعل العارض كأن لم يكن في حق هذا الحكم ، وهو زوال الملك ، وصار كأن لم يزل مسلما ولم يعمل السبب عطه . . . وان مات أو قتل على رده أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاقه استقر كفره فيعمل السبب عطه وزال ملكه .

ثم قال ابن الهمام : ولا يخفى ان الحراية لا توجب انتفاء الملك بل زوال العصمة ، فان العربي يملك غير ان مملوكه لا عصمة له ، فاذا استولى عليه زال ملكه ، فكون المرتد حربيا قصارى ما يقتضي زوال عصمة ماله ونفسه تبعا .

وأبو حنيفة لا ينفي قيام الملك في الحال ، فلا يوجب الحكم بالزوال مستندا ، ولهذا زاد قوله : مقهورا تحت ايدينا فيكون ماله مستولى عليه .

واعلم ان حقيقة المراد ان بالردة يزول ملكه زوالا باتا ، فان استمرت حتى مات حقيقة أو حكما باللاحاق بدار الحرب استمر بالزوال الثابت من وقت الردة ، وان عاد ، عاد الملك .

وأبو يوسف ومحمد هربا من الحكم بالزوال لأن الساقط لا يعود ، فيقول أبو حنيفة ان الردة لما اقتضت الزوال ، والا جماع على انه ان عاد وماله قائم كان أحق به ، وجب ان يعمل بهما ، فيقول بالردة يزول ثم بالعود يعود شرعا ، هذا بعد اتفاقهما على عدم زوال ملكه . (١)

(١) ابن الهمام - فتح القدير ج ٦ / ٢٤ / ٧٥ - بشيء من التصرف -

اما الامان أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، فذكر ابن الهمام رحمه الله
انهما يستدلان على عدم زوال ملك المرتد داخل دار الاسلام " بأنه مكلف
محتاج ، ولا يتمكن من اقامة التكليف الا بماله ، واثار الردة في اباحة دمه
لا في زوال ملكه ، فان لم يقتل يبقى ملكه ، وصار كالمحكوم عليه بالرجم
والقصاص لا يزول ملكه مالم يقتل . " (١)

واما حجة الامام أبي حنيفة ، والامامين أبي يوسف ومحمد بن الحسن فسي
اعتبار مال المرتد داخل دار الاسلام ، الذي اكتسبه قبل الردة ميراثا
لورثته المسلمين ان قتل أو مات على رده ، فقد ذكر شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله ان الحجة لهم : " ظاهر قوله تعالى : ((ان امرؤ
هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك)) (٢) والمرتد هالك لأنسه
ارتكب جريمة استحق بها نفسه فيكون هالكا

وقد قتل على رضي الله عنه المسترود العجلي على الردة وقسم ماله بين ورثة
المسلمين . (٣)

(١) المرجع السابق ج ٦/ ٧٤

(٢) سورة النساء - آية رقم - ١٢٦ -

(٣) أخرج هذا البيهقي في سننه الكبرى في كتاب الفرائض ، باب ميراث المرتد
عن أبي عمر الشيباني ان عليا رضي الله عنه أتى بالمسترود العجلي ، وقد
ارتد فعرض عليه الاسلام فأبى قال : فقتله وجعل ميراثه بين ورثة
المسلمين . (

قال في الجوهر النقي : قلت صحيح ابن هزم ذلك عن علي ، ثم ذكر رواية
ابي عمرو وذكرها أيضا ابن أبي شيبه وعبد الرزاق في مصنفيهما وسندهما
صحيح وأبو عمرو الشيباني ادرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فروايته عن
علي محمولة على الاتصال . اهـ

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٦/ ٢٥٤

ابن التركماني - الجوهر النقي - بهامش السنن الكبرى ج ٦/ ٢٥٤

وذلك مروى عن ابن مسعود ومعاذ رضي الله تعالى عنهما (١) والمعنى فيه انه كان مسلماً مالكا لماله ، فاذا تم هلاكه يخلفه وارثه في ماله كما لو مات المسلم . وتحقق هذا الكلام ان الردة هلاك ، فانه يصير به حرباً وأهل الحرب في حق المسلمين كالموتى الا ان تمام هلاكه حقيقه بالقتل أو الموت ، فاذا تم ذلك استند التوريث الى أول الردة ، وقد كان مسلماً عند ذلك فيخلفه وارثه المسلم في ماله ، ويكون هذا توريث المسلم من المسلم . وهذا لأن الحكم عند تمام سببه يثبت من اول السبب كالبيع بشرط الخيار اذا اجيز يثبت الملك من وقت العقد حتى يستحق المبيع بزوائده المتصله والمنفصلة جميعاً ، فعلى هذا الطريق يكون فيه توريث المسلم من المسلم . فان قيل زوال ملكه اما ان يكون قبل الردة أو معها أو بعدها ، والحكم لا يسبق السبب ولا يقترب به ، بل يعقبه وبعد الردة هو كافر . قلنا نعم المزيل للملك رده ، كما ان المزيل للملك موت المسلم ثم الموت يزيل الملك عن الحي لا عن الميت ، فكذلك الردة تزيل الملك عن المسلم .

(١) أخرج هذا عن عبدالله بن مسعود ومعاذ رضي الله عنهما ، الامام البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الفرائض ، باب ميراث المرتد . وفي هذا ما يستأنس به في تأييد ما جاء عن علي رضي الله عنه في هذا الباب

وكما أن الردة تزيل ملكه فكذاك تزيل عصمة نفسه ، وانما تزيل العصمة عن معصوم لا عن غير معصوم ، فعرفنا انه يتحقق بهذا الطريق توريث المسلم من المسلم ، ولهذا لا يرثه ورثته الكفار .

لأن التوريث من المسلم والكافر لا يرث المسلم وهو دليلنا .

فانه كان تعلق باسلامه حكمان : حرمان ورثته الكفار ، وتوريث ورثته المسلمين ، ثم بقي أحد الحكمين بعد رده باعتبار انه مبقي على حكم الاسلام فكذاك الحكم الآخر .

وانما لا يرث المرتد لجنايته فهو كالقاتل لا يرث المقتول لجنايته ، ويرثه المقتول لو مات القاتل قبله .

ولأنه لا وجه لجعل ماله فيثا ، فان هذا المال كان محرزا بدار الاسلام ولم ييطل ذلك الا حراز برده ، حتى لا يغنم في حياته ، والمال المحرز بدار الاسلام لا يكون فيثا .

وبهذا تبين ثبوت حق الورثه فيه لأنه انما لا يغنم في حياته ، للاحقه فانه لا حرمة له ، بل لحق الورثه ، فكذاك بعد موته .

فان قيل يوضع في بيت المال ليكون للمسلمين باعتبار انه مال ضائع .

قلنا : المسلمون يستحقون ذلك بالاسلام ، وورثته ساءوا المسلمين في الاسلام وترجعوا عليهم بالقرابة ، وذو السببين مقدم في الاستحقاق على ذي سبب

واحد ، فكان الصرف اليهم أولى . * (١)

واما حجة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في اعتبار ما اكتسبه المرتد داخل دار

الاسلام حال رده فيثا لجماعة المسلمين عند موته أو قتله على الردة ، فقد ذكر

شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ان ابا حنيفه يقول : " ان الوراثة خلافة في

الملك ، والردة تنافي بقاء الملك فتنافي ابتداء الملك بطريق الأولى .

فما اكتسب في اسلامه كان مملوكا له فيخلفه وارثه فيه ، اذا تم انقطاع حقه عنه ،

وكسب الردة لم يكن مملوكا له لقيام المنافي عند الاكتساب ، وانما كان له حقيق

ان يملك ان لو اسلم ، والوارث لا يخلفه في مثل هذا الحق ، فبقي هذا مالا

ضائعا بعد موته يوضع في بيت المال . "

وتعقب هذا شمس الأئمة السرخسي رحمه الله فقال : " والاصح ان نقول :

اسناد التوريث الى أول الردة في كسب الاسلام ممكن ، لأن السبب يعمل في

المحل ، والمحل كان موجودا عند أول الردة .

فأما اسناد التوريث في كسب الردة غير ممكن لانعدام المحل عند السبب في

هذا الكسب ، فلو ثبت فيه حكم التوريث ثبت مقصورا على الحال ، وهو كافر بعد

الاكتساب ، والمسلم لا يرث الكافر فيبقى موقوفا على ان يسلم له بالاسلام .

فاذا زال ذلك بأن مات أو قتل ، فهذا كسب هربي لا أمان له فيكون فيئسا

للمسلمين يوضع في بيت مالهم . " (١)

واما حجة الامامين ابي يوسف ومحمد في اعتبار ما اكتسبه المرتد داخل دار الاسلام

حال رده ، لورثته عند موته أو قتله على الردة : فلأن كسبه حال الردة يوقف على

ان يسلم له بالاسلام فيخلفه وارثه فيه بعد موته ككسب الاسلام ، وما ذكرنا من

المعاني الدالة على انتقال كسب الاسلام الى ورثة المرتد عند موته أو قتله

تصدق على الكسبين ، أي كسب الاسلام وكسب الردة ، وليس في الردة أكثر من انه

صار به مشرفا على الهلاك فيكون كالمريض ، والمكتسب في مرض الموت كالمكتسب في الصحة في حكم الارث . (١)

ب : الراجع عند الملكية : ان اموال المرتدين ، موقوفة عليهم ، فان رجعوا الى الاسلام عادت اليهم ، وان ماتوا أو قتلوا على الردة ، فهي فيئ لجماعة المسلمين ، ولا يرث منها ورثتهم شيئا .

وروى عن بعض المالكية ، كابن نافع وسحنون : ان اموال المرتدين موقوفه ، الا انها لا تعود اليهم ان عادوا الى الاسلام ، بل هي فيئ سواء عادوا الى الاسلام ، أو ماتوا على ردتهم .

قالوا : وفائدة وقف الاموال هنا مع انها لا تعود اليهم بالاسلام ، لا احتمال ظهور دين عليهم ، فيوفى من هذا المال الموقوف ، ولا يهاهم بأن المال موقوف لهم على اسلامهم فيتشجعون للعودة الى الاسلام . (٢)

وظاهر ما ذهب اليه المالكية هنا ، ان لا فرق في ذلك بين الاموال التي اكتسبها المرتدون قبل الردة أو بعدها ، ولا فرق بين ان يكونوا جماعة متمتعين بمنعة ، أو غير متمتعين بمنعة ، أصبحت دارهم دار حرب ، ام لم تصبح كذلك .

(١) المرجع السابق ج / ١٠ / ١٠١

(٢) أحمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ج / ٤ / ٢٢٠ /

٢٢١ / ٢٢٢ ، ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج / ١ /

٤٨٥ ، محمد عlish - شرح منح الجليل لمختصر سيدي خليل

ج / ٤ / ٤٦٦ / ٤٦٩

حيث عبر المالكية عن ذلك بلفظ عام يفهم منه العموم ، ولو كان بعض هذه
الاحوال مختصا بحكم معين لذكره ، فدل عدم ذكرهم لذلك ، ان الحكم
عندهم في سائر هذه الاحوال واحد (١)

قال ابن عبد البر رحمة الله : " ولو كانوا جماعة ارتدوا وامتنعوا قوتلوا ،
وان أخذوا قتلوا . . . ومن قتل منهم أو مات على رده لم يرثه ورثته ، وكان
ماله فيثا لجماعة المسلمين . . . وهو أصح ما قيل في ذلك عندنا . " (٢)

قال الشيخ محمد عlish : " ومال العبد القن أو ذى الشائبة المقتول برده
لسيده بالطلاق لا بالميراث ، لأن الرقيق لا يورث . . . وان لم يكن المقتول
برده رقيقا بأن كان حرا فماله فيث يجعل في بيت مال المسلمين اتفاقا
وليس لورثة المسلمين لاختلاف الدين ، ولا الذين ارتد لدينهم لعدم اقراره
عليه

وقال في مكان آخر : " ويحجر الامام على المرتد بمجرد رده ويحول بينه وبين
ماله ويمنع من التصرف فيه ، ويطعم منه بقدر الحاجة زمن استتاقته ولا ينفق منه
على زوجته ولا على أولاده لعسره بها ، فان مات على رده ففيث ، وان تاب
المرتد برجوعه الى الاسلام فماله الموقوف له على المشهور فيخلو بينهما
ويمكن من تصرفه فيه كما كان قبل ارتداده .

قال ابن القاسم : يوقف الامام ماله أى المرتد قبل قتله والمعروف ان تاب
المرتد أرجع اليه ، وروى ابن سفيان انه لا يرجع اليه وهو فيث لبيت المال ،
قاله ابن نافع

(١) المراجع السابقة - نفس المجلدات والصفحات -

(٢) ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١ / ٤٨٥

وفائدة الايقاف على انه فبيء لا يرجع اليه ان تاب احتمال ظهور دين عليه

فيوفى منه وتوهمه انه وقف له فيعود للاسلام . " (١)

وسائر كتب المالكية التي اطلعت عليها وهي كثيرة تردد مثل هذا النص الذي

ذكرته عن الشيخ محمد عlish أو قريبا منه عند ذكر حكم مال المرتد .

وقولهم " المرتد " بصيغة المفرد ، يدل فيما يظهر على ان المراد به ، الفرد

الواحد ، المقهور داخل دار الاسلام .

والذي يفهم من اطلاق كلمة : " " مال " ان لا فرق في ذلك بين ما اكتسبه

المرتد قبل رده أو بعدها .

والذين تكلموا من المالكية عن قتال الفئة المرتدة الممتعة بمنعة كابن عبد البر

في نصه السابق ، لم يشيروا الاشارات عابرة موجزة ، وتلك الاشارات العابرة

لا تفيد في الواقع حكما يختص بأموال هذه الفئة المرتدة حال قتالها أو عندما

تضع الحرب أوزارها يخالف ما تقرر عندهم في مال المرتد المقهور داخل

دار الاسلام .

وفي هذا ما يشير الى ان ما ذكره في حكم مال المرتد المقهور داخل دار

الاسلام ، يقال مثله في مال الجماعة المرتدة الممتعة بمنعة المحاربة للمسلمين ،

ان لو كانوا يخالفون في ذلك المرتد المقهور داخل دار الاسلام لذكروه عندما

اشاروا الى قتال أهل الردة .

وانا لم يذكر ذلك ، وهم من هم علما وفضلا ودراية ، دل هذا الصنيع منهم

ان ما يقال في مال المرتد المقهور داخل دار الاسلام ، يقال في اموال المرتدين

(١) محمد عlish - شرح منج الجليل ج ٤ / ٤٦٦ / ٤٦٩ - بشيء من التصرف -

المتنعين بضعة ، وعدم اعادة ذلك عند الاشارة الى قتال المرتدين ، مراعاة للاختصار وعدم التكرار الذى لا طائل تحته .

وبهذا يتبين ان شاء الله ، ان لا فرق فيما بيدو عند المالكية بين الاموال التى اكتسبها المرتدون قبل الردة وبعدها ، ولا فرق بين ان يكونوا افرادا متفرقين داخل دار الاسلام أو جماعة ممتعة بضعة ، اصبحت دارهم دار هرب أو لم تصبح كذلك .

ولعل المالكية عندما قالوا : ان اموال المرتدين موقوفة ، حتى تتبين حالهم يستدلون بحثل ما استدل به الامام أبو حنيفة رحمه الله ، ان يرى رحمه الله نفس هذا الرأى فى السجدة ، وقد سبق بيان وجهة نظره فى هذا مفصلا قبل قليل . (١)

اما استدلالهم على كون المال الذى اكتسبه المرتدون قبل أو بعد الردة فيسوء ، ان قتلوا أو ماتوا على الردة ، فقد ذكر محمد عيش فى نصح السابق ما معناه : ان ذلك المال انما صار فيئا لأن ورثه المرتدين ان كانوا مسلمين ، فلا يرثونهم لاختلاف الدين والمسلم لا يرث الكافر .

وان كانوا على الدين الذى انتقل اليه المرتدون ، فلا يرثونهم أيضا ، لأن المرتدين لا يقرون على ذلك ، وان كان الأمر كذلك ، فالمال فيسوء لجماعة المسلمين فهم أولى به من غيرهم .

(١) انظر ص ٧٢١ من هذه الرسالة .

ج : ذهب الحنابلة الى أن المرتدين ان استولوا على بلدة وحجرت فيها أحكامهم ،
صارت دارهم دار حرب في اغتنام أموالهم ، قالوا : " لأن الكفار الأصليين
لا عصمة لهم في دارهم فانمرتدون أولى " (١)

وظاهر هذا القول : ان لا فرق بين ما اكتسبه المرتدون من مال قبل الرد ،
أو بعدها .

حيث عبر الحنابلة عن ذلك بلفظ عام يشمل الحاليين .

والذى يفهم من قول الحنابلة هذا : ان المرتدين ان لم يستولوا على بلدة بأن
كانوا فئة مستعدة بمنعة داخل دار الاسلام ، أو استولوا على بلدة ولم تجر أحكامهم
فيها ان صح تصور مثل ذلك ، فان المسلمين اذا قاتلوهم سينتد لا يفنمون شيئاً من
أموالهم .

وانا كان مثل هؤلاء لا تخنم أموالهم ، فماذا يفعل بها عند الحنابلة .

الواقع : ان مثل هؤلاء المرتدين ، يعتبرون في دار الاسلام ، لأنهم في موضع الغلبة
فيه لا أحكام الاسلام ، وكل موضع الغلبة فيه لا أحكام الاسلام ، فهو دار اسلام عند الحنابلة
كما ان كل موضع الغلبة فيه لا أحكام الكفر فهو دار كفر . (٢)

والحنابلة قد فصلوا الكلام في حكم مال المرتد في دار الاسلام ، ومن ذلك انه لا يفنم
وانما يتخذ تجاهه أساليب معينة يأتي بيانها .

وهؤلاء المرتدين وان خالفوا المرتد المقهور من حيث كونهم اصحاب شوكة ومنعة ،
لا يمكن الظفر بهم في الغالب الا بقتال ، الا انهم مثله من حيث كونهم في دار
الاسلام ، فيحتمل والحال هذه ان يأخذوا حكمه في المال عند الحنابلة .

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩/٩/١٧ ، ابن مفلح - كتاب الفروع ج ٦/١٢٦ ،

المرداوى - التتقيح المشيع في تقرير احكام المقنع - ٢٨٤

(٢) ابن القيم - أحكام أهل الذمة ج ١/٣٦٦

خاصة وان الحنابلة لم يذكروا فيما اطلعت عليه من كتبهم حكم مال مثل هذه الفئة ، عند الكلام على قتال أهل الردة ، الا ما يفهم من انه لا يفهم كما سبق .

ومثل هذا الصنيع يدل على أنهم يعاملون معاملة المرتد المقهور داخل دار الاسلام لا تعاد الدار ان لو كانوا يخالفونه في المعاملة لذكروا ذلك ، كما سبق بيان مثل هذا عند الكلام على رأى ألبحنفية والمالكية .

وانا تبين هذا : فان للحنابلة في زوال ملك المرتد عن ماله ثلاثة أقوال :

القول الأول : ان ملك المرتد لا يزول عن ماله بمجرد رده ، فان رجع الي

الاسلام فملكه باق له ، وان قتل أو مات على رده ، زال ملكه من حين موته لا من حين رده .

وهذا هو المذهب عند الحنابلة .

قالوا : " لأن الردة سبب مبيع للدم ، فلم يزول به الملك كزنا المحصن ، والقتل

لمن يكافؤه عدا ، وزوال العصمة لا يلزم منه زوال الملك ، بدليل الزاني المحصن

والقاتل في المحاربة وأهل الحرب ، فان ملكهم ثابت مع زوال عصمتهم .

وكذلك لو لحق المرتد بدار الحرب لم يزول ملكه على هذا القول ، لكن يباح

قتله لكل أحد من غير استتابة وأخذ ماله لمن قدر عليه ، لأنه صار حربيا حكمه

حكم أهل الحرب .

وكذلك لو ارتد جماعة وامتنعوا في دارهم عن طاعة امام المسلمين زالت عصمتهم

في انفسهم واموالهم ، لأن الكفار الأصليين لا عصمة لهم في دارهم فالمرتد أولي . (١)

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩/٩ ، المرداوي - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ١٠/٣٣٩

القول الثاني : ان ملك المرتد يزول عن ماله بمجرد رده ، فان راجع الاسلام

عاد اليه تطبيقاً مستأنفاً .

والى هذا القول ذهب ابو بكر من الحنابلة .

قال : " لأن عصمة نفس المرتد وماله انما تثبت باسلامه ، فزوال اسلامه يزيل

عصمتها كما لولحق بدار الحرب .

ولأن المسلمين ملكوا اراقة دمه برده فوجب ان يملكوا ماله بها . " (١)

القول الثالث : ان ملك المرتد موقوف ، فان اسلم تبين بقاء ملكه ، وان قتل

أو مات على رده اتضح زوال ملكه من حين رده . (٢)

وهذا القول مثل قول الامام أبي حنيفة رحمه الله كما سبق بيان ذلك بادلته .

ولعل الحنابلة يستدلون لهذا القول بمثل ما استدل به الامام أبو حنيفة رحمه الله .

اما مصير مال المرتد فلا خلاف بين الحنابلة في ان المرتد اذا رجع الى الاسلام عاد اليه ماله .

أما اذا قتل أو مات على رده فلا خلاف فيما اعلم بين الحنابلة أيضاً :

انه يبدأ بقضاء دين المرتد من ماله ، كما يستوفى منه ارش جنايته ونفقه

زوجاته واقربائه الذين تجب عليه اعالتهم .

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩/٩ ، المرداوى - الانصاف في معرفة الراجح

من الخلاف ج ١٠/٣٤٠

(٢) ابن قدامة - المغني ج ٩/٩

قالوا : " لان هذه الحقوق لا يجوز تعطيلها واولى ما يؤخذ من ماله . (١)
اما ما بقي من مال المرتد بعد استيفاء هذه الحقوق ، فللحنابلة فيه ثلاثة
أقوال :-

القول الأول : ان ما بقي من مال المرتد فيبقى يجعل في بيت مال المسلمين .
قال القاضي : وهذا هو الصحيح في المذهب ، وهو قول ابن عباس وربيعة
وابن ابي ليلى وأبي شور وابن المنذر . (٢) ورأى المالكية كما سبق بيان ذلك .
وذلك نظرا " لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم " (٣) وقوله : " لا يتوارث أهل ملتين شتى " . (٤)

(١) ابن قدامة - المغني ج ٩/٩

(٢) المرجع السابق ج ٦/٣٧٢ ج ٩/٩

(٣) هذا الحديث مروي عن اسامة بن زيد رضي الله عنه ، وهو متفق عليه ،
وأخرجه اصحاب السنن أيضا ، قال ابن حجر العسقلاني : " واغرب -
ابن تيمية في المنتقى فادعى ان مسلما لم يخرج به ، وكذا ابن الاثير
في الجامع : ادعى ان النسائي لم يخرج به .
انظر : ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث
الرافعي الكبير ج ٣/٨٤ .

ابن حجر : الدراية في تخريج احاديث الهداية ج ٢/٢٩٧
(٤) حديث : " لا يتوارث أهل ملتين شتى أخرجه الامام أحمد والنسائي
وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ، ورواه ابن حبان من حديث ابن عمر ، ومن حديث جابر
رواه الترمذي واستغربه ، وفيه ابن ابي ليلى ، وأخرجه البزار من حديث
ابي سلمة عن ابي هريرة بلفظ : " لا ترث ملّة من ملّة " وفيه عمر بن راشد .
قال : انه تفرد به وهو لين الحديث ، ورواه النسائي والحاكم والدارقطني
بهذا اللفظ من حديث اسامة بن زيد ،
قال الدارقطني : هذا اللفظ في حديث اسامة غير محفوظ ووهم عبد الحق
فمزاه لمسلم . . .

انظر : ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي
الكبير ج ٣/٨٤ ، ابن حجر - الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ٢/٢٩٨

ولأنه كافر فلا يرثه المسلم كالكافر الأصلي ، ولأن ماله مال مرتد فأشبهه الذي كسبه في رده ، ولا يمكن جعله لأهل دينه لأنه لا يرثهم فلا يرثونه كغيرهم من أهل الأديان .

ولأنه يخالفهم في حكمهم ، فإنه لا يقر على ما انتقل اليه ولا تؤكل له ذبيحه ، ولا يحمل نكاحه ان كان امرأة ، فأشبهه الحربي مع الذي .
فان قيل اذا جعلتموه فيئا فقد ورثتموه للمسلمين .

قلنا : لا يأخذونه ميراثا بل يأخذونه فيئا ، كما يؤخذ مال الذي اذا لم يخلف وارثا وكالعشور . (١)

القول الثاني : ان ما بقي من مال المرتد المقتول أو الميت على رده ، لورثته المسلمين ، والى هذا ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية كما سبق بيان ذلك قبل قليل .

وهو مروي عن علي بن ابي طالب وابن مسعود رضي الله عنهم جميعا ، وبه قال : ابن المسيب وجابر ابن زيد والحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء والشعبي والحكم والاوزاعي والثوري وابن شبرمه واسحاق كما ذكر ذلك ابن قدامة رحمه الله (٢) وما يستدل به لهذا القول : انه قول الخليفة الراشد علي بن أبي طالب وعبد الله ابن مسعود ومعاذ رضي الله عنهم ، وقد سبق قبل قليل ذكر ما يدل على ذلك عن هؤلاء الصحابة الأجلاء . (٣)

ولأن مال المرتد ينتقل برده ، فوجب ان ينتقل الى ورثته المسلمين كما لو انتقل بالموت (٤)

(١) ابن قدامة - المفني ج ٦/ ٣٧٢ ج ٩/ ٩

(٢) المرجع السابق ج ٦/ ٣٧٢

(٣) سبق اخراج ذلك قبل قليل ، انظر ص ٧٢٣ و ٧٢٤ من هذه الرسالة .

(٤) ابن قدامة - المفني ج ٦/ ٣٧٢

القول الثالث : ان ما بقي من مال المرتد المقتول أو الميت على رده لقربته

من أهل الدين الذي انتقل اليه ان كان منهم من يرثه ، والا فهو فيء .

وبهذا قال داود وملقمة وسعيد بن أبي عروبة .

قالوا : " لأنه كافر فورثه أهل دينه ، كالحربي وسائر الكفار . (١)

د - ذهب الشافعية : الى ان المرتدين ان كانوا جماعة متممين بمنعة ، وظفر المسلمون بأموالهم في محاربتهم ، فما ملكه المرتدون منها قبل الردة ، فهي موقوفة عليهم .

فان عادوا الى الاسلام ، حكم بعدم زوال ملكهم عن المال ، وان قتلوا أو ماتوا على الردة حكم بزوال ملكهم من حين الردة وأصبحت جميع أموالهم فيئا لجماعة المسلمين .

وانما كان ملك المرتدين في هذه الحال موقوفا عند الشافعية .

" لأن مال المرتد محترق بدمه ثم استباحه دمه موقوفة على توبته فوجب ان يكون ملكه عن المال موقوفا . " (٢)

واما استدلال الشافعية على اعتبار اموال المرتدين الحادثة قبل الردة فيئا لجماعة المسلمين ان قتلوا على الردة ، فلعله كاستدلال الحنابلة في أحد الأقوال المروية عنهم في ذلك ، وقد سبق بيانه قبل قليل . (٣)

(١) المرجع السابق ج ٦/ ٢٢٢

(٢) الشيرازي - المذهب ج ٢/ ٢٢٤

(٣) انظر ص ٣٢٧ من هذه الرسالة .

أما ما حدث من أموال المرتدين الممتنعين بمنعة بعد الردة ، فللشافعية فيه قولان :-

القول الأول : اذا ظفر المسلمون في محاربتهم لأهل الردة بأموالهم الحادثة
بعد الردة فهي غنيمة تقسم بين الفانمين من المسلمين .

ولعلمهم يستدلون لذلك : بأن المال الحادث بعد الردة ، مال تملكه المرتد
حالة كونه انسانا كافرا غير معصوم الدم ، فكان كمال الكافر الأصلي الحربي ،
والكفار الأصليون أهل الحرب لا عصمة لهم في دارهم ، فالمرتدون أولي لفظ
شأنهم .

القول الثاني : ان ما ظفر به المسلمون في محاربتهم لأهل الردة من الأموال
الحادثة بعد ردتهم ، لا يقسم بين الفانمين ، وانما هو موقوف على المرتدين
حتى تتبين حالهم ، كما هو الشأن في المال الحادث قبل الردة .
وبناءً عليه فان رجع المرتدون الى الاسلام ، عاد لهم ما لهم الحادث بعد الردة ،
وان ماتوا أو قتلوا على الردة فهو فيئ لجماعة المسلمين . (١)

وعلى هذا القول لا فرق بين المال الحادث قبل الردة ، والحادث بعدها كما
هو أحد الاقوال الثلاثة عند الحنابلة .

ولعمل الشافعية يستدلون لذلك بمثل ما استدله الحنابلة ، وقد سبق بيان ذلك
قريبا . (٢)

(١) الماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق :
الدكتور / ابراهيم صندقي - رساله دكتوراه - ج / ٤ / ١٢٤١ ، الشيرازى -
المهذب ج / ٢ / ٢٢٤ - الماوردى - الاحكام السلطانية - ٥٦
(٢) انظر من هذه الرساله ص ٧٣٩

وظاهر ما ذهب اليه الشافعية ، ان لا فرق في ذلك بين الطائفة المرتدة
الممتعة بمنعة داخل دار الاسلام ، والطائفة المستولية على مدينة حتى
اصبحت دارا لأهل الردة .

قال الماوردي رحمه الله : " الحال الثانية ، ان يهازوا - أي المرتدون -
الى دار ينفردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها متمتعين ، فيجب قتالهم
على الردة بعد مناظرتهم على الاسلام وايضاح دلائله . .

وان اغتبت اموالهم لم تقسم في الفانسين وكان مال من قتل منهم فيثا وصال
الاحياء موقوفا ان اسلموا رد عليهم ، وان هلكوا على ردتهم صار فيثا ، وما اشكل
اربابه من الاموال المغنومه صار فيثا اذا وقع الاياس من معرفتهم . " (١)
وقال في الحاوي الكبير : " فأما اموال المرتد ، فان كان منفردا مقهورا هجر
عليه فيها ومنع من التصرف فيها ما كان حيا ولم تملك عليه في حياته .
فان قتل بالردة ، أو مات صارت فيثا لأهل الفيء لا حق فيها لورثته ، وقد
قدمنا ذكر الخلاف فيه والدلالة عليه .

وان كانوا جماعة متمتعين وظفر المسلمون في محاربتهم بأموال لم يجز ان -
يتملكها المسلمون عليهم ما بقوا أحياء أعلى ردتهم لجواز استحقاقهم لها ان
اسلموا وكانت موقوفة عليهم .

فان ماتوا على ردتهم صارت اموالهم فيثا ، فان طلبه الفانمون لم يجز ان يقسم
فيهم ما ملكه المرتدون قبل ردتهم .

وفي قسم ما ملكوه بعد الردة وجهان مخرجان من اختلاف القولين في استرقاق

(١) الماوردي - الاحكام السلطانية / ٥٦ - باختصار -

المولودين من ذراريهم بعد الردة . " (١)

والذى يظهر لى بعد هذا العرض لآراء العلماء فى أموال المرتديين
المتنعين بمنعة هو ما يلى :-

أولاً :- ان المرتدين ان استولوا على بلدة وامتنعوا فيها بمنعة ، واطهروا
==
أحكام الكفر فيها ، فأموالهم عند الظفر بهم غنيمة بلا فرق غي ذلك بين
ما حدث من أموالهم قبل الردة وما حدث بعدها ، كما هو رأى الحنابلة ،
وذلك لأن الكفار الأصليين لا عصمة لهم فى دارهم ، فالمرتدون أولي . " (٢)

ثانياً : ان المرتدين ان لم يمتنعوا بمنعة داخل دار الاسلام ، فأموالهم عند
==
الظفر بهم موقوفة عليهم ، ان عادوا الى الاسلام مكثوا منها ، وان ماتوا أو
قتلوا على الردة ، فهى لورثتهم المسلمين بلا فرق فى ذلك بين ما حدث من
أموالهم قبل الردة وما حدث بعدها ، كما هو رأى الامامين أبى يوسف ومحمد
ابن الحسن وأحد الأقوال المروية عن الحنابلة ، وذلك لوجهة ما استدلوا به
على ذلك وقد سبق بيانه قبل قليل ،

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل

(١) الماوردى - كتاب الحدود من الحاوى الكبير ج ١/٤ - ١٢٤١ - مخطوط

(٢) ابن قدامة - المغنى ج ٩/٩

الفصل الثامن

=====

موادعة المرتد يسـن

إذا طلب المرتدون الموادعة اقراراً لهم على الردة ، بجزية تضرب عليهم أو بعهده أو نحو ذلك كأن يكونوا ذمة للمسلمين ، فلا يجابون الى ذلك ، بلا خلاف أعلمه بين العلماء في هذا الأمر . (١)

وفي معرض الاستدلال لرأى العلماء هنا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : " وإن طلب المرتدون ان يجعلوا ذمة للمسلمين لم يفعلوا ذلك بهم : لأنه انما تقبل الذمة ممن يجوز استرقاقه ولأن المرتدين كمشركي العرب فان أولئك جناة على قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهؤلاء على دينه . وكما لا تقبل الذمة من مشركي العرب عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يجتمع في جزيرة العرب دينان " (٢)

(١) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١١٧ ، ابن عبد البر ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج / ١ / ٤٨٥ ، الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور / ابراهيم صندقجي ج / ٤ / ١٢٣٦ - ١٢٤٠ - أبو يعلى - الاحكام السلطانية - ٥١

(٢) حديث لا يجتمع دينان في جزيرة العرب ، أخرجه الامام مالك في الموطأ عن ابن شهاب فذكره مرسلًا ، قال ابن شهاب ففحص عمر عن ذلك حتى اتاه الثلج واليقين عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا فأجلى يهود خيبر ، قال مالك : وقد أجلى عمر يهود نجران وفدك . ورواه مالك أيضا عن اسماعيل بن أبي حكيم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : بلغني انه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال : قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم =

فكذلك لا يقبل ذلك من المرتدين . " (١)

ولأن المرتدين قد تقدم اقرارهم في حال اسلامهم ببطلان ما ارتدوا اليه فلم يجز ان يقرؤا عليه .

وهذا بخلاف أهل الحرب من الكفار الاصليين حيث لم يتقدم منهم اقرار ببطلان دينهم فجاز أن يقرؤا عليه . (٢)

اما اذا طلب المرتدون المودة مدة لينظروا في أمورهم .

فقال الحنفية : لا بأس ان يجابوا الى ذلك ، ان كان خيرا للمسلمين ، ولم يكن للمسلمين بهم طاقه .

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في بيان وجهة ذلك : " ان المرتدين لما ارتدوا دخلت عليهم الشبهة ويزول ذلك اذا نظروا في أمرهم .

= مساجد ، لا يبين دينان بأرض العرب .

ووصله صالح بن ابي الاخضر عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة ، أخرجه اسحاق في مسنده ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب فذكره مرسل ، وزاد : فقال عمر لليهود : من كان منكم عنده عهد من رسول الله فليأت به ، والا فاني مجليكم ، ورواه أحمد في مسنده موصولا عن عائشة ، فلفظه عنها قالت : آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يترك بجزيرة العرب دينان ، أخرجه من طريق ابن اسحاق . . .

انظر : ابن حجر المسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ج ٤ / ١٢٤

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٧

وهذا الذي ذكرته هنا عن الامام السرخسي انما ذكرته لأنه أحد الأدلة التي استدلت بها على عدم جواز اقرار المرتدين على ردتهم بالمودة ونحوها ، والافسياتي في هذه الرسالة : ان الراجح أخذ الجزية من جميع الكفار ما عدا أهل الردة فقط لأنهم لا يقرؤن على دينهم الذي ارتدوا اليه ، بخلاف غيرهم من أهل الكفر حيث يقرؤن على ذلك بموجب عقد الذمة بينهم وبين أهل الاسلام سواء أكانوا أهل كتاب أو لم يكونوا كذلك وسواء أكانوا عربا أو عجماء .

انظر من هذه الرسالة : ص ٩٧

(٢) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - تحقيق ابراهيم صندوقجي ج ٤ / ١٢٤٠

وقد بينا ان المرتد اذا طلب التأجيل يؤجل الا ان هناك لا يزداد على ثلاثة أيام لتمكن المسلمين من قتله ، وههنا لا طاقة للمسلمين بهم ، فلا بأس بأن يمهلوهم مقدار ما طلبوا من المدة لحفظ قوة انفسهم ولعجزهم عن مقاومتهم. (١) وقد تقدم عند الكلام على قتال أهل البغي ، ان جماهير أهل العلم متفقون في الجملة على ان أهل البغي ان طلبوا من الامام عند تصديه لقتالهم انظارهم ليفكروا في أمر الرجوع الى صفوف أهل العدل ، ان للامام ان ينظرهم مدة معينة ، اذا تبين له صدقهم في هذا الأمر ورغبتهم فيه لا لمجرد التسوية والمراوغة والخداع ليجتمع امرهم وتقوى شوكتهم أو لتعقيق أغراض أخرى غير نبيلة . (٢) فيحتمل ان يرى جماهير أهل العلم مثل هذا في المرتدين ، لأن المرتدين وان خالفوا البغاة من حيث كونهم كفارا ، والبغاة قوم مسلمون ، الا انهم يشتركون في ان الكل يحتاج الى التفكير والتروي عمل ما اعتراه من شبه ان يزول . اما اذا كان المسلمون يطيقون قتال أهل الردة ، وكان الحرب خيرا للمسلمين من المواجهة .

فقلت الحنفية : بوجوب قتالهم حينئذ ، قالوا : " لأن القتال مع أهل الردة فرض الى ان يسلموا ، لقول الله تعالى : ((قل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون .)) (٣)

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٢

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٥٢٧

(٣) سورة الفتح - آية رقم ١٦ -

حيث لم يذكر في الآية الكريمة غير الاسلام أو السيف ولا خيار ثالث بينهما
يصار اليه .

وقد قال القرطبي في تفسيره : " استدعون الى قوم أولي بأس شديد " قال
الزهرى ومقاتل : بنو حنيفة أهل اليمامة اصحاب مسلمة .

وقال رافع ابن خديج : والله لقد كنا نقرأ هذه الآية فيما مضى ... فلا
نعلم من هم حتى دعانا أبوبكر الى قتال بني حنيفة فعلما انهم هم . (١)

وانا تبين بهذا ان قتال أهل الردة فرض لقوله تعالى : ((تقاتلونهم
أو يسلمون)) فلا يجوز حينئذ تأخير اقامة الفرض مع التمكن من -
اقامته . (٢)

وهذا ظاهر ما ذهب اليه جماهير أهل العلم أيضا من المالكية والشافعية
والحنابلة .

ان قد ذهبوا جميعا الى وجوب قتال أهل الردة (٣) ، ولا شك ان هذا
الوجوب يتأكد عند قدرة المسلمين على قتال أهل الردة وكون الحرب خيرا
للمسلمين من المودة .

اما اذا كانت المصلحة تقتضي مودة أهل الردة ، فوادعهم امام المسلمين ،
فلا يأخذ منهم حينئذ في المودة خراجا ، كما نص على ذلك الحنفية رحمهم
الله .

(١) القرطبي - تفسير الجامع لاحكام القرآن ج ٦/ ٢٧٢

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠/ ١١٢

(٣) انظر من هذه الرسالة : ص ٦٧٤

قالوا : " لأن ذلك حينئذ يشبه عقد الذمة وقد بينا انه لا تقبل منهم الذمة ،
فكذلك لا يؤخذ منهم على الموادة خراج .

بخلاف أهل الحرب ، فان أخذ منهم مالا جاز ، لأن العصمة زالت عن مالهم ،
الا ترى انه لو ظهر المسلمون عليهم كانت اموالهم غنيمة وكذلك ان اخذوا
شيئا من مالهم ملكوا ذلك بأى طريق أخذوا منهم . " (١)

وقد سبق عند الكلام على قتال أهل البغي ، ان جماهير أهل العلم ذهبوا
الى عدم موادة أهل البغي على مال يدفعونه لأهل العدل أو رهائن تسلم
لهم مقابل ذلك .

وعلى الفقهاء لذلك يقولهم : انه لا يؤخذ المال والرهائن على اقرار أهل البغي
فيما لا يجوز اقرارهم عليه . " (٢)

والذى يظهر من هذا : ان المرتدين عند جماهير أهل العلم كذلك ، بل هم
أولي من البخاة في هذا الأمر .

لأنه اذا صح عدم أخذ المال من أهل البغي من أجل الموادة ، لأنهم لا يقرون
على البغي ، فكذلك أهل الردة لا يؤخذ منهم على الموادة شيء ، لأنهم لا
يقرون أيضا على الردة بلا خلاف عند الفقهاء .

وهذا ما يجعلنى أرجح ان نظرة الفقهاء في هذه المسألة متفقة ، والله من وراء
القصد والهادى الى سواء السبيل .

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٧

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٣٥٥

الفصل التاسع =====

ما أتلفه أهل الردة حال القتال -----

اختلف الفقهاء في ضمان أهل الردة لما أتلفوه من أموال وأنفس المسلمين حال

القتال ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :-

القول الأول : ان ما أتلفه أهل الردة من أموال المسلمين حال القتال
=====

مضمون عليهم ، اما ما أتلفوه من أنفس المسلمين حال القتال فلا ضمان عليهم فيه .

والى هذا القول ذهب الحنابلة (١)

القول الثاني : ان ما أتلفه أهل الردة من أموال وأنفس المسلمين حال القتال
=====

مضمون عليهم .

والى هذا القول ذهب المالكية ، وهو قول عند الشافعية (٢)

واستدل الماوردي رحمه الله لهذا القول : بما روى عن طارق ابن شهاب في

قتال ابي بكر رضي الله عنه لأهل الردة ، قال : جاء وفد بزخاخة اسد وغطفان

الى ابي بكر رضي الله عنه يسألونه الصلح فخيرهم أبو بكر رضي الله عنه بـ

الحرب المجلية أو السلم المخزية .

قالوا : هذا الحرب المجلية قد عرفنا ، فما السلم المخزية ؟

(١) ابن قدامة - المغني ج ٨ / ٥٣٩

(٢) ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١ / ٤٨٥

الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - ج ٤ / ١٢٥٠

قال أبو بكر : تؤدون الحلقة والكراع وتتركون اقواما تتبعون اذ ناب الابل ، حتى يرى الله خليفة نبيه والمسلمين امرا يحذرونكم به ، وتدون قتلانا ولا ندى قتلاكم ، وقتلانا في الجنة ، وقتلاكم في النار ، وتردون ما اصبتم منا ونغتم ما اصبنا منكم .

قال : فقال عمر رضي الله عنه : قد رأيت رثيا وسنشير عليك ، اما ان يؤدوا الحلقة والكراع فنعم رأيت .

واما ان يتركوا قوما يتبعون اذ ناب الابل ، حتى يرى الله خليفة نبيه والمسلمين امرا يحذرونهم به ، فنعم رأيت .

واما ان نغتم ما اصبنا منهم ، ويردون ما اصابوا منا فنعم رأيت .

واما ان قتلهم في النار ، وقتلانا في الجنة فنعم رأيت .

واما ان يدوا قتلانا فلا ، قتلانا قتلوا على امر الله فلا ديات لهم ، فتتابع الناس على ذلك (١) .

فقول ابي بكر رضي الله عنه : " تدون قتلانا ولا ندى قتلاكم ، وتردون ما اصبتم منا ونغتم ما اصبنا منكم " فيه دليل على ان ما اتلفه أهل الردة على المسلمين حال القتال مضمون عليهم بلا فرق في ذلك بين الانفس ، والا موال .

(١) هذا الاثر أخرجه الامام البيهقي في سننه تحت باب قتال أهل الردة ، وما اصاب في ايديهم من متاع المسلمين ، وذكر منه البخاري طرفا من طريق طارق بن شهاب ، وساقه البرقاني في مستخرجه بطوله وقال الامام الشوكاني في نيل الاوطار : رواه البرقاني بطوله على شرط البخاري .

وقوله : " بزأخة " بضم الباء الموحدة ثم زاي وبعد الألف خاء معجمة : هو =

قال الماوردي رحمه الله ، " فان قيل فقد عارضه عمر فقال : لا نأخذ لقتلنا دية .

قيل يحتل ان يكون عمر قال ذلك تفضلا عليهم كعفو الأولياء ، فلم يكن فيه مخالفة لابي بكر .

فان قيل : فقد عمل بقوله ، لأنه لم يقتص منهم ولم يفرمهم .

قيل : القصاص والخرم حق لغيره ، ولم يأت مطالب بحقه منه فمضه ، فلم يكن في الترك اسقاط للوجوب .

ومن الاعتبار : ان كل من ضمن ما اتلفه اذا لم يكن في منعة ، ضمن وان كان في منعة كالمسلم طردا والحربي عكسا .

ولأن الردة ان لم تزد شرا لم تفده خيرا وهو يضمن قبل الردة فكان ضمانه بعدها أولى . (١)

القول الثالث : ان ما اتلفه أهل الردة من اموال وانفس المسلمين حال القتال ،

غير مضمون عليهم ، والى هذا القول ذهب الحنفية وهو قول عند الشافعية (٢)

ويستدل الحنفية لذلك ، بان المرتدين يعتبرون أهل حرب حين باشرؤا

السبب وهو القتال ، وأهل الحرب لا يضمنون ما اتلفوا من النفوس والأموال

في حال حربهم اذا تركوا المعاربة بالاسلام أو الذمة . (٣)

= موضع قيل بالبحرين ، وقيل ماء لبني أسد .

انظر : ابن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث

الرافعي الكبير ج ٤ / ٤٧ ، البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ٣٣٤ /

٣٣٥ ، الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ٢٢

(١) الماوردي كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - ج ٤ / ١٢٥٥ / ١٢٥٧

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٦

(٣) المرجع السابق ج ١٠ / ١١٦

وقال الماوردي رحمه الله في معرض الاستدلال لهذا القول : " فان قيل بسقوط - ضمان ما اتلفه أهل الردة - فوجهه قول أبي بكر الصديق لأهل الردة " تردون قتلتنا ، ولا ندى قتلاكم ، فقال عمر : لا نأخذ لقتلتنا دية ، فسكت أبو بكر رضا بقوله ورجوعا إليه ، لأنه عمل عليه .

ولأن طليحة قتل في رده عكاشة ابن محصن وثابت بن أقرم ، ثم أسلم ، فلم يؤخذ بدم واحد منهم . (١)

ولأنه أسلم عن كفر ، فوجب ان يمنع من ضمان ما استهلك في الكفر كأهل الحرب . ولأن في تضمينهم ما استهلكوه تنفيرا لهم عن الاسلام وهم مرغوبون فيه ، فوجب ان لا يؤخذوا بما يمتنعهم من الدخول فيه . " (٢)

والذي يظهر لي بعد هذا العرض لآراء الفقهاء في هذه المسألة ، هو التفريق بين ما اتلفه أهل الردة حال القتال من الانفس واما اتلفوه من الاموال حيث يجب عليهم الضمان في الاموال دون الانفس ، كما هو قول الحنابلة . أما وجوب الضمان على أهل الردة في الاموال ، فلقول أبي بكر رضي الله عنه للمرتدين في الاثر السابق : " تردون ما اصبتم منا ونفتم ما اصبنا منكم " وموافقة عمر رضي الله عنه لأبي بكر في ذلك وتتابع الناس عليه ، حيث لم ينقل عن أحد من الصحابة ما يخالفه ، ولو خالف في ذلك أحد منهم لنقل ، فكان -

اجماعا منهم على هذا الأمر . (٣)

(١) سبق اخراج ذلك - انظر من هذه الرسالة ص : ٦٢٤

(٢) الماوردي - كتاب الحدود من الحاوي الكبير - مخطوط - ج ١٢٥١/٤ - وما بعدها من صفحات .

(٣) ابن قدامة - المغني ج ٥٣٩/٨

واستدلال الماوردي رحمه الله بقول ابي بكر رضي الله لأهل الردة " تدون قتلانا ، ولا ندى قتلاكم ، ومخالفة عمر له في ذلك ورجوع ابي بكر لقول عمر ، على سقوط ضمان ما اتلفه أهل الردة على المسلمين من الانفس والاموال استدلال لا يسلم له .

لأن مثل هذا انما يستدل به على عدم ضمان الانفس فقط ، ونحن لا نخالف في هذا ، وأما الاموال فقد صح ابوبكر رضي الله عنه ، في نفس الاثر السابق بوجوب ضمانها على أهل الردة ، وقد وافقه عمر على ذلك ، ولم ينقل خلافه عن أحد من الصحابة فكان اجماعا .

وأما قياس أهل الردة على أهل الحرب من الكفار الأصليين كما فعل الحنفية ، فقياس مع الفارق ، إذ أن المرتدين يخالفون الكفار الأصليين من وجوه سبق بيانها (١) وفي اثر ابي بكر رضي الله عنه السابق ترسيخ لهذا الفرق .

وأما وجه عدم ضمان الأنفس ، فلا تفاق ابي بكر وعمر رضي الله عنهما على ذلك . والصحابة متوافرون ، ولم ينقل عن أحد منهم انه خالف في هذا الأمر ، فكان ذلك اجماعا على عدم ضمان ما اتلفه أهل الردة من انفس المسلمين حال القتال (٢) وأما قول الماوردي رحمه الله : ان قول عمر رضي الله عنه : لاناخذ لقتلانا ديه ، يحتمل ان عمر انما قال ذلك تفضلا على أهل الردة كعفو الأولياء فلم يكن فيه مخالفة لابي بكر .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٧٧٣

(٢) ابن قدامة - المفني ج ٨ / ٥٣٩

فيمكن ان يجاب عليه : ان ديات المقتولين من المسلمين في حروب الردة ،
حق لأوليائهم فلا يرد ان عمر قال ذلك تفضلا ، لأن عمر رضي الله عنه
لا يملك ان يتفضل بحق غيره .

ثم ان عمر رضي الله عنه عندما قال بعدم أخذ الدية عن قتلي المسلمين ، علل
ذلك : بأن قتلي المسلمين انما قتلوا في سبيل الله فلا تؤخذ الدية
عنهم .

وفي هذا اشارة الى انه كما لا تؤخذ الدية عن القتلي في حرب الكفار الأصليين
لا تؤخذ في حرب المرتدين .

ولو كان مراد عمر رضي الله عنه التفضل على أهل الردة ، لعلل لذلك بهذا الأمر .
واما قول الماوردي رحمه الله : ان القصاص والفرم حق لغير أبي بكر رضي الله
عنه ولم يأت مطالب بحقه منه فمنعه ، فلم يكن في الترك اسقاط للوجوب .
فيمكن ان يجاب عليه ، بأن قول عمر رضي الله عنه : لا نأخذ لقتلنا دية ،
قول يفيد اسقاط الدية عن المرتدين ، وقد وافقه ابو بكر رضي الله عنه على ذلك .
وديات المقتولين في حروب الردة من المسلمين ليست حقا لابي بكر وعمر رضي الله
عنهما حتى يملك اسقاطها ، وانما هي حق لأولياء المقتولين .

فلما اتفق الشيخان على اسقاط المطالبة بها ، دل هذا الصنيع منهما ان الديات
معفو عنها بدليل شرعي . حيث لا يملك الحاكم ولا غيره اسقاط حق أحد من
الناس ، الا اذا كان ساقطا بدليل شرعي من كتاب أو سنة أو غير ذلك من الأدلة
الشرعية .

ثم لو لم تكن الديات ساقطة عن المرتدين بدليل شرعي ، لطالب أولياء المقتولين

من المسلمين بالديات ، ولم ينقل ان أحدا طالب بذلك ، كما ذكر ذلك
الماوردي نفسه ، مع كثرة من قتل في حروب الردة من المسلمين ، فيعسد
ان يجمع سائر اولياء المقتولين على ترك المطالبة بالدية ، لو كانت المطالبة
بها حقا مشروعاً لهم .

وفي هذا دليل على ان الامركان مستقرا عندهم على ان الديات في مثل
هذا المقام ساقطة ، لا يجوز المطالبة بها شرعا ، والا لقام من يطالب بذلك .
وبهذا يتضح ان شاء الله رجحان القول الأول : القائل بأن ما اتلفه أهل
الردة من اموال المسلمين حال القتال مضمون عليهم ، اما ما اتلفوه من انفس
المسلمين حال القتال فلا ضمان عليهم فيه .

وبهذا أكون قد انتهيت من الكلام عن حرب أهل الردة ، وقد حاولت ان يكون
هذا البحث مستوفيا لجميع ما تكلم فيه الفقهاء حول هذا الموضوع ، آملا ان أكون
ممن وفق في عرض ذلك ودراسته .

وبالانتهاء من الكلام عن حرب أهل الردة ، يكون الكلام عن حرب الخارجيين على
أمن الدولة وسيادتها في الشريعة الاسلامية ، وهم قطاع الطرق ، والبغاة ،
والمرتدون قد وصل الى نهايته .

وقد بقي ان نعرف شيئا عن حرب هؤلاء الخارجيين في القانون الدولي العام ،
وهذا ما سأحاول أن ابينه في السطور الآتية :

الباب الرابع =====

في

حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها في القانون الدولي العام
مع المقارنة بين موقف الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام من

هذا الأمر

الفصل الأول : في حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها في القانون
الدولي العام .

الفصل الثاني : في المقارنة بين موقف الشريعة الإسلامية ، وموقف القانون
الدولي العام من حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها

وهذا راجع الى التسليم بمبدأ السيادة المطلقه للدولة على أراضيها ،
ان لا ينبغي عند رجال هذا القانون ، ان تخضع هذه الحروب الداخليه
لاحكام القانون الدولي العام ، لتعارض ذلك مع مبدأ سيادة الدولة
الثابت عندهم قانونا .

الا أن النظرية التقليدية في القانون الدولي العام تستثنى من هذا المبدأ
الحرب الأهلية في حالة واحدة فقط : وهي ما اذا تم الاعتراف للفريقين
المتنازعين داخل الدولة الواحدة بصفة المحاربين ، حيث تعتبر الحرب
الأهلية حينئذ ، حربا في مفهوم القانون الدولي التقليدي ، وبالتالي يطبق
بشأنها احكام القانون الدولي العام للحرب ، كسائر الحروب الدولية
الأخرى . (١)

ولعل أخطر ما في التفرقة بين الحرب الدولية ، والنزاعات المسلحة
الداخلية في رأى رجال القانون الدولي العام : " هو اعتبار حروب التحرير
ضد سلطات الاستعمار مندوجة في طائفة النزاعات المسلحة الداخلية ،
التي تخرج عن نطاق القانون الدولي .

حيث نظر القانون التقليدي الى المستعمرات بوصفها اجزاء من اقاليم الدولة
القائمة بالاستعمار .

(١) صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة - ٥٥ وما بعدها -
من صفحات / صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة
- ٥٠ وما بعدها من صفحات ص ٨٠ وما بعدها من صفحات .

ومن ثم فان الثورة من جانب الشعب المستعمر ، ضد السلطات القائمة بالاستعمار ، كانت تعتبر أمرا خارجا عن نطاق القانون الدولي .
فقد كان ينظر اليها بوصفها تمردا أو عصيانا ، ولا ترقى الى مرتبة الحرب الأهلية ، الا حيث يتم الاعتراف للثوار بوصف المحاربين .
ولا شك ان في ذلك ما يكشف عن الطابع الاستعماري للنظرية التقليدية في القانون الدولي للحرب ، تلك النظرية التي نشأت وترعرعت في ظل المد الاستعماري الضربي ، ومن ثم فقد كان طبيعيا ان تأتي معبرة عن مصالحه عامية لها . " (١)

وبهذا يتبين ان التوسع في مدلول الحرب في القانون الدولي التقليدي لا يشمل في الواقع الا بعض الحروب الأهلية ، حيث لا يخضع لاحكام القانون الدولي من تلك الحروب ، الا المنازعات المسلحة التي تم الاعتراف لاطرافها بوصف المحاربين .

اما الحروب التي لا تحمل مثل هذه الصفة ، فتظل خارجة عن دائرة اختصاص القانون الدولي العام ، داخلية ضمن دائرة اختصاص القانون الداخلي للدولة ، وبالتالي فلا يتعرض لمثل هذه الحروب القانون الدولي العام .

" والواقع ان الالتقاء بهذه المنازعات المسلحة ، غير ذات الطابع الدولي ، الى الاختصاص الداخلي المطلق للدولة ، كان يعني في حقيقته الأمر ، الالتقاء بجانب هام من الوقائع التي تعتبر مكونة للحرب في مفهومها المادي في اتون القسوة والعنف والوحشية بغير حدود أو ضوابط .

(١) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزعات المسلحة - ٥٢ .

فلقد اثبتت التجارب الطويلة ان النزاعات الداخلية تتطوى على المزيد من الحقد والضراوة .

وهو ما كان يدعو بالضرورة الى محاولة تأمين حد ادني من حماية قانون الحرب لضحايا تلك النزاعات حتى يتحقق التوازن في اطار تلك النظرية التقليدية^(١). ولقد توصل رجال القانون الدولي العام في مؤتمر جنيف الدبلوماسي سنة ١٩٤٩ م ، الى الاتفاق بعد مناقشات طويلة : على المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف .

والتي تنص على انه " في حالة قيام نزاع مسلح ليست له صفة دولية ، في أراضي أحد الاطراف السامين المتعاقدين يتعين على كل طرف في النزاع ان يطبق كحد أدني الأحكام الآتية :-

١ - الاشخاص الذين ليس لهم دور ايجابي في العمليات العدائية ، بما فيهم افراد القوات المسلحة الذين سلموا سلاحهم ، أو أبعدوا عن القتال بسبب المرض أو الجروح ، أو الاسر أو أى سبب آخر ، يعاطون في جميع الاحوال معاملة انسانية دون ان يكون للعنصر أو اللون أو الدين أو الجنس أو النسب أو الثروة ، أو ما شابه ذلك ، أى تأثير سيئ على هذه المعاملة . ولهذا الغرض تعتبر الأعمال الآتية محظورة وتبقى معتبرة كذلك في أى وقت وفي أى مكان بالنسبة للأشخاص المذكورين اعلاه :

(٩) صلاح الدين عامر - مقدمة لدراسة قانون النزعات المسلحة - ٥٢

- بشيء من التصرف -

أ- اعمال العنف ضد الحياة والشخص ، وعلى الأخص القتل بكل انواعه ، وبترو الاعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب .

ب : الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص التحقير والمعاملة المزرية .

ج - اصدار الاحكام ، وتنفيذ عقوبات دون محاكمة سابقة امام محكمة مشكلية بصفة قانونية تكفل جميع الضمانات القضائية ، التي تعتبر في نظر الشعوب المتشددين لا مندوحة عنها .

٢ - يجمع الجرحي والمرضي ويعتنى بهم .

ويجوز لهيئة انسانية محايدة ، كاللجنة الدولية للصليب الاحمر ان تقدم خدماتها لاطراف النزاع ، وعلى الدول اطراف النزاع ان تعمل فوق ذلك عن طريق اتفاقات خاصة على تنفيذ كل أو بعض الاحكام الأخرى الخاصة بهذه الاتفاقية .

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لاطراف النزاع^(١) .

ويقول الدكتور صلاح الدين عامر تعليقا على هذه المادة : " وهذه المادة

أكثر نصوص اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ م أهمية ، وأكثرها ثورية أيضا .

والهدف الاول منها هو تأمين حد أدنى من الحماية لضحايا النزاعات الداخلية ، وخاصة الحروب الأهلية قبل الاعتراف للشوار بوصف الممارسين ،

وكذا أفراد حركات المقاومة الشعبية المسلحة ، التي ينظر اليها بوصفها

تدز في ظل نزاعات مسلحة غير ذات طابع دولي ، والتي لا يتوفر لـدى

(١) صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة - ٥٨ وما بعدها من صفحات

أفرادها الشروط الواردة بالمادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة المتعلقة بحماية
أسرى الحرب . * (١)

الا ان الوضع بالنسبة لحرب المقاومة الشعبية المسلحة ضد قوى الاحتلال
الاستعماري قد تغير ، حيث بات من المسلم به في العصر الحديث عند
رجال القانون الدولي العام ، اعتبار مثل هذه الحرب خاضعة لمفهوم
الحرب الدولية ، وبالتالي يمكن ان يطبق بشأنها أحكام القانون الدولي العام
للحرب ، كسائر الحروب الدولية الأخرى . (١)

كما استطاع رجال القانون الدولي العام عبر مؤتمرات كثيرة ومناقشات طويلة ،
اخضاع كل قتال مسلح على نطاق واسع لحكم الحرب الدولية ، ولو كان القتال
يدور بين جماعات لا تتمتع بوصف الدولة ، وفقا لقواعد القانون الدولي العام .
ومن هنا اعتبرت بعض الحروب ، التي لا تحمل صفة الحرب الدولية ، حسب النظرية
التقليدية للقانون الدولي ، حربا دولية يطبق بشأنها أحكام القانون الدولي
العام .

وذلك كالحرب بين العرب والصهاينة في فلسطين ، حيث اعتبرت حربا دولية ،
ووعلى الرغم من عدم اعتراف العرب بدولة اسرائيل .

ومن ذلك أيضا حرب الهند الصينية بين فرنسا وفيتنام ، حيث اعتبرت
حربا دولية ، قبل قيام دولة فيتنام الشمالية . (٢)

(١) حامد سلطان وآخرون - القانون الدولي العام - ٧٣٧ ، انظر : الهامش
صلاح الدين عامر - المقاومة الشعبية المسلحة - ٤٤٧ وما بعدها من
صفحات .

(٢) صادق أبو هيف - القانون الدولي العام - ٧٧٩ وما بعدها من صفحات .

غير ان مثل هذا التوسع في مدلول الحرب في القانون الدولي العام ، في العصر الحديث ، لا يشمل الا بعض المنازعات المسلحة الداخلية -
أى المنازعات التى يكون طرفا النزاع فيها داخل دولة واحدة -

حيث لا يخضع لاحكام القانون الدولي من تلك المنازعات ، الا ما كان منها -
مقاومة شعبية مسلحة ضد الاحتلال الاستعماري ، أو ما كان منها على نطاق
واسع أو ما اعترف فيها لطرفي النزاع بصفه المحاربين .

اما الحروب الداخلية التى لا تحمل مثل هذه الصفات ، فتظل خارجة عن
دائرة اختصاص القانون الدولي العام ، داخله ضمن دائرة اختصاص القانون
الداخلي للدولة .

وبالتالى فلا يتعرض لمثل هذه الحروب في القانون الدولي العام ، اللهم
الا من حيث الحفاظ على مراعاة المادة الثالثة المتفق عليها في مؤتمر
جنيف لعام ١٩٤٩م ، التى سبق الاشارة اليها قبل قليل ، والتى تهدف
الى تأمين حد ادنى من الحماية لضحايا النزاعات الداخلية المطبق بها
ضمن دائرة اختصاص القانون الداخلي للدولة .

مع ان التجارب اثبتت ، ان مراعاة المادة الثالثة من اتفاقات جنيف لعام
١٩٤٩م ، وان كانت قد ضمنت هذا ادنى من الحماية لضحايا النزاعات
الداخلية ، التى لا يطبق بشأنها أحكام القانون الدولي العام ، الا انها
لا تزال قاصرة عن توفير قدر ملائم من الحماية لضحايا هذه النزاعات التى
يشند فيها الصراع عادة ، وتتسم فى الغالب بالقسوة والوحشية .

ومن هنا اهتم رجال القانون الدولي العام في العصر الحديث باعادة النظر

في تطوير قواعد القانون الدولي الانساني التي تطبق في النزاعات المسلحة
جميعها ، داخلية أو دولية . (١)

" وقد حظيت محاولات تطوير قواعد هذا القانون ، باهتمام بالغ من جانب
الفروع المختلفة للأمم المتحدة ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، فعقدت
المؤتمرات وصدرت التوصيات ، وجرى اعداد العديد من الدراسات ، التي
استهدفت ضمان حقوق الانسان ابان النزاعات المسلحة ، وبيان الاجراءات
والخطوات التي تكفل تطبيقا أفضل للاتفاقيات والقواعد الانسانية الدولية
في جميع النزاعات المسلحة .

وكان موضوع احترام حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة من الموضوعات
المدرجة بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العادية ،
واصدرت عددا من التوصيات الهامة حول هذا الموضوع .

كما اصدر الامين العام للأمم المتحدة سلسلة من التقارير ، بناء على تكليف
الجمعية العامة حول احترام حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة . " (٢)

وكان من ابرز أهداف هذه الجهود الدولية ، الوصول الى اتفاق دولي ،
على جعل سائر النزاعات المسلحة الداخلية ، خاضعة لاحكام القانون

الدولي العام ، أو على الاقل لاحكام مشابهة لها ، بما في ذلك النزاعات
الداخلية التي لا يطبق بشأنها قواعد القانون الدولي العام ، كالنزاع الداخلي ،

الذي ليس على نطاق واسع .

(١) حامد سلطان وآخرون - القانون الدولي العام - ٧٦٤ وما بعدها من صفحات

(٢) المرجع السابق - ٧٦٥

ولقد توصل مؤتمر جنيف المنعقد بصدد انماء وتطوير قواعد القانون الدولي

الانساني في دوراته الاربع على مدار اربع سنوات من عام ١٩٧٤م حتى عام

١٩٧٧م ، الى ايجاد مشروع بروتوكول بهذا الصدد ، لتطبق قواعده على كافة

النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي .

" وجاءت تلك القواعد في مجموعها مشابهة الى حد كبير للقواعد الأساسية

التي تطبق على النزاعات المسلحة الدولية " الا ان هذا المشروع قد بساءت

أكثر بنوده بالفشل .

" ان قد بدأوا ضحا من البداية ، ان عددا كبيرا من الدول يبدى نوعا من

المعارضة ، لما جاء في هذا البروتوكول من قواعد ، بدعوى ان التوسع في تطبيق

الضمانات الواردة به قد ينطوى على مساس بمبدأ سيادة الدولة ، حيث تبدى

الدول حرصا شديدا على التمسك باختصاصها الكامل بشأن ما يدور فوق

اقليمها من أحداث مهما بلغ مداها .

وكادت تلك المعارضة ان تقصف بمشروع البروتوكول جملة وتفصيلا ، لولا ان تداركته

محاولات التوفيق والحل الوسط الذى تمثل في تخفيفه من كثير من التفاصيل ،

وقصره على القواعد الأساسية ذات الطابع الانساني ، الواجب احترامها ابان

تلك النزاعات التى توصف بأنها غير ذات طابع دولي . " (١)

والذى يتضح من هذا العرض لموقف القانون الدولي العام من الحرب ، التى يكون

طرفا النزاع فيها داخل دولة واحدة : ان الذى استقر عليه الأمر في القانون

الدولي في العصر الحديث هو ما يلي :-

(١) حامد سلطان وآخرون - القانون الدولي العام - ٧٦٤ وما بعدها من صفحات .

أولاً :- ان حرب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها تظل ضمن دائرة

===

اختصاص القانون الداخلي للدولة ، الا في حالين .

الحال الأولي : اذا اعترف لاطراف النزاع في هذه الحرب بوصف المحاربين .

والحال الثانية : اذا كانت هذه الحرب على نطاق واسع .

حيث تعتبر هذه الحرب في الحالين حرباً دولية في ظل المفهوم المعاصر

للقانون الدولي العام .

وبالتالي فلا تختص هذه الحرب بأحكام خاصه ، كما هو الشأن في الشريعة

الاسلامية ، وانما يطبق بشأنها أحكام القانون الدولي العام ، الذي يطبق

بشأن أى حرب دولية أخرى .

وهذا ما يفهم من قول رجال القانون الدولي العام : ان كل نزاع مسلح داخلي

يعتبر حرباً دولية ، اذا كان مما اعترف فيه لطرفي النزاع بوصف المحاربين ،

أو كان نزاعاً مسلحاً على نطاق واسع .

ثانياً : ان سائر حروب المقاومة الشعبية المسلحة للاحتلال الاستعماري ،

=====

تعتبر حسب المفهوم المعاصر للقانون الدولي ، حروباً دولية ، يطبق بشأنها

قواعد القانون الدولي .

وانذا تبين بهذا ، ان الحرب الداخلية ذات النطاق الواسع ، والحرب الأهلية

التي اعترف لطرفي النزاع فيها بوصف المحاربين وحرب المقاومة الشعبية

المسلحة ، حروب داخلية يطبق بشأنها قواعد القانون الدولي العام ، حسب

النظرة المعاصرة في هذا القانون .

فسيأتي بآذن الله ، بيان هذه القواعد عند الكلام على الحرب الدولية ، في الباب المخصص لذلك ، وفي بيان هذه القواعد هناك ما يخفي عن بيانها هنا ان شاء الله .

ثالثا : ان كل النزاعات الداخلية ، التي لم يجز الاتفاق على اعتبارها خاضعة لقواعد القانون الدولي العام ، فانها تترك حينئذ ليتولى أمرها القانون الداخلي للدولة .

على انه يجب ان يراعى في كل هذه النزاعات ، ما جاء في المادة الثالثة من اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩م والتي تهدف الى تأمين حد أدنى من الحماية لضحايا هذه الالتزامات الداخلية ، مع مراعاة ما طرأ على هذه المادة من تطوير يستهدف التركيز على القواعد الأساسية ذات الطابع الانساني ، الواجب احترامها في هذه المنازعات ، والذي اتفق عليه في مؤتمر جنيف المنعقد بصدور انماء وتطوير قواعد القانون الدولي الانساني ما بين عامي ١٩٧٤م - ١٩٧٧م ، واذا كانت هذه النزاعات الداخلية متروكة في الجملة الى اختصاص القانون الداخلي للدولة فما هي نصوص قواعد هذا القانون التي تحكم مثل هذه النزاعات المسلحة .

الواقع : ان من أهم القوانين الوضعية العربية ، القانون الوضعي المصري المتأثر الى حد كبير بالقانون الفرنسي ، وانما كان أهم القوانين العربية ، لأن رجال هذا القانون ، قد القي على عواتقهم وضع أكثر تشريعات قوانين الدول العربية الأخرى كالدكتور عبدالرزاق السنهوري وغيره ، ومن هنا جاءت

هذه القوانين متأثرة الى حد كبير بالقانون الوضعي المصري . (١)

(١) عمر الاشقر - الشريعة الإسلامية لا القوانين الجاهلية - ٧٣ وما بعدها من صفحات و١٢٣ وما بعدها من صفحات .

ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب هذا القانون الوضعي ، ما يدل على وجود تقنين وضعي يحكم النزاعات المسلحة الداخلية المتروك أمرها لسلطان الدولة الداخلي ، كما نصت على ذلك الشريعة الاسلامية ، اللهم الا من عيىث العقوبات التى تطبق على افراد هذه النزاعات .

حيث نص قانون العقوبات الوضعي المصرى ، على عقوبات الخارجين على أمن الدولة وسيادتها ، كمقووة قطع الطريق ، وعقوبة أهل البغي ، الا انه لم يشر من قريب أو من بعيد الى عقوبة أهل الردة .

وذلك نظرا " الى انه مأخوذ من اصول غير اسلامية كما هو معروف ، واذ كانت القوانين التى أخذ عنها القانون المصرى خالية من تقرير عقوبة الردة عن الدين هناك ، فان ذلك له مبرراته بالنسبة لهم ، وأهم تلك المبررات الفصل بين الدين والدولة عندهم لظروف هتمت ذلك فى تلك الدول التى أخذ عنها القانون المصرى ، وليس هناك ما يبرر مثل هذا الصنيع فى الدول الاسلامية ، التى يؤمن أهلها بعقيدة تتجاوب مع فطرة الانسان وتتسجم معها انسجاما كاملا ، وبشريعة تضع الأصول الضابطة لسير الحياة فى ابعادها ، تنظمها وتتأغم معها ولا تصادمها . " (١)

على ان قانون العقوبات المصرى لم يفرد لجريمتى قطع الطريق والبغى بابا خاصا يتناول فيه أحكام هاتين الجريمتين كجريمتين متميزتي المعالم لهما وضعهما الخاص ، كما هو الحال فى الشريعة الاسلامية ، وانما جاءت أحكام هاتين الجريمتين فى بعض مواد ضمن الباب الثانى من قانون العقوبات

(١) الشال - جرائم أمن الدولة وعقوبتها فى الفقه الاسلامى - ٢٠٥ - بتصرف -

تحت عنوان الجنايات والجرح المضرّة بالحكومة من جهة الداخل . (١)
ولما كان موضوع هذه الرسالة في الحرب ، دون العقوبات ، فسأترك الكلام
عن هذه العقوبات ، خوفاً من الخروج عن موضوع هذه الرسالة .

والذي يظهر ان عدم التمرّض لاحكام الحرب الداخلية ، في القوانين
الوضعية الداخلية أمر سائد في جميع القوانين الوضعية الداخلية لسائر
الدول ، أو في أغلبها على الأقل حيث يترك شأن مثل هذه الحروب السي
سلطان الدولة الداخلي ، ليطبق الأسلوب المناسب تجاهها دون ضوابط
معينة .

ولعل هذا الأمر هو الذي حدى بالمجتمع الدولي ، الى التفكير في وجود
قواعد قانونية عادلة تحكم مثل هذه الحروب ، وبذل الجهود الدولية المتعاقبة
للتوصل الى هذا الأمر .

ان لو كانت مثل هذه القواعد موجودة في القوانين الداخلية الوضعية للدول ،
لما كان للجهود الدولية في هذا المضمار وجه .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل

الفصل الثاني

=====

المقارنة بين موقف الشريعة الإسلامية وموقف القانون الدولي

العام من حرب الخارجين على أمن الدولة وسيادتها :

تبين في العرض السابق لموقف الشريعة الإسلامية من حرب الخارجين على أمن الدولة وسيادتها ، اهتمام هذه الشريعة الخالدة ، بهذا الجانب المهم في النزاعات المسلحة الداخلية ، حيث لم تترك أمرا من أمور هذه النزاعات ، إلا ووضعت له حكما غاية في العدل والانصاف ، كما هو شأن هذه الشريعة السماوية العادلة في سائر مجالات الحياة الأخرى . والمتتبع لما سبق ان كتبه عن هذه الحروب في الشريعة الإسلامية ، يجد ان الشريعة قد فصلت القول ، في القواعد التي تحكم هذه الحروب الداخلية ، قبل المعركة وفي اثنائها وبعد انتهائها .

كما فصلت القول في العقوبات التي يجب اتخاذها ضد الافراد الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها ، بما لا يدع مجالا لذي رأى أن يأتي بما هو أعدل وأصوب مما اتت به هذه الشريعة الخالدة ، وانى له ذلك تجاه شريعة منزلة من عند الله خالق كل شيء سبحانه وتعالى .

هذا في حين ان القوانين الوضعية تقف بجميع رجالها ومنظماتها المحلية والدولية عاجزة عن وضع قانون عادل ، متكامل الجوانب يحكم هذه الحروب ويحد من ويلاتها .

فالقانون الدولي العام ، حسب النظرة التقليدية ، ظل ردها من الزمن وهو يلقي بهذه النزاعات الداخلية ، لسلطان الدولة الداخلي ، وسلطان الدولة

الداخلي ، كان يتعامل مع هذه النزاعات ، بدون قواعد وضوابط معينة ، ومن هنا جاءت هذه النزاعات متسمة بالقسوة والعنف والوحشية ، دون مراعاة لأى اعتبار انساني ، أو اخلاقي شريف في أكر الاحيان .

والقانون الدولي العام المعاصر ، وان كان ينظر اليه البعض على اساس أنه قد حقق انجازات كبيرة عمين استطاع ان يحصل على التزام من الدول الاعضاء في هيئات ومنظّماته ، باخضاع بعض الحروب الداخلية لقواعد القانون الدولي العام .

الا أننا اذا تجاوزنا الكلام في عدالة هذه القواعد ، فان الالتزام بها شيء ، وتطبيق بنود هذا الالتزام داخل الدول الاعضاء شيء آخر .

وهذا للأسف ما يحدث وسط المجتمع الدولي ، وعلى مرأى وسمع من هيئات ومنظمات القانون الدولي العام .

والواقع الدولي الذى نشاهده ونسمعه ونقرّموه يعطى صورة أليمة مخزية عن سائر الحروب الدولية منها والداخلية .

ولقد بينت عند الكلام على مشروع هيئة الامم ، كيف ان الدول الخمس الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا ، وبريطانيا ، والصين ، المؤسسين لهذا المشروع أول من يعبت بمبادئه وأهدافه .

وليت شعرى كيف يمكن ان تجد الالتزامات الدولية طريقها للتطبيق ، وأول من ينتهك تلك الالتزامات واضموها .

اذا كان رب البيت بالدف ضاربا فشيعة أهل البيت كلهم الرقص

شيء عجيب هذا الذى يحدث على الساحة الدولية ، واعجب منه ان يقال بعد هذا : ان القانون الدولي العام حقق مكاسب كبيرة في مجال ارساء القواعد

العادلة للحروب .

وما الفائدة من ارساء مثل هذه القواعد ، اذا لم تطبق لتصبح واقعا ملموسا يحيشه الناس ويستفيدون منه ، هذا اذا سلم بعدالة تلك القواعد .

اما النزاعات المسلحة الداخلية التي لم تستطع هيئات القانون الدولي العام ، اقناع المجتمع الدولي بالالتزام باخضاعها لقواعد القانون الدولي ، فوضعها أدهي وأمر من غيرها من النزاعات .

ذلك انها كما تقدم متروكة للسلطان الداخلي للدولة ، والسلطان الداخلي لم يضع لهذه النزاعات قواعد عادلة تحكمها كما هو الشأن في شرعة الاسلام ، وانما تقف منها على اساس انها نزاعات مناوئة للسلطة الشرعية للدولة ، وبالتالي تتخذ ضدها احدى الاجراءات ، واقساها دون ضوابط أو حدود ، يراعى فيها الاعتبارات الانسانية على ان السلطان الداخلي للدولة لو وضع قواعد معينة لتحكم هذه النزاعات الداخلية فسوف لن تأتي عادلة منصفة في الغالب .

لأن الدولة طرف في النزاع ، وتحكيم أحد طرفي النزاع ، في الموضوع المتنازع عليه ، أمر ترفضه سائر ابجديات العدالة والقضاء .

وانا كان الأمر كذلك ، فلا بد من وجود جهة محايدة موثوق بعلمها وعدالتها ، لتضع القواعد العادلة لادارة النزاع القائم بين الدولة وخصومها في الداخل .

وهذا ما لا توافق عليه الدول ، لو وجدت مثل هذه الجهة ، لتعارض مثل هذا الأمر مع مبدأ السيادة المطلقة الذي تتمسك به سائر الدول .

ولو افترضنا وجود جهة دولية موثوق بعلمها وعدالتها ، وافترضنا موافقة الدول على تحكيمها والتزامها بتطبيق سائر ما يصدر عنها من أحكام ، فسوف لن تخرج عن

كونها احكاما بشرية يعترئها النقص والخطأ ، والوهم ، مهما بلغت من الدقة والاحكام ، كما هو الشأن في سائر ما يصدر عن الانسان من افعال واقوال ، ان لا كمال الا لله وحده سبحانه وتعالى ، وبالتالي فلا كمال مطلق الا لأحكامه جل وعلا .

ومن هنا أرسل الله الرسل وأنزل الشرائع لتحكم بين الناس بميزان العدالة الالهية الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وهذه السلبيات التي يعاني منها المجتمع الدولي ، لا يمكن ان يتصور مثلها في الدولة الاسلامية حيث ان السيادة المطلقة في دولة الاسلام لشريعة الله ، التي لم تترك جانبا من جوانب النزاعات الداخلية ولا غيرها من مجالات الحياة الأخرى الا وفصلت الاحكام فيه ، والواضح لهذه الشريعة هو الله سبحانه وتعالى ، وحسبك بالله حكما عادلا ، لا أعدل منه ولا أوثق ولا أعلم ، ولا أحكم ولا أكمل " ((ومن اصدق من الله حديثا)) .

فاذا جاءت الاحكام من عنده سبحانه ، فمعنى هذا انها جاءت من جهة موشوق بعلمها وعدلها ومعرفتها الشاملة المحيطه ، بما يصلح شأن العباد من قريب أو من بعيد . ((الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير .))

وبالتالي فلا مجال لعدم التسليم بما تحكم به هذه الشريعة الخالدة والحال هذه ، ان أن السيادة لحكم الله على أرضه ، ولا سيادة اعلو من ذلك لأى سلطة داخلية أو دولية مهما تعاظمت وتعاليت .

اما مشكلة عدم الوفاء بالالتزامات ، التي يعاني منها القانون الدولي المعاصر ، فأمر لا يمكن تصور مثله أيضا في الدولة الاسلامية .

لأن هناك دوافع قوية تدفع الدولة الإسلامية عن رضا وقناعة تامة للوفاء بجميع التزاماتها الداخلية والدولية ، على ضوء شريعتها الخالدة ، التي لم تدع مجالاً من مجالات الحياة إلا وفصلت الحكم فيه .

وترجع هذه الدوافع إلى الإيمان بالله رباً ، وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً .

ومن مقتضيات الإيمان بهذه العقيدة ، الالتزام بجميع أحكام الدين الإسلامي في جميع المجالات .

والدولة الإسلامية عندما تلتزم بأحكام الدين الإسلامي ، لا تلتزم بها على أساس أنها توصيات هيئة أو منظمة محلية أو دولية ، وإنما تلتزم بها على أساس أنها أحكام منزلة من عند الله سبحانه وتعالى ، فالالتزام بها جزء من العقيدة الإسلامية التي اختارت الدولة الإيمان بها عن رضا وقناعة تامة .

وتاريخ الدول الإسلامية يضع براهين قوية ، على مدى تمسك هذه الدول بأحكام الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة ، وعلى مدى حرصها الشديد على الوفاء بجميع التزاماتها الداخلية والدولية ، المنبثقة من وهي عقيدتها الخالدة ، وذلك عندما كان لهذه الدول انتماءها الإسلامي الصحيح ، والمجال يضيق عن سرد بعض ما ذكره التاريخ في هذا المجال .

وهكذا يظل الفرق بين الدولة الإسلامية ، وبين أكثر أعضاء المجتمع الدولي المعاصر : أن الدولة الإسلامية تلتزم بجميع التزاماتها عن عقيدة إيمانية صحيحة ، تراقب الله فيها ، وتتقرب إليه بها ، بينما الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي المعاصر ، تفتقر إلى مثل هذه العقيدة الإيمانية التي

تفرض عليها عدم الإخلال بذلك .

وفي حين يجاهد رجال القانون الدولي العام عبر الهيئات والمنظمات الدولية للوصول الى اتفاق دولي حول اخضاع سائر المنازعات الداخلية لقواعد القانون الدولي العام ، وفشل أكثر تلك المحاولات ، وتعرض أكثر ما اتفق عليه من ذلك لعدم الوفاء به .

كانت الشريعة الاسلامية قد سبقت بمئات القرون ، الى ايجاد قواعد عادلة تهكم الحروب الدولية والداخلية ، قواعد تفيض بالرحمة والانسانية والاخلاق الفاضله لا مكان معها للظلم والاستبداد والوحشية .

ولم تكتف الشريعة في قواعدها هذه بمساواة الحروب الداخلية بالحروب الدولية كما هو منتهى طموحات رجال القانون الدولي العام ، بل ذهبت الى أبعد من ذلك فميزت الحروب الداخلية بقواعد أكثر تسامحا ورفقا وانسانية ، بما لا يمكن ان يطمح لمثله في القوانين الدولية أو الداخلية المعاصرة .

فمثلا في حروب الخارجيين على أمن الدولة وسيادتها في الشريعة الاسلامية ، لا يجهز على جرحى البفاة ، ولا يتبع منهزمهم ، ولا يقتل اسيرهم ، ولا تصادر اموالهم ، ولا يسترقون عند الظفر بهم ، ولا يسبى لهم نساء ولا ذرية ، ولا يضمنون سائر ما اتلفوه من اموال أهل العدل حال القتال ، ولا يضيق عليهم بحبس أو تعذيب أو غير ذلك .

ومثلهم في هذا أيضا قطاع الطرق ، الا في بعض ما استثنى من ذلك ، لاسباب وجيهة ذكرت عند الكلام على قتال هذه الفئة . (١)

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٤٧٥ وما بعدها من صفحات

ثم المرتدون لا يقاتلون في الشريعة الاسلامية حتى يدعوا ويوعظوا ويسين لهم
خطوهم وما هم عليه من الضلال ، فان اصر واحد حينئذ قتالهم ، ثم عند الظفر
بهم لا يقتلون في الحال ، بل لا بد من استتابتهم ووعظهم عليهم يعودون الي
صفوف أهل العدل .

وبالرغم من عظم جريرتهم لا تصادر اموالهم ، بمجرد ردتهم ، بل لا بد من وقفها
حتى تتبين حالهم ، فان عادوا الى الاسلام عادت اليهم ، وان ماتوا أو قتلوا
على الردة ، فلا تصادر أيضا هذه الأموال على الراجح من اقوال العلماء في هذه
المسألة ، وانما تكون لورثتهم المسلمين .

وفوق هذا كله لا يسترق لهم ذرية ، كما هو القول الراجح عند علماء الأئمة
الاسلامية .

بل وأعظم من هذا كله ان يحتفظ لاطفالهم بجميع حقوق المسلمين ، ان قد حكم
باسلامهم تبعاً لآبائهم ، ولا يتبعونهم في الردة ، لأن الاسلام يعملوا وقد تبعوهم
فيه فلا يتبعونهم في الكفر ، كما سبق بيان ذلك . (١)

بيد ان أهم ما في ذلك كله ، ان الدولة الاسلامية ، تطبق هذه الأحكام وتلتزم
بها ، والتاريخ خير شاهد على ذلك ، هذا بخلاف المجتمع الدولي المعاصر
تحت ظل القانون الدولي العام ، الذي لا يلتزم في أكثر الاحيان بمبادئ
القانون الدولي ، الا حيث تكون مصالحه في الالتزام به ، كما سبق بيان ذلك
مفصلاً .

وهذا يتضح ان شاء الله ان الشريعة الاسلامية ، قد سبقت رجال القانون الدولي

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٧١٣ وما بعدها من صفحات .

العام الى ايجاد قواعد عادلة ، تحكم سائر النزاعات المسلحة الداخلية والدولية بأسلوب يفيض بالانسانية والاخلاق الفاضلة .

على ان سائر ما توصل اليه رجال القانون الدولي ، من قواعد عادلة ، ومبادئ انسانية راقية في احدث نظرياتهم القانونية لا تخرج بحال من الاحوال عما توصلت اليه الشريعة قبل مئات من القرون ، فالحق واحد ، والشريعة الاسلامية دين الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

هذا : ولولا خوف الاطالة لاسهبت في هذا الموضوع ، ولكن تشعب هذه الدراسة وطولها يضطرني للاختصار ما وجدت لذلك سبيلا .

والله من وراء القصد والهابى الى سواء السبيل

وبهذا أكون قد انتهيت من القسم الثاني من هذه الرسالة وقد كان في حرب الخارجين على امن الدولة وسيادتها ، وهم قطاع الطرق والبغاة والمرتدون . وفي الصفحات القادمة ان شاء الله ، سأكتب عن الحرب الدولية - أو حرب دار الاسلام لدار الكفر - وهو : القسم الثالث والأخير من هذه الرسالة فمنه سبحانه استمد العون والتوفيق .

الفتح الثالث

في الحرب الدَّوْلِيَّةِ

حَرْب دَار الْإِسْلَام لِدَار الْكُفْرِ

القسم الثالث

الحرب الدولية في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام

- أو الحرب بين دار الاسلام ودار الكفر -

لعل من المستحسن ان اذكر هنا بما سبق وان قلته في مقدمه هذه الرسالة وهو : ان التعبير بالحرب الدولية ، تعبير عصى يعني الحرب بين دولتين أو أكثر ، ويقابله في الشريعة الاسلامية الحرب بين دار الاسلام ودار الكفر أو حرب الكفار الأصليين .

ولقد اضطرت ان اجعل هذا القسم الثالث من هذه الرسالة بعنوان الحرب الدولية في الشريعة الاسلامية ، والقانون الدولي العام - لأن هذه الرسالة تهتم بمقارنة احكام الحرب في الشريعة الاسلامية بأحكامها في القانون الدولي العام .

وليس في هذا القانون حرب للكفار ، بينما حرب الكفار الأصليين في الشريعة الاسلامية يمكن ان توصف بانها حرب دولية ، لأنها حرب بين دار الاسلام ، ودار الكفر في الجملة ، أي بين دولة الاسلام ودولة الكفر .

ومن هنا آثرت ان اجعل هذا القسم الثالث من الرسالة بعنوان : " الحرب الدولية في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام .

ويشتمل هذا القسم على أربعة أبواب :-

الباب الأول : في نظرة الشريعة الإسلامية الى العالم من حيث السكان

والديار .

الباب الثاني : في المقدمات التي تسبق نشوب الحرب الدولية في

الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام .

الباب الثالث : في الأعمال الحربية أثناء القتال الدولي في الشريعة

الإسلامية والقانون الدولي العام .

الباب الرابع : في انتهاء الحرب وما يتعلق به من مسائل في الشريعة

الإسلامية والقانون الدولي العام .

الباب الأول : في نظرة الشريعة الاسلامية الى العالم من حيث السكان

والديار .

- الفصل الأول : في تقسيم البشر على أساس العقيدة في

الشريعة الاسلامية .

- الفصل الثاني : في تقسيم العالم الى دارين - دار اسلام ،

ودار كفر أو حرب -

- الفصل الثالث : في أثر قيام حالة الحرب في تقسيم العالم

الى دارين .

- الفصل الرابع : في أصل العلاقة بين دار الاسلام ، ودار الكفر .

- الفصل الخامس : في رأى بعض الباحثين في العصر الحديث

في أصل العلاقة بين دار الاسلام ودار الكفر .

- الفصل السادس : في نظرة القانون الدولي العام الى العالم

من حيث السكان والدول .

الفصل الأول

=====

تقسيم البشر على أساس العقيدة في الشريعة الإسلامية

لم تكن رسالة نبي الله ورسوله محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم موجهة لفئة معينة من البشر ، وإنما كانت رسالة عامة الى سائر الناس بغض النظر عن الفروق القائمة بينهم من حيث الجنس أو اللون أو اللغة أو الرتبة أو الاقليم أو غير ذلك من الفروق .

وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى : ((قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا)) (١)

ويقول جل ذكره : ((وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا .)) (٢) قال الامام ابن كثير رحمه الله في تفسيره : (يقول الله تعالى لنبيه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم) : " قل " يا محمد ((يا أيها الناس)) ، وهذا خطاب للأحمر والأسود والعربي والعجمي "، ((اني رسول الله اليكم جميعا)) أي جميعكم ، وهذا من شرفه وعظمه صلى الله عليه وسلم انه خاتم النبيين وأنه مبعوث الى الناس كافة كما قال تعالى : ((قل الله شهيد بيني وبينكم وأوحي الى هذا القرآن لاندركم به ومن بلغ)) (٣) وقال تعالى : ((ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده)) (٤) ، وقال تعالى : ((وقل للذين أتوا الكتاب والأُميين أسلمتكم ، فان أسلموا فقد اهتدوا . وان تولوا فانما عليك البلاغ)) (٥)

(١) سورة الاعراف - آية رقم ١٥٨ -

(٢) سورة سبا آية رقم ٢٨

(٣) سورة الانعام - آية رقم ١٩

(٤) سورة هود آية رقم ١٧

(٥) سورة آل عمران آية رقم : ٢٠ -

والآيات في هذا كثيرة ، كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر ، وهو معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه : أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال في أبي بكر " هل أنتم تاركونا لو صاحبي ، اني قلت يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا ، فقلتم : كذبت ، وقال : ابو بكر صدقت " (١)

وعن ابن عباس مرفوعا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ولا أقوله فخرا : بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأَسود ، ونصرت بالعرب مسيرة شهر ، واحلت لي الفنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، وأعطيت الشفاعة فأخرتها لا متى يوم القيامة ، فمهي لمن لا يشرك بالله شيئا . " (٢)

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن ، باب قوله تعالى : ((قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا - الآية "

انظر : صحيح الامام البخاري ج / ٥ / ١٩٧

(٢) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد رحمه الله ، قال : حدثنا عبد الصمد ، حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : اسناده جيد .

انظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج / ٢ / ٢٥٤ / ٢٥٥

وجاء في الدر المنثور للسيوطي : " عن مجاهد في قوله : " ((وما أرسلناك الا كافة للناس)) ، قال الى الناس جميعا وعن محمد بن كعب في قوله : ((كافة للناس)) قال للناس عامة وعن قتادة في قوله : " ((وما أرسلناك الا كافة للناس)) قال : ارسل الله محمدا صلى الله عليه وسلم الى العرب والعجم فأكرمهم على الله اطوعهم له . . . " (١)

وكما ان رسالة محمد عليه الصلاة والسلام عامة لكافة البشر دون مراعاة لما بينهم من فروق ، فهي أيضا عامة من حيث الزمان ، ان هي الخاتمة لسائر الرسالات السماوية ، وفي هذا يقول جل ذكره : " ((ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين . وكان الله بكل شيء عليما)) (٢)

قال الامام ابن كثير عند تفسير هذه الآية الكريمة : " هذه الآية نص في انه لا نبي بعده - أي محمد عليه السلام - وانما كان لا نبي بعده ، فلا رسول بطريق الأولى ، والآخرى ، لأن مقام الرسالة أخص من مقام النبوة ، فان كل رسول نبي ، ولا ينمكس ، وبذلك وردت الأحاديث المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث جماعة من الصحابة

(١) ما جاء عن مجاهد أخرجه ابن ابي شيبه وابن المنذر ، وما جاء عن محمد ابن كعب ، أخرجه ابن ابي حاتم ، وما جاء عن قتاده ، أخرجه عبد بن حميد وابن جرير ، وابن ابي حاتم ، وأفاد كل ذلك السيوطي رحمه الله .
انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦ / ٢٠٧

(٢) سورة الأحزاب - آية رقم ٤٠ -

منها ما روى عن ابي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : مثلي ومثل
النبيين ، كمثل رجل بنى دارا فأحسنها واكملها وترك فيها موضع لبنه لم
يضعها ، فجعل الناس يطوفون بالبنيان ويمجبون منه ، ويقولون لو تم موضع
هذه اللبنه ، فأنا في النبيين موضع تلك اللبنه (١)

وعن انس ابن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" ان الرسالة والنبوة قد انقطعت ، فلا رسول بعدي ، ولا نبي ، قال : فشق
ذلك على الناس ، فقال : ولكن المبشرات ، قالوا : يا رسول الله ، وما
المبشرات ، قال رء يا الرجل المسلم ، وهي جزء من اجزاء النبوة . " (٢) . . .
وانا تبين بهذا الموجز أن الرسالة الاسلامية عامة من حيث الزمان والمكان
عامة من حيث جميع البشر ، فان البشر ينقسمون تجاه هذه الشريعة الى
مسلمين مؤمنين بهذه الرسالة ، والى غير مسلمين .

فمن آمن بالله رسا ، وبالا سلام ديننا ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبينا
ورسولا ، فهو مسلم ، ومن لم يؤمن بذلك فهو غير مسلم .

وبهذا يتضح ان الشريعة الاسلامية عندما فرقت بين البشر ، فجعلتهم
فريقين بنت هذه التفرقة على أساس من العقيدة فقط ، وهو الأساس الوحيد
الذي ينبغي ان يفرق به بين الناس .

-
- (١) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد رحمه الله ، قال : حدثنا أبو عامر
الأزدى ، حدثنا زهير بن محمد عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن
الطفيل بن ابي كعب عن ابيه ، ورواه ايضا الترمذى عن بNDAR عن ابي عامر ،
العقدى ، وقال : حسن صحيح ، افاد كل ذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله .
انظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٣ / ٤٩٣
- (٢) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد رحمه الله ، قال : حدثنا عفان حدثنا =

ان أن الناس جميعا سواء أمام الله ، لا ميزة لاحد هم على الآخر الا بالتقوى .
فهم ابناء رجل واحد ، وامرأة واحدة ، فلا فضل للبعض على البعض الآخر الا
بالخلال والصفات الأساسية الكريمة ، وهذه ترجع الى مدى التمسك بالعقيدة
الصحيحة السليمة الخالية من الشوائب .

ومن هنا اهتمت الشريعة الاسلامية بالعقيدة وجعلتها أساسا للترفة بين البشر
مهمة سائر الفروق الأخرى التي ترجع الى الجنس أو اللون أو اللغة أو الاقليم
أو غير ذلك من الفروق ، فاشتمل القرآن الكريم على نصوص كثيرة جعل فيها المدار
على التفرقة بين الناس للعقيدة فقط .

فقال سبحانه وتعالى : ((فأما الذين آمنوا وعلوا الصالحات فيدخلهم ربهم في
رحمته . ذلك هو الفوز المبين . وأما الذين كفروا اقلم تكن آياتي تتلى عليكم
فاستكبرتم وكنتم قوما مجرمين)) (١)

= عبد الواحد بن زياد ، حدثنا المختار ابن فلفل ، حدثنا انس ابن مالك .
ورواه أيضا الترمذي عن الحسن بن محمد الزعفراني عن عفان ابن مسلم ، وقال
صحيح غريب من حديث المختار بن فلفل .
وافاد ذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله .

انظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٣ / ٣٩٣

(١) سورة الجاثية - آية رقم ٣٠ - ٣١ -

وقال جل ذكره : ((الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم . والذين

آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم

سيئاتهم وأصلح بالهم)) (١)

ويقول جل شأنه : ((هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن والله بما تعملون بصير)) (٢)

ويقول سبحانه وتعالى : ((يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا

وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم .)) (٣)

وهكذا دلت هذه الآيات الكريمات - ومثلها كثير في القرآن الكريم - على ان

العالم حسب النظرة الاسلامية : قسمان كبيران ، مؤمنون برسالة محمد عليه

الصلاة والسلام ، وهم المسلمون ، وكافرون بها وهم غير المسلمين .

"وتقسيم البشر على أساس العقيدة الاسلامية في نظر الدين الاسلامي العنيف

ليس بالأمر النظري الذى لا أثر له في الحياة ، بل انه تقسيم بالغ الأهمية

تترتب عليه نتائج خطيرة في الدنيا والآخرة .

ان على أساس هذا التقسيم يتحدد مركز الفرد في الدولة الاسلامية ، فضلا عن مركزه

في الآخرة ، وما يترتب عليه من جزاء .)) (٤)

(١) سورة محمد - آية رقم - ١ ، وآية رقم ٢ -

(٢) سورة التغابن - آية رقم ٢ -

(٣) سورة الحجرات - آية رقم ١٣ -

(٤) عبد الكريم زيدان - أحكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام -

رسالة دكتوراه -

وعلى أساس هذا التقسيم أيضا تقف الجماعة المسلمة من جميع الاجناس
والألوان والاعراق والاقاليم صفا واحدا متماسكا ، امة واحدة ذات بناء
واحد يستمد قوته من قوة عقيدته ، وذلك تجاه سائر قوى الكفر في العالم .
ان هي الأمة التي وضع على عاتقها اخراج الناس من براثن الكفر الى دين
الهداية الالهية ، وذلك عن طريق الجهاد ، الجهاد بمعنى العمام ،
جهاد اللسان ، وجهاد القلم ، وجهاد السيف ، جهادا مستمرا لا هوادة
فيه ولا تواني حتى تكون السيادة لدين الله على أرضه فيسهل تطويق
الظلم والطغيان الذي تمثله سائر قوى الكفر والالحاد .

الفصل الثاني

=====

تقسيم العالم الى دارين : دار اسلام ،

ودار كفر أو هرب -

اذا كان البشر في نظر الشريعة الاسلامية فريقين مسلمين وكفرة ، فمعنى هذا

ان العالم داران ، دار اسلام ، ودار كفر . (١)

والمقصود بدار الاسلام عند جماهير أهل العلم : كل دار كانت السيادة فيها

والغلبة لاحكام الاسلام ، وان كان أكثر أهلها من الكفار بأن كانوا أهل ذمة .

واما دار الكفر أو دار الحرب : فهي كل دار كانت السيادة فيها والغلبة لاحكام

الكفر ، وان كان غالب سكانها من أهل الاسلام .

ومعنى هذا ان الدار اذا كانت دار اسلام ، ثم ظهر عليها أهل الكفر

وأصبحت السيادة لاحكامهم فيها ، فهي حينئذ دار كفر ، والعكس صحيح أيضا

ومن ذهب الى هذا القول من جمهور الفقهاء الحنابلة ، والامامان أبو يوسف

ومحمد بن الحسن ، والامام أبو محمد بن حزم ، والامام ابن قيم الجوزية ، وهو

(١) يرى بعض الفقهاء كالشافعية والحنابلة : ان العالم ينقسم الى ثلاث دور :-

دار اسلام ، ودار كفر ، ودار عهد .

ويقصدون بدار العهد : تلك الدار التي استولي عليها السامعون وصالحوا

أهلها على انها باقية تحت ملكهم - أى ملك أهلها - تقر في أيديهم

مقابل خراج يؤدونه عنها لأهل الاسلام .

وهذا النوع من الدور يعتبر في الواقع - دار اسلام - كما هو رأى فقهاء =

ظاهر ما ذهب اليه فقهاء المالكية . (١)

وذهب الامام أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه : الى أن دار الاسلام لا تتعول
عن صفتها الى دار الكفر ، الا بثلاثة شروط :-

الأول : أن تكون السيادة والخلبة فيها لاحكام الكفر .

الثاني : أن تكون متاخمة لدار الكفر .

الثالث : أن لا يبقى فيها مسلم آمن بايمانه ولا ذمي آمن بأمانه . (٢)

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في توجيه قول الامام أبي حنيفة رحمه الله
" أن الامام أبا حنيفة يعتبر تمام القهر والقوة .

= الحنفية ، لأن السيادة والهيمنة فيه لأهل الاسلام ، وسيأتي بعد قليل
أن الجمهور يرون : أن كل دار كانت السيادة فيها ، وغلبة الاحكام لأهل
الاسلام ، فهي دار اسلام .

انظر : الماوردى - الاحكام السلطانية - ١٣٨ ، أبو يعلى - الاحكام
السلطانية - ١٤٩ / البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٣ / ٩٦ ،
الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ - ٤٣٣٦ - ٤٣٣٧ .

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٤ ، الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب
الشرائع ج ٩ / ٤٣٧٤ - ٤٣٧٥ ، مالك - المدونة الكبرى ج ٢ / ٢٢ -
البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٣ / ٤٣ ، أبو يعلى المعتمد
في أصول الدين - ٢٧٦ ، ابن قيم الجوزية - أحكام أهل الذمة ج ١ /

٣٦٦ ، ابن هزم - المحلى ج ١١ / ٢٠٠

السفيايى - دار الاسلام ودار الكفر وأصل العلاقة بينهما - ١٦ / ١٧ / ١٨
(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٤ ، الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب
الشرائع ج ٩ / ٤٣٧٤ - ٤٣٧٥ ، نظام وجماعة الفتاوى الهندية ج ٢ / ٢٣٢

لأن البلدة من دار الاسلام محرزة للمسلمين ، فلا يبطل ذلك الاحراز
الا بتمام القهر من المشركين ، وذلك باجتماع الشرائط الثلاث ، لأنها اذا
لم تكن متصلة بالشرك فأهلها مقهورين باحاطة المسلمين بهم من كل جانب
فذلك ان بقي فيها مسلم أو ذمي آمن ، فذلك دليل عدم تمام القهر
منهم .

وهو نظير ما لو أخذوا مال السلم في دار الاسلام لا يملكونه قبل الاحراز -
بدارهم لعدم تمام القهر .

ثم ما بقي شيء من آثار الأصل ، فالحكم له دون العارض كالمحلة اذا بقي فيها
واحد من اصحاب الخطة ، فالحكم له دون السكان والمشتريين .
وهذه الدار كانت دار اسلام في الأصل ، فاذا بقي فيها مسلم أو ذمي فقد
بقي أثر من آثار الأصل ، فيبقى ذلك الحكم .

وهذا أصل لابي عنيفة رحمه الله ، حتى قال : اذا اشتد العصور ولم
يقذف بالزبد لا يصير خمرا ، لبقاء صفة السكون ، وكذلك حكم كل موضع
معتبر بما حوله ، فاذا كان ما حول هذه البلدة كله دار اسلام ، لا يمطي
لها حكم دار الحرب ، كما لو لم يظهر الشرك فيها ، وانما استولى المرتدون
عليها ساعة من نهار . (١)

واما فقهاء الشافعية : فالذي يظهر انهم يخالفون جمهور الفقهاء في مفهوم
دار الاسلام ، ودار الحرب أو الكفر .

وبيان ذلك : ان دار الاسلام تنقسم عند الشافعية ثلاثة أقسام :

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ١١٤

القسم الأول : ما فتحه المسلمون عنوة

القسم الثاني : ما استولي عليه المسلمون عفوا بدون قتال لانجلاء أهله عنه بسبب

الخوف من أهل الاسلام ونحو ذلك .

القسم الثالث : ما ملكه أهل الاسلام من بلاد أهل الكفر والحوهم على ان يقر

في ايديهم بخراج يؤدونه مقابل بقائهم فيه . (١)

والذي يفهم من هذا : ان دار الاسلام تعني عند الشافعية : كل دار استولي عليها المسلمون وملكوها .

ومن مقتضى ملك المسلمين لهذه الدار ان تكون السيادة وغلبة الأحكام فيها لأهل الاسلام .

واذا كان الأمر كذلك ، فما هو موقف الشافعية من هذه الدار اذا أصبحت السيادة وغلبة الأحكام فيها لأهل الكفر ، هل تظل دار اسلام ، ام انها تصبح حينئذ دار حرب .

الواقع : ان تحقيق هذه المسألة في مذهب الشافعية أمر لا يخلو من الصعوبة ، ومرد هذه الصعوبة الى اضطراب ما ذكره الشافعية عند هذه المسألة .

فقد ورد عنهم ما يدل على أن دار الاسلام لا تتقلب صفتها فلا تصبح دار كفر حتى ، وان استولي عليها أهل الكفر ، واصبحت السيادة والغلبة فيها لأحكامهم . كما ورد عنهم ما يفهم منه ان دار الاسلام قد تتقلب صفتها فتصبح دار حرب ، وذلك عند استيلاء أهل الكفر عليها واظهار أحكامهم فيها .

(١) الماوردي - الأحكام السلطانية - ١٣٧ - ١٣٨

ولا يخفي ما في هذا من الاضطراب .

وفيما يلي سأحاول بيان ذلك من واقع ما حرره الشافعية في كتبهم .

قال الامام الماوردي رحمه الله في الاحكام السلطانية عند بيان القسم الثالث من أقسام دار الاسلام : " القسم الثالث : ان يستولي عليها - أى ان يستولي أهل الاسلام على أرض أهل الكفر - صلحا على ان تقر في أيديهم بخراج يؤدونه عنها ، فهذا على ضربين :-

احدهما : ان يصالحهم على أن ملك الأرض لنا فتصير بهذا الصلح وفقا من دار الاسلام

والضرب الثاني : ان يصالحوها على ان الارضين لهم ، ويضرب عليها خراج يؤدونه عنها ، وهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم ، ولا تصير أرضهم دار اسلام وتكون دار عهد

فان نقضوا الصلح بعد استقراره معهم ، فقد اختلف فيهم فذهب الشافعي رحمه الله : الى انها ان ملكت أرضهم عليهم فهي على حكمها ، وان لم تملك صارت الدار حربا . . . (١)

فقوله : " انها ان ملكت أرضهم عليهم فهي على حكمها . . . الخ " فيه دلالة قوية على أن دار الاسلام لا تتحول عن صفتها فلا تصبح دار حرب ، حتى وان - استولي عليها أهل الكفر وظهروا فيها احكامهم .

وهذا ما يفيد بقاء هذه الأرض التي ذكرها الماوردي دار اسلام حتى ولو بصد نقض أهلها للصلح المبرم بينهم وبين أهل الاسلام .

ويؤيد هذا ما ذكره الامام البيهقي في حاشيته حيث قال : " قوله : في دار الاسلام ، أى بأن يسكنها المسلمون ، وان كان فيها أهل ذمة أو فتحها المسلمون واقرروها بيد الكفار ، أو كانوا يسكنونها ، ثم جلاهم الكفار عنها " (١) وفي قوله : " أو كانوا يسكنونها ، ثم جلاهم الكفار عنها " دلالة واضحة على ان دار الاسلام عند الشافعية لا تصبح دار حرب حتى وان استولي عليها الكفار واظهروا احكامهم فيها وقاموا بتهجير أهل الاسلام منها .

أما ما جاء عن الشافعية دالا على امكان تحول دار الاسلام الى دار حرب عندهم بمجرد استيلاء أهل الكفر عليها ، فمنه ما ذكره الامام الماوردي نفسه في كتابه الحاوي حيث قال : " فأما الهجرة في زمننا فتختص بمن اسلم في دار الحرب في الهجرة منها الى دار الاسلام ، ولا تختص بدار الاسلام .

وحاله فيها تنقسم خمسة أقسام :

أحدها : ان يقدر على الامتناع بدار الحرب بالاعتزال ، ويقدر على الدعاء والقتال ، فهذا يجب عليه ان يقيم في دار الحرب ، لأنها قد صارت باسلامه واعتزاله دار اسلام

والقسم الثاني : ان يقدر على الامتناع والاعتزال ، ولا يقدر على الدعاء والقتال فهذا يجب عليه ان يقيم ولا يهاجر ، لأن داره قد صارت باعتزاله دار اسلام ان هاجر عنها عادت دار حرب . . . (٢)

(١) البيهقي - تحفة الحبيب على شرح الخطيب - حاشية البيهقي - ج / ٤ /

(٢) الماوردي - كتاب السير من الحاوي الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور محمد ربيع المسعودي - ج / ٢ / ٦١٠

والذي يفهم من قوله : " ان هاجر عنها عادت دار حرب " ان استيلاء
أهل الكفر على الأرض التي اصبحت دار اسلام ، واطهار سيادتهم
وغلبة احكامهم يجعلها أرض حرب .

وقد ذكر مثل هذا الذي ذكره الماوردي كثير من الشافعية كشمس الدين
محمد الرطبي ، وسليمان الجمل ومحمد الشربيني الخطيب وزكريا الانصاري
وغيرهم كثير . (١)

وبهذا يتضح ان الشافعية ذكروا في موطن من كتبهم ان دار الاسلام لا تتحول
عن صفتها ، فلا تصبح دار حرب حتى وان استولي عليها أهل الكفر وأظهروا
سيادتهم واحكامهم عليها ، كما ذكروا في موطن آخر ان دار الاسلام يمكن ان
تصبح دار حرب ، وذلك حينما يستولي عليها أهل الكفر ، ويظهروا احكامهم
فيها .

وامام هذا الاضطراب في تحرير مفهوم دار الاسلام عند الشافعية ، حاول ابن
حجر الهيتمي ان يوفق بين هذين القولين المتضاربين في مذهب الشافعية
فقال : " والمسلم بدار كفر . . . " ان امكنه اظهار دينه . . استحب له

(١) الرطبي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - ج ٨ / ٧٨ ، حاشية الجمل
على شرح المنهاج ج ٥ / ٢٠٨ ، الشربيني الخطيب - معنى المحتاج
الى معرفه معاني الفاظ المنهاج - ج ٤ / ٢٣٩ ، زكريا الانصاري -
شرح روض الطالب ج ٤ / - ٢٠٤ .

الهجرة الى دار الاسلام لثلاثين سوادهم ومن ثم لو رجا ظهور
الاسلام بمقامه ، ثم كان مقامه أفضل ، أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم
يجز نصرته المسلمين بالهجرة ، كان مقامه واجبا ، لأن محله دار اسلام
فلو هاجر اصار دار حرب

تنبیه : يؤخذ من قولهم : لأن محله دار اسلام ان كل محل قدر أهله
====
فيه على الامتناع من الحربين صار دار اسلام ، وعينئذ الظاهر انه
يتصذر عوده دار كفر وان استولوا عليه ، كما صرح به الخبر الصحيح .
" الاسلام يملو ولا يعلي عليه " (١) فقولهم : لصار دار حرب ، المراد به
صيروته كذلك صورة لا حكما ، والالزام ان ما استولوا عليه من دار الاسلام
يصير دار حرب ، ولا أظن اصحابنا يسمحون بذلك ، بل يلزم عليه
فساد وهوانهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ، ثم فتحناها عنوة
ملكناها على ملائكتها وهو في غاية البعد .

(١) قال الزيلعي عند هذا الحديث : وهو حديث مرفوع وموقوف ، فالموقوف
من قول ابن عباس ذكره البخاري في صحيحه في الجنايز تعليقا
والدرفوع روى من حديث عمر بن الخطاب ، ومن حديث عائذ بن عمرو
المزني ومن حديث معاذ بن جبل
فحديث عمر رواه الطبراني في معجمه الوسط ، والبيهقي في دلائل
النبوة واما حديث عائذ . . . فأخرجه الدارقطني في سننه
من طريق عبد الله بن حشر عن ابيه . . . قال الدارقطني : وعبد الله
ابن حشر وأبوه مجهولان . "

انظر : الزيلعي - نصب الراية لاحاديث الهداية - ج ٣ / ٢١٣ - بشيء
من الاختصار والتصرف -

ثم رأيت الرافعي وغيره ذكروا نقلا عن الاصحاب ان دار الاسلام ثلاثة أقسام :
قسم يسكنه المسلمون ، وقسم فتحوه ، وواقروا أهله عليه ببغزية ملكوه أولا ، -
وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار .

قال الرافعي : وعدهم القسم الثاني يبين انه يكفي في كونها دار اسلام
كونها تحت استيلاء الامام وان لم يكن فيها مسلم ، قال : واما عددهم الثالث
فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بأن الاستيلاء القديم يكفي لاستمرار الحكم
ورأيت لبعض المتأخرين ، ان محله اذا لم ينموا المسلمين منها ، والا فهي
دار كفر - أ . هـ

وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد نقلا ومدركا ، كما هو واضح ، وعينئذ فكلامهم
صريح فيما ذكرته : ان ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار
كفر مطلقا . " (١)

وقد تابع بعض الشافعية ابن حجر الهيتمي في توفيقه هذا ، كالرملّي في نهاية
المحتاج ، بينما اعترض البعض الآخر عليه كسيد عمر ، وابن قاسم العبادي (٢)

(١) ابن حجر الهيتمي - تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩/٢٦٨/٢٦٩ مطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على التحفة .

(٢) الرملّي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - ج ٨/٧٨ - مطبوع مع
هاشية ابي الضياء الشيرازي ، وهاشية أحمد المغربي الرشدي .
حواشي الشرواني على تحفة المحتاج - ج ٩/٢٦٩

هاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج - ج ٩/٢٦٩

فقال سيد عمر عند رده على ابن حجر في كلامه السابق ، كما نقل ذلك عنه الشرواني : " قوله : - كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام " يعلـسـو ولا يعلـى عليه - الخ " : دعوى صراحة الحديث فيما افاده محل تأمل ان المتبادر منه ان المراد بعلوه : انتشاره واشتهاره واخماد الكفر الي ان يأتي الوقت الموعود به . قرب الساعة ، وهذا لا ينافي صيرورة بعض داره ، دار حرب كما لا ينافي غلبة الكفار لأهله ونصرتهم عليهم في كثير من الوقائع

قوله : " فقولهم لصار دار حرب ، المراد به صيرورته كذلك صورة لا هكما " : هذا التأويل خلاف ظاهر اللفظ ان المتبادر كونه كذلك حقيقة وهكـمـا لا صورة فقط ، ويعيد من حيث المعنى ان صيرورته كذلك صورة فقط لا - محذور كلياً فيه ، فليتأمل . " (١)

وخلاصة القول : ان الذى يظهر والله أعلم ان للشافعية في هذه المسألة
===== قولين :

القول الأول : ان دار الاسلام لا تتحول عن صفتها ، فلا تصبح دار حرب
===== حتى وان استولى عليها أهل الكفر وظهروا فيها أحكامهم . وهذا هو القول الذى تبناه ابن حجر الهيتمي ودافع عنه .

ويمكن ان يقال في تعريف دار الاسلام على هذا القول : انها كل دار ملكها أهل الاسلام ، وان استولى عليها أهل الكفر وظهروا فيها احكامهم . وعليه فان دار الحرب : كل دار لم تجر لأهل الاسلام عليها ولاية أصلاً .

القول الثاني : ان دار الاسلام يمكن ان تصبح دار حرب ، وذلك عند

استيلاء أهل الكفر عليها .

وهذا القول يتفق في الجملة مع ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، وهو القول الذي

تبناه سيد عمر من الشافعية ، ويمكن ان يقال في تعريف دار الاسلام على هذا

القول : انها كل دار ملكها المسلمون وكانت السيادة وغلبة الاحكام لهم فيها

وعليه : فان دار الحرب - كل دار يستولي عليها أهل الكفر .

والذي يظهر لي رجحانه بعد هذا العرض لآراء العلماء في مفهوم دار -

الاسلام ، ودار الكفر ، أو الحرب ما ذهب اليه جمهور الفقهاء : من ان الدار

في صفة الدار على السيادة وغلبة الاحكام ، ففي كل دار كانت السيادة والغلبة

لاحكام الاسلام فهي دار اسلام .

وفي كل دار كانت السيادة والغلبة لاحكام الكفر فهي دار كفر .

وذلك نظرا الى : " ان قولنا دار الاسلام ، ودار الكفر اضافة دار الى الاسلام ،

أو الكفر ، وانما تضاف الدار الى الاسلام ، أو الى الكفر لظهور الاسلام ، أو الكفر

فيها ، كما تسمى الجنة دار السلام ، والنار دار البوار ، لوجود السلامة في

الجنة ، والبوار في النار .

وظهور الاسلام والكفر بظهور أحكامهما ، فاذا ظهر أحكام الكفر في دار ، فقد

صارت دار كفر فصحت الاضافة .

ولهذا صارت الدار دار الاسلام بظهور احكام الاسلام فيها من غير شريطة

أخرى ، فكذا تصير دار الكفر بظهور احكام الكفر فيها . " (١)

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٧٥

واما اشتراط الامام ابى حنيفه رحمه الله المتاخمة ، فقد أصبح غير ذى جدوى
تعت ظل التقدم الهائل في مجال المواصلات السلوكية واللاسلكية والمواصلات
الميكانيكية ، والمواصلات النفائش ، والتقدم الرهيب في مجال صناعة الأسلحة
الطائرة ، التي تحدد أهدافها بدقة مذهلة عبر مسافات بعيدة جدا -
كالصواريخ العابرة للقارات ونحوها .

ومن هنا فلا يكون لاحاطة الدولة الاسلامية بالدولة التي اظهرت احكام الكفر
أشرفوى فى قهر هذه الدولة ، ان تستطيع الدول الكافرة ، مديد العيون
لها ، وان لم تكن متاخمة لها بواسطة الوسائل العديشه التي أشرت الى
طرف منها ، والتي تسهل الى حد كبير عملية الوصول الى هذه الدولة
بمدىها بجميع ما يحميها ، وسائر ما يجعل لها منحة وشوكة كبيرة .
ولا أدل على ذلك من دولة اسرائيل هذه الدولة التي يحيط بها المسلمون
من كل جانب ، وعلى الرغم من هذا تصل اليها الامدادات الكبيرة ، ليس
بما يكفي لحمايتها فقط ، وانما بما يكفي لجعلها قوة ضاربة ذات هيمنة
وسطوة عظيمة وسط ما حولها من دول .

وواقع الحال يحكى ذلك بشكل واضح .

أما امان المسلم داخل الدولة التي تحولت من حكم الاسلام الى حكم أهل الكفر
فأمر يصعب تحقيقه طالما ان السيادة لاحكام الكفر .

ذلك ان امان المسلمين انما يستقيم وشئت جذوره عندما تطبق احكام الاسلام
وتراعى حرمانه .

اما حين تطبق احكام الكفر بين جميع رعايا الدولة فيعمد كل البعد ان يتمتع

الانسان المسلم بالامان الكامل في دينه ونفسه وعرضه وماله .

ومن هنا نهى الاسلام عن الاقامة في بلد الكفر واعتبر الهجرة الى بلاد

الاسلام ، امرا واجبا في احوال كثيرة .

اما عدم الامان على الدين ، فان المرء المسلم داخل الدولة التي تطبق

احكام الكفر لا يأمن الفتنة عن دينه ، ان أن من مقتضى تطبيق الدولة

لاحكام الكفر ، ان تسمى جاهدة الى ترسيخ الفلسفة التي تقوم عليها

احكامها في ان هان رعاياها ، عبر جميع المجالات الاجتماعية والثقافية

والسياسية والاقتصادية والدعاية الى ذلك بكل ما أوتيت من قوة وسلطان

من خلال جميع الاجهزة الاعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة وغير ذلك من

الوسائل .

وامام هذه الأساليب الدعائية التي تدعمها الدولة بجاهها وسلطانها ،

يصعب على المرء المسلم وبخاصة البسيط الذي لا يتمتع بالعلم الكافي

والثقافة الاسلامية الجيدة ان ينجو من الفتنة عن دينه ، فهو في الغالب

اما ان ينساق الى تيار الدعايات الكافرة فيخرج بذلك عن دينه والعيان

بالله ، واما ان تؤثر عليه بالبعد عن تعاليم الدين الاسلامي ليصبح

في عداد المسلمين من حيث الاسم فقط ، فهو بين أمرين : أحلاهما له

مرارة العلقم أو أشد .

وفي وضع بعض من يعيش في البلدان الكافرة من المسلمين للدراسة أو التجارة

أو غير ذلك ، ما يكفي للاعتبار في هذا المجال .

على ان المرء المسلم ان استطاع ان يحافظ على تعاليم دينه الاسلامي داخل

الدولة التي تطبق احكام الكفر ، فان الأمر سيكون بالنسبة لا بناء على درجة

كبيرة من الصعوبة ، ان أن الاطفال الذين يعيشون داخل نظام لا يؤمن

مثلا بتحريم الزنا واللواط ، والخمر ، وسائر الوان المجون الأخرى ، سيشبون وهذه المفاتن معروضة امامهم ليل نهار ، ولا يكتفي المعارضون لها بالعرض فقط ، وانما يقومون في الغالب بالدعاية لها والترغيب فيها ، مما يجد الانسان المسلم صعوبة كبيرة في حماية ابنائه من التورط في مثل هذه الممارسات الخاطئة . وكما لا يأمن المرء المسلم على ابنائه من السقوط في اتون هذه المفاسد ، لا يأمن عليهم أيضا الانخراط في بعض المذاهب الفكرية المنحرفة ، التي يدعى اليها في الغالب داخل الدول الكافرة تحت ما يسمى بالحرية الفكرية .

وفي وقوع بعض ابنائنا الذين ذهبوا للدراسة في الخارج ، في شرك بعض هذه المذاهب المنحرفة خير شاهد على ذلك .

اما عدم الأمان على النفس والعرض ، والمال ، في الدولة التي تطبق أحكام الكفر ، فلأن مثل هذه الدولة من شأنها عدم مراعاة أحكام الله في العقوبات ، وعدم مراعاة هذه الأحكام ينعكس على ارتفاع مستوى الجرائم التي تستهدف الأنفس والأعراض والأموال . داخل الدولة .

ومن هنا نجد الدول التي تطبق أحكام الكفر وسط بلدانها في فوضى أمنية كبيرة .

ففي دول أمريكا ، وكثير من دول أوروبا وبعض الدول التي تسمى بالاسلام ، ولا تطبق أحكامه تنتشر المصائب في طول هذه الدول وعرضها لتزرع الرعب والارهاب بين صفوف الناس .

ولقد قدر لي أن أزور بعض هذه الدول ، فسمعت من بعض أهلها ، وقرأت في صحفها ، كيف ان الناس في هذه الدول يعتمدون على بعضهم في اعيان

كثيرة من أجل ابتزاز الاموال ، أو لتحقيق أى غرض آخر متدني ، وان أدى ذلك الى القتل .

ومن أسوأ ما سمعت فى هذا المضمار ، ان هناك بعض العصابات التى تحاول أسر الناس لتمس دماءهم وتقوم ببيع ذلك على المستشفيات بأثمان باهظة ، بعد ان تتخلص من جثث ضحاياها .

بل أسوأ من هذا وأعجب ما أخبرت به عند زيارتي لأمريكا ان بعض الأمريكان قد يعتدى على الآخرين بالقتل وغيره من أجل العبث والتسلية فقط ، نتيجة لانحرافات سلوكية خطيرة .

وفي ولاية اوهايو ، بأمريكا ، فى مدينة كليفلاند ، أقمت عدة أشهر فى أحد فنادقها لعلاج والذى رحمه الله ، فأوصاني بعض الاخوان المسلمين فى هذه المدينة ، بعدم التجول بعد غروب الشمس ، الا ضمن حدود الفندق ، المحروس من قبل سلطات الأمن ، ليل نهار ، نظرا لكثرة الاجانب القاطنين فيه ، والقادمين للعلاج ، حيث يقع هذا الفندق ضمن حدود مستشفى كليفلاند الشهير .

كما أوصوا بعدم التجول فى الطرقات الخالية من المارة والمنعطفات والشوارع الضيقة والاماكن المكتظة بالزنج .

وان كان ولا بد من الخروج ليلا ، فليكن الخروج مع جماعة فى سيارة ، وعند التوقف عند اشارة المرور ، ينبغي ان تكون نوافذ السيارة مغلقة لحرقلة مهمة المعتدى ، حتى يتمكن من الهرب اذا حصل مثل هذا الأمر .

كما أوصوا بعدم الخروج فى ثياب فاخرة وخاصة عند الذهاب الى الاسواق

العامة لئلا يفهم ضعاف النفوس ، وهم كثير في هذه المدينة من المظهر الفاخر امتلاء الجيوب بالنقود ، فيقومون بالاعتداء الذي قد يصل فسي احيان كثيرة الى القتل توصلا لابتزاز المال .

وعند الذهاب الى الاسواق ينبغي عدم اصطحاب نقود كثيرة ، واذ اضطر الانسان الى اصطحاب جملة منها ، فيجب ان لا تخرج عند الشراء دفعة واحدة ، لأن مثل هذا الصنيع قد يؤدى الى متاعب كثيرة ، لا أول لها ولا آخر .

ولهذا يفضل الكثير في هذه البلاد الاستغناء عن اصطحاب النقود بالشيئات السياحية ، التي تسمى - ترفل شيك -

على ان هذه المدينة تعد أقل ارهابا من غيرها من المدن الأمريكية ، اذا قورنت بمدينة نيويورك ولوس انجلوس مثلا ، وغيرهما من المدن الشهيرة بالمصائب الخطيرة ، ومن ناحية أخرى ، فان المرء المسلم الذى يعيش داخل مدينة تطبق أحكام الكفر لا يأمن في الغالب من صدور حكم ضده في نفسه أو عرضه أو ماله ، بالباطل ، كنتيجة لعدم تطبيق حكم الله .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، فكم اعتدى على الناس ، وكم امت ممتلكاتهم باسم القانون داخل الدول التى تحكم آراء البشر وأفكارهم .

ولولا خوف الاطالة والخروج عن موضوع هذه الرسالة لاسهبنا في تعداد الأمثلة من واقع الحياة المعاصرة ، على ان اشتهار مثل ذلك يغني عن التطويل فسي سرده ، وفيما أومات اليه من أمثلة الكفاية ان شاء الله .

وبعد : فهذه بعض الاشارات التى تدل دلالة واضحة على ان مجرد التحاكم

الى القوانين الكافرة ، أمر يتمخض عنه في الغالب عدم الامان بمعناه الصحيح ، وخاصة بالنسبة للمسلم الذي يعيش تحت سيادة دولة كافرة .

وبهذا : يتضح باذن الله ، ان المدار في الامن على تطبيق احكام الله في أرضه ، فكلما طبقت هذه الاحكام كلما نشر الأمن والسلام اعلامه ، وكلما ابعدت هذه الاحكام عن مجال التحكيم كلما انتشرت الفوضى الأمنية ، وواقع الحال يحكى ذلك بوضوح .

وعليه : فان تصور ان يعيش المرء المسلم آمناً مطمئناً على دينه وعرضه ونفسه وماله داخل الدار التي تحولت من حكم الاسلام الى حكم أهل الكفر ، أمر مخالف للواقع والحقيقة ، ان أن من مقتضيات تطبيق أحكام الكفر ، ان تتم الفوضى الأمنية ، كما هو واقع حال الدول التي تطبق أحكام القوانين الوضعية وغيرها من الأحكام التي لا تمت للاحكام الالهية بصلة .

ومن هنا لم يجعل جمهور الفقهاء المدار في تغير صفه الدار على الأمن وعدمه ، لأن الأمن الحقيقي لا يمكن ان يتحقق الا حيث تطبق أحكام الله ، وان كان الأمر كذلك ، فان المدار في تغير صفة الدار على غلبة الاحكام .

اما قول بعض الشافعية : ان ما أصبح دار اسلام فلا يتحول عن هذه الصفة فلا يصير دار كفر ، وان استولي عليه أهل الكفر مستبدلين لذلك ، بعد يثبت : " الاسلام يحلو ولا يعلى عليه " ، فقد رد على ذلك سيد عمر من الشافعية قبل قليل .

ثم انه يلزم على هذا القول ان تعتبر اسبانيا ، وكثير من جمهوريات الاتحاد السوفيتي ونحوها دار اسلام لمجرد أنها كانت كذلك ، على الرغم من استيلاء

أهل الكفر عليها منذ قرون ، وفي هذا من البعد مالا يخفى .

وبهذا : يتضح ان شاء الله ان الراجح ما ذهب اليه الجمهور من أن الدار

انما تصير دار اسلام عندما تكون الغلبة والسيادة لاهكام الاسلام ، كما

ان الدار انما تكون دار اسلام عندما تكون الغلبة والسيادة لاهكام

الاسلام .

الفصل الثالث =====

أثر قيام حالة الحرب في تقسيم العالم الى

دارين - دار اسلام ، ودار حرب أو كفر -

بعد هذا العرض لمفهوم دار الاسلام ، ودار الكفر ، أو الحرب في الشريعة

الاسلامية ، يرد سؤال مهم ، تناهز حول الاجابة عليه باعثوا هذا العصر.

وهو : هل ينقسم العالم حسب النظرة الاسلامية الى دارين ، دار اسلام

ودار كفر أو حرب ، وقت السلم ، ووقت الحرب ، أم ان هذه القسمة لا تكون

الا وقت قيام حالة الحرب بين الدولة الاسلامية واعداها المحاربين لها ،

بحيث يطلق على الدولة الاسلامية ، دار اسلام ، وعلى من دخل ضدها في

الحرب من دول الكفار ، دار كفر أو دار حرب .

الواقع : ان الذي يفهم من كلام العلماء خلال القرن الماضي ، ان لا خلاف -

بينهم في انقسام العالم حسب النظرة الاسلامية الى دارين ، دار اسلام ،

ودار كفر ، أو حرب ، بلا فرق في ذلك بين وقت الحرب ، ووقت السلم ،

وهذا ما يدل عليه مفهوم دار الاسلام ، ودار الكفر عندهم كما سبق بيانه قبل

قليل .

وعليه : فلا أثر لقيام حالة الحرب ، أو عدم قيامها في تقسيم الدنيا الى دارين

حسب المفهوم الاسلامي .

ومعنى هذا : ان الدولة الكافرة ، لا تعتبر بمسالمتها للدولة الاسلامية ، دار

اسلام لمجرد قيام حالة المسلم بينها وبين الدولة الاسلامية نتيجة لموادعة أو

معاهدة ، وانما تظل دار كفر أو دار حرب ، وان قامت بينها وبين الدولة

الاسلامية ، معاهدة تقضي بترك القتال والتعايش السلمي مدة من الزمن .
ولا يفهم اطلاقا من وصف هذه الدولة بدار الكفر أو الحرب ، اخلال الدولة
الاسلامية بشيء مما التزمت به تجاه هذه الدولة الكافرة من سلام بناء على
معاهدة صلح أو نحوه .

وانما هذا الوصف اصطلاح عليه في الشريعة الاسلامية للتمييز فقط بين الدولة
التي تطبق أحكام الاسلام ، والدولة التي تطبق احكام الكفر ، ولا يؤثرفي هذا
الوصف جواز قيام علاقات سلمية بين الطرفين أو قيام حالة الحرب .
ولا اعلم في هذا خلافا بين علماء المذاهب الاسلامية المعتبرة . (١)

(١) السرخسي - المبسوط ج / ١٠ / ١١٤ ، الكاساني - بدائع الصنائع
ج / ٩ / ٤٣٧٤ / ٤٣٧٥ ، مالك - المدونة الكبرى ج / ٢ / ٢٢ ،
الشافعي - الام ج / ٤ / ١٩١ ، ج / ٧ / ٣٥٤ ، البهوتي ، كشاف القناع
عن متن الاقناع ج / ٣ / ٤٣ ، ابو يعلى - المعتمد في اصول الدين - ٢٧٦
ابن قيم الجوزية - أحكام أهل الذمة . ج / ١ / ٣٦٦ - ابن حزم -
المحلي ج / ١١ / ٢٠٠

بل ان بعض الفقهاء كالشافعية والحنابلة قد ذهبوا الى ما هو أبعد من
ذلك : حيث لم يعتبروا الدار التي استولى عليها المسلمون صلحا
دار اسلام ، اذا كان الصلح قد تم على ان الدار مطوكة لاهلها الكفار
تقرفي ايديهم مقابل خراج يؤدونه لأهل الاسلام .
غير انهم لم يعتبروها دار حرب أيضا ، وانما اعتبروها دار عهد لهيمنة
دار الاسلام عليها .
فاذا كانت هذه الدار لا يمكن أن تسمى دار اسلام على الرغم من هيمنة
أهل الاسلام عليها ، فمن باب أولى ان لا تعتبر الدار التي لم يستولي
عليها المسلمون دار اسلام بمجرد معاهدة أهلها على ترك القتال ==

وقد خالف فيه بعض الباحثين في هذا العصر كالاستاذ عبدالوهاب خلاف ، والدكتور وهبة الزحيلي وغيرهما ، حيث ذهبوا الى أن العالم يعتبر دارا واحدة ، عند قيام حالة السلم ، ولا ينقسم الى دارين ، دار اسلام ، ودار كفر أو دار حرب ، الا عند انقطاع العصمة ووقوع القتال بين الدولتين الاسلامية واعدائها من الكفرة ، بحيث يطلق على الدولة الاسلامية حينئذ دار اسلام ، وعلى الدولة الكافرة ، دار كفر أو دار حرب .

وهذا يعنى ان بعض الباحثين المعاصرين قد ربطوا قضية تقسيم العالم ، الى دارين بقضية علاقه بين المسلمين والكفرة ، حيث جعلوا قضية التقسيم مبنية على قضية العلاقة .

قال الاستاذ عبدالوهاب خلاف : " دار الاسلام هي الدار التي تسود فيها أحكامه ويأمن فيها المسلمون على الاطلاق ، ودار الحرب هي الدار التي تبدلت علاقتها السلمية بدار الاسلام بسبب اعتداء أهلها على المسلمين أو على بلادهم ، أو على دعوتهم أو دعائهم ، وعلى هذا انما يتحقق اختلاف الدارين بين بلاد الدولة الاسلامية ، وبلاد غير المسلمين الذين بدأوا المسلمين بالعدوان ، أو حالوا بينهم وبين دعوتهم وقام المسلمون بما يجب عليهم من دفع العدوان عنهم وحماية دعوتهم ، وقطعوا بتلك البلاد علاقتهم وانقطعت العصمة بينهم بحيث يصبح أهل

= والتعايش السلمي مدة معينة أو مطلقه .

انظر : الماوردي - الاحكام السلطانية - ١٣٨ ، أبو يعلى - الاحكام السلطانية - ١٤٩ ، البهوتي - كشف القناع عن متن القناع ج ١ / ٩٦

البلد من لا يأمن واحد منهم في بلاد الآخر .

اما الامة غير الاسلامية التي لم تبدأ المسلمين بعدوان ولم تعترض لدعاة الاسلام وتركتهم أعراراً يعرضون دينهم على من يشاءون ، و يقيمون براهينهم بما يريدون لا تقاوم داعياً ، ولا تفتن مدعواً . . فهذه لا يحل قتالها ، ولا قطع علاقتها السلمية ، والا مان بينها وبين المسلمين ثابت لا ببذل أو عقد وانما هو ثابت على أساس ان الاصل السلم ولم يطرأ ما يهدم هذا الأساس من عدوان على المسلمين أو على دعوتهم . " (١)

ثم قال : " انما يتحقق اختلاف الدارين بانقطاع العصمة ، وليس مناط الاختلاف الاسلام وعدمه ، وانما مناطه الامن والفرع . " (٢)

ولما كان الاستاذ عبد الوهاب - خلاف ، قد بنى قضية تقسيم الدنيا الى دارين على قضية علاقه بين المسلمين وغيرهم ، فقد استدل على اتحاد الدارين وقت السلم ، بالدالة الدالة على مسالمة من سالم أهل الاسلام ، ومنها توصل الى أن الاصل في علاقة المسلمين بغيرهم السلم .

وانا كان الأصل في العلاقة السلم ، فالداران وقت السلم غير مختلفتين ، بل هما دار واحدة ، لأن المناط الامن والفرع وليس هو الاسلام والكفر . (٣)
أما الدكتور وهبة الزحيلي فقال : " استتبط الفقهاء هذا التقسيم - أي تقسيم الدنيا الى دارين - من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد ورد في بعض الآثار ان مكة كانت دار حرب بعد الهجرة ، والمدينة صارت

(١) عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ٧٥ - ٧٦

(٢) المرجع السابق - ٧٧

(٣) المرجع السابق - ٧٧ وما بعدها من صفحات .

دار اسلام (١)

وجاء في رسالة خالد بن الوليد في كتاب الخراج : وجعلت لهم - أي أهل الذمة - ايما شيخ ضعف عن العمل أو اصابته آفة من الآفات أو كان غنيا ، فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة علي عيالهم . . . (٢)

والواقع ان استبطاط تقسيم الدنيا الى دارين من الدعوة الى الهجرة غير سليم ، لأن ذلك قد نسخ بفتح مكة ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم :- " لا هجرة بعد الفتح ، رواه الجماعة الا ابن ماجه . " (٣)

(١) أخرج مثل هذا : أبو يعلى وابن أبي حاتم والطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس ، كما أفاد ذلك السيوطي رحمه الله في الدر المنثور . وأخرج الدارقطني في سننه أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يفيد انقسام الدنيا الى دارين ، دار اسلام ، ودار كفر ، وأخرج مثله سعيد ابن منصور في سننه عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير . انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢ / ٦٥٠ ، سنن الدارقطني ج ٤ / ١١٢ / ١١٣ ، سنن سعيد بن منصور ج ٢ / ٢٩٦ (٢) أخرج ذلك الامام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله ، في كتاب الخراج تحت باب - الكنائس والبيع والصلبان - قال : حدثني محمد بن اسحاق وغيره من أهل العلم بالفتح والسير - بعضهم يزيد في الحديث على بعض - الخ

انظر : أبو يوسف - كتاب الخراج - ٢٨٦ / ٢٨٩ وما بعدها .

(٣) الزحيلي - آثار العرب في الفقه الاسلامي - ١٢٠ - ١٢١ وانظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخيار ج ٨ / ١٢٦

وقال في موطن آخر : " قسم فقهاؤنا الكرة الأرضية الى دارين مدفوعين الى ذلك بدافعين :

أولهما : ===== حاجة المسلمين في أول امرهم الى توحيد جهودهم وتوجيه قواهم نحو عدو خارجي مشترك من أجل المحافظة على كيان الاسلام في بدء تكوينه في بلاد العرب ، ومن هنا اعتبروا بلاد الترك ، وبلاد الهند بالنسبة الي بلاد العرب بلاد اعداء .

ثانيهما : ===== تأصيل فقهي لواقع العلاقات التي كانت بين المسلمين وغيرهم والتي كانت الحرب في الغالب هي الحكم الوحيد في شأنها ما لم تكن هناك معاهدة ولم يكن لهم في ذلك سند تشريعي ، كما رأينا ، فان الواقع شيء والتشريع شيء آخر . " (١)

ثم قال الزحيلي : " والحقيقة ان هذا التقسيم لم يرد به قرآن ولا سنة ، وان الجهاد لم يكن العلاقة الطبيعية بين المسلمين وغيرهم .

وانما دعا الاسلام أولا الى نشر عقيدته بالطرق الودية السلمية ، كما لاحظنا من آيات السلام ، الجهاد مجرد وسيلة لحماية الدعوة والدفاع عن النفس ، كما ظهر في أول آية نزلت بشأنه مع بيان مبرراته على خلاف الأصل السلمي ، وبدافع الضرورة ، ومن أجل المحافظة على حق البقاء ،

وهي قوله تعالى : ((اذن للذين يقاتلون)) (٢)

(١) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٩٢

(٢) المرجع السابق - ١٩٣

والآية من سورة الحج - رقم ٣٩ -

ثم قال الزحيلي : " وان قد عرفنا ان هذا التقسيم مبني على أساس الواقع ، لا على أساس الشرع ، ومن محض صنيع الفقهاء في القرن الثاني الهجري ، وانه من أجل ترتيب بعض الاحكام الشرعية في المعاملات ونحوها ، وان الحرب هي السبب في هذا التقسيم .

فيمكننا ان نقول : ان دار الحرب : هي مجرد منطقه حرب ومسرح معركة بالنسبة لدار الاسلام التي فرضت عليها الاوضاع في الماضي ان تقتل ، وان تعتبر البلاد غير الاسلامية في مركز الحدود التي برهنت الاحداث على نظريته العدائية للمسلمين ، فهو تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب ، أو الحرب نفسها ، فهو ينتهي بانتهاء الاسباب التي دعت اليه ، والحقيقة ان الدنيا بحسب الاصل هي دار واحدة . . .

فليس المراد من التقسيم ان يجعل العالم تحت حكم دولتين أو كفتين سياسيتين : احدهما : تشمل بلاد الاسلام تحت حكم دولة واحدة ، والاخرى تشمل البلاد الاجنبية في ظل حكم دولة واحدة ، وانما هو تقسيم بحسب توافر الأمن والسلام للمسلمين في دارهم ، ووجود الخوف والعداء في غير دارهم . .

ودار الاسلام قد تتعدد حكوماتها ، ودار الحرب تشمل كل البلاد الاجنبية مع اختلاف الدول التي تحكمها ، وليس المقصود من التقسيم أيضا ان يتخذ دليلا ، كما فهم المستشرقون على ان المسلمين أهل غارات وهروب ، ما دام يوجد في هذا الوجود غير مسلم ، أو أن هذا التقسيم هو تقويم البلدان الاسلامي كما يقول جلد تسهير .

والخلاصة في رأينا : ان أساس اختلاف الدارين هو انقطاع الحصمة ، واما تفاير الدينين - الاسلام ، وعدمه - فليس هو مناط الاختلاف ، وانما مناطه الأمن

والفزع فالدار الاجنبية أو دار الحرب هي التي لم تكن في حالة سلم مع الدولة الاسلامية ، وهذا أمر عارض يبقى بقيام حالة الحرب وينتهي بانتهاؤها .

وبذلك يلتقي القانون الدولي والشرعة الاسلامية في اعتبار ان الدنيا دار واحدة ، وان الحرب أمر عارض يقيم حالة عداً مؤقت بين بلدين ، فاذا ما انتهت الحرب زالت معها هذه الحالة ، وعينئذ يتضح لكل انسان ان كلمة " الحربي " بحسب اصطلاح الفقهاء المسلمين ، لا يلزم ان ترادف كلمة "عدو" دائماً . (١)

وقد نسب الدكتور الزحيلي القول باتحاد الدار وقت السلم الى الامامين أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله ، فقال : " ويرى أبو حنيفة ان دار الاسلام لا تصير دار حرب الا بشروط ثلاثة :

أحدها : ظهور أحكام الكفر ونفاده فيها .

=====

الثاني : أن تكون متاخمة لدار الكفر والحرب .

=====

الثالث : ان لا يبقى فيها مسلم ، ولا ذي آمن بأمان المسلمين الذي كان

=====

يتمتع به أي بالأمان الاسلامي الأول الذي مكن رعية المسلمين من

الإقامة فيها

فقد اعتبر أبو حنيفة ان أساس اختلاف الدار هو وجود الأمان بالنسبة للمقيمين فيها ، فاذا كان الأمن فيها للمسلمين على الإطلاق فهي دار اسلام ، وان لم يأمنوا فيها فهي دار حرب ، ولا يزول الأمان بالنسبة لمسلم الا بالأمور الثلاثة المذكورة

وان فليس معنى دار الحرب ، ودار الاسلام انهما في حالة عداً وخصام مستمر

وانما المقصود هو وجود الأمن والسلام أو عدم وجوده ، وهو معنى تقسيم الدنيا الى دارين ، وهو الاقرب الى معنى الاسلام ، ويوافق الأصل في فكرة الحروب الاسلامية ، وانها لدفع الاعتداء ، فانه حيث فقد أمن المسلم كان الاعتداء متوقعا ، وحيث ثبت الأمن كان الاعتداء غير متوقع ، وهذا هو ضابط التقسيم الذي نرجحه اذا جارينا الفقهاء في الأخذ بهـ هذا الصنيع . " (١)

وقال الزعيلي في معرض نسبة مثل هذا الى الامام الشافعي : " أن الشافعي رضي الله عنه اعتبر الدنيا كلها في الأصل دارا واحدة ، ورتب على ذلك احكاما باعتبار ان تقسيم الدنيا الى دارين أمر طارئ " (٢) وقال في موطن آخر : " والحقيقة ان الدنيا بحسب الأصل هي دار واحدة ، كما هو رأى الشافعي ، ولهذا قال مع جمهور الفقهاء ان الحدود تجب على المسلم اينما وقع سببها ، أما الحنفية فانهم اعتبروا الأصل ان الدنيا داران ، ولذا لم يوجبوا اقامة الحدود على المسلم في دار الحرب ورتبوا على ذلك احكاما أخرى . " (٣)

هذا ملخص رأى الاستاذين عبدالوهاب خلاف والزهيلي ، ومن يرى رأييهما من المحدثين ، في هذا العصر . ويمكن ان يجاب عليهم بما يلي :

(١) الزعيلي - آثار العرب في الفقه الاسلامي - ١٢٢ - ١٢٣

(٢) المرجع السابق - ١٣٢

(٣) المرجع السابق - ١٩٥

أولاً : - ان بناء قضية تقسيم العالم الى دارين ، دار اسلام ، ودار كفر ،
على قضية العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، أمر لا يسلم به عند جماهير
أهل العلم ، لان المناط عند الجمهور في اختلاف الدارين ليس هو
السلم والقتال ، وانما هو الاسلام ، والكفر .

فالدار التي تكون السيادة فيها لاحكام الاسلام ، دار اسلام ، والدار
التي تكون السيادة فيها لاحكام الكفر ، دار كفر ، ولا علاقة لهذا
بقضية المسألة أو المقاطعة .

قال الامام ابن القيم رحمه الله : " قال الجمهور : دار الاسلام
هي التي نزلها المسلمون وحجرت عليها احكام الاسلام ، وما لم تجر
عليه احكام الاسلام ، لم يكن دار اسلام ، وان لاصقها .

(١)
فهذه الطائفة قريبة الى مكة جدا ولم تصر دار اسلام بفتح مكة . "
وقال المالكية في المدونة : " كانت مكة دار حرب ، لأن احكام
الجاهلية كانت ظاهرة يومئذ " (٢)

وقال العنقية في الفتاوى الهندية : " اعلم ان دار الحرب تصير
دار اسلام ، بشرط واحد ، وهو اظهار احكام الاسلام فيها .

قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات ، انما تصير دار الاسلام
دار حرب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى بشروط ثلاثة .

(١) ابن قيم الجوزية - احكام أهل الذمة ج ١/ ٣٦٦

(٢) مالك - المدونة الكبرى ج ٢/ ٢٢ - بشيء من التصرف -

أحدها : اجراء أحكام الكفار على سبيل الاشتهار ، وان لا يحكم فيها بحكم
=====
الاسلام .

والثاني : ان تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام
=====
والثالث : أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي آمنًا بأمانه الأول الذي كان ثابتًا
=====
قبل استيلاء الكفار ، للمسلم باسلامه ، وللذمي يعقد الذمة .

وصورة المسألة على ثلاثة أوجه : اما ان يغلب أهل الحرب على دارين من دورنا
أو ارتد أهل مصر وغلّبوا وأجروا أحكام الكفر ، أو نقض أهل الذمة العهد
وتغلّبوا على دارهم ، ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بثلاثه
شروط .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو اظهار
أحكام الكفر وهو القياس . " (١)

وقال الامام ابو بكر الجصاص : " ان حكم الدار انما يتعلق بالظهور والغلبة
واجراء أحكام الدين . . . والدليل على صحة ذلك اننا متى غلبنا على دار الحرب
واجرينا فيها أحكامنا ، صارت دار اسلام " (٢)

وقال القاضي أبو يعلى من الحنابلة : " وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام
الاسلام دون أحكام الكفر ، فهي دار اسلام ، وكل دار كانت الغلبة فيها
لأحكام الكفر دون أحكام الاسلام . فهي دار كفر . " (٣)

-
- (١) نظام وجماعة - الفتاوى الهندية ج ٢/ ٢٣٢
(٢) الجصاص - شرح مختصر الطحاوي - مخطوط - الجزء الاخير ، رقم ٨٤
لوحه رقم ٣٣ - معهد المخطوطات .
(٣) أبو يعلى - المعتمد في أصول الدين - ٢٧٦

وجاء في كشف القناع : " وتجب الهجرة على من يعجز عن اظهار دينه بدار

الحرب ، وهي ما يخلب فيها حكم الكفر " (١)

وقال الظاهرية في المحلي : " وانما كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازحهم

غيرهم فلا يسمى الساكن فيهم لامارة عليهم أولتجارة بينهم كافرين ولا مسيئاً ،

بل هو مسلم معسن ودارهم دار اسلام ، لا دار شرك ، لأن الدار انما تتسبب

للفال علىها ، والعاكم والمالك لها . " (٢)

وقال الامام محمد بن عبد الوهاب ، عن بني عبيد القداح : " فانهم ظهروا على

رأس المئة الثالثة ، فادعى عبيد الله انه من آل علي ، من ذرية فاطمة

وتزيا بزي الطاعة والجهاد في سبيل الله ، فتبعه اقوام من أهل المفسر

وصار له دولة كبيرة في المغرب ولأولاده من بعده ، ثم ملكوا مصر والشام

واظهروا شرائع الاسلام ، واقامه الجمعة والجماعة ونصبوا القضاة والمفتيين ،

لكن اظهروا اشياء من الشرك ومخالفة الشرع وظهر منهم ما يدل على نفاقهم

فأجمع أهل العلم على أنهم كفار ، وان دارهم دار حرب مع اظهارهم شعائر

الاسلام وشرائعه ، وفي مصر من العلماء ، والعباد ناس كثير ، وأكثر أهل

مصر لم يدخل معهم فيما أحدثوه ، ومع ذلك أجمع العلماء على ما ذكرنا ، حتى

ان بعض أكابر العلماء المعروفين بالصالح قال : لو أن معي عشرة أسبهم

لرميت بواحد النصارى المحاررين ، ورميت بالتسعة في بني عبيد ، ولما كان

في زمن السلطان محمود بن زنكي ارسل اليهم جيشاً عظيماً ، فأخذوا مصر من

أيديهم ، ولم يتركوا جهادهم لاجل من فيها من الصالحين ، فلما فتحها

(١) البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٣ / ٣ / ٤٣

(٢) ابن هزم - المحلي ج ١١ / ٢٠٠

السلطان ، فرح المسلمون بذلك فرحا شديدا ، وصف ابن الجوزي كتابا في ذلك سماه النصر على مصر ، وأكثر العلماء التصنيف والكلام في كفرهم مع ما ذكرنا من اظهار شعائر الاسلام الظاهره " . (١)

ومن هذه النصوص الواضحة الصريحة عن جماهير أهل العلم يتضح ان العبرة عندهم في نسبة البلاد الى الاسلام أو الى الكفر ، انما هو غلبة الاحكام وسيادتها ، فان كانت السيادة والغلبة لاحكام الاسلام ، فهي دار اسلام ، وان كانت السيادة والغلبة لاحكام الكفر فهي دار كفر ، واما السلم أو القتال فلا علاقة لهما في انقسام الدنيا الى دارين ، دار اسلام ودار كفر .

وينبغي ان لا يسعنا هنا الا ما وسع جماهير أهل العلم حيث يعمد كل البعد ان يجمع الغالبية العظمى من علماء الأمة الاسلامية في القديم والحديث ، وهم من هم علماء ، وفضلا ودراية على أمر من امور الشرع ، ويكون الحق في خلافه .
ثانيا : ان نسبة القول باتحاد الدار حال السلم للامام أبي حنيفة رحمه الله
==
كما ادعى ذلك الزحيلي غير صحيحة .

وبيان ذلك : ان الزحيلي استنتج فيما يظهر نسبة هذا القول لابي حنيفة ، من توجيه الكاساني لرأى أبي حنيفة فيما يصير به دار الاسلام ، دار كفر ، حيث قال الكاساني بعد ان ذكر الشروط الثلاثة المعتبرة عند ابي حنيفة في تعول صفة الدار من الاسلام الى الكفر : " ووجه قول ابي حنيفة رحمه الله ان المقصود من اضافة الدار الى الاسلام والكفر

(١) جماعة من علماء نجد - الدرر السنية في الاجوبة النجدية - جمع

ليس هو عين الاسلام والكفر ، وانما المقصود الامن والخوف " (١)

ويمكن ان يجاب على هذا بما أجاب به الاستاذ عابد السفيني حيث قال :

" ان ما قاله الامام أبو حنيفة من اشتراط الامان واعتباره لا يصلح ان يستدل

به على ضابط التقسيم الى دار اسلام ، ودار كفر .

فأبو حنيفة اشترط فقدان الامان والمجاورة مع ظهور أحكام الكفر على دار

الاسلام حتى تنقلب صفتها الى دار كفر .

ولم يشترط فقدان الامان ضابطا لتقسيم الدنيا ووصف دار الكفر الاصلية

بأنها دار كفر أو دار حرب .

بل المسألة عنده تبدأ بتقسيم الدنيا الى دار اسلام ، ودار كفر ، وان مناط

الحكم على الدار هو غلبة الاحكام وهو ضابط التقسيم ايضا ، ثم ينتقل الى

مسألة اخرى وهي حكم دار الاسلام اذا ظهر عليها حكم الكفر ، هل تنقلب

الى دار كفر أم لا .

يشترط الامام أبو حنيفة تحقق تمام الغلبة لحكم الكفر ، ثم رأى في بعض

الصور عدم امكان تحقق الغلبة الا اذا اجتمع شرطان هما : المجاورة لدار

الكفر وفقدان الامان الاول من الدار فاشتراطهما .

فهو ان لم يشترط فقدان الامان ضابطا للتقسيم ، وانما اشترطه مع المجاورة

بالنسبة لانقلاب صفة دار الاسلام ، فلا يقال حينئذ ان الامام أبا حنيفة

يحتبر اساس اختلاف الدارين هو فقدان الامان ، وان هذا هو ضابط

التقسيم ، وان الدار التي يغلب عليها حكم الكفر لا تكون دار كفر وحرب الا

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٧٥

إذا فقد الأمان فيها . " (١)

ثم إن ما ذكره الكاساني من أن المقصود من إضافة الدار إلى الإسلام والكفر هو الأمن والخوف ، لا الإسلام والكفر ، لم يذكره على أساس أنه قول أبي حنيفة - رحمه الله ، وإنما ذكره توجيهها لقول أبي حنيفة ، فيجب حينئذ الوقوف به عند المسألة التي تكلم فيها أبو حنيفة ، وليست هي مسألة تقسيم الدنيا إلى دارين ، ولا مسألة الدار التي السيادة فيها لأحكام الكفر ، ولم يسبق للإسلام ولاية عليهما (٢)

ثالثاً : ادعاء الزهيلي : أن الدنيا في الأصل عند الإمام الشافعي دار
=====
واحدة لا داران ، دار إسلام ، ودار كفر ، وأمر لا يصح نسبته إلى الإمام الشافعي رحمه الله .

وبيان ذلك : أن الزهيلي اعتمد في نسبة مثل هذا القول إلى الإمام الشافعي على ما ذكره الدبوسي الحنفي حيث قال : " الأصل عندنا أن الدنيا داران : دار إسلام ، ودار حرب ، وعند الإمام الشافعي ، الدنيا كلها دار واحدة ، وعلى هذا مسائل منها : إذا خرج أحد الزوجين إلى دار الإسلام سلماً مهاجراً أو ذمياً ، وتخلّف الآخر في دار الحرب ، وقعت الفرقة عندنا فيما بينهما ، وعند الإمام أبي عبد الله الشافعي لا تقع الفرقة بنفس الخروج .

(١) السفيناني - دار الإسلام ودار الكفر ، وأصل العلاقة بينهما - ٤٢ -

٤٣ - بتصرف -

(٢) المرجع السابق - نفس الصفحات .

ومنها اذا أخذوا أموالنا وأحرزوها بدار الحرب ملكوها عندنا ، وعند الامام الشافعي لا يملكونها ، وعلى هذا قال اصحابنا : لو شرب المسلم الخمر أوزن ، أو قذف في دار الحرب ، لا حد عليه عندنا ، ويجب عند الامام الشافعي عليه الحد . " (١)

ويمكن ان يجاب عن هذا بما يلي :-

١ - لو سلمنا أن كلام الامام الدبوسي صريح في ان الامام الشافعي لا يرى انقسام الدنيا في الأصل الى دارين ، وانما هي دار واحدة ، فان الطريق السليمة في البحث ان يرجع الباحث في تحرير رأى أحد علماء المذاهب الى كتبه أو كتب اصحابه .

والدكتور الزحيلي للأسف قد رجع هنا في نسبة هذا القول للامام الشافعي الى كتاب أحد علماء الحنفية ، وفي هذا الاسلوب ما فيه .

٢ - الذي يظهر ان الامام الدبوسي لا يقصد بقوله : " وعند الامام الشافعي الدنيا كلها دار واحدة . " ان الدنيا غير منقسمة في الأصل عند الامام الشافعي الى دارين ، دار اسلام ، ودار كفر .

وانما يقصد ان الدنيا دار واحدة عنده من حيث عدم تباين بعض الاحكام ، وعدم التباين في بعض الاحكام ، كاستيفاء عقوبات الزنا والخمر والسرقه ونحوها بين دار الاسلام ، ودار الكفر أو الحرب

(١) الدبوسي - تأسيس النظر - ٧٩ - ٨٠ ، السفياني - دار الاسلام ،

ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٤٦

هو رأى جمهور الفقهاء ، كما سبق الإشارة الى ذلك ، لأن المسلم باسلامه
قد التزم احكام الاسلام اينما كان . (١)

ويجب ان يفسر ما ذكره الدبوسي بهذا ، لأن الامام الشافعي وأصحابه
يرون ان الدنيا في الاصل منقسمة الى دارين ، وان هذا الانقسام لا يوجب
التباين في بعض الاحكام .

ويبعد كل البعد ان لا يعرف الامام الدبوسي هذا عنهم مع اشتهاره في كتبهم
لكنه لما رأى ان اختلاف الدارين عندهم لا يوجب تبايناً في بعض الاحكام
عبر عن ذلك بان الدار عندهم دار واحدة في الأصل .

وتعبير الشافعية في كتبهم عن هذا الأمر اسلم من تعبیر الدبوسي ، حيث
قال الزنجاني الشافعي رحمه الله : " اختلاف الدارين اعنى دار الاسلام

ودار الحرب الحرب لا يوجب تباين الاحكام عند الامام الشافعي . " (٢)

وكان ينبغي على الامام الدبوسي ان يعبر عن هذا الأمر بمثل ما عبر به الزنجاني
رحمه الله ، حتى لا يفهم بعض الناس من التعبير ، بان الدنيا دار واحدة
عند الشافعي عدم اختلاف الدارين عنده .

والذى يظهر ان الزحيلي لم يجد في كتب الشافعية نصاً واحداً يفهم منه ان
الدنيا عندهم دار واحدة ، وهذا ما يفسره عدم رجوعه الى كتبهم في هذا الأمر ،
ان لو وجد مثل هذا في كتب الشافعية لما لجأ الى احد كتب الحنفية في ذلك
وفي هذا الاسلوب ما فيه من التعسف .

(١) انظر : ص ٦٣١ من هذه الرسالة

(٢) الزنجاني - تخریج الفروع على الاصول - ٢٧٧

نعم : قد لا يكون هناك غبار على مثل هذا الصنيع لو أن الشافعية لم يتكلموا عن هذه المسألة في كتبهم حيث يمكن ان يستأنس بكلام غيرهم في تحرير مذهبهم في هذه المسألة والحال هذه .

اما وقد زخرت كتب الشافعية بما يدل على ان الدنيا عندهم منقسمة الى دارين ، ثم يعرض عن هذا كله ليتلمس رأى الشافعية في غير كتبهم وكتب امامهم ، ثم يعتمد في ذلك على نص فيه من الايهام والاحتمال ما يبعده عن واقع رأى الامام الشافعي وأصحابه رحمهم الله ، فهذا مالا ينبغي ارتكابه من باحث المتوقع منه ان يكون على مستوى جيد من التجرد في البحث طلبا للحقيقة ابتغاء وجه الله لا لأى هدف آخر .

٣ - ان نصوص الشافعية الدالة على ان الدنيا عندهم تنقسم الى دار اسلام ، ودار حرب كثيرة جدا منها على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في الام : -
" قال الشافعي رحمه الله : يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك ، فان لم يول فعلى المشهود الذين يشهدون على الحد ان يأتوا بالمشهود عليه الى الامام ، والى ذلك ببلاد الحرب ، أو ببلاد الاسلام ، ولا فرق بين دار الحرب ، ودار الاسلام ، فيما أوجب الله على خلقه من الحدود . " (١)
ويقول الامام القليوبي : " كانت الهجرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلده اليه ، وبعده من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام . " (٢)

(١) الشافعي - الام ج / ٢ / ٣٥٤

(٢) حاشية الامام القليوبي على منهاج الطالبين - مطبوعه مع المنهاج وحاشية عميره - ج / ٤ / ٢٢٧

وجاء في الأم : " فإذا صالح الامام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية صالح على ان لا يمنع الرجال دون النساء من أهل دار الحرب اذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب الى منزل الامام نفسه وجاء من يطلبه من اوليائه خلى بينه وبينهم . . . " (١)

وقال الامام يوسف الاردبيلي : " اذا كان المسلم ضعيفا في دار الكفر لا يقدر على اظهار ايمانه وجب عليه الهجرة ، وان قدر على اظهاره لكونه مطاعا أولأن له عشيرة يعمونه يستعيب الهجره ، ولو رجا ظهور الاسلام ثم بمقامه فالأفضل ان يقيم . " (٢)

وهكذا دلت هذه النصوص الواضحة الصريحة من كتب الشافعية ، وكتب امامهم ان الدنيا عندهم في الأصل تنقسم الى دارين ، دار اسلام ، ودار كفر أو حرب ، لا دار واحدة ، كما يدعي الزحيلي ، ومن يرى رأيه في هذا .
رابعا : وإذا تبين بما سبق خطأ نسبة بناء قضية تقسيم الدنيا الى دارين
على قضية العلاقة الى الفقهاء ، فان ما يدل أيضا دلالة واضحة بطلية على خطأ هذا البناء ما ثبت في صحيح الامام البخاري ، وغيره من الكتب المعتمدة ، من حدوث المصلح على المسالمة والامان بين مكة المكرمة حينما كانت دار كفر قبل فتحها وبين المدينة المنورة التي تمثل دار الاسلام آنذاك (٣)

(١) الشافعي - الام ج / ٤ / ١٩١

(٢) الاردبيلي - الانوار لاعمال الابرار ج / ٢ / ٥٥٥

(٣) ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج / ٧ / ٤٤١ ، السفياي -

دار الاسلام ، ودار الكفر والعلاقة بينهما ٣٠ - ٣١

ولم يكن لهذا السلام الذي قام بين الدارين في ذلك الزمان أى أثر في اتحادهما ، ولم يقل بذلك أحد من الناس ، وانما ظلا دارين متقابلتين مختلفتين ، اعداهما : دار اسلام السيادة فيها لاحكام الاسلام ، والثانية دار كفر السيادة فيها لاحكام الكفر .

ولو كان لقيام حالة السلام أى أثر في اتحاد الدور كما يدعي ذلك الاستاذ عبد الوهاب خلاف ، والزميل ، ومن يرى رأيهما لكنت مكة والمدينة آنذاك

دارا واحدة ، وهذا ما لم يقل به أحد من العلماء ولله الحمد . (١)

ومن هنا يتضح مدى خطأ بناء قضية التقسيم للدور على قضية العلاقة ، ومدى خطأ نسبة مثل هذا لبعض فقهاء الأمة الاسلامية .

خامسا : لا يسلم المزعيل ، ومن يرى رأيه ادعاء عدم وجود سند شرعي

لتقسيم الدنيا الى دارين - دار اسلام ، ودار كفر أو حرب - .

ان أن الأدلة الدالة على مشروعية الهجرة من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام تقتضى ان الدنيا في نظر الشريعة الاسلامية داران - دار اسلام ، ودار كفر - وادعاء النسخ لمشروعية الهجرة لا يسلم لمن ادعى ذلك .

وفما يلحق سأحاول بيان الأدلة الدالة على مشروعية الهجرة وانها لم تتسخ أما ما يدل على مشروعية الهجرة :

فمن ذلك قوله تعالى : «ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم ، قالوا فيم كنتم . قالوا كنا مستضعفين في الأرض . قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا . الا المستضعفين من الرجال

(١) السفباني - دار الاسلام ، ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٣٠ - ٣١

والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأولئك عسى الله أن يعفو

عنهم وكان الله عفوا غفورا . (((١)

وقال جل ذكره : ((والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى

يهاجروا . وان استصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق

والله بما تعملون بصير . (((٢)

والمعنى : " ان الله أمر المؤمنين بأن يهاجروا الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المدينة بعد ان اقام هو وأصحابه بها وشدد العقاب على من

لم يهاجر ، وجعل شرط الولاء بين المسلمين المهاجرين وغير المهاجرين ،

هو هجرة الذين لم يهاجروا .

وقد كان هذا الوجوب يعني الانتقال من دار الى دار ، وهذا يقتضي التمييز

بين الدور بعضها عن بعض بأوصاف ظاهرة حتى يمكن تطبيق هذا الحكم ويكون

في وسع المسلمين الالتزام به مع اشتراط عدم تماثل الدارين في الحكم ،

ان لا يتصور من الشارع الامر بالخروج من دار الى دار أخرى مع ان الدارين

متماثلتان في الصفة .

واما معرفة سبب التقسيم فسيعرف بمعرفة مقصد الشارع من الهجرة ، ومقصده

منها ان لا يكون المسلم تحت غلبة حكم الشرك وسلطانه فغلبة حكم الشرك على

دار موجب للهجرة منها الى الدار التي يغلب فيها حكم الاسلام .

(١) سورة النساء - الآيات : ٩٧ - ٩٨ - ٩٩

(٢) سورة الانفال - آية رقم : ٧٢

وهذا الحكم عام لكل الزمان ، كما هو عام لكل الاماكن ، ان ليس هناك ما يخصى هذا العموم ، وعليه : فان هذا الحكم يعتبر سنداً شرعياً قوياً على ان الدنيا داران : دار كفر وشرك ، ودار اسلام وهجرة ، وهذا باعتبار غلبة احكام الكفر أو غلبة احكام الاسلام . " (١)

اما ادعاء كون الهجرة منسوخة بقوله عليه الصلاة والسلام : " لا هجرة بعد الفتح " فأمر مردود للأدلة الآتية :-

١ - عن عبد الله السعدي - رجل من بني مالك بن حسله - انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في اناس من اصحابه ، فقالوا : احفظ رجالنا ثم تدخل ، وكان اصفر القوم ، ففضى لهم حاجتهم ، ثم قال له : ادخل فدخل ، فقال - أى رسول الله - : حاجتك ؟ قال : حاجتي ، تعدثني انقضت الهجرة ، فقال لي : حاجتك خير من هوائهم ، لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو . " (٢)

وفي لفظ مختصر عند النسائي : " لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار " (٣)

(١) السفيناني - دار الاسلام ، ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٣٤ - ٣٥ - بتصرف

(٢) هذا حديث صحيح حيث قال الهيثمي في مجمع الزوائد عنده ، قلت :

رواه النسائي باختصار ورواه أحمد ورجالهم رجال الصحيح .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ونبذ الفوائد ج ٥ / ٢٥١

(٣) انظر المرجع السابق - نفس المجلد والصفحة -

وانظر : سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي ج ٧ / ١٤٧

٢ - وعن جنادة بن أمية : ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال بعضهم الهجرة انقطعت فاختلفوا في ذلك فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ، ان اناسا يقولون ان الهجرة قد انقطعت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الهجرة لا تنقطع ما كان الجهاد . " (١)

٣ - وجاء في مجمع الزوائد عن ابن السعدي : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل ، فقال معاوية وعبد الرحمن ابن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الهجرة خصلتان : احدهما : هجر السيئات ، والاخرى يهاجر الى الله ورسوله ، ولا تنقطع الهجرة ما تقبلت التوبة ، ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب ، فاذا طلعت طبع على كل قلب بما فيه وكفى الناس العمل " (٢)

(١) هذا حديث صحيح ، أخرجه الامام أحمد كما ذكر ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ، قال : ورجاله رجال الصحيح .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٢٥١

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد : قلت روى أبو داود والنسائي بعض حديث معاوية ، ورواه أحمد والطبراني في الاوسط والصفير ، من غير حديث ابن السعدي ، والبزار من حديث عبد الرحمن ابن عوف ، وابن السعدي فقط ، ورجال أحمد ثقات .

انظر : الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٢٥٠ / ٢٥١

٤ - وعن قيس بن ابي حازم عن خالد بن الوليد : ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم بحث خالد بن الوليد الى ناس من خشعم فاعتصموا بالسجود

فقتلهم فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصف الدية ، ثم قال :

انا برئ من كل مسلم اقام مع المشركين . (١)

وأخرج ابن حزم من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم : انا برئ من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين (٢)

وهكذا دلت الأحاديث الشريفة على مشروعية الهجرة ، وانها لا تقطع

ما قوتل العدو ، أو ما قبلت التوبة ودلالة الأحاديث على هذا واضحة جلية

لا تحتاج الى ايضاح وبيان .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : " لا هجرة بعد الفتح " فالمراد به لا هجرة

من مكة المكرمة بعد فتحها ، وكذلك كل دار فتحها المسلمون واصبحت

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الطبراني ورجاله ثقات ، كما أفاد ذلك

الحافظ ابوبكر الميثمي .

انظر : الميثمي - مجمع الزوائد وضيع الفوائد ج ٥ / ٢٥٣

(٢) أخرجه ابن حزم في المحلى من طريق ابي داود حدثنا هناد بن السرى ،

حدثنا أبو معاوية عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن أبي حازم

ابن جرير بن عبد الله البجلي ، وأخرجه الشوكاني في نيل الأوطار عن

الترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، ورجال اسناد ثقات .

انظر : ابن حزم - المحلى ج ٧ / ٣٤٩ ، الشوكاني ، نيل الأوطار من

أحاديث سيد الأخبار ج ٨ / ١٧٦

دار اسلام ، فلا هجرة منها بعد فتحها . (١)

وهذا ما يشعر به بعض طرق الحديث : فمن غزية بن الحرث : ان -
شبابا من قریش ارادوا ان يهاجروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فنهاهم آباؤهم ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : لا هجرة بعد الفتح انما هو الجهاد ذو النية " (٢)
وعليه : فيكون المراد بالهجرة المنفية في الحديث : الهجرة من مكة المكرمة
الى الرسول عليه الصلاة والسلام في المدينة المنورة بعد فتح مكة المكرمة ، انما
الهجرة انما تكون من دار الكفر الى دار الاسلام ومكة بعد الفتح قد اصبحت
دار اسلام ، فلا وجه للهجرة منها .

ومثل هذا يجمع بين الاحاديث ، وبه يسقط ادعاء النسخ .

واذا ثبت بهذا ان الهجرة لم تنسخ ، وانها باقية الى ان يرث الله الأرض ومن
عليها ، فقد وجد حينئذ المستند الشرعي القوي الذي يصلح اساسا لتقسيم
الدنيا الى دارين : دار اسلام ، ودار كفر .

وقد ذهب الى هذا ائمة أهل الحديث وفيما يلي نصوص بعضهم في هذا
الأمر :-

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله في الفتح : " وقد افصح ابن عمر
بالمراد فيما اخرجه الاسماعيلي بلفظ : " انقطعت الهجرة بعد الفتح الى

(١) السهارنفوري - بذل المجهود في حل ابي داود ج / ١١ / ٣٧٢ ، الماوردى
- كتاب السير من الحاوى الكبير - مخطوط - تحقيق الدكتور محمد المسعودى
رسالة دكتوراه ج / ٢ / ٦١٠ / ٦١٣ / ٦١٤ ، البهوتي - كشف القناع عن متن
القناع ج / ٣ / ٤٣ ، ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج / ٧ /
٢٣٠ / ٢٢٩

(٢) قال ابوبكر الهيثمي عند هذا الحديث : رواه الطبراني كله باسناد =

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار . "

أى ما دام في الدنيا دار كفر ، فالهجرة واجبة منها على من اسلم وخشي
ان يفتن عن دينه ، ومفهومه انه لو قدر ان لا يبقى في الدنيا دار كفر

ان الهجرة تنقطع لانقطاع موجبها . " (١)

وقال البغوى رحمه الله ، عند حديث ، " لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة "

أراد بها هجرة من اسلم في دار الكفر ، عليه ان يفارق تلك الدار ويخرج من
بينهم الى دار الاسلام ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " انا بريء من

كل مسلم مقيم بين اظهر المشركين لا تتراءى ناراها " (٢)

وقال الامام ابن العربي في شرحه لصحيح الترمذى ، عند حديث : " لا هجرة

بعد الفتح " : قد بينا الهجرة وأقسامها في شرح الصحيح والتفسير ، وذكرنا

ان رؤس اقسامها ستة :

= ورجال أحدهما رجال الصحيح .

انظر : الهيثمى - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٢٥٠

(١) ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٧ / ٢٢٩ - ٢٣٠

(٢) البغوى - شرح السنة ج ١٠ / ٣٧٣

والحديث أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه ، ورجال اسناده

ثقات كما ذكر ذلك الامام الشوكاني في نيل الاوطار .

وأخرجه الطبراني أيضا من حديث قيس بن ابى هازم عن خالد بن الوليد

ورجاله ثقات ، كما أفاد ذلك الهيثمى .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ١٢٦

الهيثمى - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٢٥٣

الأول : الهجرة من الخوف على الدين والنفس كهجرة النبي صلى الله

عليه وسلم ، فانها كانت عليهم فريضة لا يجزئ ايمان دونها .

الثانية : الهجرة الى النبي صلى الله عليه الصلاة والسلام في داره التي

استقر فيها ، فقد بايع من قصده على الهجرة ، وبايع آخريين على الاسلام

- الى تمام الأقسام :-

وهاتان الهجرتان اللتان انقطعتا بفتح مكة .

أما الهجرة من أرض الكفر فهي فريضة الى يوم القيامة ، وكذا الهجرة من أرض ..

الحرام والباطل بظلم أو فتنة ، قال النبي طيه الصلاة والسلام : " خير

مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من

الفتن " أخرجه البخارى ومالك في الموطأ والنسائي (١)

وقال السهاري نفوري في بذل المجهود : " باب في الهجرة هل انقطعت :

عقد هذا الباب للإشارة الى اختلاف الروايات في انقطاع الهجرة والى وجه

الجمع بينها ، فان قوله صلى الله عليه وسلم : " لا هجرة بعد الفتح " يقتضي

ان الهجرة بعد فتح مكة انقطعت ، وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا تنقطع

الهجرة حتى تنقطع التوبة " ، يقتضي ان الهجرة لا تنقطع الى ان تطلع

الشمس من مغربها .

ووجه الجمع بينهما ان الأول محمول على انه انقطعت الهجرة من مكة بعد

الفتح ، لأنها صارت دار الاسلام بعد ان كانت دار الكفر والحرب .

(١) صحيح الترمذى بشرح الامام ابن العربي - ج ٧ / ٨٨

واما قوله الثاني : فمعناه لا تتقطع الهجرة من دار الكفر الى دار الاسلام الى يوم القيامة . " (١)

وعنون الامام الشوكاني في نيل الاوطار ، فقال : " باب بقاء الهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام ، وان لا هجرة من دار اسلم أهلها . " (٢) وكذا ترجم مجد الدين ابوالبركات الحاراني في المنتقى بمثل ذلك . (٣) وعقد الحافظ نورالدين الهيثمي بابا في مجمع الزوائد ، قال فيه " باب النهي عن مساكنة الكفار " ، وذكر فيه حديثا صحيحا . (٤)

وقال المباركفوري في تحفة الاهودي : " قوله لا هجرة بعد الفتح " أى فتح مكة ، قال الخطابي وغيره : كانت الهجرة فرضا في أول الاسلام على من اسلم لقلّة المسلمين بالمدينة ، وحاجتهم الى الاجتماع ، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة الى المدينة ، وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدو . أ . هـ

وكانت الحكمة أيضا في وجوب الهجرة على من اسلم ليسلم من اذى نويه من الكفار ، فانهم كانوا يعذبون من اسلم منهم الى ان يرجع عن دينه ، وفيهم نزلت : ((ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيم كنتم . قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا الم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها))

الآية (٥)

-
- (١) السبهارنفوري - بذل المجهود في حل ابي داود ج ١١/ ٣٧٢
 - (٢) الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخبار ج ٨/ ١٧٦
 - (٣) ابوالبركات - المنتقى في احاديث المصطفى - ج ٢/ ٨١٦
 - (٤) الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥/ ٢٥٣
 - (٥) سورة النساء - الآيات ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ .

وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من اسلم في دار الكفر ، وقدر على الخروج منها

ولابي داود من حديث سمرة مرفوعا : " انا برئ من كل مسلم يقيم بين اظهر المشركين " ، وهذا محمول على من لم يأمن على دينه " (١)

قلت : والا من على الدين والعرض والنفس والمال في البلاد التي تحكم الكفر يكاد ان يكون متعذرا في الغالب ، لما ذكرته قبل قليل عند الكلام على شروط الامام ابو حنيفة رضي الله عنه . (٢)

والذي ذكره المباركفوري عن الخطابي وغيره من قولهم : " فسقط فرض الهجرة الى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية " يجب ان لا يفهم منه : ان الخطابي ومن يرى رأيه من العلماء يقولون بان الهجرة قد نسخت جملة وتفصيلا كما يدعي بعض باحثي العصر الحديث ، وانما الذي يجب ان يفهم من اللفظ السابق ان الذي نسخ وجوب الهجرة الى المدينة فقط ، وقد بقي النذب والاستحباب على رأى هذا الفريق من العلماء .

ونحن لا يهمننا هنا ان تكون الهجرة واجبة أو مندوبة ، أو واجبة في حين مندوبة في حين آخر حسب الظروف ، وانما الذي يهمننا ان الهجرة مشروعة من بلد الكفر الى بلد الاسلام ، لأن مجرد مشروعية ذلك سواء أكانت المشروعية على سبيل الوجوب أو على سبيل النذب يكفي للدلالة على ان الارض منقسمة في نظر

(١) المباركفوري - تحفة الاھودي بشرح جامع الترمذي ج ٥ / ٢١٤ / ٢١٥ باختصار -

(٢) انظر : ص ٧٩٤ من هذه الرسالة .

الشريعة الإسلامية إلى دارين ، دار اسلام ، ودار كفر أو حرب .

وهذا ما لا يخالف فيه الخطابي رحمه الله ولا اعلم لغيره من العلماء خلافا فيه .

ودليل ذلك ما جاء في كتاب معالم السنن للخطابي رحمه الله حيث قال :-

" كانت الهجرة في أول الاسلام مندوبا اليها غير مفروضة وذلك قوله تعالى :

((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة)) (١)

نزل حين اشتد أذى المشركين على المسلمين عند انتقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم إلى المدينة . وأمروا بالانتقال إلى حضرته ليكونوا معه

فيتعاونوا ويتظاهروا ان هزبهم امر ، وليتعلموا منه أمر دينهم ويتفقهوا فيه

وكان عظم الخوف في ذلك الزمان من قريش وهم أهل مكة ، فلما فتحت

مكة ونخعت بالطاعة زال ذلك المعنى وارتفع وجوب الهجرة وعاد الأمر فيها

إلى الندب والاستحباب .

فهذا وجه الجمع بين الحديثين على ان بين الاسنادين ما بينهما ،

اسناد حديث ابن عباس متصل صحيح ، واسناد حديث معاوية فيه مقال (٢)

يقصد بحديث ابن عباس : حديث " لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وان

استغفرتم فانفروا (٣)

(١) سورة النساء - آية رقم ١٠٠ -

(٢) الخطابي - معالم السنن - مطبوع مع مختصر سنن أبي داود ج ٣ / ٣٥٢

(٣) سبق تخريجه قبل قليل . انظر : ص ٨٠٦ من هذه الرسالة .

ويقصد بحديث معاوية ، حديث : " لا تتقطع الهجرة حتى تتقطع التوبة " (١)
قلت : ان ثبت ان فيه مقالا فان له شواهد صحيحة سبق الاشارة الى بعضها
قريبا (٢)

وهكذا يتضح ان جماهير أهل الحديث يرون مشروعية الهجرة من دار الكفر
الي دار الاسلام بفض النظر عن كون ذلك واجبا أو مندوبا ، أو واجبا في حين
ومندوبا في حين آخر ، ان المهم مشروعية ذلك لنصل الى تقسيم الدنيا
حسب النظرة الاسلامية الى دارين .

وكما ذهب الى هذا جماهير أهل الحديث ، فقد ذهب اليه أيضا جماهير
أهل الفقه ، فنقل ابن رشد أحد فقهاء المالكية اجماع المسلمين على ذلك
فقال : " وكانت الهجرة الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل فتح مكة على من
اسلم من أهلها واجبة مؤبده افترض الله عليهم فيها البقاء مع رسول الله
عليه السلام ، حيث استقر والتحول معه ، حيث تحول لنصرته وموازرتة
وصحبته وليحفظوا عنه ما يشرعه لأئمة ، ويلفوا ذلك عنه اليهم ، ولم
يرخص لأحد منهم في الرجوع الى وطنه وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع : " لا يقيم مهاجرا

بمكة بعد قضاء نسكه فوق ثلاث . " (٣)

(١) سبق تخريجه قبل قليل بلفظ : " لا تتقطع الهجرة ما تقبلت التوبة "

انظر : ص ٨٢٤ من هذه الرسالة .

(٢) انظر : من هذه الرسالة : ص ٨٢٢ وما بعدها .

(٣) هذا الحديث أخرجه الحافظ شمس الدين المقدسي في كتابه المحرر في
الحديث عن العلاء بن الحضرمي في كتاب الصلاة ، باب صلاة المسافرين =

خص بهذا من آمن من أهل مكة بالنبي صلى الله عليه وسلم وهاجر اليه ،
ليتم له بالهجرة اليه والمقام معه وترك العودة الى الوطن الغاية من الفضل
الذى سبق في سابق علمه ، وهم الذين سماهم الله بالمهاجرين ومدحهم
بذلك فلا ينطلق هذا الاسم على أحد سواهم

فلما فتح الله مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مضت الهجرة
لأهلها " (١) أى فازوا بها وحصلوا عليها وانفردوا بفضلها دون من
بعدهم .

وقال صلى الله عليه وسلم : " لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، فإذا
استفترتم فانفروا " (٢) أى لا يبتدئ أحد من أهل مكة ولا غيرهم هجرة بعد

= وذكر ان البخارى وسلم اتفقا على اخراجه فى صحيحيهما .

انظر : المقدسي - المحرر فى الحديث - ج ١ / ٢٥٦

ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٧ / ٢٦٧ ، مسلم

الجامع الصحيح ج ٤ / ١٠٨ / ١٠٩

(١) هذا جزء من حديث أخرجه الامام البيهقي فى سننه فى كتاب السير
عن مجاشع بن مسعود السلمى رضى الله عنه ، قال : جئت بأخي
ابى معبد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفتح ، فقلت :-
يا رسول الله بايعه على الهجرة ، قال : قد مضت الهجرة لأهلها ،
فقلت يا رسول الله فعلى اى شئ تباعه قال : على الاسلام
والجهاد والخير فبايعه ، قال أبو عثمان : فلقيت ابا معبد
فأخبرته بقول مجاشع ، فقال : صدوق .

قال البيهقي رحمه الله : رواه مسلم فى الصحيح عن سويد بن سميدز ،
وأخرجه البخارى من وجه آخر عن عاصم الاحول .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ٩ / ١٦

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر : ص ٨٠٦ من هذه الرسالة .

الفتح ، فينال بذلك درجة من هاجر قبل الفتح ويستحق ان يسمى باسمهم ويلحق بجملتهم ، لأن فرض الهجرة ما سقط ، بل الهجرة باقية لازمة الى يوم القيامة واجب باجماع من المسلمين على من اسلم بدار الكفر ، ان لا يقيم بها حيث تجرى عليه احكام المشركين ، وان يهاجر ويلحق بدار المسلمين حيث تجرى عليه احكامهم .

قال صلى الله عليه وسلم : " انا بريء من كل مسلم يقيم مع المشركين " (١) الا ان هذه الهجرة لا يحرم على المهاجرين الرجوع الى وطنه ان عاد دار اسلام وايمان ، كما حرم على المهاجرين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجوع الى مكة للذي نذره الله لهم من الفضل في ذلك . " (٢)

وهكذا تجتمع كلمة علماء الامة الاسلامية من محدثين وفقهاء على مشروعية الهجرة وبقاء هذا الحكم الى يوم القيامة أو ما قبلت التوبة . وبهذا يسقط ادعاء النسخ لمشروعية الهجرة من بلد الكفر الى بلد الاسلام ، وبه يثبت انقسام الدنيا الى دارين حسب النظرة الاسلامية .

وبه يتبين ان هذه القسمة ليست مبنية على اساس الواقع فقط ، وليست من محض صنيع الفقهاء في القرن الثاني الهجري ، كما يدعي ذلك بعض باحثي العصر الحديث ، وانما هو تقسيم مستند الى مشروعية الهجرة من بلد الكفر الى بلد الاسلام .

(١) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر : ص ٨٢٥ من هذه الرسالة

(٢) ابن رشد - المقدمات الحميدات لما اقتضته رسوم المدونه - ج ٢ / ٦١١ / ٦١٢ - باختصار -

وبه يتبين ان انقسام الدنيا الى دارين حسب مفهوم الهجرة ليس بالأمر
النظري الذي لا أثر له ، بل أقل ما في ذلك ، ان يشرع لكل من اسلم
في دار الكفر ان يهاجر الى دار الاسلام ليأمن على دينه وعرضه ونفسه
وماله تحت حكم اسلامي حيث يتعذر في أكثر الاحيان الشعور بالامان
تحت اى حكم آخر .

سادسا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا خرج العبد من
دار الشرك قبل سيده فهو حر ، واذا خرج من بعده رد اليه ، واذا خرجت
المرأة من دار الشرك قبل زوجها تزوجت من شاءت ، واذا خرجت من بعده
ردت اليه . " (١)

يعتبر هذا الحديث مستندا شرعيا قويا لانقسام الدنيا حسب النظرة الاسلامية
الى دارين - دار اسلام ، ودار كفر أو شرك - بلا فرق في ذلك بين قيام
حالة السلم أو قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها حيث عبر في الحديث :-
" بدار الشرك " وهو تعبير عام ليس فيه ما يدل على التفرق بين حال
السلم وحال الحرب ، فيبقى على عمومه من ان دار المشركين تظل دار شرك
سواء اقامت بينهما وبين دار الاسلام معاهدة على التعايش السلمى
بموجب عقد هدنة أو مودة ، أو لم يقم شيء من ذلك .

(١) هذا الحديث أخرجه الامام الدارقطني في سننه في كتاب السير ،
قال حدثنا أحمد بن محمد بن زياد ، نا زكريا بن داود الخفاف
أبو يحيى ، ثنا عبد السلام بن صالح نا شريك عن سماك عن عكرمة عن
ابن عباس . .

ثم لو كان للمسلم أثر في اتحاد دار الاسلام ، ودار الشرك ، وعدم
اختلافهما لكان العبد اذا خرج مسلما مهاجرا من دار الشرك ، حال
السلم الى دار الاسلام قبل سيده الكافر ان لا يحكم حينئذ بحرية العبد
لاتحاد الدار ، وفي هذا ما فيه من مخالفة لعموم هذا الحديث .

ومن هنا : يتضح من جميع ما سبق ان الدنيا منقسمة الى دارين ، وان
المدار في اختلاف الدارين ليس على الامن والخوف ، وانما على غلبة
الاحكام ، فكما ان الدار التي تكون السيادة وغلبة الاحكام فيها لأهل الاسلام
، دار اسلام ، فكذلك يجب ان تكون الدار التي السيادة وغلبة الاحكام
فيها لأهل الكفر ، دار كفر أو حرب ، وهو القياس .

والله تعالى أعلم .

الفصل الرابع

=====

الأصل في العلاقة بين دار الاسلام ودار الكفر

لا أعلم خلافا بين جماهير فقهاء الأمة الاسلامية خلال القرون الماضية في أن الغرض من القتال في الشريعة الاسلامية ان تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله ، فما لم تكن الهيمنة والسيادة لدين الله على أرضه ، فقد وجد الداعي الى القتال في الشريعة الاسلامية .

وانما يكون الدين كله لله عندهم ، اما باسلام المقاتلين واقامتهم لشرائع الله ، أو بخضوعهم للاسلام والمسلمين وذلك بدفعهم للجزية - على خلاف بين العلماء فيمن تقبل منه الجزية من الكفار ، ومن لا يقبل منه الا الاسلام سيأتى بيانه ان شاء الله - ويتحقق احدى هاتين الفأيتين يتسنى لدين الله السيادة على الأرض والهيمنة عليها ، فيسهل بذلك تطويق الظلم والفساد وحماية البشر من سلبياتهما .

وهذا ما يفهم من تعريفات العلماء للجihad وقد سبق بيانها بشيء من التفصيل . (١)

وانا كان الغرض عند فقهاء المذاهب الاسلامية المعتبرة من الحرب في الاسلام ان تكون الهيمنة لدين الله على الأرض ، فمعنى هذا ان الأصل عندهم في علاقة دار الاسلام ، ودار الكفر القتال ، وان المسالمة بينهما لا تكون الا عند تحقق المصلحة فيها لأهل الاسلام ولمدة معينة ، كما يرى بعض أهل العلم ، أو عند ضعف المسلمين عن القتال كما يرى البعض الآخر من أهل العلم ، وسيأتى

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٧١ وما بعدها من صفحات

بيان ذلك في موطنه ان شاء الله . (١)

ومن أدلة العلماء على ان الفرض من الحرب ان يكون الدين كله لله
وان الاصل في العلاقة القتال لا السلم ما يلي :-

١ - قوله تعالى : ((قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
وان يعودوا فقد مضت سنة الأولين . وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكفون
الدين كله لله . فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير)) (٢)

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ١٢٤

وانظر : محمد بن الحسن - شرح كتاب السير الكبير ج ٥/١٦٨٩
الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩/٤٣٢٤ وصا
بعدها من صفحات ، حاشية الطحطاوى على الدر المختار
ج ٢/٤٤٣ ، زكريا الانصارى - تحفة الطلاب بشرح تحرير
تقيع اللباسب ج ٢/٤١٧/٤١٨ ، حاشية الشرقاوى ج ٢/٤١٧/
٤١٨ ، الرطبي - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج - ج ٨/١٠٠
، ١٠١ ، ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية - ١٧٤ - ١٧٥ ، شرح
الغرشي على مختصر خليل ج ٣/١٥٠ ، البهوتى - كشف القناع
عن متن الاقناع ج ٣/١٠٤ وما بعدها من صفحات ، ابن قدامة -
المغنى ج ٩/٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم
ج ٢/٣٢٢/٣٢٣ - ابن العربي - أحكام القرآن ج ١/١٠٩/١١٠
القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨/٢٢/٧٤/١٠٩/١١٠ ،
الخصاص - أحكام القرآن ج ٣/٨١
(٢) سورة الانفال - الآيات ٣٨ - ٣٩

حيث دل القرآن الكريم على وجوب قتال أهل الكفر محددا الفرض من قتالهم وهو حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، ولا يكون الدين كله لله الا حيث يتم اخضاع جميع قوى الشرك لدين الله ، اما بالدخول فيه ، أو بالاستسلام والرضوخ لهيئته وسيادته على الأرض ، وذلك بدفع الجزية وسيأتي ان الراجح ان شاء الله هو أخذ الجزية من جميع الكفار ما عدا أهل الردة .

قال الامام القرطبي رحمه الله عند آية - وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة - الآية قوله ((وقاتلوهم امر بقتال مطلق لا بشرط ان يبدأ الكفار ، دليل ذلك قوله تعالى : ((ويكون الدين كله لله)) (١)

وقال الامام أبو بكر ابن العربي رحمه الله عند هذه الآية : " المسألة الثانية : ان سبب القتل هو الكفر بهذه الآية .

لأنه تعالى قال : ((حتى لا تكون فتنة)) فجعل الغاية عدم الكفر نصا واثان فيها ان سبب القتل المبيح للقتال الكفر

وسمعت الشيخ الامام ابو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي امامهم ببغداد يقول في قوله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .)) (٢)

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨ / ٤٠٤ ج ٢ / ٣٥٣

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٢٩

ان قوله تعالى : ((قاتلوا)) أمر بالقتل ، وقوله تعالى : ((الذين لا يؤمنون بالله)) سبيل القتال ، وقوله تعالى : ((ولا باليوم الآخر)) الزام للايمان بالبعث الثابت بالدليل ، وقوله تعالى : ((ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله)) بيان ان فروع الشريعة كأصولها واحكامها كعقائدها وقوله تعالى : ((ولا يدينون دين الحق)) امر بخلق الاديان كلها الا دين الاسلام ، وقوله تعالى : ((من الذين أوتوا الكتاب)) تأكيد للحجة ، ثم بين الغاية وبين اعطاء الجزية ، وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر - خرجته البخارى وغيره . (١)

وقد ذهب أكثر اعلام التفسير من صحابة وتابعين ومن تبعهم باحسان الى القول : بأن المراد " بالفتنة " الوارد ذكرها في الآية الكريمة : الكفر والشرك .

والى هذا ذهب ابن عباس ومجاهد وقتاده والسدى والربيع وابن زيد ، وأبو عالىة والحسن ومقاتل ابن حيان وزيد بن اسلم ، وغيرهم من اعلام التفسير كالطبرى والقرطبى وابن الحربى وابن كثير . (٢)

-
- (١) ابن الحربى - أحكام القرآن ج ١/١٠٩/١١٠
 وحديث أخذ الجزية من مجوس هجر - أخرجه البخارى
 في كتاب السير باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب .
 انظر : صحيح الامام البخارى ج ٤/٦٢
- (٢) القرطبى - الجامع لأحكام القرآن ج ٢/٣٥٤ ، أبوبكر ابن الحربى -
 أحكام القرآن ج ١/١٠٩/١١٠ ، ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم
 ج ١/٢٢٧ / الجصاص - أحكام القرآن ج ١/٢٦٠/٢٦١ ، الشوكاني :
 تفسير فتح القدير ج ١/١٩٠/١٩١ ، السيوطى - الدر المنثور في
 التفسير المأثور ج ١/٤٩٥/٤٩٦ السعدى - تيسير الكريم الرحمن في تفسير
 كلام المنان ج ١/١١٢-١١٣

وانا كان سبب قتال أهل الكفر كفرهم والفرض من ذلك ان يكون الدين كله لله ، اما باسلامهم أو بخضوعهم لسيادة الاسلام ، فان الأصل حينئذ في علاقة دار الاسلام بدار الكفر الحرب لا السلم .

٢ - قال الرسول عليه الصلاة والسلام : " امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله . " (١)

فدل الحديث بعمومه على ان الفاية من القتال هي ان يكون الدين كله لله وذلك بدخول الناس في دين الله ، الا انه قد جاء ما يدل من الكتاب والسنة على اعتبار غاية اخرى تمنع من القتال وهي دفع الجزية .

فقال الله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)) (٢)

(١) هذا حديث صحيح اتفق على اخراجه كل من البخاري ومسلم ، حيث أخرجه الامام البخاري في كتاب الايمان وكتاب الصلاة وأخرجه الامام مسلم في كتاب الايمان .

انظر : صحيح الامام البخاري مع شرحه ارشاد الساري ج / ١ / ١٠٨ / ١٠٩

صحيح الامام مسلم بشرح النووي - بهامش ارشاد الساري - ج / ١ / ٢٥٧ وما بعدها من صفحات .

(٢) سورة التوبة - آية رقم : ٢٩

وجاء في حديث بريدة عن النبي عليه الصلاة والسلام : " واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدى ثلاث خصال ، فأيتهن اجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم ، ادعهم الى الاسلام ، فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم ابوا فاسألهم الجزية ، فان اجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، فان ابوا فاستمن بالله وقاتلهم ... " (١)

ومن هنا ذهب العلماء الى تأويل حديث : " امرت ان اقاتل الناس -
الحدث "

فتأوله البعض مستندا في ذلك على آية الجزية ، وتأوله البعض الآخر مستندا في ذلك على حديث بريدة (٢)

فقال بعضهم : ان حديث : " امرت ان اقاتل الناس " من قبيل المصام
المخصوص ، والمخصص له آية الجزية السابقة .

وعلى هذا فالحديث عام في قتال الكفار الى ان يتحقق منهم الاسلام ، ويخرج من هذا العموم اهل الكتاب وكل من يعامل معاملتهم كالمجوس حيث يعتبر في قتالهم الوصول الى أحد غايتين الاسلام أو الجزية عملا بآية : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) الآية (٣) وحديث " اخذ الرسول

(١) هذا حديث صحيح أخرجه الامام مسلم في جامعه الصحيح في كتاب الجهاد باب تأمير الامام الامراء ، وأخرجه الامام ابو داود في كتاب الجهاد باب دعاء المشركين ، وأخرجه الامام الترمذي في اواخر كتاب السير ، باب ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه الامام ابن ماجه في كتاب الجهاد ، باب وصية الامام .

انظر : الزيلعي - نصب الراية لاحاديث الهداية مع حاشية بغية المعني ج / ٣ / ٣٨٠

(٢) شرح الكرماني لصحيح الامام البخاري ج / ١ / ١٢٢

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٢٩ -

عليه السلام الجزية من مجوس هجر" (١)

ومنهم من قال : ان عموم حديث : " امرت ان اقاتل الناس " عام في قتال جميع الناس حتى يدخلوا في الاسلام ، ويخرج من هذا اهل الكتاب والمجوس للآية والحديث السابقين في ذلك .

كما يخرج من هذا العموم المشركون ما عدا العرب منهم .

اما خروج المشركين مما عدا العرب فلع عموم حديث بريده السابق .

واما عدم خروج مشركي العرب ، فلقوله تعالى : ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) (٢)

قالوا : وهو في مشركي العرب (٣)

ومنهم من يتأول عموم حديث : " امرت ان اقاتل الناس - الحديث " باخراج جميع الكفار سواء اكانوا من اهل الكتاب أو من غيرهم عربا أو غير عرب ، مستنديين في ذلك على آية الجزية وحديث بريده رضي الله عنه .

(١) هذا الحديث أخرجه الامام البخاري عن مجالد - وهو ابن عبدة المكي - قال اتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس ، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر - أ. هـ - انظر : الزيلعي - نصب الراية لأبواب الهداية ج ٣ / ٤٤٨ وانظر : ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ / ٣٨٩ ، ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢١٢ / ٢١٣ ، البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٣ / ٤٠ - الشافعي - الام ج ٤ / ١٧٢ / ١٧٣

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٣) الجصاص - أحكام القرآن ج ٣ / ٩١ / ٩٢ / ٩٣ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٤٤١ - ٤٤٤ وما بعدها من صفحات .

وعليه فيكون حديث : " امرت ان اقاتل الناس " عاماً وآية الجزية وحديث
بريده مخصصان له . (١)

ومنهم من تأول المراد بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث : " امرت ان اقاتل
الناس " بالقتال أو ما يقوم مقامه من جزية أو غيرها . (٢)

وقد استحسن الامام ابن حجر العسقلاني رحمه الله تأويل من تأول حديث :
" امرت اقاتل الناس " بأن ضرب الجزية المراد منه اضطرار أهل الكفر
الى الاسلام وسبب السبب سبب ، وعليه فعندما يقول عليه الصلاة والسلام :
" امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله "
فكأنه قال : امرت ان اقاتل الناس حتى يسلموا أو يلتزموا بما يؤدي بهم الى
الاسلام . (٣)

وكل اصحاب هذه التأويلات يسعون الى غاية واحدة ، وهي الجمع بين حديث :
" امرت ان اقاتل الناس " وما جاء دالا من الكتاب والسنة على كون اجابسة
أهل الكفر لدفع الجزية يعتبر مانعاً من قتالهم كما أشار الى ذلك الكرمانى
رحمه الله . (٤)

(١) ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١/ ٣٨٩ ، ابوبكر بن
العربي - احكام القرآن ج ١/ ١٠٩/ ١١٠ ج ٢/ ٩٢١ وما بعدها
ابن القيم - أحكام أهل الذمة ج ١/ ٤ وما بعدها من صفحات .
(٢) ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١/ ٧٧ ، شرح الكرمانى
لصحيح البخارى ج ١/ ١٢٢ ، المعنى - عمدة القارى شرح صحيح البخارى
ج ١/ ٢١١

(٣) ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١/ ٧٧

(٤) شرح الكرمانى على صحيح البخارى ج ١/ ١٢٢ ، السفينى - دار الاسلام
ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧

ولعل التأويل الذى استحسنته الحافظ ابن حجر رحمه الله هو انسب
التأويلات السابقة لآخذه فى الاعتبار الأدلة الدالة على أخذ الجزية من
جميع أهل الكفر فى الجملة .

وسياتى فى هذه الرسالة ان شاء الله بيان أقوال العلماء فىمن يعتبر فى قتاله
من أهل الكفر الوصول الى غايتين ، الاسلام ، أو الجزية ، ومن لا يعتبر فى
قتاله الا غاية واحدة وهى الاسلام فقط بشئ من التفصيل ان شاء الله .

وهناك سيتضح بآذنه تعالى رجحان ان الجزية تؤخذ من جميع الكفار ما عدا أهل
الردة . (١)

ومن واقع التأويل الذى استحسنته ابن حجر رحمه الله يكون المراد بحديث : -
" امرت ان اقاتل الناس " مشروعية قتال أهل الكفر والغاية هى الاسلام أو التزام
ما يؤدى اليه كالأقرار بسيادته والخضوع لهيئته المتمثل فى دفع الجزية .
ومن هنا ذهب أكثر أهل العلم الى ان علة قتال الكفار فى الشريعة الاسلامية
كفرهم .

بيد ان أئمة المسلمين من سلف هذه الأمة متفقون على ان الغرض من قتال
الكفار من أهل الكتاب والمشركين عبدة الاوثان ان يكون الدين كله لله ، ولا
يكون الدين كله لله الا حيث يلتزم هؤلاء بالاسلام أو يصدر ممن يقر على دينه
منهم ما يدل على الخضوع لسيادة هذا الدين ودلالة ذلك دفع الجزية ، وان ا
توصل لشل هذه الغاية تحقق حينئذ كون الدين كله لله ، وبه يزول الداعي

للقتال . (١)

وانذا ثبت هذا: تقرر حينئذ ان الأصل في العلاقة بين دار الاسلام ودار

الكفر الحرب لا السلم .

ولعل من المفيد هنا ان اختتم هذا الفصل بكلام جيد لشيخ الاسلام ابن تيمية
نقل فيه اجماع المسلمين على ان الفرض من القتال في الشريعة الاسلامية
ان يكون الدين كله لله ، حيث قال رحمه الله : " وانذا كان أصل القتال المشروع
هو الجهاد ومقصوده هو ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة الله هي العليا
فمن منع هذا قوتل باتفاق المسلمين ، واما من لم يكن من أهل الممانعة
والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم
فلا يقتل عند جمهور العلماء الا ان يقاتل بقوله أو بفعله ، وان كان بعضهم
يرى اباحة قتل الجميع لمجرد الكفر الا النساء والصبيان ، لكونهم مالا
للمسلمين .

والأول هو الصواب ، لأن القتال هو لمن يقاتلنا اذا اردنا اظهار دين الله

(١) البابرقي - العناية على الهداية ج/٥/٤٤١ ، ابن الهمام - شرح
فتح القدير ج/٥/٤٣٥ - ٤٤١ ، ابن العربي - أحكام القرآن ج/١/١
١١٠/١٠٩ ، ابن رشد - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج/١/٣٨٩
ابن قدامة - المغنى ج/٩/٢١٢ ، ابن تيمية - السياسة الشرعية - في
اصلاح الراعي والرعية - ١١٤ - ١١٩ ، النووي - روضة الطالبين
ج/١٠/٢٠٤/٢٣٩ ، الماوردي - الاحكام السلطانية - ٣٧ ، وانظر :
من هذه الرسالة : الرد على من ادعى ان الحنفية يرون ان الحلة
في القتال رد الاعتداء فقط . ص ٨٩٥

كما قال تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاثلونكم ولا تعتدوا

ان الله لا يحب المعتدين)) (١)

وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم : " انه مر على امرأة مقتولة في بعض مغازيه

قد وقف عليها الناس ، فقال ما كانت هذه لتقاتل ، وقال لأحد هم : الحق

خالدا فقل له : لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا " (٢)

وفيهما أيضا عنه صلى الله عليه وسلم : " لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا

ولا امرأة " (٣)

وذلك انه تعالى أباح من قتل النفس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق ، كما

قال تعالى : ((والفتنة أكبر من القتل)) (٤)

أى ان القتل وان كان فيه شر وفساد ففى فتنة الكفر من الشر والفساد ما هو أكبر منه .

فمن لم يمنع المسلمين من اقامة دين الله لم تكن مضره كفره الا على نفسه

ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار ولم توجب قتل المقدور عليهم منهم ، بل اذا

(١) سورة البقرة - ١٩٠ -

(٢) هذا الحديث أخرجه الاثمة ابوداود والنسائي والطحاوى والحاكم وأحمد من

طرق عن الرفع بن صيفي عن جده رباح بن الربيع .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي

انظر ... : الحاكم المستدرك ج / ٢ / ١٢٢ ، الالباني - ارواء الغليل في تخريج

أحاديث منار السبيل ج / ٥ / ٣٥

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب المغازي باب قتل النساء عن خالد بن القيسر

قال : حدثني انس بن مالك - الحديث

انظر : الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية مع بغية المعني ج / ٣ / ٣٨٦

(٤) سورة البقرة آية رقم ٢١٧

أسر الرجل منهم في القتال أو غير القتال ، مثل ان تلقيه السفينة النيا ،
أو يضل الطريق أو يؤخذ بحيلة ، فانه يفعل فيه الامام الاصلح من قتله
أو استبعاده أو المن عليه أو مفاداته بمال أو نفس عند أكثر الفقهاء ،
كما دل عليه الكتاب والسنة ، وان كان من الفقهاء من يرى المن عليه
ومفاداته منسوخا " (١)

الي ان قال رحمه الله : " والجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض
الشرائع كما نهي الزكاة والخوارج ونحوهم يجب ابتداء ودفعاً ، فاذا كان
ابتداءً فهو فرض على الكفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين وكان
الفضل لمن قام به ، كما قال تعالى : ((لا يستوى القاعدون من المؤمنين
غير أولي الضرر)) الآية (٢)

فاما اذا أراد الحدو الهجوم على المسلمين فانه يصير دفعه واجبا على
المقصودين كلهم وعلى غير المقصودين لا عانتهم كما قال تعالى : ((وان
استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا علي قوم بينكم وبينهم ميثاق)) (٣)
وبهذا وبما سبق يتضح ان شاء الله ان الأصل في علاقة دار الاسلام بدار الكفر
الحرب . . والله المستعان والهادي الى سواء السبيل .

(١) ابن تيمية - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية - ١١٩ - ١٢٠

(٢) سورة النساء - آية رقم ٩٥

(٣) سورة الانفال - آية رقم ٧٢ -

انظر : ابن تيمية - السياسة الشرعية - ١٢٣ / ١٢٤

الفصل الخامس =====

في رأى بعض الباحثين في العصر الحديث في أصل العلاقة بين دار

الاسلام ودار الكفر

اتضح مما سبق ان فقهاء المذاهب الاسلامية المعتبرة وجماهير أهل العلم من مفسرين وغيرهم يذهبون الى ان الفرض من القتال في الشريعة الاسلامية ، ان يكون الدين كله لله .

كما سبق ان أكثر أهل العلم يرون ان علة قتال أهل الكفر ، كفرهم .
وجميع ما سبق يدل على ان الاصل في علاقة دار الاسلام بدار الكفر ، القتال لا السلم عند أهل العلم من سلف هذه الأمة .

ولقد ظل هذا الرأى ، الرأى السائد بين جماهير أهل الفقه والتفسير وغيرهم من العلماء خلال القرون الماضية ، حتى ظهر علينا في العصر الحديث طائفة من العلماء والباحثين برأى أقل ما فيه انه خرق لاجماع الغالبية

العظمى من علماء هذه الامة في السابق وهم من هم علما وفضلا ودراية . (١)

حيث انقسم علماء هذا الزمان الى فريقين :-

فريق : ظل متمسكا بما قرره جماهير أهل العلم في هذا المضمار . (٢)

وفريق : ذهب الى ان الفرض من الحرب في الشريعة الاسلامية رد العدوان الواقع أو المتوقع على الأمة الاسلامية أو على دعوتها .

(١) انظر : ص ٨٢٧ من هذه الرسالة .

(٢) منهم الامام محمد بن عبد الوهاب في مختصر سيرة الرسول / ١٤٣ ومختصر

تفسير آية الانفال - ١٨ والشيخ ابو الاعلى المودودي في رسالته الجهاد في سبيل الله - ٤٥ ، وشهيد الاسلام سيد قطب في رسالة له اسمها الجهاد في سبيل الله - ٩٧ وما بعدها من صفحات ، وغيرهم كثير ولله الحمد ..

وعليه : فان الأصل عندهم في علاقة دار الاسلام بدار الكفر أو الحرب ،

السلم لا الحرب ، فما لم يكن عدوان فلا يشرع القتال .

ومن هنا قالوا : بمشروعية المودعة والمسالمة المؤبدية ، وانها واجبة لازمة

بين دار الاسلام ، ودار الكفر أو الحرب .

بل يجب عندهم الالتزام بمبدأ التعايش السلمي ان لم يحدث عدوان ،

وان لم يكن هناك مودعة توجب مثل هذا التعايش ، على اعتبار ان الأصل

عندهم السلم .

وبالتالي ذهبوا الى أن المبادأة بالقتال بعد الدعوة غير مشروع في الاسلام

وان مبدأ اخضاع دار الكفر لدار الاسلام ممنوع ابتداء في الشريعة الاسلامية ،

وانما يجوز ذلك مطلق بعدوث العدوان من الكفار على الأمة الاسلامية

أو وتوقع ذلك .

وكذلك التخيير بين ثلاث خصال ، الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال ،

غير واجب شرعا عندهم ، وانما وجوب ذلك مطلق بعدوث الاعتداء من الكفار

أو توقعه .

بل ذهب بعض هؤلاء الباحثين الى ما هو ابعد من هذا بكثير ، فادعوا

ان الاسلام يقر مودة أهل الكفر ، ويدعو الى مواليتهم ، كما يذهب السني

المناداة بزواله الاديان ، واعطاء أهل الاديان الاخرى حق الدعوة لاديانهم .

وفوق هذا رذالك ، محاولة بعض هؤلاء الباحثين نسبة ما ذهبوا اليه الى فقهاء

الأمة الاسلامية . (١)

(١) انظر : السفياي - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٧٨ وما بعد هذا من صفحات .

وفيما يلي سأحاول عرض آراء هذا الفريق من الباحثين في هذه المسائل من كتبهم ، ثم بيان ادلتهم والرد عليها ، وذلك في المباحث التالية :-

- المبحث الأول : في الفرض من الحرب في الشريعة الاسلامية عند بعض باحثي العصر الحديث .

- المبحث الثاني : في الاصل في علاقة دار الاسلام بدار الكفر عند بعض باحثي العصر الحديث .

- المبحث الثالث : في قول بعض باحثي العصر الحديث بجواز عقد سلم دائم مع أهل الكفر .

- المبحث الرابع : في قول بعض باحثي العصر الحديث ان تخيير الكفار بين الخصال الثلاث معلق بحدوث الاعتداء

منهم .

- المبحث الخامس : في مودة أهل الكفر .

- المبحث السادس : في زمالة الاديان .

- المبحث السابع : في ان لكل أهل دين ان يدعوا لدينهم .

المبحث الأول =====

الفرض من الحرب في الشريعة الاسلامية عند بعض باحثي

العصر الحديث -----

ذهب جمع من الباحثين في العصر الحديث الى ان علة القتال في الشريعة
الاسلامية ، الاعتداء^١ .

وبالتالى فان الفرض من الحرب في الشريعة الاسلامية عندهم ، هو رد الاعتداء^٢
فقط .

ومن ذهب الى هذا الرأى الامام محمد عبده والشيخ رشيد رضا (١) والشيخ
محمد أبوزهرة (٢) والامام عبد الوهاب خلاف (٣) والامام محمد شلتوت ،
والامام محمد عبد الله دراز (٤) والامام سيد سابق (٥) والدكتور / وهبة
الزحيلي (٦) والامام محمد عزة دروزة ، والدكتور / حامد سلطان (٧) والمستشار

(١) رشيد رضا - تفسير المنار ج ٢ / ٢١٤ / ٢١٥ - ج ١٠ / ٢٨٩ - ٣٠٧

(٢) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ١١ - ٢٥ / ٥٢ / ٧٨ / ٧٩ / ٨٩

٩٠

(٣) عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ٧٢ / ٣٣ / ٧٦ / ٧٧

(٤) السفيناني - دار الاسلام ودار الكفر - ١٣٣

(٥) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٦١٣

(٦) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٠٦ - ١٠٧ - ١١٢ وما بعدها

من صفحات ١٢٣ - ٣٥٤

(٧) السفيناني - دار الاسلام ودار الكفر - ١٣٣ - ١٣٤

على على منصور (١) والدكتور / عبد الخالق النواوي (٢) والدكتور محمد
عبد الحميد أبو زيد (٣) والدكتور صبحي المحمصاني (٤) والدكتور محمد كمال
الدين امام (٥) ، والاستاذ توفيق على وهبة (٦) والاستاذ عبد الكريم
الخطيب (٧) وآخرون غيرهم .

وقد استدل هؤلاء على ان علة القتال في الشريعة الاسلامية الاعتداء ، ليصلوا
بالتالي الى ان الغرض من القتال في الشريعة الاسلامية انما هو رد العدوان
فقط بالادلة التالية :-

١ - قال الله تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا

ان الله لا يحب المعتدين)) (٨)

قال الشيخ سيد سابق عند بيانه لوجه دلالة هذه الآية الكريمة : " وقد تضمنت
- هذه الآية - . . . الامر بقتال الذين يبدءون بالعدوان ومقاتلة المعتدين
لكف عدوانهم ، والمقاتلة دفاعا عن النفس امر مشروع في كل الشرائع وفي جميع
المذاهب ، وهذا واضح من قوله تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين
يقاتلونكم))

(١) على على منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - ٢٥٩ - ٣١٣ -

٣٥٦ - ٣٢٤

(٢) النواوي - العلاقات الدولية والنظم القضائية - ٩٥ وما بعدها من صفحات .

(٣) ابو زيد - السلام في الاسلام - ٢٢٩ وما بعدها .

(٤) المحمصاني - القانون والعلاقات الدولية في الاسلام - ١٢٨ وما بعدها من
صفحات .

(٥) محمد كمال الدين - الحرب والسلام في الفقه الدولي الاسلامي - ٤٩ وما
بعدها من صفحات .

(٦) توفيق وهبة - الجهاد في الاسلام - ٢٥

(٧) الخطيب - الحرب والسلام في الاسلام - ١٦ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢

(٨) سورة البقرة - آية رقم : ١٩٠

اما الذين لا يبدءون بعدوان ، فانه لا يجوز قتالهم ابتداءً لأن الله نهى عن
الاعتداء وحرّم البغي والظلم في قوله : ((ولا تعتدوا ان الله لا يحب
المعتدين .)) ...

وتعميل النهي عن العدوان : بأن الله لا يحب المعتدين دليل على ان
هذا النهي محكم غير قابل للنسخ ، لأن هذا اخبار بعدم محبة الله للاعتداء
والاخبار لا يدخله النسخ ، لأن الاعتداء هو الظلم والله لا يحب الظلم
ابداً (١)

ويمكن ان يجاب عن هذا بما يلي :-

ذكر علماء التفسير في تفسيرهم لقوله تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله
الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا . . . الآية)) ، ثلاثة أوجه :-

الوجه الأول : ان قوله تعالى : ((ولا تعتدوا)) أى لا تقاثلوا من لم

يبدءكم بقتال .

ويذهب بعض من يرى هذا الرأي : ان هذه الآية من أول ما نزل في الاذن
بالقتال ، ومعلوم مما سبق ان الاذن بالقتال قد مر بمراحل عند العلماء (٢)
وكانت هذه المرحلة التي دلت عليها الآية مرحلة الاذن بقتال من قاتل
دون من لم يقاتل .

وعليه فتكون هذه الآية التي تشمل هذه المرحلة منسوخة عندهم بما جاء دالا
على الاذن بقتال جميع الكفار في جميع الأزمنة والأمكنة وان لم يبدؤا به حتي
يكون الدين كله لله ، وهذا ما يمثل المرحلة الاخيرة من مراحل تشريع

(١) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٦١٤ - بشيء من الاختصار والتصرف -

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٩٧

القتال في الدين الاسلامي ، وذلك كقوله تعالى : ((وقاتلوا المشركين كافة

..... الآية)) (١)

وقوله تعالى : ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) (٢)

وروى هذا عن الربيع وابن زيد رحمهما الله تعالى . (٣)

ويذهب بعض من يرى ان قوله : ((ولا تعتدوا)) أى لا تقاطعوا من لستم
يبدأكم بقتال أو عدوان الى مثل ما يرى الربيع وابن زيد في الجملة ، الا
انهم لا يقولون بالنسخ ، وانما يرون ان الحكم المستفاد من الآية الكريمة من
قبيل النساء .

وبيان ذلك : ان المراحل الثلاث الأولى التي مربها تشريع القتال في
الاسلام ليست منسوخة عندهم بالمرحلة الرابعة والاخيرة كما يرى ذلك الربيع
وابن زيد ، وانما هي محكمة يعمل بها جميعا .

بمعنى ان الأمة الاسلامية كلما تعرضت لظروف أى مرحلة من مراحل تشريع
القتال اعطت نصوص هذه المرحلة دون غيرها من المراحل .

وآية : ((ولا تعتدوا)) لا تشمل المرحلة النهائية من مراحل تشريع القتال
في الاسلام ، وانما تشمل المرحلة الثانية ، ومن هنا فلا يعمل بمقتضى هذه الآية

(١) سورة التوبة - آية رقم ٣٦ -

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٣) أبو بكر ابن العربي - أحكام القرآن ج ١/ ١٠٤ ، الجصاص - أحكام القرآن
ج ١/ ٢٥٧ ، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج ٢/ ٣٤٧/ ٣٤٨ -

الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١/ ١٩٠/ ١٩١ ، ابن كثير ، تفسير
القرآن العظيم ج ١/ ٢٢٦ - الزمخشري - تفسير الكشاف ج ١/ ٣٤١/ ٣٤٢

الا اننا تعرضت الأمة الاسلامية لظروف هذه المرحلة ، وهذا معنى كون الحكم المستفاد من الآية الكريمة من قبيل المنسأ .

ومن ذهب الى هذا القول من سلف هذه الامة الامام السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن ، ومن ذهب اليه من الخلف شهيد الاسلام سيد قطب في ظلال القرآن . (١)

وهو رأى جيد له حظ وافر من الفقه وحسن النظر ، وهو أولى من الذهاب الى النسخ ، لأن فيه أعمال جميع النصوص التي جاءت في القتال ، وأعمال جميع النصوص أولى من اهمال بعضها .

الوجه الثاني : ان قوله تعالى : ((ولا تعمدوا)) أى لا تقاتلوا على غير الدين ، كما قال تعالى : وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ((٢) أى ديننا (٣)

الوجه الثالث : ان قوله تعالى : ((ولا تعمدوا)) أى لا تقاتلوا الا من يقاتل في الحادة وهم الرجال المأهلون ، فأما النساء والولدان والرهبان وغيرهم ممن لا يقاتلون في الحادة ، فلا يقاتلون ، ومن هنا فلا يعتدى عليهم بالقتال والقتل الا اذا فعلوا ذلك .

(١) السيوطي - الاتقان في علوم القرآن ج ٢ / ٢٨

سيد قطب - في ظلال القرآن - ج ١٠ / ١٠٣ - الى ١٠٨

(٢) البقرة - ١٩٠ -

(٣) ابن العربي - أحكام القرآن ج ١ / ١٠٤ ، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن

ج ٢ / ٣٥٠

وعلى هذا فيكون الاعتداء المنهي عنه في الآية الكريمة هو ارتكاب المحظورات المنهي عنها في القتال والتي منها قتل النساء والرهبان ونحوهم وغير ذلك من المناهي .

والى هذا ذهب المحققون من علماء التفسير ، فقد روى عن أبي بكر وعمر بن عبد العزيز ، ومقاتل ابن حيان والحسن البصري وابن عباس ومجاهد رضي الله عنهم جميعا . (١)

وعليه : فتكون هذه الآية عند محققي التفسير محكمة غير منسوخة على هذا الوجه وكذلك على الوجه الثاني ، وعلى قول من يرى من العلماء أنها من قبيل المنساء أيضا .

قال الامام الطبري رحمه الله عند تفسير هذه الآية : " اختلف أهل التأويل في تأويل هذه الآية .

فقال بعضهم : هذه الآية هي أول ما نزل في أمر المسلمين بقتال أهل الشرك ، وقالوا : أمر فيها المسلمون بقتال من قاتلهم من المشركين والكف عن كف عنهم ثم نسخت ببراءة ، وروى ذلك عن الربيع وابن زيد .

(١) الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١/ ١٩٠/ ١٩١ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ١/ ٢٢٦ ، أبو بكر بن العربي - أحكام القرآن ج ١/ ١٠٤ - القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج ٢/ ٣٤٨ - الجصاص أحكام القرآن ج ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨

وقال آخرون : بل ذلك أمر من الله تعالى ذكره للمسلمين بقتال الكفار
لم ينسخ ، وإنما الاعتداء الذي نهاهم عنه ، هو نهيه عن قتل النساء
والذراري .

وقالوا : والنهي عن قتلهم ثابت حكمه اليوم .

قالوا : فلا شيء نسخ من حكم هذه الآية ، وروى ذلك عن أبي بكر وعمر بن
عبد العزيز وعن مجاهد وابن عباس .

ثم قال الطبري رحمه الله : " وأولى هذين القولين بالصواب ، القول الذي
قاله عمر بن عبد العزيز .

لأن دعوى المدعي نسخ آية يعتل أن تكون غير منسوخة بغير دلالة على صحة
دعواه تحكم والتحكم لا يعجز عنه أحد .

فتأويل الآية إذا كان الأمر على ما وصفنا : وقاتلوا أيها المؤمنون في سبيل
الله ، وسبيله طريقه الذي أوضحه ودينه الذي شرعه لعباده ،

يقول لهم تعالى ذكره : قاتلوا في طاعتي وعلى ما شرعت لكم من ديني وادعوا
إليه من ولي عنه واستكبر بالأيدي والالسن حتى ينيبوا إلى طاعتي ، أو يعطوا
الجزية صفارا إن كانوا أهل كتاب .

وامرهم تعالى ذكره : بقتال من فيه قتال من مقاتلة أهل الكفر دون من لم
يكن فيه قتال من نساءهم وذريتهم ، فإنهم أموال ، وخول لهم إذا غلب
المقاتلون منهم فقهروا ، فذلك معنى قوله : ((فقاتلوا في سبيل الله الذين
يقاتلونكم))

لأنه أباح الكف عن كف فلم يقاتل من مشركي أهل الاوثان ، والكافرين عن قتال

المسلمين من كفار أهل الكتاب على اعطاء الجزية صفارا .

فمعنى قوله تعالى : ((ولا تعمدوا)) لا تقتلوا وليدا ولا امرأة ، ولا من اعطاكم الجزية من أهل الكتابين والمجوس ، ((ان الله لا يحب المعتدين)) الذين يجاوزون حدوده فيستحلون ما حرمه الله عليهم من قتل هؤلاء الذين حرم قتلهم من نساء المشركين وذرياتهم . (١)

وقال الامام ابن كثير في تفسيره : " قال أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن ابي عالى في قوله تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم)) قال هذه أول آية نزلت في القتال بالمدينة ، فلما نزلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاتل من قاتله ويكف عن كف عنه حتى نزلت سورة براءة . وكذا قال عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ، حتى قال هذه منسوخة بقوله : - ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) (٢) .

وفي هذا نظر : لأن قوله ((الذين يقاتلونكم)) انما هو تهيج واغراء بالاعداء الذين همتهم قتال الاسلام وأهله ، أى كما يقاتلونكم فاقتلوهم انتم ، كما قال : ((وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)) (٣)

ولهذا قال في هذه الآية : ((واقتلوهم حيث ثقتموهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم)) (٤) أى لتكون همتم منبعثة على قتالهم ، كما ان همتهم منبعثة على قتالكم وعلى اخراجهم من بلادهم التي اخرجوكم منها قصاصا .

(١) تفسير الطبري ج ٢/ ١٨٩/ ١٩٠

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٣٦ -

(٤) سورة البقرة - آية رقم ١٩١ -

وقوله : ((ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين)) أى قاتلوا في سبيل الله ولا تعتدوا في ذلك ، ويدخل في ذلك ارتكاب المناهي كما قاله الحسن البصرى من المثلة والخلول وقتل النساء والصبيان والشيخوخ الذين لا رأى لهم ولا قتال فيهم ، والرهبان واصحاب الصوامع وتحريق الاشجار وقتل الحيوان لغير مصلحة ، كما قال ذلك ابن عباس وعمر بن عبدالعزيز ومقاتل بن حيان وغيرهم . ولهذا جاء في صحيح مسلم عن بريده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : (اغزوا في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تفلوا ولا تفدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الوليد ولا أصحاب الصوامع ، رواه الامام أحمد . (١) وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذا بعث جيوشه قال : اخرجوا باسم الله قاتلوا في سبيل الله من كفر بالله ولا تعتدوا ولا تفلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع ، رواه الامام أحمد (٢) ولأبى داود عن أنس مرفوعا نحوه (٣)

- (١) سبق تخریج طرف منه ، أنظر من هذه الرسالة : ص ٨٤٢
- (٢) هذا الحديث رواه الامام أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في الكبير والأوسط ، الا انه قال فيه ولا تقتلوا وليدا ولا امرأة ولا شيخا ، وفي رجال البزار ابراهيم بن اسماعيل ابن ابي حبيب ، وثقه أحمد وضعفه الجمهور ، وبقية رجال البزار رجال الصحيح .
- الهيثمى - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٣١٦ - ٣١٧
- (٣) جاء في نصب الراية : " وأخرج أبو داود عن خالد بن الفزr حدثنى أنس ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انطلقوا باسم الله وعلى ملة رسول الله لا تقتلوا شيخا فانيا ، ولا طفلا ولا صغيرا ، ولا امرأة ولا تفلوا وضمو غنائكم واصلحوا وأحسنوا ان الله يحب المحسنين . أ . ه - وخالد بن الفزr قال ابن معين ليس بذلك الزيلعي - نصب الراية لا حديث الهداية - ج ٣ / ٣٨٦

والاحاديث والآثار في هذا كثيرة جداً . " (١)

وبهذا : يتضح ان ما ذهب اليه الاستاذ سيد سابق ، ومن يرى رأيه ، من ان قوله تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا)) نهى عن قتال من كف عن القتال دون من قاتل ، مبني على قول مرجوح عند علماء التفسير ، وبه قال الربيع وابن زيد .

على ان الربيع وابن زيد ، لا يريان بقاء هذا الحكم ، وانما هو عندهما منسوخ بما جاء من الكتاب والسنة دالا على مبادأة أهل الكفر بالقتال ، حتى يكون الدين كله لله ، وان لم يبدؤوا بالعدوان على الاسلام والمسلمين .

وعليه : فان الباعثين المحدثين قد أخذوا من قول الربيع وابن زيد ما يؤيد ما ذهبوا اليه فقط ، وهو القول بأن الآية في قتال من قاتل دون من كف ، واما القول بالنسخ فلما كان ممالا يتفق مع ما يروونه ، فقد ضربوا به عرض الحائط . والواقع ان مسلك الربيع وابن زيد في الذهاب الى النسخ ، اسلم واجدر من مسلك باحثي العصر الحديث ، مع ان القول بالنسخ مرجوح فيه نظر عند أهل التفسير .

وانما كان اسلم لأن مؤداه الاتفاق مع جماهير أهل العلم من مفسرين وفقهاء في أعمال ما جاء من الكتاب والسنة دالا على مشروعية مبادأة الكفار بالقتال ، وان لم يصدر منهم اعتداء على الأمة الاسلامية ، حتى تتحقق غاية الاسلام ، من كون الدين كله لله ، وذلك اما بدخول أهل الكفر في الاسلام ، واما برضوخهم لهيمنة وسيادته ومن مظاهر ذلك دفعهم الجزية عن يد وهم صاغرون .

وكان الأجدد يباعش العصر الحديث ، ان لا يتمسكوا بالمعنى المرجوح
عند علماء التفسير ، وان يسمح لهم ما وسع جماهير أهل العلم ، حيث ذهبوا
الى ان المراد بالنهي عن الاعتداء الوارد في الآية الكريمة ، النهي عن ارتكاب
المناهي في القتال كالمثلة والخلول وقتل النساء والصبيان ونحو ذلك ، جمعا
بين الأدلة الدالة على النهي عن الاعتداء والأدلة الدالة على مشروعية مبادأة
الكفار بالقتال ، وان لم يبدؤوا بالعدوان . (١)

وهذا هو المسلك الذي ينبغي ان يصار اليه ، لأن الفعل لا يمكن ان يوصف
بالعدوان الا عندما تنتهي الشريعة الاسلامية عنه .

اما ما أمرت به الشريعة الاسلامية فلا يمكن اطلاقا ان يوصف بالعدوان ،
والشريعة الاسلامية قد أمرت بمبادأة الكفار بالقتال حتى تكون الهيمنة
والسيادة لدين الله على أرضه ، كما مر معنا قريبا (٢) ، فلا يمكن ان
يوصف مثل هذا العمل بالعدوان اطلاقا ، وانما العدوان ما نهت عنه .

وعليه : فلا يمكن ان يفسر العدوان المنهي عنه في آية البقرة ، بالنهي
عن مبادأة الكفار بالقتال ، وقد أمرت به الشريعة الاسلامية ، وانما المراد ،
والحال هذه النهي عن ارتكاب المناهي في القتال ، فهي وحدها ما يجب ان
توصف بالعدوان .

(١) السفيناني - دار الاسلام ودار الفكر ١٤٢/١٤٦

(٢) انظر من هذه الرسالة ص ٨٧ وما بعدها من صفحات .

٢ - قال الله تعالى : ((وقاطوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .
فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين)) (١) وقال جل ذكره : ((وقاطوهم
حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فان انتهوا فان الله بما يعملون
بصير)) (٢)

استدل بعض باحشي العصر الحديث بهاتين الآيتين على ان الملة في القتال
في الشريعة الاسلامية ، هي الاعتداء ، حيث دلت هاتان الآيتان على ان
" للحروب المشروعة في الاسلام غاية تنتهي اليها ، وهي منع فتنة المؤمنين
والمؤمنات بترك ايديهم وترك حرياتهم ليمارسوا عبادة الله ويقيموا دينه وهم آمنون
على أنفسهم من كل عدوان . " (٣)

وهذا يعني ان المراد بالفتنة عندهم في آيتي البقرة والانفال الاعتداء لا الشرك .
وان كان المراد بالفتنة الوارد ذكرها في الآيتين : الاعتداء ، فقد دلت الآيتان
على ان القتال في الشريعة الاسلامية لرد العدوان فقط ، حيث أمر الله تعالى
بالقتال حتى لا تكون فتنة أي اعتداء .

ويستدلون على ان المراد بالفتنة المذكورة في الآيتين : الاعتداء ، بما روى عن
ابن عمر رضي الله عنهما : ان رجلا جاءه في فتنة ابن الزبير فقال : يا أبا عبد
الرحمن الا تسمع ما ذكر الله في كتابه : ((وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فاصلحوا بينهما . فان بقت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء
الى أمر الله)) (٤) الآية "

(١) سورة البقرة آية : ١٩٣

(٢) سورة الانفال آية ٣٩

(٣) سيد سابق - فقه السنه ج ٢ / ٦١٤ بشيء من التصرف .

(٤) سورة الحجرات / ٩

فما يمنعك ان تقاتل كما ذكر الله في كتابه .

فقال : يا بن اخي ، اعبر بهذه الآية ولا اقاتل ، أحب الي من ان اعبر

بهذه الآية التي يقول الله تعالى فيها : ((ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه

جهنم خالدا فيها)) (١)

قال : فان الله يقول : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) (٢)

قال ابن عمر : قد فعلنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان

الاسلام قليلا ، فكان الرجل يفتن ، في دينه ، اما يقتلوه ، واما يوثقوه حتى

كسر الاسلام ، فلم تكن فتنة . " (٣)

قالوا : والذي يفهم من قول ابن عمر رضي الله عنهما ان الفتنة الوارد ذكرها

في الآية تعني الاعتداء لا الشرك والكفر .

وهذا واضح من قول ابن عمر ، ان الفتنة قد انتهت بغلبة المسلمين وكثرتهم

وعظم شوكتهم حيث لا يقدر الكفار والحال هذه على الاعتداء عليهم بالاضطهاد

والتعذيب .

ولو كانت عند ابن عمر رضي الله عنهما بمعنى الشرك لما قال هذا فان الشرك

لم يكن قد زال من الارض ولن يزول ((ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة .)) (٤)

(١) سورة النساء آية رقم ٩٣ -

(٢) سورة البقرة / ١٩٣ سورة الانفال / ٣٩

(٣) هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه ، باب قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .))

انظر : ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٨ / ٣٠٩ / ٣١٠

(٤) سورة هود - آية رقم ١١٨ -

وانظر : رشيد رضا - تفسير المنارج / ٩ / ٦٦٥ / ٦٦٦

السفياي - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ١٣٦

ويمكن ان يرد على هذا الاستدلال بما يلي :-

١ - ان آيتي البقرة والانفال فيهما ما يدل على معنى الفتنة ، فلا حاجة بنا

لنتمس معناها في غيرهما .

وبيان ذلك : ان الله تعالى قال : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين

كله لله .))

ومعنى كون الدين كله لله ، ان تكون الهيمنة والسيادة المطلقة لدين الله

على أرضه ، فلا سيادة لغير دين الله ولا ظهور ولا علو الا له .

فاذا تحققت هذه الغاية زالت الفتنة الوارد ذكرها في آيات الجهاد ،

فانتهاه الفتنة وزوالها مرهون بحصول السيادة والغلبة لدين الله على الأرض ،

وهذا هو معنى كون الدين كله لله . (١)

وانا كان معنى كون الدين كله لله ان تكون السيادة والهيمنة لهذا الدين

على الأرض ، فان الاقتصار حينئذ على رد الاعتداء فقط أمر لا يمكن التوصل

من خلاله لمثل هذه الغاية التي يقرها القرآن الكريم .

وفي هذا ما يدل دلالة واضحة جلية على ان معنى الفتنة المذكورة في الآيتين

لا يمكن قصره على الاعتداء فقط ، بل لا بد من تفسيرها بما هو أعم وهو

الشرك والكفر ، كما ذهب الى ذلك جماهير أهل العلم . (٢)

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨ / ٤٠٤ ، ج ٢ / ٣٥٣ ، ابن العربي

أحكام القرآن ج ١ / ١٠٩ / ١١٠ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم

السفياني - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ١٤٨

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤٠

ب - انعقاد الاجتماع على ان غاية القتال ، هي ان يكون الدين كله لله ،
وان أهل الكتاب ومن في حكمهم يقاتلون حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون . . .

وهذا في معنى قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله))
فلو ذهبنا الى ان معنى الفتنة هو الاعتداء ، لما جاز قتال الذين كفروا ،
اذا لم يعتدوا ، حتى وان منعوا اعطاء الجزية والخضوع لسلطان الاسلام ، وهذا
معارض للنس والاجماع .

ومن هنا ذهب أئمة التفسير والفقهاء الى ان معنى الفتنة هنا الشرك والكفر ،
وانها لا تزول ولا يكون الدين كله لله بعدم الاعتداء من الكفار ، وانما تزول
بزوال سلطان الكفر والشرك من الأرض .

ويقدر ما يبقى من سلطان الكفر والشرك في الأرض بقدر ما يبقى من الفتنة ، ويقدر
ما يزول من سلطان الكفر والشرك بقدر ما يزول من الفتنة ، ومن ثم فالجهاد واجب
لازالة سلطان الكفر والشرك من الأرض . (١)

ج - بالرجوع الى ما اعتمد عليه المخالفون من باحثي العصر الحديث في
بيان معنى الفتنة الوارد ذكرها في الآيتين السابقتين ، نجد انهم لم يعتمدوا
في ذلك على ما جاء عن جماهير أهل العلم من سلف هذه الأمة في معناها ،
كما لم يقوموا بتحقيق المعنى الكامل للآيتين اللتين ورد فيهما ذكر الفتنة ،

(١) السفيناني - دار الاسلام ودار الكفر - ١٤٩ - ٥٠ - باختصار -

وانظر : من هذه الرسالة : ص ٨٤ وما بعدها ، وص : ٨٤٦ وما بعدها

ومن ذلك قوله تعالى : ((ويكون الدين كله لله)) .

وانما استند أكثرهم الى تفسير المنار ، واعتمدوا عليه في بيان معنى الفتنة وتبينوا رأى صاحبه ، مخالفين بذلك جماهير أهل العلم من مفسرين وفقهاء .

ولاعطاء رؤية واضحة عن اسلوبهم في تفسير معنى الفتنة الوارد ذكرها في الآيتين يجدر بي أن اعود الى تفسير المنار عمدتهم في ذلك لأبين مسلك مؤلفه في بيان معنى الفتنة عنده ، ثم الرد عليه .

قال صاحب تفسير المنار الشيخ رشيد رضا رحمه الله : ((وقاطوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .)) أى وقاطوهم حينئذ ايها الرسول أنت ومن معك من المؤمنين حتى تزول الفتنة في الدين بالتعذيب وضروب الايذاء لا جل تركه ، كما فعلوا فيكم عندما كانت لهم القوة والسلطان في مكة حتى اخرجوكم منها لا جل دينكم ، ثم صاروا يأتون لقتالكم في دار الهجرة ، وحتى يكون الدين كله لله ، حتى لا يستطيع احد أن يفتن أحدا عن دينه ليكرهه على تركه الى دين المكروه له فيقلده تقية ونفاقا .

ونقول : ان المعنى بتعبير هذا العصر : ويكون الدين حرا ، أى يكون الناس احرارا في الدين لا يكره احد أحدا على تركه اكرها ، ولا يؤذى ويعذب لا جل تعذيبا

هذا هو التفسير المتبادر من اللفظ بحسب اللغة العربية وتاريخ ظهور الاسلام . وروى عن ابن عباس تفسير الفتنة بالشرك ، قال ابن كثير وكذلك قال أبو عالىة ومجاهد والسدي ومقاتل وزيد ابن اسلم .

أقول : وعليه جمهور مؤلفي التفاسير المشهورة من الخلف ، قالوا : وقاطوهم حتى لا ييقى شرك وتزول الأديان الباطلة ، فلا ييقى إلا الإسلام ، ولذلك قال بعضهم لم يجرئ تأويل هذه الآية بعد ، وسيتحقق مضمونها إذا ظهر المهدى ، فانه لا ييقى على ظهر الأرض شرك أصلاً على ما روى عن أبي عبد الله رضي الله عنه " (١)

ثم ساق الشيخ رشيد رضا رحمه الله الأثر السابق عن ابن عمر في المراد بمعنى الفتنة ، ليؤيد به ما يراه من أن الفتنة المذكورة في آية البقرة وآية الانفال بمعنى الاعتداء .

ثم قال : " فابن عمر رضي الله عنهما يفسر الفتنة في آية الانفال هذه بما قلنا أنه المتبادر منها ، ويقول أنها قد زالت بكثرة المسلمين وقوتهم فلا يقدر المشركون على اضطهادهم وتعذيبهم ، ولو كانت بمعنى الشرك لما قال هذا ، فإن الشرك لم يكن قد زال من الأرض ولن يزول .
((ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة - الآية)) (٢)

ويمكن أن يرد على ما ذكره الشيخ رضا رحمه الله في تفسيره المنار من عدة وجوه هي كما يلي :-

(١) رشيد رضا - تفسير المنار ج ٩/ ٦٦٥/ ٦٦٦ - باختصار -

(٢) المرجع السابق ج ٩/ ٦٦٥/ ٦٦٦ - باختصار -

الوجه الأول : ان لفظة " الفتنة " وردت في اللغة العربية بمعان كثيرة
=====

مختلفة ، وقد استعمل القرآن الكريم بعض هذه المعان في مواطن من آياته
الكريمة ، والسياق وحده هو الذي يحدد معناها في كل موطن .

جاء في لسان العرب : " قال ابن الاعرابي : الفتنة المعنة والفتنة المال ،

والفتنة الأولاد ، والفتنة الكفر ، والفتنة اختلاف الناس بالآراء " (١)

وجاء في اللسان أيضا : " وقال ابن الأثير : وقد كثر استعمالها " أي

الفتنة " فيما أخرجه الاختيار للمكروه ، ثم كثر حتى استعمل بمعنى الأثم

والكفر والقتال والاحراق والازالة والصرف عن الشيء . " (٢)

وجاء في اللسان أيضا : " وقال ابن سيده : " والفتنة الكفر " (٣)

وقد استعمل القرآن هذه المعاني ، فما ورد فيه بمعنى الكفر قول الله تعالى

((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) (٤) وقوله جل ذكره : ((فليحذر الذين

يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)) (٥)

(١) ابن منظور - لسان العرب - مادة " فتن " ج ١٧/ ١٩٧

(٢) المرجع السابق ج ١٧/ ١٩٧

(٣) المرجع السابق ج ١٧/ ١٩٥ ، السفياي - دار الاسلام ودار الكفر -

١٥١ - ١٥٢

(٤) سورة البقرة - آية رقم ١٩٣ - سورة الانفال - آية رقم ٣٩ -

وانظر من هذه الرسالة : ص ٨٤.

(٥) سورة النور - ٦٣

وانظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٣/ ٣٠٧ ، ابن العربي -

أحكام القرآن ج ٣/ ١٤١٢ / ١٤١٣

وفي معنى الابتلاء والاختبار ، جاء قوله تعالى : ((احسب الناس ان يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون . ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين)) (١)

وفي معنى الاعتداء والاضطهاد جاء قوله تعالى : ((ان الذين فتسوا المؤمنين والمؤمنات)) (٢) وفي معنى الاثم والضلal جاء قوله تعالى : ((ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني . الا في الفتنة سقطوا .)) (٣) هذه بعض المعاني للفظ الفتنة التي استعملها القرآن ، وجاءت بها لغة العرب والسياق وحده هو الحكم في تحديد المعنى . واذنا هكنا سياق آيتي البقرة والانفال في تحديد معنى الفتنة فيهما ، نجد الاقرب المتبادر من اللفظ بحسب السياق هو المعنى الذي ذهب اليه جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين ، حيث ذهبوا الى ان المراد بالفتنة هنا للكفر والشرك ، أو الكفر وما تابعه من اذى المؤمنين .

(١) سورة المائدة - آية رقم ٢ وآية رقم ٣
وانظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٣ / ٤٤

(٢) سورة البروج - آية رقم ١٠ -

وانظر : ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٤ / ٤٩٦ ، تفسير الطبري ج ٣٠ / ١٣٦

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٤٩ -

وانظر : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ج ٢ / ٣٦١ ، تفسير الطبري ج ١٠ / ١٤٨

ذلك ان الله قد جعل القتال الى غاية ، وهي ان يكون الدين كله لله ،
ولا يكون الدين كله لله بمجرد رد الاعتداء ، وانما يكون كذلك بزوال سيادة
الكفر وهيمنته .

وانا كان الغرض هو زوال سيادة الكفر وهيمنته ، فالمعنى المتبادر حينئذ ،
للفتنة هنا الكفر ، أو الكفر وما تابعه من اذى المؤمنين لا الاعتداء فقط . (١)
ولا يسلم للشيخ رشيد رضا رحمه الله : ان معنى قوله تعالى : ((ويكون الدين
كله لله)) أى حتى يكون الناس احرارا في الدين لا يكره أحد اهدا على تركه
اكرهاها ، ولا يؤذى ويمعذب لاجله تعذيبا .

ان ان المتبادر من اللفظ والسياق ، أحد معنيين ، ذكرهما علماء التفسير ،
ليس في أحدهما ما يؤيد ما ذهب اليه الشيخ رشيد رضا .

المعنى الأول : ان قوله تعالى : ((ويكون الدين كله لله)) أى حتى لا
يعبد الا الله ، ومن ذهب الى هذا المعنى قتادة والربيع وغيرهما من علماء
التفسير . (٢)

وعليه فيكون المتبادر من اللفظ والسياق ان الفتنة هنا بمعنى الكفر ، أو
الكفر وما تابعه من اذى المؤمنين واضطهادهم .

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٨٤ .

وانظر : السفياي - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ١٥٠ وما
بعدها من صفحات .

(٢) جلال الدين السيوطي - تفسير الدر المنثور ج ١/١ - ٤٩٥ - ٤٩٦ ،
القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٢/٣٥٣/٣٥٤ ، ابن العربي -
احكام القرآن ج ١/١٠٩/١١٠ - الجصاص - احكام القرآن ج ١/١

ومن هنا ذهب بعض العلماء كابن الماجشون وابن وهب والجصاص وغيرهما ، الى ان هذه الآية في مشركي العرب ، حيث لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ، فلا تؤخذ منهم جزية ان لا يقرون على كفرهم .

وذهب البعض الآخر من العلماء كابن العربي وأكثر علماء المالكية وغيرهم ، الى ان هذه الآية في جميع الكفار ، وعند هذا الفريق من العلماء تؤخذ الجزية من جميع الكفار ، وعليه فان ما جاء دالا على قبول الجزية من الكفار مخصص لمعنى هذه الآية .

وعلى هذا الأساس يكون معنى قوله تعالى : ((ويكون الدين كله لله)) . أى حتى يلتزم الكفار بالاسلام أو يفعلوا ما يدل على خضوعهم لسيادته ، وذلك بدفعهم للجزية عن يد وهم صاغرون .

والمبتدأ أيضا من اللفظ والسياق على رأى هذا الفريق من العلماء ، ان معنى الفتنة ، الكفر أو الكفر وما تابعه من اذى واضطهاد ، لا الاعتداء فقط .

قال الامام ابن العربي رحمه الله في تفسيره أحكام القرآن : " المسألة الأولى قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) يعنى كفر ، بدليل قوله تعالى : ((والفتنة أشد من القتل)) يعنى الكفر ، فاذا كفروا في المسجد الحرام وعبدوا فيه الأصنام وعذبوا فيه أهل الاسلام ليردوهم عن دينهم ، فكل ذلك فتنة ، فان الفتنة في أصل اللغة الابتلاء والاختيار ، وانما سمي الكفر فتنة ، لأن مال الابتلاء كان اليه ، فلا تتكروا قتلهم وقتالهم فما فعلوا من الكفر أشد مما عابوه .

المسألة الثانية : قوله تعالى : ((ويؤمن الدين كله لله ...)) قال
=====

النبي صلى الله عليه وسلم : امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
فان اقالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله ، فان
(١)
لم يفعلوا قوتوا ، وهم الظالمون لا عدوان الا عليهم .

المسألة الثالثة : ان سبب القتل هو الكفر بهذه الآية لأنه تعالى قال :
=====

((حتى لا تكون فتنة)) فجعل الغاية عدم الكفر نصا ، وابان فيها ان سبب
القتل المبيع للقتال الكفر

فان قيل : لو كان المبيع للقتل هو الكفر لقتل كل كافر ، وانت تترك منهم
النساء والصبيان ، ومن تقدم ذكره معهم .

فالجواب انا انما تركناهم مع قيام المبيع بهم لاجل ما عارض الأمر من منفعة
أو مصلحة ، أما المنفعة : فالاسترقاق فيمن يسترق ، فيكون مالا وخداما وهي
الغنيمة التي احلها الله لنا من بين الامم .

واما المصلحة ، فان استبقاء الرهبان باعثا على تخلي رجالهم عن القتال
فيضعف حربهم ويقل هزيمهم فينتشر الاستيلاء عليهم .

المسألة الرابعة : قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) اباحة
=====

لقتالهم وقتلهم الى غاية هي الايمان ، فلذلك قال ابن الماجشون وابن وهب ،
لا تقبل من مشركي العرب جزية ، وقال سائر علمائنا تؤخذ الجزية من كل كافر ،
وهو الصحيح

وقال المفسرة بن شمعة في قتاله لفارس : ان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا

ان نقاتلكم حتى تعبدوا الله وعده ولا تشركوا به شيئا ، أو تؤدوا الجزية ، وقال

النبي عليه السلام لبريدته ، ادعهم الى ثلاث خصال وذكر الجزية ،

وذلك كله صحيح .

فان قيل فهل يكون هذا نسخا أو تخصيصا ، قلنا : هو تخصيص ، لأنه

سبحانه اباح قتالهم وأمر به حتى لا يكون كفر ، ثم قال حتى يمطوا الجزية

عن يد ، فخص من الحالة العامة حالة أخرى خاصة ، وزاد الى الفايضة

الأولى غاية أخرى ، وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم : امرت ان اقاتل

الناس حتى يقولوا لا اله الا الله .

وقال في حديث آخر : امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ،

ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ثم ذكر في حديث آخر الصوم والحج ، ولم يكن

ذلك نسخا ، وانما كان بيانا وكاملا .

وكذلك : لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ، كفر بعد ايمان ، أو زنا

بعد احصان ، أو قتل نفس بغير حق ، ثم بين القتل في مواضع لعشرة أسباب

. (١)

المعنى الثاني : ان قوله تعالى : ((ويكون الدين كله لله .)) أى حتى تكون

السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض .

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره : " قوله : ((ويكون الدين لله .)) أى

(١) ابن العربي - أحكام القرآن ج ١ / ١٠٩ / ١١٠ - باختصار -

الجصاص - أحكام القرآن ج ١ / ٢٦٠ / ٢٦١

والاحاديث التي ذكرها الامام ابن العربي سبق اخراجها

انظر من هذه الرسالة : ص ٥٥٦ و ٨٤١ و ٨٤٢ .

يكون دين الله هو الظاهر المالي على سائر الأديان ، كما ثبت في الصحيحين
عن ابي موسى الاشعري ، قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ، عن الرجل
يقاتل شجاعة ، ويقاتل حمية ، ويقاتل رياء ، أى ذلك ، في سبيل الله ، فقال :
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله ، وفي الصحيحين
: " امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني
دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله . " (١)

وبهذا : يتضح ان الآية على هذا المعنى أيضا ، لا يفهم منها الا ان الفتنة ،
المذكورة فيها بمعنى الكفر ، أو الكفر وما تابعه من ايذاء واضطهاد للمؤمنين ،
لا الاعتداء فقط .

هذا ما ذكره المفسرون من سلف هذه الامة ، في معنى قوله تعالى : ((ويكون
الدين كله لله))

والشيخ رشيد رضا رحمه الله لم يأخذ بأحد هذين المعنيين عن السلف
الصالح ، ان لو أخذ بأحدهما لما استقام له تفسير " الفتنة " المذكورة
في الآيتين بمعنى الاعتداء فقط .

ومن هنا اضطر الى تفسير قوله تعالى : ((ويكون الدين كله لله)) بما فسره ،
ولم اجد له في ذلك سلفا فيما اطلعت عليه من كتب التفسير المعتمدة .

(١) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ١ / ٢٢٧ ، السعدى - تفسير

الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ج ١ / ١١٣

الوجه الثاني : ان الشيخ رشيد رضا رحمه الله : قد نص في كلامه السابق علي

ان جمهور مؤلفي التفاسير المشهورة من الخلف ، قالوا في بيان معنى قوله تعالى : ((وقاطوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .)) أى وقاطوهم حتى لا يبقى شرك وتزول الاديان الباطلة ، فلا يبقى الا سيادة الاسلام وسلطانه .

ثم ذكر ان هذا ما ذهب اليه ابن عباس وأبو العاليه ومجاهد والسدى ، ومقاتل وزيد ابن اسلم .

قلت : وبه قال : الحسن وقتادة والربيع واليه ذهب ابن العربي في تفسيره احكام القرآن ، والقرطبي في تفسير الجامع لاحكام القرآن ، وابن كثير في تفسيره ، تفسير القرآن العظيم ، والزمخشري في تفسيره الكشاف ، وابن جرير الطبري في تفسيره ، والسعدى في تفسيره تيسير الكريم الرحمن وغيرهم .

وعليه : فان جمهور المفسرين من السلف والخلف ، يذهبون الى ان الفتنه المذكورة في الايتين ، تعنى الكفر والشرك ، وليس فقط مؤلفي التفاسير

المشهورة من الخلف فقط ، كما افاد ذلك رشيد رضا رحمه الله . (١)

وانذا كان أئمة التفسير من سلف هذه الامة ومن بعدهم يذهبون الى ذلك ،

فينبغي ألا يسمحوا الا ما وسعهم ، ان هم اعلم بلفه العرب وبمعاني القرآن

من غيرهم ، خاصة وان المعنى الذى ذهبوا اليه هو المعنى الذى يتمشى مع

سياق اللفظ القرآني ، كما تبين ذلك قبل قليل .

(١) القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٢/ ٣٥٤ ، ابن العربي - أحكام القرآن ج ١/ ١٠٩/ ١١٠ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ١/ ٢٢٧ الجصاص ، احكام القرآن ج ١/ ٢٦٠/ ٢٦١ ، الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١/ ١٩٠/ ١٩١ - السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ١/ ٤٩٥ ، السعدى - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ج ١/ ١١٢/ ١١٣ ، الزمخشري - تفسير الكشاف ج ١/ ٣٤٢

الوجه الثالث : ان استدلال الشيخ رشيد رضا رحمه الله بقول ابن عمر رضي الله

=====

عنه ، الذي سبق قبل قليل ، على ان المراد بالفتنة ، المذكورة في آيتي البقرة والانفال ، الاعتداء فقط أمر لا يسلم له .

ذلك ان قول ابن عمر رضي الله عنهما ، معارض بما ثبت عن جماهير أئمة التفسير ومنهم ابن عباس ، وكوكبة عظيمة من التابعين ، وسياق الآية كما سبق بيانه يؤيدهم فيما ذهبوا اليه من ان المراد بالفتنة ، المذكورة في آيتي البقرة والانفال - الشرك ، أو الشرك وما تابعه من اذى واضطهاد للمؤمنين .
هذا على تقدير ان الذي يفهم من قول ابن عمر ، هو ان " الفتنة " عنده في الآيتين بمعنى الاعتداء فقط .

على ان الذي يظهر ان غاية ما في الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الأمر " ان رجلا قال له ، قاتل مع احدى الطائفتين يوم صفين أو في معركة الجمل ، واراد ان يلزمه بقوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) فقال ابن عمر لذلك الرجل : ان القتال الذي تريد ان تعملني عليه هو قتال بين المسلمين في دار الاسلام ، وهذه الآية التي ذكرتها لا تدل عليه ولا توجهه ، وانما هذه الآية وردت في قتال المشركين ، وانت تعلم أننا قاتلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المشركين حتى زالت الفتنة ، وفي رواية وزال الشرك من هذا الموضع الذي تريد ان تعملني على القتال فيه ، ولم يبق للمشركين فيه سلطان ولا غلبة . " (١)

(١) السفيناني - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقه بينهما - ١٥٥

هذا حاصل ما جاء في الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو فيما يظهر لا يدل على ان ابن عمر يفسر الفتنة بمعنى الاعتداء فقط .

وقول الشيخ رشيد رضا رحمه الله : " ولو كانت الفتنة بمعنى الشرك لما قال ابن عمر ذلك ، لأن الشرك لم يكن قد زال ولن يزول . "

" يمكن ان يكون هذا الاستنتاج صحيحا ، لو ان ابن عمر دعي الى قتال المشركين في دار الشرك الممتعين عن الخضوع لدين الاسلام ، وقيل له : ان الله يقول - وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة - ، ثم امتنع عن ذلك وقال : هذه الآية لا تلزمني ، يمكن ان يقال : ان معنى الفتنة عنده ليست الشرك والكفر بل هي الاعتداء ، فهو ينتظر من هؤلاء المشركين ان يمتدوا فيقاتلهم ، ولكن الأمر خلاف ذلك ، فان ابن عمر انما دعي الى القتال في دار الاسلام ، لا في دار الشرك . " (١)

وبكل ما سبق يتضح ان شاء الله ، ان المراد " بالفتنة " التي جاء ذكرها في آيتي البقرة والانفال ، هو الكفر والشرك ، أو الكفر وما تابعه من اذى للمؤمنين واضطهاد لهم ، كما هو قول الجماهرة العظيمة من أهل العلم ، وعليه فتكون الآيتان قد دللتا على ان العلة في قتال أهل الكفر في الشريعة الاسلامية ، الكفر والشرك ، وبالتالي فان الغرض من القتال في الشريعة الاسلامية ، ان تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله . بمعنى ان تكون السيادة والغلبة والهيمنة لدين الله على الأرض حتى لا تكون سيادة لغيره .

٣ - تلمس بعض باحثي العصر الحديث ، مزيدا من الأدلة ، لقولهم بأن
علة القتال في الشريعة الاسلامية الاعتداء ، فادعوا ان لهم في ذلك سلفا
من هذه الأمة فنسبوا قولهم هذا ، الى جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية
وحنابلة ، كما نسبوا ذلك الى شيخ الاسلام ابن تيمية ، واعتمدوا في ذلك على
رسالة منسوبة لشيخ الاسلام ابن تيمية تحت عنوان : قاعدة في قتال الكفار
هل هو لا جل كفرهم أو دافعا عن الاسلام .

قال فضيلة الشيخ محمد أبوزهرة : " هذه مسائل ثلاث يدرسها ابن تيمية ،
والقاعدة فيها تقوم على الفكرة في المسألة الأولى :

بالنسبة للمسألة الأولى ، وهي كون القتال لوصف الكفر ، أو لوصف الاعتداء
يقرر ابن تيمية ان في المسألة رأيين ، أحدهما قول الجمهور كمالك وأحمد
ابن حنبل وأبي حنيفة وغيرهم ، وهو ان القتال لا جل الاعتداء .

ويقتضى هذا الرأي ان لا قتال الا عند الاعتداء ، فالقتال للدفاع ولو لبس لبوس
الهجوم ، وان لا يقتل الا المقاتلون أو من لهم رأى في القتال بحيث يستفاد من
تجاريتهم فيه أو نحو ذلك .

فلا يقتل النساء ولا يقتل الرهبان ولا الزمنى ولا الشيوخ الذين لا يقاتلون ،
ولا خبرة لهم ينتفع بها ولا يحرضون .

وفي الجملة لا يقتل من لا يقاتل ولا يحرض على القتال ، ولا ينتفع به في القتال
بأى وجه من وجوه الانتفاع .

الرأى الثانى : ان السبب الموجب لقتال الكفار هو كونهم كفارا ، لا كونهم

معتمدين وهذا قول الشافعي .

وعلى هذا الرأى يقتل كل بالغ عاقل من الكفار سواء أكان قادرا على القتال
ام غير قادر ، وسواء أكان مقاتلا أو معينا في القتال ، ام غير مقاتل ولا معين .
ويرى ابن تيمية ان قول الجمهور هو الصحيح ، ويحتج له بنصوص القرآن
والهدى النبوى في القتال (١)

وقال الدكتور وهبة الزحيلي : " قرر جمهور الفقهاء من مالكية وحنفية وحنابلة ،
ان مناط القتال هو العصابة والمقاتلة والاعتداء ، وليس الكفر ، فلا يقتل
شخص لمجرد مخالفته للاسلام أو لكفره ، انما يقتل لاعتدائه على الاسلام ،
فغير المقاتل لا يجوز قتاله وانما يلتزم معه جانب المسلم .

ثم نسب هذا القول لشيخ الاسلام ابن تيمية معتمدا في ذلك على رسالة القتال
المنسوبة له ، كما ادعى اضافة هذا القول أيضا الى تلميذ شيخ الاسلام ، ابن
القيم . (٢)

وقد نسب هذا القول أيضا كل من الشيخ رشيد رضا ، والشيخ عبد الوهاب
خلاف ، والدكتور عبد الخالق النواوى ، الى فريق من العلماء ، ولم يشيروا الى
اسم أحد منهم . (٣)

(١) ابو زهرة - ابن تيمية - حياته وعصره - آراؤه الفقهية - ٣٧٩ - باختصار -

(٢) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٠٦ - ١٠٩ - ١١٠ -

(٣) رشيد رضا - تفسير المنارج / ١٠ / ٣٠٨ ، عبد الوهاب خلاف - السياسة

الشرعية - ٧١ - ٧٢ ، النواوى - العلاقات الدولية والنظم القضائية - ٩٦

والجواب عن نسبة مثل هذا القول لجمهور الفقهاء ولشيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، من عدة وجوه :

الوجه الأول : ان الشيخ الامام محمد أبوزهرة رحمه الله اعتمد في نسبة
=====

القول بأن علة القتال في الشريعة الاسلامية الاعتداء ، الى جمهور العلماء من حنفية ومالكية وهنابلة على رسالة القتال المنسوبة لشيخ الاسلام ابن تيمية .

وفي مثل هذا الأسلوب ما فيه ، لأننا اذا سلمنا بثبوت نسبة رسالة القتال لشيخ الاسلام ثم سلمنا بعد ذلك بثبوت مثل هذا القول للحنابلة على اعتبار ان شيخ الاسلام ابن تيمية أحد أئمتهم ، فمن الصعب ان نسلم للامام أبي زهرة في رجوعه لرسالة القتال في تحرير رأى كل من الحنفية والمالكية .

ذلك ان الطريقة السليمة المتبعة عند الباحثين ان يرجع الباحث في تحرير رأى أحد علماء المذاهب الى كتبه أو كتب اصحابه ، وصاحب الفضيلة رحمه الله قد رجع هنا للأسف في نسبة هذا القول للامامين الجليلين أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما الى رسالة القتال المنسوبة لأحد أئمة الحنابلة - شيخ الاسلام ابن تيمية - وقد تابعه أيضا الدكتور الزحيلي في هذا ، فرجع الى رسالة القتال في تحرير رأى الامامين أبي حنيفة ومالك .

والذى يظهر : ان الشيخ والدكتور لم يجدا في كتب الحنفية والمالكية ، ما يؤيدهما في نسبة مثل هذا القول ، للامامين بعبارة واضحة صريحة لا لبس فيها ولا احتمال وهذا ما حدا بهما للرجوع الى رساله القتال في تحرير رأى الامامين في هذه المسألة ان لو وجدا مثل هذا في كتب الاحناف والمالكية ، لما رجعا الى أحد الكتب

المنسوبة لأحد أئمة الحنابلة .

والدكتور الزحيلي ، وان كان قد رجع الى فتح القدير من كتب الاحناف ،
والمدونة من كتب المالكية ، الا ان ما رجع اليه في هذين الكتابين لا
يؤيده فيما يسعى لاثباته ، وسيأتى بيان ذلك بعد قليل ، وانما الكتاب
الذى يؤيده فيما يرويه هو رسالة القتال ، وقد تبين ما في الاعتماد عليه ،
وخاصة بالنسبة للامامين ابي حنيفة ومالك ، من نظر .

نعم يمكن تجاوز مثل هذا الصنيع من الشيخ والدكتور لو ان كتب المذاهب
الثلاثة لم تشر ، الى هذه المسألة موضع النزاع ، حيث يمكن والحال هذه
ان يستأنس بكلام امام كبير كابن تيمية فى تحرير مذهب الأئمة الثلاثة ،
هذا على تقدير صحة نسبة رسالة القتال لشيخ الاسلام ابن تيمية .
اما وقد زخرت كتب المذاهب الثلاثة ببيان رأى أئمتهم فى القضية موضوع
النزاع ، ثم ترك جميع هذه الكتب ليلجأ الى رسالة القتال فى هذا الأمر ،
ثم يعتمد عليها فى تحرير رأيهم بما يخالف ما جاء فى كتبهم وكتب اصحابهم
فهذا ما لم أكن اتخيل ان يحدث من امام له وزنه كالشيخ محمد ابي زهرة ،
أو من باحث مجيد كالدكتور الفاضل وهبة الزحيلي .

ولعل الأمر الذى نشعر بالمرارة والاسف الشديد عنده ، ان يعتمد الدكتور
وهبة الزحيلي ، فيحتال فى نسبة القول بأن علة القتال الاعتداء ، لابن القيم ،
فيأتى بعبارة مبتورة من كلامه على مراحل تشريع الجهاد ، من كتاب زاد المعاد
لابن القيم ، ليدلل بها على ان هذا القول هو قول الامام ابن قيم الجوزية
رحمه الله .

قال الدكتور الزحيلي : " قال ابن تيمية ، فإباحة القتال من المسلمين مبنية على إباحة القتال من غيرهم .

وقال تلميذه ابن القيم : " وفرض القتال على المسلمين لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم ، قال تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تحتدوا ان الله لا يحب المعتدين .)) (١)

والواقع : ان ابن تيمية لم يقل بهذا ، وسيأتي بيان بطلان نسبة هذا القول اليه بعد قليل ، واما ابن القيم ، فيتضح الاحتياط في نسبة هذا القول اليه بالرجوع الى النص الذي أخذ منه الدكتور الزحيلي لنرى كيف حرف ووتر منه حتى يتناسب مع ما يريد .

قال الامام ابن القيم رحمه الله في كتاب زاد المعاد : " فصل ، ثم فسرهم عليهم - أي على المسلمين - القتال بعد ذلك لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم ، فقال : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم)) ثم فرض عليهم قتال المشركين كافة ، وكان محرما ثم مأمورا به ثم مأمورا به لمن بدأهم بالقتال ، ثم مأمورا به لجميع المشركين ، اما فرض عين على أحد القولين أو فرض كفاية علي المشهور ، والتحقيق ان جنس الجهاد فرض عين ، اما بالقلب ، واما باللسان واما بالمال ، واما باليد ، فعلى كل مسلم ان يجاهد بنوع من هذه الانواع . " (٢)

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٩٠ -

وانظر - الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٠٩ - ١١٠

(٢) ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ / ٥٨

وواضح ان هذا النص ليس فيه ما يدل من قريب أو من بعيد على ان الامام ابن القيم يرى ان القتال في الاسلام لا يكون الا لرد العدوان فقط ، بل فيه ما يدل دلالة واضحة جلية على ان الامر الذي استقر عليه شأن القتال في الشريعة الاسلامية مشروعية قتال جميع المشركين حتى وان لم يبدءونا بالقتال .

ومما يؤيد هذا ما جاء في موطن آخر من زاد المعاد ، حيث قال : " فصل في ترتيب سياق هديه - عليه الصلاة والسلام - مع الكفار والمنافقين من حين بعث الى حين لقي الله عز وجل ، أول ما اوحى اليه ربه تبارك وتعالى ان يقرأ باسم ربه الذي خلق . وذلك أول نبوته ، فأمره ان يقرأ في نفسه ، ولم يأمره انذاك بتبليغ ، ثم أنزل اليه ((يا أيها المدثر قم فأنذر)) فنباؤه بقوله اقرأ ، وارسله بيا أيها المدثر . ثم أمره ان ينذر عشيرته الاقربين ، ثم انذر قومه ، ثم انذر من حولهم من العرب ، ثم انذر العرب قاطبة ، ثم انذر العالمين ، فأقام بضع عشرة سنة بعد نبوته ينذر بالدعوة بخير قتال ، ولا هزيمة ، ويأمر بالكف والصبر والصفح ، ثم اذن له بالهجرة ، واذن له في القتال ، ثم أمره ان يقاتل من قاتله ويكف عن اعتزله ولم يقاتله ، ثم أمره بقتال المشركين حتى يكون الدين كله لله . . . " (١)

فهل يصح بعد هذا كله ان ينسب مثل ذلك القول السابق للامام ابن قيم الجوزية رحمه الله ، من باحث المتوقع منه ان يكون على مستوى جيد من التجرد فسي البحث طلبا للحقيقة ابتغاء وجه الله لا لأى هدف آخر .

(١) ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ / ٨١

ب - ان واقع ما جاء في كتب شيخ الاسلام ابن تيمية الثابتة نسبتها اليه ، يدل دلالة واضحة جلية على ان شيخ الاسلام يرى ان القتال في الشريعة الاسلامية مشروع لخباية ، وهي ان يكون الدين كله لله ، أى حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض .

فكما ان القتال مشروع عنده لدفع الاعتداء ، فهو مشروع عنده لبسط سيادة الاسلام على الأرض ، وذلك عن طريق مبادأة أهل الكفر بالقتال لازالة سلطانهم على الأرض ليحل محله سلطان الاسلام ، وسيادته ، حتى وان لم يبدؤوا بأى عدوان .

بل يكفي عدم خضوعهم لسيادة الاسلام مبررا لقتالهم حتى يتم خضوعهم وذلك بأحد أمرين : الاسلام أو الجزية .

وهذا الذى يقرر شيخ الاسلام في جمع من كتبه المتفق على بثبوتها له ، يخالف مخالفة واضحة ما جاء في رسالة القتال المنسوبة اليه والتي يقرر فيها كاتبها ان علة القتال في الشريعة الاسلامية ، الاعتداء فقط ، وان هذا هو رأى جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وحنابلة .

وبالرجوع الى كتب الامام المعتمدة يتضح ذلك ، فقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه السياسية الشرعية : " العقوبات التى جاءت بها الشريعة لمن عصى الله ورسوله نوعان :-

أحدهما : عقوبة المقدور عليه ، من الواحد والعدد كما تقدم .

والثاني : عقاب الطائفة الممتعة ، كالتى لا يقدر عليها الا بقتال فاصل ، هذا هو جهاد الكفار اعداء الله ورسوله ، فكل من بلغه دعوة رسول الله

صلى الله عليه وسلم الى دين الله الذى بعثه به ، فلم يستجب له ، فانسه

يجب قتاله ((حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .)) (١)

وقد فسر الفتنمة رحمه الله ، فى كتابه الصارم السلول ، فقال عند قوله تعالى :-

((فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم)) (٢)

أمر من خالف أمره ان يحذر الفتنة ، والفتنة الردة والكفر ، قال سبحانه :

((وقاطبهم حتى لا تكون فتنة)) (٣) وقال ((والفتنة أكبر من القتل)) (٤)

وقال : ((ولو دخلت عليهم من اقطارها ثم سئلوا الفتنة لآتوها .)) (٥)

وقال رحمه الله فى مجموع فتاويه : " واذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد

ومقصوده هو ان يكون الدين كله لله ، وتكون كلمة الله هي العليا ، فمن

امتنع من هذا قوتل باتفاق المسلمين .

اما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة ، كالنساء والصبيان ، والراهب والشيخ

الكبير والأعمى والزمن ونحوهم ، فلا يقتل عند جمهور العلماء ، الا ان يقاتل

بقوله أو فعله ، وان كان بعضهم يرى اباحة قتل الجميع لمجرد الكفر ، الا -

النساء والصبيان ، لكونهم مالا للمسلمين ، والأول هو الصواب ، لأن القتال

هو لمن يقاتلنا ، اذا اردنا اظهار دين الله ، كما قال تعالى : ((وقاطبوا

فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين)) (٦)

(١) الانفال - ٩٩ -

وانظر : ابن تيمية - السياسة الشرعية فى اصلاح الراعي والرعية - ١١٤

(٢) سورة النور آية رقم ٦٣

(٣) سورة البقرة - آية رقم ١٩١

(٤) سورة البقرة - آية رقم ٢١٧

(٥) سورة الاحزاب - آية رقم ١٤

وانظر : ابن تيمية - الصارم السلول على شاتم الرسول - ٥٦

(٦) سورة البقرة - آية رقم ١٩٠

وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم : انه مر على امرأة مقتولة في بعض مخازيه
قد وقف عليها الناس ، فقال : ما كانت هذه لتقاتل ، وقال لا عدهم :
الحق خالدا فقل له لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا ، وفيهما عنه صلى الله عليه وسلم
انه كان يقول : لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة . (١)

وذلك ان الله تعالى اباح من قتل النفوس ما يحتاج اليه في صلاح الخلق ،
كما قال تعالى : ((والفتنة أكبر من القتل)) اي ان القتل وان كان فيه
شر وفساد ، ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه ، فمن لم يمنع
المسلمين من اقامة دين الله لم تكن مضره كفره الا على نفسه ، ولهذا قال
الفقهاء ، ان الداعية الى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، يعاقب بمالا
يعاقب به الساكت

ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار ، ولم توجب قتل المقدور عليهم منهم ،
بل اذا اسر الرجل منهم في القتال أو غير القتال مثل ان تلقيه السفينة اليها
او يضل الطريق أو يؤخذ بحيلة ، فانه يفعل فيه الامام الا صلح من قتله
أو استعباده أو المن عليه أو مفاداته بمال أو نفس عند أكثر الفقهاء كما دل عليه
الكتاب والسنة ، وان كان من الفقهاء من يرى المن عليه ومفاداته منسوخا .
فأما أهل الكتاب والمجوس ، فيقاتلون ، حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون ، ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء في أخذ الجزية منهم ، الا أن
عامتهم لا يأخذونها من العرب . * (٢)

(١) هذان الحديثان سبق تخريجهما - انظر من هذه الرسالة ص ٨٤٧ و ٨٦٠

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية ج ٢٨ / ٣٥٤

وهكذا دل هذا النص المهم عن الامام شيخ الاسلام ابن تيمية ان القتال في الشريعة الاسلامية الى غاية وهي ان يكون الدين كله لله ، وذلك باسلام أهل الكفر ، أو يخضوعهم لحكم الاسلام وسلطانه ودلالة ذلك دفع الجزية عن يد وهم صاغرون .

كما دل هذا النص عنه رحمه الله ، ان دائرة القتال عنده أوسع من دائرة القتل فعلة القتال مختلفة عن علة القتل لديه ، فعلة القتال كما هو واضح من النصوص السابقة ، الكفر ، والغاية حتى يكون الدين كله لله ، وعلة القتل الحاربة ، فكل من يتأتى منه القتال بقتل ، وكل من لا يتأتى منه القتال ، كالشيخ والزمنى والاطفال ونحوهم لا يقتلون أثناء القتال ما لم يكن لهم دور ايجابي في القتال الدائر بين المسلمين واعدائهم .

فالعلة في قتال أهل الكفر عند الامام اذن ليست هي الاعتداء الواقع أو - المتوقع منهم وانما هي الامتناع عن الخضوع لسيادة الاسلام وسلطانه ، وذلك بعدم اسلام أهل الكفر أو عدم دفعهم للجزية ، هيث يجب والحال هذه قتالهم ابتداء ودفعاً .

اما حين تنشب الحرب ، فالعلة حينئذ في القتل هي الحاربة والمقاتلة ، فلا يقتل حينذاك الا كل من يتأتى منه القتال .

ويؤيد ما سبق عن الامام ايضا ما جاء في كتابه ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح من قوله :

" الجهاد شرع على مراتب فأول ما انزل الله تعالى فيه الاذن فيه بقوله :

((اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير)) (١)

فقد ذكر غير واحد من العلماء ان هذه أول آية نزلت في الجهاد ، ثم
بعد ذلك نزل وجوبه بقوله ((كتب عليكم القتال)) (٢) ولم يؤمروا
بقتال من طلب مسالمتهم.....

وكذا من هادنهم لم يكونوا مأمورين بقتاله ، وان كانت الهدنة عقدا جائزا
غير لازم .

ثم أنزل الله في براءة الأمر بنبذ اليهود ، وأمرهم بقتال المشركين كافة ،
وأمرهم بقتال أهل الكتاب ، اذا لم يسلموا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون ، ولم يبح لهم ترك قتالهم ، وان سالوهم وهادنوهم هدنة مطلقة
مع امكان جهادهم . (٣)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية أيضا في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول
” وحمله ذلك انه لما نزلت براءة ، امر أن يبتدئ جميع الكفار بالقتال وثنيتهم
وكتابتهم سواء كفوا عنه أو لم يكفوا ، وان ينبذ اليهم تلك اليهود المطلقة التي
كانت بينه وبينهم ، وقيل له فيها : ((جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم)) (٤)
بعد ان كان قد قيل له : ((ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم .)) (٥)

(١) سورة الحج - آية رقم ٣٩ -

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢١٦ -

(٣) ابن تيمية - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ج / ١ / ٧٤ -

(٤) سورة التوبة - آية رقم ٧٣ -

(٥) سورة الاحزاب - آية رقم ٤٨ -

وانظر : ابن تيمية - الصارم المسلول على شاتم الرسول - ٢٢٠

هذه بعض النصوص من كتب الامام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، وهي كتب متفق على ثبوت نسبتها اليه بين عامة أهل العلم ، وكلها تشير اشارة واضحة جليلة ، الى ان الامام لا يرى ان القتال في الشريعة الاسلامية لدفع العدوان فقط ، وانما هو لذلك ، ولتحقيق غرض آخر وهو بسط سيادة الاسلام على الأرض حتى يكون الدين كله لله ، وتكون كلمة الله هي العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى ، وذلك عن طريق دعوة أهل الكفر للدخول في دين الله فان امتنعوا طلبت منهم الجزية ، فان امتنعوا ، قوتلوا حتى تكون الهيمنة لدين الله على أرضه ، فالقتال في الشريعة عنده مشروع دفعا وايتداء .

وفرق كبير جدا بين ما جاء في كتب الامام المعتمدة والمتفق علي ثبوت نسبتها اليه ، وما جاء في رسالة القتال المنسوبة للامام ، حيث قال كاتب هذه الرسالة : " الفتنة ان يفتن المسلم عن دينه كما كان المشركون يفتنون من اسلم عن دينه ، ولهذا قال تعالى : ((والفتنة أشد من القتل)) .

وهذا انما يكون اذا اعتدوا على المسلمين وكان لهم سلطان وحينئذ يجب قتالهم حتى لا تكون فتنة ، حتى لا يفتنوا مسلما ، وهذا يحصل بمجزهم عن القتال ولم يقل ، وقاطوهم حتى يسلموا .

وقوله : ((ويكون الدين كله)) وهذا يحصل اذا ظهرت كلمة الاسلام وكان حكم الله ورسوله غالبا ، فانه قد صار الدين لله .

ويدل على ذلك اننا اذا قاطنا أهل الكتاب فانا نقاطهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لنا ، وهذا المقصود يحصل اذا أدوا الجزية عن يد وكانوا

صاغرین * (١)

وجاء في هذه الرسالة أيضا : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " لم يبدأ
أحدا من الكفار بقتال ، ولو كان الله امره ان يقتل كل كافر لكان يبدأهم بالقتل
والقتال . " (٢)

وغاية هذا الكلام ان القتال في الشريعة الاسلامية لرد العدوان فقط ، أما
مبادأة أهل الكفر بالقتال لبسط سلطان الاسلام على الأرض ، فهو أمر غير
مشروع في نظر كاتب هذه الرسالة .

ولا شك ان هذا الرأي سفاير اتم المغايرة ، لما جاء في سائر كتب الامام
المتفق على ثبوت نسبتها اليه ، والتي نقلت من بعضها ما نقلت قبل قليل .
وامام هذا التفاير بين ما جاء في مجموع كتب شيخ الاسلام ابن تيمية
المعروفة له عند العلماء ، وبين ما جاءت في رسالة القتال ، هذه الرسالة
المفردة المشكوك في نسبتها الى شيخ الاسلام ، والتي نفي أربعة من اعلام
الفقه الحنبلي نسبتها اليه ، لا يسعنا والحال هذه الا ان نجزم بعدم
صحة نسبة هذه الرسالة له ، ان لو كانت له ، فاما ان يكون ما جاء فيها
تراجعا عما حرره في سائر كتبه المعروفة بين الناس ، واما ان يكون العكس
هو الصحيح ، وفي كلتا الحالتين يبعد كل البعد ان لا يشير شيخ الاسلام الى
هذا التراجع وسببه .

(١) رسالة القتال - ١١٢ - ٣٨٠ ، السفياي - دار الاسلام ودار الكفر - ٢٢٥

الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١١٦ - ١١٧

أبو زهرة - ابن تيمية - حياته وعصره - آرائه الفقهية - ٣٧٩ - ٣٨٠

(٢) رسالة القتال - ١٢٥

السفياي - دار الاسلام ودار الكفر - ٢٢٥

ولو قدر ان مثل هذا الامر قد فات الامام التتبيه عليه ، فهل من الوارد ان يكون التتبيه على هذا الأمر قد فات علماء عصره ، ومن جاء بعدهم ، وخاصة فقهاء الحنابلة الذين ما فتئوا يذكرون رأى شيخ الاسلام ابن تيمية مع رأى بقية الاصحاب ، في أغلب المسائل ، مع ان مثل هذا التراجع من الامام من الخطورة والأهمية بحيث يبعد كل البعد ان لا ينبهوا عليه ويناقشوه ، وهم قد درجوا على ذكر رأيه فيما هو أقل من ذلك ، فكيف بمثل هذا الرأى الذى ورد في رسالة القتال والذي به يكون شيخ الاسلام ابن تيمية لو صح عنه ذلك مخالفا لما فهم أهل العلم من مفسرين وفقهاء ومحدثين .

ولو جاز لنا أن نقول بغفلة فقهاء الحنابلة ، وعلماء عصره ومن بعدهم عن التتبيه على هذه الحادثة ، فهل من المستساغ ان يغفل عن ذلك تلاميذ شيخ الاسلام ، وعلى رأسهم الامام ابن قيم الجوزية رحمه الله .

الواقع : ان علماء عصر الامام وفقهاء الحنابلة وتلاميذ شيخ الاسلام لم يشيروا الى شيء من ذلك ، وانما الذى ذكروه في كتبهم ، ان القتال في الشريعة الاسلامية ، قتال دفع وقتال طالب ، لغاية وهي أن يكون الدين كله لله ، وحتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على أرضه ، وهذا ما يقرره شيخ الاسلام ابن تيمية في كتبه المتفق على نسبتها له .

ولو رجع عن ذلك لا شاروا اليه عند تحريرهم لمفهوم الجهاد في الشريعة الاسلامية خاصة وان لشيخ الاسلام ابن تيمية وآرائه أهمية كبيرة وسط العلماء بصفة عامة ، وعند تلاميذه وفقهاء الحنابلة بصفة خاصة .

وانذا ثبت بهذا انقطاع صلة الامام شيخ الاسلام ابن تيمية برسالة القتال ،
وبطلان نسبتها اليه ، فليس لنا والحال هذه الا ان نعتمد على ما جاء في
كتب شيخ الاسلام المتفق على ثبوت نسبتها له في تحرير رأيه في هذه
المسألة موضع النزاع ، ونبذ ما جاء في هذه الرسالة المزعومة .

وبالتالي يسقط كل ما نسب به بعض باحثي العصر الحديث الى شيخ الاسلام
بناء على ما جاء في هذه الرسالة ، كفضيلة الشيخ محمد أبوزهرة ، والدكتور
وهبة الزعيلي ، ومن تابعهم في هذا الأمر من باحثي هذا العصر .

ولي كلمة أخيرة هنا : وهي انه كان يجب على باحثي هذا العصر ، الذين
سوغوا لأنفسهم ان يعتمدوا على ما جاء في رسالة القتال في تحرير رأي شيخ
الاسلام ، ورأي جمهور العلماء . ان يتحرروا الدقة والامانة في البحث ،
وان يرتفعوا بأنفسهم الى مقام أهل العلم ، فلا ينسبوا لأئمة الاسلام ما لم
يقولوه .

وان يتزهدوا عن اتباع الاهواء والاغراض الشخصية ، فلا يستندوا في اثبات
ما يرونه حقا على أدلة مزيفة مزعومة .

ان ليس من أساليب الباحثين عند اسنادهم قولا ، لأحد من الناس ، ان يهملوا
الرجوع الى سائر كتبه المعتمدة المتفق على ثبوت نسبتها اليه ، ليعتمدوا على
رسالة مفردة ، تدل البراهين على عدم ثبوتها لمن نسبت اليه .

وليس من أساليب الباحثين عند اسنادهم قولا لجمهور فقهاء الأمة من
حنفية ومالكية ، وحنابلة ، ان يعرضوا عن سائر مصادر فقهاء هذه المذاهب
المعتمدة والمعروفة بين الناس ، ليستندوا على رسالة مزعومة تخالف مخالفة

واضحة ما جاء في كتب جماهير أهل الفقه .

الوجه الثالث : انه بالرجوع الى كتب جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وحنابلة
=====

نجد ان القتال في الشريعة الاسلامية عندهم مشروع لا للدفاع ورد العدوان فقط ،
وانما هو مشروع لذلك ولبسط سيادة الاسلام على الأرض ، عن طريق مبادأة
الكفار بالقتال لتحقيق هذه الغاية النبيلة .

فالقتال عندهم مشروع للدفاع والطلب ، فمبادأة أهل الكفر بالقتال حتى وان لم
يعتدوا على الأمة الاسلامية ، مطلب اسلامي عند جمهور الفقهاء من حنفية
ومالكية وحنابلة .

وهذا ما تزخر بتقريره كتبهم ، خلافا لما ذكره الشيخ محمد أبوزهرة ، والدكتور
الزحيلي ومن ذهب مذاهبهما من باعشي العصر الحديث ، حيث نسبوا
لهؤلاء الفقهاء القول بأن القتال في الشريعة الاسلامية لرد العدوان فقط ،
معتمدين في ذلك على رسالة القتال المنسوبة لشيخ الاسلام ابن تيمية في
الجملة والتي اتضح بطلان نسبتها له رحمه الله .

وفيا يلي سأذكر النصوص التي تدل دلالة واضحة جلية على ما ذكرته هنا عن
جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وحنابلة ، حتى لا يبقى لمدع عليهم حجة
وبرهان .

اما الاحناف ، فقالوا في تعريف الجهاد : " الجهاد هو الدعاء الى الدين
الحق والقتال مع من امتنع عن القبول بالنفس والمال . " ذكر هذا كل من
الحصكفي والبابرتي وابن نجيم وسعدى افندى وغيرهم من ائمة الحنفية

رحمهم الله (١)

وقال البابر تي من أئمة الايمان في العناية علي الهداية * واما كونه فرضا
على الكفاية - أي الجهاد - فلأنه ما فرض لعينه ، لكونه افساداً في نفسه ،
بتخريب البلاد وافتناء العباد ، لكن لا عزاز دين الله ودفع الشر عن العباد ،

فاذا حصل المقصود ببعض سقط عن الباقيين " (٢)

ثم قال رحمه الله : " وقتال الكفار الذين امتنعوا عن الاسلام واداء الجزية

واجب ، وان لم يبدءوا بالقتال ، للعمومات الواردة في ذلك ، كقوله تعالى :

((فاقتلوا المشركين)) ، ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)) ، ((كتب عليكم

القتال)) (٤) غير .

فان قيل العمومات معارضة بقوله تعالى : ((فان قاتلوكم فاقتلوهم)) (٥) فانه

يدل على ان قتال الكفار انما يجب اذا بدءوا بالقتال ، اجيب بأنه منسوخ .

وبيانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الابتداء مأموراً بالصفح والاعراض

عن المشركين بقوله : ((فاصفح الصفح الجميل)) (٦) ، ((وأعرض عن المشركين)) (٧)

(١) الحصكفي - الدر المختار - شرح تنوير الابصار ج ٣ / ٢١٧ ، البابر تي -

شرح العناية على الهداية ج ٥ / ٤٣٥ ، ان نجيم - البحر الرائق شرح

كنز الدقائق ج ٥ / ٧٦ ، حاشية سعدى افندى مع فتح القدير ج ٥ /

٤١٧

(٢) البابر تي - شرح العناية على الهداية ج ٥ / ٤٣٨

(٣) سورة البقرة - آية رقم ١٩٣ -

(٤) سورة البقرة - آية رقم ٢١٦ -

(٥) سورة البقرة - آية رقم ١٩١ -

(٦) سورة الحجر - آية رقم ٨٥ -

(٧) سورة الانعام - آية رقم ١٠٦ -

ثم أمر بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة بالأحسن بقوله تعالى : ((ادع

إلى سبيل ربك بالحكمة)) (١) الآية . ثم اذن بالقتال إذا كانت البداءة منهم

بقوله تعالى : ((اذن للذين يقاتلون)) (٢) الآية ، ويقول : ((فان قاتلوكم

فاقتلوهم)) (٣)

ثم أمر بالقتال ابتداءً في بعض الأزمان بقوله تعالى : ((فإذا انسلخ الأشهر

الحرم فاقتلوا المشركين - الآية)) (٤) ثم أمر بالمبادأة بالقتال مطلقاً في

الأزمان كلها ، وفي الأماكن بأسرها ، فقال تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون

فتنة - الآية)) (٥) ، ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر .

الآية)) (٦)

وذكر مثل هذا شمس الأئمة السرخسي ، وابن عابدين ، والميني ، وابن الهمام

والشلبلي ، والزليعي ، والمرغيناني ، وغيرهم من أئمة الأحناف رحمهم الله

جميعاً . (٧)

(١) سورة النحل - آية رقم ١٢٥

(٢) سورة الحج - آية رقم ٣٩ -

(٣) سورة البقرة - آية رقم ١٩١ -

(٤) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٥) سورة البقرة - آية رقم ١٩٣ -

(٦) سورة التوبة - آية رقم ٢٩ -

وانظر : البابرقي - شرح العناية على الهداية ج ٥ / ٤٤١

(٧) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ٣ / ٣ ، ابن عابدين - رد المحتار على

الدر المختار - حاشية ابن عابدين - ج ٣ / ٢١٩ ، حاشية أحمد الشلبلي

بهاشم تبين الحقائق - ج ٣ / ٢٤١ - الزليعي - تبين النقائص

شرح كنز الدقائق ج ٣ / ٢٤١ ، المرغيناني - الهداية شرح بدايية

المبتدى ج ٥ / ٤٣٨ وما بعدها من صفحات .

وقال الحصكفي رحمه الله : " كتاب الجهاد أوردته بعد الحدود لاتحاد المقصود ووجه الترقى غير خفي . "

قال ابن عابدين تعليقا على هذا : " قوله : لاتحاد المقصود ، وهو اخلاء الأرض من الفساد ، قوله : وجه الترقى ، أى من الحدود الى الجهاد قوله : غير خفي : لأن الحدود اخلاء عن الفسق ، والجهاد اخلاء عن الكفر . " (١)

وهكذا دلت هذه النصوص عن الأئمة الحنفية رحمهم الله ، ان الجهاد هو : دعوة الكفار الى الدين الحق ، وقتالهم اذا لم يقبلوا به أولم يخضعوا له ، وان المباداة بقتال أهل النكر عندهم أمر مشروع حتى ، وان لم يبدؤوا بالعدوان على الأمة الاسلامية .

والفرض من ذلك اعزاز الدين ، ودفع شر المباد واخلاء الأرض من الفساد ، ومثل هذه الامور لا يمكن الوصول اليها بمجرد ، رد العدوان فقط ، بل لابد من مباداة أهل الكفر بالقتال ليتم هذا الفرض النبيل الذى يسمى اليه الاسلام .

وعليه : فلا يقال ان العنفية يرون ان القتال في الشريعة الاسلامية لرد العدوان فقط .

(١) الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الابصار ، وحاشيته رد المعتار

وبالتالي فلا يجوز مبادأة أهل الكفر بالقتال ما لم يمتدوا ، وقد اجتمعت كلمة الحنفية على ان المبادأة بالقتال بفرض اعزاز الدين واخلاء الأرض من الفساد ، مطلب اسلامي حتى وان لم يمتدوا علينا . بل ذهب الحنفية الى ما هو أبعد من ذلك ، وهو ان الامام اذا صالح أهل الكفر على مدة معينة ، ثم رأى أن من المصلحة للاسلام والمسلمين قتالهم ، نبذ اليهم وقاطبهم ، وان لم يحدث منهم أى اعتداء ، أو أى اخلال بشيء من التزاماتهم تجاه الأمة الاسلامية .

فاذا جاز مبادأة من له عهد بالقتال بعد نبذه ، وان لم يحتد بالاخلال بشيء من التزامات المعاهدة ، أو غيرها ، فلأن تكون مبادأة من لا عهد له عند الامة الاسلامية بالقتال ، وان لم يصدر منه أى اعتداء ، أو أى وأجدر بالمشروعية .

قال الزيلعي رحمه الله : " لو صالحهم الامام ثم رأى أى نقض الصلح أصلح نبذ اليهم وقاطبهم ، لأن المصلحة لما تبدلت كان النقض جهادا صورا ، ومعنى وإيفاء العهد ترك الجهاد صرة ومعنى ، ولا بد من النبذ اليهم لقوله تعالى : ((فانبذ اليهم على سواء)) (١) ولأن الفدر ينتفسي ، فكان واجبا

ونقاتل بلا نبذ لو خان ملكهم ، لأن النبذ لنقض العهد ، وقد انتقض بالخيانة منهم ، فلا يتصور نقضه بعد ذلك . " (٢)

(١) سورة الانفال - آية رقم ٥٨ -

(٢) الزيلعي - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ / ٢٤٦ - باختصار -

وقال ابن المهام رحمه الله : " وان صالحهم مدة ثم رأى نقض الصلح انفسح
نبد اليهم ، أى القى اليهم عهدهم والاجماع على انه لا يتقيسد
بخطور الخوف ، لأن المهادنة في الأول ما صحت إلا لأنها انفع ، فلما
تبدل الحال عاد الى المنع ، ولا بد من النبد تحرزا من الغدر . " (١)

وبهذا : يسقط ادعاء من يدعي من باعشى العصر الحديث ان فقهاء
الحنفية يرون عدم مبادأة أهل الكفر بالقتال ما لم يعتدوا ، حيث قالوا :
بأن العلة في القتال عند الاحناف الاعتداء لا الامتناع عن قبول دين
الاسلام ، بهذا الاطلاق .

والواقع ان الخلط بين العلة في قتال وقتل القادرين على تحمل اعباء
القتال من أهل الكفر ، وبين العلة في قتال وقتل غير القادرين على ذلك
هو الذى ورط بعض باعشى العصر الحديث فيما نسبوه الى فقهاء الحنفية
من القول بأن العلة في القتال الاعتداء فقط .

فالعلة عند الاحناف في قتال المؤمنين لتحمل أعباء القتال في العادة من
أهل الكفر ، وهم الرجال القادرون على ذلك : هي الامتناع منهم عن قبول
ما دعوا اليه من الدين الحق ، لا مجرد الاعتداء منهم فقط ، ان لو كانت
العلة في قتال هؤلاء الاعتداء ، لما جاز لهم القول بقتالهم ابتداء ، وان لم
يعتدوا ، وهم قد قالوا بذلك كما هو واضح من النصص السابقة .

أما غير المؤمنين للقتال في العادة كالنساء والشيوخ والزمنى ونحوهم ، فالعلة

في قتالهم وقتلهم عند الاحناف ، هي الاعتداء منهم بالقتال ونحوه أثناء
الحرب الدائرة بين المسلمين وأهل الكفر .

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله عند شرحه لحدِيث بريده : " ثم قال :
قاتلوا من كفر بالله : فيه دليل فرضية القتال ، وانهم يقاتلون لدفع
فتنة الكفر ودفع شر الكفار ، وهذا عام لحقه خصوص ، فالمراد من كفر بالله
من المقاتلين الا ترى انه صلى الله عليه وسلم حين رأى امرأة مقتولة يسرم
فتح مكة استعظم ذلك ، وقال هاه ما كانت هذه تقاتل .

والي ذلك أشار في هذا الحديث بقوله : ولا تقتلوا وليدا (١)
والوليد : المولود في اللغة ، وكل آدمي مولود ، ولكن هذا اللفظ انما يستعمل
في الصغار عادة ، ففيه دليل على انه لا يحل قتل الصغار منهم ، اذا كانوا
لا يقاتلون ، وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
قتل النساء والولدان (٢) وقال : " اقطوا شيوخ المشركين واستحيوا شيوخهم " (٣)

(١) صحيح الامام مسلم بشرح الامام النووي ج ٢/٢٩٢

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠/٥٦ - باختصار -

سبق اغرابه - انظر من هذه الرسالة ص : ٨٤٢

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب المفاز عن الهجاج بن ارطاة عن قتادة

عن الحسن عن سمرة ، قال الزيلعي : قال البيهقي :

والهجاج بن ارطاة غير محتج به والحسن عن سمرة متقطع في غير

حديث المقيمة على ما ذكره بعض أهل العلم بالحديث . أ . هـ

انظر : الزيلعي - نصب الراية لاحاديث الهداية ج ٣/٣٨٦

والمراد بالشيخوخة البالغين وبالشيوخ الاتباع من الصغار والنساء، والاستحباء الاسترقاق، قال تعالى: ((واستحيوا نساءهم)) (١) وفي وصية أبي بكر رضي الله عنه ليزيد بن أبي سفيان لا تقتل شيخاً فرياً ولا صبياً ضعيفاً. (٢) يعني شيخاً فانياً وضعيفاً لا يقاتل. (٣)

سعم قد جاء في بعض تعبيرات الأحناف عن هذا الموضوع الذي تكلم فيه شمس الأئمة السرخسي ما يوهم أن الحملة في قتال وقتل الكفار، الاعتداء فما لم يعتدوا فلا يقاتلون.

فقال ابن الهمام رحمه الله: " الجهاد فرض على الكفاية . . . أما الفرضية فلقوله تعالى: ((فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)) (٤) وقوله تعالى: ((فقاتلوا أئمة الكفر)) (٥) وقوله تعالى: ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله)) (٦) وقوله تعالى: ((كتب عليكم القتال وهو

(١) سورة غافر - آية رقم ٢٥ -

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن بكر الصديق رضي الله عنه في كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الفسز.

انظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ج ٣/ ١٢

(٣) السرخسي - المبسوط ج ١٠/ ٥/ ٦ - باختصار -

(٤) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٥) سورة التوبة - آية رقم ١٢ -

(٦) سورة الأنفال - آية رقم ٣٩ -

كره لكم (((١))) وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة (((٢))) وقوله تعالى : ((انفروا خفافا وثقالا ، وجاهدوا بأموالكم وانفسكم في سبيل الله)) (٣) وقوله عليه الصلاة والسلام : " امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . " (٤)

والتخصيص المعتبر عند أهل الأصول قصر العام على بعض ما يتناوله بدليل مستقل لفظي مقارن للمعنى .

وبهذا : ينتفي ما نقل عن الثوري وغيره انه ليس بفرض ، وان الامر به للندب ، وكذا كتب عليكم ، كقوله : ((كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية)) (٥) ونقل عن ابن عمر ، ويجب حمله ان أصح على انه ليس بفرض عين .

فان قلت كيف يثبت الفرض وهي عمومات مخصوصة والعام المخصوص ظني الدلالة وبه لا يثبت الفرض . والجواب ان المخرج من الصبيان والمجانين مخصوص بالعقل على ما عرفت ، وبالتخصيص به لا يصير العام ظنيا .

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢١٦ -

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٣٦ -

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٤١ -

(٤) سبق اخراج هذا الحديث ، انظر : ص من هذه الرسالة .

(٥) سورة البقرة - آية رقم ١٨٠ -

واما غيرهما فنفس النص ابتداءً تعلق بغيرهما فلم يكن من قبيل المخصوص،
وذلك ان النص مقرون بما يقيد به بغيرهم ، وهو من حيث يحارب لقوله تعالى :
((وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)) (١) ، فأفاد ان اقتالنا المأمور
به جزاءً لقاتلهم وسبب عنه ، وكذا قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون
فتنة)) (٢) أي لا تكون منهم فتنة للمسلمين عن دينهم بالاكره بالضرب
والقتل ، وكان أهل مكة يفتنون من اسلم بالتمذيب حتى يرجع عن الاسلام
على ما عرف في السير ، فأمر الله سبحانه وتعالى بالقتال لكسر شوكتهم
فلا يقدرّون على تفتين المسلم عن دينه .

فكان الأمر ابتداءً بقتال من بعث يحارب من المشركين بالحديث الصحيح ،
وقد أكد هذا قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات الصحيحة لحديث
النهي عن قتل النساء حين رأى المقتول : " ما كانت هذه تقاتل . " (٣)
وهذا النص عن ابن الهمام وان كان فيه ما يوهم ان العلة في قتال أهل الكفر
عند الاحناف الاعتداء فقط ، فلا يقاتل من لا يعتدي منهم على الاسلام
والمسلمين ، الا ان ابن الهمام رحمه الله لا يريد هذا المعنى بهذا الاطلاق
وانما يريد شيئاً قريباً مما ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في نصه السابق
وهو ان الشريعة عندما امرت بمبادأة أهل الكفر بالقتال حتى وان لم يعتدوا ،

(١) سورة التوبة - آية رقم ٣٦ -

(٢) سورة البقرة - ١٩٣

(٣) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٤٣٦ / ٤٣٧
والحديث الذي ذكره ابن الهمام سبق اخراجه
انظر ص ٨٤٧ من هذه الرسالة .

كان الأمر موجهاً لقتال من بحيث يحارب منهم فقط ، أى من يتصور منهم القتال في العادة ، وهم الرجال القادرون على تحمل اعباء الحرب ، وأما غير المؤهلين للقتال كالنساء والصبيان ونحوهم ، فلا يشطبهم الأمر بالقتال ، حيث لا يقاتلون ولا يقتلون ، إلا حيث يبدؤونهم بالقتال .

فالأمر بقتال الكفار عند ابن الهمام رحمه الله ، ليس من قبيل المخصص المخصوص ، كما يرى ذلك شمس الأئمة السرخسي ، وإنما هو من قبيل العام الذي أريد به المخصوص .

وشمس الأئمة السرخسي وابن الهمام يلتقيان في النتيجة ، وهذا هو المهم ، وبيان ذلك أن كليهما يريد الوصول الى أن الكفار منهم من هم مؤهلون للقتال كالرجال القادرين على ذلك ، فهؤلاء يبدؤون بالقتال إذا امتنعوا عن قبول الدين الحق ، حتى وإن لم يمتدوا .

ومنهم غير مؤهلين للقتال في العادة كالنساء والصبيان والشيخوخة ونحوهم ، فهؤلاء يقاتلون ، ولا يقتلون أثناء القتال ، إلا إذا اعتدوا بالقتال ونحوه .

ولا يمكن تفسير كلام ابن الهمام بغير هذا ، لأنه لو كان يريد أن تقتل أهل الكفر لا يعتبر مشروعاً إلا إذا اعتدوا بالقتال ونحوه بهذا الإطلاق ، كما فهم ذلك الزبيدي ، ومن يرى رأيه من باحثي العصر ، لما قال في نفس كتابه الذي أعذت منه نصه السابق ، أن الجهاد ، هو دعوة الكفار الى الدين الحق ، وقتالهم إن لم يقبلوا ، حيث جعل العلة في القتال هو الامتناع عن الدين الحق ، ولما قال في نفس الكتاب بعبادة أهل الكفر بالقتال ، حتى وإن لم

يحدثوا ، ولما قال في نفس الكتاب ، ان للامام نبذ العهد الذي بينه وبين
أهل الكفر وقتالهم حتى ، وان لم يتوقع منهم غدرا أو أى عدوان آخر (١)
وبهذا وبكل ما سبق تسقط ادعاءات بعض باحثى العصر الحديث ان -
الاحناف يرون عدم مبادأة أهل الكفر بالقتال ، مالم يبدؤوهم بالقتال ونحوه
اما ما ادعاه بعض باحثى العصر الحديث على المالكية : بأنهم يرون
ان الحل في القتال ، الاعتداء فهذا ما يفنده ما جاء عن المالكية في كتبهم :
قال : ابن رشد ، أحد أئمة المالكية في مقدماته : " الجهاد في سبيل الله
انما أطلق انصرف الى مجاهدة الكفار بالسيف حتى يدخلوا في الاسلام ، أو
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (((٢)

وقال ابن عرفة وغيره من المالكية : " الجهاد قتال مسلم كافرا غير ندى عهد
لاعلاء كلمة الله أو حضور له أو دخوله أرضه له " (٣)
وقال ابن عبد البر في كتابه الكافي : " الغزو غزوان غزو فرض وغزو نافله ،
والفرض في الجهاد ينقسم ايضا قسمين ، أحدهما فرض عام متعين على كل
أحد ممن يستطيع للدافعة والقتال وحمل السلاح من البالغين الاحرار ،
وذلك ان يحل العدو بدار الاسلام محاربا لهم ، فاذا كان ذلك وجب

(١) انظر : ما سبق قليل قليل في ص ٨٩٩ من هذه الرسالة

(٢) ابن رشد - المقدمات المصهديات لبيان ما اقتضته رسوم الحد ونه

ج ٢٥٩/١

(٣) الخطاب - مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ج ٣/٣٤٧ ،

الصاوى - بلغة السالك لا قرب المسالك لمذهب الامام مالك ج ١/٣٥٤
محمد عيش - شرح منح الجليل لمختصر خليل ج ١/٢٠٢

على جميع أهل تلك الدار ان ينفروا

والقسم الثاني من واجب الجهاد : فرض ايضا على الامام اغزاء طائفة الى العدو ، وكل سنة مرة يخرج معهم بنفسه ، أو يخرج من يشق به ليدعوهم الى الاسلام ويرغبهم ويكف اذاهم ويظهر دين الله عليهم ويقاثلهم حتى يدخلوا في الاسلام أو يعطوا الجزية ، فان اعطوها قبلها منهم ، وان أبوا قاتلهم . . . " (١)

وقال ابن العربي المالكي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : " وقاتلهم حتى لا تكون فتنة " : " يعني كفر ، بدليل قوله تعالى : والفتنة أشد من القتل ، يعني الكفر . " (٢)

وهكذا دلت هذه النصوص من كتب المالكية ، على ان علة قتال الكفار ، عندهم الكفر ، لا الاعتداء ، والأمر بقتال الكفار لكفرهم عند المالكية من قبيل العام المخصوص ، كما ذكر ذلك ابن العربي وغيره ، فيخرج من عموم الكفار المعاهدون والمستأمنون وأهل الذمة ، والشيخ والنساء والأطفال ، وكل من ورد النص بالنهي عن قتالهم وقتلهم ما لم يقاثلوا . (٣) وبهذا يسقط ادعاء بعض باحثي العصر الحديث ان المالكية يرون ان القتال في الشريعة الاسلامية لرد العدوان فقط ، وان العلة فيه الاعتداء .

اما ما ادعوه على المناقبة من ان العلة في القتال ، الاعتداء لا الكفر ،

(١) ابن عبد البر - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ج ١ / ١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - باختصار -

(٢) ابن العربي - اعكام القرآن ج ١ / ١ - ١٠٩

(٣) المرجع السابق ج ١ / ١ - ١٠٩ / ١١٠

فيفنده ايضا ما قرره الحنابلة في كتبهم حيث قالوا رحمهم الله فسي

تعريف الجهاد : " الجهاد هو عبارة عن قتال الكفار خاصة . " (١)

والقاعدة ان تطبيق الحكم بمشتق مؤذن بعملية ما منه الاشتقاق ، فاذا

قلنا : الجهاد قتال الكفار خاصة ، فهذا يعني : ان جهاد الكفار

انما هو لكفرهم ، لا لاعتدائهم فقط .

وعليه : فان العلة في قتال الكفار عند الحنابلة الكفر لا الاعتداء .

ويؤيد هذا ما ذكره ابن قدامة وغيره من الحنابلة ، حيث قال : " ويقا تل

أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ،

لقوله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر . ولا يعرمون

ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب عتسي

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .)) (٢)

ويقاتل من سواهم من الكفار حتى يسلموا في ظاهر المذهب ، ولا يجوز

قتل نسائهم وصبيانهم ، لما روى ابن عمر " عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه نهى عن قتل النساء والصبيان - متفق عليه - (٣)

(١) البعلي - الروض الندي - ١٩٨ ، مرعي بن يوسف - غاية المنتهي في

الجمع بين الاقناع والمنتهى ج / ١ / ٤٤١ ، ابن مفلح - المبدع في شرح

المقنع ج / ٣ / ٣٠٧

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٢٩ -

ابن قدامة - الكافي ج / ٤ / ٢٦٦ / ٢٦٧

(٣) انظر من هذه الرسالة : ص

ابو حنبل - الاحكام السلطانية / ٤١

- ولأنهما يصيران رقيقاً ومالاً للمسلمين ، فقتلتهما اتلاف لمال المسلمين .
- ولا قتل شيخ فان ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا امرأة " رواه أبو داود . (١)
- ولأنه لا نكاح له في الحرب اشبه المرأة .
- ولا قتل زمن ولا اعمى ، لأنهما في معنى الشيخ الفاني .
- ولا راهب ، لما روى عن أبي بكر الصديق انه اوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه الى الشام فقال : " لا تقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيخ ويستجدون قوماً عيسوا انفسهم في الصوامع فدعوهم وما عيسوا له انفسهم " (٢)
- ولا قتل خنثى مشكل لأنه يحتمل انه امرأة ، فلا يجوز قتله مع الشك .
- ومن قاتل من هؤلاء كلهم قتل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم قريظة امرأة القت حجراً على محمود بن سلمة . (٣)
- ومن كان ذا رأى يعين به في الحرب جاز قتله ، لأن الرأي في الحسب ابلغ في القتال ، لأنه الاصل وعنه يصدر القتال . " (٤)

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٦٠

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٩٠٢ و ص : ١٢٠٢ .

(٣) أخرجه الامام البيهقي في السنن الكبرى في كتاب السير ، باب المرأة تقاتل فتقتل ، عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها .

انظر : البيهقي - السنن الكبرى ج ١ / ٨٢

(٤) ابن قدامة - الكافي ج ٤ / ٢٦٦ / ٢٦٧

وقال أبو يعلى فى الأحكام السلطانية : " والمشركون فى دار الحرب على ضربين : من بلغتهم دعوة الاسلام فامتنعوا منها ، وتأبوا عليها ، فأُمير الجيش مخير فى قتالهم بين ان يبتهم ليلا ونهارا بالقتل ، وبين ان - يضافهم للقتال .

والضرب الثانى من لم تبلغهم الدعوة ، وقل ان يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة فيحرم الاقدام على قتالهم غرة قبل اظهار الدعوة " (١)
وجاء فى كتاب الدرر السنية فى الاجوبة النجدية : " شرع الله الجهاد وأمر بالقتال بين لنا الحكم وموجبه وما يحصل به الكف ، قال سبحانه : -
() وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله . () " (٢)

قال المفسرون : الفتنة الشرك ، والذين اسم عام لكل ما بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم .

وقال صلى الله عليه وسلم : " بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله لا يشرك به شيئا " (٣)

(١) الاحكام السلطانية / ٤١

(٢) سورة الانفال - آية رقم ٣٩ -

(٣) هذا الحديث أخرجه المهيمن عن الطبراني من طريق ابن عمر قال المهيمن : وفيه عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، وثقه ابن المديني وأبو حاتم وغيرهما ، وضعفه أحمد وغيره ، وبقيّة رجاله ثقات .

انظر : المهيمن - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٥ / ٢٦٧

وقال : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها " . (١)

هذه بعض النصوص عن أئمة الحنابلة ، وقد سبق مثلها عن الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم قبل قليل ، وهما من أئمة الحنابلة البارزين (٢)

وكل هذه النصوص تدل على أن العلة في قتال الكفار عند الحنابلة الكفر ، لخاية وهي أن يكون الدين كله لله ، أي حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، وذلك إما بإسلام أهل الكفر ، وإما بخضوعهم لدين الله وعلامة ذلك دفعهم الجزية أن كانوا ممن تقبل منهم . (٣)

وبهذا وبما سبق يسقط ما نسبته بعض باحثي العصر الحديث السي جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وحنابلة ، وما نسبوه إلى الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، من القول بأن العلة في القتال عندهم في الشريعة الإسلامية ، الاعتداء ليصلوا إلى القول بأن جمهور الفقهاء يرون أن الغرض من القتال في الشريعة الإسلامية هو رد العدوان فقط

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية ج ٣٥٣/٧

والحديث سبق تخريجه ، انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤١

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٨٢ و ٨٨٦

(٣) وسيأتي في هذه الرسالة : أن الراجح أن الجزية تؤخذ من جميع الكفار ما عدا أهل الردة -

انظر : ص من هذه الرسالة - ١٠٩٧

فما لم يعتد أهل الكفر على الاسلام والمسلمين ، أو ما لم نتوقع ذلك فلا يجوز بحال من الاحوال مباداة أهل الكفر بالقتال .

وكما كان الخلط بين العلة في قتال وقتل القادرين على تحمل اعباء الحرب من أهل الكفر ، وبين العلة في قتال وقتل غير القادرين على تحمل ذلك منهم ، كالنساء والشيخ والاطفال ونحوهم ، هو أحد ما ورط بعض باعشي العصر الحديث في القول بنسبة هذا الرأي إلى الأئمة الحنفية ، فكذلك يعتبر هذا الأمر من الامور التي دعت هؤلاء الباعشين للقول بنسبة هذا الرأي إلى المالكية والحنابلة أيضا ، حيث اعتبر الزحيلي وغيره ومن باعشى هذا العصر : ان الامتناع عن قتال وقتل من لا يقاتل في العادة من أهل الكفر كالنساء ، والشيخ ونحوهم ، دليلا على ان من لا يعتدى بالقتال ونحوه لا يجوز مبادأته بالقتال مطلقا .

والواقع ان المالكية والحنابلة ، يفرقون أيضا بين العلة في القتال ، والحنة في القتل ، فالعلة في القتال عندهم الكفر والامتناع عن قبول الدين الحق ، لغاية وهي حتى يكون الدين كله لله وذلك اما بالاسلام أو باعطاء الجزية ، واما العلة في القتل فهي الاعتداء ، بمعنى أننا نبدأ أهل الكفر بالقتال لكفرهم ، ولكننا لا نقتل أثناء القتال الا من يتصور منه الاعتداء علينا ، وهم الرجال القادرين على تحمل اعباء الحرب .

اما الذين لا يعتدون بذلك ونحوه في العادة ، وهم الشيخ والنساء والولدان والزمني ، والرهبان ونحوهم من الفئات التي لا تحارب في العادة ، فلا تلتزم

ولا نقتلهم ، الا اذا اعتدوا بالقتال ونحوه ، وكل هذا واضح من النصوص

السابقة عن الفقهاء . والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

٤ - فهم بعض باسشي العصر الحديث عن القول بان القتال في الشريعة

الاسلامية لأهل الكفر بسبب كفرهم ، وامتناعهم عن قبول الدين الحق ،

وذلك لخاية وهي ان يكون الدين كله لله ، ان ذلك يعني الاكراه على

قبول الاسلام ، والاكراه في الدين ممنوع في الشريعة الاسلامية واستدلوا

على ذلك بقوله تعالى : ((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي))^(١)

حيث دلت الآية الكريمة على ان الاكراه على قبول الدين الاسلامي أو غيره

ممنوع شرعا ، وعليه فلا يمكن ان يقال ، ان العلة في قتال أهل الكفر كفرهم

ان لا اكراه في الدين ، وانما العلة في القتال الاعتداء .

قال الامام محمد عبده رحمه الله : " فقتال النبي صلى الله عليه وسلم كله

كان مدافعة عن الحق وأهله ، وعماية لدعوة الحق ، ولذلك كان تقديس

الدعوة شرطا لجواز القتال ، وانما تكون الدعوة بالحجة والبرهان لا بالسيف

والسنان ، فاننا مضنا من الدعوة بالقوة ، بان هدد الداعي أو قتل ، فعلينا

ان نقاتل لحماية الدعوة ونشر الدعوة لا للاكراه على الدين ، فإله تعالى يقول :

((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي)) ، ويقول : ((أفأنت تكفره

الناس حتى يكونوا مؤمنين .))^(٢)

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٥٦

(٢) سورة يونس - آية رقم ٩٩

وانا لم يوجد من يمنح الدعوة ويؤذى الدعوة أو يقتلهم أو يهدد الأمن

ويمتدئ على المؤمنين ، فالله تعالى لا يفرض علينا القتال لأجل سفك الدماء

وازهاق الأرواح ، ولا لأجل الطمع في الكسب . " (١)

وقال الشيخ عبدالوهاب خلاف في معرض استدلاله على أن القتال في الشريعة

لرد المدوان فقط.

وثالثا : بأن وسائل القهر والاكراه ليست من طرق الدعوة الى الدين ، لأن

الدين أساسه الايمان القلبي والاعتقاد وهذا الاساس تكونه الحجة لا السيف

ولهذا يقول الله تعالى : ((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الخي)) (٢)

ويقول سبحانه : ((ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكسره

الناس حتى يكونوا مؤمنين .)) (٣)

وقال الشيخ سيد سابق في معرض استدلاله أيضا على أن العلة في القتال

الاعتداء لا الكفر :

" ثامنا : ان الاسلام لم يجعل الاكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين ،

بل جعل وسيلة ذلك استكمال العقل وأعمال الفكر والنظر في ملكوت السماوات

والأرض ، يقول الله سبحانه : ((ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا

(١) رشيد رضا - تفسير المنار ج ٢ / ٢١٤ / ٢١٥

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٥٦

(٣) سورة يونس - آية رقم ٩٩ -

أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين . وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله
ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون . قل انظروا ما فاقى السماوات والأرض
وما تفنى الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون . (١)

وقال : ((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي)) (٢)

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر الأسرى ، ولم يعرف أنه

أكره أحدا منهم على الإسلام ، وكذلك كان أصحابه يفعلون . (٣)

ومثل مؤدى هذا الكلام الذى ذكرته عن الامام محمد عبده والشيخ عبد الوهاب

خلاف ، والشيخ سيد سابق ، قال جمع من علماء هذا العصر منهم فضيلة

الشيخ محمد أبوزهرة (٤) ، وفضيلة الشيخ محمود شلتوت (٥) والشيخ

محمد عبدالله دراز (٦) والدكتور عبدالخالق النواوى (٧) والدكتور وهب

الزحيلي (٨) وغيرهم .

(١) سورة يونس - الآيات - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٥٦ -

(٣) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٢١٦ - ٢١٧

(٤) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الإسلام - ٢٨

(٥) شلتوت - من هدى القرآن - ٣٣٢

(٦) السفياني - دار الإسلام ودار الكفر - ٢٣٤

(٧) النواوى - العلاقات الدولية والنظم القضائية - ١٠٢ - ١٠٣

(٨) الزحيلي - آثار العرب في الفقه الاسلامي - ٢٨ وما بعدها من صفحات .

ويمكن ان يجاب على اعتراض هؤلاء الباحثين وغيرهم بآية : ((لا اكراه في الدين)) بأن قول جماهير أهل العلم من مفسرين ومحدثين وفقهاء ان الحملة في قتل أهل الكفر ، كفرهم حتى يكون الدين كله لله ، بمصنعي حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، وذلك يكون بأحد طريقين ، اما بإسلام أهل الكفر ، واما بخضوعهم لسيادة الاسلام وعلامة ذلك دفع الجزية ، ان هذا القول لا يتنافي إطلاقاً مع قوله تعالى : -
((لا اكراه في الدين)) (١)

لأن الأمة الإسلامية لا تقاتل من أجل اكراه الناس على الايمان بمقيدة الاسلام ، وانما نقاتل لتكون السيادة لهذا الدين على الأرض ليسهل حينئذ تقديم الاسلام للناس واقناعهم به ، فيتحقق الهدف الذي تسعى اليه الشريعة الإسلامية وهو دخول أهل الأرض في دين الله عن قناعة تامة دون اتخاذ أية تدابير قسرية ، والناس بعد حصول السيادة للاسلام اعزاز في ان يدخلوا في دين الله ، أو ان يبقوا على دينهم وعليه فان الأمة الإسلامية حينما تقاتل الكفار لكفرهم وتبدأهم بذلك تدعوهم قبل القتال الى أحد أمرين ، الاسلام أو الجزية . (٢) ، فاذا قبلوا الاسلام عن قناعة تامة ، فهذا ما تتمناه الأمة الإسلامية لشعوب الأرض، وان

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها من صفحات و ٨٦٦ وما بعدها من صفحات .

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٠٩٧

لم يقبلوا بالاسلام ديننا ، طولبوا بالخضوع لسيادة الاسلام ، وهذا يتمثل في دفعهم للجزية ، فان خضعوا لدين الاسلام ، كان لهم البقاء على دينهم ، ولم يطالبوا بتركه تحت قوة السلاح ، وان رفضوا كلا من الاسلام والجزية ، فمعنى هذا انهم يرفضون الخضوع لسيادة الاسلام جملة وتفصيلا ، وهينئذ تقاطعهم الامة الاسلامية لا لتقصرهم على اعتناق الاسلام بالقوة ، وانما ليتم خضوعهم لسيادة هذا الدين بعد ان رفضوا ذلك بامتناعهم عن القبول بدفع الجزية . (١)

فاين الاغراه على اعتناق الدين الاسلامي في مثل هذا الصنيع . صحيح ان هناك خلافا بين العلماء في قبول الجزية من جميع الكفار فسي الجملة ، فبعضهم يرى ان الجزية لا تؤخذ الا من أهل الكتاب ، وبعضهم يرى انها تؤخذ من أهل الكتاب ، ومن لهم شبهة كتاب كالمجوس ، وبعضهم يرى ان المشركين عامة لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ، وبعضهم يرى ان مشركي العرب فقط لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ، اما من عداهم من الكفار فتقبل منهم الجزية .

وذهب فريق كبير من العلماء الى ان الجزية تقبل من جميع الكفار ، وسيأتي

ان هذا القول هو القول الراجح (٢)

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ١٠٩٧ و ١٠٦٨

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٠٩٧

وعليه : فلا يقال على هذا القول : ان قتال أهل الكفر لكفرهم ومبادأتهم

بذلك اكراه على اعتناق الدين الاسلامي بالقوة ، والاكراه ممنوع في الشريعة

الاسلامية لقوله تعالى : ((لا اكراه في الدين)) (١)

حيث لا يستقيم مثل هذا الاعتراض ، اذا كانت الجزية تدبل من جميع

الكفار ، وقد ذهب جمع من كبار الصحابة والتابعين ، كعمر بن الخطاب

وابن عباس وقتادة والعسن ، وابن جرير الطبري والقرطبي والشوكاني

وغيرهم ، عند تأويلهم الآية : ((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد

من الفبي)) الى ان من تقبل منه الجزية من الكفار لا يكره على الدخول

في الاسلام . (٢)

واذا ثبت ان الجزية تؤخذ من جميع الكفار كما سيأتي ، فلا يكره أحد

منهم على الاسلام بالقوة ، اذا رضي بدفع الجزية والخضوع لسيادة الاسلام .

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٥٦ -

(٢) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢/٢١/٢٢ ،

القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج ٣/٢٨٠/٢٨١ ، ابن العربي -

أحكام القرآن ج ١/٢٣٣ - الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١/

٢٧٥ ، تفسير الطبري ج ٣/١٤/١٥/١٦

ولو سلمنا ان الجزية لا تقبل الا من أهل الكتاب ، أو من أهل الكتاب والمجوس

فقط دون من عداهم من الكفار حيث لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف .

فيمكن الاجابة عن الاعتراض بآيه ((لا اكراه في الدين)) والحال هذه بما

ذكره فضيلة الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسيره حيث قال رحمه الله :-

" قوله : ((لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الخي ، فمن يكفر بالطاغوت

ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها . والله سميع عليم .)) (١)

هذا بيان لكمال هذا الدين الاسلامي وانه لكمال براهينه واتضح آياته وكونه

هو دين العقل والعلم ودين الفطرة والحكمة ودين المصالح والمصلح ودين

الحق والرشد ، فلذلكه وقبول الفطرة له لا يحتاج الى اكراه عليه ، لأن الاكراه

انما يقع على ما تنفر عنه القلوب ويتنافى مع الحقيقه ، والحق ، أو لما تخفى

براهينه وآياته ، والا فمن جاءه هذا الدين ورده ولم يقبله فانه لعناده ،

فانه قد تبين الرشد من الخي ، فلم يبق لاهد عذرا ولا حجة اذا رده ولم يقبله .

ولا منافاة مع هذا المعنى وبين الآيات الكثيرة الموجبه للجهاد ، فان الله قد

أمر بالقتال ليكون الدين كله لله ولدفع اعتداء المعتدين على الدين ، وأجمع

المسلمون على ان الجهاد ماض مع البر والفاجر ، وانه من الفروض المستمرة -

- الجهاد القولي والجهاد الفعلي -

فمن ظن من المفسرين ان هذه الآية تنافي آيات الجهاد فجزم بانها منسوخة

فقوله ضعيف لفظا ومعنى ، كما هو واضح بين لمن تدبر الآية الكريمة كما

نبهنا عليه . " (١)

وبهذا وبما سبق يسقط ادعاء بعض باحثى العصر الحديث ، من ان مبادأة أهل الكفر بالقتال ، لكفرهم ، حتى تكون السيادة لدين الله على الأرض ، اكراه على اعتناق دين الاسلام بقوة السلاح ، ان أن الأمة الاسلامية انما تقاتل ليكون السلطان لدين الله ، لا لتكره الامم على اعتناق دين الاسلام ، وان كان من أهداف حصول هذه السيادة للاسلام ان تسهل مهمة اقتناع شعوب الأرض ، لتبني هذا الدين والدخول فيه عن رضا وقناعة تامة .

هـ - ومن أدلة بعض باحثى العصر الحديث على ان العلة في القتال الاعتداء فقط ، قولهم : ان آيات القتال في القرآن الكريم ، منها ما هو مقيد مشتمل على ذكر السبب الذى من أجله شرع القتال في الاسلام ، ومنها ما هو مطلق عن السبب .

أما الآيات المقيدة المشتطة على ذكر سبب القتال فقوله تعالى من سورة البقرة ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ، واقتلوهم حيث ثقتموهم وأخرجوهم من حيث اخرجوكم والفتنة أشد من القتل . ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه . فان قاتلوكم فاقتلوهم . كذلك جزاء الكافرين . فان انتهوا فان الله غفور رحيم .

(١) السعدى - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ج ١ / ١٥٢ / ١٥٣

وقاطبهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله . فان انتهوا فلا عدوان

الا على الظالمين (((١)

وقوله تعالى : من سورة النساء : ((وما لكم لا تقاوتون في سبيل الله

والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا

من هذه القرية الظالم أهلها . واجعل لنا من لدنك وليا . واجعل لنا

من لدنك نصيرا . (((٢)

وقوله تعالى في سورة الانفال : ((وقاطبهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين

كله لله . فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير . (((٣)

وقوله تعالى في سورة الحج : ((اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله

على نصرهم لقدير . الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا

الله . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات

ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا . ولينصرن الله من ينصره ان الله

لقوى عزيز . (((٤)

" فهذه الآيات من سور بعضها مكى ، والبعض الآخر مدني ، وقد جاءت

مبينة السبب الذي من اجله اذن في القتال وهو يرجع الى أحد أمرين :-

(١) سورة البقرة - الآيات - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣

(٢) سورة النساء - آية رقم ٧٥

(٣) سورة الانفال - آية رقم ٣٩

(٤) سورة الحج - الآيتان ٣٩ و ٤٠

اما دفع الظلم أو قطع الفتنة وحماية الدعوة ، وذلك ان الكفار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أكانوا من المشركين ، أم من أهل الكتاب ، امنوا في ايداء المسلمين بألوان العذاب ، فتة لهم وابتلاء حتى يرجعوا من اسلم عن دينه ، ويشبطوا من عزيمة من يريد الدخول في الاسلام .

وغايتهم من هذه الفتن والمحن ان يخمدوا الدعوة ويسدوا الطريق في وجه الدعوة ، فالحمد لله سبحانه أوجب على المسلمين ان يقاتلوا هؤلاء المعتدين دفعا لاعتدائهم وازالة لعقباتهم ، حتى لا تكون فتنة ولا محنة ولا يحول حائل بين المدعوين ، واجابة الدعوة وان ذاك يكون الدين كله لله . (١)

اما الآيات التي جاءت مطلقة عن السبب الذي من اجله شرع القتال ، فقولته تعالى : ((فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم . وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد . فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم)) (٢)

وقوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجروا فيكم غلظة واعلموا ان الله مع المتقين)) (٣)

(١) عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ٧٢ - ٧٣

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٣) سورة التوبة - آية رقم ١٢٣ -

وقوله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .)) (١)

قالوا : واذا كانت بعض آيات القرآن الكريم جاءت مقيدة قد اشتطت على بيان السبب الذي من اجله شرع القتال ، وهو الاعتداء في الجلبة ، والبعض الآخر جاء مطلقا عن السبب ، فالنظر الصحيح حينئذ ان يحمل المطلق على المقيد .

على معنى ان الله سبحانه اذن في القتال لقطع الفتنة وحماية الدعوة ، وتارة ذكره مقرونا بسببه ، وتارة ذكره مطلقا اكثفاء بعلم السبب في آيات أخرى ، ولو كان بين الآيات تعارض كانت المتأخره ناسخة للمتقدمة ، فلم يذكر السبب الذي من اجله اذن في القتال آخر ، كما ذكر السبب في الاذن به أولا - حيث ذكر السبب في آية البقرة وهي متقدمة ، وفي آية الانفال وهي متأخرة .

وكيف تكون الآيات المتقدمة منسوخة مع ان وجوب القتال لدفع العدوان مجمع عليه ولم يقل بنسخ هذا الوجوب أحد ، فلا موجب لتقرير تعارض الآيات والقول بنسخ المطلق للمقيد ، لأن هذا تمزيق للآيات ، ويترتب عليه نسخ كثير منها ، حتى قال بعض المفسرين ان المنسوخ بآية السيف نحو مائه ، وعشرين آية ، ومن هذه الآيات كل ما يدل على أخذ بالمفو ، أو دعوة بالحكمة

أو جدال بالحسنى أو نفى للاكراه على الدين . " (١)

ويمكن ان يرد على هذا الاستدلال من بعض باحثي العصر الحديث

من عدة وجوه :-

الوجه الأول : اننا لا نخالف في ان آيات البقرة وآية الانفال ، قد
=====

جاء فيها بيان السبب الذي من اجله شرع القتال في الاسلام ، الا ان

الذى تخالف فيه ان تكون آيات البقرة قد دلت على ان السبب هو

الاعتداء ، ان قد ثبت بالدلة القوية ، ان سبب القتال في هذه الآيات

الكفر ، أو الكفر وما يتبعه من أذى واعتداء على الأمة الإسلامية ، وهذا

هو الذى ذهب اليه جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين ، وقد سبق

بيان ذلك مفصلاً . (٢)

الوجه الثانى : ان قوله تعالى في سورة النساء : ((وما لكم لا تقاؤون
=====

في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان - الآية)) -

لا يعني ان القتال من اجل دفع الظلم فقط ، حتى يمكن ان يقال ان السبب

المبيح للقتال في هذه الآية دفع الظلم دون غيره .

وبيان ذلك : ان قوله تعالى : ((والمستضعفين)) اما ان يكون معطوفاً على

(١) عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ٢٨ - ٢٩

(٢) انظر : من هذه الرسالة الصفحات التالية : ٨٣٢ وما بعدها من صفحات

و ٨٦٦ وما بعدها من صفحات .

لفظ الجلالة في قوله : ((ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله)) من قبيل عطف
الخاص على العام ، بحيث يكون المعنى ، ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله
وسبيل المستضعفين .

وأما ان يكون لفظ ((المستضعفين)) في الآية منصوبا على الاختصاص ، وعليه
فيكون المعنى : ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله ، وأخص من ذلك المستضعفين
فان القتال في سبيل رفع الظلم عنهم ، من اجدر ما يصدق عليه انه في سبيل
الله . (١)

وسواء أذهبن الى أن لفظ ((المستضعفين)) في الآية ، معطوف على لفظ الجلالة
أو منصوب على الاختصاص ، ففي كلتا الحالين ، ليس في الآية ما يدل على ان
السبب المبيح للقتال في الآية هو دفع الظلم فقط ، وانما الآية على الاحتمالين
تأمر في بدايتها بالقتال في سبيل الله ، وهذا أمر مطلق ، فيندرج تحته
أنواع كثيرة من القتال المشروع في الاسلام ، ثم تذكر الآية الكريمة نوعا
مهما من أنواع القتال في سبيل الله ، وهو القتال من اجل رفع الظلم عن
الفئات المستضعفة من رجال ونساء وولدان . الامة الاسلامية .

وواضح ان ذكر القتال في سبيل دفع الظلم عن هؤلاء المستضعفين ، بعد
ذكر القتال في سبيل الله على وجه الاطلاق ، لا يعنى بأى حال من الاحوال

(١) الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١ / ٤٨٧

ان القتال في الاسلام لا يكون الا لدفع الظلم فقط عن المستضعفين من
الناس ، وانما الواضح من هذا الاسلوب ، ان القرآن الكريم انما خصص
القتال في سبيل هؤلاء بالذكر لبيان أهمية مثل هذا القتال وللمبالغة
في تحريض الامة الاسلامية والهيب حماسها ودفعها دفعا قويا حثيша
لقتال هؤلاء الظلمة المتعادين في ظلمهم وبغيهم دون ان يردعهم أى
وازع انساني عن الاعتداء على الحزل من رجال ونساء واطفال ، والا فان القتال
في سبيل رفع الظلم عن هؤلاء مندرج ضمن القتال في سبيل الله وقد ذكرته
الآية في البداية . (١)

ويؤيد هذا المعنى الذى اذكره هنا سياق الآية السابقة ، لآية النساء هذه
والآية اللاحقة لها ، حيث امر الله جل ذكره فى الآية السابقة لآية النساء
بالقتال في سبيل الله بهذا الاطلاق ، حاثا للامة الاسلامية على القتال
في سبيله عن طريق بيان الاجر العظيم والمنزلة الرفيعة لمن يجاهد بالقتال
في سبيل الله ، ان هو بين ان يقتل في هذا السبيل فيفوز بالشهادة ،
أو ان ينتصر فيفوز بالرفعة والاجر العظيم عند الله .

وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى : ((فليقاتل في سبيل الله الذى يــــن
يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ، ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب

فسوف نؤتيه اجرا عظيما .)) (٢)

(١) المراجعين السابقين - نفس الصفحات -

(٢) سورة النساء - آية رقم - ٧٤ -

ثم تأتي الآية المستدل بها بعد ذلك ، لتؤكد أهمية القتال في سبيل الله مطلقا سواء كان قتال دفع أو قتال طلب ، مركزة على أهم أنواع القتال في سبيل الله وهو قتال الدفع عن المظلومين من الأمة الإسلامية ، ولا أحد يمكن له ان ينكر أهمية هذا ان الدفع بلا شك اهم من الطلب .

ثم تأتي بعد ذلك الآية الملائمة لتؤكد الأمر بالقتال في سبيل الله مطلقا ، دون ان تخص بالذكر أحد أنواعه ، مبينه على سبيل الحرص والتحريض ، ان أهل الايمان حينما يقاتلون ، فانما يقاتلون في سبيل الله سواء كان القتال دفعا أو طلبا .

أما أهل الكفر فانما يقاتلون في سبيل الطاغوت ، وعليه فهم أولياء الشيطان وكيد الشيطان أضعف من ان يقف امام قوة اولياء الله .

وفي هذا يقول الله تعالى : ((الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت . فقاتلوا أولياء الشيطان . ان كيد الشيطان كان ضعيفا)) (١)

وان قد تبين هذا فلا يقال والحال هذه ان آية النساء في الأمر بالقتال دفعا للظلم عن المستضعفين فقط ، وانما هي في القتال في سبيل الله ، ومن ذلك القتال في سبيل دفع الظلم عن المستضعفين .

وقد تبين عند الكلام على آيات البقرة ان القتال في سبيل الله يشمل قتال الدفع و قتال الطلب ، بحيث قد دلت تلك الآيات على ذلك دلالة ظاهرة قوية خلافا لما يراه بعض باعشي العصر الحديث ، ومنها قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .)) (١)

وقال الامام الشوكاني في تفسيره : " قوله : ((وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله)) خطاب للمؤمنين المأمورين بالقتال على طريق الالتفات . قوله ((والمستضعفين)) مجرور عطفا على الاسم الشريف ، أى ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله وسبيل المستضعفين حتى تخلصوهم من الاسر وتريحوهم مما هم فيه من جهد . ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص ، أى واخص المستضعفين ، فانهم من أعظم ما يصدق عليه سبيل الله . واختار الأول الزجاج والزهري .

وقال محمد بن يزيد : اختار ان يكون المعنى ، وفي المستضعفين ، فيكون عطفا على السبيل ، والمراد بالمستضعفين هنا من كان بمكة من المؤمنين تحت اذلال الكفار ، وهم الذين كان يدعو لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيقول : " اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة ابن هاشم ، وعياش بن ابي ربيعة ، والمستضعفين من المؤمنين " كما في الصحيح " (٢)

(١) سورة البقرة - آية رقم ١٩٣ -

انظر : العربي - المهدنة في الاسلام - ٨٠/٢٩

(٢) الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١/ ٤٨٢ =

وبهذا يستط ادعاء ان آية النساء في الأمر بالقتال لدفع الظلم عمن
المستضعفين فقط ، بل هي في ذلك وفي القتال في سبيل الله الذي يشمل
قتال الدفع والطلب .

الوجه الثالث : ان استدلال بعض باحثي العصر الحديث بقوله تعالى
=====
في سورة الحج : ((اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم
لقدير)) (١) على ان القتال في الشريعة الاسلامية لرد العدوان فقط ،
لا يسلم لهم .

ذلك ان الآية وان كانت اذنا بالقتال بسبب الظلم ، كما هو واضح من
قوله : ((بأنهم ظلموا)) أى بسبب انهم ظلموا ، الا انها عند علماء
التفسير وغيرهم أول آية نزلت في الاذن بالقتال ، أو من أول ما نزل في -
ذلك (٢) ، ومعلوم ان مشروعية القتال في الدين الاسلامي قد مرت بأربعة
مراحل :-

= أخرج هذا الحديث البخارى في كتاب التفسير ، باب قوله تعالى :
((فأولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا))

انظر : ابن حجر - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٨ / ٢٦٤
(١) سورة الحج - آية رقم ٣٩ -

(٢) ابن العربي - احكام القرآن ج ٣ / ١٢٩٦ ، القرطبي - الجامع لاهكام
القرآن ج ١٢ / ٦٧ / ٦٨ - السيوطي - الدر المنثور في التفسير
المأثور ج ٦ / ٥٧ / ٥٨ ، الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ٣ /
٤٥٦ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٣ / ٢٢٥
العيني - البناية في شرح الهداية ج ٥ / ٦٤٣ ، الماوردى - كتاب السير
من الحاوى الكبير - مخطوط - ج ٢ / ٦٢٠ وما بعدها من صفحات -
ابن رشد - المقدمات ج ١ / ١ / ٢٦١ / ٢٦٢

المرحلة الأولى : وفيها نهى المسلمون عن القتال ، وامروا بالمعفو والصغ
=====

والاعراض عن القتال ودعوتهم الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة .

المرحلة الثانية : وفيها اذن للمسلمين بالقتال لرفع العدوان والظلم ،
=====

دون ان يفرض عليهم ذلك .

وهذه هي المرحلة التي دلت عليها آية سورة الحج " اذن للذيــــــــــــن

يقاتلون بأنهم ظلموا - الآية))

المرحلة الثالثة : وفيها اذن للمسلمين بقتال من قاتلهم والكف عن كف
=====

عنهم .

اما المرحلة الرابعة والأخيرة ، وفيها فرض قتال جميع الكفار ابتداءً ، حتى
=====

تكون الهيمنة والسيادة لدين الله على الأرض ، وقد سبق بيان هذه المراحل

مفصلاً مع بيان الأدلة على ذلك ، عند الكلام على مشروعيه الحرب في الاسلام (١)

ومن هنا : فلا يقال بناءً على هذه الآية ، ان القتال في الشريعة الاسلامية لرد

العدوان فقط ، ان هذه الآية انما تشمل مرحلة من مراحل تشريع القتال

في الاسلام ، والذي استقر عليه أمر القتال في المرحلة الرابعة والاخيرة ، قتال

جميع الكفار ابتداءً حتى يكون الدين كله لله . كما دلت على ذلك آيات سورة

البقرة وغيرها ، وقد تقدم بيانه .

هذا ما ذهب اليه جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين . (١)

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ١٩٧ و ٢٠٥

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٢٧ و ٨٩٥

قال السيوطي رحمه الله في تفسيره : " عن ابن عباس قال : لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة ، قال أبو بكر اخرجوا نبيهم ، انا لله وانا اليه راجعون ، ايها الكفار القوم ، فنزلت ((اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا)) الآية .

وكان ابن عباس يقرأها " اذن " .

قال أبو بكر : فعلمت انه سيكون قتال ، قال ابن عباس وهي أول آية نزلت في القتال . . . (١)

وعن مجاهد قال : خرج ناس مؤمنون مهاجرون من مكة الى المدينة ، فأتبعهم كفار قريش ، فأذن لهم في قتالهم ، فأنزل الله ((اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا)) الآية ، فقاتلوهم (٢) وعن عروة ابن الزبير ان أول آية نزلت في القتال حين ابتلي المسلمون بمكة وسططت بهم عشائهم ليفتوهم عن الاسلام وأخرجوهم من ديارهم وتظاهروا عليهم ،

فأنزل الله ((اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا)) الآية (٣)

(١) أخرج هذا عن ابن عباس ، عبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد والترمذي وحسنه ، والنسائي وابن ماجه والبزار وابن جرير وابن المنذر ، وابن أبي حاتم وابن عبان ، والطبراني ، والحاكم ، وصححه وابن مسروق ، والبيهقي في الدلائل .

انظر - السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦ / ٥٧
(٢) أخرج هذا عن مجاهد : ابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل .

انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٦ / ٥٧
(٣) أخرج هذا ابن أبي حاتم ، عن عروة بن الزبير رضي الله عنه
انظر : السيوطي - تفسير الدر المنثور ج ٦ / ٥٧

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : كانت أول آية نزلت في القتال :

((اذن للذين يقاتلون)) (١) وعن ابن زيد في قوله : ((اذن

للذين يقاتلون)) قال اذن لهم في قتالهم بعدما عفي عنهم عشرين

سنتين (٢)

وعن سميد بن جبير في قوله : ((اذن للذين يقاتلون)) قال : النبي

صلى الله عليه وسلم وأصحابه ((بأنهم ظلموا)) يعنى ظلمهم أهل مكة

حين اخرجوهم من ديارهم (٣)

وعن ابن سيرين : قال : اشرف عليهم عثمان من القصر ، فقال : أئتونى

برجل قارئ كتاب الله ، فأتوه بصعصة ابن صوحان ، فتكلم بكلام ، فقال :

((اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير)) ، فقال

له عثمان : كذبت ليست لك ولا لأصحابك ، ولكنها لي ولأصحابي . (٤)

(١) أخرج هذا عن أبي هريرة ، عبد الرزاق وابن المنذر

انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٦ / ٥٨

(٢) أخرج هذا عن ابن زيد ، ابن أبي حاتم .

السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦ / ٨٥

(٣) أخرج هذا عن سميد بن جبير ، ابن أبي حاتم .

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦ / ٥٨

(٤) أخرج هذا عن ابن سيرين ، ابن أبي شيبة رحمه الله .

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٦ / ٥٨

وقد ذكر فقهاء المذاهب الأربعة مراحل تشريع الجهاد في الاسلام، ومنها هذه المرحلة التي تعطي آية سورة الحج ، وقد اجمعوا على ان الذي استقر عليه الأمر في المرحلة الأخيرة ، مشروعية القتال دفعا وطلباً حتى تكون السيادة لدين الاسلام ، ولولا خوف الاطالة لذكرت نصوصاً من كتبهم ولكنني سأحيل القارئ المميز الى هذه الكتب ، وفي هذا الكفاية ان شاء الله (١)

٦ - ومن أدلة بعض باحثي العصر الحديث على ان العلة في قتال أهل الكفر الاعتداء الواقع أو المتوقع منهم على الأمة الاسلامية ، النهي عن قتل النساء ، والصبيان والرهبان ونحوهم ، فلو كان القتال لوصف الكفر ، لجاز قتل وقتال هؤلاء ، وان لم يعتدوا ، ومن هنا كان النهي عن قتل هؤلاء مالم يعتدوا بالقتال ونحوه ، دليلاً على ان القتال في الشريعة الاسلامية ، انما هو لمن يقاتل الأمة الاسلامية ، دون من كف أذاه عنها ، وعليه فلا يجوز مبادأة أهل الكفر بقتال ما لم يعتدوا .

قال الشيخ سيد سابق في معرض استدلاله على ان القتال لرد العدوان فقط :

(١) البابر تي - الجناية على الهداية ج/٥/٤٤١ ، ابن رشد - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ج/١/٢٦١/٢٦٢ ، الماوردي كتاب السير من العاوي الكبير ج/٢/٦١٥ وما بعدها من صفحات ، ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج/٢/٨١/٨٢

"سادسا : ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على امرأة مقتولة فقال : " ما كانت

هذه لتقاتل " (١)

فعلم من هذا ان الحلة في تحريم قتلها انها لم تكن تقاتل مع المقاتلين

فكانت مقاتلتهم لنا هي سبب مقاتلتنا لهم ، ولم يكن الكفر هو السبب .

سابعا : انه على الله عليه وسلم نهى عن قتل الرهبان والصبيان لنفس السبب

الذي نهى من أجله عن قتل المرأة . " (٢)

ويمكن ان يجاب عن هذا الاستدلال ، بانه كان يمكن ان يكون هذا الاستدلال

صحيحا ، لو لم يكن هنا دليل واحد يدل على مبادأة أهل الكفر بالقتال

بسبب كفرهم حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على أرضه ، اما وقد

تظافرت الأدلة على ذلك ، فهذا مالا يمكن التسليم به اطلاقا .

وقد سبق بيان الأدلة الدالة على ان القتال بسبب الكفر مع الرد على تأويلات

بعض المحدثين لها . (٣)

ولا تعارض بين كون قتال أهل الكفر بسبب كفرهم ، وبين النهي عن قتال

وقتل النساء والشيخ والرهبان ونحوهم مالم يمتدوا بالقتال ونحوه .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤٧

(٢) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٦١٦

وانظر من هذه الرسالة : ص ٨٦٠

(٣) انظر من هذه الرسالة الصفحات التالية : ٨٤٠ وما بعدها من صفحات

وص ٨٦٥ وما بعدها من صفحات .

لأنه اذا جاء عن المشرع الأمر بمبادأة أهل الكفر بالقتال بسبب كفرهم بهذا الصوم ، ثم جاء عنه النهي عن قتال وقتل بعض أهل الكفر ما لم يعتدوا ، وذلك كالنساء والشيخ والصبيان ونحوهم ، فالنظر الصحيح حينئذ يقتضى ان لا يخرج من النص العام الا بمقدار ما أخرجه المشرع ، اما فيما عدا ذلك فيبقى النص العام على عمومه .

وعليه : فقتال أهل الكفر ومبادأتهم بذلك بسبب كفرهم مشروع للأدلة الدالة على ذلك ، ويخرج من هذا الشيخ والزمنى والنساء ونحوهم فلا يقاتلون ولا يقتلون ما لم يقاتلوا ، لورود ما يدل على النهي عن قتالهم وقتلهم ما لم يعتدوا .

وعليه فيبقى من عداهم على الأصل في مشروعية مبادأتهم بالقتال والقتل بسبب الكفر ، حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض . ومن هنا لم يفهم جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين من النهي عن قتال وقتل الشيخ والرهبان والنساء ونحوهم ما لم يعتدوا ، النهي عن مبادأة أهل الكفر عامة بالقتال ما لم يبدءوا بالعدوان .

وانما الذى فهموه وقرروه من مجموع نصوص القتال في الشريعة الاسلامية ان الكفار يبدءون بالقتال ، حتى يتم خضوعهم لسيادة الاسلام على ان لا يقاتل ويقتل منهم الا من يتصور منه القتال في العادة وهم الرجال القادرون على تحمل أعباء القتال في العادة ، أما من عداهم من الفئات المستضعفة فلا يقاتلون

ولا يقتلون الا اذا اعتدوا .

هذا ما فهمه جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين (١) وهو الفهم الصحيح

المتمشي مع الاصول والقواعد الاسلامية ، خلافا لما فهمه بعض باحثي

العصر الحديث ، عفا الله عنهم .

وبهذا وبكل ما سبق يتضح ان شاء الله ان علة القتال في الشريعة الاسلامية

الكفر ، وبالتالي فان الغرض من القتال في الاسلام ان يكون الدين كله لله ،

بمعنى ان تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، وذلك اما باسلام أهل

الكفر ، أو بخضوعهم لسيادة الاسلام ، وعلامة ذلك دفعهم الجزية عن يد وهم

صاغرون .

وعليه : فان مبادأة أهل الكفر بالقتال ، لرفع راية لا اله الا الله على

البسيطة ، مطلب اسلامي ، وان لم يعتدوا على الأمة الاسلامية ، ان يكفي

امتناعهم عن الخضوع لسيادة الاسلام ، كما ذهب الى ذلك جماهير أهل

العلم من مفسرين وفقهاء ، خلافا لبعض باحثي العصر الحديث ، الذين

يدعون ان علة القتال في شريعة الاسلام ، الاعتداء ، وبالتالي فان الغرض عندهم

من القتال في الاسلام رد الاعتداء فقط ، وعليه فلا يمكن مبادأة أهل الكفر

بالقتال ما لم يعتدوا على الأمة الاسلامية ، أو ما لم نتوقع ذلك .

ولقد اتضح بما سبق ان شاء الله ان الحق فيما ذهب اليه جماهير أهل العلم من

سلف هذه الامه من صحابه وتابعين ومن تبعهم باحسان .

والله من وراء القصد والهادي الى سواء السبيل

(١) انظر من هذه الرسالة الصفحات التالية ٨٤٥ و ٨٥٦ وما بعدها و ٩٠٠ وما بعدها

المبحث الثاني

=====

الأصل في علاقه دار الاسلام بدار الكفر عند

بعض باحثي العصر الحديث

تبين ما تقدم في هذه الرسالة : ان بعض باحثي العصر الحديث
يذهبون الى ان العلة في القتال الاعتداء ، لا الكفر خلافا لجماهير أهل
العلم ، وقد اجبت عن رأيهم هذا بما فيه الكفاية ان شاء الله .
ويعتبر هذا الرأي من بعض باحثي العصر الحديث ، اساسا بنو عليه
قولهم بأن الأصل في العلاقه بين أهل الاسلام وأهل الكفر، السلام
لا الحرب ، خلافا لجماهير أهل العلم من ذلك .

وقد تقدم ان جماهير أهل العلم بما فيهم فقهاء المذاهب الأربعة يرون
ان الأصل في العلاقه الحرب لا السلم نتيجة لقولهم بأن الفرض من
القتال في الشريعة الاسلامية هو زوال هيمنة الكفر وسيادته حتى يكون
الدين كله لله . (١)

ومن ذهب الى ان الأصل في العلاقه ، السلم من باحثي العصر الحديث ،
اصحاب الفضيلة الامام محمد عبده ، وتلميذه الشيخ رشيد رضا (٢) والشيخ

(١) انظر من هذه الرسالة : ص

(٢) رشيد رضا - تفسير المنار ج / ١٠ / ٦٩ / ١٤٠ ، ج / ٢ / ٢١٥ / ٢١٦

محمد أبوزهرة (١) والشيخ عبد الوهاب خلاف (٢) والشيخ سيد سابق (٣)

والدكتور وهبة الزحيلي (٤) والمستشار علي علي منصور (٥) ، وآخرون -

تابعوهم علي ذلك من باحثي وكتاب العصر الحديث .

وما استدل به هؤلاء الباحثون لرأيهم هذا ما يلي :-

١ - قوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله)) (٦) -

قال فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف في معرض استدلاله بهذه الآية :

" والنظر الصحيح يؤيد انصار السلم القائلين بان الاسلام اسس علاقات

المسلمين بغيرهم علي المسالمة والامان ، لا علي الحرب والقتال الا اذا -

اريدوا بسوء وهذا بين في قوله تعالى : ((وان جنحوا

للسلم فاجنح لها وتوكل على الله .)) (٧)

(١) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ٤٧ - ٨٠

(٢) عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ٧٦ - ٧٧

(٣) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٦١٣

(٤) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٣٠ وما بعدها من صفحات

(٥) علي علي منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - ٢٨١ ،

وما بعدها من صفحات .

(٦) سورة الانفال آية ٦١

(٧) خلاف - السياسة الشرعية - ٧٧ - باختصار -

وقال فضيلة الشيخ سيد سابق : " وانما كانت القاعده هي السلام ،
والحرب هي الاستثناء ، فلا مسوغ لهذه الحرب في نظر الاسلام مهما
كانت الظروف ، الا في احدى حالتين :-

الحالة الأولى : حالة الدفاع عن النفس والعرض والمال والوطن عند الاعتداء
=====

.....

الحالة الثانية : حالة الدفاع عن الدعوة الى الله اذا وقف أحد في سبيلها
=====

ثم ذكر فضيلته الأدلة على ذلك ومنها قوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم
فاجنح لها)) الآية

ثم قال : " ففى هذه الآية الأمر بالجنوح الى السلم اذا جنح العدو اليها
حتى ولو كان جنوحه خداعا ومكرا . " (١)

وقال الدكتور وهبة الزحيلي : " ومن جهة الاستدلال بالمنقول في هذا الموضوع
نجد آيات القرآن قاطعة الدلالة على ان الاصل في العلاقات الاسلامية مع
الامم هو السلم حتى يكون اعتداء ، فيضطر المسلمون حينئذ الى خوض غمار
الحرب دفاعا عن النفس ، وحق البقاء ، أو انتقاء لهجوم تكون المبادرة فيه
ضربا من الدفاع ، قال الله تعالى :-

((وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله))

ثم قال : وحينئذ - أى حين يحتاج أهل الكفر الى السلم - فعلى المسلمين
قبول السلم بكل ضرويه واشكاله . " (٢)

(١) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٦١٣ / ٦١٥ - باختصار -

(٢) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٣٣ - ١٣٤ - باختصار -

ويمكن ان يجاب عن استدلال هؤلاء المحدثين بآية : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها)) ان الأدلة من الكتاب والسنة قد تظافت على ان العلة في القتال في الشريعة الاسلامية ، الكفر .

وهذا يعنى ان الاصل في العلاقة بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر الحرب حتى يكون الدين كله لله ، أى حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، وهذا ما ذهب اليه جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين ومحدثين رضي الله عنهم اجمعين ، وقد سبق بيان ذلك مفصلا بأدلته مع الرد على من يدعي غير ذلك . (١)

فاننا أخذنا هذا الأمر في الاعتبار ، ثم أخذنا في الاعتبار أيضا قوله تعالى : ((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون)) (٢) كان لزاما علينا ان نفهم آية : ((وان جنحوا للسلم)) حينئذ فهما مفايرا لما فهمه بعض باحثي العصر الحديث ، وهو الفهم الذى فهمه جماهير أهل العلم من هذه الآية حيث ذكروا ان المراد بها مسالمة أهل الكفر ، ان كان بأهل الاسلام ضعف من حيث عدم القدرة على مواجهة الاعداء ، أو كانت هناك أى ضرورة أخرى أو مصلحة ما تحتم قبول حالة السلم .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها و ٨٩٥ وما بعدها

(٢) سورة محمد - آية رقم ٣٥ -

اما ان كان أهل الاسلام على جانب من القوة والقدرة على قهر أهل الكفر وبسط سيادة الاسلام عليهم ولا مصلحة ولا ضرورة توجب السلام ، فلا سلم معهم حينئذ ، لقوله تعالى : ((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلنون)) وللايات والاحاديث الدالة على وجوب قتال أهل الكفر حتى تكون السيادة لدين الله على الأرض وذلك باسلامهم ، أو بأعطائهم الجزية عن يد وهم صاغرون ، وهو علامة خضوعهم للإسلام ، وبهذا يتحقق هدف الاسلام ، وهو كون الدين كله لله .

وبعبارة أكثر وضوحا يمكن ان يقال : ان الاصل في الشريعة مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى يكون الدين كله لله للأدلة الكثيرة الدالة على ذلك ، وقد سبق بيان بعضها (١) ومآلهم أمر مشروع لضعف المسلمين أو لأي مصلحة أخرى ، والا صل في ذلك قوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها)) - اما اذا كان العدو والقوة لأهل الاسلام ولم تكن لهم مصلحة في المسالمة ، فان القرآن الكريم ينهى الأمة الإسلامية عن ذلك بقوله : ((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلنون))

وعليه : فيحمل الأمر المطلق في قوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها)) على ما جاء في آية ((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلنون)) من تقييد .

(١) انظر من هذه الرساله : ص ٨٢٨ وما جدها .

قال ابن الهمام رحمه الله : " وإذا رأى الامام أن يصلح أهل الحرب
أوفريقا منهم بمال أو بلا مال ، وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به
لقوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله .)) والآية
وان كانت مطلقة ، لكن اجماع الفقهاء على تقييدها برؤية مصلحة للمسلمين
في ذلك بآية أخرى هي قوله تعالى : ((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم
وانتم الاعلنون)) ، فاما اذا لم يكن في المواجهة مصلحة فلا يجوز بالاجماع .^(١)
والى مثل هذا ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والشيعة الزيدية ،
والامامية^(٢) ، وذهب الامام ابو حنيفة ومحمد ابن الدمن والكاساني
وابن العربي وابن كثير ، وغيرهم الى قريب من هذا فقالوا : ان الاصل
هو مباداة أهل الكفر بالقتال ، حتى يكون الدين كله لله .
والسلم مشروع حال ضعف المسلمين وعدم قدرتهم على القتال فقط ، فان لم
يكونوا كذلك فلا سلم .

قالوا : " لأن المواجهة ترك القتال المفروض فلا يجوز الا في حال يقع وسيلة
الى القتال ، لأنها حينئذ تكون قتالا معنا ، قال الله تبارك وتعالى :-
((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلنون والله معكم)) .

وعند تحقق الضرورة لا بأس به لقوله تعالى : ((وان جنحوا للسلم فاجنح
لها وتوكل على الله)) ، وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع أهل

(١) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٥٥٢

(٢) ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية ١٢٤ - ١٢٥ ، الشافعي - الام ج ٤ / =

مكة عام الحديبية على ان توضع الحرب عشر سنين . " (١)

وعلى رأى هذا الفريق من العلماء ، لا سلم عند قوة أهل الاسلام وقد رتبهم
على قهر أهل الكفر وبسط سيادة الاسلام عليهم ، وان كان لهم في السلم
مصلحة ما .

وزهب بعض علماء التفسير كابن عباس ومجاهد وزيد ابن اسلم ، وعطاء
الخراساني وعكرمة والحسن وقتادة ، الى ان آية ((وان جنحوا للسلم)) منسوخه
بآية : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر - الآية)) .

وروى عن ابن عباس ان الناسخ لها قوله تعالى : ((فلا تهنوا وتدعوا الى
السلم - الآية))

= ١٨٩/١٩٠ - البهوتي - كشف القناع عن متن القناع ج/٣/١١١ -
١١٢ ، المرتضى - البحر الزخار ج/٦/٤٤٦/٤٤٧ ، جعفر بن الحسن
شرائع الاسلام ج/١/١٥٦

(١) محمد بن الحسن - شرح كتاب السير الكبير ج/٥/١٦٨٩ ، الكاساني
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج/٩/٤٣٢٤ ، ابن العربي - احكام
القرآن ج/٢/٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم
ج/٢/٣٢٢/٣٢٣ .

وحد يث ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع قريشا عشر سنين ، أخرجه
البيهقي في الدلائل وغيره من أصحاب السير ، وأخرج البخاري حديث
صلح الحديبية بطوله في كتابه الصحيح في كتاب الشروط ، باب الشروط
في الجهاد .

انظر : البيهقي - دلائل النبوة ج/٤/١٤٥ ، صحيح الامام البخاري
ج/٣/١٦٨ وما بعدها من صفحات .

وروى عن قتادة وعكرمة ان الناسخ لها قوله تعالى : ((فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم)) وقوله تعالى : ((وقاتلوا المشركين كافة .)) وروى -
عنهما انهما قالا : " نسخت براءة كل موادة حتى يقولوا لا اله الا الله"^(١)
وعليه : فان جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين يرون ان اصل العلاقة
بين أهل الاسلام وأهل الكفر الحرب ، غاية ما هناك ان البعض يرى وهم
الأكثر ، ان السلم مشروع للمصلحة ، والبعض الآخر يرى أنه مشروع عند
ضعف أهل الاسلام فقط ، ويتضمن يرى عدم مشروعية السلم وانه حكم
منسوخ .

وعند الكلام على الهدنة ومشروعيتها سأحاول عرض هذه الآراء الثلاثة
عرضا مفصلا مع بيان أدلة كل فريق ، والراجع من ذلك (٢) ، ان ليس
هنا مكان بحث مشروعية الهدنة ، وانما قصدت بعرض هذه الآراء الثلاثة
لجماهير أهل العلم بايجاز هنا ، لاصل الى ان اصل عندهم جميعا في
علاقة أهل الاسلام بأهل الكفر الحرب لا السلم .

غير ان الذي تجدر الاشارة اليه هنا ان النظر الصحيح يقتضى ان آية

(١) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٢ / ٢ - ٣٢٢ - ٣٢٣ ، الجصاص

- أحكام القرآن ج ٣ / ٦٩ - القرطبي - الجامع لأحكام القرآن

ج ٨ / ٣٩ / ٤٠

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٣٤

((وان جنحوا للسلم)) معكمة غير منسوخة .

ان ان ادعاء النسخ بدون دليل تحكم والتحكم لا يعجز عنه أحد .

ثم لا يصار الى النسخ مع امكان الجمع ، وقد امكن الجمع بين هذه الآية ،

والآيات الدالة على مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى يكون الدين كله لله ،

وآية ((فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون))

اما على رأى عامة فقهاء المذاهب الأربعة ، أو على رأى الامام ابي حنيفة

ومن معه .

اما ما تورط فيه بعض باعشي العصر الحديث من اعمال بعض الآيات ،

واهمال البعض الآخر ، أو تأويلها بحيث تتمشى مع ما يروونه ، وان خالف

تأويلهم هذا ، النظر الصحيح وما عليه سلف هذه الامة من فقهاء ومفسرين ،

فهذا مالا يمكن ان يقره أحد .

ان قد اعطوا آية : ((وان جنحوا للسلم فاجنح لها)) واهملوا آية : ((فلا

تهنوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون)) .

وتأولوا ما جاء دالا من الكتاب والسنة على مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى تكون

السيادة لدين الله على الأرض ، بما لا يتفق مع واقع تلك النصوص .

والأسلوب الصحيح يقتضى الجمع بين هذه النصوص ما امكن الجمع ، وقد امكن

الجمع كما تبين ذلك دون اللجوء الى القول بالنسخ أو اهمال بعض النصوص

أو التعسف في تفسير البعض الآخر .

على أن مسلك القائلين بالنسخ ربما كان اسلم من مسلك بعض باحثي العصر الحديث ، لانهم يلتفتون مع جماهير أهل العلم في ان القتال في الشريعة الاسلامية ، بسبب الكفر ، وعليه فان مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى تكون السيادة لدين الله على الأرض مطلب اسلامي عند هم ، فليس بينهم وبين جماهير أهل العلم من خلاف ، الا في مشروعية الهدنة ، فالجمهور يقولون بمشروعيتها ، وهم يقولون بأنها منسوخة ، وسيأتى ان الراجح هو مشروعيتها الهدنة . (١)

٢ - وما استدلل به بعض باحثي العصر الحديث على ان الاصل في علاقه أهل الاسلام بأهل الكفر ، السلم ، قوله تعالى : ((فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا .)) (٢)

قال الشيخ سيد سابق عند هذه الآية : فهؤلاء القوم الذين لم يقاتلوا قومهم ولم يقاتلوا المسلمين ، واعتزلوا محاربة الفريقين ، وكان اعتزالهم هذا اعتزالا حقيقيا يريدون به السلام ، فهؤلاء لا سبيل للمؤمنين عليهم . " (٣) وقال الدكتور / عبد الخالق النواوي : " اتضح مما تقدم ان الحرب فسي الاسلام لا تكون الا دفاعا ، لأن أدلة حرب الهجوم والابتداء قد سقطت كلها ،

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ١٢٤٨

(٢) سورة النساء - آية رقم ٩٠

(٣) سيد سابق - فقه السنة ج ٢ / ٦١٥

فلا يظن ظنان ان هذا اتجاه حديث متأثر يروح العصر أكثر مما هو متأثر بروح الاسلام ، لأننا لم نعتمد في بحثنا الا على المصادر الاصلية للتشريع الاسلامي نفسه ، كما هو واضح ، بل ما يزال لدينا مزيد من المعضدات لهذا الرأي المختار مستمدة من آيات القرآن ونصوص السنة المطهرة

ففى القرآن الكريم يقول تعالى : ((فان اعتزلوكم فلم يناطوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا " فلو كان القتال ففى الاسلام ابتداءً لاغراض التهر والتطك لجهر القرآن بذلك ولما حال بين المسلمين وقتال المسالمين . " (١)

والى مثل هذا الاستدلال بهذه الآية أو قريب منه ذهب جمع من باحثي هذا العصر .

والجواب عن هذا من وجوه :

الوجه الأول : ان الأدلة من الكتاب والسنة قد توافرت على ان العلة ففى القتال الكفر ، وان أهل الكفر يردون بالقتال حتى يسلّموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، ان كانوا ممن يقر على دينه بالجزية ونحوها ، ومعنى هذا ان الأصل ففى العلاقة بين أهل الاسلام وأهل الكفر الحرب لا السلم ، والى هذا ذهب جماهير أهل العلم من سلف هذه الأمة كما سبق بيان ذلك . (٢)

(١) النواوى - العلاقات الدولية والنظم القضائية - ١٠٨

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها من صفحات

وإذا كانت آية النساء معارضة لما جاء من الكتاب والسنة دالا على أن الأصل في العلاقة الحرب لا السلم ، فالنظر الصحيح ان يجمع بين الأدلة ما أمكن الجمع لا ان يعتمد على أحدها ، ويهمل الآخر ، أو يؤول بما لا يتفق مع الواقع .

ومن هنا يمكن ان يقال ان آية النساء ، دلت على ما دلت عليه آية : -
((وان جنحو للسلم)) من مشروعيه السلم بين أهل الاسلام وأهل الكفر مطلقا ، الا ان هذا الاطلاق ، مقيد بقوله تعالى : ((فلا تهنأوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون .)) (١)

وعلى هذا فيكون الفهم الصحيح لأدلة القتال في الشريعة الاسلامية ، ان الأصل في العلاقة الحرب ، للأدلة الدالة على ذلك من الكتاب والسنة ، ومنها قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله)) (٢) والسلم مشروع عند ضعف المسلمين وعدم قدرتهم على قتال أهل الكفر ، أو عند قيام أى مصلحة أخرى ، هذا ما فهمه جماهير فقهاء المذاهب الأربعة وغيرهم من الأدلة المطلقة الدالة على مشروعية السلم . (٣)

(١) سورة محمد - آية رقم ٣٥

(٢) سورة الانفال - آية رقم ٣٩

(٣) الهدنة في الاسلام / ٨٦

وانظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها من صفحات و ١٣٤١ وما بعدها من صفحات .

اما الامام أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، والكاساني وابن العربي وابن كثير ،

فيرون ان الاطلاق في آيات السلم مقيد بحالة ضعف المسلمين فقط ، وقد

سبق بيان ذلك قبل قليل . (١)

الوجه الثاني : يمكن ان يقال ان آية النساء ((فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم

- الآية)) ، انما تدل على حكم مرحلي من مراحل القتال في الاسلام ،

ولا تشمل الحكم النهائي في علاقه المسلمين بغيرهم .

وذلك ، لأن احكام القتال في الاسلام نزلت وفق مرحليه متدرجه ، ان كان

القتال معرما ، ثم مأذونا فيه ثم مأمورا به لمن يقاتلهم دون من لم يقاتلهم

ثم مأمورا به ابتداء لجميع الكفار مراعاة لواقع المسلمين وظروفهم ومصلحتهم

حيث كانت قوة المسلمين لم تستكمل بعد في هذه المراحل ، فلما استكملت

قوة المسلمين وقوى بناتهم واشتدت شوكتهم نزل الحكم النهائي الذي

قررت آيات القتال العامة .

ولكن هذا لا يعنى ان هذه الاحكام المرحلية منسوخة لا يعمل بها مطلقا

بل هي من القسم المنسأ أى انه يعمل به متى تكررت وعادت تلك الظروف

والأوضاع في حياة الامه المسلمة " . (٢)

(١) انظر من هذه الرسالة ص ٩٤٢ وما بعدها

(٢) العربي - الهدنة في الاسلام .

والى هذا ذهب بعض أهل العلم منهم السيوطي رحمه الله ، وتابعه
على ذلك بعض باعشى العصر الحديث وعلمائه منهم شهيد الاسلام
سيد قطب . (١)

الوجه الثالث : لو سلمنا بعدم رجاحة الجمع السابق بين الأدلة ،
=====
فان الآية عند جمع من علماء التفسير منسوخه بآيات القتال الدالة على
مبادأة أهل الكفر بالحرب بعد دعوتهم ، الى ان يسلموا أو يعطو
الجزية .

ان أن هذه الآيات قد جاءت متأخرة في النزول عن آيات السلم كما هو
مشتهر عند العلماء والعبرة بآخر ما نزل .

ومن ذهب الى النسخ ، ابن عباس وقتاده والحسن وعكرمة ، والناسخ لها
عندهم قوله تعالى : ((فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم .)) (٢)

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " وكذلك ذكر موسى بن عقبة ان النبي

(١) السيوطي - الاتقان في علوم القرآن ج ٢ / ٢٨

سيد قطب - في ظلال القرآن ج ١٠ / ١٠٣ الى ١٠٨

(٢) سورة التوبة - آية رقم (٥)

وانظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢ / ٦١٣

صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتل من كف عن قتاله (١) كقوله تعالى :-

((فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم

سبيلاً .)) (٢) الى أن نزلت براءة ، وجملة ذلك انه لما نزلت براءة

أمر ان يبتدئ جميع الكفار بالقتال وثنيهم وكتابيهم سواء كفوا عنه أو لم

يكفوا وان يبتدئ اليهم تلك المعهود المطلقه التي كانت بينه وبينهم ،

وقيل له فيها " جاهد الكفار والمنافقين واغظ عليهم " (٣) بعد ان

كان قيل له ((ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم .)) (٤)

ولهذا : قال زيد ابن اسلم نسخت هذه الآية ما كان قبلها ، فأما قبل

براءة وثيل بدر ، فكان مأمورا بالصبر على اذاهم والعفو عنهم ، وأما

بعد بدر وقيل براءة فقد كان يقاتل من يؤذيه ويمسك عن سالمه كما

فعل بابن الاشرف وغيره ممن كان يؤذيه فبدر كانت أساس عز الدين ،

وفتح مكة كانت كمال عز الدين . (٥)

(١) ذكر مثل هذا الشافعي في الام وابن القيم في زاد المعاد والقرطبي

في تفسيره ، واخرج مثله البيهقي في دلائل النبوة عن محمد بن نصر

وابن كثير في تفسيره عن ابي عالىة .

انظر : ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ / ٨١ / ٨٢

القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٢ / ٣٤٧ / ٣٤٨ ، البيهقي - دلائل

النبوة ومعرفة احوال صاحب الشريعة ج ٢ / ٥٨٠ - الشافعي - الام -

ج ٤ / ١٦٠ / ١٦١ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ١ / ٢٢٦

(٢) سورة النساء - آية رقم - ٩٠ -

(٣) التوبة ٧٣

(٤) سورة الاحزاب آية رقم ٤٨

(٥) ابن تيمية - الصارم المسلول على شاتم الرسول ٢١٩ / ٢٢٠ ، وانظر في قصة

كعب بن الاشرف - الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ٨٢ / ٣

ويمكن ان يناقش المحدثون القول بالنسخ : ان النسخ انما يلجأ اليه عند

تعارض النصوص ، اما اذا انعدم التعارض فلا يلجأ اليه اطلاقاً .

ذلك ان الآيات المتأخرة في النزول في موضوع القتال قد دلت على ان

السبب المبيح للقتال ، هو ابتداء أهل الكفر بالقتال أو الظلم أو الفتنة

عن الدين ، أو الوقوف في وجه الدعوة الاسلامية بقوة السلاح ونحوه ، وآية

النساء ، انما تأمر بالسلام عند عدم قيام واحد من هذه الاسباب ، فلا تعارض

حينئذ بين نصوص القتال في الشريعة الاسلامية . (١)

ويمكن ان يرد على هذا : بأن هذه المناقشة مبنية على اساس ان الآيات

المتأخرة نزولاً في موضوع القتال قد دلت على ان السبب المبيح للقتال

الاعتداء وهذا لا يمكن التسليم به لما سبق من ان هذه الآيات قد دلت

دلالة واضحة على ان السبب المبيح للقتال في الشريعة الاسلامية هو الكفر ،

والامتناع عن قبول هذا الدين الاسلامي ، أو الخضوع لسيادته ، وهذا هو

الذي ذهب اليه جماهير أهل العلم من فقهاء ومفسرين ومحدثين ، وما

وسمهم يسعنا خاصة وان سياق تلك الآيات ودلالاتها اللغوية وسيرة رسول

الله وأصحابه ومن تبعهم من المسلمين تؤيد ما ذهبوا اليه . (٢)

ومن هنا فلا يمكن ان يعترض على القول بالنسخ بمثل هذا الذي قاله بعض

(١) العربي - الهدنة في الاسلام - ٨٥ - مخطوط -

(٢) انظر من هذه الرسالة : الصفحات التالية : ٨٣٧ وما بعدها و ٨٦٦ وما بعدها .

المحدثين ، وانما الاعتراض الذى يمكن التسليم به ، ان يقال : ان ادعاء النسخ لا بد له من دليل مسند صحيح حتى يعتبر القول به مقبولا ، ان ادعاء النسخ بدون دليل تحكم ، والتحكم لا يمجز عنه أحد .

على ان الجمع بين أدلة القتال ممكن ، ولا يصار الى النسخ مع امكان الجمع وقد امكن الجمع ، اما على رأى جمهور الفقهاء ، أو على رأى الامام أبي حنيفة ومن معه من العلماء كما في الوجه الأول ، واما على ما جاء في الوجه الثاني ، والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

٣ - وما استدلل به بعض باحثي العصر الحديث على ان الاصل في علاقة أهل الاسلام بأهل الكفر السام ، قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا)) (١) قال فضيلة الشيخ محمد أبوزهرة : " دعا الاسلام الى السلم في كافة أحواله . . وصرح بان من يلقي السلام لا بد من الامتناع عن قتاله ، ولقد صرح فوق ذلك ، بان من يلقي السلام لا يصرح ان يقاتل بدوى انه غير مؤمن ، وهذا صريح في نصوص القرآن الكريم الذى هو سجل الشريعة الاسلامية الخالدة الذى يخاطب الاجيال كلها . . . " (٢)

(١) سورة النساء - آية رقم ٩٤

(٢) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام ٤٧ - ٤٨ - ٤٩

ثم استدل رحمه الله ، لذلك بآية النساء هذه .

وقال المستشار على على منصور : " ولكن القرآن وهو كتاب الله ودستور هذا الدين ، ابي الا النص على ان السلم هو أصل العلاقة بين المؤمنين وغيرهم " .

ثم استدل بقوله تعالى : ((ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا))^(١)
الآية :

ويمكن ان يجاب عن الاستدلال بآية النساء هذه على ان الاصل في العلاقة السلم : بأن مثل هذا الاستدلال لا يمكن التسليم به اذ أن الثابت ان هذه الآية انما نزلت حينما خرج بعض المسلمين في احدى غزواتهم أو سراياهم ، فلقوا في خروجهم هذا رجلا في غنيمة له ، فألقى عليهم تحية الاسلام :-
" السلام عليكم ورحمة الله وبركاته " .

وكانت هذه التحية خاصة بالمسلمين بها يتعارفون ، فحمل عليه أحد أفراد السرية ، فقتله ظنا منه ، انه انمالقى هذه التحية تمودا لا لأنه مسلم .
فأنزل الله هذه الآية ، ليبين لأهل الاسلام ، ان من اظهر شيئا من علامات الاسلام ، فلا يجوز قتله بمجرد الظن .

وسند هذا الذي ذكرته ، ما رواه البخاري في صحيحه حيث قال : " حدثني

على بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس . ((ولا تقولوا
لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا)) قال : قال ابن عباس كان رجل في غنية
له ، فخلقه المسلمون فقال : السلام عليكم ، فقتلوه وأخذوا غنيته ، فأنزل الله
في ذلك ، الى قوله : ((عرض الحياة الدنيا)) " تلك الغنيمة " قال قرأ
ابن عباس : " السلام " (١)

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله عند هذا الحديث : " قال قرأ ابن عباس
السلام فهو مقول عطاء ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد قدمت انها قراءة
الأكثر ، وفي الآية دليل على ان من اظهر شيئا من علامات الاسلام لم يحل
دمه حتى يختبر امره ، لأن السلام تحية المسلمين ، وكانت تحيتهم في الجاهلية
بخلاف ذلك ، فكانت هذه علامة ، واما على قراءة السلم ، على اختلاف ضبطه ،
فالمراد به الانقياد ، وهو علامة الاسلام ، لأن معنى الاسلام في اللغة الانقياد " (٢)
وعلى هذا فلا يصح القول بأن هذه الآية دليل على ان الاصل في العلاقة بين
أهل الاسلام وأهل الكفر السلم ، وانما هي دليل على ان من اظهر شيئا من
علامات الاسلام ، فلا يحل قتله حتى يتبين أمره ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب .

(١) ابن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٨/ ٢٥٨

(٢) المرجع السابق ج ٨/ ٢٥٩ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ،

٤ - وما استدل به بعض باعشي العصر الحديث على ان الاصل في العلاقة السلم ، قوله تعالى في سورة البقرة : ((يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين)) (١)

قال الدكتور وهبة الزحيلي : " ومن جهة الاستدلال بالمنقول نجد آيات القرآن قاطعة الدلالة على ان الاصل في العلاقات الاسلامية مع الامم هو السلم عتسى يكون اعتداء ، فيضطر المسلمون حينئذ الى خوض غمار الحرب دفاعا عن النفس وحق البقاء ، أو انتقاء الهجوم تكون المبادرة فيه ضرا من الدفاع " (٢)

ثم استدل على ذلك بآية البقرة هذه فيما استدل به .

وقال الاستاذ توفيق علي وهبه : " الاصل في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين هو السلم ، ويدعو الاسلام لقيام العلاقات الودية بين الطرفين حتى اذا تغير - الوضع بان بدا لغير المسلمين العمل ضد الاسلام ، كان على المسلمين ان - يتحركوا لوقف هذا العمل : يقول الله سبحانه وتعالى : ((يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان .)) (٣)

ويمكن ان يرد هذا الاستدلال : بأن آية البقرة هذه لا يمكن الاستدلال بها على ان الاصل في العلاقات السلم لا مريم :-

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٠٨

(٢) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٣٣

(٣) وهبة الجهاد في الاسلام - ٧٥

والآية : رقم ٢٠٨ من سورة البقرة .

الأمر الأول : ان اعلام التفسير من سلف هذه الامة ذكروا ان المراد "بالسلم"
=====

الوارد ذكره في الآية الكريمة ، الاسلام ، والطاعة .

وروى هذا عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وابن زيد والضحاك ، وعكرمة ،

وابي عمرو بن العلاء (١)

وعلى هذا فيكون المراد بالآية الكريمة : أمر المؤمنين ودعوتهم للالتزام بجميع

شرائع الدين وعدم التفريط في شيء منها ، ولهذا قال هذيفة ابن اليمان

في هذه الآية ، كما ذكر ذلك القرطبي رحمه الله : " الاسلام ثمانية اسهم ،

الصلاة سهم والزكاة سهم ، والصوم سهم ، والحج سهم ، والعمرة سهم ، والجهاد

سهم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سهم ، وقد خاب من لا سهم له في

الاسلام " (٢)

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي عند تفسير هذه الآية : " هذا أمر من الله

تعالى للمؤمنين ان يدخلوا في السلم كافة ، أى في جميع شرائع الدين ولا يتركوا

منها شيئاً ، وان لا يكونوا ممن اتخذ الالهه هواه ، ان وافق الامر المشروع هواه

فعله وان خالفه تركه بل الواجب ان يكون الهوى تبعاً للدين ، وان يفعل كل

ما يقدر عليه من افعال الخير وما يعجز عنه يلتزمه وينويه فيدركه بنيتيه ،

(١) القرطبي - الجامع لاهكام القرآن ج ٣ / ٢٢ / ٢٣ ، السيوطي - الدر المنثور

في التفسير المأثور ج ١ / ٥٧٩ ، الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ١ /

٢١٠ / ٢١١

(٢) القرطبي - الجامع لاهكام القرآن ج ٣ / ٢٣

ولما كان الدخول في السلم كافة لا يمكن ولا يتصور الا بمخالفة طرق الشيطان
قال : ((ولا تتبعوا خطوات الشيطان)) ، أى في العمل بمعاصي الله . . . (١)
وقال الامام القرطبي رحمه الله عند هذه الآية : " لما بين الله سبحانه
الناس الى مؤمن وكافر ، ومنافق ، فقال كونوا على طعة واحدة ، واجتمعوا على
الاسلام واثبتوا عليه ، فالسلم هنا بمعنى الاسلام ، قاله مجاهد ، ررواه أبرز
مالك عن ابن عباس .

ومنه قول الشاعر الكندي :

دعوت عشيرتي للسلم لما رأيتهم تولوا مدبرينا
أى الى الاسلام لما ارتدت كعدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مع الاشعث
ابن قيس الكندي .

ولأن المؤمنين لم يؤمروا قط بالدخول في المسالمة التي هي الصلح ، وانما
قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ان يجنح للسلم اذا جنحوا له واما ان يبتدئ
بها فلا ، قاله الطبري .

وقيل أمر من آمن بأفواههم ان يدخلوا فيه بقلوبهم .

وقال طائوس ومجاهد ادخلوا في أمر الدين ، وقال سفيان الثوري في انواع
البركها . * (٢)

(١) السعدى - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ج ١ / ١٢٢

(٢) القرطبي - الجامع لاهكام القرآن ج ٣ / ٢٢

وبهذا يتضح ان المراد بالسلم المذكور في الآية الكريمة ، الاسلام والطاعة ،
وهو يتبين ما في الاستدلال بهذه الآية على ان الاصل في العلاقة السلم
من نظر

الأمر الثاني : " ان تفسير السلم بالاسلام كما ذهب اليه اعلام المفسرين هو
=====

المتعين .

واما ما ذهب اليه بعض المحدثين فمعارض بأن عجز الآية يدل على خلاف ما
ذهبوا اليه ، لذلك انهم يريدون بالسلم ما يقابل جهاد الابتداء ، والله
كما أمر بالدخول في " السلم " نهى في المقابل عن اتباع خطوات الشيطان .
فاذا كان معنى السلم في الآية هو الموادة ، فان ما يقابله وهو جهاد الابتداء
من خطوات الشيطان - منهي عن اتباعه - لأن الآية تنص على ان ترك الدخول
في السلم - والصام عندهم هو الموادة والمسالمة - اتباع لخطوات الشيطان .
وما دام ان الجهاد والقتال ابتداء لا خضاع الكفار لسلطان الاسلام يقابل
" المسالمة " عندهم فان المعنى حينئذ يصبح : ((يا أيها الذين آمنوا
لا تخضعوا الكفار لسلطان الاسلام ، ابتداء ، وتركوا مسالمة الكفار وموادةهم
فانكم اذا فعلتم ذلك اتبعتم خطوات الشيطان . وهذا المعنى مناقض لصريح
القرآن والسنة . (١)

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها .

فصح ان معنى السلم في الآية هو الاسلام ، فالآية ليست قاطعة الدلالة
كما يقول الدكتور الزحيلي ، ولا تدل على ان الاصل السلم كما قالوا .^(١)
هـ - ومما استدل به بعض المحدثين على ان الاصل في العلاقة السلم ، قوله
تعالى في سورة الممتحنة : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين
ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم . ان الله يحب المقسطين))^(٢)
قال فضيلة الشيخ / عبد الوهاب خلاف : " والنظر الصحيح يؤيد انصار
السلم القائلين بأن الاسلام اسس علاقات المسلمين بغيرهم على المسالمة والامان
لا على الحرب والقتال ، الا اذا اريدوا بسوء لفتنتهم عن دينهم أو صدهم عن
دعوتهم فحينئذ يفرض عليهم الجهاد دفعا للشر وحماية للدعوة ، وهذا
بين في قوله تعالى : في سورة الممتحنة المدنية : ((لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم . ان الله
يحب المقسطين . انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من
دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون))^(٣)
وقال الدكتور عبد الخالق النواوي بعد ان ساق آيتي الممتحنة : فالناس صنفان ،
فأما الذين قاتلوا أهل الاسلام ، أو اجلوهم عن اوطانهم ، أو اعانوا على شيء

(١) السفياي - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ١٨٥ / ١٨٦

(٢) سورة الممتحنة - آية رقم ٨ -

(٣) الممتحنة ٨ - ٩

انظر : خلاف - السياسة الشرعية / ٧٧

من ذلك ، فمن الظلم المضني عنه ، ان يتولا هم المسلمون ويحسنوا اليهم ،

ولهؤلاء وامثالهم شرع القتال ، ليفسحوا للدعوة سبيلها .

واما الذين لم يفعلوا شيئا من ذلك ، فلا على المسلمين في الاحسان اليهم

والبذل لهم ، ولو كان هؤلاء ممن أمر الدين بقتالهم لما ساع ذلك ، فحسبى

ان يكون فيه قوة لهم ، مع ان اضعاف العدو بكل وسيلة من أخص ما يعنى

به المحاربون * (١)

ويمكن ان يرد الاستدلال بآيتي المتحنة على ان الاصل في العلاقة السلم

من وجوه :-

الوجه الأول : ان الذى فهمه عامة أهل العلم من سلف هذه الامة من مجموع

نصوص الكتاب والسنة ان العلة في القتال في الشريعة الاسلامية ، الكفر ،

أو الكفر ، وما تابعه من اذى واضطهاد للمؤمنين لا الاعتداء فقط ، وعليه

فالغرض من القتال في الاسلام عندهم ان يكون الدين كله لله ، أى ان تكون

السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، وهذا يعنى ان الاصل في العلاقة

عند أئمة هذه الامة الحرب لا السلم .

وقد سبق بيان مستند أهل العلم في ذلك ، وبطلان ما يتمسك به المخالفون

لهم (٢)

(١) النواوى - العلاقات الدولية والنظم القضائية - ٩٨

وانظر : الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٣٣ - ١٣٤ - أبوزهرة

العلاقات الدولية في الاسلام - ٤٢ ، سيد سابق - فقه السنه ج / ٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ -

٦١٣ على مضمون / الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - ٢٦٧

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٢٧ وما بعد ها ، وص : ٨٦٦ وما بعد ها .

وهذا المبدأ الذي يقرره عامة أهل العلم من سلف هذه الامة ، لا يتعارض

مع ما جاء في آيتي الممتحنة .

ذلك ان آيتي الممتحنة انما جاءت لبيان من يجوز بره وصلته من أهل الكفر ،

ومن لا يجوز في حقه مثل ذلك ، لا لبيان ان الاصل في العلاقة ، السلم .

حيث ذكر الله سبحانه وتعالى ان من يجوز بره وصلته من أهل الكفر ، هم

من عاهدوا أهل الاسلام على ترك القتال ، وعلى ان لا يظاهروا الكفار عليهم ،

اما من عداهم فلا يجوز برهم وصلتهم .

ولا منافاة بين ان يكون الاصل في العلاقة الحرب ، وبين الترخيص في بر

وصلة أهل العهد من الكفار فيما لا يكون فيه معونة على أهل الاسلام في حربهم

مع أهل الكفر ، ان ما يجوز لأهل العهد ، لا يعنى بالضرورة جوازه لأهل الكفر

الذين لا عهد لهم ولا ذمة ، قال الامام الشوكاني رحمه الله في تفسيره : -

" لما ذكر الله سبحانه ما ينبغي للمؤمنين من معاداة الكفار وترك موادتهم ،

فصل القول فيمن يجوز بره منهم ، ومن لا يجوز فقال : ((لا ينهاكم الله عن

الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم)) الآية أى لا ينهاكم عن

هؤلاء " ان تبروهم " هذا بدل مسن الموصول بدل اشمال ، وكذا قوله " وتقسطوا

اليهم " يقال اقسطت الى الرجل ، اذا عايطته بالعدل .

قال الزجاج : المعنى ، وتعطلوا فيما بينكم وبينهم من الوفاء بالعهد ، ان الله

يحب المقسطين ، أى العادلين .

ومعنى الآية : ان الله سبحانه لا ينهى عن بر أهل العهد من الكفار الذين عاهدوا المؤمنين على ترك القتال ، وعلى ان لا يظاهروا الكفار عليهم ، ولا ينهى عن معاملتهم بالعدل

وهكى القرطبي عن أكثر أهل التأويل انها محكمة ، ثم بين سبحانه من لا يحل برة ولا العدل في معاملته ، فقال : ((انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم)) ، وهم صناديد الكفر من قريش ، ((وظاهروا على اخراجكم)) أى عاونوا الذين قاتلوكم على ذلك وهم سائر أهل مكة ومن دخل معهم في عهدهم (١)

ومما يدل على ان الآية في بر وصلة أهل العهد من الكفار ، ما روى عن عبد الله ابن الزبير انه قال : " قدمت قتيلة ، على ابنتها اسماء بنت أبي بكر ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، فقدمت على ابنتها بهدايا ، فأبت اسماء أن تقبلها منها أو تدخلها منزلها حتى ارسلت الى عائشة ان سلمي عن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فأمرها ان تقبل هداياها وتدخلها منزلها ، فأنزل الله ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين)) ، وأخرج الامام البخارى ان ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل

(١) الشوكاني - تفسير فتح القدير ج ٥ / ٢١٣ - باختصار -

مكة . (١)

وبهذا : يتضح ان الآية لا دليل فيها على ان الاصل في علاقه أهل الاسلام وأهل الكفر السلم ، وانما هي في بروصلة أهل العهد من الكفار ، وما يجوز في أهل العهد لا يجوز في غيرهم .

ولقد وهم بعض باحثي العصر الحديث عفا الله عنهم ، فظنوا ان البر والصلة ، والقسط المرخص به في آية الممتحنة ، يدل دلالة واضحة على ان الاصل في العلاقة بين أهل الاسلام وأهل الكفر ، السلم ، وان قتالهم ابتداءً حتى يتم خضوعهم لسيادة الاسلام ، ممنوع شرعا بهذه الآية الكريمة ، ان لو كان ذلك مشروعا لما جاز برهم وصلتهم ، لما في ذلك من المعونة لهم على المسلمين .

وهذا غير صحيح ، لأن البر والصلة لأهل العهد من الكفار ، وهو مشروط ، بأن لا يكون فيه شيء من السلبات على الامة الاسلامية ، كما هو الحال في مثل

(١) أخرج هذا الحديث الطيالسي وأحمد والبزار وأبو يعلي وابن جرير ، وابن المنذر وابن أبي عمير والحاكم وصححه والطبراني وابن مردويه . وجاء في الدر المنثور : " وأخرج البخاري وابن المنذر والنحاس والبيهقي في شعب الايمان عن اسماء بنت ابي بكر قالت : اتتني امي رغبة وهي مشركة في عهد قريش ان عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت النبي صلى الله عليه وسلم : أصلها ، فأنزل الله ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين)) فقال : نعم صلى امك .

انظر : تفسير الدر المنثور ج ٨ / ١٣٠ / ١٣١ ، لباب النقول في

اسباب النزول ٢١٠ / ٢١١

بروصلة والدة اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما، كما ذكر ذلك الطبري رحمه

الله في تفسيره (١)

ومن هنا قال البصاص رحمه الله : " قوله : ((ان تبروهم وتشطوا اليهم))

عموم في جواز دفع الصدقات الى أهل الذمة ان ليس هم من أهل قتالنا ، وفيه

النهي عن الصدقة على أهل الحرب ، لقوله : ((انما ينهاكم الله عن الذين

قاتلوكم في الدين)) (٢)

ولقد اعترض الدكتور عبد الخالق النواوي على القول بأن الآية في بر وصلة أهل

العهد من الكفار فقال : اما آيتا الممتحنه فيزعم المبتون - أي القائلون

بالجهاد ابتداء - ان لا متمسك فيها للنفاة - أي القائلون بأن الجهاد

للدفاع - لانهما اما ان تكونا فيمن بينهم وبين المسلمين معاهدة قائمة ، واما

ان تكون في نساء الكفار وصبيانهم ، لانهما نزلتا في اسماء بنت ابي بكر حين

زارتها امها رغبة في برها ، واما ان يكون الاذن بالبر فيهما منسوخا بآية

السيف ، ولكن كلا فان خصوص سبب النزول لا تأثير له ما دام الكلام في ذاته

عاما ، والنسخ ايضا لا سبيل اليه ، لأن ما هنا في الرفق والاحسان الى المسالمين

(١) تفسير الطبري ج ٢٨ / ٦٦ ، السفياي - دار الاسلام ودار الفكر ، والعلاقة

بينهما - ١٨٩ وما بعدها من صفحات .

(٢) سورة الممتحنة - آية رقم ٩ -

وآية السيف في ناحية أخرى، وهي قتال المقاتلين " (١)

ويمكن ان يرد هذا بأن آية الممتحنة ، قد ثبت انها نزلت في بر وصلة أهل العهد الذين لم يقاتلوا أهل الإسلام ، ولم يظاهروا عليهم ، والسبب هو حادثه اسماء وامها كما تقدم وعليه فيجرب حكم هذه الآية على عمومها في كل من له عهد مع الامة الاسلامية ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ومن هنا قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله ، بعد ان ذكر ان سبب نزول آية الممتحنة ، حادثه ام اسماء : " وروى ابن ابي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين كانوا الين شيء جانباً للمسلمين وأحسنه اخلاقاً ، قلت : ولا مضافة بينهما - أي بين ان يكون السبب هذا أو حادثه ام اسماء - فان السبب خاص ، واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والدة اسماء . وبهذا يتضح ان آيتي الممتحنة لم تأتيا لبيان ان الاصل في علاقة أهل الاسلام وأهل الكفر السلم ، ولا لبيان ان قتال الابتداء في الاسلام ممنوع شرعاً ، ولم تأت لتوضح ان المودة بين أهل الاسلام وأهل الكفر موصولة لا تنقطع كما يقول ذلك الشيخ أبوزهرة عفا الله عنه وانما جاءت آيتي الممتحنة كما يقول ابن حجر العسقلاني : " لبيان من يجوز بره من أهل الكفر ، وان الهدية للمشرك اثباتاً ونفيًا ليست على الاطلاق ، ومن هذه المادة قوله تعالى : ((وانجاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم

فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا .)) (١)

ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحابب والتوادد الضهي عنه فسي
قوله تعالى : ((لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد
الله ورسوله)) (٢) الآية - فانها عامة في حق من قاتل ، ومن لسم
يقاتل .)) (٣)

الوجه الثاني : لو سلمنا ان آية المتحنة في بر وصلة أهل الكفر عامة ،
=====

سواء أكانوا أهل عهد أو لم يكن لهم عهد عند الأمة الاسلامية ، فكذلك لا مضافه
بين وجوب قتالهم ابتداء ، وبين الترخيص في برهم والقسط اليهم اذا رغبوا
في ذلك ، كما لا مضافة بين تحريم موالاة أهل الكفر ومودتهم وبين الترخيص
في برهم والقسط اليهم .

وانما المضافة حينما تكون الصلة عوناً لأهل الكفر في قتالهم لأهل الاسلام ، اما
ان لم تكن كذلك فلا تعارض كما قرر ذلك بعض علماء التفسير ، ومنهم الامام
ابن جرير الطبري .

حيث قال بعد ان بين ما قيل في هذه الآية : " وأولى الاقوال بالصواب
قول من قال : عني بذلك ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين))
من جميع أصناف الملل والاديان ان تبرؤهم وتصلوهم وتقسطوا اليهم ، ان الله
عز وجل عم بقوله : ((الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم))

(١) سورة لقمان - آية رقم ١٥

(٢) سورة المجادلة - آية رقم ٢٢ -

(٣) الحسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٥ / ٢٣٣

جميع من كان ذلك صفته ، فلم يخصص به بعضا دون بعض ، ولا معنى لقول

من قال ذلك منسوخ .

لأن بر المؤمن من أهل الحرب ممن بينه وبينه قرابة نسب أو ممن لا قرابة

بينه وبينه ولا نسب ، غير محرم ولا منهي عنه ، اذا لم يكن في ذلك دلالة

له أو لأهل الحرب على عورة لأهل الاسلام أو تقوية لهم بكراع أو سلاح ، وقد

بين صحة ما قلنا في ذلك ، الخبر الذي ذكرناه عن ابن الزبير في قصة أسماء

وأصحابها . " (١)

وهكذا فكما لا منافاة بين صلة أهل الكفر وبرهم ، وبين عدم مودتهم وموالاهم

فكذلك لا منافاة بين كون الأصل حربهم وقتالهم حتى تكون السيادة والهيمنة

لدين الله على الأرض ، وبين جواز بر بعضهم والاهسان اليه ، ما لم يكن في

ذلك معارضة لهم في حربهم مع المسلمين ، ان لا يلزم من جواز البر والصلة ،

الموالة والمحبة ولا عدم المبادأة بالقتال لأغلاء كلمة الله .

ومن هنا : فلا تفسر الدعوة لبر وصلة أهل الكفر الذين لم يقاتلوا أهل الاسلام

ولم يظاهروا عليهم بالنهي عن مبادأة أهل الكفر بالقتال حتي تكون

السيادة لدين الله ، على اعتبار ان الترخيص في بر أهل الكفر وصلتهم أمر

يلزم منه كون الأصل في الملاقاة السلم لا الحرب .

(١) تفسير الامام الطبري ج / ٢٨ / ٦٦

وانظر : السفيناتي - دار الاسلام ودار الكفر - ١٩٠ - ١٩١

ان لولزم مثل هذا لكان لزوم المودة والمحبة والموالة ، من الترخيص
بالبر والصلة ، أولي وأجدر .

ولم يقل بذلك أحد من العلماء ، لأن الآيات قد نصت على عدم موالة
أهل الكفر ومحبتهم ، ولا مضافة بين تحريم الموالة . وبين الترخيص في
الصلة والبر كما تقدم .

الوجه الثالث : لو سلمنا ان آية الممتحنة تفيد ان أصل العلاقة بين
أهل الاسلام وأهل الكفر ، السلم ، وان مبادأة أهل الكفر بالقتال مضموعة
شرعا مالم يعتدوا ، وان دلالتها على ذلك واضحة جلية ، فليس أماننا
والحال هذه الا الجمع بين هذه الآية ، وما جاء دالا من الكتاب والسنة
على وجوب مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى تكون السيادة لدين الله على الأرض
ما امكن الجمع .

فاذا تعذر الجمع ، فلا مناص من القول بالنسخ حينئذ ، ولا يمكن القول
بنسخ آيات القتال الدالة على مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى تكون السيادة
لدين الله بآية الممتحنة .

لأن هذه الآية انما نزلت قبل فتح مكة ، ويدل لذلك حديث اسماء السابق .
بينما الآيات الدالة على مبادأة أهل الكفر بالقتال من آخر ما نزل في القتال ،
كما هو معروف من كلام العلماء على مراحل تشريع الجهاد ، وقد سبق بيان ذلك ،

والقاعدة ان المتقدم لا ينسخ المتأخر . (١)

وانا كانت آية الممتحنة لا يمكن ان تكون ناسخة لآيات جهاد الابتداء ،
فآيات جهاد الابتداء اذا ناسخة لها .

ومن هنا ذهب بعض علماء التفسير الى القول بنسخ آية الممتحنة بما جاء
دالا على مبادأة أهل الكفر بالقتال حتى يكون الدين كله لله ، ومنهم
ابن زيد وقتادة .

هذا اذا سلمنا ان آية الممتحنة تغيد ان اصل العلاقة بين أهل الاسلام ،
وأهل الكفر السلم ، وان مبادأة أهل الكفر بالقتال ممنوعة شرعا ، وان دلالتها
على ذلك واضحة جلية .

على اننا لا يمكن ان نسلم بمثل هذا ، لأن الآية كما هو واضح من كلام علماء
التفسير والعديد انما هي في جواز بر أهل العهد من الكفار ، ويدل لذلك
حديث اسماء السابق .

او ان الآية في بر من يجوز به من الكفار عامة ، كما ذهب الى ذلك الامام ابن
جرير الطبري ، وهم من لم يقاتل المسلمين ولم يظاهروا عليهم بصفه عامة
سواء كانوا أهل عهد أو غير أهل عهد (١) ولا منافاة بين جواز بر بعض أهل
الكفر ، وما تقرر من مشروعيه مبادأتهم بالقتال لاعلاء كلمة الله كما تبين ذلك .
وفي هذا المعنى أو قريب منه يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي في تفسيره

(١) تفسير الطبري ج / ٢٨ / ٦٦ ، السفياي - دار الاسلام ودار الكفر ،

* قوله : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من

دياركم ان تبزؤهم وتضطربوا اليهم ان الله يحب المقسطين)) (١) أى لا ينهاكم

الله عن البر والصلة والمكافأة بالمعروف والقسط للمشركين من اقاربكم

وغيرهم ، حيث كانوا بعال لم ينصبوا لقتالكم في الدين والاخراج من دياركم ،

فليس عليكم جناح ان تولوهم ، فان صلتهم في هذه الحالة لا محذور فيها

ولا تبعة ، كما قال تعالى في الابوين الكافرين ، اذا كان ولدهما مسلما

((وان جاهداك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما

في الدنيا معروفنا)) ، وقوله : ((انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في

الدين))

أى لا جل دينكم عداوة لدين الله ، ولمن قام به ، وأخرجوكم من دياركم وظاهروا*

أى عاونوا غيرهم على اخراجكم * نهاكم الله " ان تولوهم " بالنصرة والمساعدة

بالقول والفعل ، واما بركم واحسانكم الذى ليس بقول للمشركين فلم ينهكم

الله عنه ، بل ذلك داخل في عموم الأمر بالا حسان الى الاقارب وغيرهم . . . " (٢)

وعليه : فالآية لا متمسك فيها لبعض باحثي العصر الحديث ، الذين ظنوا

ان الآية دليل لهم على ان الاصل في العلاقة السلم لا الحرب .

وبهذا يتضح ان الحق ان شاء الله فيما ذهب اليه عامة أهل العلم من سلف هذه

الأمة ، من ان الاصل في علاقة أهل الاسلام ، وأهل الكفر ، الحرب ، وان مبادأتهم

بالقتال حتى تكون السيادة لدين الله على الأرض مطلب اسلامي لا غبار عليه *

(١) سورة الممتحنة - آية رقم ٨ -

(٢) السعدى - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الضان ج / ٨ / ١١٣ - ١١٤

٦ - تلخص بعض باحثي العصر الحديث مزيدا من الادلة فقالوا : " ان ما عقده النبي صلى الله عليه وسلم من مهادنات كمهادنته لليهود المدينة ، ومهادنته لبنى ضمرة ، ومهادنته لكفار قريش في الحديبية ، هذه المهادنات التي قام النبي صلى الله عليه وسلم بعقدها ، هي ابلغ دليل على شدة كرهه عليه السلام للحرب والقتال وشدة حبه ورغبته في تحقيق السلام ودوامه واستمراره وهي تطبيق عملي منه صلى الله عليه وسلم يؤكد مشروعية عقد الهدنة مع الكفار . وخاصة مهادنته مع قريش في الحديبية ، فان النبي عليه السلام خرج بالمسلمين من المدينة المنورة قاصدا مكة المكرمة . . . لزيارة البيت والاعتمار ، ولكن قريشا منعه من ذلك ، ومع ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت لديه القوة التي تساعد على تحقيق ما يريد كرها اذ كان المسلمون يزدون على ألف وربعمائه مقاتل في الوقت الذي كان فيه كفار قريش قد اضعفتهم العرب وذهبت بقوتهم ، الا انه لشدة رغبته صلى الله عليه وسلم في السلم ، وللتأكيد انه رأى السلم - الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم عرض عليهم المسالمة والمهادنة وكرر ذلك عليهم وابتعد عن كل ما يشير للحرب والقتال ، ثم عقد معهم الهدنة رغم فرضهم شروطا مجحفة بحقوق المسلمين " (١)

ويمكن ان يجاب عن هذا من وجهين :

(١) العربي - الهدنة في الاسلام - مخطوط - ٨٨

أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ١٠٩ - ١١٠

الوجه الأول : ان من المعروف عند علماء الفقه وغيرهم ، ان مشروعية
=====

الجهاد قد مرت بأربع مراحل ، ففي المرحلة الاولى لم يؤمر المسلمون
بقتال وانما امروا بالدعوة الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة .

وفي المرحلة الثانية : اذن لهم بالقتال دون ان يفرض عليهم .

وفي المرحلة الثالثة : امروا بقتال من اعتدى عليهم دون من كف عنهم .

وفي المرحلة الرابعة : امروا بمبادأة أهل الكفر بالقتال كافة حتى تكون كلمة

الله هي العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى .

ومعلوم ان موادة الرسول عليه الصلاة والسلام ليهود المدينة وبني ضمرة ونحوهم

اول امره بالمدينة ، وفي هذه المرحلة لم يؤمر بمبادأة أهل الكفر بالقتال ،

وانما امر فيها بقتال من قاتله ، والكف عن كف عنه ، وكذلك صلح الحديبية

انما كان في سنة ست للهجرة ، بينما سورة براءة التي امر فيها بنبيذ اليهود

ومبادأة أهل الكفر بالقتال حتى تكون كلمة الله هي العليا ، من آخر ما نزل

من القرآن ، كما ذكر ذلك علماء التفسير (١)

ونحن لا ننكر ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يحب السلام ويدعوا له ،

ولكنه السلام القائم على العدل ، والسلام القائم على العدل في المفهوم

الاسلامي ، هو عينا تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، ان هو

وحدّه الذي يكفل لشعوب الأرض ، الأمن والاستقرار والرفاهية ، بما -

(١) انظر هذه الرسالة : ص ١٩٧ ، ٣٦٨ ، ١٣٦٥ ، ١٣٧٠ ، ١٣٨٢

يرسخه في نفوس الناس من دعائم عظيمة للسلام ، وما يطبقه من أحكام...

الله في الأرض والتي تستهدف تربية النفوس ، وقهر الظلم والفساد ، وحينئذ

فقط يمكن ان تترف اعلام السلام .

اما ان يترك الكفر بكل تصورات المنحرفه عن الكون والحياة ، وما يتبع

ذلك من اخلاق متدنية وممارسات خاطئة ، ثم يدعى للسلام وسط هذا

الجور المغمم بكل ما يكفل ابادة دعائم السلام ، فهذا مالا يمكن ان يكون

- ان بقاء السيادة والسلطان لأهل الكفر على أكثر الأرض أو على بعضها ،

يعني بقاء الطغيان والظلم والالانانية وحب الاستعلاء ، وانتشار الفساد في

البر والبحر .

والسلام وسط هذه الممارسات الخاطئة لا يمكن ان تقوم له قائمة ، وواقع الحال

غير شاهد على ذلك ، وقد مر معنا في هذه الرسالة كيف ان الدول الكبرى

الداعية لبناء هيئة الامم ، هي أول من يعيث بمقررات هذه الهيئة

والتزاماتها والتي انشئت كما يزعمون لارساء قواعد السلام القائم على العدل

بين المجتمعات الدولية .

الوجه الثاني : ان المواءمة في الشريعة الاسلامية ، مشروعة اذا كان فيها
=====

مصلحة للمسلمين عند أكثر العلماء ، ومشروعة عند ضعف المسلمين فقط عند

بعضهم ، وقد مرت الاشارة الى هذا وسيأتي زيادة تفصيل في هذا الأمر عند

الكلام على الموادة . (١)

ونحن لا نسلم ان موادة الرسول صلى الله عليه وسلم لليهود المدينة ، وبعض القبائل الحجازية كبني ضمرة وبني مدلج أول هجرته كانت «اليه» من المصلحة .

ذلك : ان الرسول عليه الصلاة والسلام عندما هاجر الى المدينة ، كان عدوه الرئيسي كما هو معروف قبيلة قريش ، وكانت هذه القبيلة لها وزنها الكبير في المنطقة وأهلها .

ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم عندما هاجر الى المدينة في طور تأسيس دولته والاستعداد لمواجهة العدو الرئيسي ، كان النظر الصحيح يقتضي ان يقوم بتحييد القوى المضادة له ، ليتفرغ لبناء دولته من جهة ، وليركز نشاطه العربي في مواجهة العدو الرئيسي من جهة اخرى .

ومن هنا كانت المصلحة تقضى ان يوادع اليهود وبعض القبائل الحجازية المعيطة بالمدينة كبني مدلج وبني ضمرة ، حتى لا تسبق قريش لمحالفتهم ، حيث لا يبعد الحال هذه ان تفتح قريش على المسلمين جبهات قتال متعددة عن طريق هذه القوى المضادة في المنطقة ، ولا يخفى ان القتال على جبهات متعددة ، أمر له آثاره السيئة على قوى الدولة العسكرية ، وخاصة اذا كانت في دور التأسيس .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ١٣٤١

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٣٦٧

الوجه الثالث : " اننا لا نسلم بأن المسلمين كانوا في الحديبية في
=====

موقف القوة - ان كان عددهم الفا واربعمائه مقاتل - وان قريشا كانت
على ذلك في موقف الضعف .

نعم : نحن نسلم بأن قوة المسلمين كانت تتزايد منذ قدومهم المدينة
المنورة باستمرار ، ولكنهم في الحديبية لم يصلوا الى الحد الذي يجعلهم
في موقف القوة التي تتفوق على قوة قريش يوضح ذلك ما يلي :-

أ - ان قريشا قبل عقد هدنة الحديبية بعام - أى في العام الخامس عام
غزوة الاحزاب - خرجت في عشرة آلاف مقاتل منها ومن حلفائها الاحابيش
ومن تبعهم من بني كنانة وأهل تهامة ، والفارق بين القوتين كبير كما
هو واضح .

ب - ان قريشا عندما عقدت الهدنة مع النبي صلى الله عليه وسلم كان
معها في مكة المكرمة قوات حلفائها الاحابيش بالاضافة الى قوات أخرى من
ثقيف بقيادة سيد ثقيف عروة ابن مسعود . * (١)

وهكذا جاء عقد هدنة الحديبية نظرا لعدم تكامل قوة الامة الاسلامية ،
انما قورنت بقوة عدوها الضاربة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى جاء عقد هذه
الهدنة ليحقق مصالح أخرى كانت نتيجة لشروط نص عليها في بنود هذا
العقد .

وقد نظر الناس الى بعض تلك الشروط على انها مجحفة بالاسلام والمسلمين ولكن محمدا عليه الصلاة والسلام حين وافق على تلك الشروط انما كان ينظر بعين النبوة ، لا بعين البسطاء والسذج من الناس ، ولا حتى بعين من العباقره من البشر ، ومن هنا جاءت تلك الشروط لتحقيق مصالح مهمة للأمة الاسلامية وان كان ظاهرها في غير صالحهم .

ولقد اتت بنود هذا العقد كما يلي : -

أ- " وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس ويكف بعضهم عن بعض "

ب- يرجع المسلمون عامهم هذا الى المدينة فلا يؤدون العمرة على ان يعودوا في عامهم المقبل . فيدخلون مكة ويقيمون بها ثلاثة أيام "

ج- " من اتى محمدا من قريش ممن هو على دينه بخير اذن وليه رد اليه "

د- " من اتى قريشا ممن كان مع محمد لا ترده اليه "

هـ- " ان من قدم مكة من اصحاب محمد حاجا أو يبتغي الرزق فهو آمن على دمه وماله . "

و- " ليس بين الطرفين عينة مكفوفة " اي صدور منطوية على ما فيها لا

تبدى عداوة وقيل صدور نقية من الغل والخداع منطوية على الوفاء

وعدم الغدر " وانه لا اسلال وأغلال " اي لا سرقة ولا خيانه "

ز- " من أحب ان يدخل في عهد محمد دخل فيه ، ومن أحب ان يدخل

في عهد قريش دخل فيه " (١) .

وباستعراض بنود هذا العقد نجد بعضها قد جاء في مصلحة أهل الكفر،
والبعض الآخر جاءت المصلحة فيه مشتركة بين أهل الاسلام وأهل الكفر ،
وبند واحد فقط جاء في مصلحة أهل الاسلام .

فإذا استبعدنا البنود التي جاءت المصلحة فيها مشتركة ، والبند الذي
جاء في صالح أهل الاسلام - الم يبق لا ثلاثة بنود من سبعة ، بنودان
منها كان ظاهرهما في مصلحة أهل الكفر ، الا ان نتائجهما جاءت في
مصلحة أهل الاسلام . وهما :-

١ - من اتى محمداً من قريش ممن هو على دينه بغير اذن وليه رد اليه .

٢ - من اتى قريشا ممن كان مع محمد لا ترده اليه .

اما كيف كانت نتائج هذين الشرطين في مصلحة المسلمين ، فذلك ان
الذين دخلوا في الاسلام من أهل مكة ، عندما فروا بدينهم الى المدينة ،
ولم يقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقام بردهم الى أهل مكة ، استطاعوا
التخلص من أهل مكة بطريقة أو بأخرى ، ليتخذوا مكان وسط طريق
تجارة قريش ، مشكلين بذلك خطراً جسيماً على الحركة التجارية في مكة في
حين ان قريشا كانت تعلق آمالاً عريضة على استتباب الأمن في طريق
تجارتها كنتيجة لصلح العدائية ، لتقوم بتمويض ما فاتها في المجال التجاري
قبل قيام هذا الصلح ، حيث كان المسلمون في المدينة يسيطرون على أغلب

(١) ابو زهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ١١٠ - ١١١ ، محمد فرج -

المبقرية العسكرية في غزوات الرسول - ٥٢٨ وما بعدها من صفحات =

الطرق الاستراتيجية للتجارة القرشية ، ولكن الخطر لما زال من قبل مسلمي
المدينة كنتيجة للهدنة ، عاد على ايدي المسلمين الفارين بدينهم من
أهل مكة ، ومن هنا جاءت قریش محمدا عليه الصلاة والسلام راجية منه ان
يقبل كل من اسلم من أهل مكة ، ومن يسلم في المستقبل منهم ، حتى تفتتح
امامها الطرق التجارية ، وقد قبل عليه الصلاة والسلام ذلك ، وهكذا
آل امر هذا الشرط الى مصلحة أهل الاسلام .

اما شرط قریش " ان يقبلوا كل من يخرج من عند محمد عليه السلام مرتسدا
لم يكن فيه جدوى لهم ، لأنه لم يخرج أحد ، ولو خرج فانه لا يضر النبي
عليه الصلاة والسلام ان يخرج من عنده المرتدون الذين يكونون شجا في
خلق الجماعة الاسلاميه . " (١)

وبهذا : يتضح ان بنود العقد السبعة قد جاءت في مصلحة أهل الاسلام
في الجطة ، فثلاثة منها للمسلمين فيها مصلحة ، وبند المصلحة فيه للمسلمين
والبندان اللذان كان ظاهرها في مصلحة أهل الكفر ، كانت نتائجها في
مصلحة المسلمين أيضا ، وبند واحد فقط جاء في غير مصلحة أهل الاسلام ،

= البيهقي - دلائل النبوة ومعرفة احوال صاحب الشريعة ج ٤ / ١٤٥

صحيح الامام البخاري ج ٣ / ١٧٨ وما بعدها من صفحات .

(١) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ١١٠ - ١١١ ، محمد فرج ،

العسكرية العسكرية في غزوات الرسول - ٥٣٧ وما بعدها من صفحات .

وهو ان يرجع المسلمون عامهم هذا الى المدينة فلا يؤدون العمرة على ان -
يعودوا في عامهم المقبل ، وهو شرط ليس له كبير أهمية ولا غضاظة ولا اجحاف
في الالتزام به ، اذا قورن بالمكاسب الكبيرة التي ستتحقق من جراء الالتزام
بالبنود الاخرى لمعقد الهدنة .

وعلى هذا فشروط عقد هدنة الحديبية جاءت في الجملة في مصلحة أهل
الاسلام ، ومن هنا ذهب المحللون العسكريون الى القول بأن صلح الحديبية
" كان عملا سياسيا عظيما وكانت له نتائج وآثار بعيدة المدى على الجانبين
" المسلمين والمشركين " فكان الصلح بداية لانتشار الاسلام في ربوع الجزيرة
كلها ، ولتقويض عبادة الاصنام ولتطهير الجزيرة من اوثانها ، ولعل هذا
المعنى هو الذى عناه الحق في وصف الحديبية بالفتح العظيم ، فقد قال
وهو احكم القائلين : ((انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله
ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطا مستقيما
وينصرك الله نصرا عزيزا)) (١)

وقال الزهري رحمه الله في الحديبية : فما فتح في الاسلام فتح قبله كان
اعظم منه ، انما كان القتال حيث التقى الناس ، فلما كانت الهدنة ووضعت
الحرب وأمن الناس بعضهم بعضا والتقوا فتفاوضوا في الحديث والمنازعة ،
فلم يكلم أحد بالاسلام يعقل شيئا الا دخل فيه ، ولقد دخل في تيتك السنتين

" يقصد المدة ما بين صلح الحديبية في السنة السادسة وفتح مكة

في السنة الثامنة " مثل ما كان في الاسلام قبل ذلك أو أكثر " (١)

وانا ثبت بهذا ان هدنة الحديبية انما عقدت نظرا لمصلحة أهل الاسلام

في الجملة ، فليس في مثل هذا الصنيع حينئذ ما يدل على ان هدنة الحديبية

قد افادت ان الاصل في العلاقة السلم لا الحرب ، ان ان الموادة فسي

الشريعة الاسلامية مشروعة للمصلحة أو عند ضعف المسلمين وعدم قدرتهم

على مواجهة العدو ، وان قد ثبت ان صلح الحديبية انما تم الاتفاق

عليه ليحقق مصالح للامة الاسلامية في الجملة ، فلا غبار على مثل هذا

الصنيع ولا دلالة فيه على ان الاصل في العلاقة السلم .

٧ - ذكر بعض باعني العصر الحديث في معرض استدلالهم على ان الأصل

في العلاقة السلم : ان الجمهرة العظمى من الفقهاء قد ذهبوا الى ان الأصل

في العلاقة السلم لا الحرب .

فقال الشيخ أبو زهرة رحمه الله : " وننتهي من هذا ، الى ان الأصل في

العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، وان ذلك هو رأى الجمهرة

العظمى من الفقهاء " (٢)

وقال الدكتور وهبة الزحيلي : " ولهذا نجد الفقهاء بعد عصر الاجتهاد في

(١) محمد فرج - الحبقرية العسكرية في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم -

٥٣٣ - الشافعي - الام ج / ٤ / ١٨٩ .

(٢) أبو زهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ٥٢

الدور الذهبي وبعد تحقق الاستقرار والامان يقرر أن الأصل في علاقة

المسلمين بغيرهم هو السلم " (١)

والواقع : ان ما نقله هذان الباعثان وغيرهما من باحثي العصر الحديث

عن جمهور الفقهاء بأن الأصل عندهم في العلاقة السلم ، لا يصح اطلاقا .

ان قد اجمع فقهاء المذاهب الاربعة وغيرهم على ان الأصل في العلاقة

الحرب ، والسلم جائز عند جمهورهم للمصلحة ، وعند بعضهم للضعف فقط .

والحكم العدل فيما بيننا وبين باحثي العصر الحديث هو كتب الفقهاء

انفسهم ، فبالرجوع اليها يتضح مدى سقوط مثل هذا الادعاء على الجمهرة

العظمى من الفقهاء .

وفيما يلي بيان موقف الفقهاء في هذه القضية موضع النزاع من كتبهم المعتمدة .

اما الاحناف فقالوا : " الجهاد هو الدعاء الى الدين الحق والقتال مع
=====

من امتنع بالنفس والمال " . (٢)

وقالوا : " وقتال الكفار الذين امتنعوا عن الاسلام واجب ، وان لم يبدؤوا

بالقتال للعمومات " . (٣)

وقال محمد بن الحسن في السير الكبير : " قال أبو حنيفة رضي الله عنه ، لا

ينبغي مودة أهل الشرك اذا كان بالمسلمين عليهم قوة ، لأن فيه ترك القتال

(١) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ٣٥٤

(٢) البابر تي - العناية على الهداية ج / ٥ / ٤٣٢

(٣) المرجع السابق ج / ٥ / ٤٤١

المأمور به أو تأخيرها ، وذلك مما لا ينبغي للامير ان يفعله من غير حاجته ،

قال الله تعالى : ((ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين)) (١)

وان لم يكن بالمسلمين قوة عليهم فلا بأس بالموادعة ، لأن الموادعة خير

للمسلمين في هذه الحال ، وقد قال عز وجل ((وان جنحوا للسلم فاجنح

لها وتوكل على الله .)) (٢)

وقال المرغيناني في الهداية : " وان رأى الامام ان يصلح أهل الحرب أو

فريقا منهم ، وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به . . . بخلاف ما اذا

لم يكن خيرا لأنه ترك الجهاد صورة ومعنى " (٣)

وهكذا دلت هذه النصوص عن الاحناف دلالة واضحة جلية على ان الأصل

فسي العلاقة بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر الحرب ، وان المسالمة

مشروعة عند ضعف المسلمين فقط على رأى الامامين ابي حنيفة ومحمد بن

الحسن ، وعند تحقق المصلحة في رأى أكثر الحنفية . (٤)

(١) سورة آل عمران - آية رقم ١٣٩ -

(٢) الانفال - آية رقم ٦١ -

وانظر : محمد بن الحسن - شرح كتاب السير الكبير ج ٥ / ١٦٨٩

(٣) المرغيناني - الهداية شرح بداية المبتدى - مطبوع مع شرح فتح القدير

ج ٥ / ٤٥٥ / ٤٥٦

(٤) المرجع السابق ج ٥ / ٤٥٥ / ٤٥٦

وانظر : الزيلعي تبين الحقائق شرح كثر الدقائق ج ٣ / ٢٤٥ ، ابن

نجيم - البحر الرائق ، شرح كثر الدقائق ج ٥ / ٨٥ ، واما دافندي - مجمع

الانهر في شرح ملتقى الابرار ج ١ / ٦٣٧

ولقد وهم الدكتور وهبة الزحيلي عفا الله عنه ، حين استنتج من كلام -
للطحطاوى في حاشيته ، ان المعاهدات هي الاصل في الاسلام ، وان الجهاد
شرع على خلاف الاصل .

حيث قال : " مما يدل على ان المعاهدات هي الاصل في الاسلام ما جاء في
حاشية الطحطاوى على الدر المختار - ج ٢ / ٤٣٧ - قال : شرط اباحة
الجهاد شيئان : أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعي اليه من الدين الحق
وعدم الامان وعدم العهد بيننا وبينه " .

ثم قال الزحيلي : فالمعاهدات اذن هي الاصل والجهاد شرع على خلاف
الأصل . " (١)

ولقد رد الاستاذ عابد السفيني في رسالته على هذا الاستنتاج من الزحيلي ،
فقال : " واستنتاج الدكتور الزحيلي معارض بالنص نفسه الذى استنبط
منه قوله ، ان الاصل السلم .

قال الطحطاوى :- شرط اباحة الجهاد شيئان : أحدهما امتناع العدو عن
قبول ما دعي اليه من الدين الحق " والمقصود منه امتناعهم عن الاسلام أو
الجزية " وعدم الامان وعدم العهد بيننا وبينهم .

فالعلاقة مبنية ابتداءً على موقف الكفار من الدعوة الى الدين الحق ، فان
استجابوا لما دعوا اليه فذاك ، اما اذا لم يستجيبوا وجب قتالهم ، الا أن يكون

(١) الزحيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - الهامش - ٣٥٥

يكون سدادا للمسلمين . " (١)

وهكذا : فان المالكية ايضا يرون بمقتضى هذين النصين عنهم ، ان الأصل في علاقة أهل الاسلام بأهل الكفر ، الحرب ، والمسالمة مشروعة عند تحقق المصلحة فيها ، فان لم يكن هناك مصلحة في السلم ، رجع حينئذ الى الأصل وهو وجوب القتال حتى تكمن السيادة لدين الله على الأرض اما باسلام أهل الكفر ، أو بخضوعهم لسلطان الاسلام ودلالة ذلك دفع الجزية عن يد وهم صاغرون .

واما الشافعية ، فقال الامام الشافعي ، رضي الله عنه : " وكانت هدنة قريش نظرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين للامرين اللذين وصفت مسن كثرة جمع عدوهم وجددهم على قتاله ، وان ارادوا الدخول عليهم وفراغه لقتال غيرهم وامن الناس حتى دخلوا في الاسلام ، قال فأحب للامام اذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو الا ينزلها الله عز وجل بهم ان شاء الله تعالى ، مهادنة يكون النظر لهم فيها ، ولا يهادن الا على مدة ولا يجاوز بالمدة مدة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت ، فان كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة ، فان لم يقو الامام فلا بأس ان يجدد مدة مثلها أو دونها ولا يجاوزها وان هادنهم الى أكثر منها فمفتقضة ، لأن اصل الغرض ، قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية . " (٢)

(١) ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية ١٧٤ - ١٧٥

(٢) الشافعي - الام ج ٤ / ١٨٩

وقال الامام الاردبيلي رحمه الله : " الجهاد قسمان : فرض عين وفرض كفاية ،

فان اوطئ الكفار بلدة من بلاد المسلمين أو نزلوا بها قاصدين لاهلها

فيتعين على اهلها الدفع بما امكن

القسم الثاني فرض كفاية ، وهو اذا استقر الكفار في بلدانهم ولم يقصدوا -

المسلمين ، فان امتنع الكل عصوا ، وان قام به من حصل بهم الكفاية سقط

عن الآخرين .

والكفاية بشرطين :

أحدهما : ان يشحن الامام الثغور بجماعة يكافئون من بازائهم من الكفار
=====

ويحتاط باحكام الحصون وحفر الخنادق ونحوهما ويرتب في كل ناحية اميرا

كافيا يقلده الجهاد وامور المسلمين .

الثاني : ان يدخل الامام بالجيش دار الكفار غازيا أو يؤمر عليهم من
=====

يصلح لذلك ، وأقله في كل سنة مرة ، ولا يجوز اخلاؤها الا لضرورة كضعف

المسلمين وكثرة العدو وعزة الزاد وعلف الدواب في الطريق . (١)

وبهذا : يتضح ان الشافعية أيضا يرون ان الاصل في علاقة أهل الاسلام ،

وأهل الكفر الحرب ، وان القتال عندهم قسمان ، قتال دفع وقتال ابتداء .

واما الحنابلة : فلا يعدو قولهم في هذه القضية موضع النزاع ، فتقول
=====

سلفهم من الفقهاء في الجملة حيث قال البهوتي رحمه الله : " واقل ما يفعل

(١) الاردبيلي - الانوار لاعمال الابرار ج ٢ / ٥٣٢ / ٣٣ هـ - باختصار -

الجهاد مع القدرة عليه كل عام مرة ، لأن الجزية تجب على أهل الذمة مرة في العام ، وهو بدل النصرة ، فكذا مبدلها ، الا ان تدعو حاجة السي تأخير له لضعف المسلمين من عدد أعداء ، أو قلة علف في الطريق أو قلة ماء . . . او انتظار مدد يستعين به امام ، فيجوز تركه اى الجهاد بهدنة أو بغيرها . . . ولا يجوز تأخيرها ان رجي اسلامهم ، أى الكفار ، خلافا للموفق ومن تابعه . " (١)

ثم قال البهوتي رحمه الله : " ويقاقل من تقبل منهم الجزية وهم أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا الحديث : " أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله " (٢) .

أو يبذلوا الجزية ، بشرطه ، لقوله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)) الآية (٣)

ويقاقل من لا تقبل منهم الجزية حتى يسلموا للحديث السابق ، خص منه أهل الكتاب والآية والمجوس لأخذه صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس هجر (٤) ، وبقي من عداهم .

فان امتنعوا من ذلك أى من بذل الجزية حيث تقبل منهم ومن الاسلام ، وضعف المسلمون عن قتالهم انصرفوا عن الكفار بلا قتال ، لما تقدم من

(١) البهوتي - كشف القناع عن متن القناع ج / ٣ / ٣٦ / ٣٧

(٢) سبق تخريجه ، انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤١

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٢٩ -

(٤) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤٢ و ٨٤٣

مصالحته صلى الله عليه وسلم قريشا على ترك القتال عشرين سنين . " (١)

وقال ابن قدامة رحمه الله : " ومعنى الهدنة ان يعقد لأهل الحرب عقدا على ترك القتال مدة بعوض ، وبغير عوض . . . لانه قد يكون بالمسلمين ضعف فيهادنهم حتى يقوى المسلمون ولا يجوز ذلك ، الا للنظر للمسلمين ، اما ان يكون بهم ضعف عن قتالهم ، واما ان يطمع في اسلامهم بهدنتهم أو فسي ادائهم الجزية ، والتزامهم أحكام الملة أو غير ذلك من المصالح . " (٢)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية ناقلًا اجماع المسلمين على ان الاصل في العلاقة الحرب : " واذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ومقصوده ان يكون الدين كله لله ، وان تكون كلمة الله هي العليا ، فمن منع هذا قوتل بالتفسيق المسلمين . " (٣)

وقد سبق ان نقلت عند الكلام على علة القتال في الشريعة نصوصا عن شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم تفيد ان الاصل عندهما في العلاقة الحرب لا السلام فلا داعي لتكرار نقلها هنا .

وقد تبين هناك أيضا بطلان نسبة من نسب لشيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم القول بأن العلة في القتال العدوان فقط ، وعليه فتبطل نسبة مسن

(١) البهوتي - كشف القناع عن متن الاقناع ج ٣ / ٤٠

(٢) ابن قدامة المقدسي - المغني ج ٩ / ٢٩٦ - ٢٩٧

(٣) ابن تيمية - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية - ١١٩

نسب لهما القول بأن الأصل في علاقه السلم لا الحرب . (١)

وبهذا : يتضح ان أئمة الحنابلة يتفقون مع بقية فقهاء المذاهب الاسلامية
المعتبرة في ان الاصل في علاقه أهل الاسلام وأهل الكفر الحرب لا السلم ،
وان المسالمة مشروعة للمصلحة ، فما لم تكن في المسالمة مصلحة لأهل الاسلام ،
فلا سلم ، وهذا معنى كون الاصل في علاقه الحرب لا السلم .

والى مثل هذا ذهب كل من الظاهرية ، والشيعة الزيدية ، والشيعة الامامية^(٢)
فهل يصح ان يقال بعد هذا ان الجهمية العظمي من الفقهاء يذهبون الى ان
الاصل في علاقة أهل الاسلام ، وأهل الكفر ، السلم لا الحرب ، وهم قد نصوا
كما رأيت ايها القارئ العزيز في كتبهم على ان الاصل في العلاقة الحرب ،
وان المسالمة مشروعة ، عند ضعف المسلمين فقط ، أو عند تحقق المصلحة
لأهل الاسلام . والله من وراء القصد والبهادى الى سواء السبيل .

(١) انظر : من هذه الرسالة : ص ٨٨٣ وما جدها .

(٢) ابن حزم - المحلي ج/٢/٣٤٥ ، المرتضى - البحر الزخار لمذاهب
علماء الامصار ج/٦/٤٤٦ - ٤٤٧ ، جعفر بن الحسن - شرائع

المبحث الثالث =====

قول بعض باعشي العصر الحديث بجواز عقد سلم دائم مع

أهل الكفر -----

بني بعض باعشي العصر الحديث على قولهم بأن الأصل في العلاقة السلم ، قولهم بمشروعيه عقد مودعة دائمة بين أهل الاسلام وأهل الكفر . بل ذهبوا الى أبعد من ذلك ، فذكروا ان على الأمة الاسلامية ان تلتزم بمبدأ التعايش السلمي بينها وبين غيرها من الامم الكافرة حتى وان لم يكن هذا التعايش بناءً ، على عقد مودعة بين الطرفين " المسلمين وغيرهم " وذلك نظرا الى ان الأصل في العلاقة السلم ، فما لم يحدث من أهل الكفر عدوان على الأمة الاسلامية فلا مبرر اطلاقا لعدم التعايش السلمي .

وذكروا ان هذا هو الذي دل عليه الكتاب ، وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام في مودعاته مع أهل الكفر .

ثم ذكروا : ان الفقهاء فريقان ، فريق ذهبوا الى ان الأصل في العلاقة السلم ، وادعوا انهم الاكثر ، ولم يذكروا منهم الا شيخ الاسلام ابن تيمية ، وهؤلاء يرون مشروعية عقد مودعة دائمة .

وفريق : ذهبوا الى ان الأصل في العلاقة الحرب ، وادعوا انهم الاقل ، وهؤلاء يرون ان المودعة لا تكون الا مؤقتة مع موجود ما يقتضيها .

وادعوا ان هؤلاء الفقهاء انما ذهبوا الى ان المودعة لا تكون الا مؤقتة مع قيام ما يقتضيها ، لأن واقع عصرهم الذي اشتعلت فيه نيران الحروب ، فرض عليهم

القول بمثل هذا الرأي ، والا فليس لهم في ذلك سند من كتاب ولا سنة ، بل

الكتاب والسنة على خلاف ما ذهبوا اليه .

وعدوا من هذا الفريق محمد بن الحسن ، وأبا يوسف ، والافزاعي ، والشافعي

وأحمد بن حنبل .

وفي هذا يقول فضيلة الشيخ محمد ابوزهرة رحمه الله : " واذا كان الأصل في

العلاقة هو السلم ، فالمعاهدات تكون اما لانها حرب عارضة والعود السى

حال السلم الدائمة ، أو انها تقرير للسلم وتثبيت لدعائه ، لكيلا يكون من بعد

ذلك العهد احتمال اعتداء الا ان يكون نقضا للعهد .

ولقد كان عمل النبي صلى الله عليه وسلم منبثا عن مقاصده في المعهود فما كانت

للتحكم ، ولكن لتقرير السلم وتنظيم الجوار وانها ، حال الحرب اعيانا أخرى" (١)

ثم مثل لذلك بمعاهدته صلى الله عليه وسلم مع اليهود في المدينة المنورة ،

ومعاهدته مع بني ضمرة .

ثم قال بعد ذلك : " جاء بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم عصر الصحابة ،

فلم تكن المعاهدات لتنظيم السلم ، لأن الحرب قد نشبت بين المسلمين

وبين أكبر دولتين في العالم في ذلك الابان وهما دولة الروم ، ودولة الفرس ،

فما كانت لتنظيم السلم أو المناصرة ، بل كانت نتيجة لواحد من امرين :-

أولهما : ان يكون العهد نتيجة تخيير الذين يعارونهم بين العهد والاسلام
=====

والقتال . فيختارون العهد

وثانيهما : ان يعاهد المسلمون الذين يحاربونهم على ان يتركوهم مهادين
=====

موادعين لهم ويكون ذلك لحال وقتية ، لأن الحرب مستمرة ، وهذه عهود
لها احترامها ولكنها في اغلب احوالها كانت وقتية

ولقد جاء بعد عهد الخلفاء الراشدين عهد ملوك بني امية وملوك بني العباس
ولم تبق الخلافة النبوية ، بل صارت ملكية ، وكان الاجتهاد المذهبي ،
والحروب ناشبة بين المسلمين وغيرهم .

وهو العصر الذي دون فيه الامام محمد ابن الحسن تلميذ ابي حنيفة آراءه ،
وآراء فقهاء العراق في العلاقات الدولية ، ودون الاوزاعي وأبو يوسف جزءا
منها ثم دون من بعدهم الشافعي واحمد بن حنبل ومن جاء بعدهم .

وما كان لهم وهم يدونون آراءهم في هذه الحال ، الا ان يخضعوا في كثير من
اقوالهم الى حكم الواقع ، لا مجرد الحكم القرآني والنبوي ، ولقد تأثروا بهذه
الحال في المعاهدات التي تبرم ، كما تأثروا بها في اعتبار دار المخالف
دار حرب كما قررناه من قبل .

ولقد أثاروا تحت تأثير حكم الواقع الكلام في جواز ايجاد معاهدات لصلح
دائم ، وان المعاهدات لا تكون الا بصلح مؤقت لوجود مقتضيات هذا الصلح
ان انهم لم يجدوا الا حروبا مستمرة مشبوبة موصولة غير مقطوعة الا بصلح مؤقت .

وقد قرر الكثيرون منهم ان الصلح لا يقع الا مؤقتا ، ان ما كان يرى الا ما

أيدته الوقائع المستمرة

وقد برزوا كلامهم بأن الصلح الدائم المستمر لم يقع في عهد النبي والصحابة

الا في حال الذمة والدخول في عهد المسلمين

وان هذا بلا شك يبرر توقيت الصلح ، وانه لجائز بلا ريب ، وقد تكون

معاهدات الصلح المؤقتة جائزة .

ولكن ايمنع ذلك وجود معاهدات بصلح دائم .

لقد قال بعض الفقهاء : انه لا يجوز عقد صلح دائم ، وما جاء من النصوص

ما يسوغ الصلح الدائم باطلاق منسوخ ، وفي شرح السير الكبير للسرخسي

عند الكلام ، في النص الذي يفهم منه ان السلام الدائم جائز ، بل واجب

انه منسوخ - وهو قوله تعالى :- ((فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا اليكم السلم

فما جعل الله لكم عليهم سبيلا)) (١)

واعتبر الذين قالوا انها منسوخة هم الاكثر عددا .

ولكننا نخالفه في ان هؤلاء هم الكثرة ، والحق ان الخلاف في هذه القضية

مبني على ان أصل العلاقات أهو السلم ام اصل العلاقات هو العرب ،

فالذين قالوا : ان اصل العلاقات هو السلم قالوا : ان الصلح الدائم جائز

بل مطلوب ، ان وجدت النية الحسنة عند المخالفين ، وهؤلاء الفقهاء هم

الذين استمسكوا بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية الداعية الى السلم

الدائمة .

والذين قالوا : ان الصلح الدائم غير جائز ، فوق انهم تأثروا بالواقع في المعاهدات ، تأثروا بالواقع أيضا في الاصل في علاقات المسلمين بغيرهم
واننا نحن نقرر ان الاحكام العامة الخالدة التي جاء بها القرآن ، وبلغها النبي صلى الله عليه وسلم لا تخضع لحوال وقتية ، ولا لاقوال قررها بعض الفقهاء لحوال ووقائع زمنية ، بل تخضع فقط للنصوص الخالدة
وواجبنا نحو العالم ان نبين لهم الاحكام غير الزمنية .

وقد أدرك هذا بعض الفقهاء الذين جاءوا من بعد ، فقرروا الاحكام الخاصة بالعلاقات الدولية . معتمدين في تقريرها على ما وجدوه في الكتاب والسنة ، وقد وجدوا أنها منسوبة لأئمة الفقه الاسلامي رضوان الله عليهم توافق ما وجدوه في الكتاب والسنة ، وهم يخالفون ما قرره الفقهاء الذين جاءوا من بعد الأئمة ، وقيدوا انفسهم بالوقائع وما تطلبه ، ومن هؤلاء ابن تيمية . (١)
وفي وجوب التزام الامة الاسلامية بمبدأ التعايش السلمي مع الدول الكافرة ، حتى وان لم يكن هذا التعايش بناء على معاهدة صلح مبرمة بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر ، يقول فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف : " اما الامة غير الاسلامية التي لم تبدأ المسلمين بعدوان ، ولم تعترض لدعاة الاسلام ، وتركبتهم اعرارا يعرضون دينهم على من يشاءون ، ويقيمون براهينهم بما يريدون لا تقاوم داعيا

(١) ابوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - من ٧٥ الى ٧٩ -

ولا تفتن مدعوا . . . فهذه لا يحل قتالها ، ولا قطع علاقتها السلمية والامان
بينها ، وبين المسلمين ، ثابت لا يبذل ولا يعقد وانما هو ثابت على أساس
ان الاصل السلم ، ولم يطرأ ما يهدم هذا الاساس من عدوان على المسلمين
او على دعوتهم . " (١)

ويرد ما ذهب اليه كل من الشيخ ابوزهرة ، والشيخ عبد الوهاب خلاف ،
ومن يرى رأيهما من باحثي العصر الحديث من وجوه :

الوجه الاول : ان العلة في القتال في الشريعة الاسلامية عند عامة اهل العلم
=====

من سلف هذه الامة الكفر أو الامتناع عن قبول الدين الحق ، وعليه فالفرض من
القتال ، ان يكون الدين كله لله ، أى ان تكون السيادة والهيمنة لدين
الله على الأرض ، وذلك باسلام اهل الكفر ، أو بخضوع من تقبل منه الجزية
منهم لسيادة الاسلام وعلامة ذلك دفع الجزية ، وسيأتي ان الراجح قبول الجزية
من جميع الكفار ، ما عدا اهل الردة منهم .

وعليه : فان الامة الاسلامية انما تقاتل لبلوغ احدى الغايتين : الاسلام - أو
الجزية ، لا لرد العدوان فقط ، وقد سبق بيان ذلك بأدلته والرد على من
يدعي خلاف ذلك . (٢)

(١) عبد الوهاب خلاف - السياسة الشرعية - ٢٦

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها .

وانا ثبت بما سبق ان الغرض من القتال في الشريعة الاسلامية هو أن تكسبون
السيادة لدين الله على الأرض ، فلا سلم حتى تدرك هذه الغاية ، ما لم
تدعو الحاجة الى المهادنة .

وعليه : فالاصل في علاقه بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر ، الحرب ، حتى
يتم مقصد الاسلام من الهيمنة والسيادة ، والسلم مشروع عند الحاجة اليه
فقط .

وانا كان السلم مشروعاً عند حاجة الأمة الاسلامية اليه فقط ، فلا يجوز والحال
هذه عقد هدنة دائمة ، فضلا عن اقرار مبدأ التعايش السلمي الدائم بين
أهل الاسلام وأهل الكفر دون عقد يوجب ذلك ، لما في ذلك من تعطيل
مقصد القتال في الشريعة الاسلامية .

وقد سبق قبل قليل الرد على من يدعي ، ان الاصل في العلاقة السلم ،
مفعلاً . (١)

الوجه الثاني : انه ليس في سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام في مهادناته
وموادعته ما يدل على ان مهادنة أهل الكفر مهادنة دائمة أمر مشروع في الاسلام
هذا اذا استثنينا معاهدة أهل الكفر على ان يكونوا ذمة لأهل الاسلام .

اما ما عدا ذلك ، فان مهادنات الرسول وموادعته كانت اما مؤقتة ، واما مطلقة ،
وفي كلا الحالين كان الرسول عليه الصلاة والسلام يتوخي المصلحة والنظر للامة
الاسلامية في عقد المهادنات ، وقد مر معنا قبل قليل ، كيف كانت مهادنات

(١) انظر من هذه الرساله : ص ٩٣٧ وما بعدها .

الرسول عليه الصلاة والسلام ليهود المدينة المنورة ، ولبعض القبائل
الحجازية كبنى مدلج وبنى ضمرة وغيرهم ، ومهادنته لأهل مكة في الحديبية ،
مبنية على النظر للامة الاسلامية . (١)

ومن هنا : ذهب جماهير أهل العلم الى عدم جواز عقد الهدنة ما لم تكن
في مصلحة أهل الاسلام ، وذهب بعضهم الى عدم جوازها الا عند ضعف
المسلمين عن القتال فقط .

وانا كانت الهدنة في الاسلام لا تكون بناء على سيرة الرسول عليه السلام ،
في مهادناته ، الا عند ضعف المسلمين عن القتال على رأى بعض العلماء ،
أو عند تحقق المصلحة فيها على رأى أكثر أهل العلم .

فهذا وحده يكفي في الدلالة على عدم تأييد عقد الهدنة ، لأن المصلحة
والضعف أمران متبدلان لا يتصور استمرارهما على حال واحده ، حتى يمكن
ان يقال بتأييد عقد الهدنة لاجلها (٢)

ولا يمكن ان يقال ان عقد الرسول عليه الصلاة والسلام لبعض المهادنات المطلقة
عن المدة دليل على مشروعية هدنة مؤبدة ، لان العقد المطلق جائز غير
لازم ، ومن هنا جاز نقضه بعد النبد ، اذا كانت مصلحة أهل الاسلام فسي
ذلك ، كما فعل الرسول عليه الصلاة والسلام حين نبذ الى المشركين

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٩٧ وما بعدها .

وانظر : ابن القيم - احكام أهل الذمة ج ٢ / ٤٧٧ / ٤٧٨

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٣٤١ .

عهودهم في السنة التاسعة بعد فتح مكة المكرمة .

فإذا كانت الهدنة المطلقة جائزة غير لازمة ، وعقدها لا يجوز إلا إذا كان

للمسلمين فيها مصلحة ، فمعنى هذا أن المصلحة إذا تبدلت وجب نقض

هذه الهدنة بعد النفيذ .

وإذا وجب ذلك فلا سند في مثل هذا على جواز عقد سلم دائم بين أهل

الاسلام وأهل الكفر ، فضلا عن أن يكون سندا لمشروعية التعايش السلمي

بين الفريقين دون تعاقد يوجب هذا الأمر . (١)

الوجه الثالث : أن الاستدلال بقوله تعالى : ((فان اعتزلوكم فلم يناطوكم

=====

والقوا اليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا .)) (٢) على مشروعية الصلح

المؤبد بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر ، أمر لا يسلم به .

ذلك : أن هذه الآية قد دلت على ما دلت عليه آية :- ((وان جنحوا للسلم

فاجنح لها)) من مشروعية السلم بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر مطلقا ،

إلا أن هذا الإطلاق مقيد بقوله تعالى : ((فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم

وانتم الاعلنون)) (٣) وقوله تعالى : ((ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلنون أن

كنتم مؤمنين)) (٤)

(١) ابن القيم - أحكام أهل الذمة ج ٢ / ٤٧٧ وما بعدها من صفحات .

العربي - الهدنة في الاسلام - ١٥٨ - ١٥٩

(٢) سورة النساء - آية رقم ٩٠ -

(٣) سورة محمد - آية رقم ٣٥ -

(٤) سورة آل عمران - آية رقم ١٣٩ -

ويجب هنا ان يحمل المطلق على المقيد ، واذنا حملنا المطلق على المقيد
في هذه المسألة كان الفهم الصحيح لادلة القتال في الشريعة الاسلامية ،
ان الاصل في العلاقة العرب للادلة الدالة على ذلك من الكتاب والسنة ،
ومنهما قوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله))^(١)
والسلم مشروع عند ضعف المسلمين وعدم قدرتهم على قتال أهل الكفر ، أو عند
قيام أى مصلحة أخرى ، هذا ما فهمه جماهير فقهاء المذاهب الأربعة وغيرهم
من مجموع نصوص الكتاب والسنة في الحرب والسلم ، المطلقة والمقيدة .
وقد سبق الإشارة الى شيء من ذلك وسيأتي زيادة تفصيل عند الكلام على عقد
الهدنة ومشروعيته . (٢)

واذا ثبت بهذا وبما سيأتي : ان الامر بالمسالمة في الآية السابقة ، مقيد
بتحقق المصلحة لأهل الاسلام ، على رأى الجمهور ، أو مقيد بضعف المسلمين
عن القتال على رأى ابي حنيفة ، ومن معه من العلماء ، فلا دلالة في الآية
حينئذ على مشروعية تأييد عقد الهدنة .

الوجه الرابع : ان نسبة القول بجواز تأييد عقد الهدنة الى أكثر أهل العلم ،
لا يسلم به ، والواقع اني لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب عامة أهل العلم من
يقول ذلك بصراحة صريحة ، ولو كان مثل هذا الادعاء صحيحا ، لذكر المدعون

(١) سورة الانفال - آية رقم ٣٩

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٣٤١

جملة من أسماء من قال بذلك من العلماء ، حتى يمكن التحقيق في نسبه
مثل ذلك لاكثر أهل العلم ، اما ان يقال ان أكثر أهل العلم قد ذهبوا
الى جواز عقد صلح مؤبد بدون جزية دون ذكرها يدل على ذلك دلالة واضحة جلية ،
فنوع تعكم والتحكم لا يعجز عنه أحد

ولثلا اورط نفسي فيما تورط فيه بعض باحثي العصر الحديث ، فسأذكر
هنا جملة من أسماء أهل العلم من سلف هذه الامة ممن ذهب الى عدم جواز
عقد صلح دائم بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر بدون جزية وهم فقهاء الحنفية
والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والا مامية ابن تيمية ، وابن قيم
الجوزية ، وفقهاء الشيعة الزيدية ، والامامية ، ومن المفسرين ابن كثير
وابن العربي والقرطبي والجصاص وغيرهم كثير^(١) ولم أجدلغيرهم خلافا في ذلك

(١) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج/٩/٤٣٢٤-٤٣٢٦ -
٤٣٢٧ ، ابن الهمام - شرح فتح القدير ج/٥/٤٥٥ وما بعدها من
صفحات ، ابن جزى - قوانين الاحكام الشرعية - ١٧٤-١٧٥ - ابن عبد البر -
الكافي ج/١/٤٦٩ ، الشافعي - الام ج/٤/١٨٩ ، الشيرازي -
المهذب ج/٢/٢٦٠ - ابن قدامة - المغني ج/٩/٢٩٧ ، البهوتي -
كشف القناع عن متن الاقناع ج/٣/١١١ ، ابن القيم - احكام أهل الذمة
ج/٢/٤٧٦ وما بعدها من صفحات ، ابن تيمية - الاختيارات الفقهية
- ٣١٥ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج/١٥/١٧٤ ج/٢٩/
١٤١/١٤٠

ابن تيمية - القواعد النورانية - ١٩٣ - ١٩٤ ، المرتضي - البحر الزخار
لما ذهب علماء الامصار ج/٦/٤٤٨ - جعفر بن الحسن - شرائع الاسلام
ج/١/١٥٦ ، ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج/٢/٣٢٣ - الجصاص
أحكام القرآن ج/٢/٦٩/٧٠ ، القرطبي - الجامع الاحكام القرآن ج/٨/
٤١/٤٠ - ابن العربي - احكام القرآن ج/٢/٨٧٦ ، ج/٤/١٧٨٩

ولولا خوف الاطاله لذكرت نصوصا من كتب هؤلاء الفقهاء حتى يتبين بشكل
لموس عدم صحة نسبة ما نسب لأكثر أهل العلم أو حتى لبعضهم ، غير ان
في ذكر المصادر ما يكفي ان شاء الله .

الوجه الخامس : ان القول بأن شيخ الاسلام من الفريق الذي يرى ان الاصل
=====
في العلاقة السلم ، وان الصلح الدائمة بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر مشروعة ،
امرا لا يمكن التسليم به اطلاقا ، ان قد تقدم بطلان نسبة القول بأن الاصل
في العلاقة السلم لشيخ الاسلام ابن تيمية .

واما نسبة القول بجواز الصلح الدائم بين أهل الاسلام وغيرهم لشيخ الاسلام ،
فلا يخلو الامر فيه ، اما ان يكون الذي نسب لشيخ الاسلام اعتمد على ما جاء
في رسالة القتال المنسوبة لشيخ الاسلام ، والتي ذكر فيها كاتبها ان الاصل
في العلاقة السلم ، وان العلة في القتال العدوان .

واما ان يكون اعتمد على قول شيخ الاسلام بجواز اطلاق عقد الصلح عن المدة
فان كان قد اعتمد على ما جاء في رسالة القتال ، فقد سبق بطلان نسبة هذه
الرسالة الى شيخ الاسلام ، واثبت انه يرى كما يرى عامة أهل العلم ، ان الاصل
في العلاقة الحرب ، وان القتال في الشريعة مأمور به دفعا وابتداء حتى يكون
الدين كله لله . (١)

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٨٥ وما بعدها .

وان كان قد اعتمد على قول شيخ الاسلام بجواز عقد الصلح مطلقا عن المدة ،
فليس في مثل هذا ما يدل على ان شيخ الاسلام يقول بمشرعية تأبيد عقد
الصلح بين أهل الاسلام وأهل الكفر بدون جزية .
بل فيه ما يدل على عدم جواز ذلك ، واليك عبارة شيخ الاسلام في الاختيارات
الفقهية : " باب الهدنة : ويجوز عقدها مطلقا ومؤقتا ، والمؤقت لازم من
الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه المدو ، ولا ينعض بمجرد خوف الخيانة في
أظهر قولي العلماء ، وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الامام فيه بالمصلحة . (١)
وقال في الفتاوى : " والمصلحة في ذلك تتنوع ، فتارة تكون المصلحة الشرعية
القتال ، وتارة تكون المصلحة المهادنة ، وتارة تكون المصلحة الامساك
والاستعداد بلا مهادنة . " (٢)
فإذا كانت المهادنة المطلقة عند شيخ الاسلام جائزة غير لازمة ، وعقدها
أما يكون نظرا الى مصلحة الاسلام والمسلمين ، فلا يلزم حينئذ من الاطلاق
في عقد الهدنة ان تكون مؤكدة ، وعليه : فلا يفيد قول الشيخ بذلك جواز
عقد هدنة دائمة بين أهل الاسلام وأهل الكفر . (٣)
وسياتي زيادة تفصيل في هذه المسألة عند الكلام على عقد الهدنة . (٤)

(١) ابن تيمية - الاختيارات الفقهية - ٣١٥

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٥ / ١٧٤

(٣) ابن القيم - أحكام أهل الذمة ج ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨

(٤) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٥ ١٣ وما بعدها .

الوجه السادس : ان ادعاء فضيلة الشيخ ابي زهرة رحمه الله ، ان الأئمة
=====

محمد بن الحسن وابايوسف ، وفقهاء العراق ، والايزاعي ، والشافعي ، وأحمد
ابن حنبل ، رضي الله عنهم انما قالوا بأن الاصل في العلاقة الحرب ، وان
المهادنة الدائمة مع أهل الكفر ممنوعة شرعا ، لا لأن واقع النصوص الاسلامية
تؤيدهم في ذلك ، وانما لأن واقع عصرهم قام على ذلك ، ومن هنا قالوا برأيهم
هذا محاولين بذلك اخضاع الشريعة لواقع العصر الذي سجلوا فيه آراءهم .

الواقع ان هذا الادعاء ادعاء كبير ، وتقول عجيب غريب لا يمت الى الواقع
بصلة ، وما كنت لا تخيل في يوم من الايام ان علما من اعلام العلم والفقه في
هذا العصر . سيتجاسر ليرمي هؤلاء الأئمة الاعلام بما رماهم به ، لئلا
انني قد وجدت ذلك مكتوبا في كتابه العلاقات الدولية في الاسلام ، والذي
نقلت منه النص السابق .

ترى هل وجد فضيلة الشيخ ابو زهرة ، وهو الشيخ الذي كتب عن سيرة اعلام
الأئمة في كتب مستقلة انهم كانوا يتركون الكتاب والسنة وغيرهما من مصادر التشريع
الاسلامي ، للقول بما يظليه واقع العصر ، أو لقول أحد من البشر كائنا من كان .
اللهم انا نبرأ اليك من هذا الادعاء ، ونعوذ بك ان تهم نفوسنا في لحظة
ضعف لترمي أحدا من المسلمين بمثل هذا فضلا عن ان ترمي به أحدا من الأئمة
الاعلام رضوان الله عليهم .

يجب ان يفهم هؤلاء الذين جوزوا لانفسهم من علما وباحثي هذا العصر ،

ان يلوا اعناق النصوص ليخضعوها لواقع هذا العصر ، هذا العصر الذي أصبحت الغلبة فيه لاهل الكفر ، ويتنا نتزلف لهم والعيان بالله بمثل هذه هذه الآراء التي تدعو للاستسلام والدعة يجب ان يفهم هؤلاء ، ان الائمة من سلف هذه الامة انبل واشرف من ان يتورطوا في مثل ما سمح به بعض باحثي العصر الحديث لانفسهم ، فهم اطهر وانقي من ان يحتمدوا فسي آرائهم على واقع الحال في عصرهم ضاربين بالكتاب والسنة عرض الحائط .

ان اماما كأحمد بن حنبل رضي الله عنه ظل يعذب على مدار حكم ثلاثه من الخلفاء ، ليقول بمسألة خلق القرآن ، يمرض على الموت صباح مساء ، كل ذلك وهو يرفض ان يقول بذلك نظرا لاقتناعه التام بأن الكتاب والسنة صريحان في عدم اقرار مثل هذا القول ، يبعد كل البعد ان ينتصر لرأى ليس له من سند الا واقع حال عصره ، وان يقوم بترجيح هذا السند العجيب على نصوص الكتاب والسنة ، أو ان يقوم بلي اعناق النصوص لتتفق مع واقع العصر . (١) وكما يبعد هذا كل البعد في حق احمد بن حنبل ، فكذلك يبعد كل البعد ان ينسب مثل هذا للشافعي ، أو لمحمد بن الحسن ، أو لابي يوسف أو للاوزاعي ، أو لغيرهم من الائمة العلام .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " وليعلم انه ليس أحد من الائمة القبولين عند

(١) كتاب ذكر محنة الامام أحمد بن حنبل - تحقيق محمد نفش - ١١ ، وما بعدها من صفحات .

الأمة قبولاً عاماً ، يعتمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سننه دقيق ولا جليل ، فانهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ، وعلى ان كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم . " (١)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " قال أبو يوسف رحمه الله ، وهو أجل اصحاب أبي حنيفة ، وأول من لقب قاضي القضاة ، لما اجتمع بمالك وأجله عن هذه المسائل ، واجابه مالك بنقل أهل المدينة المتواتر رجوع أبو يوسف الى قوله ، وقال : لو رأى صاحبي مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت ، فقد نقل أبو يوسف ان مثل هذا النقل حجة عند صاحبه أبي حنيفة ، كما هو حجة عند غيره ، لكن أبو حنيفة لم يبلغه هذا النقل كما لم يبلغه ، ولم يبلغ غيره من الأئمة كثير من الحديث ، فلا لوم عليهم في ترك ما لم يبلغهم علمه ، وكان رجوع أبي يوسف الى هذا النقل كرجوعه الى أحاديث كثيرة اتبعها هو وصاحبه محمد ، وتركوا قول شيخهما ، لعلمهما بأن شيخهما كان يقول : ان هذه الأحاديث حجة ان صحت لكن لم تبلغه . ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين ، انهم يعتمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره ، فقد أخطأ عليهم وتكلم اما بظن ، واما بهوى . " (٢)

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية - ج ٢٠ / ٢٣٢

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٠ / ٣٠٤

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية أيضا : " وأحمد كان معتدلا عالما بالأمر
يعطى كل ذي حق حقه ، ولهذا كان يحب الشافعي ويشني عليه ، ويدعو
له ويندب عنه عند من يطعن في الشافعي ، أو من ينسبه إلى بدعه ويذكر
تعظيمه للسنة واتباعه لها ومعرفة باصول الفقه كالناسخ ، والمنسوخ
والمجمل والمفسر ويثبت خبر الواحد ، ومناظرته عن مذهب أهل
الحديث من خالفه بالرأى وغيره ، وكان الشافعي يقول : سموني فسي
بفداد ناصر الحديث .

ومناقب الشافعي واجتهاده في اتباع الكتاب والسنة ، واجتهاده في الرد على
من يخالف ذلك كثير جدا . " (١)

هذه سيرة الأئمة من سلف هذه الأمة ، وهذه أخلاقياتهم ، فكيف يمكن أن
يقال بعد هذا ، أنهم تركوا نصوص الكتاب والسنة في مسائل القتال ،
ليعتمدوا في تحرير هذه المسائل على ما يظنهم واقع العصر السني
عاشوا فيه .

أن من يقول عن أئمة الاسلام بمثل هذا ، فقد أخطأ خطأ كبيرا ، وكلامه
والحال هذه لا يخلو إما أن يكون مستندا في ذلك على الظن ، وإما على
الهمى ، كما يقول شيخ الاسلام ابن تيمية .

ثم هل هؤلاء الأئمة فقط هم من قال بأن الأصل في العلاقة الحرب ، وأن
الصلح المؤبد ممنوع شرعا ، هل نسي فضيلة الشيخ أبو زهرة رحمه الله أن عامة

أهل العلم من فقهاء ومفسرين في الجملة يرون مثل هذا .

ان الحق الذي لا غبار عليه ، والذي يجب ان ينهمه الناس ، هو ان عامة جماهير أهل العلم من سلف هذه الامة ، وجمعا كبيرا من باحثي وعلماء وأئمة هذا العصر ، يرون ان الاصل في العلاقة الحرب ، وان الهدنة المؤبدة ممنوعة شرعا ، وهم مستندون في ذلك على الكتاب والسنة ، وقد نقل بعضهم الاجماع على ذلك كشيخ الاسلام ابن تيمية ، لا على مجرد واقع العصر الذي عاشوا فيه كما يدعي فضيلة الشيخ أبوزهرة ، ولا على واقع العلاقات القديمة الذي استمر كذلك في زمنهم كما يدعي الدكتور وهبة الزحيلي .

وقد تقدمت الاشارة الى أدلة جماهير أهل العلم من الكتاب والسنة ، والاجماع ، علي ان الاصل في العلاقة الحرب (١) ، وسيأتي عند الكلام على عقد الهدنة بيان أدلة جماهير أهل العلم على ان الهدنة المؤبدة ممنوعة شرعا . (٢)

وبهذا ييطل ادعاء ان مثل هذا الاتجاه من أئمة الاسلام ، انما كان مستندا على واقع الحال ، لا على الكتاب والسنة .

ثم ما هذا التناقض المعجيب الذي وقع فيه بعض باحثي هذا العصر ، ففي حين يقول الشيخ أبوزهرة عفا الله عنه : ان الجمهرة العظمى من الفقهاء تقول بأن الأصل في العلاقة السلم (٣) ، يأتي في مكان آخر لينقض قوله ، فيقول

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٢٧ وما بعدها .

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٣٨٥ و ١٤٠٥

(٣) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ٥٢

ان الشافعي وأحمد ومحمد بن الحسن وأبو يوسف والاوزاعي ، وسائر فقهاء العراق ، ومن جاء بعدهم من العلماء ، كل هذه الجماعة العظمى من الفقهاء والأئمة المدلول ترى أن الاصل في العلاقة الحرب ، وان الصلح الدائم ممنوع شرعا . (١)

فكيف يمكن التوفيق بين هذين القولين المتضادين ، خاصة اذا علمنا ان الامام أبا حنيفة وعامة فقهاء الاحناف والمالكية ، والظاهرية ، وحتى فقهاء الشيعة الزيدية والامامية ، وعامة محققي التفسير في الجملة ، وغيرهم يصرّون ان الاصل في العلاقة الحرب .

ثم يأتي الدكتور عبد الخالق النواوي : ليقول : " وقد اجاز الصلح الدائم من الفقهاء الامامان أبو حنيفة وأحمد بن حنبل " (٢)

ثم ينقض هذا الكلام بقوله : " يذهب الاكثرون الى ان الحرب شرعت ابتداء كما شرعت دفعا ، فكما ان على المسلمين ان يدفعوا العدو عن بلادهم مستعاضا استطاعوا عليهم ان يهاجموه في بلادهم ، وما وسعهم ، لا فرق في ذلك بين ان يكون هذا العدو قد اكتسب وصف العداوة باعتداءه ما دى على المسلمين أو اعداء لهذا الاعتداء أو اكتسبه بغير ذلك ، ولو بمجرد المخالفة في الدين .. بعد ان بلغته دعوة الاسلام ، ولا يمكن ان يكون بين المسلمين وغيرهم

(١) المرجع السابق - ٧٨

(٢) النواوي - العلاقات الدولية والنظم القضائية - ٨٠

سلم أو امان الا بسبب طارئ وتحقيقا لمصلحة اسلامية ، وعلى هذا الائمة الأربعة
وكثير غيرهم . " (١)

ومثل هذا فعل الدكتور الزحيلي ، فقد تناقض تناقضا عوييا ، فقد ذكر
عند الكلام في الباعث علي القتال في الشريعة الاسلاميه ، ان جمهور الفقهاء من
مالكية وهنفيه وحنابلة يرون ان العلة في القتال ، الاعتداء والخرابة (٢)

ثم قال في مكان آخر من نفس الكتاب : " يرى جمهور فقهاء المذاهب السنية
والشيعية في عصر الاجتهاد الفقهي في القرن الثاني الهجري ان الاصل فسي
علاقة المسلمين بغيرهم هو الحرب جريا على اساس تقسيمهم الدنيا الى دارين (٣)

ثم ذكر كلاما مفاده ان الذي يفهم من رأى الشافعي حيث اعتبر الدنيا دارا -
واحدة ، ان الاصل في العلاقة السلم ، ثم يأتي بعد ذلك ليقول : " قال
الشافعي رضي الله عنه : اصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطسوا
الجزية . " (٤)

والحاصل : ان المنهج الذي سار عليه بعض باحثي العصر الحديث في تقرير
مفهوم الجهاد في الشريعة الاسلامية منهج مضطرب ، وقد وقع لهم هذا الاضطراب

(١) المرجع السابق - ٩٦

(٢) الزحيلي - آثاار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٠٦

(٣) المرجع السابق - ١٣٠

(٤) المرجع السابق - ١٣٠ - ١٣٢

فيما استدلووا به على تبرير ما ادعوه حول مفهوم الجهاد ، كما وقع لهم في

الاسناد الى جماهير أهل العلم .

ومن هنا يمكن ان يرد على كلام بعضهم بكلام البعض الآخر منهم ، بل يمكن

ان يرد على كلام أحدهم في موطن من كتابه بما ذكره في موطن آخر من نفس

الكتاب ، كما تبين ذلك : (١)

على ان الشيء الذي لا يمكن احتمال السكوت عليه ، ان يسمهوا لانفسهم برمي بعض

اعلام الأئمة من سلف هذه الأمة ، بأنهم لا يعتمدون في تحرير بعض المسائل

على الكتاب والسنة ، وإنما على ما يطيه عليهم واقع العصر الذي عاشوا فيه ،

والواقع المخالف للنصوص الشرعية ليس حجة في تشريع الاحكام .

وقد رأيت عزيزي القارئ ان مثل هذا الادعاء لا يمت للواقع بصلة ، ان قد

تقدم عرض أدلة جماهير أهل العلم من الكتاب والسنة ، والاجماع على ان

الحلة في القتال ، الكفر ، وان الغرض منه ان يكون الدين كله لله ، أي

حتى تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، وذلك اما باسلام -

أهل الكفر أو بخضوعهم لسيادة الاسلام وعلامة ذلك دفع الجزية ، انسيأتي

ان الراجح ان الجزية تؤخذ من جميع الكفار ، وان كان هذا هو الغرض من

القتال فالأصل في علاقه ان الحرب ، ولا سلم الا عند ضعف الأمة

الاسلامية ، أو عند قيام مصلحة أخرى ، فاذا انتفت المصلحة عاد الأمر الى الأصل.

وهو الحرب حتى يكون الدين كله لله . (٢)

(١) السفيناني - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٢١٢

(٢) انظر من هذه الرسائل : ص ١٠٩٧ و ١٣٤١

المبحث الرابع

=====

في

قول بعض باعشي العصر الحديث ، ان تخيير الكفار بين

الخصال الثلاث معلق بحدوث الاعتداء منهم : -

اعترض بعض باعشي العصر الحديث ، على مشروعية مبادأة أهل الكفر

بالقتال ، بأن التخيير بين الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال ، ليس واجبا

في الشريعة الاسلامية ، وانما وجوب ذلك معلق على حدوث الاعتداء من

قبل أهل الكفر أو توقعه .

قال فضيلة الشيخ / رشيد رضا رحمه الله في تفسير المنار ، نقلا عن

الامام محمد عبده رحمه الله : ((حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)) (١)

هذه غاية الامر بقتال أهل الكتاب ، ينتهي بها ، اذا كان الغلب لنسأ ،

أى قاتلوا من ذكر عند وجود ما يقتضي وجوب القتال كالاعتداء عليكم أو على

بلادكم أو اضطهادكم وفتنتكم عن دينكم أو تهديدا منكم وسلامتكم ، كما فعمل

الروم فكان سببا لفزوة تبوك . " (٢)

والجزية واحدة من خصال ثلاث ، وعليه فلا يجوز تخيير أهل الكفر بين هذه

(١) سورة التوبة - آية رقم ٢٩

(٢) رشيد رضا - تفسير المنار ج ١٠ / ٢٨٩

الخصال الثلاث في نظر الامام محمد عبده وتلميذه الشيخ رشيد رضا ،
الا عند قيام السبب الذي من اجله شرع القتال عندهما ، وهو الاعتداء ،
كما هو واضح من النص السابق .

ومثل هذا أو قريب منه ذكر كل من فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي وفضيلة
الشيخ محمد أبوزهرة الا انهما عبرا عن الجزية بلفظ العهد .

فقال الدكتور وهبة الزحيلي : " فهذا يؤكد ان القتال في الاسلام ، كان
لحماية الدعوة ، وليس للمعدوان بانذار أى طرف نازع المسلمين باحدى
خصال ثلاث ، هي الاسلام أو العهد أو القتال ، وانما كان شائعا فسي
الفتوحات الأولى بعد استئذان الوسائل السلمية .

اذن فنحن نرى ان هذه الحالات الثلاث ليست واردة على سبيل الحصر ،
ولست هي من قواعد النظام العام أو القواعد الآمرة ، بدليل ان مشروعية
الجزية كانت على سبيل المعاملة بالمثل ومراعاة العرف ، كما سنحقق ذلك
في بحث عقد الذمة .

وقد عقد الرسول وخلفاؤه من بعده معاهدات لم يلتزموا فيها باحدى الحالات
الثلاث ، مثل صلح الحديبية والمعاهدة التي عقدها الرسول في المدينة
بين الاوس والخزرج واليهود .

وقد اجمع المسلمون على أن لولي الأمر عقد ما يرى من المعاهدات التي يجد فيها
تحقق المصلحة مما يبين ان الهدف الاساسي للاسلام هو الوصول الى حالة

سلم مستقرة وتمكين الدعوة من الحرية ، وحينئذ يمكن الدخول في معاهدات مع الروس والهنود ونحوهم بحسب المصلحة دون اشتراط دفع جزية ، ويكون التخيير المعروف بين الخصال الثلاث السابقة لمغزى هت الناس فسي الظاهر على قبول الاسلام كما قال الرازي . " (١)

وقال فضيلة الشيخ أبوزهرة : " وللاحتياط للدماء تقدموا - أى المسلمون - لمن يجاورونهم يخبرونهم بين أمور ثلاثه ، العهد ، حتى يأمنوا الاعتداء ، أو الاسلام حتى يكونوا جميعا اخوانا في ظله .

فان رفضوا العهد على ان يكون لهم مالهم وعليهم ما عليهم ، ورفضوا الاسلام لم يبق الا القتال ، لأننية الاعتداء تكون هي البارزة حينئذ . " (٢)

ويمكن ان يرد هذا من وجوه :-

الوجه الأول : ان التمييز عن الخصال الثلاث ، بانها : الاسلام ،
=====

أو العهد ، أو القتال ، غير صحيح ، وانما الصحيح ما ورد في حديث بريده رضي الله عنه ، انها : الاسلام أو الجزية أو القتال ، وهذه هي الخصال التي يجب تخيير أهل الكفر بينها .

اما المعاهدة على ترك القتال مدة معينة أو مدة مطلقة ، فمشرعيتها محلقة على وجود ضرورة ، أو مصلحة تدعو لها ، وهنا فقط يجوز تأخير الجهاد ،

(١) الزهيلي - آثار الحرب في الفقه الاسلامي - ١٠٥ - ١٠٦

(٢) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ٥١

لعدم قدرة أهل الاسلام على تغيير أهل الكفر بين الخصال الثلاث ، اما عند انتفاء الضرورة أو المصلحة فلا عهد على ترك القتال حينئذ ، حيث يجب وال حال هذه تخيير الكفار بين الاسلام أو الجزية أو القتال ، وهذا ما ذهب اليه عامة أهل العلم ، وقد سبقت الإشارة الى شيء من ذلك . (١)

وعليه : فالفرق بين التعبير بالعهد ، والتعبير بالجزية كبير جدا ، وبما شوا هذا العصر عندما يصبرون عن الجزية ، بالعهد ، يريدون من ذلك ان يصلوا الى ان الشريعة الاسلامية تقر ، السلم المؤبد بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر ، دون دفع جزية ، حتى قال بعضهم ان الجزية من النظام القديم .

وسياتي ان شاء الله ان السلم المؤبد لا يكون في ظل الشريعة الاسلامية الا حين يدفع الكفار الجزية لأهل الاسلام ، عن يد وهم صاغرون . (٢)

الوجه الثاني : ان استدلال الزحيلي على عدم وجوب التخيير بين الثلاث
=====

الخصال - الاسلام أو الجزية أو القتال - بما عقده الرسول صلى الله عليه وسلم ، وخلفاؤه من بعده من معاهدات لم يلتزموا فيها باحدى الخصال الثلاث مثل صلح الحديبية ، ومعاهدته صلى الله عليه وسلم مع اليهود في المدينة المنورة ، امر لا يمكن ان يسلم به .

ذلك : ان مثل هذه المعاهدات لا يمكن عقدها مع أهل الكفر عند عامة أهل

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٩٩٦ وما بعدها .

وانظر : السفياي - دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما - ٢٣٠ -

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ١٥٥٩ وما بعدها .

العلم ، الا عين قيام المصلحة أو الضرورة ، التي توجب تأخير الجهاد
المتشل في تخير أهل الكربين الخصال الثلاث - الاسلام أو الجزية ،
أو القتال . (١)

والرسول عليه السلام ، انما عاهد أهل مكة ويهود المدينة المنورة لمصالح
كثيرة ، قد ذكرت طرقا منها فيما تقدم ، ومن هنا اجاز عليه السلام تأخير
جهادهم المتشل في دعوتهم الى الاسلام أو الجزية أو القتال . (٢)

الوجه الثالث : لا يسلم لبعض باحثي هذا الحصر ادعائهم ان هذه الخصال
=====
الثلاث ليست الا للاحتياط والانداز فقط ، وان الامتناع عن قبول إحدى
الخصلتين ، الاسلام ، أو الجزية - غير كاف لجواز مبادأة أهل الكفر
بالقتال ، بل لا بد لمشروعيه القتال من قيام سببه ، والسبب هو
الاعتداء الواقع أو المتوقع على الأمة الاسلامية .

اذن ان ما ذكره من ان سبب القتال هو الاعتداء الواقع أو المتوقع غير
صحيح ، وقد سبقت الاجابة عنه بما فيه الكفاية ان شاء الله ، وقد ثبت هناك
ان سبب القتال الكفر ، والغرض منه ان تكون السيادة والهيمنة لدين الله
على الأرض ، وذلك اما باسلام أهل الكفر ، أو بخضوعهم لسيادته وعلامة
ذلك دفع الجزية ، وسيأتي ان الجزية تأخذ من جميع الكفار ما عدا أهل
الردة . (٣)

-
- (١) انظر من هذه الرسالة : ص ١٣٤١ وما بعدها
(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٩٧٥ وما بعدها
(٣) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٥٣ وما بعدها من صفحات

ثم بالبرءوع الى حديث بريده رضي الله عنه نجد ان ما ذكره هنا مجاف لنص الحديث
فقد قال عليه السلام في حديث بريده : " اذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الي
احدى ثلاث غصايل أو خلال ، فأيتهم أجابوك اليها ، فاقبل منهم ، وكف عنهم
ثم ادعهم الى الاسلام ، فان أجابوك فاقبل منهم ، وكف عنهم ...

فان ابوا فسلمهم الجزية ، فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم ابوا فاستمعن
بالله وقاتلهم - الحديث " (١)

فالحديث قد جعل السبب في القتال . الامتناع عن قبول الدين الحق المتمثل في
الامتناع عن اعتناق الاسلام أو دفع الجزية .

وقد أيد هذا ما سبق من الأدلة الدالة على أن العلة في القتال ، الكفر وشرط
الاعتداء في الحديث ، لا وجود له ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعلق وجوب
قتال أهل الكفر على وقوع بادرة الاعتداء منهم ، بل علقه على امتناعهم عن قبول
الاسلام أو الجزية .

واما قولهم : أن التخيير انما شرع للاحتياط والانداز ، بعد تحقق ما يوجب القتال
وليس هو في حد ذاته واجبا وسببا لمشروعية القتال بعد الامتناع عن قبول الاسلام
فهذا قول مجاف لنص الحديث ودلالته أيضا . فصيغة الأمر في الحديث لا تحتاج
الى ايضاح ، وليست بغافية ، فالتبي صلى الله عليه وسلم أمر بقوله : " فادعهم "
وهو فعل أمر ، ثم قال : " فان ابوا فاستمعن بالله وقاتلهم " والأمر للجوب ،
فلا يقال ان التخيير ليس واجبا " (٢)

(١) سبق اخراج هذا الحديث . انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤٤ .

(٢) السفيناتي - دار الاسلام ودار الكفر - ٢٣١/٢٣٢

المبحث الخامس
=====

في مودة أهل الكفر .

ذهب بعض باعشي الحصر الحديث الى أن الناس امة واحدة سواء منهم
أهل الاسلام وأهل الكفر .

وعليه : فان المودة والصبة بين الفريقين مطلب اسلامي لا غبار عليه .
وقولهم هذا متفرع عن قولهم بأن الاصل في الخلاقة السلم ، وان الاسلام
يقرببدأ التعايش السلمي بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر دون عقد يوجب
ذلك التعايش .

وفي هذا يقول فضيلة الشيخ أبوزهرة رحمه الله : " اعتبر الاسلام الناس
جميعا امة واحدة الانسانية تجمعها ، وانا فرقت الالهواء فالاصل واحد . . .
وقد جاء في سورة البقرة التصريح بان الانسانية امة واحدة (١) فقد قرر ان
الناس جميعا امة واحدة ، وان الاختلاف عارض ومنشوءه اختلاف الالهواء ،
وان الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل بالهداية ليحكموا بأمر الله تعالى فسي
هذا الاختلاف وليبينوا لهم طريق الهداية فيسلكه من تغلب على هواه
ويضل الآخر يشقى . " (٢)

(١) يقصد قوله تعالى : ((كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما
اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم))

البقرة - آية رقم : ٢١٣

(٢) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ٢٠ / ٢١

ثم أسس أبوزهرة على قوله هذا ما يلي : فقال : " وإذا كان الناسامة واحدة
فإن الآخرة الإنسانية ثابتة يجب وصلها ، ولا يصح قطعها ، وقد أمر الله
تعالى بأن توصل القلوب بالمودة ، وإن الإسلام لا ينهي عن بركل من لا يعتدي
على المسلمين ، ويصح بذلك القرآن الكريم في كثير من آياته ، فالبر ثابت للمسلم
وغير المسلم .

وإن المودة الموصولة لا يقطعها الحرب ، ولا الاختلاف ، وأنه يروى أنه في مدة
العدوية ، وهي الهدنة التي كانت بين المسلمين وغيرهم ، بلغ النبي
صلى الله عليه وسلم أن قریشا أصابتهم جائحة ، فأرسل مع هاطب بن أبي
بلتعة إلى أبي سفيان خمس مائة دينار ليشتري بها قمحا ويوزعها على فقراء
قریش . " (١)

ثم استدل رحمه الله على ذلك بقوله تعالى : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم . إن الله
يحب المقسطين إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من
دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم . ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)) (٢)
ثم قال رحمه الله بعد ذلك : " وأنه في أثناء الحرب تنقطع العلاقات بين المسلمين
والمحاربين بالفعل ، أما رعاية الأعداء الذين لا يشتركون في القتال فإن مودتهم

(١) المرجع السابق - ٤٢

(٢) سورة الممتحنة - آية رقم ٨ ورقم ٩ -

لا تنقطع ، وإن قامت اسبابها ، ولذلك لا يمنع قيام العرب وجود مستأمنين
يقيمون في الديار الإسلامية ، ولا يمسون في أموالهم ولا أنفسهم ، والمستأمنون
هم الذين يقيمون في الديار الإسلامية مدة محدودة بأمان بمقدد للاتجار وتبادل
البضائع .

وإذا كان الاتجار مظهرًا للتواصل فإنه لا يقطع وقت الحرب ، وقد اجاز أبوحنيفة
الاتجار مع الدول المحاربة في كل شيء إلا السلاح والحديد ، لأن ذلك
يقوى الاعتداء ، ومنع الشافعي ، الاتجار في الحديد وغيره لكيلا يستمر
الاعتداء .

وإذا كانت المودة موصولة غير منقطعة ، فإن ذلك يفتح الباب للسلام العزيز
الكريم ، لأن جند المسلمين يضربون المقاتلين من الأعداء في الميدان ، والشعوب
تبادل المودة من غير أن يؤثر فيها الخصام ، وأنه إذا كانت المودة
موصولة فالرحمة تلازمها بيد أنها اعم شمولاً منها ، لأن الرحمة تحكم حتي
في ميدان القتال

وهكذا نجد الاسلام يعتبر الرحمة والمودة قائمة حتي في حال الحرب . " (١)
ونذكر الدكتور وهبة الزحيلي : " ان المعاهدات أصل عام مشروع في الاسلام
حتى مع المشركين وهي مطلوبة لتنظيم العلاقات السياسية بين المسلمين

وغيرهم ، بناءً على الأصل الذي دعا اليه القرآن الكريم من ان العلاقات
الانسانية قائمة على المودة والتعارف والتألف وأنه يجوز عقد
معاهدة صلح دائم مع غير المسلمين على اساس آخر غير عقد الذمة بشكل
يتوفر فيه عنصر الولاء والمودة

وانا كان الناس اليوم يدعون في الظاهر الى مبدأ التعايش السلمي ،
مقسترين وراء الفاظ خلافة كنه نظريه السلام المشترك بين الدول ، أو
السلام العالمي ، فان الاسلام لم يدع الى هذا المبدأ فحسب ، بل دعا
الى ما يفوق ذلك من التسامح والتعايش الودي ، الذي يتجاوز المسالمة
الى المودة والمصاهرة والاشترار في القربايات واختلاط الدماء وايجاد زمالة
عالمية حقه .

قال الله عز وجل : ((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم
يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم . ان الله يحب المقسطين))
(١)

وخلاصة رأى بعض باحثي العصر الحديث هنا : ان العالم امة واحدة
لا فرق بين مسلمهم ، وكافرهم ، ولهذا كان من أصول العلاقات الدولية
التي دعا اليها القرآن الكريم ، اقامة الولاء والمودة والمحبة بين أهـل
الاسلام وأهل الكفر ، وعليه فلا مانع من اقامة عهد صلح دائم بين المسلمين
وغيرهم . بل ان المودة والمحبة لا تنقطع بين أهل الاسلام وأهل الكفر حـتى

(١) سورة المتعنة - آية رقم ٨ -

في حال الحرب .

والجواب على هذا الرأي العجيب من وجهه :-

الوجه الأول : ان القول بان الناس كلهم امة واحدة ، وان المودة والمودة
=====

بين أهل الاسلام ، وأهل الكفر أمر مشروع في الاسلام ، قول مبني على ان

الاصل في العلاقة السلم لا الحرب ، وان التعايش السلمي بين المسلمين

وغيرهم مشروع على الدوام ، وان لم يكن هناك تعاقد على مثل هذا الأمر .

وان قد رأينا فيما تقدم ، ان العلة في القتال في الشريعة الاسلامية الكفر ،

وان الغرض من القتال ان تكون الهيمنة والسيادة لدين الله على الأرض ، وما

باسلام أهل الكفر ، أو بخضوعهم لسيادة الاسلام ، وعلامة ذلك دفع الجزية

فلا مجال للقول حينئذ بان الاصل في العلاقة السلم ، وانما الاصل في العلاقة

بين أهل الاسلام وغيرهم ، الحرب حتى تكون السيادة لدين الله على الأرض

وقد قمت بالرد هناك على من يدعي ان الاصل في العلاقة السلم بما فيه

الكفاية ان شاء الله . (١)

وانا ثبت بما تقدم ان الاصل في العلاقة الحرب ، انهدم حينئذ الاساس

الذي بنى عليه المحدثون قولهم بان الناس امة واحدة ، وان المودة والمودة

بينهم مطلب اسلامي لا غبار عليه ، وانا انهدم الاساس سقط الفرع .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٩٢٧ وما بعدها .

الوجه الثاني : اننا لا ننكر ان الناس كانوا امة واحدة على دين واحد ،
=====

وهو الدين الحق ، دين التوحيد ، ولكنهم لما اختلفوا ارسل الله المرسلين
مبشرين ومنذرين ، فاتبع بعضهم انبياء الله ورسله ، وتابع الاثرغيه وهواه ،
ومن هنا انقسم الناس الى حزبين كبيرين ، وفي هذا يقول الله تعالى : -
((كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم
الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه الا الذين
اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا
لما اختلفوا فيه من الحق باننه . والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم) (١)
وانا ثبت بهذا ان الناس كانوا امة واحدة على دين واحد ، ثم انقسموا الى
حزبين ، مؤمنين وكفار ، وذلك بعد الاختلاف وارسال الرسل ، فهل يصح
ان يقال بعد هذا ان الناس امة واحدة .

نعم نحن لا ننكر ايضا ان الناس امة واحدة من حيث الاصل وقراءة النسب ،
فأبوهم واحد ، وهو آدم ، وأمههم واحدة : وهي حواء .

ولكن هل يلزم من كون الناس امة واحدة من حيث النسب ، ان يواد المؤمن
منهم الكافر ويواليه ويعبه .

ان الله عندما قسم البشر الى حزبين : حزب مؤمن ، وحزب كافر ، اضاف
الحزب المؤمن اليه فقال : سبحانه وتعالى : ((الا ان حزب الله هم المفلحون) (٢)

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢١٣ -
(٢) سورة المجادلة آية رقم ٢٢ -

واضاف حزب أهل الكفر الى الشيطان فقال جل ذكره : ((الا ان حزب

الشيطان هم الخاسرون)) (١)

ثم امر حزب الله ، الحزب المؤمن ، بعدم موالاة ومودة ، حزب

الشيطان ، الحزب الكافر في آيات كثيرة من القرآن الكريم ، منها قوله

تعالى : ((لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد

الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم)) (٢)

وقوله سبحانه وتعالى : ((يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى

أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم ان الله لا يهدي القوم

الظالمين)) (٣)

وقوله جل ذكره : ((يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء

ان استحبوا الكفر على الايمان)) (٤)

وهكذا فان آيات القرآن الكريم ظاهرة في ان لا مودة ولا موالاة بين أهل

الاسلام ، وأهل الكفر ، وليس الا العداوة والبغضاء حتى يعودوا الى ردهم

ويستحبوا الايمان على الفسق والضلال .

وعليه فلا يمكن ان يقال ان المودة والمحبة والموالاة موصولة بين المسلمين وغيرهم

من الكفار ، وان هذا اصل في الشريعة الاسلامية يمكن ان يبنى عليه صلح

دائم بين أهل الاسلام وأهل الكفر ، يتسم بالموالاة والمودة ، والقرآن الكريم

(١) سورة المجادلة - آية رقم ١٩ -

(٢) سورة المجادلة - آية رقم ٢٢ -

(٣) سورة المائدة - آية رقم ٥١ -

(٤) سورة التوبة - آية رقم ٢٣ -

قد نهى عن ذلك أشد النهي ، وحذر منه أشد التحذير .

وكما نهى القرآن الكريم عن ذلك وحذر منه جاءت السنة مؤيدة للقرآن في

هذا الأمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اوثق عرى الايمان الحب

في الله والبغض في الله " (١)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اوثق

عرى الايمان المولاة في الله والمعاداة في الله والحب في الله والبغض في الله " (٢)

ويؤيد هذا ما جاء عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال : قال رسول الله

صلي الله عليه وسلم : " لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلام ، فان ا

لقيتم احدهم في الطريق فاضطروه الى اضيقه . " (٣)

(١) هذا الحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور ، قال : أخرجه الطيالسي

وابن ابي شيبة عن البراء بن عازب رضي الله عنه .

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٨ / ٨٧

(٢) هذا الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير والحاكم في المستدرک

من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجه ابن ابي شيبة

وابن نصر من حديث البراء بن عازب .

وذكر الالباني : انه حديث حسن .

انظر : الالباني : صحيح الجامع الصغير وزيادته ج ٢ / ٣٤٣ ، حديث

رقم ٢٥٣٦

(٣) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد ومسلم والبخاري في الادب المفرد وأبو

داود والترمذي والطحاوي والطيالسي والبيهقي من طرق عن سهيل

ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا به ، وقال الترمذي : حديث

حسن صحيح .

وذكره الالباني في ارواء الغليل ، ورمز اليه بالصحة .

انظر : الالباني - ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل ج ٥ / ١١١

حديث رقم ١٢٧١ - البيهقي - السنن الكبرى ج ٤ / ٢٠٣

وقوله عليه الصلاة والسلام : " لا تساكثوا المشركين ولا تجامعهم فمن ساكنهم
أو جامعهم فليس منا " (١)

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله كيف تقول في رجل احب قومًا
ولم يلحق بهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المرء مع من
احب . " (٢)

وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال : من أحب في الله وابغض في الله
ووالى في الله ، وعادى في الله فانما تنال ولاية الله بذلك ، ولن يجد عبس
طعم الايمان وان كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك ، وقد صارت مؤاخاة
الناس على امر الدنيا وذلك لا يجدى على أهله شيء . " (٣)

وهكذا يجتمع الاصلان الاساسيان في التشريع الاسلامي القرآن الكريم والسنة
المطهرة على النهي والتحذير من محبة ومودة وموالة أهل الكفر ، بل والنهي
عن كل ما يدل على ذلك ، كمبادأة أهل الكفر بالسلام ، والاجتماع بهم
ومساكنتهم وغير ذلك ، من المظاهر التي تدل على المولاة والمودة والمحبة .
ولعل من المواقف التي يحسن بي ان اشير اليها هنا ، لان الامة الاسلامية

(١) هذا الحديث اخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرط
البخارى ووافقه الذهبي على ذلك . انظر : الحاكم المستدرک ج ٢ /

١٤٢ / ١٤١

(٢) هذا حديث متفق عليه كما ذكر ذلك العجلوني في كشف الخفاء .

انظر : العجلوني - كشف الخفاء ومزيل الا لباس عما اشتهر من احاديث

على السنة الناس - ج ٢ / ٢٦٥ حديث رقم ٢٢٨٤

(٣) أخرج هذا الاثر ابن جرير ومحمد بن نصر المروزي ، وذكر السيوطي طرفا =

مأمورة بالتأسي بها ، موقف ابي الانبياء ابراهيم عليه السلام ، ومن آمن معه
تجاه قومهم الكفار ، حيث قال سبحانه وتعالى في ذلك : ((قد كانت لكم
اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه ، ان قالوا لقومهم انا برءاؤنا منكم
وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدا
حتى تؤمنوا بالله وعدده .)) (١)

ثم يكرر جل ذكره الأمر بالتأسي بابراهيم والذين معه في ذلك فيقول : ((لقد كان
لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر . ومن يتول فان الله
هو الغني العמיד)) (٢)

فهل يصح بعد هذا كله ان يقال ، بمشروعية موالاته أهل الكفر ومحبتهم . (٣)

= منه في الدر المنثور ، وقال : أخرجه ابن ابي شيبة والحكيم الترمذى في
نوادير الاصول وابن ابي حاتم

انظر : ابونعيم - حلية الأولياء ج ١ / ٣١٢ ، ابن رجب - جامع العلوم
والحكم - ٣٠ السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٨ / ٨٧

(١) سورة الممتحنة - آية رقم ٤ -

(٢) سورة الممتحنة - آية رقم ٦ -

(٣) السفيناني - دار الاسلام ودار الكفر - ٢٤٣ وما بعدها من
صفحات .

الوجه الثالث : ان استدلال بعض باحثي العصر الحديث على مشروعية

=====

مودعة ومولاة أهل الكفر ومحببتهم بقوله تعالى في سورة الممتحنة : ((لا ينهاكم

الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبوءهم

وتقسطوا اليهم . ان الله يحب المقسطين . انما ينهاكم الله عن الذين

قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تبوءهم

ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون .)) (١)

واستدل لهم على ذلك أيضا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان صح ، من

انه ارسل الى ابي سفيان خمسمائة دينار ليشتري بها قمحا يوزعه في فقراء

قريش ، وكانت قريش قد اصبحت بجائحه وذلك ابان الهدنة التي عقدت بين

المسلمين وقريش .

ان الاستدلال بذلك على مشروعية مودة أهل الكفر ومولاة تهم امر لا يمكن

التسليم به ، ذلك ان آيتي الممتحنة ، وارسال الرسول الخمسمائة دينار ،

من باب الصلة والبر ، ولا يلزم من مشروعية صلة وبر بعض أهل الكفر ، مودتهم

ومولاة تهم ، وقد فرق عليه الصلاة والسلام بين البر والصلة ، والمولاة ، حيث

قال صلى الله عليه وسلم في اناس كفار من قرابته : " ان آل فلان ليسوا لى

بأولياء ، انما ولي الله وصالح المؤمنين ، ولكن لهم رحم ابليها ببلالها " أى

اصلها بصلتها والاعسان اليها . (٢)

(١) سورة الممتحنة - آية رقم ٨ ، وآية رقم ٩ -

(٢) سبق تخريج هذا الحديث .

انظر من هذه الرسالة ص : ٥٦٥ و ٥٦٦

وقد تقدم ان آيتي الممتعنه كما ذكر محققوالمفسرين انما جاءت لبيان مسن
يجوز بره وصلته من أهل الكفر ، ومن لا يجوز في حقه مثل ذلك ، لا لبيان
ان الاصل في العلاقه السلم ، ولا لبيان ان المودة والمولاة بين أهـل
الاسلام وأهل الكفر موصولة لا تنقطع ، وفيما ذكرته هناك من تفصيل يفني
عن اعادته هنا ان شاء الله . (١)

وبهذا وبما تقدم يسقط ادعاء بعض باحثي العصر الحديث ، ان مودة
وموالاة أهل الكفر أصل مشروع في الاسلام ، وان هذا الاصل أساس قوى يمكن
ان يبنى عليه القول بشروعيه صلح مؤبد بين المسلمين وغيرهم ، يتوخى-
فيه قيام عنصر الولاء والمودة والمحبة .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل .

المبحث السادس

=====

في زمالة الأديان

بني بعض باحثي العصر الحديث على قولهم ان الاصل في العلاقة بين
أهل الاسلام وغيرهم السلم ، وان لا قتال مشروع في الاسلام ما لم يعتنق
أهل الكفر على المسلمين ، قولهم : ان الاسلام اقر وجود زمالة بينه وبين
الأديان الأخرى .

ويدل لذلك ان الدين الاسلامي لم يضع اتباعه من التعايش السلمي مع اهل
الأديان الأخرى .

وفي هذا يقول الدكتور وهبة الزحيلي : " اقتلع الاسلام من قلوب المسلمين
جذور الحق الديني بالنسبة لاتباع الديانات السماوية الأخرى ، وأفسر
بوجود زمالة عالمية بين افراد النوع البشري ولم يمنع ان تتعايش الأديان
جنباً الى جنب . " (١)

ويمكن ان يرد على القول بزمالة الأديان في الشريعة الاسلامية ، ببيان
الزمالة لا يخرج المراد بها عن امرين اثنين :-

الأول : اما ان يراد بزمالة الأديان ، المساواة المطلقة بين جميع الأديان

=====

في الحقوق ، ومن ذلك حق السيادة والسلطان ، والظهور والغلبة .

(١) آثار الحرب/ ٦٣ ، وقارن قوله هنا بكلامه في اتحاد الدارص ١٩٤/ ١٩٥

وعليه : فيكون لأهل الاسلام سيادتهم وظهورهم وغلبيتهم على ديارهم فقط ،

ولأهل الكفر سيادتهم وظهورهم وغلبيتهم على ديارهم فقط .

وبالتالي فلا يحق لأهل الاسلام العمل على اخضاع الدول الكافرة لسيادة

الاسلام ، أو التدخل بأى عمل آخر يناقض مبدأ سيادة أهل كل ملة على ديارهم ،

ومثل هذا : المبدأ السائد بين أهل القانون الدولي العام ، والذي يقول :-

ان لكل دولة حق السيادة المطلق على اراضيها وعليه فلا يحق لاي قوة

ان تتدخل في دولة ما بما يناقض حق الدولة في السيادة .

فاذا كان المراد بزمالة الاديان ، ان يكون لأهل كل دين الحق في السيادة

والظهور والغلبة على اراضيهم ، فهذا مالا يمكن ان تقره الشريعة

الاسلامية ، وهى الدين الذى أنزله الله لتكون السيادة والهيمنة له على

الأرض ، وقد تقدم ان الفرض من القتال في الشريعة الاسلامية ان يكون الدين

كله لله ، بمعنى ان تكون السيادة لهذا الدين على الأرض وذلك اما باسلام

أهل الكفر ، أو بدفعهم الجزية ، وهى علامة خضوعهم لسيادة الاسلام ، وعليه

وغلبيته ، وقد ذكرت هناك الادلة على ذلك والرد على من يدعي خلافه ،

وسيأتي ان الراجح أخذ الجزية من جميع أهل الكفر . (١)

الأمر الثاني : ان يكون المراد بزمالة الاديان " كون أحد الزميلين - دين

الاسلام أو دين الكفر - هو الأعلى .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٨٢٧ وما بعدها .

ومن ثم اما ان يكون دين الكفر هو الاعلى ، وهذا مالا يقبله الاسلام في أى جزء من الأرض ، ومن ثم يجاهد حتى يخضع دور الكفر لسلطانه ، فضلا عن ان يتمايش الاسلام والكفر على أرض واحدة ، والعلو والسيادة لأهل الكفر دون أهل الاسلام .

ولقد انعقد الاجتماع بين المسلمين على وجوب خلع الحاكم المسلم اذا ارتد عن الاسلام ، لأن الاسلام هو الأعلى ، وأهله هم الأعلى ، ولا يشارك - الاسلام نظام آخر أو طمة أخرى في حق الهيمنة والسلطان على الأرض .
واما ان يكون دين الاسلام هو الاعلى نظاما ، وسلطة على جميع الملل والنحل والدور . . فلا معنى حينئذ لزمانة الاديان . وتتضوى حينئذ الاديان تحت سيادة الاسلام ، ويلتزم أهلها بأحكامه - سواء ما ضمنهم منه او ما اباحه لهم - وهم مكلفون بالخضوع سواء رضوا أم كرهوا .

فالاسلام اذن لا يقبل الزمالة ، لأنه هو الدين المهيمن والأعلى ، وليس له ند ، حتى يدخل في الزمالة معه .

وليس هناك تمايش للاديان وانما هناك خضوع لاهل الاديان تحت سلطان الاسلام ، فالاسلام لا يعايش الاديان معايشه الند للند وانما يهيمن عليها ، والاديان وأهلها لا يعايشون الاسلام معايشة الند للند ، وانما يخضعون لسلطان الاسلام ، والاسلام وهو صاحب السيادة ، والسلطان يتولي

امورهم ويحكمهم بنظامه ويحدد لهم منهج حياتهم " (١)

بملا يتعارض مع ممارستهم لشعائهم الدينية ، وسائر الحقوق الطبيعية

الأخرى التي تقرها شريعة الاسلام .

وبهذا يسقط ادعاء ان الاسلام ، أقرو وجود زمالة بين الاديان السماوية

أو غيرها ، ان كيف يمكن ان يستقيم مثل هذا الادعاء ، والاسلام انما

يسمى لتكون له السيادة والهيمنة على الأرض .

(١) السفيناني - دار الاسلام ، ودار الكفر / ٢٤٧/ ٢٤٨/ ٢٤٩

المبحث السابع
=====

في ان لكل أهل دين ان يدعوا لدينهم

لم يكف بعض باحثي العصر الحديث بقولهم ان الاصل في العلاقة بين
أهل الاسلام ، وأهل الكفر السلم ، ولا ان الفرض من القتال في الشريعة
الاسلامية ، رد العدوان الواقع أو المتوقع فقط ، وانما ذهب بعضهم الى أبعد
من ذلك بكثير ، فادعوا ، ان الاسلام يعطى الحرية لأهل كل دين ان
يدعوا لدينهم بالحكمة والموعظة الحسنة .

وفي هذا يقول فضيلة الشيخ أبوزهرة عفا الله عنه : " ذكرنا ان الاسلام
يعتبر الناس جميعا امة واحدة لا تفرقها الالوان ولا الاقاليم ولا الجنسية ،
وانا اخلفت الان بيان ، فان أهل كل دين لهم ان يدعوا الى دينهم
بالحكمة والموعظة ، من غير تعصب يعم عن الحقائق ولا اكراه ولا اغراء بغير
الحجة والبرهان ، فلا استهواء بغير الحق ولا ارهاق . " (١)

والواقع ان مثل هذا المبدأ لا يمكن ان ينسب الى دين الاسلام ، ان كيف
يمكن ان ينسب الى الاسلام القول باعطاء أهل كل دين الحرية في الدعوة
لدينهم ، وهو الدين الذي انزله الله ، ليقوم اتباعه بتحمل تبعات الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهل هناك منكر اعظم من ان يعطى أهل

(١) أبوزهرة - العلاقات الدولية في الاسلام - ٤٢

الأديان الباطنية ، التي تحاول ترسيخ الشرك والالحاد والظلم والفساد
بين الناس ، مثل هذا الحق .

ان القول بنسبة مثل هذا لدين الاسلام ، دعوة للقول بأن الشريعة
الاسلامية متناقضة في اوامرها ونواهيها ، مع انها الشريعة الوحيدة التي
جاءت منسجمة اتم الانسجام فلم يأت من تشريعاتها ما يناقض بعضه بعضا ،
وليس لاحد كائن من كان ان يثبت مثل هذا ، والادعاء بدون دليل تعكس
لا يعجز عنه أحد .

وليس هناك تناقض أشد مما يدعو له فضيلة الشيخ أبو زهرة ، ان كيف
يمكن ان يستقيم مثل هذا الادعاء العجيب ، والاسلام قد أمر بقتل من ارتد
عن الاسلام ، فهل يحقل ان يعطي الاسلام لأهل الأديان الباطنية الدعوة
لأديانهم في دار الاسلام ، حتى اذا دخل أحد المسلمين في أحد هذه
الأديان ، قام أهل الاسلام بقتله .

شيء عجيب هذا الذي يدعوله علم من اعلام هذا العصر البارزين ، وما كنت
لا صدق نسبة مثل هذا القول له ، لولا انني رأيت ذلك مكتوبا في كتابه
العلاقات الدولية في الاسلام بعيني رأسي .

عفا الله عنا وعن أبي زهرة ، ورزقنا اتباع الحق حيثما كان ، وجنبنا اتباع
الاهواء والغايات الرخيصة .

وبعد : فهذه أهم المسائل المتعلقة بمفهوم الجهاد في الشريعة الإسلامية ، والتي خالف فيها بعض باحثي العصر الحديث ، عامة ائمة الاسلام في الماضي والحاضر ، وقد حاولت ان اجيب عن جميع شبههم في ذلك .

وقد بقي ان اشير هنا الى امرين :-

الأمر الأول : ان الشيء الذي يجب ان يفهمه الناس ، وينبغي لبعض باحثي العصر الحديث ان يعوه : ان الاسلام جاء لينقذ البشرية من الظلم والعدوان والفساد بجميع ألوانه وأشكاله وصوره ، وذلك بأمر من الله سبحانه وتعالى ، خالق الكون ووهاب العياة .

وهذه الغاية لا يمكن ان تتحقق وللتفرد ولته وسيادته .

اذ ان من أهم ما تعنى به الدول التي تريد لسيادتها ان تدوم ولسلطانها ان يستمر على اراضيها وبين افراد مجتمعاتها ، ان تقوم بترسيخ عقيدتها وفكرها ، وسط المجتمع الذي تحكمه ، وتسوده ، وترسيخ عقيدة الكفر والضلال بين افراد المجتمعات الانسانية ، بؤرة مهمة لانتشار سائر الأمراض الخلقية التي يعاني منها أكثر دول العالم في هذا العصر ، من حيث تدرى ولا تدرى كنتيجة عتمية للبعد عن منهاج الله .

وهتى يمكن ان ينقذ الانسان من اتون هذه العقائد الفاسدة ، والتصورات الخاطئة عن الكون والحياة ، وما يتبع ذلك من انحرافات سلوكية خطيرة ،

فلا بد حينئذ من ان تتوقف الدول الكافرة عن ترسيخ فكرها وعقيدتها في نفوس افرادها وعقولهم .

وهي لن تتوقف عن مثل هذا الأمر الذي تنظر اليه كأساس متين لاستمرار سيادتها .

وانا كان الأمر كذلك ، فلا بد والحال هذه من زوال سيادة سائر هذه الدول لتحل محلها سيادة الاسلام ، ذلك الدين الذي انزله الله لينقذ البشرية من سائر العقائد المنعرفة وجميع الممارسات الخاطئة .

وانا كان هدف الاسلام من قتاله هو انقاذ البشرية من التورط في العقائد الفاسده وما يتبع ذلك من انحرافات خطيرة تستهدف الفرد والاسرة والمجتمع بأسره ، فهل تعتبر والحال هذه ، مبادأة الامة الاسلامية أهل الكفر والضلال بالمرب ، لتحقيق هذه الغاية النبيلة ، عدوانا من الامة الاسلامية على أهل الكفر كما اجاز بعض باعشي العصر الحديث لانفسهم وصف مثل هذا العمل السامي بذلك .

ان مبادأة أهل الكفر بالقتال لتحقيق هذه الغاية الشريفة ، لا ينبغي ان توصف بالعدوان اطلاقا ، لأن الامة الاسلامية حين تبدأ بالقتال لا تقاتل من اجل المطامع الرخيصة التي يسعى لها غير المسلمين من العلو والسيادة والغلبة ، والقهر لذات هذه المطامع ، أو من اجل الاستئثار بخيرات الشعوب ومقدراتها ، وما يتبع ذلك من ظلم وطغيان ، كما يفعل أكثر دول العالم

المتحضر!! في هذا العصر الحديث، وانما تبدأ بالقتال لتنتشل الانسان من وهول الفساد والتخلف والتسلط ولتحميه من نفسه أولا ، ومن بنى جنسه ثانيا ، بما تقيمه من حكم الله على الأرض ، على أساس من العدل الالهي الذي لا يعرف الظلم والهيء والتحييز .

ان مثل الامة الاسلامية حين تبدأ بالقتال ، ومثل شعوب الارض من غير المسلمين ، كمثل الدولة الصالحة التي تسعى جاهدة لتطهير اراضيها من العصابات الباغية المنحرفة ، التي يشكل وجودها شرخا كبيرا في أساس الدولة وينائها المتناسك .

واذا صح ان مثل هذا العمل من الدولة لا يمكن ان يوصف بالعدوان ، فكيف يمكن ان يوصف بالعدوان قتال الامة الاسلامية في سبيل الله بفرض جعل السيادة والسلطان في يد خیرامة اخرجت للناس ، ان هي اليد القويمة المنزهة عن الظلم والفساد ، والتي تستطيع من خلال ما تحكمه من كتاب الله وسنة نبیة صلى الله عليه وسلم ان تحكم بين الناس بالعدل والانصاف وان تسير بالام الى رهاب الامن والسلام والرفاهية ، حيث لا جور ، ولا طغيان ولا فساد .

وعليه : فلا يمكن ان يقال : ان الامة الاسلامية حين تبدأ أهل الكفر بالقتال لتخلصهم مما هم فيه من ضلال ، ولتحميهم من ممارساتهم الخاطئة بما تحكم به بينهم من كتاب الله وسنة نبیه عليه الصلاة والسلام ، انما تعتدى عليهم بذلك .

الأمر الثاني : انه كما ذهب بعض باحثي العصر الحديث وعلمائه الي
=====

القول بان العلة في القتال الاعتداء ، وان الغرض منه رد العدوان ، وان
الأصل في العلاقة بين أهل الاسلام وأهل الكفر السلم لا الحرب ، مخالفين
بذلك عامة أهل العلم من سلف هذه الأمة .

فقد ذهب ولله الحمد جمع كبير من باحثي العصر الحديث وعلمائه
ومجدييه ، الي القول بما ذهب اليه عامة أهل العلم من السلف الصالح ،
من ان العلة في القتال ، الكفر ، والغرض منه ان تكون السيادة والهيمنة لدين
الله على الأرض ، وان الاصل في العلاقة بين أهل الاسلام وأهل الكفر .
الحرب حتى يكون الدين كله لله ، وان لا صلح ولا هدنة ما دامت الأمة
الاسلامية قادرة على بلوغ غاياتها السامية .

ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر ، ثلاثة من اعلام الدعوة في القرنين
الآخيرين ، وهم الامام محمد بن عبد الوهاب ، والامام أبو الاعلى المودودي ،
وشهيد الاسلام سيد قطب ، رحمهم الله جميعا .

ولعل من خير ما اختتم به الكلام على اصل العلاقة بين أهل الاسلام وأهل الكفر
في الشريعة الاسلامية ، ان اثبت هنا طرفا مما قاله هؤلاء الاعلام الثلاثة في ذلك
فلعل فيه ما ينير الطريق لكل من يبحث عن الحق في هذا المضمار الذي زلقت
فيه كثير من اقدام باحثي هذا العصر الحديث .

قال الامام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : " وقد امر الله رسوله والمؤمنين بالكف والعفو والصفح حتى قويت الشوكة ، فحينئذ اذن لهم في القتال ولم يفرض عليهم ، فقال تعالى : ((اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير .)) (١) وهي أول آية نزلت في القتال ، ثم فرض عليهم قتال من قاتلهم فقال تعالى : ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم)) (٢)

ثم فرض عليهم قتال المشركين كافة فقال : ((وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة)) (٣)

وقال عند تفسير آية : " وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله . " (٤) قال ابن عباس : حتى لا تكون فتنة ؛ حتى لا يكون شرك ، وكذا قال أبو العالية ومجاهد وغير واحد ، ويكون الدين كله لله ، قال ابن عباس ، ويخلص التوحيد لله . " (٥)

(١) سورة الحج - آية رقم ٣٩ -

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٩٠

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٣٦ -

وانظر مؤلفات الامام محمد عبد الوهاب - القسم الثالث : مختصر سيرة الرسول - ١٤٣

(٤) سورة الانفال - آية رقم ٣٩ -

(٥) محمد بن عبد الوهاب - مختصر تفسير آية الانفال - تحقيق الدكتور

ناصر الرشيد - ١٨

وانظر : السفياي - دار الاسلام ودار الكفر - ٢٥٠ - ٢٥١

وقال فضيلة الشيخ أبو الأعلى المودودي ، عند كلامه على بيان مهمة الأمة المسلمة : " ولا يظن احد ، ان هذا الحزب - حزب الله - بلسان الوحي - مجرد جماعة من الوعاظ المبشرين يعظون الناس في المساجد ويدعونهم الى مذهبهم ومسالكتهم بالخطب والمقالات ، لا . ليس الامر كذلك وانما هو حزب انشأه الله ليحمل لواء الحق والعدل بيده ويكون شهيدا علي الناس ، ومن مهمته التي القيت على كاهله في اول يوم ان يقضي على منابع الشر والعدوان ، ويقطع دابر الجور والفساد في الأرض ، والاستغلال المقنوت وان يكبح جماح الالهة الكاذبة الذين تكبروا في الارض بغير الحق وجعلوا انفسهم اربابا من دون الله ، وليستأصل شأفة الوهيتهم ويقيم نظاما للحكم والعمران يتفيم ظلاله القاصي والداني والغني والفقير ، والى هذا المعنى اشار الله تعالى في غير واحدة من آي الذكر الحكيم : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .)) (١) ((الا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير)) (٢) هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .)) (٣)

فتبين من كل ذلك ان هذا الحزب لا بد له من امتلاك ناصية الامر ، ولا مندوحة

(١) سورة الانفال - آية رقم ٣٩ -

(٢) سورة الانفال - آية رقم ٧٣ -

(٣) سورة التوبة - آية رقم ٣٣ -

له عن القبض على زمام الحكم ، لأن نظام العمران الفاسد لا يقوم الا على
أساس حكومة مؤسسة على قواعد العدوان والفساد في الارض ، وكذلك ليس
من الممكن ان يقوم نظام للحكم صالح ، ويؤتى أكله الا بعد ما ينتزع زمام
الامر من ايدي الطفافة المفسدين ، ويأخذه بأيديهم رجال يؤمنون بالله
واليوم الآخر ولا يريدون علوا في الارض ولا فسادا . (١)

وقال شهيد الاسلام سيد قطب : " ان من حق الاسلام ان يتحرك ابتداء ،
فلا سلام ليس نجاسة قوم ولا نظام وطن ، ولكنه منهج اله ، ونظام عالم ومن
حقه ان يتحرك ليحطم الحواجز من الانظمة والاضاع التي تغل من حرية -
الاسلام في الاختيار ، وحسبه انه لا يهاجم الافراد ليكرههم على اعتناق
عقيدته ، انما يهاجم الانظمة والاضاع من التأثيرات الفاسدة المفسدة للفطرة
المقيدة لحرية الاختيار . " (٢)

والمد الاسلامي ليس في حاجة الى مبررات ادبية اكثر من المبررات التي
عطتها النصوص القرآنية :-

((قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ، وان يعودوا فقد
مضت سنة الاولين وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فان
انتهوا فان الله بما يعطون بصير ، وان تولوا فاعلموا ان الله مولاكم نعمم

المولى ونعم النصير . . . (٣)

(١) المودودي - الجهاد في سبيل الله ٣٣ - ٣٤ - ٣٥

(٢) سيد قطب - في ظلال القرآن ج ٩ / ١٤٤٣

(٣) سورة الانفال - الآيات ٣٨ - ٣٩ - ٤٠

((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون .

وقالت اليهود عزيز ابن الله . وقالت النصارى المسيح ابن الله ، ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله انى يؤفكون ،

اتخذوا اعبادهم ورجالهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما امروا الا ليعبدوا **إِلَهًا** واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون . يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الا ان يتم نوره ولو كره الكافرون . (((١)

انها مبررات تقرير الوهية الله في الارض ، وتحقيق منهجه في حياة الناس ومطاردة الشيطان ومناهج الشياطين وتحطيم سلطان البشر الذى يتعبد الناس ، والناس عبيد الله وحده لا يجوز ان يحكمهم احد من عباده بسلطان من عند نفسه وبشريعة من هواه ورأيه ، وهذا يكفي مع تقرير مبدأ " ((لا اكراه في الدين)) أى لا اكراه على اعتناق العقيدة بعد الخروج من سلطان العبيد والاقرار بمبدأ ان السلطان كله لله ، أو ان الدين كله لله بهذا الاعتبار (٢)

(١) سورة التوبة - الآيات ٢٩/٣٠/٣١/٣٢

(٢) سيد قطب - في ظلال القرآن ج ٩/ ١٤٤٠

" ثم يدع الناس في ظله احرارا في عقائدهم الخاصة ، لا يلزمهم الا بالطاعة لشرائعه الاجتماعية والاخلاقية والاقتصادية والدولية ، اما عقيدة القلب فهم فيها احرار ، واما احوالهم الشخصية فهم فيها احرار يزاولونها وفق عقائدهم والا سلام يقوم عليهم يحميهم ويحمي حريتهم في العقيدة ، ويكفل لهم حقوقهم ويصون لهم حرمانهم في حدود ذلك النظام . " (١)

" والا سلام ليس مجرد عقيدة ، حتى يقنع بابلاغ عقيدته للناس بوسيلة البيان ، انما هو منهج يتمثل في تجمع تنظيمي هركي يزحف لتحرير كل الناس ، والتجمعات لا تمكنه من تنظيم حياة رعاياها وفق منهجه هو ، ومن ثم يتحتم على الاسلام ان يزيل هذه الانظمة بوصفها معوقات للتحرر العام ، وهذا كما قلنا من قبل ، ان يكون الدين كله لله .

ان الباحثين الاسلاميين المعاصرين المهزومين تحت ضغط الواقع الحاضر وتحت الهجوم الاستشراقي الماكر ، يتخرجون من تقرير تلك الحقيقة لأن المستشرقين صوروا الاسلام حركة قهر بالسيف للاكراه على العقيدة ، والمستشرقون الغبثاء يعرفون جيدا ان هذه ليست هي الحقيقة ، ولكنهم يشوهون بواعث الجهاد الاسلامي بهذه الطريقة ، ومن ثم يقوم المنافحون - المهزومون - عن سمعة الاسلام بنفي هذا الاتهام ، فيلجأون السي تلمس المبررات الدفاعية ويغفلون عن طبيعة الاسلام ووظيفته وحقه فسي

تحرير الانسان ابتداء .

وقد غشي على افكار الباحثين العصريين - المهزومين - ذلك التصور

الغربي لطبيعة الدين وانه مجرد عقيدة في الضمير لا شأن لها بالأنظمة

الواقعية للحياة ، ومن ثم يكون الجهاد للدين جهادا لفرض العقيدة

على الضمير .

ولكن الامر ليس كذلك في الاسلام ، فالاسلام منهج الله للحياة البشرية . . .

فالجهاد له جهاد لتقرير المنهج واقامة النظام ، أما العقيدة فأمرها

موكول الى حرية الاقتناع في ظل النظام العام بعد رفع جميع المؤثرات ،

ومن ثم يختلف الأمر من أساسه وتصبح له صورة جديدة كاملة (١)

الفصل السادس

=====

في نظرة القانون الدولي العام الى العالم من حيث السكان والدول

=====

المبحث الأول

=====

في تقسيم البشر في القانون الدولي العام

وأينا ان انقسام البشر في الشريعة الاسلامية والتميز بينهم في الحقوق والواجبات ، انما هو بحسب العقيدة ، فالناس في نظر الشريعة الاسلامية فريقان كبيران ، مسلمون وكفرة .

اما في ظل القانون الدولي العام ، فلا اثر للعقيدة في تقسيم البشر ، وانما البشر ينقسمون في ظل هذا القانون الى جماعات من الناس استقر بكل جمع منهم المقام على وجه الدوام في اقليم معين ، وتسيطر على كل جمع منهم هيئة حاكمة تتولي شئونهم في الداخل والخارج . " (١) بغض النظر عن انتماءاتهم العقديـه .

وكلما توافر هذا الوصف لاقليم ما ، صح حينئذ ان يطلق عليه مسمى " الدولة " وعليه فالعالم ينقسم بحسب نظرة القانون الدولي العام ، الى دول ، ولا أثر للعقيدة في هذا التقسيم .

(١) على على منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - ٨٩ - بتصرف .

وإذا كان العالم ينقسم الى دول ، فالبشر حينئذ ينقسمون حسب نظرية القانون الدولي العام الى مواطنين ، واجانب ، وأقليات ، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين .

أما المواطنون : فهم " أعضاء الدولة الذين يرتبطون بها بعلاقة قانونية سياسية ، هي الجنسية بفض النظر عن اديانهم ، عند بعض رجال القانون الدولي العام .

وعند البعض الآخر كل الاشخاص ذوا الولاة الدائم للدولة ايا كان محل اقامتهم ، وايا كان معتقد هم .

ويتمتع المواطنون بالقدر الاكبر من الحقوق المعترف بها لسكان الدولة ، ومن ناحية اخرى فانهم يخضعون لأشد الالتزامات عبثا في مواجهة الدولة التي ينتسبون اليها ، كما ان الدولة تلك ازاءهم كاملا الاختصاص الاقليمي ، وتمارس فضلا عن ذلك في مواجهة اختصاصا شخصيا ، مستقلا عن وجودهم على الاقليم ، فالمواطن يخضع حتى ولو كان مقيما بالخارج للالتزامات ازاء دولته . " وخاصة الخدمة العسكرية " وفي مقابل ذلك ، فانه يستفيد من حماية الدولة التي ينتسب اليها . " (١) واما الاجانب : فهم الاشخاص الذين لا ينتسبون الى الدولة ولا تربطهم

(١) الشافعي محمد بشير - القانون الدولي العام في السلم والحرب ،

بها سوى رابطة الإقامة على اقليم الدولة ايأ كان معتقد هم . " (١)

ويجب على الاجانب الموجودين في اقليم الدولة ان يخضعوا لسلطانها ،

وهنا قواعد مستقرة عند الدول في معاملة الاجانب ، حيث تختلف معاملتهم

عن معاملة المواطنين الذين يتميزون بكثير من الحقوق والواجبات . (٢)

على ان معاملة الاجانب قد تخضع في بعض الاحيان الى اتفاقية دولية

خاصه بين دولتين أو اكثر ، فاذا لم يوجد مثل هذه الاتفاقية ، فان -

معاملة الاجانب حينئذ يؤخذ فيها عند رجال القانون الدولي العام بأحد

مبادئ :-

المبدأ الأول :- مبدأ المساواة في المعاملة .
=====

والمبدأ الثاني :- مبدأ القانون الدولي المشترك . (٣)
=====

اما الاقليات : فهي " مجموعة من الافراد داخل الدولة تختلف عن
=====

الغالبية العظمى من سكان الدولة ، من حيث الجنس ، أو العقيدة ، أو

اللغة .

وتوجد اقلية وطنية وكذلك اقلية اجنبية ، ولكل منهما حقوق مختلفة ،

والفكرة العامة التي تحكم حقوق الاقلية وواجباتهم هي :- أنه لا يجوز

(١) أبوهيف - القانون الدولي العام - ١١٢

(٢) المرجع السابق / ١٢ / ١١٣ ، القانون الدولي العام - الشافعي / ١١٤

(٣) القانون الدولي العام - الشافعي - ١١٤ / ١١٥

ايجاد أى تمييز بين الافراد الذين الذين يكونون أقلية وبين بقية
سكان الدولة الذين يدخلون في نفس المجموعه - فلا يجوز ايجاد تمييز
في الحالة القانونية بين المواطنين في الدولة سواء الاقلية أو الاغلبية
منهم . كما لا يجوز للتمييز بين الاجانب ، بأن توضع الاقلية الاجنبية
في وضع اسوأ من الاغلبية الاجنبية . " (١)

وهكذا فان تقسيم البشر حسب نظرة القانون الدولي العام ، ليس بناء على
العقيدة والدين ، وانما هو بناء على ان البشر اعضاء في دول .
وعليه : فهم اما مواطنون ، واما اجانب ، واما اقلية ، ولا اثر للعقائد
أو المذاهب الفكرية في حقوق كل .

والمواطنون وان كانوا يتميزون ببعض الحقوق والواجبات عن الاجانب ، الا
ان الجميع كما يقول رجال القانون الدولي العام ، يجب ان يتمتعوا
بحقوق الانسان العامة ، التي نص عليها اعلان هيئة الامم الخاص
بحقوق الانسان .

وهذا يعني ان البشر مسلمهم وكافرهم حسب نظرة القانون الدولي العام
سواء في الحقوق والواجبات العامة . (٢)

(١) المرجع السابق / ١٢١ - بشي من التصرف -

(٢) الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام / ١٠٧ ، القانون الدولي

العام / . للشافعي ١١٢ وما بعدها من صفحات .

وقد جاءت ديباجة اعلان هيئة الامم بالنسبة لحقوق الانسان كما يلي :-

" لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة ، هو أساس الحرية ، والعدل والسلام في العالم ، ولما كان تناسي حقوق الانسان وازدراءها قد افضى الى أعمال همجية أدت الضمير الانساني ، وكان غاية ما يرنوا اليه عامة البشر انيثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة ، ولما كان من الضروري ان يتولى القانون حماية حقوق الانسان لكيلا يضر المرء آخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم ، ولما كانت شعوب الامم المتحدة قد اكدت في الميثاق من جديد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وهزمت امرهسا على ان تدفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وان ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، ولما كانت الدول الاعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الامم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان والحرىات الاساسية واحترامها ولما كان للادراك العام لهذه الحقوق والحرىات الالهية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد ، فان الجمعية العامة تتادى بهذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، على انه المستوى المشترك الذى ينبغى ان تستهدفه كافة الشعوب ، والامم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضمين على الدوام هذا الاعلان نصب اعينهم ، الى توطيد احترام هذه الحقوق والحرىات عن طريق التعليم

والتربية واتخاذ إجراءات مطردة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها
بصورة عالمية فعالة ، بين الدول الاعضاء ذاتها ، وشعوب البقاع الخاضعة
لسلطانها . " (١)

وقد جاءت أهم مواد هذا الاعلان ، كما يلي :-

المادة الأولى : " يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق ،
=====

وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء " .

المادة الثانية : " لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في
=====

هذا الاعلان دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس

أو اللغة ، أو الدين أو الرأي السياسي أو أى رأى آخر ، أو الأصل

الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر دون اية تفرقة

بين الرجال والنساء .

و فضلا عما تقدم فلن يكون هناك أى تمييز اساسه الوضع السياسي أو

القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التى ينتمى اليها الفرد سواء كان

هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم

الذاتي أو كانت سيادته هاضمة لأى قيد من القيود . "

المادة الرابعة : " لا يجوز استرقاق أو استبعاد أى شخص ، ويختص
=====

(١) الفزالي - حقوق الانسان - بين تعاليم الاسلام واعلان الامم المتحدة

الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة اوضاعهما .

المادة السابعة : " كل الناس سواسية امام القانون ولهم الحق في التمتع
=====

بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة ، كما ان لهم جميعا الحق في حماية

متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الاعلان وضد أى تحريض على تمييز كهذا "

المادة السادسة عشرة : " ١- للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حقوق
=====

التزوج وتأسيس اسرة دون أى قيد بسبب الجنس أو الدين ، ولهما حقوق

متساوية عند الزواج واثناء قيامه وعند انحلاله .

٢ - لا يهرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضا كاملا

لا اكراه فيه .

٣ - الاسرة هي الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية

المجتمع والدولة . "

المادة الثامنة عشرة : " لكل شخص الحق في حرية التفكير ، والضمير ، والدين
=====

ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ، وحرية الاعراب عنهما

بالتعليم والممارسة ، واقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا ، ام

مع الجماعة . . "

المادة التاسعة عشرة : " لكل شخص الحق في حرية الرأى والتعبير ، ويشمل
=====

هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل واستقاء الأنبياء والأفكار وتلقيها

واناعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية . "

المادة العشرون : " ١ - لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات
=====

والجماعات السلمية .

٢ - لا يجوز ارغام أحد على الانضمام الى جمعية ما .

المادة الحادية والعشرون : " ١ - لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة -
=====

الشئون العامة لبلاده ، اما مباشرة ، واما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا
حرًا .

٢ - لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في
البلاد .

٣ - ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الارادة
بانتخابات نزيهة دورية تجرى على اساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة
بين الجميع أو حسب أى اجراء مماثل يضمن حرية التصويت . "

المادة السادسة والعشرون : " ١ - لكل شخص الحق في التعليم ، ويجب
=====

ان يكون التعليم في مراحله الاولى والاساسية على الاقل بالمجان ، وان يكون
التعليم الاولي الزاميا ، وينبغي ان يعمم التعليم الفني والمهني ، وان
ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس
الكفاءة .

٢ - يجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملًا ، وإلى -
تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية ، وتنمية التفاهم والتسامح
والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية وإلى زيادة

مجهود الامم المتحدة لحفظ السلام .

٣ - للآباء الحق الاول في اختيار نوع تربية اولادهم . "

المادة السابعة والعشرون : " ١ - لكل فرد الحق في ان يشترك اشتراكا
=====

حرا في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون ، والمساهمة في
التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه .

٢ - لكل فرد الحق في حماية المصالح الادبية والمادية المترتبة على
انتاجه العلمي او الادبي او الفني . "

المادة الثلاثون : " ليس في هذا الاعلان نص يجوز تأويله على انه
=====

يخول لدولة او جماعة ، او فرد أى حق في القيام بنشاط أو تأدية

عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه . " (١)

وبهذا يتضح ان البشر ، وان كانوا ينقسمون من حيث الانتماء لدولهم ،

الى مواطنين واجانب واقلية ، ولكل حقوقه وواجباته ، الا انهم ممن

حيث حقوق الانسان الاساسية العامة سواء ، لا فرق في ذلك بين -

مواطنهم واجنبيهم ، ولا بين مسلمهم وكافرهم ، ولا بين ذكركم وانثاهم ،

ولا بين صغيرهم وكبيرهم ، ولا بين ابيضهم ومولونهم .

(١) الفزالي - حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام ، وعلان الامم

المتحدة - ٣٠٠ وما بعدها من صفحات .

ومثل هذا الصنيع لا يمكن ان تقره الشريعة الاسلامية من قريب ولا من بعيد ، ذلك ان الشريعة الاسلامية ، انما تقسم البشر على اساس من العقيدة فقط . (١)

وهذا هو الاساس الوحيد الذى ينبغى ان يفرق به بين الناس ، ان ان الناس جميعا سواء امام الله لا ميزة لاحدهم على الآخر ، الا بالتقوى ، فهم ابناؤ رجل واحد ، وامرأة واحدة ، فلا فضل للبعض على البعض الآخر ، الا بالخلل والصفات الاساسية الكريمة ، وهذه ترجع الى مدى التمسك بالعقيدة الصحيحة السليمة الخالية من الشوائب ، ومن هنا اهتمت الشريعة الاسلامية بالعقيدة ، وجعلتها اساسا للفرقة بين البشر ، مهطة سائر الفروق الاخرى التى ترجع الى الجنس أو اللون أو اللغة أو الاقليم أو غير ذلك من الفروق .

ان المواطن الصالح المفيد لمجتمعه وأمته ، لا يمكن ان يساوى بالمواطن المنحرف الضال المسمى لنفسه ولأتمته .

وانا سلمنا بهذه القاعدة ، فان العقيدة وحدها هي التى تبني سلوك الانسان وتوجهه وكلما كانت العقيدة صحيحة سليمة خالية من الشوائب كلما انعكس أثرها على سلوك معتقها وعطائه ، فكان مواطنا صالحا يعيب الخير لنفسه ، ولأتمته وللانسانية جمعاء ويسعى جاهدا لتحقيق ذلك

(١) انظر من هذه الرساله : ص ٧٧

بكافة الوسائل المشروعة .

وكما كانت العقيدة فاسدة منحرفة ، كلما ظهر أثر هذا الفساد والانحراف على سلوك المرء وعطائه ، فكان معول هدم وتخريب في جسم المجتمع الانساني ونحن اذا فتشنا في عقائد المجتمع الدولي المعاصر وافكاره وتصوراتيه ، لا نجد في الساحة غير عقيدة الاسلام وفكره وتصوره ، فهي العقيدة التي ثبتت بما لا يدع مجالا للشك انها الدين السماوي الوحيد الناسخ لجميع الاديان السابقة ، والذي لم يدخله ولن يدخله التحريف والتبديل ، كما هو الحال بالنسبة لغيره من الاديان ، وليس هنا مكان اثبات ذلك ، على ان لدينا من الادلة الكثيرة التي تبرهن على هذا الأمر وثؤيده .

وانا سلمنا بأن دين الاسلام هو آخر الاديان السماوية والناسخ لها والمهيمن عليها ، وان الله جلت قدرته هو الذي انزله حكما عدلا بين الناس، ومنهاجا سويا يسير عليه سائر البشر ، وجب ان نسلم حينئذ ان الدين الاسلامي هو الدين الوحيد الذي يستطيع بناء الانسان الصالح الذي يحب الخير ويسمى له ويريده لسائر البشر .

وقد بنى الاسلام ، ويبنى ولله الحمد نماذج رائعة للمجتمعات الانسانية ، وكتب التاريخ زاخرة بذلك وهي براهين قوية على صحة ما نقوله هنا عسى عقيدة الاسلام .

ومن هنا فلا يمكن والحال هذه ان يساوى بين البشر في العقيدة بحيث يكون

المسلم منهم ، الكافر سواء في الحقوق والواجبات ، كما لا يمكن ان يساوى

بين ادوات البناء والنماء ، ومحاول الهدم والتخريب .

المبحث الثاني =====

انقسام العالم الى دول حسب نظرة القانون الدولي العام :

رأينا ان العالم ينقسم في الشريعة الاسلامية ، الى دارين ، دار اسلام ،
ودار كفر ، أو عرب ، ودار الاسلام تمثل سائر دول الاسلام ، ودار الكفر
تمثل سائر دول الكفر .

اما في القانون الدولي العام ، فلما كانت العقائد غير ذات أثر في تقسيم
البشر في نظر واضعي هذا القانون ، فالعالم في نظرهم ينقسم الى دول ، بغض
النظر عن نوع العقيدة التي تتبناها الدولة أو يتبناها المواطنون .
وانا كان العالم ينقسم الى دول ، فما هو تعريف الدولة في القانون الدولي
العام .

الواقع : ان الدولة في القانون الدولي العام تعني : " مجموعة من الافراد -
يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة"^(١)
ومن خلال هذا التعريف يتضح ان اركان الدولة ثلاثة ، افراد ، واقليم ،
وسلطة حاكمة ذات سيادة .

وقد سبق ان الافراد أو الجماعات التي تقيم داخل اقليم الدولة ، ثلاثة ،
مواطنون واجانب ، واقلية وطنية واجنبية ، ولكل حقوقه وواجباته ، بسلا
فرق في ذلك بين المسلم والكافر .

(١) على صادق ابوهيف - القانون الدولي العام - ١٠٩

وأما الاقليم فهو : " الرقعة من الارض التي يقيم عليها شعب الدولة ومن
معهم من اجانب ، واقلية ، ايا كان الرباط الذي يجمع بين افراد
الشعب ومن معهم . " (١)

وهذا يعني ان القبائل الرحل ، التي لا تقيم على قعة من الارض معينة
بصفة دائمة لا تشكل دولة حسب نظرة القانون الدولي العام ، مهما كانت
ذات قوة ضخمة وحضارة راقية ، واعداد كبيرة من الافراد .
ومن هنا لم يكن الشعب اليهودي المشتت في آفاق العالم ، دولة حسب
قواعد القانون الدولي العام ، قبل قيام دولة اسرائيل .

وبعد قيام هذه الدولة في الواقع والعقيد ، كان ينبغي عدم اعتبارها كذلك ،
حسب نظرة القانون الدولي العام ، حيث يشترط في هذا القانون ، عدم
اعتبار الاقليم دولة ذات سيادة اذا كان الاقليم محل نزاع بين سكانه .
وبين الدول المجاورة له ، أو المتسلطة عليه . (٢)

غير ان جمعا من اعضاء المجتمع الدولي ، وعلى رأسهم أهم الدول الكبرى
المؤسسة لهيئة الامم اعترفت بهذه الدولة المزعومة ، كشأنهم دائما في
خرق القواعد والمبادئ القانونية ، التي يدعون باستمرار الى الالتزام بها
في سائر المحافل الدولية .

(١) على على منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - ١٠٣

(٢) المرجع السابق - ١٠٣ - ١٠٤

وفي هذا ما يدل على ان اعضاء المجتمع الدولي البارزين ، لا يخضعون لما يدعون له من قواعد ومبادئ القانون الدولي العام الذي سنوه ، الا عينا يكون تطبيق ذلك في خدمة مصالحهم واطماعهم المشتركة ، وهذا الصنيع مما يجعل قواعد القانون الدولي العام غير ذات أهمية ، طالما ان أول من يعيث بها مؤسسوا هيئة الامم انفسهم . (١)

هذا ولا يشترط رجال القانون الدولي العام لاقليم الدولة ، ان يكون على قطعة من الارض متصلة الاجزاء ، بل يمكن ان يكون اقليم الدولة عبارة عن اجزاء متفرقة غير متصلة كما هو الوضع بالنسبة للجزر البريطانية ، وجزر اليابسان ، وجمهورية اندونيسيا . ونحو ذلك .

كما لا يشترط في القانون الدولي العام ان تكون الدولة على رقعة من الأرض ، ذات سعة معينة ، وانما الذي يشترط ان تكون هناك رقعة من الارض ، وان ضاقت حدودها ، يقيم عليها مجموعة من الافراد بصفة دائمة ، ويختصون بخيراتها ومواردها .

ومن الامثلة على ذلك جمهورية سان مارينو ، التي تقع شمال غرب ايطاليا ، والتي تشكل مساحتها ستين كيلو متراً مربعاً فقط ، وكذلك امارة موناكو ، التي تبلغ مساحتها كيلو ونصف الكيلو فقط .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٢٦٥ وما جدها .

وإذا وجد الاقليم والشعب الذى يقيم عليه ، اقتضت حينئذ طبائع الاشياء قيام من يتولى امر هذا الشعب ، فيقوم بتنظيم سائر اموره واصدار م...
ينبغي اصداره من التشريعات لذلك ، ويهتم باستغلال جميع موارده ، -
ويقضيا العدل والانصاف فيما بينهم ، وتوجيه اهتمامه للدفاع عنهم ضد
الاعتداءات الخارجية ، وتنظيم علاقاتهم بالدول المجاورة وغيرها .

ويطلق على من يقوم بكل ذلك ، الهيئة الحاكمة ، وتسمى سلطتها التى تخول
لها مثل هذه الاعمال المهمة ، السيادة فى عرف رجال القانون الدولى العام .^(١)
وقد فرع رجال القانون الدولى العام " على تكامل هذه العناصر - الاقليم
والشعب ، والسلطة الحاكمة ذات السيادة ، وقيام الدولة بتوافر هذه الأركان
الثلاثة امورا منها :

١ - حق الدولة فى اختيار نظامها السياسى ، فلها ان تختار النظام
الملكى أو الجمهورى ، أو الدكتاتورى ، سواء تم ذلك الاختيار بطريق سلمى ،
أو باحداث انقلاب أو ثورة دون أى تعرض من الدول الأخرى .

٢ - حرية الدولة فى ادارة اقليمها ، فلها ان تختار النظام الاقتصادى الذى
يناسبها رأسماليا كان أو اشتراكيا ، وان تفرض الضرائب وتدير المرافق
العامة اما عن طريق التزام الشركات بذلك ، أو عن طريق ادارتها بمصرفية

(١) على على منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام ١٠٣ / ١٠٤ -

الهيئة الحاكمة مباشرة ، أو عن طريق مؤسسات عامة تجمع بين
النشطين نشاط القطاع العام ، ونشاط القطاع الخاص .

٣ - للدولة كامل الحرية في تنظيم علاقاتها بالأفراد على شريطة
عدم التفرقة بسبب الجنس أو الدين

٤ - للدولة ان تسن ما تراه لازماً من التشريعات ، وان تخضع لها جميع
سكانها من رعايا وأجانب على الا تخل بالقواعد القانونية الدولية - والا
تعرضت لسلطة الدول ، ولوجب تعويض من يصبه التشريع بضرره .

٥ - من اهم مظاهر السيادة ولاية الهيئة الحاكمة للقضاء بالنسبة للرعايا
وللأجانب الموجودين في اقليمها ، ويستثنى من ذلك رؤساء الدول الأجنبية
من ملوك ورؤساء ، وكذلك المبعوثين السياسيين والقوات الحربية للدول
الأجنبية متى سمح لها بالمرور في اقليم دولة ما أو بالاقامة لغرض معين

وأصحاب الامتيازات الأجنبية من سكان الدولة . " (١)

ويفرق رجال القانون بين السيادة القانونية ، والسلطة الفعلية للدولة ، أي
بين السيادة ذاتها كوضع قانوني ، وبين ممارستها في مختلف مظاهرها
كمركز فعلي .

(١) على على منصور - الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ١٢١-١٢٢

وذلك ان بعض الاقاليم ، قد يتولى جميع أو بعض شئونه دولة أخرى اجنبية عن هذا الاقليم ، ولكن مثل هذا الامر لا يعني بالضرورة ستوط سيادة هذا الاقليم الخاصة ، واندماجه في الدولة التي تقوم بتولي شئونه بل في كثير من الاحيان يظل مثل هذا الاقليم في مثل هذا الوضع مالكا لكيانه القانوني ، ومحتفظا بشخصية دولية مستقلة عن شخصية الدولة المتولية شئونه .

وذلك لأن دور هذه الدولة في الاقليم مقتصر على تولي شئونه كلها أو بعضها بالنيابة عن الافراد المقيمين في الاقليم .

وعليه : فمظاهر السيادة التي تقوم بها هذه الدولة ، ليست لحسابها الخاص وانما هي لحساب الجماعة المقيمة في الاقليم ، ومن هنا تظل السيادة فسي ذاتها ملكا للافراد المقيمين في الاقليم ، والدولة المتولية شئونه نائبة عن سكانه في ذلك ، وهذا هو وضع الاقاليم الواقعة تحت الحماية أو المشمولة بالوصاية .

حيث تلك السيادة القانونية ، وما يتبع ذلك من وصف الدولة والشخصية الدولية لها ، وان تولت دول ، أو دولة أخرى ممارسة مظاهر السيادة عنها لعدم استطاعتها الانفراد بذلك بسبب عدم اكتمال نضوجها السياسي بعد .

فمثل هذه الاقاليم ، كمثل الفرد القاصر " فكلاهما يتمتع بالشخصية القانونية في دائرة القانون الذي يخضع له وتثبت له الحقوق التي تتبع هذه الشخصية لكنه لا يكون أهلا لممارسة هذه الحقوق بالكامل ، الا اذا اكتمل نضجه

ورفعت عنه القيود التي تحد من حريته . " (١)

وعليه : فالدول حسب نظرة القانون الدولي العام ، اما كاملة السيادة ، وهي التي تمارس سائر مظاهر السيادة بنفسها دون ان تحتاج الى ولاية أحد في ذلك ، واما ناقصة السيادة وهي الدول الواقعة تحت الحماية أو المشمولة بالصاية .

وانذا تبين هذا ، فان سيادة الدولة ، تعني في القانون الدولي المصام ما تتمتع به الدولة من سلطان تواجه به مجتمعها في الداخل ، وتواجه به المجتمع الدولي في الخارج .

ومن لوازم هذه السيادة والسلطان ، قيام الدولة بسائر ما تراه من الأفعال والتصرفات من واقع ما تمليه الهيئة الحاكمة وحدها في الدولة ، ودون أي تدخل اجنبي في ذلك ، فمقتضى السيادة ، ان لا تكون الدولة خاضعة لقوة أخرى فيما تقوم به من تصرفات .

ومن هذا المنطلق كان المجتمع الدولي ، ينظر الى السيادة قديما في ظل القانون الدولي التقليدي ، على أنها سلطة مطلقة لا يجوز لاي قوة خارجية ان تقيد الدولة في ممارسة هذه السلطة .

ولا يخفي ان التسليم بحق السيادة المطلقة للدولة ، امر له خطورته عند رجال القانون الدولي العام ، ان ينبني على التسليم بهذا الحق للدولة ، هدم

سائر قواعد القانون الدولي العام .

حيث ان التسليم بهذا المبدأ يجعل الدولة تنظر الى قواعد القانون الدولي العام على انها قواعد غير ملزمة لها ، ان هذه القواعد والهيئات القائمة على تنفيذها قوى خارجية عن سلطة الدولة ، وعليه فان تقييد تصرفات الدولة ذات السيادة الكاملة ، بما تطيه قواعد القانون الدولي العام وهيئاته امر يناقض مبدأ السيادة ، الذي يفرض على الدولة عدم الرجوع في جميع تصرفاتها الي غير ارادتها .

ولهذا يذهب رجال القانون الدولي العام في طورة الثاني الى الحد من مبدأ السيادة المطلقة تلافيا لخطورة التسليم بمثل هذا المبدأ على السلام العالمي . وفي هذا يقولون : " ان وجود قانون دولي يتضمن قواعد تحكم العلاقات بين الدول يستلزم اخضاع سيادة الدولة لهذه القواعد ، فكما ان الفرد مقيد في استعمال حريته بحقوق غيره من الافراد ، كذلك الدول تتقييد تصرفاتها بما للدول الاخرى من حقوق يتعين عليها عدم الاخلال بها .

فالدول تربطها ببعضها مصالح مشتركة ، تفرض عليها التعاون وتجعلها في حالة تبعية متبادلة ، وليس لدولة في سبيل تحقيق اغراضها الخاصة الا تكسرت بمصالح الدول الاخرى ، وممارستها لسلطانها يجب ان يكسرون في نطاق قواعد القانون الدولي وفي حدود تعهداتها والتزاماتها الدولية ،

ولا يمكن ان يقال ان تقييد تصرفها على هذا الوجه فيه انتقاص من سيادتها
لأن هذا التقييد أولا عام يشمل كافة الدول ، وفي صالحها جميعا ، ولأن
السيادة ثانيا لا تتناقض مع الخضوع للقانون ، والذي يتنافى معها هو الخضوع
لارادة دولة أخرى . " (١)

وهكذا فان سيادة الدولة باتت عند رجال القانون الدولي العام في هذا
العصر ، مقيدة بمراعاة قواعد القانون الدولي العام ، فللدولة ان تمارس
سائر مظاهر السيادة في الداخل والخارج بشرط ان تراعي في ذلك قواعد
القانون الدولي العام .

وخلاصة القول : ان العالم في القانون الدولي ينقسم الى دول ذات سيادة
كاملة ودل ناقصة السيادة ، وهي الدول الواقعة تحت الحماية أو المشمولة
بالوصاية ، ولا اشر في هذا التقسيم للعقائد أو المذاهب الفكرية أو السياسية
أو الأصول أو الاجناس ، أو اللغات أو غير ذلك من الفروق ، وانما كلما وجد
الاقليم والافراد الذين يقيمون فيه بصفة دائمة والهيئة الحاكمة ذات السيادة
الكاملة ، كلما وجدت الدولة بغض النظر عن الدين أو المذهب الفكري
أو السياسي الذي تتبناه الهيئة الحاكمة ، أو يتبناه المواطنون .
وانا كان العالم ينقسم حسب نظرة القانون الدولي العام الى دول ، فما هي
حقوق هذه الدول وواجباتها الاساسية في هذا القانون .

(١) المستشار علي منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ١٢٥-١٢٦

الواقع ان حقوق الدول الاساسية في القانون الدولي العام كما يلي :-

١ - حق البقاء لكل دولة ، فلكل دولة بناء على هذا الحق " ان تحمل كل

ما من شأنه المحافظة على وجودها ، وان تتخذ ما يلزم من الوسائل لدفع

ما قد يهدد هذا الوجود من اخطار في الداخل أو الخارج . " (١)

وقد فرع رجال القانون عن حق البقاء لكل دولة ، هتين هما :-

الأول : حق الدفاع الشرعي ، والثاني : حق منع التوسع العدواني . (٢)

٢ - حق الحرية والاستقلال لكل دولة ذات سيادة كاملة .

ومقتضى هذا الحق : ان تمارس الدولة سائر مظاهر السيادة في الداخل

وفي الخارج مع بقية اعضاء المجتمع الدولي ، بارادة مستقلة دون أى تدخل

اجنبي عن الدولة .

ويمنح هذا الحق في القانون الدولي العام ، للدولة المستقلة استقلالاً تاماً

أى ذات السيادة الكاملة ، بيد انه لا ينبغي ان يفسر وجوب التزام الدولة

بقواعد القانون الدولي ، واحترامها لمعهودها ومعاهداتها مع الدول الأخرى

بالحد من حرية الدولة واستقلالها ، ان هذا من باب الالتزام بالقانون ،

وليس في الالتزام به ما يناقض مبدأ الحرية والاستقلال للدولة ، كما يقرر ذلك

رجال القانون الدولي العام .

(١) أبوهيف - القانون الدولي العام - ١٩٣

(٢) المرجع السابق - ١٩٤ - ١٩٥

غير ان الذى يقيد حرية الدولة ثلاثة أشياء : نقص السيادة ، وحالة

الحياد الدائم ، والتدخل المشروع في شئون دولة حرة من دولة اخرى . (١)

٣ - حق المساواة القانونية بين الدول .

يقول مفكروا القانون الدولي العام : ان الدول كالأفراد ، داخل الدولة

الواحدة ، فكما ان الافراد سواسية امام قانون الدولة الداخلي في مجالي

الحقوق والواجبات ، فكذلك الدول سواء ، امام القانون الدولي العام ،

فلكل دولة من الحق ما لغيرها من الدول ، كما ان على كل دولة من الواجب

ما على غيرها من الدول ، " وتفرض هذه المساواة القانونية على كل دولة

التعاون في تنظيم مصالح جماعة الدول رغم تفاوت قدر هذا التعاون بنسبة

ما لكل دولة من امكانيات ، وهذا الحق نص عليه في المادة - ٥ - من مشروع

اعلان حقوق الدول الذى وضعت له لجنة القانون الدولي في هيئة الامم

المتحدة . " (٢)

ومن أهم ما يترتب على المساواة بين الدول قانونا ، ما يلي :-

أولا : ليس لأى دولة ان تفرض ارادتها على دولة اخرى كاملة السيادة ،

في أى امر خاص بهذه الدولة ، ولها ان ترفض سائر ما يطلب منها مما لا يتفق

مع التزاماتها الخاصة أو واجباتها الدولية العامة .

(١) المستشار على على منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ١٧٧ / ١٧٨

(٢) المرجع السابق ١٨٠ - ١٨١

ثانيا : " لكل دولة حق التصويت في المؤتمرات والهيئات الدولية التي
====
تشارك فيها ، وليس لها غير صوت واحد ، ايا كان مركزها ونفوذها ،
ويستوى صوت اصغر الدول مع صوت اكبرها من حيث قيمته القانونية ،
ولا تكون القرارات التي تتخذ في المؤتمرات ملزمة الا اذا وافقت عليها
الدول الممثلة في المؤتمر جميعا ، وان كان يكتفى احيانا في الهيئات
الدولية بالأغلبية لاصدار قرارات معينة ، فذلك نتيجة اتفاق جماعي سابق
بين الدول التي اقرت ميثاق الهيئة . "

ثالثا : لكل دولة الحق في استخدام لغتها الخاصة في سائس
====
علاقاتها الدولية .

ولكن لما كان هذا الأمر غير ميسور ، في جميع الحالات ، والتسك به قد
يؤدي الى عرقلة سير الشئون الدولية ، فقد استقر الأمر اخيرا في الحرف
الدولي على اعتبار لغة التخاطب الدولية ، واحدة من خمس لغات : هي
الفرنسية ، والانجليزية ، والروسية ، والصينية ، والاسبانية .

رابعا : لا يحق لأي دولة عند تدوين المعاهدات والاتفاقات الدولية ،
====
ان تطلب ذكر اسمها قبل اسماء غيرها من الدول ، والذي استقر عليه
الحرف الدولي مؤخرا ، ان تذكر الأسماء عند تدوين المعاهدات والاتفاقات
الدولية ، حسب ترتيب الحروف الابجدية ، وان يتم التوقيع من جميع
الاطراف حسب هذا الترتيب ايضا .

خامسا : لا يحق لأى دولة مهما كان مركزها السياسي مهما ، ومهما
=====

كان نفوذها واسعا ، ومهما كانت قوتها كبيرة جدا ، ان تدعي لنفسها
الحق في الصدارة والتقدم على غيرها من الدول ، الا ضمن ما يقره الحرف
الدولي .

سادسا : لكل دولة الحق في ان ترفض الخضوع في سائر تصرفاتها
=====

لقضاء أى دولة اجنبية ، الا في بعض الحالات الاستثنائية ، التي نص
عليها القانون الدولي العام .

٤ - حق الاحترام المتبادل :

وفي هذا يقول رجال القانون الدولي العام : " ان لكل دولة ان تطلب من
الدول الاخرى ، كنتيجة لتساويها قانونا ، احترام كيائها المادى ، ومركزها
السياسي ومراعاة كرامتها واعتبارها . " على تفصيل في ذلك رعا ضاق المجال
عن ذكره هنا . (١)

اما واجبات الدول فتتلخص فيما يلي :

- ١ - احترام كل دولة لحقوق غيرها من الدول .
- ٢ - التزام كل دولة بتنفيذ ما التزمت به من تعهدات .
- ٣ - احترام كل دولة لقواعد القانون الدولي العام
- ٤ - عدم اللجوء الى العنف والقوة في حل المنازعات . (٢)

(١) ابو هيف - القانون الدولي العام - ١٩٢ وما بعدها من صفحات .

(٢) على على منصور - الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام - ١٧١ -

وسعد فهذا من أهم ما يمكن ان يقال في انقسام العالم حسب نظره القانـسون
الدولي العام الى دول ذات سيادة كاملة متساوية في الحقوق والواجبات ،
والى دول ناقصة السيادة ، وهي الدول الواقعة تحت الحماية أو المشمولةـة
بالوصاية .

وقد تبين من هذا الأمر ، ان العقائد والمذاهب الفكرية ، والاتجاهات
السياسية وسائر النظم الدستورية ، والاصل والنوع والجنس واللغة وغير ذلك من
الفروق ، ليست ذات أثر في اعتبار بقعة من الأرض دولة ذات سيادة كاملة
لها من الحقوق ما لغيرها من الدول سواء بسواء ، وعليها من الواجبات ما علي
غيرها من الدول في الجملة ، ومؤدى هذا ان الدول مسلمها وكافرهما سواء
في الحقوق والواجبات امام القانون الدولي العام .

والشريعة الاسلامية تخالف في مثل هذا التقسيم ، انـها انما تقسم العالم
بناء على العقيدة لا على توافر عناصر قيام الدولة فقط ، فـالعالم في نظرها
داران ، دار اسلام ، ودار كفر .

وتعني دار الاسلام : كل دار الغلبة والظهور فيها لاحكام الاسلام ، ويصدق
هذا الوصف على كل الدول الاسلامية ، التي الظهور والغلبة فيها لاحكام
الاسلام .

وتعني دار الكفر كل دار الظهور والغلبة فيها لاحكام الكفر ، ويصدق هذا الوصف
على كل الدول الكافرة ، وسائر بلاد أهل الاسلام التي الظهور والغلبة فيها

لأحكام أهل الكفر ، وقد تقدم بيان ذلك بشيء من التفصيل . (١)

ودار الاسلام كما تقدم مطالبة شرعا باخضاع سائر دول الكفر لسيادة الاسلام وهيئته .

ولا تلجأ الى الهدنة والصلح ، الا حين ضعفها عن بلوغ مثل هذه الغاية أو عند قيام مصلحة ما ، فاذا وجدت دولة الاسلام القدرة على اخضاع الدول الكافرة وانتفت المصلحة في المهادنة ، فلا سلم حينئذ حتى تكون الهيمنة والسيادة لدين الله على الأرض ، وذلك اما بدخول الدول الكافرة في الاسلام أو باعطائهم الجزية لدولة الاسلام عن يد وهم صاغرون ، وذلك دلالة خضوعهم لسيادة الاسلام . (٢)

وعليه : فلا يمكن ان يقال في الشريعة الاسلامية ، ان الدول مسلمها وكافرها سواء في الحقوق والواجبات .

ان الدولة الاسلامية لا تعترف باهم ما تدعيه الدول الكافرة من الحقوق الاساسية ، وهو حق السيادة والاستقلال .

وعدم التسليم بهذا الحق يؤدي الى عدم التسليم بسائر الحقوق الاساسية الاخرى ، التي يضمنها القانون الدولي العام لتلك الدول ، ان هذه الحقوق الاساسية انما يرجع التسليم بها الى التسليم بحق السيادة ،

(١) أنظر من هذه الرسالة : ص ٧٧٧ وما بعدها ، ٧٨٤ وما بعدها

(٢) أنظر من هذه الرسالة : ص ٨٣٧ وما بعدها ، ١٣٤١ وما بعدها ، ١٠٩٧ وما بعدها .

والاستقلال ، لأنها انما تنشأ عنه .

والواقع ان القول بأن لكل دولة ذات سيادة كاملة الحق في ممارسة سائر مظاهر السيادة ، في الداخل والخارج بغض النظر عن نوع الدين أو المذهب الفكري الذي تعتقه وتسمى لتبنيته في نفوس مجتمعاتها وغيرها من المجتمعات الدولية الأخرى ، قول يؤدي الى ترسيخ سائر انحرافات الانسان وسلبيات سلوكياته ، وهذه بدورها معاول خطيرة لتدمير سائر قواعد السلام العالمي ، ولعل في الواقع الدولي الذي نعيشه خير شاهد على ذلك .

اننا حين نطلب من الدول التي لا تدين بدين الله الذي ارتضاه لسائر البشر ولا تتبع منهاجه في كافة مجالاتها الحياتية ان تكون اداة لرساء قواعد السلام والرفاهية والاستقرار ، القائمة على العدل والانصاف ، والمحافظة على استمرار وجودها ، فانما نطلب المستحيل .

ذلك : ان هب الخير لكافة البشر ، وقهر نزعات الانانية ، والشح ، والتسلط وردع النفوس عن التكالب على حطام الحياة الدنيا ، واقتلاع جذور الرغبة في العدوان والظلم والفساد من نفوس الافراد والجماعات البشرية هو الاساس القوى المتين لبناء عالم يشعر بالامن والاستقرار والرفاهية ، ويفيض بالخير والنماء لكافة بني الانسان .

والدول التي تدين بدين الكفر ابعد ما تكون عن ترسيخ هذه القواعد
الاساسية في نفوس الناس وعقولهم ، بل هي في الواقع مصادر خطيرة -
لتشجيع الفساد والظلم والعدوان .

على ان هذه الدول لو حاولت تثبيت هذه القواعد الاساسية في نفوس الناس
وعقولهم ، فلن يتيسر لها مثل هذا الأمر ما دامت عاكفة على عقائدها
الفاسدة ، وسائر تصوراتها المنحرفة عن الكون والحياة .

وانا عندما اقول ذلك ، فلا مبالغة ولا تجني في الواقع والحقيقة ، ان حال
هذه الدول يضع براهين قوية على ذلك ، فلا أحد ينكر ، ان الدول الكافرة
تسمح لسائر الوان المجنون ، التي تهبط بآدمية الانسان الى الدرك الاسفل ،
بل وتشجع ذلك باسم الحرية والترفيه البرئ .

ولا أحد ينكر ان الروابط الاسرية والعلاقات الانسانية ، وهب الخير للآخرين
والسمي في سبيله من أجل الخير فقط ، امور تكاد تكون مفقودة وسقط
المجتمعات الكافرة التي تحكمت فيها امراض الانانية والشح والسعى وراء المصالح
الذاتية وارتكاب سائر التجاوزات في سبيلها ، واخلاق المجتمع اخلاق الدولة ،
ان كما يكون الناس يول عليهم .

لا اريد ان اسهب في بيان كيف يعيش الانسان في الدولة الكافرة ، ولا كيف
تتعامل الدولة الكافرة مع المجتمع الدولي ، فشاهد الحال قد اشتهر ، وبان لكل
من القي السمع وهو شهيد .

ومن شك في ذلك فليذهب لبعض هذه الدول ليرى بعيني رأسه كيف يعيش

الإنسان هناك .

وإذا تبين هذا ، فكيف يمكن ان يستقيم القول بتقسيم العالم الى دول متساوية

في الحقوق والواجبات بلا فرق في ذلك بين مسلمها وكافرها ، أى بلا فرق

بين أهل الحق وأهل الباطل .

معان الدول الكافرة ان اتمتعت بمالها من حقوق فسوف لن تكون أهلاً

لتحمل واداء ما يجب عليها تجاه المجتمع الدولي من التزامات ، ومن أهمها

المحافظة على السلام العالمي القائم على العدل .

ان كيف يمكن ان تحافظ على ذلك وتصوراتها عن الكون والحياة ، والاخلاق

معاول تهدم سائر صروح السلام ، وفي واقع الحال ما يدل على ان التزامات

الدول الكافرة وتعهداتها كثيراً ما تظل حبراً على ورق صقيل ، وقد

مر معنا كيف ان الدول العظمى الخمس التي قامت بتأسيس هيئة الأمم ودعت

اليها في سائر المحافل الدولية هي أول من يعيث بمقررات هذه الهيئة

والتزاماتها . (١)

ان رجال القانون الدولي العام يهيمون كثيراً عندما يعتقدون ان تقسيم العالم

الى دول متساوية في الحقوق والواجبات ، بغض النظر عن نوع العقيدة التي

تتبناها كل دولة ، امر يمكن ان يكفل المحافظة على السلام العالمي .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٢٦٥ وما بعدها .

والواقع ان الذى يمكن ان يحافظ على أمن الانسان ورفاهته ، هو ان يبنى الانسان من حيث العقيدة والسلوك بناءً سليماً ، وان تحكم المجتمعات بقوانين تويمة لا يأتيتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .

والدول التي يمكن ان تتولي هذا الامر هي سائر الدول التي تؤمن بالعقيدة الصحيحة الخالية من الشوائب ذات الضمج والقانون المنبثق من وهي هذه العقيدة وتصوراتها عن الكون والحياة ، فهي وحدها التي تستطيع بناء الانسان بناءً سليماً يثمر الخير والنماء لجميع البشر .

وهي لن تستطيع ذلك الا اذا كانت السيادة والهيمنة لها على سائر دول الباطل والفساد في العالم .

ومن هنا كان لا بد من تقسيم العالم الى دارين ، دار حق ، ودار باطل ، ودار الحق تشمل كافة القوى المتحدة في مجالي العقيدة الصحيحة ، والاهداف الخيره ، ودار الباطل تشمل كافة قوى الباطل في العالم .

ويجب على دار الحق ، ان لا تعترف لدار الباطل بحق السيادة ، وما ينشأ عنه من حقوق أخرى ، وان تقف صفاً واحداً متماسكاً في تجاه دار الباطل ، لتخضعها لسيادة دار الحق ، حتى يتسنى للعالم ان يتخلص من سائر سلبياتها ومن ثم تتاح الفرصة لبناء الانسان في جميع اقطار الارض بناءً سليماً من حيث العقيدة والسلوك .

وهنا فقط يمكن ان يتخلص العالم من ارهاب الحروب واهوالها ، وما تخلفه من

اما ان يسمح لاهل كل باطل ان يكونوا لهم دولة ، ثم يعطى لهذه الدول حق السيادة وما يتبعه من حقوق اساسية ، تسهل لهم مهمة نشر باطلهم بين الناس ، ثم يطلب وسط هذا الواقع من اعضاء المجتمع الدولي الالتزام بمبادئ الخير والحق والعدل ، فهذا مالا يمكن ان يشرامنا عالميا قائما على العدل ، ان ان الحق انما يلتزم به أهل الحق ، اما أهل الباطل فلا يلتزمون الا بباطلهم ، واقع ادعوا غير ذلك أو تظاهروا بسواه .

واذا كان العالم انما يجب تقسيمه بناء على العقيدة الى دارين ، دار حق ، ودار باطل ، فترى ما هي العقيدة التي ينبغي لاهلها ان يمثلوا دار الحق . الواقع : اننا اذا فتشنا في عقائد المجتمع الدولي وسائر تصوراته عن الكون والحياة وكافة قوانينه في جميع المجالات ، لا نجد غير الدين الاسلامي عقيدة ومنهاج حياة يمكن عن طريقه وعده بناء الافراد والمجتمعات بنسب صحيحة سليمة يثمر الخير والامن والاستقرار في جميع المجالات ، والتاريخ خير شاهد على ذلك .

وبالتالي فليس لأهل أي دين أو أي تصور عن الكون والحياة ، ان يمثلوا دار الحق غير أهل دين الاسلام ، ذلك الدين الذي انزله الله ليكن مشعل هداية للبشر على هذه الارض ، فمن اعتنقه كان من أهل الحق ، ومن ضل عنه كان من أهل الباطل ، الا يكفي في تقرير هذه الحقيقة عن دين الاسلام ما ثبت عن طريق النقل والعقل والمجربات الخالدة ، انه الدين

المنزل من عند الله والخاتم لسائر الأديان والناسخ لها .

وإذا ثبت هذا فلا تجاوز إطلاقاً حينما تقسم الشريعة الإسلامية العالم

إلى دارين ، دار اسلام ، وهي دار الحق ، ودار كفر ، وهي دار الباطل

ولا غشاة في أن توجب على دار الاسلام إخضاع دار الكفر لسيادتها حتى

يكون الدين كله لله ، لأن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي يتقرب به

وجود سلام عالمي ، ومن غير طريقه لا يمكن أن يتحقق السلام العادل

وواقع الحال خير شاهد على ذلك ..

المبحث الثالث

=====

في أصل العلاقة بين الدول في القانون الدولي العام .

تقدم في هذه الرسالة ما يدل على ان الذي استقر عليه العمل في القانون

الدولي العام ، ان الحرب غير مشروعة الا لرد العدوان فقط (١) .

وهذا يعنى ان الهمة في القتال عند أهل القانون الدولي ، الاعتداء فقط ،

وعليه فالغرض من القتال عندهم رد الاعتداء ، وان كان الغرض من القتال

في القانون الدولي العام ، انما هو رد الاعتداء فقط ، فهذا يعنى ان

الاصل في العلاقة بين اعضاء المجتمع الدولي السلم لا الحرب .

وقد جاء مشروع اعلان حقوق الدول وواجباتها الذي وضعته لجنة القانون

الدولي التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ليرسخ هذا الأمر في بنود عشرة

أوضح فيها ما يجب على اعضاء المجتمع الدولي ، وهي كما يلي :-

١ - مراعاة احكام القانون الدولي في علاقة كل دولة بغيرها .

٢ - تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية وطبقا لاحكام القانون والعدالة .

٣ - الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى .

٤ - الامتناع عن مساعدة أى دولة تلجأ الى الحرب ، أو الى استخدام آخر غير

مشروع للقوة .

(١) انظر ص ٦٣ من هذه الرسالة .

وكذلك اية دولة تتخذ الامم المتحدة ضدها اجراء من اجراءات القسرس .

٥ - الامتناع عن الاعتراف بأية زيادات اقليمية قد تحصل عليها احدى الدول

نتيجة للحرب أو استخدام غير مشروع للقوة .

٦ - الامتناع عن تشجيع الثورات الاهلية في اقاليم الدول الأخرى .

٧ - ضمان ان تكون الاحوال في اقليم كل دولة على نحو لا يهدد السلام

والنظام الدولي .

٨ - معاملة جميع الاشخاص الخاضعين لولاية الدولة على اساس احترام

حقوق الانسان والحريات الرئيسية لهم جميعا دون تمييز بسبب

الجنس أو اللغة أو الدين .

٩ - تنفيذ الدولة بحسن نية لالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات وغيرها

من مصادر القانون الدولي .

١٠ - عدم اللجوء الى الحرب أو اى استخدام غير مشروع للقوة . (١)

والواقع : ان الشريعة الاسلامية لا تقر مثل هذا التنظيم حيث يقصد من ورائه

ان تقف كل دولة بما في ذلك دولة الاسلام خلف حدودها ، فلا يحق لدولة

الاسلام بناء عليه ان تخضع دول الكفر لسيادة الاسلام وهيمنته .

والشريعة الاسلامية انما انزلت من خالق الحياة وواهبها لتكون الهيمنة

على العالم ، لأنها العقيدة الصحيحة الخالية من الشوائب ، والنظام

الذى يكفل للانسان بناء سليما يشمر الخير والنماء لسائر البشر .

فكان لزاما على الأمة الاسلامية ان تتطلق من وراء حدودها لتحقيق هذه
الغاية النبيلة ، وهذا هو الطريق الوحيد الذى يكفل للعالم سلاما قائما
على العدل ، ان كلما زالت هيمنة الباطل وأهله ، كلما كانت فرص تنقيته
النفوس واعدادها لتقبل دين الحق والالتزام به اكثر ، وكلما تحقق
هذا الأمر ، كلما اندحر الظلم والعدوان والفساد ، ونعم العالم بالأمن
والاستقرار والرفاهية .

وبهذا : أصل الى ختام الكلام عن انقسام البشر والعالم ، وبيان العلة في
القتال والفرض منه ، والأصل في العلاقة في كل من الشريعة الاسلامية ،
والقانون الدولي العام .

وبعد ان تبين ان العلة في القتال في الشريعة الاسلامية الكفر ، والفرض منه
اسلام أهل الكفر أو خضوعهم لسيادة الاسلام وعلامة ذلك دفعهم الجزية ،
وان الاصل في علاقة أهل الاسلام بأهل الكفر الحرب حتى يكون الدين كله
لله ، فسأحاول فيما يلى بيان المقدمات التى تسبق نشوب الحرب
الدولية في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام ، وهو موضوع الباب
الثالث من القسم الثالث من هذه الرسالة ، فمنه وحده استمد الحقون
والتسديد .

الباب الثاني من القسم الثالث

في

المقدمات التي تسبق نشوب الحرب الدولي في الشريعة

الاسلامية والقانون الدولي العام

* الفصل الأول : في الدعوة قبل بدء المعركة في الشريعة الاسلامية .

- المبحث الأول : في حكم دعوة أهل الكفر الى مطالب الاسلام

قبل قتالهم .

- المبحث الثاني : في تخيير الكفار بين ثلاث خصال -

- الاسلام ، أو الجزية أو القتال -

* الفصل الثاني : في النية تحريزا من الغدر في الشريعة الاسلامية

* الفصل الثالث : في اعلان الحرب في القانون الدولي العام .

الفصل الأول

=====

في

الدعوة قبل بدء المعركة في الشريعة الإسلامية

الدين الإسلامي وهو دين الرحمة والانسانية والاخلاق الفاضلة ، لا يلجؤ الى الحرب لذات الحرب حبا في سفك الدماء واراقتها ، ولنا بلجسؤ اليها لتحقيق غايات نبيلة وأهداف سامية ، ترجع في مجموعها الى تحرير الظلم والفساد وتخليص الانسان وتحريره من أتون الشرك والضلال ، واقامة العدل والانصاف على البسيطة .

ومن هنا كان الاسلام حريصا على الوصول الى مثل هذه الغايات النبيلة دون اراقة شيء من الدماء ما استطاع الى ذلك سبيلا .

فان لم يكن هناك من سبيل الا الحرب واراقة الدماء ، فان الدين الإسلامي يحاول جاهدا حينئذ أن يصل الى غاياته ، بأقل قدر ممكن من الخسائر في الارواح والاموال ، لا في صفوفه فحسب وانما في صفوف الاعداء أيضا . ولعل من أهم اساليب الاسلام التي يحاول عن طريقها الوصول الى غاياته دون سفك شيء من الدماء ، البدء قبل القتال بدعوة الاعداء الى ما يراد منهم ، فان اجابوا الى ذلك حققت الدماء ، وان أبوا فلا سبيل حينئذ الا القتال في سبيل الغايات النبيلة ، ولكنه قتال يتوخى فيسه المسلمون الرحمة والرفقة ، والانسانية التي لا مكان معها للظلم والعسوان

والحق والتشفي ، كما هو الحال في الغالبية العظمى من حروب بني

الانسان في القديم والحديث .

والاصل في مشروعية دعوة اعداء الاسلام الى مطالب الامة الاسلامية

ما جاء في حديث **بريدة** **رضي الله عنه** **قال** : قال :

" اذا لقيت عدوك من المشركين فليتهم الى ثلاث خصال ، أو خلال

فأتيهم ما اجابوك اليها فاقبل منهم ، وكف عنهم ، ثم ادعهم الى الاسلام

فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى

دار المهاجرين ، واخبرهم انهم ان فعلوا فلهم ما للمهاجرين وعليهم

ما على المهاجرين ، فان أبوا ان يتحولوا منها فأخبرهم انهم يكونون

كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ،

ولا يكون لهم في الغنيمة والفئ شيء ، الا ان يجاهدوا مع المسلمين فانهم

أبوا فسلهم الجزية ، فان هم اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم

أبوا فاستعن بالله وقاتلهم . " (١)

وهكذا دل حديث **بريدة رضي الله عنه** على مشروعية دعوة اعداء الاسلام

الى مطالب الامة الاسلامية ، غير ان العلماء ، اختلفوا من هذا فسي

سألتين :-

(١) هذا الحديث سبق اخراجه - انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤٩

المسألة الأولى : في دعوة أهل الكفر الى مطالب الاسلام ، هل هي
=====

واجبة قبل قتالهم ، أو غير واجبة ، أو ان في الامر تفصيلا

اما المسألة الثانية : ففي تخيير اعداء الاسلام بين ثلاث خصال ، *
=====

الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال ، هل هو أمر عام في جميع اعداء الاسلام

من أهل الكفر ، أم أن هذا خاص بأهل الكذب ومن يجرى مجراهم كالمجوس .

وفيما يلي تفصيل القول في هاتين المسألتين في المبحثين الآتين :

المبحث الأول

=====

في

حكم دعوة أهل الكفر الى مطالب الاسلام قبل قتالهم

اختلف العلماء في حكم دعوة الكفار قبل قتالهم ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : ان دعوة الكفار الى ما يراد ضمهم قبل قتالهم واجب مطلقا
=====

سواء ابلغتهم الدعوة أو لم تبلغهم ، وإلى هذا القول ذهب المالكية على

المشهور ، عندهم ، وإلى ذهب الهادوية وغيرهم .

غير ان محل وجوب الدعوة عند المالكية ، ما لم يعاجل الكفار أهل الاسلام

بالقتال ، فان عاجلهم فلا محل حينئذ لتقديم الدعوة ، بل لا بد من قتالهم

والحال هذه بدون دعوة . (١)

(١) شرح الخرشي لمختصر خليل ج/٣/١١٢ أحمد الدردير - الشرح الكبير

وحاشية عليه ج/٢/١٥٧ - الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد

الاخبار ج/٨/٥٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج/٢/٢٩٦ .

وينبغي التنبيه هنا : الى ان للمالكية قولا آخر في هذه المسألة الا انه

مرجوح عندهم وهو : أن من بلغته الدعوة لا يدعى قبل القتال ومن لم

تبلغه يدعى وجوبا .

واشار الى هذا الدسوقي في حاشيته وابن جزى في القوانين الفقهية ، ولعلهم

انما ذهبوا الى ذلك جمعا بين حديث بریده ، وحديث الاغارة على بسني

المصطلق وهم غارون الآتي ذكره بعد قليل .

انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج/٢/١٥٧ ، ابن جزى -

القوانين الفقهية - ١٦٤

ويستدل أصحاب هذا القول بما يلي :-

١ - حديث سليمان بن بريدة عن ابيه انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا لقيت عدول من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال ، أو خلال ، فأتيهن ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . . . الخ . (١) فدل الأمر في الحديث الشريف ، بدعوة أهل الكفر الى ثلاث خصال ، على وجوب الدعوة قبل القتال ، والكف من أهل الكفر ان هم استجابوا لما يريد ه أهل الاسلام منهم .

وحيث لم يفرق في الحديث بين من بلغته دعوة الاسلام وبين من لم تبلغه ، فالأمر فيه حينئذ على اطلاقه وعليه فلا فرق في وجوب الدعوة بين من بلغته دعوة الاسلام وبين من لم تبلغه .

٢ - ما روى عن ابن عباس انه قال : " ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما حتى دعاهم (٢)

(١) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر من هذه الرسالة : ص ٤٤٨ وانظر : صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٢٩٧/٧ ، الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٥١/٨

(٢) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد وابو يعلى والطبراني والحاكم ، من طريق عبد الله بن ابي نعيم عن ابيه عن ابن عباس . وقال في مجمع الزوائد : رجاله رجال الصحيح . انظر : الميثقي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٣٠٤/٥ ، الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير - ج ٥٢/٨

٣ - ما روى عن فروه بن مسيك رضي الله عنه انه قال : " قلت يا رسول الله

اقاتل بعقيل قوسي ومدبرهم ، قال : نعم ، فلما وليت دعاني ، فقال :- لا

تقاتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام " (١)

٤ - حديث سهل بن سعد وقد جاء فيه ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه

قال يوم خيبر : " نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا ، فقال عليه الصلاة والسلام :

" على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما

يجب عليهم فوالله لان يهتدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم " (٢)

وقد دلت هذه الاحاديث على ما دل عليه الحديث الأول من وجوب دعوة

الكفار قبل قتالهم ، سواء اكانوا ممن بلفستهم الدعوة ، أو ممن لم تبلغهم .

(١) هذا الحديث أخرجه الامام أحمد وأبو داود والترمذي وعسنة وأورده

الحافظ بن حجر في تلخيص الجبير وسكت عنه ، كما افاد ذلك

الشوكاني رحمه الله .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخير ج ٨ / ٥٥

(٢) هذا الحديث ذكره الشوكاني في نيل الاوطار - كتاب الجهاد والسير ،

باب الدعوة قبل القتال ، وهو حديث متفق عليه ، كما افاد ذلك

الامام الشوكاني .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ٥٤

القول الثاني : ان دعوة الكفار قبل قتالهم غير واجبة مطلقا سواء أكانوا

من بلغتهم الدعوة أو من لم تبلغهم .

وقد ذكر الشوكاني رحمه الله ان قوما من العلماء ذهبوا الى هذا القول ،

دون ان يذكر أحدا منهم باسمه ، ولم اوفق في معرفة اسم واحد منهم .^(١)

ومما استدل به لهؤلاء ، ما روى عن ابن عوف انه قال : اغار رسول الله

صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون واتعاهم تسقي على الماء ،

فقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم .^(٢)

وما روى عن الصعب بن جثامة ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يسأل عن الديار من ديار المشركين يبيتون فيصيرون من نسائهم وذراريهم

فقال : هم منهم .^(٣)

(١) الشوكاني - نيل الأوطار ج ٨ / ٢٢

(٢) هذا الحديث أورده الشوكاني في نيل الاوطار تحت باب الدعوة قبل

القتال من كتاب الجهاد والسير ، قال وهو حديث متفق عليه .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ٥٤ ،

صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ٧ / ٢٩٥ / ٢٩٦

(٣) هذا الحديث ذكره الامام الشوكاني في نيل الاوطار ، ثم قال : رواه

الجماعة الا النسائي وزاد ابو داود : وقال الزهري : " ثم نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان . "

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ٧٠ ،

القسطلاني - ارشاد الساري بشرح صحيح البخاري ج ٥ / ١٤٦ ، صحيح

البخاري ج ٥ / ١٤٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ / ٣١٠

وما روى عن سلمة بن الأكوع انه قال : " امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابا بكر ففزوننا ناسا من المشركين فبيتناهم ، فقتلناهم ، وكان شعارنا
تلك الليلة امت امت ، قال سلمة : فقتلت بيدي تلك الليلة سبعة أهل
آيات من المشركين . " (١)

وهكذا دللت هذه الأحاديث الشريفة على جواز الاغارة على الاعداء حال
غفلتهم دون انذار سابق ، وعليه فان دعوة أهل الكفر قبل قتالهم
غير واجبة .

واما الأحاديث التي جاء فيها الامر بدعوة الكفار قبل قتالهم ، فقالوا
فيها : ان ذلك كان أول الاسلام ، ثم نسخ . (٢)

القول الثالث : ان الكفار ان كانوا ممن لم تبلغهم دعوة الاسلام فدعوتهم

حينئذ واجبة قبل قتالهم ، وان كانوا ممن بلغتهم الدعوة ، فدعوتهم

(١) ذكر هذا الحديث الامام الشوكاني في نيل الاوطار - كتاب الجهاد والسير
باب جواز تبليغ الكفار ورميهم بالمنجنيق وان ادى الى قتل ذراريهم تبعا
وقد اخرج هذا الحديث أبو داود والنسائي وابن ماجه واحمد ، كما افاد
ذلك الشوكاني رحمه الله .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨/ ٢٠
السهارنفوري - بذل المجهود في حل ابي داود ج ١٢/ ١٤٨

(٢) الوندباني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية - ١١١ -

حينئذ مستحبة قبل القتال .

والى هذا القول ذهب : نافع مولى ابن عمر والحسن البصرى والثورى والليث

وابوثور وابن المنذر (١)

وقال ابن المنذر : " وهو قول جمهور أهل العلم وقد تظاهرت الأحاديث

الصحيحة على معناه ، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأحاديث . " (٢)

واليه ذهب كل من الحنفية ، والشافعية والحنابلة والشيعة الامامية (٣)

(١) شرح النووى لصحيح مسلم ج ٢/٢٩٦

(٢) الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨/٥٣ ، شرح

النوى لصحيح الامام مسلم ج ٢/٢٩٦

(٣) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩/٤٣٠٥ ، ابن الهمام

شرح فتح القدير ج ٥ - ٤٤٤ - ٤٤٥ ، السرخسي - المبسوط

ج ١٠/٣٠/٣١

غير السرخسي رحمه الله بعد ان ذكر في المبسوط : ان من بلغته

الدعوة يدعى وجوبا قبل قتاله ومن بلغته الدعوة يدعى استحبابا ،

قال فيمن بلغته الدعوة : " ان المبالغة في الانذار قد تتفع ، وان تركوا

ذلك فحسن ايضا ، لأنهم ربما لا يقوون عليهم اذا قدموا الانذار والدعاء

ولا بأس ان يخبروا عليهم ليلاً أو نهاراً بخير دعوة لما روى ان النبي

صلى الله عليه وسلم اغار على بني المصطلق وهم غارون غفلون . "

انظر : السرخسي - المبسوط ج ١٠/٣١

وانظر : الشافعي - الام ج ٤/٢٣٩ ، النووى - روضة الطالبين

ج ١٠/٢٣٩ - حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب ج ٢/٣٩٤ ، أبو حنبل

- الأحكام السلطانية - ٤١ ، ابن قدامة - المغنى ج ٩/٢١٠ ، البيهوتي

- كشف القناع عن متن القناع ج ٣/٤٠ ، شرح النووى لصحيح مسلم

ج ٢/٢٩٦ ، الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨/

٥٣ ، جعفر بن الحسن - شرائع الاسلام ج ١/١٤٧ .

وقال الامام النووي رحمه الله في معرض ترجيحه لهذا القول : " وفي هذه

المسألة ثلاثة مذاهب حكاهما المازري والقاضي :-

أحدها : يجب الانذار مطلقا ، قاله مالك وغيره وهذا ضعيف .
=====

والثاني : لا يجب مطلقا وهذا أضعف منه أو باطل .

والثالث : يجب ان لم تبلغهم الدعوة ولا يجب ان بلغتهم لكن يستحب

وهذا هو الصحيح . . . وقد تظاهرت الاحاديث للصحيحة على معناه . " (١)

وهذا هو القول الذي يظهر لي رجحانه جمعا بين الاحاديث التي ظاهرها

التعارض ، والتي تقدم ذكرها عند عرض رأي اصحاب القول الأول والثاني ،

وبيان ذلك :-

ان العلماء يسلكون لدفع التعارض عن احاديث رسول الله طريقين :-

الطريق الأول : الذهاب الى القول بالنسخ ، او تخصيص ذلك الحكم بحصر
=====

النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سلك هذا الطريق اصحاب القول الاول والثاني .

ومثل هذا لا يسلم به ، لان التخصيص بزمان النبي صلى الله عليه وسلم - لا بد له

من دليل ولا دليل على ذلك .

واما النسخ فلا يذهب الى القول به مع امكان الجمع ، وقد امكن الجمع كما

سيتبين ذلك . (٢)

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ج ٢/ ٢٩٦

(٢) الوذينياني - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية - ١١٣ ، الزحيلي - آثار

الحرب في الفقه الاسلامي - ١٥٤ - ١٥٥

اما الطريق الثاني : فهو ان يسلك العلماء لدفع التعارض عن احاديث
=====

رسول الله صلى الله عليه وسلم طريق الجمع والتوفيق .

وهذا الاسلوب الذي سلكه جمهور العلماء في القول الثالث (١) حيث نظـر

الجمهور الى مجموع الأحاديث الواردة في هذه المسألة محل النزاع ، فوجدوا

ان بعضها يدل على وجوب انذار أهل الكفر ودعوتهم قبل قتالهم كحديث

بريدة رضي الله عنه ، والبعض الآخر من الاحاديث يدل على عدم وجوب

انذار أهل الكفر قبل قتالهم ، كحديث بنى المصطلق .

والنظر الصحيح يقتضي الجمع والتوفيق ، فما جاء دالا على وجوب دعوة

أهل الكفر قبل القتال فمحمول على كل من لم تبلغه الدعوة من الكفار ، وما

جاء دالا على عدم وجوب انذار أهل الكفر قبل القتال كحديث بنى

المصطلق فمحمول على كل من بلغته دعوة الاسلام ، ومعلوم ان بنى المصطلق

ليسوا فقط ممن بلغته الدعوة ، بل قد بلغتهم الدعوة ، وعاهدوا المسلمين

ثم نقضوا عهدهم ، ومن هنا اغار عليهم الرسول عليه الصلاة والسلام وهم

غارون دون انذار سابق .

واما الدليل على استحباب دعوة أهل الكفر ان كانوا ممن بلغتهم الدعوة ،

فحديث ارسال علي رضي الله عنه لاهل خيبر ، وقول الرسول عليه الصلاة

والسلام له : " انا نزلت بساحتهم فادعهم الى الاسلام " ومعلوم ان اهل خيبر

قد بلغتهم الدعوة ، وعليه فيحمل امر النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بسن
ابي طالب رضي الله عنه بدعوة أهل خيبر قبل قتالهم ، على ان المستعب
دعوة من بلغت الدعوة قبل قتاله جمعا بين الاحاديث الواردة في هذه
المسألة .

ومن هنا يمكن ان يعترض على أصحاب القول الاول ، القائلين بوجوب الدعوة
مطلقا بحديث الاغارة على بنى المصطلق بلا دعوة ، وحديث الصعيب
ابن جثامة ، وحديث سلمة بن الاكوع ، التي سبق ذكرها قبل قليل ،
حيث دلت على عدم دعوة الكفار قبل قتالهم ، وقد تبين انها محمولة على
من بلغت دعوة الاسلام .

اما احاديث أصحاب القول الاول التي استدلو بها على وجوب الدعوة فهي
محمولة على من لم تبلغه دعوة الاسلام جمعا بين الاحاديث في هذا الباب .
ويمكن ان يرد على اصحاب القول الثاني ، القائلين بعدم وجوب الدعوة قبيل
القتال مطلقا بما جاء في حديث بريدة رضي الله عنه ، السابق ذكره قبل قليل .
واذا كانت احاديثهم التي استدلو بها تبدو معارضة لحديث بريدة ، فالنظر
الصحيح يقتضي الجمع والتوفيق ، وقد امكن الجمع كما تبين ذلك من اسلوب جمهور
الفقهاء في جمعهم بين الادلة المتعارضة في الظاهر ، في هذه المسألة
موضع النزاع . (١)

(١) الوذيانى - قواعد الحرب في الشريعة الاسلامية - ١١٣ - الزهيلى - آثار
الحرب في الفقه الاسلامي ١٥٤ - ١٥٥

والواقع ان رأى جمهور العلماء ، الرأى الثالث في هذه المسألة هو الرأى -
الذى يتمشى مع روح الشريعة الاسلامية وتعاليمها السمحة ، ان هــــي
الشريعة السماوية التى انزلت نورا وهداية ورحمة للعالمين ، ومن مقتضيات
هذا المبدأ ، ان تسعى الشريعة الاسلامية الى حقن الدماء ما وجدت لذلك
سبيلا ، ولما كانت الدعوة قبل القتال اسلوبا قد يؤدى الى حقن الدماء ،
فان أخذها فى الاعتبار حينئذ مطلب اسلامي مهم ، وعليه فتستحب دعوة مسن
بلغته الدعوة قبل قتاله مبالغة فى الاعذار اليه وطمعا فى عدم اراقة الدماء ،
ان ربما استجاب لما يطلبه أهل الاسلام منه ، فتضع الحرب اوزارها ويسلم
الفريقان من سائر سلبياتها وكافة ما تخلفه من آلام واحزان .

وان كانت دعوة من بلغته دعوة الاسلام مستحبة قبل قتاله لذلك ، فدعوة
من لم تبلغه دعوة الاسلام ، واجبة قبل قتاله ، ان الاعذار اليه لا يتم الا بذلك

وقد قال تعالى : ((وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)) (١)

ثم ربما انصاع الى الحق رغبة فيه أو رهبة منه دون ان يتكلف الفريقان من اعباء
الحرب واتراحها ما هم فى غنى عنه ، وهذا ما تسعى الامة الاسلامية الى تحقيقه ،
لما تبين من ان الامة الاسلامية لا تلجأ الى الحرب حبا فى اراقة الدماء ، أو

لأى غرض آخر غير نبيل ، وانما تلجؤ اليها لتحقيق مقاصدها وغاياتها السامية ، فاذا تحققت بغير الحرب وما يتبع ذلك من آلام واحزان ، فهذا ما تطمح اليه أمة الاسلام وتتناه .

وبهذا : يتبين ان شاء الله ان الراجح فيما ذهب اليه جمهور أهل العلم من ان انذار من لم تخلصه دعوة الاسلام واجب قبل قتاله ، وانذار من بلغته دعوة الاسلام مستحب قبل قتاله .

والله من وراء القصد والهادى الى سواء السبيل

المبحث الثاني

=====

في

تخيير الكفار بين ثلاث خصال - الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال -

تبين ان الكفار انما يقاتلون في الشريعة الاسلامية بعد دعوتهم وامتناعهم
عما دعوا اليه وتبين ان الدعوة اما واجبة ان كان اهل الكفر من لم تبلغهم
الدعوة ، واما مستحبة ان كانوا من بلغتهم الدعوة الاسلام .

واذا تبين هذا : فما هي مطالب اهل الاسلام في دعوتهم لأهل الكفر ،
وهل هذه المطالب موجهة لجميع الكفار ، ام ان لكل نوع من الكفار مطالب
خاصة به .

الواقع ان الكفار ، اما اهل كتاب ، أو مجوس أو غيرهم من شركيين عبدة أوثان
ونحوهم

اما اهل الكتاب والمجوس فلا اعلم خلافا بين اهل العلم في انهم يخبرون بين
ثلاث خصال - اما الدخول في الاسلام ، واما الخضوع لسيادته وعلامة ذلك
دفعهم للجزية عن يد وهم صاغرون ، فان أبوا أحد هذين الأمرين فلا مفر
حينئذ من القتال . (١)

(١) ابن البهام - شرح فتح القدير ج ٥ / ٤٤٦ ، الكاساني - بدائع الصنائع
في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٠٥ - ابن جزى - القوانين الاحكام الشرعية
- ١٦٤ ، الدردير - الشرح الكبير ، وحاشية الدسوقي عليه ج ٢ / ١٥٧
ابن رشد - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونه ج ١ / ٢٦١
الشيرازي - المذهب ج ٢ / ٢٣٢ / ٢٥١ ، النووي - روضة الطالبين ج ١٠ /
٣٠٤ / ٢٣٩ ، ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٢١٢ ، ابن قدامة - الكافي ج ٤ /
٢٦٦ ، ابن حزم - المحلى ج ٢ / ٣٤٥

والاصل في ذلك بالنسبة لأهل الكتاب قوله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)) (١)

وما جاء في حديث بريدة مرفوعا : " وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال - او خلال - فأيتهن ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم الى الاسلام ، فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان هم أبوا فاسألوهم الجزية ، فان هم اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم " (٢)

واما المجوس : فالأصل في تخييرهم بين ثلاث خصال - الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال - ما روى ان عمر رضي الله عنه ذكر المجوس فقال : ما أدرى كيف اصنع في امرهم ، فقال له عبدالرحمن بن عوف : اشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " . (٣)

(١) سورة التوبة - آية رقم ٢٩ -

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه ، انظر : ص ٨٤٢ من هذه الرسالة .

(٣) انظر المراجع السابقه في ص : ١٠٩٧ من هذه الرسالة

والحديث رواه الامام الشافعي ، ورواه الامام احمد والبخاري وأبو داود ، والترمذي بلفظ : " عن عمر انه لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخذها من مجوس هجر . "

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج ٨ / ٢١٢

اما المشركون عبدة الاوثان ونحوهم ، فقد اختلف الفقهاء في تخييرهم عند دعائهم بين ثلاث فصال - الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال - ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : ان المشركين عبدة الاوثان ونحوهم لا يخيرون في دعوتهم الا بين
=====
امرين : - اما الدخول في الاسلام ، أو السيف ، واما الجزية فلا تقبل منهم
ان لا يقرروا على التقرب بذلها .

والى هذا القول ذهب الشافعية ، وهو قول أكثر الحنابلة ، واليه ذهب الظاهرية^(١).
وقال ابن قدامة رحمه الله في معرض الاستدلال لهذا القول : " ولنا عموم قوله تعالى :
((فاقبضوا المشركين))^(٢) ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم :
" امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله " ^(٣) خص منهما أهل
الكتاب بقوله تعالى : ((من الذين اوتوا الكتاب حتى يعمطوا الجزية عن يمينهم
وهم صاغرون .))^(٤)

(١) الشافعي - الام ج / ١٧٢ / ٤ ، الشيرازي - المذهب ج / ٢ / ٢٥١ ، ابن قدامة
- المغني ج / ٩ / ٢١٢ ، المرداوي - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف
ج / ٤ / ٢١٢ - ابن حزم - المحلى ج / ٧ / ٣٤٥

(٢) سورة التوبة - آية رقم ٥ -

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه - انظر من هذه الرسالة : ص ٨٤١

(٤) سورة التوبة - آية رقم ٢٩ -

والمجوس بقوله : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " فمن عداهما يبق على مقتضى
العموم .

ولأن الصحابة رضي الله عنهم توقفوا في أخذ الجزية من المجوس ، ولم يأخذ
عمر منهم الجزية ، حتى روى له عبدالرحمن بن عوف : " ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال : - سنوا بهم سنة أهل الكتاب - ، وثبت عندهم ان النبي
صلى الله عليه وسلم : أخذ الجزية من مجوس هجر .

وهذا يدل على انهم لم يقبلوا الجزية من سواهم . فانهم اذا توقفوا فمين له
شبهة كتاب فمين لا شبهة له اولى ، ثم أخذ الجزية منهم للخبر المختص
بهم ، فيدل على انهم لم يأخذوها من غيرهم .

ولأن قول النبي صلى الله عليه وسلم : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " يدل
على اختصاص أهل الكتاب ببذل الجزية ، ان لو كان عاما في جميع الكفار لم
يختص أهل الكتاب باضافتهما اليهم .

ولأن من عدا أهل الكتاب والمجوس من الوثنيين ونحوهم ، قد تفلظ كفرهم
بالله وجميع كتبه ورساله ولم تكن لهم شبهة ، فلم يقرؤا ببذل الجزية ، كقریش
وعبد الاوثان من العرب .

ولأن تغليظ الكفر له أثر في تحتم القتل وكونه لا يقر بالجزية بدليل المرتد .
واما المجوس فان لهم شبهة كتاب تقوم مقام الحقيقة فيما بيني على الاحتياط .
فحرمت دماؤهم ، ولم يثبت حل نسائهم وبائعهم ، لأن الحل لا يثبت بالشبهة
ولأن الشبهة لما اقتضت تحريم دماؤهم اقتضت تحريم بائعهم ونسائهم ليثبت
التحريم في المواضع كلها تغليظا على الاباحة .

ولا نسلم ان المشركين يقررون على دينهم بالاسترقاق حتى يمكن اقرارهم على
دينهم بالجزية . " (١)

القول الثاني : ان المشركين عبدة الاوثان وغيرهم من الكفار يخبرون بين
=====

ثلاث خصال - الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال - ما عدا مشركي العسرب
حيث لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف .

والى هذا القول ذهب الحنفية والزيدية ، وهو رواية مرجوحة عند المالكية
والحنابلة . (٢)

واستدل اصحاب هذا القول بما جاء في حديث بريدة رضي الله عنه : ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " وانا لقيت عدوك من المشركين
فادعهم الى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكسف
عنهم ، ادعهم الى الاسلام ، فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم
فان هم أبو فاسألهم الجزية ، فان هم اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ،
فان هم أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم . " (٣)

(١) ابن قدامة - المغنى ج ٩ / ٢١٢ / ٢١٣ - بشي من التصرف -

(٢) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ٧ ، الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب
الشرائع ج ٩ / ٤٣٢٩ ، أبو يوسف - الخراج - ٢٦٥ ، المرتضي
البحر الزخار ج ٦ / ٤٥٦ .

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه

انظر : من هذه الرسالة : ص ٨٤٢

قالوا وهذا الحديث من قبيل العام الذي دخله الخصوص ، فالمسرد
بالمشركين في الحديث : " من يقبل منهم الجزية من أهل الكتاب أو المجوس
أو عبدة الاوثان من العجم .

فأما المرتدون وعبدة الاوثان من العرب فلا تقبل منهم الجزية ولكنهم يقاتلون
الى ان يسلموا . " (١)

وانما أخرج المرتدون لما سبق عند الكلام على قتال المرتدين من انهم لا
يقبل منهم في الشريعة الاسلامية الا الاسلام أو السيف ، ولا خلاف بين
أهل العلم في ذلك . (٢)

واما مشركوا العرب فانما اخرجوا من عامة أهل الشرك لا مورثاثة :
الأول : قوله تعالى : ((قبل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قوم ايلسي
====
بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون)) (٣)

قالوا : وهذه الآية في مشركي العرب ، وعليه فلا يقبل منهم بنص القرآن الا
الاسلام أو السيف (٤)

(١) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ٧

(٢) انظر من هذه الرسالة : ص ٧٤

(٣) سورة الفتح - آية رقم ١٦ -

(٤) السرخسي - المبسوط ج ١٠ / ٧

الثاني : ان كفر عبدة الاوثان من مشركي العرب اعظم وأشد من كفر غيرهم
=====

فليسوا في معني مشركي المعجم عبدة الاوثان .

ان أن القرآن انما نزل بلغتهم ، فالمعجزة في حقهم أقوى واطهر منها في

حق غيرهم . (١)

الثالث : ان القاعدة التي استقر عليها العمل تقضي ان كل من جاز ضرب
=====

الرق عليه جاز اقراره على دينه بضرب الجزية عليه .

ومعلوم ان مشركي الحرب لا يجوز استرقاقهم لقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

" لو كان ثابتا على احد من العرب رق لكان اليوم " (٢)

(١) ابن الهمام - شرح فتح القدير ج ٦ / ٤٩

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٩ / ٤٣٤٨ ، ابن الهمام

شرح فتح القدير ج ٦ / ٤٩ - ٥٠

وحديث : " لو كان ثابتا على احد من العرب رق لكان اليوم " أخرجه الامام

الشافعي والبيهقي من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه .

وفي اسناده الواقدي ، قال الامام الشوكاني : وهو ضعيف جدا ، ورواه -

الطبراني من طريق اخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفا من الواقدي

ومثل هذا لا تقوم به حجة .

انظر : الشوكاني - نيل الاوطار من أحاديث سيد الاخير ج ٨ /

القول الثالث : ان المشركين عبدة الاوثان وغيرهم من الكفار يخبرون عند
=====

دعوتهم بين ثلاث خصال - الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال -

فلا فرق بين سائر الكفار في ذلك مطلقا ، سواء أكانوا مشركين عبدة أوثان

أو أهل كتاب أو مجوس ، أو غير ذلك ، وسواء أكانوا عربا أو عجماء .

ويستثنى من ذلك المرتدون لما سبق عند الكلام على أهل الردة . (١)

والى هذا القول ذهب المالكية على المشهور عندهم ، واليه ذهب فقهاء الشام ،

وبه قال الامام الازاعي والامام الثوري وشيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم

والصنعاني وغيرهم من العلماء . (٢)

وهذا هو القول الذى يظاہر لي رجحانه ، وذلك لما جاء في حديث بريدة

الذى استدل به الحنفية لقولهم قبل قليل .

(١) انظر من هذه الرسالة : ص ٦٨٧ وما بعدها و ٧٠١ وما بعدها و ٧٤٠ وما بعدها

(٢) ابن رشد - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونين

ج ١/ ٢٨٥/ ٢٨٦ - أحمد الدردير - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي

عليه ج ٢/ ١٧٩ ، ابن العربي - أحكام القرآن ج ٢ / ٩٢١ - ٩٢٢

ابن عبد البر - التمهيد ج ٢/ ١١٧ / ١١٨ الجيوري - فقه الازاعي

ج ٢/ ٥٢٦ ، ابن القيم - أحكام أهل الذمة ج ١/ من ص ١ الى ص ١٨ ،

ابن القيم ، زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢/ ٨٠ ، مجموع فتاوى

شيخ الاسلام ابن تيمية ج ١٩/ ١٩ وما بعدها من صفحات ، الصنعاني

سبل السلام ج ٤/ ٤٧ ، ابن حجر - فتح الباري بشرح صحيح البخاري

ج ٦/ ٢٥٦ - ابو البركات - المنتقى في اخبار المصطفى ج ٢/ ٧٦٣

حيث افاد هذا الحديث تخيير جميع أهل الكفر عند دعوتهم بين الخصال
الثلاث - الاسلام ، أو الجزية ، أو القتال - خرج من ذلك أهل الردة

فقط لقوله عليه الصلاة والسلام : " من بدل دينه فاقتلوه " . (١)

قال شيخ الاسلام ابن القيم رحمه الله عند بيان المسائل التي دل عليها
حديث بريدة رضي الله عنه : " ومنها ان الجزية تؤخذ من كل كافر ، هذا
ظاهر هذا الحديث - أي حديث بريدة - ولم يستثن منه كافرا من كافر .

ولا يقال هذا مخصوص بأهل الكتاب خاصة ، فان اللفظ يأبى اختصاصه
بأهل الكتاب .

وأیضا فسرایا رسول الله صلى الله عليه وسلم وجيوشه أكرما كانت تقاتل عبدة
الاوثان من العرب .

ولا يقال ان القرآن يدل على اختصاصها بأهل الكتاب ، فان الله أمر
بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ، والنبي صلى الله عليه وسلم
أمر بقتال المشركين حتى يعطوا الجزية .

فيؤخذ من أهل الكتاب بالقرآن ، ومن عموم الكفار بالسنة .

وقد أخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم من المجوس وهم عباد النار ،
لا فرق بينهم وبين عبدة الاوثان (٢)

بل أهل الاوثان اقرب حالا من عباد النار ، وكان فيهم من التمسك بديس
ابراهيم مالم يكن في عباد النار ، بل عباد النار أعداء ابراهيم الخليل ، فاذا

(١) هذا الحديث سبق تخريجه ، انظر من هذه الرسالة : ص ٨٧ ٨٨

(٢) ابن القيم - أحكام أهل الذمة - ج ١ / ٦

وقد سبق اخراج حديث أخذ الجزية من المجوس ، انظر من هذه الرسالة ص ٩٨ ١٠٩

أخذت منهم الجزية فأخذها من عباد الأصنام أولي ثم المجوس ليسوا

أهل كتاب ، ولا يصح حديث أنه كان لهم كتاب ورفع ، وهو حديث لا يثبت مثله

ولا يصح سنده . . . (١)

ولو كانوا أهل كتاب عند الصحابة رضي الله عنهم لم يتوقف عمر رضي الله عنه

في أمرهم ، ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب "

(١) ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٢ / ٨٠

وجاء في مجمع الزوائد للمهشمي : وعن علي قال : كان لهم - أي المجوس -

كتاب يقرؤونه وعلم يدرسونه ، فزنى إمامهم فأرادوا أن يقيموا عليه الحد ،

فقال لهم : اليس آدم كان يزوج بنيه من بناته ، فلم يقيموا عليه الحد ،

فرفع الكتاب ، وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية وأبو بكر وأنا

رواه أبو يعلى ، وفيه أبو سعد البقال وهو متروك .

وقال الإمام أبو عبيد بن سلام في هذا الاثر المروى عن علي رضي الله

عنه : " لا أحسب ما روه عن علي محفوظا عنه ، ولو كان له أصل لما حرم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبائهم وناكحتهم وهو كان أولي بعلم ذلك

ولاتفق المسلمون بعده على كراهتها . "

وقال الإمام ابن قدامة في المغني : وحديث علي لا يصح

وقال ابن عبد البر في التمهيد : " ان حديث علي لا يثبت عند

الحفاظ ولا يصححه أكثر أهل العلم . "

المهشمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٦ / ١٢ ، أبو عبيد بن سلام

- الاموال - ٣٤ - ابن قدامة - المغني ج ٩ / ٣٣١ ، ابن عبد البر -

التمهيد ج ٢ / ١١٩ / ١٢٠ - ابن القيم - زاد المعاد في هدى خير

العباد ج ٢ / ٨٠

بل هذا يدل على انهم ليسوا أهل كتاب ، وقد ذكر الله سبحانه أهل الكتاب في القرآن في غير موضع وذكر الانبياء الذين انزل عليهم الكتب والشرائع العظام ، ولم يذكر للمجوس - مع انها امة عظيمة من اعظم الامم شوكة وعددا ، وبأسا - كتابا ولا نبيا ولا اشار الى ذلك ، بل القرآن يدل على خلافه . .
فانما أخذت من عباد النيران فأى فرق بينهم وبين عباد الاوثان .
فان قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذها من أحد من عباد الاوثان مع كثرة قتاله لهم .

قيل اجل ، وذلك لأن آية الجزية انما نزلت عام تبوك في السنة التاسعة من الهجرة (١) ، بعد ان اسلمت جزيرة العرب ولم يبق بها احد من عباد الاوثان . فلما نزلت آية الجزية : أخذها النبي صلى الله عليه وسلم ممن بقي على كفره من النصارى والمجوس .

ولهذا لم يأخذها من يهود المدينة حين قدم المدينة ، ولا من يهود خيبر ، لانه صالحهم قبل نزول آية الجزية .

وهذه الشبهة هي التي اوقعت عند اليهود : ان أهل خيبر لا جزية عليهم ، وانهم مخصوصون بذلك من جملة اليهود .

(١) أخرج هذا : ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ،

وأبو الشيخ والبيهقي ، كما افاد ذلك الامام السيوطي في الدر

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٤ / ١١٩ / ٦٧٢

وانظر : القرطبي - الجامع لاحكام القرآن ج ٨ / ٦١ / ٦٢

ثم أكدوا أمرها بأن زوروا كتابا فيه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسقط عنهم الكلف والسخر والجزية . . . وهذا الكتاب كذب مختلق باجماع أهل العلم " (١)

وبهذا يتبين ان شاء الله ان استدلال اصحاب القول الاول لقولهم : بأن ما جاء من الكتاب والسنة دالا على قتال أهل الكفر الى أن يدخلوا في الاسلام ، عام خص منه أهل الكتاب لآية الجزية ، والمجوس لقول النبي عليه السلام : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " وعليه فيبقى من عداهما من الكفار على الأصل ، فلا تقبل منهم الجزية ، وانما يقاتلون حتى يسلموا ، ان هذا الاستدلال يرده ما جاء في حديث بريده رضي الله عنه .
وقد تبين من العرض السابق ، ان دلالة على قبول الجزية من سائر أهل الشرك واضحة جلية .

وبهذا : يتبين ان أخذ الجزية من أهل الكتاب ثابت بالقرآن الكريم ، وأخذها من المجوس وسائر أهل الشرك ثابت بالسنة النبوية المطهرة .
واما قول اصحاب الرأي الأول : ان توقف الصحابة في أخذ الجزية من المجوس ، يدل على انهم لم يقبلوا الجزية من سواهم من المشركين ، فانهم اذا توقفوا فيمن له شبهة كتاب ففيعن لا شبهة له أولى

فيمكن ان يرد هذا : بانه لا يلزم من توقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسي أخذ الجزية من المجوس عدم جواز أخذها من كافة المشركين ، ان ربما توقف

(١) ابن القيم - احكام أهل الذمة ج ١ / ٦ / ٧ - بشيء من الاختصار والتصرف -

عمر رضي الله عنه في المجوس لفظ كفرهم عن كفر غيرهم من المشركين عبدة

الأوثان لما ذكر ابن القيم رحمه الله قبل قليل .

على اننا من جهة أخرى لو سلمنا لأصحاب القول الأول : ان للمجوس شبهة

كتاب فيحتمل ان عمر رضي الله عنه انما توقف ، لأن لهم شبهة كتاب ، انهم

والحال هذه ليسوا كأهل الكتاب الذي لا شبهة فيه من اليهود والنصارى ،

وليسوا كعبدة الأوثان ، لأن لهم شبهة كتاب ، وهذا يكفي للتوقف في امرهم

حيث لا يبعد والحال هذه ان يكون لهم حكم خاص بهم .

بيد ان حديث بريدة صريح في أخذ الجزية من عامة المشركين ولا عبدة في

قول أو فعل احد كائن من كان مع وجود النص الصريح عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم .

وقد أيد حديث بريدة ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمعان

حين بعثه الى اليمن : " غنم من كل حالم وحالمة ديناراً أو عدله معافراً " (١)

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال حديث حسن .

ونذكر ان بعضهم رواه عن مسروق عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ،

قال : وهو أصح .

ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه .

انظر : الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٣ / ٤٤٥ -

وأهل اليمن كما هو معروف منهم الكتابي ومنهم المشرك عابد الوثن ، وحيث لم يفرق في الحديث بين الكتابي من أهل اليمن والمشرك منهم في أخذ الجزية ، دل ذلك على أنهما سواء في هذا الأمر .

وأما استدلال أصحاب الرأي الأول : أن قول النبي صلى الله عليه وسلم في حق المجوس : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " يدل على اختصاص أهل الكتاب بذي الجزية أن لو كان عاما في جميع الكفار لم يختص أهل الكتاب بإضافتها إليهم .

فيمكن أن يرد عليه : بأن المجوس مشركون كعبدة الاوثان ، بل شركهم أغلظ من شرك عبدة الاوثان كما تقدم بيان ذلك . ولا يصح أنهم أهل كتاب كما بين ذلك ابن القيم رحمه الله وغيره من العلماء .

وهديث : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " لا يدل على أن المجوس كانوا أهل كتاب ، بل ربما دل على العكس من ذلك . قال ابن عبد البر رحمه الله : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " يعني في الجزية ، وهو دليل على أنهم - أي المجوس - ليسوا أهل كتاب وعلى ذلك جمهور الفقهاء . (١)

ثم لو كان المجوس أهل كتاب لما توقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أخذ الجزية منهم وقد جاء الأمر الصريح بأخذ الجزية من أهل الكتاب .

(١) ابن عبد البر - التمهيد ج ٢ / ١١٩ / ١٢٠

وانا تبين بهذا ان المجوس لا كتاب لهم وانهم كانوا مشركين كغيرهم من
أهل الشرك ، فالمتبادر حينئذ من قول النبي صلى الله عليه وسلم في المجوس:
" سنوا بهم سنة أهل الكتاب " ان كل مشرك يسن به سنة أهل الكتاب في بذل
الجزية ، ان لا فرق في الواقع والحقيقة بين من يعبد النار من دون الله ، ومن
يعبد الصنم ، أو الشمس أو القمر ، أو البقر ، أو غير ذلك من المخلوقات ، ومن
هنا فالذي يظهر لي ، انه لو لم يرد من السنة في هذه القضية الا هذا الحديث
لكن في الدلالة على ان الجزية تؤخذ من كل مشرك ، على ان هذا قد تأيد بما
جاء في حديث بريده ، حيث دل الحديث دلالة صريحة لا لبس فيها ان كافة
أهل الشرك سواء في أخذ الجزية منهم ، ثم ايد هذا أيضا حديث بعث معاذ
لليمن ، فهل يمكن ان يقال بعد هذا ان الجزية مختصة بأهل الكتاب والمجوس
فقط . (١)

واما استدلال أصحاب القول الاول : بأن المشركين قد تغلظ كفرهم لكفرهم
بالله وجميع كتبه ورسله ، ولم تكن لهم شبهة ، فلم يقرأوا ببذل الجزية كقريش
وعبد الاوثان من العرب ، ولأن تغليظ الكفر له اثر في تحتم القتل ، وكونه
لا يقرب بالجزية بدليل المرتد ، ولا نسلم انهم يقرون على دينهم بالاسترقاق حتى
يمكن اقرارهم عليه بالجزية .

فيمكن ان يجاب عليه بما ذكره شيخ الاسلام ابن القيم رحمه الله عيث قال : -
" والمسألة مبنية على عرف وهو ان الجزية هل وضعت عاصمة للدم أو مظهرها لصغار

(١) ابن القيم - أحكام أهل الذمة ج ١ / ١ - من ص ١ - الى ص ١٨ ، ابن القيم -

زاد المعاد في هدى غير العباد ج ٢ / ٨٠

الكفر ، واذلال أهله فهي عقوبة .

فمن راعى فيها المعنى الأول قال لا يلزم من عصمها لدم من خف كفره
بالنسبة لغيره - وهم أهل الكتاب - ان تكون عاصمة لدم من يفلظ كفره .

ومن راعى فيها المعنى الثاني قال : المقصود اظهار صفار الكفر وأهله
وقهرهم ، وهذا أمر لا يختص أهل الكتاب بل يعم كل كافر .

قالوا : وقد اشار النص الى هذا المعنى بحينه في قوله : ((حتى يعطوا
الجزية عن يد وهم صاغرون)) فالجزية صفار واذلال ، ولهذا كانت
بمنزلة ضرب الرق .

قالوا : واذ اجاز اقرارهم بالرق على كفرهم جاز اقرارهم عليه بالجزية اولس ،
لان عقوبة الجزية اعظم من عقوبة الرق ، ولهذا يسترق من لا تجب عليه
الجزية من النساء والصبيان وغيرهم .

فان قلتم لا يسترق غير الكتابي كما هي احدى الروايتين عن احمد ، كنستم
محجوجين بالسنة ، واتفاق الصحابة : فان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يسترق سبأبا عدة الاوثان ويجهز لسادتهن ، وطأهن بعد انقضاء عدتهن ،
كما في حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة سبأيا او طاس ،
وكانت من آخر غزوات العرب بعد فتح مكة ، انه قال : " لا توطأ حامل هتس
تضع ، ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة . (١)

(١) هذا الحديث ذكره ابن حجر في كتابه تلخيص الحبير من حديث
ابي سعيد الخدري ، واخرجه ابو داود والحاكم وأحمد من حديث أبي
سعيد ، والدارقطني من حديث عبد الله بن عمران العبادي ، وهو
حديث حسن الاسناد ، كما أفاد ذلك ابن حجر ، وذكره الالباني في =

فجوز وطأهن بعد الاستبراء ولم يشترط الاسلام .

وأكثر ما كانت سبايا الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم من عبدة

الاوثان ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقرهم على تلك السبي (١)

وقد دفع ابو بكر الصديق الى سلمة بن الاكوع رضي الله عنهما امرأة من السبي

نفلها اياه وكانت من عباد الاصنام (٢) ، وأخذ عمر وابنه رضي الله عنهما

من سبي " هوازن " وكذا غيرهما من الصحابة (٣) ، وهذه الحنفية ، أم

محمد بن علي من سبي بني حنيفة . (٤)

(٥)

وفي الحديث : " من قال كذا وكذا فكأنما اعتق اربع رقاب من ولد اسماعيل

ولم يكونوا أهل كتاب ، بل أكثرهم من عبدة الاوثان .

= صحيح الجامع الصغير ، ورمز اليه بالصحة .

انظر : ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير

ج / ١ / ١٧١ / ١٧٢ ، الالباني - صحيح الجامع الصغير وزيادته

ج / ٦ / ١٨٨

(١) ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير ج / ٤ / ٥٠ /

١١٢ ، ابن سيد الناس - عيون الاثر في فنون المغازي والشمال والسير

ج / ٢ / ٢٦١ / ٢٦٢ ، ابن هشام - السيرة النبوية ج / ٤ / ٦١٧

(٢) أخرج هذا الامام مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير ، باب التتفيل

وفداء المسلمين بالاسارى .

انظر : مسلم - الجامع الصحيح ج / ٥ / ١٥٠ / ١٥١

(٣) أخرج نحو هذا أو قريب منه الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير من حديث

ابي سعيد الخدري ، قال ولسلم نحوه .

انظر : ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي ج / ٤ / ١١٢

(٤) انظر : المرجع السابق ج / ٤ / ٥٠

وانظر : من هذه الرسالة : ص ٧٠١ وص : ٧٠٢

(٥) أخرج هذا البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من حديث ابي ايوب ، بلفظ :

" من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على =

قالوا : و اذا جاز المن على الاسير واطلاقه بغير مال ، ولا استرقاق ،
فلأن يجوز اطلاقه بجزية توضع على رقبته تكون قوة للمسلمين أولى وأحرى .
فضرب الجزية عليه ان كان عقوبة فهو أولى من عقوبة الاسترقاق ، وان كان
عصمة فهو أولى بالجواز من عصمة بالمن عليه مجانا ، فاذا جاز اقامته بين
المسلمين بغير جزية فاقامته بينهم بالجزية اجوز واحوز ، والا فيكون احسن
حالا من الكتابي الذي لا يقيم بين اظهر المسلمين الا بالجزية .

فان قلتم : اذا مننا عليه الحقناه بمأمنه ولم نمكنه من الاقامة بين المسلمين ،
قليل : اذا جاز الحاقه بمأمنه - حيث يكون قوة للكفار وعونا لهم ، وبصدد
المحاربة لنا - فلأن يجوز هذا في مقابلة مال يؤخذ منه يكون قوة للمسلمين
وان لا لا وصغارا للكفر أولى وأولى .

يوضحه انه اذا جازت مهادنتهم للمصلحة ، بغير مال ولا منفعة تحصل للمسلمين
فلأن يجوز أخذ المال منهم على وجه الذل والصغار وقوة للمسلمين أولى ، وهذا
لا خفاء به .

يوضحه ان عبدة الاوثان اذا كانوا امة كبيرة لا تحصي كأهل الهند وغيرهم
حيث لا يمكن استئصالهم بالسيف ، فان لا لهم وقهرهم بالجزية اقرب الى عز
الاسلام وأهله وقوته من ابقائهم بغير جزية ، فيكونون أحسن حالا من أهل
الكتاب .

وسر المسألة ان الجزية من باب العقوبات ، لا انها كرامة لأهل الكتاب

فلا يستحقها سواهم قالوا : ولأن القتل انما وجب في مقابلة العراب

= كل شيء قد يرعشرا كان كمن اعتق رقبة من ولد اسماعيل . " ولفظ الترمذى :
كان له عدل اربع رقاب من ولد اسماعيل . "

انظر : الألباني - صحيح الجامع الصغير وزيادته ج ٥ / ٣٣٢ حديث رقم ١١ ٦٣

لا في مقابلة الكفر (١) ولذلك لا يقتل النساء ، ولا الصبيان ولا الزنبي
والعميان ولا الرهبان الذين لا يقاتلون ، بل نقاتل من حاربنا ، وهذه
كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل الأرض كان يقاتل من حاربه
الى ان يدخل في دينه أو يهادنه أو يدخل تحت قهرة بالجزية ، وبهذا كان
يأمر سراياه وجيوشه اذا حاربوا أعداءهم كما تقدم من حديث بريده .
فاذا ترك الكفار محاربة أهل الاسلام وسالموهم وبذلوا لهم الجزية عن يد وهم
صاغرون كان في ذلك مصلحة لأهل الاسلام وللمشركين .
أما مصلحة أهل الاسلام فما يأخذونه من المال الذي يكون قوة للاسلام مع
صغار الكفر وان لاله وذلك انفع لهم من ترك الكفار بلا جزية .
وأما مصلحة أهل الشرك فما في بقائهم من رجاء اسلامهم اذا شاهدوا اعلام
الاسلام وبراهينه ، أو بلغتهم اخباره ، فلا بد ان يدخل في الاسلام
بعضهم ، وهذا أحب الى الله من قتلهم .
والمقصود انما هو ان تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله ،
وليس في ابقائهم بالجزية ما يناقض هذا المعنى كما ان ابقاء أهل الكتاب
بالجزية بين ظهوز المسلمين لا ينافي كون كلمة الله هي العليا وكون الدين
كله لله .

(١) تقدم ان المقصود من قول الفقهاء : " ان القتال أو القتل وجب في مقابلة
الحراب لا في مقابلة الكفر " أى اننا لا نقاتل ، ولا نقتل الا من تأهل
للقتال ، كالرجال القادرين على تحمل اعباء القتال ، اما غير هؤلاء من
الفئات المستضعفة فلا نقاتلهم ولا نقتلهم الا اذا قاتلوا بالفعل ، فليس
المقصود من ذلك كما فهم بعض باحثي العصر الحديث : اننا لا نبدأ الكفار
بالقتال الا اذا اعتدوا علينا ، وقد مر بيان ذلك مفصلا .

فان من كون الدين كله لله انلال الكفر وأهله وصغاره ، وضرب الجزية على رؤوس أهلهم والرق على رقابهم ، فهذا من دين الله ولا يناقض هذا الا ترك الكفار على عزهم ، واقامة دينهم كما يحبون بحيث تكون لهم الشوكة والكلمة .^(١) ثم لا يخفي بعد هذا كله ان القول بأن أهل الشرك عبدة الاوثان ، لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف قول يتنافى مع مقاصد الشريعة وأهدافها النبيلة ، التي تسمى الى هداية البشر والأخذ بأيديهم الى رهاب الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، بعد ان تتم لها السيادة والهيمنة ، دون شيء من الاكراه والقسر .

ودعوة الناس الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة واقامة الحجج والبراهين ، دون شيء من الاكراه والقسر ، هو السبيل الا مثل والطريق الايجابي ، لايجاد مجتمعات مسلمة مؤمنة متمسكة بعقيدتها عن قناعة تامة .

ان أن الاكراه اذا امكن في بعض الامور بقوة الحديد والنار فمن الصعب جدا بل من المستحيل ، ان يتم الاكراه على المعتقد وهو من الامور القلبية التي لا يمكن الاكراه عليها بأي حال من الاحوال ، فكما لا يمكن ان نكره احدا على حب شخص ما ، فكذلك لا يمكن ان نكرهه على اعتقاد دين ما .

(١) ابن القيم - أحكام أهل الذمة - ج ١ / ١ / من ص ١٥ الى ص ١٨
اما قياس عبدة الاوثان وغيرهم من المشركين على أهل الردة في عدم أخذ الجزية ، فقياس مع الفارق ، ان المرتد يخالف الكافر الاصلى من وجوه سبق بيانها عند الكلام على قتال أهل الردة .
ولأن المرتد يقتل حدا ، ومن يقتل حدا ، لا يمكن ان يقر بجزية ونحوها وهذا بخلاف الكافر الاصلى .

انظر : من هذه الرسالة : ص ٦٧٣ و ٧٠٩

ومن هنا جاءت الشريعة الاسلامية لتنتهي عن الاكراه على الدين ، ودفع
الناس اليه دفعا تحت تأثير القوة ، أو التهديد بالقتل ، فقال تعالى :
(لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (١) وقال تعالى : (ولو
شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا
مؤمنين .) (٢)

وإذا كانت الشريعة قد نهت عن دفع الناس الى الاسلام عن طريق الاكراه
والتهديد بالقتل ونحوه ، كما هو واضح من الآيتين السابقتين ، فانما ذلك
للقناعة التامة ، بان مثل هذا السلوب القسري لا يجدي في بناء المجتمعات
الاسلامية ذات المردود الجيد على الاسلام والمسلمين .

وذلك لأن القول : بأن أهل الشرك لا يقبل منهم الا الاسلام أو القتل ، يعني
ان الامر لا يخلو من حالين : اما ان يدخل أهل الشرك في الاسلام تحت
هذا القسر والاكراه خوفا من السيف ، واما ان يمتنعوا من الدخول في الاسلام
غير مكترئين بما يقع عليهم من القتل حفاظا على معتقدات الآباء والاجداد
كما هو شأن بعض أهل الشرك في الاعتزاز بمعتقداتهم الباطلة والتسك بها
والاصرار عليها وان أدى بهم الامر الى الموت في سبيل ذلك .

فان دخل أهل الشرك في الاسلام تحت ضغوط القسر والاكراه خوفا من السيف ،
فاكسر الاحتمال انهم انما دخلوا في الاسلام والحال هذه ، نفاقا ورياء ، لا عن
صدق ورغبة ، ولا يخفى ان الدخول في الاسلام بهذا السلوب امر له سلبياته
الكبيرة على الاسلام والمسلمين .

(١) البقرة آية - ٢٥٦ -

(٢) سورة يونس - آية رقم - ٩٩ -

اما اذا امتنع أهل الشرك من الدخول في الاسلام ، فهذا يعني على رأى أصحاب القول الاول ان لا مناص من قتلهم مهما كثر ، وأهل الشرك كما هو معروف امم عظيمة العدد كأمة الهند وغيرها مثلا .

فهل يصح ان ينسب الى الدين الاسلامي دين الهداية والرحمة والحكمة في اسمى واجل معانيها . قتل سائر الأمم التي لم تقبل الدخول في دين الاسلام مهما كثرت اعدادها مع ان في ابقائهم بالجزية على معتقداتهم وحكمهم بنظام الاسلام وتعاليمه العادلة من الفرص الكبيرة الكثيرة ، التي يمكن استغلالها في الأخذ بأيديهم الى رحاب الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ، والتي قلما تجدي في الغالب الى دخولهم في الاسلام عن قناعة تامة من شيء من المداينة والرياء .

ان الدين الاسلامي وهو دين الرحمة والانسانية ولاهداف والغايات النبيلة ، والفكر السوي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، يأبى مثل هذه الاساليب التعسفية ويرفضها أشد الرفض ، فلا ظلم ولا اكراه ، ولا قسر ولا تعسف في هذا الدين السماوي الجليل ، وانما الحكمة والموعظة والمجادلة العقلية الهادفة ، التي تضطر الانسان المنصف العاقل للدخول فيه عن قناعة تامة .

وعليه فالاسلام عندما يقاتل ، لا يقاتل ليضع الناس بين خيارين ، اصلا الاسلام ، أو القتل ، وانما يقاتل لينتزع السيادة من طواغيت البشر وانظمة الكفر والضلال ، ليسوس الناس بالحكمة والحسنى تحت نظام سماوي عادل ، يجنبهم شرور أنفسهم وشرور بني جنسهم ، وبالتالي تكون الفرصة في اقتناع الناس بالدخول في هذا الدين كبيرة جدا .

ودخول الناس في الاسلام عن قناعة تامة هي الغاية النبيلة التي يسعى اليها الاسلام من وراء مقاتلته للحصول على السيادة والهيمنة على الأرض . ونحن اذا قلنا ان الحلة في القتال في الشريعة الاسلامية الكفر ، أو الامتناع عن قبول الدين الحق ، لا الحراية منهم ، فلا يعني هذا بحال من الاحوال ، ان نقتل كل من لا يدخل في دين الاسلام ، اذا رضي بدفع الجزية . وذلك لأن الحلة في قتال الكفار وان كانت الكفر ، أو الاقتناع عن قبول الدين الحق إلا ان الخرض من قتالهم ليس هو اعدام أهل الكفر وقتلهم ، وانما هو انتزاع السيادة منهم حتى يكون الدين كله لله ، أى بمعنى ان تكون السيادة والهيمنة لدين الله على الأرض ، فلا تبقى لكافر سيادة على البسيطة ، وذلك يتم اما بدخول أهل الكفر في الاسلام أو بدفعهم الجزية عن يد وهم صاغرون ، وهذه علامة رضوخهم لسيادة الاسلام .

اما استدلال أصحاب القول الثاني ، بقوله تعالى : ((قل للمخلفين ممن الاعراب ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون .)) (١) على ان مشركي العرب دون غيرهم من الكفار لا تقبل منهم الجزية وليس في حقهم الا الاسلام أو السيف ، لان هذه الآية الكريمة انما نزلت فيهم دون غيرهم وهي ظاهرة في ان لا خيار لهم الا بين هاتين الخصلتين .

فيمكن أن يرد على هذا الاستدلال بهذه الآية ، بأنه لا يسلم أن هذه الآية انما عنت بالقوم أولى البأس الشديد مشركي العرب قولا واحدا ، بل قد اضطرب النقل عن الصحابة والتابعين في المعنى بهؤلاء القوم المذكورين في الآية .

فروى عن عمر بن الخطاب (١) وابن عباس (٢) ان المراد بهم فارس ، وروى
عن ابن عباس انهم هوازن وبنو حنيفة (٣) ، وروى عن ابي هريرة انهم البآزر
أى الاكراد (٤) ، وروى عن الحسن انهم فارس والروم (٥) ، وروى عن مجاهد
انهم اعراب فارس واكراد العجم (٦) ، وروى عنه انهم أهل الأوثان (٧) وروى

- (١) أخرج هذا عن عمر رضي الله عنه ابن المند كما افاد ذلك السيوطي
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥٢٠
- (٢) أخرج هذا عن ابن عباس ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والبيهقي
في الدلائل كما افاد ذلك السيوطي رحمه الله .
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥١٩
- (٣) أخرج هذا عن ابن عباس ، ابن مردويه كما ذكر ذلك الامام السيوطي في
الدر .
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥٢٠
- (٤) أخرج هذا عن أبي هريرة رضي الله عنه الامام السيوطي عن ابن ابي حاتم .
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥١٩
- (٥) أخرج هذا الامام السيوطي في الدر عن سعيد بن منصور وابن جرير
وابن المنذر
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥١٩
- (٦) أخرج هذا : ابن المنذر والطبراني في الكبير عن مجاهد رضي الله عنه ،
كما افاد ذلك الامام السيوطي في الدر .
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥١٩
- (٧) أخرج هذا عن مجاهد ، الامام السيوطي عن عبد بن حميد
انظر : السيوطي - الدر المنثور ج ٢/٥٢٠

عن عكرمة وسعيد بن جبير انهم هوازن يوم حنين (١)

وتجاه هذا الاضطراب في المراد بالمقاتلين في الآية يبدو ان الراجح ما ذكره ابن جرير الطبري عند هذه الآية حيث قال : ولم يتضح لنا الدليل من خبر ولا عقل على ان المعني بذلك هوازن ، ولا بنو حنيفة ، ولا فارس ، ولا الروم ولا اعيان باعيانهم ، وجائز ان يكون عني بذلك بعض هذه الاجناس ، وجائز ان يكون عني به غيرهم ، ولا قول فيه اصح من ان يقال كما قال الله جل ثناؤه انهم سيدعون الى قوم اولى بأس شديد (٢) . ((

وانما تبين هذا ، فانه سواء اكانت هذه الآية في حق مشركي العرب أو في حق عامة أهل الكفر ، فان ما دلت عليه الآية الكريمة لا يحدو عما دلت عليه آيات الجهاد العامة التي امرت بقتال الكفار الى ان يسلموا ، كقوله تعالى : ((وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله)) (٣)

ومن السنة : كحديث : امرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله . (٤)

(١) أخرج هذا : عن عكرمة وسعيد بن المسيب ، سعيد بن منصور ، وابن جرير

وابن المنذر والبيهقي ، كما افاد ذلك الامام السيوطي .

انظر : السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٢ / ٢٠٥

(٢) تفسير الامام الطبري ج ٢٦ / ٨٤ / ٨٣

(٣) سورة الانفال - آية رقم ٣٩ -

لباب النقول في اسباب النزول / ١٩٣

(٤) هذا الحديث سبق اخراجه . انظر : ص ٨٤١ من هذه الرسالة

وانظر البيهقي - السنن الكبرى ج ٨ / ١٢٦ / ١٢٧

وكما اعتبرت الآيات والأحاديث التي دلت على قتال الكفار حتى يسلموا ،
من قبيل العام المخصوص بآية الجزية ، وحديث الجزية حديث بريده ،
فذلك هذه الآية الكريمة من قبيل العام المخصوص بآية الجزية وحد يشها ،
وحديث الجزية عام في جميع المشركين بلا فرق في ذلك بين الصرب
والعجم .

فاذا صح تخصيص آيات وأحاديث الجهاد العامة بآية الجزية وحد يشها ،
صح تخصيص آية سورة الفتح بذلك أيضا ، بل هذه الآية أولى بذلك ، لأن
نزولها كان عام العددييه (١) وهذا يعني انها نزلت قبل سورة التوبة التي
كانت من آخر ما نزل من القرآن . (٢)

واما استدلال أصحاب القول الثاني : بان كفر عبدة الاوثان من مشركي العرب
=====
اغلظ واشد من كفر غيرهم فليسوا في معنى مشركي العجم عبدة الاوثان
ان أن القرآن انما نزل بلغتهم فالمعجزة في حقهم اقوى واظهر منها في حق
غيرهم ، وعليه فلا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف .

فيمكن ان يجاب على هذا الاستدلال بما سبق قبل قليل من ان المقصود
بضرب الجزية على أهل الكفر ، اظهار صفار الكفر وأهله وقهرهم ، وهذا
الأمر لا يختص أهل الكتاب بل يعم كل كافر مهما تلفظ كفره .

واما استدلالهم بأن الجزية انما تضرب على من يجوز استرقاقه ، ولما كان
مشركوا العرب ممن لا يجوز استرقاقهم لحديث " لو كان ثابتا على احد من

(١) السيوطي - لباب النقول في اسباب النزول - ١٩٣

(٢) السيوطي - الدر المنثور في التفسير المأثور ج ٤ / ١١٩ ، السفياي -

دار الاسلام ودار الكفر والعلاقة بينهما ١٢٠ / ١٢١

العرب رق لكان اليوم . . فلا تقبل حينئذ منهم الجزية ، فيمكن ان يجاب عن هذا الاستدلال ، بأن هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة في مقابلة الاحاديث الصحيحة الدالة على جواز استرقاق العرب .

وقد قال الحافظ بن حجر عند هذا الحديث : " أخرجه البيهقي عن طريق الواقدي ، ورواه الطبراني في الكبير من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفا من الواقدي " (١)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : " وليس في القرآن ولا الحديث تخصيص العرب بحكم من احكام الشريعة ، ولكن بعض العلماء ظن ذلك في بعض الاحكام وخالفه الجمهور .

كما ظن طائفة منهم ابو يوسف انه خص العرب بأن لا يسترقوا ، وجهور المسلمين على انهم يسترقون كما صحت بذلك الاحاديث الصحيحة ، حيث استرق بنسي المصطلق - وهم من خزاعة - وفيهم جوريرية بنت المارث ثم اعتقها وتزوجها ، واعتق بسببها من استرق من قومها (٢)

(١) ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافي الكبير ج / ٤ / ١١٠

الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخير ج / ٨ / ١٥٣

(٢) هذا حديث صحيح أخرجه الامام البخاري في صحيحه في كتاب العتق ، وفضله ، باب : من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية .

وأخرجه الامام احمد والحاكم وأبو داود ومسلم ، كما افاد ذلك الامام الشوكاني .

انظر : صحيح الامام البخاري ج / ٣ / ١٢٢ ، الشوكاني - نيل الاوطار من احاديث سيد الاخبار ج / ٨ / ١٥٠

وقال في حديث هوازن : " اختاروا احدى الطائفتين اما السبيى راما المال " (١)

وفي الصحيحين عن ابي أيوب الانصارى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

قال : " من قال لا اله الا الله وعده لا شريك له ، له الملك وله الحمد

وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات كان كمن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل " (٢)

وفي الصحيحين ايضا عن ابي هريرة انه كانت سبية من سبيى هوازن عند عائشة

فقال : " اعتقيها فانها من ولد اسماعيل . " (٣)

وعامة من استرقه الرسول صلى الله عليه وسلم من النساء والصبيان كانوا عريسا

وذكر هذا يطول .

ولكن عمر بن الخطاب لما رأى كثرة السبيى من العجم ، واستغناء الناس عن

استرقاق العرب ، رأى ان يعتقوا العرب ، من باب مشورة الامام ، وامره

بالمصلحة ، لا من باب الحكم الشرعي الذى يلزم الخلق كلهم ، فأخذ من أخذ

بما ظنه من قول عمر .

وكذا ظن من ظن ان الجزية لا تؤخذ من مشركي العرب مع كونها تؤخذ من

سائر المشركين ، وجمهور العلماء على انه لا يفرق بين العرب وغيرهم . " (٤)

(١) هذا الحديث أخرجه الامام البخارى في كتاب الصئق باب من ملك من العرب

رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية .

وأخرجه الامام احمد وأبو داود كما افاد ذلك الامام الشوكاني في النيل .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٣ / ١٢١ / ١٢٢ ، الشوكاني - نيل الاوطار

من أحاديث سيد الاخير ج ٨ / ١٤٩

(٢) سبق اخراج هذا الحديث - انظر من هذه الرسالة : ص ١١٣ و ١١٤

(٣) هذا حديث متفق عليه كما افاد ذلك الامام الشوكاني ، وقد أخرجه الامام

البخارى في صحيحه في كتاب الصئق وفضله .

انظر : صحيح الامام البخارى ج ٣ / ١٢٣ ، الشوكاني / نيل الاوطان ١٤٩ / ٨

(٤) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ١٩ / ١٨ / ١٩